حقوق الطفل في الفقه الاسلامي

رسالة مقدمة لكلية القانون بجامعة الخرطوم للحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في الشريعة الاسلامية

اعداد الباحث

عبدالرحمن ادريس عبدالرحمن فضل الله

بكالريوس الحقوق في الشريعة الاسلامية مرتبة الشرف الثانية 1970م جامعة الخرطوم

بكالريوس الحقوق في القانون المدنى مرتبة الشرف الثالثة

1974م جامعة الخرطوم 2001م جامعة الخرطوم

ماجستير الشريعة الاسلامية

القاضى السابق بالمحاكم السودانية

إشراف الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله

> كليه القانون قسم الشريعه

1429هـ-2008م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدى هذا العمل إلى روح أبى الطاهرة، وإلى شخص أمى الغالى أطال الله عمرها. واسأل الله ربى أن يقبله. وأن يثيبهما عليه، وأن يرحمهما كما ربيانى صغيرا.

الشكر والتقدير والعرفان

الحمد لله والشكر الله، على ما أو لانى من النعم. وما وفقنى من إتمام هذا العمل. فمن لم يشكر الله لا يشكر الناس.

وأشكر جامعة الخرطوم، والتى أتشرف بالإنتماء إليها، قلعة العلم ومنارة المعرفة، والمؤسسة الشامخة، بين جامعات العالم اليوم. أشكرها على إتاحتها فرصة الدراسة لى، لنيل درجة الدكتوراة. أشكرها متمثلة فى كلية الدراسات العليا المؤهلة المقتدرة، عميدها وأسرتها وإدارتها. وأشكرها متمثلة فى كلية القانون القوية العملاقة: مجلسها وعميدها وأساتذتها وإدارتها.

وأشكرها متمثلة في قسم الشريعة الإسلامية العربيق العتيق. والذي ومنذ تأسيسه في عام 1903م. ولأكثر من قرن كامل من الزمان: ما فتيء يخرج العلماء والفقهاء والخبراء والقضاة والمحامين والمفتين والمستشارين. ممن أثروا في الأجيال من أبناء بلادنا. واثروا في مسيرتها نحو التقدم: فهي تسير محافظة على تراثها واصالتها ومعرفتها.

أسجل لهم جميعا الشكر والتقدير والعرفان على تعاونهم معى. وأخص بالشكر الجزيل والتقدير الفائق والعرفان الدائم أخص المشرف على هذه الرسالة: أستاذى الجليل، العلامة الفهامة، صاحب الفضيلة، الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله. الذى أتشرف كل الشرف بالتتامذ على يديه. وأنا إذ أسجل اعتزازى به كمربى قدوة وعالم علامة أشكره كل الشكر على ما رعانى به وأغدقه على شخصى وحبانى به من علم غزير وأخلاق عالية وفكر نير ونظرة ثاقبة. أشكره على ما اشتهر به وعرف من التواضع والبر والتقوى وبذل كل وقته في خدمة طلابه ومجتمعه وجميع المواطنين.

بل إننى لأشيد نيابة عن جميع الذين يدخلون حرم جامعة الخرطوم، لأى غرض، من الطلاب ومتعاملين مع الجامعة، من سودانيين ومن وافدين من أقطار العرب والمسلمين، أشيد بأخص صفات استاذى الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله: ألا وهى الترحاب والبشاشة والأريحية والمروءة والبذل والكرم الفياض. فهو عنوان من عناوين بلادنا، ومعلم من معالم هذه المؤسسة الوطنية جامعة الخرطوم، بل هو (شيخ العرب) بكل ما تحمل هذه العبارة من معان ... تقبل الله منه آمين.

لقد رعانى طوال فترة دراستى بملاحظاته الدقيقة وتوصياته السديدة، باذلا وقته الغالى لى، بصدر رحب وخلق عال وتحمل فوق الطاقة لى وللعشرات من تلامذته وقاصديه لقضاء حاجاتهم.

ألا شكر الله لأستاذى القدوة عبدالرحمن الصديق دفع الله وأعزه وأكرمه وأطال عمره. ونفع به الأجيال من بنى وطنه بل ومن خارج الوطن ممن يقصدون بلادنا خصيصا للتتلمذ على يديه.

وأخص بالشكر أيضا أستاذي العالمين الجليلين البروفسير ابراهيم العاقب أحمد من جامعة أمدرمان الاسلامية والدكتور محمد الفاتح حامد عميد كلية القانون السابق بجامعة الخرطوم حيث إنضما للدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله في لجنة المناقشة وكان لتوجيهاتهما وإرشاداتهما وتعليقاتهما العلمية والتي أخذت بها فنالت مكانها بالرسالة كان لها الأثر الفاعل في علمية الرسالة. فلهما منى كل الشكر ومن الله خير الجزاء.

واستأذن أستاذى الجليل الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله لأذكر بالشكر أصدقائى الأساتذة: مولانا على محمد الزاكى مستشار هيئة الطيران المدنى. وأميمة عبدالوهاب عبدالتام ووفاق عبدالرحمن وعصام أحمد موسى وعبدالله يوسف المحامى ومحمد مصطفى محمد شريف ومنتصر عبدالرحمن، على ما وفروه لى من مراجع علمية. كما أشكر الأستاذة/ سعاد سر الختم محمد التى بذلت معى جهدا مقدرا فى طباعة هذه الرسالة، حتى خرجت بهذه الصورة الأنبقة.

ألا جزا الله أستاذى الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله. وجزى الجميع ممن ذكرتهم ومن لم أذكر هم. وجزى كل من وقف معى ولو بكلمة تشجيع، خير الجزاء.

المقدمــة

الحمد لله رب العالمين، الذي خلق الإنسان من عدم، وهداه بالعلم إلى الصراط المستقيم. وأرشدده إلى سبل النجاة في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم. والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين والعلماء العاملين. وعلى آله وصحابته مصابيح الهدى، ونجوم الاقتداء. أما بعد

فعندما وقع إختيارى لموضوع هذه الدراسة، حقوق الطفل في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية عرضته على أستاذى العلامة الفهامة الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله، فأشار إلى بتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة وتصويباته العلمية. فأضاف إلى عنوان الدراسة أن تكون الدراسة مقارنة. كما أشار إلى بالنقاط التي أوردها في هذه المقدمة، لتكون في مجملها خطة للدراسة، ففعلت. حيث مر المشروع بمراحله الإجرائية المختلفة: بقسم الشريعة الإسلامية ومجلس كلية القانون وكلية الدراسات العليا بجامعة الخرطوم، وبذلك تم تسجيله وبدأت على بركة وتوجيهات ورعاية أستاذى المشرف، حتى وصلت اليوم إلى هذه النقطة.

موضوع الرسالة وأهميته والأسباب التي دعتني إلى إختياره:

إن موضوع الرسالة (حقوق الطفل في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية هو عبارة عن دراسة، لحقوق الطفل في مرحلة الطفولة. ودراسة الحقوق في هذه المرحلة تقتضى بالضرورة دراسة مراحل الطفولة نفسها وتعريف هذه المراحل: ومن ثمّ ينبني على ذلك تحديد هذه الحقوق من الناحية الشرعية والقانونية، إذ أن طبيعة الدراسة هي (دراسة مقارنة).

لقد وجدت أن حقوق الطفل، تبدأ في مرحلة ما قبل زواج أمه. حيث يقضى واجب الأب بأن يختار لطفله المرتقب الأم المناسبة: الصالحة المتدينة ذات الأصل العريق. وأن يتجنب والده إختيار الأمهات من المنبت السيء، حيث أنه يؤثر على أخلاقيات الطفل في المستقبل. كما يقضى واجب الأب أن يختار لولده الأم ذات الصحة السليمة، المعافاة من الأمراض، حتى لا تنتقل اليه هذه الأمراض فيخرج إلى الوجود مريضا مشوها أو معانيا من آثار هذه الأمراض فلا يستطيع مجابهة الحياة بثقة.

ولما كانت كثيرا من جوانب الطفل مرتبطة بالحمل فقد تاطرق موضوع الرسالة إلى الحمل وقضاياه. ثم بعد ذلك مضت الدراسة في مراحل الطفولة الأخرى وإلى أن يبلغ. حيث تطرق موضوع الرسالة بتعريف البلوغ بعلاماته الدالة عليه حيث يخرج الطفل من مرحلة الطفولة.

والجدير بالذكر أن الشريعة الاسلامية إهتمت بالإنسان واعتبرته حيا حياة حكمية بمجرد أن تحمل به أمه فقررت له حقوقا مشتركة بينه وبين الطفل بعد ميلاده.

إذن يمكن أن نقول أن حقوق الطفل تنقسم إلى أربع: أو لا إلى حقوق قبل الحمل به وثانيا وحقوق أثناء الحمل به وثالثا وحقوق بعد أن يولد ورابعا وحقوق مشتركة بين الحمل والطفل المولود بالفعل.

أما أهمية هذا الموضوع (حقوق الطفل في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية) (دراسة مقارنة). فلأنه يتناول مرحلة من مراحل حياة الإنسان. والإنسان في هذه المرحلة ضعيف. ولا يستطيع أن يقوم بأموره، فلا بد من رعايته بواسطة الآخرين، مما تقتضي الشرائع والنظم القانونية أن نتناول حقوق الطفل بالتفصيل حفاظا من التعدى عليها بواسطة الآخرين وتزداد هذه الدراسة أهمية في وقت صارت حقوق الإنسان ذات أهمية قصوى في عالمنا المعاصر.

أما الأسباب التي دعتني إلى إختيار الموضوع فيمكن أن نجملها فيما يلي:-

1/ حاجة المكتبة الاسلامية للكتب التي تدور أبحاثها حول هذه المرحلة من مراحل حياة الإنسان.

- 2/ ضرورة مضاهاة أحكام الشريعة بمستجدات قضايا عصرنا حتى يعرف العالم أهمية الشريعة وما فيها من خير للإنسان.
- 2/ إن موضوع هذه الرسالة (حقوق الطفل في الفقه الإسلامي والتشريعات اتلوضعية دراسة مقارنة) هو من صميم حقوق الإنسان. وقد أخذ موضوع حقوق الإنسان أهمية قصوى في عالمنا المعاصر. ونحن محتاجون لأن نسمع العالم أجمع صوت الإسلام، حتى يعرفوا أهمية الشريعة الإسلامية بالنسبة للإنسانية فتعرف الإنسانية كم هي محتاجة للشريعة.

4/ إن موضوع حقوق الطفل ذو عمق بعيد من حيث التاريخ. فقد تبلور هذا الموضوع منذ القرن السادس الميلادي حيث نزلت الشريعة الإسلامية، وكانت الإنسانية

فى قمة جاهليتها وضلالها وغيها. وما دام العالم قد استيقظ وتنبه الآن حيث أصدر فى عام 1990م اتفاقية حقوق الطفل، والتى ألزمت الدول الأطراف التى وقعت عليها أن تصدر التشريعات المتعلقة بحقوق الطفولة فى قوانينها فى داخل أقطارها، تنفيذا للإتفاقية.

إذن فنحن محتاجون لمثل هذه الدراسة في هذه المرحلة، حتى نسهم بها في الحركة التشريعية في بلادنا في هذه المجالات.

5/ إن موضوع هذه الرسالة صار له علاقة بقضايا عصرية خطيرة مثل الهندسة الوراثية، مما يتطلب إسهام علماء الشريعة وإبداء الرأى حولها.

ولعل هذه الدواعي الخمسة ما يكفي كمبررات لإختيار الموضوع.

المجهودات والدراسات السابقة حول هذا الموضوع:

من المعروف أن حقوق الطفل، تدور الدراسات حولها، فى ثلاثة محاور: المحور الأول هو مرحلة ما قبل الحمل به. وأهم ما يبحث فى هذا المجال هو إختيار أمه المرتقبة، وسعى والده من أجل ذلك. أما المحور الثانى فهو حقوقه أثناء الحمل به. والمحور الثالث هو حقوقه بعد ولادته وإلى أن يخرج من مرحلة الطفولة ببلوغه سن الرشد.

إن المكتبة الإسلامية والقانونية، زاخرة بالدراسات حول حقوق الطفل في جميع هذه المراحل. فقد سبقني من الأقدمين والمعاصرين، ممن كتبوا حول هذا الموضوع. مما تقتضى الأمانة العلمية أن نثبت هذه الحقيقة ونشير إلى بعض هذه الكتابات والأسفار. لكن الشيء الملاحظ والجدير بالذكر، هو أننا قلما نجد من كتبوا حول حقوق الطفل في المحاور الثلاثة في سفر واحد.

منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وبعد ترابط العالم أكثر نتيجة للتقدم الذي حدث، زاد عدد السكان في العالم بشكل ملحوظ، مما عرف بالانفجار السكاني، مما أيقظ علماء الإجتماع والسكان والاقتصاد وجعلهم يأتون بنظريات أثرت على أعداد الأجنة في مرحلة الحمل. كما أن ما عرف بمرحلة التقانة في القرن الحادي والعشرين أسفرت عن نظريات علمية متقدمة سيما الهندسة الوراثية والاستنساخ والتلقيح الصناعي أثرت سلبا على حقوق الطفل بل وهددت – حتى – حق الحياة نفسه.

لكل ما سبق حاولت أن أجمع حقوق الطفل ومهدداته في سفر واحد هو هذه الرسالة: "حقوق الطفل في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية".

أما عن المجهودات والدراسات السابقة، فإن أجمع كتاب عثرت عليه للقدماء من الفقهاء المسلمين فهو كتاب الامام ابن قيم الجوزية. فليراجع (الامام شمس الدين محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية، تحفة المودود بأحكام المولود، طبعة دار الكتب العلمية/بيروت/لبنان/الطبعة الأولى 1403هـ -1983م). كذلك من القدماء كتب الامام الغزالي حول إختيار الأم ومرحلة الحمل وحول حقوق الطفل بعد الولادة بإختصار فليواجع (الامام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، المجلد الثاني/الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر/بيروت/لبنان/بدون تاريخ).

كما كتبت جميع كتب الفقه الموروث من المذاهب الاسلامية الثمانية: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والامامية والاباضية حول حقوق الطفل في المراحل الثلاثة بتفاوت وبطريقة مبعثرة، وقد أشرت إلى بعض من كتبوا في أمهات كتبهم وأشرت إلى مراجعهم في هوامش الرسالة كما أثبت كتب القدماء التي أشرت إليها في ثبت المراجع بالرسالة.

أما المجهودات والدراسات المعاصرة، والتي أثرت على الحمل من حيث عدم الإكثار من النسل وهي فكرة تدعو إليها الشريعة الإسلامية ومن حيث الاستعانة بما جاء من نظريات علمية لإحداث الحمل او من حيث المساس بالسلالة البشرية فنذكر منها المؤلفات الأتية ممن سبقت هذه الرسالة: 1/ محمد عبدالغريب، التجارب الطبية والعلمية وحرمة الكيان الجسدى، طبعة القاهرة، 1989. 2/ منذر الفضل، التصرف القانوني في الأعضاء البشرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1992. 3/ عبدالعزيز محمد حسن، الحماية القانونية للجنين في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، القاهرة، دار النشر، الحماية القانونية للجنين في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، القاهرة، دار النشر، الأهرام، القاهرة 1993م. 5/ محمد على البار، طفل الأنابيب والتلقيح الصناعي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع 1990م. 6/ شوقي عبده الساهي، الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة 1990م. 7/ عبدالحميد والقضايا الطبية المعاصرة، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة 1990م. 7/ عبدالحميد الهادى الأطرش، تحديد النسل وموقف الاسلام منه، ماجستير، جامعة الفاتح، 1984م. 8/ محمد سعيد رمضان البوطي، تحديد النسل وقاية و علاجا، مطبعة الملاح، دمشق، 1970م. 10/ الدكتور محمد على القدال، تحديد النسل، رسالة دكتوراة، جامعة الملاح، دمشق، 1970م. 10/ الدكتور محمد على القدال، تحديد النسل، رسالة دكتوراة، جامعة الملاح، دمشق، 1970م. 10/ الدكتور محمد على القدال، تحديد النسل، رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، 1970م. 10/ الدكتور محمد على القدال، تحديد النسل، رسالة دكتوراة، جامعة الملاح، دمشق،

2004م. 11/د. عبدالله الطريفى، تنظيم النسل وموقف الشريعة الاسلامية منه، ط الرياض، 1403هـ. 12/محمد عبدالجواد حجازى، المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الاسلامية، رسالة دكتوراة، جامعة أمدرمان الاسلامية 1996م. 13/خالد محمد صالح الكردى، أحكام الحمل في الشريعة الاسلامية، رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، 2004م. 14/على داود الجفال، المسائل الطبية المعاصرة وموقف الفقه الاسلامي منها، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، كلية الشريعة، 1985م. 15/ المحمد المرسى زهرة، الانجاب الصناعي وأحكامه القانونية وحدوده الشرعية، طالقاهرة، 1990م. 16/ناهد حسن سلمان، الهندسة الوراثية والأخلاق، سلسلة عالم المعرفة، طالكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993م.

ولعل في هذه الأمثلة من الأسفار القديمة والحديثة حول الموضوع ما يوضح الغرض.

منهج الرسالة:

أما منهج الرسالة فيلخص في النقاط الآتية:

1/ قمت بتأصيل المسائل، على أدلة الأحكام: فعرفت المسائل في اللغة وفي اصطلاح الفقهاء أو الاصطلاح العلمي ثم استعرضت النصوص الدالة عليها من القرآن ثم الأحاديث مع تفسير الآيات وشرح الأحاديث كما وردت عند المفسرين وشراح الحديث وأشير إلى الاجماع إن ورد. ثم بعد ذلك تناولت الحكم الشرعي للمسائل عند الفقهاء مع إيراد أدليتهم وبعد ذلك أرجح بين آرائهم. وبعد ذلك أبحث المسائل في القانون السوداني. ثم الثانون الدولي، ثم أوازن بين جميع هذه الاتجاهات وأخرج بنتيجة وخلاصة نهائية.

2/ إن المذاهب التي اعتمدت عليها في الدراسة هي المذاهب الثمانية المعروفة: (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والامامية والأباضية)⁽¹⁾.

لقد حرصت على ذكر آراء فقهاء المذاهب الفقهية الثمانية في كل مسألة. إذ هذا هو الغرض من هذه الدراسة، حسب ترتيبها بادئا بالمذهب الحنفى. وإنتهاء بالمذهب الأباضى. وذلك بالرجوع إلى الكتب المعتمدة عند الفقهاء. ثم أرجح بينها – كما ذكرت – على حسب قوة الأدلة التي يستدل بها كل مذهب، من الكتاب والسنة.

⁽¹⁾ لتعريف المذهب الأباضى راجع هامش ص 263 من هذه الرسالة.

3/ وأما إذا لم أجد نصا شرعيا يشير إلى المسألة المعنية. فاكتفى بذكر أقوال الفقهاء واجتهاداتهم فيها معتمدا على أمهات المصادر من الكتب الفقهية لهذه المذاهب.

كما أتعرض لآراء الفقهاء المعاصرين في هذه المسألة. سيما تلك الاجتهادات الجماعية في المجامع العلمية المعاصرة. مع الموازنة والترجيح بينها.

4/ أما إذا لم أجد حتى رأيا واضحا للفقهاء المعاصرين، فأفتى فى المسألة على ضوء اتجاهات الشريعة العامة مثل دعوتها إلى العمل الصالح وإلى الخير وإلى البر والتقوى. وكذلك أعالجها على ضوء قواعد الشريعة العامة المتعارفة بين الفقهاء: كقاعدة لا ضرر ولا ضرار. وقاعدة الضرر يزال وهكذا.

5/ وقد عزوت الآيات القرآنية ووضعت لها فهرسا على حسب ترتيب ورودها في السور الكريمة وفي المصحف الشريف. كما خرجت الأحاديث الشريفة وحاولت بقدر الإمكان أن أبين درجتها ووضعت لها فهرسا حسب ترتيب الحروف الهجائية وكذلك الآثار مع الحرص على ذكر قائل الأثر. وقد ترجمت للاعلام التي وردت في الرسالة في الهوامش أو مع المراجع أو وضعت لها فهرسا الفبائيا منفصلا ما عدا الاعلام المعاصرة فلم أترجم لها. وقد التزمنا وضع العلم من حيث الترتيب على حسب اسم شهرته فابن العربي مثلا وضعناه في حرف الألف. والشعراني وضعناه في حرف الشين.

أما عن كيفية الحصول على ترجمة العلم فيكون بالرجوع إلى الفهرس الرابع: الاعلام وتراجمها وذلك متى ما صادفت اسم أي علم أثناء قراءة الرسالة في أي صفحة منها.

إذا تكررت الصفحات التى ورد فيها العلم فسنكتفى بإتيان صفحة واحدة فقط ولم أستثنى من الترجمة له إلا سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم والأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

كما وضعت فهارس للكلمات العربية والمصطلحات وكذلك فهارس للكتب والمصادر والمراجع. على حسب أنواعها ككتب التفسير وكتب الحديث وهكذا، ورتبت كل نوع ترتيبا هجائيا.

كما وضعت فهرسا للموضوعات، وختمت البحث بخلاصة باللغتين العربية والانجليزية (Compendium).

خطة البحث:

لقد رأبت أن تكون خطة البحث على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على التعريف بالموضوع وأهميته وسبب إختياره. ومنهجى فى البحث وخطة البحث والصعوبات. ويتكون الموضوع من فصل تمهيدى وسبعة فصول والنتائج والمقارنات والتوصيات والمقترحات كخاتمة. وفيما يلى نورد تفاصيل ما جاء فى الخطة من فصول ومباحث ومطالب:

الفصل التمهيدى: الحق والواجب والإلتزام

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحق والواجب والإلتزام في اللغة

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحق في اللغة.

المطلب الثاني: الواجب في اللغة.

المطلب الثالث: الإلتزام في اللغة.

المبحث الثاني: الحق والواجب في الفلسفة

ويشتمل على ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تطور فكرة الحق والواجب.

المطلب الثاني: معنى الفلسفة في اللغة.

المطلب الثالث: معنى الفلسفة في الإصطلاح وماهيتها.

المطلب الرابع: تعريف الفلسفة عند الفقهاء (الفلاسفة المسلمين) وما تقوم ببحثه.

المطلب الخامس: أقسام الفلسفة.

المطلب السادس: الحق عند الفلاسفة.

المطلب الثامن: الحق عند الفقهاء (الفلاسفة المسلمين).

المبحث الثالث: الحق والواجب في الوجود الدولي المعاصر

ويشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول: القانون الدولي والنظم التي نشأت بموجبه.

المطلب الثاني: تعريف القانون الدولي والعلاقات الدولية.

المطلب الثالث: حكم القانون الدولي عند الفقهاء.

المطلب الرابع: التضارب بين نظرية سيادة الدولة والأجهزة الدولية.

المطلب الخامس: الحقوق والواجبات الجديدة الخاصة بالطفل.

المطلب السادس: الحق والواجب في الواقع التشريعي في السودان.

المبحث الرابع: الحق والواجب في الفقه الإسلامي

ويشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الشريعة والفقه في اللغة والإصطلاح.

المطلب الثاني: تعريف الحق والواجب عند الفقهاء.

المطلب الثالث: الفقه الإسلامي وتنظيم الحقوق والواجبات وحمايتها.

المطلب الرابع: الجريمة والعقوبة وصلتها بالحق والواجب.

المطلب الخامس: واجبات وحقوق الطفل.

المطلب السادس: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

الفصل الأول: الطفل بين الحق والواجب

وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الطفل في اللغة والاصطلاح والقانون

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: الطفل في اللغة

المطلب الثاني: النصوص من القرآن والسنة

المطلب الثالث: معنى لفظة طفل وما ير إدفها عند الفقهاء

المطلب الرابع: لفظة الطفل ومتر ادفاتها في القوانين السودانية واتفاقية الطفل لسنة 1990

المبحث الثانى: الأهلية والذمة ومقدار حقوق وواجبات الطفل

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأهلية والذمة في اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني: أنواع الأهلية وأدوارها وعوارضها وأحكامها وتطبيقاتها على حقوق وواجبات

الطفل

المطلب الثالث: الأهلية في القانون السوداني واتفاقية حقوق الطفل

المطلب الرابع: مسئولية الطفل ونظرية التكليف عند الفقهاء والمعاصرين

المبحث الثالث: الطفولة الحكمية

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: الطفولة الحكمية في اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني: مشروعية الطفولة الحكمية

المطلب الثالث: الحكم الشرعى للطفولة الحكمية عند الفقهاء

المطلب الرابع: الطفولة الحكمية في القوانين السودانية واتفاقية حقوق الطفل.

الفصل الثاني: حقوق الطفل في مرحلة ما قبل الحمل

و فیه مبحثان:

المبحث الأول: حق وجوب سعى الأب في طلب الولد

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: معنى السعى في طلب الولد

المطلب الثاني: الطرق التي حث الشرع بها على طلب الولد

المبحث الثانى: الحض على الزواج وحق اختيار الأم المناسبة

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: حق الزواج والترغيب فيه

المطلب الثاني: حق اختيار الزوجة (الأم)

المطلب الثالث: اختيار الزوج

المطلب الرابع: الكشف الطبي قبل الزواج.

الفصل الثالث: حق الحياة

وفيه مقدمة وستة مباحث:

المبحث الأول: معنى الحياة

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحياة في اللغة

المطلب الثاني: تعريف الحياة عند الفقهاء

المطلب الثالث: التعريف العلمي المعاصر للحياة

المبحث الثاني: أصل الحياة في القرآن والسنة

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أصل الحياة في القرآن

المطلب الثاني: قصة خلق الإنسان في السنة النبوية

المطلب الثالث: الحكم الشرعي لقصة خلق الإنسان عند الفقهاء

المبحث الثالث: نظرية خلق الإنسان في العلم الحديث

المبحث الرابع: حماية الله للحياة وتحريم المساس بها

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: النصوص التي حرمت قتل النفس من القرآن الكريم والسنة المطهرة

المطلب الثاني: الحكم الشرعي لقتل النفس بغير حق عند الفقهاء

المطلب الثالث: حق الحياة في التشريعات السودانية وحمايته

المطلب الرابع: جناية الإجهاض وما يترتب عليها

المبحث الخامس: متى يجوز قتل النفس (الاستثناء)

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جواز قتل النفس إستثناء في القرآن الكريم

المطلب الثاني: جواز قتل النفس إستثناء في السنة النبوية

المطلب الثالث: الحكم الشرعى لقتل النفس إستثناء عند الفقهاء

المبحث السادس: إنهاء الحياة المطالة بالأجهزة (الإنعاش الصناعي أو العلاج غير المبحث السادي)

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعريف الموت في اللغة والاصطلاح الفقهي والعلمي

المطلب الثاني: تعريف الإنعاش الصناعي

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للإنعاش الصناعي عند الفقهاء

الفصل الرابع: الحمل والمؤثرات الواردة عليه

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحمل ومدته

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحمل في اللغة

المطلب الثاني: الحمل في الاصطلاح

المطلب الثالث: مدة الحمل

المبحث الثانى: النظريات والأفكار والاتفاقيات التى تعالج قضايا النسل والأمومة والطفولة قديما وحديثا

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: نظرية مالتوس وأهم آثار ها

المطلب الثاني: ظواهر التقدم في عالمنا وأثرها على تحديد النسل

المطلب الثالث: اتفاقية سيداو (1981)

المطلب الرابع: الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه (1990)

المطلب الخامس: الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1990)

المبحث الثالث: الطرق التقليدية للتقليل من الحمل ومنعه

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: الطرق القديمة لمنع الحمل

المطلب الثاني: العزل المطلب الثالث: التعقيم المسلف الداني المانية

المطلب الرابع: الإختصاء

المبحث الرابع: الطرق الحديثة للتقليل من الحمل ومنعه

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تحديد النسل المطلب الثاني: تنظيم النسل

المطلب الثالث: الصحة الإنجابية

المطلب الرابع: وسائل منع الحمل الحديثة

المبحث الخامس: المؤثرات العلمية المعاصرة المؤثرة على الحمل وحياة الإنسان

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التلقيح الصناعي

المطلب الثاني: الإستنساخ

المطلب الثالث: الهندسة الوراثية

الفصل الخامس: حقوق الطفل بعد الولادة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حق وجوب حسن استقبال الطفل الوليد والآداب الواردة في ذلك

ويشتمل على اثنى عشرة مطلبا:

المطلب الأول: البشارة والاستبشار والتهنئة بالولد

المطلب الثاني: التأذين والإقامة في أذن المولود

المطلب الثالث: التحنيك والمباركة

المطلب الرابع: الحلق وإماطة الأذي والتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة

المطلب الخامس: العقيقة

المطلب السادس: تلطيخ الرأس بخلوق أو زعفران ومثله بدلا من الدم

المطلب السابع: التسمية

المطلب الثامن: الختان والخفاض

المطلب التاسع: ثقب إذن المولود صبيا أو بنتا وحكم الزينة

المطلب العاشر: الرفق بالأولاد ومنحهم العطف والرحمة وعناقهم ومداعبتهم

المطلب الحادي عشر: حق الولد في الدعاء له بالهداية والصلاح المطلب الثاني عشر: تلقينه لا إله إلا الله محمد رسول الله عند الإثغار

المبحث الثاني: حقوق رعاية شخص ومال الطفل وتربيته

ويشتمل على سبعة مطالب:

المطلب الأول: الولاية

المطلب الثاني: حق التربية والتأديب والتدريب على ممارسة الحياة

المطلب الثالث: حق العلم والتعليم

المطلب الرابع: حق الرضاع وأثر الفطام والغيلة على الطفل

المطلب الخامس: حق الحضانة

المطلب السادس: حق الولد في العدل بينه وبين إخوته

المطلب السابع: حقوق ووصايا بحسن معاملة البنات معاملة خاصة وكراهة تسخطهن

المطلب الثامن: حق الخصوصية.

الفصل السادس: حقوق الأطفال الذين فقدوا والديهم في الفقه الإسلامي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأيتام

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأيتام في اللغة

المطلب الثاني: تعريف الأيتام في الإصطلاح المطلب الثالث: حقوق الأيتام في الفقه الإسلامي

المبحث الثانى: اللقطاء

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف اللقيط في اللغة

المطلب الثاني: تعريف اللقيط في الإصطلاح

المطلب الثالث: حكمة مشروعية إلتقاط اللقيط

المطلب الرابع: الأحكام الشرعية للقطاء عند الفقهاء

المطلب الخامس: حقوق اللقطاء في التشريعات السودانية والمواثيق الدولية.

المبحث الثالث: الأطفال المشردون: تعريفهم وحقوقهم في الفقه الإسلامي

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأطفال المشردين في اللغة

المطلب الثانى: تعريف الأطفال المشردين في الإصطلاح القانوني

المطلب الثالث: حقوق الأطفال المشردين في التشريعات السودانية والمواثيق الدولية

المطلب الرابع: الحكم الشرعي لعلاج قضاياً الأطفال المشردين عند الفقهاء

الفصل السابع: المصالح والحقوق المشتركة بين الحمل والطفل في الفقه الإسلامي وفيه اثني عشرة مبحثا:

المبحث الأول: التبعية الدينية للحمل والطفل

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التبعية في اللغة والإصطلاح المطلب الثاني: مشروعية التبعية الدينية للحمل والمولود

الحكم الشرعى للتبعية الدينية للحمل أو المولود عند الفقهاء المطلب الثالث: المطلب الرابع:

التبعية الدينية للحمل والطفل في القوانين

المبحث الثاني: أحكام جنازة السقط والطفل

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

الجنازة والسقط في اللغة والإصطلاح المطلب الأول:

أحكام تسمية السقط المطلب الثاني:

الغسل والتكفين والصلاة على السقط المطلب الثالث:

الزكاة والفطرة بالنسبة للجنين والطفل المبحث الثالث:

ويشتمل على ستة مطالب:

معنى الزكاة في اللغة المطلب الأول:

معنى الزكاة في الإصطلاح المطلب الثاني:

تعريف الفطرة في اللغة والإصطلاح وحكمة مشروعيتها المطلب الثالث:

مشروعية الزكاة المطلب الرابع:

المطلب الخامس: أحكام الزكاة والفطرة بالنسبة للجنين

أحكام الزكاة والفطرة بالنسبة للطفل المطلب السادس:

أحكام النفقة على الحمل والولد المبحث الرابع:

ويشتمل على خمسة مطالب:

تعريف النفقة في اللغة المطلب الأول:

تعريف النفقة في الإصطلاح المطلب الثاني:

مشر و عية النفقة المطلب الثالث:

أحكام النفقة على الحمل المطلب الرابع:

الحكم الشرعي للنفقة على الولد المطلب الخامس:

حق النسب للحمل والولد المبحث الخامس:

ويشتمل على خمسة مطالب:

النسب في اللغة المطلب الأول:

النسب في الإصطلاح المطلب الثاني:

> مشروعية النسب المطلب الثالث: الفر اش

المطلب الرابع: شروط إثبات النسب في الزواج الصحيح المطلب الخامس:

ما هو حق الحمل والصغير في تشريع العدة المبحث السادس:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العدة في اللغة والإصطلاح

مشر وعية العدة المطلب الثاني:

الحكم الشرعى للعدة عند الفقهاء المطلب الثالث:

> المبحث السابع: الوصية للحمل والطفل

ويشتمل على خمسة مطالب:

تعريف الوصية في اللغة والإصطلاح المطلب الأول:

مشر وعية الوصية المطلب الثاني: المطلب الثالث: شروط صحة الوصية للحمل عند الفقهاء وفي القانون المطلب الرابع: الحكم الشرعي لإستحقاق الحمل للوصية عند الفقهاء

المطلب الخامس: الوصية بالتنزيل

المبحث الثامن: حكم الوقف للحمل والولد الصغير

ويشنمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الوقف في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: حكم الوقف ومشروعيته

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للوقف على الحمل عند الفقهاء

المبحث التاسع: أحكام الهبة للحمل والولد الصغير

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الهبة في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: مشروعية الهبة وحكمها

المطلب الثالث: الحكم الشرعي لصحة أو عدم صحة الهبة للحمل والطفل

المبحث العاشر: أخذ حق الشفعة للحمل والصغير

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشفعة في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: مشروعية الشفعة

المطلب الثالث: الحكم الشرعي لأخذ حق الشفعة للحمل والصغير

المبحث الحادى عشر: الإقرار بحق للحمل والصغير

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإقرار في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: النصوص الدالة على الإقرار ومشروعيته وحكمه المطلب الثالث: الحكم الشرعي للإقرار للحمل والصغير عند الفقهاء

المبحث الثاني عشر: حقوق الحمل والطفل في الميراث والتركة

ويشتمل على سبعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الميراث في اللغة

المطلب الثاني: تعريف المواريث والفرائض في الإصطلاح

المطلب الثالث: مشروعية الميراث

المطلب الرابع: التركة والمستحقون لها

المطلب الخامس: حالات ميراث الولد في الفقه الإسلامي

المطلب السادس: الشروط التي بها يرث الحمل

المطلب السابع: توزيع التركة في حالة وجود حمل أو غيره ممن يجهل أمر هم.

<u>الصعوبات:</u>

لقد واجهتنى كثيرا من الصعاب، فى أثناء فترة دراستى. وكنت وكلما قابلت معضلة، ألجأ إلى أستاذى العلامة الفهامة الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله فيساعدنى فى تجاوز الصعوبة أو المشكلة.

كانت أهم المحاور التى وجدت فيها صعوبات، محوران: هما محور المشكلات المستحدثة، والتى يحتاج تناولها إلى الحذر الشديد، حيث أن كثيراً منها لا زالت جوانبه غامضة. ومع ذلك فكنت أثبت ما توصل إليه علماء الشريعة من رأى حتى الآن. وما تأنى فيه العلماء حتى يتضح المزيد من الجوانب العلمية فيه، كنت أشير إليه إلى المدى الذى توصل إليه العلماء.

والمحور الثانى: هو محور الأدلة. فكان أستاذى المشرف يوجهنى بالتركيز على الأدلة. ولكننى لاحظت أن الأدلة قليلة جدا فى كتب السادة المالكية. ولعل ذلك يرجع إلى أن منهج الكتابة نفسه فى المرحلة التى إزدهر فيها المذهب المالكى، كان منهجا يتميز بالأسلوب المضغوط المختصر.

ومع ذلك كنت أجتهد في أن أجد ولو اليسير من الأدلة التي يعزز بها المالكية آراءهم.

وبعد ... ففى ختام هذه المقدمة، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا العمل، لما نويته به، فيجزى أبى وأمى أجره وثوابه، وقد وقفته عليهما، فهو أكرم الأكرمين. وأن يرحمهما فهو أرحم الراحمين. وأن يعتقهما من النار آمين.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



الفصل التمهيدي الحق والواجب والإلتزام

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحق والواجب والإلتزام في اللغة

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحق في اللغة. المطلب الثاني: الواجب في اللغة. المطلب الثالث: الإلتز ام في اللغة.

المبحث الثاني: الحق والواجب في الفلسفة

ويشتمل على ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تطور فكرة الحق والواجب.

المطلب الثاني: معنى الفلسفة في اللغة.

المطلب الثالث: معنى الفلسفة في الإصطلاح وماهيتها.

المطلب الرابع: تعريف الفلسفة عند الفقهاء (الفلاسفة المسلمين) وما تقوم ببحثه.

المطلب الخامس: أقسام الفلسفة.

المطلب السادس: الحق عند الفلاسفة.

المطلب الثامن: الحق عند الفقهاء (الفلاسفة المسلمين).

المبحث الثالث: الحق والواجب في الوجود الدولي المعاصر

ويشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول: القانون الدولي والنظم التي نشأت بموجبه.

المطلب الثاني: تعريف القانون الدولي والعلاقات الدولية.

المطلب الثالث: حكم القانون الدولي عند الفقهاء.

المطلب الرابع: التضارب بين نظرية سيادة الدولة والأجهزة الدولية.

المطلب الخامس: الحقوق والواجبات الجديدة الخاصة بالطفل.

المطلب السادس: الحق والواجب في الواقع التشريعي في السودان.

المبحث الرابع: الحق والواجب في الفقه الإسلامي

ويشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الشريعة والفقه في اللغة والإصطلاح.

المطلب الثاني: تعريف الحق والواجب عند الفقهاء.

المطلب الثالث: الفقه الإسلامي وتنظيم الحقوق والواجبات وحمايتها.

المطلب الرابع: الجريمة والعقوبة وصلتها بالحق والواجب.

المطلب الخامس: واجبات وحقوق الطفل.

المطلب السادس: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

الفصل التمهيدي الحق والواجب والإلتزام

مقدمــة:

إن المعرفة بكل فروعها، يهبها الله للإنسان عن طريق الوحى، أو الكتب السماوية، أو الإلهام. أو قد يكتسبها بإجتهاده وكده. أو قد يصل إليها بتجاربه.

والمعرفة لها مصادر في هذه الحياة، نستقيها منها: ففكرة حقوق الطفل التي نحن بصددها، وما يرتبط بها من مفهوم الحق بصفة عامة، أو الواجب أو الإلتزام، وما بين هذه الأفكار، من تداخل، سنقوم ببحثها في مصادر، تتمثل في اللغة والفلسفة والأنظمة العالمية الحديثة والفقه الإسلامي. مقارنين كل ذلك بمصدري القانون الدولي والسوداني.

وبذلك يكون هذا هو الفصل التمهيدى المتقدم على باقى فصول هذه الرسالة. والله ولي التوفيق.

المبحث الأول تعريف الحق والواجب والإلتزام في اللغة

المطلب الأول: الحق في اللغة:

ورد الحق في اللغة، كإسم من أسماء الله تعالى، أو صفة من صفاته. كما ورد بمعنى القرآن والإسلام، والعدل والصواب، والملك والمال. كما ورد بمعنى الثبوت والإستيقان والإحكام.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الحق: من أسماء الله تعالى ، أو من صفاته. وهو __ أي الحق __ القرآن، وضد الباطل، والأمر المقضى فيه.

و هو _ أى الحق _ العدل، والإسلام، والملك، والمال، والموجود الثابت، والصدق، والموت، والحزم. وواحد الحقوق ...

وقولهم: عند حق لقاحها: أى حين ثلجت ذلك فيها. وسقط على حق رأسه وحاقة: أى وسطه. ورجل حاق الرجولة ، وحاق الشجاعة: حاقتهما: أى كامل فيهما ...

والقيامة تحق لأن فيها حواق الأمور. أو تحق لكل قوم عملهم. الأمر حق ويحق ويحق حقه: أى وجب ووقع بلا شك. وحققت حذره حقا: أى فعلت ما كان يحذره. وحققت الأمر: أى تحققته وتيقنته. وهو حقيق به وحق: "أى جدير. والحقيقة: ضد المجاز"(1).

وجاء فى الرائد: حق يحق حقاً. حقه: أى غلبه على الحق ، وأثبته عليه ، وحق الأمر: أى تيقنه. وحق الأمر: أى صدقه. وحق الأمر: أى أثبته وصار عنده حقاً. وحق العقدة: أى شدها بإحكام. وحقه: غلبه فى الخصومة. وحق الطريق: أى مشى فى وسطه...

والحق: الجمع منه حقوق وحقاق. وهو أيضا – الصواب والعدل واليقين والثابت الذي لا شك فيه. وهو الصدق في الحديث. والمال والملك، والأمر المقصى فيه، والحزم والموت...(2).

وجاء في أساس البلاغة: "حق الله الأمر حقاً: أي أثبته وأوجبه. وحققت الأمر وأحققته: أي كنت على حقيقته.

⁽ح ق ق). الزاوى ، ترتيب القاموس المحيط ، باب الحاء ، حرف الحاء ، مادة (ح ق ق).

⁽²⁾ جبران ، قاموس الرائد ، حرف الحاء ، مادة (حقق).

والله هو الحق. ويوم القيامة تكون حواق الأمور. وأحق الرجل إذا قال حقاً. وأحققت عليه القضاء: أي أوجبته.

ومن المجاز: طعنة محتقة: أى لا زيغ فيها، واحتقت طعنتك: أى لم تخطىء المقتل. وثوب محقق النسيج: أى محكمه. وكلام محقق: أى محكم النظم. وأتت الناقة على حقها: أى وقت ضرابها(1).

وجاء في لسان العرب: "الحق: نقيض الباطل. وجمعه حقوق وحقاق. وحق الأمر يحقه حقاً: كان منه على يقين. والحق واحد الحقوق. والحقة والحقة أخص منه. قال الأزهرى: "كأنها أوجب وأخص. تقول هذه حقتى: أي حقى ..."(2).

والذى يعنينا فى هذا البحث ، هو الحق ، جمع حقوق ، بمعنى الملك الثابت. أو الحق بمعنى الأمر المقضى فيه. أو الحق بمعنى الذى يحق الغلبة فى الخصومة.

المطلب الثاني: الواجب في اللغة:

الواجب في اللغة، يعنى الإلزام والإستحقاق والغرض والشيء الكبير والموت والغروب. كما يعنى الشيء الراتب الثابت.

جاء في لسان العرب:

"الواجب في اللغة، من مادة (و ج ب). نقول: وجب الشيء، يجب وجوباً: أي إذا لزم. وأوجبه هو. وأوجبه الله. واستوجبه: أي استحقه. والواجب والفرض عند الشافعي سواء. يقال: وجب البيع يجب وجوباً: أي إذا لزم. والموجبة: الكبيرة من الذنوب، التي يستوجب بها العقاب.

وتقول: أوجب الرجل: أى أتى بموجب من الحسنات أو السيئات. وأوجب الرجل: إذا عمل عملاً يوجب له الجنة أو النار. ووجب الرجل وجوباً: أى مات. ووجبت الشمس وجباً ووجوباً: أى غابت⁽³⁾.

وجاء فى ترتيب القاموس المحيط: وجب يجب وجوباً ووجبة: لزم، تقول: أوجب كل البيع مواجبة ووجابا. واستوجبه: استحقه. والوجبة: الوظيفة الراتبة. والموجبة:

⁽¹⁾ الزمخشري، أساس البلاغة، حرف الحاء، مادة (حقق).

^{(&}lt;sup>2)</sup> ابن منظور ، لسان العرب، فصل القاف، حرف الحاء، مادة (حق ق).

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الباء، فصل الواو، مادة (و ج ب).

الكبيرة من الذنوب ومن الحسنات ، التي توجب النار أو الجنة. ووجب يجب وجبه: أي سقط"(1)

كما جاء في أساس البلاغة، حول مادة (و ج ب): تقول: وجب لي عليه كذا، وأوجب على نفسه، واستوجب العقاب، ووجب البيع وأوجبته. وهذا أقل مواجب الأخوة. وضربه فوجب: أي خر ميتاً. سمعت للحائط وجبة: وقعة، ووجب البعير: برك حتى سمع صوت كركرته. ووجبت الشمس: غابت"(2).

والذي يعنينا من معانى الواجب في اللغة، هو الشيء المستحق اللازم الراتب.

المطلب الثالث: الإلتزام في اللغة:

جاء الإلتزام فى اللغة بمعنى يوم المفارقة، وبمعنى الموت وبمعنى الحساب والإعتناق. كما ورد بمعنى الإنتزاع للشيء المستحق الواجب الأداء، على شخص لصالح شخص آخر.

جاء في القاموس المحيط:

"أما الإلتزام في اللغة: فمن مادة (ل ز م) — كسمع — لزماً ولزوماً ولزاماً ولزامة ولزمة وُلز ماناً: أي إذا لزم شيئاً لا يفارقه. واللزام الموت. واللزام الحساب(3).

وجاء فى لسان العرب: لزم: اللزوم معروف. والفعل لزم يلزم. والفاعل لازم. والمفعول به ملزوم. ورجل لزمة: أى يلزم الشيء لا يفارقه. واللزام: الملازمة للشيء والدوام عليه. والإلتزام: أي الإعتناق⁽⁴⁾.

وجاء في أساس البلاغة: تقول لزمه المال لزوماً. وألزمته إياه. ولزم غريمه لزماً. وفلان ملزوم. وأخذ يمطلني فلازمته حتى انتزعت الحق منه (5).

وفى هذا المقام ، نحن إنما يعنينا معنى الإلتزام بمعنى إنتزاع وأداء ما هو مستحق لك أو للآخرين.

⁽ا) الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الواو، حرف الواو، مادة (و + ب).

⁽و + - 1) الزمخشرى، أساس البلاغة، حرف الواو، مادة (و + - 1).

⁽³⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب اللام، حرف اللام، مادة (ل زم).

⁽b) ابن منظور، لسان العرب، حرف الميم، فصل اللام، مادة (ل زم).

⁽⁵⁾ الزمخشري، أساس البلاغة، حرف اللام، مادة (م زم).

موازنة:

إن إصطلاحات الحق والواجب والإلتزام، بينها تلازم وتوحد وتكامل في المعانى والدلالات من الناحية اللغوية.

رأى الباحث حول الإلتزام:

أرى أننا حينما نقول "حق" فهو مستحق لك أو للآخرين. وبالتالى ، فهو واجب الإعطاء. والواجب يدل على الإستحقاق، ولا بد فيه من الأداء. أما الإلتزام فيعنينا منه المعنى الدال على الإلزام بالشيء المستحق، ووجوب أدائه لأربابه.

و على هذا فإن الإلتزام، في ثقافتنا العربية والإسلامية هو الواجب نفسه، وبذلك نكتفى في بحثنا بهذا القدر من الإلتزام، ولا نسير فيه أكثر⁽¹⁾. فقط نختم بالأدلة على ما قلته: جاء في الوسيط في شرح القانون المدنى: نظرية الإلتزام بوجه عام:

"الإلتزام يعنى أنه واجب قانونى ، يتحمل به شخص معنى ، يسمى بالمدين فيضمن قيامه بعمل أو إمتناعه عن عمل ، لصالح شخص آخر يسمى الدائن ، ويكون له سلطة إجباره على أدائه ..."(2).

وجاء فى المدخل الفقهى العام: الفقه الإسلامى فى ثوبه الجديد: "الحق الشخصى لإنسان، هو تكليف وعهدة على سواه، وهذا التكليف قد اصطلح علماء الحقوق على تسميته التزاما. والحق الشخصى والالتزام فى نظر هما شىء واحد لأنهما طرفا رابطة واحدة: فهو حق إذا نظر اليه من ناحية الطالب. وهو إلتزام إذا نظر إليه من ناحية المكلف به..."(3).

أما في السودان، فقد جاء في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984، المادة 25: "المال هو كل عين أو حق له قيمة مادية في التعامل".

وتقول المادة 1/30 "يكون الحق شخصياً أو عينياً أو معنوياً. 2/ الحق الشخصى رابطة قانونية بين دائن ومدين، يطلب بمقتضاها الدائن مدينه بنقل حق عينى أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل.

⁽¹⁾ الإلتزام مصطلح جاء إلينا من الفقه القانوني الغربي ، ولا يوجد هذا المصطلح عندنا في كتب الفقه الموروث. لذلك نجد الفقهاء المعاصرين دائما ما يحاولون شرحه ، في كتبهم المعاصرة.

السنهورى، الوسيط فى شرح القانون المدنى، نظرية الالتزام بوجه عام، تنقيح المستشار أحمد مدحت المراغى، ج1، 0.0

⁽³⁾ مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، ج3، ص7.

وتقول المادة 32: "الحقوق المعنوية هي التي ترد على شيء غير مادى⁽¹⁾. ورأيي أنه بالرغم من عدم إشارة للمشرع السوداني لكلمتي واجب أو التزام. فإن روح القانون تجملهما، وتدل على أن الواجب هو الالتزام. ولعل في هذا توضيح لرأيي ... أه.

⁽¹⁾ قانون المعاملات المدنية لسنة 1984.

المبحث الثاني المبحث الحق والواجب في الفلسفة

المطلب الأول: تطور فكرة الحق والواجب:

لقد ظلت فكرة الحق والواجب، ومنذ أقدم العصور ، تبحث بواسطة الفلاسفة، كإحدى أهم الأفكار، في مسيرة حياة الإنسانية.

بدأت مسيرة الفلسفة ، منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام، على يد رواد الفلسفة الأوائل: أمثال افلاطون وسقراط وأرسطو وهوميروس. بل، ولا زالت هذه الأفكار، تبحث بواسطة الفلاسفة والمفكرين المعاصرين.

وعندما تولت جامعة شيكاغو، بالولايات المتحدة الأمريكية، طباعة ما أسمته بالكتب العظيمة ... (The Great Books of the Western World) في أربعة وخمسين مجلداً (1)، في عام 1971م، وهي الكتب التي أثرت إيجابا، في الحضارات الغربية، التي تسود العالم الآن، وأبرزت أهم الأفكار التي تحويها هذه الكتب، وعددها مائة واثنتان فكرة، وسمتها الأفكار العظيمة "The Great Ideas"، كانت من أهم هذه الأفكار التي وردت فيها، فكرة الفلسفة، وفكرة الحق ، وفكرة الواجب (2).

¹⁻ The Substance of Libral Education Vol. I By Robert M Hutchins. (1)

²⁻ The Syntopicon of the Great Books, Volumes 2-2, By Mortimer J. Adler, editor in Chief. And William Gorman, general editor.

³⁻ The Series of the Great Books, Volumes 4-54. By their true writers, from Homer to Freud. (2) أما الأفكار العظيمة ، والتي دخلت في نطاق تعريف الفلسفة ، فهي:

Angel, Animal, Aristocracy, Art, Astoronomy, Beauty, Being, Cause, Definition, Democracy, Desire, Dialectic, Education, Element, Emotion, Eternity, Revolution, Experience, Family, Fate, Form, God, Good and Evil, Government, Habit, Happiness, History, Honor, Hypothesis, Idea, Immorality, Induction, Infinity, Judgment, Justice, Knowledge, Labour, Language, Law, Liberty, Life and Death, Logic, Love, Man, Mathematics, Matter, Mechanics, Medicine, Memory and Imagination, Mataphisics, Mind, Monarchy, Nature, Necessity and Contingency Oligarchy, One and Many, Opinion, Physics, Pleasure and Pain, Poetry, Principle, Progress, Prophecy, Prudence, Punishment, Quantity, Reasoning, Relation, Religion, Revolution, Phetoric, Same and Other, Science, Sense, Sign and Symbol, Sin, Slavery, Soul, Space, State, Temperance, theology, Time, Tyranny, Universal and Particular, Virtue and Vice, War and Peace, Wealth, Will, Wisdom, World.

وذلك بالإضافة إلى الفلسفة (Philosophy) والحق (Truth) والواجب (Duty) كما ذكرنا.

لقد أصاب المفكر الغربي المعاصر، والذي تولى رئاسة الأجهزة، التي قامت بطبع هذه الكتب، الأستاذ روبرت م. هتشنس حينما سمى إصطراع هذه الأفكار، وعبر الآلاف من السنين، حينما سماه بالحوار العظيم (The Great Conversation)⁽¹⁾.

تعليقنا:

أما تعليقنا، فهو أن هذا النتاج، ومهما عظم، ومهما كثر، فهو عمل الإنسان. والإنسان دائما يصاحبه القصور والنقصان. وهكذا فإن اللاحق من عمله، ينقض السابق.

ولهذا السبب فإن الله سبحانه وتعالى، يتولى الإنسان دائما ، ويرسل له المرسلين، بالشرائع السماوية، لكى يأخذوا بيده، ويهدوه إلى سواء السبيل. وصدق الله العظيم إذ يقول: "وبالحق أنزلناه وبالحق نزل، وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا"(2). ويقول: "وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين"(3). صدق الله العظيم. "ومن أصدق من الله قيلا..."(4).

إن موضوع هذه الرسالة، هو خير دليل، على ما فى الشريعة الإسلامية من خصائص، ستظل أبدأ متفوقة بها، على جميع أنواع الفكر الإنسانى وإجتهاداته، إلى يوم القيامة، ذلك لأنها من لدن الحكيم الخبير، فهى "صنع الله الذي أتقن كل شيء، إنه خبير بما تفعلون"⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: معنى الفلسفة في اللغة:

إن الفلسفة، على ما أرى، معناها الدراسة العلمية، والتأنى والمعقولية والحكمة والإستقصاء لما فى هذا الوجود: من موجودات أو أفكار أو معانى. فالفيلسوف ومنذ القدم له صورة معينة فى أذهان البشر، صورة يحيطها الوقار والصبر، وعدم الإنفعال، واستيعاب المواقف، مهما كانت محرجة. ويتبادر إلى الذهن دائماً، أن اليلسوف هو الرجل الحكيم المثالى، الذى عند رأى حاذق فى كل شىء، وكل أمر، وكل معضلة.

The Great Conversation, Vol. I of the Great Books, By Robert M. Hutchins. (1)

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة الإسراء، الآية 105.

⁽³⁾ سورة الأنعام، الآية 48.

⁽⁴⁾ سورة النساء، الآية 122.

⁽⁵⁾ سورة النمل، الآية 88.

جاء في قاموس (Penguin English Dictionary) الانجليزي: "الفيلسوف هو الدارس لعلم الفلسفة، أو هو الرجل المتأنى والمعقول في نظرته للأشياء.

وعندما يقول: أن هذا الشيء فلسفى، معناه منسوب إلى الفلاسفة. والفلسفة هي دراسة طبيعية الوجود والحقيقة والمعرفة والخير، كما عرفها – أى هذه المعانى – منطق البشر. وكذلك هي دراسة الوسائل الفكرية، التي تدور حول هذه الأمور. ودراسة النظرة العقلية والأخلاقية للأحداث(1).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط: "الفيلسوف كلمة يونانية. ومعناها محب الحكمة. وأصل الكلمة: فيلا وهو المحب. وسيوفا وهي الحكمة. والاسم من اللفظ: الفلسفة: وهي كلمة مركبة، كالحوقلة"(2).

تعليق:

مثال الكلمات المركبة: البسملة والحمدلة والحسبنا والحوقلة. ونلاحظ أن القاموسين الانجليزى والعربى، اللذان أشرنا إليهما، تحدثا عن أصل الكلمة، من حيث أنها غربية (يونانية)، وليست عربية. وكل معانيها تدور حول (العقلانية).

المطلب الثالث: معنى الفلسفة في الاصطلاح وماهيتها وما تقوم ببحثه:

جاء في دائرة المعارف البريطانية:

"الفلسفة لها معان مختلفة ومتباينة:

منها أن الفلسفة هي البحث عن الحكمة في الحياة. كما عرفت بأنها محاولة معرفة الكون. وعرفت بأنها محاولة معرفة مسئوليات الإنسان، والتزاماته الاجتماعية.

أيضا عرفت الفلسفة بأنها هى الجهد المبذول، لمعرفة المقاصد المقدسة، وعلاقة الإنسان بهذه المقاصد. كما عرفت بأنها محاولة إستيعاب علم الطبيعة. وقالوا عنها أيضا بأنها محاولات معرفة أصول وأبعاد القيم الإنسانية.

(2) ترتيب القاموس المحيط، للزاوى، حرف الفاء، مادة (ف ل س).

The Penguin English Dictionary, By G.N. Grmonsway and Jacaneline Simpson, p. (1)

وهناك تعريف آخر للفلسفة يقول: هي محاولة للبحث عن الحقيقة والخير والجمال. ومنهم من عرفها بأنها محاولة تقنين فكر الإنسان، والقواعد الخاصة بهذا الفكر، من أجل ترقيته"(1).

وجاء فى كتاب الأفكار العظيمة، لروبرت م. هتشنس، أن معنى الفلسفة، يكمن فى مفهومها العام، الذى يشمل علاقتها، بجميع فروع المعرفة، كالأديان والرياضيات وعلم الطبيعة التجريبي والشعر والتاريخ ..الخ. ومن الناحية التقيمية، فإن الفلسفة تعنى بالبحث عن الحق والحكمة.

أما فى معناها المتطرف، فإن الفلسفة – أحيانا – تبحث فيما لا طائل منه. وأحيانا تبحث في المثاليات، بل وأحيانا يقوم الفيلسوف مقام الصوفى.

أما عن شئون المجتمع، فإن الفلسفة أحيانا تبحث في أمر الدولة المثالية، والتي لن تتحقق، إلا إذا صار الفلاسفة ملوكا، أو الملوك فلاسفة"(2).

تعليق:

إن هذه التعريفات، تؤكد فعلا، مدى إتساع معانى الفلسفة، ومدى تشعب العلوم والمعارف التى تقوم ببحثها النظريات الفلسفية المختلفة، على مرّ مسيرة حياة الإنسان، فى هذا الكون.

ولهذا، صارت فكرة الحق والواجب، والتي هي فكرة فلسفية، صارت مناسبة كمقدمة لبحثي هذا و هو حقوق الطفل.

المطلب الرابع: تعريف الفلسفة عند الفقهاء (الفلاسفة المسلمين):

جاء في مقدمة ابن خلدون "الفلاسفة جمع فيلسوف و هو باللسان اليوناني محب الحكمة..."(3).

يتضح لنا من الوهلة الأولى أن تعريف الفلسفة والفلاسفة جمع فيلسوف مأخوذ من اللغة اليونانية القديمة (اللغة الإغريقية). وأن الفيلسوف معناه محب الحكمة.

Encyclopaedia Britaniea (The Macropaedia), Vol. 14, p. 248. (1)

The Great Ideas II, Vol. 3, Robert M. Hutchins, p. 342 (2)

⁽³⁾ ابن خلدون، المقدمة، ص 514.

وجاء في الملل والنحل: "الفلسفة باليونانية: محبة الحكمة. والفيلسوف هو: فيلا وسوفا: وفيلا: هو المحب. وسوفا: الحكمة. أي هو محب الحكمة"(1).

إذن، فصاحب الملل والنحل، أكبر تعريف ابن خلدون للفلسفة والفلاسفة، نقلا للتعريف من مصادر ها عند الإغريق والروم وغير هم. وبذلك يمكن القول أن معنى الفلسفة "محبة الحكمة". والفيلسوف هو "محب الحكمة".

موازنة:

إن تعريف الفقهاء المسلمين للفلسفة، استقى من مصادر الفلسفة، التى جاءت من أساطينها، قبل مئات القرون لكن كما رأينا أن تعريفات الفلسفة توسعت جدا فى العصر الحديث، وهذا رأينا فى هذا التعريف ... لأن (الحكمة) واسعة ومتطورة مع العصور وهى تدخل بلا شك فى هذا التعريف القديم الذى نقله الفقهاء المسلمون عن أساطين الفلسفة القدماء.

المطلب الخامس: أقسام الفلسفة:

تنقسم الفلسفة، من حيث الزمان، إلى قسمين:

- 1- الفلسفة التقليدية: وهي واقعية ومثالية. وموطنها أوربا.
 - 2- القسم الثاني: البراجماتية، وموطنها أمريكا.

(أ) الفلسفة الواقعية أو التجريبية:

"... في الفلسفة التقليدية، فإن أساس الحكم على قول ما، بالصدق أو البطلان، هو الرجوع إلى الأصل، الذي يدل على تقرير ما يقرره القول.

ففى الفلسفة التقليدية الواقعية أو التجريبية فالقول صادق إذا طابق العالم الخارجى، على نحو ما. أى أنه نسخة من أصل موجود خارج الإنسان. فأساس الحكم هو علاقة بين الفكرة التى نشأت، عند الشخص العارف، وبين الشخص المعروف، الذى هو حقيقة قائمة بذاتها، مستقلة بوجودها، سواء صادق الفعل الذى يعرفه، أو لم يصادقه.

⁽¹⁾ الشهرستاني، الملل والنحل، ص 312.

والتجريبية هي الصفة الغالبة على الفلسفة الإنجليزية، منذ عصر النهضة الأوربية وحتى اليوم..."⁽¹⁾. وتعنى أن المعرفة، مصدر ها الحواس، وأن العلم أساسه المشاهدة والتجارب. وأهم رجالها بيكن ولوك وهيوم، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ومل وسبنسر في القرن التاسع عشر ..."⁽²⁾.

(ب) الفلسفة التقليدية المثالية:

وهى تقول بوجود الشيء قائما في العقل الذي يعرفه (مخالفة الواقعية) ولكنها تتفق مع الواقعية، تتحقق صدق الفكرة المراد تحقيقها، بالرجوع إلى شيء سابق على وجودها. وهو في هذه الحالة مجموع الأفكار الأخرى ليرى هل هناك بينها وبين تلك الأفكار إتساق فنقبلها أو تناقض فنرفضها.

أى أن الفلسفة المثالية، هي التي تحاول تبيين، أن أى شيء يستحيل تصور وجوده، إلا على صورة فكرية أو عقلية. أى أن الأشياء التي نظن أنها مادية، وقائمة خارج عقولنا، إن هي في واقع الأمر إلا كائنات عقلية في رءوسنا..."(3).

وأهم رجالها هيجل الألماني (1770-1831م) وأمرس الأمريكي (1835-1916م).

(ج) البراجماتية:

عندما ترك المهاجرون وكنهم الأم، أوربا، واستقروا بأمريكا، كانوا يتلقون الفكر الأوربى ونظرياته بطريقة تلقائية، ويتأثرون بكل ما يظهر من فكر فى أوربا. ولكن سرعان ما تركوا هذا التقبل التلقائى وصار للفكر عندهم طابعه الخاص به.

ولهذا نشأت في أمريكا ما يعرف بالبراجماتية. فهي فكرة فلسفية خاصة تبلورت بأمريكا.

"إن البراجماتية تقول: "بدل الإلتفات إلى الماضى السابق على نشأة الفكرة، المراد تحقيقها، نلتفت إلى المستقبل، الذى يعقب وجود الفكرة ويتلوها، فهى صواب إذا كانت نتائجها مما يسعف حياتنا العملية...(4) ويفيدنا فى حل مشكلاتنا، وهى خطأ إذا لم يكن لها مثل هذا الأثر.

⁽¹⁾ حياة الفكر في العالم الجديد، دكتور زكي نجيب محمود، ص 137-138.

⁽²⁾ زكى نجيب محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، ص 138.

⁽³⁾ المرجع السابق.

⁽⁴⁾ المرجع السابق.

ويقول جيمس: "تكون العبارة صادقة، إذا تصرفت وفق أسسها، فلم تجد ما يعترض غايتك وطريقك. فالصدق أو الحق هو هداية في السلوك. إن المعنى هو ما ترتب على الحكمة أو الجملة من نتائج. وكلمة الحق أو الصدق لا تشذ عن هذه القاعدة العامة. فمعناها هو نتائجها، فكل ما يؤدي إلى النتائج المرجوة حق. وكل ما لا يؤدي إلى مثل هذه النتائج باطل.."(1).

وأهم رجال البراجماتية بيرس وجيمس وديوي.

رأى الباحث:

إن ظهور البراجماتية، أحدث تحولا في فهم الإنسان الغربي للفلسفة، فبعد أن كانت الفلسفة نظرية، صارت عملية. بل صارت كلمة عامة يوصف بها الرجل ويقولون براجماتي ويوصف بها أي مشروع. ويخصون الناحية العملية والإيجابية فيه. ونقلها أي البراجماتية من الأشياء أو الأفكار التي ساعدت في تقدم الولايات المتحدة.

المطلب السادس: الحق عند الفلاسفة:

أما الحق من الزاوية الفلسفية، فهو كما تقول دائرة المعارف البريطانية: "مفهوم فلسفي، وتبحث أبعاده في دائرة "عدة علوم، منها علم المنطق"(2).

كما ورد في نفس المصدر عن الحق (Right): "أنه فكرة أساسية، في جميع العلوم الأخلاقية والسياسية والفلسفية، التي تعتبر الواجب ذا أهمية قصوى (3).

ولعل في هذا التعريف، ما يؤكد تلازم الحق والواجب، عند الفلاسفة، من حيث مقابلتهما لبعض.

أما أفلاطون فعرف الحق بقوله: "إن كلمة الرجل تكون صادقة إذا طابقت وجود الشيء، وبالعكس تكون كاذبة إذا لم تطابق وجود الشيء..."

وعرف أوغستين ودسكارت الحق بقولهما: "هو مطابقة الفكرة للواقع. وأما الكذب فهو عدم وجود، ما نعتقد بوجوده..."(4).

Encyclopaedia Britanica, (Micropaedia), Vol. III, P. 231. (2)

Encyclopaedia Britanica, (Micropaedia), Vol. VI, P. 512. (3)

⁽¹⁾ د. زكى نجيب محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، ص 146.

The Great Ideas II, Vol. 2, P. 916, Robert M. Hutchins and Others. (4)

وقد ورد في كتاب الأفكار العظيمة، المجلد الثاني، لروبرت م. هتشنس وآخرين: "بأن آخر تعريفات الحق، هو تطابق الفكرة مع الواقع... ولكن – كما جاء في نفس المصدر، أن هذا التعريف، وحتى بعد وليام جيمس، ترك تساؤولات كثيرة تحتاج إلى إجابة. أهم هذه التساؤلات: ما هي المعايير التي يمكن أن نعرف بها أن الفكرة فعلا تطابقت مع الواقع...

وبعد أن بلور جيمس النظرية، أضاف للتعريف السابق، وقال: "لا بد لنظرياتنا، بعد مطابقتها للواقع، من أن تكون فاعلة، تجاه مشاعرنا واحتياجاتنا... فمثلا يكون المنزل حقيقيا، عندما يطابق شكله، التصور الذي كان في ذهن المهندس...

وقد ورد في نفس المصدر، بأن أهم ما يعنى به المفكرون والفلاسفة، منذ أفلاطون وحتى فرويد، هو كيف نعرف الحق...

ورغم اتفاقهم على وجود الحق. لكنهم اختلفوا في كيفية الوصول إلى الحق...

أما سقراط والصوفيون الذين عاصروه، فقد قالوا لا يوجد ما يسمى بالحق، فما هي إلا حاجاتنا ورغباتنا.

كما أضاف فرويد إلى ما قالوا قوله: بأن كل الأفكار حقيقية وباطلة في نفس الوقت، فليس لأحد الحق ليحاسب الآخرين على أخطائهم...⁽¹⁾.

رأى الباحث:

نلاحظ من تعريفات الفلاسفة للحق، أنها كلها تشير، بل وتؤكد وجود فكرة الحق منذ القدم. ولكن الصعوبة تكمن في تحديده. وهذا مما جعل سقراط يتناقض ويقول بوجوده... ثم يقول بوجود ما يسمى بالحق، هو الرغبة وليس حقيقة الفكرة المعروفة بالحق.

إن الاختلاف حول تحديد الحق، هو الذي أطال الجدل حوله، منذ آلاف السنين، بالنسبة للفلاسفة

و عندما دخل الحلبة رجال الدين ورجال القانون، شعر الإنسان بالراحة بعض الشيء، لأن الحق عند رجال الدين عرفته الشرائع السماوية، وقبل المؤمنون بها التعريفات الدينية. كما أن القانونيين أكثر دقة في تعريفاتهم، لذلك يقبلها من يتبعون نهجهم في تعريف الحق.

⁽¹⁾

المطلب السابع: الواجب عند الفلاسفة:

عرفت دائرة المعارف البريطانية الواجب (Duty) بأنه "هو مفهوم فلسفى، تبحث أبعاده تحت دائرة علم الأخلاق. ومعناه المواظبة على أداء الواجبات المقدسة اليومية، التى فرضت على الإنسان بواسطة الإله..."(1).

ويقول الفيلسوف العربى الدكتور زكى نجيب محمود: "إن تقرير حق ما، يتضمن فى الوقت نفسه، فرض واجب يقابله. لأن كل حق لى بإعتبارى إنسانا، هو كذلك حق لسواى. وبذلك يصبح واجبا على أن أصونه لغيرى، صيانته لنفسى. فهذا الواجب هو إلزام ملزم للناس، على تعاقب العصور..."(2).

أما كتاب الأفكار العظيمة، الذى أصدرته دائرة المعارف البريطانية تحت إشراف المفكر روبرت م. هتشنس وآخرين فيقول: "لماذا نحافظ على الكلمة أو الالتزام؟ يقول الفيلسوف جون لوك: الإجابة بالنسبة للمسيحى، لأن الله يأمرنا بذلك. أما الهيبيون فيقولون لأن المجتمع يطالبنا بذلك. أما قدماء الفلاسفة فيقولون: لأن الأخلاق تقضى بذلك...

ومضى جون لوك يقول: أولا: إن هذه الإجابات تؤكد وجود الالتزام أو الواجب، ثانيا: إن إجابة المسيحى والهيبيون تؤكد أن مصدر الواجب هو القانون سواء كان إلهيا أو صادرا من الدولة. ثالثا: الإجابة الثالثة تؤكد على وجود الواجب ولو لم يصدر من الله أو القانون... أى قد يكون مصدر الواجب الفرد العادى ... هذا هو رأى أفلاطون وأرسطو فى الجمهورية...

أما سقراط فله رأى آخر. ويقول: "بأن الرجل يلتزم بواجبه إذا كان عادلا... لأن العدالة تحفظ حق الآخرين وترعاه. أما الصفات الأخلاقية الأخرى كالشجاعة، فلا تحافظ على حقوق الآخرين إلا إذا ارتبطت بالعدالة...

ومضت مسيرة الفلسفة، عبر القرون، حتى جاء "كانت" ليؤمن على صحة هذه النظرية، حيث يقول: نحن علينا واجب، متى كان هنالك سبب يقضى بذلك... سواء كان هذا الواجب يخص الآخرين أم لا... إن مجرد الإحساس بالواجب، يقتضى أداؤه، سواء كان هذا الواجب يخصنا أو يخص الآخرين... لأن هذا الإحساس بالواجب هو مصدر قانون الأخلاق...

Encyclopaedia Britanica (Micropaedia), Vol. III, P. 731. (1)

⁽²⁾ د. زكى نجيب محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، ص 36.

أما في الدولة الحديثة فإن الدستور يوجب على الحكام وشاغلي المناصب واجبات. وليس هنالك حاكم مطلق في عصرنا، فالحاكم هو خادم الدولة، وليس سيدها...(1).

رأى الباحث:

إن الواجب عند الفلاسفة، بالرغم من أن تعريفه صعب أيضا بالنسبة لهم، حيث أنهم اختلفوا في تحديده، لكن كثيرون منهم، يقبلون إلزام الأخلاق والدين والمجتمع والقوانين والدساتير بالواجب، بل صار بعضهم مثل (كانت) يقول بالإلتزام بالواجب بمجرد إحساس الإنسان به.

لقد نادى المعاصرون من الفلاسفة بقبول أداء الواجب لأنه يقابل الحق. ولعل هذه النظرة، متأثرة بالأديان، وخاصة الدين الإسلامي، الذي يقضى بالتلازم والمقابلة بين الحق والواجب. على ما سنرى بعد قليل.

كما أن التعامل بمبدأ الحق والواجب دوليا، أوضح الحقوق والواجبات التي تقابلها، بما صدر من وثائق دولية التزم بها الجميع، مما قلل من الجدل حول ماهية الحق والواجب.

أما موضوعنا، مسألة حقوق الطفل، فقد حسمت اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990، الجدل حول هذه النقطة، وحددت حقوقه، بالرغم من أنها أتت متأخرة بعد قرون طويلة، كما حددت واجبات العالم تجاه الأطفال، بل وأنشأت لذلك المنظمات والمؤسسات.

ونحن فى هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء على حقوق الطفل، التى بلورتها الشريعة الإسلامية، منذ القرن السادس الميلادى، وهى فى الواقع متقدمة على كل المجهودات الفلسفية وغيرها، والتى بذلت فى هذا الشأن.

المطلب الثامن: الفلسفة عند الفقهاء (الفلاسفة المسلمين):

مقدمة:

تكمن عظمة الفلسفة الإسلامية، كقسم من أقسام المعارف عند المسلمين، في أن الفقهاء الذين عرفوا كفلاسفة، قد تميزوا بالآتي:

The Great Ideas II, Vol. 3, P. 358-365.

1/ تميزوا بقراءتهم العميقة للفلسفة الإنسانية، من منابعها الأولى عند الغربيين بصفة عامة، وعند الاغربية وخاصة في العصر العباسي.

2/ إن الهدف عندهم من نقل الفلسفة والتبحر في فهم علومها وأقسامها، ليس الغرض منه أن يحيدوا عن الإسلام بل الغرض هو العبر والإستبصار، فالعلم بالشيء عندهم أولى من الجهل به. جاء في كتاب الملل والنحل: فلما وفقنى الله تعالى لمطالعة مقالات أهل العالم، من أرباب الديانات والملل (1) وأهل الأهواء والنحل (2) والوقوف على مصادرها ومواردها، واقتناص أوانسها (3) وشواردها. أردت أن أجمع ذلك في مختصر، يحوى جميع ما تدين به المتدينون وانتحله (4) المنتحلون، عبرة لمن استبصر واستبصارا لمن اعتبر...أه (5).

فهذا مما يدل على عمق فقهاء المسلمين، في عكوفهم على دراسة الثقافات الغربية من مصادرها الأصلية المترجمة منها والتي بلغاتها الأصلية. في وقت لم تكن الدراسات سهلة، من حيث عدم وجود المصادر، ومن حيث وسائل دراستها، لصعوبة تعلم اللغات ومشقة السفر لاقتناص المخطوطات التي كانت تحفظ في مناطق متفرقة من الرقعة الإسلامية.

6/ وبقدر ما رأينا تنوع الموضوعات التى تشملها الفلسفة، منذ أقدم العصور وإلى عصرنا هذا، فإن الفلاسفة المسلمين القدماء أيضا بحثوا شتى الموضوعات، وعلى رأس هؤلاء ابن سينا⁽⁶⁾ الذى بحث فى علوم المنطق والإلهيات والطبيعيات وغيرها. بعد أن أحصوا أربابها وأساطينها حسب طبقاتهم من قدماء وجدد.

4/ وقد قام الفلاسفة المسلمون، بنقد وتأصيل وأسلمة هذه المعارف، على ضوء الفكر الإسلامي، وأصوله المبينة على توحيد الله، وتصحيح العقيدة فيه، وإرساء القيم

راجع: أنطوف الخوري، أعلام التربية، ص 35 فما بعدها، طبعة دار الكتاب اللبناني بيروت، 1964.

⁽¹⁾ الملل جمع ملة، وهي الدين.

⁽²⁾ النحل جمع نحلة، بكسر النون، وهي الدعوى.

⁽³⁾ أو انس: جمّع أنسة، وهي الشابة الجميلة الطيبة النفس. والمراد هنا المعلومات النادرة.

⁽⁴⁾ انتحل الشيء: أي إدعاه لنفسه.

⁽⁵⁾ الشهرستاني، الملل والنحل، ص 9. (6) هو أبو على الحسين بن عبدالله بن سينا، الملقب بالشيخ الرئيس. عاش ما بين (980-1037م) (370-428هـ) فارسى الأصل. ولد في أفشته قرب بخارى. حفظ القرآن وألم بالنحو وهو في العاشرة. ثم خاص غمار الرياضيات والطبيعات والفلسفة. ثم أكب على دراسة الطب فبرع فيه، ولم يكن يبلغ السابعة عشرة من عمره حتى طبقت شهرته الطبية الخافقين. تنقل ما بين بخارى وجرجان وبعض من خوارزم وخراسان وداغستان. أهم مؤلفاته كتاب قانون الطب.

الفاضلة، والحفاظ على مصالح الخلق وحقوقهم، والتى – أى الحقوق – هى موضوع بحثنا.

طبقات الفلاسفة والعلوم التي بحثوها:

جاء فى الملل والنحل⁽¹⁾: "والحكمة قولية وفعلية ... أما الحكمة القولية (وهى العقلية أيضا) فهى كل ما يعقله العاقل بالحد وما يجرى مجراه مثل الرسم. والبرهان وما يجرى مجراه مثل الاستقراء...".

وأما الحكمة العقلية فهى كل ما يفعله الحكيم لغاية.... ثم أن الفلاسفة اختلفوا فى الحكمة القولية العقلية اختلافا لا يحصى كثرة، والمتأخرون منهم خالفوا الأوائل فى أغلب المسائل... وكانت مسائل الأولين محصورة فى الطبيعيات والإلهيات وذلك هو الكلام فى البارىء تعالى والعالم، ثم زادوا فيها الرياضيات...

وقالوا – شرحا لنظريتهم – العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: علم ماهية، وعلم كيف، وعلم كم. فالعلم الذي يطلب فيه ماهية الأشياء هو العلم الإلهي. والعلم الذي يطلب فيه كيفيات الأشياء هو العلم الطبيعي. والعلم الذي يطلب فيه كميات الأشياء هو العلم الرياضي....

ثم أحدث بعدهم أرسطو طاليس الحكيم علم المنطق. وسماه التعليمات وجرده من كلام القدماء. وقال شرحا لنظريته: الموضوع في العلم الإلهي هو الوجود المطلق. ومسائله البحث عن أحوال الوجود من حيث هو وجود. والموضوع في العلم الطبيعي هو الجسم. ومسائله البحث عن أحوال الجسم من حيث هو جسم. والموضوع في العلم الرياضي هو الأبعاد والمقادير. وبالجملة الكمية من حيث أنها مجردة عن المادة. ومسائلة البحث عن أحوال الكمية من حيث هي كمية....

⁽¹⁾ كتاب الملل والنحل للامام الشهرستاني، موضوعه دراسة الأديان والمذاهب والفرق والآراء الفلسفية. وهو عندى عبارة عن تلخيص لحركة الفكر الفلسفي منذ أقدم العصور وحتى منتصف القرن السادس الهجرى ومنتصف القرن الثانى عشر الميلادى حيث توفى الشهرستاني. وقد قال هذا الكتاب شهرة عظمة قال السبكى: "هو عندى خير كتاب صنف في هذا اللباب". وقال هابركر الألمان: بوساطة الشهرستاني في كتابه الملل والنحل نستطيع أن نسد الثغرة التي في تاريخ الفلسفة بين القديم والحديث"

أما مؤلفه الشهرستاني، فهو محمد بن عبدالكريم بن أحمد وكنيته أبو الفتح. وشهرته المعروف بها الشهرستاني، نسبة إلى بلدة "شهرستان" مسقط رأسه ومثوى رفاته. ولد عام 479هـ وتوفى فى عام 548 الموافق 1153م وبذلك يكون قد عاش 70 سنة.

كان مولعا بطلب العلم، حيث تنقل في بلاد كثيرة طلبا للعلم، تنقل ما بين طوس ومكه وبغداد. أهم كتبه التي وجدت مطبوعة الملل والنحل ونهاية الاقدام في علم الكلام.

راجع مقدمة الملل والنحل، ص 3 فما بعدها. طبعة دار الفكر/بيروت [بدون تاريخ].

والموضوع في العلم المنطقي هو المعانى التي في ذهن الإنسان من حيث يتأدى بها غير ها من العلوم... ومسائله البحث عن أحوال تلك المعانى من حيث هي كذلك...

قالت الفلاسفة: ولما كانت السعادة هي المطلوبة لذاتها وإنما يكدح الإنسان لنيلها والوصول إليها، فهي لا تنال إلا بالحكمة ... فالحكمة تطلب إما ليعمل بها، وإما لتعلم فقط. فانقسمت الحكم لقسمين: عملي وعلمي....

فالقسم العملى هو عمل الخير. والقسم العلمى هو علم الحق.... وهذان القسمان مما يوصل إليه بالعقل الكامل والرأى الراجح. غير أن الاستعانة بالقسم العملى منه نيرة أكثر.

والأنبياء عليهم السلام أيدوا بأمداد روحانية تقريرا للقسم العملى ولطرف ما من القسم العلمي.

والحكماء تعرضوا لأمداد عقلية تقريرا للقسم العلمي ولطرف ما من القسم العملي...

فكل ما ورد به أصحاب الشرائع والملل، مقدر على ما ذكرناه عند الفلاسفة، إلا من أخذ علمه من مشكاة النبوة، فإنه ربما بلغ إلى حد التعظيم لهم وحق الاعتقاد في كمال درجتهم....

فمن الفلاسفة حكماء الهند والبراهمة لا يقولون بالنبوات أصلا...

ومنهم حكماء العرب... وربما قالوا بالنبوات ومنهم حكماء الروم وهم منقسمون – القدماء الذين هم أساطين الحكمة... وإلى المتأخرين وهم المشاءون وأصحاب الرواق وأصحاب أرسطو طاليس... وإلى الصائبة الذين يخلطون الحكمة بالصبوة.

إن مذاهب الحكماء القدماء من الروم واليونانيين هم الأصل في الفلسفة والمبدأ في الحكمة.

وأهم أساطين الحكمة من الملطية وسامية وأثينا هم الحكماء السبعة وهم: تاليس الملطى، وانكساغورس، وانكسيمانس، وأنبادقليس، وفيثاغورس، وسقراط، وأفلاطون. وتبعهم جماعة من الحكماء مثل فلوطر خيس وسقراط وديقريليس والشعراء والنساك.

وإنما يدور كلامهم فى الفلسفة على ذكر وحدانية البارىء تعالى وإحاطته علما بالكائنات. كيف هى. وفى الابداع وتكوين العالم والمبادىء الأول. ما هى؟ وكم هى؟ ما هى ومتى هو؟ وربما تكلموا فى البارىء تعالى بنوع حركة وسكون....

وقد أغفل المتأخرون من فلاسفة الإسلام⁽¹⁾ ذكر هم وذكر مقالاتهم رأسا. إلا نكتة شاذة نادرة ربما اعترت أبصار هم وأفكار هم فأشاروا إليها...

ونحن – أى صاحب الملل – تتبعناها وتعقبناها نقدا. وألقينا زمام الاختيار اليك في المطابقة والمناصرة بين كلام الأوائل والأواخر... أهـ(2).

تعليق الباحث:

نكتفى بهذا القدر من كلام صاحب الملل، فهو قد تكلم باخاصار حول العلوم التى تشملها الحكمة أو الفلسفة عند قدماء الفلاسفة وهى الالهيات والطبيعيات والرياضيات والمنطق وهو علم أضيف بواسطة أرسطو طاليس.

أما هدف الحكمة أو الفلسفة فقد قرره صاحب الملل وقد قال هو السعادة وهي لا تنال إلا بالحكمة... ولكل من الأنبياء والحكماء دور في قيادة الناس نحو هذه السعادة.

ثم تحدث عن طبقات الحكماء الفلاسفة. فأشار بالذكر إلى الحكماء السبعة ومن تبعهم. وقرر أن المتأخرين من فلاسفة أغفلوا ذكر هم والتحدث عن مقالاتهم. ولكنه العلم صاحب الملل – قام بسد هذه الثغرة ثم نقدهم، أى على ضوء وجهة النظر الإسلامية.

21

⁽¹⁾ جاء في الملل والنحل: "الفصل الرابع. المتأخرون من فلاسفة الاسلام مثل: يعقوب بن اسحق الكندى. وحنين بن اسحق. ويحى النحوى. وأبي الفصل الرابع. المتأخرون من فلاسفة الاسلام مثل: يعقوب بن اسحق الكندى. وأبي بكر ثابت بن قرة الحراني. وأبي تمام يوسف بن محمد النيسابورى. وأبي زيد أحمد بن سهل البلخي. وأبي محارب الحسن بن سهل بن محارب القمي. وأحمد بن الطيب السرخسي. وطلحه بن محمد النسفي. وأبي حامد أحمد بن محمد الاسفزاري. وعلى بن على بن عيسى الوزير. وأبي على أحمد بن محمد بن طرخان الفارابي. وغير هم.

وإنما علاقة القوم: أبو على الحسين بن عبدالله بن سينا. قد سلكوا كلهم طريقة أرسطو طاليس فى جميع ما ذهب إليه وانفر د به سوى كلمات يسيرة ربما رأوا فيها رأى أفلاطون والمتقدمين. راجع الشهرستانى، الملل والنحل، ص 114.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 314 فما بعدها.

إنتقادات ابن خلدون للفلسفة والفلاسفة:

جاء في مقدمة ابن خلدون⁽¹⁾: "الفصل الرابع والعشرون في إبطال الفلسفة وفساد منتحلها. هذا الفصل وما بعده مهم لأن هذه العلوم عارضة على العمران كثيرة في المدن. وضررها في الدين كثير. فوجب أن يصدع بشأنها ويكشف عن المعتقد الحق فيها: وذلك أن قوما من عقلاء النوع الإنساني زعموا أن الوجود كله الحسى منه وما وراء الحسى، تدرك أدواته وأهواله بأسبابها وعللها، بالأنظار الفكرية والأقيسة العقلية. وأن تصحيح العقائد الإيمانية، من قبل النظر لا من جهة السمع... فانها تبقى من مدارك العقل وهؤلاء يسمون فلاسفة... وهذا هو مذهب كبيرهم أرسطو.

ثم يز عمون أن السعادة في إدراك الموجودات كلها ما في الحس وما وراء الحس بهذا النظر وتلك البراهين. وأن ذلك إذا حصل للنفس حصل لها البهجة واللذة. وأن الجهل بذلك هو الشقاء السرمدي. وهذا عندهم هو معنى النعيم والعذاب في الآخرة إلى خبط لهم في تفاصيل ذلك معروف في كلماتهم. وأمام ذلك الذي حصل مسائلها ودون علمها وسطر حججها فيما بلغنا في هذه الأحقاب هو أرسطو المقدوني من أهل مقدونيا من بلاد الروم من تلاميذ أفلاطون. وهو معلم الاسكندر ويسمونه المعلم الأول على الاطلاق يعنون معلم صناعة المنطق...

ثم كان من بعدهم في الإسلام، من أخذ بتلك المذاهب واتبع فيها رأيه حذو النعل بالنعل إلا في القليل. وذلك أن كتب أولئك المتقدمين، كما ترجمها الخلفاء من بني العباس من اللسان اليوناني إلى اللسان العربي تصفحها كثير من أهل املة وأخذ من مذاهبهم من أخيلة الية من منتحلي العلوم وجادلوا عنها واختلفوا في مسائل من تعاريفها. وكان من أشهر هم أبو نصر الفارابي⁽²⁾ في المائة الرابعة لعهد سيف الدولة

⁽¹⁾ هو أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن خلدون. ولد بتونس في 27 مايو 1332م (732هـ) وتوفى بالقاهره في 17 مارس 1406م (808هـ)، من قبيلة عربية تنتمى إلى بنى كندة. بدأ تعليمه للعربية على يد والده. كما أخذ علم الفلسفة من بعض حكماء المغرب بل وتنقل كثيرا للاستزادة من المعرفة فقد سافر الى الأندلس وأمضى سنوات فى غرناطه ثم إلى قشتالة. ثم عاد إلى بجباية بالمغرب ثم قصد إلى تلمسان، ثم إلى تونس ثم إلى مصر حيث درس الفقه على مذهب الامام مالك ثم سافر إلى الحجاز ثم عاد واستقر بمصر متوليا فيها القضاء. ومثلما وضع الامام الشافعي أصول الفقه، فإن ابن خلدون قد وضع

أعي سبور م ما ويسطر بحروبي بيه المقدمة) (وكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر) وهو في التاريخ. ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر) وهو في التاريخ. راجع دائرة المعارف البريطانية (The Micropaedia)، ج5، ص 271.

⁽²⁾ هو محمد بن محمد بن تارخان الفارابي. ولد عام 878م بتركستان وتوفي في عام 950م. كان من أذكي فلاسفة العرب والمسلمين. وكما عرف أرسطو بالمعلم الأول، عرف الفارابي بالمعلم الثاني. كان من الأتراك ولا يعرف عن حياته الكثير. راجع: دائرة المعارف البريطانية (The Micropaedia) ج4، ص 51.

وأبو على ابن سينا في المائة الخامسة لعهد نظام الملك من بني بويه بأصبهان وغير هما...

إن هذا الرأى الذى ذهبوا إليه باطل بجميع وجوهه فأما إسناد الموجودات كلها إلى العقل الأول، واكتفاؤهم به فى الترقى إلى الواجب، فهو قصور عما وراء ذلك من رتب خلق الله، فالوجود أوسع نطاقا من ذلك "ويخلق ما لا يعلمون." وكأنهم فى اقتصارهم على إثبات العقل فقط والغفلة عما وراءه بمثابة الطبيعيين المقتصرين على إثبات الأقسام خاصة المعرضين عن النقل والعقل، المعتقدين أن ليس وراء الجسم فى حكمة الله شىء....

وأما البراهين التي يز عمونها على مدعياتهم في الموجودات ويعرضونها على معيار المنطق وقانونه فهي قاصرة وغير وافية بالغرض...أهـ"(2).

تعليق الباحث:

نخلص إلى العلامة ابن خلدون، قد نقد الفلاسفة الأوائل ومن تبعهم من فلاسفة المسلمين أمثال الفارابي وابن سينا. إذ أن الفلاسفة الأول يسندون أهمية كل شيء إلى العقل، سيما وجود جسم الانسان، ومجاراتهم بواسطة المسلمين معناه إهمال للنقل، أى الكتاب والسنة، والنقل يخبرنا عما وراء جسم الانسان الذي نراه أمامنا. فإن مصيره محدد بما جاء في الكتاب والسنة من بعث وحساب ودخول إما في الجنة أو النار.

إذن يمكن القول أن إتباع الفلاسفة يجب أن يكون بتحفظ وليس تبعته عمياء، فإن الله تعالى عنده حكم لا نعلمها وراء ما تقتنع به العقول.

موازنة:

إن الفلسفة منذ عصرها الأول عصر أفلاطون وأرسطو ومن سبقهم. ثم تلتها الفلسفة الواقعية أو التجريبية بقيادة بيكن ولوك وهيوم ومن تبعهم بأوربا. ثم مرورا بالفلسفة التقليدية المثالية بقيادة هيجل وأمرسن. ثم انتهاء بالبراجماتية بأمريكا بقيادة تيرس وجيمس وديوى. من أهم مواضيع بحثها الحق والواجب أن الفلسفة الإسلامية فهى مواصلة لمسيرة الفلسفة عبر التاريخ مع تحفظهم لفكرة الحق والواجب والتى هى موضوع بحثنا.

⁽¹⁾ سورة النحل، الآية 8.

⁽²⁾ ابن خلدون، المقدمة، ص 514 فما بعدها.

المبحث الثالث

الحق والواجب في الوجود الدولي المعاصر

المطلب الأول: القانون الدولي والنظم التي نشأت بموجبه: (1)

إن الوجود الدولى المعاصر، بجميع مظاهره، من قيام هيئة الأمم المتحدة بأجهزتها وأقسامها ووكالاتها المتخصصة، وتبلور مبادىء القانون الدولى، وقيام دول جديدة، وتقرير مصائر دول أخرى، وظهور ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، بعد سقوط المعسكر الشرقى – متمثلا في الاتحاد السوفيتي السابق، وتطور ظاهرة وتطبيقات مبادىء حقوق الانسان ... هذا الوجود، بجميع معالمه هذه، ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في عام 1945م.

إن جوانب الفكر الإنساني المختلفة، بما فيها فكرة الحق والواجب، تبلورت وتطورت، مع مسيرة هذه المظاهر الجديدة، الخاصة بالوجود الدولي المعاصر، على ما سنرى، وأدت إلى قيام نظم تعنى بهذه القضايا.

المطلب الثاني: تعريف القانون الدولي والعلاقات الدولية:

"هو مجموعة من القواعد والأعراف، التي تطبق على الدول ذات السيادة، والمؤسسات ذات الشخصية العالمية الاعتبارية. وهو بهذا المفهوم معناه القانون الدولي العام، تفريقا له عن القانون الدولي الخاص، المعروف باسم تنازع أو تضارب القوانين، فهو يختص بالنظر في التضارب، بين قوانين الدول"(2).

⁽¹⁾ منذ عهد مبكر، في ايام (كانت)، وحتى في أوائل القرن العشرين، كان هناك من ينادون، بأن القانون الدولي، ليس بقانون. فقد قال (كانت) "هو كلمة بلا معنى". وقال قون كلوسوتز: "هو قواعد تفرضها الدولة على نفسها." وقال لورد سالسبرى: "ليس للقانون الدولي وجود: فهو موجود في الكتب فقط، ولا يمكن أن تفرضه أية سلطة على الدول... وعليه فتسميته بالقانون تضليل....

ولكن سرعان ما تغير الموقف، سيما مع نهاية الحرب العالمية الأولى. فقال فرانسيس ليبر، القانون الدولى من أكبر إنجازات العصر" أنظر "Recent Developments in International Law. By J.W. Garner PP. 1-2" وقال الفقيه الدولى ميريلس "القانون الدولى هو صنعة الدول نفسها. فهو يقوم على المعاهدات الدولية، كأهم مصدر للقانون الدولى، فتوقيع ممثلي الدولة على أي معاهدة، وبدخول أي دولة في المفاوضات، هو علامة، لإلتزامها بالمعاهدة..." أنظر Anatomy of International Law. By J.G. Merrills, P. 13.

Encyclopaedia Britanica (Micropaedia), Vol. V, P. 390. (2)

"فالقانون الدولى، هو تلك القواعد، التى تعالج بموجبها، النزاعات بين الدول، فى أثناء مسيرة علاقاتها"(1).

"أما العلاقات الدولية، فتطلق على تأريخ النزاعات بين الأمم، أو بين مجموعات الدول، ضد بغضها البعض، في الفترة من عام 1945م وإلى عام 1970. أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإلى مدى نصف القرن التالى. ويشار في هذا المقام إلى الدول غير الأوربية، التي بدأت تلعب دورا في التأثير على استقرار العلاقات الدولية، خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكرين، الشيوعي والرأسمالي.

لقد كان مبدأ العلاقات الدولية، فعالا في معارضة نظام الأحلاف العسكرية، الذي بدأ يسود العالم، وفعالا في مساندة الدعوات، إلى الاستقلال وتقرير المصير، لكثير من المناطق غير الصناعية، مما قاد إلى تكوين دول جديدة"(2).

<u>تعليق:</u>

إذن، فالعلاقات الدولية ما هي إلا ممارسات وتطبيقات لقواعد ومبادىء القانون الدولى العام، في فترة ما يسمى بالحرب الباردة، التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية، بين المعسكرين الشرقى، بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق والغرب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: القانون الدولي عند الفقهاء:

جاء فى المبسوط: "أما القانون الدولى الإسلامى، فقد سماه المبسوط بالسير، السير ، السير جمع سيرة، وبه سمى هذا الكتاب، لأنه يبين فيه سيرة المسلمين، فى المعاملة مع الشريكين، من أهل الحرب، ومع أهل السلم منهم من المستأمنين وأهل الذمة، ومع

وعرفه الفقيه هاريس بقوله: "القانون الدولي، ما هو إلا ممارسات للأعراف، التي تطورت، وفق البروتوكولات Cases and Materials On International Law, By D.J. Harris, والمعاهدات الدولية.." وذلك في كتابه London 1973. P. 1"

International Law, By D.W.Greig, P. 3, Second Ed. (1)

ويقول إستارك: "القانون الدولى هو مجموعة المبادىء والأحكام، التى تحس الدول بأنها ملتزمة بها، حيث تراعيها فى مسيرة علاقاتها ببعض. وتشمل: 1- المبادىء المتعلقة بممارسات المنظمات الدولية لدورها فى علاقاتها مع بعضها، ومع الدول، وحتى مع الأفراد 2- المبادىء التى تحكم الأفراد من رعايا الدول. وكذلك الأفراد الذين لا ينتمون إلى دول معينة، حيث يعتبر المجتمع الدولى مسئولا عنهم..." أنظر

[&]quot;Introduction to International Law, By J.G. Starko P. 7" Encyclopaedia B.ritanica (Micropaedia) Vol. V, P. 392. (2)

المرتدين، ومع أهل البغى، الذين حالهم دون المشركين، وإن كانوا جاهلين وفى التأويل مبطلين."(1).

ويقول الدكتور نجيب أرمنازى: "هو مجموعة القواعد، التى يفرض استخدامها بطريقة فائقة على المسلمين، وذلك لتنظيم علاقاتهم السلمية والحربية مع غير المسلمين أفرادا أو دولا، داخل بلاد الإسلام وخارجها"(2).

ويرى البروفسير محمد حميد الله: "هو ذلك الفرع من القانون والأعراف والإلتزامات التعاقدية، الواقعية أو القانونية، التي تراعيها الدولة الإسلامية، في معاملاتها مع الدول الأخرى"(3).

ويرى الدكتور محمد طلعت الغنيمى: "هو جماع القواعد، وما جرى عليه العمل الإسلامى، التي يأمر بها الإسلام، أو يقبلها في العلاقات الدولية"(4).

ويقول الدكتور عبدالكريم زيدان: "هو مجموعة القواعد والأحكام في الشريعة الإسلامية، التي تلتزم بها الدولة الإسلامية، في علاقاتها مع الدول الأخرى"(5).

أما الدكتور أحمد أبو الفا، فيعرف القانون الدولي الإسلامي بأنه: "مجموعة القواعد الشرعية، التي تحكم علاقات الدولة الإسلامية، مع غيرها من الأشخاص الدولية، في وقت السلم، أو زمن الحرب"(6).

ملاحظات حول التعريفات:

يظهر أثر الزمان على تعريف صاحب المبسوط، الإمام السرخسى، إذ أنه عاش فى زمان و عالم مختلف. ولكنه تعريف عام تقريبا. كما افترض الدكتور أرمنازى، أن قواعد المعاملات دائما قد تفرض على المسلمين، و هذا غير صحيح فى كل الأحوال.

أما في غير ذلك فالتعريفات، تلزم الدولة الإسلامية بمراعاة أحكام الإسلام في كل شيء، كما أنها تطابق تعريفات العصر التي تقدم ذكر بعضها.

⁽¹⁾ السرخسي، المبسوط، ج10، ص 2.

 $^{^{(2)}}$ د. أحمد أبو الوفا كتاب الإعلام لقواعد القانون الدولى، ج $^{(2)}$ ص

⁽³⁾ المرجع السابق.

⁽⁴⁾ د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، ص 37.

⁽⁵⁾ الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، الدكتور عبدالكريم زيدان، ص 16.

⁽⁶⁾ د. أحمد أبو الوفا، كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي، ص 9.

المطلب الرابع: التضارب بين نظرية سيادة الدولة والأجهزة الدولية:

"ورغم تبلور نظرية سيادة الدولة، التي بدأت على يد الفلاسفة: ماشيفيللي وبودن وهوبس، ثم تبلورت نهائيا على يد لوك وروسو، في القرن العشرين، فهي تقضى أن الدولة لها الحق في مطلق التصرف في شئون مواطنيها إلا أن الدول لم تستطع أن تفعل كل ما تريد، لأسباب:

أولا: بسبب النزاعات التي بدأ يقودها المواطنون ضد دولهم وحكوماتهم...

ثانيا: بسبب ما يسمى بنظرية الفصل بين السلطات. حيث أن البرلمانات والمحاكم، بدأت تنازع السلطة التنفيذية، في كثير مما تتخذه من قرارات...

تعليق:

ولعل هذه هي البدايات الأولى، لما يسمى بنظرية حقوق الإنسان، والواجبات المقابلة لهذه الحقوق.

لكن حجة الحكومات تقول: "إن القانون الدولى، وهيئة الأمم المتحدة، إنما يختصان بالنظر، في النزاعات بين الدول فقط. وإلى وقت قريب، - فلا إختصاص لهما في شئون المواطنين كأفراد - كانت الدول تعتبر أن شئون مواطنيها إنما هي من خصوصياتها فقط..."(1).

ظهور مبادئ حقوق الإنسان والواجبات المقابلة:

"... لكن في عام 1916، أشارت اتفاقية إنهاء الحرب العالمية الأولى، بوضوح، إلى ما يسمى بحماية الأقليات...

وفى عام 1948، صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ومع أنه كان غير ملزم للدول، لكن البروتوكولات التى انبثقت عنه، صارت لها صبغة إلزامية: مثل البروتوكول الخاص باللاجئين، وبروتوكول حقوق المرأة، وبروتوكول إنهاء التفرقة فى مجال العمل والتعليم...

كما أصدرت الدول الأوربية، إعلانها لحماية حقوق الإنسان واتبعته بإنشاء المحكمة الخاصة بحقوق الإنسان. حيث تقضى لوائحها بجواز تقديم الشكوى، ليس فقط بواسطة

Encyclopaedia Britanica, (Macropaedia) Vol. 17, PP. 714-715 (1)

دولة ضد أخرى، بل يجوز تقديم الشكوى بواسطة المواطن ضد دولته مما يعتبر تعديلا خطيرا، لما يسمى بمبدأ سيادة الدولة على مواطنيها..."(1).

رأى وتعليق:

إن فكرة الحق والواجب، صارت ملزمة، ليس فقط بين النظيرين، مواطن وآخر، أو دولة ودولة، وإنما صارت متبادلة، حتى بين الدولة ومواطنها الضعيف، على مشهد ومرأى، من العالم كله، في عصر ثورة المعلومات والانترنت والعولمة.

بل، إن مبدأ حقوق الإنسان، وبالتالى واجبات الدول نحوه، صار عدم الالتزام بها، معولا لربما أدى، إلى سقوط الدولة نفسها.

توسع نطاق الحقوق والواجبات:

"إن من أهم مظاهر حقوق الإنسان، التي برزت في الحقبة الأخيرة، توسيع نطاق هذه الحقوق – وبالتالي توسيع نطاق الواجبات – فقد أقرت المواثيق الدولية وبعض الدساتير العصرية، حقوقا إنسانية – وواجبات" جديدة

نذكر منها دستور فرنسا، لسنة 1958م، حيث ورد فيه مبدأ المساواة، بين الرجل والمرأة. وكذلك ورد واجب الأمة، في أن تؤمن للفرد والأسرة، الظروف الملائمة لنموها. وأن تؤمن للأم والطفل والشيوخ، الصحة والضمان الإجتماعي، والراحة والإستجمام، وأن تؤمن لكل فرد، التعليم والتثقيف، والإستعداد المهني....(2).

ومن الحقوق الجديدة، ما جاء في المادتين 24 و25، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽³⁾. وفي المادة 24 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁴⁾. وفي المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية⁽⁵⁾، وذلك في صدد العيش اللائق، وحقوق الطفولة والأمومة.

Encyclopaedia Britanica, (Macropaedia) Vol. 17, PP. 714-715 (1)

⁽²⁾ د. صبحى المجمصاني، أركان حقوق الإنسان، ص 244.

Universal Declaration of Human Rights, 1948. (3)

International Covenant on civil and Political Rights, 1960. (4)

International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, 1966. (5)

المطلب الخامس: الحقوق والواجبات الجديدة الخاصة بالطفل:

ومن المواثيق التى كرست حقوق الطفل، الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي، لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، بالإضافة إلى إتفاقية حقوق الطفل. وقد صدرت هذه الوثائق الثلاث، في عام 1990⁽¹⁾.

ومن أهم المبادئ والحقوق، التي تشتمل عليها هذه المواثيق تكفل الدول بالآتي من القضايا نحو الأطفال: صحة الطفل، الغذاء والتغذية، دور المرأة وصحة الأم وتنظيم الأسرة، ودور الأسرة، التعليم الأساسي ومحو الأمية، رعاية الأطفال في الظروف البالغة الصعوبة، حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، القيام بإجراءات نحو الأطفال والبيئة، تخفيف وطأة الفقر وتنشيط عجلة النمو الإقتصادي⁽²⁾.

وقد إلتزم العالم كله، متمثلا في مؤتمر القمة العالمي، من أجل الطفل، متحملا الواجبات، التي تحتمها عليه، المبادئ والحقوق التي ذكرناها.

فقد جاء في المادة (18) من الإعلان المذكور: "يتطلب رفاه الطفل، القيام بإجراءات سياسية، على أعلى المستويات، وهذا ما نحن عازمون على القيام به".

وورد في المادة (19)، من الإعلان: "ولهذا، نعلن إلتزامنا علنا، بأن نعطى أولوية عليا، لحقوق الأطفال وبقائهم وحمايتهم وتنميتهم، وهذا يعنى ضمان رفاه المجتمعات جميعها.

ثم جاء في مقدمة المادة (20)، في نفس الإعلان: "وقد اتفقنا على العمل معا، في إطار من التعاون الدولي والقطري، وعليه فإننا نعلن إلتزامنا، ببرنامج النقاط العشر التالي، لحماية حقوق الأطفال، وتحسين حياتهم..."(3).

ملخص برنامج النقاط العشير حول حقوق الطفل:

إن برنامج النقاط العشر، هو عبارة عن واجبات، التزم بها مؤتمر القمة، من أجل الطفل، ويمكن تلخيصها فيما يلى:

(أ) تنفيذ برامج نشر المعلومات، عن حقوق الأطفال، على نطاق عالمي.

⁽¹⁾ كتيب الأطفال أو لا، إصدار منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ص 98.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 21.

⁽³⁾ كتيب الأطفال أو لا، إصدار اليونيسيف، ص 13.

- (ب) إتخاذ إجراءات قطرية ودولية، من أجل تحسين صحة الطفل، ورعاية الحوامل، وتوفير المياه النقية وتحسين مرافق الصرف الصحى.
- (ت) العمل على بلوغ المستوى الأمثل، من أجل نمو وتطوير الأطفال، بإستئصال الجوع وسوء التغذية.
 - (ث) تعزيز دور المرأة، وتنظيم حجم الأسرة.
 - (ج) دعم جهود الآباء والأمهات والقائمين على رعاية الأطفال.
 - (ح) الحد من الأمية، وتوفير فرص التعليم لجميع الأطفال.
- (خ) العمل على تخفيف محنة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة: كضحايا الفصل العنصرى والإحتلال الأجنبي، واليتامي، وأطفال الكوارث الطبيعية والصناعية، والمعوقين، والأطفال المستغلين والمحرومين إجتماعيا، واللاجئين، ومن يستغلون بطرق غير مشروعة، وضحايا المخدرات، والمنفصلين عن أسرهم.
 - (د) العمل على حماية وخدمة الأطفال في مناطق الحروب والصراعات والعنف.
 - (ذ) إتخاذ تدابير حماية البيئة من أجل مستقبل مشرق للأطفال.
- (ر) العمل على محاربة الفقر، من أجل توفير منافع موردية، تعود بالخير، على الأطفال(1)

تبرير الحقوق والواجبات الجديدة:

اختلف الفقهاء وعلماء القانون والسياسة والإجتماع، حول تبرير هذه الحقوق، والواجبات الجديدة. فالتجأوا تارة إلى نظرية القانون الطبيعى ... وتارة إلى فكرة الاشتراكية ... وتارة إلى مبدأ التكافل الإجتماعي ... ويرجعها اليساريون إلى ما يسمى بالديمقر اطية الإقتصادية، لغرض تأميم وسائل الإنتاج، من الحرية الفردية المطلقة والتملك والمبادرة الفردية الإقتصادية ..."(2).

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 13-16.

Encyclopaedia Britanica (Macropaedia), Vol. 10, P. 714. (2)

تعليق:

1/ نلاحظ أن الحق والواجب في العالم المعاصر، إنجه إلى منحى عملى، أكثر منه إلى نظرى، كما في السابق، حيث أن الحقوق والواجبات، السمة فيها، الإلتزام بها، وتنفيذها.

2/ كما نلاحظ أن التطور التقنى والإعلامى والمعلوماتى، فى عالمنا، جعل الإنسان أكثر إحساسا، بحقوق الآخرين عليه، وواجباته تجاههم. حتى أن العالم صار يعاقب الدول، التى لا تلتزم بأداء حقوق وواجبات الإنسان، وخاصة بعد ظهور ما يسمى بالنظام العالمى الجديد بقيادة (القوى الواحدة) الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب السادس: الحق والواجب في الواقع التشريعي في السودان:

معنى فقه التشريع وما يعنى به:

إن فلسفة التشريع، معناها القواعد والمفاهيم والنظريات، التي تساعد على فهم طبيعة القانون، ومصادره ودوره في المجتمع.

إن فقه التشريعات - في عصرنا - يعني بجوانب ثلاث:

(1) التحليل الفقهى للقوانين:

ويكون ذلك بتعريف الإصطلاحات، وتحديد الطرق التي تساعد الإنسان، على فهم النظام القانوني.

(2) الجانب الإجتماعى:

ويهتم هذا الجانب، بتوضيح أثر القانون على التوجهات الإجتماعية والسلوكيات والنظام والبيئة، والمهارات والقوى الموجودة في مجتمع ما.

(3) نظرية العدالة:

ويهتم هذا الجانب بتقييم القانون، من حيث تطبيقه، وتحقيق الأهداف المروة منه، على كافة القطاعات والفئات دون تفرقة. ولا شك أن الجانب العدلى هذا، مواز للجانب الأخلاقي والسياسي في أي نظام قانوني معروف⁽¹⁾.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 714-715.

موقف التشريعات في السودان:

لقد بدأت المسيرة التشريعية في السودان، في عام 1899م. أي منذ أكثر من قرن من الزمان. حيث صدرت أول مجموعة حديثة من القوانين، على يد الانجليز، بعد أن أسقطوا الدولة المهدية، واسترجعوا السودان.

ثم استمر إصدار القوانين، على يد الحكومات السودانية المتعاقبة، منذ ذلك التأريخ، وحتى عامنا هذا، عام 2008م.

أقسام التشريعات السودانية:

يمكن أن تقسم التشريعات السودانية، إلى طائفتين من القوانين بحسب المصادر التى أخذت منها:

- (1) الطائفة الأولى، هى قوانين عام 1899م. ثم روجعت هذه القوانين، وصدرت بعدها قوانين عام 1974م، ثم صدرت قوانين عام 1974م، بعد مراجعتها وفق الأسس التى روعيت. إن مصدر هذه الطائفة من القوانين، هو القانون الانجليزى (Common Law) والقانون الهندى (1).
- (2) أما الطائفة الثانية من القوانين، فهى قوانين عام 1983، فى عهد ثورة مايو، بالاضافة إليها القوانين التى صدرت منذ عام 1989م وحتى الآن عام 2008م فى عهد ثورة الإنقاذ. وصدر هذه الطائفة من القوانين هو أحكام الشريعة الاسلامية⁽²⁾.

رأى الباحث:

لكننى أرى أن كل القوانين في هذه الطائفة غير مأخوذة من الشريعة الاسلامية. بل بعضمها ربما فيه إشارات فقط إلى ما جاء في بعض مذاهب الفقه الاسلامي.

⁽¹⁾ مولانا محمد خير محمود، قانون رعاية الأحداث بين التحليل والتطبيق، ص 5، إصدار معهد التدريب والإصلاح القانوني، ص 3.

⁽²⁾ المرجع السابق.

فكرة الحق والواجب:

إن فكرة الحق والواجب، فى الواقع السوداني، عولجت بواسطة هذه القوانين: ففرضت الحقوق، وألزمت بالواجبات التى تقابلها. كما أسست الأجهزة الرقابية والقضائية والدستورية، التى تحمى هذه الحقوق والواجبات. وعلى رأسها المحكمتين الاتحادية والدستورية.

حقوق وواجبات الطفل:

أما القوانين السودانية، والتي أشارت إلى مسائل حقوق وواجبات الطفولة، بصفة خاصة، ولا تزال سارية المفعول حتى الآن. فهي:

1- قانون رعاية الأطفال لسنة 1971م 2- قانون تنظيم اللجوء لسنة 1974م 3- قانون الصحة المدرسية لسنة 1974م 4- قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م 5- قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م 5- قانون رعاية الأحداث لسنة 1983م 7- قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م 8- قانون رعاية وتأهيل المعوقين لسنة 1984م 9- قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م 8- قانون رعاية وتأهيل المعوقين لسنة 1981م 11- قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م 10- القانون الجنائي لسنة 1991م 11- قانون المجلس الأعلى لرعاية الطفولة لسنة 1991م 21- قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م 13- قانون الإثبات لسنة 1993م 14- قانون الإثبات لسنة 1993م 15- قانون الجنسية السوداني لسنة 1993م 16- قانون تسجيل المواليد والوفيات لسنة 1995م 18- قانون الطفل لسنة 1991م 19- قانون الطفل لسنة 2002م 11- التدريب المهني والتلمذة الصناعية لسنة 2002م 20- قانون الطفل لسنة 2002م 21- بالإضافة إلى دستور جمهورية السودان لسنة 1998م 22- ودستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م.

وسوف نقارن ما ورد في هذه القوانين من إشارات إلى حقوق وواجبات، عبر موادها، في المباحث والمطالب الخاصة بالدراسة، مع آراء الفقهاء والقوانين الأخرى، ومواد اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م، وذلك في المباحث التالية من هذه الدراسة، بمشيئة الله تعالى.

المبحث الرابع الحق والواجب في الفقه الإسلامي

مقدمــة:

فى المطلب الأول، من المبحث الأول، من هذا الفصل التمهيدى عرفنا الحق فى اللغة. وفى المطلب الثاني، من المبحث الأول أيضا، من هذا الفصل عرفنا الواجب فى اللغة.

عليه وفي هذا المبحث نعرف الحق والواجب في الفقه الإسلامي تمهيدا لمواصلة هذا البحث.

ولكن بما أن لفظ "الفقه" ملازم للفظ "الشريعة" فلا بد من تعريف اللفظين أولا، أى قبل تعريف الحق والواجب.

المطلب الأول: تعريف الشريعة والفقه في اللغة والاصطلاح:

الشريعة في اللغة:

جاء في أساس البلاغة: "شرع: عمل بالشرع، والشريعة والشرعة. تقول: شرع الله الدين، وورد الشرع والشريعة. يقال:: "نعم الشرائع، من وردها روى، إلا دوى"(1).

وجاء ترتيب القاموس المحيط: "ش رع. الشريعة ما شرع الله تعالى في العبادة. والظاهر المستقيم من المذاهب.

وشرع لهم: أي سنّ. والشراعية: الناقة الطويلة العنق..."(2)

وجاء في لسان العرب، لابن منظور: "شريعة من مادة (ش رع).

تقول شرع الوارد، يشرع شرعا وشروعاً: تناول الماء بغية. وشرعت الدواب في الماء، تشرع شرعا وشروعاً، أي دخلت. ودواب شروع وشرع: شرعت نحو الماء. والشريعة والشراع والمشرعة: المواضع التي ينحدر إلى الماء منها.

قال الليث: وبها سمى، ما شرع الله للعباد شريعة من الصوم والصلاة والحج والنكاح وغيره.

⁽¹⁾ الزمخشري، أساس البلاغة، حرف الشين، مادة (ش رع).

⁽²⁾ الزّاوي، ترتيب القاموس المحيط باب الشّين، حرف السّين، مادة (ش رع).

والشريعة: موضع على شاطىء البحر، تشرع فيه الدواب. والشرعة ما سن الله من الدين وأمر به، كالصوم والصلاة والحج والزكاة، وسائر أعمال البر، وهو مشتق من شاطىء البحر"(1).

إذن، هذه المعانى جميعها، تشير دلالة ومجازاً، إلى الاستقامة ذات الفائدة، خاصة التى تتعلق بأمر الدين والرسالات السماوية، مما سنه الله وشرعه للعباد.

الفقه في اللغة:

جاء في لسان العرب: "الفقه هو العلم بالشيء، والفهم له. وغلب على علم الدين لسيادته وشرفه، وفضله على سائر أنواع العلم.

وفقه فقها: بمعنى علم علما. والفقه "الفطنة"(2).

وجاء في أساس البلاغة: "قال اعرابي: "شهدت عليك بالفقه. أي، بالفهم والفطنة. وتقول: أفقهته إياه: أي فهمته ففقهه وتفقهه"(3).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط حول مادة (ف ق هـ)، الفقه: العلم بالشيء، والفهم له، والفطنة، وغلب على علم الدين لشرفه... "(4).

إذن، هذه المعانى كلها تدور حول الفهم للشيء، والعلم به، وخاصة علم الشرائع وذلك من أجل هداية البشر وإصلاح حالهم ونجاتهم بين يدى الله يوم القيامة.

فالشريعة هي ما جاء صادرا عن الله تعالى عن طريق الوحى أو الرسل لهداية البشر. والفقه هو اجتهادات الفقهاء حول هذه العلوم الربانية.

الشريعة في اصطلاح المفسرين (النصوص من القرآن):

1/ قال تعالى: "ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها..."(5).

جاء في روح البيان: "على شريعة ..." أى سنة وطريقة عظيمة الشأن... "فاتبعها..." بإجراء أحكامها في نفسك وفي غيرك، من غير إخلال بشيء منها ... وقال الإمام جعفر الصادق، رضى الله عنه: "الشريعة في الأمور المحافظة على الحدود فيها ..."(6).

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الشين، فصل الشين، مادة (ش رع).

⁽ف ق هـ). ابن منظور، لسان العرب، حرف الفاء، فصل الفاء مادة (ف ق هـ).

⁽³⁾ الزمخشرى، أساس البلاغة، حرف الفاء، (مادة ف ق هـ).

⁽⁴⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الفاء، حرف الفاء، مادة (ف ق هـ).

⁽⁵⁾ سورة الجاثيه، الآية 18.

⁽٥) البروسوى، تفسير روح البيان، ج8، ص 444.

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "الشريعة ما شرع الله لعباده من الدين. والجمع الشرائع. والشرائع فى الدين المذاهب التى شرعها الله لخلقه. فمعنى "جعلناك على شريعة من الأمر ..." أى على منهاج واضح من أمر الدين، يشرع بك إلى الحق. وقال ابن عباس: على "شريعة" أى على هدى من الأمر.

وقيل: "فالشريعة الأمر والنهى والحدود والفرائض..." وقيل: "الشريعة السنة، لأنه – أى النبى صلى الله عليه وسلم - يستنى بطريقة من قبله من الأنبياء وقيل: "... الطريقة الدين. لأنه طريق النجاة ..."(1).

وجاء في أحكام القرآن: "ثم جعلناك على طريقة من الدين، وهي ملة الإسلام.

و لا خلاف أن الله تعالى لم يغاير بين الشرائع، في التوحيد والمكارم والمصالح، وإنما خالف بينها في الفروع، بحسب، علمه سبحانه..."(2).

وجاء في لباب التأويل: "الشريعة الطريقة والمنهاج والسنة من بعد موسى، والأمر: الدين. فاتبعها: أي فاتبع شريعتك الثابتة"(3).

وجاء في معالم التنزيل: "شريعة أي سنة وطريقة من بعد موسى"(4).

الخلاصـــة:

وتفسيرها أن الشريعة هي أحكام الله التي سنها الله وفرضها على عباده عن طريق الرسالات السماوية، وأمرهم باتباعها. وليس المعنى اللغوى ببعيد عن المعنى الإصطلاحي.

الفقه عند المفسرين:

2/ قال تعالى: "فلو Y نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين $(0.1)^{(1)}$.

جاء في روح البيان: "الفقه معرفة أحكام الدين..."⁽⁶⁾.

جاء في باب التأويل: "والفقه هو التوصل إلى علم غائب، بعلم شاهد، فهو أخص من العلم. وفي الاصطلاح: الفقه عبارة عن العلم بأحكام الشرائع وأحكام الدين. وذلك ينقسم

⁽¹⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج16، ص 163.

⁽²⁾ ابن العربي، أحكام القرآن، ج4، ص 1694.

⁽³⁾ الخازن لباب التأويل، للخازن، ج6، ص 152.

⁽⁴⁾ البغوى، معالم التنزيل، ج6، ص 152.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة التوبة، الآية 122.

⁽⁶⁾ البروسوى، تفسير روح البيان، ج3، ص 535.

إلى فرض عين وفرض كفاية. ففرض العين معرفة أحكام الطهارة وأحكام الصلاة والصوم. فعلى كل مكلف معرفة ذلك..."(1).

قال النبى(ص): "طلب العلم فريضة على كل مسلم" (2). وكذلك كل عبادة وجبت على المكلف بحكم الشرع، يجب عليه معرفة علمها، مثل علم الزكاة، إذا صار له مال يجب فى مثله الزكاة. وعلم أحكام الحج إذا وجب عليه.

وأما فرض الكفاية من الفقه، فهو أن يتعلم، حتى يبلغ درجة الاجتهاد ودرجة الفتيا..."(3).

جاء فى أحكام القرآن، عن قوله تعالى: "فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين الآية" فال: "إنما يقتضى ظاهر هذه الآية، الحث على طلب العلم، والندب إليه دون الإلزام والوجوب، واستحباب الرحلة فيه وفضلها.

وأما الوجوب، فليس في قوة الكلام، وإنما لزم طلب العلم بأدلته: فأما معرفة الله، فبأوامر القرآن وإجماع الأمة.

وأما معرفة الرسول(ص)، فلوجوب الأمر بالتصديق به، ولا يصح التصديق إلا بعد العلم.

وأما معرفة الوظائف – وظائف الشريعة – فلأن ما ثبت وجوبه، يثبت وجوب العلم به، وذلك لاستحالة أدائها إلا بعلم. ومن وظائف الشريعة تحصين الحقوق، وإقامة الحدود، والفصل بين الخصوم ونحوه من فروض الكفايات... إذ لا يصح أن يعلمه جميع الناس، فتضيع أحوالهم، وأحوال سواهم، أو ينقص أو يبطل معاشهم فيتعين بين الحالين أن يقوم به البعض من غير تعيين، وذلك بحسب ما ييسر الله العباد له..."(5).

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "طلب العلم، ينقسم إلى قسمين: فرض على الأعيان، كالصلاة والزكاة والصيام. وفرض على الكفاية لتحصيل الحقوق وإقامة الحدود والفصل بين الخصوم ونحوه..."(6).

⁽¹⁾ الخازن لباب التأويل، ج6، ص 152.

⁽²⁾ قال الخازن: ذكره البغوى، بغير سند. كما ورد في تفسير القرطبي، ج8، ص 295، قال: "روى عن عبدالقدوس بن حبيب، وأبو سعيد الوصاطي، عن حماد بن أبي سليمان، عن ابراهيم النخعي. قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله(ص) يقول: "طلب العلم فريضة على كل مسلم". قال ابراهيم: لم أسمع من أنس بن مالك، إلا هذا الحديث.

⁽³⁾ الخازن ، لباب التأويل، ج3، ص 168.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة التوبه، الأية 122.

⁽⁵⁾ ابن العربي، أحكام القرآن، ج2، ص 1031.

⁽⁶⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج8، ص 295.

الخلاصة:

إذن نستفيد من هذه الآية ونخلص من التعريفات التي ذكرناها، إلى أن الفقه، هو العلم بأحكام الدين، خاصة إذ غلب ذلك، حتى عند أهل اللغة.

الشريعة والفقه في السنة النبوية المطهرة: (النصوص من السنة)

1/ عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "طلب العلم فريضة على كل مسلم" (1).

2/ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية أخرى: "طلب العلم فريضة على كل مسلم وواضع العلم عند غير أهله، كمن قلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب"(2).

جاء في لواقح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية حول شرح هذا الحديث: "أخذ علينا العهد العام، من رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا لم نجد أحدا نتعلم منه العلم الشرعى في بلدنا، أن نسافر إلى بلد فيها العلم، وهي هجرة واجبة علينا إذن. لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وهذا العهد قد أخل به كثير من الخلق، وماتوا على جهلهم، مع أن العلماء في بلدهم، وربما كانوا جيرانا لهم. وقد قال العلماء: من صلى جاهلا بكيفية الوضوء والصلاة، يعنى أو غيرهما لم تصح عبادته، وإن وافق الصحة فيها. ويؤيده الحديث: "كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد".

فمن صلى ونكح وباع، وصام وحج على حسب ما يرى الناس يفعلون فقط، فعبادته فاسدة... فالشارع فرض عليه مراتب العبادات، وأنه لا يكفيك أن تتبع الناس، على فعلهم من غير معرفة..."(3).

رأى الباحث:

نستفيد من صيغتى هذا الحديث، التين شرحهما الامام عبدالوهاب الشعرانى أن طلب العلم الشرعى، من قطعيات هذه الشريعة المحمدية، وأنه لا عذر لمن قصر فى طلب علوم الشريعة والتزود بالفقه اللازم لأداء أمر دينه.

(c) رواه ابن ماجه و غيره مرفو عا وأورده الشعراني في باب المأمورات من كتابه لواقح الأنوار.

⁽¹⁾ سبق تخريج الحديث في الفقرة الرابعة من هذا المطلب ص 36.

⁽³⁾ سيدى عبدالوهاب الشعراني (لواقح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية). طبعة شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر محمد محمود الحلبي وشركاه خلفاء، الطبعة الثانية، 1393هـ-1973م ص 25.

معنى الشريعة والفقه عند الفقهاء:

وجاء نقلا عن المدخل للتشريع الإسلامي: التعريفات الآتية:

1/ عرف الإمام أبو حنيفه الفقه "بأنه معرفة النفس ما لها وما عليها". هذا التعريف يشمل الأحكام الاعتقادية كوجوب الايمان بالاضافة إلى الأحكام العملية كالصلاة. لذا أضافوا له كلمة "عملا" لتخرج الاعتقاديات ... وهي مما يشملها تعريف الشريعة".

2/ وعرفه الإمام الشافعى بأنه: "هو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية $\frac{1}{2}$...أهـ $\frac{1}{2}$...

ومما يذكر أن المعاصرين من الفقهاء أثنوا كثيرا على تعريف الامام الشافعي للفقه، لما به من دقة.

(2) وجاء في مجلة الأحكام العدلية أن "الفقه هو العلم بالمسائل الشرعية العلمية" (2).

وقد انفردت المجلة باضافة كلمة علمية بدلا من كلمة (عملية) التي كررها الفقهاء كثيرا.

رأى الباحث:

نلاحظ على هذه التعريفات التى وردت على الفقه، جميعها أضيق من معنى كلمة الشريعة. لكن مفهوم الفقه وتطبيقاته هو الجانب الذى تضاهى به الشريعة النظم القانونية فى عالم اليوم: كالنظام القانونى الانجليزى، (Common Law)، والنظام القانونى الفرنسى، والنظام القانونى الهندى، والنظام القانونى الأمريكى.

لذا نجد أن المحاولات الحديثة تعرف الفقه ومعه الشريعة، بتلازمهما مع بعض.

4/ جاء في الموسوعة الكويتية: "الفقه في الاصطلاح هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها

والشريعة هي ما نزل به الوحى على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحكام في الكتاب أو السنة، مما يتعلق بالعقائد والوجدانيات وأفعال المكلفين قطعيا أو ظنيا

وبين الشريعة والفقه عموم وخصوص: من وجه يجتمعان في الأحكام العملية التي وردت بالكتاب أو السنة أو ثبتت باجماع الأمة.

⁽¹⁾ الدكتور فاروق النبهان، المدخل للتشريع الإسلامي، ص 12.

⁽²⁾ مجلة الأحكام العدلية، ص 15.

وتنفرد الشريعة في أحكام العقائد. وينفرد الفقه في الأحكام الاجتهادية التي لم يرادفها نص من الكتاب أو السنة، ولم يجمع عليه أهل الاجماع ... أهـ"(1).

إذن فتعريف الموسوعة الكويتية أوسع. لأنه ربط تعريف الشريعة بتعريف الفقه. وأثبت أن الشريعة معناها أوسع من معنى الفقه.

موازنة:

1/ نلاحظ على التعريفات الثلاثة الأولى أن تعريف الإمام أبى حنيفة الذى أضيفت له كلمة عملا، وتعريف الإمام الشافعى وتعريف مجلة الأحكام العدلية، أنها اتفقت مع تعريف الموسوعة الكويتية في جزئها الأول، لتكون تعريفا علميا مقبولا وهو أن الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية حيث أن الشريعة والفقه يجتمعان في الأحكام العملية التي وردت بالكتاب والس نة.

2/ زادت الموسوعة في تعريفها تعريفا للشريعة حيث أنها تضم جانب العقائد والوجدانيات بالاضافة الى الجوانب العملية.

المطلب الثاني: تعريف الحق والواجب عند الفقهاء:

لم أقف على تعريف للحق والواجب عند الفقهاء القدامي، إلا تعريف الكحلاني من فقهاء الزبدية. والذي نثبته. ثم نتلوه بالتعريفات المعاصرة.

الزبدية:

جاء فى سبل السلام: "المراد بالحق ما لا ينبغى تركه. ويكون فعله إما واجبا أو مندوبا، ندبا مؤكدا سبيها بالواجب الذى لا ينبغى تركه ويكون استعماله فى المعنيين من باب استعمال المشترك فى معنيين. فإن الحق يستعمل فى معنى الواجب..."(2).

"إذن، الحق والواجب هما ما لا ينبغي تركهما شرعا عند الزيدية.

الفقهاء المعاصرون:

وجاء في الموسوعة الكويتية: "والحق في الاصطلاح يأتي بمعنيين:

⁽¹⁾ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الكويت، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع/مصر/1415هـ-1995م، ج18، ص 163 فما بعدها. (2) الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 148.

الأول: هو الحكم المطابق للواقع. ويطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك، ويقابله الباطل.

والآخر: يكون بمعنى الواجب الثابت. وهو قسمان: حق الله وحق العباد...

فأما حق الله فقد عرفه التفتازاتى: بأنه ما يتعلق به النفع العام للعالم، من غير اختصاص بأحد، فينسب إلى الله تعالى لعظم خطره، وشمول نفعه. أو كما قال ابن القيم: حق الله ما لا دخل للصلح فيه: كالحدود والزكوات والكفارات وغيرها...

وأما حق العبد فهو ما يتعلق به مصلحة خاصة له كحرمة ماله، أو كما قال ابن القيم وأما حقوق العباد، فهي التي تقبل الصلح والإسقاط والمعاوضة عليها...أهـ(1).

إذن، فالحق عند الفقهاء يأتى بمعنى الواجب أيضا. وقد عبر عنه بالثابت، أى أنه لا يقبل الترك أيضا.

موازنة:

اتفق الفقهاء القدامى والمعاصرون أن الحق والواجب معناهما واحد ويجمعهما الثبوت وعدم القابلية للتركة أما إذا كان الحق حق الله فلا يقبل الترك إلا وفق رخصة شرعية. وأما إذا كان هو حق العبد فلصاحبه أن يفاوض عنه ويصالح الآخرين، مع تأكيد ثبوته.

أما ما نحن بصدد بحثه و هو حقوق الطفل، فقد حرسها الشرع وحماها، وجعل لولى الطفل رعايتها نيابة عنه، بشرط أن تكون تصرفاته لمصلحة الطفل⁽²⁾.

المطلب الثالث: الفقه الإسلامي وتنظيم الحقوق والواجبات وحمايتها: مقدمة:

إن الفقه الإسلامي بحكم طبيعته وتقسيمه للأحكام الشرعية، فإنه ينظم الحقوق والواجبات. ومما يجعل حياة المجتمعات آمنة ومستقرة هو حماية الفقه الإسلامي لحقوق وواجبات الناس، بما فيهم الأطفال الذين جاءت كل هذه الدراسة بصدد إحصاء حقوقهم، وكذلك واجباتهم التي تحكمها أسس الأهلية الشرعية للإنسان.

(2) هناك حقوق عامة، ينبغى تنشيط وتفعيل دلالة الحسبة حتى تتابعها وتحميها وفق اختصاصاتها المعروفة في كتب الفقه. فالحسبة نوع من القضاء الرقابي.

⁽¹⁾ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، ج18، ص 7 فما بعدها.

ميزات الفقه الإسلامى:

لقد تميز الفقه الإسلامي، عن الفلسفة وعن القانون، الدولي والمحلى، بالشمول والإحاطة، لكل ما يهم البشر، في دنياهم وأخراهم، لأنه من لدن الحكيم الخبير. قال تعالى: "وما فرطنا في الكتاب من شيء"(1). وقال تعالى، عن سنة نبيه (ص)، التي هي المفسرة لما جاء في القرآن من أحكام مجملة: "وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحي"(2).

"فقد جرت سنة الله في خلقه، منذ أن عمرت بهم الأرض، أن يرسل إليهم الرسل تترى، فترة بعد فترة، ليرشدو هم إلى الحق في الاعتقاد، وإلى الخير في معاملاتهم، ويشرعوا لهم الشرائع، ويبشرونهم بالفلاح في الدارين، إن هم أطاعوا ربهم، وينذرو هم ويبشرو هم بالخسران، وسوء العاقبة، إن هم خالفوه. وقد أرسل اليه هؤلاء الرسل، كما قال: "لئلا يكون للناس، على الله حجة بعد الرسل، وكان الله عزيزا حكيما"(3). وذلك التشريع السماوي، هو ما يسمى بالدين أو الملة أو الشريعة"(4).

الأحكام الشرعية:

ويناء على هذا المفهوم، فإن الأحكام التي جاءت بها الشريعة، تنقسم إلى ثلاثة أقسام: (5)

"1- أولا: الأحكام الاعتقادية:

وتشمل الأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، لتحرر العقل البشري، من الخرافات والأوهام والأساطير، المتعلقة بالخالق والخلق والكون.... وتوجيه العقل نحو الاستدلال، والاستنتاج والتفكير، للوصول إلى الحقيقة... في مثل قوله تعالى: "أم خلقوا من غير شيء، أم هم الخالقون"(6). "أفرأيتم ما تحرثون، أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون"(7). حتى يصل العقل، إلى حتمية الإيمان بوجود الخالق"(8).

⁽¹⁾ سورة الأنعام، الآبة 38.

⁽²⁾ سورة النجم، الآية 3.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية 165.

⁽⁴⁾ د. يوسف حامد العالم، تاريخ التشريع الإسلامي، ص 5.

⁽⁵⁾ النبهان، المدخل للتشريع الإسلامي، ص 13.

⁽⁶⁾ سورة الطور، الآية 35.

 $^{^{(7)}}$ سورة الواقعة، الأيتان $^{(7)}$

⁽⁸⁾ المدخل للتشريع الإسلامي، الدكتور محمد فاروق النبهاني، ص 13.

"2- ثانيا: الأحكام الخلقية:

وتشمل هذه الأحكام، كل ما يتعلق بالفضائل والمكارم، كالدعوة إلى الفضيلة والخير، والنهى عن الرذيلة والشر، والغاية من هذه الأحكام، السمو بالنفس البشرية، لكى تكون أقرب إلى الكمال، أخلاقا وسلوكا..."(1).

"3- ثالثا: الأحكام العملية:

وتشمل الأحكام، المتعلقة بحياة الإنسان، ومعاملاته وعلاقاته بالآخرين... كالعبادات والأسرة والمعاملات المالية والمدنية والمنازعات والعقوبات، وما يتعلق بالحكم في الدولة..."(2).

تعليق:

إن عموميات هذه الأحكام، هي ما يعرف "بالشريعة". كما تسمى إجتهادات العلماء والفقهاء حولها "بالفقه"، ما عرفناهما، لغويا واصطلاحيا.

الغاية من الأحكام الشرعية:

إن المبادئ التي تحدثنا عنها بإيجاز، تقوم على أسس راسخة، يحفل بها القرآن الكريم، وسنة النبي (ص) وأهم هذه الأسس، هو ما أوضحه الدكتور يوسف حامد العالم بقوله "إن غايته – أى التشريع الإسلامي - الوصول بالإنسان، إلى سعادة الدنيا والآخرة...(3). "... بتزكية النفس، بالإيمان الصحيح، ومعرفة الله. وبحضه على العمل الصالح"(4). قال تعالى: "وما أرسلنا من قبلك من رسول، إلا نوحى إليه، إنه لا إله إلا انا فاعبدون"(5). وقال تعالى: "واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله، ثم توفى كل نفس ما كسبت، وهم لا يظلمون"(6).

وحول نفس المعنى، يقول الأستاذ محمد تقى المدرس: "أن الدين الإسلامي يسعى من أجل تزكية النفس البشرية وتطهير ها. قال تعالى "ومن يوق شح نفسه، فأولئك هو المفلحون" (7). حتى يوجد التوازن في نفسية الإنسان، لكى لا ينكب على الدنيا انكبابا أعمى.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 14.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 14.

⁽³⁾ د. يوسف حامد العالم، تأريخ التشريع الإسلامي، مصدر سابق، ص 5.

⁽⁴⁾ د. يوسف حامد العالم، تأريخ التشريع الإسلامي، ص 5.

⁽⁵⁾ سورة الأنبياء، الآية 25.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة البقرة، الآية 281.

⁽⁷⁾ سورة الحشر، الآية 9.

وهو يسعى ليجعل المؤمن يسخر الحياة، ويتمتع بها، ويستفيد منها، ولكنه، في نفس الوقت، يسيطر عليها ... قال تعالى: "وكلوا واشربوا، ولا تسرفوا، إنه لا يحب المسرفين"(1).

و هو يسعى دائما ليجعل المسلم منافسا في البناء لعمارة الأرض وإصلاحها ... سامحا له بالملكية – لأن غريزة التملك، تدفع إلى العمل والإبداع⁽²⁾.

تعليق:

إذن، فالشريعة الإسلامية، أطلقت يد الإنسان لكى يسعى فى هذه الحياة وينافس، ولكن بشرط أن يكون سعيه وعمله مربوطا بالاستعداد للآخرة، حتى ينجو بين يدى الله. ومن هنا انبثقت فكرة الحقوق للإنسان، والواجبات عليه فى نفس الوقت.

الإنسان والحقوق والواجبات:

من أجل سعادة الدنيا، شرعت للإنسان (الحقوق)، ليلتزم بها المجتمع تجاهه. ومن أجل سعادة الآخرة، ألزمه الله (بالواجبات)، التي تعينه على النجاة بين يديه، يوم القيامة.

فقد أوضح الأستاذ سعيد حوّى، فكرة سن الحقوق والواجبات، في مؤلفه القيم، الإسلام، فقال قال الله تعالى "تلك حدود الله، ومن يتعد حدود الله، فقد ظلم نفسه" وقال عليه الصلاة والسلام: "لا يبلغ العبد، أن يكون من المتقين، حتى يدع ما لا بأس به، حذرا مما به بأس..." أن يتعدى حدود الله، ظلم من الإنسان لنفسه، لأنه ما من حد حده الله مما به بأس..." إلا وهو لصالح الإنسان... إن مظهر الكمال والإرتقاء في هذه العبودية لله، معناه قيام بالواجبات كلها، كما ينبغي أن يقوم بها الإنسان ... وبعبارة أخرى، إنها أداء الحقوق إلى أصحابها... فإنه – أى الحد - حق يجب أن يقام، وللوالدين حقوق يجب أن تعطى، وللزوج والزوجة، حق يجب أن يعطيه كل منهما للآخر، وللأولاد كذلك... وللأقارب حقوق يجب أن يؤدى. وللمسلمين حقوق يجب أن يؤدى. وللمسلمين حقوق يجب أن تودى. وللمسلمين حقوق يجب أن تودى. وللمواطنين من غير المسلمين حقوق يجب أن تودى. وللاولة حقوق يجب أن تودى. وللاولة حقوق يجب أن تؤدى. وللاولة حقوق يجب أن تؤدى. وللاولة حقوق يجب أن تؤدى. وللاولة حقوق يجب أن تؤدى.

⁽¹⁾ سورة الأعراف، الآية 31.

⁽²⁾ محمد تقى المدرس، المجتمع الإسلامي، ص 397-404.

⁽³⁾ سورة الطلاق، الآية 1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه الترمذي وقال: حديث حسن.

وحتى لكل شيء حق، فما من شيء، إلا وقد بين للمسلم الحق عليه فيه: حتى الحجر، حتى الطريق، حتى الحيوان، حتى غير المسلم، خارج دار الإسلام، حتى الجن، حتى الملائكة، حتى الروح، حتى عالم الغيب كله، حتى الطعام، حتى الشراب، إلى غير ذلك مما هو موجود في الكون ...

والمسلم الكامل، هو الذى يعطى كل ذى حق حقه ... وكما أن على المسلم واجبات، فإن له حقوقا، فكل حق للزوجة، يقابله واجب عليها. وكل واجب على الرجل، يقابله حق له ... وهكذا في كل شيء..." (1).

الفقه وتنظيم الواجبات والحقوق:

إن الحقوق والواجبات في الإسلام، ينظمها علم الفقه، فقد جاء في المادة (1)، من مجلة الأحكام العدلية: "... والمسائل الفقهية، إما أن تتعلق بأمر الآخرة، وهي العبادات. وإما أن تتعلق بأمر الدنيا، وهي تنقسم إلى مناكحات ومعاملات وعقوبات...

فإن البارىء تعالى، أراد بقاء نظام هذا العالم، إلى وقف قدره، وهو إنما يكون ببقاء النوع الإنساني، وذلك يتوقف على إزدواج الذكور مع الإناث، للتوالد والتناسل...

ثم إن بقاء نوع الإنسان، إنما يكون بعدم إنقطاع الأشخاص. والإنسان بعدم اعتدال مزاجه، يحتاج للبقاء، في الأمور الصناعية، إلى الغذاء واللباس والمسكن، وذلك يتوقف على التعاون والتشارك، بين الأفراد....

والحاصل أن الإنسان من حيث أنه مدنى بالطبع، لا يمكن أن يعيش على وجه الإنفراد، كسائر الحيوانات، بل يحتاج إلى التعاون والتشارك، ببسط بساط المدنية. والحال أن كل شخص يطلب ما يلائمه، ويغضب على من يزاحمه. فلأجل بقاء العدل والنظام بينهم محفوظين، من الخلل، يحتاج الأمر إلى قوانين مؤيدة شرعية، فيما ذكرنا من أمور ..."⁽²⁾. "... فهو يحتاج إليها – فى أمر الازدواج، وهى قسم المناكحات، من علم الفقه... وفى حاجة التمدن، من التعاون والتشارك، وهى قسم المعاملات منه ... ولاستقرار أمر التمدن على هذا المنوال، لزم ترتيب أحكام الجزاء، وهى قسم العقوبات من الفقه ..."⁽³⁾.

⁽¹⁾ للأستاذ سعيد حوّى الاسلام، ص 198-313.

⁽²⁾ مجلة الأحكام العدلية، ص 15.

⁽³⁾ مجلة الأحكام العدلية، ص 15.

تعليقى:

يمكن القول، بأن العبادات بطبيعة حالها، هي واجبات يؤديها الإنسان تجاه ربه. ومثالها ما ورد في الحديث الشريف، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان"(1).

وقد تكون في العبادات، حقوقا للغير، كحق الزكاة، الذي يوجبه الإسلام، على المؤمن، للأصناف الثمانية، الواردة في الآية: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم"(2).

أما المناكحات، ففيها حقوق وواجبات متبادلة، بين الزوجين⁽³⁾. وأما المعاملات، فتمثل لها بقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا، أوفوا بالعقود ..." (4) وبقوله (ص) فيما رواه عنه أنس رضى الله عنه أن رجلا من الأنصار أتى النبى صلى الله عليه وسلم فسأله، فقال: "أما فى بيتك شيء؟ قال: بلى حلس⁽⁵⁾، نلبس بعضه، ونبسط بعضه. وفعب⁽⁶⁾ نشرب فيه من الماء. قال: إئتنى بهما. فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله (ص) بيده، وقال: من يشترى هذين؟ قال رجل: أنا آخذهما بدر هم. قال رسول الله (ص): "من يزيد على در هم مرتين أو ثلاثا؟ قال رجل: أنا آخذهما بدر همين. فأعطاهما إياه. فأخذ الدر همين فأعطاهما الأنصارى، وقال:

 $^{^{(1)}}$ متفق عليه. وقد أورده مسلم في صحيحه في باب بني الاسلام على خمس بأربع روايات كلها عن ابن عمر رضى الله عنه ج1، ص 34.

⁽²⁾ سورة التوبة، الآية 6.

^{(3) &}quot;حقوق الزوجة على زوجها، قد تكون حقوقا مالية، وحقوقا غير مالية. ويمكن أن نلخصها فى المهر، والنفقة الزوجية الكاملة من طعام وكسوة وتمريض وإسكان، والمسكن، والعدل والمعاملة بالمعروف، والحرية الكاملة فى التصرف فى أموالها. وأما حقوق الزوج على زوجته، فغير مالية وهى حقه فى تربية أولاده، تربية سليمة قويمة، حقه فى الاشراف على شئون الأسرة، وحقه فى أن يطاع، وحقه فى تأديب زوجته، بالنصح والارشاد والتقويم حسب القواعد الشرعية، للأسرة المسلمة. وأما الحقوق المشتركة والمتبادلة بين الزوجين فهى: حق فى المتعة الزوجية، وحق حسن المعاشرة، وحق حرمة المصاهرة وحق التوارث، وإذا توفى أحدهما". أنظر نظام الأسرة للصابونى، ص 39-41.

وأما الأحوال الشخصية هي اصطلاح حديث، لا وجود له في كتب الفقه القديمة، ويطلق بمعنى العام على المسائل الأتية: الزواج والفرقة وما يتعلق بهما من أحكام، حقوق الأولاد من نفقة ورضاعة وحضانة وولاية، نفقة الأقارب أحكام المفقود الميراث الوصية والوقف والهبة والولاية..." أنظر نفقات الأقارب في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، للمؤلف، ص 215. وقال عنها الدكتور عبدالرزاق السنهورى: "قواعد الأحوال الشخصية، هي التي تنظم علاقة الفرد بأسرته، من وقت ميلاده الى يوم مماته فتدخل في ذلك القواعد المتعلقة بثبوت النسب وحقوق الأولاد... والمزواج... والميراث والوقف والوصية والهبة". أنظر نظرية العقد – النظرية العامة للإلتزام، للسنهورى، ص 2. وكانت تسمى في كتب الفقه القديمة بالمناكحات.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة المائدة، الآية 5.

⁽⁵⁾ الحلس كساء يلى ظهر البعير، تحت القتب، شبهها به للزومها ودوامها، ومنه حديث أبى بكر رضى الله عنه: "كن حلس بيتك، حتى تأتيك يد خاطئة، أو منته قاضية." شرح مصطفى محمد عمارة، على الترغيب والترهيب، للحافظ المنذرى، ج2 ص 522.

⁽⁶⁾ الفعب: إناء فخار.

تعليق:

ونستفيد من هذه الآية، ومن هذا الحديث الشريف، أن المعاملات تؤكد على التزامات متبادلة، بين أطراف التعامل، بمعنى أنها حقوق وواجبات، يتبادلها الأطراف ويوفون بها⁽²⁾. "وهي قواعد تنظم علاقة الفرد بغيره من الأفراد"⁽³⁾.

وأما العقوبات، فهى حقوق يلتزم بها المجتمع، للفرد المظلوم، بأن يقتص له ممن ظلمه. وفى نفس الوقت، هى واجبات قطعية، على المجتمع، متمثلا فى الدولة، أو ولى الأمر. ولهذا نجد فى القوانين الجنائية الوضعية، كالقانون الانجليزى أو القانون الهندى، أن التهم الموجهة ضد المتهم، لا توجه بواسطة المجنى عليه، بل توجد ضده باسم الملك أو الملكة

المطلب الرابع: الجريمة والعقوبة وصلتها بالحق والواجب: تعريف الجريمة في اللغة:

الجريمة في اللغة، من مادة (ج ر م). وجرمه: أي قطعه. وجرم النخل جرما وجراما وجراما – ويكسر الجيم أيضا – أي جرمه. وجرم فلان: أي أذنب، كأجرم وأجرم، فهو مجرم وجريم. وجرم عليهم وإليهم جريمة أي جني جناية"(4).

وتقول: جرم النخل، وجرم صوف الغنم، وهو زمن الجرام. وتجرّم العام، والشتاء، والصيف. وجرم فلان وأجرم، وهو جارم على نفسه وقومه. ورجل جريم أى عظيم الجرم⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ رواه أبو داود، واللفظ له. والنسائي والترمذي، وقال: حديث حسن.

⁽²⁾ وقد قال الإمام القرطبي، في تفسير هذه الآية: يعنى بذلك عقود الدين، وهي ما عقده المرء على نفسه، من بيع وشراء وإجارة، وكراء ومناكحة، وطلاق ومزارعة ومصالحة وتمليك وتخيير، وعتق وتدبير، وغير ذلك من الأمور. ما كان ذلك غير خارج عن الشريعة..." الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج ، ص 32.

⁽³⁾ نظرية العقد – النظرية العامة للإلتزام، للسنهوري، ص 2.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الزاوى. ترتيب القاموس المحيط، باب الجيم، حرف الجيم، مادة (جرم).

الزمخشري. أساس البلاغة، حرف الجيم، مادة $(\neg 0, -1)$.

والجُرْم: التعدى. والجُرْم: الذنب. والجمع أجرام وجروم وهو الجريمة. وقد جرم يجرم جرما، واجترم وأجرم، فهو مجرم، وجريم⁽¹⁾.

<u>تعليق:</u>

وهي كلها، معان تفيد التعدى على الشيء أو الشخص.

تعريف العقوبة لغة:

وأما العقوبة لغة، فمن مادة (ع ق ب). وعقب كل شيء، وعقبه وعاقبته وعاقبه وعقبه وعقبه وعقبه وعقبه وعقباه وعقباه وعقباه وعقباه وعقباه وعقباه وعقباه أي آخره. والجمع: العواقب والعقب. وفي التنزيل: "ولا يخاف عقباها ..." قال ثعلب: معناه، لا نخاف الله، عز وجل، عاقبة ما عمل، أن يرجع عليه في العاقبة (3).

تقول: لقى فيه عقبة الضيع: أى الشدة. واستعقب من أمره الندامة. وتعقبت ما صنع فلان: أى تتبعته. وطلبه طلب المعقب، وهو الذى يتبع عقب الخصم، طالبا حقه (4).

والعقبى: جزاء الأمر. وأعقبه: أى جازاه. وتعقبه: أى أخذه بذنب كان منه. واستعقبه وتعقبه: أى طلب عورته أو عثرته (6).

التعليق:

وهذه المعاني كلها، تدل على ما يجره الفعل، على فاعله، في الآخر

المعنى الاصطلاحي للجريمة:

أما الجريمة فى الاصطلاح، فقد عرفها الماوردى: "الجرائم محظورات شرعية، زجر الله عنها بحد أو تعزير "(6).

وهنالك تعريف آخر يقول: "الجريمة هي إتيان فعل محرم، معاقب على فعله، أو ترك فعل محرم الترك، معاقب على تركه"(7).

⁽¹⁾ ابن منظور لسان العرب، حرف الميم، فصل الجيم، مادة (جرم).

⁽²⁾ سورة الشمس ، الآية 15.

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الباء، فصل العين، مادة (ع ق ب).

⁽⁴⁾ الزمخشري، أساس البلاغة، حرف العين، مادة (ع ق ب). ً

⁽⁵⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب العين، حرف العين، مادة (ع ق ب).

⁽⁶⁾ الماوردي الأحكام السلطانية، للماوردي، ص 192.

⁽⁷⁾ عبدالقادر عودة التشريع الجنائي الإسلامي، عبدالقادر عودة، ج1، ص 66.

وعرفت الجريمة أيضا بأنها: "هي فعل أو ترك، نصت الشريعة على تحريمه، والعقاب عليه"(1).

وقال الامام محمد أبو زهرة: "الجريمة هي فعل ما نهي الله عنه، وعصيان ما أمر الله به، أو هي عصيان ما أمر الله به، بحكم الشرع الشريف"(2).

الموازنة والترجيح:

هذه التعريفات متقاربة تقريبا إذ فيها مخالفة للشرع. وأرجح – أى من التعريفات – الثاني والثالث لما فيهما من مضمون الفعل أو الترك المخالف للشريعة.

تعريف العقوبة في الاصطلاح:

أما العقوبة في الإصطلاح الشرعي، فهي: "جزاء وضعه الشارع، للردع عن إرتكاب ما نهي عنه. وترك ما أمر به"⁽³⁾.

كما عرفت: "العقوبة هي جزاء مادي أو أدبي، مفروض سلفا، يجعل المكلف، يحجم عن إرتكاب الجريمة"(4).

و هنالك تعريف آخر يقول: "العقوبة أذى، شرع لرفع المفاسد" (5). كما عرفت العقوبة أيضا، بأنها: "الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة، على عصيان أمر الشارع" (6).

تعريف الجريمة والعقوبة في القانون:

أما الجريمة في القانون، فقد عرفت بأنها: "هي سلوك بواسطة الكبار أو الصغار، موجب للعقوبة" (⁷⁾.

كما عرفت بأنها: "هي كل عمل يضر بالأمن العام، أو نظام الحكم القائم"(⁸⁾. وعرفت بأنها: "هي الفعل أو التجاهل أو الحادث غير القانوني"⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ المرجع السابق.

⁽²⁾ أبو زهرة الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي - الجريمة، ص 4.

بو رمزه اعبريت والمقه الجنائي الإسلامي، ص 163. (3)

^{(&}lt;sup>4)</sup> المرجع السابق.

⁽⁵⁾ أبو زهرة الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي – العقوبة، ص7.

⁽⁶⁾ عودة التشريع الجنائى الإسلامى، ج1، ص 609.

Encyclopaedia Britanica, (The Micropaedia), Vol. III, P. 24 (7)

⁽⁸⁾ الإسلام يتحدى، وحيد الدين خان، ص 162.

Cross and Jones Introduction to Criminal Law. By P.A Jones and I.Ecard P. 1 (9)

وعرفت أيضا: "الجريمة إما عمل يحرمه القانون، أو الامتناع عن عمل يقضى به القانون"(1).

كما عرفت الجريمة أيضا بأنها: "الفعل أو الترك، الذي نص القانون على عقوبة مقررة له"(2).

أما العقوبة، فقد عرفت بأنها: "إجراء أو تهديد أو وعيد مضاد، بواسطة المجتمع، يؤكد به موافقته أو عدم موافقته، على سلوك معين، لخدمة القيم الاجتماعية للأفراد"(3).

كما عرفت: "العقوبة هي جزاء سلبي، وعكسها المكافأة التي هي جزاء ايجابي، تهدف إلى تنظيم سلوكيات، وحماية قيم الجماعة" (4).

موازنة بين التعريفات الشرعية والقانونية:

إن تعريفات الجريمة والعقوبة، في الشريعة والقانون متطابقة تقريبا. لكن المصلحة في الشريعة تختلف عنها في القانون. كما أن بعض حقوق الأفراد في القانون، لا تقرها الشريعة ... وبالعكس. فالخمر عند غير المسلم مال متقوم، ولكن ليس في الشريعة.

فلسفة العقوبة:

مما لا شك فيه، أن العقوبات، يبدو في ظاهرها الضرر، ومع ذلك فهي لا بد منها. لذلك اجتهد الفقهاء وعلماء القانون، في توضيح الحكمة من ورائها.

يقول القاضى أبو ليلى، عن اختصاص القضاء: "لتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، حتى تظهر النصفة، فلا يتعدى الظالم، ولا يضعف المظلوم...".

ومضى يقول: "... و لإقامة الحدود، لتصان محارم الله تعالى، من الإنتهاك، وتحفظ حقوق العباد، من الاتلاف و الاستهلاك..."(5).

ويقول الإمام محمد أبو زهرة: "نرى أن المذهب الذى يقيم القصاص، على أساس حماية المصالح الانسانية المقررة، هو المذهب العملى السليم، وهو الذى يتوافق مع المبادىء المقررة في الإسلام. مع وضع الحدود لمنع الإسراف، وإقرار مبدأ المناسبة، بين الجناية والعقوبة.

⁽¹⁾ على بك بدوى الأحكام العامة في القانون الجنائي، ج1، ص 39.

⁽²⁾ المرجع السابق.

Encyclopaedia Britanica, (The Micropaedia), Vol. VIII, P. 844 (3)

⁽⁴⁾ المرجع السابق

⁽⁵⁾ أبو يعلى الأحكام السلطانية، للقاضى أبو ليلى، ص 11.

إن البناء الإجتماعي، يقوم على أساس تشابك المصالح، وإرتباط المنافع، وبهذه الخلطة الإنسانية، قد يبغى بعض الخلطاء على بعض، فكان من ضمانة هذه المصالح، أن يكون القانون حاميا للمصالح الثابتة، ومنع الشطط، ومجاوزة الحد، والعقوبة تقوم بهذه الحماية..."(1).

ويقول الدكتور أحمد فتحى بهنسى: "العقوبات موانع قبل الفعل، زواجر بعده. أى أن العلم بشر عيتها، يمنع الاقدام على الفعل، وايقاعها بعده، يمنع من العودة إليه"(2).

ويقول الأستاذ محمد المبارك: "الوظيفة القضائية، تشمل إقامة العدل، بإنصاف المظلوم، ومنع الإعتداء والظلم، ومعاقبة الجناة...

وإختصاص القضاء مدنى ويتعلق بالحقوق المالية، وما يلحق بها. وجزائى ويتعلق بالجنايات وعقوباتها، سواء من ناحية الحقوق الخاصة، أو من ناحية حقوق الله العامة..."(3).

ويقرر الأستاذ عبدالقادر عودة: "أن المقصود من فرض عقوبة، على عصيان أمر الشارع، هو إصلاح حال البشر، وحمايتهم من المفاسد، واستنفاذهم من الجهالة، وإرشادهم من الضلالة، وكفهم عن المعاصى، وحثهم على الطاعة..."(4).

<u>رأيي:</u>

بعد ما أوردنا، من التعريفات اللغوية والشرعية والقانونية، للجريمة والعقوبة، وبعد ما أوردناه من آراء العلماء، حول فلسفة العقوبة، فإننا نخلص إلى الآتى:

1- هنالك تداخل وتلازم، بين مفهومي الجريمة والعقوبة. فإن الأولى مسببة ومبررة ومحتمة للثانية.

2- بالرغم من أن هنالك مدارس كثيرة، لديها آراء تغاير الرأى الشرعى، الذى تنبنى عليه العقوبة، إلا أننا نلتزم رأى المدرسة، التى تقوم على اساس أن العقوبة الغرض منها حماية المصلحة. سواء أكانت هذه المصلحة فردية أو عامة، حيث أن الدولة هى التى تتكفل بتنفيذ العقوبة، من أجل الحفاظ على حقوق الفرد وحماية المجتمع.

⁽¹⁾ أبو زهرة الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي - الجريمة، للإمام محمد أبو زهرة، ص 42-44.

⁽²⁾ بهنسى نظريات في الفقه الجنائي الإسلامي، ص 163.

⁽³⁾ محمد المبارك نظام الإسلام – الحكم والدولة، ص 87-88.

⁽⁴⁾ عودة التشريع الجنائي الإسلامي، ج1، ص 609.

هذا المفهوم، تحمله التعريفات الشرعية والقانونية، على السواء، وأن القانون لا يراعى حماية كل ما تحمله الشريعة وتتبناه من قيم وتعاليم ومبادىء.

3- إن الجريمة هي دائما إعتداء، إما على حقوق الفرد، أو على حقوق المجتمع. وأن العقوبة تحتمها الجريمة باسم الشارع أو باسم المجتمع، كردع أو تعويض للفرد، عن حقوقه. أو حماية للمجتمع، وكردع للمجرم، حتى لا يعتدى على حقوق الفرد أو مصلحة المجتمع.

4- إن العقوبة حق وواجب، فهى حق للفرد، لتعويضه عما لحقه من ضرر، بسبب التعدى عليه، وهو حصول الجريمة، ومبرر العقاب لصالح الفرد، أنه هو قرار الشرع الحنيف، لأن الله عليم بمصالح خلقه. أو سببها، كما يقول فقهاء القانون الوضعى، والفلاسفة (أنظر المبحث الأول من هذا الفصل)، هو العقد الاجتماعى، الذى دخل فيه الفرد مع الجماعة، طائعا مختارا، متناز لا عن حريته المطلقة، مقابل حماية حقوقه.

وهى – أى العقوبة – حق للمجتمع، حتى تحصل له الحماية، ويعيش فى سلام واستقرار، وينصرف إلى كسب معاشه، والى البناء والتعمير، بعد أن تردع العقوبة المجرمين.

والعقوبة واجب أيضا. فهى واجب على المجتمع، أو على الدولة، أو ولى الأمر، ردا لحقوق الأفراد، وحماية للمجتمع نفسه، بعد ردع المجرمين، وكبح جماحهم، ورد خطرهم، ومنعهم من ارتكاب الجريمة.

5- والجدير بالذكر، أن العالم في عصرنا، لم ينته لرقى آراء فقهاء المسلمين وقضاتهم، مثل رأى القاضى أبو ليلى الحنبلى، الذى أوردناه، وهو يتحدث حول "فلسفة التشريع"، قبل قرون، حتى أتانا القاضى الأمريكي كاردوزو في القرن العشرين ليقول، عن فلسفة التشريع المطلوب الآن: "من أهم ما يحتاج إليه التشريع اليوم، أن نصوغ له فلسفة، للتوفيق بين الرغبات المتحاربة...".

إن ما يدعو له سعادة القاضى كاردوزو (Cardozo) أتت به الشريعة الإسلامية، قبل أربعة عشر قرنا من الزمان. فقد قال الله تعالى، في محكم تنزيله: "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت، ويسلموا

تسليما"(1). كما روى أن الزبير بن العوام، رضى الله عنه، تخاصم مع أنصارى، إلى رسول الله (ص)، بخصوص سقى بستان. فقال رسول الله (ص) للزبير: "اسق أرضك" ثم أرسل الماء إلى أرض جارك". فقال الخصم: أرك تحامى ابن عمتك. فتلون وجه رسول الله (ص)، وقال للزبير: "اسق. ثم أحبس الماء، حتى يبلغ الجدر..." فنزل قوله تعالى: "فلا وربك لا يؤمنون ...". صدق الله العظيم، وصدق رسوله الكريم(3).

المطلب الخامس: واجبات وحقوق الطفل:

إن واجبات وحقوق الطفل، في الفكر الإسلامي، وبصفة مجملة، تنبثق عن قاعدة، ما يسمى بالأهلية. وسوف نعرف الأهلية باسهاب فيما بعد، عند اللغويين والفقهاء والقانونيين، ونفصل ما يترتب عليها.

أما الآن، فنقول: "إن الأهلية في لسان الشرع، هي عبارة عن صلاحية الإنسان، لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه" (4).

والأهلية التى محلها الإنسان نوعان، أهلية وجوب الحقوق المشروعة له وعليه ..."⁽⁵⁾ وتسمى أهلية الوجوب.

ونلاحظ أن أهلية الوجوب، سببها الحياة، ووجود الذمة (6). أي، بمجرد بدء حياة الجنين، في بطن أمه تترتب أحكام أهلية الذمة عليه: كالوصية له، وتوريثه، بل تجب له جميع الحقوق، التي هي موضوع در استنا، إذا ولد حيا، ويمارسها عنه وليه، إلى أن يدخل في مرحلة البلوغ والرشد.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 65.

⁽²⁾ رواه البخارى. قال القرطبي: الحديث ثابت صحيح.

وهذا يدل، على أن من لم يرض بحكم الرسول (ص)، لا يكون مؤمنا. قال الزجاج: لا تضيق صدور هم من قضائه. والمراد من قضاء الرسول (ص)، الفتوى المشروعة التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للفخر الرازى، ج(0)، (0).

وقال الزمخشرى: "حرجا: أي ضيقاً بأن لا تضيق صدورهم من حكمك. ويقال: شكا. لأن الشاك في ضيق من أمره، حتى يلوح له اليقين. ويسلموا: أي ينقادوا ويزعنوا، لما تأتى به، من قضائك، ولا يعارضوه بشيء..." الكشاف، للزمخشري، ج1، ص 538.

وقال العلامة الصاوى: "أى، بأن ينقادوا لأحكامه من غير توقف "أنظر حاشية العلامة الصاوى على تفسير الجلالين، للصاوى، ج1، ص 228.

قال القرطبي: شجر معناه اختلف واختلط. ومنه الشجر، لاختلاف أغصانه. حرجا مما قضيت: أى ضيقا وشكا. ويسلموا تسليما: أي ينقادوا الأمر في القضاء.

وفى هذا الحديث، إرشاد الحاكم إلى الإصلاح بين الخصوم، وإن ظهر الحق. فإن اصطلحوا فبها، وإلا استوفى لذى الحق حقه، وثبت الحكم". أنظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج5، ص 268-269.

⁽⁴⁾ البرديسي أصول الفقه، ص 135.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الخضرى أصول الفقه، ص 90.

⁽⁶⁾ الذمة هي الوصف الشرعي، الذي يكون الإنسان بسببه، محلا لأن يجب الحق له وعليه". المرجع السابق، ص 90.

إن الإنسان في مرحلة أهلية الوجوب، يكون ناقص الأداء، بالنسبة للمعاملات المالية، ولكنه غير مسئول جنائيا⁽¹⁾.

ويقول الأستاذ عبدالقادر عودة: "إن إعفاءه من المسئولية الجنائية، لا يعفيه عن المسئولية المدنية، عن كل جريمة يرتكبها، فهو مسئول في ماله الخاص، عن تعويض أي ضرر يصيب الغير في حاله ونفسه"(2).

وأما النوع الثاني من الأهلية، فهي أهلية الأداء. وأهلية الأداء تعنى: "كونه معتبرا فعله شرعا"(3). وهي متعلقة بالفعل، إذ توجب عليه الواجبات.

وتبدأ أهلية الأداء، من سن السابعة، أى سن التمييز، وتتدرج حتى تكتمل، حين يصل الإنسان مرحلة البلوغ. وهنا تطبق عليه جميع أحكام التكليف.

المطلب السادس: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

لقد حفلت شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، بمعالجة الكثير من المشكلات والأفكار العصرية، ومن بين هذه الأفكار، فكرة الحق والواجب

لقد عالجت شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، فكرة الحق والواجب، من زوايا وأيدلوجيات، وبواسطة لغات كثيرة، لكن يعنينا في هذا المقام، أمران:

الأول: أن نشير إلى أهم مرجع عصرى، عالج موضوع بحثنا هذا.

والثانى: أن نختار شيئا ومثالا، من معالجاتها للفكرة، من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، وهو التوجه الخاص ببحثنا.

تقول شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، حول فكرة (الحق والواجب في الشريعة الإسلامية ...): "الواجب والحق متلازمان، في كل تشريع سماوي أو وضعى، فالواجبات تقابلها الحقوق. والحقوق عملية التزام واجب. فإذا عمل الانسان – صار له حق، وهو الأجر أو المكافأة. والطالب دراسته واجب، فإذا أداها ينال النجاح. والتاجر من الواجب عليه الأمانة في المعاملة، فإذا أدى ما عليه، صار من حقه أن يأخذ الثمن

⁽¹⁾ أبو زهرة الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي- الجريمة، ص 439.

⁽²⁾ عودة التشريع الجنائي الإسلامي، ج1، ص 601. (3) النابيم أن البانتينيين 00

فشريعة السماء، وقوانين الأرض كلها، تلزم الإنسان بالواجب، وتجعل له الحق في الجزاء الأوفى. فالواجب على الإنسان، ألا يطالب مسئولا بحق من حقوقه، إلا إذا أدى ما عليه من واجبات

والقرآن الكريم، حين يتحدث، يربط بين الحق والواجب. ويجعل الواجب هو الأساس للفوز بالحقوق: يقول الله عز وجل: إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ..."(1). ويقول عز وجل: "إن الله لا يغير ما بقوم، حتى يغيروا ما بأنفسهم..."(2). ويقول عز وجل: "وإذا سألك عبادى عنى، فإنى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعانى. فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون"(3).

وقال رسول الله (ص): ".... ومن كان فى حاجة أخيه، كان الله فى حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلما، ستره الله يوم القيامة" ($^{(5)}$.

إذن، توجد اشارات إلى فكرة الحق الواجب في شبكة المعلومات الدولية كما رأينا مما يدل على الاهتمام بالفكرة قديما وحديثا.

موازنة ختامية:

نلاحظ أن فكرة الحق والواجب، قديمة جدا، بدأت منذ أكثر من ثلاث آلاف عام. وقد اهتمت بها الفلسفة، واهتمت بها القوانين، لأهميتها.

لقد أكدت ذلك كله الشرائع السماوية، وخاصة الشريعة الإسلامية، ومما زاد من أهميتها، في عصرنا الحاضر، وجعلها مبدأ دوليا يمكن أن يسقط الدول التي لا تلتزم بأداء واجباتها نحو حقوق الإنسان، حسب العرف الدولي المعاصر. كما نال الطفل حقوقه في الشرائع السماوية، وتأسى الإنسان بها في إجتهاداته وقوانينه وكفل للطفل حقوقه، كما سنري في فصول هذه الدراسة.

وإلى هنا ينتهى الفصل التمهيدي.

⁽¹⁾ سورة محمد (ص)، الآية 7.

⁽²⁾ سورة الرعد، الآية 11.

⁽³⁾ سورة البقره، الآية 186.

⁽⁴⁾ رواه مسلم

⁽hHP:alwaei.awkaf.net/fegh article php?ID=1) أَنظُر الموفَع (أَنظُر الموفَع

الفصل الأول الطفل بين الحق والواجب في الفقه الإسلامي

وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الطفل في اللغة والاصطلاح والقانون

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: الطفل في اللغة

المطلب الثاني: النصوص من القرآن والسنة

المطلب الثالث: معنى لفظة طفل وما يرادفها عند الفقهاء

المطلب الرابع: لفظة الطفل ومترادفاتها في القوانين السودانية واتفاقية الطفل لسنة 1990

المبحث الثاني: الأهلية والذمة ومقدار حقوق وواجبات الطفل

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأهلية والذمة في اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني: أنواع الأهلية وأدوارها وعوارضها وأحكامها وتطبيقاتها على حقوق وواجبات

الطفل

المطلب الثالث: الأهلية في القانون السوداني واتفاقية حقوق الطفل

المطلب الرابع: مسئولية الطفل ونظرية التكليف عند الفقهاء والمعاصرين

المبحث الثالث: الطفولة الحكمية

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: الطفولة الحكمية في اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني: مشروعية الطفولة الحكمية

المطلب الثالث: الحكم الشرعى للطفولة الحكمية عند الفقهاء

المطلب الرابع: الطفولة الحكمية في القوانين السودانية واتفاقية حقوق الطفل

المبحث الأول المبحث الطفل في اللغة والاصطلاح والقانون

المطلب الأول: الطفل في اللغة:

جاء في لسان العرب، في مادة (طف ل)، "الطفل - بالفتح - البنان الرخص. والجمع طفال وطفول. والأنثى طفلة

والطفل والطفلة والطفولة والطفولية. ولا فعل له. والجمع أطفال

وقالوا أن الطفل معناه الصبى، ويدعى طفلا، من حين يسقط من بطن أمه، وإلى أن يحتلم والطفل: المولود ويكون الطفل واحدا وجمعا

التطفيل: السير الرويد. وطفلت الشمس، الطفل طفولا، وطفلت تطفيلا: همت بالوجوب، ودنت للغروب⁽¹⁾.

وورد في ترتيب القاموس المحيط: "الطفل: أي الصغير من كل شيء، أو المولود. وولد كل وحشية والجمع أطفال وكذلك الليل. والشمس قرب الغروب

والطفل: ذات الطفل من الإنس والوحش. وطفّل الكلام: أي تدبره"(2).

وجاء في أساس البلاغة: "هو طفل: أي بيني الطفولة. وآتية في طفل الفداة، وطفل العشي، وهو بعيد طلوع الشمس، وقبيل غروبها. وطفلت الشمس: أي دنت للغروب. وتطايرت أطفال النار: أي شررها. وهو يسعى لي في أطفال الحوائج: أي صغارها وأتيته والليل طفل: وذلك في أوله. وريح طفل: أي لينة. وطفلت الكلام: أي تدبرته (6).

<u>تعليق:</u>

إن المعانى التى حفلت بها قواميس اللغة، حول كلمة طفل، تدل جميعها، على الضعف، وعدم الإكتمال، أو التتناقص في القوة، مما يدل على أن الطفولة تمثل الضعف، وتحتاج إلى الرعاية لكى تكتمل.

⁽¹⁾ لسان العرب، لابن منظور، حرف اللام، فصل الطاء، مادة (طف ل).

⁽²⁾ ترتيب القاموس المحيط، للزاوى، باب الطاء، حرف الطاء، مادة (طف ل).

⁽³⁾ أساس البلاغة، للزمخشري، حرف الطاء، مادة (طف ل).

والخلاصة أن كلمة طفل في اللغة معناها المولود من بنى البشر من حين يولد إلى أن يبلغ الحلم.

المطلب الثاني: النصوص من القرآن والسنة:

أولا: النصوص التي أوردت كلمة (طفل):

- 1/ قال تعالى: "أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء $^{(1)}$.
- 2/ وقال تعالى: "ونقر في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى، ثم نخرجكم طفلا"(2).
- 3 وقال تعالى: "هو الذى خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم نخرجكم طفلا."(3).
 - 4/ "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا"(4).

تفسير الآيات:

جاء فى حاشية الصاوى: "الطفل يطلق على الولد من حين الانفصال إلى البلوغ $^{(5)}$

وجاء في لباب التأويل: "الطفولية اسم للصبي، ما لم يحتلم ... أهـ "(6).

وجاء في روح البيان: "الطفل الولد ما دام ناعما، والصغير من كل شيء، أو المولود. وحد الطفل من أول ما يولد، إلى أن يستهل صارخا، إلى ستة أعوام ..."(7).

رأى الباحث:

نستفيد من هذه التفاسير، أن المفسرين انقسموا الى قسمين حول معنى الطفل: فالقسم الأول قالوا أن المولود يسمى طفلا من لحظة ميلاده إلى أن يبلغ. والقسم الثاني يرى أنه يسمى طفلا من لحظة ميلاده وإلى أن يكمل ستة سنوات.

⁽¹⁾ سورة النور، الآية 3.

⁽²⁾ سورة الحج، الآية 5.

⁽³⁾ سورة غافر، الآية 67.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة النور، الآية 59.

⁽⁵⁾ الصاوى، حاشية الصاوى على الجلالين، ج3، ص 94.

⁽⁶⁾ الخازن، لباب التأويل، ج5، ص 71.

⁽⁷⁾ البروسوى، روح البيان، ج8، ص 208.

موازنة:

وأرى أن الرأى الأول، وهو أنهم يسمونه طفلا من لحظة ميلاده وإلى أن يبلغ، هو الأرجح. وقد أخذ به الجمهور من العلماء ورجال القانون.

هل الطفل مفرد أم جمع؟

لا خلاف في أن طفل يجمع على أطفال. ولكن وردت كلمة طفل في النصوص كجمع، كما لاحظنا في الآية التي أوردناها.

جاء فى روح البيان: الطفل مفرد لا جمع كما وهم. فقوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء"(1). محمول على الجنس. وهو فى هذا المقام جنس وضع موضع الجمع، أى الأطفال والمعنى ثم يخرج كل واحد منكم، من رحم أمه، حال كونه طفلا. لتكبروا شيئا فشيئا ..."(2).

وجاء في معالم التنزيل: "ثم نخرجكم من بطون أمهاتكم طفلا ... أي صغارا. ولم يقل أطفالا، لأن العرب تذكر الجمع باسم الواحد ... أهـ"(3).

وجاء فى تفسير ابن كثير: "ثم نخرجكم طفلا" أى ضعيفا، فى بدنه وسمعه وبصره وحواسه وعقله، ثم يعطيه الله القوة شيئا فشيئا ويلطف به ويحنن عليه والديه فى آناء الليل وأطراف النهار، ولهذا قال: "ثم لتبلغوا أشدكم" أى يتكامل القوى ويتزايد، ويصل إلى عنفوان الشباب وحسن المنظرأه (4).

موازنة وترجيح:

وهذه قمة البلاغة والإعجاز، حيث فهم أحد العلماء كلمة طفل بأنها مفرد ... والثانى فهمها بأنها جمع، والثالث قال: إنها صفة مثلما جاءت هذه المعانى عند اللغويين. ولهذا أرجح المعنى، من كلمة طفل، بأن المراد العموم، والذكر والأنثى، والمفرد والجمع. والله أعلم.

⁽¹⁾ سورة غافر، الآية 67.

⁽²⁾ البروسوى، ج8، ص 208.

⁽³⁾ البغوى، ج5، ص 4.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ابن کثیر، تفسیر ابن کثیر، ج3، ص 180.

ثانيا: النصوص التي أوردت كلمات أخرى في القرآن بمعنى طفل:

أيضًا حفل القر أن الكريم بكلمات أخرى، تدل على معنى طفل: صبى و صبغير و غلام ووليد وولد ومولود

- 1/ قال تعالى: "يا يحى خذ الكتاب بقوة، وأتيناه الحكم صبيا"(1).
- 2/ وقال تعالى: "فاشارت إليه قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا"(2).
 - جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الصبي منْ لم يفطم بعد ... أهـ (3)

وجاء في الجامع لأحكام القرآن في حق يحى: "وآتيناه الحكم صبيا" قيل: الأحكام والمعرفة بها. وقال قتادة: كان ابن سنتين أو ثلاث ... "(4)

وجاء في الجامع أيضا في حق عيسى عليه السلام: "ويروى أنهم لما أشارت إلى الطفل قالوا: استخفافها بنا أشد علينا من زناها. ثم قالوا لها على جهة التقرير: "كيف نكلم من كان في المهد صبيا". "وكان" هنا ليس ير اد بها الماضي، لأن كل و احد قد كان في المهد صبيا. وإنما هي في معنى هو الآن ... أهـ". (5). نستفيد من الآية أن الصبي هو الطفل الذي لم يبلغ بعد

(6)''و قال تعالى: "و قل رب ار حمهما كما ربياني صغير ا(6)'

جاء في لسان العرب: "الصغر ضد الكبر ⁽⁷⁾ ... تقول: صغر صغاره وصغرا فهو صغير... والجمع صغار ... وقد جمع الصغير في الشعر على صغراء، قال الشاعر: وللصغراء أكلُ واقتنامُ (8) و للكبر اء أكلُ حبث شاءو ا

جاء في المصحف المفسر: "وادع لهما قائلا: رب ارحمهما جزاء رحمتهما بي، و تر ببتهما إباي و أنا صغير "⁽⁹⁾.

وجاء في حاشية الصاوي: "الكاف للتعليل أي من أجل أنهما رحماني حين ربياني صغير ا"⁽¹⁰⁾

⁽¹⁾ سورة مريم، الآية 12.

⁽²⁾ سورة مريم، الآية 29.

⁽³⁾ الزاوى، بأب الصاد، مادة (ص بو).

^{(&}lt;sup>4)</sup> القرطبي، ج11، ص 87.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ص 102. (6) سورة الإسراء، الآية 24.

⁽⁷⁾ ابن منظور حرف الراء، فصل الصاد، مادة (صغر).

⁽⁸⁾ اقتنام: أي عطاء

⁽⁹⁾ محمد فريد وجدى، المصحف المفسر، ص 367.

⁽¹⁰⁾ الصاوى، ج2، ص 247.

وجاء في محاسن التأويل: "أي رب تعطف عليهما برحمتك ومغفرتك، كما تعطفا على في صغري ... أهـــ"(1).

نستفيد من الآية وتفسير ها أن الصغير هو الطفل، إذ لم يبلغ بعد.

- 4/ وقال تعالى: "قال رب أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر "(2).
 - 5/ وقال تعالى: "قالوا لا تؤجل إنّا نبشرك بغلام عليم"(3).
- 6/ وقال تعالى: "وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن ير هقهما $^{(4)}$.

جاء فى لسان العرب: "الغلام الطار الشارب ... وقيل: هو من حين يولد الى أن يشيب ... والجمع أغلمة وغلمة وغلمان ... وتصغير الفلمة أغيلمة ... ومثله أصيبية تصغير صبية ... ويريد بالأغيلمة الصبيان، ولذلك صغر هم والأنثى غلامة ... أهـ(5).

جاء في الجامع للأحكام: "أنيّ يكون لي غلام؟ يعني ولدا ...أهـ "(⁶⁾.

وجاء في التفسير الواضح: "ضيف ابراهيم "هم الملائكة الدين بشروه بالولد ..."(7).

نستفيد من هذه الآيات وتفسير ها أن الغلام يعنى الولد و هو الطفل.

- 7' قال تعالى: "قالت رب أنى يكون لى ولد ولم يمسسنى بشر " $^{(8)}$.
- 8/ وقال تعالى: "قال ألم نريك فينا وليدا ولبثت فينا من عمرك سنين"(9).
 - 9/ وقال تعالى: "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف"(10).

جاء فى ترتيب القاموس المحيط: "الولد من مادة (و ل د). وتنطق محركة وبالضم والكسر والفتح. وهى واحد وجمع. وقد يجمع على أولاد وولدة بكسر هما. وولد بالضم. والوليد: أى المولود والصبى "(11).

⁽¹⁾ القاسمي، ج10، ص 219.

⁽²⁾ سورة آل عمران، الآية 40.

⁽³⁾ سورة الحجر، الآية 53.

⁽⁴⁾ سورة الكهف، الآية 80.

⁽⁵⁾ ابن منظور ، حرف الميم، فصل الغين مادة (غلم).

⁽⁶⁾ القرطبي، ج4، ص 79.

⁽⁷⁾ محمد محمود حجازى، التفسير الواضح، ج14، ص 19.

⁽⁸⁾ سورة آل عمران، الآية 47.

⁽⁹⁾ سورة الشعراء، الآية 18.

⁽¹⁰⁾ سورة البقرة، الآية 233.

⁽¹¹⁾ الزاوى، باب الواو، مادة (و ل د).

وجاء في أساس البلاغة: "تقول هو من أولاده وولده وولده ... وهم ولدة صغار ... وهو وليد من الولدان ... وهي وليدة من الولائد: للصبي والصبية ... وولدت المرأة ولادة وولاداً...أهـ(1).

إذن أفادتنا قواميس اللغة التي استعرضناها أنها تشير إلى الطفل.

جاء فى روح البيان: "رب أنى يكون لى ولد" إذ لم تجر عادة بأن يولد ولد بالأ أب أه $^{(2)}$

جاء في لباب التأويل: "ألم نريك فينا وليدا" أي صبيا ... أهـ⁽³⁾.

وجاء في مدارك التنزيل: "وإنما قيل على المولود له دون الوالد، ليعلم أن الوالدات إنما ولدن لهم، إذ الأولاد للآباء والنسب إليهم، لا إليهن ... أهـ"(4).

التعليق:

نلاحظ على هذه الآيات، أن كلمات ولد ووليد ومولود كلها وردت في القرآن العظيم وتعنى الطفل حسب سياقها، إذا لم يصرفها صارف لتدل على الكبير. وهل نعنى المولود من حين ولادته وإلى أن يبلغ.

النصوص من السنة حول كلمة طفل وما يرادفها:

1/ عن المغيرة بن شعبة (5) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الراكب خلف الجنازة، والماشى حيث شاء منها، والطفل يصلى عليه" (6).

2/ وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الطفل لا يصلى عليه و لا يرث ولا يورث حتى يستهل"⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الزمخشرى، باب الواو، مادة (و ل د).

⁽²⁾ البروسوى، ج2، ص 35.

⁽³⁾ الخازن، ج5، ص 114. ومثله البغوى، ج5، ص 114.

^{(&}lt;sup>4)</sup> النسفى، مدارك التنزيل، ج1، ص 117. ⁻

⁽⁵⁾ هو المغيرة بن شعبة ابن أبي عامر أبو عيسى الثقفي. أسلم عام الخندق وأول مشاهده الحديبية. روى عنه بنوه عروة وحمزة وغفار ورواد كاتبه والشعبي وخلق. قال ابن سعد: كان يقال له مغيرة الرأي. إذ كان ذا دهاء. مات سنة 50 هجرية. راجع: السيوطي، الإسعاف – بطبعة الموطأ – ص 938.

⁽⁶⁾ رواه الترمذي. قال: هذا حديث حسن صحيح. والعمل عليه عند بعض أهل العلم، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم. قالوا: يصلى على الطفل وإن لم يستهل وهو قول أحمد واسحق.

راجع سنن الترمذي، ج2، الباب 41، الصلاة على الأطفال، رقم 1036، ص 248. (⁷⁾ رواه الترمذي. قال أبو عيسى (الترمذي): هذا حديث قد اضطرب الناس فيه. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، وقالوا:

^{٬٬٬} رواه النرمدي. قال ابو عيسى (النرمدي): هذا حديث قد اضطرب الناس قيه. وقد دهب بعض اهل العلم إلى هذا، وقالوا: لا يصلى على الطفل حتى يستهل. و هو قول الثوري والشافعي. ما يحد نذ الته ذه يدر 20 الدن 42 ما ما رفر ته أو السلامة على الناسية من تبارك قر 1027/ من 240.

راجع سنن الترمذي، ج2، الباب 42 ما جاء في ترك الصلاة على الطفل حتى يستهل / رقم 1037 / ص 249.

نخلص إلى أن هذين الحديثين قد أوردا كلمة طفل صريحة، في معرض وفاته وهل يصلى عليه أم لا.

3/ عن ابن عمر قال: "أن امرأة وجدت في بعض مغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتولة، فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان"(1).

4/ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين واضربوه عليها ابن عشرة"(2).

5/ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أيما رجل عاهر بجده أو أمه، فالولد ولد زنا لا يرث من أبيه"(3).

6/ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المرأة تحوز ثلاثة مواريث: عتيقها وتويطها وولدها الذي لا عنت عنه" (4).

7/ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق"⁽⁵⁾.

8/ وعن سمرة بن جندب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تسم غلامك رباح و لا أفلح ويسار و لا نجح. يقال: أثم هو؟ فيقال: لا"(6).

نستفيد من هذه الأحاديث أنها أوردت كلمات: صبى وولد ومولود وغلام، وكلها تدل على الطفل وترادفه، وهو من لم يبلغ.

أما كلمة ابن، فلا بد من اقترانها بما يصرفها عن ولا على الكبير كما وردت في الحديث (ابن سبع ... وابن عشر).

موازنة:

1/ نخلص إلى أن القواميس والقرآن الكريم والأحاديث النبوية كلها مصادر للغة العربية.

 $^{^{(1)}}$ رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح. صحيح الترمذي / ج5 / رقم 761، ص 66.

⁽²⁾ رواه الترمذي، من حديث الربيع بن سبرة عقد أبيه عن جده قال أبو عيسى: حديثي سبرة بن معبد الجهمي حديث حسن صحيح، وعليه العمل عند بعض أهل العلم. وبه يقول أحمد واسحق.

راجع صحيح الترمذي / ج1، ص 253، رقم 295.

⁽³⁾ رواه التَّرمذي. صحيح الترمذي / ج3، ص 290 / رقم 2196.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه الترمذي من حديث واثلة بن الأسقع. ج3، ص 290 رقم 2198.

⁽⁵⁾ رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن غريب. صحيح الترمذي ج4، ص 212، ج4، رقم 2989.

⁽⁶⁾ رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح. صحيح الترمذي، ج4، ص 213، رقم 2992.

- 2/ لقد وجدنا فيها أن كلمة طفل معناها الصبي من لحظة ولادته وإلى البلوغ.
- 3/ كما وجدنا فيها كلمات أخرى كثيرة معناها طفل أيضا مثل: الصغير والصبي والولد والمولود والغلام. وغيرها.

المطلب الثالث: معنى لفظة طفل وما يرادفها عند الفقهاء:

مقدمــة:

وعند الفقهاء وردت كلمة طفل، لتدل على أنه المولود من حين يولد وإلى البلوغ. وفى نفس الوقت أتى الفقهاء، بمثل ما رأينا فى قواميس اللغة والقرآن والسنة، أتوا بمترادفات ومتطابقات، وكلها كلمات بمعنى طفل. وهذا مما يدل على سعة اللغة العربية وغناها بالألفاظ والمعانى، ولما لا وهى لغة القرآن الكريم والسنة المطهرة (1).

إن اللغة العربية قد أطلقت الأسماء المختلفة على الإنسان في مراحل حياته المختلفة والمتتالية، حتى تترتب عليها آثارها من الناحية الشرعية والفقهية والقانونية.

أيضا نلاحظ أن اللغة العربية عرفت أنها تتماشى مع أعراف الناس وبيئاتهم. فتجد أن بعض الألفاظ قد تستعمل أكثر من غيرها، أو قد تأتى بدلالات لم تكن معروفة مما يدل على مرونتها⁽²⁾.

⁽¹⁾ جاء في كتاب تحفة المودود بأحكام المولود:

[&]quot;فهو أولا نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم جنينا، ما دام في بطن أمه، فإذا خرج فهو وليد ما لم يستتم سبعة ايام. ثم هو صديغ، لأنه لم يشتد صدغه. ثم هو رضيع. فإذا قطع عنه اللين فهو فطيم. فإذا دب ودرج فهو دارج فإذا بلغ طوله خمسة أشبار، فهو خماس. فإذا سقطت أسنانه فهو مثغور. فإذا نبتت بعد سقوطها فهو مثغر....

فُإِذَا بِلْغُ السبع وَما قاربها فهو مميز. فَإِذَا بِلغُ الْعَشَر فهو متر عرع وناشيء. فإذا قارب الحلم، فهو يافع ومراهق ونهام للغلمة. فإذا بلغ فهو بالغ. فإذا اجتمعت قوته، فهو خرور. واسمه في جميع ذلك غلام، ما لم يخضر شاربه....

فإذا اخضر شاربه، وأخذ عذاره في الطلوع، فهو باقل، وقد بقل وجهه بالتخفيف أثم هو ما بين ذلك وبين تكامل لحيته، فتى وشارخ، بحصول شرخ الشباب له

قال الجوهرى: الفتى: الشاب والفتاة: الشابة ويقال الفتى: على السخى الكريم. فإذا اجتمعت لحيته فهو شاب إلى الأربعين. ثم يأخذ في الكهولة إلى الستين ثم يأخذ في الشيخوخة ... أه.

فإذا أخذ شعره في البياض، قيل شاب. فإذا زاد، قيل: وخطه الشيب. فإذا زاد، قيل: شمط. فإذا غلبه شيبه فهو أغتم. فإذا اشتعل رأسه ولحيته شيبا، قيل مقعوس، فإذا انحط قواه، فهو هرم. فإذا تغيرت أحواله، وظهر نقصه. فقد رد إلى أرذل العمر ... أهـ".

راجع: ابن القيم، تحفة المودود بأحكام المولود، ص 212.

وجاء فى كتاب ذيل الأمالى والنوادر: "مطلب أسماء الانسان فى كل سن من أسنانه يقال للصبى إذا ولد، رضيع وطفل، ثم فطيم، ثم دارج، ثم جفر، ثم يفعة ويافع، ثم شدخ ثم حزور، ثم مراهق ثم محتلم، ثم خرج وجهه. ويقال: بقل وجهه، ثم اتصلت لحيته ثم مجتمع ثم كهل، ثم فوق الكهل، ثم طعن فى السن، ثم خصفه القتير، ثم أخلس شعره، ثم سمط، ثم ساخ، ثم كبر، ثم توجه، ثم دلف، ثم دب، ثم عود، ثم ثلب ...أه.

راجع: أبو على القالى، كتاب ذيل الأمالي والنوادر، ص 38.

⁽²⁾ أما الأسباب، التي تجعل الألفاظ اللغوية، تتخصص بالاستعمال، أكثر من غيرها، في بعض الأحابين، فهي:

¹⁻ المودة - كما يرى المرحوم الدكتور عبدالله الطيب - أو الموضة. وهي كلمة افرنجية، يقابلها بالانجليزية (Fashion). والمودة بنت البيئة والتطور الزمني والمودة تتناول الحديث والألفاظ، كما تتناول غير ذلك من مظاهر

الحنفية:

جاء فى حاشية ابن عابدين: "الغلام يطلق على الصبى من حين يولد إلى أن يبلغ ...أهـ"(1).

وجاء في بدائع الصنائع: "الصبي يحكم بإسلامه تبعا لأبويه ... أهـ "(2).

وجاء في البحر الرائق: "الحمل والصغير في استحقاق الشفعة كالكبير ... لاستوائهما في سببه ... فيقوم بالطلب والأخذ والتسليم، من يقوم مقامهما ...أهـ"(3).

إذن، الطفل عند الحنفية جاء بألفاظ الغلام والصبى والصغير وهو لم يبلغ.

المالكية:

وجاء في الفواكه الرواني: "الطفل هو من لم يبلغ، من الذكور والإناث أهـ "(4).

وجاء في حاشية العدوى: "الطفل حده سنة، عند أهل اللغة. ويطلق على من دون البلوغ مجازا، للمشابهة بينهما ...أهـ"(5).

وجاء فى كفاية الطالب الرباني: "الطفل مراد به العموم ذكرا كان أو أنثى. وقال بعض أهل اللغة، يقال للذكر طفل، والأنثى طفلة. وحده سنة فأقل. وعند الفقهاء يطلق على من دون البلوغ ... أهـ "(6).

وجاء في بداية المجتهد حول تعريف اللقيط: "هو الصبي الصغير، غير البالغ ... أهـ"⁽⁷⁾.

الحياة، كالملبس والمأكل والأغاني وضروب التسلية والأدباء من ناثرين وناظمين، من أشد الخلق تأثرا بعامل المودة...أهـ".

²⁻ التخصص المهنى في العصور المختلفة. فمستحدثات العصر، تجعل المنتديات والمجامع العلمية واللغوية، مرغمة على مجارات العصر، وتحوير اللغات، بحيث تدخل في مفرداتها، من المعانى، ما يدل على المخترعات العصرية.

³⁻ وفى المجال القانوني، فإن القانون معروف قالدقة، في انتقاء الألفاظ الدالة على المعانى المقصودة، في موضوع معين، دون غير ها. دون غير ها.

⁴⁻ كما أن طبيعة اللغة العربية، والتى تمتاز بغزارة المادة، وعذوبة اللفظ، وجمال الوقع، وشدة الحيوية ... مما جعلها تلعب دورا عظيما في حياة الأمم. فقد استطاعت أن تستوعب كل جديد، من العلوم والآداب. بل، وترث حضارات الأمم القديمة كلها، من اليونان والرومان والفرس والساميين، والمصريين القدماء ... أهـ. ولا زالت تواكب العصور.

راجع: المرحوم دكتور عبدالله الطيب، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها ج2، ص 476. ومثله: على رضا، المرجع في اللغة العربية، ج1، ص 7 فما بعدها.

⁽¹⁾ ابن عابدین، حاشیة ابن عابدین، ج6، ص 153.

⁽²⁾ الكاساني، بدائع الصنائع، ج7، ص 104.

⁽³⁾ ابن نجيم، البحر الرائق، ج8، ص 166.

⁽⁴⁾ النفر اوى، الفواكه الدوانى، ج1، ص 349.

^{(&}lt;sup>5)</sup> العدوى، حاشية العدوى، ج1، ص 333.

⁽⁶⁾ على أبو الحسن الشاذلي، كَفاية الطالب الرباني، ج1، ص 333.

بن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ج $^{(7)}$ ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد،

وجاء في مواهب الجليل: "هو الصغير الذي لم يبلغ الحلم من لارجال، والمحيض من النساء ... أهـ "(1).

وجاء فى حاشية الدسوقى على الشرح الكبير: "والصبى محجور عليه ... فإذا بلغ الذكر رشيدا، ذهب حيث شاء ... أهـ "(2).

نخلص من نصوص المالكية، أن الطفل عندهم قد جاء بألفاظ طفل وصبى وصغير وهو من لم يبلغ الحلم. ويطلق على الذكر والأنثى.

الشافعية:

وجاء في الحاوى الكبير: "حد الصغر إلى زمان البلوغ أهـ "(3).

وجاء في المهذب متحدثا حول الإقرار للحمل: "وصح الإقرار له – أي للحمل – مطلقا كالطفل ... أهـ "(4).

وجاء فى حاشية الصاوى: "الطفل يطلق على الولد من حين الانفصال إلى البلوغ ...أهـ"(5).

نستفيد من نصوص الشافعية أن الطفل عندهم ورد بألفاظ طفل وولد وصعير، وكلها تدل على من لم يبلغ.

الحنابلة:

جاء فى حاشية الروض المربع: "الصغير هو من لم يبلغ ...أهـ"(6). وجاء فى كشاف القناع: "وإن أسلم أبو حمل أو طفل أو مميز، فمسلم ...أهـ"(7). إذن، الطفل عند الحنابلة هو من لم يبلغ. وقد جاء بألفاظ الصغير والطفل.

⁽¹⁾ الحطاب، مواهب الجليل، ج5، ص 60.

^{(&}lt;sup>2)</sup> العلامة الدسوقي، شرح الدسوقي، ج3، ص 292.

⁽³⁾ الماور دى، الحاوى الكبير، ج8، ص 8.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الشيرازي، المهذب، ج2، ص 344.

⁽⁵⁾ الصاوى، حاشية الصاوى، ج3، ص 94.

⁽⁶⁾ النجدى، حاشية الروض المربع، ج5، ص 181.

⁽⁷⁾ ابن حزم الطاهرى، المحلى، ج8، ص 278.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "لا يجوز الحجر على أحد في ماله، إلا على من لم يبلغ فإذا بلغ الصغير، جاز أمره في ماله كغيره ... أهـ "(1).

وجاء في المحلى أيضا: "نفقة الصبي إذا لم يكن له مال على وارثه ... أهـ ".

إذن، عند الظاهرية، الطفل جاء بألفاظ صغير وصبى وهو من لم يبلغ.

الزيدية:

جاء في شرح الأزهار: "والإقرار للصغير والحمل يصح إذا قبله وليه، أو هو بعد بلوغه ... أهـ "(2).

وجاء في شرح الأزهار أيضا: "واعلم أن الصبي مسلم بإسلام أحد أبويه ... أهـ "(3).

وجاء في سبل السلام: "يصح حج الصبي وينعقد سواء كان مميزا أم لا، حيث فعل وليه عنه ما فعل الحاح ... ولكنه لا يجزيه عن حجة الإسلام ... أهـ "(4).

إذن، جاء الطفل عند الزيدية بألفاظ الصغير والصبى ومعناه من لم يبلغ.

الإمامية:

جاء في قواعد الأحكام: "في أولاد الزوجات: أما الدائم – الزواج – فيلحق فيه الأولاد بالزوج بشروط، الدخول، ومضى ستة أشهر من حين العقد والوطء ...أهـ"(5).

وجاء فى الحدائق الناضرة: "وأما الممسوح الذى لم لم يبق منه شىء، فقد صرح الأصحاب، أنه لو أتت منه بولد، لم يلحقه على الظاهر ... أهـ "(6).

نستفيد من نصوص الإمامية أن الطفل عندهم ورد بألفاظ الولد وهو من لم يبلغ.

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "ويقوم الأب مقام طفله، أي ابنه الطفل، بدون استخلاف فيما له، أي لطفله، من نحو شفعة يأخذها له أو عليه ...أهـ"(7).

⁽¹⁾ المرجع السابق، ج10، ص 101.

⁽²⁾ أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج4، ص 162.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج4، ص 581.

⁽⁴⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 181.

⁽⁵⁾ العلامة الحلى، قواعد الأحكام، ج4، ص 98.

⁽⁶⁾ المحقق البحراني، الحدائق الناضرة، ج2، ص 396.

 $^{^{(7)}}$ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج11، ص 360.

إذن، وريت عند الأباضية لفظة طفل، وهو من لم يبلغ.

الفقهاء المعاصرون:

جاء في الفقه الاسلامي وأدلته: "الصغر، طور يمر به كل إنسان، يبدأ من حين الولادة إلى البلوغ ...أهـ^{١١}١..

إذن، عند المحدثين من الفقهاء، جاء الطفل بمعنى الصغير وهو من لم يبلغ من الحلم.

موازنة:

نخلص بالآتي من ورود كلمة "طفل" أو ما يدل عليها من الألفاظ عند الفقهاء:

- 1/ جاء عند الفقهاء ذكر كلمة طفل لتدل على المولود من حين يولد وإلى البلوغ.
- 2/ كما أورد الفقهاء ألفاظ أخرى تفيد نفس المعنى. وهي: غلام وصبى وصغير وولد.
 - 3/ أحيانا تدل هذه الكلمات على الذكر والأنثى مثل كلمة طفل وولد.
- 4/ حدد الفقهاء وقت خروج الولد أو البنت من طور الطفولة بالبلوغ وأحيانا حددوه بالسنتين فقالو اسنة وقالو استة سنو ات

المطلب الرابع: لفظة الطفل ومترادفاتها في القوانين السودانية واتفاقية الطفل لسنة 1990م:

أتت القوانين السودانية بألفاظ طفل وغلام وصبى وصغير وولد، وزادت عليها ألفاظ أخرى هي قاصر وحدث وكلها تفيد المولود منذ ميلاده وإلى أن يبلغ وأحيانا تحدد حد البلوغ بالسنوات

جاء في قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991 المادة (5)(ب) "إنارة الوعى بقضايا الطفولة واستنباط الأساليب والوسائل لتعبئته

- (د) توفير الرعاية الصحية الكاملة للطفل في وجوهها الوقائية والعلاجية.
- (هـ) تأسيس خدمة اجتماعية ذات إتجاه تنموي لكل الأطفال في كفاية وتكامل وتوازن وبخاصة الأسر الفقيرة ...(2).

وجاء في قانون الطفل لسنة 2004م:

⁽¹⁾ الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج5، ص 417. (2) قانون المحلى القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991م.

المادة (24): تنشأ دور لتربية الأطفال الجانحين والمعرضين لخطر الجنوح وتحدد اللوائح مهام واختصاصات وكيفية إنشاء وإدارة هذه الدور.

المادة (25): "تطبق أحكام تخطيط التعليم العام وتنظيمه لسنة 2001م واللوائح المنظمة له على تعليم الأطفال.

المادة (28)(ب) تحدد اللوائح شروط وإجراءات إنشاء مكتبات الطفل وتنظيم العمل بها (1).

تعليق:

نلاحظ ورود كلمة طفل ومشتقاتها في قانون المجلس القومي للطفولة لسنة 1991. وقانون الطفل لسنة 2004م وكذلك كلمة جانح.

وجاء في قانون العمل لسنة 1997م:

المادة (4): "الحدث يقصد به كل شخص لم يبلغ السادسة عشر من العمر.

المادة (23) ساعات عمل الأحداث. تحدد ساعات العمل العادية للأحداث لسبع سنوات، تتخللها فترة للراحة مقدارها ساعة وتكون مدفوعة الأجر. ولا يجوز تشغيل الحدث لأكثر من أربع ساعات متصلة ...(2).

وجاء في قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م:

المادة (111): إذا كان الشخص المقبوض عليه قاصرا، فلا يقبل منه التعهد بالحضور. ولا بد من تقديم كفيل.

المادة (116): يمثل القاصر سواء كان مدعيا أو مدعى عليه، ولى للخصومة تعينه المحكمة⁽³⁾.

<u>تعليق:</u>

إذن نلاحظ ورود كلمة حدث في قانون العمل لسنة 1997. كما نلاحظ ورود كلمة قاصر في قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991.

⁽¹⁾ قانون الطفل لسنة 2004م.

⁽²⁾ قانون العمل لسنة 1997م.

⁽³⁾ قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م.

وجاء في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م:

المادة (81)(أ) تجب نفقة الولد الصغير الذي لا مال له على أبيه حتى تتزوج الفتاة ويصل الفتى إلى الحد الذي يتمكن فيه أمثاله، ما لم يكن طالب علم فتجب نفقته عليه ما دام يواصل در استه بنجاح معتاد ...(1).

تعليق:

نلاحظ ورود كلمات ولد وتشمل الذكر والأنثى وصغير وفتى وفتاة ... كلها تدل على من لم يبلغ.

موازنة:

نخلص إلى أن القوانين السودانية، بالنسبة للفظة كلمة طفل، والألفاظ الأخرى الدالة عليها تنقسم قسمين:

1/ قوانين يحمل اسمها كلمة (طفل) وهذه وردت فيها كلمة طفل عبر مواد القانون كلها تقريبا وهي: قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991. وقانون الطفل لسنة 2004م⁽²⁾.

2/ باقى القوانين التى تعالج قضايا الطفل وقد أثبتها فى هذه الدراسة كقانون العمل لسنة 1997. وقانون الأجراءات الجنائية لسنة 1991. وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991. وهذه وردت فيها الكلمات الأخرى الدالة على الطفل: مثل القاصر والحدث والجانح والصغير والفتى والفتاة وغيرها من الألفاظ.

3/ القوانين السودانية تلتقى مع اللغة العربية والقرآن والسنة وأقوال الفقهاء بذكرها للألفاظ التى وردت فيها، مما يدل على سعة اللغة العربية واستيعابها للقضايا بمترادفاتها كما ذكرت من قبل. وكل هذه الألفاظ التى ذكرت فيها تدل على طفل و هو من لم يبلغ.

تعريف الطفل في القانون:

وقد وجدنا أن تعريف الطفل عند علماء اللغة والمفسرين وفي الأحاديث النبوية وكذلك عند الفقهاء هو الصغير من لحظة ولادته وإلى أن يبلغ. كما رأينا أن بعض الفقهاء قال هو

⁽¹⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين. المادة (81)(1).

⁽²⁾ ومثلهما قانون رعاية الأطفال لسنة 1971 (الملغى).

الصغير من حين ولادته وإلى سنة. وقال آخرون إلى ستة سنوات ويشمل هذا التعريف الذكر والأنثى.

أما الطفل في القانون السوداني، فقد جاء في المادة (4) من قانون الطفل لسنة 2004م: "الطفل يقصد به كل ذكر أو أنثى دون الثامنة عشرة من العمر. ما لم يبلغ سن الرشد بموجب القانون المنطبق عليه (1).

هذا وقد عرف قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 سن الرشد بثمانية عشرة سنة. جاء في المادة (56): "سن الرشد ثماني عشرة سنة. مع مراعاة أي قيد آخر على الأهلية يفرضه القانون"(2).

وبذلك يكون الطفل هو كل ذكر أو أنثى منذ لحظة ميلاده وإلى أن يبلغ ثمانية عشرة سنة حسب القانون السوداني.

تعريف الطفل في القانون الدولي: اتفاقية حقوق الطفل:

جاء في المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م و لأغراض هذه الاتفاقية، يعنى الطفل كل إنسان، لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك، بموجب القانون المنطبق عليه"(3).

موازنة ومناقشة تأصيلية:

صحيح أن تعريف الطفل فى القوانين السودانية مطابق تماما لما جاء فى القانون الدولي، اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990 المادة الأولى منها. وصحيح أن القوانين السودانية التى كفلت للطفل حقوقه راعت فى مضمونها وروحها، راعت اتفاقية الطفل لسنة 1990، وما جاء فيها من مبادىء.

ولكن القوانين السودانية، وخاصة في مرحلة التأصيل هذه والتي تمر بها بلادنا، كلها مستقاة من الشريعة الإسلامية إلى حد ما.

جاء فى المذكرة التفسيرية لمشروع قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991: "إن الإسلام قد اختص بالإنسان وكرمه، وأصل وفصل حقوقه، فى مراحل حياته المختلفة

⁽¹⁾ قانون الطفل لسنة 2004م، المادة (4).

⁽²⁾ قانون المعاملات المدنية لسنة 1984، المادة (56).

⁽³⁾ اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990، المادة (1).

إن الطفل أجمل زهرة في حديقة الحضارة والحياة الإنسانية. ومن هنا كان حقه في الحياة والرعاية والتربية والمعاملة التي طابعها الحب والحنو".

ولذا كان إنشاء المجلس القومي لرعاية الطفولة بالسودان في هذه المرحلة، مساندة كبيرة وضمان حقيقي لتأمين حقوق الطفل السوداني بشكل عام. ولتطبيق ما تنص عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بوجه خاص ... أهـ"(1).

وجاء فى المذكرة التفسيرية للمرسوم المؤقت قانون الطفل لسنة 2004م: "يرجع صدور العديد من التشريعات الوطنية، المتعلقة بالطفل، إلى اهتمام السودان بالطفولة ورعايتها وحمايتها وتنميتها. وإيمان أهله بقيمهم وموروثاتهم الروحية والدينية وأعرافهم وتقاليدهم التى كرمت الإنسان، وحرصت على تأكيد حقوق الأطفال فى كافة المجالات.

وبتوقيع السودان على اتفاقية حقوق الطفل في العام 1990 ... كان لا بد من إصدار قانون جديد خاص بالطفل، يتواءم واتفاقية حقوق الطفل ... أهـ "(2).

صحيح أن القوانين السودانية ليست كلها مأخوذة من الشريعة الاسلامية. ولكن بعضها مهتد بالفقه الاسلامي في بعض الجوانب مثل قانون الطفل لسنة 2004م. وميزة الشريعة على النظم القانونية الأخرى أنها تحمل مبادىء عامة، وبذلك فهي قادرة على مسايرة التطور في الحياة.

إن الطفولة في الإسلام، معناها واسع. لأن الطفل في الشريعة وهو جنين في بطن أمه له أهلية وجوب ناقصة، فمن حقه أن يتملك ... وبعد ولادته مباشرة له أهلية وجوب كاملة ... ثم تأتى مرحلة ما يعرف بالطفل غير المميز وهو فتى لم يعقل ... ثم تأتى مرحلة التمييز وفيها يؤذن له بممارسة بعض الأعمال ... بعد اختياره. قال تعالى: "وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح، فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ..."(3).

إن كل هذه المراحل للطفولة، مما يدل على احترام الإسلام للإنسان وكفالته لحقوقه، بل و لإنسانيته

فمتى بلغ الخامسة والعشرين ولم يرشد قال الامام أبو حنيفة⁽⁴⁾ بتسليم ماله له، احتراما لانسانيته!

⁽¹⁾ المذكرة التفسيرية لمشروع قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991م.

⁽²⁾ المذكرة التفسيرية للمرسوم المؤقت قانون الطفل لسنة 2004م.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية 6.

⁽⁴⁾ راجع: ابن رشد، بدایة المجتهد، ج2، ص 210.

المبحث الثانى الأهلية والذمة ومقدار حقوق وواجبات الطفل

مقدمــة:

إن شريعة الله سبحانه وتعالى، كلها رحمة بالإنسان. ومن معانى رحمته، أن نبيه صلى الله عليه وسلم، ما هو إلا رحمة لخلقه. قال تعالى: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"(1). وقال تعالى: "لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم"(2).

ولهذا كان ما يسمى بالتكاليف، فى الشرع الإسلامى، وهى ما قضاه الله سبحانه وتعالى، وحمله للإنسان من واجبات: وهى الأمانة التى قال الله عنها: "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها، وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا"(3). لا يكون السؤال عنها إلا بعد ثبوت الأهلية فى شخص الإنسان. فالأهلية هى التى تحدد مقدار الواجبات التى تجب على الطفل، ومقدار الحقوق التى تجب له.

ولعل الذمة والصلاحية، مما يرادف معنى الأهلية، فقها وقانونا، على ما سنرى في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الأهلية والذمة في اللغة والاصطلاح: الأهلية في اللغة:

الأهلية من مادة (أهل). وعند أهل اللغة، وردت هذه المادة، وهي تحمل معان عديدة. فأهل تعنى العشيرة وذوى القربي كما تعنى الولاة أي السكان والزوجة. كما تعنى الأمة. وإذا قلنا أهلى فتدل على أنه أليف. كما تعنى الترحاب. وإذا أضفناها الى رسول الله تعنى أولياءه. كما تدل على أنه استوجب هذا الأمر واستأهله.

⁽¹⁾ سورة الأنبياء، الآية 107.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة التوبة، الآية 128.

⁽³⁾ سورة الأحزاب، الآية 72.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "أهل الرجل عشيرته وذوو قرباه. ج أهلون. وأهال وأهال وأهلات. وأهل يأهل ويأهل أهو لا وتأهل واتهل: اتخذ أهلا(1).

وأهل الأمر: ولاته. وآهل البيت: سكانه. وأهل المذهب: من يدين به. وأهل الرجل: زوجته. وأهل كل بنى أمته. والأهلى من الدواب: كل ما ألف المنازل. وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم أولياؤه.

و هو أهل لكذا، مستوجب واستأهله: استوجبه (2)

رأى الباحث:

أرى أن أقرب المعانى، لما نحن بصدده، هو أن نقول: هو أهل لكذا: أى مستوجب له، وجدير به وصالح لأدائه.

الذمة في اللغة:

أما الذمة، من مادة (ذمم)، فقد وردت في قواميس اللغة، بمعنى القدح والطعن في الشيء. ووردت بمعنى العتاب. وتعنى الاعتماد على الآخرين. وجاءت بمعنى الضمان. كما وردت بمعنى المحالف. وتعنى القلة والتقصير.

فقد جاء في لسان العرب: الذم نقيض المدح. تقول ذمه يذمه ذما ومذمة فهو مذموم. والمذمة: الملاقة. وأذام الرجل: أتى بما يذم عليه والذام: أي العيب. وبئر ذمة: قليلة الماء.

الذمة: العهد والكفالة. وجمعها ذمام. والذمامة: الحرقة. لذلك يسمى أهل العهد بأهل الذمة. فرجل ذمى: معناه رجل له عهد ...أهـ(3).

رأى الباحث:

إن الذى يعنينا فى هذا السياق هو معنى الذمة الذى يدل على العهد والكفالة والميثاق. كما نلاحظ أن هناك تطابقا بين المعنيين اللغويين للأهلية والذمة.

(3) ابن منظور، حرف الميم، فصل الذال مادة (ذمم). ومثله الزمخشرى، حرف الذال مادة (ذمم). ومثله الزاوى، باب الذال، حرف الذال، مادة (ذمم).

⁽¹⁾ الزاوى، باب الهمزة، حرف الألف، مادة (أهل). ومثله أساس البلاغة للزمخشرى، حرف الألف، مادة (أهل). ومثله لسان العرب لابن منظور، حرف الألم، فصل الهمزة، مادة (أهل).

⁽²⁾ المرجع السابق.

تعريف الأهلية والذمة إصطلاحا:

جاء في كتاب أصول الفقه:

أهلية الانسان للشيء هو صلاحيته بصدور ذلك الشيء فيه أو طلبه منه. فهي ما تسمى بالشخصية القانونية عند القانونيين. والذمة عند الفقهاء أي هي صلاحية الانسان لثبوت الحقوق المشروعة له. ووجوبها عليه ولصحة التصرفات منه. لأن التكليف الشرعي له شرطين:

القدرة – قدرة المكلف على فهم الكلام بأن يكون بالغا عاقلا. الأهلية بأن يكون المكلف أهلا لما كلف به. إن هذه الصلاحية هي الأمانة التي أخبر الله عز وجل عنها، عمل الانسان لها، في قوله: "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان⁽¹⁾⁽²⁾.

تعليق:

إذن ألفاظ الأهلية والذمة والصلاحية متطابقة تماما لغة وفقها وقانونا.

المطلب الثاني: أنواع الأهلية وأدوارها وعوارضها وأحكامها وتطبيقاتها على حقوق وواجبات الطفل:

مقدمة:

اتفق الفقهاء، على أن الأهلية نوعان: أهلية وجوب وأهلية أداء.

إن أهلية الوجوب هي صلاحية الشخص للإلزام والالتزام. ومناطها الحياة، حيث تبدأ والجنين في بطن أمه: وهي ناقصة حيث أنه في بطن أمه، وكاملة وهي بعد و لادته.

وأما أهلية الأداء، فاتفقوا بأنها صلاحية الشخص لصدور التصرفات منه: وهى ناقصة حيث أن التصرفات الصادرة منه يتوقف نفاذها على رأى غيره، أى وليه أو وصيه. وكاملة وهى صلاحيته لصدور التصرفات منه، على وجه يعتد به.

سورة الشريسي (محمد زكريا البرديسي)، أصول الفقه، طبعة دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة 1983، ص 135. ومثله: الشيخ محمد الخضري بك، الطبعة السادسة، 1389-1969م، ص 90 فما بعدها.

⁽¹⁾ سورة الأحزاب، الآية 72.

واتفق الفقهاء على أن أدوار حياة الطفل هي: دور الجنين و هو الحمل. ودور الطفولة وهي من الولادة الى التمييز. ودور التمييز و هو من الولادة الى سن السابعة. ثم دور البلوغ من بدايته الى سن الرشد. ثم دور الرشد و هو أكمل مراحل الأهلية.

واتفق الفقهاء على العوارض التي تؤثر على الأهلية، وهي عوارض سماوية، لا دخل للإنسان فيها ومثالها الصغر. وعوارض مكتسبة هي التي للشخص دخل في اكتسابها ومثالها السكر.

واختلف الفقهاء في جزئيات صغيرة جدا، وهو اختلاف غير ضار، مثل عمر الطفل في أدوار حياته المختلفة.

جاء في كتاب أحكام المعاملات الشرعية:

"وأهلية الوجوب تنقسم الى أهلية وجوب ناقصة وأهلية وجوب كاملة.

1/ أهلية الوجوب الناقصة:

هى صلاحية الشخص لثبوت الحقوق له فقط، أى أنها تؤهله للالتزام لأن يكون دائنا، لا مدينا. وتثبت للجنين في بطن أمه، قبل الولادة.

وسبب نقص أهليته أمران: فهو من جهة يعد جزءا من أمه. ومن جهة أخرى يعد إنسانا مستقلا عن أمه بعد أن يولد.

2/ أهلية الوجوب الكاملة:

هى صلاحية الشخص لثبوت الحقوق له، وتحمل الواجبات، أو الالتزامات المالية. وتثبت للشخص منذ و لادته حيا.

النوع الثاني أهلية الأداء:

وهى صلاحية الشخص لصدور التصرفات منه، وممارستها ومباشرتها، على وجه يعتد به شرعا، وهى ترادف المسئولية. وتشمل حقوق الله من صلاة وصوم وغير هما. كما تشمل التصرفات القولية أو الفعلية، الصادرة عن الشخص، فالصلاة ونحوها حينما يؤديها الشخص تسقط عنه الواجب. كما أن الجناية على مال الغير توجب المسئولية.

وأهلية الأداء تنقسم إلى قسمين أيضا: أهلية أداء ناقصة، وأهلية أداء كاملة.

1- أهلية الأداء الناقصة:

وهى صلاحية الشخص لصدور بعض التصرفات منه، دون البعض الآخر، وهى التى يتوقف نفاذها على رأى غيره. وتثبت للشخص فى دور التمييز، بعد تمام سن السابعة الى البلوغ.

2- أهلية الأداء الكاملة:

وهى صلاحية الشخص لمباشرة التصرفات، على وجه يعتد به شرعا، دون توقف على رأى غيره. وتثبت لمن بلغ الحلم عاقلا. أي للبالغ الرشيد... أهـ"(1).

أدوار أهلية الإنسان:

إن الله سبحانه وتعالى، قادر على أن يخلق الإنسان كاملا سويا. ولكن تمشيا مع سنة الحياة التى أرادها المولى عز وجل، فإنه قضى بأن يتم خلق الإنسان فى مراحل، وتمر حياته بأدوار، هى جزء من السنن الكونية التى كتبها الله لنا.

جاء في كتاب الفقه الاسلامي وأدلته:

"..... إن أهلية الإنسان من مبدأ حياته في بطن أمه إلى إكتمال رجولته تمر في مراحل أو أدوار خمسة:

(1) الدور الأول - دور الجنين:

ويبدأ من بدء الحمل وينتهى بالولادة. وفى هذا الدور تثبت للجنين أهلية وجوب ناقصة تمكنه من ثبوت أربعة حقوق ضرورية له: وهى حق النسب من أبويه. وحق الميراث من مورثه. وحق استحقاق الوصية للموصى له بها، واستحقاق حصته من غلات الوقف. لكن ليست له أهلية أداء ولا ذمة مالية.

(2) الدور الثانى – دور الطفولة:

وهو يبدأ من وقت الولادة، ويستمر إلى وقت التمييز، وهو بلوغ السابعة من العمر. وفي هذا الدور تثبت للطفل غير المميز أهلية وجوب كاملة. فيستحق الحقوق ويلتزم بالواجبات التي تكون نتيجة ممارسة وليه بعض التصرفات نيابة عنه. فإذا اشترى له، أو وهب له، ملك ووجب عليه العوض، في المعاوضة المالية، وتكون له ذمة كاملة.

⁽¹⁾ على الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، ص 285 فما بعدها. ومثله: الزحيلي، الفقه الاسلامي وأدلته، ج4، ص 116 فما بعدها. ومثله الزرقا، المدخل الفقهي العام، ج2، ص 736 فما بعدها.

ولكن ليست له أهلية أداء. عليه تكون أقواله كلها مهدرة، وعقوده باطلة، حتى ولو كانت نافعة له نفعا محضا، كقبوله الهبة أو الوصية، وينوب عنه وليه فيها أو وصيه.

وكذلك تكون أفعاله هدرا سواء أكانت دينية كالصلاة والصيام، فلا تصح منه. أم مدنية كقبض المبيع أو الوديعة أو القرض.

وأما جنايت كالقتل والضرب والقطع، فلا تستوجب العقوبة البدنية كالقصاص والحبس. ولا يحرم من الميراث بقتل موارثه، لسقوط المؤاخذة عنه. وإنما يلزم في ماله بدفع التعويض أو ضمان ما أتلفه من الأنفس والأموال، حفاظا عليها.

(3) الدور الثالث - دور التمييز:

ويبدأ بعد بلوغ سن السابعة، ويستمر إلى أن يبلغ عاقلا. ومعنى التمييز أن يصبح الولد بحالة يميز فيها بين الخير والشر والنفع والضرر. فيدرك مثلا أن البيع سالب للمال، وأن الشراء جالب للملك.

وفى هذا الدور تثبت للمميز أهلية أداء ناقصة، دينية ومدنية فتصح منه العبادات البدنية كالصلاة والصيام، ويثاب عليها، وإن لم تكن مفروضة عليه، كما تصح منه مباشرة التصرفات المالية مثل قبول الهبة أو الصدقة مطلقا. أما البيع والشراء فموقوف على إجازة وليه. ولا يصح منه التصرف الضار بمصلحته، كالتبرع بشيء من أمواله.

(4) الدور الرابع - دور البلوغ:

ويبدأ هذا الدور، من لحظة البلوغ، إلى وقت الرشد. وقد اتفق الفقهاء إلى أن البالغ، يصبح مكلفا بجميع التكاليف الشرعية. وتكتمل لديه أهلية الأداء الدينية كالإيمان والصلاة وتطبيق أحكام الشرع وغيرها.

وأما أهلية الأداء المدنية، فتكتمل عند الفقهاء بسن البلوغ، إذا بلغ الولد رشيدا. فتنفذ تصرفاته، ولا تسلم تصرفاته المالية، وتسلم إليه أمواله. فإن لم يؤنس منه الرشد، فلا تنفذ تصرفاته، ولا تسلم إليه أمواله.

(5) الدور الخامس - دور الرشد:

الرشد هو أكمل مراحل الأهلية. ومعناه عند الفقهاء حسن التصرف، في المال على الوجهة الدنيوية، ولو كان فاسقا من الوجهة الدينية ...أهـ(1).

عوارض الأهلية:

جاء في كتاب التشريع الجنائي الإسلامي:

"والعوارض جمع عارض، وهو ما يطرأ على الإنسان، فيزيل أهليته أو ينقصها، أو يغير بعض أحكامها. وهي نوعان عند علماء أصول الفقه:

- 1- النوع الأول عوارض سماوية. وهى التى لا يكون للشخص، فى حصولها اختيار واكتساب. ومثالها الجنون والصغر والرق والحيض والنفاس والموت والعنة والإغماء والنوم ومرض الموت.
- 2- النوع الثانى: عوارض مكتسبة. وهي التي يكون للشخص دخل واختيار في تحصيلها. مثل السكر والفسق والسفه والدين ... أهـ(2).

المطلب الثالث: الأهلية في القانون السوداني واتفاقية حقوق الطفل:

الأهلية في القانون السوداني:

عولجت أحكام الأهلية في السودان، في المادة (22)، والمواد من (53-62) من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984. وفي المواد من (214-232)، من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

فقد عالج القانونان أحكام كمال الأهلية، وافترضاها في كل شخص، ما لم يقرر القانون غير ذلك. وأشارا إلى دور الولى والوصى والقيم. وحددا سن الرشد بثمانية عشرة عاما.

أيضا بينا أحكام القاصر والمميز وغير المميز. وكذلك بينا آثار الرشد والرشيد. كما تحدثا عن عوارض الأهلية، والتي حصراها في: الجنون والعتة والغفلة والسفه، وما تؤدى

بعده. وتعسير والمرابع سيريم على 19 علم بعدها. على الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، ص 285 فما بعدها. ألم يعدها. ألم يعدها. ألم المعاملات الشرعية، ص 285 فما بعدها. أبو زهره، الملكية ونظرية العقد، ص 261 فما بعدها.

إليه هذه العوارض، وهو الحجر، وأنه يمكن أن يرفع بدعوى بواسطة المحجور عليه، حيث تقرر المحكمة ذلك⁽¹⁾.

رأى الباحث:

نلاحظ أن أحكام كلا القانونين، قد استقيت من الشريعة الإسلامية، لذلك لا نجد فرقا بين أحكام الأهلية، في الفقه الإسلامي، كما أوردناها، وفي القوانين السودانية. ولكن كان الأجدر بالمشرع السوداني، أن يحصر أحكام الأهلية في أحد القانونين، ويحيل إليها في القانون الثاني، تجنبا للتكرار، إذا ليس فيه حكمة. وهذا ما فعله السودان، ومنذ أن وقع على الاتفاقية سنة 1990، فقد اصدر عددا من التشريعات التي تتبني قضايا الطفولة لعل أهمها قانون الطفل لسنة 2004م.

الأهلية واتفاقية حقوق الطفل:

إن إتفاقية حقوق الطفل لعام 1990، تحمل في طياتها، مبادىء عامة، ول ما نسميه بمصالح الطفل الفضلي. فهي تنحاز إنحيازا تاما لحقوق الطفل، وتدعو دول العالم، لكي تسن من التشريعات بما يحقق ذلك.

كما تؤكد الاتفاقية، أنه لا بد من تحديد سن دنيا يفترض دونها، أن الأطفال ليس لديهم أهلية المادة 4) لذلك فهي تحميهم.

فبعد أن حددت المادة (1)، من الاتفاقية سن الرشد بثمانية عشرة عاما، ظلت الاتفاقية تذكر وتحض الوالدين أو الأوصياء، أو غيرهم من الأفراد المسئولين قانونا عنه (المواد 2 و 12 و 18 و 19 و غيرها من المواد)، لكى يمارسوا دورهم باسم الطفل، لأنه ليست لديه أهلية (2).

مناقشة وموازنة:

إن إتفاقية حقوق الطفل، بما تدعو إليه، تعتبر تشريعا متقدما، وخطوة راقية جدا، على طريق تكريس مصالح الطفل الفضلى، وحقوقه العليا. ومع ذلك، فهى لم تصل إلى مستوى الشريعة الإسلامية.

⁽¹⁾ راجع: قانون المعاملات المدنية لسنة 1984. وكذلك قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

⁽²⁾ راجع اتفاقية حقوق الطفل لعام 1990م.

ولعل ما أثبتناه من مبادىء الأهلية، في الفقه الإسلامي، وما ورد في التشريعين السودانيين: قانون المعاملات المدنية لسنة 1984، وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م، حول الأهلية، وهما – أي التشريعين – مأخوذان من الشريعة الإسلامية إلى حد كبير، يؤكد صحة ما قاناه.

المطلب الرابع: مسئولية الطفل ونظرية التكليف عند الفقهاء المعاصرين: مقدمة:

فيما سبق، تحدثنا عن الأهلية والذمة، كما جاءت في الفقه الموروث. وأما في الفقه المعاصر، فقد تحدث الفقهاء وفي ثوب جديد، عن أحكام الأهلية.

لقد أكدوا أن الشريعة الإسلامية، هي أول شريعة في العالم، ميزت بين الصغار والكبار. وما قالته منذ خمسة عشرة قرنا، لم يتغير، حتى اليوم، لأنه من لدن الحكيم الخبير. لذا بدأت الشرائع المعاصرة، وفي هذا المجال، تصوغ قوانينها وفقه.

لقد أكد الفقهاء المعاصرون، أن المسئولية في الشريعة، تقوم على الإدراك والاختيار. وهما مفقودان عند مولد الطفل، ثم يبدآن في النمو والتدرج. على هذا الأساس وضعت وقررت المسئولية.

لقد أبان الفقهاء المعاصرون، أن الشرائع السماوية جاءت بالمناهج القويمة. لأن جميع تكاليفها في مقدرة البشر. والله سبحانه هو الذي تولى حدود مقدرات البشر لأداء التكاليف.

كما أبانوا أن التكاليف السماوية لم تأمر بسوء قط. بل جاءت لخير الناس. لذا فإن التكليف منشؤه الاختيار. فالمجنون والصغير (الطفل) لا تكليف عليه. بل إن مناط التكليف نفسه الأمور الاختيارية. وأما غير الاختيارية، فلا تكليف فيها.

وأفاضوا في بيان حد التكليف وهو البلوغ. فالتكليف تعاقد. فلا بد من تحديد بداية هذا التعاقد، بثبوت البلوغ بعلاماته المعروفة.

أقوال الفقهاء المعاصرين:

جاء في كتاب: التشريع الجنائي الإسلامي: "إن الشريعة الإسلامية هي أول شريعة في العالم، ميزت بين الصغار والكبار، من حيث المسئولية الجنائية، تمييزا كاملا. وأول شريعة وضعت لمسئولية الصغار قواعد، لم تتطور ولم تتغير من يوم أن وضعت، ولكنها

بالرغم من مضى أربعة عشر قرنا عليها، تعتبر أحدث القواعد التي تقوم عليها مسئولية الصغار، في عصرنا.

ولقد بدأت القوانين الوضعية تأخذ، ببعض المبادىء، التى وضعتها الشريعة، لمسئولية المسغار، بعد الثورة الفرنسية، ثم أخذت تتطور باستمرار، بتأثير تقدم العلوم الطبية والنفسية. ولكن القوانين الوضعية، بالرغم من تطورها، تطورا عظيما، لم تأت بعد بجديد، لم تعرفه الشريعة الإسلامية.

ولا نستطيع أن نتصور، مدى فضل الشريعة الإسلامية، إلا إذا عرفنا ما كانت عليه حالة الصغار، في القوانين القديمة، التي كانت تعاصر الشريعة عند نزولها. وأهم هذه القوانين القديمة هو القانون الروماني، أساس القوانين الأوروبية الحديثة، فهذا القانون، كان بحق، أرقى القوانين الوضعية كافة. ولكنه لم يميز بين مسئولية الصغار والكبار، إلا في حد محدود، فقد كان يميز بين الطفل في سن السابعة وما بعدها، ويجعل الصغير مسئولا جنائيا، إذا زاد سنه عن سبع سنوات. إلا إذا كان قد ارتكب الجريمة بنية الإضرار بالغير، ففي هذه الحالة يكون مسئولا جنائيا عن عمله. وشتان بين هذا وبين ما جاءت به الشريعة الإسلامية.

تقوم المسئولية الجنائية، في الشريعة الإسلامية، على عنصرين أساسيين: هما الإدارك والإختيار، ولهذا تختلف أحكام الصغار، باختلاف الأدوار التي يمر بها الانسان، من وقت ولادته، إلى الوقت الذي يستكمل فيه، ملكتي الإدارك والاختيار. والإنسان حين يولد، يكون عاجزا بطبيعته، عن الإدراك والاختيار، ثم تبدأ ملكتا الإدراك والإختيار في التكوين شيئا فشيئا، حتى يأتي على الانسان وقت، يستطيع فيه، الإدراك إلى حد ما. ولكن إدراكه يكون ضعيفا، وتظل ملكاته تنمو، حتى يتكامل نموه العقلي.

وعلى أساس هذا التدرج، في تكوين الإدراك، وضعت قواعد المسئولية الجنائية: ففي الوقت الذي ينعدم فيه الإدراك، تنعدم المسئولية الجنائية، وفي الوقت الذي يكون فيه الإدراك ضعيفا، تكون المسئولية تأديبية لا جنائية. وفي الوقت الذي يتكامل فيه الإدراك، يكون الإنسان مسئولا جنائيا. أهـ(1).

وجاء في كتاب الفتاوى: كل ما يهم المسلم في حياته: "كل رسالات السماء، نزلت بالمناهج القويمة، لإسعاد الإنسان وراحة قلبه وكل منهج من هذه المناهج، جاء بتكليف

 $^{^{(1)}}$ عبدالقادر عوده، التشريع الجنائي الإسلامي، ج1، ص 599-600.

معين خالص. وكل تكليف نزلت به دعوة، وتضمنه منهج، لا بد أن يكون في مقدرة البشر. ذلك لأن التكليف لو كان فوق الطاقة، وفوق المقدرة، لما أمر به الله.

لكن من الذى يقرر، أن هذه التكاليف مناسبة، لمقدرات الإنسان؟ ولإمكانياته؟ إنه خالق كل شيء سبحانه. لأنه يعلم كل أسرار هذا البدن الآدمي.

كما لم يرد تكليف بسوء، أو بشر للناس. إنما جاءت تكاليف الشرع كلها لإسعاد الناس وهندسة المجتمعات، وترويض الخير ونشره في ربوع النفوس.

فمن الذين يسقط عنهم التكليف؟ إن التكليف منشؤه وجوب الإختيار، فللإنسان القدرة في (أن يفعل) ولم القدرة في (ألا يفعل). لذلك فالمكره يسقط عنه التكليف. وكذلك المجنون أو ناقص العقل وكذلك غير البالغ. أي الذي لم يبلغ الحلم (الطفل).

إذن، فلا تكليف إلا بالبلوغ، أو نضج العقل، أو ذهاب الجنون. لأن قانون الإختيار يقول ذلك. كما أن مناط التكليف لا بد أن يكون في أمور إختيارية، إذ أن الأمور غير الإختيارية، لا تكليف فيها. إذ أن الإنسان لا دخل له فيها.

إن حد التكليف هو الحلم. فما هو الحلم؟ إنه إكتمال الرجولة في الإنسان – وأيضا الأنوثة - أي إكتمال التكوين الإنساني. إكتمالا تشهد به غريزة جنسية. لأن الله لو كلفه قبل أن توجد هذه الغريزة، في النفس الإنسانية، كان التعاقد الإيماني تعاقدا ناقصا. لأنه لو تعاقد، ولم يعلم من أمر غريزته المجنونة شيئا، فيسطرأ تغيير على التعاقد يخل بأصوله. فيقول: لقد تعاقدت قبل أن توجد هذه الغريزة المجنونة.

إذن، وحتى يقبل الإنسان على التكليف، بكل مقومات إنسانيته، ولا يطرأ عليه شيء جديد بعد ذلك، كان لزاما تحديد هذا الحد. قال تعالى: "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا"(1).

إذن، هنا مصب التكليف، وما دام قد وجد مصب التكليف فله حد. وهذا الحد هو الحلم. والحلم هو إكتمال الرجولة في الإنسان، كما قلنا – وكذلك الأنوثة - وإكتمال الرجولة معناه، أن التكليف من الله، فهو لا يأتي إلا إذا اكتمل التكوين الإنساني، إكتمالا تشهد به عريزة جنسية، هي الوسيلة لاستبقاء الحياة في غيره". أهـ(2).

⁽¹⁾ سورة النور، الآية 59.

⁽²⁾ الشعر اوى، الفتاوى، ص 472 فما بعدها.

رأى الباحث:

بناء الى ما سبقت الإشارة إليه من أحكام فقهية، وفتاوى معاصرة، نستطيع أن نقول: أن أهلية الطفل وذمته ومسئوليته ومقدار حقوقه وواجباته، قد أحاطتها الشريعة الإسلامية، بعناية الحكيم الخبير ورسوله الكريم، مما يجعل الإنسانية تكتفى بالأحكام الواردة فيها إلى الأبد، إذا كانت تريد الخير حقا للطفل حيث أنها أحكام مكتملة.

المبحث الثالث الطفولة الحكمية

المطلب الأول: الطفولة الحكمية في اللغة والإصطلاح:

في اللغة:

جاء في لسان العرب: "الحكم مصدر حكم يحكم. وهو العلم والفقه والقضاء بالعدل. والعرب تقول: حكمت و أحكمت وحكمت: بمعنى منعت ورددت.

قال انى سيده: الحكم القضاء، وجمعه أحكام. وقد حكم عليه بالأمر، يحكم حكما وحكومة. الحكم مصدر: كقولك حكم يحكم بينهم: إلى قضى ... أهـ(1).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط: "الحكم بالضم: القضاء أي جمع أحكام. وقد حكم عليه بالأمر حكما وحكومة.

وحكمه في الأمر تحكيما: أي أمره أن يحكم فاحتكم. أه $^{(2)}$.

نستفيد من قواميس أن الحكم جاء بمعنى العلم وبمعنى القضاء وبمعنى الحكم عليه بالأمر وبمعنى المنع وبمعنى التحكيم. لكن أقرب المعانى لما نحن بصدده هو الحكم على الشيء بالأمر، بكذا ومنعه من خلافه. فيقال حكم الله أي قضاؤه بأمر والمنع من مخالفته.

الحكم الشرعى عند الفقهاء:

جاء في الدر الثمين والمورد المعين من كتب فقه المالكية: "الحكم الشرعي هو الذي لا يعلم إلا من الشرع، ولا يتوصل إليه بعقل ولا بعادة، هو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف ... أهـ "(3).

تعليق:

وبذلك يمكن أن نقول أن (خطاب الله) هو إضفاء الأحكام الشرعية (الخمسة) على فعل (المكلف) ويكون ذلك بوضع امارة على الفعل: من سبب أو شرط أو مانع.

⁽¹⁾ ابن منظور ، لسان العرب، حرف الميم، فصل الحاء، مادة (ح ك م).

⁽²⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الحاء، مادة (حكم).

 $^{^{(3)}}$ ميارة، الدر الثمين، ج1، ص 71.

وجاء في الموسوعة الكويتية: "عند جمهور الأصوليين الحكم هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييرا أو وضعا.

أما عند الفقهاء فهو أثر خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تمييزا أو وضعا. فالحكم عندهم هو الأثر كالوجوب ونحوه وليس الخطاب نفسه"(1).

إذن، فأثر خطاب الله للآباء بالانفاق على أطفالهم، يوجب عليهم الانفاق على أو لادهم الكبار المجانين مثلا، بسبب اشتراكهم مع الصغار في علة نقص أو فقدان الأهلية بسبب الجنون.

تعريف الطفولة الحكمية الذى نخرج به من خلال تعريف الحكم:

وبذلك نخرج بتعريف للطفولة الحكمية بأنها – أى الطفولة الحكمية – مبدأ تطبيق أحكام الأطفال على فئات معينة لاشتراكهم مع الأطفال في علة نقصان أو فقدان الأهلية بسبب ما كالجنون والعنة والعفلة والسفه وذلك قبل بلوغ الأطفال سن الرشد.

الطفولة الحكمية في القانون:

جاء في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، في المادة (218):

"يكون الشخص قاصرا إذا لم يبلغ سن الرشد ويكون في حكمه كل فاقد للأهلية أو ناقصها. وفي المادة (219): "يتولى شئون القاصر ومن في حكمه من يمثله ويسمى بحسب

الحال وليا أو وصيا أو قيما".

موازنة:

إن عبارة (ويكون في حكمه) في المادة (218). وعبارة (ومن في حكمه) في المادة (219) هما اللتان تدخلان فئات المجانين والمعتوهين وذوى الغفلة والسفهاء في حكم الأطفال قبل بلوغ سن الرشد. وتقضيان بإخضاعهم للولاية أو الوصاية أو القيام بأمورهم.

⁽¹⁾ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، ج18، ص 65 فما بعدها.

المطلب الثاني: مشروعية الطفولة الحكمية:

المشروعية:

جاءت مشر وعية الطفولة الحكمية في الكتاب والسنة.

(أ) في القرآن الكريم:

1/ قال تعالى: "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وأرزقوهم فيها وأكسوهم، وقولوا لهم قولا معروفا"(1).

وجه الدلالة فى هذه الآية أن الشريعة حرصت على المال فيجب ألا يسلم إلا لمن رشد، مع أنه ماله، وغير الرشيد دائما يكونون من صغار اليتامى الذين فى ولاية أقربائهم وإشراف القضاة وأولى الأمر. إذن فلتطبق عليهم أحكام الطفولة.

2/ وقال تعالى: "وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم موالهم. ولا تأكلوهن اسرافا وبدارا أن يكبروا، ومن كان غنيا فليستعفف، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف. فإذا دفعتم إليهم أموالهم فاشهدوا عليهم. وكفى بالله حسيبا"(2).

ووجه الدلالة في هذه الآية أن الصغار من الأيتام تدفع إليهم أموالهم بعد الاختيار للتأكد من الرشد على أن يشهد من المسلمين من ذوى الشهادة.

الأدلة من السنة المطهرة:

1/ فعنه صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبى حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"(3).

فوجه الدلالة في هذا الحديث أن المجنون والنائم وحسب النص حكمهما حكم الصبي.

2/ وعن المغيرة بن شعبة "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن إضاعة المال" (4)

إذن في حالة الصغار من اليتامي والسفهاء، فلا بد من إقامة الولاية عليهم لرعاية أقوالهم حتى يرشدوا فيسلموا أموالهم حينئذ.

(2) سورة النساء، الآية 6.

و العمل على هذا الحديث عند أهل العلم.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 5.

⁽³⁾ رواه أبو داود والترمذى. في أبواب الحدود ورقمه 1446. من حديث الحسن عن على وقال في الباب عن عائشة. قال الترمذي حديث على حديث حسن غريب من هذا الوجه. فلا نعرف للحسن سماعا عن على بن أبي طالب رضى الله عنه. وقد روى من غير وجه عن على وذكر بعضهم.

⁽⁴⁾ رواه البخارى ومسلم في الصحيحين وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان. وقد أورده الكحلاني في سبل السلام في باب الطلاق ورقمه 15. وقد روى عنه بألفاظ أخرى.

الموازنة:

إذن لقد تأكدت مشروعية الطفولة الحكمية بكل من الكتاب والسنة.

المطلب الثالث: الحكم الشرعى للطفولة الحكمية عند الفقهاء:

إن ما يعنينا في هذا المطلب، هو أن نشير إلى بعض الفئات التي ذكر ها الفقهاء، لمماثلة أحكامها، لأحكام الطفل (الصغير الذي لم يبلغ) لفقدان أو نقصان الأهلية في بعضهم، فمنعوا من التصرف كما يمنع الأطفال.

وربما يكون السبب أن هذه الفئات معرضة لمهددات قد تفقدها الحياة فأدخلوا ضمن هذه الفئات حفاظا على حقوق آخرين، على أن تكون تصرفاتهم موقوفة إلى أن ينجلى الموقف.

أما في مجال الجنايات فقد عاملوا هذه الفئات مثلما يعامل الطفل بأن اسقطوا عنهم القود. وأبقوا على المسئولية المالية في أموالهم.

إن هذه الفئات هي المجنون والمعتوه وذو الغفلة والسفيه. وربما زادوا عليها من تتهددهم الأخطار في بعض مواقف الحياة، فأوقفوا تصرفاتهم المدنية لحين إنجلاء الخطر المحدق بهم: وهؤلاء نذكر منهم راكب السفينة والمحاط بوباء الطاعون والمريض مرض الموت مثلا.

الحنفية:

جاء فى البناية شرح الهداية "الأسباب الموجبة للحجر ثلاثة ... الصغر وهذا بالإجماع ... وأما الصغير أى الصغير العاقل ... أما الصغير الذى لا عقل له، فهو كالمجنون⁽¹⁾ المغلوب لا ينفذ تصرفه ... فإذا أذن له الولى دل على أهليته ... أهـ"⁽²⁾.

⁽²⁾ العيني، البناية شرح الهداية، ج10، ص 86. ومثله ابن مودود، الاختيار لتعليل المختار، ج2، ص 94.

وجاء فى درر الحكام شرح مجلة الأحكام: "الصغير والمجنون والمعتوه (1) محجورون أصلا ... ولا حاجة فى الحجر على هؤلاء الى حجر خصوصى كالحجر على السفيه والمدين" (2). إذن، أكدت نصوص الحنفية مماثلة المجنون والمعتوه فى أحكام المعاملات للصغير.

وجاء في الدر المختار: "وعمل الصبي والمعتوه والمجنون خطأ ... وعلى عاقلته الدية ... أهـ "(3).

وكذلك في الحالات الجنائية، فإن عمل المعتوه والمجنون مماثل عمل الصبي، فهم يعفون من القصاص، على أن تكون العقوبة مالية وهي الدية، التي هي على عاقلتهم.

المالكية:

جاء في الشرح الصغير في باب الإيجارة: "ولا تصح من مجنون ومعتوه ومكره" (4). وفي باب الوقف: "فلا يصح من صبى ولا مجنون" (5).

وفي باب الوصية: "وركنها موجب وهو الحر ... المالك المميز. لا مجنون وسكران وصبي لا تمييز عندهم ... أهـ "(6).

وفى البيع: "وشرط صحة العاقد تمييز فلا يصح من غير مميز لصغر أو جنون ...أهـ"(7).

إذن، وفي المعاملات تماثلت أحكام المجنون ... ومثله المعتوه – مع أحكام الصبي (الطفل).

وجاء في سراج السالك: "فلا قصاص على مجنون ولا صبى، لعدم تكليفهما بل الدية على عاقلتهما ... أهـ "(8).

وأيضا لا مسئولية جنائية على الصبى والمجنون ومن يماثلهما.

^{(1) &}quot;المعتوه الناقص العقل" راجع حاشية الطحطاوي على الدر المختار، ج4، ص 81.

⁽²⁾ درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ج4، ص 81.

⁽³⁾ الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ج6، ص 586.

⁽⁴⁾ الشرح الصغير بهامش بلغة السالك، ج2، ص 246.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج2، ص 298.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج2، ص 465.

⁽⁷⁾ المرجع السابق، ج2، ص 4.

⁽⁸⁾ سراج السالك، ج2، ص 208.

الشافعية:

جاء في شرح بن القاسم: "وتصرف الصبى والمجنون والسفيه (1) غير صحيح ... فلا يصح منهم بيع و \mathbb{Z} شراء و \mathbb{Z} هبة و \mathbb{Z} غير ها من التصرفات ... أهـ (2)".

وهذا في المعاملات، إذ تتساوى تصرفات المجنون والمعتوه مع تصرفات الصبي في الحكم.

وجاء في كفاية الأخيار في الحدود: "وأما الصبي والمجنون فلا يجب عليهما لحديث رفع القلم ... أهـ"(3).

أى لا يجب القصاص على الصبى والمجنون ومن في حكمهما.

الحنابلة:

جاء في حاشية الروض المربع: "قال ابن القيم: يضمن الصبي والمجنون والنائم ما أتلفوه من الأموال ... أهـ"(4).

وجاء في كشاف القناع: "وعمل الصبي والمجنون خطأ لا قصاص فيه لأنه عقوبة، وغير المكلف ليس من أهلها ... أهـ"(5).

إذن استوى الصبى والمجنون والنائم فى ضمان ما أتلفوه. وفى إعفائهما من المسئولية الجنائية فى الحالات التى تستوجب القصاص.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "لا يجوز الحجر على أحد في ماله إلا على من لم يبلغ أو على مجنون في حال جنونه. فهذان خاصة لا ينفذ لهما أمر في مالهما.

فإذا بلغ الصغير وافاق المجنون جاز أمرهما في مالهما كغيرهما ... ولا فرق ... سواء في ذلك كله الحر والعبد والذكر والأنثى والبكر ذات الأب وغير ذات الأب وذات الزوج والتي لا زوج لها ... فعل كل شيء في أموالهم من عتق أو هبة أو بيع أو غير ذلك

⁽¹⁾ السفه هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل. وولو فى الخير كأن تصرفه فى بناء المساجد ونحو ذلك"

 $^{^{(2)}}$ شرح ابن القاسم على متن أبى شجاع مع حاشية البيجورى، ج2، ص $^{(2)}$

⁽³⁾ كفاية الأخيار، في حل غاية الاختصار، ج2، ص 110.

⁽⁴⁾ حاشية الروض المربع، ج5، ص 182. ومثله المغنى شرح الخرقي، ج4، ص 570.

⁽⁵⁾ كشاف القناع، ج5، ص 514. ومثله المغنى شرح الخرقى، ج6، ص 776.

نافذ إذا وافق الحق من الواجب أو المباح ... ومردود فعل كل واحد في ماله إذا خالف المباح أو الواجب.

مسألة: والمريض مرضا يموت أو يبرأ منه والحامل من تحمل إلى أن تضع أو تموت. والموقوف للقتل بحق في قود أو حد أو بباطل. والأسير عند من يقتل الأسرى أو من لا يقتلهم والمشرف على العطب والمقاتل بين الصفين كلهم سواء وسائر الناس في أموالهم ولا فرق: في صدقاتهم وبيوعهم أو عتقهم وهباتهم ... أهد(1).

إذن، لم يماثل الصغير الذي لم يبلغ الحلم، عند الظاهرية، إلا المجنون، مطبق الجنون ... وكل الذين ذكرناهم من فئات الطفولة الحكمية فهم أحرار في تصرفاتهم في أموالهم.

وجاء فى المحلى: "ولا قود على مجنون فيما أصاب فى جنونه ولا على سكران فيما أصاب فى سكره المخرج له من عقله. ولا على من لم يبلغ ... ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان، وهؤلاء والبهائم سواء ... أهـ"(2).

إذن لا مسئولية جنائية على الصبى والمجنون والسكران، ولا يقاد منهم في حالات القتل.

<u>الزيدية:</u>

جاء فى التاج المذهب لأحكام المذهب: "الصغر يوجب الانفاق ويمنع من التصرف ... ومن أسبابه أى أسباب الحجر عن التصرف الصغر. ولا إشكال فى عدم صحة تصرف الصغير غير المميز والمميز قبل الإذن.

ومنها الرق، فلا يصح تصرف العبد، وأما إقراره بالشيء في الذمة فصحيح.

ومنها المرض المخوف ونحوه وهو المبارز ... والمقود ... والمرأة الحامل في السابع ... ونزول الطاعون ... وراكب السفينة ... عند خشية الغرق.

وهذه كلها تحجر المالك في الزائد من الثلث. فإن صح من مرضه صح تصرفه. وإلا فلا

ومنها الجنون ... ومنها الرهن، فالراهن ممنوع من التصرف حتى يفك الرهن أو يأذن له المرتهن ... أهـ"(3).

⁽¹⁾ ابن حزم الظاهري، المحلي، ج8، ص 278 فما بعدها.

المرجع السابق، ج10، ص 344 فما بعدها.

⁽³⁾ العنسى وأحمد بن قاسم العنسى اليماني الصنعاني، التاج المذهب لأحكام المذهب، ج4، ص 116.

ففى حالات المعاملات قاس الزيدية على الصغير، حالات أخرى من عوارض الحياة، ألحق أصحابها بحكم الطفولة الحكمية: الرق والمرض والمقود، والحامل، والطاعون، والمسافر في السفينة والرهن والجنون.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "أما الصغير فمحجور عليه ما لم يحصل له وصفان: البلوغ والرشد.

وأما السفيه فهو الذي يصرف أمواله في غير الأغراض الصحيحة. وأما المملوك فممنوع من التصرفات إلا بإذن المولى. وكذلك المجنون والمريض والمفلس⁽¹⁾.

ففئات السفيه والمملوك والمجنون والمريض والمفلس، ألحقت بالطفل في أحكام الطفولة الحكمية.

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "... من له المال يوضع له، لكن إن كان بالغا عاقلا غير محجور عليه ... ومن عليه المال يضع لذلك الذي عليه المال ... والنائب لا يضع ولا يوضع له، إلا نائب اليتم والمجنون.

وإنما يوضع الدين لرب الدين والحق لصاحب الحق أو لأبيه إن كان طفلا أو مجنونا، أو لجده من الأب إن كان طفلا أو مجنونا ومات أبوه أو جن أو كان لا يصلح للقبض ... أهـ"(2)

تعليق:

فالطفل وإن كان صاحب دين أو حق فلا يملك أن يضيعف أى يتنازل عنه ولا أن يستلمه بل يكون ذلك للولى كالأب والجد. وقد ألحق المجنون بهذا الحكم لأنه كالطفل ... أه.

موازنة حول مذاهب الفقهاء:

أولا: قسم الفقهاء الأحكام المتعلقة بالطفولة الحكمية إلى قسمين:

⁽¹⁾ المحقق الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 99 فما بعدها.

⁽²⁾ اطفیش، شرح کتاب النیل، ج9، ص 192 فما بعدها.

القسم الأول: المعاملات: وفي هذا القسم، حجروا على الطفل وهذه الفئات. وعاملوهم بقوانين الحجر وبمنعهم من التصرف المباشر، لكن يتصرف عليهم وليهم.

هذا إنما حدث حفاظا على أموالهم من أن تضيع، حيث أنهم غير مؤهلين عقليا ليتصرفوا في أموالهم ويتعاقدوا مع الآخرين.

القسم الثانى: الجنايات: وفيها أسقطوا عنهم المسئولية الجنائية الكاملة، فعفوهم من القصاص. لكن تركوا لولى الأمر وحسب القانون أن يتخذ معهم بعض التدابير الإصلاحية. كما يمكن أن يحملهم المسئولية المالية أو يحملها لأوليائهم في حالة الدية مثلا.

ثانيا: من حيث أجراء الأحكام على هذه الفئات انقسم الفقهاء إلى قسمين أيضا:

القسم الأول: وهم جمهور الفقهاء ونسميهم الموسعين لهذه الفئات التي تنطبق عليها الطفولة الحكمية.

أى أنهم طبقوا الأحكام على عدد كبير جدا من الذين يماثلون الأطفال أو تتهددهم المخاطر فأضيفوا لهذه الفئة.

القسم الثاني: وهم الظاهرية ونسميهم المضيقين. وقد حصروهم في الأطفال والمجانين فقط وأما من عداهم فمسموح لهم بالتصرف في أموالهم كيف شاءوا.

الأدلة:

استدل الجمهور بقوله تعالى: "وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح ... الآية"(1) وبقوله تعالى: "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل لكم ... الآية"(2) وبقوله تعالى: "فإن كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا ... الآية"(3). وقال تعالى: "ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين"(4).

ففى هذه الآيات على التوالي: أمر تعالى أن ندفع إليهم أموالهم مع إيناس الرشد فقط ... أى في الآية الأولى.

وفى الآية الثانية نهى عز وجل عن إيتاء السفهاء المال ولم يجعل لهم منها إلا الأكل والكسوة.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 6.

⁽²⁾ سورة النساء، الآية 5.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 282.

⁽⁴⁾ سورة الأنعام، الآية 141.

وفى الآية الثالثة أوجب سبحانه الولاية على السفيه والضعيف. وفى الآية الرابعة حرم الله سبحانه وتعالى السرف والتقتير.

كما استدلوا من السنة بالخبر الصحيح عن المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن إضاعة المال⁽¹⁾.

واستدلوا بحدیث أبی لبیبه عن أبیه قال: قال رسول الله سلی الله علیه وسلم: "أیما رجل كان عنده یتیم فحال بینه وبین أن یتزوج فزنی فالآثم بینهما"(2).

أما إبن حزم فقد استدل بما رواه عن ابن عباس، أن على بن أبى طالب قال لعمر بن الخطاب، أو تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبى حتى يحتلم"(3).

وعن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاث: النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبى حتى يكبر "(4).

وقال تعالى: "لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون" (5). وقال تعالى: "والمصدقين والمصدقين والمصدقات" (6). وقال تعالى "جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله" (7). وقال تعالى "ما سلكم في سقر. قالوا لم نك من المصلين. ولم نك نطعم المسكين (8).

وحض على العتق. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اتقوا النار ولو بشق تمرة"⁽⁹⁾.... فصح أن كل أحد مندوب إلى فعل الخير والصدقة والعتق والنفقة في وجوه البر ليقى نفسه بذلك من نار جهنم ... أهـ⁽¹⁰⁾.

(10) ابن حزم، المحلى، ج8، ص 178 فما بعدها.

⁽¹⁾ رواه البخاري ومسلم.

رواه أبو عبيد في الأموال. (2)

⁽³⁾ رواه أبو داود. خرجناه في ص 85 بلفظ آخر.

⁽⁴⁾ رواه أبو داود. أنظر تخريجه في ص 85.

⁽⁵⁾ سورة آل عمر ان، الآية 92.

⁽⁶⁾ سورة الحديد، الآية 18.

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة التوبة، الآية 41.

⁽⁸⁾ سورة المدثر، الآية 44.

⁽⁹⁾ رواه أبو يعلى والبزاز وأورده المنذري في الترغيب والترهيب، ج2 ص 3 في باب الترغيب في الصدقة والحث عليها تحت الرقم 17. رواه أبوبكر الصديق وأنس وأبو هريرة وأبو امامة رضي الله عنهم.

وقد رد ابن حزم على الجمهور بأن الرشد ما هو إلا الدين. وبأن باقى الآيات هى نص قوله وأنهم مخالفون لها. أما نهيه صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال فيقول هذا حجة له هو، وليس للجمهور.

الترجيح:

وأنا أرجح رأى الجمهور إذ في رأى ابن حزم تضييق وفي رأى الجمهور توسعة لما قد يقابل الناس في الحياة. كما أن أدلة الجمهور قوية: سيما قوله تعالى: "وابتلوا اليتامى".

ثالثا:: إن بعض مما اء من فئات ألقها الفقهاء والعلماء والمفسرون بأحكام الطفل، على حسب الاختلاف بينهم: المجنون والمعتوه والسفيه، النائم المغمى عليه والسكران المملوك والأنثى، المفقود الأسير، المرأة الحامل، المهدد بالهلاك، والمقاتل، الراهن، والمفلس وغيرها.

المطلب الرابع: الطفولة الحكمية في القوانين السودانية واتفاقية حقوق الطفل:

لقد أوردت في المطلب الأول، أن القوانين السودانية مستقاة من الشريعة الإسلامية، فالسودان يمر بمرحلة التأصيل لجميع جوانب الحياة ومن ضمنها تأصيل التشريعات.

إن نظرية الطفولة الكمية هي فكرة مبنية على أساس أن فقدان الأهلية أو نقصانها في الطفل في مراحل حياته تؤكد مدى سعة الشريعة الإسلامية، واحترامها لحقوق وشخص الإنسان.

وفى نفس الوقت لاحظت أن فئات أخرى تعاملها الشريعة من ناحية الأحكام إستنادا إلى ما تعامل به الطفولة من أحكام شرعية طوال مراحل حياته الطفولية وإلى البلوغ. وقد قننت التشريعات السودانية لكل ذلك بما أصدرته من قوانين مستندة إلى كتب الفقهاء من آراء سديدة، جاءت بها اجتهاداتهم.

لكل ذلك نتتبع بعض المواد التى تخص هذا المطلب ونناقشها ونقارنها بأراء الفقهاء حتى يكتمل موضوع مطلبنا هذا.

أولا: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991:

جاء في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، ما يأتي:

من الكتاب الثالث: الأهلية والولاية. الفصل الأول: أحكام عامة من المواد 214-219. حيث أثبتت التعريفات القانونية للصغير والأشخاص الذين في حكمه:

المادة (214): "يكون كل شخص كامل الأهلية ما لم يقرر القانون خلاف ذلك".

المادة (215): "يكون سن الرشد ثمانية عشرة عاما".

المادة (216): "يكون الشخص ناقص الأهلية إذا كان: (أ) صغيرا مميزا. (ب) مجنونا أو معتوها".

المادة (217): "يكون الشخص فاقد الأهلية إذا كان: (أ) صغيرا غير مميز. (ب) مجنونا أو معتوها".

المادة (218): "يكون الشخص قاصرا إذا لم يبلغ سن الرشد. ويكون في حكمه كل فاقد للأهلية أو ناقصها".

المادة (219): "يتولى شئون القاصر ومن فى حكمه، من يمثله. ويسمى بحسب الحال: وليا أو وصيا أو قيما"(1).

المادة (229) عوارض الأهلية هي الجنون والعته والغفلة والسفه وذلك على الوجه التالي:

- (أ) المجنون: هو فاقد العقل بصورة مطبقة أو متقطعة.
- (ب) المعتوه: هو قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير.
- (ج) ذو الغفلة: هو من يغبن في معاملاته المالية لسهولة خدعه.
 - (د) السفيه: هو مبذر ماله فيما لا فائدة فيه.

ثانيا: قانون المعاملات المدنية لسنة 1984:

جاء في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 ما يأتي:

المادة (53): "كل شخص أهل للتعاقد ما لم تسلب أهليته أو يحد منها بحكم القانون.

المادة (54): "ليس للصغير غير المميز حق التصرف في ماله وتكون جميع تصرفاته باطلة.

المادة (55)(1): "إذا كان الصبى مميزا كانت تصرفاته المالية صحيحة. متى كانت نافعة له نفعا محضا. وباطلة متى كانت ضارة له ضررا محضا.

⁽¹⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 في مواده من 214-219.

(2) تكون للتصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر قابلة للإبطال لمصلحة القاصر. ويزول حق التمسك بالإبطال إذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد. أو إذا صدرت الإجازة من وليه أو من المحكمة بحسب الأحوال ووفقا للقانون.

المادة (56): "سن الرشد ثماني عشرة سنة مع مراعاة أي قيد آخر على الأهلية يفرضه القانون.

المادة (57): "تحجر المحكمة على المجنون والمعتوه والسفيه وذى الغفلة، وترفع الحجر عنهم وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في القانون"(1).

<u>تعليق:</u>

عليه يمكن القول بأنه وفى التصرفات المدنية: فإن مدار نفاذ تصرفات الانسان هو كمال أهليته.

فالطفل غير المميز لا تصرفات له. أى كل تصرفاته باطلة. أما المميز فتقبل تصرفاته إذا كانت نافعة له نفعا محضا أما الضارة له ضررا محضا فهى أيضا باطلة. أما التصرفات الدائرى بين النفع والضرر فتتوقف على إجازته بعد بلوغه سن الرشد أو إجازة وليه أو إجازة المحكمة.

أما المجنون والسفيه والمعتوه وذو الغفلة فهم كالطفل غير المميز جميع تصرفاتهم باطلة ويجب أن تحجر عليهم المحكمة ولا ترفع عنهم الحجر إلا وفق القواعد والقانون. وفي هذا تطبيق لقاعدة الطفولة الحكمية.

ثالثا: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991:

جاء في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 الآتي:

الفرع الثاني - نفقة الأقارب -

المادة (81)(1): "تجب نفقة الولد الصغير الذي لا مال له على أبيه، حتى تتزوج الفتاة، ويصل الفتى إلى الحد الذي يتكسب فيه أمثاله، ما لم يكن طالب علم، فتجب نفقته عليه ما دام يواصل در استه بنجاح معتاد.

(2) تجب نفقة الولد الكبير العاجز عن السب لعاهة أو مرض على أبيه إذا لم يكن له مال يمكن الإنفاق منه.

 $^{^{(1)}}$ قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 في مواده من $^{(57-57)}$

- (3) تعود نفقة الأنثى على أبيها أو من تجب عليه نفقتها إذا طلقت أو مات عنها زوجها، ما لم يكن لها مال.
- (4) إذا كان مال الولد لا يفى بنفقته، فيلزم أبوه بما يكملها، ضمن الشروط السابقة ...أهـ(1).

تعليق:

تتحقق الطفولة الحكمية هنا في حالات الإنفاق على الأفراد في ظروف معينة، مع أنهم في الواقع قد خرجوا عن الطور الذي تجب فيه نفقتهم على أبيهم.

عليه يستمر إنفاق الوالد على الولد الكبير الذى فى سن التعليم، والولد الكبير المريض أو ذى العاهة التى تعجزه عن الكسب، وعلى الولد الذى لا يكفى ماله لسد حاجته. وعلى الأنثى إذا طلقها زوجها أو مات عنها ولم يكن لها مال.

رابعا: القانون الجنائي لسنة 1991:

جاء في القانون الجنائي لسنة 1991م ما يأتى حول الطفولة الحكمية:

المادة (8)(أ) "لا مسئولية إلا على الشخص المكلف المختار.

نفهم من هذه المادة أنه لا مسئولية إلا على الشخص البالغ، أى لا يكون طفلا. ولا مسئولية إلا على الشخص المختار، أى يكون كامل العقل، وليس مجنونا فالمجنون لا خيار له.

المادة (9): "لا يعد مرتكبا جريمة الصغير غير البالغ. على أنه يجوز تطبيق تدابير الرعاية والإصلاح، الواردة في هذا القانون، على من بلغ سن السابعة من عمره، حسبما تراه المحكمة مناسبا".

ونستخلص من هذه المادة إعفاء الطفل من المسئولية نهائيا إذا كان عمره أقل من سبع سنوات. أما من بلغ السابعة فهو معفى من المسئولية، لكن قد تتخذ معه المحكمة تدابير الرعاية والإصلاح حسب ما ترى المحكمة.

المادة (10): "لا يعد مرتكبا جريمة الشخص لا يكون، وقت ارتكاب الفعل المكون للجريمة، مدركا لماهية أفعاله أو نتائجها أو قادرا على السيطرة عليها بسبب:

(أ) الجنون الدائم أو المؤقت أو العاهة العقلية، أو

⁽⁸¹⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، المادة (81).

(ب) النوم أو الإغماء، أو

(ج) تناوله مادة مسكرة أو مخدرة بسبب الإكراه أو الضرورة أو دون علمه. فإذا كان ذلك باختياره وعلمه وبغير ضرورة يعد مسئولا عن فعله كما لو صدر منه الفعل بغير إسكار أو تخدير "(1).

نستفيد من هذه المادة بأنه لا مسئولية على المجنون أو ذى عاهة أو النائم أو المغمى عليه أو السكران والمخدر بإكراه أو لضرورة ...أه.

موازنة:

إن المواد التى أثبتها، حول فكرة الطفولة الحكمية، من القوانين السودانية، يمكن أن نقسمها إلى أربعة مجموعات: المجموعة الأولى من المواد، وهي من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، تحتوى على تعريفات للأهلية وسن الرشد ونقصان الأهلية وكمالها وفقدانها والقاصر والمجنون والمعتوه وذو الغفلة والسفيه.

ونلاحظ أن هذه التعريفات موحدة أينما وردت في القوانين السودانية.

أما الثلاثة مجموعات الأخرى فهي تعالج أحكام الطفولة الحكمية في محاور ثلاث:

المحور الأول: هو محور المعاملات وهو مأخوذ من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984. وقد فصلت المواد التي أثبتها أحكام الصبي. وألحقت به الفئات التي ذكر ها القوانين السودانية وهي أربعة فقط: المجنون والمعتوه والسفيه وذو الغفلة.

أما المحور الثانى وهو محور الأحوال الشخصية، وفيها أى المواد المذكورة تم تفصيل وتعريف الفئات التى تستمر طفولتها ملزمة الأب بالانفاق عليهم وهم الولد الكبير الذى فى سن التعليم والولد المريض مرضا يعجزه عن الكسب والولد الذى لا يفى ماله سد حاجته والأنثى إذا طلقها زوجها أو مات عنها، ملحقة لهم بالصغير أى غير البالغ.

وأما المحور الثالث ففيه حددت هذه المواد وهي من القانون الجنائي لسنة 1991 بأنه لا مسئولية على فئات المجنون الدائم أو المؤقت الجنون، وذى العاهة العقلية، والنائم والمغمى عليه، ومن تناول مسكرا أو مخدرا بسبب الإكراه أو الضرورة أو دون علمه تماما كالصغير أه.

⁽¹⁾ القانون الجنائي لسنة 1991، المواد 8-10.

خامسا: الطفولة الحكمية واتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م:

معناها وأحكامها:

1/ معنى الطفولة الحكمية في اتفاقية حقوق الطفل:

لم تسم اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990 الطفولة الحكمية تسمية صريحة. لكنها أشارت – أي الاتفاقية – إلى معنى الطفولة الحكمية فيما يلى:

- 1- المادة (2) حضت الدول الأعضاء على أن تكفل للأطفال هذه الحقوق دون تمييز في جميع الحالات ... وأشارت إلى حالة (عجز هم).
- إذن من المعروف أن العجز يستمر مع الطفل العاجز حتى بعد تجاوز سن الثمانية عشر و عندئذ يكون المعوق طفلا حكما.
- 2- المادة (23) حددت حقوق الطفل المعوق ... وهي حالة تستمر حتى إذا تجاوز الطفل سن الثمانية عشرة ... عليه فيكون المعوق طفلا طفولة حكمية.
- 3- المادة (20) قضت بتطبيق الحضانة والكفالة الواردة في القانون الاسلامي ... ومن المعروف في الشريعة الاسلامية وقد أشار إليه قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 في المطلب الرابع من هذا المبحث أن أحكام رعاية الطفل تستمر حتى إذا تجاوز الثمانية عشرة وهو في حالة عجز أو زمانة.

فهذه كلها حالات ومعانى للطفولة الحكمية في اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990.

2/ الأحكام:

لقد حضت الاتفاقية الوالدين والأوصياء القانونيين على تحمل مسئولياتهم تجاه تربية الأطفال ورعايتهم وأهابت بالدول الأعضاء بالاهتمام بما سمته مرافق رعاية الطفل، إذ أن هذه المرافق تساعد الوالدين على تربية الأطفال والحفاظ على حقوقهم ومصالحهم الفضلى.

جاء فى المادة (14)(2) من الاتفاقية: "تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين. وكذلك تبعا للحالة، الأوصياء القانونيين عليه فى توصية الطفل فى ممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة.

وجاء في المادة (18)(1): تبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل أن كلا الوالدين يتحملان مسئوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه. وتقع على عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين حسب الحالة المسئولية الأولى عن تربية الطفل ونموه. وتكون مصالح الطفل الفضلي موضع اهتمامهم الأساسي.

(2) في سبيل ضمان تعزيز الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية، على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقدم المساعدة الملائمة للوالدين وللأوصياء القانونيين في الاضطلاع بمسئوليات تربية الطفل. وعليها أن تكفل تطوير مؤسسات مرافق وخدمات رعاية الأطفال. وجاء في المادة (20)(3): يمكن أن تشمل هذه الرعاية في جملة أمور الحضانة أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي أو اللتين أو عند الضرورة الاقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال. وعند النظر في الحلول ينبغي إيلاء الاعتبار لخلفية الطفل الأثنية والدينية والثقافية واللغوية ...أهـ".

تعليقات وموازنة:

إذن نلاحظ أن مبادىء الحضانة والوصاية والحماية والكفالة، كوسائل بديلة لدور الوالدين فيما حضت عليه الاتفاقية. بل اشارت الاتفاقية صراحة إلى العمل بما قررته الشريعة الإسلامية في هذا الشأن مما يشير إلى الطفولة الحكمية.

وهكذا ينتهي الفصل الأول.

الفصل الثاني الطفل في مرحلة ما قبل الحمل في الفقه الاسلامي

وفیه مبحثان:

المبحث الأول: حق وجوب سعى الأب في طلب الولد ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: معنى السعى في طلب الولد

المطلب الثاني: الطرق التي حث الشرع بها على طلب الولد

المبحث الثانى: الحض على الزواج وحق اختيار الأم المناسبة ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: حق الزواج والترغيب فيه

المطلب الثاني: حق اختيار الزوجة (الأم)

المطلب الثالث: اختيار الزوج

المطلب الرابع: الكشف الطبى قبل الزواج.

الفصل الثاني الطفل في مرحلة ما قبل الحمل في الفقه الاسلامي

مقدمــة:

من سنن الله في هذه الحياة أن الذكر والأنثى، وبمجرد أن يبلغا، فإنهما يفكران في الاقتران والالتقاء بجنسيهما. هذا بالنسبة لجميع المخلوقات. وهي سنة منطبقة على البشر. والإنسان حينما يفكر هذا التفكير فهناك دوافع تدفعه نحو ذلك. ولعل أهم هذه الدوافع هو أن ينجب له أولادا يحملون اسمه ويكونون أسرته ويتضامنون معه في مسيرة الحياة، ولأن الله يريد له ذلك فإن الأديان قد حضته لتحقيق ذلك.

ولشرف الإنسان فإن الشريعة قد حددت له الطرق التي يسعى ليحقق بها هذا الهدف. ولم تتركه كالحيوانات الأخرى ليلتقى الذكر والأنثى منها بدون ضوابط. بل رغبت الشريعة الإنسان في الزواج. وحددت له الطرق التي يختار بها زوجته. كما أعطت الزوجة الحق في أن تختار الزوج المناسب عن طريق أوليائها.

أيضا استحدثت وسائل الكشف الطبى قبل الزواج وهى مهمة بالنسبة للزوجين حتى يقفا على حقائق معينة تتعلق بصحتهما، مما يقتضى الطب التدخل، حتى يقى الأطفال الذين يولدون لهما الأمراض التى قد تصيبهم قبل أن يولدوا أو بعد أن يولدوا.

هذا كله سوف نناقشه في هذا الفصل. والله الموفق.

المبحث الأول حق وجوب سعى الأب في طلب الولد

المطلب الأول: معنى السعى في طلب الولد:

في اللغة:

السعى فى اللغة ، يطلق ويراد منه العمل والكسب. كما يطلق ويراد منه المشى والعدو. كما يطلق ويراد منه القصد ، وكذلك يراد به النميمة.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "السعى من مادة (س ع ى). تقول: سعى يسعى سعيا - كر عى -: أي قصد و عمل و مشى و عدا و نمّ و كسب ..." أهـ (1).

وجاء فى أساس البلاغة: "سعى الى المسجد، وهو يسعى إلى الغاية. وساعيته: أى سعيت معه. وهو يسعى على عياله: أى يكسب لهم، ويقوم بمصالحهم. وسعى به إلى السلطان: وسعى به ..." أهـ(2).

رأى الباحث:

أرى أن أقرب المعانى لما نحن بصدده، هو العمل والكسب. لأنه معنى يقتضى الاعداد والاستعداد ، لما هو متوقع.

في القرآن:

أما السعى فى القرآن، فقد فسره المفسرون بمعنى العدو بشدة. ورد عندهم بمعنى الكد والعمل. وجاء بمعنى التصرف. وقالوا هو القصد فقط. وقالوا هو على النيات والقلوب.

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "حول قوله تعالى: "وإذا تولى سعى في الأرض، ليفسد فيها .." قال: قيل: تولى وسعى من فعل القلب. فيجيء تولى، بمعنى ضل وغضب وأنف في نفسه. وسعى، أي بحيلته وإرادته ..." (4).

⁽¹⁾ الزاوى، باب السين، حرف السين، مادة (س ع ى).

⁽²⁾ الزمخشري، حرف السين، مادة (س ع ي).

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 205.

^{(&}lt;sup>4)</sup> القرطبي، ج3، ص 16.

وجاء في الكثناف: عن قوله تعالى: "فاسعوا إلى ذكر الله ..." قال: قيل: المراد بالسعى، القصد دون العدو. والسعى، التصرف في كل عمل. وعن الحسن (2): ليس السعى على الأقدام، ولكنه على النيات والقلوب ...".

وجاء في تفسير الجلالين، في قوله تعالى: "وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى ..." قال: "يشتد عدوا ..." (4).

وجاء في المصحف المفسر، حول قوله تعالى: "فلما بلغ معه السعى ..." $^{(5)}$ قال: فلما بلغ ابنه السن، التي يسعى فيها معه في أعماله ..." $^{(6)}$.

وجاء في لباب التأويل: "حول قوله تعالى: "وأن ليس للانسان إلا ما سعى ..."⁽⁷⁾ قال: "أي عمل ..."⁽⁸⁾.

رأى الباحث:

وقد ترجح لدى، أن السعى عند الفقهاء، معناه العمل مع النية. وهذا يعنى إعداد العدة للأمر، والاجتهاد من أجله.

النصوص الدالة على مشروعية طلب الولد:

(أ) النصوص من القرآن:

1/ قال الله تعالى: "فالأن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم" (9).

جاء في لباب التأويل: "فالآن باشروهن" أي جامعوهن فهو حلال لكم في ليالي الصوم، وسميت المجامعة مباشرة، لتلاصق بشرة كل واحد بصاحبه. "وابتغوا ما كتب الله لكم" أي ما قضى لكم في اللوح المحفوظ، يعنى الولد. وقيل: ابتغوا الرخصة التي كتب الله لكم باباحة الأكل والشرب والجماع في اللوح المحفوظ. وقيل: أطلبوا ليلة القدر ... أهـ "(10).

⁽¹⁾ سورة الجمعة، الآية 9.

⁽²⁾ هو الامام الحسن بن على رضى الله عنهما.

⁽³⁾ سورة يسن، الآية 21.

⁽⁴⁾ الجلالان، السيوطي والمحلي، ص 583.

⁽⁵⁾ سورة الصافات، الآية 102.

⁽⁶⁾ محمد فرید وجدی، ص 593.

⁽⁷⁾ سورة النجم، الآية 39.

⁽⁸⁾ الخازن، ج4، ص 268.

^{(&}lt;sup>9)</sup> سورة البقرة، الآية 187.

⁽¹⁰⁾ الخازن، لباب التأويل، ج1، ص 161.

وجاء في معالم التنزيل: "فالآن باشروهن" جامعوهن حلالا. "ابتغوا ما كتب الله لكم" يعنى الولد، قاله أكثر المفسرين. قال مجاهد: ابتغوا الولد، إن لم تلد هذه فهذه ..أهـ"(1).

وجاء في محاسن التأويل: "المباشرة" إلصاق البشرة بالبشرة، كني بها عن الجماع الذي يستلزمها. "وابتغوا ما كتب الله لكم". أي ابتغوا هذه الرخصة التي أحلها الله لكم. في الآية إشارة في تحرى النكاح إلى لطيفة. وهي: إن الله تعالى جعل لنا شهوة النكاح لبقاء نوع الانسان إلى غاية. كما جعل لنا شهوة الطعام لبقاء أشخاصنا إلى غاية. فحق الانسان أن يتحرى بالنكاح، ما جعل الله له على حسب ما يقتضيه العقل والديانة. فمتى تحرى به حفظ النفس وحصن النفس على الوجه المشروع، فقد ابتغى ما كتب الله له. وإلى هذا أشار من قال: عنى الولد ... أهـ"(2).

وجاء في روح البيان: "باشروهن" والمباشرة إلزاق البشرة بالبشرة، كنى بها عن الجماع الذي يستلزمه وجميع ما يتبعه يدخل فيه ... وفيه دليل على جواز نسخ السنة بالكتاب، إن كانت حرمة الأكل والشرب والجماع ثابتة بالسنة. وأما إذا كان ثبوت حرمتها بشريعة من قبلنا، فلا على ما ذهب إليه بعضهم. وابتغوا ما كتب الله لكم" أي ما قدره الله تعالى وأثبته في اللوح المحفوظ من الولد. وفيه أن المباشر ينبغي أن يكون غرضه الولد والتناسل، فإنه الحكمة في خلق الشهوة...أهـ"(3).

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "فالآن باشروهن" كناية عن الجماع. أي قد أحل لكم ما حرم عليكم. وسمى الوقاع مباشرة لتلاصق البشرتين فيه ... "وابتغوا ما كتب الله لكم". معناه وابتغوا الولد، وقال ابن عباس: ما كتب الله لنا هو القرآن. وروى عن ابن عباس ومعاذ بن جبل: أن المعنى وابتغوا ليلة القدر، وقيل المعنى أطلبوا الرخصة. وقيل: (ابتغوا ما كتب الله لكم) من الاماء والزوجات ..."(4).

الخلاصة:

نخلص إلى أن ما استفدناه من هذه الآية، والتفسيرات التى فسرتها، أن المفسرين ذكروا عدة معانى لمعنى ما يبتغى: كالجماع وليلة القدر والقرآن، إلا أنهم أجمعوا على أن المقصود الولد.

⁽¹⁾ البغوى، معالم التنزيل، ج1، ص 161.

⁽²⁾ القاسمي، محاسن التأويل، ج3، ص 110 فما بعدها.

⁽³⁾ البروسوي، روح البيان، ج1، ص 299 فما بعدها.

⁽⁴⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص 314 فما بعدها.

2/ وقال تعالى: "فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة. أو ما ملكت أيمانكم، ذلك أدنى ألا تعولو ا''⁽¹⁾

جاء في محاسن التأويل: "ألا تعولوا" أي أن لا تميلوا ولا تحوزوا. وعال: بمعنى جار و مال عن الحق، و هو اختيار أكثر المفسرين.

ومن الوجوه المحتملة فيه، عال: بمعنى كثر عياله. وروى هذا التأويل عن: زيد بن أسلم $^{(2)}$ و سفيان بن عينية $^{(3)}$ و الشافعي أهـ $^{(4)}$

وجاء في لباب التأويل: "أن لا تعدلوا" أي لا تميلوا ولا تجاوزوا، وهو قول أكثر المفسرين. لأن أصل العيل الميل. يقال: عال الميزان: أي إذا مال ... وقيل معناه: ذلك أدنى ألا تعيلوا. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: معناه ألا تكثر عيالكم"(5).

وجاء في معالم التنزيل: "أن لا تعولوا" أي أن لا تجور وا و لا تميلوا.

وقال الشافعي رحمه الله: ألا تكثر عيالكم، وما قاله أحد. وإنما يقال: أعال عيل إعالة إذا كثر عباله أهـ "(6)

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "ذلك أدني ألا تعولوا" أي ذلك أقرب إلى ألا تميلوا عن الحق وتجوروا، عن ابن عباس⁽⁷⁾ ومجاهد⁽⁸⁾ وغيرهما. يقال: عال الرجل يعول إذا جار ومال. ومنه قولهم: عال السهم عن الهدف: أي مال عنه. وقال ابن عمر إنه لعائل الكيل والوزن.

وقال الشافعي: "ألا تعولوا" ألا يكثر عيالكم فإنما يقال أعال يعيل إذا كثر عياله قيل: ما قاله غيره. لكن أورد القرطبي: "فقد أسنده الدار قطني في سننه عن زيد بن أسلم و هو

 $^{(1)}$ سورة النساء، الآبة $^{(1)}$

⁽²⁾ زيد بن أسلم هو زيد بن اسلم المدنى الفقيه. أحد الاعلام مولى عمر أبو أسامه وقيل: أبو عبدالله. من رواة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال فيه يعقوب بن شيبه: ثقة من أهل الفقه والعلم. كان عالما بالتفسير، وله فيه كتاب. توفي في العشر الأول من ذي الحجة سنة 136هـ.

⁽³⁾ سفيان بن عينية (ترجمت له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف السين.

⁽⁴⁾ القاسمي، محاسن التأويل، ج5، ص 29 فما بعدها.

⁽⁵⁾ الخازن، لباب التأويل، ج1، ص 476.

⁽⁶⁾ البغوى، معالم التنزيل، ج1، ص 476.

⁽⁷⁾ ابن عباس، سبقت ترجمته راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الألف.

⁽⁸⁾ مجاهد هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرى، تابعي، مفسر من أهل مكة، شيخ القراء والمفسرين. كان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب فنظر إليها. ذهب الى بئر برهوت بحضرموت. وذهب الى بابل يبحث عن هاروت وماروت. يقال أنه مات وهو ساجد. ولد سنة 21هـ وتوفي سنة 104هـ. راجع تهذيب التهذيب، ج10، ص 42.

قول جابر بن زيد⁽¹⁾، فهذان إمامان من علماء المسلمين وأئمتهم قد سبقا الشافعي إليه أهـ"⁽²⁾.

موازنة وترجيح:

انقسم المفسرون الى قسمين حول معنى هذه الآية: فالقسم الأول فسر ألا تعولوا بألا تجوروا أو تميلوا، فتظلموا.

بينما فسرها القسم الثانى من الفقهاء وهم الامام الشافعى وزيد بن اسلم وسفيان بن عينية وجابر بن زيد بألا تكثر عيالكم. مما يدل على أن كثرة الأولاد غير مطلوبة عندهم. وبذلك فهى تضارب الآية الأولى.

لذلك فأنا أرجح رأى جمهور المفسرين، الذي يرى أن معنى الآية الثانية بألا تجوروا وتميلوا، وبذلك تتطابق الآيتان في دعوتهما وتبشير هما وتشجيعهما على طلب الولد.

النصوص من السنة:

التبتل نهيا شديدا، ويقول: "تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة (3) التبتل نهيا شديدا، ويقول: "تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة (4).

2/ وعن معقل بن يسار (5) قال: جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال:: "إنى أصبت إمر أة ذات حسن وجمال، وأنها لا تلد فأتزوجها؟ قال: لا. ثم أتاه الثانية فنهاه. ثم أتاه الثالثة، فقال: تزوجوا الودود الولود، فإنى مكاثر بكم"(6).

3 وعن عبدالله بن عمر و(7) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أنكحوا أمهات الأولاد، فإنى أباهى بكم يوم القيامة"(8).

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص 20 فما بعدها.

⁽¹⁾ جابر بن زيد (ترجمت له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الجيم.

⁽³⁾ هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الانصارى البخارى، أبو حمزه خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وأبوبكر وعمر وعثمان وغيرهم. وروى عنه أولاده موسى والنضر وأبوبكر وحفيداه ثمامة وحفص وسليمان التميمى وحميد الطويل وعاصم الأحول وغيرهم. خدم النبى صلى الله عليه وسلم عشر سنين. ودعا له فقال: اللهم أكثر ماله وولده وأدخله الجنة. مات سنة ثلاث وتسعين هجرية.

راجع السيوطي، الاسعاف - بطبعة الموطأ - ص 881.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه الامام أحمد وأبو حاتم في صحيحه. وقد رواه ابن ماجة برقم 1863 عن أبي هريرة ولفظه: "أنكحوا فإني مكاثر . بكم". قال ابن ماجة: في اسناده طلحة بن عمرو المكي الحضرمي، متفق على تضعيفه.

⁽⁵⁾ معقل بن يسار (سبقت ترجمته).

⁽⁶⁾ رواه الامام النسائي في كتاب النكاح والطبعة غير مرقمة.

^{(&}lt;sup>7)</sup> هو عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي. أسلم قبل أبيه. وكان أصغر منه بإحدى عشرة سنة. كان من رواة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم. مات ليالي الحرة سنة 63هـ وهو ابن ثلاث وسبعين سنة.

راجع: السيوطى، الاسعاف – مع طبعة الموطأ – ص 913.

⁽⁸⁾ رواه الامام أحمد في المسند في كتاب النكاح والطبعة غير مرقمة.

4/ وعن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "النكاح سنتى ومن لم يعمل بسنتى فليس منى، وتزوجوا فإنى مكاثر بكم الأمم"(1).

5/ وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "إن العبد لترفع له الدرجة، فيقول: أي ربى أنى لى هذا؟ فيقول: باستغفار ولدك لك من بعدك"(2).

6/ وعن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صغاركم دعاميص⁽³⁾. يلغى أحدكم أباه أو قال أبويه. فيأخذ بناحية ثوبه أو يده، كما آخذ بصنفة⁽⁴⁾ ثوبك هذا فلا يفارقه حتى يدخله الله وإياه الجنة"⁽⁵⁾.

7/ وروى أن رجلا كان يأتى النبى صلى الله عليه وسلم ومعه ابنه. فقال له النبى صلى الله عليه وسلم: "تحبه؟". فقال: يا رسول الله، أحبك الله كما أحبه. ففقده النبى صلى الله عليه وسلم فقال: ما فعل ابن فلان؟ قالوا يا رسول الله مات. فقال النبى صلى الله عليه وسلم لأبيه: أما تحب ألا تأتى بابا من أبواب الجنة، إلا وجدته ينتظرك عليه؟ فقال رجل: أله خاصة يا رسول الله أو لكلينا؟ قال: بل كلكم"(6).

8/ وعن أبى زيد الحنفى⁽⁷⁾ قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله صلى الله عنها: عليه وسلم يقول: من كان له فرطان من أمتى دخل الجنة. فقالت عائشه رضى الله عنها: بأبى أنت وأمى، فمن كان له فرط؟ فقال: ومن كان له فرط يا موفقة. قالت: فمن لم يكن له فرط عن أمتك؟ قال: فأنا فرط أمتى، لم يصابوا بمثلى"(8).

9/ وفى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى⁽⁹⁾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للنساء: "ما منكن امرأة يموت لها ثلاثة من الولد، إلا كانوا لها حجابا من النار. فقالت امرأة: واثنتان؟ فقال عليه السلام: واثنتان".

⁽١) رواه بن ماجة في كتاب النكاح ورقمه 1846. جاء في الزوائد: إسناده ضعيف لأن فيه المدين.

^{(&}lt;sup>2)</sup> رواه ابن ماجة في كتاب الادب برقم 3660. قال في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

⁽³⁾ دعاميص جمع دعموص. وهي دودة سوداء تكون في الغدران إذا نشت. فيقال دعمص الماء إذا كثرت دعاميصه.

⁽⁴⁾ صنفة الثوب: أي طرف الثوب وحاسيته.

⁽⁵⁾ رواه مسلم في صحيحه، عن أبي حسان، حينما توفي ابنان له فقال لأبي هريرة: اسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثًا يطيب أنفسنا عند موتانا، فقال أبو هريرة ... الحديث. ج7 ص 40 طبعة دار الآفاق والأحاديث غير مرقمة.

⁽⁶⁾ رواه مسلم من حديث معاويه بن قرة عن أبيه في الصحيح.

⁽⁷⁾ هو سماك بن الوليد الحنفي، ذكره الحافظ ابن حجر في التقريب.

⁽⁸⁾ رواه مسلم في باب فضل من يموت وله ولد فيحتسبه ج8 ص 39. طبعة دار الأفاق في بيروت وهي غير مرقمة للأحاديث.

⁽⁹⁾ أبو سعيد الخدرى. أحد علماء الصحابة، ومن مكثريهم في رواية الحديث. فقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم سننا كثيرة. أول مشاهده الخندق. غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم اثنى عشرة غزوة. مات سنة 74هـ، وله نيف وسبعون سنة. راجع: السيوطي، الإسعاف، بطبعة الموطأ – ص 947.

⁽¹⁰⁾ رواه البخاري ومسلم. جاء في زاد المسلم برقم 721. وقد أخرجه البخاري في باب العلم ومسلم في كتاب البر والصلة. والطبعتان أثبتناهما في فهرس المراجع وهما غير مرقمتين.

10/ وفى صحيح البخارى من حديث أنس: "قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد، لم يبلغوا الحنث، إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم"(1).

الم وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة قال: أتت إمرأة بصبى لها، فقالت: يا نبى الله! أدع الله له، فلقد دفنت ثلاثة فقال: دفنت ثلاثة؟ قالت: نعم. قال لها: "لقد احتظرت بحظار (2) شديد من النار "(3).

12/ وقد روى مسلم فى صحيحه، من حديث أبى هريره، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات إنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"(4).

الدلالة والموازنة:

هذه الأحاديث كلها تدل وتحض على مشروعية طلب الولد، لما له من نفع لأبويه حيا وميتا، وسواء أكان الأبوان حيين أم ميتبين. وبذلك فلأحاديث تطابق الآيتين السابقتين فيما دعت اليه من ضرورة قصد طلب الولد عند الاقدام على النكاح.

أما دلالة الآية الأولى وتفسيرها، فهى تحض على طلب الولد أما الآية الثانية فانها تدل على ذلك على حسب رأى الجمهور من المفسرين، لا رأى الامام الشافعى الذى دلل على أن قلة الأولاد أولى من كثرتهم. وبالتالى فطلبهم غير مشجع عنده.

القانون السوداني وفكرة السعى من أجل الولد:

إن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، مستقى من الفقه الإسلامى وبالتالى فهو يوجب على الزوج أن يستعد بتجهيز المهر والنفقة والسكنى لزوجته، قبل أن يبنى بها.

(2) حظار: من مادة (ح ظ ر). تقول حظر الشيء وعليه: أي منعه وحجر عليه، واتخذ حوله حظيرة. والحظيرة: ما أحاط بالشيء. والحظار: ككتاب هو الحائط.

راجع: الزاوى، ترتیب القاموس المحیط، باب الحاء، مادة (حظر). (واه مسلم في الصحیح. قال العراقي في المغنى عن حمل الأسفار: أخرجه البزاز والطبراني من حدیث زهیر بن أبي $^{(3)}$

علقمة. راجع المغنى بهامش الأحياء ج2، ص 27.

(4) رواه مسلم فى الصحيح. أكده الغزالى فى الاحياء فى كتاب الترغيب فى النكاح. قال كما ورد فى الخبر أن جميع عمل ابن آدم منقطع إلا ثلاثا فذكر الولد الصالح ... وان لم يكن الولد صالحا لا يؤثر فانه مؤمن. وبالجملة دعاء المؤمن لأبويه مقيد برا أو ظاهرا فهو كتاب على دعواته وحسناته لأنه من كسبه وهو غير مؤ آخذ بسيئاته. راجع: الغزالى، الاحياء، ج2، ص 26.

⁽¹⁾ رواه البخارى في الصحيح. قال العراقي في المغنى عن حمل الاسفار: وهو عند أحمد من حديث معاذ وهو متفق عليه من حديث أبي سعيد. راجع العراقي، المغنى – بهامش الاحياء – +2، +2، +2.

فأوجب على الزوج المهر (1) (المواد 27-(3)، والنفقة (2) (المواد 69-76)، وقد عرفها بأنها: (الطعام والكسوة والمسكن والتطبيب وكل ما به مقومات حياة الإنسان، حسب العرف (المادة 65). وأشار القانون بصفة خاصة لحق السكني (3) (المواد 77-77).

كما أعطى القانون الزوجة الحق في طلب التطليق للعنة سواء كانت العنة قبل العقد أم بعد العقد والدخول (المواد 153-161)⁽⁴⁾.

رأى الباحث:

بإجرائنا موازنة بين الفقه والقانون، نلاحظ أن هناك تطابقا بين الفقه والقانون، سيما والقانون مستقى من الفقه الإسلامى. فنفس الاستعدادات التى يقول بها الفقهاء، قد وردت فى القانون، كواجبات تؤكد سعى الزوج من أجل الزواج وبالتالى من أجل الولد.

كما نلاحظ أن القانون أدخل جوانب عصرية هى من مقومات الحياة، التى يلتزم بها الزوج تجاه أسرته كالتطبيب وغيره، حسب العرف. وأرى أن القانون فى هذا أقرب إلى رأى الامام ابن حزم الظاهرى، الذى لجأ الى تفصيل ما يجب على الزوج نحو زوجته، من استعدادات، سعيا من أجل الزوجة والولد.

المادة (27): كل ما صح التزامه شرعاً، صح أن يكون مهرا، مالا كان أو عملا، أو منفعة.

المادة (77): يجب على الزوج أن يهيء لزوجته مسكنا آمنا يتناسب مع حالته.

⁽¹⁾ فيما يختص بالمهر، جاء في المادة (27) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991

المادة (28): المهر ملك للمرأة ولا يعتد بأي شرط مخالف

المادة (29): (1) لا يجوز تعجيل المهر، أو تأجيله كلا، أو بعضا، حين العقد. (2) وجاء في القانون المذكور، حول النفقة:

المادة (66): يراعى في تقدير النفقة سعة المنفق والوضع الاقتصادى زمانا ومكانا.

المادة (69): تجب نفقة الزوجة على زوجها من حين العقد الصحيح.

المادة (76): ينقضى الالترام بنفقة الزوجة في أي من الحالات الآتية: أ- الأداء، ب- الابراء، ج- وفاة أحد الزوجين.

⁽³⁾ و هذه بعض مواد القانون حول السكنى:

المادة (79): لا يجوز للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها في دار واحدة، إلا إذا رضيت بذلك، ويكون لها الحق في العدول متى شاءت.

⁽⁴⁾ المعاشرة الجنسية بين الزوجين هي الهدف الأول من الزواج. ومتى مرض الزوج بالعنة صار للمرأة الحق في طلب التطليق للعنة.

المادة (153): يجوز للزوجة طلب التطليق بسبب عنة زوجها، سواء كانت العنة قبل العقد، أو كانت حادثة بعد العقد والدخول.

المادة (154): لا يسقط حق طلب التطليق بسبب العنة بالرضاء.

الحكم الشرعي للسعى في طلب الولد عند الفقهاء:

لم أجد للحنفية والظاهرية والزيدية والإمامية رأيا حول الموضوع.

المالكيــة:

وجاء في الفواكه الدواني: "وله – أي الزواج – فوائد: أعظمها دفع غوائل الشهوة. ويليها أنه سبب لحياتين: فانية وهي تكثير النسل، وباقية هي الحرص على الدار الآخرة، لأنه ينبه على لذة الآخرة. لأنه إذا ذاق لذته يسرع إلى فعل الخير الموصل إلى اللذة الأخروية، التي هي أعظم، ولا سيما النظر إلى وجهه الكريم ... ويليها تنفيذ ما أراده الله تعالى وأحبه من بقاء النوع الإنساني إلى يوم القيامة. وامتثال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله (تناكحو تناسلوا) الحديث ... ويليها بقاء الذكر ورفع الدرجات بسبب دعاء الولد الصالح بعد انقطاع عمل أبيه بموته ... أهـ"(1).

<u>تعليق:</u>

فمن فوائد الزواج عند فقهاء المالكية هو طلب الولد مشاركة في إبقاء النوع الإنساني، واستفادة من دعوته في الدنيا والأخرى.

الشافعية:

جاء فى إحياء علوم الدين⁽²⁾: "وفيه – أى النكاح – فوائد خمسة: الولد وكسر الشهوة وتدبير المنزل وكثرة العشيرة ومجاهدة النفس بالقيام بهن.

الفائدة الأولى: االولد، وهو الأصل وله وضع النكاح. والمقصود إبقاء النسل. وألا يخلو العالم عن جنس الأنس. وإنما الشهوة خلقت باعثة مستحثة ... تلطفا بالزوجين في السياقة إلى إقتناص الولد بسبب الوقاع ... كالتلطف بالطير في بث الحب الذي يشتهيه ليساق إلى الشبكة.

إن القدرة الأزلية غير قاصرة، عن اختراع الأشخاص ابتداء من غير حراثة وإزدواج، لكن الحكمة اقتضت ترتيب المسببات على الأسباب، مع الاستغناء عنها إظهارا للقدرة وإتماما لعجائب الصنعة، وتحقيقا لما سبقت به المشيئة، وحقت به الكلمة وجرى به القلم".

⁽¹⁾ النفر اوى، الفواكه الدواني، ج1، ص 2، فما بعدها.

⁽²⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 24 فما بعدها.

وفي التوصيل إلى الولد قربة من أربعة أوجه: هي الأصل في الترغيب فيه، عند الأمن من غوائل الشهوة حتى لم يحب أحدهم أن يلقى الله عزباً.

(الأول) مو افقة محبة الله بالسعى في تحصيل الولد لإبقاء جنس الإنسان.

(و الثاني) طلب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التكثير من مباهاته.

(والثالث) طلب التبرك بدعاء الولد الصالح بعده.

(والرابع) طلب الشفاعة بموت الولد الصغير إذا مات مثله أه...".

تعلي<u>ق:</u>

إذن مجيء الولد من الله في حد ذاته نعمة. وما ينتظره بسببه من الثواب على القربات المذكورة نعم أكبر تنتظر الآباء والأمهات إن شاء الله تعالى فليدم سعى الآباء والأمهات من أجل مزيد من الأو لاد.

وجاء في نهاية المحتاج من كتب الشافعية: "... وانتق أزحاما أي أكثر أو $^{(1)}$. وهذا مما يستوجب السعى في طلب الولد بزواج البكر.

الحنابلة:

وجاء في تحفة المودود بأحكام المولود: "الباب الأول: في إستحباب طلب الأو لاد. قال تعالى: "فالآن باشر و هن و ابتغوا ما كتب الله لكم" (2) قالوا: هو الولد.

والتحقيق أن يقال: لما خفف الله عن الأمة، بإباحته الجماع ليلة الصوم إلى طلوع الفجر، وكان المجامع يغلب عليه حكم الشهوة وقضاء الوطر، حتى لا يخطر بقلبه غير ذلك، أرشدهم سبحانه إلى أن يطلبوا رضاه في مثل هذه اللذة، ولا يباشروا بحكم مجرد الشهوة، بل يبتغوا بها ما كتب الله لهم من الأجر. والولد الذي يخرج من أصلابهم يعبد الله لا يشرك به شيئا، ويبتغون ما أباح الله لهم من الرخصة بحكم محبته لقبول رخصه. فإن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته، ومما كتب لهم ليلة القدر، فأمروا أن يبتغوها. لكن يبقى أن يقال مما تعلق ذلك بإباحة مباشرة أزواجهم. فيقال: فيه إرشاد إلى أن لا يشغلهم ما أبيح لهم من المباشرة عن طلب هذه الليلة التي هي خير من ألف شهر فكأنه

الرملى، نهاية المحتاج، ج6، ص 184 فما بعدها.
 سورة البقرة، الآية 187.

سبحانه يقول: أقضوا وطركم من نسائكم ليلة الصيام، ولا يشغلكم ذلك عن إنتفاء ما كتب الله لكم من هذه الليلة التي فضلكم بها. والله أعلم ...أهـ"(1).

تعليق:

إذن، رخص سبحانه وتعالى للمسلمين مجامعة نسائهم فى ليالى رمضان. وذكرهم ألا ينسوا أنهن قد يحملن، فلينووا طلب الأولاد، لا مجرد قضاء الشهوة. فالأمر فيه أجر لأنه عبادة فى حد ذاته.

الأباضية:

جاء في كتاب شرح كتاب النيل: "ومعنى انتق أرحاما: أي أن أرحامهن تقبل الولد وتتسع له فيكن أكثر ولادة من غيرهن ... أهـ"(2).

فهذه العبارة عند الأباضية تدل على السعى في طلب الولد، بالزوج بالبكر.

موازنة:

إن فقهاء المسلمين حثوا على السعى في طلب الولد بتعديدهم الفوائد التي يجنيها الإنسان من وراء ولده في الدنيا والأخرى.

كما حضوا على أن تكون الأم – وهى الوسيلة الأولى التى عن طريقها يأتى الولد – أن تكون بكرا.

المطلب الثاني: الطرق التي حث الشرع بها على طلب الولد:

مقدمـة:

إن الأسرة هي النواة للإنسانية. ولا تكون هنالك أسرة مستمرة إلا بالتوالد، ومن ثم تستمر الإنسانية. وحب الولد فطرى في الإنسان ولأن الاسلام دين الفطرة، لذلك حض الله ورسوله على التمسك بتكوين الأسرة وبإنجاب الذرية. وقد سار المرسلون والصديقون على ذلك. قال تعالى: "ولقد أرسلنا رسلا من قبلك، وجعلنا لهم أزواجا وذرية (3) ..." وقال تعالى: "المال والبنون زينة الحياة الدنيا ..." (4) وقال تعالى: "هنالك دعا زكريا ربه، قال

⁽¹⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 9 فما بعدها.

⁽²⁾ اطفیش، شرح کتاب النیل، ج6، ص 18 فما بعدها.

⁽³⁾ سورة الرعد، الآية 38.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الكهف، الآية 46.

رب هب لى من لدنك ذرية طيبة، إنك سميع الدعاء" $^{(1)}$. وقال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم"⁽²⁾

وقد استقرأ العلماء والفقهاء النصوص الشرعية، واستنبطوا منها كثيرا من الطرق والوسائل والعلل، والتي من أجلها وبسببها حض الشارع على طلب الولد. جاء في إحياء علوم الدين وغيره من الكتب مما سوف نثبته بالهامش.

الطرق التي حث بها الشرع على طلب الولد:

أولا: طلب الولد موافق لمراد الله.

إن طلب الولد، موافق لمحبة الله تعالى، بالسعى في تحصيل الولد، لإبقاء جنس الإنسان. فبالزواج والإنجاب يكثر النسل، وتستمر الحياة. قال رسول الله (ص): "خير نسائكم الولود الودود" $^{(3)}$. وقال (ص): "لحصير في ناحية البيت خير من إمرأة لا تلد" $^{(4)}$. وقال (ص): "سوداء ولود، خير من حسناء لا تلد" $^{(5)}$

ففي هذه الأحاديث دلالات على اهتمام الشرع بطلب الأولاد.

ثانيا: طلب الولد فيه إتباع لمباهاته (ص) بأمته

إن طلب الولد، إنما هو تأسى لمباهاته (ص) يوم القيامة بأمته. قال (ص): "أنكحوا أمهات الأولاد، فإني أباهي بكم يوم القيامة "(6). وعن عائشة قالت، قال رسول الله (ص): النكاح سنتي ومن لم يعمل بسنتي فليس مني، وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم"(١). وقال (ص): "تناكحوا تكاثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة، حتى بالسقط"⁽⁸⁾ وقال (ص) "من ترك التزويج مخافة الغيلة فليس منا"⁽⁹⁾.

ثالثا: الولد الصالح يدعو لوالديه

لقد ثبت بالتواتر، أن الأولاد الصالحين، ستلحق دعواتهم آباءهم وأمهاتهم، امتدادا لأعمالهم بعد إنقطاعها بالموت.

⁽¹⁾ سورة آل عمر إن، الآية 38.

⁽²⁾ سورة المائدة، الآية 87. (3) أخرجه البيهقي من حديث ابن أبي أدية الصدفي.

⁽⁴⁾ أخرجه أبو عمر التوقاني، في كتابه معاشرة الأهلين، موقوفا على عمر بن الخطاب. قال العراقي: لم أجده مرفوعا.

⁽⁵⁾ أخرجه ابن حيان في الضعفاء، من رواية بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده. قال العراقي: لا يصح.

⁽⁶⁾ رواه الإمام أحمد في المسند في باب النكاح. والأحاديث فيه غير مرقمة.

⁽⁷⁾ رواه ابن ماجة في باب النكاح.

⁽⁸⁾ أخرجه أبوبكر بن مردويه في تفسيره، من حديث ابن عمر.

⁽⁹⁾ رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس، من حديث أبي سعيد بسند ضعيف، وللدارمي في مسنده، والبغوي في معجمه، وأبى داود في المراسيل، من حديث أبي نجيح. وأبو نجيح اختلف في صحبته.

فقد قال (ص): "إذا مات إنسان إنقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"(1). وعن أبي هريرة أن رسول الله (ص) قال: "إن العبد لترفع له الدرجة، فيقول: أي رب أنى لى هذا. فيقول: باستغفار ولدك لك من بعدك"(2). وعن أنس قال قال النبي (ص): "أي رجل مات وترك ذرية طيبة أجرى الله له مثل أجر عملهم، ولم ينقص من أجور هم شيئا"⁽³⁾.

قال تعالى: " ..قال رب هب لى من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء"(4). قال القرطبي (5): "(هب لي) أي أعطني. (من لدنك) أي من عندك. (ذرية طيبة) أي نسلا صالحا. والذرية تكون واحدة وتكون جمعا، ذكرا أو أنثى، وهو هنا واحد. يدل عليه قوله (فهب لي من لدنك وليا). ولم يقل أولياء. وإنما أنث طيبة، لتأنيث لفظ الذرية"⁽⁶⁾.

وجاء في التفسير الكبير: "الذرية: النسل. وهو لفظ يقع على الواحد والجمع والذكر و الأنثي. و المر اد هنا و لد و احد. و أنث طبية⁽⁷⁾ لتأنيث الذرية في الظاهر . فالتأنيث و التذكير . يجيء تارة على اللفظ، وتارة على المعنى وهذا إنما نقوله في أسماء الأجناس أما في أسماء الاعلام⁽⁸⁾ فلا، لأنه لا يجوز أن يقال: جاءت طلحة. لأن قاعدة أسماء الاعلام لا تفيد إلا ذلك الشخص، فإذا كان الشخص مذكر ا، لم يجز فيه إلا التذكير "⁽⁹⁾.

رابعا: شفاعة الولد

قد يموت الولد قبله، فيكون له شفيعا. فقد روى عن رسول الله (ص) أنه قال: "إن الطفل يجر بأبويه إلى الجنة" $^{(10)}$. كما قال $^{(00)}$: "يأخذ بثوبه كما أنا الآن آخذ بثوبك $^{(11)}$. و في حديث آخر قال (ص): "إن المولود يقال له أدخل الجنة، فيقف على باب الجنة، فيظل محبنطئا(12)، ويقول: لا أدخل الجنة، إلا وأبواي معى. فيقال: ادخلوا أبويه معه الجنة"(13).

⁽¹⁾ رواه مسلم في الصحيح.

⁽²⁾ رواه ابن ماجة وقد خرجناه في صفحة 106.

⁽³⁾ رواه أبو داود. والأحاديث غير مرقمة.

⁽⁴⁾ سورة آل عمران، الآية 15.

⁽⁵⁾ القرطبي (ترجم له).

⁽⁶⁾ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج4، ص 72.

⁽⁷⁾ طيبة: أي مباركة.

⁽⁸⁾ الاعلام: أسماء الناس والأماكن.

⁽⁹⁾ الفخر الرازى، ج2، ص 26 فما بعدها.

⁽¹⁰⁾ أخرجه ابن ماجة من حديث على.

⁽¹¹⁾ أخرجه مسلم، من حديث أبي هريرة.

⁽¹²⁾ محبنطئا: أي ممتلئا غيظا وغضبا.

⁽¹³⁾ أخرجه ابن حيان في الضعفاء، من رواية بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده. قال العراقي: لا يصح. والنسائي من حديث أبي هريرة. قال العراقي: واسناده جيد.

وقال (ص): "من مات له اثنان من الولد، فقد احتظر (1) بحظار من النار "(2). وقال (ص): "من مات له ثلاثة، لم يبلغوا الحنث، أدخله الله الجنة، بفضل رحمته إياهم". قيل: "يا رسول الله وأثنان؟ قال: "وأثنان"(3) أه.

خامسا: حرمة التبتل

قال (ص): "من نكح لله وأنكح لله، استحق ولاية الله" ($^{(4)}$. وقال (ص): "من كان ذا طول فليتزوج" ($^{(5)}$.

قال القرطبى: "قال علماؤنا، فى هذه الآيات وما شابهها والأحاديث الواردة فى معناها رد على غلاة المتزهدين ... وقال الطبرى $^{(6)}$: لا يجوز لأحد من المسلمين تحريم شىء مما أحله الله لعباده، من طيبات المطاعم والملابس والمناكح، لذلك رد النبى (ص) التبتل على ابن مظعون $^{(7)}$.

وجاء في الإحياء: "ثبت أنه لا فضل في ترك شيء، مما أحله الله لعباده، وأن الفضل والبر إنما هو في فعل ما ندب عباده إليه، وعمل به رسول الله (ص) وسنه لأمته، واتبعه على منهاجه (8) الأئمة الراشدون، إذ كان خير الهدى، هدى نبينا محمد (ص). فإذا كان الأمر كذلك، تبين خطأ من آثر لباس الشعر والصوف وترك اللحم وغيره. حذرا من عارض الحاجة إلى النساء. إن الأولى بالإنسان إصلاح نفسه وعونه لها على طاعة ربه. ولا شيء أضر للجسم من المطاعم الرديئة، لأنها مفسدة لعقله ومضعفة لأدواته، التي جعلها الله سببا الى طاعته.

قال المهلب⁽⁹⁾ إنما نهى (ص)، عن التبتل والترهب، من أجل أنه مكاثر بأمته الأمم يوم القيامة، وأنه في الدنيا مقاتل ومجاهد بهم الكفار من أجل إعلاء كلمة

⁽¹⁾ احتظر · توقی

⁽²⁾ أخرجه البزاز والطبراني، من حديث زهير بن أبي علقمة.

⁽³⁾ أخرجه البخاري، دون ذكر الأثنين. و هو عند أحمد بهذه الزيادة، من حديث معاذ. و هو متفق عليه، من حديث أبي سعيد بلفظ "أيما إمرأ" بنحو منه.

⁽⁴⁾ أخرجه أحمد، بسند ضعيف، من حديث معاذ ابن أنس.

⁽ $^{(5)}$ أخرجه ابن ماجة من حديث عائشة بسند ضعيف.

⁽⁶⁾ الطبرى (ترجم له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الطاء.

⁽⁷⁾ هو عثمان بن مُظُعون وقد ترجمت له فلتراجع ترجمته في موضعها. في فهرس الاعلام وتراجمهم حرف العين.

⁽⁸⁾ أخرجه ابن ماجة من حديث عائشة، بسند ضعيف.

⁽⁹⁾ المهلب (ترجم له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الميم.

الله، وأنهم في آخر الزمان يقاتلون الدجال، فأراد النبي (ص) أن يكثر نسلهم"(1).

مناقشة:

إن هذه الأسباب، التى استنبطها العلماء، من أجل الحث على السعى لطلب الولد، تؤكد وسطية الشريعة في تمسكها بأمر الدنيا من أجل الوصول إلى رضاء الله في الآخرة، والذي هو غاية الغايات.

ومن أهم مظاهر الحياة في هذه الدنيا: هي التزوج والانجاب وعمارة الأرض، فلا مناص من ترك التبتل، الذي يعارض هذه الدعوة، لذلك نهي عنه (ص) وأمر بالعمل والتزوج والانجاب وتحمل المسئولية.

الموقف في السودان بالنسبة للسعى في طلب الولد:

جاء في المادة (32) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م: "توفر الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطغولة والحوامل"⁽²⁾.

وفى المواثيق الدولية:

إن أهم المواثيق الدولية في هذا الشأن: هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان. والاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان. والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان. حيث نصت كلها على حق الرجل والمرأة في الزواج وتأسيس الأسرة، وفق قوانين بلادهم. كما أن اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م، أكدت أهمية الأسرة، ودعت إلى رعايتها(3).

(2) راجع دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م. وجاء في المادة (15) من دستور جمهورية السودان لسنة 1998 (ملغي): "ترعى الدولة نظام الأسرة وتيسير الزواج وتعنى بسياسات الذرية وتربية الأطفال وبرعاية المرأة ذات الحمل أو الطفل وبتحرير المرأة من الظلم وتشجيع دورها في الأسرة والحياة العامة".

(3) جاء في الأعلان العالمي لحقوق الأنسان، والذي صدر عام 1945 والذي يعتبر معلما في مسيرة حياة البشرية المعاصرة، والذي انبثقت منه أهم الوثائق الدولية السابقة: الاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990، جاء منه ما يلي:

المادة (16): (1) كل الرجال والنساء البالغين، بغض النظر عن عنصرهم أو جنسياتهم أو ديانتهم، لهم الحق في الزواج وتكوين الأسرة. ويتمتعون بحقوق زوجية متساوية عند إنشاء الزواج أو عند الطلاق.

(2) الدخول في الزواج يكون باتفاق الزوجين وإرادتهم الحرة.

(3) الأسرة هي النواة الأساسية الطبيعية للمجتمع ولها حق الحماية بواسطة المجتمع والدولة.

⁽¹⁾ راجع: إحياء علوم الدين، للغزالي، ج2، ص 24 فما بعدها. ومثله الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج4، ص 72 فما بعدها. ومثله الفالك المشحون، للسيوطي، ص 59. ومثله فقه السنة، سيد سابق، ج2، ص 7 فما بعدها.

موازنة:

نلاحظ أن مبادىء الشريعة والتى حضت على السعى من أجل الولد وتكوين الأسرة، قد سبقت ما جاء في هذه المواثيق بأربعة عشر قرنا من الزمان.

أما المشرع السوداني، فلم يجد صعوبة في صياغة ما حفلت به مباديء الشريعة، التي هي دين الدولة السودانية الرسمي. فالقوانين السودانية أخذت من الفقه الاسلامي إلى حد كبير، ولا زال المشرع السوداني يسير في طريق أسلمة القوانين، أو ما يعرف بحركة التأصيل في السودان.

وجاء في (ديباجة) اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990: "إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إقتناعا منها بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها، وخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمتين، لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسئولياتها داخل المجتمع.

وجاء في المادة (18) من خطة عمل الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه: "تتحمل الأسرة المسئولية الأساسية، عن رعاية الطفل وحمايته ..." أه.

المبحث الثاني النواج وحق إختيار الأم المناسبة

المطلب الأول: حق الزواج والترغيب فيه:

مقدمة: الزواج أسلوب إختاره الله

إن الزواج بالزوجة، إنما هو حق للولد، بإعتبار أنه هو الوسيلة الوحيدة في الاسلام، التي يأتي عن طريقها الولد الشرعي.

"فهو الأسلوب الذي إختاره الله، للتوالد والتكاثر. ولم يشأ الله، أن يجعل الانسان كغيره من العوالم، فيدع غرائزه تنطلق دون وعي، أو يترك إتصال الذكر بالأنثى، فوضى لا ضابط له، بل وضع النظام الملائم والشرعي لميلاد الانسان. والذي من شأنه أن يحفظ شرفه، ويصون كرامته ..."(1) أه ولا شك أن هذا هو الرقى، اللائق بالإنسان. يتضح ذلك من معنى وأسلوب وضوابط الزواج في الإسلام (2).

⁽¹⁾ فقه السنة، سيد سابق، ج2، ص 5.

⁽²⁾ في اللغة – الزواج عكس الإنفراد. وهو الإقتران والمخالطة والإشتمال. أما في الإصطلاح، وحسب ممارسة المأذونيات الشرعية، والتي استحدثت بغرض تسجيل وتوثيق عقود الزواج. فالزواج هو إقتران رجل بإمرأة، اقترانا يحل لكل منهما الإستمتاع بالأخر، بالاضافة إلى إلزامه بالحقوق الزوجية تجاه الآخر.

وكيفيته بأن يقول ولى المرأة لوكيل الزوج، زوجتك موكلتي فلانة لموكلك فلان، على كتاب الله وسنة رسوله على صداق هو كذا وأذنت لمن يشهد أي يكون بحضور الشهود فيقول وكيل الزوج قبلت.

الى مو سه والمنت عمل يتلهم. إلى يتنون بمنتظور المنهود لينون ولين الروع لبنت. فمنى تم بهذه الطريقة فلا ينحل إلا بالطلاق أو الخلع أو الفسخ أو الموت. فالقصد منه التأبيد، وتكوين الأسرة.

فأركانه هي الإيجاب والقبول والزوج والزوجة والمهر والشّهود والولم. وذلك عند الجمهور. مع إختلافهم حول إعتبار بعض هذه العناصر أركانا وبعضها شروطا.

أما حكمه فتعتريه أحكام الشريعة الخمسة: فقد يكون واجبا أو حراما أو مندوبا أو مكروها أو مباحا، على حسب الإستعداد الفطرى للإنسان.

[ُ] أما الشيعةُ الإماميةُ فيحلون زواج المتعة. فأركان الزواج عندهم هي الصيغة وتجوز بلفظ متعتك. والزوجة والمهر وذكره شرط، وتكفي فيه المشاهدة، ويتقدر بالتراخي ولو بكف من بر. والأجل وهو شرط في العقد.

فالزواج عندهم يقوم أساسا على التأقيت وهو عكس المفهوم الأساسي للزواج عند الجمهور وهو التأييد.

ويستدل الشيعة برأى ابن عباس والذى أباحه للضرورة. ولكن ثبت عند الجمهور رجوعه عن هذا الرأى. فلا حجة لهم فيما ذهبوا إليه.

أما في السودان فإن قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991، عرف الزواج بأنه عقد بين رجل وإمرأة على نية التأبيد، يحل إستمتاع كل منهما بالآخر، على الوجه المشروع. وحدد ركنا الزواج بأنهما الزوجان والإيجاب والقبول. وجعل الشاهدين والمهر والولى شروطا لصحة الزواج. كما رتب على الزواج آثار النفقات للزوجة، والطاعة للزوج، والنسب والحضانة للأطفال.

كما أكد القانون أن الزواج متى تم صحيحا، فلا تقع الفرقة بين الزوجين إلا بالطلاق بواسطة الزوج. أو الخلع والطلاق على مال إذا اتفق الزوجان. أو التطليق والفسخ بواسطة القضاء. أو وفاة أحد الزوجين.

ونلاحظ أن القانون السوداني، و هو مستقى من الفقه الإسلامي، يسير وفق رأى الجمهور.

راجع: من كتب الحنفية: الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص 13. وابن الهمام، فتح القدير، ج2، ص 357.

ومن كتب المالكية: ابن رشد، بداية المجتهد، ج2، ص 78. والخرشى، حاشية الخرشى على متن الشيخ خليل، ج3، ص 25

ومن كتب الشافعية: الشير ازى، المهذب، ج2، ص 45. الإمام الشافعي، الأم، ج5، ص 22 فما بعدها.

وقد جاءت كلمة نكاح أحيانا بمعنى الزواج. ولكن يغلب عليها المعنى اللغوى أكثر من المعنى الفقهى (1).

مشروعية الزواج:

شرع الله ورسوله الزواج، بنصوص القرآن وأحاديث الرسول (ص) وأفعاله وتقريراته قال تعالى: "ولقد أرسلنا رسلا من قبلك، وجعلنا لهم أزواجا وذرية .."(2). وقال تعالى: "والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين .."(3). وقال النبى (ص): "النكاح سنتى، فمن أحب فطرتى، فليستن بسنتى"(4). وقال صلوات الله وسلامه عليه: "تناكحوا تكاثروا، فإنى أباهى بكم الأمم يوم القيامة، حتى بالسقط"(5).

إستنادا إلى هذه الآيات والأحاديث النبوية، وكلها متواترة تأكدت أهمية الزوج في الشرع الحنيف وأجمعت عليه الأمة. ومن هذه الآثار استنبط الفقهاء والمفسرون وشراح الحديث النبوى، استنبطوا العلل والحكم، التي من أجلها رغب الشارع الحكيم في الزواج وحض عليه.

جاء فى حاشية رد المحتار: "إن الجهاد سبب لوجود المسلم والإسلام، ولكن النكاح قدم على الجهاد، لأن ما يحصل بأنكحة أفراد المسلمين، أضعاف ما يحصل بالقتال، لذلك قالوا: إن الاشتغال به، أفضل من التخلى لنوافل العبادات"(6).

علل وحكم الترغيب في الزواج والحض عليه:

إن العلل والحكم من الزواج، كثيرة في كتب الفقه والتفسير والأحاديث، لكننا نذكر منها ما يلي: مما جاءت في إحياء علوم الدين وغيره من الكتب التي سنذكر ها بالهامش.

ومن كتب الحنابلة: إبن قدامة، المغنى، ج7، ص 41. ابن القيم، اعلام الموقعين، ج1، ص 39.

ومن كتب الظاهرية: ابن حزم، المحلى، ج10، ص 25 فما بعدها. أما من كتب الإمامية، فراجع: الحلى، شرائع الاسلام، ج2، ص 303 فما بعدها، النكاح المنقطع.

كما راجع من المصادر السودانية: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991. وكذلك راجع لائحة عمل المأذونيات السودانية.

⁽¹⁾ ورد في ترتيب القاموس المحيط: النكاح من مادة نكح، أي الوطء والعقد.

راجع ترتيب القاموس المحيط، للزاوى، باب النون، حرف النون، مادة (ن ك ح). وجاء في لسان العرب: "نكح فلان إمرأة ينكحها نكاحا، إذا تزوجها، ونكحها أى باضعها". راجع: ابن منظور، لسان العرب، حرف الحاء، فصل النون، مادة (ن ك ح).

⁽²⁾ سورة الرعد، الآية 38.

^{(&}lt;sup>3)</sup> سورة الفرقان، الآية 74.

⁽⁴⁾ أخرجه أبو ليلى في مسنده، مع تقديم وتأخير من حديث ابن عباس، بسند حسن.

⁽⁵⁾ أخرجه أبوبكر بن مردويه، في تفسيره، من حديث ابن عمر، دون قوله "حتى بالسقط"، وإسناده ضعيف، وذكره بهذه الزيادة البيهقي في المعرفة، عن الشافعي أنه بلغه.

ابن عابدین، ج3، ص $^{(6)}$

- 1- الحصول على الولد، هـ و الأصل الأول الذى شرع من أجله النكاح. فالمقصود أن يبقى النسل، وألا يخلو العالم من جنس الإنس. قال صلوات الله وسلامه عليه: "خير نسائكم الودود الولود"(1).
- 2- دفع غائلة الشهوة. فإذا لم تشبع الغريزة الجنسية، إنتاب الإنسان الكثير من القلق والإضطراب. والزواج هو الوضع السليم ومنه تأتى السكينة والطمأنينة. قال تعالى: "ومن آياته "أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"(2). وقال رسول الله (ص) داعيا ربه: "أسألك أن تطهر قلبي وتحفظ فرجي"(3).
- 3- الترويح عن النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر والملاعبة، وفي هذا إراحة للقلب، وتقوية له على العبادة. وكل ذلك لا يكون إلا بالزوجة. قال عليه الصلاة والسلام: "حبب إلى من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء وجعلت قرة عيني في الصلاة"(4).
- 4- تفريغ القلب عن تدبير المنزل، والتكفل بشغل الطبخ والكنس والفرش وتنظيف الأوانى وتهيئة أسباب المعيشة، حتى لا تضيع أوقات الرجل ويتفرغ للعلم والعمل. قال محمد بن كعب القرظى⁽⁵⁾ في معنى قوله تعالى: "ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة"⁽⁶⁾ هي المرأة الصالحة. وقال صلوات الله وسلامه عليه: "ليتخذ أحدكم قلبا شاكرا، ولسانا ذاكرا وزوجة مؤمنة صالحة تعينه على آخر ته"⁽⁷⁾.
- 5- مجاهدة النفس ورعايتها بالرعاية والولاية والقيام بحقوق الأهل والصبر على أخلاقهن واحتمال الأذى منهن والسعى في إصلاحهن وإرشادهن إلى طريق الدين والاجتهاد وكسب الحلال لأجلهن والقيام بتربية الولد. وكل هذه أعمال عظيمة تنال بالزواج. قال (ص): "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .."(8). وقال (ص): "إن الله يحب الفقير المتعفف أبا العيال"(9).

⁽¹⁾ أخرجه البيهقي من حديث ابن أبي أدية الصدفي.

⁽²⁾ سورة الروم، الآية 21.

⁽³⁾ أخرجه البيهقي في الدعوات، من حديث أم سلمة، بإسناد فيه لين.

⁽⁴⁾ رواه النسائي والحاكم، من حديث أنس، بإسناد جيد. "وضعفه العقيلي.

⁽⁵⁾ محمد بن كعب القرظى. راجع الاعلام وتراجمهم حرف الميم.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة البقرة، الآية 201.

⁽⁷⁾ أخرجه الترمذي وحسنه، وابن ماجة واللفظ له، وفي الحديث انقطاع.

⁽⁸⁾ متفق عليه من حديث ابن عمر.

أخرجه ابن ماجة من حديث عمر ان بن حصين بسند ضعيف. $^{(9)}$

- الزواج سبب للصلات بين الأسر وتقوية المحبة والإلفة وهذا كله مما يباركه
 الإسلام وينصره.
- 7- ومن الحقائق التي أثبتتها دراسات الأمم المتحدة عام 1959 أن المتزوجين أطول عمرا من غير المتزوجين. وذلك بسبب راحة البال والهدوء الذي توفره الزوجة لزوجها وبالعكس.
- 8- إن الزواج من السنة، فقد روى سعد بن أبي وقاص، رضى الله عنه، قال: "نهى رسول الله (ص) عن التبتل"(1). وقد رد رسول الله (ص) ما قاله الثلاثة رهط، فقال: "أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلى وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني"(2). فالتبتل هو الذي يفضي إلى التنطع(3) وتحريم ما أحل الله ورسوله.
- 9- إن الإسلام لا يقف بالحياة الزوجية، عند حد الاعتراف بها، ونفى الإثم عنها. بل يرتفع بها إلى مستوى العمل الصالح الذى يثاب المرء على فعله. فعن أبى ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "وفي بضع أحدكم صدقة"(4).
- 10- لقد زاد الإسلام، في فوائد الزواج وحكمه وأسراره، ولم يقتصرها على منافع الحياة الدنيا، بل تعدى بها إلى ما بعد الموت. فإن الإنسان عند موته ينقطع عمله، ويتوقف ثوابه، لكن مما يصله من الثواب إستثناء دعوات ولده الصالح. فعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي (ص) قال: "إذا مات ابن آدم إنقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"(5). وفي هذا ترغيب فيه صلوات الله وسلامه عليه، للأمة، لكي تكثر من الزواج وتهتم به من أجل الأولاد الصالحين، الذين يصلنا ثوابهم بعد الممات. فما أحوجنا للثواب بعد إنقطاع العمل ...أه(6).

⁽¹⁾ رواه البخاري ومسلم. وأثبته الترمذي في باب النكاح برقم 1088 وقال: هذا حديث حسن صحيح.

⁽²⁾ رواه البخاري ومسلم أيضا. قال الكحلاني: متفق عليه وأورده في بأب النكاح ورقمه 2.

⁽³⁾ التنطع: أى التشدد. ⁽⁴⁾ رواه ابن حيان.

^{(&}lt;sup>5)</sup> رواه مسلم في الصحيح.

⁽⁶⁾ راجع: بدائع الصنائع، للكاساني، ج2، ص 343. ومثله شرح فتح القدير، لابن الهمام، ج3، ص 187 فما بعدها. نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (بهامش فتح القدير)، لقاض زادة، ج2، ص 185 فما بعدها. الجامع لأحكام القرآن، للغزالي، ج2، ص 185 فما بعدها. ومثله أيضا القرطبي، ج14، ص 16. ومثله إحياء علوم الدين، للغزالي، ج2، ص 24 فما بعدها. ومثله تحفة المودود بأحكام المولود، لابن القيم، ص 9-14 ومثله الفلك المشحون والكنز المدفون، للسيوطي، ص 59. ومثله حاشية رد المحتار، لابن عابدين، ج3، ص 3 فما بعدها. ومثله فقه السنة، سيد سابق، ج2، ص 7 فما بعدها. المحرمات من النساء في الإسلام، الأمير ابراهيم الفكي، ص 14.

الخلاصة:

إن الزواج من المبادىء الكبيرة، التى شرعها الله لتقوم عليها حياة المسلم. لأنه يتعلق بذات الإنسان. فالإنسان فى ذاته مكرم عند الله، ومحمل بالتكاليف من دون سائر المخلوقات، مختص بارسال الرسل اليه. لذا لا بد من استمرار نوعه إلى قيام الساعة، ولا يكون ذلك إلا بالزواج.

ولهذا السبب، ومهما حاولنا إحصاء الأسباب والعلل التي من أجلها حض الله على الزواج، فلن نستطيع أن نحصيها. لذا ذكرنا جانبا منها لنؤكد على أهمية الزواج وخطورته في حياة الإنسان.

إذن فالزواج حق من حقوق الطفل على والده، حتى يأتى للحياة ويساهم فى مسيرة الحياة التى كتبها الله على بنى البشر. قال تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"(1). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعبته"(2).

الحكم الشرعى للنكاح عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في رد المحتار: "ويكون واجبا عند التوقان .. أي بحيث يخاف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج ... وكذا فيما يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن النظر إلى المحرم أو عن الاستمناء بالكف فيحب الزواج وإن لم يخف الوقوع في الزنا ... فإن تيقن الزنا إلا به فرض: أي بأن كان لا يمكنه الاحتراز من الزنا إلا به ... لأن ما لا يتوصل إلى ترك المحرم إلا به يكون فرضا⁽³⁾.

ويكون سنة مؤكدة حال الاعتدال وهو محمل القول بالاستحباب.

ومكروها لخوف الجور فإن تيقنه حرم ... أهـ". فالرأى الراجح عند الحنفية هو الوجوب كما نستفيد من هذا النص.

⁽¹⁾ سورة التوبة، الآية 105.

⁽²⁾ متفق عليه من حديث ابن عمر رضى الله عنه.

⁽³⁾ ابن عابدین، حاشیة رد المحتار، ج4، ص 63 فما بعدها.

المالكية:

جاء في شرح العلامة زروق: "وحكمه الندب في الجملة، للأحاديث في الأمر به ..."(1).

وجاء في الفواكه الدواني: "وحكمه الأصلى هو الندب. ومحل ندبه إن رجى النسل، أو كانت نفسه تشتاق النكاح دون خشية زنا بتركه.

وقد يعرض له الوجوب المضيق، وذلك إذا خشى على نفسه العنت، ولا يدفع عنه صوم ولا تسرى. وأما إن كان يندفع عنه بالصوم أو التسرى، فالواجب واحد منهما ولكن الزواج أفضل.

ويباح في حق من لا يرجو النسل، ولا تميل إليه نفسه، ولا يقطعه عن فعل خير.

ويكره في حق من يقطعه عن فعل العبادة الواجبة. ويحرم في حق من لا يخشى بتركه زنا، ولا قدرة على نفقة الزوجة، أو على الوطء، أو ينفق عليها من حرام.

والمرأة كالرجل، إلا في التسرى ... أهـ "(2).

رأى الباحث:

نفهم من هذين النصين، أن الزواج حكمه الندب عند المالكية. إلا إذا استجد ما يحوله من الندب إلى أي من الأحكام الشرعية الأربعة الباقية: من وجوب وإباحة وكراهة وحرمة.

الشافعية:

جاء فى نهاية المحتاج فى كتب الشافعية: "مستحب لمحتاج إليه أى تائق له بتوقانه للوطء ... فإن لم يحتج أى لم يتق له بعدم توقانه للوطء خلقة أو لعارض ولا علة به كره له إن فقد الأهبة ... فإن وجد الأهبة وبه علة كمرض أو هرم أو عنة كره له النكاح ... أهـ(3). فالزواج حكمه الاستحباب عند الشافعية إذا شعر بالتوقان للجماع.

⁽¹⁾ زروق، شرح العلامة زروق، ج2، ص 26.

⁽²⁾ النفر أوى، الفواكه الدواني، ج1، ص 21.

⁽³⁾ شهاب الدين الرملي، نهاية المحتاج، ج6، ص 181 فما بعدها.

الحنابلة:

جاء في المغنى من كتب الحنابلة: "والناس في النكاح على ثلاثة أضرب منهم من يخاف على نفسه الوقوع في المحظور إن ترك النكاح فهذا يجب عليه النكاح ... في قول عامة الفقهاء.

والثاني من يستحب له. فهو له شهوة لكن يأمن معها الوقوع في المحظور.

والثالث من لا شهوة له كالعنين أو له شهوة فذهبت لكبر أو مرض أو نحوه: فهذا يستحب له النكاح لعموم ما ذهبنا إليه لكن الرأى الثاني أن التخلي أفضل له ... أهـ(1).

فالرأى الراجح عند الحنابلة أن النكاح واجب إذا خاف على نفسه الوقوع في المحظور، وإرتكاب الزنا.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد من أين يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ... فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ..."(2).

وجاء في سبل السلام: "... وإلى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن أحمد ... أهـ "(3).

مناقشة:

لا يوجد خلاف كبير بين رأيى، ابن حزم وداود من الظاهرية، فالفرض أعلى درجة من الواجب، أى هو واجب وأزيد من الواجب. وسوف نسوق الأدلة عندما نوازن بين جميع المذاهب.

الزيدية:

جاء في سبل السلام: "والأمر بالتزوج يقتضى وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤونته ... وإلى الوجوب ذهب داود و هو رواية عن أحمد ... أهـ"(4).

⁽¹⁾ ابن قدامة، المغنى، ج7، ص 334 فما بعدها.

⁽²⁾ ابن حزم، المحلى، ج9، ص 240 فما بعدها.

الكحلاني، سبل السلّام، ج3، ص 109.

⁽⁴⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 109 فما بعدها.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "فالنكاح مستحب – أي النكاح الدائم كما يسميه الشيعة – لمن تاقت نفسه من الرجال والنساء ... ومن لم تتق ففيه خلاف، المشهور استحبابه قوله عليه السلام: "تناكحوا تناسلوا" ولقوله صلى الله عليه وسلم: "شرار موتاكم العزاب" ولقوله عليه السلام: "ما استفاد امرىء فائدة بعد الاسلام، أفضل من زوجة مسلمة، تسره إذا نظر إليها، وتطيعه إذا أمرها، وتحفظه إذا غاب عنها، في نفسها ومالها"(1)(2).

وجاء فى شرائع الاسلام أيضا عن نكاح المتعة: "القسم الثانى، فى النكاح المنقطع – أى المؤقت وهو نكاح المتعة – وهو سائغ فى دين الاسلام، لتحقق شرعيته، وعدم ما يدل على رفعه ..."(3).

تعليق:

فالنكاح عند الإمامية نوعان: الأول هو النكاح الدائم، وحكمه عندهم الاستحباب. أما النوع الثانى عندهم فهو النكاح المنقطع وهو زواج المتعة، فهو عند الإمامية جائز (سائغ). أما عند جميع الفقهاء فهو حرام.

الأباضية:

جاء فى كتاب النيل: "ندب – أى النكاح – لقادر أن يرغب فى النكاح ... أى فى تزوج ... فإن التزوج واجب على من إذا تركه عصى الله بعينه أو قلبه أو جارحة من جوارحه أو فرجه، وإن كان لا يعصى بذلك – كله – فقيل: يندب له التزوج. وقيل: يجب. والأولى له تركه حيث فسد الناس ... أهـ(4).

وعند الأباضية فحكم النكاح الندب، للقادر عليه إلا من معصية الله.

⁽¹⁾ وردت الأحاديث في الوسائل، من كتب الشيعة، كتاب النكاح، باب (0,1)

⁽²⁾ الحلى شرائع الاسلام، ج2، ص 266.

^{(&}lt;sup>3)</sup> المرجع السابق، ص 302.

⁽⁴⁾ محمد بن يوسف اطفيس، شرح كتاب النيل، ج6، ص 16.

الموازنة:

انقسم الفقهاء إلى ثلاثة مجموعات حول حكم الزواج:

المجموعة الأولى: الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة والإمامية والأباضية. ويقولون أن حكم الزواج الندب.

والمجموعة الثانية يرون أن حكم الزواج الوجوب وهم الحنفية والزيدية وداود من الظاهرية، وفي رأى للحنابلة.

أما المجموعة الثالثة فهو ابن حزم من الظاهرية ويقول أن حكم الزواج فرض.

الأدلة

استدل الجمهور بأن الأمر (فليتزوج) للندب. مستدلين بأن الله تعالى خير بين التزوج والتسرى لقوله (فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) والتسرى لا يجب إجماعا. فكذا النكاح، لأنه لا تخيير بين واجب وغير واجب.

فأما المجموعة الثانية، فيقولون: أن الأمر بالتزوج يقتضى وجوبه طبعا مع القدرة على تحصيل مؤونته.

أما ابن حزم فيقول أن الأمر دليل الفرضية.

الترجيح:

وأنا أرجح رأى الجمهور القائل بالندب: فهو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل، ولو لم يكن له في الوطء شهوة، لقوله صلى الله عليه وسلم (فإنى مكاثر بكم الأمم). ولظواهر الحث على النكاح والأمر به.

المطلب الثاني: إختيار الزوجة (الأم):

معنى الإختيار في اللغة:

عند أهل اللغة، ورد لفظ الإختيار والتخير. ومعناه عندهم التفضيل والإنتقاء والإصطفاء.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الإختيار من مادة (خ ى ر). تقول: خار يخير الرجل على غيره، خيرة وخيرا، أي فضله. وخار يخير الشيء، أي انتقاه (1).

وجاء فى لسان العرب: "خير، الخير ضد الشر، وجمعه خيور. وفلانة الخيرة، من المرأتين، وهى الخير والخيرة والخورى والخيرى. وتقول: خاره على صاحبه خيرا وخيرة، أى فضله. وتقول: رجل خير وخير.

قال الليث⁽²⁾: "رجل خير وإمرأة خيرة فاضلة في صلاحها. وإمرأة خيرة في جمالها وميسمها، ففرق بين الخيرة والخيرة⁽³⁾.

إذن، فالخيار الاسم من الاختيار. والإختيار: الإصطفاء، وكذلك التخيّر.

القرآن الكريم يعزز كلام العرب:

"الاختيار" ورد في القرآن الكريم بلفظ "التخير" أيضا. قال تعالى: "إن لكم فيه لما تخير ون"(6). وقال جل شأنه: "وفاكهة مما يتخير ون"(6).

جاء في الكشاف حول الآية: "تخير الشيء واختاره: أي أخذ خيره"(⁶⁾.

وجاء في الجامع لأحكام القرآن، حول الآية الثانية: "أي، يتخيرون ما شاءوا لكثرتها. وقيل: وفاكهة متخيرة مرضية. والتخير الإختيار"(7).

وأما عن الإختيار، فقد قال الله عز وجل: "وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى" (8). وقال تعالى: "وربك يخلق ما يشاء ويختار " (9). وقال تعالى: "واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا (10).

⁽¹⁾ الزاوى، باب الخاء، مادة (خ ى ر).

⁽²⁾ هو الليث (ترجم له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم. حرف اللام.

⁽³⁾ ابن منظور ، حرف الراي، فصل الخاء، مادة (خي ر).

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة القلم، الآية 38.

⁽⁵⁾ سورة الواقعة، الآية 20. (6) النياة (7)

⁽⁶⁾ الزمخشري، ج4، ص 149.

⁽⁷⁾ القرطبي، ج71، ص 204.

⁽⁸⁾ سورة طه، الآية 13.

 ⁽⁹⁾ سورة القصص، الآية 68.
 (10) سورة الأعراف، الآية 155.

جاء فى الكشاف: "وأنا اخترتك" أى إصطفيتك للنبوة"(1). كما جاء فى لباب التأويل، حول نفس الآية: "اصطفيتك رسالاتى وبكلامى"(2).

وجاء فى صفوة البيان: "ويختار" أى وهو سبحانه يصطفى ما يشاء إصطفاءه، فيصطفى مما يخلقه شفعاء، ويختارهم للشفاعة، ويفضل بعض مخلوقاته على بعض كما يشاء"(3).

وجاء فى الجامع لأحكام القرآن، حول قوله تعالى: "واختار موسى قومه سبعين رجلا". قال: مفعولان. أحدهما حذفت منه من. قال الراعى⁽⁴⁾ يمدح رجلا: اخترتك الناس إذ رثت خلائقهم واختل من كان يرجى عنده الشوك.

يريد اخترتك من الناس. وأصل اختار اختير. فلما تحركت الياء، وقبلها فتحة، قلبت ألفا، نحو قال وباع"(⁵⁾.

الخلاصــة:

نخلص إلى أن الإختيار في اللغة، والقرآن الكريم هو التخير والإصطفاء والتفضيل والرضاء عن الشيء، من بين عدة أشياء. وهو نفس المعنى المراد في الإصطلاح الفقهي.

مشروعية إختيار الزوجة:

شرع إختيار الزوجة، بعدد متواتر من الأحاديث النبوية، اشارت إلى أسس الاختيار الحسن، نذكر منها الأحاديث التالية:

الحديث الأول:

عن أبى هريرة، رضى الله عنه، أن رسول الله (ص) قال: "تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها. فأظفر بذات الدين تربت يداك"(6).

⁽¹⁾ الزمخشرى، ج2، ص 531.

⁽²⁾ الخازن، ج3، ص 265.

⁽³⁾ الشيخ حسنين محمد مخلوف، ج2، ص 142.

⁽⁴⁾ الراعى. راجع ترجمته بفهرس الاعلام وتراجمهم. حف العين.

⁽⁵⁾ القرطبي، ج7، ص 294.

^{(&}lt;sup>6)</sup> رواه البخاري، من حديث جابر، ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة.

جاء في الترغيب والترهيب، لشارحه الفقيه المجتهد مصطفى محمد عمارة $^{(1)}$ ، قال: قال المنذري $^{(2)}$: "تربت يداك" كلمة معناها الحث والتحريض. وقيل: معناها هنا دعاء بالفقر عليه. وقيل: بكثرة المال، واللفظ مشترك بينهما، قابل لكل منهما. والآخر هنا أظهر. ومعناه اظفر بذات الدين، ولا تلتفت إلى المال، أكثر الله مالك. وروى الأول عن الزهرى $^{(3)}$. وأن النبي $^{(0)}$ إنما قال ذلك، لأن الفقر خيرا له من الغني، والله أعلم بمراد نبيه.

قال الشارخ، مصطفى محمد عمارة⁽⁴⁾: "ذات الدين لاستقامتها، وتعلقها بعمل الشرع، لأن بالدين يحصل خير الدنيا والآخرة.

وقال الكرماني⁽⁵⁾: "فاظفر" جزاء شرط محذوف: أي إذا تحققت تفضيلها، فاظفر أيها المسترشد بها.

وقال القرطبي⁽⁶⁾: "هذه الخصال ترغب في النكاح. وظاهره إباحة النكاح لقصد كل ذلك، لكن قصد الدين أولي"⁽⁷⁾.

وجاء فى فتح البارىء: "فعليك بذات الدين" المعنى أن اللائق بذى الدين والمروءة، أن يكون الدين مطمح نظره، فى كل شىء، لا سيما فيما تطول صحبته، فأمره النبى (ص) بتحصيل صاحبة الدين، الذى هو غاية البغية"(8).

وجاء في فتح المنعم: "وفي حضه عليه الصلاة والسلام، على ذات الدين، الحض على مصاحبة أهل الصلاح، في كل شيء، لأن من صاحبهم استفاد من أخلاقهم وبركاتهم، وحسن طرائقهم وأمن المفسدة من جهنم ..." أهـ⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ مصطفى محمد عمارة، من خريجى دار العلوم، ومن كبار مدرسى اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم المصرية. عكف على دراسة الفقه والسنة المطهرة, وقد أجازه كل من الشيخ محمد حبيب الله بن مايأبى الجكنى. وكذلك الشيخ محمد عبدالحى الكتانى الحسين الفاسى وقد أشاد بعلمه كبار علماء مصر فى القرن العشرين منهم الأستاذ الأكبر محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر السابق. والشيخ مصطفى محمود عمر الديابى. ومن أهم أعماله شرح كتاب الترغيب والترهيب، للامام المنذدي

⁽²⁾ هو الشيخ الحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوى بن عبدالله بن سلامة بن سعد. ولد في غرة شعبان سنة 581هـ. وتوفى الرابع من ذي القعدة سنة 656هـ.

راجع: الترغيب والترهيب، له، ج1، ص 24.

⁽³⁾ الزهري (ترجم له). راجع الاعلام وتراجمهم. حرف الزاي.

⁽أ) (ترجمنا له فيما سبق). أي مصطفى محمد عمارة في هذه الصفحة.

⁽⁵⁾ الكرماني (ترجم له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الكاف.

⁽⁶⁾ القرطبي وردت ترجمته فيما سبق.

⁽⁷⁾ الترغيب والترهيب، للمنذري، ج3، ص 45.

⁽⁸⁾ ابن حجر ، ج9، ص 116.

⁽⁹⁾ الجكنى، ج4، ص 46.

رأى الباحث:

إن هذا الحديث يقرر واقع الناس، عندما يريدون الزواج. فهم دائما يبنون إختيارهم للزوجة على المال أو الحسب أو الجمال أو الدين. وقد وجهنا الشارع الحكيم، أن إختيار ذات الدين أفضل. لأن ذات الدين تعين زوجها على بناء الحياة الزوجية السليمة المستقرة، وتأخذ بيد زوجها على طريق الآخرة، فالمطلوب في النهاية هو رضوان الله تعالى.

الحديث الثاني:

عن أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى (ص) قال: "خير نساء ركبن الإبل، صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده"(1).

جاء فى فتح البارىء، حول شرح هذا الحديث: "(ركين الإبل)، إشارة إلى العرب. لأنهم الذين يكثر منهم ركوب الإبل. وقد عرف أن العرب، خير من غيرهم مطلقا فى الجملة، فيستفاد منه تفضيلهن مطلقا، على نساء غيرهن مطلقا ... ويمكن أن يقال أيضا أن الحديث، سيق فى معرض الترغيب فى نكاح القرشيات.

(صالح نساء قريش)، فالمحكوم له بالخيرة، الصالحات من نساء قريش، لا على العموم. والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين، وحسن المخالطة مع الزوج.

(أحناه) أى أكثر شفقة. والحانية على ولدها، هى التى تقوم عليهم، فى حال يتمهم فلا تتزوج، فإن تزوجت فليست بحانية.

(على ولد)، في رواية لمسلم (على يتيم)، وفي أخرى (على طفل). إن صفة الحنو على الولد ثابتة. لكن ذكرت الحالتان، لأنهما "أظهر في كل ذلك".

(وأرعاه على زوج)، أى أحفظ وأصون لماله، بالأمانة فيه، والصيانة له، وترك التبذير في الانفاق.

(في ذات يده)، أي في ماله المضاف إليه. ومنه قولهم: فلأن قليل ذات اليد. أي قليل المال.... أهـ"(2).

فحوى الحديث:

ففى الحديث، الحث على نكاح الأشراف، خصوصا القرشيات. ومقتضاه أنه كلما كان نسبها أعلى، تأكد الاستحباب. ويؤخذ منه إعتبار الكفاءة في النسب. وفضل الحنو والشفقة

⁽¹⁾ رواه البخاري.

⁽²⁾ ابن حجر ج6 ص 107 فما بعدها.

وحسن التربية والقيام على الأولاد وحفظ مال الزوج وحسن التدبير فيه، يؤخذ منه - جميع ذلك - مشروعية إنفاق الزوج على زوجته (1).

الحديث الثالث:

عن معقل بن يسار (2)، رضى الله عنه قال: جاء رجل الى رسول الله (ص) فقال: يا رسول الله، إنى أصبت إمرأة ذات حسب ومنصب ومال، إلا أنها لا تلد فأتزوجها؟ فنهاه. ثم أتاه الثانية فقال له مثل ذلك. ثم أتاه الثالثة فقال له: "تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأمم"(3).

وقد جاء في شرح الترغيب والترهيب: "(الحسب) أي الشرف. (المنصب) أي الدرجة. (المال) أي الثروة.

(الودود) أى كثيرة المحبة. فالود هو المحبة. يقال: وددت الرجل أوده ودا: أى أحببته. والودود اسم من أسماء الله تعالى. فهو سبحانه مودود: أى محبوب فى قلوب أوليائه. أو فعول بمعنى فاعل: أى سبحانه يحب عباده الصالحين، بمعنى أنه يرض عنهم. كذلك الزوجة الودود: خالصة الحب والعطف والرأفة.

(الولود) أى كثيرة الولادة. منتجة مثمرة تلد له بنين وبنات ليحيا ذكره ويبقى أثره .." أه $^{(4)}$.

وجاء فى شرح سنن النسائى: (حسب) أى شرف. وهو الفضيلة من جهة الآباء. أو حسن الأفعال والخصال. (منصب) قدر بين الناس. (الودود) أى كثيرة المحبة للزوج. فلعلها البكر. ويعرف ذلك بحال فرديتها. (الولود) أى كثيرة الولادة. كما يدل عليه التعليل لأن المحبة هى الوسيلة إلى ما سيكون سببا للأولاد.

(مكاثر بكم) أى الأنبياء يوم القيامة، كما في رواية ابن حبان $^{(4)}$... أه $^{(5)}$.

وجاء فى إحياء علوم الدين: "السعى فى محبة رسول الله (ص) وما فيه رضاه يتكثير ما به مباهاته. فقد صرح (ص) بما يدل على مراعاة أمر الولد جملة.

⁽¹⁾ ابن حجر، ج6، ص 107 فما بعدها.

⁽²⁾ معقل بن يسار (ترجم له).

⁽³⁾ رواه أبو داود والنسائي والحاكم. واللفظ له وقال: صحيح الإسناد.

⁽⁴⁾ الترغيب والترهيب للمنذري، شرح مصطفى محمد عمارة، ج3، ص 46.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ابن حیان (ترجم له).

^{(&}lt;sup>5)</sup> سنن النسائي، شرح السيوطي، ج6، ص 66 فما بعدها.

مما يدل على أن طلب الولد – المتوقع من الولود – أدخل في إقتضاء فضل النكاح .." أه⁽¹⁾.

الحديث الرابع:

عن بجير بن عمر (2) رضى الله عنه قال: قال رسول الله (ص): تخيروا لنطفكم، وانتخبوا المناكح وعليكم بذوات الأوراك فإنهن أنجب"(3).

انتخبوا: أي إختاروا. المناكح: أي النساء. الأوراك: جمع ورك. وهو ما فوق الفخذ.

الحديث الخامس:

عن أبى أمامة (4)، عن النبى (ص)، أنه كان يقول: "ما استفاد المؤمن، بعد تقوى الله، خيرا له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته، وإن نظر إليها سرته. وإن أقسم عليها أبرته. وإن غاب عنها نصحته في نفسها وماله"(5).

جاء فى شرح سنين ابن ماجة: (بعد تقوى الله) أى أن التقوى هى المقصود للمؤمن. (سرته) أى لحسنها ظاهرا، أو لحسن أخلاقها باطنا، أو لدوام استغالها بطاعة الله والتقوى. (أبرته) بفعل المقسم عليه. (فى نفسها) أى بحفظها من تمكين أحد منها"(6).

الحديث السادس:

عن عبدالرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصارى، عن أبيه، عن جده (⁷⁾ قال: قال رسول الله (ص): "عليكم بالأبكار، فإنهن أعذب أفواها، وانتق أرحاما، وأرضى باليسير" (⁸⁾.

جاء في شرح سنن ابن ماجة: "(أعذب أفواهاً) قيل: المراد عذوبة الريق. وقيل: هو مجاز عن حسن كلامها، وقلة بذائها وفحشها مع زوجها لبقاء حيائها، فإنها ما خالطت

⁽⁴⁾ أبو إمامة (ترجم). بفهرس الاعلام وتراجمهم.

⁽¹⁾ إحياء علوم الدين، للغزالي، ج2، ص 26.

⁽²⁾ بجير بن عمر (ترجم). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم. حرف الباء.

⁽³⁾ رواه أبو عدى في الكامل.

⁽⁵⁾ جاء في الزواند: في إسناده على بن يزيد، قال البخارى: منكر الحديث. وعثمان بن أبي العاتكه، مختلف فيه. والحديث رواه النسائي من حديث أبي هريرة، وسكت عليه. وله شاهد من حديث عبدالله بن عمر.

⁽⁶⁾ سنن ابن ماجة، شرح محمد فؤاد عبدالباقي، ج1، ص 596.

⁽ترجم له). عبدالرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة (ترجم له).

⁽⁸⁾ جاء في الزوائد: في إسناده محمد بن طلحة، قال فيه أبو حاتم: لا يحتج به. وقال ابن حيان: هو من الثقات، ربما أخطأه. عبدالرحمن بن سالم بن عتبة، قال البخاري: لم يصح حديثه.

زوجا قبله. (وانتق أرحاما) أى أكثر أولادا. يقال للمرأة الكثيرة الولد: ناتق. لأنها ترمى بالأولاد نتقا. والنتق الرمى. (وأرضى باليسير) المال والجماع ونحو هما (١).

الحديث السابع:

عن جابر (2) قال: تزوجت فأتيت النبى (ص): فقال: أتزوجت يا جابر؟ قلت نعم. قال: أبكراً أو ثيباً؟ قلت: ثيباً. قال: فهلا بكراً تلاعبها وتلاعبك"(3).

جاء في سنن النسائي: "تعليل – أي في هذا الحديث – للترغيب في البكر. أي ليكون بينكما كمال التآلف والتآنس. فإن الثيب قد تكون متعلقة القلب بالسابق" (4).

رأى الباحث:

وجه الدلالة فى هذا الحديث أنه (ص) وجه عند إختيار الزوج، أن تكون بكرا، لأن فيها من الصفات ما يسعد الزوج أكثر، سيما والثيب ربما شغلها ماضيها، وخاصة إذا كان لها ولد، من قبل.

نخلص إلى أن مجموع هذه الأحاديث وأمثالها، تدل على مشروعية حسن إختيار الزوجة.

رأى الشيخ الشعراوى:

الشيخ الشعراوى، أحد مجتهدى عصرنا، فسر القرآن تفسيراً عصرياً، وأبرز المعانى التى فيه، بحيث تدفع بالأمة إلى مصاف الأمم الأصيلة المتقدمة. فقال عن الاختيار فى جميع مجالات الحياة: "كل الناميات النباتية والحيوانية، وظائفها غريزية، ولا تستخدم المخ فى توجهاتها. أما الإنسان، فيعقله يختار بين البدائل. فإن ضربت قطعة مثلا، فلا إجابة لها إلا الخربشة. أما الإنسان فإن له تعددا فى إختيار البدائل، نتيجة للعقل والفكر "(5).

موازنة:

إن الإختيار الذى وجه به صلوات الله وسلامه عليه في أمر الزواج، وجاءت اجتهادات الفقهاء القدماء والمعاصرين، شارحة له، لهو الأليق بالإنسان كصاحب عقل،

⁽¹⁾ سنن ابن ماجة، شرح محمد فؤاد عبدالباقى، ج1، ص 598.

⁽²⁾ هو جابر بن عبدالله (ترجم له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم. حرف الجيم.

⁽³⁾ رواه النسائي في كتاب النكاح. الأحاديث في الطبعة غير مرقمة.

 $[\]frac{(4)}{(5)}$ mit limits, السيوطي، ج $\frac{1}{5}$, ص 61.

ناهيك عن المؤمن الذى توليه الشريعة برعايتها فى كل أموره، ووضعت له المعابير، التى يختار بها بين الأشياء والمواقف، كما فى مسألة الزواج.

معايير إختيار الزوجة ثلاثة:

جاء فى فقه السنة: "الزوجة هى سكن للزوج، وحرث له، وهى شريكة حياته، وربة بيته، وأم أو لاده، ومهوى فؤاده، وموضع سره ونجواه".

وهى أهم ركن من أركان الأسرة، إذ هى المنجية للأولاد، وعنها يرثون كثيرا من المزايا والصفات، وفى أحضانها تتكون عواطف الطفل، وتتربى ملكاته، ويتلقى لغته، ويكتسب كثيرا من تقاليده وعاداته، ويتعرف دينه، ويتعود السلوك الإجتماعي".

فمن أجل هذا عنى الإسلام بإختيار الزوجة الصالحة، وجعلها خير متاع، ينبغى التطلع اليه، والحرص عليه.

وليس الصلاح إلا المحافظة على الدين، والتمسك بالفضائل، ورعاية حق الزوج، وحماية الأبناء، فهذا هو الذي ينبغي مراعاته. وأما ما عدا ذلك، من مظاهر الدنيا، فهو مما حظره الإسلام، ونهى عنه – سيما – إذا كان مجردا من معانى الخير والفضل والصلاح⁽¹⁾.

وجاء في الاحياء: وقد شرعت الشريعة، معايير فيها كل الخير، ينبغي لمن أراد الزواج، أن يراعيها، في إختيار زوجته، وهي ثلاث أنواع:

- (1) النوع الأول: عدم الزواج من المحرمات عليه من النساء.
- (2) النوع الثانى هى صفات ذاتية فى المرأة، أو فى بيئتها، إذا لم يتبعها الخاطب، فسوف تنعكس آثار ها سلبا على حياته الزوجية.
- (3) والنوع الثالث: هي الخصال في المرأة المطيبة للعيش، وسوف تمتد آثار ها إيجابا، في حياة الزوج، وينال رضاء الله ورسوله.

النوع الأول: المحرمات من النساء:

بقدر ما حرم الله تعالى على الإنسان، أية علاقة بالمرأة، فيها زنا، أو قد تقود إلى الزنا، لأنه لا يليق بالإنسان، ويؤدى إلى إختلاط الأنساب، كذلك حرم الإسلام على الإنسان، حتى الزواج الذى هو حلال، أن يكون من نساء معينات، تربطهن أواصر معينة

 $^{^{(1)}}$ فقه السنة، سيد سابق، ج2، ص 16.

به: ترفعا بإنسانية الإنسان أن تهبط إلى الدركات السفلى من الحيوانية، وتأكيداً لسمو مكانته، إحتراما لعقله الذي حباه الله به.

لقد عرفت هؤلاء النسوة، اللائى لا يجوز للإنسان الزواج بهن، عرفتهن بالمحرمات. وهذا باب كبير فى العلم والفقه، إنبثق من حكم: وجود زوجية قائمة، أو عقيدة فاسدة أو قرابة أصولية أو فرعية أو علاقة رضائية أو صهرية، أو مخالفة لحكم شرعى منصوص عليه بالكتاب أو السنة. فهذا التحريم يمنع الإنسان من الزواج بالمرأة. وهى قسمان: المحرمات تحريما مؤبداً والمحرمات تحريما مؤقتاً.

(أ) أولا: التحريم المؤبد:

وهو ما يمنع المرأة أن تكون زوجة للرجل في جميع الأوقات. إما لسبب النسب أو المصاهرة أو الرضاع، وهن:

1/ الأمهات: والأم هي كل أنثى لها عليك ولادة. فيدخل في ذلك الأم، وأمهاتها، وجداتها، وأم الأب، وجداته، وإن علون.

- 2/ البنات: والبنت اسم لكل أنثى لها عليك ولادة. أو كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة، بدرجة أو درجات. فيدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها.
 - 3/ الأخوات: والأخت اسم لكل أنثى جاورتك، في أصليك أو في أحدهما.
- 4/ العمات: والعمة اسم لكل أنثى شاركت أباك، أو جدك فى أصوله، أو فى أحدهما. وقد تكون العمة من جهة الأم، وهى أخت أبى أمك.
- 5/ الخالات: والخالة اسم لكل أنثى، شاركت أمك فى أصليها، أو فى أحدهما. وقد تكون من جهة الأب، وهى أخت أم أبيك.
 - 6/ بنات الأخ: وبنت الأخ اسم لكل أنثى، لأخيك عليها و لادة، بواسطة أو مباشرة.
- 7/ بنات الأخت: وبنت الأخت اسم لكل أنثى، لأختك عليها ولادة، بواسطة أو مباشرة.

أما المحرمات بسبب المصاهرة، وهي القرابة الناشئة بسبب الزواج فهن أربعة أنواع:

8/ أمهات زوجته. أى أمها، وأم أمها، وأم أبيها، وإن علون. ولا يشترط فى تحريم الأم الدخول بالبنت الزوجة. بل مجرد العقد ببنتها يحرمها.

- 9/ بنات زوجته التى دخل بها. ويدخل فى ذلك بنات بناتها وبنات أبنائها، وإن نزلن. ويعرفن بالربائب: أى جمع ربيبة. والربيب هو ولد إمرأتك من غيرك.
 - 10/ زوجة الإبن، وابن الإبن، وابن البنت، وإن نزل. وهي حليلة الإبن.
 - 11/ زوجة الأب، بمجرد عقد الأب عليها، ولو لم يدخل بها.

أما المحرمات بسبب الرضاع، فعملا بالقاعدة الفقهية: (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)، فتنزل المرضعة منزلة الأم، وبذلك تحرم عليه المرضع، هي وكل من يحرم علي الابن، من قبل أم النسب. فهن أيضا سبع:

- 12/ المرأة المرضعة، لأنها بإرضاعها تعد أما للرضيع.
 - 13/ أم المرضعة، لأنها جدة له.
- 14/ أم زوج المرضعة صاحب اللبن لأنها جدة كذلك.
 - 15/ أخت الأم، لأنها خالة الرضيع.
 - 16/ أخت زوجها صاحب اللبن لأنها عمته.
 - 17/ بنات بنيها وبناتها، لأنهن بنات إخوته وأخواته.
- 18/ الأخت، سواء أكانت أختا لأب وأم (وهى التى أرضعتها الأم بلبان الأب، سواء أرضعت مع الطفل الرضيع، أو رضعت قبله، أو بعده) أو كانت أختا لأب (والأخت من الأب هى التى أرضعتها زوجة الأب) أو كانت أختا لأم (والأخت من الأم هى التى أرضعتها الأم، بلبان رجل آخر).
- 19/ زواج الملاعنة. فلا يحل للرجل أن يتزوج المرأة التي لاعنها، فإنها محرمة عليه حرمة دائمة، بعد اللعان.
- 20/ زواج المسلمة من غير المسلم. فقد أجمع أهل العلم، أنه يحرم على المسلمة، أن تتزوج غير المسلم ... أهـ⁽¹⁾.

(ب) ثانيا: التحريم المؤقت:

جاء في الاحياء: وهو ما يمنع المرأة من التزوج بها، ما دامت على حالة خاصة قائمة بها، فإن تغير الحال، وزال التحريم الوقتى، صارت حلالاً. وهذه هي حالات التحريم المؤقت:

⁽¹⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 52 فما بعدها.

- (1) الجمع بين المحرمين. فيحرم الجمع بين الأختين، سواء أكان ذلك بعقد زواج، أو بملك يمين، وكذلك بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها. كما يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة، لو كانت إحداهما رجلا لم يجز له التزوج بالأخرى.
 - (2) زوجة الغير، فيحرم على المسلم أن يتزوج زوجة غيره. وهي المحصنة.
- (3) المعتدة. فيحرم الزواج من المعتدة، سواء أكانت معتدة من طلاق صحيح، أو وفاة أو طلاق فاسد أو وطء بشبهة.
- (4) المطلقة ثلاثا. فهى لا تحل لزوجها الأول، حتى تنكح زوجا غيره، نكاحا صحيحا، ثم يطلقها طلاقا عاديا، لا لغرض تحليلها له.
- (5) عقد المحرم. يحرم على المحرم بحج أو عمرة، أن يعقد النكاح لنفسه أو لغيره. وكذلك لو كانت المرأة محرمة بحج أو عمرة.
- (6) زواج الأمة. لا يجوز للحر أن يتزوج الأمة. ذلك لأن الزواج منها يفضى إلى إرقاق ولده منها.
- (7) زواج الزانية. لا يحل للرجل أن يتزوج بزانية. وكذلك لا يحل للمرأة أن تتزوج بزان. إلا أن يتوبا وتستبرىء الزانية.
 - (8) المرتدة عن الإسلام. لا يجوز زواج مرتدة عن الإسلام. إلا إذا تابت ورجعت.
- (9) زواج المشركة. اتفق العلماء على أنه لا يجوز زواج المشركة. كالمجوسية أو الوثنية. أو عابدة البقر والأصنام والشجر والحيوان أو المجوسية، أو معتقدة مذهبا فاسدا.
- (10) ألا تكون هي الخامسة أو في عدة رجعية. أما إن كانت في عدة بينونة فلا يحرم الزواج منها على خلاف بين الفقهاء. أهـ(1)".

تعليق:

إن نظرية المحرمات من النساء، هى نظرية دينية اسلامية إنسانية. تستند إلى احترام الشريعة الإسلامية لإنسانية الإنسان. واحترام إنسانية الإنسان وعقله، هذا الاحترام هو نفسه حق من حقوق الإنسان في عالمنا المتطور.

⁽¹⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 52 فما بعدها.

فالقسم الأول من المحرمات، هن جزء لا يتجزأ من الإنسان، وبذلك ارتفع الدين به إلى أعلى درجات الرقى البشرى بعدم المساس بهن: سواء كانت علاقته بهن من النسب أم من المصاهرة أم من الرضاع.

أما القسم الثانى من المحرمات، فتحريم الدين المؤقت لهن حتى لا يحصل قطيعة الأرحام. فمتى زال المانع المؤقت سمح له بالزواج منهن، بل الزواج بهن في هذه الحالة – خاصة في حالات الوفاة تؤدى إلى ربط الأسرة أكثر من ذى قبل.

"لقد جاء مبدأ تحريم بعض النساء على الرجل دائما ومؤقتا، جاء قاطعا بالقرآن والسنة المطهرة. لكن لم تسترسل في ذكر هذه القطعيات خشية التطويل، في أمر ليس هو موضوعنا الذي نقصده بالبحث.

النوع الثانى: صفات سلبية ذاتية في المرأة وبيئتها:

لقد أرشدنا النبى (ص)، وذكر في أحاديثه كثيرا من الصفات السلبية والذاتية في المرأة، وفي بيئتها. وقد استحسن أولو العقول والحجا عدم التزوج بالمرأة التي تتصف بهذه الصفات، حتى لا تورثها أولادها ونسلها. فقد أرسى (ص) مبدأ التدقيق في اختيار الزوجة من بين من يرشحهن للزواج، فنهى عن تزوج المرأة الهازلة والمسنة والقبيحة حتى لا تتطلع عينه إلى سواهن. وكذلك نهانا عن تزوج المرأة الفاحشة في كلامها، وذات الكلام الكثير والثرثرة، كما نصح بعدم تزوج العاقر أي التي لا تلد.

أما عن بيئة المرأة فقد نصح صلوات الله وسلامه عليه بعدم التزوج ذات الولد من غيره، ومن جاءت من أصل غير كريم، أو من جاءت من بيئة انتشر فيها الفسق والفجور.

والآن لنذكر طائفة من المعايير التي وردت في أحاديثه (ص) حول هذا النوع من النساء، والذي نصحنا بعدم التزوج منه.

الأحاديث الواردة في اختيار الزوجة:

1/ عن عمر و بن العاص $^{(1)}$ ، رضى الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "النساء لعب⁽²⁾ فتخبر و ا^{۱۱(3)}.

 $^{(5)}$ وعن أبي هرير $^{(4)}$ رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "الحرائر $(^{(8)}$ البيت و الإماء $(^{(7)}$ فساد البيت

(2) وعن الدیلمی (9) عن زید بن حارثة (10) قال: قال رسول الله (9): "تزوج تزد عفة إلى عفتك. ولا تزوج خمسة: شهبرة $^{(11)}$ ولا لهبرة $^{(12)}$ ولا نهبرة $^{(13)}$ ولا هيدرة $^{(14)}$ ولا لفوتا (15). قال: يا رسول الله، لا أدر مما قلت شيئا. قال: ألستم عربا؟ أما الشهبرة فالطويلة المهز ولة وأما اللهبرة فالزرقاء (16) الندية (17). وأما النهبرة فالقصيرة الدميمة. وأما الهيدرة فالعجوز المدبرة وأما اللفوت فهو ذات الولد من غيرك "(18).

4/ وقال (ص): "النساء ثلاثة أصناف: صنف(19) كالوعاء تحمل وتضع وصنف كالعر (20) و هو الجرب (21). وصنف ودود ولود مسلمة، تعين زوجها على إيمانه. وهي خير له من الكنز ⁽²²⁾

⁽¹⁾ عمرو بن العاص (ترجم له).

^{(&}lt;sup>2)</sup> لعب: من اللعبة وهي ما يلعب به، ضد الجد، فالنساء كثيرات اللعب واللهو والهزل.

⁽³⁾ رواه على بن حسام الدين، الشهير بالمتقى، في منتخب كنز العمال. وقال صحيح.

^{(&}lt;sup>4)</sup> أبو هريرة (ترجم له).

⁽⁵⁾ الحرائر: جمع حرة. والحرة ضد الأمة.

⁽⁶⁾ الصلاح: ضد الفساد.

⁽⁷⁾ الأمة: المملوكة.

⁽⁸⁾ رواه الديلمي في الفردوس.

⁽⁹⁾ الديلمي (ترجم له).

⁽¹⁰⁾ زيد بن حارثة (ترجم له).

⁽¹¹⁾ قيل أيضا الشهيرة المسنة وفيها بقية قوة.

⁽¹²⁾ وقيل أيضا اللهبرة: القصيرة الذميمة. وذكروا الرهبلة: أي التي لا تفهم حلياتها. وقالوا: تلك التي تمشي مشيا ثقيلا.

⁽¹³⁾ وقيل أيضا: النهبرة: أي الطويلة المهرولة، أو المشرفة على الهلاك.

⁽¹⁴⁾ الهيدرة: العجوز المدبرة، كما جاء في الحديث النبوي الشريف. ووقعت في القاموس على الهيضلة: أي المسنة. ووردت الهيمرة: أي العجوز الفانية.

⁽¹⁵⁾ اللفوت: المرأة التي لها زوج وولد من غيره. أو التي لا تثبت عينها في موضع واحد. وإنما همها أن تغفل عنها، فتغمز

⁽¹⁶⁾ الزرقاء: ذات اللون الأزرق الفاحم.

⁽¹⁷⁾ الندية: من النداء. وهو الكلام الفاحش.

⁽¹⁸⁾ رواه صاحب متخب كنز العمال، وقال: حسن.

⁽¹⁹⁾ الصنف: النوع والضرب.

⁽²⁰⁾ العر والعُر والعراة: الجرب.

⁽²¹⁾ الجرب: داء يتمعط منه وبر الإبل. تقول: استعرّهم الجرب: أي فشا فيهم.

^{(&}lt;sup>22)</sup> رواه صاحب المنتخب وقال: وهو عن أبي الشيخ، عن ابن عمر، رضي الله عنهما. والرامهرمزي في الأمثال عن جابر. وفيه أرطأة بن المنذر، عن عبدالله بن دينار، وهما ضعيفان.

5 عن الديلمي⁽¹⁾، عن علي⁽²⁾، رضى الله عنهما، قال قال رسول الله (ص): النساء أربع: الفريع⁽³⁾ والوعوع⁽⁴⁾ وغل⁽⁵⁾ لا ينزع⁽⁶⁾ وجامعة⁽⁷⁾ تجمع. فأما الفريع فالسحة⁽⁸⁾. وأما الوعوع فالسخابة⁽⁹⁾. وأما الغل الذي لا ينزع فللمرأة السوء، أولاد لا يدرى كيف يتخلص. وأما الجامعة فالتي تجمع الشمل⁽¹⁰⁾، وتلم الشعث⁽¹¹⁾ ... أه⁽¹²⁾.

6/ وعن أبى سعيد (13)، أن النبى (ص) قال: "إياكم وخضراء (14) الدمن قال: المرأة الحسناء في المنبت (16) السوء (13) السوء (13)

7/ عن عبدالرحمن بن جبیر بن نضیر، عن أبیه ($^{(1)}$) عن النبی ($^{(2)}$) قال: "لا تنكحوا من بنی فلان، وأنكحوا من بنی فلان، فإن بنی فلان حصنوا، فحصنت فروج نسائهم. وأن بنی فلان و هوا $^{(20)}$ فو هت نساؤ هم، و هو المكروه، فحصنوا الفروج" $^{(21)}$.

8/ عن معقل بن يسار (22) رضى الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله (ص)، فقال: يا رسول الله، إنى أصبت إمرأة ذات حسب ومنصب، إلا أنها لا تلد، فأتزوجها؟ فنهاه. ثم أتاه الثانية فقال له مثل ذلك. ثم أتاه الثالثة. فقال له: "تزوجوا الودود الولود، فإنى مكاثر بكم الأمم" (23).

⁽¹⁾ الديلمي (ترجم له).

⁽²⁾ على بن أبى طالب (ترجم له).

⁽³⁾ الفريع: من الفرع و هُو العلو والشرف.

⁽⁴⁾ الوعوع: من الوعوعة وهي صخب عواء الذئاب وأبناء أوى. والمرأة الوعوع كثيرة الكلام.

⁽⁵⁾ الغل: جمع أغلال. ويوضع على العنق أو البدحتى يحد من حركة المغلول. يقولون: امرأة السوء غل قمل وجرح لا يندمل.

^{(&}lt;sup>6)</sup> لا ينزع: أي لا فكاك منه.

⁽⁷⁾ الجامعة من التفوا حولها. تقول: جمعتهم جامعة: أي أمر من الأمور التي يجتمع لها.

⁽⁸⁾ السمحة: أي الجوادة الكريمة.

⁽⁹⁾ السخابة: كثيرة الصخب. التي لا علم لها.

⁽¹⁰⁾ تجمع الشمل: أي الشتات. تجمعهم على الخير.

⁽¹¹⁾ تلم الشعث: أي تجمعه بعد تفرق.

⁽¹²⁾ رواه صاحب المنتخب. وقال حسن.

⁽¹³⁾ أبو سعيد الخدرى (ترجم له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم. حرف الألف.

⁽¹⁴⁾ الْخُصْرَاء: تقولَ أنبتت خَصْرَا: أي أنبتت نباتا حسنا أخصر. وتقول: أياد أباد الله خضراءهم: أي أباد الله شجرتهم، التي منها تفر عوا.

⁽¹⁵⁾ الدمن تقول دمنه الدار أي البقعة التي سودها أهلها وبالت فيها وبعرت مواشيهم.

⁽¹⁶⁾ المنبت: الأرض.

⁽¹⁷⁾ السوء: القبيح والشرير.

⁽¹⁸⁾ رواه الدار قطني والرامهرمزي والعسكري معا في الأمثال.

⁽¹⁹⁾ عبدالرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه. راجع فهرس الاعلام وتراجمهم. حرف العين.

^{(&}lt;sup>20)</sup> و هوا: أي سقطوا في الرذائل.

⁽²¹⁾ رواه عبدالرزاق في الجامع.

⁽²²⁾ معقل بن يسار (ترجم له) ً راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الميم.

⁽²³⁾ رواه أبو داود والنسائي وابن حبان وأحمد وصححه ابن حبان. وقد أورده الكحلاني في باب النكاح ورقمه 3.

9 وعن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبى وقاص⁽¹⁾، عن أبيه عن جده رضى الله عنهما، قال: قال رسول الله (ص): "من سعادة ابن آدم ثلاثة، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة، من سعادة ابن آدم: المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الصالح. ومن شقاوة ابن آدم: المرأة السوء⁽²⁾، والمسكن السوء، والمركب السوء".

10/ وعن محمد بن سعيد، يعنى ابن أبى وقاص، رضى الله عنهم، أن رسول الله (ص) قال: ثلاثة من السعادة: المرأة الصالحة تراها فتعجبك، وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك. والدابة تكون وطيئة (4) فتلحقك بأصحابك. والدار تكون واسعة كثيرة المرافق. وثلاث من الشقاء: المرأة تراها فتسوءك (5) وتحمل لسانها عليك، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك. والدابة تكون قطوفا (6)، فإن ضربتها أتعبتك، وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك. والدار تكون ضيقة قليلة المرافق" أهـ (7).

مناقشة:

فى هذه الأحاديث، ذكر لنا رسول الله (ص)، بعض الصفات السلبية الذاتية فى النساء وفى بيئاتهن، كسوء الخلق. بل وذكر لنا بعض الأدواء، فى بعض المجتمعات الإنسانية، مثل إنتشار الزنابين رحالها، مما جعله ينتشر بين نسائها. وأرشدنا صلوات الله وسلامه عليه إلى عدم التزوج بمثل هؤلاء النساء، وفى مثل هذه المجتمعات، حتى لا تنتقل العدوى إلى أبنائنا وأحفادنا.

النوع الثالث: الصفات المطيبة للعيش:

جاء في الاحياء: "والصفات المطيبة للعيش، هي ثمانية كما أحصاها الأئمة والفقهاء من السنة، وقد تزيد على ذلك وهي:

(2) قال الشارح مصطفى محمد عمارة: "هي الصخابة الشتاقة قليلة الأدب والحياء". راجع: الترغيب والترهيب، للمنذري، ج3، ص 42.

⁽¹⁾ سعد بن أبي وقاص (ترجم له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم في حرف السين.

⁽ق) رواه أحمد بإسناد صحيح، والطبراني والبزاز، والحاكم وصححه، إلا أنه قال والمسكن الضيق. وابن حبان في صحيحه، إلا أنه قال: أربع من السعادة: المرأة الصالحة والمسكن الواسع والجار الصالح والمركب الهنيء. وأربع من الشقاوة: الجار السوء والمرأة السوء والمركب السوء والمركب السوء والمركب السوء والمركب السوء والمركب السوء والمسكن الضيق.

^{(&}lt;sup>4)</sup> وطيئة: أي مريحة.

⁽⁵⁾ فتسوءك: لا تسر. (6) قطوف: أي بطيئة.

- (1) أن تكون المرأة صالحة ذات دين. إذ الدين هو الأصل الأول في الجياة. والمرأة ذات الدين، تكون عونا لزوجها على دينه. قال (ص): "من نكح المرأة لمالها وجمالها، حرم جمالها ومالها. ومن نكحها لدينها رزقه الله مالها وجمالها"(1). وقال (ص): "لا تنكح المرأة لجمالها، فلعل جمالها يرديها. ولا لمالها، فلعل مالها يطغيها، وأنكح المرأة لدينها"(2).
- (2) حسن الخلق. قال على رضى الله عنه: "شر خصال الرجال، خير خصال النساء، البخل والزهو والجبن. فإن كانت المرأة بخيلة حفظت مالها ومال زوجها. وإذا كانت مزهوة، استنكفت أن تكلم كل أحد بكلام لين مريب. وإذا كانت جبانة، فرقت من كل شيء، فلم تخرج عن بيتها، واتقت مواضع التهمة.
- (3) حسن الوجه. فقد ندب الشرع إلى مراعاة أسباب الإلفة. قال (ص): "خير نسائكم من إذا نظر إليها زوجها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته في نفسها وماله"(3).
- (4) أن تكون خفيفة المهر. قال (ص): "خير النساء، أحسنهن وجوها، وأرخصهن مهورا" $^{(4)}$.
 - (5) أن تكون المرأة ولودا. قال (ص): "عليكم بالولود الودود" $^{(5)}$.
 - (6) أن تكون بكرا. قال (ص): "هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك" (6).
- (7) أن تكون نسيبة. أى من بيت دين وصلاح. قال (ص): "تخيروا لنطفيكم فإن العرق نزاع" (⁷⁾.
- (8) ألا تكون من القرابة القريبة. فإن ذلك يقلل الشهوة. قال (ص): "لا تنكحوا القرابة القريبة، فإن الولد يخلق ضاويا" أهـ(8)(9).

⁽¹⁾ رواه الطبراني في الأوسط

⁽²⁾ أخرجه ابن ماجة، من حديث عبدالله بن عمر، بسند ضعيف.

⁽³⁾ أخرجه النسائي.

^{(&}lt;sup>4)</sup> أخرجه ابن حبان.

⁽⁵⁾ أخرجه أبو داود والنسائي.

⁽⁶⁾ متفق عليه بين أهل السنن.

⁽⁷⁾ رواه ابن ماجة.

⁽⁸⁾ رواه ابراهيم الحربي، في غريب الحديث.

⁽⁹⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 52 فما بعدها.

رأى الباحث:

نستطيع أن نقول، أن معهايير إختيار الزوجة في الشرع الإسلامي، تتأرجح بين الحرمة، حيث أن المعيار الأول وهو الصفات المانعة من الزواج قضى فيها الشرع بتحريم نوع معين من النساء تحريما باتا. وبين الكراهة حيث أن في النوع الثاني، ذكر الشرع الصفات السلبية في المرأة وبيئتها، وإستحسن تجنب الزوج هذا النوع من النساء، دون إجبار وبين الندب حيث أن الشرع استحسن أن يراعي المسلم عند إختيار زوجته الصفات المطيبة للعيش معها. كما له أن يتزوج ممن لا تتوفر فيها هذه الصفات السفات المطيبة العيش معها.

الحكم الشرعى عند الفقهاء لإختيار الزوجة:

ولخطورة التدقيق في إختيار الزوجة، فبالرغم من عدم وجوبه، إلا أن الفقهاء تكلموا كثيرا في مسألة إختيار الزوجة، فوضعوا من المعايير ما يجعل المسلم يأخذ هذا الأمر مأخذ الجد. إذ أن الفشل في إختيار الزوجة المناسبة، يقود إلى عواقب وخيمة قد تلازم اإنسان كل عمره. ولم أعثر على نص للظاهرية وها هي باقي المذاهب.

الحنفية:

جاء في رد المحتار: "ونكاح البكر أحسن للحديث. عليكم بالأبكار فانهن أعذب أفواها، وأنقى أرحاما وأرضى باليسير. ولا تتزوج طويلة مهزولة، ولا قصيرة دميمة، ولا فقيرة، ولا سيئة الخلق، ولا ذات الولد. ولا مسنة⁽²⁾، للحديث: "سوداء ولود، خير من حسناء عقيم"⁽³⁾. ولا تتزوج الأمة مع طول الحرة ولا زانية ... أهـ"⁽⁴⁾.

يحبذ الحنفية ذات الدين المصون البكر مع تجنب صفات الدمامة.

⁽¹⁾ أحكام الشريعة خمسة: الواجب وهو ما أشعر بالعقوبة على تركه. والمندوب وهو ما طلب الشارع فعله طلبا عن حكم. والحرام وهو ما أشعر بالعقوبة. والمباح وهو ما لا يكون مطلوبا فعله ولا إجتنابه.

راجع: الشيخ محمد الخضري بك، أصول الفقه، ص 32 فما بعدها.

⁽²⁾ أخرجه ابن ماجة والبيهقي.

⁽³⁾ أخرجه أبو حنيفة كما في جامع مسانيد أبي حنيفة. والطبراني في الكبير وأبو نعيم في تأريخ أصفهان. والعقيلي في الضعفاء.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ابن عابدین، حاشیة ابن عابدین، ج4، ص 67.

المالكية:

جاء في كتاب فتح الرحيم على فقه الامام مالك بالأدلة: "ويندب - أى النكاح - أن يكون ببكر ولود ذات دين وحسب ونسب وجمال ... أهـ $^{(1)}$.

إذن فالمالكية يحثون على إختيار ذات الدين. كما لا يهملون الإشارة الى صفات البكارة وكثرة الولادة والحسب والنسب والجمال.

الشافعية:

جاء في إحياء علوم الدين من كتب الشافعية: "أن تكون المرأة صالحة ذات دين. فهذا هو الأصل، وبه ينبغي أن يقع الإعتناء. فإنها إن كانت ضعيفة الدين في صيانة نفسها وفرجها، أزرت بزوجها وسودت وجهه بين الناس، وشوشت بالغيرة قلبه. فإن تلك سبيل الحمية والغيرة، لم يزل بين الناس في بلاء ومحنة. وإن سلك سبيل التساهل كان متهاونا بدينه وعرضه وإذا كانت مع الفساد جميلة كان البلاء أشد إذ يشق على الزوج مفارقتها.

وأن تكون حسنة الخلق. وذلك أصل مهم أيضا فإنها إن كانت سليطة بذيئة اللسان، سيئة الخلق، كافرة للنعم، كان الضرر منها أكثر من النفع.

قال بعض العرب: لا تنكحوا من النساء: الأنانة وهي التي تكثر الأنين والتشكي، وتعصب رأسها كل ساعة. فنكاح الممراضة أو نكاح المتمارضة لا خير فيه. والمنانة وهي التي تمن على زوجها فتقول: قبلت لأجلك كذا وكذا. والحنانة وهي التي تحن إلى زوج آخر أو ولدها من زوج آخر. والحداقة: أي التي ترمي بكل شيء الى حدقتها، فتشتهيه ويكلف الزوج شراءه. والبراقة: وهي التي تكون طول النهار في تصقيل وجهها وتزيينه، ليكون لوجهها بريقا محصل بالصنع. أو هي التي تغضب من الطعام فلا تأكل إلا وحدها. وهذا لغة يمانية يقولون: برقت المرأة وبرق الصبي الطعام، إذا غضب عنده. والشداقة أي المتشدقة الكثيرة الكلام. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "إن الله تعالى يبغض الثرثارين

وأضاف بعضهم فقال: لا تنكح أربعا: المختلعة وهي التي تطلب الخلع كل ساعة من غير سبب والمبارية وهي المباهية بغيرها، المفاخرة بأسباب الدنيا. والعاهرة أي الفاسقة

⁽¹⁾ الداه الشنقيطي الموريتاني، فتح الرحيم على فقه الامام مالك بالأدلة، ج2، ص 34. طبعة دار الفكر 1399هـ-1979م. والمؤلف هو محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي الموريتاني.

⁽²⁾ رواه الترمذي وحسنه من حديث جابر.

التى تعرف بخليل وخدن. وهى التى قال الله تعالى فيها: "ولا متحذات أخدان" (1). والناشز: أى التى تعلو على زوجها بالمقال والفعال. والنشز: العالى من الأرض. وكان سيدنا على رضى الله عنه يقول: "شر خصال الرجال خير خصال النساء: البخل والزهو والجبن". يعنى ذلك أن المرأة إن كانت بخيلة حفظت مالها ومال زوجها. وإذا كانت مزهوة استنكفت، أن تكلم كل أحد بكلام لين مربب. وإذا كانت جبانة فرقت من كل شيء فلم تخرج من بيتها، واتقت مواضع التهمة، خيفة من زوجها.

وأن تكون حسنة الوجه، إذ به يحصل التحصن. وإن الجمال وحده في غالب الأمر مرغب في النكاح. إذ أن الالفة والمودة تحصل به. وقد ندب الشرع إلى مراعاة أسباب الالفة، ولذلك استحب النظر عند إرادة الزواج. قال صلى الله عليه وسلم: "إذا أوقع الله في نفس أحدكم من امرأة فلينظر إليها فإنه أجرى أن يؤدم بينهما" (2). ومعلوم أن النظر لا يعرف الخلق والدين والمال، وإنما يعرف الجمال من القبح. فمن لا يأمن على دينه ما لم يكن له مستمتع فليطلب الجمال. فالتلذذ بالمباح حصن للدين. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خير نسائكم من إذا نظر إليها زوجها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته في نفسها وماله" (6).

وأن تكون ولودا. فإذا عرفت بالعقر فليمتنع عن تزوجها. قال عليه الصلاة والسلام: "عليكم بالولود الودود" فإن لم يكن لها زوج ولم يعرف حالها، فيراعى صحتها وشبابها، فإنها تكون ولودا في الغالب مع هذين الوصفين.

وأن تكون بكرا. وفى البكارة ثلاث فوائد، إحداها: أن تحب الزوج وتألفه، فيؤثر فى معنى الود. فالطباع مجبولة على الأنس بأول مألوف. وأما التى اختبرت الرجال ومارست الأحوال، فربما لا ترضى بعض الأوصاف، التى تخالف ما ألفته، فتقلى الزوج. والثانية: أن ذلك أكمل فى مودته لها، فإن الطبع ينفر عن التى مسها غير الزوج نفرة ما. وبعض الطباع فى هذا أشد نفورا. والثالثة: أنها لا تحن إلى الزوج الأول. وأكبر الحب ما يقع مع الحبيب الأول غالبا.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 25.

⁽²⁾ أخرجه ابن ماجة بسند ضعيف من حديث أحمد بن مسلمة، دون قوله: "فإنه أحرى". وللترمذى فحسنه، والنسائى وابن ماجة من حديث المغيرة بن شعبة، إنه خطب إمرأة فقال النبى صلى الله عليه وسلم: "أنظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما". (3) أخرجه النسائى من حديث أبى هريرة نحوه بسند صحيح وقال: "ولا تخالفه فى نفسها ولا مالها". وعند أحمد: "فى نفسها وماله". ولأبى داود نحوه من حديث ابن عباس بسند صحيح.

⁽⁴⁾ أخرجه أبو داود والنسائي من حديث معقل بن يسار وإسناده صحيح.

أن تكون نسيبة، أعنى أن تكون من أهل بيت الدين والصلاح. فإنها ستربى بناتها وبنيها، فإذا لم تكن مؤدبة، لم تحسن التأديب والتربية.

ألا تكون من القرابة القريبة. فإن ذلك يقلل الشهوة. فإن الشهوة إنما تنبعث بقوة الاحساس بالنظر واللمس. وإنما بقوى الإحساس بالأمر الغريب الجديد.. أهـ(1).

جاء فى نهاية المحتاج من كتب الشافعية: "ويستحب ديّنة، بكرا للأمر بذلك. مع التعليل بأن الأبكار أعذب أفواها. أى ألين كلاما أو هو على ظاهره من طيبته وحلاوته. وأنقى أرحاما وأرضى باليسير من العمل أى الجماع. نسيبة أى معروفة الأصل. ليست قرابة قريبة. ويندب كونها ودودا ولودا وافرة العقل وحسنة الخلق. وفاقدة ولد من غيره إلا لمصلحة ما هداك.

إذن، ينصح الشافعية بزواج ذات الدين والخلق وأن تكون بكرا لا ولد لها من قبل.

تعليق وموازنة:

نلاحظ أن الشافعية بعد ذكر صفتى الدين والخلق وضرورة توفرهما في الزوجة، أسهبوا في ذكر الكثير من الصفات المطيبة للعيش مع المرأة، حرصا منهم على استمرارية الحياة الزوجية.

الحنابلة:

وجاء فى المغنى: "ويستحب لمن أراد التزوج أن يختار ذات الدين، لقوله صلى الله عليه وسلم: "فاظفر بذات الدين تربت يداك"(3). ويختار البكر. ويستحب أن تكون من نساء عرفن بكثرة الولادة. ويختار الجميلة لأنها أسكن لنفسه وأنقى لبصره وأكمل لمودته.

ويختار ذات العقل. ويتجنب الحمقاء، لأن النكاح يراد للعشرة، ولا تصلح العشرة مع الحمقاء، ولا يطيب العيش معها، وربما تورث ذلك ولدها.

ويختار الحسيبة، ليكون ولدها نجيبا، فإنه ربما أشبه أهلها ونزع إليهم. وكان يقال إذا أردت أن تتزوج إمرأة فانظر إلى أبيها وأخيها.

ويختار الأجنبية فإن ولدها أنجب. ولهذا يقال اغتربوا ولا تضووا: يعنى انكحوا الغرائب كي لا تضعف أو لادكم. وقال بعضهم الغرائب أنجب وبنات العم أصبر. ولأنه لا

⁽¹⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 37 فما بعدها.

⁽²⁾ الرملي، نهاية المحتاج، ج6، ص 184 فما بعدها

⁽³⁾ متفق عليه بين أهل السنن.

تؤمن العداوة في النكاح وافضاءه إلى الطلاق، فإن كان في قرابته، أفضى إلى قطيعة الرحم المأمور بصلتها ...أهـ(1).

<u>تعليق:</u>

أرشد الحنابلة إلى تحرى إختيار ذات الدين عند التزوج. كما أشاروا إلى الصفات التى يحبها الناس عادة فى زوجاتهم: من بكارة وكثيرة الولادة وجمال وعقل وحسب. وحبذوا ألا تكون من القرابة القريبة.

الزيدية:

وجاء في سبل السلام من كتب الزيدية: "إن مصاحبة أهل الدين في كل شيء هي الأولى. لأن مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وطرائقهم، ولا سيما الزوجة فهي أولى من يعتبر دينه، لأنها ضجيعته وأم أولاده وأمينته على ماله ومنزله وعلى نفسها. فليتزوج الرجل المرأة الولود: أي كثيرة الولادة، ويعرف ذلك في البكر بحال قرابتها، وكذلك الودود: أي المحبوبة بكثرة ما هي عليه من خصال الخير وحسن الخلق والتحيز إلى زوجها ...أهـ(2).

<u>تعليق:</u>

نستفيد من هذا النص أن الزيدية يدلون من أراد الزواج أن يتزوج ذات الدين والخلق الحسن وكثرة الولادة.

الامامية:

وجاء فى شرائع الاسلام من كتب الامامية: "فالمستحبات أن يتخير من النساء من تجمع صفات أربعا: كرم الأصل، وكونها بكرا، ولودا، عفيفة. ولا يقتصر على الجمال ولا على الثروة، فربما حرمها ... أهـ"(3).

نخلص من هذا النص أن السيد الامام المحقق الحلى لم يشر صراحة إلى الدين. ولكن العفة تدل على التدين.

⁽¹⁾ ابن قدامة، المغنى، ج6، ص 445 فما بعدها. طبعة مكتبة الرياض الحديثة، السعودية/1401هـ-1981م. هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد المقدس. توفي سنة 620هـ.

⁽²⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 111.

⁽³⁾ الحلى، شرائع الاسلام، ج2، ص 266.

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "وإنما يرغب في نكاح البكر إن لم يكن شيخا أو آمن غيرها.

فعن عمر رضى الله عنه قال: "لينكحن الرجل لمته من النساء، والمرأة لمتها من الرجال واللمة المثل في السن ..أهـ". أراد أن لا ينكح الشيخ الشابة ولا الشاب العجوز، وأن ينكح كل قرينه، وذلك أن شيخا تزوج شابة فقتلته. فقد قال صلى الله عليه وسلم: "تزوجوا الأبكار فانهن أشد حبا وحياء"(1). وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال "تزوجوا الأبكار فانهن أعذب افواها، وانتق أرحاما"(2).

ويندب زواج عفيفة: أى متورعة عن الزنا ودواعية كالانكشاف لغير ذى محرم ومخالطة الرجال والتكلم معهم في غير مهم ونحو ذلك.

ويندب زواج ذات الدين.

ولا يتزوج ذات الجمال المفتن، أى التى تتعاظم على زوجها. أو تتراءى به للناس. أو ذات مال مطغ. تتفاخر به بين الناس. ولا حسناء فى منبت سوء. وذلك كمن فى عرقها، ولو الى سبعة آباء عبودية أو زنا أو جذام فإن ذلك لاحق.

ولا يتزوج من قال عنها النبى صلى الله عليه وسلم: "إياكم وخضراء الدمن" (أك. أي المتنعمة الجميلة. (والدمن) بكسر الدال واسكان الميم، الزبل. فهى من حيث جمالها كشىء حسن مرغوب فيه وجد في زبل. شبه آباءها بالزبل سواء أبوها أو أمها أو كلاهما. وقال صلى الله عليه وسلم: "تزوجوا في الحجر الصالح، فإن العرق دساس" (4). والحجر بضم الحاء وكسرها الأصل. وقال صلى الله عليه وسلم: "تخيروا لنطفكم واجتنبوا هذا السواد فإنه لون مشوه" (5). وعنه صلى الله عليه وسلم قال: "تخيروا لنطفكم فإن النساء يلدن أشباه إخوانهن وأخواتهن (6).

⁽¹⁾ رواه ابن حبان والطبراني.

⁽²⁾ رواه ابن حبان والطبراني.

⁽³⁾ هو حديث موضوع، كما في الأسرار المرفوعة لملا على القارى.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه ابن عدى في الكامل.

⁽⁵⁾ رواه أبو نعيم في كتاب تاريخ أصفهان.

⁽⁶⁾ رواه ابن عساكر وابن عدى، وإسناده ضعيف.

ولا يتزوج سيئة خلق وقليلة دين وحياء. فالحياء في اللغة تغير وإنكسار يعترى الإنسان من خوف مما يعاب به في الحياة. ولذلك سمى المطر حيا لكنه بالقصر. أما الحياء شرعا: فهو خلق يبعث على إجتناب القبيح. ومنه التقصير في حق من له حق.

وعن عاقر قال صلى الله عليه وسلم: "سوءاء ولود خير من حسناء عاقر"(1). والسوءاء بهمزتين بينهما ألف بوزن حمراء هى القبيحة. وهو فعلاء من السوء. وروى سوداء بالدال. فلا يتزوجها.

ولا يتزوج شهبرة وهى الزرقاء الندية، وروى البذية. ولا لهبرة وهى الطويلة المهزولة. ولا نهبرة وهى العجوز المدبرة. ولا هندرة وهى القصيرة الدميمة. فإن تزوج الدميمة كمن لم يتزوج، لأنه لا ينفى بها طرفة ولا لفوتا: وهى ذات الولد. ولا رقوبا وهى التى تراقب زوجها أن يموت فتأخذ ماله. ولا غضوبا وهى كثيرة الغضب. ولا قطوبا وهى التى تعبس وجهها.

وقد قالوا: في تزوج الغنية مغالاة الصداق، وتسويف البناء، وكثرة النفقة، وفوت الخدمة، وعسر الطلاق، والفقيرة بعكس ذلك – كله ... أهـ(2).

تعليق:

لقد حث الأباضية على زواج ذات الدين والخلق وحذروا من القبيحة الشريرة سيئة الخلق.

موازنة:

نلاحظ أن الفقهاء استنبطوا من النصوص الكثير من الصفات، التي يرون ضرورة توفر ها في الزوجة، لكي تطيب الحياة معها وتستمر الزوجية:

أولا: فهم اتفقوا على أهمية أن تكون المرأة متدينة وذات خلق وولودا.

ثانيا: ثم ذكر كثير منهم صفات أخرى كالجمال والشرف والغنى، لأن من سنة الحياة أن يميل الطبع إلى مثل هذه الصفات.

ثالثا: أجمعوا وحذروا من سيئة الخلق الشريرة سيئة المنبت.

⁽¹⁾ رواه الطبراني وإسناده ضعيف.

⁽²⁾ اطفیش، شُرح کتاب النیل، ج6، ص 16 فما بعدها.

المطلب الثالث: إختيار الزوج:

الأساب التي تدعو إلى ضرورة التدقيق في إختيار الزوج:

و هذه المسألة تكون فيها المسئولية مشتركة بين الأولياء والمرأة.

فيما أن العصمة الزوجية، بيد الزوج، دون الزوجة، ولا يد للمرأة على زوجها، والزوج له القوامة الشرعية على زوجته. وبما أن الحياة الأسرية تقوم على الصلات الطيبة، ومراعاة واجبات صلة الأرحام، والفساق في العادة لا يراعون ذلك. لكل هذا وجب التشاور عند إختيار الزوج المناسب للمرأة. والتشاور يكون بين الأولياء والمرأة المخطوبة. والأولياء أدرى بأخلاق المجتمعات، بحكم طبيعة تحرك الرجال. بينما النساء قد أعطاهن الشرع حق إختيار الزوج الكفء الذي تألفه المرأة. ذلك لأن الكفاءة (1) حق مشترك للمرأة والأولياء.

الأحاديث الدالة على مشروعية الكفاءة:

فقد قال (ص) في حق الأولياء: "النكاح رق، فلننظر أحدكم أين يضع كريمته" (²⁾ كما قال أيضا، صلوات الله وسلامه عليه: "من زوج كريمته من فاسق، فقد قطع رحمها" (³⁾.

وقال صلوات الله وسلامه عليه مؤكدا حق المرأة في إختيار الزوج الكفء: عن أبي بردة عن أبيه أبيه أبيه أبيه أبيه أبي النبي (ص) فقالت إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته. قال: فجعل الأمر إليها. فقالت: "قد أجزت ما صنع أبي. ولكن أردت أن تعلم النساء، أن ليس إلى الآباء، من الأمر شيء"(5).

⁽¹⁾ الكفاءة هى المساواة والمماثلة. والمقصود بها فى باب الزواج أن يكون الزوج كفؤا لزوجته، أى مساويا لها فى المنزلة، ونظيرا لها فى المركز الاجتماعى، والمستوى الخلقى والمالى. ويرى الجمهور أن الكفاءة حق للمرأة والأولياء. فلا يجوز للولى أن يجوز توليته من غير الكفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء. ووقتها عند إنشاء العقد، فإن تخلف وصف من أوصافها فيما بعد فلا يضر. راجع فقه السنة، سيد سابق، ج2، ص 126 فما بعدها.

أما الولاية: فهى حق شرعى، ينفذ بمقتضاه الأمر على الغير جبرا عنه. وهى ولاية عامة وولاية خاصة. والولاية الخاصة ولاية على النفس فى الزواج. الخاصة ولاية على النفس فى الزواج. وترتيب الأولياء هكذا: الأب، ثم الجد أبو الأب، ثم الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب، ثم ابن الأخ للأب والأم، ثم ابن الأخ للأب، ثم ابنه المحام... راجع فقه السنة، سيد سابق، ج2، ص 111 فما بعدها.

⁽²⁾ رواه أبو عمر التوقانى، فى معاشرة الأهلين. قاله العراقى فى المغنى عن حمل الأسفار. ⁽³⁾ رواه ابن حبان فى الضعفاء، من حديث أنس، ورواه فى الثقات من قول الشعبى، بإسناد صحيح. قاله العراقى أيضا فى المغنى عن حمل الأسفار.

⁽⁴⁾ أبو بردة هو هاني أبو بردة بن نيار البلوي. حليف الأنصار شهد بدرا والمشاهد كلها. روى عنه ابن أخته البراء بن عازب وجابر بن عبدالله.

⁽⁵⁾ جاء في الزوائد: إسناده صحيح. وقد رواه عن المصنف من حديث عائشة وغيرها. قاله العراقي في المغنى عن حمل الأسفار بهامش الاحياء ج2، ص 21 فما بعدها.

وعن عبدالرحمن ومجمع ابن يزيد، قالا: إن رجلا منهم يدعى خذاما أنكح ابنه له. فكرهت نكاح أبيها. فأتت رسول الله (ص) فذكرت به. فرد عليها نكاح أبيها. فنكحت أبا لبابة ابن عبدالمنذر. وذكروا أنها كانت ثيبا.

أسس إختيار الزوج:

بناء على ما سبق اشترطت الكفاءة والمساواة، على الرغم من وجود بعض الخلافات حولها وفيما تكون؟ فلنفصل ذلك فيما يأتى:

1/ جاء فى فقه السنة: "ذهب ابن حزم إلى عدم إعتبارها ... لقوله تعالى: "إنما المؤمنون أخوة"(1). وقوله تعالى: "والمؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعض"(2). واعتبرها جماعة بالاستقامة والخلق فقط... لقوله تعالى: "إن أكرمكم عند الله أتقاكم"(3).

أما الجمهور، فقد اضاف إلى الاستقامة الدينية والخلق السوى أضاف وجوب مراعاة اشياء هى: النسب والحرمة والاسلام والمال والسلامة من العيوب والديانة. وهى عندهم حق للولى والمرأة ووقتها عند إنشاء العقد — كما ذكرنا -.

ولا بد من التدقيق في الاختيار بمشاركة أولياء المرأة. حيث أن زواجها من غير الكفء يلحق بهم العار "(4).

2 وردت الأحاديث بالتركيز والحض على إختيار ذى الدين والخلق المستقيم العدل. فعن أبى حاتم المزنى ($^{(5)}$ قال: قال رسول الله ($^{(5)}$): "إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه. الا تفعلوا تكن ميتة فى الأرض وفساد كبير. قالوا يارسول الله، وإن كان فيه؟ قال رسول الله ($^{(6)}$): إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه ثلاث مرات" $^{(6)}$.

وقال صلى الله عليه وسلم: "من زوج كريمته فاسق فقد قطع رحمها"(7).

وقال عليه الصلاة والسلام: "النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمته"(8).

⁽¹⁾ سورة الحجرات، الآية 10.

⁽²⁾ سورة التوبة، الآية 71.

⁽³⁾ سورة الحجرات، الآية 13.

⁽⁴⁾ فقه السنة، سيد سابق، ج2، ص 126 فما بعدها.

⁽⁵⁾ أبو حاتم المزني (ترجم له).

^{(&}lt;sup>6)</sup> رواه الترمذي بإسناد حسن.

⁽⁷⁾ رُواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس ورواه في الثقات من قول الشعبي بإسناد صحيح. قاله العراقي في المغنى ص 21 فما بعدها.

⁽⁸⁾ قال العراقى: "رواه أبو عمر التوقاني في معاشرة الأهلين موقوفا على عائشة واسماء. قال البيهقي ورواه مرفوعا. والموقوف أصح.

فى الأحاديث دلالة بعدم تزويج من لا يخاف الله، ومن تجاهر بالفسق وتعاطى المخدرات والخمور، ولم يتمسك بالآداب العامة السمحة.

(حسى الله عنهما الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنهما قال رسول الله (ص): "إذا خطب إليكم كفء فلا تردوه" (قال (ص): "إذا جاءكم الأكفاء فانكحوهن ولا تربصوا بهن" (2).

لذا يرى الجمهور من الفقهاء أن الكفاءة حق للمرأة والأولياء، فلا يجوز للولى أن يزوج المرأة من غير كفء إلا برضاها. كما لا يجوز للمرأة أن تتزوج من غير الكفء إلا برضاء أوليائها... أهـ"(3).

الحكم الشرعى لإختيار الزوج عند الفقهاء:

لم أجد في هذه المسألة آراء في المذاهب إلا للحنفية والشافعية والحنابلة أثبت آراءهم فيما يلي:

الحنفية:

جاء فى حاشية رد المحتار: "والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق، الجواد الموسر. ولا تتزوج فاسقا. ولا يزوج الرجل ابنته الشابة شيخا كبيرا، ولا رجلا دميما. ويزوجها من الكفء. فإن خطبها الكفء، فلا يؤخرها ... أهـ "(4).

إذن بالاضافة إلى الدين والخلق أضاف الحنفية اليسار والجمال والمماثلة في العمر والكفاءة.

الشافعية:

وجاء فى إحياء علوم الدين: "ويجب على الولى أن يراعى خصال الزوج. ولينظر لكريمته، فلا يزوجها ممن ساء خلقه أو خلقه. أو ضعف دينه أو قصر عن القيام بحقها. أو كان لا يكافئها فى نسبها.

⁽¹⁾ رواه أبو داود والنسائي. قال العراقي رواه أبو داود في المراسيل واعله ابن يقطان بارساله وضعف رواته. أورده الغزالي في باب النكاح بالاحياء.

⁽²⁾ رواه الترمذي ومسلم. ولفظه عند الترمذي إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ألا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير" وقد حسنه.

⁽³⁾ فقه السنة، سيد سابق، ص 123.

⁽⁴⁾ حاشية رد المحتار، لابن عابدين، ج3، ص 9.

والإحتياط في حقها أهم، لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها، والزوج قادر على الطلاق بكل حال

ومن زوج ابنته ظالما أو فاسقا⁽¹⁾ أو مبتدعا⁽²⁾ أو شارب خمر فقد جنى على دينه، وتعرض لسخط الله، لما قطع من الأرحام بسبب ما أساء من الإختيار ...أهـ"⁽³⁾.

إذن الشافعية يرون في إختيار الزوج أن يكون ذا دين وخلق وكذا يشترطون اليسار و الكفاءة

الحنابلة:

وجاء في فقه السنة: "قال ابن تيمية: "ومن كان مصرا على الفسوق فلا ينبغي أن يزوج ... أهـ".

وهكذا اشترط الحنابلة الدين. كما يرى الحسن البصرى ذلك أيضا.

جاء في كتاب المحرمات من النساء في الاسلام: "وجاء رجل الى الحسن البصرى $^{(4)}$ يستشيره في مشكلته قائلا: لقد خطب ابنتي جماعة، فأنا حائر بينهم لا أدرى من أختاره لز واجها؟ فقا الحسن: تخير أتقاهم، فإن أحبها أكرمها، وإن كرهها لم يظلمها ... أهـ"⁽⁵⁾.

الخلاصـة: موازنة:

إن إختيار الزوجة، ويسمى أيضا تخيرها، شرع بالأحاديث المتواترة، وأجمع على ضرورته الفقهاء والعلماء، لأنه – أي الاختيار – نتاج الدين والعقل السليم. وهو الأليق بالإنسان.

وقد حدد الاسلام ثلاثة معايير يختار على أساسها الزوجة. النوع الأول هي الصفات المانعة من الزواج بالمرأة. والنوع الثاني هي صفات سلبية في المرأة وبيئتها، أرشد الشرع على مراعاتها، حتى لا تنتقل عدواها الى أبنائنا وبناتنا. والنوع الثالث هي صفات مطيبة للعيش مع المرأة.

أما الرجل فقد حدد لنا الشرع أن معيار اختياره هو الخلق والدين والكفاءة والمقدرة على الانفاق.

 ⁽¹⁾ الفاسق: الفاجر.
 (2) المبتدع: محدث البدع في دين الله.

⁽³⁾ إحياء علوم الدين، للغزالي، ج2، ص 41.

⁽⁴⁾ الحسن البصرى. راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الحاء.

⁽⁵⁾ المحرمات من النساء، الأمير ابراهيم الفكي، ص 12.

رأى الباحث:

إن الاختيار السليم، للزوجة (الأم) المناسبة، المؤمنة المثالية السليمة، وفق المعايير العلمية والدينية السابقة، المبرأة من العيوب الخلقية والخلقية، المنتمية إلى البيئة الدينية والاجتماعية النظيفة، بالاضافة الى الزوج (الأب) الكفء، ذى الخلق والدين، المقتدر ماليا، مثل هذا الاختيار من أجل الطفل، وهو صمام الأمان لتكوين أسرة معافاة دينيا واجتماعيا وخلقيا، وإنجاب أطفال يفرح بهم والداهم، كما سيسعد بهم الوطن والمجتمع الانسانى كله.

المطلب الرابع: الكشف الطبي قبل الزواج:

مقدمة علمية حول الكشف الطبي قبل الزواج:

هو نوع من العناية الطبية بالإنسان. ويسمى أيضا بالفحص المعملي قبل الزواج. كما يطلق عليه الأطباء اسم السلامة الطبية للوالدين. أو حق الطفل في النقاء الوراثي لوالديه.

إن الكشف الطبي قبل الزواج، هو عبارة عن فحوصات ووسائل علاجية مستحدثة. تستهدف الأمراض المهددة للأجنة والأطفال بعد ولادتهم. لذلك نعتبره حقا من حقوق الطفل في عالمنا المعاصر.

أيضا فالكشف الطبي قبل الزواج يتابع مشاكل عدم الإنجاب عند النساء والرجال. كما تحمل خطواته في طياتها نوعا من التوعية للمجتمعات الإنسانية، حيث أن الرجل والمرأة سواء، بما يحملانه من أمراض ستؤثر على الأجنة والأطفال مستقبلا.

لقد حدث ذلك نتيجة لتطور العلوم البيولوجية والوراثية. وكذلك نتيجة لتطور علم الجينات الهندسية الوراثية، وتطور الفحص المعملي في هذه المجالات. حيث يتم استكشاف الأمراض الوراثية وغير الوراثية والتي قد يحملها الآباء والأمهات وهم لا يشعرون، مما سيؤثر على ذرياتهم في المستقبل.

ومن هنا برزت أهمية الاستشارة الطبية قبل الزواج. ومن ثم تصدى الطب لعلاج هذه الأمراض المتعلقة بهذه الأمراض، حتى يولد الأطفال وهم أصحاء.

لقد تبنت هيئة الأمم المتحدة برنامجا خاصا بهذه المسألة، يقوم على التثقيف الصحي بالأمراض الجينية والوراثية. وإجراء الفحوصات والالتزام بمبدأ السرية الخاصة

بالمعلومات. كما أنشأت مراكز متخصصة في كثير من دول العالم، تقوم بذلك وتساعد الأسر على العلاج.

لقد أصدرت بعض الدول تشريعات تلزم بضرورة الكشف الطبي قبل الزواج حماية للأجيال القادمة. حتى تنشأ صحيحة معافاة، تساهم بثقة واقتدار في بناء مسيرة الإنسانية وتقدمها.

أما فى السودان، فلم تصدر بعد مثل هذه التشريعات، إلا أنه وفى الأونة الأخيرة، ونتيجة لازدياد الوعي، برزت عند بعض الفئات فكرة التوجه إلى المعمل، للفحص قبل الزواج للاطمئنان، بل ولاتخاذ ما يمكن من خطوات طبية.

أما بالنسبة لغالبية السودانيين، فإن اختيار الزوجة والزوج يخضع لتقاليد وتحريات الأسر، بطريقة عادية، حسب الأعراف. ففي الغالب ما يتم الزواج بين الأسر المتعارفة، والتي تربط بينها أواصر القربي.

معنى الكشف في اللغة:

ورد معنى الكشف في اللغة، بعدة معان. فقد ورد بمعنى الإظهار والإفتاضاح والضحك والزوال والمعرفة.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الكشف من مادة (ك ش ف) كضرب. والكاشف: الإظهار ورفع الشيء عما يواريه ويغطيه، كالتكشيف. وكشفته الكواشف: أي فضحته. وأكشف: أي ضحك فانقلبت شفته حتى بدت درادره. وكشفته عن كذا تكشيفا: أي أكرهته على إظهاره. وتكشف: ظهر فإنكشف. واستكشف عنه: أي سأل أن يكشف له. وكاشفه العداوة: أي باداه بها(1).

وجاء في أساس البلاغة: "يقال كشف عنه الثوب، وكشفه وانكشف وتكشف، ورجل أكشف: لا ترسى معه.

ومن المجاز: كشف الله غمه، فهو كشاف الغمم. وهذا حديث مكشوف: أى معروف. وتكشف فلان: أى افتضح وتكشف البرق: أى ملآ السماء⁽²⁾.

 $^{^{(1)}}$ الزاوي، باب الكاف، مادة (ك ش ف).

⁽²⁾ الزَّمْخَشّري حرف الكاف، مادة (ك ش ف).

رأى الباحث:

لكن يبدو لى، أن أقرب المعاني، لما نريده في هذا المطلب، هو الإظهار للشيء، بعد ما كان مغيبا.

معنى الكشف في الاصطلاح:

عرف الكشف الطبي قبل الزواج، بأنه هو التأكد من خلو الزوجين من الأمراض⁽¹⁾.
وفى تعريف آخر: المقصود هو البحث عن مدى تطابق الزوجين فى فصائل الدم،
والإشكالات الحادثة بسببه⁽²⁾.

مناقشة:

كلا التعريفين قد يشيران إلى ما نحن بصدده، لكنهما غير متطابقين فى الصياغة، وبالتالى فى الدلالة، فكل أب مريض أو أم مريضة قد يؤديان إلى إصابة الجنين. كما أن فصائل الدم فى حد ذاتها ليست بمرض ولكنها أى الفصائل قد تؤدى إلى المرض إذا لم تتطابق.

عليه يمكن أن نقول: أن الكشف هو استهداف المعمل للأمراض، أو لتفاعل مسببات الأمراض أحيانا، حتى يتم التصدي لآثار ها السالبة مستقبلا، على الأجنة والأطفال بعد ولادتهم.

ماهية الكشف الطبى والأمراض المستهدفة به:

فيما يلى نورد بعض ما توصل إليه العلماء، من أمراض، توضح معنى وماهية الكشف الطبي. فما فتىء الإنسان وفى كل يوم جديد، يصل إلى الجديد فى مجالات الطب المختلفة، وهذا كله مما علمه له الله، ومن أجل مصلحة الإنسانية كلها.

جاء فى مقالة علمية ما يأتى: "إن الشيء المطلوب هو البحث عن مدى تطابق النزوجين، فى فصائل الدم، والإشكالات الحادثة بسببه فلو فرضنا أن فصيلة الزوج (سالبة) فان يحدث حينها إشكال صحي، حينما تكون فصيلة الزوجة (سالبة) أو (موجبة).

⁽¹⁾ فحوصات ما قبل الزواج، الدكتورة خلود رستم، مجلة سيدتي، العدد 81، سنة 2002، ص 100.

⁽²⁾ البروفسير عبداللطيف عشميق (بالإشتراك مع المحتور كمال عبدالقادر أحمد)، مقالة علمية بعنوان (الفحص المعملي قبل الزواج)، مجلة الخرطوم الجديدة العدد 9، فبراير 2004.

أما إذا كان الزوج (موجب الفصيلة)، والزوجة (سالبة الفصيلة)، فهنا تحدث الإشكالات، المفضية إلى الإجهاض. وننصح المرأة لحظتئذ، بأخذ حقنة مضادة للإجهاض. فعموما تنشأ الأجسام المضادة، بسبب تضاد الفصائل، والتى يكثر بسببها الإجهاض مستقبلا.

الأمر الثاني، الذي نفحصه، هو الأمراض الوراثية، والتي تحدث غالبا في الأسر المتقاربة. وينصح الطب ألا يتم الزواج حينها.

والشيء الأخر، الذي ننصح بفحصه، هو الدورة الشهرية للمرأة، فى انتظامها وانقطاعها. مع تثقيف الزوجين، بوضعية الممارسة الجنسية الملائمة، للحمل من عدمه، وذلك بتحديد أيام الإخصاب، مع تقسيم أيام الأمان والخصوبة. إضافة إلى توعيتهم بإشكالات الختان، وتأثيره النفسي والبدني"(1).

وجاء في مقالات علمية أخرى: "هناك ثلاث فحوصات رئيسية، تختص المرأة منها، بفحص هرموناتها الجنسية حتى يتم التأكد فيها من إفراز ها للبويضات. وكذلك الأنابيب ومدى ملائمتها للتعقيم. مع فحص السائل المنوي للرجل، من حيث حيويته وكميته، ومقدرته على الإخصاب"(2).

وفى مقال علمي مشترك: "الكشف الطبي قبل الزواج، مهم، لتفادى بعض المشاكل، التي تنتج من زواج الأقارب، ويجرى في المجالات التالية:

- 1- فحص فصائل الدم، إذ أن عدم تطابق الفصائل، في حالة زواج الأقارب، قد يؤدى إلى آثار تحدث وفاة الجنين.
- 2- فحص بعض الأمراض التي تورث، كالأنيميا والسكري وضغط الدم، فإن الزواج من الأقارب، قد يؤدي إلى إرتفاع معدلاتها.
- 3- أيضا فحص بعض الأمراض التي تنتقل جنسيا، مثل الزهري والسيلان. بالإضافة اللي بعض الأمراض الفيروسية، التي يستعصى علاجها، مثل التهاب الكبد الفيروسي والإيدز.

(2) الفحص المعلمي قبل الزواج، مجلة الخرطوم الجديدة، العدد التاسع، فبراير 2004م الدكتور كمال عبدالقادر أحمد، اختصاصي أمراض النساء والتوليد، بالمركز السوداني للإنجاب وأطفال الأنابيب.

⁽¹⁾ الفحص المعملي قبل الزواج، مجلة الخرطوم الجديدة، العدد التاسع، فبراير 2004م البروفسير عبداللطيف عشميق، مدير المركز الاستشاري لأمراض النساء.

4- دراسة معدل الذكاء، بالنسبة للزوجين المرتقبين. إذا يلاحظ تدنى معدلات الذكاء،
 بالاستمرارية في زواج الأقارب"⁽¹⁾.

وفى بحث علمى آخر أثبت الطب الرؤية التالية: "فيجب التأكد من عدم وجود أمراض وراثية بالعائلة، كفقر الدم المنجلى، أو داء الغول، الذى هو عبارة عن نقص خميرة .G6PD. بالدم وهو المؤدى إلى إنحلال الدم.

كذلك يجب التأكد، من عدم ولادة أجنة مشوهة أو متخلفة عقليا في العائلة. ويتم ذلك بفحص الصيغة الصبغية، لكلا الزوجين Karyotype. وأيضا فحص فقر الدم، الخاص بالثلاسيما.

فإذا تأكد خلو الزوجين، من هذه الأمراض، فلا خوف من الإنجاب"(2).

أما الدكتور صفوان موصيللى، فيقول عن ماهية الفحص أو الكشف الطبي قبل الزواج: "قد تكون الاستشارة الوراثية لتحديد ما إذا كان أحد الأبوين، أو كليهما، حاملا للمرض. وذلك بإجراء فحوصات دموية، كما هو الحال في فقر الدم الانحلالي، نتيجة للتلاسيميا. وكذلك في حال مرض التليف الكيسي. وكذلك مع تقدم الدراسات الخاصة لتحليل الـ D.N.A. فلقد تم التوصل إلى أن الأم الحاملة لقابلية الإصابة بأمراض مرتبطة بالكروموسوم X ، كما هي الحال في الهيموفيليا A، ومرض الضمور العضلي الوراثي لدى الأطفال، أو ما يسمى دوشين ففي هذا المرض، تنعدم قدرة العضلات على بناء الألياف العضلية تدريجيا، مما يؤدي إلى الموت، مع بداية العشرينات من العمر. لقد تم تعيين موضع الجين المسئول عن حالات دوشين على الكروموسوم X، والذي تحمله الأم، كصفة متنحية (أي الأم حاملة للمرض وغير مصابة)، وتنقله إلى أو لادها الذكور، تكون فرصة الإصابة هي 50% من الأبناء.

وكذلك يتم إجراء الاستشارة الوراثية، خلال فترة الحمل، وبشكل خاص إذا كانت الأم الحامل، كبيرة في السن (أكثر من خمسة وثلاثين سنة). أو في حال وجود قصة لولادة

⁽¹⁾ الكشف الطبى قبل الزواج، مقال علمى مشترك، للدكتورة فاطمة المجذوب. جامعة الزعيم الأز هرى، تخصص أمراض الدم. عملت بكل من مستشفى الخرطوم، والسلاح الطبي، وتعمل الآن بمستشفى الذرة. كما تتعاون مع جامعة السودان والمعمل المركزى (استاك سابقا). عضو مؤسس لجمعية عقد النور السودانية لمحاربة السرطان.

بالاشتراك مع الدكتور هيثم أحمد محمد المكى، كلية الكب جامعة أمدرمان الإسلامية. عمل بمستشفيات الخرطوم، السلاح الطبي، الشرطة، نيالا، القضارف، سنار. ويعمل الآن بمستشفى الذرة بالخرطوم. أستاذ بجامعة النيلين. المدير التنفيذي لجمعية عقد النور السودانية لمحاربة السرطان.

⁽²⁾ فحوصات ما قبل الزواج، الدكتورة خلود رستم، استشارية الأمراض النسائية والولادة، مستشفى الحمراء – جدة، مجلة سيدتى، العدد 81 لسنة 23 عام 2002 ص 100.

طفل مصاب بمتلازمة المنغولية. أو وجود عيوب في المخ، ويتم التشخيص من خلال فحص السائل الأمينوس، فيتم استعمال الأشعة فوق الصوتية (التصوير بالصدى، لتحديد مكان المشيمة). ويتم فحص الخلايا في السائل الأمينوسي، وذلك من أجل إجراء تحليل كروموسومي، وتحليل الـ DNA، بمعايرات كيميائية خاصة.

وكذلك يتم معايرة بروتين خاص في الدم اسمه الفافينو بروتين في خلال الثلث الأول من الحمل، وذلك لاستبعاد أي عيوب في الجهاز العصبي للجنين⁽¹⁾.

<u>تعليق:</u>

أرى أن مبدأ الاستشارة الطبية لا يناقض الدين. فهو من المبادئ التي تبيحها قواعد الشريعة العامة حتى يولد الأطفال سليمين ويواجهوا الحياة العصرية دون عقد موروثة من والديهم.

مشروعية الكشف الطبى قبل الزواج عند قدامى الفقهاء:

لم يعرف الكشف الطبي عند قدماء الفقهاء بمعناه العصري، وهو أن يصل إلى الأمراض التى قد تصيب الأجنة بعد ولادتهم، نتيجة لأسباب وراثية أو بسبب أمراض الدم. ولكنهم تحدثوا عن العيوب التى قد تكون بأحد الزوجين مثل العنة والجنون بالزوج. وكذلك مثل البرص والقرن بالزوجة، مما يستوجب الرد للمتضرر منهما. وغالبا ما يعرف أى من الزوجين ما بالآخر من أمراض بعد العقد وعند الدخول بالزوجة.

جاء فى حاشية العدوى من كتب المالكية: "عيوب توجد فى المرأة، يثبت للزوج رد المرأة بها. فترد المرأة من الجنون والجذام والبرص. وترد المرأة بداء الفرج، وهو ما يمنع الوطء أو لذته وهو خمسة أشياء: القرن وهو لحمة تكون فى فم الفرج، والرتق وهو التحام الفرج، والافضاء وهو أن يكون مسلك البول ومسلك العذرة واحد، والاستحاضة وهى جريان الدم فى غير زمن الحيض، والبخر وهو نتن الفرج.

وإذا أنكرت عيبها، فما كان ظاهرا كالجذام بوجهها وكفيها أثبت بالرجال. وما كان لسائر جسدها غير الفرج أثبت بالنساء. وما كان بالفرج فقال مالك وابن القاسم تصدق. وعن مالك ينظرها النساء.

161

⁽¹⁾ الفحص الطبي قبل الزواج ضمانة لسلامة الأطفال، للدكتور صفوان موصيللي، أخصائي طب الأطفال الرضع.

كذلك يثبت للمرأة الرد إذا وجدت بالرجل الجنون والجذام والبرص وداء الفرج. وهو جبه وخصاؤه وعنته واعتراضه وهو عدم القدرة على الجماع لعلة، ويؤجل المعترض سنة ... أهـ(1).

جاء في شرائع الاسلام من كتب الإمامية ما يرد به النكاح. الأول: في العيوب وهي إما في الرجل وإما في المرأة. فعيوب الرجل ثلاثة: الجنون والخصاء والعنن.

وعيوب المرأة سبعة: "الجنون والجذام والبرص والقرن والإفضاء والعرج والعمى⁽²⁾.

رأى الباحث:

إذن، وفي معرض خطبة المرأة – وهذا أمر في الغالب ما تشترك فيه الأسرتان منذ القدم. فلا بد أن تكون الحالة الصحية موضوعة في الاعتبار. ولا يتم الزواج إلا بعد الرضي بالحالة الصحية للزوجة والأسرة. وهذا مما يدل أن (الكشف) موجود عند المجتمعات، لكن ليس بالطريقة المعملية في عصرنا حيث أنها توسعت وصارت تصل إلى الخفيات التي في جسم الزوجين وأثر ذلك على ما سيولد لهما من أولاد.

مشروعية الكشف الطبى (الفتوى) عند الفقهاء المحدثين:

ورد في فتوى لشيخ الاسلام محمد متولى الشعراوي عليه رحمة الله قوله: أن الله سبحانه وتعالى، شرع لنا من التكاليف، فيما تختلف فيه الأهواء، أما الأمور العلمية والتي تخضع للتجارب المعملية المادية – مثل الذي نحن بصدده – فالكل متفق عليها. المادة صماء، لا تجامل باحثا أبدا. فالغاية التي ينتهي إليها كل باحث يدخل معمله، أمام المادة بدون هوى، تلتقى مع ما يذهب إليه نظيره أيضا، إذا دخل معمله أمام المادة، وليس له هوى لأن المادة صماء، لا تجامل أحدا. وإذا نظرنا إلى المسائل المادية، وجدنا أن الرسول (ص)، قد وضع في ذلك حدا للمسلمين، وحدا واضحا. وجعل نفسه مقياس هذه التجربة، فما هي التجربة العلمية أولا.

⁽¹⁾ العدوى، حاشية العدوى، ج1 ص 72. ومثله: الشاذلي كفاية الطالب الرباني، ج1، ص 72 فما بعدها.

⁽²⁾ الحلى، شرائع الاسلام، ج2، ص 318.

التجربة العلمية تنشأ من ملاحظة ظاهرة ما في الكون. ثم يجب ألا تمر على هذه الملاحظة مرورا عابرا، بل تقف موقف المتأمل. ولا تقف موقف المتأمل لتستمع فقط. بل لتنتفع. أي أن تأخذ من الظاهرة شيئا يفيدك في تصعيد إسعاد حياتك. والقرآن حينما يعرض هذه المسألة الكونية يقول: "وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون".

إذن فالآيات في السموات والأرض، يطلب منا الله أن ننظر إليها، بنظرة متأنية متأملة، وليست نظرة عابرة. وأن نتفحصها لتستهدى بواسطتها.

تلك الملاحظة والتجربة، هي الأمر الذي لا تختلف فيه الأهواء أبداً. ومعنى ذلك أن النتيجة التي تنتهي إليها تكون واحدة. فلا توجد كهرباء روسي، ولا كهرباء أمريكي. ولا توجد كيمياء بريطاني وكيمياء ألماني. كل ما انتهى إليه من القضايا التجريبية العلمية الناشئة من المعمل، متفق عليها.

فالرسول (ص)، والذى يقول لنا الله فيه: "وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا ..." (2) طبق التجربة في ذاته فقال: "أنتم أبصر وأعرف بشئون دنياكم" أي الأمور التجريبية المعملية، التي لا تجامل.

إذن فذلك فتح للعقول على أسرار هذا الكون، لنستفيد منها الفائدة، التي تعطينا الحركة المثمرة، بأقل مجهود، وأكبر عائد، وبذلك تميز الإسلام.

والإسلام لم يضطهد عالما في معمله. ولا صاحب نظرية من النظريات في نظريته. ولا باحث في بحثه وتجربته. لم يضطهد القرآن شيئا من هذا أو ذاك.

وإذا نظرنا إلى المبتكرات أو المخترعات، التى تسعد الدنيا، لوجدناها جاءت نتيجة لملاحظة الظاهرة في الكون. كيف استفدنا من البخار؟

إستفدنا لأن ملاحظا للظاهرة، قد رأى إرتفاع غطاء القدر. فلما بحث عن سبب إرتفاع غطاء القدر، وجد أن ضغط البخار يرفع الغطاء، فعلم أن للبخار قوة. ومن الممكن لهذه القوة، أن نستفيد منها في الحركة.

إذن فكل قضية علمية مؤكدة، إنما هي نتيجة ظاهرة من ظواهر الكون، يريد العلم منا، ويريد الإسلام، أن نتبين، وأن نستنبط منها ما يسعدنا، وليس في ذلك ما يناقض الدين. بل

⁽¹⁾ سورة يوسف، الآية 105.

⁽²⁾ سورة الحشر، الآية 7.

فى ذلك ما يؤيد قضية الدين. لأنه إذا كان الإسلام قد جاء ليسيطر منهجه على الوجود كله، فليس من مصلحة الإسلام أن يترك الكافرين بالله، يأخذون أسرار كون الله منا. ونحن المؤمنون بالله، نقف بعيدا عن هذه الأسرار، التي ابتدعها الله جلت قدرته"(1).

رأى الباحث:

إن الفحص أو الكشف الطبى قبل الزواج، هو علم تطور من خلال تطور المعمل. وقد اكتشف العلماء، عن طريق تطور المعمل، وتقدم علم الهندسة الوراثية، الكثير من الجوانب المرضية المؤثرة على الأجنة، والأطفال بعد ولادتهم. مما يستدعى الجدية في العمل، على تطوير الجانب الآخر، وهو الاجتهاد في مواكبة هذه الأمراض، من الناحية العلاجية. حتى يخرج الأطفال في عصرنا، وهم سالمون من مهددات هذه الأمراض. ويواجههوا الحياة دون تعقيدات بدنية ونفسية واجتماعية.

وبهذا صارت الاجتهادات البشرية، التي تدور حول الفحص الطبي قبل الزواج، ومعالجة ما يكتشف من مهددات مرضية وخلقية، هي حق من حقوق الطفل.

إن نتائج الأبحاث التى تجرى حول الأمراض، التى قد تهدد الأجنة والأطفال فيما بعد، إنما هى نتيجة لتعامل فكر الإنسان، مع الظواهر الكونية والمادة، من خلال المعمل، نتيجة لدعوة العلم والدين. فالله سبحانه وتعالى يقول: "علم الإنسان ما لم يعلم"(2). ويقول: "هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا"(3).

إذن، فالانتفاع بهذه النتائج، لا يناقض الإسلام، كما رأينا من الفتوى.

وإلى هنا ينتهي الفصل الثاني.

⁽¹⁾ الفتاوي، للشيخ محمد متولى الشعراوي، ص 501 فما بعدها.

⁽²⁾ سورة العلق، الآية 5.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 29.

الفصل الثالث

حق الحياة

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: معنى الحياة

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحياة في اللغة

المطلب الثاني: تعريف الحياة عند الفقهاء

المطلب الثالث: التعريف العلمي المعاصر للحياة

المبحث الثاني: أصل الحياة في القرآن والسنة

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: أصل الحياة في القرآن

المطلب الثاني: قصة خلق الإنسان في السنة النبوية

المطلب الثالث: الحكم الشرعي لقصة خلق الإنسان عند الفقهاء

المبحث الثالث: نظرية خلق الإنسان في العلم الحديث

المبحث الرابع: حماية الله للحياة وتحريم المساس بها

ويشتمل على أربعة مطالب

المطلب الأول: النصوص التي حرمت قتل النفس من القرآن الكريم والسنة المطهرة

المطلب الثاني: الحكم الشرعي لقتل النفس بغير حق عند الفقهاء

المطلب الثالث: حق الحياة في التشريعات السودانية وحمايته المطلب الرابع: جناية الإجهاض وما يترتب عليها

المبحث الخامس: متى يجوز قتل النفس (الاستثناء)

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: جواز قتل النفس إستثناء في القرآن الكريم المطلب الثاني: جواز قتل النفس إستثناء في السنة النبوية

المطلب الثالث: الحكم الشرعى لقتل النفس إستثناء عند الفقهاء

المبحث السادس: إنهاء الحياة المطالة بالأجهزة (الإنعاش الصناعى أو العلاج غير العادى)

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعريف الموت في اللغة والاصطلاح الفقهي والعلمي

المطلب الثاني: تعريف الإنعاش الصناعي

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للإنعاش الصناعي عند الفقهاء

الفصل الثالث حق الحياة

مقدمة: حقائق عن الإنسان مرتبطة بالحياة

إن حق الحياة بالنسبة للإنسان، يبدأ منذ حدوث الحمل، وصيرورته جنينا في بطن أمه واستبانته. وهو – أي حق الحياة – أعظم هبة، وهبها الله عز وجل للإنسان. إستنادا على حق الحياة، يتمتع الحي بجميع حقوق الإنسان الأخرى، كما سنلاحظ في هذا البحث.

إن نعمة الحياة التي أودعها الله في مخلوقاته، كالنباتات والحيوانات وغيرها، هي المعنى الذي يجعل الإنسان مستفيدا من هذه المخلوقات.

ولكن حياة الإنسان بالذات، مرتبطة بحقائق ومعان أخرى تؤكد وتدل، على أن هذه الحياة هي السبب في خلق الوجود كله. فلنذكر جانبا من هذه الحقائق والمعاني فيما يلي:

أولا: إن حياة الإنسان كمخلوق عاقل، مرتبطة بكونه هو المخلوق الوحيد، الذي أقر بالربوبية في عالم الذرء⁽¹⁾، حيث كانت بداية الخلق. قال تعالى: "وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهور هم ذريتهم، وأشهدهم على أنفسهم، ألست بربكم، قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين"⁽²⁾.

ثانيا: إرتبطت حياة الإنسان بكونه هو المخلوق الوحيد، الذي قبل أمانة التكليف، من بين سائر الموجودات. قال تعالى: "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها، وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا"(3). ذلك لأن الله حباه العقل من دون كل المخلوقات.

ثالثا: كما أن حياة الإنسان مرتبطة بكونه خليفة الله في الأرض. قال تعالى: "وإذ قال ربك للملائكة، إنى جاعل في الأرض خليفة، قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك. قال إنى أعلم ما لا تعلمون "(4).

⁽¹⁾ الذرء: مبدأ الخلق.

⁽²⁾ سورة الأعراف، الآية 172.

⁽³⁾ سورة الأحزاب، الآية 72.

⁽⁴⁾ سورة البقرة، الآية 30.

رابعا: كما أن حياة الإنسان مرتبطة بكونه هو أكرم المخلوقات. قال تعالى: "ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"(1).

خامسا: أيضا هناك حقيقة ترتبط بها حياة الإنسان، وهي أن جميع ما في الأرض إنما خلق لمصلحته وفائدته. قال تعالى: "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا"⁽²⁾.

سادسا: إن إرسال الرسل إنما هو من أجل الإنسان، لكى يذكروا بنى آدم بعهدهم الأول، وبأمانة التكاليف، حتى يستعدوا ليوم الحساب. قال تعالى: "رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون لله على الناس حجة بعد الرسل، وكان الله عزيزا حكيما"(3).

إن حياة الإنسان، كحق أصيل و هبه الله الله، هي فعلا لها معان كثيرة، لذلك هي حياة مقدسة، من بين سائر حيوات المخلوقات. ولهذا نزلت كل الشرائع لحمايتها من السفك والإعتداء والعبث. كما اجتهد بنو البشر في سن التشريعات والقوانين التي تحكم مسار الحياة في مجتمعاتهم ودولهم، وكلها تدور حول صيانة حق الحياة وحمايته. فليس لأحد أن يمس حق الحياة ... وإلا عرض نفسه لأقسى العقاب الذي قد يصل إلى القتل مقابل قتله الأخرين.

ومن هنا يأتى تعرضنا، فى هذه الرسالة، لكثير من القضايا التى صارت، ومع تقدم العلم فى عصرنا، تمس حق حياة الإنسان سلبا وإيجابا، مما جعل فقهاء وعلماء المسلمين فى وقتنا الحاضر، يتصدون لها بالفتاوى التى تتماشى وروح الشريعة الإسلامية وتجاوبها مع كل جديد، فى مختلف العصور. ولم لا، والشريعة هى من لدن الله الحكيم الخبير.

⁽¹⁾ سورة الإسراء، الآية 70.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 29.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية 165.

المبحث الأول معنى الحياة

المطلب الأول: الحياة في اللغة:

في القواميس:

وردت كلمة (الحياة) في قواميس اللغة، في مادة (حى ع). وقد جاءت هذه المادة تحمل عدة معان: فهي تعنى الاستبقاء والطلعة والاقبال والاستعجال والمطر والأهل ونقيض الموت والرزق والنضوج والخصوبة والدنو وتحسن الحال والإستدعاء والحث والحق، وغيرها من المعانى.

جاء في أساس البلاغة: "تقول استحييت أسيرى: أي تركته حيا. وبي شوق إلى محياك: أي طلعتك. وحي على النداء: أقبل وعجل. ووقع في الأرض الحيا وهو المطر. ويقول الرجل لصاحبه: كيف الحي، كما يقول كيف الأهل"(1).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط: "الحياة والحيوة: نقيض الموت. والحياة الطيبة: المرزق الحلال أو الجنة. وطريق حي: بين. وأرض حية: مخصبة. والمحاياة: الفداء للصبي. وحياك الله: أي أبقاك، وحييت ماشيتهم: حسنت حالها. وحي هلا بفلان: أدعه. وحي هلا: أي حثا. وتقول لا يعرف الحيّ من الليّ: أي الحق من الباطل⁽²⁾.

رأى الباحث:

فأقرب المعانى لما نحن بصدده، في هذا المبحث، هو الحياة نقيض الموت، وذلك عند اللغويين.

الحياة في القرآن:

قال تعالى: "تبارك الذي بيده الملك و هو على كل شيء قدير. الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا و هو العزيز الغفور "(3).

 $^{^{(1)}}$ الزمخشرى، حرف الحاء، مادة (-2, 2, 3, 3).

⁽²⁾ الزاوى، باب الحاء، حرف الحاء، مادة (حى ى).

⁽³⁾ سورة الملك، الآيتان 1 و2.

إن الحياة والموت متلازمان. لذلك فإن تعريفها فيه تداخل سواء عند أهل اللغة أو عند المفسرين وكل منهما عكس الآخر.

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "الموت ليس بعدم محض، ولا فناء صرف، وإنما هو انقطاع تعلق الروح بالبدن ومفارقتهما وحدوث حيلولة بينهما، وتبدل حال وانتقال من دار إلى دار، والحياة عكس ذلك"(1).

وجاء فى التفسير الكبير: "الحياة هى الصفة التى يكون الموصوف بها بحيث يستطيع أن يعلم ويقدر. واختلفوا فى الموت، فقال قوم إنه عبارة عن عدم هذه الصفة. وقال آخرون: إنه صفة وجودية مضادة للحياة. لأن الله تعالى يقول: الذى خلق الموت. والعدم لا يكون مخلوقا⁽²⁾.

وجاء في الكشاف: "والحياة ما يصح بوجوده الإحساس. وقيل ما يوجب كون الشيء حيا وهو الذي يصح منه أن يعلم ويقدر. والموت عدم ذلك فيه"(3).

وجاء فى روح البيان: "الموت عند أهل السنة صفة وجودية مضادة للحياة كالحرارة والبرودة. قال بعضهم الموت عبارة عن عدم صفة الحياة عن محل يقبلها.. والحياة هى الإحساس والحركة الإرادية والاضطرارية كالتنفس والموت عدم ذلك .."(4).

موازنة:

بالرغم من اختلاف عبارات المفسرين في معنى الحياة. إلا أن المعنى واحد وهو وجود المقدرات الحياتية التي وهبها الله للإنسان. وبغياب هذه المقدرات يكون الموت قد حل محل الحياة. عليه تلتقى تعريفات المفسرين مع تعريفات اللغويين في أن الحياة نقيض الموت.

⁽¹⁾ القرطبي، ج18، ص 206.

⁽²⁾ الفخر الرازي، ج30، ص 54.

⁽³⁾ الزمخشرى، ج4، ص 133.

^{(&}lt;sup>4)</sup> البروسوى، ج10، ص 74 فما بعدها.

المطلب الثاني: تعريف الحياة عند الفقهاء:

(أ) تعريف الحياة عند قدامي الفقهاع:

لم أعثر في كتب الفقهاء على تعريف للحياة إلا عند الإمام الغزالي من الشافعية.

جاء في كتاب الأربعين في أصول الدين: "حقيقة الحياة ... هي حقيقة الروح ... وهي النفس ... التي هي خاصة الأمر المضاف إلى الله تعالى في قوله: "قل الروح من أمر ربي"⁽¹⁾. وفي قوله: "ونفخت فيه من روحي"⁽²⁾. دون الروح الجسماني اللطيف الذي هو حامل قوة الحس والحركة، التي تنبعث من القلب، وتنتشر في جملة البدن في تجاويف العروق الضوارب فيفيض منها نور حسن البصر على العين، ونور السمع على الأذن وكذا سائر القوى والحواس. كما يفيض من السراج نور على حيطان البيت إذا أدير في جوانبه.

إن هذه الروح تشارك البهائم فيها وتنمحق بالموت، لأنه بخار اعتدل نضجه، عند اعتدال مزاج الأخلاط، فإذا انحل المزاج بطل كما يبطل النور الفائض من السراج عند إنطفاء السراج بانقطاع الدهن عنه أو بالنفخ فيه. وبإنقطاع الغذاء عن الحيوان تفسد هذه الروح لأن الغذاء كالدهن للسراج، والقتل له كالنفخ في السراج ... وهذه هي الروح التي يتصرف في تعديلها وتقويتها علم الطب ... ولا تحمل هذه الروح المعرفة والأمانة.

إن الحمال للأمانة الروح الخاصة للإنسان. ونعنى بالأمانة تقلد عهدة التكليف بأن يتعرض لخطر الثواب والعقاب بالطاعة والمعصية. فهذه الروح لا تموت ولا تفنى، بل تبقى بعد الموت إما في نعيم وسعادة، أو جحيم وشقاوة ... فإنه محل المعرفة. والتراب لا يأكل محل الإيمان والمعرفة أصلا، كما نطقت بذلك الأخبار. وشهدت له شواهد الاستبصار ... أهـ"(3).

الخلاصة:

نخلص مما ذكره الإمام الغزالي أن الروح روحان: الأولى هي الروح التي يتصرف في تعديلها وتقويتها علم الطب. وهي مشتركة بين الإنسان والبهائم، وتنمحق بالموت.

⁽¹⁾ سورة الإسراء، الآية 85.

⁽²⁾ سورة الحجر، الآية 29.

⁽³⁾ الغز الى، كتاب الأربعين في أصول الدين، ص 208 فما بعدها.

وأما الروح الثانية فهى الروح الخاصة للإنسان وهى حمالة الأمانة، بتقليدها عهدة التكليف، وتعرضها للثواب والعقاب بالطاعة والمعصية وهى لا تموت ولا تفنى، بل تبقى بعد الموت إما فى نعيم وسعادة أو فى جحيم وشقاوة.

وهذا هو معنى الحياة كما خلصنا له عند قدامي الفقهاء. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(ب) تعريف الحياة عند المعاصرين من الفقهاء:

جاء فى الموسوعة الكويتية: "الحياة فى اللغة نقيض الموت. والحى من كل شىء نقيض الميت. وهى حق الله تعالى هى صفة تليق به جل شأنه.

وعرف الجرجاني الحياة: "بأنها صفة توجب للموصوف بها أن يعلم ويقدر ... وعلى هذا لا يخرج المعنى الإصطلاحي للحياة عن المعنى اللغوى.

والموت صفة وجودية خلقت ضدا للحياة. وقيل: صفة عدمية. والصلة بين الموت والحياة التضاد ... أهـ (1).

تعليق وموازنة:

الحياة أو الروح عند المعاصرين هي قوة تقتضي العلم والتقدير والحس والحركة أما بالنسبة لله تعالى فهي صفة تليق بجلال الله تعالى.

وعند الموازنة بين تعريفي القدماء والمعاصرين نلاحظ أن لا فرق بينهما فالروح التي يتعامل بها الأحياء تقتضي الحس والحركة بالنسبة للأحياء غير الإنسان. وبالنسبة للإنسان تقتضي العلم والتقدير. وهذه فانية بالموت.

أما الروح التي اختص بعلمها الله والتي هي محل التكليف فهي خاصة بالإنسان ولا تموت ونحن نؤمن بها ويظل علمها إلى الله فما أوتينا من العلم إلا قليلا.

⁽¹⁾ الموسوعة الكويتية، ج18، ص 264 فما بعدها.

المطلب الثالث: التعريف العلمي المعاصر للحياة:

هناك عدة تعريفات للحياة، انبثقت من العلوم العصرية المتخصصة في الأحياء. ومن هذه التعريفات التعريف المنبثق من نظرية النشوء والإرتقاء (لداروون)⁽¹⁾. ولكن لنأخذ تعريفا واحدا فقط من هذه التعريفات الكثيرة وهو التعريف الفالسولوجي للحياة، وهو تعريف علماء وظائف الأعضاء (Physiology).

جاء في دائرة المعارف البريطانية: "الحياة هي أي نظام عضوى وظيفي – لكائن – قادر على أداء عدد من الوظائف مثل الأكل والشرب والهضم والتغوط والتنفس والتبول والحركة والنمو والتكاثر. كما تستطيع أعضاء جسمه – القيام والتعبير عن الإحساس والدوافع والشعور "(2).

(1) هنالك عدة نظريات تحدثت عن خلق الإنسان من الناحية العلمية ولكن أهم هذه النظريات نظرية دارون:

جاء في كتاب تحديد النسل وموقف الأسلام منه: "فعلماء الكيمياء والطبيعة، عندما درسوا الإنسان، تبين لهم أنه جزء من عموم الطاقة المادية، أي أنه بناء مادي، ويخضع لنفس القوانين الفزيقية والكيماوية، التي تخضع لها الجمادات والنباتات والحيوانات ويبدو أن هناك من يعطى العقل مكانة عظيمة، لأنه يوصل الإنسان إلى درجات عالية من التطور، لا يوجد لها مثيل عند بقية الكائنات الأخرى ... فالإنسان في نظر هؤلاء عبارة عن كيان محكوم عليه بالقوانين الطبيعية.

أما علماء الفلسفة – ومنهم أفلاطون وأرسطو – فيرون أن الإنسان عبارة عن عقل محمول على جسم. ومن ثم فهو يسمو بالعقل على الجسم ... ويضيف غيرهم أن الإنسان سير بمجموعة من الغرائز، يولد مزودا بها، ولذا لا يمكنه تغيير طبيعته، ولا طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه.

أما الاجتماعيون – ومنهم هوبر، فيرون أن طبيعة الإنسان طبيعة شريرة ... وأنه بمثابة الذئب تجاه الأخرين. وبفطرته يبحث عن اللذة ويتجنب الألم.

أما نظرية دارون (Dorwin) والتى تعرف بنظرية النشوء والارتقاء، فيعتقد معتنقو هذه النظرية، أن الإنسان متجول من خلية هبطت من بعض الكواكب إلى الأرض. ثم نمت فيها فكانت حيوانا رديئا في أبسط شكل، ثم تغيرت الأرض بفعل المؤثرات الطبيعية، مما اضطر هذا الحيوان الى تغيير شكل معيشته فتبع ذلك تغير في صفاته ... وبعد فترة زمنية، ارتقى خلالها إلى قرد، طبقا لمبدأ النشوء والارتقاء ... بعد ذلك مرت عليه ملايين السنين، فارتقى إلى حيوان آخر هو ما بين القرد والإنسان، وهو حيوان الواسطة، ومن ذلك الحيوان الواسطة إرتقى إلى إنسان، ووصل الحد الذي عليه الآن.

ُ فأساسُ هذه النظرية، أن الإنسان متحولُ من القرد، طبقاً لنظريات الإنتُخاب الطبيعي، والبقاء للأصلح، والنشوء والارتقاء، والمطابقة، وعوامل الوراثة. أهـ

راجع كتاب عبدالحميد الهادي الأحرش، تحديد النسل وموقف الاسلام منه، ص 58، فما بعدها.

وجاء فى كتاب الغزو الفكرى أهدافه ووسائله: "وقد عرفت هذه النظرية تاريخيا باسم نظرية "داروين". وهى مؤسسة على الزعم بأن الإنسان ما هو إلا كائن قد تم تطوره، عبر آلاف أو ملايين السنين عن حيوانات أخرى وخاصة عن القرد... وبعد "داروين" جاء "نيتشة" ليقول أن الإنسان ما هو إلا قنطرة بين القرد والسيوبرمان.

ولقد ظُهرت هذه النظرية بتركيز دعائى، الهدف منه نقض ما يقرره القرآن وكذا الأديان السماوية جميعا من أن الإنسان صنيع الخالق وحده سبحانه.

راجع كتاب د. عبدالصبور مرزوق "الغزو الفكرى/نشر رابطة العالم الاسلامي، طبع مؤسسة مكة للطباعة، 1393هـ.

وجاء في "ظلال القرآ،: "تقوم نظرية النشوء والارتقاء على أساس مبدأ . إذ يفترض أن الإنسان ليس إلا طورا من أطوار النرقي الحيوانية. ويفترض أن الحيوان يحمل خصائص النطور إلى مرتبة الإنسان، مستدلين بالقرد كمثال. لكن الثابت أن الحيوان لا يحمل هذه الخصائص، بل يقف دائما عند حدود جنسه الحيواني ولا يتعداه. أما النوع الإنساني فيحمل من الخصائص ما يجعل منه إنسانا. وليس ذلك نتيجة لتطور آلي كما يقولون. بل هو هبة من الخالق عز وجل، وأول من قال بهذه النظرية هو _دارون) الألماني (Charles Darwin). ثم تبعه آخرون، تولوا بلورة نظرية النشوء والارتقاء". راجع: في ظلال القرآن، سيد قطب، ج4، ص 2459.

Encyclopaedia Britanica (The Macropaedia), Vol. 10, P. 893. (2)

المناقشة والترجيح:

نلاحظ أن هذا التعريف لم يقتصر على الإنسان، بل قد يشمل الحيوانات والناميات. كما أنه تعريف لم يقارن الحياة بالموت كما في تعريفات الفقهاء واللغويين.

ولهذا أرجح تعريف الفقهاء والمفسرين لدقته وتركيزه على حياة الإنسان، ومقارنته الحياة مع الموت. وأخص بالتفصيل تفسير كل من الفخر الرازى والزمخشرى والجرجانى والمعاصرين "بأن الحياة ما يصح بوجوده الإحساس. أو هى الصفة التى يكون الموصوف بها بحيث يصح أن يعلم ويقدر " أهـ(1).

أما تعريف الإمام الغزالي فأدخل فيه الحياة الأخرى التي نؤمن بها نحن المسلمون.

⁽¹⁾ الفخر الرازى، 3، ص 54. ومثله الزمخشرى، 4، ص 133.

المبحث الثاني أصل الحياة في القرآن والسنة

مقدمــة:

يخبرنا القرآن الكريم، والسنة المطهرة، عن أصل خلق الإنسان، وهو القول الفصل، بالنسبة لنا نحن المسلمين. حيث أن قصة خلق الإنسان، الذي كرمه الله وفضله على كل الخلائق، ومنذ بداتيها بسيدنا آدم وسيدتنا حواء هي جزء من عقيدتنا الغيبية. أما تطور خلقته في جسم والديه. فقد أثبت العلم التجريبي الحديث صحة ما قصه علينا القرآن والسنة. لقد بدأت حقيقة الإنسان من خلاصة طينية، هذا في الأصل. ولكن طبيعة الحياة، قضت بأن يتطور خلقه، بحيث يكون من ذكر وأنثى. فبدخول ماء الرجل إلى رحم الأنثى، تكون هذه مرحلة. ثم يصلب الماء، ويكون دما متجمدا. ثم يصير قطعة لحم. ثم تبدأ عظامه في النمو، بقدرة الخالق عز وجل، ثم تكسى العظام لحما. ثم ينفخ فيه الخالق عز وجل الروح، ويعطيه الصورة التقويمية الجميلة، بكامل أعضائه، التي تؤدي وظائفها طول العمر بعد خروجه إلى الحياة، بل ويعطيه من المقدرات، ما يذهل العقول: من العقل والسمع والنظر والأحاسيس والتفكير والتقدير ...الخ. إلى أن يخرج إلى الوجود إنسانا مكتملا "فتيارك الله أحسن الخالقين"(1)

المطلب الأول: أصل الحياة في القرآن:

الآيات القرآنية وتفسيرها:

1/ قال تعالى: "ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين. ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين. ثم خلقنا النطفة علقة، فخلقنا العلقة مضغة. فخلقنا المضغة عظاما، فكسونا العظام لحما، ثم أنشأناه خلقا آخر، فتبارك الله أحسن الخالقين"(2).

جاء فى الكشاف: "السلالة أى الخلاصة. لأنها تسل من بين الكدر .. فالمعنى أنه خلق جو هر الإنسان أو لا طينا، ثم جعل جو هره بعد ذلك نطفة ... القرار: المستقر. والمراد الرحم ... خلقا آخر أى خلقا مباينا للخلق الأول، مباينة ما أبعدها، حيث جعله حيوانا وكان

⁽¹⁾ سورة المؤمنون، الآية 14.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة المؤمنون، الآيات 12-14.

جمادا. وناطقا وكان أبكم. وسميعا وكان أصم. وبصيرا وكان أكمه. وأودع باطنه وظاهره بكل عضو من أعضائه، وكل جزء من أجزائه عجائب فطرة، وغرائب حكمة، لا تدرك بوصف الواصف. ولا تبلغ بشرح الشارح ..."فتبارك الله" تعالى أمره في قدرته وعلمه .. "أحسن الخالقين" أي أحسن المقدرين تقديرا ... أهـ(1).

وجاء في التفسير الكبير: "أدوار الخلقة التي يتقلب فيها الإنسان تسعة: الأول قوله تعالى: (ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين): قالوا: الانسان شامل لآدم وولده. وقالوا: الانسان هنا ولد آدم. والطين اسم آدم عليه السلام ... الدور الثاني قوله تعالى: (ثم جعلناه نطفة في قرار مكين): أي خلق جوهر الانسان أولا طينا. ثم جعل جوهره بعد ذلك نطفة في أصلاب الآباء، فقذفه الصلب بالجماع إلى رحم المرأة، فصار الرحم قرارا مكينا لهذه النطفة ... الدور الثالث قوله تعالى (ثم خلقنا النطفة علقة): أي الدم الجامد ... الدور الرابع قوله تعالى (فخلقنا العلقة مضغة): أي قطعة لحم كأنها مقدار ما يمضع ... الدور الخامس (فخلقنا المضغة عظاما): أي صيرناها كذلك ... الدور السادس (فكسونا العظام لحما) وذلك لأن اللحم يستر العظم ... الدور السابع (ثم أنشأناه خلقا آخر): أي خلقا مباينا للخلق الأول. روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: "هو تصريف الله إياه بعد الولادة في أطواره في زمن الطفولة فما بعدها إلى إستواء الشباب وخلق الفهم والعقل وما بعده إلى أن يموت" كما روى ذلك عن ابن عمر. الدور الثامن (ثم أنكم بعد ذلك لميتون). الدور التاسع (ثم أنكم بعد الله لميتون). الدور التاسع (ثم أنكم يوم القيامة تبعثون). فالإماتة إعدام الحياة. والبعث إعادة لما يفنيه ويعدمه. وهذا تأييد يوم القيامة تبعثون). فالإماتة إعدام الحياة. والبعث إعادة لما يفنيه ويعدمه. وهذا تأييد لقدرة الإنشاء منذ البداية ... أهـ(2).

نستفيد من هذه الآية وتفسيرها، تأكيد خلق الله لآدم من طين. ومن ثم، قدر الله إستمرارية خلقه من الذكر والأنثى، حسب الأطوار المذكورة، حتى خرج إلى الوجود. ومن عليه بخصائص ومميزات: مما لا يمكن التفكير فيه، ناهيك عن خلق مثله، كالسمع والبصر والنطق والتفكير، والمقدرة على سيادة الكون. مما يدل – كل ذلك – على قدرة الله عز وجل.

(1) الزمخشري، الكشاف.

⁽²⁾ الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج23، ص 84 فما بعدها.

2/ وقال تعالى: "يا أيها الناس، إن كنتم في ريب من البعث، فإنا خلقناكم من تراب، ثم من نطفة، ثم من علقة، ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة، لنبين لكم، ونقر في الأرحام ما نشاء، إلى أجل مسمى، ثم نخر جكم طفلا \dots أهـ $^{(1)}$

جاء في روح البيان: "إن كنتم في ريب من البعث.) والبعث الإخراج من الأرض والتسبير إلى الموقف. (فإنا خلقناكم..) أي فانظروا إلى مبدأ خلقكم، ليزول ريبكم... أي خلقنا كل فرد منكم خلقا إجماليا... (مخلقه) أي مستبينة الخلق... أو المعنى منفوخة فيها الروح.. و(غير مخلقه.) أي صورة لا روح فيها (لنبين لكم...) أي خلقناكم على هذا النمط البديع لنبين لكم بذلك أمر البعث والنشور، فإن من قدر على خلق البشر أولا من تراب لم يشم رائحة الحياة قط، فهو قادر على إعادته...

(ونقر في الأرحام ما نشاء) لبيان حالتهم بعد تمام خلقهم (إلى أجل مسمى) وقت معين هو وقت الوضع وأدناه ستة أشهر عند الكل وأقصاه سنتان عند أبي حنيفة وأربع سنين عند الشافعي... وخمس سنين عند مالك... (طفلا) والطفل الولد ما دام ناعما... أو حد الطفل من أول ما يولد إلى أن يستهل صارخا إلى ستة أعوام... (ثم لتبلغوا أشدكم...) لتبلغوا كمالكم في القوة والعقل والتمييز وهو ما بين الثلاثين والأربعين... أو ما بين ثمانية عشرة إلى ثلاثين... (ومنكم من يتوفى...) نقبض روحه فيموت بعد بلوغ الأشد أو بعده... (ومنكم من يرد إلى أرذل العمر...) وهو الهرم والخرف والرذل والرذال المرغوب عنه لرداءته... أما العمر فهو مدة عمارة البدن بالحياة... (لكي لا يعلم بعد علم شيئا..." أي ليعود إلى ما كان عليه أو إن الطفولة، من ضعف البنية وسخافة العقل وقلة الفهم، فينسى ما عمله وينكر ما عرفه ويعجز عما قدر عليه أهـ"(2)

وفي التفسير الكبير: "إن كنتم في ريب مما وعدناكم من البعث، فتذكروا خلقتكم الأولى" فالقادر على خلقكم أو لا قادر على خلقكم ثانيا. ومراتب الخلقة الأولى، تدل على هذه القدرة وهي سبع مراتب المرتبة الأولى هي قوله تعالى (فإنا خلقناكم من تراب)... وفي تفسيره وجهان: أحدهما: إنا خلقنا أصلكم وهو آدم من تراب لقوله تعالى: "كمثل آدم خلقه من تراب... "(3) أن خلق الإنسان من المنبي ودم الطمث، وهما إنما يتولدان من الأغذية. والأغذية إما حيوانات أو نبات. وغذاء الحيوان ينتهي قطعا إلى النبات، والنبات

⁽¹⁾ سورة الحج، الآية 5.

⁽²⁾ روح البيان، للبروسوى، ج6، ص 5 فما بعدها. (3) سورة آل عمران، الآية 29.

إنما يتولد من الأرض والماء، فصح قوله (إنما خلقناكم من تراب). المرتبة الثانية قوله: (ثم من نطفة) والنطفة اسم للماء القليل، أى ماء كان. والمرتبة الثالثة قوله تعالى: (ثم من علقة). والعلقة قطعة الدم الجامدة ولا شك أن بين الماء وبين الدم الجامد مباينة شديدة. والمرتبة الرابعة قوله تعالى: (ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ونقر فى الأرحام ما نشاء...) والمخلقة الولد الذى يخرج حيا. وغير المخلقة السقط. (لنبين لكم) أن ذلك بإختيار الفاعل المختار. أو (لنبين لكم) ما يزيل عنكم الريب فى البعث. (ونقر فى الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى...) وهو حد الولادة. وهو آخر ستة أشهر أو تسعة أشهر أو أربع سنين. المرتبة الخامسة هى قوله: (ثم نخرجكم طفلا) وقد وجد للدلالة على الجنس. المرتبة السادسة قوله تعالى: (ثم لتبلغوا أشدكم...) الأشد من فى كمال القوة والعقل والتمييز. المرتبة السابعة قوله تعالى: "ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكى لا يعلم بعد علم شيئا.." أى منكم من يتوفى على قوته وكماله. ومنكم من يرد إلى أرذل العمر وهو المرم والخرف...أهـ(1).

نستخلص من هذه الآية وتفسيرها الاستدلال بها على قدرة الله على بعث خلقه مرة أخرى ومحاسبتهم. حيث أنه خلقهم أو لا من تراب.. ثم قدر استمرارية خلقهم من الذكر والأنثى حسب الأطوار المعروفة: من بقاء في الأرحام إلى وضع ثم أكسبهم مقدرات القوة والعقل وغير ذلك.. ثم حتم عليهم الموت وربما طال عمرهم إلى الخرف... إذن فالله قادر على بعثهم مرة أخرى.

3/ وقال تعالى: "يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم، الذى خلقك فسواك فعدلك. فى أى صورة ما شاء ركبك".

جاء في روح البيان: (يا أيها الإنسان ...) يعم جميع العصاة ولا خصوص له بالكفار ... (ما غرك بربك الكريم...) والمعنى أى شيء خدعك وجرأك على عصيانه وأمنك من عقابه ... قالوا: غره جهله. وقال الحسن البصرى هو الشيطان. وقيل عن الفضيل بن عياض: هي ستور الله المرخاة ... (الذي خلقك...) صفة الخلق مبينة لكرم الله. والخلق إعطاء الوجود وهو خير من العدم. (فسواك) أي جعل أعضاءك سوية سليمة معدة لمنافعها ... أي بحيث يترتب على كل عضو فيها منفعته التي خلق ذلك العضو لأجلها كالبطش لليد

⁽¹⁾ الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج23، ص 8 فما بعدها.

⁽²⁾ سورة الانفطار، الآيتان 7 و8.

والمشى للرجل والتكلم للسان والإبصار للبصر والسمع للأذن إلى غير ذلك... (فعدلك) أى عدل بعض تلك الأعضاء ببعض، بحيث اعتدلت ولم تتفاوت قبل أن تكون إحدى اليدين أو الرجلين أو الأذنين أطول من الأخرى... أو تكون إحدى العينين أوسع من الأخرى ... أو بعض الأعضاء أبيض وبعضها أسود ... أو بعض الشعر فاحما وبعضه أشقر.

قال علماء التشريح أنه تعالى ركب جانبى هذه الجثة على التساوى، حتى أنه لا تفاوت بين نصفيه، لا فى العظام ولا فى أشكالها، ولا فى الأوردة والشرايين والأعصاب النافذة فيها والخارجة منها، فكل ما فى أحد الجانبين مساو لما فى الجانب الآخر ... أو المعنى فعدلك عن الخلقة المكروهة التى هى لسائر الحيوانات، وخلقك خلقة حسنة مفارقة لسائر الخلق. (فى أى صورة ما شاء ركبك...) المعنى ركبك فى أى صورة شاءها واقتضتها مشيئته وحكمته من الصور العجيبة الحسنة.. أو من الصور المختلفة فى الحسن والقبح والطول والقصر والذكورة والأنوثة ...أهـ(1).

جاء في التفسير الكبير: فمعنى (الانسان) قيل هو الكافر... وقيل: جميع العصاة. وسبب الإغترار قالوا: بسبب تسويل الشيطان له... أو بسبب حمقه وجهله... وقيل غر بسبب عفو الله عنه حيث لم يعاقبه من أول مرة... وقيل بسبب ستر الله له. (الكريم) دليل الكرم أنه (خلقك) أي أوجدك والوجود خير من العدم (فسواك) أي جعلك سالم الأعضاء وهذا هو الدليل الثاني على الكرم. (فعدلك) وهو الدليل الثالث على كرمه تعالى. ومعناه عدل خلقك. أو معناه جعلك قائما معتدلا. أو معناه عدل خلقك فأخرجه في أحسن التقويم.

(فى أى صورة ما شاء ركبك) المراد من الصور المختلفة الشبه الأب والأم أو أقاربهما... أو المراد من الصور المختلفة الاختلاف فى الطول والقصر والحسن والقبح والذكورة والأنوثة. أو المراد صور المطيعين والعصاة.. أهـ(2).

نستفيد من هذه الآية وتفسيرها أنها قد أبرزت في الانسان بعد خلقه: (تسوية) الأعضاء فيه بحيث تكون قادرة على أداء أغراضها التي خلقت لأجلها كالبطش باليد والمشى بالرجل والتكلم باللسان والإبصار بالعين. وكذلك (تعديل) الأعضاء فيه بحيث أنها متماثلة فلا رجل أطول من الأخرى ولا عين أوسع من الثانية وهكذا. كما (وركبه) في صور متفاوتة لأغراض أداء دوره في الحياة مثل الطول والقصر والذكورة والأنوثة.

⁽¹⁾ البروسوى، روح البيان، ج10، ص 365.

⁽²⁾ التفسير الكبير، للفخر الرازى، ج23، ص 8 فما بعدها.

4/ وقال تعالى: "لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل سافلين"(1).

وجاء في التفسير الكبير حول شرحه للآيتين قوله تعالى: "لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم" الإنسان هو هذه الماهية. والتقويم تصيير الشيء على ما ينبغي أن يكون في التألف والتعديل. وقد ذكروا في شرح حسن الإنسان وجهين: (الأول) أن الله خلق كل ذي روح مكبا على وجهه إلا الإنسان. قال تعالى: "أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أم من يمشى سويا على صراط مستقيم". و(الثاني) أن الإنسان خلق في أكمل عقل وفهم وأدب وعلم وبيان.. والحاصل أن القول الأول راجع إلى الصورة الظاهرة. والثاني راجع إلى السيرة الباطنة.. وكان بعض الصالحين⁽²⁾ يقول: إلهنا أعطيتنا في الأولى أحسن الأشكال، فاعطنا في الآخرة أحسن الأفعال، وهو العفو عن الذنوب والتجاوز عن العيوب ...أهـ⁽³⁾.

وجاء في تفسير روح البيان حول شرحه للآيتين من سورة التين أيضا قوله تعالى: (لقد خلقنا الإنسان ...) أي جنس الإنسان. (في أحسن تقويم...) التقويم تغيير الشيء على ما ينبغي أن يكون عليه في التأليف والتعديل... كما فسر التقويم بحسن الصورة. أو التقويم هو إشارة إلى ما خص به الإنسان من بين الحيوان من العقل والفهم الدال على استيلائه على كل ما في هذا العالم.. والمعنى أن الله خلقه متصفا بالصفات الإلهية من الحياة والعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام.. فالإنسان مظهر للجلال والجمال والكمال ...

نستفيد من هذه الآية أن حسن خلقة الإنسان، وكمال عقله هو من أميز ما يميزه عن جميع المخلوقات ذات الروح. وهذه من نعم الله عليه، والتي ينبغي له أن يشكره عليها.

موازنة حول الآيات:

نخلص من الآيات الأربعة السابقة وتفسيرها، أنها من ضمن ما أورده الله في القرآن، حول قصة خلق الله للإنسان، وما من به عليه، من نعم لا تحصى طوال مدة خلقه، منذ أن بدأ خلقه بسيدنا آدم عليه السلام من طين وسيدتنا حواء من ضلعه.

وهذه البداية لا نتكلم عنها، لأنها بقدرة الله العلى العظيم، وكذا أرادها الله مع مخالفتها للمألوف.

⁽¹⁾ سورة التين، الآيتان 4 و5.

⁽²⁾ لقد ذكره الإمام الفخر الرازي في تفسيره، وأرجح إنما يعني نفسه على عادة تواضع أهل العلم.

⁽³⁾ الفخر الرازى، التفسير الكبير، ج32، ص 10 فما بعدها.

⁽⁴⁾ البروسوى، روح البيان، ج10، ص 356 فما بعدها.

ثم بعد ذلك قدر الله أن تبدأ مسيرة الإنسان في الحياة بأن يخلق من نطفة الرجل والمرأة، وفق ما قدره الله من تطورات هي مألوفة لنا من تجاربنا كبشر مما زودنا به الله في القرآن والسنة وعلمنا من العلم.

وهو لا يزال في رحم أمه وبطنها حباه الله بنعم لا تعد مثل السمع والبصر والنطق والتفكير، بل ومقدرات خارقة جعلته يسود هذا الكون بلا منازع، كأحد الموجودات التي أوجدها الله، بل ويصير أجملها صورة على الإطلاق. فهذه المسيرة الحياتية للإنسان هي ما سنتحدث عنه في المباحث الآتية من هذا الفصل.

المطلب الثاني: قصة خلق الإنسان في السنة النبوية:

مقدمــة:

إن السنة النبوية بكل أنواعها من أقوال وأفعال وتقريرات للنبى صلى الله عليه وسلم، إما أن تكون مؤكدة لما فى القرآن، أو شارحة له: بأن تكون مبينة لمجمله أو مخصصة لعامه، أو مقيدة لمطلقه لذلك فهى تتناول جميع أحكام القرآن وفق هذه الأدوار، ولا تتناقض مع القرآن الكريم.

إن قضية خلق الله للإنسان، والتي جاءت في القرآن الكريم، تناولتها السنة أيضا. وذلك في حديثين هما حديث عبدالله بن مسعود وحديث حذيفه بن اسيد نثبتهما فيما يلى ونأتى بشرح العلماء لهما ثم نوازن بينهما من جهة وبين ما جاء في القرآن:

1- الحديث الأول: عن ابن مسعود قال، حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الصادق المصدوق: "إن أحدكم يجمع خلقه فى بطن أمه أربعين يوما. ثم يكون فى ذلك علقة مثل ذلك. ثم يكون فى ذلك مضغة مثل ذلك. ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه وأجله وشقى أو سعيد. فوالذى لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسيق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها. وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى لا يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسيق عليه الكتاب، فيعمل غير اع فيسيق عليه الكتاب، فيعمل أهل النار، حتى لا يكون بينها وبينه إلا

وفى طريق أخرى: "أن خلق ابن آدم يجمع فى بطن أمه أربعين. وفى أخرى أربعين ليلة... وقال البخارى: أربعين يوما وأربعين ليلة.. وفى بعض طرقه: ثم يبعث الله ملكا بأربع كلمات، فيكتب عمله وأجله ورزقه وشقى أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، الحديث (1).

شرح الحديث الأول:

وجاء في فتح البارى: "المراد (بالجمع) ضم بعضه إلى بعض، بعد الانتشار. قال القرطبي المراد أن المنى يقع في الرحم حين الإقبال والإدبار، مبثوثا متفرقا، فيجمعه الله في محل الولادة من الرحم.. (أربعين يوما) المراد يوم بليلته أو ليلة بيومها.. المراد (بالنطفة) المنى وأصله الماء الصافى القليل.

والأصل في ذلك أن ماء الرجل، إذا لاقي ماء المرأة بالجماع، وأراد الله أن يخلق من ذلك جنينا، هيأ أسباب ذلك. لأن في رحم المرأة قوتين: قوة انبساط عند ورود ماء الرجل، حتى ينتشر في جسد المرأة. وقوة انقباض بحيث لا يسيل من فرجها، مع كونه منكوسا⁽²⁾، ومع كون المنى ثقيلا، بطبعه. وفي منى الرجل قوة الفعل، وفي منى المرأة قوة الانفعال. فعند الامتزاج يصير منى الرجل كالانفحة⁽³⁾ للبن ... وقيل في كل منهما قوة فعل وانفعال، لكن الأول في الرجل أكثر وبالعكس في المرأة ... وزعم كثير من أهل التشريح أن منى الرجل لا أثر له في الولد إلا في عقده، وأنه إنما يتكون من دم الحيض. وأحاديث الباب تبطل ذلك، وما ذكر أو لا أقرب إلى موافقة الحديث.

قال ابن الأثير في النهاية: "يجوز أن يريد (بالجمع) مكث النطفة في الرحم، أي تمكث النطفة أربعين يوما، تتخمر فيه حتى تتهيأ للتصوير ثم تخلق بعد ذلك.

وقيل أن ابن مسعود فسره بأن النطفة إذا وقعت في الرحم فأراد الله أن تخلق منها بشرا طارت في جسد المرأة تحت كل ظفر وشعرة، ثم تمكث أربعين يوما ثم تنزل دما في الرحم، فذلك جمعها ... وقد رجح بعضهم هذا التفسير. وقال الصحابي أعلم بتفسير ما سمع وأحق بتأويله وأولى بقبول ما يتحدث به وأكثر احتياطا في ذلك من غيره، فليس لمن بعده أن يتعقب كلامه.

⁽¹⁾ رواه البخارى ومسلم فى الصحيحين. أورده البخارى فى كتاب القدر. فى طبعة فتح البارى لابن حجر والأحاديث فيها غير مرقمة، لذا لم نذكر رقمه. وأورده مسلم. جاء فى شرح صحيح مسلم للإمام النووى كتاب القدر باب كيفية خلق الآدمى فى بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته. والحديث متفق عليه. وأشهر رواتيه عن عبدالله بن مسعود وحذيفة بن أسيد. قال الطبرانى: سنده حسن. وقال أحمد سنده صحيح. وغير هما كثير ممن صححوه. لكن ضعفه البزاز.

⁽³⁾ الأنفحة: من نفحه إذا مخضه أي جمده.

إن ظاهر الروايات – التى أثبتناها فى النصوص – تدل على أن إبتداء جمعه ابتداءا من الأربعين، فبعضهم جزم بالأربعين كابن مسعود، وبعضهم زاد اثنتين أو ثلاثا أو خمسا أو بضعا. حتى أن القاضى عياض جمع بين هذه الروايات وقال ابن مسعود أطلق الأربعين مما يجعل العدد الزائد عن الأربعين ممكنا بحسب اختلاف الأجنة.

(ثم علقة مثل ذلك ...) والمعنى تصير، وتكون بتلك الصفة مدة الأربعين، ثم تنقلب إلى الصفة التى تليها. ويحتمل أن يكون المراد تصير شيئا فشيئا، حتى تتكامل علقة فى أثناء الأربعين. ثم يخالطها اللحم شيئا فشيئا إلى أن تشتد فتصير مضغة. وقد نقل عن أحد الأطباء إتفاقهم على أن خلق الجنين فى الرحم يكون فى نحو الأربعين. وفيها تتميز أعضاء الذكر دون الأنثى، لحرارة مزاجه وقواه، فيكون أقبل للشكل والتصوير. واتفق العلماء على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر.

وذكر الشيخ شمس الدين بن القيم: أن داخل الرحم خشن كالسفنج، جعل فيه قبوله للمنى، كطلب الأرض العطشى للماء فجعله طالبا مشتاقا إليه بالطبع، فلذلك يمسكه ويشتمل عليه ولا يزلقه، بل ينضم عليه لئلا يفسده الهواء. فيأذن الله لملك الرحم في عقدة وطبخه أربعين يوما، وفي تلك الأربعين يجمع خلقه.

قالوا: إن المنى إذا اشتمل عليه الرحم ولم يقذفه، استدار على نفسه واشتد إلى تمام ستة أيام. فينقط فيه ثلاث نقط في مواضع القلب والدماغ والكبد. ثم يظهر فيما بين تلك النقط خطوط إلى خمسة، إلى تمام ثلاثة أيام ثم تنفذ الدموية فيه بإتمام خمسة عشر فتتميز الأعضاء الثلاثة ثم تمتد رطوبة النخاع إلى تمام اثني عشر يوما. ثم ينفصل الرأس عن المنكبين والأطراف عن الضلوع والبطن عن الجنين في تسعة أيام. ثم يتم هذا التمييز بحيث يظهر للحس في أربعة أيام، فيكمل أربعين يوما، فهذا معنى قوله (ص) يجمع خلقه في أربعين يوما.

ولا ينافى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (ثم يكون علقة مثل ذلك)، فإن العلقة وإن كانت قطعة دم لكنها في هذه الأربعين الثانية تنتقل من صورة المنى، ويظهر التخطيط فيها ظهورا خفيا على التدريج، ثم تتقلب في أربعين يوما، يتزايد ذلك التخليق شيئا فشيئا، حتى يصير (مضغة مخلقة)، ويظهر للحس ظهورا لا خفاء به، وعند تمام الأربعين الثالثة والطعن في الأربعين الرابعة، ينفخ فيه الروح، كما وقع في هذا الحديث الصحيح. وهو ما لا سبيل إلى معرفته إلا بالوحى.

"ثم يكون مضغة مثل ذلك ..." النطفة المنى، وأصله الماء الصافي القليل ... والعلقة الدم الجامد الغليظ ... والمضغة قطعة اللحم، سميت بذلك لأنها قدر ما يمضغ الماضغ.

واختلف في أول ما يتشكل من أعضاء الجنين: فقيل قلبه لأنه الأساس، وهو معدن الحركة الغريزية. وقيل الدماغ لأنه مجمع الحواس، ومنه ينبعث (الإحساس). وقيل الكبد لأن فيه النمو والإغتذاء الذي فيه مقام البدن ... ورجحه بعضهم بأنه مقتضى النظام الطبيعي، لأن النمو هو المطلوب أو لا حاجة له حينئذ إلى حس و لا حركة إرادته، لأنه حينئذ بمنزلة النبات ... وإنما يكون له قوة الحس والإرادة عند تعلق النفس به، إذن يقدم الكبد ثم القلب ثم الدماغ ... وقال قوم أول ما يخلق منه السرة لأن حاجته إلى الغذاء أشد من حاجته إلى آلات قواه، فإن من السرة ينبعث الغذاء فالحجب التي على الجنين في السرة، كأنها مربوط بغضها ببعض والسرة في وسطها، فمنها يتنفس الجنين ويتربى، وينجذب غذاؤه منها.

"ثم يبعث الله ملكا فيؤمر بأربعة: يرزقه وأجله وشقي أو سعيد ..." والمراد بالكلمات القضايا المقدرة، وكل قضية تسمى كلمة.

لقد ذكر الله تعالى فى هذه الأطوار الثلاث من غير تقييد فى عدة سور من القرآن. طبعا - وقد شرحنا بعض هذه الآيات من قبل (مثال ذلك سورة المؤمنين وسورة الحج) وفى حديث الباب هذا وقوله تعالى فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ... الآية أى تصير المضغة عظاما يكون بعد نفخ الروح ... ثم قال تعالى بعد ذلك ... ثم أنشأناه خلقا آخر ... "ليدل على ما يتجدد له بعد الخروج من بطن أمه.

قوله ثم (ينفخ فيه الروح) "وتوسط ذلك مراحل الحمل فيكون من ترتيب الخبر على الخبر، لا من ترتيب الأفعال .. المخبر عنها .. والعرب إذا عبرت عن أمر بعده أمور متعددة ولبعضها تعلق بالأول، حسن تقديمه لفظا على البقية، وإن كان بعضها متقدما عليه وجودا. وحسن هنا لأن القصد ترتيب الخلق الذي سبق الكلام لأجله. فيكون معنى قوله: (ثم يرسل إليه الملك...) أي لتصويره وتخليقه، وكتابة ما يتعلق به فينفخ فيه الروح.

فذلك معنى قوله تعالى: (ثم أنشأناه خلقا آخر...) ومعنى إسناد النفخ للملك، أنه يفعله بأمر الله. والنفخ في الأصل، إخراج ريح من جوف النافخ، ليدخل في المنفوخ فيه. والمراد بإسناده إلى الله تعالى، أن يقول له كن فيكون ... أهـ"(1).

تعليق:

إن دقائق خلقة الإنسان في رحم أمه وتطور اتها، حتما هو مما لا يدرك إلا بالوحى. كما أن تطابق شرح هذا الحديث بواسطة علماء ذلك العصر، أمثال ابن حجر، مثل ما توصل إليه الأطباء وعلماء التشريح حتى في هذا العصر، مما يدل على عمق ثقافة هؤلاء العلماء وكثرة إطلاعهم.

الحديث الثاني:

وفى صحيح مسلم، من حديث حذيفة بن أسيد، يبلغ به عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر فى الرحم أربعين أو خمس وأربعين ليلة فيقول: يارب: أشقى أو سعيد. فيكتبان. فيقول أى يارب: أذكر أم أنثى؟ فيكتبان ... ويكتب عمله وأثره، وأجله ورزقه ثم تطوى الصحف، فلا يزاد فيها ولا ينقص"(2).

وعن حذيفه بن أسيد الغفارى أيضا، قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم أربعين يوما فيقول يارب! أشقى أم سعيد؟ فيقول الله عز وجل فيكتبان، فيقولان ماذا أذكر أم أنشى؟ فيقول الله عز وجل فيكتبان، فيكتبان، فيكتبان، فيكتبان، فيكتبان، فيكتبان، فيكتبان، فيكتبان، في عمله وأثره ومصيبته ورزقه. ثم تطوى الصحف فلا يزاد على ما فيها ولا بنقص "(3).

وفى صحيح مسلم عن عامر بن واثلة (4) أنه سمع عبدالله بن مسعود (5) يقول: الشقى من شقى فى بطن أمه، والسعيد من وعظ لغيره. فأتى رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له حذيفه بن أسيد، فحدثه بذلك من قول ابن مسعود. فقال: وكيف يشقى الرجل بغير عمل. فقال له الرجل: "أتعجب من ذلك. فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا مر بالنطفة ثنيتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا، فصور ها وخلق سمعها

⁽¹⁾ ابن حجر، فتح البارى، ج11، ص 416 فما بعدها.

⁽²⁾ رواه مسلم في الصحيح. خرجنا الحديثان في صفحة 177 معا لأنهما مرتبطان مع بعض.

⁽³⁾ ذكره الإمام أحمد من رواية سفيان عن عمرو عن أبى الطفيل عن حذيفة بن أسيد. راجع تخريجه في ص 177.

 ⁽⁴⁾ عامر بن وائلة. راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف العين.
 (5) عبدالله بن مسعود. راجع الاعلام وتراجمهم حرف العين.

وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها. ثم قال يارب: أذكر أم أنثى؟ فيقضى ربك ما شاء، ويكتب الملك. ثم يقول يارب: أجله فيقضى ربك ما شاء فيكتب الملك. ثم يقول يارب رزقه؟ فيقضى ربك ما شاء ويكتب الملك. ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده. فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص.

وفى لفظ آخر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بإذنى هاتين يقول: "إن النطفة تقع فى أربعين ليلة. ثم يتسور عليها الملك. قال زهير: حسبته الذى تخلقها، فيقول: يارب أذكر أم أنثى؟ فيجعله الله ذكرا أو أنثى. فيقول: يارب سويا أو غير سوى؟ فيجعله الله سويا أو غير سوى. ثم يقول يارب ما رزقه وما أجله وما خلقه؟ ثم يجعله الله شقياً أو سعيداً.

وفى لفظ آخر: أن ملكا موكلا بالرحم، إذا أراد الله عز وجل أن يخلق شيئا بإذن الله لبضع وأربعين ليلة... ثم ذكر نحو حديثهم ... أهـ"(1).

شرح الحديث الثاني:

جاء في صحيح مسلم بشرح النووى: "كتاب القدر. باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته.

(الصادق) أى فى قوله. (المصدوق) فيما يأتى له من الوحى الكريم. (ثم يرسل الملك) ظاهره لأن إرساله يكون بعد 20 يوما ... ومن الرواية التى بعد هذه يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر فى الرحم بأربعين أو خمس وأربعين ليلة فيقول يارب أشقى أم سعيد ... وفى الرواية الثالثة إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها.

وفى رواية حذيفه بن أسيد⁽²⁾ أن النطفة تقع فى الرحم أربعين ليلة ثم يتسور عليها الملك. وفى رواية أن ملكا موكلا بالرحم إذا أراد الله أن يخلق شيئا بإذن الله لبضع وأربعين ليلة، وذكر الحديث.

وفى رواية أنس $^{(3)}$ أن الله قد وكل بالرحم ملكا فيقول أى رب نطفة .. أى رب علقة .. أى رب علقة .. أى رب مضغة ..

ومضى الامام النووى في شرحه حيث جمع بين الروايات:

⁽¹⁾ رواه مسلم في صحيحه والحديث متفق عليه. خرجناه في ص 177 فراجعها.

⁽²⁾ حذيفه بن أسيد. راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الحاء..

⁽³⁾ أنس بن مالك. راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الألف.

الجمع بين الروايات عند الامام النووى:

قال العلماء: طريق الجمع بين هذه الروايات أن للملك ملازمة ومراعاة لحال النطفة ... ولكلام الملك وتصرفه أوقات (أي أوقات مخصوصة).

واتفق العلماء على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر كما في رواية البخارى ... وذلك جائز موجود في القرآن والحديث الصحيح وغيره من كلام العرب.

قال القاضى والمراد بإرسال الملك في هذه الأشياء أمره بها والتصرف فيها بهذه الأفعال.

ثم المراد بجميع ما ذكر من الرزق والأجل والشقاوة والسعادة والعمل والذكورة والأنوثة أنه يظهر ذلك للملك ويأمره بإنفاذه وكتابته، وإلا فقضاء الله تعالى سابق، وعلمه وإرادته لكل ذلك موجود في الأزل. والله أعلم.

قوله صلى الله عليه وسلم: "فو الذى لا إله غيره ..." المراد بالذراع التمثيل للقرب من موته ودخوله عقبه، وأن تلك الدار ما بقى بينه وبين أن يصلها، إلا كمن بقى بينه وبين موضع من الأرض ذراع.

والمراد بهذا الحديث أن هذا قد يقع في نادر من النساء، لا أنه غالب فيهم. ثم أنه من لطف الله تعالى وسعة رحمته، انقلاب الناس من الشر إلى الخير في كثرة. وأما إنقلابهم من الخير إلى الشر ففي غاية الندور ونهاية القلة. وهو نحو قوله تعالى، إن رحمتى سبقت غضبي وغلبت غضبي ... ويدخل في هذا من انقلب الى عمل النار بكفر أو معصية. لكن يختلفان في التخليد و عدمه، فالكافر يخلد في النار. والعاصى الذي مات موحدا لا يخلد فيها كما سبق تقرير ه.

وفى هذا الحديث تصريح بإثبات القدر وأن التوبة تهدم الذنوب قبلها. وأن من مات على شيء حكم له به من خير أو شر، إلا أن أصحاب المعاصى غير الكفر في المشيئة والله أعلم.

وذكر القاضى (يتسور) $^{(1)}$ بالسين. والمراد (بيتسور) أى ينزل. وهو استعارة من إذا تسورت الدار إذا نزلت فيها من أعلاها ... ولا يكون التسور إلا من فوق ... أهـ $^{(2)}$.

⁽¹⁾ يتسور: ينزل من أعلى.

⁽²⁾ النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ج16، ص 989 فما بعدها.

تعليق:

هذا الشرح يؤكد أن الإنسان تحيط به رحمة الله من كل الجوانب: قصة تولى الله له فى مراحل خلقه رحمة ... وأخذ الله له بيده نحو الخير أكثر مما يساق إلى الشر رحمة ... وهدم ذنوبه بالتوبة رحمة ... وعدم تخليد أصحاب المعاصى فى النار رحمة.

مناقشة وموازنة:

نلاحظ بأن هناك توافق بين القرآن والأحاديث النبوية والطب الحديث، فيما يختص بقصة وأطوار خلق الإنسان في بطن أمه. وقد ورد في السنة المطهرة حديثان حول خلق الإنسان: هما حديث عبدالله بن مسعود وحديث حذيفه بن أسيد.

ففى هذين الحديثين نتعرف على تطور جديد فى خلق الإنسان فى كل أربعين يوما. وهذا ما أكده شراح الأحاديث والمفسرون كما أكده الطب. وقد اتفق الحديثان فى ذلك: فقد ورد فى حديث حذيفه التأكيد على بدء تخليق الإنسان بعد الأربعين الأولى. بينما ذكر حديث ابن مسعود أن النطفة تتطور فى كل أربعين يوما، حيث ينفخ فيه الروح بعد الأربعين الثانية.

وبذلك يتفق الحديثان الشريفان. كما اتفق أيضا على رعاية الملك للنطفة منذ مبدئها واستئذانه لله تعالى في كل شأن من شئونها حيث يكتب ذلك، فلا يزيد ولا ينقص.

شرح الامام ابن القيم للحديثين:

جاء في تحفة المودود بأحكام المولود تأكيدا لما ذكرنا: "بقى أن يقال حديث حذيفة يدل، على أن إبتداء التخليق عقب الأربعين الأولى. وحديث ابن مسعود يدل على أنه عقيب الأربعين الثانية. فكيف يجمع بينهما؟

قيل: أما حديث حذيفة فصريح، في كون ذلك بعد الأربعين. وأما حديث ابن مسعود فليس فيه تعرض لوقف التصوير والتخليق. وإنما فيه بيان أطوار النطفة وتنقلها بعد كل أربعين، وأنه بعد الأربعين الثانية ينفخ فيه الروح. وهذا لم يتعرض له حديث حذيفة. بل اختص به حديث ابن مسعود. فاشترك الحديثان في حدوث أمر الأربعين.

واختص حديث حذيفة بأن إبتداء تصويرها وخلقها بعد الأربعين الأولى، واختص حديث ابن مسعود بأن نفخ الروح فيه بعد الأربعين الثانية.

واشترك الحديثان في استئذان الملك ربه سبحانه في تقدير شأن المولود في خلال ذلك. فتصادقت كلمات رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصدق بعضها بعضاً"...أهـ(1).

<u>تعليق:</u>

إن توافق قصة خلق الإنسان كما جاءت في القرآن الكريم والسنة المطهرة، مع الطب منذ زمن أبقراط وحتى زماننا هذا الذي وصل فيه العلم إلى مستوى راق جدا من التقدم، هذا التوافق، حتى في الأرقام (الأيام) التي يتطور فيها الجنين في رحم أمه، ليدل دلالة قاطعة على أن الإسلام هو من عند الله. لأن هذه الأمور مما لا يدرك بالرأي. وإذا كان الطب، في عصر الهندسة الوراثية قد توصل إلى بعض هذه الحقائق مثل اكتشافه الحمض النووى وخارطة الجينات البشرية، فإنه لم يتوصل. بل ولن يتوصل إلى الكثير مما هو خاف في علم الله: مثل الروح.

المطلب الثالث: الحكم الشرعى لقصة خلق الإنسان عند الفقهاء: مقدمة:

لم أقف في كتب فقهاء المذاهب القدماء على رأى مفصل لهم حول قصة خلق الله للإنسان، إلا عند الإمام الغزالي من الشافعية، والإمام ابن القيم من الحنابلة. وقد أسهب الإمام ابن القيم. بل وقارن الآراء الشرعية بآراء الأطباء الغربيين وعلماء التشريح مما بدل على عمق ثقافته.

كما اطلعت على رأى الفقهاء المعاصرين حول قصة خلق الإنسان متمثلا في الموسوعة الكويتية وهو مثبت في نهاية هذا الحكم الشرعي.

الشافعية:

وجاء في إحياء علوم الدين: "إذ الولد يتكون بوقوع النطفة في الرحم، ولها أربعة أسباب: النكاح، ثم الوقاع، ثم الصبر إلى الإنزال بعد الجماع، ثم الوقوف لينصب المنى في الرحم، وبعض هذه الأسباب أقرب من بعض ... لإحداث الوجود (الحمل) – فأول مراتب (الحمل) أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك

⁽¹⁾ ابن القيم، تحفة المودود بأحكام المولود، ص 181 فما بعدها.

جناية، فإن صيارت مضغة وعلقة، كانت الجناية أفحش. وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة، ازدادت الجناية تفاحشا. ومنتهى التفاحش في الجناية بعد الانفصال حيا.

وإنما قلنا – مبدأ سبب الوجود، من حيث وقوع المنى فى الرحم، لا من حيث الخروج من الاحليل، لأن الولد لا يخلق من منى الرجل وحده، بل من الزوجين جميعا: إما من مائه ومائها، أو من مائه ودم الحيض.

قال بعض أهل التشريح: إن المضغة تخلق بتقدير الله، من دم الحيض، وأن الدم منها كاللبن من الرائب. وأن النطفة من الرجل، شرط فى خثور دم الحيض وانعقاده كالأنفحة للبن، إذ بها ينعقد الرائب. وكيفما كان فماء المرأة ركن فى الانعقاد، فيجرى الماءان مجرى الإيجاب والقبول فى الوجود الحكمي فى العقود. فمتى أوجب ثم رجع قبل القبول، لا يكون جانيا على العقد بالنقض والفسخ. ومهما اجتمع الإيجاب والقبول كان الرجوع بعده رفضاً وفسخاً وقطعاً.

وكما أن النطفة في الفقار، لا يتخلق منها الولد، فكذا بعد الخروج من الإحليل، ما لم تمتزج بماء المرأة ودمها، فهذا هو القياس الجلي ... أهـ"(1).

رأى الباحث:

نرى أنه وقبل أكثر من خمسمائة عام، استنبط الإمام الغزالى، من النصوص الشرعية وأكد أن تخلق الولد لا يكون إلا من ماء الرجل والمرأة معا. ولكنه أضاف دم الحيض إلى ماء المرأة، كعنصر يختلط بماء المرجل فيخلق منه الولد. ولكن العلم أثبت أن تخلق الجنين يكون من بويضات المرأة كما سنرى في النظرية العلمية.

الحنابلة:

جاء فى تحفة المودود: "الباب السابع عشر، فى أطوار بنى آدم من وقت كونه نطفة الى استقراره فى الجنة أو النار، إستوعب سبحانه ذكر أحوال ابن آدم، قبل كونه نطفة، بل ترابا وماء الى حين بعثه يوم القيامة. فأول مراتب خلقه أنه سلالة من طين، ثم بعد ذلك سلالة من ماء مهين، وهى النطفة التى استهلت من من جميع البدن، فتمكث كذلك أربعين يوما، ثم يقلب الله سبحانه تلك النطفة علقة: وهى قطعة سوداء من دم، فيمكث بذلك أربعين

⁽¹⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 51.

يوما أخرى، ثم يصيرها سبحانه مضغة: وهى قطعة لحم أربعين يوما، وفى هذا الطور تقدر أعضاؤه وصورته وشكله وهيئته.

أول ما يخلق من الأعضاء:

واختلف في أول ما يتشكل ويخلق من أعضائه: قال قائلون: هو القلب. وقال آخرون: إنه الدماغ. وقال آخرون: هو الكبد. وقال آخرون: فقار الظهر.

فاحتج أرباب القول الأول: بأن القلب هو العضو والأساس الذى هو معدن الحرارة الغريزية، التى هى مركب الحياة. فوجب أن يكون هو المقدم فى الخلق. قالوا وقد أخبر المشرحون أنهم وجدوا فى النطفة، عند كمال انعقادها نقطة سوداء.

واحتج من قال: إنه الدماغ، بأن الدماغ من الحيوان هو العضو الرئيسي من الإنسان، و هو مجمع الحواس. فالأمر المختص بالحيوان، هو الحس والحركة الإرادية، وأصل ذلك من الدماغ. إذن فهو المقدم في الإيجاد والتكوين.

واحتج من قال: إنه الكبد، بأنه العضو الذى منه النمو والإغتذاء، الذى به قوام الحيوان. قالوا: فالنظام الطبيعي يقتضى، أن يكون أول متكون.. الذى هو آلة النمو، ثم القلب ثم الدماغ.. إن مبدأ الحيوان بالنمو وليس به فى هذا الوقت حاجة إلى حس ولا إلى حركة إرادية .. وإنما تصير له قوة الحس والإرادة، عند تعلق النفس به، وذلك فى الطور الرابع من أطوار تخليقه .. والذى شاهده أرباب التشريح، إن أول ما يتبين فى خلق جثة الحيوان: ثلاث نقط متفاوتة بعضها من بعض يتوهم أنها رسم الكبد والقلب والدماغ .. ثم يزداد بعضها من بعض بعدا على امتداد أيام الحمل.. أما أى هذه النقاط أقدم وأسبق، فليس عندهم دليل، إلا الأجدر الأنسب والأولى والقياس. والله أعلم.

الأطوار التالية:

ثم تقدر مفاصل أعضائه وعظامه وعروقه وعصبه، ويشق له السمع والبصر والفم، ويفتق حلقه بعد أن كان ريقا، فيركب فيه اللسان، ويخطط شكله وصورته، وتكسى عظامه لحما، ويربط بعضها إلى بعض، أحكم ربط واقواه، وهو الأسر الذي قال الله فيه: "نحن خلقناهم وشددنا أسر هم"(1). ومنه الإسار الذي يربط به، ومنه الأسير ... أه.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 28.

قال بقراط في المقالة الثالثة من كتاب الأجنة: أنا أحدثك رأيت المني ينشأ. كانت لإمرأة من الأهل جارية نفيسة، ولم تكن تحب أن تحبل، لئلا ينقص ثمنها. فسمعت الجارية النساء يقلن: إن المرأة وإذا أرادت أن تحمل، لم يخرج منها منى الرجل، بل يبقى محتبسا. ففهمت ذلك وجعلت ترصده من نفسها، فأحست به في بعض الأوقات أنه لم يخرج منها، فبلغنى الخبر، فأمرتها أن تطفر إلى خلقها، فطفرت سبع طفرات، فسقط منها المنى شبيها بالبيضة غير المطبوخة، وقد قشر عنها القشر الخارج، وبقيت رطوبتها في جوف الغشاء.

قال: وأنا أقول أيضا: إنه يجرى من الأم فضول الرحم ليتغذى بها الجنين.

وقال: إن التي تظهر هي الأعصاب الرقاق البيض وهي التي رأيت في وسط السرة، وليست في موضع آخر غير السرة، لأن الروح إنما يشق طريقا للنفس هناك.

ثم قال: وأقول إن المنى هو فى الحجاب، وأنه يتغذى من الدم، الذى يجتمع من المرأة، وينزل إلى الرحم. وفى نفس الوقت فإنه – أى المنى يجتذب الهواء فيتنفس فيه.

توقف الطمث بعد الحمل: (صيرورة الجنين) وتكون الجنين:

وقال: إن الطمث لا ينحدر ما دامت المرأة حاملا، إن كان طفلها صحيحا، وذلك منذ أول شهر من حبلها إلى الشهر التاسع. وجميع ما ينزل من الدم من البدن، يجتمع حول الجنين على الحجاب الأعلى مع إجتذاب النفس والسرة هي طريق وصوله إلى الجنين، فيدخل الغذاء إليه ويغذيه فيزيد.

وقال: إذا صار المنى جنينا خلقت له حجب أخرى فتمتد داخلا من الحجاب الأول، وتكون مختلفة الأنواع كثيرة وأما كونها فمثل الحجاب الأول. وهي في السرة كأنها مربوط بعضها ببعض. وفي وسط الحجب تكون السرة التي يتنفس منها ويتربى ... أه.

وإذا نزل الدم وإغتذى الجنين منه، حالت الحجب بينه وبين الجنين ولهذا يقول تعالى: "يخلقكم في بطون أمهاتكم خلقا بعد خلق في ظلمات ثلاث"(1). فإن كل حجاب من هذه الحجب، له ظلمة تخصه. فذكر سبحانه أطوار خلقه ونقله فيها من حال إلى حال. وذكر ظلمات الحجب التي على الجنين فقال أكثر المفسرين: هي ظلمة البطن وظلمة الرحم وظلمة المشيمة فإن كل واحد منها حجاب على الجنين. وقال آخر ون: هي ظلمة أصلاب

⁽¹⁾ سورة الزمر، الآية 6.

الآباء وظلمة بطون الأمهات وظلمة المشيمة. وأضعف من هذا القول، قول من قال: ظلمة الليل وظلمة البطن وظلمة الرحم، فإن الليل والنهار بالنسبة إلى الجنين سواء ... أه.

وقال بقراط: المرأة إذا حبلت لم تألم من إجتماع الدم الذى ينزل ويجتمع حول رحمها، ولا تحس بضيق كما تحس إذا انحدر الطمث، لأنها لا يثور دمها فى كل شهر، لكنه ينزل إلى الرحم كل يوم قليلا قليلا، نزولا ساكنا من غير وجع، فإذا أتى إلى الرحم إغتذى منه الجنين ونما.

وقال: وعلى غير بعيد إذا خلق للجنين لحم وجسد، تكونت الحجب، وإذا كبر كبرت الحجب أيضا، وصار لها تجويف خارج عن الجنين، فإذا نزل الدم من الأم جذبه الجنين وإغتذى به فيزيد في لحمه. والردىء من الدم الذى لا يصلح للغذاء ينزل إلى مجارى الحجب، لذلك تسمى الحجب، التى إذا صار لها تجويف يقبل الدم، بالمشيمة.

إكتمال الجنين:

وقال: إذا تمّ الجنين وكملت صورته، واجتذب الدم لغذائه بالمقدار، اتسعت الحجب وظهرت المشيمة التي تكون من الآلات التي ذكرنا. فإن اتسع داخلها اتسع خارجها، لأنه أولى بذلك، لأن له موضعا يمتد إليه... أه.

قلت: ومن هنا لم تحض الحامل، بل ما تراه من الدم يكون دم فساد، ليس دم الحيض المعتاد. هذه إحدى الروايتين عن عائشة رضى الله عنها. وهو المشهور من مذهب أحمد. وهو مذهب أبى حنيفة.

وذهب الشافعي في رواية عائشة، والإمام أحمد في رواية عنه إختارها شيخنا (أي ابن تيمية) إلى أن ما تراه من الدم في وقت عادتها يكون حيضاً.

الأدلة:

وحجة هذا القول ظاهرة، وهي عموم الأدلة الدالة على ترك المرأة الصوم والصلاة، إذا رأت الدم المعتاد في وقت الحبيض. ولم يستثنى الله ورسوله حالة دون حالة. وأما كون الدم ينصرف إلى غذاء الولد، فمن المعلوم، أن ذلك لا يمنع أن يبقى منه بقية تخرج في وقت الحيض. فلا تنافى بين غذاء الولد وبين حيض الأم.

وأما أصحاب القول الآخر، فيحتجون بقوله عليه السلام: "لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تستبرىء بحيضه"(1).

والنبى صلى الله عليه وسلم قسم النساء إلى قسمين (1) إمرأة معلومة الحمل. (2) وإمرأة مظنون أنها حامل. فجعل استبراء الأولى بوضع الحمل. والثانية بالحيضة. وهذا هو الذي دلّ عليه الحديث، ولم يدل على أن ما تراه الحامل من الدم في وقت عادتها، تصوم معه وتصلى ... أه.

قال بقراط: "إن العظام تصلب من الحرارة، لأن الحرارة تصلب العظام، وتربط بعضها ببعض، مثل الشجرة التي يرتبط بعضها ببعض.

وقال: "إن العصب جعل داخلا وخارجا، وجعل الرأس بين العاتقين. والعضدان والساعدان في الجانبين. وخرج ما بين الرجلين أيضا. وجعل في كل مفصل من المفاصل عصب يوثقه ويشده ... أه.

قلت: وهو الأسر الذي شد به الإنسان ... أهـ.

قال: وجعل الفم ينفتح من تلقاء نفسه. ويركب الأنف والأذنان من اللحم. وثقبت الأذنان ثم العينان بعد ذلك، وملئتا رطوبة صافية ... أهز

قلت: وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقول فى سجوده: "سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره. والواو وإن لم تقتضى ترتيبا. فتقديم السمع فى اللفظ يناسب تقدمه فى الوجود ... أه.

قال: ثم تتسع المعى بعد ذلك، ويصير لها تجويف وتربط المفاصل، ويرتفع النفس إلى الفم والأنف، ويدخل الاستنشاق في الفم والأنف، وينفتح البطن والأمعاء، ويخرج النفس إلى الفم بدل السرة. فإذا تم ما ذكرنا وحضر وقت خروج الجنين. ونزلت فضول من معدته وأمعائه إلى المثانة ومنها إلى مجرى البول... وإنما تنفتح هذه كلها ويتسع تجويفها بالاستنشاق، وبه ينفصل بعضها عن بعض، على قدر أشكالها.

قال: والمنى إذا تركب، يجتمع كل شيء منه إلى صاحبة العظام إلى العظام. والعصب إلى العصب، وكذلك جميع الأعضاء، ثم يركب الجنين.

⁽¹⁾ رواه الجماعة وأحمد وأبو داود. وقد قاله (ص) في سبايا أوطاس: "لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة" وقد أورده الكحلاني في سبل السلام في باب العدة والإحداد.

مدة تخلق الجنين وحركته:

قال: إنا قد رأينا كثيرا من النساء، قد فسدت الأجنة فيهن، ثم خرجت بعد ثلاثين يوما.. ألا ترى أنه إذا سقط الجنين، من بعد ثلاثين يوما، رأيت مفاصله مركبة.. يدرك هذا بالنظر إلى السقط.

قال: إذا تركب الجنين وكبرت أعضاؤه، وصلبت عظامه وتحركت، جذبت من البدن دما. ويحتبس ذلك ويتحرك في رءوس العظام، مثل تحرك رءوس الشجر ... وكذلك الجنين يتقلب أهـ

وقال فى المقالة الثانية من كتابة هذا: ثم يتركب الجنين، ويتم الذكر إلى اثنين وثلاثين يوما والأنثى إلى اثنين وأربعين يوما. وربما زاد على هذه الأيام قليلا، وربما نقص قليلا...أه.

وقال: إنا نرى ذلك من نقاوة المرأة: لأنها إن ولدت أنثى، فإنها تبقى فى اثنين وأربعين يوما وبقى أكثر ما تحبس المرأة... وإذا ولدت ذكرا، فإنها تبقى فى اثنين وثلاثين يوما ... أهـ.

وقال بقراط في كتاب الغذاء: تصوير الجنين يكون في خمسة وثلاثين يوما وحركته في سبعين يوما، وكماله في مائة وعشرة أيام. ويتصور أجنة أخرى في خمسين صباحا، ويتحركون التحرك الأول في مائة صباح، ويكملون في ثلاثمائة. ويتصور أجنة أخرى في أربعين صباحا، ويتحركون في مائتين وأربعين صباحا. ويولدون في مائتين وأربعين صباحا، ويولدون في تسعين صباحا، ويولدون في تسعين صباحا، ويولدون في مائتين وسبعين صباحا، ويولدون في مائتين وسبعين صباحا. إلى فأما الولادة فتكون في الشهر السابع والثامن والتاسع والعاشر ... أه.

قلت: الحركة حركتان: حركة طبيعية وغير إرادية فهذه تكون قبل تعلق الروح به. وأما الحركة الإرادية فلا تكون إلا بعد نفخ الروح، ولهذا فرق بقراط بين التحرك الأول والثاني أه.

فصل في ذكر أحوال الجنين بعد تحريكه وانقلابه:

عند تمام نصف السنة، يفرض للجنين في هذا الوقت، أن ينتهك غشاؤه، والحجب التي عليه، وأن ينتقل من مكانه نحو فم الرحم ... فإن كان الجنين قويا ... وكانت أغشيته وسترته أقوى منه، فإما أن يهتكها بعض الهتك. وبذا يتم الولاد.

وإن كان الجنين ضعيفا وأغشيته وسيرته أقوى: فإما أن يهتك بعض الهتك ولا يولد، فيبقى مريضا أربعين يوما إلى تمام الشهر الثامن، فإن ولد فى هذه الأربعين يوما مات، ولم يمكن بقاؤه ولا تربيته ... وإن هو هتك أغشيته كل الهتك حتى لا يمكن تلافى ذلك، ولم يولد، مات – فى بطن أمه – فإما أن يسقط، وإلا قتل الحامل ... وإن هتك أغشيته هتكا يمكن تلافيه بقى ولم يمت ... ومكث فى موضعه الذى تحرك نحوه ... وإنما يعرض لهم أى الأجنة – المرض فى هذه الأربعين يوما، إذا لم يولدوا ... لأنهم ينقلبون عن مكانهم الذى نشأوا فيه ... وتتغير مواضعهم، وانخلاع السرة وتمدد الأغشية وثقل الأجنة على الأمهات بعد انحلال الأربطة فان الأمهات يمرضن.

سبب الشبه للأبوين أو أحدهما وسبب الإذكار والإيناث:

إن الجنين يخلق من ماء الرجل وماء المرأة، خلافا لمن يزعم من الطبائعين، أنه إنما يخلق من ماء الرجل وحده. وقد قال تعالى: "فلينظر الإنسان مما خلق، خلق من ماد دافق، يخلق من بين الصلب والترائب". والتربية وضع القلادة من الصدر والجمع ترائب. وأما الصلب فيريد صلب الرجل ... وبذلك أجرى الله العادة في إيجاد ما يوجده ما بين أصلين: كالحيوان والنبات وغير هما من المخلوق.

فالحيوان ينعقد من ماء الذكر وماء الأنثى. كما ينعقد النبات من الماء والتراب والهواء. ولهذا قال تعالى "بديع السموات والأرض، أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة". فإن الولد لا يتكون إلا من بين الذكر وصاحبته. ولا ينتقص هذا بآدم وحواء أبوينا ولا المسيح. فإن الله سبحانه مزج تراب آدم بالماء حتى صار طينا، ثم أرسل عليه الهواء والشمس حتى صار كالفخار، ثم نفخ فيه الروح ... وكانت حواء مستلة منه وجزء من أجزائه ... والمسيح خلق من ماء مريم ونفخة الملك، وكانت النفخة له كالأب لغيره.

إن سبق أحد المائين سبب لسبق شبه السابق ماؤه. وعلو أحدهما سبب المجانسة للولد العالى ماءوه. فهنا أمران: سبق وعلو وقد يتفقان وقد يفترقان. فإن سبق ماء الرجل ماء

المرأة وعلا، كان الولد ذكرا وكان الشبه للرجل. وإن سبق ماء المرأة وعلا ماء الرجل، كانت أنثى والشبه للسابق. والأذكار والأنتاث لمن علا ماؤه.

ويشكل على هذا أمران: أحدهما أن الإذكار والابناث لمن علا، ليس له سبب طبيعي، وإنما هو مستند إلى مشيئة الخالق سبحانه. ولهذا قال في الحديث الصحيح: فيقول الملك يارب أذكر أم أنثى، فما الرزق، فما الأجل، شقي أم سعيد، فيقضى الله ما يشاء فيكتب الملك.

فيكون الولد ذكرا أم أنثى، مستند إلى تقدير الخلاق العليم، كالشقاوة والسعادة والرزق والأجل ... أهـ.

القافة وما تنبني عليه:

إن القافة مبناها على شبه الواطئ، لا على شبه الأم. ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في ولد الملاعنة: أنظروها فإن جاءت به على نعت كذا وكذا، فهو لشريك بن السحماء، يعنى الذي رميت به. وإن جاءت به على نعت كذا وكذا، فهو لهلال بن أمية، فاعتبر شبه الواطئ ولم يعتبر شبه الأم.

إن للاذكار والإيناث أسبابا، كما أن للشبه أسبابا، لكن السبب غير موجب لمسببه. بل إذا شاء الله جعل فيه اقتضاؤه، وإذا شاء سلبه اقتضاؤه، وإذا شاء رتب عليه ضد ما هو سبب له. وهو سبحانه يفعل هذا تارة وهذا تارة، فالموجب مشيئة الله وحده. والسبب متصرف فيه لا متصرف، ومحكوم عليه لا حاكم.

فاعتبار القائف يشبه الأب دون الأم، فذلك لأن كون الولد من الأم شيء محقق، لا يعرض فيه اشتباه، سواء أشبهها أو لم يشبهها. وإنما يحتاج إلى القافة في دعوى الآباء، ولهذا يلحق بأبوين عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر فقهاء الحديث، ولا يلحق بأمين. فإذا إدعاه أبوان أرى القافة والحق بمن كان الشبه له، إذا لم يكن ثمة فراش. فإن كان هناك فراش، لم يلتفت إلى مخالفة الشبه له، فالشبه دليل عند عدم معارضة ما هو أقوى منه، من الفراش والبينة. ولو ادعته إمرأتان أرى القافة، فألحق بمن كان أشبه بها منهما، فعملنا بالمشبه في الموضعين... أهـ.

القبح والحسن:

قد يكون قبح المولود وحسنه من أسباب أخر: منها أن أفكار الوالدين وخاصة الوالدة إذا مالت عند المباضعة وبعدها، إلى وقت خلق الجنين، في الأشخاص التي تشاهدها وتعاينها وتتذكرها وتشتاقها، لأنها تحبها وتودها: فإذا دامت الفكرة فيه والاشتياق إليه أشبه الجنين وتصور بصورته، فإن الطبيعة نقالة، واستعدادها وقبولها أمر يعرفه كل أحد.

وقد ذكر الأطباء أن إدمان الحامل على أكل السفرجل والتفاح، مما حسن وجه المولود ويصفى لونه.

وكرهوا للحامل رؤية الصور الشنيعة، والألوان الكمدة والبيوت الوحشة الضيقة، وإن ذلك كله يؤثر في الجنين ... أهـ.

وضع الجنين في البطن:

وإذا تكون الجنين وصوره الخالق البارىء المصور، خلق ورأسه إلى فوق ورجلاه إلى أسفل... وعندما يأذن الله بخروجه ينقلب ويصير رأسه إلى أسفل، فيتقدم رأسه سائر بدنه باتفاق الأطباء والمشرحين.. وهذا من تمام العناية الإلهية بالجنين وأمه... لأن رأسه إذا خرج أولا، كان خروج سائر بدنه أسهل.. أما لو خرجت رجله أو رجلاه أولا، لم يؤمن أن ينشب عند أن ينشب في الرحم عند يديه، أو على كتفه. وإذا خرجت اليدان، لم يؤمن أن ينشب عند رأسه، فإذا انحدر وصار إلى موضع فيه السرة ممتدة التوت على عنقه وكتفه ... فإما أن يجاذب السرة فتتالم الأم غاية الألم ... وإما أن يصعب خروجه... وإما أن يموت... فاقتضت حكمة أحكم الحاكمين، أن ينقلب في البطن، فيخرج رأسه أولا ثم يتبع الرأس باقي البدن.

موت الجنين الذي ولد لثمانية أشهر:

ويعيش إذا ولد لسبعة وتسعة وعشرة. فما السبب؟ إذا تم الجنين سبعة أشهر، عرض له حركة قوية يتحركها بالطبع للانقلاب والخروج، فإن كان الجنين قويا، أى من الأطفال الذين لهم بالطبع قوة شديدة فى تركيبهم وجبلتهم، حتى يقدر بحركة على أن يهتك ما يحيط به من الأغشية ... خرج فى الشهر السابع وهو قوى صحيح سليم. وإن كان ضعيفا فهو إما أن يعطب بسبب ما يناله من الضرر والألم بالحركة للانقلاب فيخرج ميتا. وإما أن يبقى فى البطن فيمرض، فيلبث مدة مرضه نحو أربعين يوما حتى تبرأ وينتعش ويقوى. أما إذا

ولد فى حدود الشهر الثامن وهو مريض – بالطبع – لم يتخلص من ألمه فيعطب ولا يسلم ولا يتربى ... وإن لبث حتى جاوز الأربعين يوما الى الشهر التاسع قوى وصحيح وانتعش وأولاهم بأن يسلم من يبقى الى الشهر العاشر.

ويدلل على ذلك وأنك تجد جميع الحوامل والحبالي في الشهر الثامن أسوأ حالا. وأفضل منهن في مدة الشهور التي قبل هذا الشهر وبعده. وأحوال الأمهات متصلة بأحوال الأجنة ... أه.

بكاء الطفل:

وبكاء الطفل ساعة ولادته يدل على صحته وقوته وشدته وإذا وضع الطفل يده وإبهامه أو أصبعه على عضو من أعضائه، فهو دليل على ألم ذلك العضو وكل الحيوان يشير بالطبع الى ما يؤلمه من بدنه. فلما كان الطفل عرفا للنطق أشار باصبعه أو يده الى موضع ألمه كالحيوان البهيم ... أه.

مقارنة بين تحمله وهو حمل وبعد ولادته:

فصل في أن الأطفال وهم حمل في الرحم، أقوى منهم بعد ولادتهم وأصبر وأشد احتمالا لما يعرض لهم. وكذلك تكون العناية بهم بعد ولادهم أكبر والحذر عليهم أشد.

فإن أغصان الشجرة وفروعها ما دامت لاصقة بها ومتصلة، لا تكاد الرياح تزعزعها. فإذا فصلت نالتها الآفات.

وكذلك الجنين ما دام في الرحم فهو يقوى ويصبر على ما يعرض له ويناله من سوء التدبر والأذى ما لا يصبر على اليسير منه بعد ولادته وانفصاله عن الرحم. لأنه ينتقل عما ألفه واعتاده في جميع أحواله دفعة واحدة وشدة ذلك الانتقال عليه ليست كالانتقال بالتدرج. كما أن تغير غذائه حيث كان يتغذى بما يلائمه من دم أمه وبعد خروجه صار يتغذى باللبن فيزيد على مقدار ما يحتاج إليه وقد يكون اللبن رديئا ومعلولا. كما يعرض له القيء والغثيان. وتعرض له الآلام والأوجاع والآفات التي لم تعرض له في البطن. وكان عليه من الأغشية والحجب ما يمنع وصول الآلام اليه. وعندما ولد صار عليه أغشية وحجب لم يألفها أو يعتادها. وبالجملة فمن تمام حكمة الخلاق العليم جعل على عبده مفارقة عوائده

ومألوفاته إلى ما هو أفضل منها وأنفع وأوفق له. وقد أشار تعالى إلى هذا بقوله: "لتركبن طبقا عن طبق"(1). أي حالا بعد حال ...أه.

انفصال الجنين عن الرحم:

الجنين في الرحم بمنزلة الثمرة على الشجرة في اتصالها بمحلها اتصالا قويا فإذا بلغت الغاية لم يبق إلا انفصالها لثقلها وكمالها وانقطاع العروق الممسكة لها. فهكذا الجنين تنتهك عنه تلك الأغشية وينفصل العروق التي تمسكه بين المشيمة والرحم. فينفتح الرحم انفتاحا عظيما ولا بد من انفصال بعض المفاصل ثم تلتئم في أسرع زمان. فإذا انفصل الجنين بكي ساعة إنفصاله لسبب طبيعي وهو مفارقة إلفه ومكانه الذي كان فيه. ولسبب منفصل عنه وهو طعن الشيطان له في خاصرته فإذا تم انفصاله مد يده الى فيه ... أه.

بداية ضحك الطفل:

فإذا مرله أربعون يوما ضحك وذلك أول ما يعقل نفسه ... أهـ.

رؤية المنامات:

فإذا تمّ له شهر إن رأى المنامات.

التمييز:

ثم ينشأ فيه التمييز والعقل على التدرج شيئا فشيئا إلى سن التمييز. وليس للتمييز سن معين، بل من الناس من يميز لخمس ...أه.

أمره بالصلاة:

فإذا صار له سبع سنين أمر بالصلاة. فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مروا أبناءكم بالصلاة لسبع سنين واضربوهم لعشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع"(2).

⁽¹⁾ سورة الإنشقاق ، الآية 19 .

سروب والمساق المرابع المرابع المسند من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما أورده ابن القيم في تحفة المودود ص 205

ويعطى الخيار في بعض الأمور:

"ففى المسند من حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه" (1).

الاسلام والوصية:

وصحة إسلامه لا تتوقف على السبع. بل متى عقل الإسلام وبلغه صح إسلامه. واشترط الخرقي أن يكون ابن عشر. وقد نص أحمد على ذلك في الوصية ...أه.

ضربه على ترك الصلاة ووجوب الايمان عليه:

فإذا صار ابن عشر إزداد قوة وعقلا واحتمالا للعبادات فيضرب على ترك الصلاة. وهذا ضرب تأديب. وتمرين ... وذهب كثير من الفقهاء إلى وجوب الإيمان عليه فى هذا الحال وأنه يعاقب على تركه. وهذا اختيار أبى الخطاب وغيره. وهـو قول قوى جدا، وإن رفع عنه قلم التكليف بالفروع. قال تعالى: "وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ ..." أى من بلغه القرآن فكل من بلغه القرآن وتمكن من فهمه فهو منذر به ... أه.

تيقن البلوغ:

فإذا بلغ خمس عشرة سنة، عرض له حال آخر يحصل معها الاحتلام ونبات الشعر الخشن حول القبل وغلظ الصوت وانفراق أرنبة الأنف. والذى اعتبره الشارع من ذلك أمران الاحتلام والإنبات.

فإذا تيقن بلوغه جرى عليه قلم التكليف وثبت له جميع أحكام الرجل \dots أه $^{(8)}$.

تعليق الباحث:

نخلص إلى أن الإمام ابن القيم الحنبلى، قد استعرض بدقة قصة أطوار خلق الإنسان بمستوى دقيق، مما يدل على تبحره وعمق ثقافته. بل مما يدل على أنه اطلع على رأى الأطباء في ذلك منذ القدم – أمثال أبقراط – حتى عصره في منتصف القرن الثامن الهجرى.

⁽¹⁾ رواه أحمد في المسند. والأربعة وصححه البخاري كما صححه ابن القطان – وقد أورده الكحلاني في سبل السلام ج3 صححه المنطقة على أن الصبي من استغنائه بنفسه يخير بين الأم والأب. الأم والأب.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة الأنعام، الآية 19.

⁽³⁾ ابن القيم، تحفة المودود بأحكام المولود، صفحات 179-211.

الفقهاء المعاصرون:

وجاء في الموسوعة الكويتية: "بدء الآدمية الأولى، كان بنفخة من روح الله تعالى، في الصورة التي سواها الله عز وجل من طين لآدم عليه السلام، كما قال سبحانه: "إذ قال ربك للملائكة انى خالق بشرا من طين. فإذا سويته ونفخت فيه من روحي، فقعوا له ساجدين. فسجد الملائكة كلهم أجمعون. إلا إبليس استكبر وكان من الكافرين"(1).

واتفق الفقهاء على أن بدء الحياة الحقيقية المعتبرة في ذرية آدم عليه السلام، يكون بنفخ الروح في الجنين. لما روى عبدالله بن مسعود رضى الله عنه. حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه ... الحديث"(2).

واختلف الفقهاء في موعد نفخ الروح وهل هو بعد أربعين ليلة، أو بعد اثنتين وأربعين أو بعد مائة وعشرين.

واختلفوا في الجنين قبل نفخ الروح: هل يعتبر حيا، أو أصلا للحي، أو لا يعتبر كذلك. فذهب الجمهور على أن حياة الجنين تبدأ ويعتد بها منذ نفخ الروح. أما قبلها فلا تكون حياته حقيقية. بل حياة اعتبارية. يظهر أثرها في بعض الأحكام والتصرفات، كتعلق حقه بالإرث وصحة الإيصاء له لشرطه إلى غير ذلك. واستدلوا بقول الله تعالى: "ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ... الآيات" (3) لأن قوله تعالى: "ثم أنشأناه خلقا آخر: أي بنفخ الروح. حيث يبدأ في الجنين الإحساس والتأثر. قال القرطبي: اختلف الناس في الخلق الآخر. فقال ابن عباس والشعبي وأبو العالية والضحاك وابن زيد: هو نفخ الروح فيه بعد أن كان جمادا.

واستدلوا كذلك بحديث ابن مسعود السابق الذي يدل على أن تعلق الروح بالجنين، إنما يكون بعد الأربعين الثالثة. وأن الجنين يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم تنفخ فيه الروح، وبها يكون حيا. وأفاض بن القيم، في الاستدلال بهذا الحديث ثم قال: "إن الجنين قبل نفخ الروح كان فيه حركة نمو واغتذاء كالنبات. ولم تكن حركة نموه واغتذائه بالإرادة. فلما نفخت فيه الروح انضمت حركة حسيته وإرادته، إلى حركة نموه واغتذائه.

⁽¹⁾ سورة ص، الآيات 71-74.

⁽²⁾ أخرجه البخارى في صحيحه من حديث ابن مسعود و هو الحديث المشهور في هذا الباب.

⁽³⁾ سورة المؤمنون، الآية 12.

وذهب بعض الفقهاء إلى أن حياة الجنين تبدأ من حين تلقيح ماء المرأة بماء الرجل. واستقرار ما حصل من ذلك في الرحم. ولكنهم لا يعتبرون حياة الجنين في تلك المرحلة، حياة كاملة لإنسان حي بالفعل. وإنما الإنسان كائن بالقوة، حياته حياة إعتبارية. قال الغزالي: "أول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم، وتختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة. وإفساد ذلك جناية. فإن صارت مضغة وعلقة كانت الجناية أخشى. وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة، إزدادت الجناية تفاحشا. وينتهي التفاحش في الجناية بعد الانفصال حيا. وإنما قلنا مبدأ سبب الوجود من حيث وقوع المني في الرحم، لا من حيث الخروج من الاحليل، لأن الولد لا يخلق من منى الرجل وحده، بل من الزوجين جميعا ... أه.

ويتفق الفقهاء على أن الحياة الإنسانية الكاملة، المعتبرة اعتبارا كاملا في الأحكام الشرعية تبدأ بولادة الشخص حيا. وتنتهى حياة الإنسان بنزع الروح. أي بالموت.

وأمارات الموت معروفة، ورد بعضها في حديث أم سلمة رضى الله تعالى عنها قالت: "دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق بصره فأغمضه، ثم قال: "إن الروح إذا قبض تبعه البصر"(1).

قال الزركشى: "وشخوص البصر هو الحالة التى يشاهد فيها الميت ملك الموت. وهذه الحالة هى التى لا تقبل فيها التوبة. قال تعالى: "وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال انى تبت الآن .."(2).

وذكر الفقهاء من أمارات إنتهاء الحياة: شخص البصر، وانقطاع النفس، وانفراج الشفتين، وسقوط القدمين، وانفصال الزندين، وميل الأنف، وامتداد جلدة الوجه، وانخساف الصدغين، وتقلص الخصيتين مع تدلى جلدتهما ... أهـ"(3).

موازنة:

إن قصة خلق الإنسان عند الفقهاء، عبارة عن استيعاب دقيق منهم لما ورد في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وفي هذا شاهد عبرة على أن الشريعة هي من لدن العلى الخبير.

⁽¹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أم سلمة.

⁽²⁾ سورة النساء، الآية 18.

⁽³⁾ الموسوعة الكويتية، ج18، ص 264 فما بعدها.

وبتقدم العلم في عصرنا ووصوله إلى نتائج علمية مذهلة بفضل النظريات الحديثة في مجال الأحياء الدقيقة إتضح أن كل ما قالته الشريعة هو حقيقة. بل وهنالك الكثير من الإشارات الشرعية في هذا المجال لم تصل العلوم إلى كنهها.

المبحث الثالث

نظرية خلق الإنسان في العلم الحديث

لقد تخبط العلماء منذ أقدم العصور، في كيفية خلق حياة الإنسان، من قائل بأنه يتخلق من دم الحيض. ومن قائل أنه يتخلق من ماء الرجل فقط. ومن قائل بوجود إنسان مصغر في نواة الحيمن المنوى للرجل⁽¹⁾. ومن قائل أن هذا الإنسان يوجد في بيضة الأنثى.

وهذه كلها تخمينات، حيث لم يتمكنوا من الوصول إلى حقيقة خلق حياة الإنسان وكيفيتها إلا في القرن التاسع عشر.

جاء في أحكام الحمل في الشريعة الإسلامية: "بعد اكتشاف الوسائل العلمية الحديثة، وبعد فترة طويلة من التجارب والاختبارات والنظريات التائهة، تمكن العلماء في منتصف القرن التاسع عشر، من التوصل إلى أن خلق الإنسان يتم في مراحل، وأن خلق الجنين يتم في أطوار. قال تعالى: "وقد خلقكم أطوارا"(2).

وهذه الحقيقة وضعها القرآن بين أيدى البشرية قبل أربعة عشرة قرنا .. أهـ(3). فقد ثبت أن الإنسان يتخلق من نطفة وهي ماء الرجل وماء المرأة مجتمعين:

جاء في جامع البيان عن تأويل القرآن: "من نطفة: يعنى من ماء الرجل وماء المرأة ... أه $^{(4)}$.

وجاء في خلق الإنسان بين الطب والقرآن: "وتشمل النطفة نطفة الذكر ويقصد بها الحيوانات المنوية الموجودة في المنى ... ويطلق المنى على الافرازات التناسلية للرجل، والتي تفرزها الخصية والبروستاتا والحويصلة المنوية. ومنى الرجل يتكون من مادتين: الأولى الحيوانات المنوية وهي المعنية بالنطفة. والثانية السائل المنوى، الذي يحمل هذه الحيوانات ويغذيها، وليس لهذا السائل أي دخل في تكوين الجنين ... أهـ⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ هو الحيوان المنوى للرجل. وجسم الحيمن المنوى يتكون من ثلاث مقاطع: الرأس ويحتوى على النواة التى فيها جميع الصفات الوراثية للرجل. والعنق وهو مصدر الطاقة التى تدفع الحيمن. والذيل وهو بمثابة المجداف، حيث يساعده على السباحة داخل القناة التناسلية.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة نوح، الآية 14.

⁽³⁾ الكردى (خالد محمد صالح الكردى) أحكام الحمل في الشريعة الإسلامية (رسالة دكتوراة، 1425هـ-2004م. جامعة الخرطوم. إشراف الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله، ص 15).

⁽⁴⁾ الطبرى (محمد بن جرير الطبرى) جامع البيان، ج29، ص 203.

⁽⁵⁾ د. محمد على البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ص 373. الدار السعودية/جدة/الطبعة الحادية عشرة/1420هـ.

وجاء فى الآيات العجاب فى رحلة الانجاب: "إن الرجل ينتج يوميا حوالى 300 مليون من الحيوانات المنوية. وإن الدفقة الواحدة من المنى تحتوى على أكثر من 200 مليون من هذه الحيوانات المنوية تصل حوالى (50-200) منها إلى البيضة، وتفوز إحداها فقط بتلقيحها، بينما تموت البقية فى هذه الرحلة ...أهـ(1).

وجاء فى الطريق الصحيح لتشخيص وعلاج العقم: "أما بالنسبة للعمر الافتراضي لهذه الحيوانات المنوية بعد القذف، فهى تختلف باختلاف المكان الذى تستقر فيه، فهى تعيش من (2-4) ساعات إذا بقيت داخل المهبل. وأما إذا وصلت إلى عنق الرحم أو أنابيب الرحم، فإنها تعيش من (3-4) أيام فى الغالب ... أهـ(2).

وجاء في خلق الإنسان بين الطب والقرآن: "نطفة الأنثى وهي البيضة التي يفرزها المبيض. ويحتوى مبيض الأنثى على (6) ملايين بيضة. وتموت هذه البيضات بالتدريج. فلا تبقى منها إلا (30) ألفا عندما تبلغ الفتاة المحيض. وعند كل دورة شهرية تبدأ (20) بيضة بالنمو، لكن واحدة فقط تصل إلى مرحلة النضوج. وبذلك فإن مبيض المرأة يفرز ما بين (400-500) بيضة فقط في كل حياتها. أي بمعدل بيضة واحدة في الشهر منذ البلوغ إلى سن اليأس. وتعيش البيضة حوالي 24 ساعة بعد الاباضة.

وجسم البيضة يتكون من: الفشرة أو الغلاف الخارجي للخلية وهي عبارة عن قشرة رقيقة تحيط بالبيضة وتحافظ على السوائل الموجودة فيها، فهي بمثابة وعاء لمحتويات البيضة.

والسايتوبلازم: وهي مادة سائلة توجد داخل الخلية وتحيط بالنواة، وهي المسئولة عن تغذية البيضة بعد تلقيحها.

والنواة: وهى لب الخلية. وتحتوى النواة على الكروموسومات الحاملة لجميع الصفات الوراثية، لصاحبة البيضة ... أهـ⁽³⁾.

وجاء في أحكام الحمل في الشريعة الإسلامية الآتى: تأكيدا لتطابق ما جاء به العلم مع القر آن الكريم.

(2) د. نجيب بيومي / الطريق الصحيح لتشخيص و علاج العقم / الفصل الثامن / ص 1 فما بعدها / الطبعة الثانية / ص 2002 شبكة المعلومات الدولية / موقع: http:www.layyons.com

⁽¹⁾ د. حامد أحمد حامد – الآيات العجاب في رحلة الإنجاب، ص 52. دار القلم/دمشق/الطبعة الأولى/1417هـ.

⁽³⁾ أنظر د. محمد على البار، مصدر سابق، ص 110 فما بعدها.

طور النطفة الأمشاج:

النطفة الأمشاج هي النطفة المخلوطة، المكونة نتيجة إندماج الحيمن المنوى للذكر، مع بيضة الأنثى، ويسميها الأطباء بـ (البيضة المخصبة) أو (البيضة الملقحة)⁽¹⁾.

طور العلقة:

وجاء في خلق الإنسان بين الطب والقرآن: "قال تعالى: "خلق الإنسان من علق" (2). وتبدأ هذه المرحلة مع بداية تعلق النطفة بالرحم، وذلك في اليوم السابع من التلقيح، وتنتهى بظهور الملامح الجسدية للجنين ... أهـ (3).

طور المضغة:

جاء في خلق الإنسان بين الطب والقرآن: قال تعالى: "فخلقنا النطفة مضغة"(⁴⁾.

وتبدأ هذه المرحلة مع نهاية الأسبوع الثالث، وبداية الأسبوع الرابع، وتستمر لمدة عشرة أيام، ويزداد طول الجنين خلال هذه الفترة بمقدار مليمتر واحد يوميا، حتى يصل عددها إلى (42-44) كتلة بدنية مع نهاية الأسبوع الخامس ... أهـ⁽⁵⁾.

طور العظام ونفخ الروح في الجنين:

وجاء أيضا في خلق الإنسان بين الطب والقرآن: قال تعالى: "فخلقنا المضغة عظاما" (6). ثم تبدأ هذه الكتل البدنية بالتحول إلى عظام، وتستغرق مرحلة التحول هذه الأسبوع الخامس والسادس والسابع، ومع نهاية الأسبوع السادس وبداية الأسبوع السابع، تبدأ الصورة الأدمية تظهر على الجنين. ويبدأ الفم والعينين، والأنف واليدان والرجلان والقلب والجلد واللحم والعظام بالتميز.

وقد أخبرنا الرسول (ص)، عن حدوث هذه التغييرات وفى هذه المرحلة بالضبط بقوله: "إذا مرت بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكا فصورها، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها"(7).

⁽¹⁾ أنظر د. خالد محمد صالح الكردى، مصدر سابق، ص 18 فما بعدها.

⁽²⁾ سورة العلق، الآية 2.

⁽³⁾ د. محمد على البار، مصدر سابق، ص 208 فما بعدها.

⁽⁴⁾ سورة المؤمنون، الآية 14.

⁽⁵⁾ د. محمد على البار، مصدر سابق، ص 245 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة المؤمنون، الآية 14.

⁽⁷⁾ رواه مسلم.

وجاء في خلق الإنسان بين الطب والقرآن: "وخلال هذه الفترة، تبدأ جميع الأجهزة الحيوية للجنين بالتخلق: مثل القلب والرئتان والكبد والسمع والبصر والأذن، وجذع الدماغ الذي فيه مراكز التحكم في النفس والدورة الدموية"(1).

طور نفخ الروح في الجنين:

جاء في أحكام الحمل في الشريعة الإسلامية: "أجمع العلماء على أن نفخ الروح في الجنين، يتم بعد مرحلة المضعة، واعتمدوا في ذلك على النصوص الشرعية.

وهذه التطورات لا تذكر في كتب الطب، لكونها غير مرئية من جانب، وغير خاضعة للقواعد العلمية، المبنية على أسس مادية"(2).

طور كساء العظم باللحم:

بعد تطور علم الأجنة، أكد ما أثبته القرآن قبل قرون، وهو أن خلايا العظام تظهر أولا. وبعد تكون العظام تظهر خلايا اللحم فينمو اللحم ويستر العظام.

جاء في خلق الإنسان بين الطب والقرآن، قال تعالى: "وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحما" (3). ويتم ذلك خلال الأسبوع الثامن. ومع نهاية الأسبوع الثامن تكون جميع الأجهزة قد تخلقت، ويبدأ بعد ذلك النمو السريع للجنين "(4).

طور الخلق الآخر:

وهذا الطور مثار خلاف كبير المفسرين والعلماء. وسبب اختلافهم في تفسير قوله تعالى: "ثم أنشأناه خلقا آخر"(5).

جاء في التفسير الكبير: "أي خلقا مباينا للخلق الأول، مباينة ما أبعدها: حيث جعله حيوانا وكان جمادا، وناطقا وكان أبكم وسميعا وكان أصم، وبصيرا وكان أكمه.

⁽¹⁾ الدكتور محمد على البار، مصدر سابق، ص 23 فما بعدها.

⁽²⁾ د. البار، مصدر سابق، ص 24 فما بعدها.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 259.

⁽⁴⁾ د. البار، مصدر سابق، ص 175 فما بعدها. ومثله د. حامد أحمد حامد مصدر سابق، ص 152 فما بعدها.

⁽⁵⁾ سورة المؤمنون، الآية 14.

رأی ابن عباس:

قال ابن عباس هو تصريف الله إياه بعد الولادة في أطواره في زمن الطفولية فما بعدها إلى استواء الشباب، وخلق الفهم والعقل وما بعده إلى أن يموت ...أه (1). وجاء في ظلال القرآن: "هذا هو الإنسان ذو الخصائص المتميزة. فجنين الإنسان يشبه جنين الحيوان، في أطواره الجسدية. ولكن جنين الإنسان ينشأ خلقا آخر، ويتحول إلى تلك الخليقة المتميزة، المستعدة للارتقاء، ويبقى جنين الحيوان في مرتبة الحيوان... مجردا من خصائص الارتقاء والكمال، التي يمتاز بها جنين الإنسان"(2).

رأى الباحث:

نحلص إلى أن العلم أخيرا توصل إلى نفس ما قاله الإسلام قبل أربعة عشر قرنا مما يخص خلق الإنسان. أما فيما يختص بالخلق الآخر ومعناه، فأنا أميل إلى رأى ابن عباس، في معنى الخلق الآخر. أى يبدأ بعد خروج الإنسان إلى الدنيا. فالطفل في الحياة الدنيا، نجده يتطور تطورات عجيبة طوال مسيرة حياته، حتى يتوفى. وهذه التطورات هي التي تعينه على التحصيل وأداء دوره الذي خلقه الله من أجله، ليحاسبه عليه يوم القيامة: فهو يولد وهو لا يعي شيئا، ثم إلى طور الإدراك التدريجي، ثم طور التمييز، ثم البلوغ ثم الرشد، حيث يتحمل مسئوليته كاملة.

و هكذا وبعد قرون طابقت نتائج العلم مع ما أتى به القرآن والسنة من أطوار خلق الإنسان. "فتبارك الله أحسن الخالقين"(3).

⁽¹⁾ الفخر الرازى، التفسير الكبير، ج23، ص 85 فما بعدها.

⁽²⁾ سيد قطب / في ظلال القرآن، ج4، ص 2459 فما بعدها. دار الشروق، الطبعة الرابعة / 1397هـ-1977م.

⁽³⁾ سورة المؤمنون، الآية 14.

المبحث الرابع حماية الله للحياة وتحريم المساس بها

إن أغلى الهبات التى وهبها الله للإنسان، وأغلى حق منحه سبحانه له، هو الحياة. فحدوثها هو سر الله الأعظم. بل هى فوق مقدور البشر. كما أن سلبها من العبد اختص به سبحانه وتعالى.

لذلك تكفل الله بحمايتها فسماها النفس⁽¹⁾. وحرم قتلها، كما حرم الاعتداء عليها بأى وجه من الوجوه. وفي نفس الوقت سنّ العقوبات الرادعة التي تطال من يمسها⁽²⁾. ولم يجوز قتلها إلا إستثناء وفي حالات محدودة. (راجع المبحث الخامس من هذا الفصل).

وإنما سمى الدم نفسا لأن النفس تخرج بخروجه. وأما النفس بمعنى الأخ فشاهده قوله تعالى: "فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم ... (سورة النور، الآية 61). وأما التي بمعنى عند فشاهدها قوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا محمد وعليه الصلاة والسلام: "تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ..." (سورة المائدة، الآية 116). أي تعلم ما عندى ولا أعلم ما عندك".

راجع ابن منظور حرف السين، فصل النون، مادة (ن ف س).

(2) إن حماية النفس إنما هي بالعقوبات المقررة على جرائم القصاص والدية. وفي عصرنا الحاضر فإن فكرة القانون الجنائي وفروعها واجراءاتها كلها تدور حول حماية النفس.

جاء في كتاب الإسلام، تأليف سعيد حوّى: "جرائم القصاص والدية هي: 1- القتل العمد 2- القتل شبه العمد 3- القتل الخطأ 4- الجرح العمد 5- الجرح الخطأ. والعقوبات المقررة لهذه الجرائم هي: 1) القصاص 2) الدية 3) الكفارة 4) الحرمان من الميراث 5) والحرمان من الوصية.

-1- القصياص:

جعلت الشريعة القصاص عقوبة للقتل العمد والجرح العمد. معنى القصاص أن يعاقب المجرم بمثل فعله. فيقتل كما قتل، ويجرح كما جرح... قال تعالى: "ياأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى". (سورة البقرة، الآية 178)... وقال تعالى: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ... فمن تصدق به فهو كفارة له ..." (سورة المائدة، الآية 45). وجاءت السنة مؤكدة لما جاء به القرآن الكريم، فقال عليه الصلاة والسلام: "من اغتبط مؤمنا بقتل، فهو قود به، إلا أن يرض ولى المقتول". ويقول (ص): "من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين، إن أحبوا فالقود، وإن أحبوا فالعقل، أى الدية"... وليس فى العالم عقوبة تفضل عقوبة القصاص فى عدلها، إذ لا يجازى المجرم إلا بمثل ما فعل... وقد سوت الشريعة بين القتل والجراح فى نوع العقوبة. لأن نوع الجريمتين واحد. إذ لا يكون القتل قتلا قبل أن يكون جرحا أو ضربا، فى أغلب الأحيان وهذه تنتهى بالوفاة أحيانا... وقد أعطت الشريعة أو المجنى عليه حق العفو... مجانا أو مقابل المديد"... وهذا لا يمنع ولى الأمر من معاقبة المجرم بعقوبة تعزيرية ملائمة.

-2- الدبة:

جعلت الشريعة الدية عقوبة أصلية للقتل والجرح في شبه العمد والخطأ. ومصدر هذه العقوبة القرآن والسنة قال تعالى: "وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ..الآية) وقال (ص): "ألا إن في قتيل عمد الخطأ، قتيل السوط والعصا والحجر مائة من الابل". فلفظ الدية يقصد به الدية الكاملة وهي مائة من الابل. أما ما هو أقل من الدية الكاملة، فيطلق عليه لفظ (الإرش). فيقال: ارش اليد وارش الرجل.

-3- الكفارة:

والكفارة عقوبة أصلية وهي عتق رقبة مؤمنة. فمن لم يجدها أو يجد قيمتها فعليه صيام شهرين متتابعين. والأصل في الكفارة قوله تعالى: "ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ... الآية).

⁽¹⁾ جاء في لسان العرب: "النفس الروح، والنفس ما يكون به التمييز، والنفس الدم، والنفس الأخ، والنفس بمعنى عند، والنفس قدر دبغة، بل والنفس الإنسان جميعه ... أما النفس الروح والنفس ما يكون به التمييز فشاهده قوله تعالى: الله يتوفى الأنفس حين موتها ... (الآية 42 سورة الزمر) فالنفس الأولى هي التي تزول بزوال الحياة، والنفس الثانية التي تزول بزوال العلل. أما النفس الدم فشاهدها قول السموعل:

تسيل على حد الظبات نفوسنا * وليست على غير الظبات تسيل

هذا وقد أجمع علماء المسلمين وفقهائهم على ذلك. وتواترت النصوص من القرآن والسنة، بتحريم قتل النفس.

المطلب الأول: النصوص التى حرمت قتل النفس من القرآن الكريم والسنة المطهرة:

(أ) النصوص من القرآن:

1/ قال تعالى: "والذين لا يدعون مع الله إلها آخر. ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون، ومن يفعل ذلك يلق آثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا"(1).

2/ وقال تعالى: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس، والعين بالعين، والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص. فمن تصدق به فهو كفارة له. ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون"(2).

(حقال تعالى: "ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا، فلا يسرف في القتل إنه كان منصور ا"(3).

4/ قال تعالى: "ولا تقتلوا أنفسكم، إن الله كان بكم رحيما. ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا" (4).

5/ قال تعالى: "ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذايا عظيما"(5).

6/ وقال تعالى: "من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض، فكأنما قتل الناس جميعا. ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا. ووجه الاستدلال فى هذه الآيات هو تحريم قتل النفس.

⁻⁴⁻ والحرمان من الميراث وهو عقوبة تبعية، تصيب القاتل تبعا للحكم عليه بعقوبة القتل. قال (ص): "ليس للقاتل شيء من الميراث. وقال (ص): ليس للقاتل ميراث بعد صاحب البقرة.

⁻⁵⁻ الحرمان من الُوصَّية وهو عقوبة تَبُعية. والأصل فيها قوله (ص): "لا وصية لقاتل". وقوله (ص): "ليس لقاتل شيء" أهـ.

راجع كتاب الإسلام، لسعيد حوى، الطبعة الثالثة، 1981م، ص 622 فما بعدها.

⁽¹⁾ سورة الفرقان، الأيتان 68 و69.

⁽²⁾ سورة المائدة، الآية 45.

⁽³⁾ سورة الإسراء، الآية 33.

⁽⁴⁾ سورة النساء، الآيتان 29 و30.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة النساء، الآية 93.

⁽⁶⁾ سورة المائدة، الآية 32.

(ب) النصوص من السنة:

وتواترت الأحاديث النبوية، تؤكد ما كفلته الآيات القرآنية، من حماية للنفس البشرية، وصونها من التعدى عليها بالقتل أو الأذى. وها هي طائفة من هذه الأحاديث الشريفة:

- 1- عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله (ص): "لن يزال المؤمن فى فسحة (1) من دينه، ما لم يصب (2) دما حراما". قال ابن عمر رضى الله عنهما: إنّ من ورطات (3) الأمور التى لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك (4) الدم الحرام بغير حله (5).
- 2- وعن البراء بن عازب⁽⁶⁾ رضى الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق". وزاد فيه: ولو أن أهل سمواته وأهل أرضه، اشتركوا في دم مؤمن لأدخلهم الله النار "(⁷⁾.
- 3- وعن البراء بن عازب أيضا قال: قال رسول الله (ص): "لزوال الدنيا جميعا، أهون على الله من سفك دم بغير حق"(8).
- 4- وعن عبدالله بن عمر قال: "رأيت رسول الله (ص) يطوف بالكعبة ويقول: ما أطيبك، وما أطيب ريحك. وما أعظمك وما أعظم حرمتك. والذى نفس محمد بيده، لحرمة المؤمن عند الله، أعظم من حرمتك ماله ودمه" (9).
- 5- وعن أبى سعيد $^{(10)}$ وأبى هريرة $^{(11)}$ رضى الله عنهما، عن رسول الله $^{(00)}$ قال: "لو أن أهل السموات والأرض، اشتركوا في دم مؤمن، لأكبهم الله في النار $^{(12)}$.

⁽¹⁾ الفسحة في الدين منعة الأعمال الصالحة، فإذا قتل لا تفي بوزره.

⁽²⁾ أي أقدم على القتل.

الى المنذرى: الورطات جمع ورطة وهى الهلكة. وكل أمر تعسر النجاة منه. راجع: الترغيب والترهيب، ج3، ص 203

⁽⁴⁾ أي أراقته والمراد به القتل بأي صفة كانت.

⁽⁵⁾ رواه البخارى والحاكم. وقال صحيح على شرطهما. وأورده المنذرى في كتاب الحدود. وبوب الترهيب من قتل النفس التي حرم الله إلى الحق ورقمه 4.

⁽⁶⁾ البراء بن عازب (ترجمت له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الباء.

⁽⁷⁾ رواه ابن ماجة بإسناد حسن ورواه البيهة ي والأصبهاني. وقد أورده المنذري في كتاب الحدود في الترهيب من قتل النفس إلا بالحق ورقمه 4.

⁽⁸⁾ رواه البيهقى والأصبهانى ورواه ابن ماجة باسناد حسن أورده المنذرى فى كتاب الحدود وبوب له: الترهيب من قتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ورقمه 5.

⁽⁹⁾ رواه ابن ماجة. واللفظ له. وقد أورده المنذري في الترغيب والترهيب باب الحدود وبوب: الترهيب من قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ورقمه 9.

⁽¹⁰⁾ هو أبو سعيد الخدرى، الصحابي وقد وردت ترجمته راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الألف.

⁽¹¹⁾ وردت ترجمته من قبل. راجع ترجمة أبو هريرة في فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الألف.

⁽¹²⁾ رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب. ورواه الطبراني في الصغير من حديث أبي بكرة. وأورده المنذري في التريي الترييب عن الترييب من قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ورقمه 12.

- 6- وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله (ص): "من أعان على دم امرئ مسلم بشطر (1) كلمة، كتب بين عينيه يوم القيامة" آيس من رحمة الله" (2)
- 7- وعن معاوية (3) رضى الله قال: قال رسول الله (ص): "كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافرا، أو الرجل يقتل مؤمنا متعمدا" (4).
- 8- وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "يجىء المقتول آخذا قاتله، وأوداجه تشخب⁽⁵⁾ دما، عند ذى العزة، فيقول: رب سل هذا فيما قتلنى. فيقول الله: فيم قتله؟ قال: قتلته لتكون العزة لفلان. قيل: هى لله"⁽⁶⁾.
- 9- وعن عبادة بن الصامت⁽⁷⁾ رضى الله عنه قال قال رسول الله (ص): "من قتل مؤمنا فاغتبط⁽⁸⁾ بقتله، لم يقبل الله منه صرفا⁽⁹⁾ ولا عدلا⁽¹¹⁾ ...أهـ⁽¹¹⁾. ثم روى عن خالد بن دهقان⁽¹²⁾ سألت يحى بن يحى الغسانى⁽¹³⁾ عن قوله: فاغتبط بقتله؟ قال: الذين يقاتلون فى الفتنة، فيقتل أحدهم، فيرى أحدهم أنه على هدى، ولا يستغفر الله".
- 10- وعن أبى سعيد رضى الله عنه، عن النبى (ص) قال: "يخرج عنق من النار يتكلم يقول: وكلت اليوم بثلاثة: بكل (جبار عنيد) (14) (15) ومن جعل مع الله إلها آخر، ومن قتل نفسا بغير حق. فينطوى عليهم فيقذفهم في حمراء (16) جهنم" (17).

⁽¹⁾ أي بنصف كلمة: ومعناه الذي يعين على القتل بأقل دلالة.

⁽²⁾ رواه البيهقي من حديث ابن عمر. وأورده المنذري في الترغيب والترهيب كتاب الحدود وبوب الترهيب من قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ورقمه 14.

⁽³⁾ معاوية بن أبي سفيان (ترجمت له). راجع فهرس الاعلام وتراجمهم حرف الميم.

⁽⁴⁾ رواه النسائى والحاكم وقال صحيح الإسناد. أورده المنذرى في كتاب الحدود وبوب: الترهيب من قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ورقمه 16.

⁽⁵⁾ أي تسيل.

⁽⁶⁾ رواه النرمذي وحسنه الطبراني في الأوسط. ورواته رواة الصحيح. أورده المنذري في كتاب الحدود وبوب له: النرهيب من قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ورقمه 18.

⁽⁷⁾ عبادة بن الصامت (ترجمت له).

⁽⁸⁾ فاغتبط: أي أظهر سُروره من هذه الفعلة الشنعاء.

⁽⁹⁾ أي توبة أو نافلة.

⁽¹⁰⁾ أي فريضة أو فدية.

⁽¹¹⁾ رواه أبو داود. وأورده الكحلاني في باب الحدود في الترهيب من قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ورقمه 21.

⁽¹²⁾ خالد بن دهقان (ترجمت له). راجع الاعلام وتراجمهم حرف الحاء.

⁽¹³⁾ يحى بن يحى الغساني (ترجمت له). راجع الأعلام وتراجمهم حرف الياء.

⁽¹⁴⁾ كثير الرهبة، شديد الظلم، متجبر

⁽¹⁵⁾ معاند للحق.

⁽¹⁶⁾ المعنى يخرج اليهم حيوان يجرهم بمخالبه الى النار.

⁽¹⁷⁾ رواه أحمد والبزاز من حديث أبو سعيد الخدرى. ورواه الطبرانى بإسنادين رواة أحدهما رواة الصحيح. كما روى عن أبى سعيد موقوفا عليه. وقد أورده المنذرى في كتاب الحدود: وبوب الترهيب من قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ورقمه 22.

وفى هذا القدر من الأحاديث كفاية للوفاء بالغرض المطلوب ووجه الاستدلال بها هو حرمة قتل النفس. وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مطابقة تماما مع ما جاء فى آيات القرآن الكريم بالتأكيد على حرمة قتل النفس.

المطلب الثاني: الحكم الشرعى لقتل النفس بغير حق عند الفقهاء: الحنفية:

جاء في حاشية ابن عابدين: "باب ما يوجب القود شرط أن يكون المقتول محقون الدم على التأبيد لتنتفى شبهة الإباحة عنه، لأن القصاص نهاية في العقوبة، فيستدعى النهاية في الجناية، فلا يجب مع الشك ... أهـ(1).

ففى هذا تأكيد على تحريم القتل العمد العدوان، وفيه تحريم لقتل النفس، ووجوب القود حماية لها.

المالكية:

جاء فى شرح العلامة زروق: "قد حرم الله فى كل ملة قتل النفس بغير حق. وأوجب النفس بالنفس فيقتل القاتل عمدا عدوانا بالمقتول، على الوجه الذى قتله ما لم يتضمن معصية. فيكون قتله بالسيف عند وجوبه، فمن قتل بشىء قتل به ... أهـ (2).

يستفيد من هذا النص الحرمة القاطعة لقتل النفس عند المالكية.

الشافعية:

جاء في المجموع: "أما الأحكام فإذا قتل من يكافئه عمدا و هو أن يقصد قتله بما يقتل غالبا فيموت منه وجب عليه القصاص، لقوله تعالى: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس .."(3) و هذه الآية حجة لنا بلا خلاف لأن من أصحابنا من يقول شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يتصل به نكير.

ومعنى ذلك أن الإنسان إذا علم أنه يقتل إذا قتل لم يقتل ... أهـ "(4).

⁽¹⁾ ابن عابدین، حاشیة ابن عابدین، ج14، ص 793.

⁽²⁾ زُرُوق، شرح العلامة زروق، ج2، ص 221. ومثله الغروى، شرح الغروى على متن الرسالة، ج2، ص 221.

⁽³⁾ سورة المائدة، الآية 45.

⁽⁴⁾ النووى، المجموع، ج18، ص 347.

نستفيد من هذا النص أن فيه دلالة واضحة على حماية الله للنفس بواسطة الشريعة الإسلامية.

الحنابلة:

جاء في الكافي: "قتل الأدمى بغير حق محرم وهو من الكبائر إذا كان عمدا ... ويوجب القصاص ... أهـ(1).

التعليق:

وهذا مما يدل على تحريم المساس بنفس الإنسان. وإلا قتل القاتل، لاعتدائه على نفس إنسانية معصومة الدم.

<u>الظاهرية:</u>

جاء فى المحلى: "لا ذنب عند الله عز وجل، بعد الشرك، أعظم من شيئين: أحدهما تعمد ترك صلاة فرض، حتى يخرج وقتها. والثاني قتل مؤمن أو مؤمنة عمدا بغير حق ... أهـ "(2).

وهذا تأكيد قاطع على حرمة قتل النفس بغير حق.

<u>الزيدية:</u>

جاء في سبل السلام: "وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة، في الدماء"(3). فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان، فإنه لا يقدم في القضاء إلا الأهم ... أهـ"(4).

وفى هذا عند الزيدية تحريم قاطع لقتل الإنسان بدون وجه حق.

الإمامية:

جاء فى شرائع الإسلام: "فى قصاص النفس. فى الموجب: وهو إزهاق النفس المعصومة المكافئة أى مساوية لنفس المزهق لها فى الإسلام والحرية وغيرها من الاعتبارات، عمدا وعدوانا.

⁽¹⁾ ابن قدامة، الكافي، ج4، ص 5.

⁽²⁾ ابن حزم، المحلى، ج10، ص 342 فما بعدها.

⁽³⁾ متفق عليه. رواه البخّاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة. أورده الكحلاني في كتاب الجنايات ورقمه 3.

⁽⁴⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج1، ص 232.

ويتحقق العمد لقتل العاقل البالغ بما يقتل به غالبا كالذبح والخنق وسقى السم القاتل والضرب بالسيف والسكين والمثقل والحجر الغامر. والجرح في المقتل ولو بغرز إبرة.

وإن لم يكن الفعل قاتلا في الغالب كالحصاة والعود الخفيف. ففيه روايتان، أشهر هما أنه ليس بعمد يوجب القود"(1).

التعليق:

وهكذا أكد الإمامية حرمة قتل النفس المعصومة المكافئة بدون وجه حق.

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "يقتل مرتد إن لم يتب، ذكرا كان أو أنثى.. ومحارب قاطع للطريق ... ويصلب مشرك إذ الصلب مختص به ... أهـ" $^{(2)}$.

وهذا قتل بحق. وقد قتل استثناء. إما بغير حق فالنص يدل على حرمة دم الإنسان.

الفقهاء المعاصرون:

وجاء في الموسوعة الكويتية: "وقد أجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق. والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فمنه قول الله تعالى: "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق"⁽³⁾. وقوله سبحانه: "وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ..."⁽⁴⁾ وقوله عز وجل: "ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما"⁽⁵⁾.

وأما السنة فمنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل دم إمرىء مسلم يشهد ألا إله إلا الله وأنى رسول الله الا بإحدى ثلاث: الثيب الزانى، والنفس بالنفس والتارك لدينه

⁽¹⁾ الحلى، شرح الإسلام، ج4، ص 195.

⁽²⁾ إطفيش، شرح كُتاب النيل، ج14، ص 74.

⁽³⁾ سورة الإسراء، الآية 33.

⁽⁴⁾ سورة النساء، الآية 92.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة النساء، الآية 93.

المفارق للجماعة"(1). وقوله صلى الله عليه وسلم: "قتل المؤمن أعظم من زوال الدنيا"(2) (3).

<u>التعليق:</u>

لقد تأكد الإجماع على حرمة قتل النفس بواسطة الفقهاء المعاصرين دون أي خلاف.

رأى الباحث: موازنة:

و هكذا أجمع المسلمون في جميع مذاهبهم قديما وحديثا على حرمة قتل النفس الإنسانية بدون وجه حق. وإن جاز ذلك فهو من باب الاستثناء على ما سنرى في المبحث التالي.

المطلب الثالث: حق الحياة في التشريعات السودانية وحمايته:

مقدمــة:

لقد مرت على البشرية فترات من تاريخها، كانت تستهين كل الاستهانة بحق الحياة، كحق أساسى للإنسان. فقد ثبت في التاريخ أن الأرقاء كانوا يقتلون دون أي ذنب، إلا لأنهم أرقاء. كما كان رب الأسرة يعطى حق قتل أفراد أسرته. كما كان الأب في عصر الجاهلية له حق وأد بناته وهن أحياء.

إلا أن رحمة الله بالإنسان ألغت كل ذلك. وذلك لمجىء الأديان السماوية وبالتطور والوعى الذي طرأ على الإنسانية.

فقد جاء في المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن كل فرد له الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه (4).

كما نصت المادة السادسة من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990 باعتراف الدول بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ رواه البخاري من حديث ابن مسعود .. و هو متفق عليه. وقد صححه الحاكم. أورده الكحلاني في كتاب الجنايات ورقمه 1

⁽²⁾ أخرجه النسائى ومسلم والترمذى مرفوعا وموقوفا ورجح الموقوف. وقد أورده فى كتاب الحدود تحت عنوان الترهيب من قتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ورقمه 7.

⁽³⁾ الموسوعة الكويتية، ج18، ص 269 فما بعدها.

A Universal Declaration of Human Rights, 1948 (4)

A Child Rights Agreements, 1990 (5)

أما السودان فدولة عصرية. وفوق هذا فهو دولة مسلمة. وما فتىء (1) شعبه، ومنذ أن نالت البلاد استقلالها فى عام 1956، ينادى بتطبيق شرع الله. لا سيما وقد كانت الشريعة مطبقة فى السودان أيام مملكة سنار. وكذلك إبان عهد الدولة المهدية.

إذن فلا غرو أن يتجاوب السودان مع حق الحياة، كما قدسته الشريعة الإسلامية. كما تتجاوب تشريعاته المعاصرة، كغيرها من تشريعات الدول المعاصرة في حماية حق الحياة.

حق الحياة في الدستور(2):

جاء في دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م⁽³⁾ والذي ألغي دستور عام 1419هـــ1998م، في المادة الثامنة والعشرين أن لكل إنسان حق أصيل في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية. ويحمى القانون هذا الحق. ولا يجوز حرمان أي إنسان من الحياة تعسفا.

رأى الباحث:

إن إشارة الدساتير السودانية إلى حق الحياة، يعنى ذكر بأنه لا يجوز دستوريا الاعتداء عليها بأى صورة من الصور.

حق الحياة في القانون:

أما القانون الجنائى لسنة 1991م⁽⁴⁾، وهو مستقى من الشريعة الإسلامية، فقد جاء الباب الرابع عشر منه، وهو عن الجرائم الواقعة على النفس والجسم، فقد عالجت مواده، من المادة 129-144، عالجت هذه الجرائم. كما حددت عقوباتها.

أ/ فقد عرفت القتل بأنه تسبيب موت إنسان حى عن عمد أو شبه عمد أو خطأ. وحددت أنواع القتل بأنه عمد إذا قصده الجانى أو إذا قصد الفعل، وكان الموت نتيجة راجحة لفعله. وعقوبة القتل متى كان عمدا هى الإعدام قصاصا. فإذا سقط القصاص، يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز عشر سنوات، دون مساس بالحق فى الدية. المواد (129-130).

⁽¹⁾ ما فتيء: أي ما زال.

⁽²⁾ جاء في دستور جمهورية السودان لسنة 1419هـ-1998م المادة (20): "لكل انسان الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه وكرامة عرضه إلا بالحق ووفق القانون. وهو حر يحظر استرقاقه أو تسخيره أو إذلاله أو تعذيبه".

⁽³⁾ دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م.

⁽⁴⁾ القانون الجنائي لسنة 1991.

ب/ وقتل شبه عمد إذا تسبب فيه الجانى بفعل جنائى، على جسم إنسان ولم يقصد الجانى القتل. ولم يكن الموت نتيجة راجحة لفعله. وعقوبته السجن سبع سنوات دون المساس بالحق فى الدية. المادة (131).

ج/ وقتل خطأ وهو ما لم يكن عمدا أو شبه عمد وتسبب الجانى عن إهمال أو قلة احتراز أو فعل غير مشروع. وعقوبته السجن مدة لا تجاوز 3 سنوات دون المساس بالحق في الدية. المادة (132).

د/ والشروع في الانتحار بمحاولة قتل نفسه بأي وسيلة. وعقوبته السجن لمدة عام أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا. المادة (133).

هـ/ وتحريض الصغير أو المجنون – وأمثالهما – على الانتحار وعقوبته السجن عاما. فإذا حدث الانتحار بالفعل نتيجة للتحريض يعاقب بالعقوبة المقررة للقتل العمد. المادة (134).

و/ والإجهاض وهو التسبب قصدا في إسقاط جنين امرأة. وعقوبته السجن ثلاث سنوات أو الغرامة أو العقوبتين معا. وذلك دون مساس بالحق في الدية. (المادة 135).

وكذلك الفعل المؤدى إلى الإجهاض، والجانى يعلم بأن المرأة حبلى. وعقوبته السجن مدة لا تجاوز سنة أو الغرامة أو العقوبتين معا. دون مساس بالحق فى الدية. المادة (136). وكذلك تسبيب موت الجنين بفعل من الجانى. فعقوبته السجن مدة لا تجاوز السنتين أو الغرامة أو العقوبتين (المادة 137).

ز/ الجراح وأنواعها وهي عمد وشبه عمد وخطأ. وقد وردت تفاصيل الجراح في المواد (138-141) وتتفاوت عقوباتها وهي بالسجن أو الغرامة أو العقوبتين معا. دون المساس بحق الدية حسب الجداول الواردة في هذا القانون.

ح/ الأذى وتسبيب الألم. يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا. أما إذا أكرهه أو أحدث له الأذى بوسيلة خطرة كالسم والعقاقير المخدرة، فيعاقب بالسجن مدة قد تصل السنتين كما تجوز معاقبته بالغرامة. (المادة (142).

ط/ إستعمال القوة الجنائية مع شخص. يعاقب فاعلها بالسجن مدة لا تجاوز سنة أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا. المادة (143).

ع/ أما من يرتكب جريمة الإرهاب بالتوعد والتهديد الخ... يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا. المادة (144).

موازنة: الخلاصة:

نخلص إلى أن ما كفله القانون الجنائي السوداني، حماية للنفس يتماشى تماما مع نظرية الشريعة الإسلامية، كما أوضحناها فى بداية هذا المطلب. وكذلك يتواءم مع المبادىء العامة للمواثيق الدولية واهتمامها بحق الحياة. بل وتزيد القوانين السودانية أنها أثبتت بالإجراءات التطبيقية التى تقتص ممن مس حق الحياة الإنسانية.

المطلب الرابع: جناية (1) الإجهاض وما يترتب عليها:

<u>مقدمــــة:</u>

إن الجنين في بطن أمه حي حياة حكمية. لذلك قضت الشريعة والقوانين بحمايته. بالاقتصاص ممن تسبب في إيذائه سواء أسقطه، أو لم يسقطه ولكن أحدث له أذى عولجت الأم منه أو تسبب في قتله في بطن أمه فتم إجراء عملية أخرج بها ميتا من بطن أمه. أي قبل موعد و لادته المعتاد.

إن ذلك عرف حديثا (بالإعتداء على الأجنة) كما عرفه الفقهاء في الكتب الفقهية الموروثة (بالجناية على الجنين). وسمى الأطباء في عصرنا، المساس بالجنين حتى يسقط من بطن أمه، سموها (بالإجهاض).

في اللغة:

لم أجد في قواميس اللغة العربية التي بحثت فيها تعريفا للإجهاض، إلا في قاموس الرائد و هو قاموس معاصر.

⁽¹⁾ الجناية في اللغة هي: مصدر من (ج ن ي) تقول: جنى يجنى جناية. جنى: ارتكب ذنبا. وجنى الذنب: ارتكبه. وجنى الذنب التكبه. وجنى الذنب عليه: أي جره إليه.

راجع: جبران مسعود، الرائد، حرف الجيم، مادة (جنى ى).

أما في الاصطلاح فهي الذنب والجرح، وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العذاب أو القصاص في الدنيا والآخرة.

راجع: الجزرى (المبارك بن محمد الجزرى) النهاية في غريب الحديث، ج1، ص 298.

كما عرفت بأنها فعل مجرم حل بالنفوس والأطراف.

راجع: ابن نجيم البحر الرائق، ج8، ص 326.

ويرى المعاصرون بأنها التعدى. وتشمل جميع أنواع التعدى. إلا أنها خصصت بالتعدى على البدن سواء كان فى النفس أو الأطراف. أما التعدى على المال فيسمى سرقة و غصبا ونهبا. كما أن التعدى على العرض يسمى زنا وقذفا. راجع: دكتور خالد محمد صالح الكردى، مصدر سابق، ص 117 فما بعدها.

جاء في قاموس الرائد: "الإجهاض، مصدر (جهـض). تقول: أجهض إجهاضا 1- فأجهضت المرأة: أي أسقطت حملها. 2- وأجهضه عن مكانه: أي أزاله عنه. 3- أجهضه عن الأمر: أي نحاه وأبعده. 4- وأجهضه: أزلقه ... أهـ"(1)(2).

إذن، الإجهاض في اللغة معناه إسقاط الحمل بالتسبب في ذلك.

التعريف العلمي للإجهاض:

لم أجد تعريفا للإجهاض في كتب الفقهاء. لكن جاء في دائرة المعارف البريطانية التعريف الآتى: "الإجهاض هو التسبب في إخراج محتويات الرحم – في حالة الحمل – قبل أن يصل إلى المستوى من الكمال مما يمكنه من العيش خارج الرحم ... أهد"(3)

وعندي هذا تعريف علمي عام، وغير مفصل، سيما والحمل محكوم بمدة معينة، وحسابات جاءنا بعضها من الوحى.

الإجهاض عند الفقهاء:

أولا: عند قدماء الفقهاء:

المالكية:

جاء في الشرح الكبير: "لا يجوز إخراج المنى المتكون في الرحم، ولو قبل الأربعين يوما. وإذا نفخت فيه الروح، حرم إجماعا"⁽⁴⁾.

الشافعية:

جاء فى نهاية المحتاج: "أما إذا نفخ الروح فى الجنين، إلى الوضع، فلا شك فى التحريم ... أهـ"⁽⁵⁾.

نستفيد من هذين النصين أن الإجهاض بعد 120 يوما حرام بإجماع الفقهاء، كما نقل لنا الشيخ الدر دير من المالكية و الرملي من الشافعية من القدماء.

⁽¹⁾ جبران مسعود، الرائد، حرف الألف، مادة (ج هـض).

برق المعلوم المراحة على تعريف للإجهاض بلسان العرب: قال الأصمعى: المجهض سمى مجهضا إذا لم يستبين خلقه والإجهاض: أى الازلاق. والجهيض: السقيط وأجهضت الناقة: أى أسقطت ... أه. راجع: حرف الضاد فصل الجيم مادة (جهض).

Encyclopaedia Britanica (The Micropaedia), vol. I, P. 29. (3)

الدردير، الشرح الكبير، ج $\bar{2}$ ، ص 266.

⁽⁵⁾ الرملى، نهاية المحتاج، ج1، ص 175.

ثانيا: عند المعاصرين من الفقهاء:

جاء في كتاب الفتاوى: "أما الاجهاض، فلا يمكن أن يباح إلا بأمر يتعلق بصحة الأم. ولا بد أن يكون قبل 120 يوما. أي قبل أن تدب فيه الروح. أي أجازه العلماء قبل أن تدب الروح في الجنين. وقد استشهدوا بحديث ابن مسعود: "إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما. ثم علقة بعد ذلك. ثم مضغة في مثله. ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح"(1)(2).

نستفيد من هذه الفتوى أن المعاصرين من الفقهاء جوزوا الإجهاض قبل 120 يوما من الحمل. وهو موعد دبيب الروح فيه.

الحالات الاستثنائية التي جوز فيها إجراء الإجهاض:

هناك حالتان يجوز فيهما القيام بالإجهاض وهما يعتبران استثناء من قاعدة تحريم الإجهاض. وهما:

1/ الحالة الأولى: هي الإجهاض لمصلحة الجنين. وذلك إذا ثبت أنه يتعرض للتشوهات بسبب مرض عضال أو أنه يعاني من عاهة خلقية أو نفسية.

جاء في كتاب خلق الإنسان بين الطب والقرآن: "هناك حالات مرضية عديدة، يتعرض فيها الجنين للمخاطر. ويتعين الاجهاض في بعض تلك الحالات رحمة بالجنين ذاته. ومثال ذلك إصابة الأم بالحصبة الألمانية، فإن إحتمال إصابة الجنين بالتشوهات الخلقية ترتفع إلى نسبة 70%. كما أن تعرض الأم للعلاج بالأشعة أو العقاقير المضادة للسرطان، يؤدي إلى تشوهات الجنين في أحيان كثيرة أو قتله .. أهد(3).

فى هذه الحالة يجوز إجراء عملية الإجهاض، حتى لا يتعرض الجنين فى حياته إلى مآسى. لكن وضع العلماء المعاصرون شروطا يجب التقيد بها:

جاء في كتاب أحكام الحمل في الشريعة الإسلامية: اشترط الفقهاء لجواز إجراء الإجهاض في هذه الحالة عدة شروط هي:

1/ أولا: أن يكون قرار الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين.

⁽¹⁾ رواه البخارى ومسلم في الصحيحين. وقد أورده البخارى في كتاب القدر في طبعة فتح البارى وهي غير مرقمة لذا لم نذكر رقمه. وأورده مسلم. قال الطبراني: سنده حسن. وقال أحمد: سنده صحيح. لكن ضعفه البزاز.

⁽²⁾ الشعراوي، الفتاوي، ص 33.

⁽³⁾ د. البار، مصدر سابق، ص 434.

- 2/ ثانيا: أن يكون توقع إصابة الجنين بالمرض على درجة من اليقين، فلا يجوز الإجهاض بمجرد الشك والاحتمال.
- 3/ ثالثا: أن يكون القرار صادرا من لجنة من الأطباء أصحاب الكفاءة والمقدرة والخبرة العلمية.
 - 4/ رابعا: أن يكون المرض الذي أصاب الجنين غير قابل للبرء منه.
- 5/ خامسا: أن يكون المرض أو العاهة مشوهة أو مضيعة للجنين لدرجة تكون الحياة معها مستحيلة. ولا يعتبر العمى والصمم والبكم من ضمن هذه الأمراض.

يقول الشيخ يوسف القرضاوى: "ليس من التشويه المعتبر أن يصاب الجنين بعد ولادته بمثل الصمم أو العمى أو البكم، فهذه عاهات عرفها الناس طوال حياة البشرية وعاشوا بها ولم تمنعهم من المشاركة في تحمل أعبائها"(1).

6/ سادسا: أن يعرض قرار الإجهاض على لجنة من الفقهاء لموازنته ثم المصادقة عليه أو رده.

7/ سابعا: أن يتم إطلاع والدى الطفل، على جميع ملابسات قرار الإجهاض، من سلبياته وإيجابياته ليختار ا بعد ذلك بين الإبقاء عليه أو إجهاضه (2).

الفتاوى المتعلقة بالإجهاض:

جاء في قرار المجلس الفقهي الإسلامي، التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ما يلى: "... نظر في هذا الموضوع، وبعد مناقشته من قبل هيئة المجلس الموقرة ومن قبل أصحاب السعادة الأطباء المختصين، الذين حضروا لهذا الغرض، قرر بالأكثرية ما يلى. قبل مرور 120 يوما على الحمل، إذا ثبت وتأكد بتقرير لجنة طبية من الأطباء المختصين الثقات، وبناء على الفحوص الفنية بالأجهزة والوسائل المختبرية ... أن الجنين مشوه تشويها خطيرا غير قابل للعلاج وأنه إذا بقى وولد في موعده، ستكون حياته سيئة وآلاما عليه وعلى أهله، فعندئذ يجوز إسقاطه بناء على طلب الوالدين، والمجلس إذ يقرر ذلك يوصى الأطباء والوالدين بتقوى الله والتثبت في هذا الأمر "(3).

⁽¹⁾ القرضاوى (يوسف القرضاوى) فتوى حول حكم الإجهاض بناء على تشخيص مرض الجنين، (19 Islam on line. (1) القرضاوى (10 مرض الجنين، 16.3.2003

⁽²⁾ الكردى (خالد محمد صالح الكردى)، مصدر سابق، ص 125 فما بعدها.

⁽³⁾ مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد الخاص بقر ارات المجمع، ص 277.

وجاء في فتوى لجنة الفتوى التابعة لوزارة الأوقاف الكويتية ما يلى: "يحظر على الطبيب إجهاض امرأة حامل إلا لإنقاذ حياتها. ومع ذلك إذا لم يكن الحمل قد أتم أربعة أشهر، يجوز الإجهاض في الحالتين الأتيتين:

أ- "إذا كان بقاء الحمل مضرا بصحة الأم ضررا جسيما.

ب- إذا ثبت أن الجنين سيولد مصابا على نحو جسيم – بتشوه بدنى أو قصور عقلى لا يرجى البرء منهما. ووافق الزوجان على الإجهاض. والله أعلم"(1).

2/ الحالة الثانية: الإجهاض من أجل إنقاذ حياة الأم. ذلك أن حياة الأم متحققة، وأما حياة الجنين فاحتمالية.

تعرض الفقهاء لهذا الأمر. فالقدماء لا يرون جواز إجراء الإجهاض من أجل إنقاذ حياة الأم بينما يرى المعاصرون ذلك.

جاء في البحر الرائق: "امرأة حامل اعترض الولد في بطنها ولا يمكن إخراجه إلا بقطعه أرباعا، ولو لم نفعل ذلك يخاف على أمه من الموت. فإن كان الولد ميتا في البطن فلا بأس به، وإن كان حيا لا يجوز، لأن إحياء نفس بقتل نفس أخرى لم يرد في الشرع"(2).

وجاء فى حاشية ابن عابدين: "ولو كان حيا لا يجوز تقطيعه، لأن موت الأم به موهوم. فلا يجوز قتل آدمي حي، لأمر موهوم... أهـ⁽³⁾.

تعلي<u>ق:</u>

عليه يتضم أن القدماء من الفقهاء لا يجوزون إجراء الإجهاض من أجل إنقاذ حياة الأم. إلا إذا كان الجنين ميتا في بطنها. ففي هذه الحالة قالوا بجوازه.

أما الفقهاء المعاصرون، فقد أفتوا بجواز إجراء عملية الإجهاض من أجل إنقاذ حياة الأم. لكن لا يكون ذلك إلا بنفس الشروط التي تعرضنا لها وأثبتناها في الحالة الأولى، وهي إجراء الإجهاض لمصلحة الجنين ذاته.

جاء في قرار المجمع الفقهي الاسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي: "إذا كان الحمل قد بلغ مائة وعشرين يوما لا يجوز إسقاطه، ولو كان التشخيص الطبي يفيد أنه

⁽¹⁾ فتوى لجنة الفتوى التابعة لوزارة الأوقاف الكويتية، رقم 651.

⁽²⁾ ابن نجيم، البحر الرائق، ج8، ص 233.

⁽³⁾ ابن عابدین، حاشیة ابن عابدین، ج5، ص (2).

مشوه الخلقة، إلا إذا ثبت بتقرير لجنة طبية من الأطباء المختصين أن بقاء الحمل فيه خطر مؤكد، على حياة الأم، فعندئذ يجوز إسقاطه سواء كان مشوها أم لا، دفعا لأعظم الضررين"(1).

وجاء في فتوى هيئة كبار العلماء في السعودية: "بعد الطور الثالث، وبعد إكمال أربعة أشهر للحمل لا يحل إسقاطه حتى يقرر مجمع من الأطباء المتخصصين الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أمه يسبب موتها وذلك بعد استنفاذ كافة الوسائل لإنقاذ حياته. وإنما رخص الإقدام على إسقاطه بهذه الشروط. دفعا لأعظم الضررين، وجلبا لعظمى المصلحتين. ويوصى المجلس بتقوى الله والتثبت في هذا الأمر "(2).

الخلاصة: موازنة وترجيح:

نخلص أنه في عصرنا الحاضر تطور الطب والعلم وابتكرت من الوسائل العلمية ما يمكن أن يساعد العلماء في إتخاذ القرار الديني في مثل هذه الظروف. عليه فرأى المعاصرين الذي يقول بجواز إجراء عملية الإجهاض لإنقاذ حياة الأم أرجح عندى من رأى القدماء.

دية الجنين غرة:

في اللغة:

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الدية مصدر من (و د ى)، وهي حق القتيل والجمع ديات. ووداه: أي أعطى ديته ... أهـ" $^{(3)}$.

وجاء فى لسان العرب: "الدية: من (و دى). - وهى - حق القتيل. وقد وديته وديا. قال الجو هرى: الدية: واحدة ديات. يقال ودى فلان فلانا أى أدى ديته إلى وليه. واصل الدية ودته فحذفت الواو، كما قالوا شية من الوشى $^{(4)}$.

نستفيد مما جاء في قواميس اللغة أن الدية هي مال يدفع مقابل قتل. القتيل، حسب الشرع والأعراف والقوانين.

⁽¹⁾ قرارات مجمع الفقه الإسلامي، ص 123.

⁽²⁾ فتاوى هيئة كبار العلماء بالسعودية، الفتوى رقم 2140 تاريخ 1407/6/20هـ.

⁽³⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الواو، مادة (و د ي).

⁽⁴⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الياء، فصل الواو، مادة (و د ى).

الدية في الاصطلاح:

جاء فى الفواكه الدوانى: "الدية هى المال المؤدى فى نظير دم المقتول ... أهـ"(1). وجاء فى سبل السلام: "الدية جمعها ديات تقول ودى القتيل يديه إذا أعطى وليه ديته وهى اسم لأعم مما فيه القصاص وما لا قصاص فيه ... أهـ"(2).

التعريف المختار:

من التعريفين السابقين يمكن نخلص الى تعريف مختار يجمع بينهما فيقول: الدية هي المال المؤدى في نظير دم المقتول فيما فيه قصاص وما لا قصاص فيه من أنواع القتل.

معنى الغرة:

جاء ترتيب القاموس المحيط: "غرة العبد والأمة" وهو نفس المعنى الإصطلاحى، الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم: "دية الجنين غرة عبد أو وليده ... أهـ"(3).

الحكم الشرعى لدية الجنين عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في بداية المبتدىء: "إذا ضرب امرأة فألقت جنينا ميتا ففيه غرة ... أهـ"(⁴⁾.

المالكية:

جاء في التمهيد: "الغرة واجبة في الجنين إذا رمته ميتا ... أهـ "(⁵⁾.

الشافعية:

جاء في المنهاج: "في الجنين غرة إن انفصل ميتا بجناية ... أهـ "(6).

الحنابلة:

جاء في الإنصاف: "قوله: ودية الجنين الحر المسلم، إذا سقط ميتا: غرة عبد أو أمه بلا نزاع ... أهـ"(7).

⁽¹⁾ النفر اوى، الفواكه الدوانى، ج2، ص 270.

⁽²⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 244.

⁽³⁾ متفق عليه. رواه ابن ماجة في كتاب الديات. باب دية الجنين ورقمه 2639.

⁽⁴⁾ المرغنياني، بداية المبتدىء، ج1، ص 147.

⁽⁵⁾ ابن عبدالبر، التمهيد، ج6، ص 482.

⁽⁶⁾ النووي، منهاج الطالبين، ج1، ص 129.

⁽⁷⁾ المرداوى، الإنصاف، ج10، ص 69.

الظاهرية:

وجاء في المحلى: "وبين لنا عليه الصلاة والسلام، أن دية الجنين بنص لفظه عليه الصلاة والسلام غرة من العبيد أو الإماء ... أهـ"(1).

الإمامية:

جاء في المبسوط: "وإذا ضرب ضارب بطنها فألقت الجنين ميتا وجبت فيه الغرة ... أهـ"(²⁾

الأباضية:

وجاء في شرح كتاب النيل: "الجنين الذي انفصل بجناية عن أمه، توجب الغرة ... أهـ"(3)

الخلاصة:

نخلص من هذه النصوص، أن الفقهاء قد أجمعوا بلا منازع أن دية الجنين المعتدى عليه غرة. عبدا أو أمة. عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حكم مخالف للقياس:

إن القياس يقضى أحد أمرين: إما أن يعتبر الجنين حيا أو فقد الحياة التى أزهقها الجانى وفى هذه الحالة فيه الدية كاملة. وإما أن يعتبر ميتا، لآن حياته لم تعرف بعد وفعل القتل الذى حدث وقع على مشكوك فى أمره ولا ضمان مع الشك وبالتالى كان الأولى ألا يجب بقتله شيء. ولكن كما رأينا فى مشروعية دية الجنين أنها ثبتت بالسنة.

جاء في سبل السلام: "عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: اقتتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها. فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد أو أمة. وقضى بدية المرأة على عليه وسلم لعبد أو أمة. وقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معه. فقال حمل بن النابغة الهذلي: يارسول الله كيف يغرم من

⁽¹⁾ ابن حزم، المحلى، ج11، ص 30.

⁽²⁾ الطوسي، المبسوط، ج6، ص 186.

⁽³⁾ اطفیش، شرح کتاب النیل، ج15، ص 339.

لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل هذا يطل. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما هذا من إخوان الكهان من أجل سجعه الذي سجع"(1).

فى الحديث مسائل: الأولى من دليل أن الجنين إن مات بسبب الجناية، وجبت فيه الغرة مطلقا سواء انفصل عن أمه وخرج ميتا أو مات في بطنها.

أما إذا خرج حيا ثم مات ففيه الدية كاملة. ولكنه لا بد أن يعلم أنه جنين بأن تخرج منه يد أو رجل، وإلا فالأفضل براءة الذمة وعدم وجوب الغرة. وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو وليدة وهي الأمة. قال الشعبي الغرة خمسمائة در هم. وعند أبي داود والنسائي من حديث بريدة، مائة شاة. وقيل خمس من الابل، إذ هي الأصل في الديات، وهذا في جنين الحرة. أما جنين الأمة فقيل يخصص بالقياس على ديتها. فكما أن الواجب قيمتها في ضمانها. فيكون الواجب في جنينها الارش منسوبا إلى القيمة، وقياسه على جنين الحرة، فإن اللازم فيه نصف عشر قيمتها ... أهـ(2).

رأى الباحث:

لا أرى أن في عصرنا مجالا للاجتهاد والتفريق بين جنين الحرة والأمة. فلا رق في هذا العصر. فنعود للأصل فلا اجتهاد مع النص.

دية الجنين في القانون السوداني:

جاءت دية الجنين في الجدول الثاني (الدية) من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م كما يلي:

- (8) (أ) تكون دية الجنين إذا سقط فمات كام لة.
- (<u></u><u></u><u></u><u></u> <u>ا</u>) تكون دية الجنين إذا سقط ميتا، الغرة نصف العشر
- (ج) تتعدد الدية بتعدد الأجنة⁽³⁾.

التعليق:

ونلاحظ أن القانون السوداني أخذ بالرأى المجمع عليه بواسطة الفقهاء، وهو أن الجنين إذا سقط حيا نتيجة للتعدي فمات، ففي هذه الحالة تكون الدية كاملة.

⁽¹⁾ متفق عليه رواه ابن ماجة في كتاب الديات، باب دية الجنين ورقمه 2639.

⁽²⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 238.

⁽³⁾ القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م.

أما إذا سقط ميتا نتيجة للتعدى فديته الغرة. وقد قدرت بنصف العشر

كما أنه من العدالة أن تتعدد الدية بتعدد الأجنة أي إذا كانوا توأما: اثنين أو ثلاثة أو أربعة.. و هكذا.

أما العقوبات الأخرى غير الدية، والمتعلقة بجريمة الإجهاض، فقد أوردناها في المطلب الثالث من هذا المبحث الرابع وذلك في المواد 135-137.

القصاص والكفارة:

هل يجب القصاص ، على من جنى على الجنين وتعمد قتله وهل تجب عليه الكفارة؟ ذلك لأن القصاص من العقوبات الواردة على جرائم القصاص والدية كما ذكرنا ذلك فى مقدمة هذا المبحث الرابع.

(أ) القصاص:

الحنفية:

جاء في المبسوط: "فإتلاف الجنين لا يوجب القصاص بحال ... أهـ "(1).

المالكيــة:

جاء فى حاشية الدسوقي: "وأما إن تعمدها وكانت بضرب ظهر أو بطن، فنزل حيا ثم مات، فقال أشهب لا قود فيه، بل تجب الدية فى مال الجاني. قال ابن الحاجب: يقاد وهو المشهور ... أهـ "(2).

وجاء في حاشية الدسوقي أيضا: "وأما إن كان تعمدها. وكانت بضرب ظهر أو بطن، فنزل حيا ثم مات. قال ابن القاسم: يجب القصاص بقسامة ... أهـ"(3).

الشافعية:

جاء في مغنى المحتاج: "الخلاف مبنى على تصور العمد في الجناية على الجنين: والمذهب أنه لا يتصور (أي مذهب الشافعية). وإنما يكون خطأ أو شبه عمد سواء أكان

⁽¹⁾ السرخسى، المبسوط، ج26، ص 88. ومثله ابن نجيم، البحر الرائق، ج8، ص 391.

⁽²⁾ الدسوقى، حاشية الدسوقى، ج4، ص 269.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج4، ص 269.

الجناية على أمه خطأ أم عمدا أو شبه عمد. لأنه لا يتحقق وجوده وحياته حتى يقصد ... أهـ''(⁽¹⁾

الحنابلة:

جاء في المبدع: "دية الجنين الحر المسلم غرة عبد أو أمة ... أي ولو سقط بجناية فعبد أو أمة ... أهـ^{١١(2)}.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "فإن قال قائل: فما تقولون فيمن تعمدت قتل جنينها، وقد تجاوزت مائة ليلة وعشرين ليلة بيقين فقتلته. أو تعمد أجنبي قتله في بطنها. قولنا أن القود واجب في ذلك و لا بد ... أهـ "(³⁾.

الإمامية:

وجاء في فقه الصادق للإمامية: "ولو ضرب الحامل فألقت جنينا فمات بالإلقاء، قتل به إن كان عمدا ... أهـ "(⁴⁾..

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "وإذا ألقته واستهل صارخا، إن كانت الجناية عمدا، فالقصاص ... أهـ"(5).

الموازنة:

لقد إنقسم الفقهاء، في هذه المسألة إلى ثلاثة أقسام هي:

(1) القسم الأول: هم الشافعية. ويرون أن هناك عدم تصور لمقتل الجنين، حيث أن وجود الجنين مشكوك فيه فلا يتصور تحقيق القصد بقتله وعليه يمكن القول أن الجاني تسبب في قتل شبه عمد أو خطأ

فعلى هذا فدليل الشافعية عقلى.

⁽¹⁾ الشربيني، مغنى المحتاج، ج1، ص 105.

⁽²⁾ ابن مفلح، المبدع، ج6، ص 210.

⁽³⁾ ابن حزم، المحلى، ج11، ص 30.

^{(&}lt;sup>4)</sup> محمد صادق الروحاني، فقه الصادق، ج26، ص 361. (⁵⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج15، ص 83.

- (2) **القسم الثانى:** هو الحنفية والحنابلة وبعض المالكية على المشهور عندهم. وهؤلاء يقولون لا قصاص على الجانى أبدا. فالجنين فى بطن أمه ولا يتصور الوصول إليه. فبالتالى لا تتوفر شروط القصاص.
- كما استدلوا بأنه لو كانت هناك عقوبة قصاص لما سكت عنها الرسول صلى الله عليه وسلم.
- (3) **القسم الثالث:** هم الظاهرية والإمامية والأباضية وبعض المالكية. وهؤلاء يقولون بوجوب القصاص ممن تعمد قتل الجنين.

وقد استدلوا بأحاديث الجناية على الجنين. ولقوله تعالى: "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا" (1). والنفس تشمل الجنين.

<u>الترجيح:</u>

وأنا أرجح الرأي القائل بتطبيق عقوبة القصاص. عملا بقاعدة سد الذريعة وردعها للمفسدين الذين صاروا متخصصين في إجراء عمليات الإجهاض في هذا العصر. كما أن وسائل التقدم العلمي في عصرنا تستطيع كشف التعدي على الجنين واثبات ذلك.

(ب) الكفارة:

تعرضت للكفارة في مقدمة هذا المبحث الرابع. بإعتبار أنها عقوبة من العقوبات الشرعية، على من خالف الشرع. والغرض منها تكفير الذنوب. وهذا من رحمة الله حيث سن الكفارات في الدنيا، يؤدونها – أي العباد – لتخفف عنهم عقاب الآخرة.

في اللغة:

جاء فى ترتيب القاموس المحيط: "الكفارة مصدر (ك ف ر) وهى ما كفر به من صدقة أو صيام أو عتق ونحو ذلك. تقول كفر عن يمينه: أى أعطى الكفارة ... أهـ"(2).

وهذا المعنى اللغوى للكفارة هو نفس المعنى الذى يعنيه الفقهاء. فهل تجب الكفارة بقتل الجنين كما في قتل الكبير؟ لنستعرض ما استطعت التوصل إليه من آراء الفقهاء:

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية 32.

⁽²⁾ الزاوى، باب الكاف، مادة (ك ف ر).

الحنفية:

جاء في المبسوط: "لا تجب الكفارة على الضارب إلا أن يتبرع احتياطا ... أهـ "(1).

المالكية:

جاء في المدونة: "وأنا استحسن أن يكون في الجنين الكفارة ... أهـ "(²⁾.

الشافعية:

جاء في الأم: "إذا قضيت بدية في جنين خرج حيا ثم مات، أو خرج ميتا، فعلى الجاني عتق رقية مؤمنة ... أهـ"(3).

الظاهرية:

جاء في المحلى: "فيه غرة عبد أو أمة. والكفارة واجبة ... أهـ "(⁴⁾.

الإمامية:

جاء في المختصر النافع: "في كفارة القتل .. وكذا تجب بقتل الجنين ... أهـ "(5).

موازنة:

هناك ثلاث آراء عند الفقهاء، حول الكفارة بالاعتداء على الجنين:

الرأى الأول للحنفية: ويرون أنها محض تبرع، وليست بواجبة ولا حتى مستحبة. الرأى الثاني: للمالكية ويرون أنها مستحبة.

الرأى الثالث: للشافعية والظاهرية والإمامية ويقولون بوجوبها كالغرة.

⁽¹⁾ السرخسى، المبسوط، ج3، ص 88.

⁽²⁾ الإمام مالك، المدونة الكبرى، ج16، ص 400.

⁽³⁾ الأمام الشافعي، الأم، ج6، ص 110.

⁽⁴⁾ ابن حرم الظاهري، المحلي، ج11، ص 29.

⁽⁵⁾ المحقق الحلى، المختصر النافع في فقه الإمامية، ص 306.

الأدلة:

استدل الحنفية بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بغرة على الضاربة، ولم يذكر الكفارة.

واستدل أصحاب الرأى القائل بالوجوب بقوله تعالى: "ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة"⁽¹⁾. وقالوا ترك ذكر الفكارة لا يمنع وجوبها.

الترجيح:

وأنا أرجح وجوب الكفارة تعبدا

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 92.

المبحث الخامس متى يجوز قتل النفس (الإستثناء)

إن لكل قاعدة إستثناءات. وشريعة الله سبحانه وتعالى كما عرفنا منها من صرامة قاطعة، بتحريم قتل النفس، فإنها تجوز قتل النفس إستثناء. إذ أن الحياة لا تستقيم إلا بذلك.

إن نظرية العقاب في قوانين الدنيا كلها، تقوم على هذه القاعدة الاستثنائية: وهي عدم جواز قتل النفس إلا إستثناء. ومهما حاول العالم من تحوير هذه القاعدة، وحاول بعضهم الغاء عقوبة الإعدام، فقد اتضح أن الحياة لا تصلح في هذه الحالة، وقد اقتنع بذلك حتى من لا يؤمنون بالدين الإسلامي.

إن القاعدة وردت في قوله تعالى: "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله، إلا بالحق"(1). كما جاءت الأحاديث النبوية معضدة وشارحة لهذا النص الرباني العظيم. فالسنة هي المفسرة للقرآن في مثل هذه الحالات.

المطلب الأول: جواز قتل النفس استثناء في القرآن الكريم:

1/ قال تعالى: "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق. ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون"(2).

2/ وقال تعالى: "والذين لا يدعون مع الله إلها آخر. ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاما"(3).

شرح الآيتين:

جاء فى الجامع لأحكام القرآن تفسيرا للاستثناء وهو قوله سبحانه وتعالى: "... إلا بالحق" فما هو هذا الحق؟

⁽¹⁾ سورة الأنعام، الآية 151.

⁽²⁾ سورة الأنعام، الآية 151.

⁽³⁾ سورة الفرقان، الآية 68.

الألف واللام، في النفس، لتعريف الجنس. ومثله "إن الإنسان خلق هلوعا" ألا ترى قوله سبحانه: "إلا المصلين". وكذلك قوله: "والعصر. إن الإنسان لفي خسر"(1). لأنه قال إلا الذين آمنوا ...".

وهذه الآية، نهى عن قتل النفس المحرمة، مؤمنة كانت أو معاهدة إلا بالحق الذى يوجب قتلها.

قال رسول الله (ص): "أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا لا إله إلا الله. فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم ماله ونفسه، إلا بحقه وحسابهم على الله" (2) وهذا الحق أمور: منها منع الزكاة وترك الصلاة، وقد قاتل الصديق رضى الله عنه مانعى الزكاة. وفي التنزيل: "فإن تابوا وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، فخلوا سبيلهم" (3).

وقال (ص): "لا يحل دم امرء مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزانى، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة" (4).

وقال عليه الصلاة والسلام: "إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما ..."(5).

وعن ابن عباس رضى الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به"⁽⁶⁾.

وفى التنزيل: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله، ويسعون فى الأرض فسادا، أن يقتلوا"(7).

وقال تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ... فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله"(8).

⁽¹⁾ سورة العصر، الأيات 1-3.

⁽²⁾ رواه البخارى. أورده الشوكاني في كتاب الصلاة من حديث ابن عمر وقال متفق عليه. وذكر أن لأحمد مثله من حديث أبي هريرة.

⁽³⁾ سورة التوبة، الآية 5.

 $^{^{(4)}}$ رواه النسائي. ذكره الشوكاني في كتاب الدماء باب ايجاب القصاص ورقمه 1. وقال رواه الجماعة.

⁽⁵⁾ رواه الجماعة. أخرجه مسلم من حديث عرفجة وصححه. أورده الكحلاني في كتاب أهل البغي ورقمه 5.

⁽⁶⁾ رواه البخارى ومسلم في الصحيحين. وباقى الخمسة إلا النسائي. أورده الشوكاني في كتاب الدماء باب من وقع على ذات محرم ورقمه 2. وقال: الحديث عن طريق عكرمة. أخرجه الحاكم والبيهقي. وقال رجاله موثقون إلا أكد فيه اختلافا.

⁽⁷⁾ سورة المائدة، الآية 33.

^{(&}lt;sup>8)</sup> سورة الحجرات، الآية 9.

ويقول الإمام القرطبي: "وكذلك من شق عصا المسلمين وخالف إمام جماعتهم، وفرق كلمتهم، وسعى في الأرض فسادا بإنتهاب الأهل والمال. والبغي على السلطان، والامتناع عن حكمه يقتل $^{(1)}$. فهذا معنى قوله: "إلا بالحق $^{(2)}$.

تعليق:

لقد استقى القرطبي من السنة استثناءات هم من يجوز قتلهم، فذكر تارك الصلاة ومانع الزكاة والثيب الزاني، وقاتل النفس، والمرتد، والخارج على الإمام والفاعل والمفعول به والمحارب والمفسد في الأرض والفئة الباغية ومفرق كلمة المسلمين، ومن شق عصا الطاعة و المعتدى على المال و المعتدى على العرض.

وجاء في جامع البيان عن تأويل القرآن: "يقول تعالى ذكره (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق. يعنى بالنفس التي حرم الله قتلها: نفس مؤمن أو معاهد⁽³⁾ وقوله (إلا بالحق) يعني: بما أباح قتلها به، من أن يقتل نفسا، فتقتل قودا بها، أو تزني و هي محصنة فترجم، أو ترتد على دينها الحق فيقتل. فذلك الحق الذي أباح الله جل ثناؤه قتل النفس التي (4) حرم الله على المؤمنين قتلها به الله على المؤمنين

وجاء في التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: "قوله (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق). أعلم أن هذا، داخل في جملة الفواحش⁽⁵⁾ إلا أنه تعالى أفرده بالذكر لفائدتين: إحداهما، أن الأفراد بالذكر يدل على التعظيم والتفخيم (6)، كقوله تعالى: (و ملائكته وجبريل و ميكال). و الثانية: أنه تعالى أر اد أن يستثني منه، و لا يتأتي هذا الاستثناء في جملة الفو احش

235

⁽١) بوب لذلك الامام النسائي قائلا (قتل من فارق الجماعة) ثم روى عددا من الأحاديث. عن عرفجة بني شريح الأشجعي قال: رأيت النبي (ص) على المنبر يخطب الناس، فقال: إنه سيكون بعدى هنات وهنات، فمن رأيتموه فارق الجماعة، أو يريد يفرق أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم، كائنا من كان، فاقتلوه. فإن يد الله مع الجماعة. فإن الشيطان مع من فارق الجماعة يركض". رواه النسائي.

قال السيوطى: "هنات أي شرور وفساد فارق الجماعة أي خالف ما اتفق عليه المسلمون، فاقتلوه أي أدفعوه لا تمكنوه مما يريد. فإن أدى الأمر إلى القتل في ذلك، فإنه يحل قتله". انظر سنن النسائي بشرح السيوطي، للسيوطي، ج7، ص 92. (2) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج7، ص 133.

⁽³⁾ هو الرجل من أهل دار الحرب، يدخل إلى دار الإسلام بأمان، فيحرم على المسلمين قتله بلا خلاف بين أهل الإسلام حتى يرجع إلى مأمنه، قال تعالى: "وإنّ أحد من المشركين إستجارك فأجره حتى يسمع كلام الله، ثم أبلغه مأمنه ...الخ الآية) نيل الأوطار، للشوكاني، ج7، ص 155.

⁽⁴⁾ الطبرى (ابو جعفر محمد بن جرير، المتوفى سنة 310هـ) ج7، ص 84 فما بعدها.

⁽⁵⁾ الفواحش: أي المعاصى.

⁽⁶⁾ التفخيم: أي التعظيم.

إذا عرفت هذا. فنقول: قوله (إلا بالحق) أى قتل النفس المحرمة، قد يكون حقا لجرم يصدر منها، والحديث أيضا موافق له. وهو قوله عليه السلام: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، وزنا بعد إحصان، وقتل نفس بغير حق⁽¹⁾. والقرآن دل على سبب رابع، وهو قوله تعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله، ويسعون فى الأرض فسادا، أن يقتلوا أو يصلبوا ... أهـ⁽²⁾".

والحاصل: أن الأصل في قتل النفس هو الحرمة، وحله لا يثبت إلا بدليل منفصل، ثم أنه تعالى، لما بين أحوال هذه الأقسام الخمسة، إتبعه باللفظ الذي يقرب القلب إلى القبول. ثم اتبعه بقوله: (ذلك وصاكم به لعلكم تعقلون)(3).

<u>تعليق:</u>

نلاحظ أيضا عدد الإمام الطبرى عددا ممن يجوز قتلهم استثناء، من خلال شرحه للآية وهم: قاتل المؤمن، وقاتل المعاهد، والزاني والمرتد. وذلك في تفسيره جامع البيان.

كما ذكر الامام الرازى عددا منهم وهم المرتد والزانى وقاتل النفس والمحارب وذلك في التفسير الكبير، شرحا للاستثناء الوارد في الآية كما أوردنا.

وجاء في الفتوحات الإلهية: قوله" ولا تقتلوا النفس ...) هذا شبيه بذكر الخاص بعد العام إعتناء بشأنه، لأن الفواحش يندرج تحتها قتل النفس. فجرد منها استعظاما له وتهويلا. أيضا ولأنه قد استثنى منه في قوله: (إلا بالحق)، فلو لم يذكر هذا الخاص لم يصح الاستثناء من عموم الفواحش ... أي إلا قتلا متلبسا بالحق و هو أن يكون القتل للقصاص أو للردة أو للزنا بشرطه كما جاء مبينا في السنة ..."(4).

تعليق:

لقد أكد صاحب الفتوحات الإلهية جواز القتل قصاصا. وكذلك المرتد والزاني، بشروطه المعروف شرعا.

⁽¹⁾ رواه أحمد والنسائي ومسلم. وقد تم تخريج اللفظ الذي بالصفحة السابقة في موضعه.

⁽²⁾ سورة المائدة، الآية 33

⁽³⁾ الفخر الرازي (محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر ، 544-604هـ) ج13، ص 245 فما بعدها.

⁽الجمل (سليمان بن عمر العجيلي الشافعي المتوفي سنة 1204هـ)، الفتوحات الإلهية، ج2، ص 108.

موازنة:

وهكذا نلاحظ أن المفسرين أجمعوا على جواز قتل بعض الفئات استثناء وهم قاتل النفس والزانى والمرتد والمحارب، وتارك الصلاة ومانع الزكاة والخارج على الامام والفاعل والمفعول به، والمفسد في الأرض والفئة الباغية، ومفرق جماعة المسلمين، ومن شق عصا الطاعة على الامام والمعتدى على المال والعرض.

المطلب الثاني: جواز قتل النفس استثناء في السنة النبوية:

1/ عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ألا إله إلا الله وأنى رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزانى، والمفارق لدينه التارك للجماعة"(1).

شرح الحديث:

جاء فى فتح البارى: "قوله (إلا بإحدى ثلاث) أى خصال ثلاث ... وقوله: (النفس بالنفس) أى من قتل عمدا بغير حق ... وقوله (والثيب الزانى) أى فيحل قتله بالرجم ... قوله (والمفارق لدينه التارك للجماعة) المراد بالجماعة جماعة المسلمين. أى فارقهم أو تركهم بالإرتداد ... قال ابن دقيق العيد⁽²⁾: الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع فى الرجل.

وأما المرأة ففيها خلاف. وقد استدل الجمهور بهذا الحديث. في أن حكمها كالرجل. ولإستواء حكمها في الزنا ... ورد المخالفون بأنها دلالة اقتران وهي ضعيفة.

قوله: (المفارق لدينه التارك للجماعة) قيل: التارك لدينه صفة مؤكدة للمارق. أى الذى ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم. وقيل: هو المخالف لأهل الإجماع. وقالوا مخالف الإجماع كافر (أى فيقتل).

رد ابن دقيق العيد: أن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة وتارة لا يصحبها التواتر. فالأول يكفر جاحده لمخالفة التواتر، لا لمخالفة الإجماع. والثاني لا يكفر به. ونقل عن بعضهم القول بالإجماع بتكفير من يقول بقدم العالم ... المفارق للجماعة) تتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو نفي إجماع

⁽¹⁾ متفق عليه. وقد تم تخريجه في المطلب السابق.

⁽²⁾ ابن دقيق العيد (ترجمت له). راجع الفهرس الرابع: الأعلام وتراجمهم.

كالروافض والخوارج وغيرهم. قال القرطبي⁽¹⁾ ويتناول كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد. كمن يمتنع عن إقامة الحد عليه إذا وجب ويقاتل على ذلك. كأهل البغى وقطاع الطرق والمحاربين.

ورد العسقلانى: بأن هؤلاء يقتلوا إذا وقع حال المحاربة فقط بدليل أنه لو أمر لم يجز قتله اتفاقا (أى بغير هذا لا يباح قتلهم).

وتارك الصلاة ذهب الجمهور إلى أنه يقتل حدا إذ هو كافر. وذهب الحنفية إلى أنه لا يكفر ولا يقتل. وقد استدلوا بحديث عبادة⁽²⁾ (خمس صلوات كتبهن الله على العباد. الحديث وفيه: ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة). وقد رد الفريق الآخر مستدلا بحديث: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة" فوجه الدليل أنه وقف العصمة على المجموع. والمرتب على أشياء لا تحصل إلا بحصول مجموعها، وتنتفى لإنتفاء بعضها.

ورد العسقلانى: بأن هناك فرقا بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه. إذ المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانين، فلا يلزم إباحة المقاتلة على الصلاة وإباحة قتل الممتنع عن فعلها.

وقال بعض الشافعية يقتل تارك الصلاة، لأنه تارك للدين. ولم يقولوا يقتل مانع الزكاة لإمكان إنتزاعها منه قهرا. أما تارك الصيام فلا يقتل لإمكان منعه بالمفطرات. واستدلوا بهذا الحديث على أن الحر لا يقتل بالعبد، لأن العبد لا يرجم إذا زنى، ولو كان محصنا. بخلاف الخصلة الثالثة فإن الإجماع اتفق أن العبد والحر في الردة سواء.

واستثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل، فإنه يجوز قتله للدفع. وأباح بعضهم القتل بمجرد الفساد في الأرض.

قال العسقلانى: وقد ورد فى القتل بغير الثلاث أشياء منها قوله تعالى: فقاتلوا التى تبغى ... الآية وحديث: من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه. وحديث: من أتى بهيمة فاقتلوه. وحديث: من خرج وأمر الناس يريد تفرقهم فاقتلوه. وقول جماعة: إن تاب أهل الغدر وإلا قتلوا. وقول جماعة من الأئمة: يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت. وقول جماعة من الأئمة بقتل تارك الصلاة.

⁽¹⁾ القرطبي (ترجمت له). راجع الفهرس الرابع: الاعلام وتراجمهم.

⁽²⁾ عبادة بن الصامت (ترجمت له).

ومضى يقول: وزادوا قتل من طلب أخذ مال إنسان أو جريمة بغير حق. ومانع الزكاة المفروضة. ومن ارتد ولم يفارق الجماعة. ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والزنديق إذا تاب على رأى. والساحر.

رد وجواب العسقلاني في هذه المسائل:

والجواب عن ذلك كله أن الأكثرية في المحاربة أنه إن قتل قتل. وبأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل، لا أن يقصد إلى قتله. وبأن الخبرين في اللواط وإتيان البهيمة لم يصحا، وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا. وحديث الخارج على المسلمين المراد بقتله حبسه ومنعه من الخروج. واثر عمر من هذا القبيل. والقول على القدرية وسائر المبتدعة مفرع على القول بتكفير هم.

الخلاصة:

نخلص إلى أن العلامة ابن حجر، قد استخلص الاستثناءات التالية، ممن جوز قتلهم بالحق و هم: قاتل النفس والزانى والمرتد ومخالف الإجماع والروافض والخوارج والباغى وقاطع الطريق والمحارب وتارك الصلاة ومانع الزكاة، ولا يقتل الحر بالعبد والصائل والمفسد فى الأرض والفئة الباغية وفاعل عمل قوم لوط والمفعول به وفاعل البهيمة ومفرق الجماعة والمبتدع والمعتدى على المال والمعتدى على العرض ومظهر الشقاق والزنديق والساحر.

وقد رد الإمام ابن حجر على من قال بالأحاديث الضعيفة وقضى بقتل بعض هؤ لاء.

وجاء في فتح المنعم شرحا للحديث:

قوله: "(النفس بالنفس)، فيحل قتلها قصاصا بالنفس التي قتلها ظلما وعدوانا (والباء) في قوله: بالنفس للمقابلة. أي بمقابلة النفس المقتولة، بالنفس القاتلة. وهو مخصوص بولى الدم، فلا يحل لأحد قتله، فلو قتله غيره لزمه القصاص إلا إذا كان قاتله الإمام الأعظم قصاصا.

واستثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل. فإنه يجوز قتله للدفع. واستدل بعض العلماء بقوله المفارق للجماعة على أن مخالف الإجماع كافر. قال العينى: والصحيح تقييده بإنكار

ما يعلم وجوبه من الدين ضرورة كالصلوات الخمس. وقيد بعضهم ذلك بإنكار وجوب ما علم وجوبه بالتواتر.

وقد حكى القاضى عياض الإجماع على تكفير القائل بقدم العالم. واستدل به أيضا على قتل الخوارج والبغاة. لدخولهم في مفارقة الجماعة.

وحكى ابن العربى، عن بعض علماء مذهبنا (المالكية) أن أسباب القتل عشرة: وقال ابن العربى ولا يخرج عن هذه الثلاثة بحال: فإن من سحر، أو سب الله، أو سب النبى (ص)، أو الملك، فإنه كافر. وقال الداودى هذا الحديث منسوخ لقوله تعالى: "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض ..(1)" فأباح القتل بالفساد، وبحديث قتل الفاعل والمفعول به في الذي يعمل عمل قوم لوط، وقيل هما في الفاعل بالبهيمة"(2).

تعليق:

وقد ذكر الجكنى فى شرحه للحديث أن من يجب قتلهم استثناء هم: قاتل النفس والزانى والمرتد والصائل ومخالف الإجماع ومنكر ما هو من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس، ومنكر ما علم وجوبه بالتواتر، والقائل بقدم العالم، والخوارج والبغاة والساحر والساب شه تعالى والساب للنبى صلى الله عليه وسلم والساب للملك والمفسد فى الأرض والفاعل والمفعول به والفاعل بالبهيمة.

وجاء فى شرح السيوطى على سنن النسائي: "لا يحل دم امرء مسلم". أى اهراقه. والمرء الإنسان، أو الذكر، وترك ذكر الأنثى على المقايسة والإتباع، كما هو العادة الجارية فى الكتاب والسنة.

"والنفس بالنفس" أى النفس التى يطلب قتلها، فى مقابلة النفس. ثم المقصود فى الحديث، بيان أنه لا يجوز قتله، إلا بإحدى هذه الخصال الثلاث، لا أنه لا يجوز القتال معه.

فلا إشكال في الباغي، لآن الموجود هناك القتال لا القتل، على أنه يمكن إدراجه – أى الباغي – في قوله النفس بالنفس، بناء على أن المراد بالقتل، في مقابلة أنه قتله أو أنه إن لم يقتل يقتله الباغي.

كذلك يشمل الصائل. ويجوز أن يجعل قتل الصائل، من باب القتال لا القتل.

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية 33.

⁽²⁾ الجكنى، فتح المنعم، ج5، ص 355.

أما قاطع الطريق، فأيضا يمكن إدراجه في النفس بالنفس، إما لأنه إن لم يقتل يقتل. أو لأنه لا يقتل إلا بعد أن يقتل نفسا (أقول وهذا غالب في حال هؤلاء).

أما الساب لنبى من الأنبياء، فهو داخل فى قوله: التارك للإسلام بناء على أنه مرتدا، لا أنه يلزم حينئذ، أن قتله للارتداد، لا للحد، فينبغى أن تقبل توبته.

وقد يقال فمعنى إلا ثلاثة نفر، إلا أمثال ثلاثة نفر أى مما ورد الشرع فيه بحل قتله. فيصير حاصل الحديث، أنه لا يحل القتل، إلا ممن أحل الشرع قتله، فرجع حاصله إلى معنى قوله تعالى: "ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق⁽¹⁾ وهذا الوجه أقرب إلى التوفيق بين الأحاديث، فليتأمل"⁽²⁾.

التعليق:

فذكر الامام السيوطى فى شرح الحديث بالاضافة الى قاتل النفس والزانى والمرتد ذكر الباغى والصائل وقاطع الطريق والساب لنبى من الأنبياء.

2/ وعن سمرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قتل عبده قتلناه. ومن جدع عبده جدعناه"(3).

وفي رواية أبي داود: "ومن حصن عبدا حصيناه"(4).

شرح الحديث:

جاء في سبل السلام: "والحديث دليل على أن السيد يقاد بعبده في النفس والأطراف. إذ الجدع: قطع الأنف أو الأذن أو اليد أو الشفة. ويقاس عليه إذا كان القاتل غير السيد، بطريق الأولى.

وذهبت الهادوية والشافعي وأحمد إلى أنه لا يقاد الحر بالعبد مطلقا. لقوله تعالى: "الحر بالحر ..." لأن تعريف المبتدأ يفيد الحصر.

(2) السيوطي، شرح السيوطي على سنن النسائي، ج4، ص 91.

(4) صحح الحاكم هذه الزيادة. راجع سبل السلام، ج3، ص 233.

⁽¹⁾ سورة الأنعام، الآية 151.

⁽³⁾ رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي. وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة. وقد أورده الكحلاني في كتاب الجنايات تحت الرقم 4.

لكن ثبت فى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا قتل عبده صبرا متعمدا، فجلده النبى صلى الله عليه وسلم مائة جلدة ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين، وأمره أن يعتق رقبة ... "(1).

كما أخرج البيهقى من حديث على رضى الله عنه: "من السنة ألا يقتل حر بعبد ..." (2) أما قتل العبد بالحر فاجماع (3).

<u>ترجيح:</u>

وبذلك يمكن القول أن الاتجاه اليوم من حيث العمل يفيد المساواة بين جميع الناس سيما والرق قد ألغى في عرف العالم كله⁽⁴⁾. والقصاص يكون حسب القانون المعمول به الآن، فلا تناقض مع الاستثناء موضوع بحثنا.

(حسل الله عليه وسلم عنه عنه على الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يقاد الوالد بالولد" (5).

شرح الحديث:

جاء في سبل السلام: "والحديث دليل على أنه لا يقتل الوالد بالولد. قال الشافعي: حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم، أنه لا يقتل الوالد بالولد.

وإلى هذا الحديث ذهبت الجماهير من الصحابة وغيرهم.

لأن الأب سبب لوجود الولد، فلا يكون الولد سببا لإعدامه. وقد قضى به عمر فى قصة المدلجى. وألزم الأب الدية ولم يعطه منها شيئا. وقال: ليس للقاتل شىء، فلا يرث من الدية إجماعا ولا من غيرها عند الجمهور ... أهـ"(6).

(2) رواه البيهقي أيضا. راجع سبل السلام، ج3، ص 233.

⁽¹⁾ رواه البيهقي.

⁽³⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 233.

⁽⁴⁾ راجع ديباجة ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945م. The United Nation Charter, 1945 وراجع المادة (4) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948م. 1948م. Horiversal Declaration of Human Rights, 1948م.

⁽⁵⁾ رواه أحمد والترمذي وابن ماجة وصححه بن الجارود والبيهقي. قال الترمذي: إنه مضطرب. أورده الكحلاني في سبل السلام، كتاب الجنايات، رقم 5. وقد رواه الترمذي برقم 1421.

⁽⁶⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 336.

<u>التعليق:</u>

هذا ما عليه العمل عندنا اليوم بالسودان، حيث لا يقتل والد بولده إستثناء⁽¹⁾.

4/ وعن أبى جحيفة قال: قلت لعلى رضى الله عنه: هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن؟ قال: لا والذي خلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهم يعطيه الله تعالى رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة. قال: العقل وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر "(2).

شرح الحديث:

جاء في سبل السلام: "والحديث قد اشتمل على مسائل .. وذكر منها ... والثالثة عدم قتل المسلم بالكافر قودا ... وإلى هذا ذهب الجماهير ...".

<u>تعليق:</u>

ولكن الذى عليه العمل اليوم هو التساوي بين الناس أمام القانون، بغض النظر عن ديانتهم. ويقاد كل من أصحاب الديانات المختلفة بالآخر إذا قتله.

جاء فى المادة (31) من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م: "الناس سواسية أمام القانون. ولهم الحق فى التمتع بحماية القانون، دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأى السياسي أو الأصل العرقي"(3).

5/ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جارية وجد رأسها قد رضّ بين حجرين. فسألوها من صنع بك هذا: فلان فلان حتى ذكروا يهوديا، فأومأت برأسها. فأخذ اليهودي فأقر. فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين حجرين"(4).

شرح الحديث:

جاء في سبل السلام: "والحديث دليل على أنه ... يقتل الرجل بالمرأة ... وفيه خلاف، ذهب إلى قتله بها أكثر أهل العلم ... وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك (5).

⁽¹⁾ جاء في المادة 31(i) من القانون الجنائي لسنة 1991 يسقط القصاص في أي من الحالات الآتية:

⁽أ) إذا كان المجنى عليه أو وليه فرعا للجانى. رواه البخارى وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى. من وجه آخر عن على رضى الله عنه. وقد أورده الكحلاني في سبل الله في الله المنادي الله في الله

السلام في باب الجنايات ورقمه 6. ⁽³⁾ دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م، المادة (31).

⁽⁴⁾ متفق عليه. واللفظ لمسلم. راجع الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 236، كتاب الجنايات ورقمه 7.

⁽⁵⁾ الكحلاني (محمد بن اسماعيل)، سبل السلام، ج3، ص 236.

التعليق:

وهذا ما عليه العمل في عصرنا، فقد ارتضى العالم المساواة في مثل هذه الأمور.

6/ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قتل غلام غيلة – أى سرا – وقد جاء فى القصة أنه قتل بواسطة امرأة وخليلها وخادمها ورجل آخر – فكتب الوالى إلى عمر يستشيره. فكتب عمر بقتلهم جميعا وقال: لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتاتهم به"(1). جاء فى سبل السلام وفى هذا دليل أن رأى عمر رضى الله عنه أن تقتل الجماعة بالواحد ... وظاهره ولو لم يباشره كل واحد. وإليه أى هذا الرأى ذهب جماهير فقهاء الأمصار وهو مروى عن على رضى الله عنه وغيره ... أه(2).

وقد جرى العمل في عصرنا على ذلك، بقتل الجماعة بالواحد(٥).

الخلاصة:

يمكن أن نقول، إن الذين أجاز الفقهاء والعلماء والمفسرون وشراح الأحاديث النبوية، قتلهم تحت قاعدة الاستثناء، حماية للنفس – ولو كانت طفلا – هم: 1/ النفس بالنفس 2/ والزاني بعد الإحصان 3/ والتارك لدينه المفارق للجماعة 4/ ومانع الزكاة أو وتارك الصلاة 6/ والخارج على الإمام 7/ وفاعل فعل قوم لوط 8/ والمفعول به 9/ ومعلن الحرب على الله ورسوله 10/ والساعي بالإفساد في الأرض بنهب المسلمين 11/ والطائفة الباغية من المسلمين تقاتل وإن أدى قتالها إلى قتل المسلمين 12/ ومخالف جماعة المسلمين ومفرق كلمتهم 13/ والصائل 14/ وقاطع الطريق 15/ والساب لنبي من الأنبياء، وإن اعتبره بعضهم مرتدا 16/ ومن يهين المصحف الشريف 17/ وقاتل القاتل، إذ أن القصاص ينفذه الإمام فقط، وليس لأولياء الدم تنفيذه 18/ ومخالف الإجماع الفقهي للمسلمين 19/ ومنكر ما علم وجوبه بالتواتر كالصلوات الخمس 20/ وقال بعضهم بقتل الخوارج بعضهم كالقاضي عياض بجواز قتل القائل بقدم العالم 21/ وقال بعضهم بقتل الخوارج والبغاة، لمفارقتهم للجماعة 22/ والساحر 23/ والساب لله ولنبيه (ص) أو للملك 24/

⁽¹⁾ أخرجه البخارى. وأخرجه ابن أبى شيبة من وجه آخر عن نافع. وأخرجه مالك فى الموطأ من حديث ابن المسيب. كما أخرجه الطحاوى والبيهقى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن المغيرة بن حكيم الصنعان. وقد أورده الكحلانى فى سبل السلام، ج3، ص 242 باب الجنايات رقم 16.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 243.

⁽³⁾ جاء في المادة (30) من القانون الجنائي لسنة 1991: "يقتل الواحد بالجماعة وتقتل الجماعة بالواحد".

وكذلك الفاعل بالبهيمة عند بعضهم 25/ والكافر الأصلي. قال الكحلاني لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه، بل لدفع شره. وقد يقال أن الكافر الأصلي داخل تحت التارك لدينه، لأنه ترك فطرته التي فطر عليها 26/ والتارك لدينه يعم كل مرتد عن الإسلام. وفي رأئي أن من المرتدين من يكتبون في عصرنا كتبا شاذة عن الإسلام بدعوى حرية الرأى 27/ والمفارق للجماعة يتناول كل خارج عن الجماعة، ببدعة أو بغي، وكل من قاتلوا أو أفسدوا 28/ ويقاد السيد بالعبد، بالنفس والأطراف. لكن هناك رأى بعدم قتل الحر بالعبد. لقوله تعالى: "الحر بالحر بالحر "(1). وقد ثبت عمله (ص) والصحابة بذلك. ولعل مما يقوى هذا الاتجاه إلغاء الرق في عصرنا.

29/ ولا يقتل المسلم بالكافر. لكن القانون الجنائي السائد الآن، لا يفرق في قتل النفس بالنفس بين المسلم والكافر. وهذا هو الاتجاه السائد في عصرنا. وربما لآن الكفار الآن داخلون في ذي العهد الذي حرم قتله 30/ ويقتل الرجل بالمرأة 31/ كما يقتل الكبير بالصغير 32/ لكن عمد الصغير لا قصاص فيه، لآنه ناقص الأهلية 33/ والقتل بالحجر والقود، وما لا يقصد به القتل في الغالب، لا قصاص فيه 34/ وتقتل الجماعة بالواحد.

مناقشة ورأى:

نلاحظ بعد اتفاق الفقهاء وإجماعهم على حرمة قتل النفس، انقسموا إلى قسمين حول ما يعنيه الاستثناء الوارد في الآية والأحاديث. فقسم تمسك بظاهر الأحاديث وقال بتحديد ثلاثة فقط، استثناء وهم النفس بالنفس، والزاني بعد الإحصان، والمرتد، وهو ما عبر عنه بالتارك لدينه المفارق للجماعة.

أما القسم الثاني من الفقهاء فقد زاد على هؤلاء، وقال بقتل المزيد: ربما قياسا على هؤلاء الثلاثة، وربما لمبررات أخرى ذكروها مثل حديث عرفجة بن شريح.

وهذا الرأي الثاني هو الذي عليه العمل في عصرنا. فقد جوزوا قتال الصائل والقتال قد يؤدى إلى القتل، وربما قيس قتله بالدفع. وقد يكون تفسير الاستثناء بجواز قتل المزيد ممن أحل الشرع قتلهم.

وأرى أن هذا توفيق جيد بين الأحاديث، ومبرر قوى لتأييد الرأي الثاني، الذي أرجحه.

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 178.

المطلب الثالث: الحكم الشرعى لقتل النفس استثناء عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في حاشية ابن عابدين: "يجب القود بقتل كل محقون الدم يعلم أنه لا بد في دعوى القتل العمد، من قول المدعى: قتله عمدا عدوانا، ولا يكتفى بأحدهما عن الآخر.

إذ لا يلزم من العمد العدوان، ولا من العدوان العمد. لتحقق العمد فقط في "القتل بحق ... والعدوان في الخطأ ... أهـ "(1).

إذن، إذا وجدت صفة العمد فقط في القتل، فهذا يدل على أنه قتل بحق مثل الدفاع عن النفس، فهو عمد لكن لا عدوان فيه. لذا وجب القتل استثناء.

المالكية:

وجاء في الفواكه الدواني: "... وإجماع سائر الملل على حرمة قتل النفس بغير حق ... فلا يحل أن تقتل نفس بنفس، أي بسبب قتل نفس مكافئة لها، إلا بعد ثبوت بينة عادلة، أقلها رجلان، إذ لا تكفى شهادة النساء. قال في الجواهر: ولا يثبت القتل الموجب للقصاص، برجل وامر أتين، وثبت بذلك موجب الدية ..."(1).

التعليق:

ومن الحق الموجب لقتل النفس بنفس استثناء البينة العادية (القوية) أى بينة الرجال. وقد جرى العمل على تعضيد بينة النساء ببينات أخرى. فلا يهمل فى زماننا بينة النساء نهائيا. فقد جاء فى المادة 24 من قانون الاثبات لسنة 1994: "يكون أهلا لأداء الشهادة كل شخص عاقل مميز للوقائع التى تشهد بها"(3).

عليه نلاحظ كلمة شخص تشمل الرجل والمرأة على السواء.

الشافعية:

جاء في الكافى: "القتل بغير حق حرام، وهو من الكبائر العظام. والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى: "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق"(4).

⁽¹⁾ ابن عابدین حاشیة ابن عابدین، ج14، ص 793.

⁽¹⁾ النفر اوى، الفواكه الدوانى، ج2، ص 246.

⁽³⁾ راجع قانون الاثبات أسنة 1994، المادة 24.

⁽⁴⁾ سورة الأنعام، الآية 151.

وقوله تعالى: "وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ"⁽¹⁾. ولم يرد بقوله (إلا خطأ) أن قتله خطأ يجوز: إنما أر اد لكن إذا قتله خطأ فعليه الدية والكفارة.

وأما السنة. فقد قال صلى الله عليه وسلم: "لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم"⁽²⁾. وقال صلى الله عليه وسلم: "لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في دم لكبهم الله في النار"⁽³⁾.

إذا ثبت هذا فمن قتل مؤمنا متعمدا بغير حق، فسق واستوجب النار إلا أن يتوب. ويجب القصاص بجناية العمد وهو أن يقصد الإصابة بما يقتل غالبا فيقتله"⁽⁴⁾.

تعليق:

إذن، ففيما ذكره الشافعية فيه دلالات واضحة على مدى حماية الله للنفس الإنسانية.

الحنابلة:

وجاء فى الكافى: "باب دفع الصائل. كل من قصد إنسانا فى نفسه أو أهله أو ماله، أو دخل منزله بغير إذنه فله دفعه. ولأنه لو لم يدفعه، لاستولى قطاع الطرق على أموال الناس. واستولت الظلمة والفساق على أنفس أهل الدين وأموالهم.

ويدفع الصائل بأسهل ما يمكن الدفع به، فإن أمكن دفعه بيده، لم يجز ضربه بالعصا، وإن اندفع بالعصا لم يجز ضربه بحديدة، وإن أمكن دفعه بقطع عضو لم يجز قتله. وإن لم يمكن إلا بالقتل، قتله ولم يضمنه. لأنه قتل بحق فلم يضمنه، كالباغى ... أهـ(5).

التعليق:

إن قتل الصائل فيه توضيح ومثال لما جاء في الشريعة من قتل النفس استثناء.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "لا ذنب عند الله عز وجل بعد الشرك أعظم من شيئين. والثاني قتل مؤمن أو مؤمنة. بغير حق ... أهـ "(6).

وفي ذلك النص استدلال على جواز القتل بالحق، كما ورد مفصلا في الأثار.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 92.

⁽²⁾ رواه النسائي من حديث بريدة رضى الله عنه.

⁽³⁾ أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد وأبي هريرة.

⁽⁴⁾ النووي، المجموع، ج18، ص 343 فما بعدها.

⁽⁵⁾ ابن قدامة، الكافى، ج4، ص 189.

⁽⁶⁾ ابن حزم، المحلى، ج10، ص 342 فما بعدها.

الزيدية:

جاء في سبل السلام: ".... وفي هذا دليل على أن رأى عمر رضى الله عنه أن تقتل الجماعة بالواحد. وظاهره ولو لم يباشره كل واحد. انهم لم يقتلوا لصفة زائدة في المقتول، بل لأن كل واحد منهم قاتل ... أهـ "(1).

وهي قاعدة استثنائية تتحقق به العدالة، حتى تستقيم الحياة. وهذا ما عليه العمل في بلادنا، إذ تقتل الجماعة بالواحد. وقد أشرنا إلى رأى القانون السوداني فيما سبق⁽²⁾.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: من استحل شيئا من المحرمات المجمع عليها كالميتة والدم والزنا ولحم الخنزير، فمن ولد على الفطرة قتل ... أهـ"(3).

إذن، فاستحلال حرمات الله تعالى المعروفة توجب قتل من استحلها استثناء.

الاباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "يقتل مرتد إن لم يتب ذكرا كان أو أنثى. ومحارب قاطع للطريق. ويصلب مشرك، إذ الصلب مختص به ... أهـ"(4).

وفي ذلك جواز قتل المذكورين استثناء وهم المرتد والمحارب وإن كان كافرا صلب.

موازنة:

مثلما أوجب الفقهاء تحريم قتل النفس، لكن أوجبوا قتلها بالحق استثناء كما رأينا في النصوص وذلك بالإجماع.

⁽¹⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج30، ص 242 فما بعدها.

⁽²⁾ راجع المادة 30(1) من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991.

⁽³⁾ الحلى، شرائع الإسلام، ج4، ص 178 فما بعدها.

⁽⁴⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج14 ص 70.

المبحث السادس إنهاء الحياة المطالة بالأجهزة (الإنعاش الصناعي أو العلاج غير العادي)

مقدمــة:

إن أحب شيء إلى الإنسان، بل ولجميع الكائنات الحية، حيث أنها تعبر عن هذا الحب بطريقة تلقائية هو هذه الحياة، لذلك نجد أن الإنسان يحرص كل الحرص، على التمسك بالحياة. وهذه النزعة عند الإنسان وغيره، هي نزعة فطرية.

فبالإضافة إلى تمسكه بممارسة الوسائل القانونية والشرعية، التى تحمى حياته، نجده قد اجتهد على ممر العصور، في إبتكار واختراع وتصنيع الأدوات والأدوية، التي يستعملها الأطباء، في الدفاع عن الحياة، والإبقاء عليها بقدر الإمكان.

لقد تطور العلم تطورا ملحوظا، في عصرنا، حتى وصل إلى اختراع الأجهزة، التي تساعد على الإبقاء، على حياة الإنسان، حتى بعد أن يصل بالمستوى الذي تموت فيه أجزاء من المبقيات على الحياة، مثلما – حتى – إذا توقفت رئتاه وقلبه. وهذه الحالة من المآزق التي أدخلنا فيها العلم في عصرنا.

إن هذه الأجهزة تقوم بما يعرف في الطب، بالإنعاش الصناعي، أو العلاج غير العادي. وهذا يدل على أن العلاج ينقسم إلى عادى وغير عادى.

فالإنعاش الصناعي، والذى تقوم به هذه الأجهزة، يكون فى مرحلة بين الحياة والموت. حتى قال بعض الباحثين المعاصرين إن الإنعاش الصناعي، هو إطالة للحياة (1) وإطالة للموت فى نفس الوقت⁽²⁾. فهل يجوز وضع حد للحياة المطالة بواسطة الأجهزة؟ ومن له الحق غير الله تعالى فى إنهاء حياة الإنسان؟

⁽¹⁾ المسئولية القانونية للطبيب، الدكتور بابكر الشيخ، ص 248.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 249.

المطلب الأول: تعريف الموت في اللغة والاصطلاح الفقهي والعلمي: تعريف الموت في اللغة:

لقد عرفنا الحياة في المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل. أما الموت عند أهل اللغة، فيطلق ويراد به عكس الحياة. كما يراد به الإخضرار والنضج، وقلة الإحساس، والرغبة الشديدة، والاسترخاء والسكون والبلي، وإنقطاع المرتادين، والمبالغة في الثقل في النوم، والإشتداد والفتور.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: الموت من مادة (م و ت) تقول: مات يموت يمات يميت فهو ميت وميت ضد الحي"(1).

وجاء في أساس البلاغة: "تقول: أحيا الله البلد الميت. وهو يحى الموات والموتان. وتقول: وأمات الشيء طبخا. وأمييت الخمر: أي طبخت ... أهـ(2).

وتقول: رجل موتان الفؤاد، إذا لم يكن حركا، حى القلب، وامر أة موتانة الفؤاد. وتقول: وهو مستميت إلى كذا: مستهلك إليه، يظن أنه إن لم يصل إليه مات. وتقول: استمات الشيء: أي استرخى. وتقول: مات العجاج: أي سكن. وتقول: مات الثوب، أي أخلق. وتقول: مات الطريق: أي انقطع سلوكه. وتقول: مات فوق الرحل إذا استثقل في نومه. وتقول: موت مائت: أي شديد. وتقول: به موته: أي فتور في العقل، وأخذته موته: أي غش. وبها موته: أي فتور في عينيها كأنها وسني ... أهـ(3).

رأى الباحث:

وأرى أن أقرب هذه المعانى، لما نحن بصدده، هو الميت ضد الحى. إلا أن هذا التعريف عام. ولا يشمل مراحل الموت، كما عرفها الطب الحديث.

تعريف الموت في الاصطلاح الفقهي:

بإستقراء تعريفات الفقهاء، نلاحظ أن الموت معناه، فقدان الحياة، وعدم المقدرة على التعامل مع واقع الأحياء. وله علامات بحكم التجارب.

(2) الزمخشري، حرف الميم، مادة (م و ت).

⁽¹⁾ الزاوى، باب الميم، حرف الميم، مادة (م و ت).

⁽³⁾ أساس البلاغة، للزمخشرى، حرف الميم، مادة (م و ت). ومثله في ترتيب القاموس المحيط، للزاوى، باب الميم، حرف الميم، مادة (م و ت). ومثله في لسان العرب لابن منظور، حرف الباء، فصل الميم، مادة (م و ت).

جاء في شرح الخرشي: "الموت صفة وجودية، خلقت ضدا للحياة، تزول به قوة الإحساس والنماء والتعقل أهـ"(1).

وعرف فقهاء الشريعة الموت بعلامات نصوا عليها في كتبهم وهي: "انقطاع نفس الميت، واحداد بصره، وانفراج شفتيه فلا ينطبقان، وسقوط قدميه فلا ينتصبان، واسترخاء رجليه، وانفصال كفيه، وميل أنفه، وامتداد جلدة وجهه، وانحساف صدغيه ... أهـ "(2).

وجاء فى كتاب الأربعين فى أصول الدين: "أن معنى الموت زمانة البدن. فزمانة اليد خروجها عن طاعتك، مع وجود شخصها، وذلك ببطلان القوة التى بواسطتها تستعمل البدن. فالموت زمانة مطلقة فى جميع الأعضاء ببطلان قواها ... أهـ "(3).

وجاء في إحياء علوم الدين: "الموت تغير حال وسلب لجميع أعضاء جسم الإنسان ...أهـ"(4).

مناقشة:

إن تعريفات الموت هذه، كلها مبنية على ملاحظات الإنسان وتجاربه، مع من يموتون أمامه، منذ أزمان سحيقة، في تاريخ الإنسانية. فالإنسان كان يستقى حكمه بالموت، على شخص معين، بناء

على ما اعتاده الناس من علامات وظواهر، في مثل هذه الحالات. لذلك فهي تعتبر تعريفات قاصرة بمقاييس العصر. والإنسان في كل يوم يتعلم الجديد. قال تعالى: "علم الإنسان ما لم يعلم" (5).

التعريف العلمي للموت:

"بتطور العلوم، صار الناس يحكمون على الشخص بالموت، إذا انعدم نبضه، وتوقف قلبه عن النبض.

واليوم إزداد العلم تقدما، وأطل علينا الأطباء، أصحاب الاختصاص بنظرية تقول: أنه يحكم على الإنسان بالموت، إذا تلف دماغه"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ شرح الخرشي على سيدي خليل، للخرشي، ج2، ص 113.

⁽²⁾ المجموع شرح المهذب، للنووى، ج5، ص 114. المغنى لابن قدامة، ج2، ص 452.

⁽³⁾ كتاب الأربعين في أصول الدين، للغزالي، ص 210.

⁽⁴⁾ إحياء علوم الدين للغز الى، ج4، ص 494. ومثله في الفتاوي الهندية، ج1، ص 157. ومثله في روضة الطالبين، للنووي، ص 98.

⁽⁵⁾ سورة العلق، الآية 5.

⁽⁶⁾ المسئولية القانونية للطبيب، دكتور بابكر الشيخ، ص 246.

كما جاء في القانون الموحد لموت المخ الأمريكي لعام 1978 ما يأتي "الوفاة لأسباب قانونية وقضائية وطبية معناها أن تتوقف كافة وظائف المخ بصفة دائمة ونهائية ه کاملة''⁽¹⁾

فقد أكدت المؤتمر ات الطبية الحديثة، أن موت الإنسان، يتحقق بتوقف كافة وظائف المخ، بصفة نهائية، لا عودة فيها⁽²⁾

فإذا مات الإنسان مو تا حقيقيا، بمو ت خلايا مخه، فإن القول بإعادة الحياة إليه يخالف الواقع كما يخالف الحقيقة العقائدية، التي تقضي بأن الأحياء والإماتة، إنما هي من الأفعال، التي لا يشارك فيها أحد منها الله. قال تعالى: "إنا نحن نحى الموتى"(3). فإعادة الحياة إلى الموتى تعتبر خارقة، كخارقة الحياة الأولى، وهي بيد الله وحده، إلا ما أذن به الله. قال تعالى: "ولا يملكون موتا ولا حياة ولا نشور ا"(4). ألا صدق الله العظيم.

المطلب الثاني: تعريف الإنعاش الصناعي (5):

الواقع أن الطبيب يلجأ أحيانا، إلى استخدام وسائل علاج غير عادية، يتم من خلالها، الحفاظ على حياة مريض بمرض غير قابل للشفاء، وحالته الصحية ميئوس منها، ويقصد بذلك المحتضر، الذي هو في غيبوبة دائمة، ومن الصعوبة بمكان استمر ارحباته، إلا باستخدام فن علاجي غير عادي، و هو الإنعاش الصناعي، والذي لن يصل المريض به إلى حياته الطبيعية، و بدو نه سيمو ت.

كما نعش الدكداك صوب البوارق

American Uniform Brain Death, Act 1978 (1)

Medical Law, Ian Kennedy and Andrew Grub, P. 1, 162. Also, Medicine, Patients and the Law, Margaret Braziier, P. 438.

⁽³⁾ سورة يسن، الآية 12.

⁽⁴⁾ سورة الفرقان، الآية 3.

⁽⁵⁾ معنى الانعاش في اللغة: يتبادر إلى الذهن، أن الانتعاش، معناه أن يزداد الكائن أو الشيء، حيوية ونشاطا وقوة، عما هو عليه، لسبب من الأسباب.

فقد جاء في أساس البلاغة: انتعش العاثر من عثرته. ونعشته فانتعش إذا تداركته من ورطة. وانتعش نعشك الله. ونعشني نعشة كريم. والربيع ينعش الناس. قال النابغة:

وسيف أعيرته المنية قاطع وإنك غيث ينعش الناس سيبه

وقال لبيد:

ومنى على السباق فضل ونعمة

وجاء في ترتيب القاموس المحيط: نعش (نعشه) الله: كمنعه أي رفعه، كأنعشه وأنعشه. ونعش فلانا: أي أجبره بعد فقر . وأنعش الميت: أي ذكر ه ذكر ا حسنا .

وقد أورد ترتيب القاموس المحيط، للزاوي، في نفس الباب قوله: لم يذكر المصنف الإنتعاش، بمعنى رفع الرأس. ومنه قول عمر رضى الله عنه: انتعش نعشك الله: أي ارتفع رفعك الله. وفي حديث جابر: "فانطلقنا ننعشه" أي ننهضه ونقوي جأشه. وانتعش الرجل: إذا حصل له التدارك من الورطة. والربيع ينعش الناس: أي يعيشهم ويخصبهم. أهـ.

راجع الزمخشري في حرف النون مادة (ن ع ش) والزاوي، باب النون، حرف النون، مادة (ن ع ش).

ويعرف الإنعاش في عالم الطب بأنه المعالجة المكثفة، التي يقوم بها الطبيب، أو مجموعة من الأطباء، ومساعدوهم، لمساعدة الأجهزة الحياتية، التي تقوم بوظائفها، أو بتعويض بعض الأجهزة المعطلة، بقصد الوصول إلى تفاعل منسجم بينها.

إذن، فالإنعاش هو محاولة الطبيب، إعطاء المريض فرصة، ليعود فيها تنفسه وقلبه ودماغه، إلى الوضع الطبيعي، أو إلى ما هو أدنى من ذلك، أو أفضل مما كان عليه قبل الإصابة، باستخدام أجهزة معينة (1).

إذن، هذا التعريف هو عبارة عن عملية عمل الأجهزة المستحدثة المبتكرة في عصرنا خصيصا لهذه الحالات.

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للإنعاش الصناعي عند الفقهاء:

(أ) عند قدامي الفقهاء:

لم أعثر على نص صريح، يدور حول الإنعاش الصناعي بمفهومه المعاصر، عند فقهاء المسلمين القدامى. ولكن وجدت تعاملا مع بعض حالات ظن الموت أو عدم تيقن الموت، مما استوجب إفتاؤهم بعدم التسرع فى دفن أمثال هؤلاء الموتى، حتى تتضح الرؤيا ويحصل التيقن. مع ما هو معروف فى الشرع من ضرورة الإسراع بدفن الميت سترا وذلك بمجرد موته.

جاء في الفواكه الدواني: "ويستحب الإسراع بتجهيزه – أي الميت – إلا الغريق ومن به مرض السكتة ومن يموت فجأة أو تحت هدم، فلا يسرع بتجهيز هم"⁽²⁾.

وجاء فى الموسوعة الكويتية: "واتفق الفقهاء على أنه إن تيقن الموت، يبادر إلى التجهيز، ولا يؤخر لقوله عليه الصلاة والسلام: "لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهر انى أهله ... أهـ "(3).

فإن مات فجأة ترك حتى يتيقن موته، وهو مفاد كلام الشافعي في الأم.

وفى الغاية سن إسراع تجهيزه إن مات غير فجأة. وينتظر من مات فجأة بنحو صعقه، أو من شك في موته حتى يعلم بإنخساف صدغيه ...الخ.

(2) النفر اوى، الفواكه الدواني، ج1، ص 330. ومثله ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج1، ص 164.

Medicine Patients and the Law, M. Braizer, p. 435. (1)

⁽³⁾ رواه أبو داود والبيهقي. وقد أورد ابن ماجة في سننه في كتاب الجنائز باب ما جاء في الجنازة لا تؤخر إذا حضرت برقم 1486، عن على بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تؤخروا الجنازة إذا حضرت "أهـ.

وبه يقول المالكية في مقدمات ابن رشد: يستحب أن يؤخر دفن الغريق، مخافة أن يكون الماء غمره فلا تتبين حياته ... أهـ"(1).

تعليق:

إن ما ورد في الموسوعة الفقهية، يتفق مع ما ذكرته من تعليق على ما ورد من أقوال الفقهاء، حول بعض أصناف الموتى، الذين يستوجب التأنى في دفنهم حتى تتضح حقيقة موتهم.

واعتقد أن هذا – أى التمهل فى الدفن – يشير إلى إاتخاذ تدابير علاجية، وبالتالى إنعاشية، لمحاولة إنقاذ المتوفى، إذا كانت فيه بقية حياة. وذلك مثل حمله الى المستشفى للكشف عليه بواسطة الأطباء، وفى هذا إشارة الى ما يسمى بالإنعاش، والتحرك الطبى من أجل إنقاذ الحياة. واعتقد أن ذلك معروف منذ أقدم العصور. وفيه دلالة على جواز الإنعاش الصناعى من الناحية الدينية. وذلك عند القدماء.

(ب) الفتوى الشرعية أو حكم الانعاش الصناعي عند المعاصرين من الفقهاء:

الحكم الشرعى، للأعمال المستحدثة فى مجال الطب والجراحة، فيما لو لم يرد فيه نص شرعى صريح، يبحث عنه فى ضوء الأهداف العامة للشرع، وبصفة خاصة، حفظ النفس والعرض والعقل. وقواعده العامة وبصفة خاصة، تحصيل أعلى المصلحتين، ودرء أعظم المفسدتين.

هذه القاعدة، تقول: إذا اجتمعت المصالح والمفاسد، في عمل معين، فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد فبها، وإن تعذر التحصيل والدرء معا، وكانت المفسدة أعظم من المصلحة، أو تساويا، در أنا المفسدة، وفوتنا المصلحة، لأن درء المفسدة، أولى من جلب المنفعة. أما إذا كانت المصلحة أعظم من المفسدة، التي تقابلها، فنقدم المصلحة أعظم من المفسدة، التي تقابلها، فنقدم المصلحة أ

(2) مجلة الأحكام العدلية ص 30. قواعد الأحكام، العزبن عبدالسلام، ج1، ص 88. المجموع شرح المهذب، النووى، ج9، ص 41.

الموسوعة الكويتية، ج16، ص7 فما بعدها.

ونقدم هنا، الإنعاش الصناعى، كنموذج للأعمال الطبية، التى يمكن أن يتأرجح حكمها، بين الإباحة والتحريم، بحسب ما إذا كان الهدف منها، حفظ حياة قائمة، أو إطالة موت ثابت⁽¹⁾.

ولا نملك إلا أن نوصى العاملين في هذا المجال بتقوى الله ومخافته.

شرعية إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعى:

إذا كان الشارع قد اباح العمل الطبى والجراحى، لأنه يحفظ مصالح راجحة اجتماعيا، تتمثل فى المحافظة على الحياة، وصيانة الصحة، فإن علة الإباحة تزول، متى ما زالت الحياة، التى تتوفر لها صفات الحياة الإنسانية، حيث يتعين من ثم التوقف عن العمل. وهذا الأمر يصدق على العمل الطبى المتمثل فى الإنعاش الصناعى، لإنسان ثبت موت مخه (فقد أوردنا أن آخر ما أثبته العلم هو أن الإنسان يعتبر ميتا إذا مات دماغه) رغم تمتعه بحياة صناعية، ينبض فيها قلبه وتتنفس رئته، وذلك بفعل الأجهزة. ويسانده فى ذلك الفقه والقانون، لتمسكهما بمبدأ حماية حقوق الإنسان (2).

تعتبر الحياة الإنسانية بمقوماتها، التي تميزها عن غيرها، وهي الإدراك والشعور، والقدرة على الاتصال بالعالم الخارجي، والتعامل معه. ولا شك أن من مات مخه لا يستطيع أن يتحكم في تعامله مع العالم الخارجي، وتزول من ثم حياته، ويصبح في حكم الأموات(3).

فحين يتحقق موت المخ، فإن الشخص لا يعود إليه مرة أخرى الشعور والذاكرة أو المعرفة أو الفكر أو النظر أو السمع أو اللمس أو الكلام، أو أى مشاعر أخرى من أى نوع كانت (4).

ولما كان الإنعاش الصناعى، لا يعيد للحياة الإنسانية مقدماتها: وهى الإدراك والشعور والقدرة على الاتصال بالعالم الخارجى، بعد أن ماتت خلايا المخ للإنسان، فلا يعد إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعى حرمانا له من الحياة الإنسانية. وبالتالى لا يعد هذا الفعل جريمة

⁽¹⁾ الإجراءات الطبية الحديثة وحكمها في ضوء قواعد الفقه، أحمد شرف الدين، ص 154. الموت والحياة بين الأطباء والفقهاء، ص 580.

⁽²⁾ المسئولية القانونية للطبيب، دكتور بابكر الشيخ، ص 353.

⁽³⁾ الإجراءات الطبية الحديثة وحكمها في ضوء قواعد الفقه، أحمد شرف الدين، ص 157.

Medical Law, Ian Kennedy and Andrew Grub, P. 1158. (4)

قتل في نظر الشرع والقانون لأن الجريمة لا تقع في محل هو حي، بحسب تعبير فقهاء الشريعة والقانون⁽¹⁾.

فتوى مجمع الفقه الإسلامى:

واستنادا إلى ما سبق من حجج علمية، فقد اتخذ مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فتواه بجواز إيقاف أجهزة الإنعاش، وفق الشرةط التالية:

(1) الشرط الأول - أن يكون الشخص ميؤسا منه، ولا يوجد أدنى أمل فى شفائه، وأنه لن يعيش أكثر من عدة أيام، مع وضع هذه الأجهزة عليه، وهذا القرار للأطباء على وجه القطع فى الإخبار.

وقد اشترط المجمع أن يكون هذا من نخبة مكونة من ثلاثة أطباء إختصاصيين خبراء، وينبغى أن يكون قرار الأطباء متضمنا بيان أن جميع وظائف دماغه قد تعطلا نهائيا، وأن التعطل، لا رجعة فيه، وأن يأخذ دماغه في التحلل.

(2) الشرط الثاني - أن يتوفر داعي فصل الأجهزة، وهذا الداعي هو أمران:

الأول: إذا كانت أجهزة الإنعاش التي خصصت لهذا الشخص الذي مات دماغه، قد وجد من هو أحوج منه لهذه الأجهزة، من حيث تحقق شفائه بها، أو وجود حياة كاملة فيه.

الثانى: إذا كانت النفقات التى يتطلبها الإنعاش، تلتهم الرصيد المالى، مما يعود بالضرر، على مستوى العلاج لبقية المرضى، في مثل حالة الدولة التى لا تمتلك قوة مالية. واستدلوا للجواز برفع الأجهزة، بما يلى:

- (أ) أنه برفع الأجهزة لا يوقف علاج يرجى منه الشفاء، وإنما يوقف إجراء لا طائل منه، فالشخص محتضر.
 - (ب)أن في هذا الإجراء، إنهاء لما يؤلم المريض من حالة النزع والإحتضار (2).

وقد ترتب على الأحكام السابقة، آثار في غاية الأهمية، بسبب تحديد وقت الموت، بتلف الدماغ. وهي:

1- جواز رفع أجهزة الإنعاش، عن المريض الذي حكم بموته، لتلف دماغه، ولو كان تنفسه (رئته) (وقلبه)، ما زالا يؤديان عملهما بفعل الأجهزة الفنية⁽³⁾.

⁽¹⁾ المسولية القانونية للطبيب، دكتور بابكر الشيخ، ص 255.

⁽²⁾ مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 3، ج2، ص 809.

⁽³⁾ جهاز الإنعاش وعلامة الوفاة بين الأطباء والفقهاء، بكر أبو زيد، ص 229.

- 2- عدم وجوب إعادة التنفس والقلب، إلى وراء عملهما ومن ثم عدم وجوب إعادة تركيب الأجهزة، طالما أن الشخص قد تلف دماغه، وصار ميتا⁽¹⁾.
- 3- إذا حكم على شخص بالموت لتلف دماغه، فإنه لا يرث ممن ولد حيا ثم مات بعد تلف دماغه. وإن كان تنفسه (رئته) (وقلبه) ما زالا يؤديان عملهما.

وإذا كان شخصان تحت أجهزة الإنعاش، فتلف دماغهما فى دقيقتين متفاوتتين، ولكن أحدهما أبقى على تنفسه وقلبه يعملان، لأخذ كليته مثلا، فإن أسبقهما تلفا للدماغ، هو الأسبق موتا ويرث الآخر منه، ولا يرث هو من الآخر. ولا عبرة بعمل التنفس والقلب تحت الأجهزة الخاصة بهما، طالما أن الدماغ قد تلف⁽²⁾.

وبذلك يتم الفصل الثالث.

⁽¹⁾ تحديد وقت الوفاة ونزع أجهزة الإنعاش عن المريض، محمد رواس قلعة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، فبراير-مارس 1995، ص 113.

⁽²⁾ تناول الباحثون المعاصرون هذا الموضوع، واتفقوا على إلحاق هذه الحالة، بحالة عرفت عند الفقهاء القدامى، بحالة (حركة المذبوح). حيث أن المتأمل فى حركة المذبوح، يجد أنها حركة غير إرادية، وغير صادرة عن أوامر من الدماغ، بل هى اضطرابات، لأن المذبوح قد خرجت روحه، وانعدمت الحياة الحيوانية فيه. وهذا يعنى أنه قد مات.

وقد بني فقهاء الشريعة، على هذه الحالة، مجموعة من الأحكام، منها الميراث. أنظر: المغنى، ابن قدامة ج7، ص 684. الفتاوى الهندية ج6، ص 6. الأم للإمام الشافعي، ج6، ص 20. منهاج الطالبين، النووى، ج4، ص 103. نهاية المحتاج، للرملي، ج8، ص 416.

راجع كتاب المسئولية القانونية للطبيب، للدكتور بابكر الشيخ، ص 260.

الفصل الرابع الحمل والمؤثرات الواردة عليه

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحمل ومدته

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحمل في اللغة المطلب الثاني: الحمل في الاصطلاح

المطلب الثالث: مدة الحمل

المبحث الثانى: النظريات والأفكار والاتفاقيات التى تعالج قضايا النسل والأمومة والطفولة قديما وحديثا

ويشتمل على خمسة مطالب

المطلب الأول: نظرية مالتوس وأهم آثار ها

المطلب الثاني: ظواهر التقدم في عالمنا وأثرها على تحديد النسل

المطلب الثالث: اتفاقية سيداو (1981)

المطلب الرابع: الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه (1990)

المطلب الخامس: الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1990)

المبحث الثالث: الطرق التقليدية للتقليل من الحمل ومنعه

ويشتمل على أربعة مطالب

المطلب الأول: الطرق القديمة لمنع الحمل

المطلب الثاني: العزل المطلب الثالث: التعقيم المعالب الدادة: الاخت

المطلب الرابع: الإختصاء

المبحث الرابع: الطرق الحديثة للتقليل من الحمل ومنعه

ويشتمل على أربعة مطالب

المطلب الأول: تحديد النسل المطلب الثاني: تنظيم النسل

المطلب الثالث: الصحة الإنجابية

المطلب الرابع: وسائل منع الحمل الحديثة

المبحث الخامس: المؤثرات العلمية المعاصرة المؤثرة على الحمل وحياة الإنسان

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: التاقيح الصناعي

المطلب الثاني: الإستنساخ

المطلب الثالث: الهندسة الوراثية

الفصل الرابع الحمل والمؤثرات الواردة عليه

مقدمــة:

لقد جُبل الإنسان وفطر على حب هذه الحياة الدنيا، منذ أن أوجده الله فيها: فهو ما فتىء يتمسك بها ويتشبث بكل الأسباب التى تبقيه فيها وتحميه من مغادرتها، لو كان ذلك ممكنا.

كما أنه – أى الإنسان – ومما يحبه فى هذه الحياة هو بنو جنسه من الآدميين لأنه يجد الأنس منهم والتناصر معهم فى السراء والضراء وفق الأسس المدنية أو القانونية فى حالات التعدي عليه. ومما يحبهم هم أبناؤه وأسرته. قال تعالى: "المال والبنون زينة الحياة الدنيا".

إن الإنسان مفطور على تكوين الأسرة والإنجاب والتناسل والتكاثر. إذ أن هذه هي وسيلة التكاثر التي أرادها الله ليبقى الجنس البشري مستمرا إلى يوم القيامة.

ولكن الساسة والمفكرين والفلاسفة لا يدعون هذا الاتجاه الطبيعي يستمر، فمع تطور الحياة، وزيادة سكان العالم في كل فترة والتي تليها من التاريخ، ونتيجة لمشاكل نقص الغذاء في العالم، صار المفكرون، وخاصة الاقتصاديين منهم يفكرون في الحد من التناسل حتى يتواءم عدد أفراد المجتمعات مع ما ينتجونه من قوت.

ومن هنا بدأت ما يسمى بالنظريات السكانية وتنظيم النسل وتحديده تتطور وصارت تدعو الناس إلى التقليل من الحمل والتوالد.

إن هذا الاتجاه مناقض لمراد الله وهو أن يتكاثر بنو البشر الى يوم القيامة. قال تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ..."(2) وقال النبى صلى الله عليه وسلم "تناسلوا تكاثروا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة"(3).

أيضا ومع تطور العلم في عصرنا، حيث وصلنا الآن إلى مرحلة الهندسة الوراثية، فإن العلماء صاروا يتدخلون كثيرا في مسيرة حياة الإنسان، وقد صار بعضهم – إشباعا

¹⁾ سورة الكهف، الآية 46.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة الحجرات، الآية 13.

⁽³⁾ رواه أبو داود.

لنزوته صار يعمل على تطوير هذا الاتجاه الذي يقلل من تناسل الجنس البشرى. كما صار آخرون يعملون على زيادة أعداد بنى البشر بطرق غير التى ارتضاها الله لهم، وهو أن يأتوا إلى الحياة نتيجة لإقتران شرعي بين الذكر والأنثى، صار هؤلاء يريدون للبشر أن يتزايدوا عن طريق ما يسمى بالاستنساخ وما يتفرع منه من ابتكارات.

لذلك وفي هذا الفصل سنحاول أن نبحث بعض هذه القضايا المؤثرة سلبا على وجود بني الإنسان في هذه الحياة. والله الموفق.

المبحث الأول تعريف الحمل ومدته

المطلب الأول: تعريف الحمل في اللغة:

في اللغة:

الحمل في اللغة يعنى ما في بطون الأمهات من الأجنة. فالأمهات قد يكنّ بشرا أو قد يكنّ حيوانات. وقد يطلق الحمل على التكاثر بكل أنواعه كما في النباتات، فثمر الأشجار يقال له حملا.

والحمل في اللغة من مادة (حمل) كما جاء في قواميس اللغة بمختلف أنواعها، على ما لاحظناه واستقرأناه.

جاء في لسان العرب: "الحمل، بالفتح: ما يحمل في البطن من الأولاد، في جميع الحيوان. والجمع حمال وأحمال. وحملت المرأة والشجرة تحمل حملا: أي علقت. وامرأة حامل وحاملة، على النسب وعلى الفعل. قالوا: والصواب أن يقال حامل وطالق وحائض، وأشباه ذلك من الصفات التي لا علاقة فيها للتأنيث. قال ابن سيده (1): قيل الحمل (بفتح الحاء) ما كان في بطن أو على رأس شجرة، وجمعه أحمال. والحمل (بكسر الحاء) ما حمل على ظهر أو رأس. وقال بعض اللغويين: ما كان لازما للشيء، فهو حمل (بالفتح)، وما كان بائنا فهو حمل (بالكسر)"(2).

وجاء فى ترتيب القاموس المحيط: "الحمل (بالفتح) ما يحمل فى البطن من الولد. والجمع حمال وأحمال. وحملت المرأة تحمل: أى علقت. ويقال: هى حامل وحاملة. والحمل (بالفتح أيضا) ثمر الشجر ويكسر. أو الفتح لما بطن من ثمره، والكسر لما ظهر. أو الفتح لما فى بطن أو على شجرة. والكسر لما على ظهر أو رأس أو بالكسر ثمر الشجر ما لم يكبر ويعظم، فإذا كبر فبالفتح. والجمع أحمال، وحمول وحمال ..."(3).

⁽¹⁾ ابن سيده: هو أبو الحسن على بن اسماعيل المرسى الضرير. وقد كان إماما فى اللغة. فمن كتبه "المحكم فى لسان العرب" وكذلك كتاب "المخصص فى اللغة". وقد عرف عنه أنه من أذكياء هذه الأمة.

راجع الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص 145 فما بعدها. (ابع الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) لسان العرب، حرف اللام، فصل الحاء، مادة (σ_0) ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) لسان العرب، حرف اللام، فصل الحاء، مادة (σ_0) .

⁽³⁾ الزاوى (الطاهر أحمد الزاوى) ترتيب القاموس المحيط، باب الحاء، حرف الحاء، مادة (حمل).

وعلى هذا فالمستقر عند علماء اللغة، أن الحمل يطلق على ما تحمله الآدميات أو الحيوانات أو ما على الأشجار من ثمار.

المطلب الثاني: الحمل في الإصطلاح:

الحمل عند الفقهاء:

الحمل عند الفقهاء يطلق على ما تحمله الأنثى، أيا كانت الأنثى آدمية، وكذلك أنثى الحيوان، في بطنها نتيجة لعملية التكاثر التي تحصل بين الذكر والأنثى.

جاء في الروض المربع شرح زاد المستقنع: " ... المراد ما في بطن الآدمية ... أهـ..

وجاء في بدائع الصنائع: "إن المراد من الحمل، هو الحمل بالبطن ...أهـ"(2) إذن، فإن الذي يعنينا هو حمل الآدمية، إذ هو الذي يتعلق بموضوع بحثنا. وهو – أي حمل الآدمية – تترتب عليه الأحكام الشرعية والقانونية.

موازنة:

والذى نصل إليه، هو تطابق فى تعريف الحمل فى اللغة واصطلاح الفقهاء. وهو أن الحمل معناه ما فى بطن الأدمية من الأجنة.

تعريف الحمل في الاصطلاح العلمي المعاصر:

جاء في قاموس بنقوين الإنجليزي الآتي: "تطلق حالة الحمل على المرأة أو أنثى الحيوان، التي يتوقع وجود جنين في بطنها أو رحمها، وذلك أثناء مدة الحمل المعروفة"(3). وجاء في دائرة المعرف البريطانية: "الحمل معناه العملية الفسيولوجية، وما يصاحبها من التغييرات التي تحدث في أجناء الأنثى أو خلاياها كنتيجة لتطور وجود الجنين في بطنها"(4)

⁽¹⁾ البهوتي (منصور بن يونس) الروض المربع شرح زاد المستقنع ج3، ص 39. طبعة مكتبة الرياض، 1390هـ.

⁽²⁾ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج4 ص 7. طبعة دار الكتاب العربي/ بيروت طبعة ثانية، 1982م.

The Penguin English Dictionary, By: S.N. Garmonsway, Second Ed. London, 1977.

Encyclopaedia Britanica, The Macropaedia, vol. 2 p. 1085.

موازنة بين التعريفات اللغوية والفقهية والمعاصرة:

- 1- اتفقت التعريفات على أن المقصود بالحمل هو ما في بطن الآدمية أو الحيوان أو ما في الرحم من الأجنة.
- 2- انفردت التعريفات المعاصرة بالحالة العامة لأنثى الآدمي أو الحيوان التى تحمل جنينا في بطنها وما يصاحب ذلك من تغييرات بيولوجية.
 - 3- انفردت التعريفات اللغوية بأن أدخلت في الحمل ما تحمله الأشجار من الثمار.
- 4- انفر دت التعريفات الفقهية بأن خصصت أن المقصود من الحمل هو حمل الأدمية.

<u>ترجيح:</u>

وأنا أرجح التعريف الفقهى لأنه هو الذى يعول عليه من الناحية الشرعية والفقهية. كما أنه هو مجال بحثنا هذا، وهو أن الحمل ما في بطن الآدمية.

المطلب الثالث: مدة الحمل:

إن ما يعنينا، عندما نقول مدة الحمل: هو المدة التي يمكثها الجنين في بطن أمه أو رحمها. كم هي في العادة، وما أقلها وما أكثر ها. إذ تترتب الأحكام على وجود الجنين برحم أمه على حسب المدة التي يقضيها قبل أن يخرج إلى الوجود.

أقل مدة الحمل:

أبدى الفقهاء رأيهم حول اقل مدة للحمل، على ضوء ما توصلوا إليه من اجتهادات وملاحظات، وما توصلوا إليه بالإستقراء على النحو التالى:

الحنفية:

جاء في لسان الحكام: "أقل مدة الحمل ستة أشهر بإجماع العلماء ...أهـ"(1). وجاء في شرح فتح القدير: "و أقله ستة أشهر و لا خلاف للعلماء فيه"(2). نخلص أن أقل مدة للحمل عند الحنفية هو ستة أشهر.

ابر اهيم أبى اليمن الحنفى، لسان الحكام، ج1، ص332.

⁽²⁾ ابن السيواسي (محمد ابن عبدالواحد)، شرح فتح القدير، ج4، ص 362.

المالكية:

جاء في شرح الزرقاني من كتب المالكية: "لأن اقل مدة الحمل ستة أشهر ..."(1). إذن يرى المالكية أن أقل مدة للحمل ستة أشهر.

الشافعية:

جاء في المهذب: "وأقل مدة الحمل ستة أشهر ... أهـ"(²). فالرأي عند الشافعية هو أن أقل مدة للحمل هو ستة أشهر.

الحنابلة:

جاء في كشاف القناع: "... وأقل مدة الحمل ستة أشهر "(3). إذن، اقل مدة الحمل عندهم هي ستة أشهر.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "ولا يجوز أن يكون الحمل أكثر من تسعة أشهر، ولا أقل من ستة أشهر ... أهـ"(4).

فأكثر الحمل عند الظاهرية تسعة أشهر وأقله ستة أشهر

<u>الإمامية:</u>

جاء في مسالك الافهام: "أجمع علماء الإسلام على أن أقل المدة، التي يمكن أن يولد فيها الإنسان حيا كاملا من حين الوطء إلى حين الولادة ستة أشهر ...أهـ"(5).

إذن أقل الحمل عند الإمامية ستة أشهر

موازنة:

نستفيد من نصوص الفقهاء أنهم أجمعوا على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، بلا منازع في ذلك.

⁽¹⁾ الزرقاني (محمد بن عبدالباقي الزرقاني)، شرح الزرقاني، ج4، ص 31.

⁽²⁾ الشيرازي (ابراهيم بن على بن يوسف)، المهذب، ج2، ص 142.

⁽³⁾ البهوتي، كشاف القناع، ج5، ص 414.

⁽⁴⁾ ابن حزم الظاهري، المحلّى، ج10، ص 316.

⁽⁵⁾ الشهيد الْثاني، مسالك الافهام، ج8، ص 373.

الأدلة:

استند الفقهاء في إجماعهم على قوله تعالى: "ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها وفصاله ثلاثون شهرا"⁽¹⁾. وقوله تعالى: "ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين"⁽²⁾.

فقد روى أن عمر بن الخطاب أراد أن يرجم امرأة ولدت لستة أشهر، فرده سيدنا على بن أبى طالب بهاتين الآيتين فقال: "فالفصال في عامين والحمل في ستة أشهر"(3).

رأى الأطباء:

وقد اتفق الأطباء مع الفقهاء في أن أقل مدة الحمل ستة أشهر.

جاء في خلق الإنسان بين الطب والقرآن: "أما أقل الحمل فيتفق الطب والشرع كما جاء في كلام الفقهاء تمام الاتفاق ... فالطب يقرر أن أقل الحمل الذي يمكنه العيش بعده ستة أشهر "(4).

وجاء فى الآيات العجاب فى رحلة الإنجاب: "يستمر الإفراز بإطراد – المادة السفحية – حتى يصل إلى نهاية الشهر السادس فى الأسبوع (24-26) إلى درجة تمكن الجنين أن يحيا خارج الرحم مستقلا بجهازه التنفسي. أما قبل ذلك فلا يمكن أن يبقى حيا خارج الرحم"⁽⁵⁾.

تعليق الباحث:

وبذلك شهد العلم الحديث، بصحة ما جاء في القرآن العظيم، من أن أقل الحمل ستة أشهر. وهي حقيقة جاء بها القرآن في القرن السادس الميلادي.

أقصى مدة الحمل:

تباينت آراء الفقهاء حول أقصى مدة للحمل، واختلفوا اختلافا واسعا، وذلك على النحو الآتى:

⁽¹⁾ سورة الإحقاف، الآية 5.

⁽²⁾ سورة لقمان، الآية 14.

⁽³⁾ الإمام مالك بن أنس، الموطأ، ج2، ص 825.

⁽⁴⁾ د. محمد على البار، مصدر سآبق، ص 445 فما بعدها.

⁽⁵⁾ د. حامد أحمد حامد، مصدر سابق، ص 211 فما بعدها.

الحنفية:

جاء في الهداية: "وأكثر مدة الحمل سنتان، لقول عائشة"(⁽¹⁾.

المالكية:

جاء في بداية المجتهد: "واختلفوا في أطول زمان الحمل، الذي يلحق به الوالد الولد. فقال مالك: خمس سنين. وقال محمد بن الحكم سنة"(2).

وجاء أيضا فى بداية المجتهد: "وأما المسترابة، أعنى التى تظن أن بها حملا، فإنها تمكث أكثر مدة الحمل. وقد اختلف فيه. فقيل فى المذهب أربع سنين. وقيل: خمس سنين أهـ"(3)

وجاء فى القوانين الفقهية: "ومن ارتابت بالحمل أو تحركه، لم تحل حتى تنقضى مدة الحمل، وهى خمسة أعوام فى المشهور. وقيل: أربعة، وفاقا للشافعى، وقيل: سبعة أهـ"(4)

الشافعية:

جاء في المهذب: "و أقل مدة الحمل ستة أشهر ، و أكثره أربع سنين ... أهـ "(⁵⁾.

الحنابلة:

جاء في الإنصاف: "وأقل مدة الحمل ستة أشهر، وأكثر ها أربع سنين، وعنه سنتان ... أهـ "(6).

وجاء في المغنى: "ظاهر المذهب أن أقصى مدة الحمل أربع سنين ... أهـ $^{(7)}$.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "و لا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر "(⁸⁾.

⁽¹⁾ المر غيناني، الهداية، ج2، ص 36.

⁽²⁾ إبن رشد الحفيد (محمد بن أحمد بن رشد) بداية المجتهد، ج2، ص 268.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج2، ص 70.

⁽⁴⁾ ابن جزّى (محمد بن أحمد بن جزى)، القوانين الفقهية، ج1، ص 157.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الشيرازي، المهذب، ج2، ص 142.

⁽⁶⁾ المرداوى (على بن سليمان)، الإنصاف، ج9، ص 274.

⁽⁷⁾ ابن قدامة، المغنى، ج9، ص 115.

⁽⁸⁾ ابن حزم الظاهري، ج10، ص 316.

الامامية:

جاء في المقنعة: "ولا يكون زمان الحمل أكثر من تسعة أشهر ... أهـ"(¹⁾.

وجاء في تذكرة الفقهاء: "وان انفصل لأكثر من مدة الحمل، وهي سنة على رواية، وعشرة على أخرى، وتسعة على ثالثة عندنا ... أهـ"(2).

وجاء في هداية العباد: "ألا يتجاوز عن أقصى مدة الحمل، وهو سنة على المختار ..أهـ"(3).

الزيدية:

جاء في شرح الأزهار: "وإن جاءت به لأكثر من أربع سنين، حكمنا أنه من الوطء الثاني، لأن أكثر الحمل أربع سنين ... أهـ"(4).

وجاء فى السيل الجرار: "وهذا لم يرد فى حديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف، مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن أكثر مدة الحمل أربع سنين. ولكن اتفق ذلك ووقع. والحاصل أنه ليس هناك ما يوجب القطع – أى بوجود الحمل، بل إذا كان ظاهر بطن المرأة أن فيه حملا، كأن يكون متعاظما، ولا علة بالمرأة تقتضى ذلك، وحيضها منقطع، وهى تجد ما تجده الحامل، فالانتظار متوجه، ما دامت كذلك، وإن طالت المدة ...

الأباضية⁽⁶⁾:

جاء في شرح كتاب النيل: ويلحق الزوج في غير ذلك، إلى أقصى مدة الحمل، وهو عندنا سنتان ... أهـ"(⁷⁾.

الموازنة:

نستطيع القول، أن الفقهاء انقسموا إلى ثمانية أقسام، حول أقصى مدة الحمل:

⁽¹⁾ الشيخ المفيد (أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان، المقنعة، ص 539.

⁽²⁾ العلامة الحلى (جمال الدين الحسن بن يوسف)، تذكرة الفقهاء، ج $^{(2)}$ ص $^{(2)}$

⁽³⁾ الكلبابكاني (محمد رضا الموسوى)، هداية العباد، ج2، ص 369.

⁽⁴⁾ أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج2، ص 322.

⁽⁵⁾ الشوكاني، السيل الجرار، ج2، ص 334.

⁽⁶⁾ الاباضية، بكسر الهمزة، وأما أهل شمال افريقيا فينطقونها بفتح الهمزة. وهم أتباع التابعي، عبدالله بن إباض بن ثعلبة التميمي بن مرة. بدأ مذهبه أيام معاوية، وعاش إلى أن توفى سنة 80هـ، في عهد عبدالملك بن مروان، وهو من الخوارج.

راجع: د. وليد مساعد الطبطبائي: الأباضية تأريخا وعقيدة. مطبعة الفيصل، الكويت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

⁽⁷⁾ محمد بن يوسف إطفيش، شرح كتاب النيل، ج15، ص 494.

الأول: هم الظاهرية وبعض الامامية، وهؤلاء يرون أن أقصى مدة الحمل هي تسعة أشهر.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي، بما روى عن سيدنا عمر بن الخطاب أنه قال: "أيما رجل طلق امر أته، فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم قعدت، فلتحض تسعة أشهر، حتى يستبين حملها، فإن لم يستبن حملها في تسعة أشهر، فلتعتد بعد التسعة أشهر ثلاثة أشهر، عدة التي قعدت عن المحيض ... أهـ".

الثاني: أقصى مدة الحمل عشرة أشهر، وهو قول ثان للإمامية.

الثالث: وهو سنة على المشهور. قال به الإمامية، ومحمد بن الحكم من المالكية.

الرابع: أن أقصى مدة الحمل سنتان، وهو مذهب الحنفية والأباضية. وفى رواية عن الإمام أحمد (1).

الخامس: أقصى مدة الحمل أربع سنوات، وهو مذهب الحنابلة والشافعية، والزيدية وقول للمالكية.

السادس: أقصى مدة الحمل خمس سنوات، وهو المشهور عند المالكية.

السابع: أقصى مدة الحمل سبع سنوات. وهو قول آخر للمالكية أيضا.

الثامن: لا حد لأقصى الحمل. وهو رأى لبعض الزيدية منهم الإمام الشوكاني.

تعليق:

وقد لاحظت أن الكثيرين يميلون إلى تفضيل رأى الإمام الشوكاني. حيث أنه ذهب إلى أن الحمل لا أمد له محدد.

مناقشة: رأى الباحث:

وبالرغم من أنهم يميلون إلى أن أكثر الآراء معقولية هو رأى الإمام الشوكانى وبعض الفقهاء، بعدم تحديد زمن الحمل. وبالرغم من أنهم قالوا أن فترة الحمل يمكن أن تمتد لعام واحد احتياطا. وبالرغم مما قاله بعض علماء عصرنا من أن مدة الحمل 280 يوما ذلك لأن المشيمة وهى التى تغذى الجنين قد لا تقدر لمد الجنين بالغذاء بعد هذه المدة، بالرغم

⁽¹⁾ وقد استدلوا بحديث عائشة: "ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين. قدر ما يتحول ظل عمود المغزل". رواه الدار قطني. وقد استدل أصحاب هذا الرأى، بهذا الحديث الشريف، بحجة أن مثل هذه الأشياء، لا يهتدى إليها، دون سند شرعى، من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

من ذلك كله، إلا أنني أرى أن الجنين ما دام فى بطن أمه فهو لا زال تحت رعاية العناية الإلهية، التى كم أدهشتنا ونحن نستعرض — حق الحياة — التى وهبها الله للإنسان. عليه فإنني أرى أنه من الممكن أن تمتد حياة الجنين فى بطن أمه لأكثر من العام، فهو لا زال فى نطاق كلاءة الله تعالى له ولحياته. وهو قادر أن يحفظه حفظا غير مألوف لأكثر من المدة المعروفة لدينا ولحساباتنا كبشر.

رأى بعض الفقهاء والأطباء المعاصرين والقانون:

جاء فى توصيات ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية: "قرر الأطباء أن يستمر نماء الحمل منذ التلقيح وحتى الميلاد، معتمدا فى غذائه على المشيمة. والأصل أن مدة الحمل بوجه التقريب مئتان وثمانون يوما، تبدأ من أول أيام الحيضة السوية السابقة للحمل. فإذا تأخر الميلاد عن ذلك ففى المشيمة بقية رصيد يخدم الجنين بكفاءة لمدة أسبوعين آخرين. ثم يعانى الجنين المجاعة من بعد ذلك، لدرجة ترفع نسبة وفاة الجنين فى الأسبوع الثالث والأربعين والرابع والأربعين. ومن النادر أن ينجو من الموت جنين بقى في الرحم خمسة وأربعين أسبوعا. فلاستيعاب النادر والشاذ تمد هذه المدة أسبوعين آخرين لتصبح ثلاثمائة وثلاثين يوما. ولم يعرف أن مشيمة قدرت أن تمد الجنين بعناصر الحياة لهذه المدة. وقد توسع القانون فى الاحتياط، مستندا إلى بعض الآراء الفقهية، بجانب الرأي العلمي، فجعل أقصى مدة الحمل سنة"(1).

رأى الباحث: موازنة:

بالرغم من أن هذا الرأي استند إلى العلم، لكن الشواهد ورصد بعض حالات الحمل قديما وحديثًا، دلت على أن قدرة الله وهو المتحكم الأوحد في الأجنة، قد تقدر مثل هذه الحسابات. وبالتالي تمتد مدة الحمل إلى أكثر من هذا الرأي الفقهي الذي استند على حسابات الأطباء، وذهب إليه القانون.

269

⁽¹⁾ فتوى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – موسوعة فتاوى دار الإفتاء المصرية – موضوع الفتوى إثبات النسب – رقم 3405 – التأريخ: رمضان 1377هـ.

أقل وأكثر مدة الحمل في القانون السوداني:

أما القانون السوداني، فتمشى مع الإجماع وجعل أقل مدة الحمل ستة أشهر، وأخذ برأي تحوط المعاصرين في أكثر مدة الحمل فجعلها سنة⁽¹⁾.

رأى الباحث:

وأرى أنه فى النهاية لا بد من أن يضع القانون حدا لاختلافات الفقهاء فيحدد رأيه للعمل به، توحيدا للأمة كما فعل القانون السوداني.

⁽¹⁾ جاء في قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991 المادة (100): "أقل مدة الحمل هي ستة أشهر. وأكثرها سنة".

المبحث الثاني النظريات والأفكار والاتفاقيات التى تعالج قضايا النسل والأمومة والطفولة قديما وحديثا

مقدمـــة:

كما عرفنا أن تفكير الإنسان في تحديد النسل بدأ منذ قرون سحيقة نتيجة للتطور في الحياة. ومنذ القرن الثامن عشر وحتى يومنا هذا، لا زالت هناك نظريات تطرح وأفكار تروج للحد من النسل. لكن في الأونة الأخيرة صارت بعض المنتديات تتناول أمور الأسرة بطريقة تختلف: حيث أنها تدعو لرعاية الأم والطفل وتوفير وسائل الرعاية العصرية للأسرة خاصة في مجال الغذاء والكساء والدواء والتوعية.

لقد اقتنع المفكرون المعاصرون أن الدعوة الصارخة الجادة إلى مسائل تنظيم وتحديد النسل، لن تنجح. فلا بد من الرفق، وتبنى قضايا قطاع الأمهات والأطفال، عن طريق الاتفاقيات والأجهزة والآليات العصرية العالمية. ومن أهم مظاهر هذا الإتجاه مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل سنة 1990، الذي وقع على إتفاقية حقوق الطفل في نفس هذا العام. والآن فلنشر إلى بعض هذه القضايا في المطالب التالية:

المطلب الأول: نظرية مالتس وأهم آثارها:

مقدمــة:

هى إحدى النظريات السكانية، التى أحدثت جدلا واسعا من بداية القرن الثامن عشر وحتى اليوم. فقد أثار مالتس بأفكاره الناس، حيث دق ناقوس الخطر من كثرة تزايد السكان، وقلة الطعام، كما هو متوقع على ما يرى حسب نظريته.

جاء في كتاب تحديد النسل وموقف الإسلام منه شرحا للنظرية: في عام 1798م نشر (توماس روبرت مالتس) كتابه (رسالة عن مشكلة السكان). وقد أوضح نظريته التي تقول أن قوة السكان في إنتاجهم البشري أقوى من قوة الأرض في إنتاجها للغذاء الضروري للحياة. وإذا لم يعق الإتجاه البشري في التناسل المستمر أي عائق، فإنهم سوف يقعون في مستنقع البؤس (Miser) والرذيلة (poverty). فالسكان يتزايدون حسب متتالية هندسية،

فى الوقت الذى يتزايد فيه القوت حسب متتالية حسابية. وحيث أن الإنسان لا يستطيع العيش بدون غذاء فإن هاتين القوتين غير المتعادلتين لا بد أن يوجها نحو التعادل"(1).

وجاء في كتاب تحديد النسل: "إن نظرية (مالتس) الاقتصادية تقوم على عقد المقارنة، بين نمو السكان ونمو الموارد. وذلك مبنى على أن تكاثر السكان شيء حتمي، طالما ركبت فيه أي الإنسان الغريزة الجنسية، التي تدفعه إلى التكاثر.

كما أن احتياجه إلى الغذاء أمر ضروري ليحافظ على حياته. فإذا هو بين متلازمة الحياة ومتلازمة البقاء.

لقد لوحظ أن تكاثره يزداد بمتوالية هندسية بمعنى أن الزوجين إذا أنجبا طفلين، فإن الطفلين حسب النظرية سيتكاثران إلى الأربعة والأربعة إلى الثمانية.

بينما نجد الموارد التي هي مصدر الغذاء، تنمو بمتوالية حسابية مهما أدخلت عليها المحسنات.

فالحل إذن يكون في إعادة توازن (السكان والموارد). فلا بد من الحد من تكاثر السكان ليتمكن العالم من تحقيق المعادلة. ولا يكون ذلك إلا بفرض قانون بتحديد النسل. أو بتأخير الزواج. أو باستعمال موانع وكوابح للحمل. أو بالموت بالحروب والأمراض والجوع. هذا هو ملخص نظرية مالتس"(2).

لقد وجهت لنظرية مالتوس الانتقادات الكثيرة، هذه أهمها. كما جاءت في كتاب در اسات في علم السكان:

1/ مالتس لم يراع الفوارق الفردية – في مجتمع و آخر – فقد ثبت أن النمو العقلي في المجتمعات الراقية، يقلل من الرغبة الجنسية لدرجة أنها تصبح مانعا من تزايد السكان.

2/ ثبت خطأ فكر المتتالية التى قال بها مالتس: ففى أوربا نفسها حصلت معاناة من النقص السكانى، لدرجة أن كثيرين نادوا بتشجيع زيادة السكان.

(3) كما لم يراع مالتس أن التقدم العلمي وما ابتكر من وسائل أدت إلى زيادة الغذاء الهذاء الهداء.

⁽¹⁾ الأحرش (عبدالحميد الهادى الأحرش)، تحديد النسل وموقف الإسلام منه، ص 20 فما بعدها.

⁽²⁾ على محمد القدال، تحديد النسل، ص 247 فما بعدها.

⁽³⁾ د. حسن الساعاتي ود. عبدالحميد لطفي، در اسات في علم السكان، ص 48 فما بعدها.

رأى الباحث:

أما بالنسبة للمسلمين، فإن نظرية مالتس تناقض مبدأ الإسلام في الدعوة إلى التكاثر والتناسل. لذلك فإنها لم تقبل عند المسلمين وظلت الانتقادات توجه لها بإستمر ار.

المطلب الثاني: ظواهر التقدم في عالمنا وأثرها على تحديد النسل: مقدمة:

لقد تطور عالمنا في القرون الأخيرة تطورا ملحوظا في مجالات الصناعة والتقنية، مما جعل عقلية الإنسان تتغير كثيرا وصار لزاما عليه أن يأخذ لحياته ولأسرته من هذه المظاهر الجديدة، ذات التكلفة العالية.

وبما أن لكل فرد في الأسرة مطالبه، صار الكثيرون يفكرون في تحديد عدد أفراد الأسرة، حتى يكون الأب قادرا على توفير الاحتياجات الجديدة لأفراد أسرته.

لقد أفرزت مظاهر التقدم الجديدة، أفرزت مفاهيم جديدة حول عدد أفراد الأسرة.

النهضة الصناعية وعجز الإنسان عن توفير إحتياجاته:

جاء في كتاب ظاهرة تحديد النسل: إن الصناعة وما واكبها من إختراعات، في كل المجالات الصناعية والزراعية، أدى إلى ظهور المدن الضخمة، نتيجة لهجرة الكثيرين من سكان المدن والأرياف إلى هذه المدن، رغبة منهم في تحسين مستوى معيشتهم. وهذا أدى زيادة إرتفاع المعيشة، وإزدياد الطلب على الحاجيات المبتكرة. ومن ثم زادت تكاليفها زيادة تتعذر على الآباء أن يوفروا لأبنائهم وزوجاتهم غير المنتجين، الإحتفاظ بمستوى معيشة لائق. ولهذا إضطر الآباء إلى التقليل من عدد أفراد أسرهم. كي يضمنوا للباقي حياة أفضل. قال الكاتب (لاندز بول) (Landis Paul): "إن الإنسان في المجتمع الصناعي قد إجتاز حدوده المشروعة، وذهب ضحية الكثير من الغلطات والمفاهيم الفاسدة، فيما يتعلق بالتوالد ونظام الأسرة والخصوبة والإنتاج، حتى انقطعت صلة الجنس عن التوالد والتناسل، فلم تعد وظيفته الآن التوالد والتناسل، وإنما هي الترويح عن النفس والتمتع بالملذات"(1)

⁽¹⁾ المودودي، ظاهرة تحديد النسل، ص 6 فما بعدها.

<u>تعليق:</u>

نخلص إلى أن النهضة الصناعية، صارت هى نفسها من أسباب ودواعي التفكير فى تحديد النسل فى عالمنا الجديد. وإذا كانت هذه المغالاة فى الميل نحو الملذات غير موجودة على مستوى واسع فى مجتمعاتنا العربية والإسلامية، فإنها موجودة كحقيقة فى مجتمعات أخرى من الدنيا، سيما فى الغرب.

معطيات الحضارة المادية الحديثة وأثرها على المرأة:

جاء في كتاب تحديد النسل وقاية وعلاجا: "لقد أثرت الحضارة المادية الحديثة على الإنسان بصفة عامة، تأثيرا جعله يلقى بكل الأساليب القديمة. ويأخذ بأسباب الرفاهية والترف التي استحدثتها هذه الحضارة. مما اضطر المرأة باعتبارها الطرف الثاني، أن تخرج من بيتها وتشارك الرجل الكسب. وبذلك بطلت القسمة القديمة والتي مفادها: أن على الرجل الكسب وعلى المرأة تربية الأولاد وإدارة المنزل.

ومن هنا تعذر عليها القيام بواجباتها الطبيعية التي أسندتها الفطرة إليها من إنجاب وإرضاع وتربية أولاد ورعاية شئون المنزل وغيرها.

ونتيجة لذلك لم يعد في مقدورها، إن هي أصبحت زوجة، القيام بكل تلك الأعباء داخل وخارج البيت. بل لقد أصبحت لديها الرغبة الكاملة، نتيجة لما اكتسبته من حرية، في عدم الإنجاب. وذلك لما تلقاه خارج المنزل من وسائل الترفيه وفرص اللهو والمتعة. وهذه الأمور كلها جعلتها تعمل، بكل جهد في أن تبقى على جانب كبير من الجمال والرشاقة، كي تحوز رضاء كل من تلتقى بهم في مجال العمل أو اللهو "(1).

<u>تعليق:</u>

نلاحظ أن المرأة، والتى خلقت مفطورة على حب الإنجاب، أثرت عليها المفاهيم والمآلات الحضارية الجديدة، لدرجة صارت تميل إلى التقليل من الإنجاب أو حتى إلى الإمتناع عنه. وذلك لكى تشبع نفسها من رغبات أخرى طرأت فى الحياة الجديدة.

⁽¹⁾ البوطى، تحديد النسل وقاية و علاجا، مطبعة الملاح/دمشق/1396هـ-1976م/ص 56 فما بعدها. ومثله الأحرش، تحديد النسل وموقف الإسلام منه، ص 27 فما بعدها.

مشكلة النمو والإنفجار السكانى:

جاء في تحديد النسل: "لقد مرت على العالم قرون طويلة كانت الزيادة السكانية فيه طفيفة إلى حد ما. ولكن عدد السكان بدأ ينمو بشكل واضح ابتداءا من القرن الثامن عشر.

أما فى مطلع القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد ظهرت مشكلة التزايد السكاني بشكل أكثر وضوحا، فى بعض دول العالم، فأدت إلى خلق أزمات اقتصادية وسياسية. ومن ثم ظهرت تيارات فكرية – جديدة – متعددة حول مسألة النمو السكاني، وكيفية الحد منه.

فالبعض من تلك التيارات ترى ضرورة تنظيم الأسرة والحد من التناسل، وتؤكد عليهما. بينما تقف أفكار وتيارات أخرى موقفا معارضا. وتعتبر التنظيم من الأفكار المعرقلة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

وجاء فى تحديد النسل وموقف الإسلام منه: "وما إن أخذت فكرة تنظيم الأسرة، مكانها من البحث والدراسة، حتى قام المؤيدون لتحديد النسل بنشر أفكارهم وآرائهم، حيث تجلت فى أن تحديد النسل مظهر من مظاهر الحضارة البشرية وتقدمها، ينبغي أن تتمتع بمزاياه كافة الشعوب وهذا لا يتأتى إلا بالحد من السكان. فالقلة هى التى يحق لها وحدها أن تتمتع بتلك المزايا، لأنها تبعث فى النفوس الطمأنينة والسعادة. وتعمل على نشر لواء السلام والمحبة فى ربوع العالم بينما تحول الكثرة السكانية دون ذلك.

وقالوا إن الفئة غير القادرة على الإنتاج، قدرتها الإحصائيات الدولية بما يقارب خمسين ألف نسمة مع مطلع فجر كل يوم وهذه الأعداد سوف تكون مهددة بالفناء إذا لم تراع الخطط العلمية الرامية إلى تخفيض سكان الأرض.

ثم قاموا بعقد عدة مؤتمرات دولية كلها تدعو إلى الحد من زيادة النسل: منها مؤتمر جنيف سنة 1927م. ومؤتمر روما سنة 1931م. ومؤتمر برلين سنة 1935م. كما أسسوا الاتحاد الدولي للبحث العلمي المتعلق بمشكلة زيادة النسل في العام سنة 1938م. ومؤتمر لندن عام 1948م. وأنشأوا الاتحاد العالمي لتنظيم النسل في مملكة السويد في عام 1953م. وعقد مؤتمر طوكيو باليابان سنة 1955. ثم مؤتمر لندن عام 1960م⁽²⁾.

وجاء في كتاب الإسلام ومشكلات العصر: "ولهذا لجأ المهتمون بالدراسات السكانية الي أسلوب تنظيم الأسرة وتحديد النسل تفاديا لما قد يحدث من أمراض صحية واجتماعية

⁽¹⁾ المودودي، ظاهرة تحديد النسل، ص 12 فما بعدها.

⁽²⁾ الأحرش، تحديد النسل وموقف الإسلام منه، ص 32 فما بعدها.

وأزمات اقتصادية وخاصة في ظل ما يعرف في هذا العصر (بالانفجار السكاني) لعلاقته بالمشكل الغذائي والصحي والاقتصادي بصورة عامة"⁽¹⁾.

تعريف الإنفجار السكاني ودلالاته:

جاء فى كتاب التنمية والتخطيط الإقتصادى: فما هو الإنفجار السكاني؟ الإنفجار السكاني؟ الإنفجار السكاني كما يراه الإقتصاديون هو إرتفاع مستمر فى معدل المواليد، وبالمقابل إنخفاض مستمر فى معدل الوفيات.

وتشير بعض الدراسات السكانية، إلى أن النمو السكاني يمر بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: وقد تميزت بدخول بعض الدول المتخلفة فى علاقات مع العالم الخارجي. مما ترتب عليه إنخفاض فى معدل الوفيات بما يقرب من (1%)، فى حين يستمر معدل المواليد، على ما هو عليه بنسبة (4%).

المرحلة الثانية: وقد تميزت بتحسين في أساليب الصحة العامة، مما أدى إلى القضاء على الكثير من الأوبئة والأمراض.

المرحلة الثالثة: وهذه المرحلة تميزت بالتقدم الشامل في مجال الخدمات الصحية.

فالرعاية الصحية لم تقتصر على سكان المدن فحسب، بل تعدتهم إلى سكان القرى والأرياف. فالكل يتمتع بهذه الخدمات. ومن ثم انخفض معدل الوفيات، بمقدار 1%. فى حين بقى معدل الولادات كما هو عليه، مما أدى إلى إرتفاع النمو السكاني فى كافة دول العالم، وخصوصا فى الدول النامية، وبشكل ملحوظ.

كان عدد سكان العالم، في القرن الأول للميلاد، لا يتجاوز ربع المليون نسمة. ثم تضاعف هذا العدد بحيث أصبح نصف مليون، وذلك في القرن السادس عشر. ولكنه تضاعف مرة أخرى إلى بليونين في أقل من تسعين سنة. وينتظر أن يتضاعف هذا العدد في خمس وأربعين سنة. ثم يتضاعف الناتج في خمس وثلاثين سنة، فيصل إلى ثمانية بلايين نسمة في عام 2010م.

أما العدد الحالي لسكان العالم فيقدر بأربعة بلايين نسمة. وهذا العدد الضخم من السكان، يواجه في الوقت الحالي أخطارا متعددة، أهمها خطر الجوع، الذي ينبغي عدم

⁽¹⁾ مصطفى صادق الرافعي، الإسلام ومشكلات العصر، ص 145، فما بعدها.

الاستهانة به، أمام التزايد المستمر في البشر، والذي يمكن أن نطلق عليه (الانفجار السكاني)، الذي تشهده غالبية الدول، وإن اختلفت حدته من دولة إلى أخرى ...أهـ(1).

تعليق:

ولا شك أن ظاهرة الإنفجار السكاني، تؤدى إلى مشاكل أخرى سياسية وإقتصادية واجتماعية وبيئية، مما جعل الكثيرين ينادون بالأخذ بمبدأ تحديد النسل، وذلك في بقاع مختلفة من العالم. بل حتى في البلاد الإسلامية.

إلا أن المناهضين لمثل هذه الدعوات لم يستسلموا. فمن جانبهم أبدوا قوة حججهم فى شحذ الهمم والوقوف مع فكرة تكثير النسل للأسباب الدينية التى ينادى بها الإسلام. بل، حتى من الناحية الاقتصادية فالكثرة تنتج أكثر من القلة.

المطلب الثالث: اتفاقية (سيداو):

مقدمة: التفكير في الاتفاقية والأساس الذي قامت عليه:

جاء فى تحديد النسل: "كلفت مفوضية مركز المرأة بالأمم المتحدة، بإعداد هذه الإتفاقية عام 1973م ففرغت من إعدادها عام 1979 واعتمدتها الأمم المتحدة فى نفس العام وأصبحت سارية المفعول عام 1981م بعد توقيع خمسين دولة عليها إلى أن وصل عدد الدول الموقعة عليها حتى الآن 160 دولة من بينها دول مسلمة وعربية.

لقد كانت حقوق المرأة تعتمد على القوانين والعادات للبلدان التى تعيش فيها. ولم يكن هناك قانون دولى عام معترف به إلى أن تبنى العالم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) CEDAW.

يذكر أن هذه الاتفاقية تعتبر من أهم الاتفاقيات التي وقعت عليها الدول.

أهم النقاط التي وردت في الاتفاقية:

المادة (10)(ج): "إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة، تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة".

⁽¹⁾ د. عمر محى الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادى، ص 56 فما بعدها. ومثله عبدالحميد الهادى الأحرش، تحديد النسل وموقف الإسلام منه، ص 39 فما بعدها.

المادة (12)(أ): "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة الحصول على خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة".

المادة (14)(أ): "الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة".

المادة (16): "أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن على أساس المساواة بين الرجل والمرأة. في نفس الحقوق على أن تقرر بحرية وإدراك للنتائج عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه. والحصول على معلومات التثقيف والوسائل الكفيلة لتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

تعليق الباحث:

إن هذه الاتفاقية والتى انعقدت تحت مظلة الوقوف مع المرأة وحل مشاكلها ومساواتها بالرجل، من أهم أهدافها التقليل من النسل، بالدعوة إلى تحديده وترسيخ فكرة التباعد بين الحمل والآخر واقناع المرأة بما تحمله هذه الاتفاقية.

ولا شك أن هذا كله يناقض ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية من تكثير لمواطنى هذه الأمة. لكن نلاحظ من خلال ما استعرضناه من نصوص حول تحديد النسل أن إتجاه الفقهاء المعاصرين يميل إلى ترك المسألة في الإطار الفردي ولا تكون قانونا تماما.

المطلب الرابع: الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه عام 1990م: مقدمة: الغرض من المؤتمر:

انبثق الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، عن مؤتمر القمة العالمي، من أجل الطفل، والذي انعقد في أمريكا بنيويورك في 30 سبتمبر 1990م. والغرض من هذا المؤتمر كان هو توجيه نداء عالمي عاجل لحماية مستقبل الطفل. فالأطفال ضعفاء ويعتمدون على غيرهم. وهم مفعمون بالأمل والتطلع لذا لا بد من مساعدتهم وهم يسيرون في طريق المستقبل، سيما وواقعهم مختلف على حسب مجتمعاتهم، بدلا من النداءات بتقليل عددهم. كما جاء في هذا الاعلان.

أهم النقاط التي وردت في الإعلان:

النقطة الأولى:

- 1- يتعرض عدد لا يحصى من الأطفال فى مختلف أنحاء العالم إلى مخاطر تعيق نماء هم وتنمية قدراتهم. وتشتد معاناتهم بسبب الحروب وأعمال العنف أو بسبب التمييز والفصل العنصري والعدوان والاحتلال الأجنبي لبلدانهم.
- 2- ففى كل يوم يعانى ملايين من الأطفال من ويلات الفقر والأزمات الاقتصادية. ومن الجوع والتشرد ومن الأوبئة والأمية، وتدهور البيئة كما يعانون من الآثار الناجمة عن المديونية الخارجية لبلدانهم. ومن الافتقار إلى النمو، خصوصا في البلدان الأقل نموا.
- 3- ففى كل يوم يموت أربعون ألف طفل، من جراء سوء التغذية والمرض. بما فى ذلك ضحايا نقص المناعة المكتسبة (الايدز). وضحايا شح المياه النظيفة. ومن آثار مشكلة المخدرات.
- ومن حق الأطفال أن يواجه العالم هذه التحديات التي يتعرضون لها وهم يسيرون نحو المستقبل.

النقطة الثانية:

فلا بد من تعاون وتضامن شعوب العالم والعمل على تخقيق نتائج ملموسة، في عدد من الميادين مثل تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية وحماية البيئة ومنع انتشار الأمراض الفتاكة. وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

فلا بد من تعزيز النمو الكامل لامكانات الأطفال وطاقاتهم وتوعيتهم باحتياجاتهم وحقوقهم.

النقطة الثالثة:

إن تحسين صحة الطفل وتغذيته هي أول الواجبات التي تواجه دول العالم، إنفاذا لحياتهم. ولا بد من بذل مزيد من الاهتمام للأطفال المعوقين. والأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة. وسيكون لدعم دور المرأة أثر إيجابي في هذه المجالات. كما ينبغي أن تحظى الفتيات بمعاملة عادلة وفرص متساوية.

فلا بد من مواجهة مشاكل تعليم مائة مليون طفل ثلثاهم من الإناث.

كما يجب توجيه الاهتمام للتنظيم الرشيد للأسرة والمباعدة بين الولادات حيث يتوفى سنويا نصف مليون من الأمهات لأسباب لها علاقة بالحمل والولادة.

لا بد من اكتشاف وتنمية قدرات الأطفال سيما في البلدان النامية.

هذه المهام تتطلب من شعوب العالم بذل جهود متواصلة لمواجهتها.

النقطة الرابعة:

لا بد من وضع خطة يلتزم فيها العالم بضمان رفاه الأطفال: بإعطاء أولوية عليا لحقوقهم وبقائهم وحمايتهم وتنميتهم بتحسين صحتهم ورعاية أمهاتهم واستئصال الجوع من مجتمعاتهم. وتعزيز تنظيم الأسرة وحجمها والمباعدة بين الولادات ودعم الأسرة وإشاعة التعليم إلى غير ذلك من المهام الواردة في برنامج النقاط العشرة الذي سبق أن ذكرناه.

وقد خرج المؤتمر بوضع خطة ألزم الدول الأعضاء بالعمل بموجبها. وأشار إلى اتفاقية الطفل حيث أنها تحمل في طياتها مواجهة كل القضايا التي تهم أطفال العالم. انتهيى.

تعليق الباحث:

لقد كان ما خرج به هذا المنتدى العالمي، طفرة عالمية لمواجهة حل مشاكل أطفال العالم. وتمهيد الطريق لهم وهم يسيرون نحو المستقبل المشرق والآمال العريضة. ومن أهم ما دعا إليه الإعلان مبدأ التباعد بين الولادات من أجل تنظيم الأسرة.

إلا أن الشريعة الإسلامية قد سبقت دول العالم بأربعة عشر قرنا حينما قررت أكثر من هذه الحقوق التي دعا لها قادة العالم في مؤتمر هم في عام 1990م بنيويورك بأمريكا.

فليعملوا بالمزيد مما ورد في الشريعة من أحكام من أجل أطفال العالم ...أه.. وليعلموا أن سعادة البشرية في زيادة عدد الأطفال وليس في التقليل منهم كما أشاروا في هذا الاعلان.

المطلب الخامس: الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1990م:

مقدمــة:

إن هذه الاتفاقية وجدت قبولا منقطع النظير من دول العالم. حيث اعتبرها العالم المرجعية الأولى لمعالجة مشاكل أطفال العالم في عصرنا. فوقع عليها رؤساء وممثلو حكومات العالم. والتزموا بالعمل بموجبها بسن التشريعات التي تتبنى مبادئها. ولكنها لم تخل من الدعوة لتقليل النسل من خلال ما تسميه بتنظيم الأسرة.

أهم النقاط والمبادىء التي في الاتفاقية:

المبدأ الأول / عدم التمييز:

ورد في المادة (2) من الاتفاقية. تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية. ولا بد من ضمانها لكل طفل يخضع لولايتها، دون أي نوع من التمييز سواء أكان من ناحية العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الأنثى أو الاجتماعي أو الثروة أو العجز أو المولد أو الرأي السياسي.

المبدأ الثاني / حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو:

نصت المادة (6)(1): تعترف الدول الموقعة على الاتفاقية أن لكل طفل حق أصيل في الحياة. (2) وتكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد يمكن بقاء الطفل ونموه.

المبدأ الثالث / مصالح الطفل الفضلى:

جاء فى المادة (3) من اتفاقية حقوق الطفل: فى جميع الإجراءات التى تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة أو المحاكم والسلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار لمصالح الطفل الفضلى.

المبدأ الرابع / مشاركة الأطفال:

نصت المادة (12) من اتفاقية حقوق الطفل، على مشاركة الأطفال في الحياة. فقد جاء في هذه المادة:

- (1) تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بجدية في جميع المسائل التي تمس الطفل وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه.
- (2) ولهذا الغرض تتاح للطفل بوجه خاص فرصة الاستماع إليه في أية إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل إما مباشرة أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.

حقوق ومبادئ أخرى معاصرة تضمنتها الاتفاقية:

كما أشارت الاتفاقية الى حقوق ومبادئ، هى فى غاية الأهمية: منها فى المادة (7) حق الاسم واكتساب الجنسية. ومنها فى المادة (23) الاهتمام بأمر الطفل المعوق. ومنها فى المادة (24) الرعاية الصحية للوالدين والتعليم له والخدمات للأسرة. ومنها فى المادة (31) حقه فى مزاولة الأنشطة والألعاب وأخذ الاستجمام ومنها فى المادة (34) حمايته من جميع أنواع الاستقلال الجنسى. هذا على سبيل المثال لا الحصر.

رأى الباحث:

إن الشريعة الإسلامية كفلت من الحقوق للطفل أكثر من كل ذلك، منذ أربعة عشر قرنا من الزمان. سيما في مجال حماية أخلاقه ورعاية أسرته التي ينشأ فيها. لأنها – أي الشريعة – من لدن الله الحكيم الخبير. فهو الأكثر إحاطة بما يحتاجه عبده في كل زمان ومكان. وفوق كل ذلك دعت إلى تكاثر الجنس البشري لا لتقليله.

<u>الخلاصــة:</u>

فى هذا المبحث استعرضنا وناقشنا المنتديات والاتفاقيات والنظريات التى تتولى قضايا النسل والأمومة والطفولة. وذلك من خلال الدعوة المباشرة إلى تقليل النسل أحيانا. ومن خلال الاهتمام بأمور الأمومة والطفولة على المستوى العالمي والقطري.

إن أهم الأفكار التى استعرضناها نظرية مالتس، والتى انبنت على توضيح عدم التوازن بين النمو السكاني فى العالم وإنتاج القوت، ودعت إلى تخفيض عدد المواليد (تحديد النسل) لأن إزدياد النسل أسرع بالمقارنة مع إنتاج الغذاء فى العالم. وناقشت أثرها على المجتمعات وخاصة فى الغرب. كما ناقشت مظاهر التقدم فى عالمنا وأثرها على

تحديد النسل. وكذلك النهضة الصناعية وعجز الإنسان عن توفير إحتياجاته فيها. ومعطيات الحضارة المادية الحالية وأثرها على المرأة كعضو عامل في المجتمع، قائم بالدور التربوي للأسرة. ومشكلة النمو والانفجار السكاني ودلالاته. واتفاقية سيداو 1981م والتي أتت متضامنة مع المرأة وقضاياها. والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه عام 1990م. وأخيرا الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لسنة 1990م، والتي صار لها صدى وقبولا واسعا في العالم. مع ما فيها من إشارات لتنظيم الأسرة، ومعناه تقليل النسل.

ولا شك كما خلصت – أن هذه التحركات، وما ابتكرته من آليات، تدور كلها حول حقوق الطفل، التي هي موضوع دراستنا.

المبحث الثالث المعلم و منعه الطرق التقليدية للتقليل من الحمل و منعه

<u>مقدمــة:</u>

لقد ابتكر الإنسان مع تقدم العصور، بعض الوسائل التقليدية للتقليل من الولادة أو منعها: فهناك وسائل قديمة غير مجدية كالإبتعاد عن النساء لبعض الوقت وكالعزل والتعقيم والخصاء.

صحيح أن مثل هذه الوسائل قديمة، كانت في كثير من المجتمعات. لكن عندما جاء الإسلام أبدى فيها وجهة نظره على ما سنناقشه في المطالب التالية، حيث حرم بعضها وأباح بعضها كالعزل حيث صار مرجعية استند عليها المسلمون وقاسوا عليها كثيرا من وسائل تنظيم النسل في عصرنا.

المطلب الأول: الطرق القديمة لمنع الحمل:

مقدمــة:

جبل الإنسان على مقاومة الصعاب التى تواجهه فى الحياة، وعلى وضع الحلول لها. فبعد أن اقتنع قديما بضرورة تحديد النسل، وفق الدوافع التى ذكرناها، لجأ إلى وسائل يحدد بها نسله، وهى وسائل بدائية على ما نرى.

جاء في تحديد النسل وموقف الإسلام منه: "لقد كان الابتعاد عن النساء من الأمور المتبعة في حياة بعض الشعوب. ومما يبعد الرجل حرفة الصيد والزراعة وغيرها. وكذلك البتعاد الجنود الذين قد يخوضون معارك قد تطول. وكذلك التزام العفة عند من يمارسون أعمالا جسدية كإذابة الحديد وصناعة السهام. والامتناع عن الاتصال الجنسي بعد الولادة وحتى تنتهي فترة الرضاع. واستعمال بعض الحشائش والأعشاب، من أجل إضعاف الخصوبة والتناسل. ووأد البنات وقتل الأطفال، وهي عادة معروفة في أغلب القارات وقد كانت موجودة في بلاد الهند والصين وبعض أجزاء افريقيا إلى وقت قريب، حيث اندثرت. كما كانت معروفة عند العرب قبل الإسلام. فلما جاء الإسلام أبطل هذه العادة كغير ها من

العادات. قال تعالى "وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت" $^{(1)}$. وقال تعالى: "ولا تقتلوا أو لادكم من إملاق، نحن نرزقهم وإياكم، إن قتلهم كان خطأ كبيرا" $^{(2)}$. أه $^{(3)}$.

تعليق:

ونلاحظ أن هذه الوسائل تفتقد العلمية والدقة كما كان بعضها مجرد عادات رسخت في المجتمعات وهي عادات خاطئة. لذلك نجدها اندثرت بعد مجيء الديانات السماوية وخاصة الإسلام، الذي هدى البشرية إلى الصواب، ورغب في التكاثر.

المطلب الثاني: العزل:

في اللغة:

العزل من مادة (ع ز ل). وكعادة ألفاظ اللغة العربية الزاخرة بالمعاني، فإن في هذه المادة عدة معانى.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "تقول: تعازل القوم. أي انعزل بعضبهم عن بعض. والعُزُل بضمتين، أي الضعف"(4).

وجاء في لسان العرب: "عزل الشيء يعزله عزلا: أي نحاه جانبا. وعزل عن المرأة وأعزلها: أي لم يرد ولدها. قال الأزهري: العزل عزل الرجل الماء عن جاريته إذا جامعها لئلا تحمل "(5).

نخلص إلى أن العزل في اللغة معناه الإبعاد والتنحي وعدم طلب الولد من المرأة والقذف خارج الفرج.

العزل في الإصطلاح:

جاء في الشرح الكبير من كتب المالكية: "العزل، أي عدم الإنزال في فرجها"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ سورة التكوير، الآية 9.

⁽²⁾ سورة الإسراء، الآية 31.

⁽³⁾ الأُحرشُ (عبدالحميد الهادى)، تحديد النسل وموقف الإسلام منه، رسالة ماجستير، جامعة الفاتح، 1984م ص 92. ومثله بيتس (فارستون) الانفجار السكاني، ترجمة جلال زريق، طبعة مؤسسة فرانكلين / بيروت / نيويورك / 1966 / ص 132 فما بعدها.

⁽⁴⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب العين، حرف العين، مادة (ع ز ل).

⁽⁵⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف اللام، فصل العين، مادة (ع ز ل).

⁽⁶⁾ الدردير، الشرح الكبير، ج1، ص 425.

وجاء فى إحياء علوم الدين من كتب الشافعية: "ترك الإنزال بعد الإيلاج ...أهـ"(1).
وجاء فى سبل السلام من كتب الزيدية: "العزل هو أن ينزع الرجل بعد الإيلاج،
لينزل خارج الفرج"(2).

إذن، نستفيد من هذا التعريفات أن العزل عند الفقهاء هو نزع الذكر قبل إكتمال عملية الجماع لينزل خارج الفرج تجنبا للولادة. وبذلك فالمعنى الإصطلاحى يتفق ويتطابق مع المعنى اللغوي.

أحكام العزل الشرعية عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في شرح فتح القدير من كتب الحنفية: "العزل جائز عند عامة الفقهاء. ثم في بعض أجوبة المشائخ الكراهة، وفي بعضها عدمها"(3).

وجاء في بدائع الصنائع أيضا: "ويكره للزوج أن يعزل عن امرأته الحرة بغير رضاها ... وإن كان العزل برضاها لا يكره"⁽⁴⁾.

نخلص إلى الآتى:

- 1- أثبت الحنفية جوازه عند عامة الفقهاء.
- 2- لكنهم قالوا بكراهته إذا كانت الزوجة غير راضية.

المالكية:

جاء في فتح العلى المالك: "يجوز للزوج العزل عن زوجته إن رضيت، سواء كانت حرة أو رقيقة. وروى عن بعض كراهته"(5).

وجاء في المنتقى: "والذي عليه جمهور الفقهاء، أن العزل جائز ... أهـ "(6).

⁽¹⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 50.

الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص $^{(2)}$

⁽³⁾ ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج3، ص 400.

⁽⁴⁾ الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص 334.

⁽⁵⁾ عليش، فتح العلى المالك، ج1، ص 198.

⁽⁶⁾ الباجي، المنتقى، ج4، ص 142.

التعليق:

- 1- يرى المالكية جواز العزل برضاء الزوجة حرة كانت أم أمة، وكراهته بعدم ر ضاها
 - 2- ويرى آخرون بجوازه مطلقا.

الشافعية:

جاء في المهذب: "ويكره العزل ... إن كان في وطء زوجته وإن كانت مملوكة لم يحرم ... وإن كانت حرة فإن كان بإذنها جاز لأن الحق لها. وإن لم تأذن ففيه وجهان: أحدهما لا يحرم. والثاني يحرم"(1).

وجاء في الإحياء: "فإن عزل فقد اختلف العلماء في إباحته وكراهته على أربعة مذاهب ... والصحيح عندنا أن ذلك مباح ... أهـ "(2).

إذن ملخص آراء الشافعية هي:

- 1- أنه مكروه
- 2- أنه محرم
- 3- أنه مباح على رأى الامام الغزالي.

الحنابلة:

جاء في المغنى: "العزل مكروه ... إلا لحاجة ... (3)

جاء في الروض المربع: "ويحرم عزل بلا إذن حرة. أو سيد أمة"(⁴⁾.

وجاء في المقنع: "ولا يعزل عن الحرة إلا بإذنها، ولا عن الأمة إلا بإذن سيدها"(5).

الخلاصة بالنسبة لأراء الحنابلة:

1/ الحرمة إذا كان بدون إذن الزوجة أو سيد الأمة.

2/ الكراهية إلا للضرورة.

⁽¹⁾ الشيرازي، المهذب، ج16، ص 421.

⁽²⁾ الغزالي، الإحياء، ج2، ص 51.

⁽³⁾ ابن قدامة، ج10، ص 228.

⁽⁴⁾ البهوتي، الروض المربع، ج2، ص 319. (5) المقنع، لابن قدامة، ج21، ص 391.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "و لا يحل العزل عن حرة و لا عن أمة ... "(1).

<u>التعليق:</u>

الظاهرية يرون تحريم العزل عن الحرة والأمة على السواء قولا واحدا.

الزيدية:

جاء في البحر الزخار: "يجوز العزل عن الأمة ويحرم من الزوجة إلا برضاها"⁽²⁾. نخلص إلى جواز العزل عن الأمة مطلقا. لكن في حالة الحرة لا يجوز إلا برضاها.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "العزل عن الحرة إذا لم يشترط في العقد ولم تأذن، قيل يحرم وتجب معه نصف عشر دية الجنين عشرة دنانير"(3).

نستفيد من هذا النص أن الإمامية يرون التحريم إذا كان بدون إذن الزوجة، بل وفيه غرة أي دية.

الأباضية:

جاء في بيان الشرع: "والعزل عن الحرة جائز عند أكثر الفقهاء. وأجيز العزل عن الأمة بغير إذنها"(4).

فالخلاصة جواز العزل عن الحرة بإذنها ولا يشترط ذلك في حالة الأمة.

موازنة:

انقسم الفقهاء في قضية العزل، إلى قسمين:

القسم الأول: وهم الظاهرية حيث ذهبوا إلى تحريم العزل عن الزوجة الحرة والأمة. القسم الثانى: وهم باقى الفقهاء، فى المذاهب السنية، فقد تباينت آراؤهم حتى فى المذهب الواحد وبمكن أن نلخص الآراء فيما بأتى:

⁽¹⁾ ابن حزم، المحلى، ج9، ص 222.

⁽²⁾ أحمد بن يحى، البحر الزخار، ج3، ص 80.

⁽³⁾ الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 270.

⁽⁴⁾ محمد ابر آهيم الكندي، بيأن الشرع، ج50، ص 313.

- 1- يجوز العزل عن الحرة والأمة بإذن الزوجة. وفي حالة الأمة بإذن سيدها لأنه صاحب المصلحة فيها وفي ولدها. وهم المالكية والحنابلة والاباضية والزيدية والامامية.
 - 2- أنه مباح وبذلك قال الامام الغزالي من الشافعية.
 - 3- أن حكمه الكراهة وقد قال ذلك الامام النووي من الشافعية.
- 4- أنه يجوز لعذر كأن يكون في دار الحرب ويخشى أن تحمل زوجته وهو في هذا
 الظرف.

الأدلة:

من قال بالجواز المطلق بعد إذن الزوجة والأمة استدل بالأحاديث المروية عن جابر رضي الله عنه حيث قال:

- 1/"كنا نعزل على عهد رسول الله (ص) والقرآن ينزل(1)
 - 2/ وعنه أيضا قال: "كنا نعزل والقرآن ينزل"(2).
- (0) وعنه أيضا قال: "كنا نعزل على عهد رسول الله (0) والقرآن ينزل. قال سفيان (0): لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن (0):
- 4 وعنه أيضا قال: "كنا نعزل على عهد رسول الله (ص) فبلغ ذلك نبى الله (ص) فلم ينهنا (5).

<u>و</u>جه الدلالة:

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث هو سكوته (ص) وعدم نهيه عن العزل مع علمه به. فهو (ص) لا يمكن أن يسكت على منكر.

أدلة من قال بالعزل بإذن الزوجة:

هو حديث روى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها" (6)

⁽¹⁾ رواه البخاري. كما رواه الترمذي في باب العزل برقم 1146. وقال حديث جابر حديث حسن صحيح.

⁽²⁾ رُواه البخاري والترمُذي وابن ماجة في باب العزل برُقم 1927 عن جابر أيضاً.

⁽³⁾ سُفيان (ترجمت له). فليراجع في الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁴⁾ رواه مسلم بهذا اللفظ في كتاب الآداب/باب العزل.

⁽⁵⁾ رواه البخاري. كما رواه ابن ماجة في باب العزل برقم 1926 بلفظ: "أو تفعلون؟ لا عليكم ألا تفعلوا".

وجه الدلالة بالحديث:

ووجه الدلالة بالحديث، أنه نص جاء كإجابة في موضع الخلاف بين الصحابة رضى الله عنهم.

أدلة من قالوا بالكراهة:

جاء فى شرح مسلم على النووى: "هذه الأحاديث مع غيرها، يجمع بينها أن ما ورد فى النهى محمول على أن ليس بحرام، وليس معناه نفى الكراهة"(1).

أدلة من قال بالتحريم:

1/ عن أبى سعيد الخدرى قال: "أصبنا سببا فكنا نعزل. فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "أو أنكم لتفعلون؟ قالها ثلاثا – ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هى كائنة"(2).

2/ وعن جدامة بنت وهب أخت عكاشة، قالت: "حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم، في أناس، وهو يقول: لقد هممت أن أنهى عن الغيلة، فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئا. ثم سألوه عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذلك الوأد الخفى. زاد عبيدالله في حديثه عن المقرىء هي إذا الموءودة سئلت(3)

<u>و</u>جه الدلالة:

النهى الصريح عن العزل حتى قالوا أنه حديث ناسخ لأخبار الإباحة، إذ هو ناقل عن الأصل.

3/ كما استدل المحرمون للعزل، بعدد من الآثار التي وصلتنا من الصحابة.

⁽⁶⁾ أخرجه أحمد وابن ماجة. وفي سنده ابن هيعة وهو ضعيف. وقد جاء في سنن ابن ماجة برقم 1928. قال مالك: تستأمر الحرة. قال الترمذي: ولا تستأمر الأمة وقد جاء في الترمذي برقم 1146.

⁽¹⁾ شرح مسلم على النووى، ج10، ص 9. وقد جاء فى سنن الترمذى باب ما جاء فى كراهية العزل عن أبى سعيد قال: ذكر العزل عند رسول الله (ص) فقال: "لم يفعل ذلك أحدكم زاد ابن عمر فى حديثه ولم يقل: لا يفعل ذلك أحدكم ومضى الترمذى يقول: وقد كره العزل قوم من أهل العلم من أصحاب النبى (ص) وغير هم.

⁽²⁾ ذكره ابن ماجة في باب العزل برقم 1926.

⁽³⁾ أخرجه مسلم في الصحيح من حديث جدامة بنت وهب.

جاء في المحلى: "إن ابن عمر رضى الله عنه لا يعزل. وقال: لو علمت أحدا من ولدى يعزل لنكلته. قال أبو محمد: لا يجوز أن ينكل في شيء مباح عنده. وأن على ابن أبي طالب كان يكره العزل. وعن عبدالله بن مسعود أنه قال في العزل: "هي الموءودة الصغرى. والباهلي يقول وقد سئل عن العزل: "فقال ما كنت أرى مسلما يفعله. وعن ابن عمر قال: "كان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ينكر ان العزل"(1).

أدلة القائلين بإباحة العزل:

جاء في إحياء علوم الدين: "وفي الصحيح أيضا أخبار صحيحة في الإباحة ..."(2).

1/ وجاء في المغنى عن حمل الأسفار: "أحاديث اباحة العزل رواها مسلم من حديث أبي سعيد، أنهم سألوه – صلى الله عليه وسلم – عن العزل فقال: "لا عليكم أن لا تفعلوه". ورواه النسائي من حديث أبي صرمة.

2/ وللشيخين من حديث جابر: "كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم". وزاد مسلم فبلغ ذلك نبى الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا".

8/ وللنسائى من حديث أبى هريرة: سئل عن العزل فقيل: "اليهود تزعم أنها الموءودة الصغرى. فقال: كذبت يهود.

قال البيهقي: "رواة الاباحة أكثر وأحفظ ... أهـ "(3).

موازنة أخيرة:

يرى العلماء أن العزل الذى فعله الصحابة عليهم رضوان الله، أفاد أن يكون عن مرضع تخشى على ولدها، أو أمة يخشى فقد ثمنها فى حالة الحمل. أما العزل عن المرأة خشية الفقر أو خوفا من النسل، فهذا لا يجوز. لذا قالوا بجواز العزل فى حالات الإضطرار فقط، أو الحالات التي يوجد فيها مبرر قوى لذلك عبر عنها الحنابلة بالحاجة.

عليه فهم يرون أن العزل لا يجوز كتشريع عام، بل لمعالجة حالات فردية فقط. كما يرجحون أن يجمع بين النصوص المتضاربة فيه.

⁽¹⁾ ابن حزم، المحلى، ج9، ص 222.

⁽²⁾ الغزالي، الاحياء، ج2، ص 52.

⁽³⁾ العلامة زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، المغنى عن حمل الأسفار - بهامش احياء علوم الدين - ج2، ص 52.

رأى الباحث:

إن العزل باب كبير في العلم حيث قيس عليه في عصرنا القضايا المتعلقة بتحديد أو تنظيم النسل والأسرة. مما يدل على سعة الشريعة الإسلامية. وتجويزها للعزل سيما في حالة الضرورة والحاجة وأنا أرجح هذا الاتجاه الموسع.

المطلب الثالث: التعقيم:

في اللغة:

التعقيم مصدر (تفعيل)، من مادة (ع ق م). وقد وردت هذه المادة في قواميس اللغة بعدة معان.

جاء في أساس البلاغة: "تقول فلان شره نعيم وهو من الخير عقيم. والدنيا عقيم لا ترد على صاحبها خيرا. وعقل عقيم: لا ينفع صاحبه (١).

وجاء في لسان العرب: "العقم والعُقم بالفتح والضم: هزمة تقع في الرحم فلا تقبل الولد. وحكى ابن الاعرابي: امرأة عقيم – بغير هاء – لا تلد. ورجل عقيم وعقام: لا يولد له. ويقال للمرأة عقيم: من سوء الخلق ...أهـ(2).

نفهم من هذه الألفاظ أن العقم عدم الخير وسوء الخلق وعدم الولادة. لكن نحن يعنينا عدم الولادة.

إذن التعقيم معناه التسبب في عدم الولادة.

وفي الإصطلاح:

جاء في كتاب الإسلام وتنظيم الأسرة: "هو معالجة الزوجين أو أحدهما معالجة تمنع الإنجاب"⁽³⁾.

وجاء فى كتاب حكم العقم فى الإسلام: "هو جعل الإنسان - ذكرا أو أنثى - غير صالح للإنجاب بصفة مستمرة بأخذه دواء أو وضع حاجز دائم أو إجراء عملية جراحية"(4).

⁽¹⁾ الزمخشري، أساس البلاغة، حرف العين، مادة (ع ق م).

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الميم، فصل العين، مادة (ع ق م).

⁽³⁾ أحمد سلام مدكور، الإسلام وتنظيم الأسرة، ج2، ص 292.

⁽⁴⁾ د. عبدالعزيز الخياط، حكم العقم في الإسلام، ص 4.

وجاء في كتاب تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه: "هو التأثير على الجهاز التناسلي للرجل أو المرأة، لفقد صلاحية الإنجاب"⁽¹⁾.

نستفيد من هذه التعريفات أن التعقيم هو تعطيل مسألة الإنجاب في الرجل أو المرأة بصفة نهائية عن طريق دواء أو عملية جراحية.

الحكم الشرعي وموقف فقهاء المذاهب من التعقيم:

نلاحظ أن موضوع التعقيم، لم تتطرق إليه أغلب المذاهب. فهو لم يرد إلا في القليل منها.

الحنفية:

لم أعثر على نص في هذا الموضوع في كتب الحنفية التي اطلعت عليها.

المالكية:

جاء في مواهب الجليل: "ما يقطع الماء أو يسد الرحم فنص ابن العربي أنه (2)".

وجاء فى حاشية الرهونى: "ليس لها أن تستعمل ما يفسد القوة التى يتأتى بها الحمل"(3).

الشافعية:

جاء في شرح البجيرمي على الخطيب: "ويحرم استعمال ما يقطع الحبل من أصله كما صرح به كثيرون و هو ظاهر "(⁴⁾.

الحنابلة:

جاء في الفروع: "وحرم شرب ما بقطع الحمل $^{(5)}$.

المذاهب الباقية:

لا توجد نصوص فيما وقفت عليه من مذاهب الظاهرية والزيدية والأمامية والأباضية.

⁽¹⁾ د. عبدالله الطريفي، تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه، ص 62.

⁽²⁾ الحطاب، مواهب الجليل، ج3، ص 477.

⁽³⁾ الرهوني، حاشية الرهوني، ج3، ص 62.

⁽⁴⁾ البحيرمي، شرح البحيرمي على الخطيب، ج4، ص 40.

⁽⁵⁾ ابن مفلح، الفروع، ج1، ص 281.

التعليق والنتيجة:

نستفيد من هذه النصوص تحريم التعقيم سواء أكان ذلك باستعمال دواء أو بعملية أو بأى وسيلة أخرى، بإجماع الفقهاء.

الأدلة:

إن الأدلة بتحريم التعقيم متواترة من الكتاب والسنة وإجماع الفقهاء.

(أ) الأدلة من القرآن الكريم:

1/ قال تعالى: "وهو الذى جعلكم خلائف فى الأرض، ورفع بعضكم فوق بعض درجات، ليبلوكم فيما آتاكم، إن ربك سريع العقاب، وإنه لغفور رحيم"(1).

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "خلائف: جمع خليفة. وكل من جاء بعد من مضى فهو خليفة. أي جعلكم خلفا للأمم الماضية والقرون السالفة"⁽²⁾.

التعليق:

ولن يتم ذلك إلا باستمرار سنة التناسل والاجتهاد في تعمير الأرض. وبذلك كان من مقاصد الشريعة الحفاظ على النوع البشرى. والتعقيم يتنافى وهذا المبدأ الشرعى الكبير.

2/ وقال تعالى: "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا. وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة، ورزقكم من الطيبات. أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون"(3).

جاء فى تفسير روح البيان: "جعل لكم من أنفسكم" أى من جنسكم. "أزواجا" (نساء) لتستأنسوا بها، وتقيموا بذلك جميع مصالحكم، فيكون أو لادكم أمثالكم. "بنين وحفدة" أى جمع حافد و هو الذى يسرع فى الخدمة والطاعة. أى جعل لكم خدما يسرعون فى خدمتكم وطاعتكم ...أهـ"(4).

التعليق:

نستفيد من هذه الآية أن هذه النعمة لن تتم إلا بالتزاوج والتناسل. إذن فالتعقيم ينافي هذا كله لذلك فهو حرام.

⁽¹⁾ سورة الأنعام، الآية 165.

⁽²⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص 158.

⁽³⁾ سورة النمل، الآية 72.

^{(&}lt;sup>4)</sup> البروسوي، تفسير روح البيان، ج5، ص 58.

(قال تعالى: "وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها، ويعلم مستقرها ومستودعها كل فى كتاب مبين"(1).

جاء في حاشية العلامة الصاوي: "وما من دابة" النكرة في سياق النفي تعم. فدخلت جميع الدواب عاقلة وغير عاقلة. "إلا على الله رزقها". ليس المراد في ذلك واجب عليه. تنزه سبحانه وتعالى، بل المراد أنه التزم به وتكفل به التزاما لا يتخلف. والتعبير "بعلى" ليزداد العبد ثقة بربه وتوكلا عليه. وإن أخذ بالأسباب فلا يعتمد عليها بل يثق بالله ويعتمد عليه. وليكن أخذه في الأسباب امتثالا لأمره تعالى. لأن الله يكره العبد البطال. وخص دواب الأرض بالذكر لأنهم المحتاجون للأرزاق⁽²⁾.

إذن ما دام الله قد تكفل بالأرزاق فلماذا نلجأ للتعقيم خوفا من الفقر. عليه يحرم التعقيم إذا كان دافعه الفقر.

4/ قال تعالى: "و لأضلنهم و لأمنينهم و لآمرنهم فليبتكن آذان الأنعام و لآمرنهم فليغيرن خلق الله" (3).

جاء في جامع البيان: "فليعيرن خلق الله" عن أبن عباس أنه كره الإخصاء – اخصاء البهائم – وقال فيه نزلت. "ولآمرنهم فليغيرن خلق الله". وعن أنس بن مالك قال: هو الاخصاء. وعن الربيع بن أنس قال: من تغيير خلق الله الإخصاء"(4).

وجاء في محاسن التأويل: "قال السيوطي في الاكليل فيستدل بالآية على تحريم الخصاء والوشم وما يجرى مجراه من الوصل في الشعر. والتفلج وهو تفريق الأسنان. والتنميص وهو نتف الشعر من الوجه ...أهـ"(5).

نستفيد من هذه الآية تحريم الإخصاء. لأنه إتباع للشيطان بتغيير خلق الله.

ثانيا: الأدلة من السنة النبوية:

جاءت الأحاديث النبوية محرمة للتعقيم للنساء والرجال على السواء وخاصة الخصاء للرجال.

⁽¹⁾ سورة هود، الآية 6.

⁽²⁾ الصاوى، حاشية العلامة الصاوى، ج2، ص 207.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية 119.

⁽⁴⁾ الطبرى، جامع البيان، ج5، ص 282.

⁽⁵⁾ القاسمي، محاسن التأويل، ج5، ص 119.

1/ قال عبدالله بن مسعود: "كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس لنا شيء. فقلنا: ألا نستخصى؟ فنهانا عن ذلك"(1).

جاء في فتح البارى: "قوله: ألا نستخصى؟ أي ألا نستدعى من يفعل بنا الخصاء، أو نعالج ذلك بأنفسنا. وقوله "فنهانا عن ذلك" هو نهى تحريم بلا خلاف في بني آدم. وفيه أيضا من المفاسد تعذيب النفس والتشويه، مع الضرر الذي يفضي إلى الهلاك. وفيه إبطال لمعنى الرجولية وتغيير خلق الله ... أهـ "(2).

2/ وعن سعد بن أبى وقاص رضى الله تعالى عنه قال: "رد رسول الله صلى الله على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لاختصينا"(3).

جاء في فتح البارى: "قوله: "لاختصينا" قيل: هو على ظاهره. وكان ذلك قبل النهى عن الاختصاء ... والحكمة في منعهم من الاختصاء إرادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار ... وإلا لو أذن لهم في ذلك لانقطع النسل فيقل المسلمون بإنقطاعه ويكثر الكفار، فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية ... أهـ "(4).

(الله عليه وسلم: "يا معقود رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" (5).

جاء في فتح البارى: "وفي الحديث إرشاد العاجز عن مؤن النكاح إلى الصوم. لأن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل، تغدى بقوته وتضعف بضعفه. واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لقطع الشهوة بالأدوية. وكان ينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة. وقد صرح الشافعية – وابن حجر شافعي – بأنه لا يكسرها بالكافور ونحوه. والحجة فيه أنهم اتفقوا على منع الجب والخصاء فيلحق بذلك، في معناه من التداوى بالقطع أصلا ... أهه (6).

⁽²⁾ ابن حجر، فتح البارى، ج9، ص 21.

⁽³⁾ رواه البخاري والترمذي برقم 1088 وقال: هذا حديث حسن صحيح. ذكره في باب النهي عن التبتل.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ابن حجر، فتح البارى، ج9، ص 21.

⁽⁵⁾ رواه البخارى. أورده الغزالي في باب الترغيب في النكاح وقال العراقي متفق عليه من حديث ابن مسعود. راجع المغنى للعراقي، ج2، ص 22.

⁽⁶⁾ ابن حجر، فتح الباري، ج9، ص 14.

تعليق:

نستفيد من هذه النصوص وشرحها حرمة تناول الأدوية التي تقطع التناسل إلحاقا لها بالجب والخصاء.

الفتاوي المعاصرة حول التعقيم:

فى عصرنا الحاضر، صدرت نوعان من الفتاوى حول التعقيم. منهم من منعه ومنهم من جوزه.

(أ) المانعون للتعقيم:

1/ جاء في قرار مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة بتأريخ 1965م: "إن الإجهاض تعضيد تحديد النسل، أو استعمال الوسائل التي تؤدي إلى العقم لهذا الغرض، فهو أمر لا تجوز ممارسته شرعا للزوجين أو لغير هما"(1).

تفيد هذه الفتوى تحريم كل الوسائل القاطعة للتناسل بما فيها تحديد النسل.

2/ وجاء في مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الخامس بالكويت بتاريخ 10 إلى 15 شهر ديسمبر 1988م: "أولا: لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب. ثانيا: يحرم إستئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة، وهو ما يعرف بالاعقام أو التعقيم. ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية.... أهـ".

نستفيد من هذه الفتوى تحريم التعقيم للرجل والمرأة إلا فى حالات المضرورة الشرعية⁽²⁾.

وجاء في كتاب الفتاوى للشيخ الشعراوى: "الفتوى 493/ حكم التعقيم وربط الأنابيب. حرام حرام بالإجماع، لأى سبب، ولو خاف الجراح إنفجار الرحم. ذلك لأن علم الطبيب غير علم الله. والمرأة ليست آلة أو ميكانيكا والأطباء لا يفرقون متى سيرزقها الله العافية.

إن الذى يتجرأ ويقوم بهذه العملية، سيحوجه الله إلى النسل، ويزيل كل ما معه. فيحتاج إلى النسل مرة أخرى.

⁽¹⁾ راجع: دكتور عبدالله الطريفي، تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه، ص 570. ومثله د. على محمد القدال، تحديد النسل، ص 218.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المرجع السابق.

وقد يثور السؤال الآتى: أحيانا قد تجرى عملية أو عمليتان أو ثلاث قيصريات للمرأة. ثم نجدها بعد ذلك مهددة بالموت، في حدوث أي حمل قادم، مما يتطلب من جراح النساء أو الولادة لكي يربط لها الأنابيب. فما الفتوى؟

نقول: لا دخل لك (أى للبشر حتى فى هذه الحالة. فأنت تتكلم بحساباتك (أى البشر) والخالق له حسابات فوق ذلك ... أهـ"(1).

ورب سائل يقول: كيف تبيح الإجهاض، إذا دعت إليه الحالة الصحية للمرأة الحامل، ولا تبيح التعقيم؟ نقول: حالة الضرر الموجودة من الحمل في حالة الإجهاض واضحة. أما ما قد يظهر مستقبلا، فهو في علم الله، وليس من شأنك. فالتعقيم بكل أنواعه حرام حرام حرام مهما كانت الأسباب ... أهـ"(2).

نستفيد من فتوى الشيخ الشعراوى حرمة التعقيم في حق الرجل والمرأة.

رأى الباحث:

لكننى لا أتفق مع الشيخ الشعراوى، حيث أن الضرورة قد تجوز التعقيم إذا قدرت بقدرها وصار لا مناص من إجرائه.

(ب) المجوزون للتعقيم:

جاء في فتوى الشيخ أحمد ابراهيم بك: "6- بعد الطفل السادس. لا مانع من منع الحمل في هذه الحالة، محافظة على الأولاد الموجودين وعلى الأم. المنع الدائم أن تتعاطى المرأة دواء لقطع الحمل من أصله، فهو جائز ولكنه مكروه كراهة تنزيهية، أى الأحسن لها ألا تفعل إذا لم يكن في منع الحمل ضرر يلحق بها أو بزوجها أو بالمولودين ... أهـ"(3).

الموازنة:

1/ قامت الأدلة على تحريم التعقيم: بالقرآن والسنة وإجماع الفقهاء القدامى والمعاصرين.

- 2/ أدلة المجوزين ضعيفة و لا ترقى إلى مستوى القبول.
- 3/ أما إذا كانت هناك ضرورة شرعية، فيمكن عندها إجراء عملية التعقيم. لأن القاعدة الشرعية تقول: الضرورات تبيح المحظورات.

⁽¹⁾ متولى الشعر اوى، الفتاوى، ص 514 فما بعدها.

⁽²⁾ المرجع السابق.

⁽³⁾ د. على القدال، تحديد النسل، ص 218.

المطلب الرابع: الإختصاء:

في اللغة:

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الاختصاء من مادة (خ ص ي). تقول خصاء خصاء. أي سل خصييه، فهو خصى ومخصى. والخصية من أعضاء التناسل⁽¹⁾.

وجاء في قاموس الرائد: "الخصية بيضة الرجل، جمع خصى. والخصى أى الذى انتزعت خصيتاه"(2).

إذن الخصاء هو تعطيل الخصية، بحيث لا تكون قادرة على إفراز الماء الذي منه الإنجاب.

في الإصطلاح:

جاء في نيل الأوطار: "الخصاء هو شق الأنثيين وانتزاع البيضتين"(⁽³⁾.

وجاء في فتح البارى: "الخصاء هو الشق على الأنثيين وانتزاعهما ...أهـ "(4).

نخلص إلى أن المعنى عند الفقهاء هو نفس المعنى اللغوى. وهو تعطيل المقدرة على الإنجاب بالتأثير على الخصيتين: بانتزاعهما أو رضهما.

النصوص من القرآن:

قال تعالى: "ولأجعلنهم ولأمنعنهم ولآمرنهم فليبتكن آذان الأنعام ولآمرنهم فليغيرن خلق الله. ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله، فقد خسر خسرانا مبينا"(5).

ووجه الدلالة في قوله تعالى: "ولأمرنهم فليغيرن خلق الله".

جاء في لباب التأويل: "و لآمرنهم فليغيرن خلق الله"، قيل تغيير خلق الله هو الاختصاء وقطع الآذان، حتى أن بعض العلماء حرمه ... عن نافع قال: كان ابن عمر يكره الاختصاء ويقول إن فيه نماء الخلق"(6). ومعناه في ترك الإختصاء نماء الخلق، يعنى زيادتهم ...أهـ"(7).

⁽¹⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الخاء، حرف الخاء، مادة (خصى).

^{(&}lt;sup>2)</sup> جبر ان مسعود، قاموس الرائد، باب الخاء، حرف الخاء، مادة (خ ص ي).

⁽³⁾ الشوكاني، نيل الأوطار، ج6، ص 213.

العسقلاني، فتح الباري، ج9، ص118.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة النساء، الآية 119.

⁽⁶⁾ رواه مالك في الموطأ.

⁽⁷⁾ الخازن، لباب التأويل، ج1، ص 599. ومثله البغوى، معالم التنزيل، ج1، ص 600.

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "وأما الخصاء في الآدمي فمصيبة فإنه إذا خصى بطل قلبه وقوته، عكس الحيوان، وانقطع نسله المأمور به في قوله عليه السلام: "تناكحوا تناسلوا فإني مكاثر بكم الأمم" (1). ثم إن فيه ألما عظيما، ربما يفضي بصاحبه إلى الهلاك فيكون فيه تضييع مال وإذهاب نفس. وكل ذلك منهي عنه. ثم ان هذه مثلة، وقد نهي النبي فيكون فيه تضييع مال وإذهاب نفس. وكل ذلك منهي عنه فقهاء الحجازيين والكوفيين شراء (ص) عن المثلة، وهو صحيح. وقد كره جماعة من فقهاء الحجازيين والكوفيين شراء الخصي من الصقالبة وغيرهم وقالوا: لو لم يشتروا منهم لم يخصوا". ولم يختلفوا أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز. لأنه مُثلة وتغيير لخلق الله تعالى. وكذلك قطع سائر أعضائه من غير حد ولا قود ... أه (2).

نخلص من هذه الأراء إلى أن علماء التفسير مجمعون على تحريم خصاء الأدمى.

النصوص من السنة النبوية:

1/ عن سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه، قال: "رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لاختصينا"(3).

2/ قال عبدالله رضى الله عنه – وهو ابن مسعود – "كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لنا شيء، فقلنا ألا نستخصى؟ فنهانا عن ذلك. ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب، ثم قرأ علينا: "يا يها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين"(4) ... أهـ(5).

جاء في فتح البارى: "قوله (ولو أذن لاختصينا) كان الظاهر أن يقول: ولو أذن له لتبتلنا، ولكنه عدل عن هذا الظاهر، أي قوله (لاختصينا) لإرادة المبالغة. أي لبالغنا في التبتل، يؤدي بنا الأمر إلى الإختصاء، ولم يرد به حقيقة الإختصاء، لأنه حرام ... وقيل هو على الظاهر، وكان ذلك قبل النهي عن الإختصاء. ويؤيده توارد إستئذان جماعة من الصحابة، كابي هريرة وابن مسعود وغير هما ..." (أ) ... وإنما كان التعبير بالخصاء أبلغ من التعبير بالتبتل. لأن وجود الآلة يقتضي استمرار وجود الشهوة. ووجود الشهوة ينافي المراد من التبتل، فيتعين الخصاء طريقا إلى تحصيل المطلوب. والحكمة في منعهم من

⁽¹⁾ رواه البيهقي في السنن.

⁽²⁾ القرطبي، الجامع الأحكام القرآن، ج5، ص 391.

⁽³⁾ رواه البخاري والترمذي في أبواب النكاح برقم 1088.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة المائدة، الآية 87.

⁽⁵⁾ رواه البخاري في الصحيح.

⁽⁶⁾ العسقلاني، فتح الباري، ج9، ص 20.

الخصاء إرادة تكثير النسل، ليستمر جهاد الكفار. وإلا لو أذن في ذلك، لأوشك تواردهم عليه، فينقطع النسل، فيقل المسلمون ..."(1).

قوله: "ألا نستخصى" أى نستدعى من يفعل لنا الخصاء، أو نعالج ذلك بأنفسنا. وقوله: "فنهانا عن ذلك" هو نهى تحريم بلا خلاف فى بنى آدم. ففيه من المفاسد تعذيب النفس والتشويه، مع إدخال الضرر الذى قد يفضى إلى الهلاك. وفيه إبطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وتغير النعمة. لأن خلق الله رجلا من النعم العظيمة. فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال ... أهـ(2).

وجاء في شرح مسلم على النووى: "قوله رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو أذن له لاختصينا" قال العلماء: التبتل هو الانقطاع عن النساء وغيره من ملاذ الدنيا لاختصينا لدفع شهوة النساء، ليمكننا التبتل، وهو محمول على أنهم كانوا يظنون الإختصاء باجتهادهم، ولم يكن ظنهم هذا موافقا، فإن الاختصاء في الآدمي حرام صغيرا كان أو كبيرا ...أهـ(3).

نستفيد من هذه الشروح تحريم الإختصاء تحريما قاطعا، لأنه سيوقف مسيرة التكاثر وبذلك تسير الأمة الإسلامية نحو الانقراض – وبذلك يتغلب عليها الكفار.

بالإضافة إلى المثالب الكثيرة التى تحدث للخصى فى حياته، وفقدانه لنعم كثيرة أنعم الله بها عليه.

(حقال الإمام أحمد، حدثنا حماد بن خالد الخياط، أخبرنا الليث بن سعد، عن توبة بن النمر الحضرمي قاضي مصر، عمن أخبره قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا خصاء في الإسلام و لا كنيسة" (4).

4/ عن ابن عباس أن رجلا شكا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة، فقال: ألا أختصى؟ فقال صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من خصى أو اختصى"(5).

5/ وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا خصاء في الإسلام سوى ما كان في القديم"(6).

 $^{^{(1)}}$ العسقلاني، فتح الباري، ج $^{(2)}$ ص

⁽²⁾ المرجع السابق.

⁽³⁾ النووي، شرح مسلم على النووي، ج9، ص 176.

⁽⁴⁾ رواه الإمام أحمد، ذكره الإمام ابن القيم في أحكام أهل الذمة، ج2، ص 673.

⁽⁵⁾ رواه الطبراني في الأوسط

^{(&}lt;sup>6)</sup> رواه السمرقندي في تنبيه الغافلين، ص 224.

6/ ذكر الامام أحمد قال: قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: "لا كنيسة في الإسلام ولا خصاء"(1).

جاء فى تنبيه الغافلين للفقيه السمر قندى: "وفى الخصاء قطع للنسل، فلا يجوز أن يقطع النسل. فالخبر الذى قال: لا خصاء فى الإسلام، فالمراد به عند أكثر أهل العلم خصاء بنى آدم. وقال بعضهم معناه أن يخصى الرجل نفسه بيده، فالنهى يصرف إليه.

وقال بعضهم: خصاء البهائم سوى بنى آدم جائز، وبه نقول لأن فى ذلك منفعة للناس، والناس قد احتاجوا لذلك. فإن قيل لم لا يجوز خصاء بنى آدم وفيه أيضا منفعة. قيل: لا منفعة فيه لأنه لا يجوز للخصى أن ينظر إلى النساء ... أهـ"(2).

<u>تعليق:</u>

نخلص من أن الدلالة من هذه الأحاديث هو حرمة خصاء بنى آدم مهما كانت الأسباب. كما أكد الفقيه السمر قندى فى شرحه. لكن خصاء البهائم جائز لما فيه من فائدة للناس.

الحكم الشرعى للإختصاء عند الفقهاء:

مقدمة:

لقد أجمع الفقهاء على حرمة الإختصاء. فهو عملية تناقض الفطرة. لذا فإن النفوس تشمئز منه، بمجرد سماعه، والبشرية قد سجلت إلى يوم القيامة إدانتها لهذه الفعلة التى فعلها الظلمة من الملوك والأباطرة على فترات في التاريخ. ومع ذلك لم نعثر على نصوص كافية للمذاهب الثمانية. فلنبين هنا بعض ما وجدناه من النصوص التى في كتب الفقهاء:

المالكية:

جاء في كفاية الطالب الرباني: "وخصاء الآدمي حرام إجماعا ...أهـ "(3).

⁽¹⁾ ذكره الإمام ابن القيم، قال: قال الإمام أحمد، قال على بن عبدالعزيز حدثنا أبو القاسم، حدثنى الأسود، عن أبى لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب، عن أبى الخير مرشد بن عبدالله اليزنى قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه. راجع أحكام أهل الذمة، ج2، ص 673.

⁽²⁾ الفقيه السمر قندي (مو لانا الشيخ نصر بن محمد بن ابر اهيم السمر قندي، بستان العار فين، ص 224.

⁽³⁾ الشاذلي، كفاية الطالب، ج2، ص 397.

نستفيد من هذا النص أن الخصاء حرام بالإجماع، كما ذكر الشيخ على أبو الحسن المالكي الشاذلي.

الشافعية:

كما ذكر ابن حجر الهيثمى الشافعي⁽¹⁾ أن الفقهاء مجمعون على أن الإختصاء حرام في الإسلام.

جاء في كتابه الإفصاح: "والتبتل الإخصاء الحسى، وهو حرام إجماعا ... أهـ "(2).

الحنابلة:

جاء في أحكام أهل الذمة: "قال شيخنا ... كما قال تعالى عن الشيطان: "ولآمرنهم فليبتكن آذان الأنعام، ولآمرنهم فليغيرن خلق الله"⁽³⁾. فتغير ما خلق الله عباده عليه، من الدين تغيير لدينه، والخصاء وقطع الأذن تغيير لخلقه. ولهذا شبه النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما بالآخر في قوله: "كل مولود يولد على الفطرة: فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة، جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء". فأولئك يغيرون الدين، وهؤلاء يغيرون الصورة بالجدع والخصاء: هذا يغير ما خلق الله عليه قلبه، وهذا يغير ما خلق عليه بدنه!"(4).

وجاء فى أحكام أهل الذمة أيضا: "... فأقم وجهك للدين حنيفا، فطرة الله التى فطر الناس عليها، لا تبديل لخلق الله". فمنهم من فسره بأنه دين الله، ومنهم من فسره بأنه تبديل الخلقة بالخصاء و نحوه ... أهـ(5).

التعليق:

هذان النصان من نصوص الحنابلة فيما دلالة قاطعة على حرمة الخصاء، فلا يجوز تبديل الفطرة، التي فطر الله الناس عليها.

⁽¹⁾ هو أحمد بن حجر الهيثمى. وعند البعض الهيثمى السعدى الأنصاري، شهاب الدين أبو العباس. ولد فى محلة أبى الهيثم بمصر. ونشأ وتعلم بها. وهو فقيه شافعى مشارك فى أنواع من العلوم. تلقى العلم بالأز هر وانتقل إلى مكة، وصنف بها كتبه وبها توفى. برع فى العلوم وخصوصا فقه الشافعى. ومن تصانيفه تحفة المحتاج شرح المنهاج. توفى رحمه الله سنة 973. راجع: الزركلى، الإعلام، ج1، ص 223.

⁽²⁾ ابن حجر الهيثمي، الإفصاح، ج1، ص 26.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية 119.

⁽⁴⁾ أورده ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ج2، ص 541 و هو متفق عليه.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ص 584.

موازنة:

وبذلك نخلص إلى أن الفقهاء أجمعوا على حرمة الإختصاء بأن يعطل الإنسان وظيفة خصيتيه. إما بالشق والاستئصال نهائيا أو بالرض أو بشرب الدواء أو خلاف ذلك، لأن الإختصاء تغيير لخلق الله ومخالفة لمراده جل شأنه. والله أعلم.

رأى الباحث:

يبدو لى أن الفقهاء المسلمين لم يشغلوا أنفسهم فى الخوض كثيرا فى أمر الخصاء فى كتبهم، مع إجماعهم على حرمته. لأن وجوده فى مجتمع هذه الأمة كان مجرد فكرة عند صحابته صلى الله عليه وسلم بدافع واحد فقط هو أن يتفر غوا لعبادة الله وطاعته، بيد أن ينقطع عنهم هذا الجانب الشاغل للإنسان، أى جانب الجنس.

إلا أن صلوات الله وسلامه عليه وهو أعلم خلق الله صرفهم عن هذا التفكير وحرمه على الأمة. إذن ليس لمسألة الإخصاء في هذه الأمة وجود، لأى دافع آخر، وبذلك لم يعرف له وجود طوال هذه القرون.

أما الأمم السابقة، وخاصة قبل ظهور الإسلام فكان الخصاء يوجد عندهم لدوافع كثيرة: فكان الملوك يخصون العبيد ليبيعونهم لأمم أخرى ترغب فى شراء الخصيان. كما كانوا يخصون العبيد الذين يعملون فى قصور هم ويختلطون بنسائهم، حتى لا يصلوا إليهن، إلى غير ذلك من الدوافع التى أدت إلى وجود الخصيان فى مجتمعاتهم.

المبحث الرابع الحديثة للتقليل من الحمل ومنعه

مقدمــة:

مع تقدم العلوم، ابتكر الإنسان طرقا حديثة، للتقليل من النسل أو منعه، إذ أن الطرق التقليدية التي تحدثنا عنها في المبحث الثالث غير مجدية، أو غير مضمونة النتائج.

ولعل من أهم هذه الطرق الحديثة لمنع الحمل: تحديد النسل، وتنظيم النسل، والصحة الإنجابية، ووسائل منع الحمل الحديثة.

فللناقش هذه القضايا فيما يلى من مطالب:

المطلب الأول: تحديد النسل:

معنى التحديد في اللغة:

التحديد في اللغة من مادة (ح د د). وقد جاء بعدة معان سنستعرض بعضا منها، ونخلص إلى المعنى الذي يخصنا في هذا المطلب.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الحد: الحاجز بين الشيئين ومنتهي الشيء. والمحدود أي المحروم ... أهـ(1).

وجاء فى لسان العرب: "الحد: المنع. تقول حد الرجل عن الأمر يحده حدا: أى منعه وحبسه. وتقول: حددت فلانا عن الشعر أى منعته. والحداد: البواب والسجان لأنهما يمنعان من فيه أن يخرج ... أهـ "(2).

نفهم من قواميس اللغة أن الحد معناه: المنع والحرمان والحجز والحبس. والمعنى الذي يعنينا في هذا المطلب هو المنع.

معنى النسل في اللغة:

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "النسل من مادة (ن س ل) والنسل: الخلق والولد. وتقول: نسل الصوف نسو لا أي سقط ... أهـ"(3).

⁽¹⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الحاء، حرف الحاء، مادة (حدد).

ابن منظور، لسان العرب، حرف الدال، فصل الحاء، مادة (ح د د). $^{(2)}$

⁽³⁾ الزاوى، ترتیب القاموس المحیط، باب النون، حرف النون، مادة (ح د د).

وجاء في لسان العرب: "ونسل: أي خرج. قال تعالى: "فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون"(1). أي يخرجون بسرعة ... أهـ $^{(2)}$.

إذن النسل: معناه السقوط والخروج والخلق والولد. ويعنينا في هذا المقام معناه بمعنى الولد.

موازنة:

إذن نخلص من تعريفنا اللغوى للنسل وللتحديد أن (تحديد النسل معناه منع الولادة).

تعريف تحديد النسل في إصطلاح الفقهاء:

عند الفقهاء القدامي:

لم يرد عند الفقهاء القدامى تعريفا صريحا لمفهوم تحديد النسل. ولكن هناك إشارات اليه، من خلال الكلام عن العزل.

جاء في شرح مسلم للنووي من كتب الشافعية: "و هو - أي العزل - مكروه عندنا في كل حال، وكل امرأة، سواء رضيت أم لا، لأنه طريق إلى قطع النسل ...(3).

فعبارة قطع النسل تعنى إنهاؤه البتة. فهذه العبارة تعنى تحديد النسل.

وجاء في كتاب شرائع الإسلام من كتب الإمامية: "العزل عن الحرة إذا لم يشترط في العقد، قيل يحرم، ويجب معه دية النطفة ومعه عشرة دنانير ..." أهـ⁽⁴⁾.

فالعزل عندهم إنقاص للنسل، بل وجريمة أوجبوا فيه الدية وهي عشرة دنانير. وفي ذلك إشارة إلى التحديد.

والخلاصة أن هاتين العبارتين تعريف ضمني لمعنى تحديد النسل عند الفقهاء القدامى.

تحديد النسل عند المعاصرين:

جاء فى كتاب الإنجاب بين المشروعية والتحريم: "هو التوقف عن الإنجاب عند الوصول إلى عدد معين من الذرية، باستعمال وسائل يظن أنها تمنع الحمل"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ سورة يسن، الآية 51.

⁽²⁾ ابن منظور، لسأن العرب، حرف اللام، فصل النون، مادة (ن س ل).

⁽³⁾ النووى، شرح مسلم على النووى، ج10، ص 9.

⁽⁴⁾ الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 720.

⁽⁵⁾ د. محمود أحمد طه، الانجاب بين المشروعية والتحريم، ص 18.

وجاء في كتاب تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه: "هو منع أفراد الأمة من المجيء بمواعيد غير مرغوب فيهم، عن طريق الإلزام أو التأثير الإعلامي"(1).

نفهم من هذه النصوص أن تحديد النسل هو تقليل الولادة عند المواطنين نتيجة لتدخل السلطة إما بسن القوانين أو التأثير الإعلامي أو غيره من الوسائل.

النصوص الواردة حول تكثير النسل في الشريعة الإسلامية: مقدمة:

كما رأينا في نقدنا، للدعوات المنادية بتحديد وتقليل النسل، من وجهة النظر الإسلامية، فإن خط الإسلام هو تكثير النسل، وليس تقليله، كما جاء في تلك النظريات

والدعوات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما تبنته النصوص الشرعية التالية:

النصوص الواردة في القرآن:

اً قال تعالى: "هنالك دعا زكريا ربه، قال رب هب لى من لدنك ذرية طيبة، إنك سميع الدعاء" $^{(2)}$.

جاء فى الجامع لأحكام القرآن، حول تفسير هذه الآية: "هب لى" أى أعطني. "من لدنك" من عندك. "ذرية طيبة" أى نسلا صالحا. والذرية تكون واحدة وتكون جمعا ذكرا أو أنثى دلت هذه الآية على طلب الولد وهي سنة المرسلين والصديقين ... أهـ "(3).

نفهم من هذا أن السعي في طلب الذرية بالزواج أمر مرغب فيه شرعا لاستمرار الحياة.

2/ قال تعالى: "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة"(4).

وجاء في الفتوحات الإلهية: "بنين" ولم يذكر البنات لكراهتهن عندهم، فلم يمتن عليهم إلا بما يحبونه. والحفيد هو ولد الابن ذكرا كان أو أنثى، وولد البنت كذلك. أما تخصيصه

⁽¹⁾ د. عبدالله الطريفي، تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه، ص 288.

⁽²⁾ سورة آل عمران، الآية 38.

⁽³⁾ القرطبي – الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص 72.

⁽⁴⁾ سورة النحل، الآية 72.

بولد الذكر وتخصيص ولد الأنثى، فهو عرف طارىء. والحفيد جمع حافد وهو المسرع في الخدمة، المسارع في الطاعة"(1).

نخلص من هذه الآية أن الزواج لا بد منه لأنه وعن طريقه يأتى الأولاد والأحفاد. والأولاد والأحفاد من النعم الكبرى التي امتن الله بها على الناس، وذكر هم بها.

3/ قال تعالى: "المال والبنون زينة الحياة الدنيا"(²⁾.

جاء في تفسير روح البيان: "والمعنى أن ما يفتخر به الناس لا سيما رؤساء العرب من المال والبنين شيء يتزينون به في الحياة الدنيا، وتغنى عنهم عن قريب"(3).

نفهم من هذه الآية أن المال والبنين من نعم الله على العباد ويجب أن يتذكروا أنها ستفنى — منهم في القريب، لذلك يجب ألا تلهيهم الدنيا عن ذكر الله.

4/ قال تعالى: "ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق، نحن نرزقهم وإياكم، إن قتلهم كان خطئا كبيرا"(4).

جاء في الكشاف: "قتلهم أو لادهم هو وأدهم بناتهم، قالوا يئدونهن خشية الفاقة وهي الإملاق، فنهاهم الله وضمن لهم أرزاقهم ..أهـ".

نستفيد من هذه الآية وجوب أن يستمر الناس في التوالد. ولا تقتلوا بناتكم خوف الفقر، فالله من تكفل بالأرزاق لجميع الخلق.

الخلاصة:

نستفيد من هذه الآيات أن الإسلام قد دعا إلى بقاء نوع الإنسان، ومنع تقليل وتحديد النسل بأى كيفية، ولا يكون ذلك إلا بالتوالد والتكاثر، ليقوم الإنسان بتعمير الأرض، وتخلف الأجيال بعضها بعضا وهذه سنة الله. لذلك يجب علينا نحن المسلمين ألا نتبع الدعوات الهدامة التي تدعو إلى تقليل النسل قلى مسيرة الحياة، وقد استعرضنا بعضا من هذه النظريات ووقفنا على بطلانها.

⁽¹⁾ سليمان بن عمر العجيلي، الشهير بالجمل، الفتوحات الإلهية، ج2، ص 585.

⁽²⁾ سورة الكهف، الآية 46.

 $^{^{(3)}}$ البروسوى، روح البيان، ج $^{(3)}$

⁽⁴⁾ سورة الإسراء، الآية 31.

النصوص الواردة في السنة النبوية:

1/ عن علقمة قال: كنت مع ابن مسعود و هو عند عثمان رضي الله عنه. فقال عثمان خرج رسول الله (ص) على فتية فقال من كان منكم ذا طول فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لا يستطع فالصوم له وجاء"(1).

جاء فى سنن النسائي لشرح السيوطي: "ذا طول" أى ذا قدرة على المهر والنفقة. "فليتزوج" أمر ندب عند الجمهور. "فإنه" أى التزوج. "أغض" أحسن. "وأحصن" أحفظ ... أهـ(2).

في هذا الحديث حث للشباب حتى يحفظ دينه وتر غيب ودعوة له لتحصيل النسل.

2/ وعن أم أنس⁽³⁾ قالت للنبى صلى الله عليه وسلم: "هذا أنس ابنى أتيتك به يخدمك فادع الله له. فقال صلى الله عليه وسلم: "اللهم أكثر ماله وولده. فوالله إن مالي لكثير. وإن ولدى وولد ولدى ليتعادون المائة اليوم ... أهـ "(4).

جاء فى شرح مسلم على النووي: "... ومعناه ويبلغ عددهم نحو المائةأهـ "(5). ووجه الدلالة فى هذا الحديث أن أو لاد أنس كثروا بدعوة النبى صلى الله عليه وسلم. وهذا – أى كثرة الأولاد – هو المطلوب فى التوجه الإجتماعى الإسلامي.

3/ وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"(6).

جاء في شرح مسلم على النووي: ".. وفيه فضيلة الزواج لرجاء الولد الصالح..أهـ"(7). وهذا الحديث فيه حض صريح على الزواج. إذ هو الوسيلة الوحيدة لإنجاب الولد الصالح الذي يستمر نفعه لوالده حتى بعد وفاته.

4/ وعن معقل بن يسار (8) رضى الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إنى أصبت امرأة ذا حسب ومنصب ومال، إلا أنها لا تلد،

⁽¹⁾ رواه النسائي في باب الحث عن النكاح والأحاديث غير مرقمة بالطبعة.

⁽²⁾ السيوطى، سنن النسائى لشرح السيوطى، ج6، ص 57.

⁽³⁾ أم أنس هي: أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام. وهي صحابية جليلة رضي الله عنها. وأنس هو ولدها أنس بن مالك وقد سبقت ترجمته. راجع الإصابة ج4، ص 461. راجع الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁴⁾ رواه مسلم في الصحيح. كما رواه الترمذي في السنن برقم 3917. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

^{(&}lt;sup>5)</sup> النووى، شرح مسلم عَلى النووى، ج16، ص 40.

⁽⁶⁾ رواه مسلم من حديث أبي هريرة. قاله العراقي في المغنى بهامش الاحياء وتراجمهم ج2 ص 22.

⁽⁷⁾ النووي، شُرح النووي على صحيح مسلم، ج11، ص 65.

⁽⁸⁾ معقل بن يسار هو الصحابي الجليل وقد ترجمت له. راجع فهرس الاعلام وتراجمهم.

أفأتزوجها؟ فنهاه. ثم أتاه الثانية فقال له مثل ذلك. ثم أتاه الثالثة. فقا له: تزوج الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأمم"(1).

جاء فى شرح الترغيب والترهيب: "... الزوجة الودود: أى خالصة الحب والعطف والرأفة. الولود: أى كثيرة الولادة، منتجة مثمرة، تلد له بنين وبنات ليحيا ذكره ويبقى أثره ... أهـ "(2).

نستفيد من هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن زواج العقيم وحض التزوج من المرأة الولود لأنه سيفاخر بأمته الأمم يوم القيامة.

الخلاصة:

نخلص من هذه الأحاديث إلى أن الاهتمام بكثرة النسل وسلوك الوسائل كزواج الولودات هي دعوة الشريعة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى تقوى الأمة وهي تجابه أعداء الإسلام في هذه الدنيا. ولكي يباهي بها رسولها صلى الله عليه وسلم الأمم يوم القيامة.

كما نفهم أن فى هذه الأحاديث ردا على النظريات التى تدعو إلى تقليل النسل، حتى يتواءم مع الإنتاج بل العكس هو الصحيح أن الإنتاج يزيد بازدياد أعداد مواطنى الأمة. وقد استعرضت بعضا من هذه النظريات.

الحكم الشرعى لتحديد النسل عند الفقهاء:

مقدمة: مصدر فكرة تحديد النسل:

إن فكرة تحديد النسل وافدة على الفكر الإسلامي. ومصدر ها الفلاسفة والاقتصاديون والمهتمون بنظريات السكان. وهذه الفكرة – تحديد النسل – قديمة ضاربة في التاريخ وممن تحدثوا عنها قديما الفيلسوف الصيني كونفشيوس. وأما بالنسبة للمهتمين من المفكرين، فمن أهم من بلورها القس مالتوس في نظريته التي يقول فيها: (إن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية، بينما تتزايد الموارد بمتتالية حسابية).

⁽¹⁾ رواه أبو داود والنسائي، والحاكم واللفظ له، وقال: صحيح الإسناد. وقد أورده المنذري في باب الترغيب في الزواج بذات الدمن الولود ورقمه 19.

⁽²⁾ مصطفى محمد عمارة، شرح الترغيب والترهيب، للإمام المنذري، ج3، ص 46.

فالفكرة من أساسها تناقض التفكير الإسلامي، الذى يدعو إلى الاهتمام بزيادة النسل وليس بتقليله. لذا نجد أن الحكم الشرعي، الأصل فيه منع تحديد النسل. ومع هذا فيوجد تيار تأثر بالفكرة وساق من الأدلة الشرعية ما يؤيد به موقفه، فدعا إلى تحديد النسل.

لهذا نجد أن الفقهاء بالنسبة للحكم الشرعي، ينقسمون إلى قسمين وهما:

- 1- القسم الأول المانعون لتحديد النسل. وهم من تسندهم أصالة تفكير الإسلام الذى يقضى بمنع تحديد النسل في الأمة.
- 2- القسم الثاني وهم القائلون بمساندة الدعوة إلى تحديد النسل وهم المتأثرون بمالتوس وغيره من الفلاسفة والاقتصاديين المعاصرين.

أدلة القسم الأول: المانعين لتحديد النسل:

القرآن الكريم:

1/ قال تعالى: "ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم .."(1). وقال تعالى: "ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم .."(2).

وجه الدلالة بالآيتين:

جاء فى لواء الإسلام: "النهى عن القتل فى الآيتين يتضمن الوأد، كما تتضمن الإجهاض. لأنه إزهاق لنفس حرم الله قتلها. ويتضمن بالإشارة أو بطريق غير مباشر منع الحمل لهذا السبب، لأن فيه إنكارا لقدرة الله على الرزق. ومن هنا كان على المؤمنين أن يتركوا أمر العيال وما يتوقعون من رزق، إلى الله تعالى ... أهـ(3).

نستفيد من هاتين الآيتين، أن هذه الجريمة في حق الأولاد، ومهما كان سببها، فهي حرام، سواء أكانت وأدا أم إجهاضا، أم منع حمل. وتفسير العلماء للقتل بأنه هو الإجهاض ومنع الحمل تفسير عميق ورائع.

2/ وقال تعالى: "يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا، ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ... الآية"(4).

⁽¹⁾ سورة الأنعام، الآية 151.

⁽²⁾ سورة الإسراء، الآية 31.

⁽³⁾ أبو زهرة، مقال حول تحديد النسل، مجلة لواء الإسلام، عام 1961.

⁽⁴⁾ سورة الممتحنة، الآية 12.

وجه الدلالة:

جاء في مقال للدكتور حسان حتحوت: "ووقفت متأملا عند قوله "ولا يقتلن أولادهن ...". وساءلت نفسى: وهل كانت النساء يقتلن أولادهن؟ إن قتل الذرية الذي عرفته الجاهلية، فنهى عنه الإسلام كان وأد البنات دون البنين. فلا ينبىء عنها التعبير بكلمة أولادهن، وهي تشمل البنين والبنات. ثم أن تلك الجريمة، جريمة الوأد، كان تعتزمها الرجال دون النساء. فوجدت نفسى تستريح إلى أن المقصود، بقتل النساء أولادهن هو إحداث الإجهاض.

هذا التمايز بين جريمة ضحاياها الإناث فقط، والدافع لها إتقاء العار، وبين جريمة أخرى ضحاياها الأولاد عموما، والدافع إليها شيء غير خشية العار، زاده القرآن وضوحا في قوله تعالى: "ولا تقتلوا أولادكم من إملاق، نحن نرزقكم وإياهم". وفي قوله تعالى: "ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم". فهذه جريمة دوافعها اقتصادية بحتة، وضحاياها الأولاد ذكورا وإناثا، وهو ما لم يعرف عن العرب إلا أن يكون القصد منه الإجهاض. وتعبير من إملاق" و"خشية إملاق" يشمل الإملاق الواقع، والإملاق المخشى، الذي لم يقع بعد. وتبين أن كلا الإملاقين ليس من أسباب علاجهما إزهاق حياة ...أهـ"(1).

نستفيد من هذه الآية أن المحرم فيها وهو قتل الأولاد معناه الإجهاض، وهو تحديد للنسل لغرض، فهو حرام أيضا.

(قال تعالى: "وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها" (2).

جاء فى الفتوحات الإلهية: "إلا على الله رزقها أى تكفل به فضلا منه تعالى. قال مجاهد: أى ما جاءها من رزق فمن الله ..."(3).

وجه الدلالة:

نستفيد من هذه الآية أنه ما دام الله قد تكفل بالأرزاق، فلا معنى لتحديد النسل. إذ أن الاقتصاديين بنو نظرياتهم على إحداث توازن بين عدد السكان والموارد. وهى نظريات باطلة وقد ناقشناها

⁽¹⁾ الدكتور حسان حتحوت، طبيب، من فقهاء الشيعة الإمامية المعاصرين، الإجهاض في الدين والطب والقانون. راجع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). http://www.Islam-online.net iol-arabic/qadaya/techng.asp.

⁽²⁾ سُورة هود، الآية 6. (الجمل)، الفتوحات الإلهية، ج2، ص 382. (3) سليمان بن عمر العجيلي (الجمل)، الفتوحات الإلهية، ج2، ص

4/ إن حب الذرية من الفطرة التي فطر الله عليها البشر. وقد جاء القرآن الكريم مؤيدا وراعيا لهذه الفطرة.

جاء في كتاب الدين وتنظيم الأسرة: "إن الرغبة في الولد وحب الذرية، فطرة البشر وطبيعة الإنسان. ولذا جاء في الذكر الحكيم قوله تعالى: "كهيعص. ذكر رحمة ربك عبده زكريا. إذ نادى ربه نداءا خفيا. قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا، ولم أكن بدعائك ربي شقيا. وإني خفت الموالي من ورائي، وكانت امرأتي عاقرا، فهب لي من لدنك وليا"(1). وقال سبحانه وتعالى: "هنالك دعا زكريا ربه قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء"(2).

ودين الإسلام جاء بتلبية الفطرة السليمة، التي جبل الناس عليها. قال تعالى: "فأقم وحمك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها، لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون"(3).

وإذا كانت الذرية فطرة يعترف بها الدين، فمنعها مضاد ومعارض لها، إذن فهو لا يجوز ولا يقدم عليه عاقل"(⁴⁾.

وجاء فى تحديد النسل: "إن المرأة إنما خلقت لتنجب، فإذا ما تعطل الجهاز التناسلي عن الإنجاب، فإن ذلك يؤدى إلى مصادمة الفطرة، كما أن العين خلقت لترى، وكذا الرجل لتمشى، فكذلك الأمر ههنا ... أهـ"(5).

5/ فما دام طلب الولد فطرة، فلا يتأتى ذلك إلا عن طريق الزواج، لذا حثت الشريعة على الزواج في الكتاب والسنة: "قال تعالى: "وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله..."(6). وقال تعالى: "فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ..."(7).

⁽¹⁾ سورة مريم الآيات 1-5.

⁽²⁾ سورة آل عمر إن، الآية 38.

⁽³⁾ سورة الروم الآية 30.

⁽⁴⁾ أحمد الشرباطي، الدين وتنظيم الأسرة، ص 9.

⁽⁵⁾ د. على القدال، تحديد النسل، رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، ص 90.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة النور، الآية 32.

⁽⁷⁾ سورة النساء، الآية 3.

ومن السنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج"(1). وعن معقل بن يسار قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأمم"(2).

فهذه النصوص من الكتاب والسنة تدل دلالات واضحة على الحث على الزواج لتكثير الذرية. وهي دعوة ضد تحديد النسل.

6/ إن تحديد النسل له مخاطر عدة ومن هذه المخاطر فإنه يقود المجتمع إلى المفاسد الخلقية بل إلى هدم المجتمع.

جاء في كتاب تحديد النسل: "إن تحديد النسل الجماعي بالإضافة إلى خطر وسائله وطرقه، على صحة الرجل والمرأة فإنه يؤدي إلى الوقوع في المفاسد الخلقية، ومن ذلك:

أ/ انتشار جريمة الزنا والوقوع في إنتهاك الحرمات فإن الذي يردع الإنسان ويقف به عند حده، هو خوفه من الله تعالى أو لا وخوفه من العار ثانيا – أي فبالأمن من الخوف يفعل الإنسان ما يشاء.

ب/ وبإنتشار الزنا تنتشر الأمراض الفتاكة الخبيثة كالايدز والزهرى والسيلان وغيرها.

- ج/ ينتزع الحياء من الرجال والنساء على السواء.
- د/ اختلاط الأنساب وتفكك الأسر نتيجة للمشاكل التي يفرزها الزنا.
 - هـ/ نقص الأيدى العاملة في الأمة، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج.
 - و/ يكثر العجزة وتضعف القوة الانتاجية للأمة.
 - ز/ ضعف العلاقة الزوجية نتيجة لعدم وجود الأولاد، أو لقلتهم.
 - ج/ ضياع نظام الأسرة وكثرة حالات الطلاق في المجتمع.

ط/ وقد رأينا في الوسائل الطبية الحديثة أنها قد تنظم النسل أو تحدده نهائيا. ولكنها مع ذلك تؤدى إلى إصابة النساء بأمراض كسقوط الرحم والانهيار العصبي والقلق والأرق والتوتر والصداع وشلل اليدين والرجلين وفساد الذاكرة. وأحيانا تصاب المرأة بالجنون.

أما الرجل فيقول الأطباء أنه بالاختلال في نظامه الجسماني والضعف في قوته التناسلية، كما يصاب بالقلق.

⁽¹⁾ رواه البخاري. سبق تخريجه في ص 305.

⁽²⁾ رواه أبو داود. سبق تخريجه في ص 306.

ع/ كما أنه مصادم للفطرة. وكل ما صادم الفطرة يثبت ضرره، فالرحم إنما خلق للإنجاب والمبيض للتبييض والعين للرؤية والرجل للمشى. فمتى تعطلت هذه الأعضاء الجسمانية عن مهمتها حدث الاختلال العام في الجسم.

أدلة القسم الثاني: القائلين بتحديد النسل:

استدل القائلون بتحديد النسل، بعدد من الأدلة مساندة لرأيهم.

الأدلة من القرآن:

1/ قال تعالى: "وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله"(1).

وجه الدلالة:

جاء في الإسلام وتنظيم الأسرة: "هو الأمر بالاستعفاف. والاستعفاف فيه تأخير أو قطع للنسل. فما دام الاستعفاف مشروع، فبالتالي فإن تحديد النسل مشروع أيضا. وإذا رأى ولى الأمر تعميم المبدأ فله ذلك. إذ أن رأى الحاكم يرفع الخلاف⁽²⁾.

2' قال تعالى: "نساؤكم حرث لكم فآتوا حرثكم أنى شئتم، وقدموا لأنفسكم 2'.

وجه الدلالة:

جاء فى حركة تحديد النسل: "إن الحارث لا يتعلق بحرثه إلا بغرض الزرع، فالواجب إن كان بحاجة إلى الزرع، فعلى الحارث أن يأتى حرثه. وأما إذا لم تكن به حاجة إلى الحرث، فما للحارث حق فى إتيان حرثه، بل عليه ألا يأتى حرثه إلا على قدر حاجة الوطن إلى الزرع. فقد روى عن ابن عمر فى قوله تعالى (نساؤكم حرث لكم)، قال: "كيف شئت إن عزلا أو غير عزل"(5)(6).

(بك وقال تعالى: "المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخيرا أملا" (6).

⁽¹⁾ سورة النور، الآية 33.

⁽²⁾ د. عبدالرحمن الخير، الإسلام وتنظيم الأسرة، ج1، ص 142.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 223.

⁽⁴⁾ رواه أبو حنيفة عن كثير الرياحي، عن الأصم، عن ابن عمر. أخرجه البخارى في 65 كتاب التفسير. ومسلم في 16 كتاب النكاح حديث 117. جاء في تفسير القاسمي ج3، ص 22: "أما حديث ابن عمر فله طرق رواه عنه نافع وعبيد الله بن عبدالله بن عمر وزيد بن اسلم وسعد بن يسار وغيرهم.

راجع الجصاص، أحكام القرآن، ج1، ص 481.

⁽⁵⁾ المودودي حركة تحديد النسل، ص 71.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة الكهف، الآية 46.

وجه الاستدلال:

جاء في الإسلام وتنظيم الأسرة: "إذا كان الأطفال جزءا من زينة الحياة الدنيا، إلا أن هناك شيئا أفضل للحصول على الثواب، وهي الأعمال الصالحة الباقية، والواقع أن القيام بهذه الأعمال الصالحة الباقية، يكون مستحيلا بإنجاب أطفال كثيرين ..."(1).

4/ وقال تعالى، حول عداء الأولاد وفتنتهم: "إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فأحذر هم ...". وقال تعالى: "إنما أموالكم وأولادكم فتنة، والله عنده أجر عظيم". وقال تعالى: "واعلموا إنما أموالكم وأولادكم فتنة. وأن الله عنده أجر عظيم".

وجه الاستدلال:

جاء في كتاب الإسلام وتنظيم الأسرة: "في هذه الآيات، بيان أن الأولاد – عدو – وفتنة، وما كان كذلك فينبغي تحديد عددهم، لتقليلهم حتى تقل القتنة"(5).

5/ وقال تعالى، فى بعض الآيات بناء على قلة العدد: "كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله" (6). وقال تعالى: "ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم، فلم تغنى عنكم من الله شيئا، وضاقت عليكم الأرض بما رحبت، ثم وليتم مدبرين" (7).

وجه الاستدلال:

جاء في كتاب الإسلام وتنظيم الأسرة: "في هاتين الآيتين إشارة إلى أن الإسلام يفضل القلة. فمن هذا يكون تحديد النسل لا يتعارض مع الإسلام، لأنه يهدف أيضا لقلة العدد، مما يدل على جوازه"(8).

الأدلة من السنة المطهرة:

أما من السنة، فقد استدل هؤلاء، بعدد من الأحاديث الشريفة نستطيع أن نذكر طائفة منها فيما يلي:

⁽¹⁾ أبو زهرة، الإسلام وتنظيم الأسرة، (142/1).

⁽²⁾ سُورة التغابنُ، الآية 14.

⁽³⁾ سورة التغابن، الآية 15.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الأنفال، الآية 28.

⁽⁵⁾ أبو زهرة، الإسلام وتنظيم الأسرة (143/1). ومثله: القدال، تحديد النسل، ص 93.

⁽⁶⁾ سورة البقرة، الآية 249.

⁽⁷⁾ سورة التوبة، الآية 25.

⁽⁸⁾ أبو زهرة، الإسلام وتنظيم الأسرة (143/1). ومثله: القدال، تحديد النسل، ص 93.

1/ عن عبدالله بن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، و من لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء $^{(1)}$

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذا الحديث، أن الصوم يؤدى إلى تقليل الشهوة بسبب منع الطعام، و بالتالي يؤدي إلى تقليل النسل أو قطعه و هذا يعني مشر و عية تحديد النسل.

2/ وعن أنس رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن من أشر اط الساعة، أن يقل الرجال و يكثر النساء، جتى يكو ن لخمسين امر أة قيم و احد"⁽²⁾.

3/ وعن ثوبان(3) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يوشك الأمم أن تتداعى عليكم، كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها. فقال قائل: "ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: لا، بل أنتم يومئذ كثير، لكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن قال قائل: وما الوهن يا رسول الله؟ قال: "حب الدنبا وكر اهة الموت"(4).

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذين الحديثين فيهما عدم الترغيب في الكثرة، إذا لم تكن هذه الكثرة فيها السلامة والقوة. إذن فالحديثان يدلان على مشروعية تحديد النسل.

4/ ما روى من أحاديث عنه صلى الله عليه وسلم تفيد أن قلة الأو لاد خير من كثرتهم و هي:

- (1) الحديث الأول قال رسول الله (ص): "ليأتين على الناس زمان يغبط فيه الرجل الخفيف الحاذ، كما يغبط اليوم أبو العشرة"(5).
- (2) والحديث الثاني هو حديث ابن مسعود قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ليأتين على الناس ز مان، تغيطون فيه الرجل الحاذ، كما يغبطون

رواه البخاري ومسلم. وقد سبق تخريجه في ص 305.

⁽²⁾ رُوّاه البخاري في الصحيح. (3) ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ترجمت له). راجع الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

^{(&}lt;sup>4)</sup> أخرجه أحمد في المسند.

⁽⁵⁾ ذكره ابن منظور في لسان العرب، في مادة (حو ذ) من غير أن يذكر الصحابي الذي رواه. راجع لسن العرب لابن منظور ج3، ص 487.

اليوم بكثرة المال والولد، حتى يمر أحدكم لقبر أخيه، فيتمعك عليه كما تمعك الدابة في مراعها. ويقول: يا ليتنى مكان ما به شوق إلى الله، ولا عمل صالح قدمه، إلا مما ينزل به من البلاء"(1).

(3) والحديث الثالث هو أنه صلى الله عليه وسلم قال: "خيركم فى المئاتين الخفيف الحاذ. قيا يا رسول الله، وما الخفيف الحاذ؟ قال: "الذى لا أهل له و لا ولد"(2).

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال في هذه الأحاديث، هو ما ضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل يفيد أن قلة الأولاد خير من كثرتهم بما يدل على مشروعية تحديد النسل.

5/ ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الأحاديث التى تجيز العزل. وهو الحديث الأول عن جابر بن عبدالله قال: سأل رجل النبى صلى الله عليه وسلم فقال: "إن عندى جارية لى، وأنا أعزل عنها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن ذلك لن يمنع شيئا أراده الله. قال: فجاء الرجل، فقال يا رسول الله، إن الجارية التى كنت ذكرتها لك، قد حملت. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا عبدالله ورسوله"(3).

والحديث الثاني عن جابر رضى الله عنه أيضا قال: "كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل"(4).

الحديث الثالث عن جابر رضى الله عنه قال: "كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فبلغ ذلك نبى الله صلى الله عليه وسلم، فلم ينهنا"(5).

والحديث الرابع عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ولم يفعل ذلك أحدكم؟ - ولم يقل فلا يفعل ذلك أحدكم - فإنه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها"(6).

⁽¹⁾ أخرجه الطبراني في الكبير. قال الهيثمي: رواه البزاز والطبراني. وفيه على بن يزيد الألهاني، وهو متروك. ذكر الله في مجمع الزوائد ج7، ص 282.

⁽²⁾ أخرجه أبو يعلى والديلمي، وفيه رواد بن الجراح. قال الدار قطني فيه، أنه متروك. وقال الحافظ العراقي: طرقه كلها ضعيفة.

راجع فيض القدير، ج3، ص 497.

⁽³⁾ رواه مسلم. ورواه الترمذي برقم 1147 باب ما جاء في كراهة العزل عن جابر وأبي سعيد.

⁽⁴⁾ رواه البخاري والترمذي برقم 1146 وقال: حديث حسن صحيح.
(5) برادريا في المريح ويكر الكولان في براد الملا في المريح شريرًا ا

⁽⁵⁾ رواه مسلم في الصحيح. وذكره الكحلاني في سبل السلام في باب عشرة النساء برقم 12. قال الكحلاني: فدل تقريره (ص) لهم على جوازه. راجع الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 146.

<u>و</u>جه الاستدلال:

جاء في تحديد النسل: "في هذه الأحاديث دليل على العزل. وهو نوع من أنواع تأخير الحمل. ويمكن أن نستدل به على جواز تحديد النسل"(1).

الترجيح:

بعد إستعراض أدلة المانعين والمجوزين بفكرة تحديد النسل، فإنى أرجح رأى المانعين لتحديد النسل، وذلك للأدلة الآتية:

1/ المانعون لتحديد النسل، أدلتهم أقوى وأوضح كما رأينا، وهي تتماشى مع المبدأ الكبير للشريعة وهو تكثير النسل.

2/ الداعون لفكرة تحديد النسل أدلتهم تستند على أحاديث غير صحيحة كما رأينا. كما أن فكرتهم مستقاة من علماء الاقتصاد والسكان والاجتماع من غير المسلمين كما لاحظنا.

3/ انعقد إجماع علماء المسلمين على أن تحديد النسل كقانون معمم على جميع الشعوب لا يجوز شرعا.

4/ كما صدرت فتاوى من بعض مجتهدى عصرنا، وكلها تمنع تحديد النسل، نذكر منها:

- (أ) قرار كبار العلماء بالسعودية، رقم 4، بتاريخ 1396/4/13هـ، وقد جاء فيه: "ونظرا إلى القول بتحديد النسل أو منع الحمل، مصادم للفطرة الإنسانية، التى فطر الله الخلق عليها. لذلك كله فإن المجلس يقرر، بأنه لا يجوز تحديد النسل".
- (ب) كما صدر قرار من مجمع الفقه الإسلامي الكويتي، بتاريخ 1988م، جاء فيه: "لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب".
- (ج) كما أفتى الشيخ محمد صالح العثيمين، بمنع تحديد النسل، قال: "إن تحديد النسل أمر لا ينبغي، لأن الذى ينبغي في الأمة الإسلامية هو تكثير النسل وزيادته. قال تعالى عن شعيب: "واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم" (2). كما أفتى تعالى على بنى إسرائيل فقال: "وجعلناكم أكثر نفيرا" (3). فالأمة لا شك أنها تقوى بكثرة أفرادها. كما أن في ذلك التكثير نشر للشريعة، والعمل بها، وهذا مما يفخر به الرسول صلى الله عليه وسلم.

على محمد القدال (رسالة دكتوراة)، تحديد النسل، ص96.

⁽²⁾ سورة هود، الآية 12.

⁽³⁾ سورة الأعراف، الآية 86.

ولكن لا حرج فيما إذا كان الإنسان يرى أنه لا بد من تنظيم النسل إذا كانت الزوجة لا تحتمل الحمل تباعا، لا حرج أن يجعل الحمل كل سنة ونصف أو سنتين مثلا، حسب حال المرأة وظروفها. وأعنى بالظروف الظروف الجسدية. وأما التربية وما أشبهها فهذه أمرها على الله، والله سبحانه وتعالى يعين الإنسان عليها. فكلما كثر الأولاد زاد الله الإنسان نشاطا في تربيتهم. والمهم أن تحديد النسل لا يجوز. وأما تنظيمه فلا حرج فيه إذا دعت الحاجة إليه"(1).

رأى الباحث:

لكل هذه الأسباب فإنني أرجح رأى المانعين لتحديد النسل.

المطلب الثاني: تنظيم النسل:

في اللغة:

التنظيم (تفعيل) من مادة (ن ظم). وهو يدل على الترتيب والحذق بالعناية والإهتمام. جاء في ترتيب القاموس المحيط: "النظم أى التأليف. وضم شيء إلى شيء آخر. ونظم اللؤلو: أى ألفه وجمعه في سلك"(2).

وجاء في لسان العرب: "النظم التأليف. والنظام ما نظمت فيه الشيء من خيط وغيره. والنظام العقد من الجوهر أو الخرز وغيرهما ...أهـ(3).

نستفيد من هذه المعانى في اللغة أن التنظيم معناه ترتيب الأشياء بدقة وعناية.

أما النسل في اللغة فقد سبق شرحه في الفصل الرابع المبحث الرابع المطلب الأول الفقرة الثانية. وقلنا هو الخلق والولد.

تنظيم النسل في الإصطلاح:

جاء في دائرة المعارف البريطانية "إن تنظيم النسل كحركة إجتماعية يعنى جميع الوسائل الطوعية والإرادية لتنظيم الولادة" (4).

⁽¹⁾ فتاوى منار الإسلام (785/3).

⁽ن ظم) الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب النون، حرف النون، مادة (ن ظم).

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الميم، فصل النون، مادة (ن ظم).

Encyclopaedia Britaniea, the micropaedia vol. 2, p. 40. (4)

وجاء فى كتاب الإنجاب بين التحريم والمشروعية: "هو الإبعاد بين فترتي الحمل لمصلحة ما. بأن يتخذ الزوجان الوسائل التى يريانها كفيلة بتباعد فترات الحمل أو إيقافه لمدة معينة من الزمان يتفقان عليها فيما بينهما"(1).

رأى الباحث:

نستفيد من هذه التعريفات أن تنظيم النسل يعنى التقليل من الولادة بالوسائل المعروفة في عصرنا لأسباب تتعلق بالزوجين وباتفاقهما.

الحكم الشرعي لتنظيم النسل:

الحنفية:

جاء حاشية ابن عابدين: "يجوز لها سد فم رحمها كما تفعله النساء خلافا ... لما جاء في البحر من أنه يكون حراما بغير إذن الزوج، قياسا على عزله بغير إذنها ... أهـ"(2).

وجاء في البحر الرائق: "ينبغي أن يكون سد فم رحمها كما تفعله النساء لمنع الولد حراما بغير إذن الزوج قياسا على عزله بغير إذنها ...أهـ"(3).

وجاء في تنظيم الأسرة: "أجاب الشيخ عبدالمجيد سليم عام 1937 – حول سؤال عن تنظيم النسل – الذي يؤخذ من نصوص الفقهاء والأحناف أنه يجوز بأن تتخذ بعض الوسائل لمنع الحمل على الوجه المبين بالسؤال وأصل المذهب أنه لا يجوز ذلك للرجل إلا بإذن زوجته وللمرأة إلا بإذن زوجها، ولكن المتأخرين أجازوه للرجل بدون إذنها"(4).

تعليق:

نستفيد من نصوص الأحناف تجويز هم للمرأة سد الرحم بالوسائل العصرية (اللولب) وغيره لمنع الحمل بإذن الزوج.

المالكية:

جاء في فتح العلى المالك: "جاء في فتاوى عليش: "ما قولكم في استعمال دواء لمنع الحمل. أو وضع شيء في الفرج حال الجماع لذلك، هل يجوز؟ ... (ج) لا يجوز تناول

⁽¹⁾ د. محمود أحمد طه، الإنجاب بين التحريم والمشروعية، ص 32.

⁽²⁾ ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج4، ص 252.

⁽³⁾ إبن نجيم، البحر الرائق، ج3، ص 215.

⁽⁴⁾ مُحمد أبو زهرة، تنظيم الأسرة، ص 395.

دواء لمنع الحمل. وأما وضع شيء كخرقة في الفرج، حال الجماع، تمنع وصول الماء للرحم فألحقه عبدالباقي⁽¹⁾ بالعزل من الجواز بشرطه، أي بإذن الزوج ...أهـ"⁽²⁾.

رأى الباحث:

نفهم من النص المالكي جواز وضع خرقة لمنع الحمل لأن ذلك لا يقطع النسل، بينما منع الدواء لقطعه للنسل.

الشافعية:

جاء في تحفة المحتاج: "وأما ما يبطىء بالحمل مدة ولا يقطعه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر "(3).

إذن، فإن تناول ما يؤخر الحمل مدة لكن لا يقطعه فيجوز تناوله. وهذا عين تنظيم النسل.

الحنابلة:

جاء فى الإنصاف: "ولرجل شرب دواء مباح يمنع الجماع ... ولأنثى شربه لقطع الحيض مع أمن الضرر. ولو بلا إذن الزوج. ما لم ينهها. وحرم شرب دواء لقطعه بلا علمها وشرب ما يقطع الحمل⁽⁴⁾.

جوز صاحب الإنصاف من الحنابلة جواز شرب الدواء الذى ينظم النسل ولا يقطعه من أصله. لكن المرأة لا تشربه إلا بعلم زوجها. ولا تسقى دواء يقطع الحيض بلا علمها لحقها في الولد.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "ولا يحل العزل عن حرة أو أمة"⁽⁵⁾. يرى الظاهرية تحريم العزل، وبالتالي تكون جميع الوسائل التي تعيق الإنجاب حرام بما فيها تنظيم النسل.

⁽¹⁾ هو عبدالباقي أبو محمد عبدالباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني، فقيه، توفي سنة 1099هـ.

⁽²⁾ عليش، فتح العلى المالك، ج2، ص 241.

⁽³⁾ الهيثمي، تحفة المحتاج شرح المنهاج، ج8، ص 240.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المرداوى، الإنصاف، ج1، ص 383.

⁽⁵⁾ ابن حزم، المحلى، ج9، ص 222.

الزيدية:

جاء في البحر الزخار: "يجوز العزل عن الأمة إجماعا. ويحرم من الزوجة الحرة إلا برضاها. وعن الإمام يحي⁽¹⁾ أنه قال يجوز مطلقا. أن ليس بأعظم من ترك الوطء. وإذا جاز العزل جاز تغيير النطفة والعلقة والمضغة، إذ لا رحمة لجماد، وكجواز منع النسل بالعزل"⁽²⁾.

رأى الإمام يحى يعتبر رخصة فى تنظيم النسل إذا رضى به الزوجان من غير شرط أو قيد آخر إلا رضاهما. لكن لا يدل رأى الإمام يحى على جواز سن تنظيم النسل بقانون عام يشمل كل رعايا الدولة.

الإمامية:

جاء في مختلف الشيعة في أحكام الشريعة: "المشهور كراهة العزل عن الحرة وليس محرما. وليس لأحد أن يعزل عن زوجته الحرة إلا أن ترضي منه ذلك"(3).

نفهم من كلام الحلى أن العزل مكروه عن الحرة. وبالتالي يكون تنظيم النسل مكروه.

الأباضية:

جاء في كتاب النيل: "ولا يعزل عنها أو تعزل عنه إلا بإذن. وجاز العزل عن سرية بلا إذن وعن أمة بإذنها أو إذن سيدها. والعزل يكون للفرار من الولد خشية العيال، وإدخال الضرر على المرضع، واسترقاق الولد إن كانت أمة، ولا ضرار المرأة بذلك"(4).

نفهم من هذا النص جواز تنظيم النسل بإتفاق الزوجين، وإذا كانت هناك أسباب داعية لذلك. لكن لا يجوز تنظيم النسل على مستوى الدولة بقانون.

موازنة:

- 1- نستفيد من هذه النصوص جواز استعمال العوازل لظروف معينة وحالات خاصة، من غير أن تعمم ذلك كقانون ملزم لكل الأفراد.
- 2- آراء الفقهاء تتأرجح من الجواز (الجمهور) والتحريم والكراهة. وأما ما يقطع الحمل نهائيا فهو متفق على حرمته.

⁽¹⁾ هو الإمام يحي بن المرتضى. راجع الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽²⁾ أحمد بن يحي بن المرتضى، البحر الزخار، ج3، ص 181.

⁽³⁾ الحلى، مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ص 86.

^{(&}lt;sup>4)</sup> إطفيش، كتاب النيل وشفاء العليل، ج3، ص 298.

- 3- من أباح العزل قاس عليه جواز تنظيم النسل بالوسائل الحديثة. ومن رفضه رفض تنظيم النسل.
- 4- بعضهم يرى الجمع بين الأحاديث: بأن يقال أحاديث الإباحة إذا كانت لسبب من رضاع أو تربية. وتحمل الأحاديث الأخرى على التحريم إذا كانت لمعاندة القدر أو لتقويت حق الزوجة.

ولذلك فالمباعدة بين الولادتين أكثر من فترة الرضاع أى حوالي أربع وخمس سنوات دون مبرر حكمها الكراهة.

الأدلة:

قوله تعالى: "واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم"(1).

وقوله (ص): "تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأمم"⁽²⁾. فالدعوة إلى التكاثر من مبادىء الشريعة، فهو مطلوب ومرغوب.

أما التنظيم لمصلحة الطفل السابق خوفا عليه من الهزال. أو إذا ثبت وجود مرض سينتقل إلى الطفل القادم. أو إذا كانت الأم لا تحتمل الحمل المتقارب بسبب العمليات الكثيرة. فعندئذ وفي كل هذه الحالات يجوز التنظيم.

الأدلة:

قال تعالى: "وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن ير هقهما طغيانا وكفرا" $^{(3)}$.

فهذان دليلان من الكتاب والسنة يجوزان التنظيم للمسوغ الشرعى.

االفتاوى حول تنظيم النسل:

إنقسم الفقهاء المعاصرون إلى قسمين: منهم من منعه ومنهم من أجازه.

⁽¹⁾ سورة الأعراف، الآية 86.

⁽²⁾ رواه أحمد وصححه ابن حيان وأبو داؤود والنسائي. أورده الكحلاني في كتاب النكاح ورقمه 3.

⁽³⁾ سورة الكهف، الآية 80.

⁽⁴⁾ هو من حديث عبادة بن الصامت وقد رواه ابن ماجة ورقمه 2340. وقال اسناد رجالة ثقات إلا أنه منقطع إذ منه يحى بن الوليد وهو لم يلق عبادة كما رواه برقم 2341 من حديث ابن عباس. وقال جاء في الزوائد في اسناده جابر الجعفي وهو منهم.

(أ) فتاوى المانعين له:

1/ فتوى دار الفتوى اللبنانية:

"أما تحديد النسل بالنسبة للأفراد، فهو كغيره من الأمور التى تخضع لمبدأ الضرورات. فإذا أحاطت بفرد ظروف تجعل تحديد النسل عنده أمرا لا مناص منه، لدفع ضرر محقق عند الأب أو الأم أو الولد نفسه أو الأسرة الصغيرة فإنه لا مانع من أن يمنع النسل ... أهـ "(1).

تعليق:

إذن فهذه الفتوى بحثت المسألة في الإطار الفردي وليس العام. وقد بنيت على قاعدة الضرورات تبيح المحظورات.

2/ قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثالثة حول الحكم الشرعي لتحديد النسل.
 مكة المكرمة 1400//4/23هـ:

"أما تعاطي أسباب منع الحمل أو تأخيره في حالات فردية لضرر محقق. فإنه لا مانع من ذلك شرعيا ... أهـ "(2). إذن يجوز التحديد على مستوى الأفراد ولمبرر شرعي.

3/ قرار مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية:

جاء فى القرار رقم 42 بتاريخ 1396/4/13 فما أوردته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ونظرا إلى القول بتحديد النسل أو منع الحمل مصادم للفطرة الإنسانية ... لذلك كله فإن المجلس يقرر: بأنه لا يجوز تحديد النسل مطلقا. أما إذا كان منع الحمل لضرورة محققة ... فإنه لا مانع حينئذ من منع الحمل أو تأخيره عملا بما جاء فى الأحاديث الصحيحة. وما روى عن جمع من الصحابة رضوان الله عليهم من جواز العزل ... وتمشيا مع ما صرح به بعض الفقهاء من جواز شرب الدواء لإلقاء النطفة قبل الأربعين ... بل قد يتعين منع الحمل فى حالة ثبوت الضرورة المحققة ... وقد توقف الشيخ عبدالله بن غديان فى حكم الاستثناء ... أهـ(3).

نستفيد من هذه الفتوى أن الأصل في تحديد النسل هو المنع و عدم الجواز. لما فيه من مصادمة للفطرة السليمة. ولكن يجوز لأسباب فردية متعلقة بكل اسرة.

⁽¹⁾ راجع: على محمد القدال محمد، تحديد النسل، رسالة دكتوراة / جامعة الخرطوم.

⁽²⁾ المرجع السابق.

⁽³⁾ المرجع السابق.

4/ مؤتمر البحوث الإسلامية بالقاهرة عام 1965م قرر:

"إذا كان هناك ضرورة شخصية، تحتم تنظيم النسل فللزوجين أن يتصرفا طبقا لما تقتضيه الضرورة. فهو متروك لضمير الفرد ودينه. ويوصى المؤتمر بتوعية المواطنين".

فلا بد ولكى يطبق الزوجان فكرة تنظيم النسل من أن تكون هناك ضرورة. ويتم برضاء الطرفين.

والدعوة إلى توعية المواطنين تعنى عدم تعميم الفكرة، بل تحصرها في النطاق الفردي.

5/ قرار مجمع الفقه الإسلامي / الكويت 1988م:

قرر ما يلي:

ثالثا: يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب، بقصد المباعدة بين فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان، إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعا. بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض. بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر. وألا يكون فيه تعد على حمل قائم".

إذن، نفهم من هذا القرار أنه لا بد من مبرر شرعي له، وألا يكون عاما وملزما للمجتمع.

موازنة:

تنظيم النسل في النطاق الفردي، وللضرورة جائز. لكن لا يجوز أن يصدر بشأنه أمر ويكون سياسة عامة.

فتاوى تجيز تنظيم النس<u>ل:</u>

1/ جاء في كتاب أطفال تحت الطلب، الفتوى التالية منسوبة كرأى لأحد مشايخ الأزهر السابقين: "اطلعنا على السؤال. ونفيد بأن الذي يؤخذ من نصوص فقهاء الحنفية، أنه لا يجوز أن تتخذ بعض الوسائل لمنع الحمل على الوجه المبين في السؤال: كإنزال الماء خارج رحم المرأة. أو وضع المرأة شيء يسد فم رحمها ليمنع وصول ماء الرجل إليه. واصل المذهب أنه لا يجوز للرجل ذلك إلا بإذن زوجته وللمرأة إلا بإذن زوجها.

وجملة القول في هذا أنه يجوز لكل من المتزوجين برضاء الآخر، أن يتخذ من الوسائل ما يمنع وصول الماء إلى الرحم منعا للتوالد. وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال، حيث كان الحال كما ذكرنا به. هذا ما ظهر لنا والله سبحانه وتعالى أعلم. عبدالمجيد سليم .. أهـ"(1).

نلاحظ أن جواب السؤال مقاس على العزل، رغم اختلاف الفقهاء حول العزل.

2/ وجاء في شبكة المعلومات الدولية / الانترنت صدور الفتوى التالية عن شيخ الأزهر: أكد فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى أن تنظيم النسل أصبح في هذا العصر ضرورة، ما دامت هناك حاجة تدعو إلى ذلك، مشيرا إلى أن هذا مرهون بإنفاق الزوجين ...أهـ(2).

3/ فتوى الشيخ محمد صالح العثيمين:

حبوب منع الحمل، هي فيما ذكر لنا ضارة بالرحم حيث قد تسبب فيه القروح. ثم إن محاولة منع الحمل في الأصل جائزة لأن الصحابة كانوا يعزلون، في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. ولكن ذلك خلاف الأولى، لأن تكثير الأولاد شيء مشروع ومطلوب. ولكن مع هذا فالفتاوى تقول: أنه لا بأس أن تتناول الحبوب إذا أذن لها زوجها وشعرت بالتحسن أهـ"(3).

نأخذ من هذه الفتوى عدم جواز استعمال الموانع إلا بإذن الزوج.

<u>موازنة:</u>

نلاحظ على الفتاوى الحديثة الآتى:

- 1- أنها حصرت مسألة تنظيم النسل على مستوى الأفراد فقط، ولم تجز تعميم فكرة تنظيم النسل بقانون عام مثلا.
- اتفقت الفتاوى على حصر تطبيق الفكرة عند الضرورة مثل الخوف من أن ينتقل مرض وراثي للطفل.
 - 3- اشترطت الفتاوى رضا الزوجين لأنهما صاحبا مصلحة في الذرية.

⁽¹⁾ د. صبرى القباني، أطفال تحت الطلب، ص 102.

 $^{^{(2)}}$ الانترنت، شبكة الطبيب المسلم، ص 5.

⁽³⁾ القدال، مصدر سابق، ص 199.

4- استندوا في تجويز الفكرة على مبدأ العزل الذي أبيح في الشريعة بضوابط كما رأينا عند بحثه.

كما زادت بعض الفتاوى المبادئ الأتية:

- 1- أجازت الفتوى المصرية واللبنانية جواز التنظيم من أجل الإعسار.
- 2- استدل الشيخ العثيمين بجواز التنظيم استنادا على العزل بدون إذن الزوج.
- 3- فتوى مجمع الفقه الكويتي انفردت بمنع التنظيم إذا كان فيه تعديا على حمل موجود.

الخلاصة:

شروط تنظيم النسل كما جاءت في الفتاوي المعاصرة هي ثلاثة:-

- 1- ألا تضر وسائل منع الحمل بالزوجين أو أحدهما.
 - 2- ألا يؤدى الإجراء إلى عقم دائم.
- 3- أن ينحصر التنظيم على مستوى الأفراد ولا يكون معمما على كل المجتمع.

المطلب الثالث: الصحة الإنجابية:

مقدمــة:

إن فكرة الصحة الإنجابية، هي فكرة مستحدثة، من ضمن الأفكار المعاصرة والمؤثرة على تحديد وتنظيم النسل. حيث أنها تركز على مفاهيم حقوق الأم والطفل. وعندما بدأ سكان العالم في إزدياد، غير متناسب مع النمو الاقتصادي، كان تفكير علماء السكان في البداية هو الحد من عدد السكان لكي يتناسب مع الإنتاج الاقتصادي. ولكن لوحظ أن بعض البلدان كلما زاد عدد سكانها نما اقتصادها، مثل الهند والصين.

ومن هنا توصل العلماء إلى أن تنمية قدرات الإنسان، وتوفير خدمات الصحة له، هي التي ترفع معدلات الإنتاج.

تعريف الصحة الإنجابية:

جاء في كتاب صحة المجتمع: "هي إكتمال السلامة والصحة البدنية والنفسية والاجتماعية، بكل ما يختص ويتعلق بالجهاز التناسلي ووظائفه وعمليات أدائه"(1).

وجاء فى الصحة الإنجابية: المفهوم والمكونات: "هى حالة السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة، وليس مجرد انعدام المرض أو الإعاقة، فى جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي، ووظائفه وعمليات أدائه"(2).

نخلص من هذه التعريفات إلى أن أبعاد الصحة الإنجابية هي:

- الحهاز التناسلي.
- 2- قدرته على أداء وظيفته
- 3- السلامة العقلية، أى عدم الاضطراب النفسي. والإجتماعي ، أى مثل عدم إدمان المخدرات والخمور.

مكونات الصحة الإنجابية:

جاء في المرجعين السابقين، أن مكونات الصحة الإنجابية هي:

- 1- الرعاية الصحية قبل الزواج: وتشمل توفير المعلومات للشباب وعلاج الأمراض الوراثية والتوعية الغذائية.
- 2- الأمومة الآمنة، وذلك بتقليل وفيات الأمهات الناجمة عن أسباب الحمل والولادة والنفاس ومدته اثنان وأربعون يوما بعد الولادة. وأهم أسباب وفاة الأمهات هي النزف والإلتهاب والولادة المتعسرة.

أما أهم أمراض الأمهات فهى: ارتفاع ضغط الدم المصاحب للحمل، النزف المقترن بالإجهاض، السكري المصاحب للحمل، الملاريا، التهاب المجارى البولية، سوء التغذية، التتانوس حيث تؤدى هذه الأمراض إلى وفاة الجنين، أو إختناقه أو نقصان وزنه.

فيمكن تفادى أكثر من 90% من هذه المشاكل المرضية بتقديم خدمات أمومة آمنة فى مراحل مبكرة.

⁽¹⁾ د. سعيد فوزى، صحة المجتمع، ص 236.

ريسي مروق مصطفى خضر النميري: الصحة الإنجابية المفهوم والمكونات: (ورقة لسمنار الصحة الإنجابية الأول/2001م، الخرطوم.

- 3- تشخيص ومعالجة العقم لكل من الزوجين.
- 4- مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا والايدز.
 - 5- توعية الشباب من الجنسين.
- 6- تنمية المرأة وتعزيز قدراتها: بالتعليم، وتعريفها بحقوقها، تعريفها بمشاكل تنمية الأجيال، إشراكها في وضع الخطط والقيادة.
 - 7- تقديم خدمات تنظيم الأسرة مثل المباعدة بين كل مولود وآخر.
- 8- محاربة العادات الضارة وصحة الأم والطفل: وهي عادات غذائية ضارة بالأم والطفل، والمقاربة بين الحمل والآخر، الختان الفر عوني للإناث، والحناء بواسطة استخدام الأصباغ، الزواج المبكر.
 - 9- معالجة الحالات الخاصة بالجهاز التناسلي للمرأة والرجل.
- 10- تقديم خدمات الصحة الإنجابية المكثفة لبعض المناطق المحرومة والنازحين واللاجئين أهـ(1).

رأى الباحث:

إن مبادئ فكرة الصحة الإنجابية التى استعرضناها لا شك فى أنها مبادئ سامية. ولكن الفكرة نودى بها فى إطار الأفكار المؤثرة على النسل بصفة عامة. وأنها جاءت إلى المجتمعات الإسلامية والعربية واردة من الغرب، مرتبطة بأجندة خفية تطبق من خلال المساعدات التى تقدم لمجتمعاتنا.

لذلك يجب أن يتعامل معها مجتمعنا العربي والإسلامي بحذر، حتى لا نتناول فيها ما يناقض المبدأ الإسلامي الكبير: وهو الدعوة إلى تكثير النسل بالنسبة للمسلمين. فالسم مدسوس في الدسم.

جاء في كتاب تحديد النسل: "قال تعالى: وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"(2). فيجب ألا تحتوى هذه الخدمات على تعقيم النساء أو تقليل نسل

(²⁾ سورة المائدة، الآية 2.

⁽¹⁾ د. سعيد فوزى، صحة المجتمع، ص 236 فما بعدها. ومثله د. مصطفى خضر النميرى، الصحة الإنجابية المفهوم والمكونات. ومثله د. على محمد القدال، تحديد النسل، ص 229 فما بعدها.

المسلمين بحجة المساعدات الإنسانية ونحن نساق وراء ذلك من غير دراية. وأن تكون الخدمات متفقة مع الشرع ولا تخالفه"(1).

لكل ذلك يجب أن تكون لنا نحن المسلمين تحفظاتنا تجاه برامج الصحة الإنجابية.

المطلب الرابع: وسائل منع الحمل الحديثة:

مقدمــة:

لا شك أن وسائل منع الحمل القديمة غير مجدية الأثر بمعنى أنها قد لا تحقق الغرض (منع الحمل) المطلوب بدقة.

لذلك ومع تطور العلم، لجأ العلماء على ابتكار وسائل جديدة، توصلوا إليها نتيجة لتقدم تكنولوجيا الأدوية. وذلك بعد إجراءات طويلة من الأبحاث العلمية.

وتنقسم وسائل منع الحمل الحديثة الى قسمين هما:

1- القسم الأول: العقاقير الطبية والحقن.

2- القسم الثاني: اللولب.

وسوف نتحدث بإختصار شديد عن تعريف وماهية كل من هذين القسمين. وبعد ذلك نحاول تبيين الأحكام الشرعية المتعلقة بهما. والله ولى التوفيق.

القسم الأول: العقاقير الطبية والحقن:

أولا: حبوب منع الحمل:

جاء فى كتاب أساسيات تكنولوجيا منع الحمل: "هى مركبات هرمونية، تحتوى على خليط هرمونى الإستروجين والبرجستوجين، المماثل لهرموني المبيض، تؤخذ فى اليوم الخامس ابتداء من أول يوم للحيض، ولمدة عشرين يوما متتالية كل شهر. وقد ابتكرها جريجورى بنكس ...أهـ(2).

أما كيفية منعها للحمل، فقد جاء في وسائل منع الحمل الحديثة: "وأهم وظائفها قدرتها على منع تكوين البويضة في المبيض. ومن آثار ها أيضا أنها تصبح بمثابة سدادة مخاطية تسد عنق الرحم من أن تجتازه حيوانات الرجل المنوية"(3).

⁽¹⁾ د. على محمد القدال، تحديد النسل، ص 229 فما بعدها.

⁽²⁾ أساسيات تكنولو جيا منع الحمل، الفصل 5، ص 3.

⁽³⁾ د. سبير ماخوري، وسائل منع الحمل الحديثة، ص 150.

"إن أهم ميزات حبوب منع الحمل أنها عالية الفعالية عندما تستعمل بالطريقة الصحيحة. ولا تحتاج إلى أي إجراء أثناء الجماع.

أما من عيوبها فإنها تسبب اضطرابات في المعدة كما تحدث صداعا ودوخة ...أهـ⁽¹⁾. ونكتفي بهذا القدر من حديثنا حول حبوب منع الحمل وآثار ها.

ثانيا: الحقن:

جاء فى تكنولوجيا وسائل منع الحمل: "تعطى هذه الحقن كل ثلاثة شهور. وتحتوى على نوع من البروجستين يماثل ما يفرزه الجسم. ويتسرب ببطء إلى الدورة الدموية ويطلق عليها اسم ديبروفيرا أو (ميجستيرون). وتوجد منها أنواع أخرى⁽²⁾.

وتمنع حدوث الحمل على طريق منع حدوث التبويض. كذلك فإنها تزيد من لزوجة مخاط عنق الرحم، فيصعب على الخلايا الذكرية إختراقه.

ومن ميزاتها أنها تمنع حدوث الحمل لمدة طويلة إذا ما قورنت بالحبوب و لا تحتاج للتذكر يوميا مثل الحبوب.

أما أهم عيوبها فإنها تحدث تغييرا في نمط الحيض. كما تسبب للمرأة صداعا وغثيانا (3). وفي هذا ما يكفى عن الحقن وآثار ها.

ثالثا: كبسولات نوربلانت. جاء في تكنولوجيا وسائل منع الحمل: "وهي طاقم من ست كبسولات صغيرة مصنوعة من البلاستيك. كل منها في حجم عود الثقاب. ويتم غرس الكبسولات تحت الجلد في أعلى ذراع اليد.

تحتوى كبسولات نوربلانت على مادة البروجستين التى تشبه الهرمون الطبيعى الذى يفرزه جسم المرأة، حيث تمد الكبسولات الجسم بجرعة صغيرة ثابتة ومنتظمة. وتمنع مجموعة كبسولات نوربلانت الحمل لمدة خمس سنوات على الأقل.

أما كيف تمنع حدوث الحمل فلأنها تزيد من لزوجة مخاط عنق الرحم، فيصعب على الخلايا الذكرية إختراقه. كما أنها تمنع التبويض.

وأهم ميزاتها أنها عالية الفعالية. كما تمنع الحمل لمدة طويلة كما ذكرنا. كما تبدأ فعاليتها بعد أربع وعشرين ساعة من غرسها في الجسم. وتعود الخصوبة فور استخراجها.

⁽¹⁾ تكنولوجيا وسائل منع الحمل، الفصل 5، ص 26.

⁽²⁾ المرجع السابق، الفصل 8. ص 3.

⁽³⁾ تكنولوجيا وسائل منع الحمل، الفصل الثامن، ص 3 فما بعدها.

أما من عيوبها فإنها تحدث تغيرات على الدورة الدموية. وتتسبب فى توتر عصبي للسيدات وتظهر حب الشباب⁽¹⁾.

انتهى الحديث حول كبسولات نوربلانت.

الأحكام الشرعية للعقاقير الطبية والحقن:

الحنفية:

جاء في البحر الرائق: "وينبغي أن يكون سد المرأة فم رحمها، كما يفعله النساء لمنع الولد حراما بغير إذن الزوج وقياسا على عزله بغير إذنها"(2).

نستفيد من هذا النص أن الحنفية يقيسون سد المرأة فم الرحم قياسا على العزل. وذلك تجنبا للحمل. وبذلك تجوز عندهم الوسائل الحديثة لمنع الحمل. فالحبوب تكون طبقة سميكة لا يستطيع الحيوان المنوي إختراقها.

لكنهم يرون أن يأذن لها الزوج، وفي قول آخر لها أن تفعل بدون إذنه.

المالكية:

جاء في مواهب الجليل: "قال البرزلي: "وما جعل ما يقطع الماء، أو يسد الرحم فنص ابن العربي أنه لا يجوز "(3).

وجاء فى فتح العلى المالك: "لا يجوز استعمال دواء لمنع الحمل. وأما وضع شيء كخرقة فى الفرج حال الجماع، تمنع وصول الماء للرحم فألحقه عبدالباقى بالعزل من الجواز بشرطه" (4).

نخلص إلى جواز استعمال ما يسد الرحم منعا للماء من الوصول قياسا على العزل. وبالتالى يجوز استعمال حبوب منع الحمل في عصرنا.

الشافعية:

جاء في حواشي تحفة المحتاج: "أما ما يبطئ بالحمل مدة ولا يقطعه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر "(⁵⁾.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 4 فما بعدها. ومثله د. على محمد القدال، تحديد النسل، ص 157 فما بعدها.

⁽²⁾ ابن نجيم، البحر الرائق، ج6، ص 215. ومثله ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج4، ص 352.

⁽³⁾ المواق، مواهب الجليل، ج3، ص 477.

⁽⁴⁾ عليش، فتح العلى المالك، ج2، ص 243.

^{(&}lt;sup>5)</sup> حواشى تحفة المحتاج، ج8، ص 241.

وجاء في شرح البجيرمي على الخطيب: "وأما ما يبطىء الحبل مدة ولا يقطعه من أصله، فلا يحرم كما هو ظاهر. بل إن كان لعذر كتربية ولد، لم يكره، وإلا كره"(1).

إذن، فحبوب منع الحمل وغيرها من العقاقير التي تؤخر الحمل مدة ولا تقطعه نهائيا فإنه يجوز إستعمالها لعذر فقط.

الحنابلة:

وجاء في مجموع الفتاوى: "سئل ابن تيمية عن امرأة تضع معها دواء عند المجامعة، تمنع بذلك نفوذ المني فهل ذلك جائز حلال أم لا؟

فأجاب بأن جواز ذلك فيه نزاع بين العلماء، والأحوط أنه لا يفعل"(2).

نستفید من کلام ابن تیمیة أن حبوب المنع تجوز قیاسا على العزل. ولكن ابن تیمیة يرى كراهتها.

الظاهرية:

وجاء في المحلى: "و لا يحل العزل عن حرة و $\mathbb{E}[(S)]$

إذن يرى الظاهرية حرمة العزل وكل ما يقاس عليه من وسائل منع الحمل كالحبوب واللولب.

الزيدية:

جاء في البحر الزخار: "يجوز العزل عن الأمة الملك إجماعا، لإذنه صلى الله عليه وسلم أذن للأنصار، ولم يشترط رضاها. ويحرم عن الزوجة الحرة إلا برضاها، لنهيه صلى الله عليه وسلم عنه إلا بإذنها. وإذ فيه إضرار، فاعتبر الرضا. وعن الإمام يحى أنه قال يجوز مطلقا، لأنه ليس بأعظم من ترك الوطء. وإذا جاز العزل، جاز تغيير النطفة والعضة، إذ لا رحمة لجماد، كجواز منع النسل بالعزل"(4).

نستفيد من هذا الرأى جواز استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل بإذن الزوج. أما عند الإمام يحى فيجوز استعمالها مطلقا.

⁽¹⁾ البجيرمي، شرح البجيرمي على الخطيب، ج4، ص 40.

⁽²⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج32، ص 352.

⁽⁴⁾ أحمد بن المرتضى، البحر الزخار، ج3، ص 80.

الإمامية:

جاء في كتاب مختلف الشيعة في أحكام الشريعة: "المشهور كراهة العزل عن الحرة، وليس محرما"(1).

نخلص إلى أن حكم وسائل منع الحمل الحديثة عند الإمامية هو الكراهة.

الأباضية:

جاء في بيان الشرع: "امرأة شربت دواء لتقطع به الولد عن نفسها هل عليها بأس؟ فعلى ما وضعت فليس عليها بأس في ذلك كله. ما لم يكن هناك حمل قد ظهر "(2).

نستفيد من هذه الفتوى، أن الأباضية يجيزون استعمال الموانع المعاصرة على ألا يحصل بها إجهاض موجود في البطن.

الموازنة:

يمكن القول أن الفقهاء انقسموا إلى ثلاثة أقسام:

- 1- الجمهور يقول بحل استعمال موانع الحمل العصرية.
- 2- حكمها الكراهة عند البجيرمي من الشافعية وابن تيمية من الحنابلة والإمامية.
 - 3- أما عند الظاهرية فمحرمة.

<u>الترجيح:</u>

أرجح القول بجواز استعمالها أى موانع الحمل إذا كانت هنالك أسباب وضرورة تدعو لذلك. وقد جاءت عدة فتاوى معاصرة تؤيد هذا الرأي الذى قلته، لأن الضرورات تبيح المحظورات.

الفتاوي القائلة بحل استعمال موانع الحمل:

1- فتوى لجنة الأزهر، عام 1953: "استعمال دواء لمنع الحمل مؤقتا لا يحرم، على رأى عند الشافعية، وبه تفتى اللجنة لما فيه من التيسير على الناس ورفع الحرج. ولا سيما إذا خيف من كثرة الحمل، أو ضعف المرأة من الحمل المتتابع بدون أن

⁽¹⁾ الحلى، مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ص 86.

⁽²⁾ القاسم محمد ابر اهيم الكندى، بيأن الشرع، ص 67.

- يكون بين الحمل والحمل فترة، تستريح فيها المرأة وتسترد صحتها. والله تعالى يقول: "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر "(1)(2).
- 2- وجاء في فتوى اللجنة عام 1988: "تنظيم النسل جائز شرعا وعقلا متى كانت هنالك أسباب تدعو إليه، يقررها الزوجان حسب ظروفهما ... أهـ"(3).
- وجاء في فتوى للشيخ عبدالمجيد سليم: "الذي يؤخذ من نصوص الفقهاء الأحناف،
 أنه يجوز أن تتخذ بعض الوسائل لمنع الحمل على الوجه المبين في السؤال"(4).
- 4- وجاء في فقه السنة: "... الإسلام ... لا يمنع في الظروف الخاصة من تنظيم النسل بإتخاذ دواء يمنع من الحمل، أو بأي وسيلة اخرى من وسائل منع الحمل. فيباح التنظيم في حالة ما إذا كان الرجل معيلا (كثير العيال) ولا يستطيع القيام على تربية أولاده التربية الصحيحة. وكذلك إذا كانت المرأة ضعيفة، أو كانت موصولة الحمل. أو كان الرجل فقيرا، أو كان هنالك مرض معد في الزوجين أو في أحدهما: ففي هذه الحالات يباح تنظيم النسل. بل إن بعض العلماء يرى التحديد (التنظيم) ففي هذه الحالات لا يكون مباحا، بل مندوبا إليه (التنظيم).
- 5- فتوى الشيخ محمد صالح العثيمين: "فضيلة الشيخ: ما حكم استعمال حبوب ضد الحمل للنساء، وذلك لأي سبب كان؟

الحبوب تؤثر على الرحم، وعلى العادة الشهرية، فيحصل بها اضطراب دائم، كما يتبين لنا من سؤال النساء.

وهذا لا شك يؤثر عليهن حتى فى العبادات. فى صلاتها وفى صيامها. إذا كان كذلك فإنه يجب تجنبها وعدم استعمالها. ولكن إذا دعت الضرورة لذلك: مثل أن تكون المرأة لا تتحمل الحمل لهزالها، أو مرضها فإنه لا بأس من استعمالها، بشرط استشارة الطبيب ورضى الزوج، فإذا حصل ذلك فلا حرج.

أما عند عدم الضرورة، فلا ينبغي أن تستعملها، لما فيها من الإضرار بها ومن تقليل النسل. فإن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرغب من أمته تكثير النسل. ولا شك في

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 185.

⁽²⁾ فتاوى الأزهر (2-245)، طبعة وزارة المعارف بمصر بتأريخ 1983.

⁽³⁾ د. محمود أحمد طه، االإنجاب بين المشروعية والتحريم، ص 38.

⁽⁴⁾ الدكتور صبرى القباني، أطفال تحت الطلب، ص 102.

⁽⁵⁾ سيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 45.

كثرته مصلحة عظيمة. ولهذا ذكر شعيب عليه الصلاة والسلام قومه به فقال: "واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم ..."(1). وامتن الله على بنى إسرائيل فقال: "وجعلناكم أكثر نفيرا ..."(2).

والأمم كلما كثرت كانت أهيب يين الناس وأعظم، وتنوعت مصالحها ومصادرها وحياتها ومواردها. وعمرت الأرض بأنواع العمران. وهذا عكس ما يظنه أهل سوء الظن بالله بأنه إذا كثرت الأمة، كان سببا للفقر والإعواز وما شابه ذلك ... أهـ(3).

انتهت الفتاوى وهي كما لاحظنا تقضى بجواز استعمال الموانع عند الضرورة.

القسم الثاني: اللولب:

جاء في أساسيات تكنولوجيا منع الحمل: "هو عبارة عن حلقات صغيرة ذات أشكال متعددة، مصنوعة من البلاتين أو غير ذلك. تدفع داخل الرحم بواسطة الطبيب. وتبقى فيه بصفة دائمة لتمنع تعشيش البويضة على جدار الرحم. وتستمر فعاليته لمدة عشرة سنوات.

أما كيفية منعه للحمل، فإنه يحدث تقلصات في القناتين والرحم، قد تؤدى إلى طرد البويضة من الجدر التناسلية، قبل تعشعشها.

وقد ذكر بعض الأطباء بأن اللولب لا يمنع تسرب الحيوان المنوي. مما قد يعرض البويضة للتلقيح.

وفى هذه الحالة ربما أفسد اللولب البويضة بعد التلقيح. وهذا يدخل فى معنى الإجهاض.

أما آثار اللولب السالبة فمنها أنه بحركة النساء الكثيرة، ربما يؤدى إلى إحداث شلل فى وظيفة الرحم بصورة دائمة. أيضا بعض الأرحام الضامرة قد تطرد اللولب سريعا. ولأن اللولب جسم غريب قد يؤدى احتكاكه إلى إحداث سرطان. وأخيرا قد يحدث حمل مع وجود اللولب لتسرب الحيوان المنوى أو قد يكون الحمل قبل وضع اللولب.

أما إيجابياته ففى موانع الحمل الأخرى قد يطرأ النسيان أما فى حالة اللولب فالنسيان غير وارد. كما أن تكلفته قليلة مقارنة بالوسائل الأخرى ... أهـ $^{(4)}$.

انتهى الكلام حول اللولب وآثاره الطبية.

⁽¹⁾ سورة الأعراف، الآية 86.

⁽²⁾ سورة الإسراء، الآية 6.

⁽³⁾ فتاوى منار الإسلام، ج3، ص 783.

⁽⁴⁾ أساسيات تكنولوجياً منع الحمل، الفصل 12، ص 3-6. ومثله دكتور صبرى القباني، أطفال تحت الطلب، ص 199 فما بعدها. ومثله تحديد النسل (رسالة دكتوراة) على محمد القدال، ص 169.

الأحكام الشرعية لمانع اللولب:

الحنفية:

جاء في البحر الرائق: "وينبغي أن يكون سد المرأة فم رحمها، كما تفعله النساء لمنع الولد حراما بغير إذن الزوج، قياسا على عزله بغير إذنها"(1).

وجاء فى حاشية ابن عابدين: "عن الخانية والكمال أنه يجوز لها سد فم رحمها، كما تفعله النساء، مخالفا لما بحثه فى البحر، عن أنه ينبغى أن يكون حراما بغير إذن الزوج قياسا على عزله بغير إذنها"(2).

نفهم إلى أن استعمال اللولب جائز بإذن الزوج كما جاء في البحر. لكن الحاشية وكما نقلت عن الخانية والكمال أنهم لا يشترطون إذن الزوج. هذا هو رأى الحنفية.

المالكية:

جاء في فتح العلى المالك: "ما قولكم في استعمال دواء لمنع الحمل أو وضع شيء في الفرج حال الجماع هل يجوز؟ ج: لا يجوز تناول دواء لمنع الحمل. وأما وضع شيء كخرقة في الفرج حال الجماع تمنع وصول الماء للرحم، فألحقه عبدالباقي بالعزل من الجواز بشرطه"(3).

إذن هذا الحكم ينطبق على اللولب تماما، فهو يشبه الخرقة. وكلها كالعزل تماما تجوز بشرط و هو رضاء الزوجة.

الشافعية:

جاء في نهاية المحتاج: "فأما استعمال ما يمنع الحمل، قبل الإنزال قبل الجماع مثلا، فلا مانع منه" (4).

وجاء في حواشي تحفة المحتاج: "أما يبطيء بالحمل مدة، ولا يقطعه من أصله، فلا يحرم كما هو ظاهر "(5).

نخلص إلى جواز استخدام اللولب عند الشافعية، لأنه يؤخر الولادة مدة، وليس بصفة دائمة

⁽¹⁾ ابن نجيم، البحر الرائق، ج3، ص 215.

⁽²⁾ ابن عابدین، حاشیة ابن عابدین، ج3، ص 176.

⁽³⁾ عليش، فتح العلى المالك، ج2، ص 242.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الرملي، نهاية المحتاج، ج8، ص 224.

⁽⁵⁾ حواشي تحفة المحتاج، ج8، ص 225.

الحنابلة:

جاء في مجموع الفتاوى: "سئل ابن تيمية عن امرأة تضع معها دواء عند المجامعة، يمنع بذلك نفوذ المنى، فهل ذلك جائز حلال أم لا؟ ج: فأجاب بأن جواز ذلك فيه نزاع بين العلماء. والأحوط أنه لا يفعل"(1).

يرى ابن تيمية أن جميع هذه الموانع حكمها الكراهة، بما فيها اللولب.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "ولا يحل العزل عن حرة أو أمة ..أهــ"(2). فحكم اللولب عند الظاهرية هو الحرمة لأنه يعزل منى الرجل عن بويضة المرأة.

الزيدية:

جاء في البحر الزخار: "مسألة: يجوز العزل عن الأمة ... ويحرم من الزوجة الحرة إلا برضاها ... وعن الإمام يحي قال أنه يجوز مطلقا ... أهـ"(3).

نستفيد من هذا النص أن اللولب بمعنى العزل الذى لا يكون إلا برضاء المرأة الحرة. أما الأمة فلا تستأذن ويجوز لسيدها أن يجبرها على استعمال اللولب.

أما الامام يحى فيرى الجواز المطلق للعزل ويقيس عليه.

الإمامية:

جاء في مختلف الشيعة: "قال شيخنا وليس لأحد أن يعزل عن زوجته الحرة إلا أن ترضي منه ذلك. قال وأما الأمة فلا بأس به"(4).

نستفيد من هذا النص أن الوسائل الحديثة كلها ومنها اللولب حق للرجل لكن يستأذن من زوجته الحرة وتأذن له.

الأباضية:

جاء في بيان الشرع: "امرأة شربت دواء لتقطع به الولد عن نفسها هل عليها بأس؟

⁽¹⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3، ص 271.

⁽²⁾ ابن حزم، المحلى، ج9، ص 222.

⁽³⁾ أحمد بن المرتضى، البحر الزخار، ج3، ص 81.

⁽⁴⁾ الحلي، مختلف الشيعة، ص 86.

فعلى ما وضعت فليس عليها بأس فى ذلك كله ما لم يكن هناك حمل قد ظهر "(1).

نستفيد جواز استعمال اللولب عند الأباضية، لكن بشرط أن يكون ذلك قبل تخلق
الجنين فى الرحم.

الموازنة:

اختلف الفقهاء في حكم اللولب، وهو مقاس على العزل، وانقسموا إلى الآتي:

- 1- الجواز مطلقا وهو رأى الجمهور.
- 2- الجواز بشرط الإذن وهم ابن نجيم من الحنفية والمالكية والإمامية.
 - 3- التحريم وهم الظاهرية.
 - 4- يترك إحتياطا (الكراهة) وهو رأى ابن تيمية.

الترجيح:

أرجح إباحة استعماله للضرورة قياسا على العزل. وهذه بعض الفتاوى المعاصرة والأراء، التي تعضد وتسند هذا الترجيح:

الفتاوى التى تجيز استعمال اللولب للضرورة:

- 1- جاء في تنظيم الأسرة وتنظيم النسل: "وأما أخذ دواء لمنع الحمل ومنع العزل، فإن ذلك جائز إن كان ثمة حاجة إليه"(²).
- 2- وجاء في مجلة لواء الإسلام: "العزل هو إراقة المني خارج الفرج، لئلا تحمل المرأة. وهذا يفعله الإنسان عند الحاجة إليه. مثل كون المرأة مريضة، فيخشى أن يضر ها الحمل أو يضر طفلها، فيعزل لهذا الغرض أو نحوه من الأغراض المعقولة الشرعية، إلى وقت ما، ثم يترك ذلك. وليس في هذا قطع للحمل ولا تحديد للنسل. إنما فيه تعاطى بعض الأسباب المؤخرة للحمل بغرض شرعى. وهذا لا محظور فيه في أصح الأقوال عند العلماء. كما دلت عليه أحاديث العزل"(3).
- 3- وجاء في فتاوى منار الإسلام: "فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين. سائلة تقول بعد الإنجاب بثلاثة أشهر ونصف قمت بتركيب لولب، وذلك حتى يتسنى لي إرضاع

⁽¹⁾ محمد شيخ الدين، أحد القادة المعاصرين للشيعة الإمامية في لبنان، نقلا عن بحثه في مؤتمر الرباط عام 1971، ص 285-281.

⁽²⁾ محمد أبو زهرة، تنظيم الأسرة وتنظيم النسل، ص 101.

⁽³⁾ مجلة لواء الإسلام، عدد شوال 1372هـ، فتوى للشيخ عبدالعزيز بن باز.

طفلى. فهل تركيب اللولب حرام؟ ثم إنى منذ قمت بتركيبه حدث لى نزيف ثم قل وأصبح نقطا ومنذ ذلك لم أصل فهل عدم صلاتي حرام؟ وما الحل في هذا؟

"الجواب – قبل الجواب عن هذا السؤال، نود أن نذكر النساء، أنه لا ينبغى للمرأة أن تفعل ما يمنع الحمل، لأن هذا خلاف المقصود الشرعى. بل الأولى لها أن تبقى على ما خلقها الله عليه، من كثرة النسل، فإن فى كثرة النسل مصالح عظيمة، ولا يضير الإنسان شيئا لا فى الرزق ولا فى التربية ولا فى الصحة.

أما لو أنها كانت ضعيفة الجسم، كثيرة الأمراض، يضرها أن تحمل كل سنة، ففي هذا الحال تكون معذورة، إذا تناولت ما يمنع الحمل. ولا بد من إذن الزوج في تناول ما يمنعه، وألا يكون في تناوله ضرر.

ولهذا كان المشروع أن يتزوج الإنسان المرأة الودود الولود: أى أن تكون من نساء يعرفن بكثرة الولادة، حتى تحقق بذلك مباهاة النبى صلى الله عليه وسلم بأمته، ويحصل بذلك كثرة للمسلمين وعزتهم وقوتهم.

ثم نعود إلى جواب السائلة فنقول، إن تركيب اللولب جائز بشرطين:

الأول: ألا يكون فيه ضرر على المرأة.

الثاني: أن يأذن بذلك زوجها.

وما يحدث من هذا التركيب من الدماء، ليس له حكم الحيض. وإذا علم أنه بسبب هذا اللولب. فقد حصل جرح من أحد العروق، وصار ينزف منه الدم. وهذه الحالة لا يكون لها حكم ... أهـ "(1).

انتهت الفتاوى حول اللولب وهي تقضى بجوازه للضرورة كما رأينا.

⁽¹⁾ الشيخ محمد بن عثيمين، فتاوى منار الإسلام، ج3، ص3.

المبحث الخامس العلمية المعاصرة على الحمل وحياة الإنسان

مقدمــة:

فى السنوات الأخيرة، طفرت البشرية فى مجالات العلوم المختلفة طفرات بعيدة وخاصة فى مجالات صناعة الأدوية والكيماويات، ومجال التقانة الحيوية، ومجال الهندسة الوراثية. وذلك بعد فضل الله وتوفيقه للإنسان، بما صرف فى الأبحاث المتعلقة بهذه المجالات من أموال طائلة، لا بد أنها ستؤدى إلى مثل هذه النتائج.

لم تؤثر هذه القضايا على الحمل ومراحله فحسب كما كان في السابق، بل صارت بعض هذه الاختراعات تؤدي إلى انتاج الأحياء بما أحرز من تقدم في مجال علم الجينات.

لقد ضبجت البشرية كلها، لما في هذه الخطوات التي صبارت ممكنة، من خطورة، حيث أنها تصادم الأديان والأخلاق الإنسانية، بل لأنها ستمس الإنسان نفسه وتعبث به وتنال من التكريم الذي حباه الله له.

وفى هذا المبحث، سوف أتناول بعض هذه القضايا: وهى التلقيح الصناعى والإستنساخ والهندسة الوراثية، مع التركيز على الحكم الشرعى للفقهاء حول هذه القضايا العلمية.

والله ولى التوفيق.

المطلب الأول: التلقيح الصناعي:

مقدمــة:

إننا إذ نعالج فكرة التلقيح الصناعي، ذلك لأنها من الأمور العلمية المستحدثة، التى تؤثر على حق الحياة للطفل خاصة، وعلى الإنسان عامة، سلبا وإيجابا. كما أنها أثارت جدلا واسعا، وسط علماء الدين والقانون والإجتماع.

إن الإنسان بطبعه، كما أكد علماء الشريعة، بل وأكد الباحثون في شتى فروع المعرفة، يتوق دائما إلى إنجاب الأو لاد، ممن يحملون إسمه من بعده.

إن وسيلة الإنجاب التى أقرها الشرع، هى الإجتماع الطبيعي بين الرجل والمرأة، ومن ثم يصب الرجل ماءه فى مهبل المرأة، ويتم التخلق بطريقة طبيعية، كما أرادها الله، فى المراحل المعروفة للحمل، حتى يخرج الجنين بشرا سويا. هذه هى الوسيلة التى إرتضاها الله، وسن من أجلها الزواج. قال تعالى: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة، إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون"(1).

جاء في كتاب المسئولية القانونية للطبيب: "ولكن قد تكون هنالك مشكلات، تعترض هذه الطريقة الطبيعية كالعقم، إن العلم الحديث لم يقف مكتوفا، بل اخترع من الوسائل، ما يساعد المرء في ممارسة حقه في الإنجاب ..."(2).

لقد اجتهد علماء الشريعة، ووضعوا ضوابط تحكم مسار هذه العملية، في مسارها الشرعي. فالعقم ما هو إلا مرض من الأمراض التي يتعرض لها الإنسان في مسيرة حياته، وبالتالي فإن التغلب عليه، لم يخرج من التداوى، الذي يمارسه الإنسان منذ أن خلقه الله، ويطوره في كل عصر مما وهبه الخالق من مقدرات عقلية وتجريبية. والتداوى حكمه مشروع في الكتاب والسنة. فقد قال رسول الله (ص): "تداووا عباد الله، فإن الله لم يخلق داء إلا وخلق له دواء، غير داء واحد، قيل: يا رسول الله، وما هو؟ قال: الهرم"(3).

جاء في كتاب الإنجاب الصناعي: "لقد توصل العلم الحديث، إلى أساليب فنية، تساعد الإنسان في التغلب على العقم، وغيره من الأمراض ، مما يمكنه أن ينجب. ومن هذه

(2) المسئولية القانونية للطبيب، الدكتور بابكر الشيخ.

⁽¹⁾ سورة الروم، الآية 21.

المستوي المسوي المستور ببر المسيح. (عام المستور ببر المسيح) وقد أورده الشوكاني في نيل الأوطار باب اباحة التداوي وتركه. تحت رقم 1 ج9 ص 89.

الأساليب التلقيح الصناعي أو طفل الأنابيب. كما يسمى بالتلقيح الصناعي داخل الجسم وخارجه ... أهـ"(1).

هذا إذا كان بين الزوجين، وقد يكون بين غير الزوجين – أيضا داخل الجسم وخارجه. وبذلك تكون حالاته أربعا.

تعريف التلقيح الصناعي في اللغة والإصطلاح:

التلقيح في اللغة:

التلقيح من مادة (ل ق ح). وقد ورد اللقاح عند علماء اللغة، بمعنى ماء الفحل من الإبل والخيل. وورد بمعنى الحمل حيث استعير في النساء. وبمعنى قبول اللقاح حينما تقول لاقح. ووردت هذه المادة بمعنى النظر في الأمور. وبمعنى الأجنة في البطون.

جاء فى لسان العرب: "اللقاح اسم ماء الفحل من الإبل والخيل. يقال: ألقح الفحل الناقة. فالإلقاح مصدر حقيقي واللقاح اسم لما يقوم مقام المصدر. واصل اللقاح للإبل، ثم استعير للنساء"(2).

وجاء في أساس البلاغة: "يقول: ناقة لاقح. ونوق لواقح ولقح. واستلقح نخله أي حان له أن يلقح. وتقول: جرب الأمور فلقحت عقله. وفلان منقح ملقح، أي مهذب مجرب"(3).

رأى الباحث:

أقرب المعانى، على ما يبدو لى، لما نحن بصدده هو ما يدل على الحمل عند النساء.

الصناعي في اللغة:

الصناعى من مادة (ص ن ع). وقد ورد الصنع عند علماء اللغة بمعنى العمل. وبمعنى الاتخاذ. وبمعنى التقريب والتكريم. وبمعنى العطية والكرامة والإحسان. وبمعنى الدعوة إلى الصنع إذا قلنا الاستصناع.

جاء في لسان العرب: "صنعه أي عمله. واصطنعه أي اتخذه. قال تعالى: "واصطنعتك لنفسى"(4). قال الأزهري(5): أي ربيتك لخاصة أمري، الذي أردته في

⁽¹⁾ الإنجاب الصناعي: أحكامه القانونية وحدوده الشرعية، محمد المرسى زهرة، ص 56.

⁽ك ق ح). ابن منظور ، لسان العرب، حرف الحاء، فصل اللام، مادة (ل ق ح).

⁽³⁾ الزمخشرى، أساس البلاغة، حرف اللام، مادة (ل ق ح).

⁽⁴⁾ سورة طه، الأية 41.

⁽⁵⁾ الأزهري (ترجمت له). راجع الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

فرعون وجنوده. قال ابن الأثير⁽¹⁾: هذا تمثيل لما أعطاه الله من منزلة التقريب. واستصنع الشيء: أي دعا إلى صنعه ..."⁽²⁾.

وجاء فى ترتيب القاموس المحيط: "... صنع به صنيعا قبيحا: أى فعله. وصنع الشيء صنعا: أى عمله. والصناعة والصنعة أى حرفة الصانع. وصنعة الفرص حسن القيام عليه. وهو صنيعي وصنيعتي: أى اصطنعته وربيته وخرجته"(3).

رأى الباحث:

إن أقرب المعانى الواردة عند أهل اللغة، لما نحن بصدده هو العمل، أي إستصناع الشيء وإحداثه.

عبارة التلقيح الصناعى:

هذه العبارة هي معنى مركب من كلمتين. وفيه دلالة على التغلب على بعض الصعاب والموانع، التي قد تقف في طريق التلقيح الطبيعي وذلك عن طريق وسائل اصطناعية. مما يجعل عملية التلقيح تتم، ومن ثم يتواصل الحمل.

النصوص من القرآن:

قال تعالى: "وأرسلنا الرياح لواقح"(4).

جاء في معالم التنزيل: حول قوله تعالى: "وأرسلنا الرياح لواقح" أى حوامل لأنها تحمل الماء إلى السحاب. وهو جمع لاقحة. يقال ناقة لاقحة إذا حملت الولد"(5).

وجاء في لباب التأويل: "قال ابن عباس⁽⁶⁾ والحسن⁽⁷⁾ وقتادة⁽⁸⁾ أي للشجر. واصل قولهم لقحت الناقة، وألقحها الفحل إذا القي إليها الماء فحملت. كذلك الرياح كالفحل للسحاب.

⁽¹⁾ ابن الأثير (ترجمت له).

⁽²⁾ ابن منظور ، لسان العرب، حرف العين، فصل الصاد، مادة (ص ن ع).

⁽³⁾ الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، باب الصاد، مادة (ص ن ع).

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الحجر، الآية 22.

⁽⁵⁾ البغوى، معالم التنزيل، ج3، ص 62.

⁽⁶⁾ ابن عباس (ترجمت له). راجع الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁷⁾ الحسن (ترجمت له). راجع الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁸⁾ قتادة (ترجمت له). راجع الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

قال ابن مسعود⁽¹⁾ في تفسير هذه الآية: "يرسل الله الرياح لتلقح السحاب، فتحمل الماء فتمجه في السحاب، ثم تمر به فتدر. كما تدر اللقحة"⁽²⁾.

وجاء في تفسير الجلالين $^{(3)}$: "تلقح السحاب، فيمتلىء ماء $^{(4)}$.

وجاء في محاسن التأويل: "أى تلقح السحاب ... أى تجعلها حوامل بالماء. وذلك لأن السحاب بخار، يصير بإصابته للهواء البارد، حوامل للماء.

أو تلقح الشجر، بجريان ماءها فيه، فتنميه فيثمر ويزهو. وهو كون اللواقح جمع لاقح وهي الناقة الحامل. فشبهت بها الريح، التي تجيء بالمزن الممطرة بها ..."(5).

إذن، ففى التلقيح، سواء أكان بين الذكر والأنثى، أو بين الرياح والسحاب، أو بما يحصل للأشجار من إنبات وإثمار، فيه عملية، وفيه إيصال لما يحمله الذكر للأنثى، مما يسبب الحمل أو نزول المطر أو إثمار الشجر.

رأى الباحث:

التلقيح عند المفسرين، هو عملية فيها تفاعل وسببية، وبهذا التفاعل والسببية تحصل النتيجة

التلقيح الصناعي في الإصطلاح العلمي:

وجاء فى كتاب العقم عند الرجال والنساء: أسبابه وعلاجه: "يعنى التلقيح الصناعي داخل الرحم، بأنه عملية طبية تتمثل فى إخصاب المرأة، عن طريق حقن السائل المنوي فى رحمها. وقد يكون هذا التلقيح بين الزوجين، أو لأحد الأغيار (6).

وجاء فى كتاب الفتاوى)، حول تعريف طفل الأنابيب، أو التلقيح الصناعى "طفل الأنابيب هو محاولة تخليق طفل من منى الرجل، وبويضة المرأة، بوضع كليهما فى ظروف مناسبة، لتلك الظروف الرحمية، ومحاولة أقلمة الظروف من حول هذه

⁽¹⁾ ابن مسعود (ترجمت له).

 $^{^{(2)}}$ الخازن، لباب التأويل، ج3، ص 62.

⁽³⁾ الجلالان (ترجمت لهما). راجع الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم: السيوطي والمحلى.

⁽⁴⁾ الجلالان، تفسير الجلالين، ص 345.

^{(&}lt;sup>5)</sup> القاسمي، محاسن التأويل، ج10، ص 53.

⁽⁶⁾ سبيرو فاخورى، العقم عند الرجال والنساء أسبابه وعلاجه، ص 378. د. بابكر الشيخ، المسئولية القانونية للطبيب، ص 266.

البادرة، ثـم بعد مدة يتـم نقلهـا إلـى تربة الرحـم فـى الأم، حتى يكتمل النمـو تماما"(1).

فى هذين التعريفين عرفنا أن التخصيب قد يتم فى داخل رحم الأم منذ أول وهلة. وقد يتم فى الأنبوب، ثم ينقل بعد ذلك إلى رحم الأم. فلا بد فى النهاية من إكتمال تخلقه داخل رحم أمه.

مما سبق، نستطيع أن نقول، أن ما يسمى بالتلقيح الصناعي وطفل الأنابيب، هو عبارة عن أساليب عصرية طبية، تساعد في حل بعض المشكلات التي تعيق الإنجاب بطريقة طبيعية، وقد سمى تلقيحا صناعيا أو طفل الأنابيب لهذا السبب.

ومهما كان ما تثيره هذه الأساليب العصرية من جدل، فمما لا خلاف فيه، أن الله سبحانه وتعالى، خلق الإنسان، وعلمه من العلوم ما علمه، وما زال يعلمه من العلوم والمعارف، ليستفيد منها، ويسخر ها لراحته ومصلحته في هذه الدنيا. قال تعالى: "علم الإنسان ما لم يعلم"(2). وقال تعالى: "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا"(3).

جاء فى كتاب المسئولية القانونية للطبيب: "إن الوسائل الصناعية للإنجاب، تحقق رغبات وتطلعات الأفراد، فى ظروف مختلفة، ومن خلالها يمكن التغلب على المشاكل المرتبطة بالعقم" (4).

الحكم الشرعي للتلقيح الصناعي عند الفقهاء:

لقد عرفنا أن حالات التلقيح الصناعي أربع وذلك في مقدمة هذا المطلب: وهي التلقيح الصناعي بين الزوجين داخل الجسم وخارجه. والتلقيح الصناعي بين غير الزوجين داخل الجسم وخارجه.

إن فكرة التلقيح الصناعي بهذا المفهوم فكرة مستحدثة (5). لكن نتعرض لحكمها عند الفقهاء القدامي والمعاصرين كغيرها من المسائل المستجدة، لنقف على حكمها.

⁽¹⁾ الشعراوي، الفتاوي، ص 510.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة العلق، الآية 6.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 29.

⁽⁴⁾ د. بابكر الشيخ، المسئولية القانونية للطبيب، ص 266.

^{(5)} ولدت أول طفلة بواسطة أنابيب الإختبار في عام 1978. ثم تتابعت هذه العملية بنجاح وتوفيق، لا سيما في انجلترا ... ورغم أن بريطانيا هي التي بدأت التجربة، إلا أن كثيرا من دول العالم أجرت التجربة أيضا بنجاح ماهر . بل وأدخلت عليها تطورات وتحسينات، تكفل للجنين راحة تامة .

ومن التطورات في هذا المجال – قامت انجلترا بإجراء تجربة أول توأم لأنبوبة الإختبار. وذلك بأخذ بويضة من أحد المبيضين ثم يتم إخصابها في أنبوبة الإختبار، بالحيوان المنوي للذكر (الزوج) ثم تزرع في الرحم، ويحدث الحمل العادي.

(أ) التلقيح الصناعي عند القدامي من الفقهاء:

لم أجد شيئا مفصلا عند الفقهاء القدامي، حول حكم التلقيح الصناعي. بل ولا حتى كلاما مجملا، إلا عند الشافعية.

جاء في نهاية المحتاج: "إن الحمل قد يكون بإدخال الماء للمحل، دون إتصال. أما إذا كان الاستدخال بطريق غير مشروع، كما لو أولج ثانيا، ثم نزع فأمنى، فاستدخلته زوجته، فإنه لا عدة، ويكون محرما في هذه الحالة ... أهـ"(1).

مناقشة:

نستفيد أن الفكرة فى مجملها معروفة عند الشافعية وتسمى الاستدخال، وقد جوز الشافعية حصول الحمل بهذه الطريقة بين الزوجين. أما بين غير الزوجين فهو محرم عندهم قطعا.

(ب) التلقيح الصناعي عند المعاصرين من الفقهاء:

سوف نورد الحكم عند الفقهاء المعاصرين عن كل حالة من حالات التلقيح الصناعي الأربع، وذلك على النحو الآتى:

الحالة الأولى: التلقيح الداخلي بين الزوجين:

إنه لا يعدو أن يكون إجراءا علميا، ذلل صعوبات كانت تقف في طريق إنجاب النزوجين، بطريقة طبيعية. فمتى تمكنا من إيصال المنى – أى منى الزوج إلى رحم الزوجة، جاز ذلك.

التعريف العلمي للحالة الأولى:

جاء في بحث علمي، بمجلة الرسالة العراقية، تحت عنوان: زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية، جاء الآتي: "وفيه تستخدم نطفة الزوج، في عملية التاقيح، وذلك لتلقيح بويضة زوجته. وتستخدم هذه الوسيلة عملا، في حالة عجز الزوج، عن إقامة علاقة جنسية

وهذه الطريقة يستعين بها العلماء، للتغلب على العقم الناجم عن إنسداد (قناة فالوب) عند الزوجة. وهي عملية صعبة ومعقدة عند إجرائها.

وقد توصل العلماء في استراليا، إلى إبتكار جديد من نوعه، في هذا المضمار، يحفز عملية الإباضة، فبدلا من إنتظار بويضة واحدة في كل شهر، تعطى الزوجة عقارا جديدا، يجعلها تطلق أكثر من بويضة في كل شهر، بل عدة بويضات في المرة الواحدة. وبذلك أتبحت الفرصة لإخصاب بويضتين فأكثر، ويتم زرعها في تربة الرحم.

وإذا كتب الله التوفيق لهذه التجربة، فسوف تزداد فرصة إنجاب التوائم للزوجة العقيم ... أهـ.

⁽¹⁾ الرملي، نهاية المحتاج، ج7، ص 127 فما بعدها.

طبيعية مع زوجته، أى إذا كان فى الزوج، قصور بسبب ما، عن إيصال مائه فى المواقعة، ل إلى الموضع المناسب فى مهبل زوجته، لحدوث الحمل الطبيعي"(1).

(ب) الفتاوى الشرعية حول الحالة الأولى عند المعاصرين من الفقهاء:

أما الفقهاء المعاصرون، فقد أجازوا التلقيح في مواقف (Instances)، ومنعوه في أخرى، كل ذلك تحت هذه الحالة: التلقيح الداخلي بين الزوجين.

لقد أفتى الفقهاء المعاصرون بجواز أو عدم جواز هذه الحالة، وذلك في عدة فتاوى، نذكر منها:

أولا: فتوى دار الإفتاء المصرية، والتي خلصت إلى ما يأتى:

- 1- إذا كان تلقيح الزوجة، بذات منى زوجها، دون شك فى إختلاطه أو استبداله بمنى غيره من إنسان أو حيوان جاز شرعا إجراء هذا التلقيح. ويثبت النسب تخريجا على ما قرره الفقهاء فى النقول المتقدمة، من وجوب العدة وثبوت النسب، على من استخدمت منى زوجها، فى محل التناسل، منها.
- 2- تلقيح الزوجة بمنى رجل آخر غير زوجها، سواء لأن الزوج ليس به منى، أم كان به ولكنه غير صالح محرم شرعا لما يترتب عليه من الاختلاط فى الأنساب، بل ونسبة ولد إلى من لم يخلق من مائه. وفوق هذا ففى هذه الطريقة من التلقيح إذا حدث بها الحمل معنى الزنا ونتائجه، والزنا محرم قطعا بنصوص القرآن الكريم والسنة
- 3- تلقيح البويضة بمنى رجل ليس زوجها، ثم نقل هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المنى، هذه الصورة كسابقتها، تدخل فى معنى الزنا، والولد الذى يولد، ويتخلق من هذا الصنيع حرام بيقين، لإلتقائه مع الزنا المباشر فى إتجاه واحد، إذ أنه يؤدى مثله إلى إختلاط الأنساب. وذلك ما تمنعه الشريعة الإسلامية التى تحرص على سلامة أنساب بنى الإنسان، والابتعاد بها عن الزنا.

⁽¹⁾ زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية، هاشم جميل، مجلة الرسالة، بغداد العدد 239، يوليو 1989، ص 69. ومثله المسئولية القانونية للطبيب، الدكتور بابكر الشيخ، ص 267.

4- أن تؤخذ بويضة الزوجة التي لا تحمل، وتلقح بمنى زوجها خارج رحمها (أنابيب). وبعد الإخصاب والتفاعل بينهما، تعاد البويضة الملقحة، إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى. كان الإجراء، في هذه الحالة جائز شرعا(1).

ثانيا: فتوى مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي، وفيها تقرر ما يلي:

"إن حاجة المرأة المتزوجة، والتي تحمل، وحاجة زوجها إلى الولد، تعتبر غرضا مشروعا، يبيح معالجتها بالأساليب المباحة من أساليب التلقيح الصناعي. وأن الأسلوب الذي يؤخذ منه النطفة الذكرية، من متزوج، ثم تحقن في رحم زوجته نفسها، بطريقة التلقيح الصناعي الداخلي هو أسلوب جائز شرعا، بعد أن ثبت حاجة المرأة إلى هذه العملية ..."(2).

ثالثا: فتوى الشيخ محمد متولى الشعراوى، فقد جاء فى الفتوى رقم 492 حول جواز طفل الأنابيب، جاء الآتى:

"حينما تأخذ ما خلق الله، وتيسر به عملية الخلق، بما كشف الله لك من علم، لا يكون في هذا – أبدا – صناعة أو طفل إصطناعي. فأنت أخذت ما خلقه الله من الرجل وأوجدت به الطريقة، لكي يتم ما أراده الله، فيما خلق الله للأنثى. إذن، فأنت لم تفعل شيئا، سوى إن كان هنالك سبب، يمنع الحمل، استطعت أن تتغلب عليه بطريقة ما. ولكن المادة الحية والرحم الذي نما فيه، هما من خلق الله سبحانه وتعالى، ما يين ما خلقت أنت من طفل صناعي أو طفل أنابيب؟ إنك لم تخلق شيئا. ولكن الحقيقة هي أن الله يسر لك سبيلا، تعالج – به – عقما باستخدام ما خلق الله ..."(3).

شروط إباحة التلقيح الصناعى:

لقد اشترط الفقهاء شروطا، لا بد من توفرها، لكى تتم عملية التلقيح الصناعي، وهى:

أ- أن يثبت بناء على تقرير طبى، صادر من طبيب مختص، أن الزوجة لا يمكنها الحمل إلا بهذه الطريقة.

ب- أن يتم التلقيح من منى الزوج.

⁽¹⁾ فتوى دار الإفتاء المصرية، رقم 63 الصادرة في 23 مارس سنة 1980م. مجموعة الفتاوى الإسلامية، دار الإفتاء، المجلد 9، الرقم 1225 ص 213 فما بعدها.

⁽²⁾ فتوى مجلس المجمع الفقهي، رابطة العالم الإسلامي دورة يناير 1985، مكة المكرمة.

⁽³⁾ فتوى دار الإفتاء المصرية رقم 63، 23 مارس 1980.

- ج- أن يتم ذلك في حياة الزوج، وليس بعد مماته، على أساس أن الزوج حين يموت، يصبح غريبا عن زوجته، ولذلك يعتبر التلقيح منه حراما.
- د- أن يكون الطبيب الذى يقوم بالعمل، والفريق المساعد له من الممرضين وعمال المختبرات مسلمين مؤتمنين على أساس أن الطبيب غير المسلم، قد يجيز لنفسه استخدام حيوانات منوية لشخص غريب.
- هـ أن تتم العملية لغرض مكافحة العقم، والتغلب على آثاره الضارة. وليس بقصد التحكم في جنس الجنين، أو تغيير صفاته الوراثية.
 - و- أن يتم ذلك بموافقة الزوجين (1).

رأى الباحث:

وبناء على ما استعرضناه من فتاوى، ومن اشتراطات قال بها الفقهاء المعاصرون فإن الطفل الذى يولد بهذه الطريقة هو طفل شرعي كالطفل الذى جاء نتيجة العلاقة الطبيعية بين الزوجين: له ما لكل الأطفال من حقوق مثل حق النسب والميراث والحضانة وغيرها. وعليه من الالتزامات والواجبات تجاه والديه وذوى قرباه حسب ما قضى الشرع بذلك.

2/ الحالة الثانية: التلقيح الداخلي بين غير الزوجين:

معناه:

جاء في كتاب المسئولية القانونية للطبيب، جاء التعريف الآتي لهذه الحالة: "وهو يعنى أن تتم العملية، أي عملية التلقيح، باستعمال خلايا ذكورية من متبرع⁽²⁾. أو أن تتم العملية بتلقيح بويضة امرأة أخرى، لا تربطها بالزوج رابطة زوجية. وذلك بنطفة من هذا الزوج، ثم تنقل النطفة المخلقة إلى رحم الزوجة⁽³⁾.

الحكم الشرعى:

أكدت الفتوى الصادرة من دار الإفتاء المصري، حول هذا الموضوع: "إن تلقيح الزوجة بمنى زوج آخر غير زوجها، سواء لأن الزوج ليس به منى، أم كان به ولكنه غير صالح، محرم شرعا، لما يترتب عليه من الاختلاط في الأنساب، بل ونسبة ولد أب لم

 $^{^{(1)}}$ فتوى دار الإفتاء المصرية رقم $^{(3)}$ عام $^{(1)}$

⁽²⁾ المسئولية القانونية للطبيب، الدكتور بابكر الشيخ، ص 273.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 274.

يخلق من مائه. وفوق هذا ففى هذه الطريقة من التلقيح، إذا حدث به حمل معنى الزنا ونتائجه والزنا محرم قطعا بنصوص القرآن والسنة"(1).

نتيجة الحكم الشرعى:

وكنتيجة لهذا الحكم الشرعي، فقد أجمع الفقهاء المحدثين على أن نسب الولد الذى يأتي كثمرة لهذا التلقيح لا يثبت من صاحب الفراش، لأن النطفة ليست منه. أو لأن الخلايا الأنثوية – في الحالة الثانية – ليست للزوجة. كما أجمع الفقهاء المحدثين على تحريم ما يسمى ببنوك التلقيح لحفظ الخلايا التناسلية من متبرعين، لما فيها من شبهة تقود إلى إختلاط الأنساب⁽²⁾.

الخلاصة:

نخلص إلى أنه فى هذه الحالة من حالات التلقيح الصناعى، يفتقد قيام الزوجية، مما يجعل العملية زنا، وهو محرم شرعا. مما يترتب على ذلك عدم ثبوت نسب الولد، كما يوجب سد كل ذريعة تسهل مثل هذه العملية كفكرة بنوك الخلايا التناسلية.

<u>5/ الحالة الثالثة: التلقيح الصناعى خارج الجسم بين الزوجين (أنابيب):</u> مقدمة:

كما علمنا من قبل أن التلقيح الصناعي عموما معناه إيصال الخلايا التناسلية للزوج أو المتبرع إلى داخل قناة فالوب الخاصة بالزوجة، حيث يتم الإخصاب داخل رحم الزوجة. وإذا تعذر ذلك لصعوبات في جهاز الولادة عند المرأة، فقد توصل العلم الحديث إلى تنفيذ عملية الإخصاب في (أنبوب) وبعد ذلك ينقل الجنين إلى داخل رحم الأم ليكتمل نموه هناك بطريقة طبيعية. وقد أطلقت الصحافة العالمية على هذه الوسيلة تسمية أطفال الأنابيب.

⁽¹⁾ فتوى دار الإفتاء المصرية رقم 63 لسنة 1980.

⁽²⁾ المسئولية القانونية للطبيب، الدكتور بابكر الشيخ، ص 273 فما بعدها. ومثله توصيات الندوة العلمية حول الأساليب الطبية والحديثة والقانون الجنائي كلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1993. ومثله ندوة طفل الأنابيب في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الاسكندرية عام 1985.

التعريف العلمي للحالة:

جاء في كتاب "أسباب العقم": يلجأ الطبيب إلى إجراء عملية التاقيح الخارجي، بين نطفة الزوج وبويضة الزوجة، عندما تكون الزوجة عقيما، بسبب إنسداد قناة فالوب، ولا يكون هناك أي أمل في إصلاح هذه الأنابيب عن طريق التدخل الجراحي أو عندما تكون الحيوانات المنوية عند الزوج قليلة أو ضعيفة. وبعد ذلك يقوم الطبيب في هذه الحالات، وبعد الحصول على موافقة الزوجين، بإجراء إستخراج البويضة، ثم وضعها مع سائل الزوج في أنبوبة معملية، ووضع الأنبوبة في حضانة معمل للحفاظ على درجة حرارة ورطوبة معينة، وذلك في مدة تتراوح بين 24-48 ساعة، قد يحدث الإخصاب أثناءها. ثم بعد ذلك تعاد البويضة الملقحة إلى رحم الزوجة، وتتم متابعتها للتأكد من وجود الحمل. لقد أطلق العلماء على هذا الإجراء عدة أسماء علمية هي التلقيح أو الإخصاب خارج الجسم أو التلقيح الخارجي أو المعملي(1).

لقد أثارت هذه الوسائل الإنجابية الحديثة، جدلا واسعا في مختلف قطاعات المجتمع الإنساني. ولكن الذي يعنينا هو رأى علماء الشريعة الإسلامية.

الفتوى الشرعية:

لقد انقسم الفقهاء المعاصرون إلى قسمين، فيما يتعلق بمدى مشروعية التلقيح الخارجي (الأنابيب) بين الزوجين:

القسم الأول: ذهب إلى وجوب تحريم هذه الوسيلة. وذلك إستنادا إلى الحجج التالية:

- 1. أن طريقها مفروش بالذرائع والشبهات والشك في الأنساب فقد يتعمد الطبيب أو يخطئ فيستبدل أنبوبا بآخر.
- 2. أنها تتيح الفرصة أمام الأطباء للتحكم في جنس الجنين وتغيير صفاته الوراثية.
- 3. إن كثرة علاج المرأة بالهرمونات لإتمام عملية الإخصاب يمكن أن
 يؤدى إلى بلوغها سن اليأس في وقت مبكر.

⁽¹⁾ أسباب العقم، عبدالرزاق سوكة، ص 31 فما بعدها. ومثله العقم عند لارجال، عادل حسن البحيرى، ص 40 فما بعدها. ومثله الإخصاب خارج الجسم، حسن سلام، ص 42 فما بعدها. ومثله أطفال الأنابيب، زيد الكيلانى، ص 9 فما بعدها. ومثله المسئولية المدنية والجنائية للطبيب، إيهاب يسر، ص 296 فما بعدها.

Legal issues in human reproduction, by Douglas Gueine, P. 115. ومثله المسئولية القانونية للطبيب، الدكتور بابكر الشيخ، ص 279 فما بعدها.

4. أنه يخشى من أن تؤدى إلى إصابة المولود بضرر من الناحية الجسدية أو النفسية⁽¹⁾.

القسم الثاني: هم علماء دور الإفتاء وهي مؤسسات عصرية تضم مجموعات من العلماء، ترعاها الدول في الغالب، وتبحث في الشئون العصرية، على ضوء الشريعة الإسلامية. وقد جوز هؤلاء الأسلوب المذكور ... جاء في الفتوى الصادرة عن دائرة الإفتاء المصرية عام 1980، عن حالة التاقيح خارج الجسم، أن الإجراء جائز شرعا، بشروط:

- 1/ أن تكون البويضة من الزوجة والمنى من زوجها.
- 2/ أن تعاد البويضة الملقحة إلى رحم الزوجة، دون استبدال أو خلط بمنى إنسان آخر أو حيوان.
 - $^{(2)}$ أن تكون هناك ضرورة طبية داعية لهذا الإجراء $^{(2)}$

هذا وقد أيد كثير من الباحثين المعاصرين هذا الإتجاه، لأن الأولاد نعمة وزينة. وعدم الحمل نوع من المرض، فلا بد من علاجه. والتداوى بغير المحرم جائز شرعا. بل قد يكون التداوى واجبا إذا ترتب عليه حفظ النفس، أو علاج العقم في واحد من الزوجين⁽³⁾.

رأى الباحث:

يرى الباحث أن حكم هذه الأساليب الجواز شرعا للضرورة. بالشروط الشرعية التى تعرض لها الفقهاء. وأخرى علمية، أهمها تجنب المحاذير التي قد تضر بالأم والجنين.

⁽¹⁾ الأساليب الطبية الحديثة والقانون، منير محمد فوزى، ص 20 فما بعدها. ومثله أحكام النسب وطرق إثباته ونفيه فى الشريعة الإسلامية، على محمد يوسف المحمدى، ص 225 فما بعدها. ومثله الهندسة الوراثية والأخلاق ناهد حسن سلمان، ص 152 فما بعدها. ومثله طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي، محمد على البار، ص 120 فما بعدها.

⁽²⁾ فتوى دار الإفتاء المصرية عام 1980.

⁽³⁾ المسئولية الجنائية للأطباء عن استخدام الأساليب المستحدثة في الطب والجراحة، محمد عبدالوهاب الخولي، ص 84. ومثله الهندسة الوراثية والأخلاق، ناهد حسن سلمان، ص 152 فما بعدها. ومثله توصيات المؤتمر الدولي عن الضوابط والأخلاقيات في بحوث التكاثر القاهرة جامعة الأزهر 1990 (التوصية الثانية والأربعين). ومثله الحماية الجنائية لحق الإنسان في الحياة، شعبان متولى، ص 356.

4/ الحالة الرابعة: التلقيح بين غير الزوجين (الأم البديلة): مقدمة:

هو نوع من التعاقد، بين أسرتين، تقوم فيه الأم البديلة بعملية التاقيح والحمل والوضع. بمقابل تتفق عليه الأسرتان. وبعد الوضع تقوم الأم البديلة بتسليم المولود إلى الزوجين اللذين تم الإجراء لصالحهما.

لقد سبب هذا النوع من التلقيح الصناعي جدلا واسعا في أوساط المجتمع الإنساني، سيما من الناحية القانونية فهو غير ملزم للأم البديلة لأنه ينافي الآداب العامة، ولما فيه من شبهة الإتجار بالإنسان. لذلك وفي كثير من القضايا التي نشأت من مثل هذا النوع من التعاقد نجد أن المحاكم في الغرب لجأت إلى التحايل، حيث تنظر الموضوع من حيث فكرة الأصلحية: أي هل من الأصلح أن يسلم الطفل للأبوين اللذين تم الإجراء لصالحهما أم يترك نهائيا عند الأم البديلة؟

ومن جهة أخرى فإن الإخلال بأى تعاقد معناه إيجاب التعويض للطرف المتضرر. لكن الأمر لا تكفى فيه دفع الأموال فقط للزوجين: فالحمل والإخصاب بخلايا تناسلية لهما أو لأحدهما على الأقل. كما أن المال وحده لا يعوض الأم البديلة إذا أجبرت على الاحتفاظ بالطفل، لأن الحمل والوضع أنشأ بينها وبين المولود مشاعر وروابط لن تقيم بمال.

أما علماء الشريعة الإسلامية وفقهائها، فقد تصدوا لهذه المسألة بما عندهم من سعة في الشريعة الغراء لمواجهة المشكلات في كل زمان ومكان.

تعريف الإجراء:

جاء في كتاب المسئولية القانونية للطبيب: "يتلخص الإجراء في أن الأم الحاضنة، هي التي تقوم بمهمة حمل الجنين ووضعه. على أن يتم تسليمه بعد ذلك للزوجة التي يتم الإجراء لصالحها" (1).

الأوضاع التي يمكن أن يتم فيها إجراء الأم البديلة:

هنالك عدة أوضاع وحالات يمكن أن يتم فيها إجراء الأم البديلة، نذكر منها:

Legal Issues in human reproduction, by Douglos Gueine, P. 141. (1)

- 1- إذا كانت الزوجة ليست لها مبيض أو توقف مبيضها، مع قدرتها على الحمل. حيث يستعان ببويضة امرأة أخرى، وتلقح بنطفة الزوج في الأنابيب، ثم يعاد زرعها في رحم الزوجة.
- 2- إذا كان الزوج مصابا بعقم في السائل المنوي، أي لا ندرة في مائه، حيث يستعان بنطفة الغير، لإخصاب بويضة زوجته في الأنابيب، ثم يعاد زرع البويضة المخصبة في رحم الزوجة.
- 3- في حالة ما إذا كان الزوجان عقيمين، يستعان بنطفة الغير وبويضة امرأة غريبة حيث يتم التلقيح في الأنابيب، ثم تعاد البويضة المخصبة إلى رحم الزوجة.
- 4- فى حالة الزوجة ذات الرحم المعيب، تؤخذ بويضة الزوجة ويتم تلقيحها بنطفة زوجها فى الأنابيب. ثم تزرع فى رحم امرأة أخرى تسمى صاحبة الرحم المعار أو المستأجر أو الأم البديلة.
- 5- كذلك عند بعض قطاعات النساء كالممثلات والفنانات يلجأ إلى هده الوسيلة لتجنب مشاكل الحمل والوضع، التى قد تؤثر على مظهر هن وصلاحيتهن لأداء أعمالهن⁽¹⁾. وقد يكتشف العلم المزيد من أوضاع فكرة الأم البديلة، فى المستقبل، مما يستوجب إجتهاد الفقهاء، للوقوف على الحكم الشرعي فيها.

الفتاوى الشرعية حول موضوع الأم البديلة:

أولا: بني مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة فتواه على فرضين:

1- الفرض الأول: إذا كانت الأم البديلة أجنبية عن الزوجين، أفتى المجلس بتحريم الوسيلة، لأنها تتضمن إدخال نطفة رجل، في رحم امرأة، لا تربطه بها علاقة زوجية شرعية.

2- الفرض الثانى: إذا كانت الأم البديلة زوجة ثانية، فقد أفتى المجلس فتويين، نقضت الثانية الأولى.

⁽¹⁾ الإخصاب خارج الجسم، أحمد فراج حسين، ص 91 فما بعدها. ومثله المسئولية الجنائية للأطباء عن إستخدام الأساليب المستحدثة في الطب والجراحة، محمد عبدالوهاب الخولي، ص 92 فما بعدها. ومثله التنظيم القانوني لطفل الأنابيب، توفيق حسن فرج، ص 102 فما بعدها. ومثله المسئولية المسئولية المسئولية المنتبة والجنائية للطبيب، الدكتور بابكر الشيخ، ص 192 فما بعدها.

ففى الفتوى الأولى قرر المجلس أن نسب الطفل يثبت إلى أبيه صاحب الماء، وإلى أمه صاحبة البويضة (الأم البيولوجية) على أن تكون الأم المتطوعة، في حكم الأم من الرضاع.

أما الفتوى الثانية، ففيها حرم المجلس هذه الوسيلة أيضا: إذ أن نسب الطفل لكل واحدة من الأمين فيه شك، والأنساب لا تثبت بالشك. كما أن هذه الوسيلة، طريقة إلى الشر والفساد، حيث أن الذرائع تأخذ أحكام نتائجها، كما أن درء المفاسد أولى من جلب المصالح. وبذلك نقضت الفتوى الثانية، الفتوى الأولى.

ثانيا: أصدر المؤتمر الدولي الأول، عن الضوابط والأخلاقيات في بحوث التكاثر البشرى، والذى انعقد بجامعة الأزهر عام 1991، أصدر توصية بأن تنقل البويضة الملقحة، إلى رحم الزوجة نفسها، ومنعت استعمال الحاضنة (الأم البديلة)، حتى ولو كانت هي زوجة ثانية للزوج نفسه (۱).

رأى الباحث:

إنني أجد نفسي ميالا إلى التشديد في كل ما يتعلق بأمر إباحة وسائل الاستيلاد المعاصرة، لما فيها من مساس بذات الإنسان، الذي كرمه الخالق عز وجل، وحرص كل الحرص على رعايته، وعلى معاقبة من يعتدى عليه بأى وجه من الوجوه، كما تدل على ذلك أصول الشريعة الإسلامية، ولذلك أقف مع الرأي القائل بتحريم كل صور إجراء الأم البديلة.

فتوى عامة حول فكرة التلقيح الصناعى:

لقد حددت هذه الفتوى، عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الأردني، في دورة مؤتمره الثالث بعمان، بتأريخ 8 صفر 1407هـ، الموافق 1986/10/11 وبعد التداول تبني للمجلس أن طرق التلقيح الصناعي المعروفة، في هذه الأيام، هي سبع:

الأولى: أن يجرى التلقيح بين نطفة مأخوذة من زوج، وبويضة مأخوذة من امرأة ليست زوجته، ثم تزرع اللقيحة في رحم زوجته.

⁽¹⁾ الإخصاب خارج الجسم، حسن سلام، ص 42 فما بعدها. الهندسة الوراثية والأخلاق، ناهد حسن سليمان، ص 178 فما بعدها. أراء في التلقيح الصناعي وأحكامه القانونية وحدوده الشرعية، محمد المرسى زهرة، ص 257 فما بعدها. آراء في التلقيح الصناعي، بدر المتولى عبدالباسط، ص 483 فما الشرعية، محمد المرسى زهرة، ص 257 فما بعدها. أراء في التلقيح الصناعي، بدر المتولى عبدالباسط، ص 483 فما بعدها. المسئولية الجنائية عن إستخدام الأساليب المستحدثة في الطب والجراحة، محمد عبدالوهاب الخولى، ص 94 فما بعدها.

الثانية: أن يجرى التلقيح بين نطفة رجل غير الزوج وبويضة الزوجة، ثم تزرع تلك اللقيحة في رحم الزوجة.

الثالثة: أن يجرى تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين، ثم تزرع اللقيحة في رحم امرأة متطوعة بحملها.

الرابعة: أن يجرى تلقيح خارجي بين بذرتي رجل أجنبي، وبويضة امرأة أجنبية، وتزرع اللقيحة في رحم الزوجة.

الخامسة: أن يجرى تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة الأخرى.

السادسة: أن تؤخذ نطفة من زوج وبويضة من زوجته، ويتم التلقيح خارجيا، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة.

السابعة: أن تؤخذ بذرة الزوج، وتحقن في الموضع المناسب من مهبل زوجته أو رحمها تلقيحا داخليا.

وقد قرروا بهذا أن الطرق الخمسة الأولى كلها محرمة شرعا وممنوعة منعا باتا لذاتها أو لما يترتب عليها من اختلاط الأنساب وضياع الأمومة وغير ذلك من المحاذير الشرعية. أما الطريقان السادس والسابع، فقد رأى مجلس المجمع، أنه لا حرج من اللجوء إليهما، عند الحاجة، مع التأكيد على ضرورة أخذ كل الإحتياطات اللازمة⁽¹⁾.

رأى الباحث:

نخلص إلى أن هذه الفتوى (الأردنية)، قد تطرقت لجميع أوجه التلقيح الصناعي: التلقيح بين الزوجين أو بين الأغيار، داخليا وخارجيا والأم البديلة. ولم تبح شرعا إلا حالتين فقط: إذا أخذت نطفة الزوج وبويضة زوجته ولقحت خارجيا ثم زرعت اللقيحة في رحم الزوجة. والحالة الثانية هي إذا حقنت بذرة الزوج في المكان المناسب من زوجته تلقيحا داخليا. مع الإلتزام بالضوابط الشرعية التي قررها الفقهاء: مثل أن يتم ذلك حال قيام الزوجية، وبحضور الزوج، وألا يكون هذا المني محتفظ به.

⁽¹⁾ مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة الثالثة العدد الثالث الجزء الأول 1408هـ-1987. ومثله بيع الأعيان المحرمة في الفقه الإسلامي، عبدالناصر خضر ميلاد (رسالة دكتوراه) 1425هـ-2004م، ص 165 فما بعدها.

فكرة الأم البديلة في القانون السوداني:

لم يشر القانون السوداني صراحة إلى بطلان إجراء الأم البديلة. ولكن من المعروف قانونا أن محل الالتزام أو سببه يجب ألا يكون مخالفا للنظام العام والآداب، كأن يتعلق بالتصرف في جسم آدمي تصرفا يخالف القانون والآداب العامة والنظام العام. أيضا فإن علاقة الشخص بأسرته وما له من حقوق وما عليه من واجبات، يعتبر من النظام العام. أيضا فالواجبات التي تنشأ من الأبوة والأمومة تعد من النظام العام والآداب.

لكل ما ذكرنا فإن العقد الذي يتم من خلال إجراء الأم البديلة، يعتبر في السودان من العقود الباطلة، لأنها عقود غير مشروعة، وذلك بناء على قواعد قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.

جاء في المادة 78(2) من القانون المذكور: "يجب أن يكون محل العقد جائزا شرعا، وإلا كان العقد باطلا".

وجاء فى المادة 84(2) من نفس القانون: "يجب أن يكون السبب (سبب العقد) موجودا وصحيحا ومباحا وغير مخالف للنظام العام أو الآداب ... أهـ"(1).

المطلب الثانى: الاستنساخ:

إن الاستنساخ هو أحد الخطوات العلمية الكبيرة في عصرنا. فقد توصل العلم والتقنية الحديثة، إلى أنه يمكن نسخ كائن، من كائن آخر، عن طريق عدة نظريات علمية متقدمة.

لقد نجح العلماء بالفعل في تطبيق هذه النظريات، حيث تمكنوا من نسخ النعجة (دوللي)⁽²⁾. ومن ثمة ثار سؤال كبير: هل يجوز تطبيق الإستنساخ على الإنسان؟

لقد هزت فكرة الاستنساخ الأوساط الدينية والسياسية والعلمية والثقافية والإجتماعية. حيث أثارت هذه الفكرة، ولا زالت تثير عدة تساؤلات: شرعية وقانونية وإجتماعية وأخلاقية. كلها تدور حول ماهية الكائن الحي المستنسخ، الذي يأتي بهذه الطريقة.

لقد إدعى علماء كل وسط بدلوهم. وعلى رأس هؤلاء العلماء علماء الدين الإسلامي، كما سنرى في الأسطر التالية، من هذا المطلب

⁽¹⁾ قانون المعاملات المدنية لسنة 1984.

⁽²⁾ دوللى: هي أول حيوان (نعجة) ينتج بتطبيق فكرة الاستنساخ.

معنى الاستنساخ في اللغة:

الإستنساخ من مادة (ن س خ) إذا أحللت شيئا مكان شيء آخر: كأن تكتب كتابا من كتاب آخر.

جاء فى لسان العرب: "ن س خ). تقول نسخ الشيء ينسخه نسخا وانتسخه، واستنسخه: أى كتبه عن معارضه. فالأصل نسخة. والمكتوب عنه نسخة لأنه قام مقامه. والكاتب ناسخ ومنتسخ.

والنسخ إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه. مثل نسخ الآية بالآية، بإزالة حكمها.

والأشياء تتناسخ: أى تتداول فيكون بعضها مكان بعض كالدول والملك. والعرب تقول نسخت الشمس الظل وانتسخته أى أزالته والمعنى أذهبت الظل وحلت محله.

والتناسخ في الفرائض والميراث: أي أن تموت ورثة بعد ورثة، وأصل الميراث قائم لم ينسخ. وكذلك تناسخ الأزمنة، والقرن بعد القرن ... أهـ"(1).

<u>تعليق:</u>

إن الاستنساخ هو عمل شيء من شيء أو بدله، والأصل قائم وموجود.

الإستنساخ في إصطلاح العلماء:

عرف الإستنساخ من منظور علمي وقسم إلى قسمين: من حيث شكل النسخ الحيوى الذي توصل إليه العلماء حتى الآن.

جاء في شبكة إسلام أون لاين نت: "الصورة الأولى – أي من الإستنساخ – تتمثل في عملية شطر الأجنة. حيث تعد هذه الطريقة لعلاج حالات العقم. فيقوم الأطباء بتحضير بويضة مخصبة، من طرفي العلاقة الزوجية وتركها تنشطر، ثم يقومون بالإحتفاظ بشطر من خلال تجميده، لإعداده للحمل فيما بعد.

وأسمى هذه الطريقة بالاستنسات⁽²⁾، من خلال النحت اللغوى، الذى يجمع بين كلمتى الاستنساخ + توائم ... أه.

(2) الإستنسات: نوع من الإستنساخ. وفيه يولد الطفل من بويضة مجمدة مخصبة (توأم).

⁽ن س خ). ابن منظور ، لسان العرب، حرف الخاء، فصل النون، مادة (i)

والصورة الثانية تتمثل في الطريقة التي أنتجت بها النعجة دوللي. حيث أخذوا بيضة غير ملقحة من ثدى الخراف، وأفر غوها من نواتها. وأدخلوا مكان النواة خلية، مأخوذة من جذع نعجة أخرى حامل، وزرعوها في رحم نعجة ثالثة.

وأسمى هذه الطريقة بالإستنساد⁽¹⁾، من خلال النحت اللغوى، الذى يجمع بين كلمتى الإستنساخ + جسد ... أه.

موازنة:

إن كلا الصورتين من صور الإستنساخ اللتين عرفناهما، صارتا في الإمكان بسبب التقدم العلمي الهائل، الذي وصلته البشرية. فإذا ما طبق هذا المبدأ في بني البشر، وصار للإنسان أكثر من نسخه: فهل يضمن الإنسان، أن نسخته سوف لا تعتدى عليه؟ وهل يضمن أن نسخته سوف لا تتحرف أخلاقيا فيسيء إلى سمعته؟ وهل يضمن الإنسان أن نسخته سوف لا ترتكب الجرائم الخطيرة كالقتل؟ وكيف سيفرق بينه وبين نسخته والبصمات والشكل وغير ذلك ... كلها متطابقة؟

سوف نحاول أن نعرف أكثر عن الإستنساخ من زاوية العلم، كما ننقل ونناقش رأى الدين حول هذه القضايا. والله ولى التوفيق.

حقيقة الإستنساخ:

إن حقيقة الإستنساخ، تكمن في كيفية التحكم في الخلايا، من حيث: إنقساماتها وتكاثر ها وإعادة توظيفها، لتعمل من أجل غرض الإستنساخ. فالمادة الأولية التي يعتمد عليها العلماء في الإستنساخ هي الخلية.

الخلية(2):

هى اللبنة الأولى للحياة. وسر الخلية لا يدركه إلا الله تعالى، فسر الحياة يكمن فيها. وجسم الإنسان فيه نوعان من الخلايا:

النوع الأول: الخلايا الجسمية. وهي منتشرة في كل أنحاء الجسم. وفي واحدة منها 46 كروموسوما، وتحمل جميع الصفات الوراثية.

⁽¹⁾ الإستنساد: نوع من الإستنساخ، ويكون ببيضة خروف غير ملقحة ثم تفرغ من نواتها، وتدخل مكان النواة خلية من ضرع نعجة أخرى حامل، ثم تزرع في رحم نعجة ثالثة.

⁽²⁾ تتكون الخلية من ثلاثة مكونات: 1/ القشرة أو الغلاف الخارجي. 2/ السايتوبلازم، وهو مادة سائلة توجد داخل الخلية وتحيط بالنواة. 3/ النواة وهي لب الخلية وتحتوى على الكروموسومات التي تحمل جميع الصفات الوراثية للكائن الحي.

النوع الثانى: هى الخلايا الجنسية: وهى الحيوانات المنوية التى يفرزها الرجل. والبويضات التى يفرزها مبيض المرأة. ويوجد فى كل خلية 23 كروموسوما. وعندما يلتقى حيمن الرجل مع بويضة المرأة ويخصبها تكون مجموع الكروموسومات فى البويضة المخصبة 46 كروموسوما وتبدأ حياة الإنسان من هذه البويضة المخصبة.

وبعد 12 ساعة من الإخصاب تبدأ هذه الخلية في الإنقسام والتكاثر حتى يصل عددها إلى (140) خلية في 6 أيام.

هذه الخلية البدائية لها القدرة في تكوين أي نوع من أنواع الخلايا. وفي إمكان جميع هذه الخلايا، لو تم فصلها من بعض أن تصبح جنينا كاملا مستقلا. لذلك تسمى بالخلية الجزعية كاملة القدرة.

وبعد ستة ايام تتحول هذه الخلايا إلى خلايا متخصصة: فبعضها تذهب لتصنع الكبد. وبعضها للدم وبعضها للأعصاب وبعضها للعضلات وهكذا ...".

بعد ذلك يتولى الحامض النووى الموجود في نواتها ختمها بشفرة معينة يكون من الصعب تحوير ها لأي غرض آخر⁽¹⁾.

تعليق:

من هذه النقاط التى ذكرناها عن حقيقة الإستنساخ نستطيع القول، بأن العلماء الذين بلوروا نظرية الإستنساخ، استطاعوا أن يكتشفوا بعض الأسرار – ولا أقول كل الأسرار – مما أودعه الله تعالى فى جسم الإنسان، مثل الخلية وأسرارها، فاستفادوا من ذلك، فتوصلوا إلى طرق تخصيبها وتكاثرها وفصلها وإعادة توظيفها، فهم لم يأتوا بجديد إنما هو علم الله، فقحه عليهم. (فتبارك الله أحسن الخالقين)(2).

أجزاء الإستنساخ:

ينقسم الإستنساخ إلى نوعين: الإستنساخ من الخلايا الجينية ويسمى بالإستنساخ الجيني. ويتم وفق الخطوات التالية:

⁽¹⁾ د. صالح خالد الكردى، الحمل في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراة، ص 248 فما بعدها. ومثله د. محمود الحاج قاسم، مصدر سابق، ص 9. ومثله د. خليل بدوى، مصدر سابق، ص 21. ومثله د. البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ص 92.

⁽²⁾ سورة المؤمنون، الآية 14.

1/ يتم تلقيح البيضة بالحيوان المنوى في الخارج فتصير الخلية خلية واحدة مخصبة تحتوى على 46 كروموسوما.

2/ يتم وضع هذه الخلية في أنبوب زجاجي. وبعد فترة تبدأ في الإنقسام.

3/ يتم فصل هذه الخلايا عن بعضها فتنمو كل خلية على حدة. وتكون جنينا كاملا. فيكون هناك أجنة متشابهة بعدد الخلايا التي تم فصلها لأن المادة الوراثية لهذه الأجنة مصدر ها واحد و هو البيضة المخصبة.

ويمكن السماح لإحدى هذه الخلايا بمواصلة النمو لتصبح جنينا. ويتم الإحتفاظ بالخلايا الأخرى لإجراء التجارب عليها أو لإستخدامها لأغراض علاجية أو لبيعها والإتجار فيها، أو للإحتفاظ بها لأصحابها الشرعيين ليعوضوا بها عن أبنائهم الذين يفقدونهم فكل واحدة يمكن أن تتحول إلى جنين عند الطلب(1).

جاء في مقال: (الإستنساخ البشرى في مثلث العلم والفلسفة والأخلاق): إن الخلية سواء أكانت ملقحة بالطريق العادى أو الإستنساخي تتكاثر على شكل سلسلة هندسية: (1-8-4-8) فإذا أمسكنا بالخلية الملقحة العادية عند الإنقسام الثالث عند الرقم (8). فيمكن المحافظة على متابعة رحلة التخلق بخلية واحدة فقط، وحفظ الخلايا السبع الباقية في سائل الأزوت في درجة حرارة (160%) في رحلة تقترب من الأبدية حتى عشرة آلاف سنة. كما يمكن استدعاؤه في أي لحظة، حالما تودع الكفن الجليدي، إلى ربيع الحياة ودفئها"(2).

النوع الثانى: الإستنساخ من خلايا جسمية وغير جنسية. وهى فتح علمى كبير عند العلماء، ولا زالت التجارب تجرى من أجل الوصول إلى نجاحها النهائى المرتقب. وتتكون من الخطوات الأتية:

1/ يتم أخذ بويضة من المرأة ثم تفرغ من محتوياتها (الكروموسومات) التى تحمل الصفات الوراثية ويبقى على مادة السايتوبلازم الذى يقوم بتغذية نواة الخلية فقط. ولذلك تفقد البيضة وظيفتها الجنسية وتبقى مجرد مستودع جاهز لاستقبال الخلية الجسمية للشخص المراد نسخه

2/ يتم أخذ خلية جسمية من أي جزء من أجزاء الشخص المراد نسخه.

3/ يتم نزع نواة الخلية الجسمية المراد نسخها.

⁽¹⁾ د. خالد محمد صالح الكردى، مصدر سابق، ص 249 فما بعدها. ومثله أزد. طيب البرزنجى، مصدر سابق، ص 96. (2) د. خالص جلبى فى مقال له بعنوان: "الإستنساخ البشرى فى مثلث العلم والفلسفة والأخلاق" – من موقع جريدة الشرق الأوسط على الانترنت، بتأريخ 2001/12/5م.

4/ يتم تعريض نواة الخلية الجسمية إلى تجويع لتخفيض تغذيتها بنسبة 20/1 لغرض إعادة صياغة الخلايا من خلايا متخصصة إلى خلايا بدائية غير متخصصة. حيث يدخل الحامض النووى في حالة سكون وعندما تعاد تغذيتها تنشط وتبدأ في الإنقسام كخلية جينية بدائية.

5/ يتم إدماج نواة الخلية الجسمية مع البيضة المفرغة بواسطة ذبذبات كهربائية، وبذلك تتشكل خلية مدمجة واحدة. كما هو الحال في عملية الإخصاب الطبيعي.

6/ تنشط الخلية المدمجة وتحث على الإنقسام وممارسة فعاليتها الطبيعية وذلك بواسطة شحنات كهربائية.

7/ تبدأ الخلية في الانقسام. وفي خلال (5-6) أيام يصبح لدينا جنين بشرى في أولى مراحل الحمل.

8/ ثم تعاد الخلايا وتزرع داخل رحم امرأة إلى أن تنقضى فترة الحمل الطبيعية، فيصبح لدينا جنينا كاملا كما هو الحال في الحمل الطبيعي⁽¹⁾.

إذن، إجراءات الإستنساخ هي عبارة عن التحكم في الخلايا عن طريق التقنيات المعملية الدقيقة التي توصل اليها العلماء بعون الله.

الجوانب الإيجابية في الإستنساخ:

جاء في بحث المفهوم العلمي للإستنساخ:

"يقول أنصار الإستنساخ والداعون له، وهم كثر، بأنه سيكون له فوائد وإيجابيات في مسار البشرية. ونحن يمكن أن نلخصها فيما يلي:-

1- عن طريق الإستنساخ يمكن إيجاد خلايا جينية أو الخلايا الجزعية. ويمكن زراعتها بأعضاء الإنسان التي فقدت خلاياها، بسبب الأمراض أو الحوادث. وبذلك يمكن إصلاح أعضاء الإنسان البالغة وتفعيلها. حيث يتم نسخ الشخص المصاب عن طريق خلاياه الجسمية، ثم يتم توجيه هذه الخلايا بواسطة مواد معينة لتتحول وتتخصص في

⁽¹⁾ د. خالد محمد صالح الكردى، مصدر سابق، ص 250 فما بعدها. د. هدى صالح مهدى عماش، بحث بعنوان: "المفهوم العلمي للإستنساخ البشرى، ص 8. بيت الحكمة / سلسلة بحوث المائدة الحرة، العدد 44 الاستنساخ البشرى /ط/مارس/1999. د. محمود الحاج، مصدر سابق، ص 15. د. عبدالهادى مصباح، مصدر سابق.

- إنماء عضو واحد كالذراع مثلا، وعند نموه يتم إعادة زرعه مكان العضو التالف. وبذلك يكون العلماء قد وصلوا إلى حل لقبول الجسم للأعضاء المزروعة (1).
- 2- إجراء المزيد من التجارب والدراسات على الخلايا الجينية مما يساعد على التغلب على التغلب على الكثير من الأمراض المتعلقة بالخلية الإنسانية. مثل التمكن من وقف إنقسام الخلايا السرطانية وتجنب الأمراض الوراثية عند النسخ، مثل: السكرى والصرع⁽²⁾.
- 3- التغلب على بعض حالات العقم عند الرجال والنساء لعلاج الخلل فى الخلايا الجنسية للرجال وبويضات النساء الأيسات من الإنجاب⁽³⁾.
- 4- الحصول على أطفال تحت الطلب وفق المواصفات المطلوبة. لشراء أجنة من السوق أو البنوك حسب المواصفات ثم زرعهم في الرحم⁽⁴⁾.
- 5- خلق نوع من التوازن الإجتماعي في المجتمعات التي تعاني من فرق شاسع بين الذكور والإناث.
- 6- الاستغناء عن عنصر الذكر نهائيا مما يمكن الشواذ المثليين من التغلب على مشاكل الإنجاب التي كانت تعترضهم.
- 7- إستنساخ من نفتقدهم من الأقرباء والأحباء بأخذ خلاياهم قبل الدفن فهى تبقى حية مدة عشرة ساعات أو أخذ الحامض النووى (DNA) وزرعها فى بويضة أنثى للحصول على نسخة من العزيز المفقود⁽⁵⁾.

ولعل الإنسان بإجتهاده قد يتوصل في المستقبل إلى أكثر من الفوائد التي أثبتها في هذه الفترة.

الجوانب السلبية من الإستنساخ:

ولكن المعارضون لفكرة الإستنساخ يرون أن الإستنساخ ينطوى على سلبيات ومخاطر كثيرة تقوق الإيجابيات وهي:

1/ النسبة في نجاح الإستنساخ ضئيلة. فقد نجحوا في إستنساخ النعجة (دوللي) بعد (430) محاولة. وقد استغرقت تجربة (دوللي) عشر سنوات. مما يكلف الكثير من الأموال.

⁽¹⁾ دكتوره هدى صالح، المفهوم العلمي للإستنساخ، المائدة الحرة، العدد 44، طبعة مارس 1999، ص 8. ومثله د. محمود الحاج، مصدر سابق، ص 15.

⁽²⁾ د. هدی صالح مهدی عماش. مصدر سابق، ص 14. ومثله د. خلیل بدوی، مصدر سابق، ص 18.

 $^{^{(3)}}$ الدكتور محمد فتحى، مصدر سابق، ص $^{(3)}$

⁽⁴⁾ د. خلیل بدوی، مصدر سابق، ص 58.

⁽⁵⁾ د. خالد محمد صالح الكردي، مصدر سابق، ص 45.

- 2/ هذه العمليات تؤثر نفسيا على النساء وكذلك جسديا.
- 2/ في أثناء العملية، يتعرض الطفل المستنسخ إلى مخاطر قد تؤدى إلى تشويهه وإعاقته مدى الحياة. جاء في كتاب الهندسة الوراثية والإستنساخ البشرى في القرآن الكريم: "إن خلايا الإنسان مكونة من 46 كروموسوم مبرمجة ومركبة بطريقة معينة فإذا حدث خلل في هذا الترتيب فإنه يؤدى إلى إصابة الإنسان بما لا يقل عن خمسة آلاف مرض. أي أن غرور العالم قد يؤدى إلى تدمير النوع البشرى بأكمله"(1).
- 4/ تخلف عملية الإستنساخ آثارا سلبية كثيرة على الطفل المستنسخ. فمن الناحية الصحية يكون هذا المولود عرضة لكثير من الأمراض المستعصية والمعيقة منها الشيخوخة المبكرة. حيث يولد الطفل بعمر الشخص الذي أخذت منه الخلية الجسمية، وليس بعمر المولود حديث الولادة. فالنعجة (دوللي) كان من المفترض أن تعيش 12 سنة. لكنها لم تعش أكثر من ست سنوات فقط فقد مرضت مما إضطر العلماء إلى قتلها.
- 5/ الإستنساخ يخل بالتوازن الإجتماعى أى عكس من يقولون أنه يخلق التوازن. وقد يأتى يوم يكون المجتمع إما ذكورى أو أنثوى فقط. خاصة فى ظل إزدياد أنصار الشذوذ الجنسى. وهذا مما يؤدى إلى إنقراض البشرية.
- 6/ الإستنساخ يثير الكثير من المشاكل الشرعية والقانونية والجنسية. ممثلا هل الأب الشرعى للمنسوخ، هل هو صاحب الخلية؟ أو هو أب صاحب الخلية الذي هو أخوه؟ وإذا كانت المرأة هي الأصل، فهل تكون أبا للمنسوخ أو يبقى المنسوخ بلا أب؟ ... أهـ(2).
- 7/ الإستنساخ يهدد التباين الوراثي على المدى البعيد، الذى هو مصدر قوة الجنس البشرى. قال تعالى: "ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف السنتكم وألوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين" (3). فإن إختلت هذه السنة الإلهية الواردة فى الآية، فيمكن بفيروس واحد أن يقض على المجتمع كله.
- الإستنساخ ليس علاجا للعقم. ولكنه مسكن فقط. بل خطورته تكمن في أنه يشبع
 رغبة صاحب الخلية العقيم لكنه سيورث جيلا من العقماء، فكيف نحل مشكلتهم.

⁽¹⁾ د. عبدالستار الحاج أسمر الرجبو، الهندسة الوراثية والإستنساخ البشرى في القرآن الكريم، مطبعة الإنتصار /الموصل/الطبعة الأولى/سنة 2000م/ص 60.

⁽²⁾ د. خالد صالح الكردي، مصدر سابق، ص 257.

⁽³⁾ سورة الروم، الآية 22.

9/ إن إستخدام الإستنساخ والأجنة البشرية لأغراض علاجية مثل تشغيل الأعضاء المشلولة أو التعويض من فقد منها، فيه مخاطر أخلاقية تهدد ملايين الأجنة، التي يمكن أن تستخدم كقطع غيار بشرية. فيجب أن نفرق بين هذا وبين إستنساخ أعضاء بشرية كالكلي والكبد لعلاج الآخرين.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي حول إستخدام الأجنة البشرية كمصدر لزراعة الأعضاء أو تصليحها، جاء الآتي:-

أولا: لا يجوز استخدام الأجنة، مصدرا للأعضاء المطلوب زرعها في إنسان آخر إلا في حالات ولضوابط لا بد من توافر ها.

- أ- لا يجوز إحداث إجهاض من أجل استخدام الجنين لزرع أعضائه في إنسان آخر، بل يقتصر الإجهاض على الإجهاض الطبيعي، غير المتعمد، والإجهاض للعذر الشرعي، ولا يلجأ لإجراء العملية الجراحية لإستخدام الجنين إلا إذا تعينت لإنقاذ حياة الأم.
- ب- إذا كان الجنين قابلا لإستمرار الحياة، فيجب أن يتجه العلاج الطبي إلى إستبقاء حياته، والمحافظة عليها لا إلى إستثماره لزراعة الأعضاء. وغذا كان غير قابل لإستمرار الحياة فلا يجوز الإستفادة منه إلا بعد موته بالشروط الواردة في القرار رقم (1) للدورة الرابعة لهذا المجمع.

ثانيا: لا يجوز أن تخضع عمليات زرع الأعضاء للأغراض التجارية على الإطلاق.

وجاء فى فتوى للدكتور الشيخ القرضاوى: "إذا أمكن إستنساخ أعضاء معينة من الجسم مثل القلب أو الكبد أو الكلية أو غيرها، ليستفاد منها فى علاج آخرين محتاجين إليها، فهذا ما يرحب به الدين، ويثيب عليه الله تبارك وتعالى، لما فيه من منفعة للناس، دون اضرار بأحد أو الاعتداء على حرمة أحد. فكل استخدام من هذا القبيل فهو مشروع، بل مطلوب طلب استحباب، وربما طلب إيجاب فى بعض الأحيان بقدر الحاجة إليه والقدرة عليه"(2).

(2) د. يوسف القرضاوي، الإستنساخ البشري وتداعياته، شبكة المعلومات الدولية/إسلام أون لاين/3/17/2000م.

⁽¹⁾ مجلة المجمع، ج3، ص 1791 / قرار رقم 56.

وجاء في فتوى للدكتور نصر فريد واصل: "لا مانع شرعا ولا حرج من الإستنساخ الجزئي لصالح الإنسان من الناحية الطبية"(1).

<u>تعليق:</u>

إذن فالمخاطر التى يمكن أن تنجم من عملية الإستنساخ: ضآلة نسبة نجاح العمليات، إحتمالات تعرض الأجنة إلى مشاكل كثيرة ومخاطر كالتشوهات والإعاقات، الإخلال بالتوازن الإجتماعي، بروز مشاكل شرعية. وغير ذلك مما يمكن أن يتوصل إليه الباحثون في هذا المجال في المستقبل.

الفتاوى الشرعية:

الإستنساخ ليس خلقا، بل هو طريقة للتكاثر. فالتكاثر المعروف والفطرى هو التكاثر التزاوجي. وأما الإستنساخ فهو طريقه ويمكن أن نسميها التكاثر اللاتزاوجي.

كما أن الإستنساخ ليس فيه تغيير لخلق الله. بل هو اجتهاد في إطار مشيئته سبحانه وتعالى.

ينقسم الإستنساخ إلى قسمين: استنساخ في إطار النباتات والحيوانات. واستنساخ في إطار البشر.

بالنسبة للإستنساخ في مجال الحيوان والنبات فقد جوزه الفقهاء المعاصرون لما فيه من مصلحة للإنسان.

جاء فى قرارات مجمع الفقه الإسلامى/جدة: يجوز شرعا الأخذ بتقنيات الإستنساخ والهندسة الوراثية فى مجالات الجراثيم وسائر الأحياء الدقيقة ةالنبات والحيوان فى حدود الضوابط، بما يحقق المصالح ويدرأ المفاسد"(2).

وجاء فى فتوى الدكتور نصر فريد واصل، مفتى الديار المصرية، حول حكم الإستنساخ فى غير الإنسان: "وهذا الإستنساخ من الناحية العلمية (النظرية والتطبيقية) لا نجد له معارضا شرعيا فى أى نص من نصوص الشريعة الإسلامية، ما دام ذلك يتعلق

⁽¹⁾ د. نصر فريد واصل/مفتى الديار المصرية السابق/الإستنساخ البشرى وأحكامه الطبية والعملية في الشريعة الإسلامية، ص 49، مكتبة الصفا/القاهرة/الطبعة الأولى/2000م.

⁽²⁾ مجلة مجمع الفقه الإسلامي/ع/10/القرار 94/الموضوع الإستنساخ البشري.

بمصلحة الإنسان ذاته أو لمصلحة غيره، وبما يحقق المصلحة العامة والخاصة لكل البشر"(1).

الشروط الشرعية:

لكن العلماء وضعوا لذلك شروطا، نذكر منها ما أورده الشيخ يوسف القرضاوى: " الأول: أن يكون فى ذلك مصلحة حقيقية للبشر، لا مجرد مصلحة مبهمة لبعض الناس. الثانى: ألا يكون هناك مفسدة أو مضرة أكبر من هذه المصلحة.

الثالث: ألا يكون في ذلك إيذاء أو ضرر بالحيوان ذاته ولو على المدى الطويل. فإن إيذاء هذه الملخلو قات العجماوات، حرام في دين الله"(2).

الإستنساخ في مجال البشر والفتاوي الواردة حوله:

انقسم الفقهاء المعاصرون إلى ثلاث أقسام، إزاء الإستنساخ في مجال البشر. فالأغلبية قالوا بتحريم الإستنساخ في مجال البشر. ولم يسمحوا به مهما كانت المبررات. وهذا القسم الذي لم يسمح به هو الأغلبية العظمي من فقهاء السنة وبعض فقهاء الشيعة.

أما القسم الثاني. وجلهم من فقهائ الشيعة فيقولون بجواز الإستنساخ من حيث الأصل. ويحرم لأسباب جانبية.

أما القسم الثالث فموقفهم وسط. ولم يجوزوا الإستنساخ ولم يحرموه، سيما إذا كان الخلايا من الزوجين. وقالوا بالانتظار لحين ظهور المزيد من نتائج الأبحاث وأثر الإستنساخ على البشر.

(أ) فتاوى المانعين للإستنساخ البشرى:

جاء فى فتوى رابطة العالم الإسلامى: "من أجل الحفاظ على المجتمع الإنسانى، وعلى سلامة البشر، وحماية الإنسان الذى كرمه الله تعالى بقوله: "ولقد كرمنا بنى آدم ..." (3) تعد رابطة العالم افسلامى الإستنساخ البشرى إعلانا للخصومة مع الله، الذى يقول: "خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين" (4). بما تعده من الفتن الكبرى التى توجب

⁽¹⁾ نصر فريد محمد واصل، مصدر سابق، ص 90.

⁽²⁾ الشيخ يوسف القرضاوي.

⁽³⁾ سورة الإسراء، الآية 70.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة النحل، الآية 4.

على المؤمنين بالله، التصدى لها ومنعها. ولذلك فإن الرابطة، تدعو حكومات العالم ومنظماته ومراجعه الدينية والمجامع الثقافية الدولية إلى ما يلى:

أولا: الإعلان عن حرمة عمليات افستنساخ البشرى لتعارضها مع الأسس، التي جاءت بها الرسالات الإلهية، مما يتعلق بحياة الناس وتزاوجهم وتكاثر هم.

ثانيا: التأكيد على أن الزواج الشرعى المعروف، بين الرجل والمرأة، هو الطريق الأوحد للإنجاب والتكاثر بين البشر.

ثالثا: إيجاد ضوابط قانونية للبحث العلمي، في مجالات الهندسة الوراثية، تحمى الإنسان من عبث العابثين ومقاصد المغرضين.

رابعا: إيجاد مواثيق دولية، بشأن حرية البحث العلمي، تشجع العلم النافع وتمنع العلم الضار، وفق القاعدة الشرعية: درء المفسدة، يقدم على جلب المصلحة.

خامسا: حظر التجارب المتعلقة بإستنساخ البشر، وإصدار قوانين عالمية تحرم كل صوره. وتحرم المشتغلين فيه والمشجعين عليه. وتوقع عليهم عقوبات مناسبة.

سادسا: عقد مؤتمر عالمى، يضم نخبة من أهل الطب والعلم والدين، لوضع دستور أخلاقى دولى، خاص بعلوم الهندسة الوراثية، لا يتعارض مع رسالات الله تتفق عليه الأمم. على أن يصبح قانونا عالميا تشرف علي تنفيذه هيئة الأمم المتحدة. وتخضع له الحكومات والمؤسسات والشعوب في العالم، حرصا على مستقبل الإنسان في الأرض.

سابعا: منع مناشط الشركات والجهات التي ترعى عمليات الإستنساخ البشرى. ودعوة المسئولين عنها إلى الحق، الذي نزلت به رسالات الله، في شأن التكاثر الإنساني"(1).

وجاء في بيان مجمع الفقه الإسلامي/جدة: "

أولا: تحريم الإستنساخ البشرى بطريقتيه المذكورتين أو بأى طريقة أخرى، تؤدى إلى التكاثر البشرى.

ثانيا: إذا حصل تجاوز للحكم الشرعى المبين في الفقرة (أولا) فإن آثار تلك الحالات تعرض لبيان حكمها الشرعي.

ثالثا: تحريم كل الحالات التي يقحم فيها طرف ثالث على العلاقة الزوجية سواء أكان رحما أم بيضة أم حيوانا منويا أو خلية جسدية للإستنساخ.

370

⁽¹⁾ د. خالد الكردى، مرجع سابق، ص 260 فما بعدها. كذلك نص رسالة الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي الدكتور عبدالله بن عبدالله بن عبدالله ومن التركى، الموجهة إلى حكومات العالم ومؤسساته ومراجعه الدينية، والمجامع الثقافية.

رابعا: يجوز شرعا الأخذ بتقنيات الإستنساخ والهندسة الوراثية في مجالات الجراثيم وسائر الأحياء الدقيقة والنبات والحيوان في حدود الضوابط الشرعية بما يحقق المصالح ويدرأ المفاسد.

خامسا: مناشدة الدول الإسلامية إصدار القوانين والأنظمة اللازمة لغلق الأبواب المباشرة وغير المباشرة أمام الجهات المحلية والأجنبية والمؤسسات البحثية والخبراء الأجانب، للحيلولة دون إتخاذ البلاد الإسلامية ميدانا لتجارب الإستنساخ البشرى والترويج لها.

سادسا: المتابعة المشتركة من قبل كل من مجمع الفقه الإسلامي والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية لموضوع الإستنساخ ومستجداته العلمية، وضبط مصطلحاته وعقد اللقاءات والندوات اللازمة لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة به.

سابعا: الدعوة إلى تشكيل لجان متخصصة، تضم الخبراء وعلماء الشريعة لوضع الضوابط الخلقية في مجال بحوث علوم الأحياء (البيولوجيا) لاعتمادها في الدول الإسلامية.

ثامنا: الدعوة إلى إنشاء ودعم المعاهد والمؤسسات العلمية التي تقوم بإجراء البحوث في مجال علوم الأحياء (البيولوجيا) والهندسة الوراثية في غير مجال الإستنساخ البشري وفق الضوابط الشرعية حتى لا يظل العالم الإسلامي على على غيره وتبعا في هذا المجال.

تاسعا: تأصيل التعامل مع المستجدات العلمية بنظرة إسلامية ودعوة أجهزة الإعلام لاعتماد النظرة الإنمائية في التعامل مع هذه القضايا وتجنب توظيفها بما يناقض الإسلام. وتوعية الرأى العام للتثبت قبل إتخاذ أي موقف استجابة لقول الله تعالى: "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم (1) ... أهـ(2).

(ب) فتاوى المجوزين للإستنساخ البشرى:

وأغلبهم من علماء الشيعة وبعض علماء السنة. ويقولون الإصل فيه الجواز. أما منعه فناتج من أسباب خارجية كأن يكون أصحاب الخليتين لا تربطهما رابطة شرعية ببعض.

سورة السناء الآية وه. (2) مجلة المجمع/ع/10/القرار رقم 94/الموضوع: الإستنساخ البشرى. مجلس مجمع الفقه الإسلامى، فى دورة مؤتمره العاشر/جدة/23-28 صفر 1418هـ.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 83.

جاء في مقال: "الإستنساخ بين الشرعية وعدمها" قوله أن الإستنساخ لا بأس به بحد ذاته، إذا لم تترتب عليه مفاسد جانبية، مع الإحتراز عن المحرمات كالنظر أو اللمس للعورة عند المرأة عند إخراج البويضة منها أو عند إعادتها إلى رحمها بعد تلقيحها"(1).

وجاء فى فتوى الصادق الروحانى: "نفس الإستنساخ الذى يحصل علميا، ليس فيه محذور شرعى، ولكن لا بد من لحاظ العناوين الأخرى، التى تنطبق على هذا العمل، فإن كانت ضمن الضوابط الشرعية سواء من ناحية الوسيلة أو الهدف، فتكون شرعية. وإن لم يكن كذلك فتحكم بالحرمة، على طبق العناوين الثانوية"(2).

وجاء في فتوى للدكتور محروس المدرس، وهو سنى حنفى: "والحكم هو الجواز إبتداء حتى ولو تم في الإنسان"(3).

(ج) أصحاب الرأى الوسط:

جاء فى أحكام الحمل فى الشريعة الإسلامية: "واصحاب هذا الرأى أخذوا موقفا وسطا من عمليات الإستنساخ التى تجرى بين خلايا زوجين شرعيين، فلم يحرموه ولم يجوزوه. بل وتوقفوا فى الحكم بإنتظار النتائج النهائية للاضرار الصحية المتوقعة من مثل هذه العمليات على الجنين فى حال نجاح تطبيقها على البشر "(4).

(د) الفتاوى حول الإستنساخ المتعلق بالحمل:

آثر جمهور الفقهاء المعاصرين، الإنتظار قليلا حتى تتضح الكثير من جوانب الإستنساخ المتعلق بالحمل. إذ لم تنجح من التجارب الى أجريت حتى الآن ولا تجربة واحدة. كما أن المسألة فيها فرضيات كثيرة فمتى تم نجاح التجربة وصار أمامنا إنسان مستسخ فحينئذ يمكن للفقهاء، وبعد إجراء الفحوصات اللازمة أن يجدوا الحلول الفقهية لوجوده ومشاكله المرتبة على هذا الوجود في المجتمع.

جاء فى فتوى للدكتور محمد فاروق النبهان: "لم تتعرض الأحكام الفقهية، لفكرة الإستنساخ البشرى لأن الفكرة ما زالت فى إطار الافتراضات العقلية الممكنة. فلا بد أولا من الانتظار قليلا إلى أن يتمكن العلم من هذه الخطوة فى مجال الإنسان. وفى ضوء ذلك

⁽¹⁾ محمد توفيق المقداد، فتوى لآية الله الخامنئي/مرجع شيعي. عنوان المقال: الإستنساخ بين الشرعية وعدمها.

⁽²⁾ راجع الموقع: بتأريخ 2003/2/7م www.annabaa.org

⁽³⁾ فتوى الدكتور محروس المدرس (مرجع سنى حنفى).

⁽⁴⁾ د. صالح محمد خالد الكردي، مصدر سابق، ص 263.

يمكن استنساخ الحكم الشرعى، من خلال القواعد الأصولية، التى تحدد كيفية استحداث الأحكام الفقهية في النوازل المستجدة⁽¹⁾.

أما من ولجوا باب الفتوى من العلماء وقاسوا الخلايا الجسمية على الجنسين في إباحة استخدامها كوسيلة للتكاثر. فقد صدرت منهم بعض الفتاوى.

جاء في فتوى للدكتور محمد رأفت عثمان: "يختلف الحكم تبعا لإختلاف الصور التي حدث بها الإستنساخ، فإذا كان الإستنساخ تم بين زوجين، يثبت للمولود كل الحقوق المشروعة المشروعة للولد بطريقة شرعية: من الميراث وثبوت النسل وكافة الحقوق المشروعة للأولاد.

أما إن كان الإستنساخ قد تم بين أنثى وأنثى وكانت النواة من الأنثى نفسها، أو كان بين أنثى ورجل ليس زوجا لها، فكل هذه الصور محرمة، فعلى هذا لا يثبت للمولود إلا الحقوق التى تثبت للمولود من طريق حرام بالنسبة لأمه، فيرثها هى وليس له حق ميراث الرجل الذى أخذت منه النواة، لأنه ولد بطريق غير مشروع. وكذلك لو كانت بين أنثيين أو الأنثى نفسها، فليس له حقوق تجاه شخص آخر إلا حقوقه من أمه هو "(2).

وجاء في فتوى الصادق الشيرازى: "والعلاقة تابعة للبويضة" الملقحة بالخلية. مثلا لو أخذت خلية لرجل وزرعت في بويضة زوجته، يكون الطفل ابن الرجل لا نفس الرجل ولا أخوه. ولو استخدمت خلية المرأة مع بويضتها، فالبنت المتولدة ابنة المرأة، لا نفس المرأة ولا أختها وهكذا ... أهـ(3).

وجاء فى فتوى للبروفسير محمد سليمان الأشقر: "إلى أن الاستنسات (الشطر الجينى) يحرم فى حالة طرف ثالث فى العملية الجراحية، أى بالإضافة إلى الزوجين. وما دون ذلك فهو حلال بضوابط هى: أن تتم العملية فى حياة الزوج، وبتلقيحه هو، وأن تتم بمراعاة الضمانات الكافية لمنع اختلاط الأنساب. ونوصى بضوابط إضافية، تتمثل فى إتمام العملية برضاء الزوجين وعلمهما، وإعدام الأجنة المتبقية بمجرد إنقضاء الحاجة إليها. لأنه ليس ثمة رفض شرعى لإعدام خلايا لم تخلق ولم تعلق بجدار الرحم"(4).

⁽¹⁾ د. محمد فاروق النبهان، الإنسان وتطور المعرفة الجينية: رؤية إسلامية، ص 108.

⁽²⁾ الإستنساخ بين العلم والدين. الموقع www.gn.travel.com

⁽³⁾ راجع الموقع: www.mozn.net.htm

http://www.islamonline.net/Arabic.contemporary/tech/2001/article.18- راجع الموقع: 1.shtml/11/81/142-4

موازنة:

نخلص إلى أن الإستنساخ البشرى اكتشاف علمى حديث بل فهو لم يتبلور بعد، لذلك انقسم الفقهاء حوله إلى ثلاثة أقسام:

1/ القسم الأول من الفقهاء هم أغلبية الفقهاء المعاصرين من فقهاء السنة وبعض فقهاء الشيعة ويقولون بعدم جوازه.

2/ القسم الثانى و هو فقهاء الشيعة و هؤلاء يقولون بجوازه. ولا يحرم إلا لأسباب جانبية إذا لم يستطاع تجنبها مثل مس العورة.

3/ وهؤلاء مواقفهم وسط فلم يحلوه ولم يحرموه سيما إذا كانت الخلايا من الزوجين.
وقالوا بالانتظار لحين ظهور المزيد من الحقائق والآثار.

4/ أما بخصوص الاستنساخ المتعلق بالحمل فيرى جمهور الفقهاء التأنى بشأنه حتى يتضح الموقف.

الترجيح:

وأنا أرجح الرأى الثالث وهو رأى من يقولون بالتأنى وبلزوم التحفظ لحين معرفة المزيد من المعلومات بخصوص الاستنساخ عموما أو الاستنساخ المتعلق بالحمل. والله الهادى إلى سواء السبيل.

المطلب الثالث: الهندسة الوراثية:

مقدمــة:

لقد تقدم العلم في السنوات الأخيرة تقدما هائلا. بل ربما كان التقدم الذي أحرزه العلم في السنوات التي يمكن أن تحددها بربع القرن الأخير، يعادل كل الذي أحرزته البشرية في تاريخها الطويل.

ومن أخطر الخطوات العلمية التي توصل إليها العلم، في ايامنا هذه، ما يسمى بالهندسة الوراثية. فيمثل ما عرف به عصر من العصور السابقة بعصر البخار. وعرف عصر آخر بعصر الكهرباء، وربما يعرف عصرنا هذا بعصر تطبيقات الهندسة الوراثية أي قرننا الحادي والعشرين.

ولا شك أن هناك ثلاث ثورات تقنية (تكنولوجية) وذلك من المنظور التاريخى: فهناك كان عصر (الميكنة). ثم عصر (الاتوماتيكية). ثم أتى عصرنا هذا وهو عصر التقانة الراقية. ويمكن أن نطلق على عصرنا هذا عصر الثورة التقنية الثالثة، حيث يعمل من العلماء الآن ما يفوق جميع العلماء الذين عملوا طوال تاريخ البشرية، وحتى السبعينيات وتنفق على أبحاثهم من الأموال والامكانات ما يفوق كل ما أنفقته البشرية واستخدمته طوال تأريخها وحتى السبعينيات.

أما المجالات التى يعمل فيها العلماء الآن فهى مجال علوم الاتصالات والمعلومات (الالكترونات الدقيقة والليزر والألياف الضوئية) وتقانة الفضاء. وتقانة المواد الجديدة. وصناعة الأدوية والكيماويات وأخيرا التقانة الحيوية والهندسة الوراثية.

تعريف الهندسة الوراثية في اللغة:

(الهندسة) معربة من الفارسية. وهي تشير إلى التنظيم والتدقيق للأشياء. والحذق في عمل الأشياء والمصنوعات.

جاء فى ترتيب القاموس المحيط: "هـ ن د ز: (الهنداز) بالكسر أى الحد، معرب أصله (أ ندازة) بالفتح. ومنه (المهندز) لمقدر مجارى القُنىّ والأبنية. وإنما صيروا الزاى سينا لأنه ليس فى كلامهم زاى قبلها دال، فإنما كسروا أوله، وفى الفارسى مفتوح ... أهـ(1).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط أيضا: "هـن دس: (الهندس) بالكسر. من الرجال المجرب الجيد النظر. وهندوس الأمر: أي العالم به، والجمع هنادسة. والمهندس: مقدر مجارى القنيّ حيث تحفر. والاسم الهندسة مشتق من الهنداز، معرب (آب أنداز)، فأبلدت الزاي سينا، لأنه ليس لهم دال بعده زاي"(2).

موازنة:

نستفید مما خرجنا به، من کلا المادتین: (هن د ز) و (هن د س) من معانی، أن الهندسة معناها تنظیم الأشیاء و ترتیبها بدقة و حذق.

أما (الوراثية)، فمصدر من (ور ث) إذا خلف الشخص شخصا آخر فيما ترك من ممتلكات أو صفات.

⁽هـ ن د ز). الزاوى (الطاهر أحمد الزاوى)، ترتيب القاموس المحيط، باب الهاء، حرف الهاء، مادة (هـ ن د ز).

⁽²⁾ الزّاوي، ترتيب القاموس المحيط، باب الهاء، حرف الهاء، مادة (هن دس).

جاء في لسان العرب: "ورث فلان أباه يرثه وراثة وميراثاً. وأورث الرجل ولده مالا إيراثا حسنا. تقول: ورثت أبي وورثت الشيء من أبي. وراثة وإرثا .. "(1).

موازنة:

الوراثة هي خلف الإنسان غيره فيما تركه من مال وصفات ومزايا. إذن، فالوراثية صفة للهندسة.

هذا، وقد أطلق هذا التعبير على الحمض النووى وكيفية عمله. فالحمض النووى هو المادة الوراثية في الإنسان. والتي يؤدى مجموع تفاعلها إلى تكوين الكائن الحي، وقيامه بوظائفه الحيوية المختلفة عن طريق تفعيل (الجينات) منذ تخلقه في بطن أمه وطوال حياته إلى الممات. ويتم كل ذلك بدقة ربانية متناهية مما جعل العلماء يطلقون عليها الهندسة الوراثية.

تعريف الهندسة الوراثية في الإصطلاح العلمي:

جاء في بحث (الهندسة الوراثية تكنولوجيا متقدمة أو خطر غامض؟) للدكتور وجدى عبدالفتاح سواحل: "جاءت الهندسة الوراثية كمحصلة طبيعية لثورتين علميتين: هما ثورة اكتشاف اسرار المادة الوراثية (DNA) وثورة اكتشاف إنزيمات التحديد (Restriction) والتي تقوم بعض الـ (DNA) في مواقع محددة.

بدأت الثورة الأولى عندما اكتشف العلماء، أن الحمض النووى (DNA) هو المادة الوراثية. ثم اكتشاف تركيبه الكيميائى (عبارة عن شريطين متكاملين من السكر والفوسفات والقواعد النيتروجينية الأربع: وهي الأدينين والجواتين والسيتوسين والثيامين).

ويأخذ هذان الشريطان شكل الحلزون. وهناك نقاط معينة في هذين الشريطين، تلتقى كل منها بالأخرى.

وكل شريط يحمل المعلومات الكاملة اللازمة، للتحكم في بناء البروتينات اللازمة لتوجيه المعلومات الحيوية، التي يؤدي مجموع تفاعلها في النهاية إلى تكوين الكائن الحي، وقيامه بوظائفه الحيوية المختلفة.

ثم تبعه إكتشاف أسرار الشفرة الوراثية (وهي تتابع القواعد النيتروجينية، في كلمات وجمل، تقوم بتخزين المعلومات الوراثية في لوح محفوظ مسئول عن حياة الكائن الحي من

⁽و ر ث). ابن منظور، لسان العرب، حرف الثاء، فصل الهاء، مادة (و ر ث).

الانبات حتى الممات، وهى (الجينات) وفك رموزها. وبذلك استطاع أن يقرأ شفرة كل جين ويتعرف عليها، ثم استطاع تخليقها معمليا، أو الحصول عليها من استخلاص الـ (DNA) من أى كائن حى، أو حتى الفيروسات، ثم بعمليات الجراحة الوراثية، يقوم بإعادة ترتيبها في شفرات"(1).

خلاصة تعريف علم الهندسة الوراثية:

نستطيع القول أن علم الهندسة الوراثية هو علم يبحث في الجينات الوراثية وخصائصها. وما يمكن أن تحدثه من وسائل وطرق وتطورات في مجالات التكاثر الإنساني والحيواني والنباتي.

إيجابيات الهندسة الوراثية:

إن لكل شيء أوجده الله في هذا الوجود آثار. وقد تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية. وقد نصل إلى كنهها بل، قد لا ندرك ذلك إلا في المدى البعيد جدا، لأننا بشر، وبالتالي فعلمنا قاصر. قال تعالى: "وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"(2).

إذن فعلم الهندسة الوراثية الذي توصلت إليه البشرية قريبا له سلبيات وله إيجابيات. فما هي هذه الإيجابيات وما هي السلبيات من الإيجابيات:

1/ معالجة الأمراض الوراثية التي قد تنتقل من الآباء إلى الأبناء، في وقت مبكر. ويكون ذلك بفحص الجينات الوراثية، فإذا وجد بالجين تشوه، بدل أو أخرج وطرح.

لقد بلغ عدد الأمراض الوراثية التي اكتشفت حتى الآن (8) آلاف مرض $^{(3)}$.

2/ إيجاد الكثير من الأدوية واللقاحات. فقد أنتجت حتى الآن مضادات للسرطان والفير وسات، ولا زالت الأبحاث جارية.

(حيانا السلوكية الأباء في إنتقاء الصفات الجسدية، بل وأحيانا السلوكية الأبنائهم.

4/ التمكن عن طريق الهندسة الوراثية من تطوير الجنس البشرى حتى يواكب تطورات العصر.

(3) عبدالمطلب بن أحمد الشيخ، مصدر سابق، ص 41. ومثله د. خالد الكردي، مصدر سابق، ص 271.

⁽¹⁾ الدكتور وجدى عبدالفتاح سواحل، الهندسة الوراثية تكنولوجيا متقدمة أم خطر غامض. راجع الموقع: http://www.islamonline.net/iol-arabic/qadaya/tech.asp

⁽²⁾ سورة الإسراء، الآية 85.

- 5/ تساعد الهندسة الوراثية في حل كثير من المشكلات الشرعية والقانونية: كمشكلة إثبات النسب وإيجاد المجرمين الحقيقيين.
 - 6/ تحسين وزيادة إنتاج الحيوانات والنباتات عن طريق الهندسة الوراثية⁽¹⁾. هذا بعض ما توصل إليه العلم من فوائد الهندسة الوراثية، وقد نعلم المزيد مستقبلا.

سلبيات الهندسة الوراثية:

أهم سلبيات الهندسة الوراثية، يمكن تلخيصها فيما يلى:-

1/ يمكن عن طريق الهندسة الوراثية خلط جينات أشخاص لا تربطهم صلة. أو خلط جينات البشر بجينات الحيو انات⁽²⁾.

- 2/ عن طريق الهندسة الوراثية يمكن هتك جميع أسرار الإنسان الوراثية والأسرية، مما ينافى حقوق الخصوصية.
- 3/ إن عمليات الهندسة الوراثية فيها مخاطر. فأى خطأ قد يؤدى إلى وفاة الجنين أو تشويهه.
- 4/ إن نتائج عمليات المسح الجينى، قد تؤدى إلى إزدياد عمليات الإجهاض. حيث أن بعض الأباء والأمهات قد لا ير غبون في بعض النتائج التي تعرف عن الأجنة بهذا المسح مثل الطول أو اللون الخز ... فيقررون عملية الإجهاض⁽³⁾.
- 5/ تجارب الهندسة الجينية على النبات والحيوان والتي أجريت حتى الآن، تنذر بأن النباتات والحيوانات المعدلة وراثيا يؤدى تعاطيها إلى مخاطر صحية وبيئية⁽⁴⁾.
 - 6/ ساعدت الهندسة الوراثية على إنتاج أسلحة بيولوجية فتاكة $^{(5)}$.
- 7/ الخوف من تغيير البنية الجسدية للإنسان، بإنتاج سلالة بشرية جديدة، قد تدخل فيها الصفات النباتية أو الحيوانية، تعتمد على ذاتها في غذائها كالنبات⁽⁶⁾.

هذه بعض من سلبيات الهندسة الوراثية كعلم جديد على طريق المسيرة العلمية للانسانية.

⁽¹⁾ سلطان بن محمد الحراص، الهندسة لاوراثية فوائدها ومخاطرها، ص 62.

⁽²⁾ د. وجدى عبدالفتاح سواحلى، مصدر سابق، ص 88.

⁽³⁾ د. خالد الكردى، مصدر سابق، ص 272.

⁽⁴⁾ د. خالد الكردى، نقلا عن مى سلامة، الهندسة الوراثية تلهو بغذائك، إسلام أون لاين، 2002/3/9م.

⁽⁵⁾ مجلة الوعي، الأسلحة البيولوجية هل انقلب السحر على الساحر، الموقع: http:www.alwaie.org

⁽⁶⁾ غادة عبدالرحمن، ملخص كتاب الجمرة الخبيثة. الموقع: http:www.Iraq gate. ومثله أحمد شرف الدين، أساليب دكتاتورية البيولوجيا في الميزان الشرعي. الموقع: http:www.islamset.com

رأي الباحث / موازنة:

مع ما بينت من مخاطر وسلبيات الهندسة الوراثية، يمكن القول بأن ما توصل إليه العلم، قد صار مفروضا على الواقع الإنسانلي في قرننا الحادي والعشرين. وقد يحصل اكتشاف المزيد من العلوم.

عليه يمكن القول بالاستفادة من إيجابياتها في مجالات الحيوان والنبات والعلاج والتريث عند التعامل معها في مجال الإنسان حتى تتضح الرؤيا أكثر. إذ أن الإنسان مكرم عند الله فيجب صونه من كل ما يمس هذا التكريم الرباني له بالمراهنات العلمية كالهندسة الوراثية.

فلنستعرض ما قاله علماء الشريعة الإسلامية المعاصرين حتى الآن في مجال الهندسة الوراثية

الفتاوى الشرعية للهندسة الوراثية:

الشروط والضوابط:

1/ الهندسة الوراثية علم جديد، لذلك لا يمكن للفقهاء إصدار حكم عام حولها. لكن الفتاوى التى صدرت حتى الآن تعد فردية وآحادية. فقد حاول الفقهاء بقدر الإمكان إبداء الرأى الفقهى حولها.

جاء في فتوى حول ثورة الجينات، رؤية شرعية: "أننا لا نستطيع أن نفتى في هذا الأمر، فتوى مفصلة فيما يجوز وما لا يجوز، لأننا لم نُحط علما بحقائق الموضوع. وما يمكن أن يتطرق إليه من مجالات. ولا يليق بالعلم الشرعى أن يقحم نفسه فيما لا يحسنه، فلكل علم أهله وخبراؤه. قال تعالى: "ولا ينبيك مثل خبير"(1). وقال تعالى: "الرحمن فاسأل به خبيرا"(2). ولكن نجيب في هذا الموضوع، بقدر ما نسأل عنه إذا شرح لنا من أهله شرحا يبين لنا منه مناط الحكم، فيفتى حينئذ على بصيرة(3).

وجاء فى فتوى حول علم الهندسة الوراثية: "وأحب أن ألفت النظر منذ البداية، إلى أنه ليس فى مقدور أى باحث أن يفتى فى هذه المرحلة المبدئية للبحث بحكم شرعى مقنع. فلا يكفى مجرد الإشارة إلى قواعد عامة مجردة فالأمر ليس بهذه البساطة. ولا يجوز فى رأينا

⁽¹⁾ سورة فاطر، الآية 14.

⁽²⁾ سورة الفرقان، الآية 59.

⁽³⁾ يوسف القرضاوي، فتوى حول ثورة الجينات: رؤية إسلامية، إسلام أون لاين، 2002/2/19م.

أن نفتى بحكم لهذه الاكتشافات، قبل أن نستوعب مكنوناتها وآثار ها سواء المفيدة منها أو الضارة على حياة الإنسان"(1).

2/ ولكن الأبحاث لا زالت مستمرة، لذلك وضع العلماء الضوابط والشروط التي هي الإطار الشرعي للأبحاث وهي:

أولا: أن ينحصر إستخدام الهندسة الوراثية على الحالات العلاجية أو في المجالات التي تعود بالنفع على البشرية. ويجب العودة في تحديد هذه المجالات إلى آراء الفقهاء وقواعد الشريعة.

ثانيا: لا يجوز إستخدام الهندسة الوراثية لتغيير الصفات الجسدية والشخصية للجنين لمجرد كون الصفة غير مرغوبة.

ثالثا: في حال إستخدام الهندسة الوراثية لعلاج جين معطوب، فإذا تمت المعالجة بتصليحه أو برميه إذا كان زائدا أو غير ضروري، فهذا لا بأس به أما إذا أحتيج لتغييره، فلا يجوز تغييره بجينات جنسية مأخوذة من غير الوالدين، لأن هذا يؤدي إلى اختلاط الأنساب.

وأما إذا كان التغيير بخلايا جسمه، فهذا وارد قياسا على جواز التبرع بالدم، والأعضاء البشرية الأخرى. (فقد أفتى العلماء بجواز ذلك لمصلحة إنقاذ الحياة).

رابعا: ألا يتم الكشف الوراثى على جينات أى شخص إلا بموافقته شخصيا. أو بموافقة من يحق لهم التصرف بحقوقه كوالديه، إذا كان الشخص جنينا.

خامسا: أن يتم الاحتفاظ بنتائج الكشوفات التي تجرى على جينات أى شخص – بطريقة سرية – ولا يتم كشفها إلا بقدر الضرورة وفي حالات الضرورة.

سادسا: أن تكون نتائج مثل هذه العمليات مضمونة ولا تؤدى إلى حدوث أضرار جانبية، بجسم الشخص أو إحدى صفاته وموروثاته.

سابعا: يشترط في القائمين بأمر العملية أن يكونوا من أهل الأمانة والكفاءة العلمية والاخلاقية.

ثامنا: أن تضخع جميع المختبرات المعدة لمثل هذه العمليات لرقابة شرعية وحكومية صارمة للحيلولة دون حصول أية تجاوزات.

⁽¹⁾ د. خالد الكردى، نقلا عن أحمد شرف الدين، مصدر سابق، ص 35.

(2) هذه الشروط والضوابط مستنبطة من القرارات والتوصيات والفتاوى التى صدرت بهذا الخصوص وهي:

الفتوى الأولى: فتوى المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية:

(أ) توصيات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، في الندوة الحادية عشرة للمنظمة في دولة الكويت، والتي كانت حول (الوراثة والهندسة الوراثية، والجينوم البشرى والعلاج الجينى – رؤية إسلامية). بمشاركة مجمع الفقه الإسلامي بجدة، والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بالاسكندرية. والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. وذلك في الفترة من 23-25 جماد الآخرة 1419هـ الموافق 15/13 أكتوبر 1998م.

لقد خرجت الندوة بالمبادىء الشرعية الآتية:-

- (1) لكل إنسان الحق في أن تحترم كرامته وحقوقه أيا كانت سماته الوراثية.
- (2) لا يجوز إجراء أى بحث أو القيام بأى معالجة أو تشخيص يتعلق بجين (جينوم) شخص ما، إلا بعد إجراء تقييم شامل صارم ومسبق، للأخطار والفوائد المحتملة، المرتبطة بهذه الأنشطة، مع الإلتزام بأحكام الشريعة في هذا الشأن. والحصول على القبول المسبق وتوفر الرضا التام من الشخص المعنى. وفي حالة عدم أهليته للاعراب عن هذا القبول، فيجب الحصول على القبول أو الإذن من وليه.
- (3) ينبغى إحترام حق كل شخص فى أن يقرر ما إذا كان يريد أو لا يريد أن يحاط علما بنتائج أى فحص وراثى أو بعواقبه. (4) تحاط بالسرية الكاملة كافة التشخيصات الجينية المحفوظة أو المعدة لأغراض البحث أو لأى غرض آخر ولا تفشى إلا فى الحالات المبينة فى الندوة الثالثة، من ندوات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بتاريخ 18/أبريل/1987م حول سر المهنة.
- (5) لا يجوز أن يعرض أى شخص لأى شكل من أشكال التمييز، القائم على صفاته الوراثية، والذى يكون غرضه أو نتيجته النيل من حقوقه وحرياته الأساسية والمساس بكرامته.
- (6) لا يجوز لأية بحوث تتعلق بالجين (الجينوم) البشرى، أو لأى من تطبيقات لهذه البحوث، ولا سيما في مجالات البيولوجيا وعلم الوراثة والطب، أن يعلو على الإلتزام

بأحكام الشريعة الإسلامية، وإحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والكرامة الإنسانية لأى فرد أو مجموعة أفراد.

الهندسة الوراثية:

أما بخصوص الهندسة الوراثية، فقد أقرت المنظمة التوصيات التالية:-

(أ) تدارست الندوة موضوع الهندسة الوراثية، وما اكتنفها منذ ميلادها في السبعينات من هذا القرن من مخاوف مرتقبة، إن دخلت حيز التنفيذ بلا ضوابط فإنها سلاح ذو حدين، قابل للاستعمال في الخير أو في الشر

ورأت الندوة جواز استعمالها في منع المرض أو علاجه. أو تخفيف أذاه، سواء بالجراحة الجينية، التي تبدل جينا بجين، أو تولج جينا في خلايا مريض، وكذلك إيداع جين في كائن آخر، للحصول على كميات كبيرة من إفراز هذا الجين، لاستعماله دواء لبعض الأمراض مع منع استخدام الهندسة الوراثية، على الخلايا الجنسية لما فيه من محاذير شرعية.

وترى الندوة أنه لا يجوز استعمال الهندسة الوراثية، في الأغراض الشريرة والعدوانية أو في تخطى الحاجز الجيني بين أجناس مختلفة من المخلوقات قصد تخليق كائنات مختلطة الخلقة، بدافع التسلية أو حب الاستطلاع العلمي.

كذلك ترى الندوة أنه لا يجوز استخدام الهندسة الوراثية، لتبديل البنمية الجينية، فيما يسمى بتحسين السلالة البشرية. وأى محاولة للعبث الجينى، لشخصية الإنسان أو التدخل في أهليته للمسئولية الفردية فهذا محظور شرعا.

ولا ترى الندوة حرجا شرعيا باستخدام الهندسة الوراثية في حقل الزراعة وتربية الحيوان. ولكن الندوة لا تهمل الأصوات التي حذرت مؤخرا، من احتمالات حدوث أضرار على المدى البعيد بالإنسان أو الحيوان أو الزرع أو البيئة"(1).

الفتوى الثانية: المجمع الفقهي الإسلامي:

(ب) قرارا المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، والذي جاء فيه:

⁽¹⁾ توصيات وقرارات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في ختام ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشرى والعلاج الجيني: رؤية إسلامية. الموقع: http:www.islamset.com

إن مجلس المجمع الفقهى الإسلامى التابع لرابطة العالم الإسلامى فى دورته الخامسة عشرة، المنعقدة فى مكة المكرمة. والتى بدأت يوم السبت (11-15 رجب 1419هـ الموافق 31 أكتوبر 1998م قد نظر فى موضوع إستفادة المسلمين من علم الهندسة الوراثية، التى تحتل اليوم مكانة مهمة فى مجال العلوم وتثار حول إستخدامها أسئلة كثيرة.

وقد تبين للمجلس، أن محور علم الهندسة الوراثية هو التعرف على الجينات (المورثات) وعلى تركيبها والتحكم فيها من حذف بعضها – لمرض أو لغيره – أو إضافتها أو دمجها بعضها مع بعض، لتغيير الصفات الوراثية الخلقية.

وبعد النظر والتدارس والمناقشة، فيما كتب حولها وفي بعض القرارات والتوصيات، التي تمخصت عنها المؤتمرات والندوات العلمية، يقرر المجلس ما يأتي:-

أولا: تأكيد القرار الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بشأن الإستنساخ، برقم 20/2/د/10 في الدورة العاشرة المنعقدة في جدة في الفترة من 28-23 صفر 1418هـ.

ثانيا: الاستفادة من علم الهندسة الوراثية في الوقاية من المرض أو علاجه أو تخفيف ضرره، بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر أكبر.

ثالثا: لا يجوز استخدام أى من أدوات علم الهندسة الوراثية ووسائله فى الأغراض الشريرة والعدوانية وفى كل ما يحرم شرعا.

رابعا: لا يجوز استخدام أى من أدوات علم الهندسة الوراثية ووسائله، للعبث بشخصية الإنسان ومسئوليته الفردية. أو للتدخل في بنية المورثات (الجينات) بدعوى تحسين السلالة البشرية.

خامسا: لا يجوز إجراء أى بحث أو القيام بأية معالجة، أو تشخيص يتعلق بموروثات إنسان ما إلا للضرورة. وبعد إجراء تقويم دقيق، وسابق للأخطار والفوائد المحتملة المرتبطة بهذه الأنشطة. وبعد الحصول على الموافقة المقبولة شرعا، مع الحفاظ على السرية الكاملة للنتائج، أو مراعاة أحكام الشريعة الغراء القاضية بإحترام حقوق الإنسان وكرامته.

سادسا: يجوز استخدام أدوات علم الهندسة الوراثية ووسائله في حقل الزراعة وتربية الحيوان شريطة الأخذ بكل الإحتياطات لمنع حدوث أي ضرر – ولو على المدى البعيد – بالإنسان أو بالحيوان أو بالبيئة.

سابعا: يدعو المجلس الشركات والمصانع المنتجة للمواد الغذائية والطبية وغيرهما من المواد المستفادة من علم الهندسة الوراثية إلى البيان عن تركيب هذه المواد ليتم التعامل والاستعمال عن بينة حذرا مما يضر أو يحرم شرعا.

ثامنا: يوصى المجلس الأطباء وأصحاب المعامل والمختبرات بتقوى الله تعالى، واستشعار رقابته والبعد عن الأضرار بالفرد والمجتمع والبيئة ... أهـ⁽¹⁾.

الفتوى الثالثة: فتوى الشيخ يوسف القرضاوى:

يقول فضيلته: "ونحن نرحب بهذا الاكتشاف الجديد الكبير. خريطة الجينات البشرية، أو ما سمى (الجينوم البشرى). ولا ريب أن هناك مجالات لا يختلف فيها إثنان، فى مشروعية استخدام هذا الاكتشاف، مثل علاج الأمراض الوراثية عن طريق الجينات المؤثرة والمسببة لهذه الأمراض، وفقا لدفع الضرر عند الإنسان بقدر الإمكان، ووفقا للقاعدة الشرعية القطعية، المستمدة من الحديث النبوى، ومن آيات قرآنية كثيرة، وهى قاعدة (لا ضرر ولا ضرار).

وكما أن الضرر يزال إذا وقع، فينبغى أن يرفع قبل وقوعه ما أمكن ذلك، والوقاية خير من العلاج. ولقد قال العلماء درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة "(2).

الفتوى الرابعة: فتوى الشيخ على القرداغي:

إن أى علاج جينى يستهدف علاج الجينات المريضة والمشوهة لإعادتها إلى شكل أو وظيفة العضو السوية المعهودة له جائز شرعا. كذلك العلاج الجينى الذى يستهدف إصلاح عيب أو دمامة تسبب للشخص أذى عضويا أو نفسيا.

لا يجوز العلاج الجيني الذي يستهدف، خروج الجسم أو العضو عن خلقته السوية.

لا يجوز تغيير الجنس، أو اللون، أو الشكل، لأنها من آيات الله تعالى، التي تقوم على الحكم والتوازن والموازنات والسنن الربانية ... أهـ(3).

(2) يوسف القرضاوي، في فتوى حول ثورة الجينات: رؤية شرعية، مصدر سابق.

⁽¹⁾ الدكتور خالد الكردي، نقلا عن مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد الخاص بقر ارات المجمع. صفحات 311-312.

⁽³⁾ على محى الدين القرداغي، العالاج الجيني من منظور الفقه الإسلامي. أيضا راجع: العلاج الجيني والحكم الشرعي/إسلام أون لاين/27/27/270م.

موازنة:

1/ إن الفتاوى حول الهندسة الوراثية صدرت من علماء أجلاء ومجتهدين: بعضهم يعمل كأتيام في مؤسسات إسلامية وبعضهم اصدر فتواه بصفته الفردية وهي فتاوى: المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية. والمجمع الفقهي الإسلامي والشيخ يوسف القرضاوى والشيخ على القرداغي.

- 2/ تتلخص هذه الفتاوي في النقاط التالية:
- (أ) الهندسة الوراثية علم جديد، ولا يمكن إصدار حكم عام حولها، وما صدر من فتاوى هو إبداء رأى فقط حولها.
- (ب) وبما أن الأبحاث لا زالت مستمرة فقد وضع الفقهاء ضوابط شرعية لذلك: حصر الهندسة الوراثية في مجالات العلاج ومجالات نفع البشرية كما يحددها الفقهاء. عدم استخدامها لتغيير صفات الجنين. يجوز علاج الجينات، لكن لا يغير أي جين بجين مأخوذ من غير الوالدين. لا يجوز أن تمس جينات أي شخص أو بموافقته وموافقة وليه. تحفظ الكشوفات المتعلقة بالجينات في منتهى السرية. تجرى مثل هذه العمليات بحيث أنها لا تضر بجسم الشخص. يشترط ممن يعملون في هذه المجالات الأمانة والأخلاق والكفاءة العلمية. لا تستعمل الهندسة الوراثية في الأغراض الشريرة والعدوانية. ولا تمس بها السلالة البشرية بدعوى تحسينها أو خلافه أو خلطها بمخلوقات أو حيوانات أو كائنات أخرى. ولا يجوز أن يضر بها الجنس أو اللون أو الشكل، لأن هذه من آيات الله التي تقوم على الحكم والموازنات والسنن الربانية.

الحمل والعلاج بتقنيات الهندسة الوراثية:

الإجراءات العلاجية الخاصة بالحمل عن طريق الهندسة الوراثية إنما هي في مجال الجينات المعطوبة: وذلك إما باستئصالها أو تبديلها أو إصلاحها، وذلك كله لا يغير في أحكام الحمل الشرعية. وكل ما هنالك يجب ألا تمس الخلايا الجنسية، فإن ذلك حرام لخلطه للأنساب.

لكن العمليات التى تهدف إلى المساس بطبيعة الإنسان، ككائن بشرى، إذا حصلت مستقبلا، عن طريق تهجين الإنسان بحيوانات وكائنات أخرى فإن هذا لا يجوز وهو حرام قطعا ... أهـ(1).

تعليق:

الفتوى حول الحمل والعلاج بتقنيات الهندسة الوراثية تتلخص في الآتي:-

1/ يجوز علاج الحمل في مجال الجينات فقط: أي بإستئصال الجينات المعطوبة أو تبديلها أو إصلاحها.

2/ لا يجوز المساس بالخلايا الجنسية لأن هذا فيه خلط للأنساب.

3/ كل العمليات التى تمس طبيعة الإنسان كبشر، وذلك بتهجينه بحيوانات أو مخلوقات أخرى، فإن هذا حرام قطعا ويجب أن لا يحصل بتاتا ... أهـ.

وبذلك ينتهى الفصل الرابع.

⁽¹⁾ راجع فتاوى: المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، والمجمع الفقهي الإسلامي، وفتوى الشيخ يوسف القرضاوي، وفتوى الشيخ على القرداغي، وكلها وردت في هذا المطلب.

الفصل الخامس

حقوق الطفل بعد الولادة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حق وجوب حسن استقبال الطفل الوليد والآداب الواردة في ذلك

ويشتمل على اثنى عشرة مطلبا:

المطلب الأول: البشارة والاستبشار والتهنئة بالولد

المطلب الثاني: التأذين والإقامة في أذن المولود

المطلب الثالث: التحنيك والمباركة

المطلب الرابع: الحلق وإماطة الأذى والتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة

المطلب الخامس: العقيقة

المطلب السادس: تلطيخ الرأس بخلوق أو زعفران ومثله بدلا من الدم

المطلب السابع: التسمية

المطلب الثامن: الختان والخفاض

المطلب التاسع: ثقب إذن المولود صبيا أو بنتا

المطلب العاشر: الرفق بالأولاد ومنحهم العطف والرحمة وعناقهم ومداعبتهم

المطلب الحادي عشر: حق الولد في الدعاء له بالهداية والصلاح

المطلب الثاني عشر: تلقينه لا إله إلا الله محمد رسول الله عند الإثغار

المبحث الثاني: حقوق رعاية شخص ومال الطفل وتربيته

ويشتمل على سبعة مطالب

المطلب الأول: الولاية

المطلب الثاني: حق التربية والتأديب والتدريب على ممارسة الحياة

المطلب الثالث: حق العلم والتعليم

المطلب الرابع: حق الرضاع وأثر الفطام والغيلة على الطفل

المطلب الخامس: حق الحضانة

المطلب السادس: حق الولد في العدل بينه وبين إخوته

المطلب السابع: حقوق ووصايا بحسن معاملة البنات معاملة خاصة وكراهة تسخطهن

المطلب الثامن: حق الخصومة.

المبحث الأول حسن استقبال الطفل الوليد والآداب الواردة في ذلك

مقدمــة:

لقد خلق الله الإنسان وميزه على غيره من المخلوقات. فقد كرمه منذ الأزل. قال تعالى: "ولقد كرمنا بنى آدم ..." (1) فخلق له جميع ما فى الكون قال تعالى: "هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ..." (2) وحباه بالعقل وحمله أمانة التكليف، قال تعالى: "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان ..." (3) وجعل له حرمة. قال صلى الله عليه وسلم: "كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه". وأرسل له الرسل ليدلوه على السير فى الحياة وفق منهجه قال تعالى: "رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون لله على الناس حجة بعد الرسل" (4). وتولى الله الإنسان برعايته الخاصة، دون سائر المخلوقات منذ أن كان فى بطن أمه وإلى أن خرج إلى الكون بشرا سويا. قال تعالى: "نخلقكم فى بطون أمهاتكم خلقا من بعد خلق فى ظلمات ثلاث ذلكم الله ربكم له الملك لا إله إلا هو فأنى يصرفون (6). وقال تعالى: "له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله ..." (6).

لكل ما سبق، فلا يعقل، أن تترك الشريعة الإسلامية الإنسان، عندما يولد، ويبدأ رحلة الحياة إلى هذه الدنيا، لا يعقل أن تتركه يأتى إلى هذه الحياة، كغيره من الموجودات دون استقبال يليق بمكانته.

لذا فإن الشريعة، احتفت به منذ لحظة ميلاده وأحسنت استقباله وندبت له من السنن والحقوق والآداب ما يليق به. وهذا هو موضوع مبحثنا.

فقد أمرت الحاضرين أن يبشروا أباه به، وأمرت الأب أن يستبشر به. وسنت الآذان والإقامة في أذنيه. وشرعت له العقيقة لكي يبارك فيه بها. وأمرت بتسميته اسما حسنا، وأن

⁽¹⁾ سورة الاسراء، الآية 70.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 29.

⁽³⁾ سورة الأحزاب، الآية 72.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة النساء، الآية 165.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة الزمر، الآية 6.

⁽⁶⁾ سورة الرعد، الآية 11.

يختن ويحلق رأسه ويماط الأذى عنه وغير ذلك من الآداب والمستحبات والمندوبات الشرعية اللائقة.

ولا شك أن هذه الآداب والسنن الشرعية، سيكون لها أثرها البالغ الطيب فى حياته. فالله سبحانه وتعالى يريد له أن يكون مؤمنا صالحا محفوظا من المردة والشياطين نظيفاً مكرماً. وهو يستقر فى هذه الحياة الدنيا التى أرادها الله له كمطية للآخرة.

إن الحياة الدنيا، ليست هي الغاية، بل الغاية أن ينجو الإنسان بين يدى الله يوم القيامة عند الحساب على الأعمال. قال تعالى: "أفحسبتم إنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون"(1). لذلك شرع الله هذه الآداب لاستقبال المسلم عند مولده. ولا شك أنها من عبادات الإسلام سواء أعرفنا كنهها أم لم نعرفه.

المطلب الأول: البشارة والإستبشار والتهنئة بالولد: في اللغة:

يمكن القول أن البشارة هي الإخبار مطلقا، وفي الغالب ما يكون هذا الإخبار بالخير، الا أن تكون هذا الإخبار الدعاء للأخ الا أن تكون هنالك إشارة تصرفه إلى الإخبار بما لا يسر أما التهنئة فتعنى الدعاء للأخ بالخير الذي أصابه.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "البشارة والإستبشار من مادة (ب ش ر). والتبشير كالإبشار والبشر. والإستبشار والبشارة: الاسم منه كالبشرى. والبشارة المطلقة لا تكون إلا بخير وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة. قال تعالى: "فبشر هم بعذاب أليم" (2) ... أهـ(3).

وجاء في قاموس الرائد: "البشارة، الجمع بشائر. ومعناه: 1- الخبر المفرح. 2- ما يعطاه المبشر. فبشره تبشيرا: أي نقل إليه خبرا مفرحا⁽⁴⁾.

نستفيد مما قاله اللغويون أن البشارة تدل على نقل الخبر السار. إلا إذا صرفتها قرينة فتدل على ما تعنيه هذه القرينة ومعنى البشارة عند أهل اللغة هو نفس المعنى الذى يريده الفقهاء.

⁽¹⁾ سورة المؤمنون، الآية 115.

⁽²⁾ سورة التوبة، الآية 34.

⁽³⁾ الزاوى، باب الباء، مادة (ب شر).

⁽ب ش ر). جبر ان مسعود، قاموس الرائد، باب الباء، مادة (ب ش ر).

التهنئة:

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "التهنئة من مادة (هـن 2). وهنأه تهنئة وتهنيئا: ضد عزاه. وهنأه بالأمر: أي قال له ليهنئك ... أهـ(1).

إذن، التهنئة في اللغة هي مشاركتك آخاك الفرح فيما أصابه من الخير متى علمت بذلك

في الإصطلاح:

جاء في تحفة المودود في تعريف البشارة والتهنئة: "البشارة إعلام بما يسر. والتهنئة دعاء له بالخير فيه بعد أن علم به"⁽²⁾.

إذن البشارة هي أن تزف الخبر بنفسك لأخيك أما التهنئة فتدعو له بالخير على ما أصابه بعد أن علمت به.

النصوص من القرآن الكريم:

1/ قال الله تعالى فى قصة سيدنا ابراهيم عليه السلام: "ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا: سلاما، قال: سلام ما لبث أن جاء بعجل حينئذ. فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة. قالوا لا تخف إنا أرسلنا إلى قوم لوط. وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها باسحق ومن وراء اسحق يعقوب ... إلى قوله: تجادلنا فى قوم لوط. إن ابراهيم (3)

- 2/ وقال تعالى في سورة الصافات: "فبشرناه بغلام حليم"(4).
- (5) وقال تعالى في سورة الذاريات: "وبشروه بغلام عليم" (5).

4/ وقال تعالى فى سورة الحجر: "ونبئهم عن ضيف ابراهيم. إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما. قال إنّا منكم وجلون. قالوا لا توجل إنّا نبشرك بغلام عليم. إلى قوله: فلا تكن من القانطين. قال: ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون"(6).

⁽¹⁾ الزاوى، باب الهاء، مادة (هـ ن ىء).

⁽²⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 20.

⁽³⁾ سورة هود، الأيات 69-75.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الصافات، الآية 101.

⁽⁵⁾ سورة الذاريات، الآية 28.

⁽⁶⁾ سورة الحجر، الآيات 51-56.

5/ وقال تعالى فى قصة زكريا عليه السلام، فى سورة مريم: "يا زكريا إنّا نبشرك بغلام اسمه يحى، لم نجعل له من قبل سميا"(1).

6/ وقال تعالى فى سورة آل عمران: "فنادته الملائكة و هو قائم يصلى فى المحراب، إن الله يبشرك بيحى" $^{(2)}$.

تفسير مدلول البشارة في هذه الآيات:

فقد فسر المفسرون النصوص السابقة، بما يدل على أن البشارة هي الإخبار.

جاء في روح البيان: "البشارة، بكسر الباء، الإخبار بما يظهر سرورا، في المُخْبر ... أهـ "(3).

وجاء في حاشية الصاوى: "المراد بالبشارة الإخبار ... أهـ "(4).

وجاء في الفتوحات الإلهية: "إنما سميت البشارة لظهور أثرها في بشرة الوجه، بسطا أو قبضا ... أهـ "(5).

وجاء في التفسير الكبير: "التبشير في عرف اللغة مختص بالخبر الذي يفيد السرور. إلا أنه بحسب أصل اللغة عبارة عن الخبر الذي يؤثر في تغير بشرة الوجه، ومعلوم أن السرور كما يوجب تغير البشرة، فكذلك الحزن يوجبه. فوجب أن لفظة البشير حقيقة في الإسمين. ويتأكد هذا في قوله تعالى: "فبشرهم بعذاب أليم"(6). ومنهم من قال أن المراد بالتبشير هنا الإخبار. والقول الأول أدخل في التحقيق ... أهـ"(7).

نستفيد من هذه الآيات وتفسير ها أن البشارة هي الخبر المفرح، كما يتبادر في ذهن العامة. ولكن معناها الأعمق هو الخبر الذي ينعكس على الوجه بسطا أو قبضا، فرحا أو حزنا. وقد تكون هي الخبر، أي خبر.

⁽¹⁾ سورة مريم، الآية 7.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة آل عمران، الآية 39.

^{(&}lt;sup>3)</sup> البروسوى، ج5، ص 316.

⁽⁴⁾ حاشية العلامة الصاوى، للصاوى، ج2، ص 315.

⁽⁵⁾ الجمل، ج2، ص 577.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة ، الآية .

⁽⁷⁾ الرازى، ج20، ص 56.

النصوص من السنة المطهرة والآثار:

1/ ذكر ابن القيم فى التحفة: "لما ولد النبى عليه السلام، بشرت به ثويبة أبا لهب (1)، وكان مو لاها وقالت: قد ولد الليلة لعبد الله ابن، فأعتقها أبو لهب سرورا به فلم يضيع الله له ذلك. وسقاه بعد موته فى النقرة (2) التى فى أصل إبهامه .. أهـ "(3).

2/ وذكر أيضا: "لما أنزل الله توبة كعب بن مالك⁽⁴⁾ وصاحبيه، ذهب إليه البشير فبشره، فلما دخل المسجد جاء الناس فهنأوه ... أهـ"⁽⁵⁾.

3/ وذكر أيضا: روى عن الحسن البصرى⁽⁶⁾: أن رجلا جاء إليه، وعنده رجل قد ولد له غلام، فقال له: يهنئك الفارس، فقال له الحسن: ما يدريك هو فارس أم حمار؟ قال: فكيف تقول؟ قال: قل بورك في الموهوب، شكرت الواهب، وبلغ أشده ورزقت بره، والله أعلم ... أهـ"(7).

نستفيد من هذه النصوص والآثار النبوية، أن البشارة والتهنئة من سنن الإسلام، التى يستحب العلم بها وتبادلها بين المؤمنين. فهى مما يقوى الأواصر بين الناس ويزيد المحبة. بل هى من حق المسلم على المسلم. وخاصة فى مناسبات ولادة الأولاد.

الحكم الشرعى للبشارة والاستبشار والتهنئة عند الفقهاء:

مقدمــة:

لم أعثر فيما اطلعت عليه من كتب الحنفية والمالكية والظاهرية والزيدية والإمامية والاباضية عن هذا الموضوع. أما باقى الفقهاء، فهذه آراؤهم:

⁽¹⁾ وأبو لهب اسمه عبدالعزى، وهو ابن عبدالمطلب، عم النبى صلى الله عليه وسلم. قيل: سمى باللهب لحسنه واشراق وجهه، وقد كناه الله بأبي لهب، لأن اسمه عبدالعزى، والعزى صنم. فلم يضف الله في كتابه العبودية إلى صنم.

وامرأته العوراء أم جميل، أخت أبى سفيان بن حرب. وكلاهما كان شديد العداوة للنبى صلى الله عليه وسلم ... أه. راجع: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج20، ص 236.

⁽²⁾ قال تعالى: "فإذًا لا يؤمنون نقيرا ... السورة النساء، الآية 53. والنقير: أي النقطة في ظهر النواة.

⁽³⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 20.

⁽⁴⁾ كعب بن مالك بن أبى كعب واسمه عمرو بن القين الأنصارى السلمى أبو عبدالله المدنى الشاعر. وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا، وأحد السبعين ليلة العقبة. روى عنه أو لاده عبدالله وعبيدالله وعبدالرحمن ومحمد ومعبد وأبو أمامة الباهلى وجابر وغيرهم. قال ابن البرقى: مات بالمدينة قبل الأربعين. وقال الوافدى مات سنة 50هـ، وله سبع وتسعون سنة.

راجع: السيوطي، كتاب الاسعاف، بطبعة كتاب الموطأ للامام مالك، ص 930.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ابن القيم، تحفة المودود، ص 20.

⁽⁶⁾ الحسن البصرى هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصرى، تابعى، كان إمام أهل البصرة، وخير الأمة فى زمنه. لكنه ولد بالمدينة كان من الفصحاء والنساك، وله مواقف مع الحجاج، حتى شل من أذاه. توفى رحمه الله تعالى سنة 110هـ. راجع: الاعلام للزركلي، ج2، ص 226.

⁽⁷⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 20.

الشافعية:

جاء فى إحياء علوم الدين: "الحادي عشر. فى آداب الولادة وهى خمسة: (الأول ألا يكثر فرحه بالذكر، وحزنه بالأنثى، فإنه لا يدرى الخيرة له فى أيهما. فكم من صاحب ابن تمنى ألا يكون له أو تمنى أن تكون بنتا. بل السلامة منهن أكثر، والثواب فيهن أجزل ... أهـ"(1).

نستفيد من هذا النص أن الاستبشار يكون بالولد والبنت على السواء. إذ أنت لا تعلم الخير في أيهما.

الحنابلة:

جاء في تحفة المودود: "ولما كانت البشارة تسر العبد وتفرحه، أستحب للمسلم أن يبادر إلى مسرة أخيه وإعلامه بما يفرحه. فإن فاتته البشارة، استحب له تهنئته ... أهـ"(2). نستفيد من هذا النص أن مشاركة الأخ أخاه فرحه حكمه الاستحباب عند الحنابلة. فلو حمل له البشرى فهذا هو المطلوب، وإلا فيهنئه.

الفقهاء المعاصرون:

جاء في الموسوعة الكويتية: "حسن استقبالها عند ولادتها كان استقبال الأنثى عند العرب قبل الإسلام، استقبالا سيئا يتبرمون بها، وتسود وجوههم ويتوارون عن الأعين. إذ هي في نظرهم مجلبة للفقر أو العار، فكانوا يئدونها حية. ويستكثر عليها الرجل النفقة التي لا يستكثرها على عبده، أو حيوانه. فنهي الله سبحانه وتعالى المسلمين عن ذلك، وذمّ الفعل الشنيع. وبين أن من فعل ذلك فقد باء بالخسران المبين. قال تعالى: "قد خسر الذين قتلوا أو لادهم سفها بغير علم"(3).

ونبه الإسلام إلى أن حق الوجود، وحق الحياة، هبة من الله سبحانه وتعالى لكل إنسان من ذكر أو أنثى. قال تعالى: "يهب لمن يشاء إناثا، ويهب لمن يشاء الذكور..."(4).

⁽¹⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 53.

⁽²⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 20.

⁽³⁾ سورة الأنعام، الآية 140.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الشورى، الآية 49.

فالإسلام لا يكتفي بأن يجتنب وأد البنات، بل يرتقى بالمسلم إلى درجة الإنسانية المثلى، فيأبى عليه أن يتبرم بذرية البنات، ويتلقى ولادتهن بالعبوس والانقباض. بل يتقبلها بالرضى والحمد"(1).

إذن، ما جاء عند جمهور الفقهاء المعاصرين هو نهى عن عادات الجاهلية، وفي نفس الوقت ارتفاع بالمسلم إلى أرقى أنواع المعاملة للبنت.

الموازنة:

لم يكتب الفقهاء في كتبهم الفقهية أبوابا ثابتة عن هذه المواضيع. لأنهم يعتبرونها من الأداب. لكن كتب القليل منهم كما رأينا.

والخلاصة أن عادات الجاهلية وممارساتها تجاه البنات حرمت. كما ارتفع الإسلام بالمسلم إلى أرقى أنواع المعاملة للبنت.

المطلب الثاني: التأذين والإقامة في أذن المولود:

التأذين والإقامة في اللغة:

التأذين مصدر من (تفعيل) مادة (أذن). و هو يدل على الإعلام والجهر بالشيء. المراد أن يعلم.

جاء في لسان العرب: "أذن بالشيء إذنا وأذنا وأذانه: أي علم به. وفي التنزيل العزيز: "فأذنوا بحرب من الله ورسوله"(2). أي كونوا على علم بها. وآذنه الأمر، وآذنه به: أي علمه.

والآذان: اسم التأذين، كالعذاب اسم التعذيب. وهو الاعلام بالشيء. وأذن يؤذن تأذينا: أى الإعلام بوقت الصلاة، والآذان: الإقامة. وفي الحديث: "بين كل آذنين صلاة" (3). يريد بها السنن الرواتب الى تصلى بين الآذان والإقامة، قبل الفرض (4). إذن ما يعنينا هو التأذين الشرعي للصلوات الخمس.

(3) رواه أبو داود في كتاب الصلاة.

⁽¹⁾ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، ج7، ص 72 فما بعدها.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 279.

⁽⁴⁾ أبن منظور، لسآن العرب، حرف النون، فصل الألف، مادة (أذن).

وأما الإقامة فهى النداء للصلاة. فهى من مادة (ق و م) وقد جاءت فى اللغة بعدة معان: أقامه: جعله يقوم الشيء أى أزال اعوجاجه. وأقام للصلاة: أى نادى بها ... أهـ(1). والمعنى الذى يعنينا هو الإقامة والنداء للصلاة استعدادا لأدائها حين يأتى وقتها.

المعنى عند الفقهاء:

وهذا المعنى، لكل من التأذين والإقامة، عند اللغويين هو نفسه الذي عند الفقهاء. فالتأذين والإقامة عندهم يدلان على النداء بالصلاة. لكن المقصود أن يؤذن في أذن المولود الجديد، تبركا وتيمنا بسماع الآذان. والإقامة وهما شعار الإسلام، كأول شيء يقرع سمعه وفي هذا من الأسرار ما قد لا نعلمه.

النصوص الواردة حول التأذين والإقامة في أذنيه:

1/ عن أبى رافع رضى الله عنه، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن بن على حين ولدته فاطمة بالصلاة رضى الله عنهم"(2).

جاء في الأذكار: "قال الترمذي: حديث حسن صحيح. قال جماعة من أصحابنا: يستحب أن يؤذن في أذنه اليمني، ويقيم الصلاة في أذنه اليسري"(3).

2/ روى فى كتاب ابن السنى⁽⁴⁾ عن الحسن بن على رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "متى ولد له مولود فأذن فى أذنه اليمنى، وأقام فى أذنه اليسرى، لم تضره أم الصبيان"⁽⁵⁾.

جاء في سبل السلام: "أم الصبيان هي التابعة من الجن ... أهـ "⁽⁶⁾.

3/ روى أبو سعيد الخدرى عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن بن على، يوم ولده وأقام في أذنه اليسرى"(7).

⁽ق و م). جبر ان مسعود، معجم الرائد، حرف الألف، مادة (ق و م).

⁽²⁾ أخرجه أحمد واللفظ له، وأبو داود والترمذي وصححه، إلا أنهما قالا "الحسن" مكبرا. وضعفه ابن القطان. لكن طبعة المسند غير مرقمة لذا لم نذكر رقمه.

⁽³⁾ النووى، الأذكار، ص 253.

⁽⁴⁾ ابن السنى ترجمت له فلتراجع الترجمة في موضعها من فهرس الاعلام وتراجمهم.

⁽⁵⁾ رواه أبو يعلى الموصلي وابن السني في اليوم والليلة والبيهقي في شعب الإيمان، من حديث الحسين بن على بسند ضعف ضعف

⁽⁶⁾ الكحلاني، سيد السلام، ج4، ص 100.

⁽⁷⁾ رواه البيهقي. قال: وفي إسنادهما ضعف وذلك في السنن الكبير.

4/ وعن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا أفصح أو لادكم فعلموهم لا إله إلا الله، ثم لا تبالوا متى ماتوا، وإذا اثغروا فمروهم بالصلاة"(1).

الحكم الشرعى عند الفقهاء للتأذين والإقامة في أذن المولود:

مقدمـة:

لم أعثر في كتب الفقهاء على غير ما ذكرته فالأمر من الآداب لذا لم يكتب عنه كثيرا بواسطة الفقهاء.

الشافعية:

جاء في الإحياء: "في آداب الولادة وهي خمسة (الأدب الثاني) أن يؤذن في أذن الولد الهـ"(²⁾...

إذن الآذان في أذن المولود واحد من المستحبات الشرعية عند فقهاء الشافعية.

الحنابلة:

جاء فى تحفة المودود: "وسر التأذين، والله أعلم، أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان، كلماته المتضمنة بكبرياء الرب وعظمته، والشهادة التى أول ما يدخل بها الإسلام. فكان ذلك كالتلقين له شعار الإسلام عند دخوله إلى هذه الدنيا، كما يلقن كلمة التوحيد عند خروجه منها. ووصول أثر التأذين إلى قلبه وتأثره به وإن لم يشعر. مع ما فى ذلك من فوائد أخرى، وهى خروج الشيطان من كلمات الآذان، حيث أنه – أى الشيطان – كان يرصده – أى المولود – حتى يولد. فيسمع – أى الشيطان – ما يضعفه ويغبطه أول أوقات تعلقه به. وفيه معنى آخر وهو أن تكون دعوته إلى الله وإلى دين الإسلام، وإلى عبادته سابقة على دعوة الشيطان، كما كانت فطرة الله التى فطر الناس عليها سابقة على تغيير الشيطان لها، ونقله عنها. إلى غير ذلك من الحكم ... أهـ"(3).

إذن، فلعل فى التأذين فى أذن المولود من الحكم والأسرار ما لا نعلمه ولا ندركه، من أهمها إيصال كلمة وصوت التوحيد إلى حناياه وقلبه حتى يشب على الإسلام والتمسك به. ولا شك أن هذا مما يغيظ الشيطان فى هذه اللحظات الأولى.

⁽¹⁾ الحديث أخرجخ ابن السنى، كما قال المصنف رحمه الله وهو من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعا. وإسناده في عمل اليوم والليلة لابن السنى وهو عن عمرو بن شعيب.

⁽²⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 53.

⁽³⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 21 فما بعدها.

الزيدية:

وجاء فى تحفة الذاكرين من كتب الزيدية: "وفيه – أى الحديث – مشروعية التأذين بالآذان الذى يؤذن به للصلاة. قيل: وسبب ذلك تلقينه كلمتى الشهادة. وقيل: التبرك بألفاظ الآذان. وقيل ليعيش المولود على الفطرة ولا تزاحم بين المقتضيات، فقد يكون التأذين لجميع ما ذكر ... أهـ"(1).

نخلص إلى أن التأذين بآذان الصلاة للمولود في أنه عند الولادة مشروع. وفيه حكم منها التبرك بالآذان وتوصيل كلمتي الشهادة إلى أذنه ودعوته إلى الفطرة.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "والندب سنة. غسل المولود والآذان في أذنه اليمني. والإقامة في اليسري ... أهـ "(2).

إذن فحكم التأذين والإقامة في أذنيه عند ميلاده مندوب من المندوبات عند الإمامية.

موازنة:

أجمع الفقهاء على استحباب التأذين والإقامة في أذني المولود. وينطوى ذلك على حكم بالغة منها قرع أذنه بكلمة التوحيد حتى يشب عليها. ودعوته إلى الفطرة. وتوسم أن يشب ويعيش على الفطرة ويكون محفوظا بسر كلمة لتوحيد من الشياطين والمردة. وهذا الإجراء من آداب الإسلام التي يستقبل بها المولود عند مقدمه لدار الدنيا، بل ومن حقوقه المشروعة. والله أعلم.

⁽¹⁾ الشوكاني، تحفة الذاكرين، ص 182.

⁽²⁾ الحلي، شرائع الإسلام، ج2، ص 343.

المطلب الثالث: التحنيك والمباركة:

في اللغة:

التحنيك (تفعيل)، من مادة (ج ن ك) وتدل على إدخال شيء في حنك الإنسان.

جاء في القاموس المحيط: "الحنك باطن أعلى الفم من داخل. أو الأسفل من طرف مقدم اللحيين. وحنكه تحنيكا: أي دلك حنكه. وحنّك الصبي: أي مضغ تمرا أو غيره فدلكه بحنكه (1).

وجاء في لسان العرب: "الحنك من الإنسان والدابة: باطن أعلى الفم من الداخل. وقيل: هو الأسفل في طرف مقدم اللحيين من أسفلهما. والجمع أحناك. قال الأزهري عن ابن الأعرابي: الحنك الأسفل، والفقم الأعلى من الفم.

والتحنيك أن تمضع التمر ثم تدلكه بحنك الصبي داخل فيه. يقال فيه: حنكته وحنكته فهو محنوك ومحنك⁽²⁾.

وأما المباركة فمن مادة (ب رك) وهي الدعاء للصغير بالبركة والخير.

جاء في معجم الرائد: "تقول: بارك مباركة: أي دعا له بالبركة ... أهـ "(⁽³⁾).

والمباركة عادة تكون من أهل الفضل والصلاح تيمنا بهم عسى أن يكون المولود مثلهم.

نستفيد من قواميس اللغة، أن التحنيك مضغ للبلح، ودلك حنك الصبى به. وهو نفس المعنى الذي يعنيه الفقهاء والمباركة دعاء للمولود بالبركة.

التحنيك والمباركة عند الفقهاء:

فقد جاء في فتح الباري من كتب الشافعية: "التحنيك مضغ الشيء ووضعه في فم الصبي، ودلك حنكه به ... أهـ "(4).

وجاء في سبل السلام من كتب الزيدية: "التحنيك أن يضع التمر ونحوه في حنك المولود حتى ينزل إلى جو فه منه شيء ... أهـ".

⁽¹⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الحاء، حرف الحاء، مادة (-0.01)

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الكاف، فصل الحاء، مادة (ح ن ك).

⁽³⁾ جبران مسعود، الرائد، حرف الباء، مادة (ب رك).

^{(&}lt;sup>4)</sup> ابن حجر، فتح البارى، ج9، ص 507.

نخلص من هذه التعريفات، إلى أنه بالرغم من إختلافات عبارات الفقهاء، إلا أن المعنى واحد. وهو توصيل البلح ونحوه، بعد مضغه، مما هو حلو إلى جوف المولود تأسيا بالسنة المطهرة، وتدريبا له على الأكل. وهو نفس المعنى الذى ورد فى قواميس أهل اللغة. جاء فى سبل السلام: "أما المباركة فهى الدعاء بالبركة له، بواسطة أهل الفضل والصلاح"(1).

النصوص من السنة:

1/ عن أبى بردة عن أبى موسى قال: "ولد لى غلام فأتيت به النبى عليه السلام. فسماه ابراهيم وحنكه بتمرة. زاد البخارى: ودعا له بالبركة ودفعه إلى". وكان أكبر ولد أبى موسى⁽²⁾.

2/ وعن أنس بن مالك قال: كان ابن لأبى طلحة يشتكى. فخرج أبو طلحة فقبض الصبى. فلما رجع أبو طلحة، قال: "ما فعل الصبى؟ قالت أم سليم: هو أسكن مما كان. فقربت إليه العشاء فتعشى ثم أصاب منها. فلما فرغ، قالت: وأرى الصبى. فلما أصبح أبو طلحة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره. فقال: أعرستم الليلة؟ قال نعم. قال: اللهم بارك لهما. فولدت غلاما فقال لى أبو طلحة: أحمله حتى تأتى به النبى وبعث به بتمرات. فأخذه النبى صلى الله عليه وسلم وقال: أمعه شيء. قالوا نعم تمرات. فأخذها النبى صلى الله عليه وسلم، فمضغها ثم أخذها من فيه، فجعلها في الصبى ثم حنكه وسماه عبدالله"(3).

3/ وعن عائشة رضى الله عنها قال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم"(4).

4/ وعن هشام بن عروة عن أسماء أنها حملت بعبد الله بن الزبير بمكة. قال: قالت فخرجت وأنا متم. فأتيت المدينة، فنزلت بقباء، فولدته بقباء، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوضعته في حجره، فدعا بتمرة فمضغها، ثم تفل في فيه: فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالت ثم حنكه بتمرة، ثم دعا له وبرك عليه.

⁽¹⁾ الكحلاتي، سبل السلام، ج4، ص 100.

⁽²⁾ رواه البخاري ومسلم في الصحيحين. وقد أورده مسلم في كتاب الآداب باب استحباب تحنيك المولود ج6 ص 174 فما بعدها.

⁽³⁾ رواه الشيخان بالصحيحين. وقد أورده مسلم في كتاب الآداب ص 169 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه مسلم في الصحيح في كتاب الأداب ص 169 فما بعدها.

وكان أول مولود ولد في الإسلام للمهاجرين في المدينة. قالت ففرحوا به فرحا شديدا. وذلك أنهم قيل لهم، إن اليهود قد تسحركم فلا يولد لكم⁽¹⁾.

الخلاصة:

نستفيد من هذه النصوص، أنها قد دلت على مشروعية التحنيك، الذى هو إيصال شيء حلو كالتمر أو غيره، إلى جوف المولود بمجرد ولادته. ففى هذا تأسى بالرسول صلى الله عليه وسلم، وتعبد بمنهجه، كما فيه تدريب للصبى على الأكل الذى يبدأ منذ لحظة خروجه إلى هذه الدنيا. مع الدعاء له بالبركة بواسطة أهل الفضل والخير والصلاح.

الحكم الشرعى للتحنيك عند الفقهاء:

الحنفية:

لم أجد لهم على نص في هذا الموضوع.

المالكية:

جاء فى أسهل المدارك: "ويبارك فيه أهل الفضل الصلاح ... أهـ"(2). وجاء فى كفاية الطالب: "ويستحب أن يسبق إلى جوف المولود الحلاوة ... أهـ"(3). إذن التحنيك والمباركة من المستحبات عند المالكية.

الشافعية:

جاء في الإحياء: "أن يحنكه بتمرة أو حلاوة ... أهـ "(⁴⁾...

وجاء فى فتح الباري: "باب تسمية المولود غداة يولد وتحنيكه. والتحنيك مضغ الشىء ووضعه فى فم الصبى ودلك حنكه به، يصنع ذلك بالصبى ليتمرن على الأكل ويقوى عليه. وينبغي عند التحنيك أن يفتح فاه حتى ينزل جوفه. وأولاه التمر فإن لم يتيسر فرطب، وإلا فشىء حلو. وعسل النحل أولى من غيره، ثم ما لم تمسه النار ... أهـ"(5).

⁽¹⁾ متفق عليه. وقد أورده مسلم في كتاب الأداب باب استحباب تحنيك المولود ج6 ص 174.

⁽²⁾ الكشناوي، أسهل المدارك، ج2، ص 44.

⁽³⁾ على أبو الحسن المالكي الشاذلي، كفاية الطالب، ج1، ص 451.

⁽⁴⁾ الغز الى، إحياء علوم الدين، ج2، ص 55.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ابن حجر ، فتح البارى، ج9، ص 507.

وجاء فى صحيح مسلم بشرح النووى: "هو سنة بالإجماع ومنها – أى من أحكامه – أن يحنكه صالح من رجل أو امرأة ومنها كون التحنيك بتمر وهو المستحب، ولو حنك بغيره حصل التحنيك ... أهـ"(1).

نخلص من هذه النصوص إلى أن التحنيك سنة مستحبة ويكون بتمرة أو أى حلو، وبواسطة الصالحين من الرجال والنساء.

الحنابلة:

وجاء في تحفة المودود: "الباب الخامس. في استحباب تحنيكه ... أهـ"(2). ثم أورد صاحب المودود، الآثار الدالة على ذلك.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "ويستحب أن يطعم أول ولادته التمر ممضوعا وليس قرضا ... أهـ"(3)

نستفيد من هذا النص أن التحنيك مستحب عند الظاهرية.

<u>الزيدية:</u>

جاء في سبل السلام من كتب الزيدية: "ويستحب تحنيكه بتمر. وينبغي أن يكون المحنك من أهل الخير ممن ترجى بركته ... أهـ"(4).

إذن، فحكم التحنيك مستحب عند الزيدية.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "وتحنيكه بماء الفرات وبتربة الحسين عليه السلام. ولو لم يوجد إلا ماء ملح، جعل فيه شيء من التمر أو العسل ... أهـ"(5).

أى تأسيا بآثار سيدنا الامام الحسين على مذهب الإمامية.

⁽¹⁾ النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ج14، ص 124.

⁽²⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 23 فما بعدها.

⁽³⁾ ابن حزم الظاهري، المحلي، ج7، ص 523.

⁽⁴⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 100.

⁽⁵⁾ الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 343.

موازنة:

أجمع العلماء على أن التحنيك سنة مستحبة. ويكون بتمر أو أى شيء حلو مما لم تمسه النار. ويكون عادة بواسطة من يتوسم فيهم الخير من الرجال والنساء. ولا شك من أن مغزاه تعبدي وهو ذو حكمة كامنة. والله أعلم.

المطلب الرابع: الحلق وإماطة الأذى والتصدق بوزن الشعر ذهبا أو فضة: الحلق في اللغة والإصطلاح:

الحلق مصدر من (حل ق) وهو إزالة الشعر.

جاء في لسان العرب: "الحلق: أي حلق الشعر. والحلق مصدر قولك حلق رأسه. وحلقوا رءؤسهم. حلقه يحلقه حلقا فهو حالق. والحلاقة: ما حلق منه ... أهـ(1).

وجاء فى ترتيب القاموس المحيط: "يقول حلق رأسه يحلقه حلقا وتحلقا: أى أزال شعره. كحلقه واحتلقه وتقول: رأس جيد الحلاق. ولحية حليق، لا حليقه. والحالقة: أى قطيعة الرحم ... أهـ"(2).

نستفيد من هذه النصوص أن الحلق معناه إزالة الشعر وذلك في اللغة. وهو نفس المعنى الذي يريده الفقهاء.

<u>النصوص:</u>

1/ وعن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل غلام رهين بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه، ويسمى فيه ويحلق رأسه"(3).

الدلالة:

فالدلالة في الحديث هي مشروعية العقيقة والتسمية والحلق.

2/ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ورفع الأذى عنه والعق"⁽⁴⁾.

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة في الحديث هي مشروعية التسمية والحلق والعق يوم السابع من مولده.

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف القاف، فصل القاف، مادة (حل ق).

⁽²⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الحاء، مادة (ح ل ق).

⁽³⁾ سبق تخريجه في المطلب الخامس: العقيقة.

⁽⁴⁾ سبق تخريجه في المطلب الخامس: العقيقة.

3/ عن سلمان بن عمار الضبى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دما، وأميطوا عنه الأذى"(1).

جاء فى فتح البارى: "(... أميطوا): أى أزيلوا وزنا ومعنى. (... الأذى) قال محمد بن سيرين: إن لم يكن الأذى حلق الرأس، فلا أدرى ما هو. وروى عنه أيضا أنه قال: لم أجد من يخبرنى عن تفسير الأذى ... أه. وقد جزم الأصمعى بأنه حلق الرأس.

لكن قال ابن حجر: فالأولى حمل الأذي على ما هو أعم من حلق الرأس ... أهـ(2).

وجاء بحاشية السندى: "وأميطوا: أى نحوا. الأذى: يريد الشعر والنجاسة وما يخرج على رأس الصبى حين يولد. يحلق عنه يوم سابعه ... أهـ"(3).

الموازنة:

نستفيد من هذه الأحاديث وشروحها أن الأذى معناه حلق الشعر. كما يدل على غير الشعر مما بالرأس مما ولد به المولود من أوساخ، كما ذكر ابن حجر والسندى. كما تدل هذه الأحاديث على سنية الحلق يوم السابع من الولادة.

4/ وعن أبى رافع⁽⁴⁾ قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة يوم سابع حسين أن يحلق شعره ويتصدق بزنة شعره فضة⁽⁵⁾.

5/ وقد ذكر البيهقى⁽⁶⁾ أن حسنا حين ولدته أمه، أرادت أن تعق عنه بكبش عظيم، فأتت النبى صلى الله عليه وسلم فقال: لا تعقى عنه بشىء، ولكن أحلقى شعر رأسه ثم تصدقى بوزنه من الورق فى سبيل الله أو على ابن السبيل. وولدت الحسين من العام المقبل فصنعت مثل ذلك. قال البيهقى: إن صح فكأنه أراد أن يتولى عنها بنفسه كما روينا⁽⁷⁾.

شرح الحديثين:

جاء في سبل السلام، حول شرح حديث سمرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كل غلام مرتهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى "(8). أن النبي صلى الله عليه وسلم

⁽¹⁾ سبق تخريجه في المطلب الخامس: العقيقة.

⁽²⁾ ابن حجر، فتح الباري، ج9، ص 512.

⁽³⁾ السندي، حاشية السندي، بشرح السيوطي على سنن النسائي، ج7، ص 164 فما بعدها.

⁽⁴⁾ أبو رافع ترجمت له فليراجع.

⁽⁵⁾ أخرجه الحاكم وصححه، من حديث على. وهو عند الترمذي منقطع بلفظ "حسن". وقال: ليس إسناده بمتصل. ورواه أحمد من حديث أبي رافع.

⁽⁶⁾ الامام البيهقي ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁷⁾ رواه البيهقي في السنن الكبري.

⁽⁸⁾ رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي.

أمر المسلمين بأن يعق كل مولود له عن ولده. فعند الشافعي يتعين على كل من تلزمه النفقة للمولود.

وعند الحنابلة يتعين على الأب إلا أن يموت أو يمتنع. وأخذ منه لفظ تذبح بالبناء المجهول، أنه يجزى أن يعق عنه الأجنبي.

وقد تأيد بأنه صلى الله عليه وسلم، عق عن الحسن والحسين كما سلف. إلا أنه يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أبو هما كما ورد به الحديث بلفظ: "كل بنى أم ينتمون إلى عصبة إلا ولد فاطمة رضى الله عنها فأنا وليهم وأنا عصبتهم"(1).

وأما ما أخرجه أحمد من حديث أبى رافع: "أن فاطمة رضى الله عنها لما ولدت حسنا. قالت: يا رسول الله، ألا أعق عن ولدى بدم؟ قال: لا. ولكن أحلقى رأسه وتصدقى بوزن شعره فضة"⁽²⁾. فهو من الأدلة على أنه قد أجزأ عنه ما ذبحه النبى صلى الله عليه وسلم عنه. وأنها ذكرت هذا فمنعها. ثم عق عنه وأرشدها إلى تولد الحلق والتصدق ... أهـ"⁽³⁾.

تعليق:

نستفيد من الحديثين وشرحهما مشروعية العقيقة والحلق وإماطة الأذى والتصدق بوزن شعر المولود ذهبا أو فضة.

<u>القزع:</u>

في اللغة:

والقزع في اللغة هو كل شيء يكون قطعا متفرقة أو متناثرة، يقال له قزع.

جاء في لسان العرب: "والقزع من الصوف، ما يناتف في الربيع فقط. وكبش أقزع وناقة قزعاء: سقط بعض صوفها وبقي بعض.

والفُزّعة والقزْعة: خصل من الشعر تترك على رأس الصبى، كالذوائب، متفرقة فى نواحى الرأس. والقزع أن تحلق رأس الصبى وتترك فى مواضع منه الشعر متفرقا. وقد نهى عنه ... أهـ"(4).

(3) الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 99.

⁽¹⁾ أخرجه الخطيب من حديث فاطمة الزهراء رضى الله عنها. ومن حديث عمر رضى الله تعالى عنه. وقد أورده الكحلانى في باب العقيقة ج4 ص 99.

⁽²⁾ رواه البيهقي في السنن الكبري.

⁽ف) ابن منظور، لسان العرب، حرف العين، فصل القاف، مادة (ق زع).

وهذا المعنى اللغوي للقرع، هو نفسه عند الفقهاء كما سنرى. وقد جاءت السنة بمنعه وتحريمه. حيث أنه كان عادة جاهلية.

القزع في اصطلاح الفقهاء:

جاء في تحفة المودود: "أن القرع مسألة تتعلق بالحلق. وهي حلق بعض رأس الصبي وترك بعضه. والقرع أربعة أنواع:

أحدها: أن يحلق من رأسه مواضع من هنا وهنا، مأخوذ من تقزع السحاب وهو تقطعه

والثاني: أن يحلق وسطه وتترك جوانبه، كما يفعله شمامسة (١) النصاري.

والثالث: أن يحلق جوانبه ويترك وسطه كما يفعل كثير من الأوباش والسفل.

والرابع: أن يحلق مقدمه. ويترك مؤخره. وهذا كله من القزع. والله أعلم.

دليل منع القزع من السنة:

والنص الذى ورد بمنع القزع بجميع أنواعه، هو ما جاء فى الصحيحين، من حديث عبدالله بن عمر، قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القزع.

وسبب منعه هو كمال محبة الله ورسوله للعدل، فإنه أمر به حتى فى شأن الإنسان مع نفسه: فنهاه أن يحلق بعض رأسه ويترك بعضه. لأنه ظلم للرأس حيث أنه يترك بعضه كاسيا وبعضه عاريا. ونظير هذا أنه نهى عن الجلوس بين الشمس والظل، فإنه ظلم لبعض بدنه. ونظيره نهى أن يمشى الرجل فى نعل واحدة. بل إما أن ينعلهما أو يحفيهما ... أهـ"(3)(2)

⁽¹⁾ المامسة: أي رءوس النصاري.

المحاسب على رعوس المصارى. (2) ابن قيم الجوزية، تحفة المودود، ص 70 فما بعدها.

⁽³⁾ جاء في نيل الأوطار من كتب الزيدية: "باب ما جاء في كراهية القزع والرخصة في حلق الرأس" عن نافع عن ابن عمر قال: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القزع. فقيل لنافع: ما القزع؟ قال أن يحلق بعض رأس الصبي ويترك بعض. متفق عليه.

[.] والحديث يدل على المنع من القزع. قال النووى: وأجمع العلماء على كراهة القزع، كراهية تنزيه.

وكرهه مالك في الجارية والغلام مطلقا. وقال بعض أصحابه لا بأس به للغلام.

ومذهبنا – أى الزيدية – كراهته مطلقا للرجل والمرأة، بعموم الحديث. قال العلماء: والحكمة فى كراهته أنه يشوه الخلق. وقيل لأنه زى أهل الشرك. وقيل: لأنه زئ اليهود. وقد جاء هذا مصرحا به فى رواية لأبى داود. انتهى. ولفظه فى سنن أبى داود أن الحجاج بن حسان قال: "دخلنا على أنس بن مالك فحدثتنى أختى المغيرة. قالت وأنت يومئذ

وسعة على منس ببي داود أن مصب ع بن مسلم صال المحلف طبي أحس بن فعلت مسلمي المحلف المحلود الله والمحال والمحال ا غلام ولك قرنان أو قصتان فمسح رأسك وبركه عليه وقال: احلقوا هذين أو قصوهما، فإن هذا زى اليهود أهـ". راجع، الشوكاني، نيل الأوطار، ج1، ص 153 فما بعدها.

رأى الباحث:

ونخلص إلى أن النهى عن حلق الإنسان رأس الصبى بهذه الطريقة، فيه عدل طبيعي. واقول أيضا أنه فيه تشويه لخلقة الإنسان، الذى أراد الله له الجمال المتكامل فى جميع بدنه⁽¹⁾.

الخلاصة:

نخلص إلى أننا نستفيد من هذه الأحاديث لزوم وسنية العقيقة وحلق الشعر وما فى الرأس من أذى مما ولد به المولود والتصدق بوزن الشعر ذهبا أو فضة. وقد يكون فى القيام بذلك كله من معانى التعبد مما لا ندركه نحن، لكن يعود علينا كمسلمين بكل الخير فى الدنيا والأخرى. والله أعلم.

الحكم الشرعى للحلق وإماطة الأذى والتصدق بوزن الشعر ذهبا أو فضة:

الحنفية:

لم أجد لهم نصا.

المالكية:

جاء فى بداية المجتهد: "واختلف فى حلاقة رأس المولود يوم السابع، والصدقة بوزن شعره ذهبا أو فضة: فقيل: هو مستحب. وقيل: هو غير مستحب. والقولان لمالك. والاستحباب أجود ... أهـ "(2).

وجاء في أسهل المدارك: "قال في الرسالة: وإن حلق شعر رأس المولود وتصدق بوزنه ذهبا أو فضة، فذلك مستحب ... أهـ"(3).

نخلص إلى أن حكم الحلق والتصدق بوزن الشعر ذهبا أو فضة مستحب عند المالكية.

الشافعية:

جاء في إحياء علوم الدين: "في آداب الولادة وهي خمسة ... الرابع العقيقة ومن السنة أن يتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة ... أهـ "(4).

⁽¹⁾ ومثل هذا النهى عن أن يمشى الانسان في رجل واحدة أو يجلس بين الظل والشمس لكي يعدل الانسان بين أعضاء جسمه.

⁽²⁾ ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ج1، ص 340.

⁽³⁾ الكشناوي، أسهل المدارك، ج2، ص 44.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الغزالي، الإحياء، ج2، ص 54.

نستفيد من نص الشافعية أن التصدق بوزن شعر المولود ذهبا أو فضة سنة حقيقة.

الحنابلة:

جاء فى تحفة المودود: "قال أبو عمر بن عبدالبر(1): أما حلق رأس الصبى عند العقيقة، والتصدق بزنة الشعر ذهبا أو فضة، فإن العلماء كانوا يستحبون ذلك ... أهـ"(2)

يرى الحنابلة أن حلق الرأس والتصدق بوزن الشعر ذهبا أو فضة من المستحبات.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "ويحلق رأسه في اليوم السابع ... أهـ" $^{(3)}$.

فالظاهرية يربطون الحلق بذبح العقيقة، حيث يقولون بمس الرأس بدمها.

الزيدية:

جاء في سبل السلام: "وفي قوله في حديث سمرة (ويحلق) دليل على شرعية حلق رأس المولود يوم سابعه. وظاهره عام لحلق رأس الغلام والجارية. وحكى المازري كراهة حلق رأس الجارية. وعن بعض الحنابلة تحلق لإطلاق الحديث ... أهـ"(4).

إذن، في السنة من الأدلة على مشروعية حلق رأس المولود.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "من سنن اليوم السابع الحلق. فمن السنة حلق رأسه يوم السابع، مقدما على العقيقة والتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة".

ويكره أن يحلق من رأسه موضع، ويترك موضع وهي القنازع ... أهـ⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم أبو عمر الأتدلسي النمري الإمام الحافظ شيخ المغرب. ولد عام 368هـ بقرطبة واجتهد في تحصيل العلم حيث تتلمذ على ابن عبدالمؤمن والرصافي وابن حيرون وغير هم. ثم تفرغ للتأليف. نذكر من مصنفاته التمهيد والإستذكار وجامع بيان العلم وفضله. توفي عام 463هـ بمدينة شاطبة، شرق الأندلس. راجع ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص 367 فما بعدها.

⁽²⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 69 فما بعدها.

⁽³⁾ ابن حزم، المحلى، ج7، ص 523.

⁽⁴⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 99.

⁽⁵⁾ الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 344.

إذن سن الامامية الحلق يوم السابع لكنهم قالوا بكراهة القنازع وهي حلق جزء من الرأس وترك باقيه.

الموازنة:

بعد استعراض أقوال الفقهاء، نخلص إلى أن حلق رأس الصبى والتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة من السنن المستحبة عند جمهور الفقهاء. وفي نفس الوقت قالوا بكراهة حلق بعض الرأس وترك بعضه وهو ما يعرف بالقزع.

المطلب الخامس: العقيقة:

في اللغة:

العقيقة من مادة (ع ق ق) وقد جاء عند اللغويين بعدة معان أهمها الشعر الذي يولد به الطفل من بطن أمه.

جاء في لسان العرب: "يقول: عق البرق وانعق: أي إنشق. والانعقاق: تشقق البرق. وانعق الغبار إنشق وسطع. وانعق الثرى: أي انشق.

والعقيقة: الشعر الذى يولد به الطفل، لأنه يشق الجلد. ويقال للشعر الذى يخرج على رأس المولود فى بطن أمه عقيقة لأنها تحلق. وجعل الزمخشرى الشعر أصلا. والشاة المذبوحة مشتقة منه ... أهـ(1).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط: "العقيقة: شعر كل مولود من الناس والبهائم، كالعقة بالكسر. والعقيقة: صوف الجذع. والعقيقة: الشاة التي تذبح عند حلق شعر المولود. وعقّ: أي شق. وعق عن المولود: أي ذبح عنه (2).

إذن، فالمستقر عند أهل اللغة، أن العقيقة في الأصل هي شعر المولود الذي ينبت في بطن أمه، وسمى كذلك لأنه يشق الجلد. ثم أطلق على الشاة التي تذبح عن المولود عقيقة لأنها يشق حلقها بالذبح.

(2) الزّاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب العين، حرف العين، مادة (ع ق ق).

⁽ع ق ق). ابن منظور ، لسان العرب، حرف القاف، فصل العين، مادة $(3 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \)$

العقيقة في إصطلاح الفقهاء:

ليس المعنى اللغوى للعقيقة ببعيد عن المعنى الذى عند الفقهاء. فقد جاء فى فتح الباري من كتب الشافعية "هو اسم لما يذبح عن المولود ... أهـ "(1).

وجاء في أسهل المدارك من كتب المالكية: "قال رحمه الله تعالى: العقيقة ذبح شاة عن المولود سابع ولادته. والأفضل عن الذكر بشاتين وعن الجارية شاة"(2).

نستفيد من هذه التعريفات أن تعريف الشافعية مختصر. ولكن تعريف المالكية أوسع دلالة. من حيث أنه فصل وأشار إلى ما يذبح للذكر شاتان والأنثى شاة واحدة. من حيث الأفضلية. لكن تجزى الشاة الواحدة عن الذكر مثلما تجزى عن الأنثى (3).

النصوص الواردة حول العقيقة: القسم الأول:

1/ عن سلمان بن عمار الضبى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مع الغلام عقيقة، فأهريقو عنه دما، وأميطوا عنه الأذى"(4).

2/ وعن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل غلام رهين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه. ويسمى فيه، ويحلق رأسه"⁽⁵⁾.

شرح الحديثين:

وجاء فى سنن النسائى بشرح السيوطى: "كون العقيقة مع الغلام أنه سبب بها. وأميطوا أزيلوا بحلق رأسه. وقيل: هو نهى عما كانوا يفعلونه – فى الجاهلية – من تلطيخ رأس المولود بالدم – وقيل: المراد الختان ... أهـ"(6).

وقال الامام السندى: "... يريد الشعر والنجاسة وما يخرج على رأس الصبى حين يولد، يحلق عنه يوم سابعه"(7).

ابن حجر ، فتح البارى، ج9، ص506 فما بعدها.

⁽²⁾ الكشناوي، أسهل المدارك، ج2، ص 42 فما بعدها.

⁽³⁾ جاء في أسهل المدارك من كتب المالكية: "وتقدم ما في المدونة من قول مالك: إن الذكر والأنثى فيه سواء يعق عن كل واحد - منهما - بشاة ... أهـ". راجع أسهل المدارك، للكشناوي، ج2، ص 43.

⁽⁴⁾ رواه البخاري والنسائي في باب العقيقة ج7 ص 164.

⁽⁵⁾ رواه أهل السنن كلهم. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقد أخرجه العراقي في المغنى عن حمل الأسفار - بهامش الاحياء – ج2، ص 217. كما رواه ابن ماجة في كتاب الذبائح ورقمه 3165.

⁽⁶⁾ السيوطي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج7، ص 164.

⁽⁷⁾ المرجع السابق.

وجاء فى سبل السلام: "قيل: إن المعنى العقيقة لازمة لا بد منها. خشية لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون فى يد المرتهن. وأنها مؤقتة باليوم السابع. ويحلق: دليل على مشروعية حلق رأس المولود يوم سابعه"(1).

نستفيد من هذين الحديثين أنهما يدلان على مشروعية العقيقة.

3 وحول العدد الذي يعق به من الشياه ونوعه، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عن الغلام شاتان متكافئتان، وعن الجارية شاة $(^2)$. وفي لفظ: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الجارية شاة و عن الغلام شاتان" $(^3)$.

4/ وعن أم كرز الكعبية، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة، فقال: عن الغلام شاتان، وعن الأنثى واحدة، ولا يضيركم ذكرانا كن أو إناثا"(4).

5/ وعن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: إن اليهود تعق عن الغلام، ولا تعق عن الجارية فعقوا عن الغلام بشاتين وعن الجارية شاة"(5).

6/ وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشا (6) . كبشا (6) .

شرح الأحاديث:

جاء في سبل السلام: "قال النووى: رواه الترمذي وصححه. قال أحمد وأبو داود: معنى متكافئتان: أي متقاربتان أو متساويتان. وقال الخطابي: المراد التكافؤ في السن، فلا تكون إحداهما مسنة. والأخرى غير مسنة، بل يكونان مما يجزى في الأضحية. وقيل: معناه أن يذبح إحداهما مقابلة للأخرى. ودلالة أغلب الأحاديث إلى أنه يعق عن الغلام لضعف ما يعق عن الجارية. وإلى ذلك ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وداود للحديث الثالث. بينما ذهب الهادوية ومالك إلى أنه يجزى عن الذكر والأنثى لكل واحد شاة واحدة لهذا الحديث الأخير السادس ... أهـ"(7).

⁽¹⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 980 فما بعدها.

⁽²⁾ رواه الإمام أحمد والترمذي وقال حديث صحيح وهو من حديث عائشة.

⁽³⁾ رواه الإمام أحمد في مسنده. ورواه ابن ماجة في كتاب الذبائح ورقمه 3163.

⁽⁴⁾ رواه الإمام أحمد والأربعة والترمذي وقال هذا حديث صحيح. وقد أورده الكحلاني في باب العقيقة ورقمه 4 راجع ج ϕ ص

⁽⁵⁾ ذكره البيهقي. ورواه ابن ماجة من حديث عائشة ورقمه 3163.

⁽b) رواه أبو داود والنسائي. ولفظ النسائي بكبشين كبشين. راجع سنن النسائي ج7، ص 165.

⁽⁷⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 98.

موازنة:

- (1) نستغيد من هذه الأحاديث وشرحها إلى أن الفقهاء ينقسمون إلى قسمين: القسم الأول: وهم الشافعية وأبو ثور وأحمد وداود ويقولون بالذبح عن الذكر شاتين وعن الأثنى شاة واحدة.
- القسم الثاني يقول المالكية والهادوية بأنه يجزى الشاة الواحدة عن كل من الذكر والأنثى.
 - (2) هذه الأحاديث تدل على استحباب العقيقة عن المولود ذكرا كان أو أنثى.

النصوص الواردة حول العقيقة: القسم الثاني:

1/ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة، فقال: لا يحب الله عز وجل العقوق. قال النسائي: وكأنه كره الاسم"(1).

2/ وقد ذكر ابن القيم فقال: قالوا: ولأنها من فعل أهل الكتاب، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن اليهود تعق عن الغلام، ولا تعق عن الجارية"(2).

(ح) وذكر ابن القيم أيضا فقال: قالوا: وهي من الذبائح التي كانت لجاهلية تفعلها، فأبطلها الإسلام: كالعتيرة⁽³⁾ والفرع"⁽⁴⁾.

4/ وذكر ابن القيم، روى الإمام أحمد من حديث أبى رافع رضى الله عنه أن الحسن بن على أرادت أمه فاطمة أن تعق عنه بكبشين. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تعقى ولكن أحلقى رأسه، فتصدقى بوزنه من الورق". ثم ولد حسين فصنعت مثل ذلك(5).

وقد استدلوا بهذه الأحاديث على كراهية العقيقة مما يجعل هناك تعارضا بين من قال باستحبابها، كما رأينا في القسم الأول من الأحاديث.

⁽¹⁾ رواه النسائي في كتاب العقيقة ج7 ص 162.

⁽²⁾ رواه البيهقى. وقد أورده الامام ابن القيم في تحفة المودود ص 32.

⁽³⁾ العتيرة: شاة كانوا يذبحونها لألهتهم.

⁽⁴⁾ الفرع: بالتحريك أول ولد تنتجه الناقة. كانوا إذا تمت ابل واحد مائة 2 قدم يكره فنحره لصنمه. وكان المسلمون يفعلونه في صدر الإسلام فنسخ. فعن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا فرع ولا عتيرة". رواه النسائي. (5) رواه الإمام أحمد. وقد ذكره الكحلاني في سبل السلام ج4 ص 99.

مناقشة وموازنة: الرد على من كرهها:

1/ جاء في تحفة المودود: "قال الإمام أحمد ... وقد حكى عن بعض من كرهها، أنها من أمر الجاهلية (أى العقيقة من أمر الجاهلية) قال: هذا لقلة علمهم وعدم معرفتهم بالأخبار. فالنبي صلى الله عليه وسلم قد عق عن الحسن والحسين، وقبله أصحابه.

فالعقيقة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال: "الغلام مرتهن بعقيقته"(1). وهو إسناد جيد يرويه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

2/ وذكر ابن القيم أنهم قالوا للإمام أحمد: أثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى العقيقة شيء؟ فقال: أى والله، غير حدوث فعن النبى صلى الله عليه وسلم إذ قال: عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة. قالوا: فتلك الأحاديث التى تعرضنا لها؟ فقال: ليست لشيء، لا يعبأ بها

(الله عليه على الله على الله على الله على الله عليه وسلم على الله عليه وسلم على الله عليه وسلم على: لا أحب العقوق". فكأنه كره الإسم.

4/ وأما حديث رافع فلا يصح. قال الامام أحمد في هذه الأحاديث المعارضة الأحاديث العقيقة: ليست لشيء فلا يعبأ بها. وقد استعاضت الأحاديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين.

5/ ولو صح قوله: "لا تعق عنه" فلأنه عليه السلام أحب أن يتحمل عنها العقيقة. وقد كفاها المؤونة.

6/ أما قولهم أنها من فعل أهل الكتاب، فالذي من فعلهم هو تخصيص الذكر بالعقيقة دون الأنثي⁽²⁾...أهـ".

<u>الترجيح:</u>

وبذلك يترجح لدى القول بإستحباب العقيقة وسنيتها إستنادا على الأحاديث الواردة في القسم الأول. لأن أدلتها أقوى وثبتت بالعمل عن النبي صلى الله عليه وسلم. والله أعلم.

⁽²⁾ ابن القيم، التحفة، ص 32 فما بعدها.

الحكم الشرعى للعقيقة عند الفقهاء:

الحنفية:

لم أجد لهم شيئا.

المالكية:

جاء في أسهل المدارك: "قال مالك في المدونة: العقيقة مستحبة، لم تزل من عمل المسلمين. وليست بواجبة ولا سنة لازمة ولكن يستحب العمل بها. قال ابن رشد في المقدمات: وهي سنة من سنن الإسلام، وشرع من شرائعه، إلا أنها ليست بواجبة عند مالك وجميع أصحابه. وهي عندهم من السنن التي الأخذ بها فضيلة. وتركها غير خطيئة ... أهـ(1).

وفي هذا النص دلالة على أنها سنة مستحبة والأخذ بها فضيلة من الفضائل.

وجاء فى كفاية الطالب وهو من كتب المالكية أيضا: "العقيقة أصلها شعر المولود. ثم توسع فى ذلك فسميت الذبيحة التى تذبح يوم سابع المولود عقيقة. وبدأ بحكمها فقال سنة مستحبة"(2).

نخلص إلى أن الذبيحة التي تذبح عن المولود تسمى العقيقة وهي سنة مستحبة.

الشافعية:

جاء فى فتح الباري: "... التنصيص على التثنية للغلام. غايته تدل على جواز الإقتصار وهو كذلك. فإن العدد ليس شرطا بل مستحب. ويحتمل أن يكون فى ذلك الوقت ما تيسر العدد. وبذكر الشاة والكبش دلالة على أنه يتعين الغنم للعقيقة وعندى أنه لا يجزى غيرها. والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضا ... أهـ"(3).

فى هذا النص دلالة على أن العق عن الولد بشاتين ليس شرطا، وأن الأفضل الغنم، لكن تجزى الابل والبقر أيضا.

⁽¹⁾ الكشناوى، أسهل المدارك، ج2، ص 42.

⁽²⁾ على أبو الحسن المالكي. كفاية الطالب، جذ، ص 448.

⁽³⁾ ابن حجر، فتح البارى، ج9، ص 511 فما بعدها.

الحنابلة:

جاء فى التحفة: "وبه – أى العق – قال مالك وأهل المدينة والشافعى وأصحابه وأحمد. وجماعة كبيرة عددهم من أهل العلم متبعين فى ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم. وإذا ثبتت السنة وجب القول بها، ولم يضيرها من عدل عنها. وأنكر أصحاب الرأى أن تكون العقيقة سنة. وخالفوا فى ذلك الأخبار الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه. وعمن روى عنه ذلك من التابعين ... أهـ(1).

إذن، العقيقة سنة ثابتة عند الحنابلة وعلى رأسهم الامام أحمد وكذلك عند مالك والشافعي.

<u>الظاهرية:</u>

جاء فى المحلى: "العقيقة فرض واجب يجبر الإنسان عليها إذا فضل له عن قوته مقدار ها. و هو أن يذبح عن كل مولود يولد له حيا أو ميتا، بعد أن يكون يقع عليه اسم غلام أو اسم جارية. إن كان ذكر فشاتان، وإن كان أنثى فشاة واحدة يذبح كل ذلك فى اليوم السابع من الولادة. ولا تجزى قبل اليوم السابع أصلا. فإن لم يذبح فى اليوم السابع ذبح بعد ذلك متى أمكن فرضا. ويؤكل منها ويهدى ويتصدق، هذا كله مباح لا فرض ... أهـ"(2).

التعليق:

نستفيد مما أورده ابن حزم أن حكمها فرض واجب بل يجبر عليها الإنسان، وتذبح عن المولود ولو ميتا عن الذكر شاتان وعن الأنثى شاة.

الزيدية:

جاء في سبل السلام: "والأحاديث دلت على مشروعية العقيقة. واختلفت فيها مذاهب العلماء. فعند الجمهور – والزيدية منهم – أنها سنة ... أهـ "(3).

إذن، فهي سنة عند الزيدية.

⁽¹⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 26 فما بعدها.

⁽²⁾ ابن حرم، المحلى، ج7، ص 523 فما بعدها.

⁽³⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 100 فما بعدها.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "وأما العقيقة فيستحب أن يعق عن الذكر ذكر. وعن الأنثى أنثى. وهل تجب العقيقة؟ قيل: نعم. والوجه الإستحباب.

ولو تصدق بثمنها لم يجز. ولو عجز عنها أخرها حتى يتمكن. ويستحب أن يجتمع فيها شروط الأضحية. وأن تخص القابلة منها بالرجل والورك. ولو لم يكن قابلة أعطى الأم لتتصدق به.

ولو لم يعق الوالد استحب للولد أن يعق عن نفسه إذا بلغ ... أهـ(1).

نخلص إلى أن حكم العقيقة عند الإمامية مستحب.

<u>موازنة:</u>

انقسم الفقهاء إلى قسمين حول حكم العقيقة:

- (أ) الأول هم الجمهور. وهمك يقولون أن العقيقة سنة مستحبة.
- (ب) والثاني هو داود الظاهري ومن تبعه ويقولون أنها واجبة بل فرض.

الأدلة:

أولا: إستدل الجمهور بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعلها. وفعله دليل لسنته. كما استدلوا بحديث "من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل"(2).

ثانيا: واستدلت الظاهرية بحديث عائشة الذي سبق، وأنه صلى الله عليه وسلم "أمرهم" بها والأمر دليل الإيجاب.

وأجاب الأولون عن ذلك بأنه صرفه عند الوجوب قوله: فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل ... أهـ".

الترجيح:

أرجح رأى الجمهور القائل بسنية العقيقة لأن أدلتهم من السنة الفعلية والقولية ثابتة عن النبى صلى الله عليه وسلم ومتى ثبتت السنة، فلا بد من إتباعها والله أعلم

⁽¹⁾ الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 344.

⁽²⁾ أخرجه مالك في الموطأ. وقد ذكره الكحلاني في سبل السلام ج4 ص 97 برقم 2.

المطلب السادس: تلطيخ الرأس بخلوق أو زعفران ومثله بدلا من الدم: في اللغة:

الخلوق من مادة (خ ل ق) و هو نبات ذو رائحة طيبة. أو هو الزعفران. ويصنع منه الطيب الذي يلطخ به رأس المولود.

جاء في لسان العرب: "والخلوق والخلاق: ضرب من الطيب. وقيل: الزعفران. تقول: تخلق وخلقته: أي طلته بالخلوق.

والخلوق: طيب معروف، يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب. وتغلب عليه الحمرة والصفرة ... أهـ "(1).

نستفيد من هذا البحث اللغوى في معنى الخلوق، أنه نوع من الطيب، وقد يصنع منه الزعفران أو غيره، فتتطيب به النساء، وقد يلطخ به رأس المولود بدلا من الدم كعادة الجاهلية

النصو<u>ص:</u>

1/ وعن الحسن⁽²⁾ عن سمرة⁽³⁾ أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "كل غلام مرتهن بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويدمى. قال أبو داود: فكان قتادة إذا سئل عن الدم، كيف يصنع به؟ قال: إذا ذبحت العقيقة، أخذت منها صوفة، فاستقبلت بها أوداجها، ثم توضع على يافوخ الصبى، حتى يسيل على رأسه مثل الخيط. ثم يغسل رأسه ويحلق. قال أبو داود: هذا وعن همام بن يحى، يعنى ويدمى.

ثم ساقه من طرق أخرى، قال: "كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه ويحلق رأسه ويسمى". قال أبو داود: "ويسمى أصح". أهـ⁽⁴⁾.

2/ وعن بريدة الأسلمي⁽⁵⁾ قال: "كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام، ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها. فلما جاء الإسلام كنا نذبح شاة، ونحلق رأسه ونلطخه بز عفران"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف القاف، فصل الخاء، مادة (خ ل ق).

⁽²⁾ الحسن ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽³⁾ سمرة ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁴⁾ رواه أبو داود ةالترمذي والنسائي وابن ماجة، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقد أورده ابن ماجة في كتاب الذبائح

⁽⁵⁾ بريدة الأسلمي ترجمت له فليراجع بالفهرس الربع الاعلام وتراجمهم.

^{(&}lt;sup>6)</sup> رواه أبو داود. وقد أوردعه الامام ابن القيم في تحفة المودود، ص 30.

3 وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم" (1).

4/ وعن عائشة قالت: "كان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة، ويجعلونه على رأس الصبي، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل مكان الدم خلوقا"(2).

الموازنة:

نستفيد من هذه الأحاديث أن الإسلام ألغى عادة الجاهلية بتلطيخ رأس الصبى بدم العقيقة. وقضى بوضع الطيب على رأسه.

الحكم الشرعى لتلطيخ رأس الصبي بخلوق أو زعفران بدلا من الدم: مقدمة:

لم أجد في كتب الفقهاء نصوصا إلا عند المالكية والحنابلة والظاهرية.

المالكية:

جاء في أسهل المدارك: "ولا يلطخ بدمها، أي يكره أن يلطخ رأس المولود بشيء من دم العقيقة، لأن ذلك من فعل الجاهلية. ويستحب أن يلطخ رأسه بز عفران. قال الدردير: وجاز تلطيخه بخلوق، أي طيب بدلا من الدم الذي كانت تفعله الجاهلية ... أهـ"(3).

إذن فحكم مس رأسه بالدم مكروه عند المالكية. وجوزوا تلطيخ رأسه بالطيب.

الحنابلة:

جاء في تحفة المودود: "وأما قوله: فيدمي... فقال أحمد: يكره أن يدمى رأس الصبي، هذا من فعل الجاهلية.

وقال عبدالله (4) بن أحمد: سألت أبى عن العقيقة أيذبح ويدمى رأس الصبى أو الجارية؟ فقال: لا يدمى.

⁽¹⁾ رواه ابن ماجة في سننه عن حديث يزيد به عبد، المزنى.

⁽²⁾ رواه البيهقى، من حديث ابن جريح بن يحى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين. كما رواه أحمد والنسائى من حديث بريدة. وقد أورده الكحلاني في باب العقيقة ورقمه 1. راجع ج4 \pm 0.

⁽³⁾ الكشناوي، أسهل المدارك، ج2، ص 44.

^{(&}lt;sup>4)</sup> هو عبدالله بن أحمد بن حنبل.

وقال الخلال⁽¹⁾: إن أبا عبدالله سئل عن تلطيخ رأس الصبي بالدم، فقال: لا أحبه، إنه من فعل الجاهلية ... أهـ"⁽²⁾.

نخلص بعد هذا النص أن حكم مس الصبي بدم العقيقة مكروه عند الحنابلة.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "و لا بأس بأن يمس، بشيء من دم العقيقة".

فيرى الظاهرية جواز مسه بدم العقيقة خلافا لغيرهم من الفقهاء.

الموازنة:

انقسم الفقهاء إلى قسمين حول حكم مس رأس الصبي:

- 1- القسم الأول وهم المالكية والحنابلة ويكرهون مس رأسه بالدم. ويقولون يمس بخلوق أو زعفران.
 - 2- القسم الثاني وهم الظاهرية ويقولون بجواز مس رأسه بالدم.

الترجيح:

والرأي الراجح عندي هو رأى المالكية والحنابلة. إن الطبع يشمئز مما قال به الظاهرية. وقد جاءت الأحاديث تفيد أن رأسه يلطخ بالطيب بدلا من الدم كما كانت تفعل العرب في الجاهلية.

المطلب السابع: التسمية:

في اللغة:

التسمية هي إتخاذ الإسم. وهي الإنتساب بالقوم أو إليهم. فالتسمية من مادة (س م و).

جاء في معجم الرائد: "التسمية مصدر من (س م و). تقول: تسمّى تسمّيا وتسميّة، أي

اتخذ اسما. وتسمى بكذا: سُمى به. وتسمى بالقوم أو إليهم: أي انتسب إليهم.

وتقول: أسمى اسما. فأسماه: أي سماه. فأسماه كذا وبكذا: أي جعل له اسما.

⁽¹⁾ ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽²⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 30 فما بعدها.

والاسم: جمع أسماء وأسام وأسماوات وأسامي. والاسم: كلمة تدل على إنسان أو حيوان أو شيء⁽¹⁾.

نستفيد مما جاء في هذا القاموس، أن الاسم تمييز للإنسان أو الشيء عن الغير. والتسمية هي عملية إتخاذ الإسم للإنسان أو الشيء.

ومصطلح الاسم عند اللغويين والفقهاء كله واحد ومتطابق.

النصوص الواردة حول التسمية في القرآن:

1/ قال تعالى: "و إنى سميتها مريم (2)."

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "يعنى خادمة الرب في لغتهم"(⁽³⁾.

2' وقال تعالى: "إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم (4).

جاء في محاسن التأويل: "أى اسمه الذي يميزه لقبا (المسيح)، وعلما (عيسى)، معرب يسوع، وهي كلمة يونانية معناها مخلص ..."(5).

(6). وقال تعالى: "... ومبشرا برسول يأتى من بعدى اسمه أحمد ..."

جاء في روح البيان: "... (اسمه أحمد)، أى محمد صلى الله عليه وسلم. وأحمد صيغة مبالغة من الفاعل فالأنبياء كلهم حامدون، وهو أكثر هم حمدا. ومبالغة من المفعول، فالأنبياء كلهم محمودون، لما فيهم من الخصال الحميدة، وهو أكثر هم مناقبا، وأجمعهم للفضائل"(7).

4 وقال تعالى: "لم نجعل له من قبل سميا" (8). حيث شرحها المفسرون. جاء في روح البيان: "أى شريكا له في الاسم" (9).

وجاء في المصحف المفسر: "يقال هو سمى - أي اسمه كاسمى"(10).

وجاء في لباب التأويل: "أي شبها ومثلا"(11).

⁽¹⁾ جبر ان مسعود، معجم الرائد، حرف التاء، مادة (m م و).

⁽²⁾ سورة آل عمران، الآية 36.

⁽³⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص 38.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة آل عمران، الآية 45.

⁽⁵⁾ القاسمي، محاسن التأويل، ج4، ص 100.

⁽⁶⁾ سورة الصف، الآية 6. (7) ال

⁽⁷⁾ البروسوى، روح البيان، ج9، ص 168.

⁽⁸⁾ سورة مريم، الآية 7.

⁽⁹⁾ البروسوى، ج5، ص 316.

⁽¹⁰⁾ محمد فريد وجدى، المصحف المفسر، ص 396.

⁽¹¹⁾ الخازن، لباب التأويل، ج4، ص 239.

وجاء فى معالم التنزيل: "لم يكن له مثل. لأنه لم يعص الله ولم يهم بمعصية ..." $^{(1)}$.

وجه الدلالة:

نستفيد من هذه الآيات وتفسير ها أن الاسم قضت به الشرائع كلها ويجب أن يكون حسنا، وفيه الدلالة على الخير.

التسمية بالأسماء الممتنعة:

وقد كانت عادة للعرب قديما. حيث أنهم يهتمون بالأسماء ويسمون أبناءهم بالأسماء الممتنعة، التي لا يمكن النبز بها.

جاء فى روح البيان: "إن التسمية بالأسماء الغريبة، تنويه للمسمى، وإياها كانت العرب تعنى، لكونها أنبه وأنوه، وأنزه عن النبز ... أهـ"(3).

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "إن الأسامي السنغ⁽⁴⁾ جديرة بالإثرة، وبها كانت العرب تهتم، لكونها أنبه وأنزه عن النبز حتى قال قائلهم:

سنغ الأسامي مُسبلي أزر * حمر تمس الأرض بالهُدُب(5) (6)

<u>تعليق:</u>

ولما جاء الإسلام ألغى عادات عند العرب، وعدل عادات، وأقر عادات. وقد وضع المعايير للناس، لكى يسموا بها أبناءهم. وقد تواترت النصوص بذلك. ومما قضت به الشريعة أن يسميه اسما حسنا كمحمد وأحمد وعبدالله وعبدالرحمن.

النصوص حول التسمية في السنة المطهرة:

1/ قال صلى الله عليه وسلم، من حديث عائشة رضى الله عنها: "إذا سميتم فعبدوا"(7).

⁽¹⁾ البغوى، معالم التنزيل، ج4، ص 239.

⁽²⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص 83.

⁽³⁾ البروسوى، ج5، ص 316.

⁽⁴⁾ الأسامي السنّغ: أي الممتنعة.

⁽⁵⁾ الهدب: الركب المتدلى.

⁽⁶⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص 83.

⁽⁷⁾ رواه الطبراني من حديث عبدالملك بن ابراهيم بن زهير عن أبيه عن جده. وقد صحح إسناده. وكذلك البيهقي.

2/ وعن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمن"(1).

جاء في صحيح مسلم بشرح النووى: "...ليس بمانع من التسمية بغير هما ... أهـ "(2). _ طبعا من الأسماء الحسنة.

3/ وقال صلى الله عليه وسلم: "سموا باسمى ولا تكنوا بكنيتى"(3).

4/ وقال صلى الله عليه وسلم: "لا تجمعوا بين اسمى وكنيتى"⁽⁴⁾.

شرح الأحاديث:

جاء في صحيح مسلم بشرح النووى: "اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب: "أحدهما مذهب الشافعي وأهل الظاهر، أنه لا يحل التكني بأبي القاسم لأحد أصلا".

والثانى: أن هذا النهى منسوخ، فإن هذا الحكم كان فى أول الأمر لهذا المعنى المذكور فى الحديث ثم نسخ ... قالوا فيباح التكنى اليوم بأبى القاسم ... وهذا مذهب مالك وجمهور السلف وفقهاء الأمصار وجمهور العلماء.

الثالث: مذهب أبى جرير، وأنه ليس بمنسوخ. وإنما النهى للتنزيه والأدب، لا للتحريم.

الرابع: النهى مختص بمن اسمه محمد أو أحمد. وهذا قول جماعة من السلف.

الخامس: أنه ينهى عن التكنية بأبى القاسم مطلقا. وقد غير مروان بن الحكم اسم ابنه إلى عبدالملك حين بلغه هذا الحديث.

السادس: أن التسمية بمحمد ممنوعة مطلقا، سواء أكانت له كنية أم لا. إعظاما لاسم النبي صلى الله عليه وسلم. حيث أثر هذا المنع عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ... أهـ(5).

5/ وتسمى رجل أبا عيسى فقال صلى الله عليه وسلم: "إن عيسى لا أب له⁽⁶⁾. وهذا دليل الكراهة.

(³⁾ متفق عليه من حديث جابر . ورواه ابن ماجة برقم 3735 من حديث أبي هريرة .

⁽¹⁾ أخرجه مسلم من حديث ابن عمر. كما أخرجه ابن ماجة برقم 3728 عن نافع عن ابن عمر.

⁽²⁾ صحيح مسلم بشرح النووى، ج14، ص 125.

⁽⁴⁾ رواه أحمد وابن حيان وأبو داود والترمذي وحسنه. كما رواه ابن ماجة من حديث أنس ورقمه 3737.

⁽⁵⁾ صحيح مسلم بشرح النووى، ج14، ص 112.

⁽⁶⁾ أخرجه أبو عمر التوقاني، في كتاب معاشرة الأهلين، من حديث ابن عمر بسند ضعيف. ولأبى داود أن عمر ضرب ابنا له، تكنى أبا عيسى. وأنكر على المغيرة بن شعبة تكنيه بأبى عيسى. فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم كناني. وإسناده صحيح. راجع العراقي، المغنى عن حمل الاسفار بهامش الاحياء، ج2، ص 54.

6/ وعن أبى موسى رضي الله عنه قال: "ولد لى غلام فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم، فسماه إبراهيم وحنكه بتمرة"(1).

جاء فى صحيح مسلم بشرح النووى: "فيه جواز التسمية بأسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وفيه جواز التسمية يوم الولادة. وفيه أن قوله صلى الله عليه وسلم: "أحب الأسماء إلى الله تعالى عبدالله وعبدالرحمن، ليس بمانع من التسمية بغيرها ... أهـ"(2).

7/ وعن عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدى، قال: "أبدل رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم العاص بعبدالله"(3).

8/ وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزينب وكان السمها برة: "تزكى نفسها". فسماها زينب⁽⁴⁾.

جاء في إحياء علوم الدين: "من كان له اسم يكره، يستحب تبديله ... أهـ "(⁵⁾.

9/ وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تسمية أفلح ويسار ونافع وبركة"(6).

10/ وعن أبى الدرداء رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم"(7).

11/ وعن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال: "إن أخنع اسم عند الله رجل يسمى ملك الأملاك"(8).

وهذا مما يدل على تحريم مثل هذه الأسماء التي تشارك الله في ألوهيته.

موازنة:

نستفيد من هذه الأحاديث، أنها مثل الآيات تقضي بالتسمي بالأسماء الحسنة، وتحث على الدلالات الخيرة. كما جوزت التسمي بأسماء الأنبياء. وأباح المتأخرون جواز التكنى بكنيته صلى الله عليه وسلم وكنية عيسى عليه السلام. وجوزت تغيير بعض الأسماء

⁽¹⁾ رواه مسلم في كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود ج6 ص 174.

^{(&}lt;sup>2)</sup> صحيح مسلم بشرح النووى، ج14، ص 136.

⁽³⁾ رواه البيهقي بسند ضعيف من حديث عبدالله بن الحارث. راجع العراقي، المغنى عن حمل الاسفار، بهامش الاحياء، ج2، ص 54.

⁽b) متفق عليه من حديث أبي هريرة. راجع العراقي، المغنى عن حمل الاسفار بهامش الاحياء، ج2، ص 54.

⁽⁵⁾ الغزالي، إحياء علةم الدين، ج2، ص 54.

⁽⁶⁾ رواه مسلم. أخرجه من حديث سمرة بن جندب، إلا أنه حعل مكان بركة رباحا. وله من حديث جابر: أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينهي أن يسمى بيعلى وبركة.

⁽⁷⁾ أخرجه أبو داود. وقال النووى: "بإسناد جيد". وقال البيهقى: "وإنه مرسل ... أهـ".

⁽⁸⁾ رواه البخاري ومسلم. وقد ذكره الكحلاني في سبل السلام، باب العقيقة، ج4، ص 99.

بأخرى مناسبة ومقبولة شرعا. بل لقد حرمت الشريعة التسمي بأسماء معينة مثل ملك الملوك وسلطان السلاطين وشاهنشاه، لأنه مشارك الله في معنى ألوهيته.

الحكم الشرعى لتسمية المولود عند الفقهاء:

الحنفية:

لم أجد لهم شيئا فيما اطلعت عليه من كتبهم.

المالكية:

جاء فى شرح العلامة زروق⁽¹⁾: "قال زروق: تقتضى القواعد وجوب التسمية. وسمع ابن القاسم⁽²⁾ يقول: يسمى يوم سابعه للحديث. وواسع أن يسمى قبل السابع لقوله صلى الله عليه وسلم: ولد فى الليلة مولود سميته باسم أبى ابراهيم ... أهـ"(3).

نستفيد من هذا النص أن التسمية واجبة، وأنها تكون يوم السابع، وإن تم ذلك قبل السابع فلا بأس.

الشافعية:

جاء في الإحياء: "أن يسميه اسما حسنا، فذلك من حق الولد ... أهـ"(⁵⁾. نستفيد من هذا النص وجوب تسمية الولد بالاسم الحسن كما قضت بذلك السنة.

الحنابلة:

وجاء فى تحفة المودود من كتب الحنابلة: "إن التسمية لما كانت حقيقتها تعريف الشىء المسمى. لأنه إذا وجد وهو مجهول الاسم، لم يكن له ما يقع تعريفه به، فجاز تعريفه يوم وجوده. وجاز تأخير التعريف إلى ثلاثة أيام. وجاز إلى يوم العقيقة عنه، ويجوز قبل ذلك وبعده، والأمر فيه واسع ... أهـ"(6).

نستفيد من هذا النص جواز التسمية في يوم الميلاد، أو في سابع الأيام أو بعد ثلاثة أيام أو في يوم العقيقة، على ما يتيسر ذلك.

⁽¹⁾ زروق ترجمت له فليراجع في الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽²⁾ ابن القاسم ترجمت له فلير اجع في الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽³⁾ رواه الجماعة. وقد أورده مسلم في كتاب الآداب\ن باب استحباب تحنيك المولود واستحباب التسمية بعبدالله وابر اهيم\ز راجع صحيح مسلم ج6، ص 174 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> زروق، شرح العلامة زروق، ج1، ص 394.

^{(&}lt;sup>5)</sup> النووى، المجموع، ج1، ص 366.

⁽⁶⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 79.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "... يذبح عن كل مولود يولد حيا أو ميتا بعد أن يكون يقع عليه اسم غلام أو اسم جارية إن كان ذكر ا فشاتان، وإن كان أنثى فشاة واحدة ... أهـ".

نستفيد من هذا النص أن التسمية واجبة للمولود حيا أو ميتا – قبل دفنه – على أن يكون يقع عليه اسم الغلام أو الجارية أي أن خلقته قد اكتملت وذلك في حالة الوفاة.

الزيدية:

وجاء في سبل السلام من كتب الزيدية: "وينبغي إختيار اسم الحسن له. لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم، كان يغير الاسم القبيح. وصح أن أخنع الأسماء عند الله، رجل تسمى شاهان شاه، أي ملك الأملاك فلا ملك إلا الله، فتحرم التسمية بذلك. وألحق به تحريم التسمية بقاضى القضاة، وحاكم الحكام ... أهـ"(1).

إذن، فنص الزيدية يوجب إختيار الاسم الحسن وتجنب الأسماء التي تشارك الله في عظمته. وأما قاضي القضاة فاسم لوظيفة فيجوز.

الإمامية:

حاء فى شرائع الإسلام: "ثم يسميه أحد الأسماء المستحبة، وأفضلها ما يتضمن العبودية لله سبحانه وتعالى، وتليها أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام. وأن يكنيه مخافة النبز، وروى استحباب التسمية يوم السابع. ويكره أن يكنيه أبا القاسم إذا كان اسمه محمدا. وأن يسميه حكما أو حكيما أو خالدا أو حارثا أو مالكا أو ضرارا ... أهـ"(2).

إذن، استحسن الإمامية أن يطلق عليه أحد أسماء العبودية أو أسماء الأنبياء والأئمة وأن يكنى والتسمية وإجبة لأنها تميز المولود.

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "وتسميته بأسماء الأنبياء وأفضل أسمائها اسم نبينا صلى الله عليه وسلم و هو محمد، فيسمى ولده بذلك ... أهـ"(3).

يشير نص الأباضية إلى أن حكم التسمية هو الوجوب لأنها تميز الإنسان في الحياة.

 $^{^{(1)}}$ الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص $^{(1)}$

⁽²⁾ الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 344.

⁽³⁾ اطفیش، شرح کتاب النیل، ج5، ص 39.

الموازنة:

نخلص إلى أن الفقهاء قد أجمعوا على وجوب تسمية المولود. وأن يسمى اسما حسنا.

التسمية في الدستور السوداني:

فى عصرنا عصر الدولة القطرية، فإن الدساتير الحديثة أقرت شيئا مهما مصاحبا لاسم المولود ألا وهو جنسية المولود وهويته ولأى دولة ينتمي.

جاء فى دستور جمهورية السودان لسنة 1419هـــ1998م كفالة حرمة الجنسية الوطنية لكل مولود $^{(1)}$.

كما جاء في دستورية جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م، كفالة الجنسية والمواطنة لكل سوداني⁽²⁾.

<u>تعليق:</u>

إن حق الهوية والمواطنة والجنسية هو حق عصري ولا يناقض الشريعة الإسلامية، ولو أنه معه تضييق على المسلم. إذ أن كل بلاد الإسلام وطن للمسلم كما تفضي بذلك أحكام ومبادئ الشريعة.

كما أن اكتساب الهوية والمواطنة والجنسية عن طريق الأم تعتبر خطوة متقدمة وراقية في التشريعات السودانية.

تسمية المولود في القانون الدولي:

كفلت اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م للطفل حقوق الاسم واكتساب الجنسية والهوية والصلات العائلية كما ألزمت الدول الأطراف بالالتزام بهذه الحقوق وتوفير ها للطفل وفق قوانينها الوطنية. وقد ورد كل ذلك في المادتين (7) و(8) من الاتفاقية المشار إليها⁽³⁾.

(2) المادة (7)، المواطنة والجنسية: "2/ لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية.

8/ يجوز لأى سودانى أن يكتسب جنسية بلد آخر حسب ما ينظمه القانون.
 المادة (7): "١/ يسجل الطفل بعد و لادته فورا، و يكون له الحق منذ و لادته فـ

⁽¹⁾ المادة (22)، حرمة الجنسية الوطنية: "لكل مولود من أم أو أب سودانى حق لا ينتزع فى التمتع بالجنسية الوطنية وحقوقها واحتمال تكاليفها. ولكل ناشىء فى السودان أو مقيم لسنوات عدة حق فى الجنسية كما ينظمها القانون.

^{2/} ينظم القانون المواطنة والتجنس ولا يجوز نزع الجنسية عمن اكتسبها بالتجنس إلا بقانون.

⁽³⁾ المادة (7): "1/ يسجل الطفل بعد ولادته فورا، ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسيته، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقى رعايتهما.

^{2/} تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقا لقانونها الوطنى والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان ولا سيما حينما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك".

تعليق وموازنة:

مما لا شك فيه أن أحكام هاتين المادتين من اتفاقية حقوق الطفل تتماشى ومبادئ الشريعة والدستور والقانون السوداني بشأن حق الاسم وملحقاته بالنسبة للطفل.

المطلب الثامن: الختان والخفاض:

في اللغة:

الختان في الرجل والمرأة هو الأخذ من موضع القطع منهما. ويسمى الطهارة. وقد عرفته الأمم والشعوب منذ أقدم العصور. وعندما جاء الإسلام جعله سنة من السنن تأسيا بسيدنا ابراهيم عليه السلام، إذ أنه أول من اختتن من المسلمين.

جاء في لسان العرب: "مادة (خ ت ن). وأصل الختن: أي القطع. وختن الغلام والجارية يختنهما ختنا. والإسم الختان والختانة وهو مختون. وقبل الختن للرجال والخفض للنساء. والختين: أي المختون، الذكر والأنثي في ذلك سواء. والختانة صناعة الخاتن. والختان موضع الختن من الذكر وموضع القطع من نواة الجارية. ويقال لقطعهما الإعذار والخفض. وتسمى الدعوة لذلك ختانا ... أه (1).

نستفيد مما جاء في القاموس أن الختان هو قطع الموضع المتعارف عليه عند كل من الذكر والأنثى.

وجاء فى معجم الرائد: "ختن يختن ويختن ختنا وختانا وختانة. وختن الصبى: أى قطع فلقته وطهره. والختان: الاسم من ختن الولد. أى الطهارة أو التطهير. والختان: موضع القطع من الذكر والأنثى. والختانة: أى حرفة الخاتن ... أهـ(2).

إذن، الختان أو الطهارة هي القطع من الذكر والأنثى مقدار ما تعورف على قطعه من موضع القطع.

المادة (8): "1/ تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته واسمه وصلاته العائلية على النحو الذي يقره القانون. وذلك دون تدخل غير شرعي.

^{2/} إذا حرم أى طفل بطريقة غير شرعية، من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين من أجل الاسراع بإعادة إثبات هويته.

⁽أ) ابن منظور، أسان العرب، حرف النون، فصل الخاء، مادة (ختن).

⁽خ ت ن). جَبْر ان مُسْعُود، مُعجم الرائد، حرف الْخاء، مادة (خ ت ن).

في الإصطلاح:

جاء فى تحفة المودود: "وقال الجوينى فى نهايته (1): "المستحق فى الرجال قطع الفاقة، وهى الجلدة التى تغش الشحفة. والغرض أن تبرز – أى الحشفة – ولد فرض مقدار منه على الكمرة، ولا تنبسط على سطح الحشفة، فيجب قطعه، حتى لا تبقى الجلدة متدلية.

وقال الماوردى $^{(2)}$: وأما خفض المرأة، فهو قطع جلدة فى الفرج، فوق مدخل الذكر ومخرج البول، على أصل كالنواة، ويؤخذ منه الجلدة المستعلية دون أصلها، وقد بان بهذا أن القطع فى الختان ثلاثة: سنة وواجب وغير مجزى على ما تقدم والله أعلم ... أه $^{(3)}$

إذن، يمكن القول أن الختان (القطع) في الذكر بحيث أن تبين الحشفة. أما في الأنثى فهو قطع رأس البظر فقط، كما رأينا عند الفقهاء.

موازنة بين التعريف اللغوي والإصطلاحي:

نلاحظ بأن هناك تقاربا بين التعريف اللغوي والإصطلاحي عند الذكور والإناث. ولو أن التعريف اللغوي تعوزه الدقة، حيث يشير إلى الختان بالقطع في الموضع المتعارف عليه. فترك تحديد الموضع المطلوب قطعه لذوى الإختصاص من الفقهاء وأهل الطب.

تعريف الختان عند المعاصرين:

كما عرف بعض المعاصرين الختان لدى الجنسين الذكور والإناث نقلا عن مختصين. جاء في كتاب الخفاض والختان: "قال البروفسير فيصل محمد مكى: "هو الاستئصال الدائري لقلفة البظر، وهو يشبه ختان الذكور".

⁽¹⁾ هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالى ضياء الدين المعروف بإمام الحرمين حيث أنه جاور بمكة وبالمدينة من أصحاب الإمام الشافعي. له من المصنفات نهاية المطلب في دراية المذهب. والعقيرة النظامية في الأركان الإسلامية والشامل في أصول الدين. توفي في عام 478هـ-1085م.

راجع الاعلام للزركلي ج4، ص 306 والأسنوي طبعات الشافعية ج3، ص 248.

⁽²⁾ هو على بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي، الشافعي، أقضى قضاة عصره ومن العلماء الباحثين. حيث ولى القضاء في بلدان كثيرة منها بغداد. من مصنفاته الخاوى وأدب الدنيا والدين والأحكام السلطانية، ولد بالبصرة عام 364هـ-974. وتوفى عام 450هـ-1058م.

راجع الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج18، ص 64.

⁽³⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 133.

ويقول الدكتور محمد البار مستشار الطب الإسلامي في مركز الملك فهد للبحوث الإسلامية بجدة: "الختان هو أخذ القلفة التي تكون على القضيب أو الغشاء الذي يكون على بظر الأنثى ... أهـ"(1).

فمعنى تعريف المعاصرين أن الختان المطلوب هو استئصال رأس البظر فقط وليس أصله. وبالنسبة للرجل هو قطع القلفة بحيث تظهر الحشفة.

موازنة:

نخلص في الموازنة إلى أن تعريف الختان والخفاض كما جاء عند المعاصرين مطابق لما جاء عند قدماء الفقهاء. وقد تعورف في السودان أنواع كثيرة من الطهارة منها الطهارة الفرعونية ولكن أفضلها ما أثبتناه عند بعض المعاصرين وقدامي الفقهاء: وهو قطع قلفة الذكر عند الرجل بحيث تبدو الحشفة. وعند الأنثى هو قطع رأس البظر وليس أصله. وهو ما يعرف عندنا في السودان بختان السنة.

جاء في كتاب الخفاض والختان: "الخفاض المعروف بالسنة وهو الاستئصال بنسب متفاوتة لقلفة البظر وهو شبيه بختان الذكور ولا تكون فيه أى خياطة"(2).

النصوص من القرآن:

1/ قال تعالى: "وإذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن، قال إنى جاعلك للناس إماما، قال ومن ذريتي، قال لا ينال عهدي الظالمين"(3).

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "الابتلاء: أى الامتحان والاختبار ومعناه أمر وتعبد. والكلمات جمع كلمة، ويرجع تحقيقها إلى كلام الله تعالى، لكنه عبر عنها عن الوظائف التى كلفها ابراهيم عليه السلام، ولما كان تكليفها بالكلام سميت به، كما سمى عيسى كلمة، لأنه صدر عن كلمة وهى كن.

واختلف العلماء في المراد بالكلمات على أقوال أحدها. الطهارة: خمس في الرأس وخمس في الجسد: قص الشارب والمضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الشعر. وفي

⁽¹⁾ فخر الدين فيلاوى، الخفاض والختان، مطبعة حي تاون، الخرطوم 2004م/1425هـ، ص 24 فما بعدها.

⁽²⁾ المرجع السابق.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 124.

الجسد تقليم الأظفار وحلق العانة والاختتان ونتف الإبط و غسل مكان الغائط والبول بالماء. وقالوا: غسل البراجم. وقالوا: الاستحداد.

أجمع العلماء على أن ابراهيم عليه السلام أول من اختتن وقد اختلف فى السن التى اختتن فيها: فقالوا وهو ابن مائة وعشرين سنة، وعاش بعد ذلك ثمانين سنة ومثل هذا لا يكون رأيا.

واختلف العلماء في الختان – أى في حكمه – فجمهور هم على أنه من مؤكدات السنن ومن فطرة الإسلام التي لا يصح تركها في الرجال. وقالت طائفة: فرض. وقالوا: واجب ... أهـ(1).

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة في هذه الآية أن التعبير بالإبتلاء لا يقع غالبا إلا مما هو واجب.

2/ وقال تعالى: "وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا، قل بل ملة ابراهيم حنيفا، وما كان من المشركين"⁽²⁾.

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "وقالوا كونوا هودا أو نصاري تهتدوا" دعت كل فرقة إلى ما هي عليه. فرد الله تعالى عليهم فقال: "بل ملة ابراهيم حنيفا" أي قل يا محمد بل نتبع ملة ابراهيم. وسمى ابراهيم حنيفا، لأنه حنف إلى دين الله وهو الإسلام. والحنف الميل. والرجل الأحنف هو الذي تميل قدماه، واحدة إلى أختها بأصابعها. وقال قوم: الحنف: الاستقامة، وسمى دين ابراهيم حنيفا لاستقامته، وسمى المعوج الرجلين أحنف تفاؤلا بالاستقامة، كما قيل للديغ سليم، وللمهلكة مفازة ... أهـ"(3).

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة في الآية، بل نتبع ملة ابراهيم بجميع تعاليمها بما في ذلك الختان. وهذا قد أكدته الآية السابقة، وتؤكده الآية التالية.

(4) قال تعالى: "صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون (4).

⁽¹⁾ القرطبي، ج2، ص 96 فما بعدها. ومثله روح البيان، ج1، ص 221 فما بعدها.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 135.

⁽³⁾ الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص 139 فما بعدها.

⁽⁴⁾ سورة البقرة، الآية 138.

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "صبغة الله" أي دين الله وهو بدل من ملة. وأصل ذلك أن النصاري كانوا يصبغون أولادهم في الماء، وهو الذي يسمونه المعمودية ويقولون هذا تطهير هم. قال ابن عباس: "هو أن النصاري كانوا إذا ولد لهم ولد فأتت عليه سبعة أيام غمسوه في ماء لهم يقال له ماء المعمودية، يصبغوه بذلك ليطهروه به مكان الختان، لأن الختان تطهير. فإذا فعلوا ذلك قالوا: الآن صار نصرانيا حقا. فرد الله سبحانه وتعالى عليهم بأن قال: صبغة الله" أي أن صبغة الله أحسن صبغة وهي الإسلام.

وقيل أن الصبغة الختان، اختتن ابراهيم فجرت الصبغة على الختان، لصبغهم الغلمان في الماء ... أه $^{(1)}$.

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة في الآية أن دين ابر اهيم هو صبغة الله وفيه الختان بدلا من معمودية النصاري، ودين الله أحسن.

النصوص من السنة:

1/ عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الفطرة خمس: الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط"⁽²⁾.

شرح الحديث:

جاء في تحفة المودود حول شرح الحديث: "فجعل الختان رأس خصال الفطرة، وإنما كانت هذه الخصال من الفطرة لأن الفطرة هي الحنيفية، ملة ابراهيم. وهذه الخصال أمر بها ابراهيم، وهي من الكلمات التي ابتلاه ربه بهن.

والفطرة فطرتان، فطرة تتعلق بالقلب، وهي معرفة الله ومحبته وإيثاره على ما سواه. وفطرة عملية وهي هذه الخصال. فالأولى تزكى الروح وتطهر القلب. والثانية تطهر البدن. وكل منها تمد الأخرى وتقويها، وكان رأس فطرة البدن الختان⁽³⁾.

(3) ابن القيم، تحفة المودود، ص 112.

⁽¹⁾ القرطبي، ج2، ص 144 فما بعدها.

⁽²⁾ رواه البخاري ومسلم. كما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة في باب ما جاء في تقليم الأظافر ورقمه 2905 وقال: حديث حسن صحيح.

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة في هذا الحديث وشرحه أنه يدل على مشروعية الختان، وأنه من خصال الفطرة.

2/ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من الفطرة المضمضة والاستنشاق وقص الشارب والسواك وتقليم الأظفار وغسل البراجم ونتف الإبط والاستحداد والاختتان والإنتضاح"(1).

شرح الحديث:

جاء في تحفة المودود حول شرح الحديث: "وقد اشتركت خصال الفطرة في الطهارة والنظافة وأخذ الفضلات المتعذرة، التي يألفها الشيطان ويجاورها من بني آدم. وله بالعزلة اتصال واختصاص، فقد قال غير واحد من السلف: من صلى وحج واختتن فهو حنيف. فالحج والختان شعار الحنيفية، وهي "فطرة الله التي فطر الناس عليها" (2)(3).

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة في هذا الحديث، أنه يؤكد مشروعية الختان كغيره من خصال الفطرة الدالة على الحنيفية.

الحكم الشرعى للختان عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في حاشية ابن عابدين: "الختان سنة للرجال، من جملة الفطرة، لا يمكن تركها، وهو مكرمة في حق النساء"(4).

فمذهب الحنفية أن الختان سنة بالنسبة للرجال. أما بالنسبة للنساء فهو مكرمة فقط، وهذا معناه أنه لا يجوز تركه في حق الرجال، ومن الأفضل تركه في النساء.

(3) ابن القيم، تحفة المودود، ص 113.

⁽¹⁾ رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عمار بن ياسر. كما رواه الترمذي من حديث عائشة أن النبي (ص) قال: عشر من الفطرة وعددها ورقمه في سنن الترمذي 2906. وقال: هذا حديث حسن.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة البقرة، الآية 138.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ابن عابدین، حاشیة ابن عابدین، ج3، ص 371.

المالكية:

جاء في القوانين الفقهية: "قال الشافعي $^{(1)}$: هو فرض ويظهر ذلك من كلام سحنون $^{(2)}$ لأنه علم على الإسلام، لقوله تعالى: "أن اتبع ملة ابر اهيم حنيفا" $^{(3)}$.

إذن فالختان عند الشافعي فرض، على ما رواه سحنون. حيث أورده ابن جزي.

وجاء في الكافي: "وقد روى عن مالك أنه سنة للرجال والنساء"(5).

نستفيد مما نقله صاحب الكافي أن الختان سنة بالنسبة للرجال والنساء.

وجاء فى الفواكه الدوانى: "والخفاض المطلوب فى النساء هو إزالة ما بالفرج من الزيادة مكرمة، أى خصلة مستحبة كما جزم به بعض شيوخنا واعتقده. وهو الظاهر من المصنف هنا، لمغايرته بين اللفظين. وقيل أنه سنة كختان الذكور، ويظهر لى أنه واجب، لأن النساء شقائق الرجال"(6).

رأى الباحث:

أورد الامام ابن غنيم ثلاثة آراء للفقهاء بالنسبة للنساء: أن الختان في حقهن مكرمة، أو هو سنة كختان الرجال.

وجاء في كفاية الطالب: "والخفاض في النساء وهو إزالة ما بفرج المرأة من الزيادة مكر مة"⁽⁷⁾. فيري صاحب كفاية الطالب أنه مكر مة فقط في النساء.

الشافعية:

جاء في المجموع: "الختان واجب على الرجال والنساء عندنا. وبه قال كثيرون من السلف. كذا حكاه الخطابي"(8). ويرى الشافعية وجوبه على الجنسين.

⁽¹⁾ هو الامام محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان الشافعي صاحب المذهب أبو عبدالله القرشي المظلي، ولد بغزة سنة 150 هـ. وحمل إلى مكة وهو ابن شنتين من مصنفاته الرسالة والأم. توفي سنة 204هـ.

راجع الذهبي: سير اعلام النبلاء، ج10، ص 5.

⁽²⁾ هو الإمام محمد بن عبدالسلام بن سعيد بن حبيب التنوخي أبو عبدالله. فقيه مالكي من أهل القيروان وهو الشهير بسحنون. رحل إلى المشراق وتوفي بالساحل فنقل إلى القيروان، حيث دفن بها سنة 256هـ.

راجع: ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص 169.

⁽³⁾ سورة النحل، الآية 123.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ابن جزى، القوانين الفقهية، ص 345.

⁽⁵⁾ ابن عبد البر ، الكافى، ج1، ص 612.

⁽⁶⁾ ابن غنيم المالكي، الفواكه الدواني، ج1، ص 394.

⁽⁷⁾ أبو الحسن المالكي، كفاية الطالب، ج1، ص 749.

⁽⁸⁾ النووي، المجموع، ج1، ص 366.

وجاء في روضة الطالبين: "الختان واجب في حق الرجال والنساء. وقيل سنة، وقيل واجب في الرجل وسنة في المرأة. والصحيح المعروف هو الأول"⁽¹⁾. فقد ذكر صاحب الروضة وجوبه عند الجنسين و عند بعضهم وسنيته عند البعض. و هو واجب عند الرجل وسنة في المرأة. لكن الإمام النووي رجح وجوبه للجنسين.

الحنابلة:

جاء في كشاف القناع: "وحيث تقرر وجوب الختان على الذكر والأنثى، فيختن ذكر خنثى مشكل وفرجه احتياطا. وللرجل إجبار زوجته المسلمة عليه كالصلاة"(2).

يرى البهوتي من الحنابلة وجوبه على الجنسين.

وجاء في المغنى: "وأما الختان فواجب على الرجال ومكرمة في حق النساء، وليس بواجب عليهن، هذا قول كثير من أهل العلم"(3).

إذن يرى صاحب المغنى وجوب الختان على الرجال فقط وأنه مكرمة فقط فى حق النساء.

الظاهرية:

جاء في مراتب الإجماع من كتب الظاهرية: "واتفقوا أن من ختن ابنه فقد أصاب. واتفقوا على إباحة الختان للنساء"(4).

نستفيد من هذا النص أن الظاهرية يرون أن من فعله فهو مصيب وذلك في حق الرجال. أما بالنسبة للنساء فهو مباح.

<u>الزيدية:</u>

جاء فى نيل الأوطار: "والحق أنه لم يقم دليل صحيح يدل على الوجوب والمتيقن السنة، كما فى حديث ضمنى من الفطرة ونحوه. والواجب الوقوف على المتيقن إلى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه ... أهـ"(5).

نستفيد من هذا النص أن الزيدية يقولون بسنية الختان للرجال والنساء.

⁽¹⁾ النووى، روضة الطالبين، ج1، ص 180.

⁽²⁾ البهوتي، كشاف القناع، ج1، ص 80.

⁽³⁾ ابن قدامة المقدسى، ج1، ص 480.

⁽⁴⁾ ابن حزم، مراتب الإجماع، ج1، ص 157.

⁽⁵⁾ الشوكاني، نيل الأوطار، ج1، ص 139.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "وأما الختان فمستحب يوم السابع. ولو أخر جاز. ولو بلغ ولم يختن وجب أن يختن نفسه.

والختان واجب، وخفض الجواري مستحب. ولو أسلم كافر غير مختتن، وجب أن يختن، ولو كان مسنا. ولو أسلمت امرأة لم يجب ختانها واستحب ... أهـ $^{(1)}$.

إذن يرى الإمامية وجوبه عند الرجال ومكرمة عند النساء.

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "ويختن له أيضا قبل البلوغ ..."⁽²⁾. الإنافية بوجوبه.

موازنة:

عند المقارنة بين المذاهب في مسألة الختان نلاحظ أن حكم الختان مختلف فيه بين الفقهاء. وقد انقسموا فيه إلى ثلاث مجموعات:

- (أ) المجموعة الأولى تقول بوجوب الختان على الذكر والأنثى، وهم الشافعية والحنابلة وبعض المالكية.
- (ب) المجموعة الثانية أن الختان سنة. وهم الحنفية وبه قال الامام مالك والامام أحمد في إحدى الروايات والزيدية. أي سنة بالنسبة للذكر والأنثى.
- (ج) والمجموعة الثالثة تقول أن الختان واجب على الذكور ومكرمة للإناث وهو رواية عن الامام أحمد وبعض المالكية والظاهرية.

الأدلة:

أولا: أدلة المجموعة الأولى وهم القائلون بوجوب الختان مطلقا بالكتاب والسنة والعقل.

الأدلة من الكتاب:

1 قال تعالى: "وإذ ابتلى ابر اهيم ربه بكلمات فأتمهن 1

⁽¹⁾ الحلى، شراع الإسلام، ج2، ص 344.

⁽²⁾ اطفیش، شرح کتاب النیل، ج5، ص 38.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 124.

وجه الدلالة بهذه الآية أن الابتلاء إنما يكون في الغالب بما هو وإجب.

2/ وقال تعالى: "وأن اتبع ملة ابراهيم حنيفا" (1).

وجه الدلالة أن الختان من ملة ابراهيم فيكون داخلا في عموم المأمورات. و الأصل في الأمر الوجوب حتى يقوم الدليل على صرفه.

الأدلة من السنة:

1/ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الفطرة خمسة: الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الأباط". وقد سبق تخريجه في هذا المطلب.

و وجه الدلالة أن خصال الفطرة عامة في الرجال والنساء ومن قال بعدم و جو ب الختان على النساء مطالب بدليل التخصيص.

2/ وعن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ختانة تختن فقال: "وإذا ختنت فلا تنهكي، فإن ذلك أحظى للمر أة و أحب للبعل"(2).

ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر الخاتنة بترك الختان ولم يحرمه، بل وجهها بكيفية الختان و هو ما يعر ف بختان السنة.

3/ وعن غثيم بن كليب(3) عن أبيه عن جده، أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: قد أسلمت قال: ألق عنك شعر الكفر و اختتن"(4).

ووجه الدلالة في هذا الحديث أن الأمر (اختتن) للوجوب ولو أن الخطاب كان للو احد إلا أنه بشمل غير ه

4/ وعن الزهري(5) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أسلم فليختتن و إن كان كبير ا⁽⁽⁶⁾.

ووجه الدلالة بأن قوله صلى الله عليه وسلم (فليختتن) أمر. والأمر للوجوب. وصيغة الشرط في قوله (من أسلم) تشمل الرجال والنساء، إذ أنها بلفظ عام

(2) رواه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث الضحاك بن قيس وهو ضعيف راجع العراقي، المغنى عن حمل الاسفار، ج2، ص 142. $^{(3)}$ غثيم بن كليب (ترجمت له فليراجع) في فهرس الاعلام.

(4) رواه الامام أحمد في المسند من حديث عمار بن ياسر.

سورة النحل، الأبة 123.

⁽⁵⁾ الزهري (ترجمت له فليراجع) في الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁶⁾ ذكره ابن القيم في تحفة المودود ص 114. وذكر أنه رواه أبو داود عن محمد بن مخلد عن عبدالرزاق. كما روى عن المنذر عن البيهقي.

الدليل من العقل والنظر والقياس:

أورد كتاب الخفاض والختان الأدلة الآتية:

"أما دليلهم من النظر فينحصر في الوجوه التالية:

1/ أنه يجوّز كشف العورة، فلو لم يجب لما جاز ذلك. لأنه ليس لضرورة ولا لدواء.

2/ أن القلفة تحبس النجاسة. وإزالة النجاسة أمر واجب لمكان العبادات. ولا تتم إزالة القلفة إلا بالختان، فيكون ذلك واجبا. لأن ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب.

3/ إن ولى الصبى، يؤلمه بالختان، ويعرضه للتلف، ويخرج من ماله أجرة الختان وثمن الدواء، ولا يضمن ما سيصيبه من أثر هذا التلف، فلو لم يكن واجبا لما جاز ذلك.

4/ إن في الختان ألما عظيما على النفس، وهو لا يشرع إلا في إحدى ثلاث خصال: لمصلحة أو لعقوبة أو وجوب. وقد انتفى الأولان فبقى الثالث.

أما استدلالهم بالقياس فقالوا:

1/ إنه قطع شرعه الله، فكان واجبا كقطع يد السارق.

2/ أنه من شعائر المسلمين فكان واجبا كسائر شعائر هم المعروفة.

أدلة القول الثاني:

استدل القائلون بسنية الختان وعدم وجوبه، بالسنة:

بحديث أبى هريرة رضى الله عنه: "الفطرة خمس: الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الاباط"(1).

وجه الدلالة في هذا الحديث أن خصال الفطرة إنما يراد بها السنة. وعليه فالختان مسنون وليس بواجب، لذلك قرن في الحديث بما ليس بواجب كالاستحداد.

أدلة القول الثالث:

أما أصحاب القول الثالث وهو أن الختان واجب على الذكور ومكرمة للإناث فقد استدلوا بما جاء في المغنى: "أن الختان في حق الرجال آكد. لأنه إذا لم يختن، فإن

⁽¹⁾ رواه البخاري ومسلم وقد أخرجناه في هذا المطلب ص 425.

الجلدة المدلاة على الكمرة، تمنع من الإلتقاء. بينما الأمر عند المرأة أهون، فلذلك كان واجبا عليه دونها"(1).

<u>التعليق:</u>

فنلاحظ أن هذا الدليل، الذي أورده أصحاب القول الثالث، عقلي وعملي.

الترجيح:

وأنا أرجح ما قاله أصحاب الرأى الأول على الرأيين الثانى والثالث بوجوب الختان مطلقا على الرجال والنساء وذلك لقوة الأدلة الشرعية والعقلية والقياس الواردة فيه. على أن تراعى طبيعة كل من الذكر والأنثى. وتحدد الطرق الطبية الحديثة التى يتم بها ختان الإناث، تجنبا لأى مخاطر كانت تحدث في الماضي نتيجة لجهل من يقمن به في الأصقاع النائية وبدون إمكانيات طبية متقدمة. ومن الملاحظ أن مسألة ختان الإناث تأثر فيها الفقهاء بالضغط الاجتماعي مما جعلها تعتبر قضية اجتماعية أكثر منها كقضية شرعية وقانونية. فالمشرع السوداني يتحاشى هذه القضية – قضية الختان ولا يريد الدخول فيها.

الختان والخفاض في القانون السوداني:

عندما نقول في السودان الختان أو الطهارة، نقصد بذلك إجراء العملية في موضعها للذكر والأنثى على السواء. ونلاحظ عندنا في السودان لا توجد أية مشكلة فيما يختص بختان الذكور. لأن السودانيين يجمعون على سنيتها والتمسك بها. لكن المشكلة تكمن عندنا في ختان الاناث. والسبب هو تعمق مشكلة الخفاض الفرعوني (2) الذي يجرى في السودان على نطاق واسع على الإناث. ومع تمسك الكثيرين من السودانيين بإجراء طهارة السنة على بناتهم، إلا أن عملية الخفاض الفرعوني لا زالت موجودة.

راجع المجلس القومي للرعاية الاجتماعية، الخفاض الفرعوني ما له وما عليه.

^{20.} الخفاض الفر عونى عملية تستهدف الاناث يتم بموجبها إزالة البظر وبعض أو كل الشفر الأعلى والأسفل وتتم إخاطة الجرح على أن تترك فتحة صغيرة للتبول ونزول العادة الشهرية.

لقد صارت قضية ختان الإناث قضية اجتماعية خاصة في العقود الأخيرة. لها مؤيدون ومعارضون. والمشرع السوداني لا يريد التدخل فيها وتحريمها بقانون صارم لحساسيتها.

في عهد الاستعمار صدر الأمر التشريعي رقم 3 لسنة $1946م^{(1)}$ بمنع خفاض البنات، ولكن هذا القانون فشل.

أما في عام 1974 فقد جاء قانون العقوبات محاولا محاربة الخفاض الفرعوني. فسماه الطهارة غير القانونية بل وعرف الطهارة القانونية (السنة) بالنسبة للإناث وحدد عقوبة على من يجرى عملية الطهارة غير القانونية (الخفاض الفرعوني).

جاء في المادة 284(أ) 1/ فيما عدا الاستثناء المشار اليه بعد، يعد مرتكبا جريمة الخفاض غير المشروع كل من يسبب قصدا أذى لعضو من الأعضاء التناسلية الخارجية للأنثى. استثناء مجرد إزالة الجزء النائي المدلى من بظر الأنثى لا يعد جريمة طبقا لهذا النص"⁽²⁾. أيضا فشل هذا القانون والسبب لا تحرك الدعوى إلا بإذن من المحافظ.

لكن قانون العقوبات السودانى لسنة 1983م ($^{(8)}$ وقانون العقوبات السودانى لسنة 1991م ($^{(4)}$ لم يتعرضا لمسألة خفاض الاناث ($^{(5)}$. إذ تركا الأمر ليعالج ضمن حالات الضرر الواردة في قانون المعاملات لسنة 1984م.

أما قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م فقد جاء في المادة (160):

1/ "كل شخص يكون مستخدما لدى آخر أو يتولى عملا لآخر يسبب أضرارا بالآخر أو بالغير استغلالا لوظيفته أو استهتارا بواجباتها أو إهمالا غير مبرر فى أدائها يلزم شخصيا بتعويض الضرر الذى سببه للغير".

وجاء في المادة (162) 2/ دون المساس بعموم البند 1 يعتبر اضرارا شخصيا وظيفيا أو مهنيا الأفعال الآتية: =أ= ______ أو إجراء عمليات إجهاض غير قانوني أو ختان غير قانوني .____ "(6).

⁽¹⁾ الأمر التشريعي رقم 3 لسنة 1946م.

⁽²⁾ قانون العقوبات السوداني لسنة 1974م.

⁽³⁾ قانون العقوبات السوداني لسنة 1983م.

⁽⁴⁾ قانون العقوبات السوداني لسنة 1991م.

⁽⁵⁾ د. بابكر الشيخ المسئولية القانونية للطبيب، ص 29.

⁽⁶⁾ قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.

التعليق:

إذن الخفاض غير المشروع ليس جريمة الآن يعاقب عليها القانون الجنائى السودانى. ولكنه يعتبر عملا غير مشروع يستوجب التعويض على الضرر الذى سببه وذلك بموجب قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.

موازنة:

إن ما جاء في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م حول ختان الاناث لا يناقض الشريعة. فهي تقضى حسب القاعدة الشرعية أن الضرر يزال. لكن في واقع التطبيق العملي، فإن هذا القانون غير مجد. لأن حالات الضرر الناجمة عن الختان غير المشروع، نادرا ما تصل إلى جهات الاختصاص: من شرطة ونيابات ومحاكم. وذلك لحساسية مثل هذه القضايا في السودان وتأثير المجتمع السوداني على قضايا ختان الاناث بالطريقة غير المشروعة أو الفرعونية (1)

المطلب التاسع: ثقب أذن المولود صبيا أو بنتا: وحكم الزينة

في اللغة:

الثقب هو الخرم. أى خرم الشيء حتى ينفذ الخرم إلى الجانب الآخر. ويشير المعنى إلى بعض العادات التى فى بعض المجتمعات، حيث يخرمون بعض أعضاء الجسم كالأنف والأذن بغرض تعليق الزينة عليها.

جاء في لسان العرب: "مادة (ث ق ب) الثقب: مصدر ثقبت الشيء أثقبه ثقبا. فالثقب السم لما نفذ. والثقب: أي الخرق النافذ. والجمع أثقب وثقوب. والمثقب: أي الآلة التي تثقب بها(2).

وجاء في معجم الرائد: "الثقب: أي الخرق النافذ. والجمع أثقب وثقوب وأثقاب. والثقبة: الخرق النافذ أيضا. والجمع ثقب وثقب⁽³⁾.

⁽¹⁾ الخفاض الفرعوني عملية تستهدف الإناث يتم بموجبه إزالة البظر وبعض أو كل الشفر الأعلى والأسفل. وتتم تبعا لذلك إخاطة الجرح بالخيط – أو يترك دون خياطة – على أن تترك فتحة لنزول العادة الشهرية والبول ... أهـ

راجع: مطبوع المجلس القومي للرعاية الاجتماعية: الخفاض الفرعوني ما له وما عليه – بدون تاريخ – ص 6. ومثله الدكتور بابكر الشيخ، المسئولية القانونية للطبيب، مطبعة جامعة النيلين، طبعة عام 2000م، ص 130.

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الباء، فصل الثاء، مادة (ث ق ب).

⁽³⁾ جبران مسعود، معجم الرائد، حرف الثاء، مادة (ث ق ب).

نستفيد مما قاله أهل اللغة أن الثقب هو الخرم النافذ في الشيء، لأي غرض كان. وهو نفس المعنى الذي عند الفقهاء، عندما يريدون ثقب أذن الصبي أو الصبية مثلا لغرض الزينة.

النصوص الدالة على ثثقيب الأذن:

1/ عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث أم زرع: "كنت لك كأبى زرع لأم زرع. مع قولها: أناس من حلى أذنى، أى ملأها من الحلى، حتى صار ينوس فيها، أى يتحرك ويجول"(1).

2/ وفى الصحيحين: لما حرض النبى صلى الله عليه وسلم النساء على الصدقة، جعلت المرأة تلقى خرصها، الحديث. والخرص هو الحلقة الموضوعة فى الأذن. ويكفى فى جوازه فعل الناس له وإقرارهم على ذلك. فلو كان مما ينهى عنه لنهى القرآن والسنة ... أهـ(2).

وجه الدلالة:

نستفيد من هذين الحديثين جواز تثقيب آذان الصبية، فهو من العادات التي أقرها الإسلام، من أجل التزين. فقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، حيث كان الناس يفعلونه في الجاهلية.

الحكم الشرعى لثقب أذن المولود عند الفقهاء:

لم أعثر على نصوص للفقهاء في هذه المسألة إلا من أذكر هم فيما يلي:

الحنفية الشافعية الحنابلة والزيدية:

جاء في سبل السلام من كتب الزيدية: "وفي فتاوى قاضى خان من الحنفية: لا بأس بتثقيب أذن الطفل لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه، ولم ينكره عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ... أهـ".

وقال الغزالى فى الإحياء من كتب الشافعية: أنه لا يرى فيه رخصة. فإن هذا جرح مؤلم موجب للقصاص فلا يجوز إلا لحاجة مهمة كالفصد والحجامة والختان. والتزين بالحلي غير مهم. وهذا وإن كان معتادا فهو حرام ... أه.

وفي كتب الحنابلة أن تثقيب آذان الصبايا جائز ويكره للصبيان ... أهـ(3).

⁽¹⁾ رواه الشيخان والنسائي. وقد أورده مسلم في كتاب فضائل الصحابة. راجع ج7 ص 139.

⁽²⁾ رواه البخاري ومسلم راجع تحفة المودود، لابن القيم، صفحة 147.

⁽³⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 99.

وجاء في تحفة المودود من الحنابلة: "أما أذن البنت فيجوز ثقبها للزينة، نص عليه الامام أحمد، ونص على كراهيته في حق الصبي. والفرق بينهما أن الأنثى محتاجة للحلية فثقب الأذن مصلحة في حقها بخلاف الصبي ... أهـ"(1).

نستفيد من هذه النصوص، أن الفقهاء اشاروا إلى تثقيب الأذن عند الأطفال إنطلاقا مما ورد في السنة المطهرة، على حسب ما سنفصله من إختلافات في الموازنة التالية.

موازنة:

انقسم الفقهاء إلى ثلاثة أقسام:

- (1) القسم الأول وهو الحنفية قالوا بالجواز مطلقا في حق البنت والولد.
- (2) القسم الثاني قالوا بجوازه كحق للصبية لأنه فيه مصلحة في حقها لكنهم كر هوه للولد و هو الامام أحمد.
 - (3) والقسم الثالث قالوا بتحريمه وهم الشافعية.

<u>الترجيح:</u>

وأنا أرجح الرأي القائل بجوازه في حق الصبية دون الصبي، لأنه مصلحة بالنسبة للبنت وهي محتاجة له من أجل الحلي والتزين.

حكم الزينة:

تعريف الزينة والحلى في اللغة:

الزينة هى كل ما يزين به الإنسان – ذكرا كان أم أنثى – جسده من ملابس ونعل وأحجار كريمة وغير ها. وأما الحلى فهى ما تتحلى به المرأة خاصة من الذهب والأحجار الكريمة.

جاء في لسان العرب: "الزينة من مادة (زين). والزين خلاف الشين وجمعه أزيان. والزينة اسم جامع لكل شيء يتزين به. وكذلك الزونة. وامرأة زائن: أي متزينة ... أهـ "(2).

وأما الحلى: من مادة "حلى) وهي كل ما يتحلى به من معادن وأحجار كريمة. جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الحلى بالفتح ما يتزين به من مصوغ المعدنيات أو الحجارة وهو جمع والواحد حلية⁽³⁾.

⁽¹⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 147.

⁽أي ابن منظور ، لسان العرب، حرف النون، فصل الزاي، مادة (زين).

⁽³⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الحاء، مادة (ح ل ي).

إذن الحلى أخص من الزينة إذ أنها زينة للنساء فقط بينما الزينة أعم حيث يدخل فيها الرجال

أيضا يمكن القول أن اللفظتين هما عند اللغويين والفقهاء على السواء.

رأى الباحث:

تعريف الزينة أنها اسم جامع لكل شيء مما يتزين به الرجال والنساء كالملابس والنعل وغيرها. وأما الحلى فهي زينة ولكنها زينة خاصة بالنساء.

وهذا المعنى الذي أثبتناه هو عند اللغويين والفقهاء على السواء.

مشروعية الزينة:

شرعت الزينة بالقرآن الكريم والسنة المطهرة. إذ أنها من نعم الله وطيباته التى خلقها من أجل عباده ولكن الزينة في الشريعة حددت لها ضوابط شرعت من حيث سترها لبدن الانسان ومن حلها وحرمتها. فهي للرجال والنساء على السواء مع التمييز بينهما حسب طبيعتهما.

(أ) الزينة في القرآن الكريم:

1/ قال تعالى: "قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق ... الآية" (1). جاء في الجامع لأحكام القرآن: "... الزينة هنا هي الملبس الحسن. وقيل جميع الثياب. فدلت الآية على لباس الرفيع من الثياب والتجمل بها في الجمع والأعياد وعند لقاء الناس ومزاورة الأخوان. قال عمر: "إذا وسع الله عليكم فأوسعوا". وقال أبو العالية: "كان المسلمون إذا تزاور وا تجملوا ..." أهـ (2).

إذن فالزينة هي جميع الثياب لأن العرب كانوا يطوفون بالبيت عراء فنهوا عن ذلك. إذن، فهذه الزينة التي أشير اليها في هذه الآية تعنى الرجال بصفة خاصة. لكن يراعى فيها التواضع قال (ص): لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر" أي يلبس الثياب المتوسطة: لا المترفعة ولا الدون. ولا يلبس ما يزرى بصاحبه مثل اللباس الذي يدل على الفاقة

⁽¹⁾ سورة الأعراف، الآية 31.

⁽²⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص 195.

2/ وقال تعالى: "وقل للمؤمنات يغضضن من أبصار هن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها ... ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن ... ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ... الآية"(1).

جاء في محاسن التأويل: "... الزينة ما تزينت به المرأة من حلى أو كحل أو خضاب. فما كان ظاهرا منها كالخاتم والفتخة والكحل والخضاب فلا بأس بابدائه للأجانب وما خفى منها كالسوار والخلخال والدملج والقلادة والاكليل والوشاح والقرط فلا تبديه إلا لمن ذكروا (الزوج والمحارم). وقد سومح في إبداء الزينة الظاهرة لأن سترها فيه حرج فالمرأة لا بدلها من مزاولة الأشياء بيديها فان الحاجة تقضى كشف وجهها خاصة في أداء الشهادة والمحاكمة والنكاح. وتضطر الى المشى في الطرقات فتظهر قدماها.

وإنما سومح في الزينة الخفية أولئك المذكورين لأن المرأة مضطرة لمداخلتهم. ولقلة توقع الفتنة من جهتهم. ولما في الطباع من النفرة عن ممارسة القرائب وتحتاج المرأة لصحبتهم في الأسفار للنزول والركوب وغير ذلك ... أهـ"(2).

تعليق:

فالزينة ما تزينت به المرأة وهي ظاهرة ولا حرج من إبدائها للأجانب خفية وتبدى لمن ذكروا من الأزواج والمحارم.

وجاء فى الجامع لأحكام القرآن: "والزينة على قسمين خلقية ومكتسبة. والخلقية وجهها فانه أصل الزينة وجمال الخلقة ومعنى الحيوانية لما فيه من المنافع وطرق العلوم. أما الزينة المكتسبة فهى ما تحاوله المرأة فى تحسين خلقتها كالثياب والحلى والكحل والخضاب ومنه قوله تعالى: "خذوا زينتكم ..."(3).

إذن الزينة خلقية وهي الوجه ومكتسبة وهي ما تسعى فيه المرأة كالحلى والثياب وغيرها.

موازنة:

أفادت الآيات مشروعية الزينة. وهي اسم جامع لكل ما يتزين به الرجال والنساء وأما التزين بالحلي فخاص بالنساء. لكن الشريعة قيدت الزينة بآداب كعدم التكبر بها.

⁽¹⁾ سورة النور، الآية 31.

⁽²⁾ القاسمي، محاسن التأويل، ج7، ص 195 فما بعدها.

⁽³⁾ سورة الأعراف، الآية 31.

والزينة خفية وهى لا تظهر إلا للمحارم والأزواج وظاهرة وهذه يمكن إظهارها للكل لما في إخفائها من المشكة. كما أن الزينة خلقية وهي الوجه كعنوان لحال الانسان ومكتسبة وهي ما تسعى لاحداثها المرأة.

(ب) الزينة في السنة النبوبة:

شرعت الزينة والتحلى بالحلى بعدد من الأحاديث الشريفة منها:

1/ عن نافع بن جبير مولى على عن على قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التختم بالذهب"(1).

2/ عن عائشه أم المؤمنين رضى الله عنها قالت: "أهدى الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعود عليه وسلم حلقة فيها خاتم ذهب فيه فص حبشى فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعود وإنه لمعرض عنه أو ببعض أصابعه ثم دعا بإبنة ابنته أمامه بنت أبى العاص فقال: تحلى بهذا يا بنية"(2).

(2) وعن سمره بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألبسوا البياض فإنها أطهر وأطيب وكفنوا فيها موتاكم"(3).

4/ وعن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء (4).

5/ وعن أبى رمثة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه بردان أخضران (5).

6/ وعن مصعب بن شيبة عن صفية ابنة شيبة عن عائشة رضى الله عنها قالت خرج النبى صلى الله عليه وسلم ذات غداة وعليه مرط من شعر أسود⁽⁶⁾.

7 وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن التز عفر (7).

8/ وعن عبدالله مولى أسماء عن ابن عمر قال سمعت عمر يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة"(8).

⁽¹⁾ رواه ابن ماجه في باب النهي عن خاتم الذهب برقم 3642.

⁽²⁾ رواه ابن ماجه في باب النهي عن خاتم الذهب برقم 3643.

⁽³⁾ رواه الترمذي في باب ما جاء في لبس البياض ورقمه 2962.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب ورقمه 2963.

⁽⁵⁾ رواه الترمذي في باب ما جاء في الثوب الأخضر برقم 2765.

⁽⁶⁾ رواه الترمذي في باب ما جاء في الثوب الأسود برقم 2966.

⁽⁷⁾ رواه الترمذي في باب ما جاء في كراهية التزعفر والحلوق للرجال وقال هذا حديث حسن صحيح ورقمه 2968.

^{(&}lt;sup>8)</sup> رواه الترمذي في باب ما جاء في كراهية الحرير والديباج ورقمه 2971.

9/ وعن ابن عمر عن بريده عن أبيه: أن النجاشي أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم خفين أسودين ساذجين فلبسهما ثم توضأ ومسح عليهما"(1).

<u>تعليق:</u>

هذه الأحاديث تتحدث عن الزينة من حيث أنواعها. فذكرت الحلى والنعل والملابس كما تعرضت للمكروه والحرام منها كالحرير للرجال. وأوضحت أن الملابس الملونة حلال وقد لبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع تفضيله للملابس البيضاء. وكل هذا يدل على سعة الشريعة ومع تمسكها بمعايير ها الخاصة بتحريم الحرام مثل الذي مبنى على الترف كالذهب والحرير للرجال.

الحكم الشرعى للزينة:

يتضح الحكم الشرعى للزينة من خلال تقسيمها ونظرة الشرع لها من حيث وجوب الزكاة فيها وعدم وجوبها. وهي نوعان:

الأول: حلى المرأة المباح وحلى الاستعمال:

جاء في كتاب الوجيز في فقه الزكاة: "زكاة حلى المرأة. إن الذي لا خلاف فيه، أن ما حرم استعماله وإتخاذه من الذهب والفضة تجب فيه الزكاة، كالأواني والتحف الذهبية والفضية للرجال والنساء وما يتخذه الرجال من الحلى.

واتفق العلماء على عدم وجوب الزكاة في الماس واللؤلؤ والدر ما دام حليا. أما إن كان للتجارة ففيه زكاة عروض التجارة.

واختلفوا في حلى المرأة المباح من الذهب والفضة هل تجب فيه الزكاة أم لا؟

- 1- قال أنس رضى الله عنه أن زكاته في العمر مرة واحدة.
 - 2- وقال جماعة زكاته عاريته في العرس ونحوه.
- 3- وقال جماعة لا زكاة في الحلى المتخذ للاستعمال. وهو قول الشافعي ومالك وأحمد.
 - 4- وقال أبو حنيفه تجب في حلى المرأة الزكاة⁽²⁾.

(2) وهو مذهب الزيدية والهادوية وجماعة من السلف وأحد أقوال الشافعي. راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 135.

⁽¹⁾ رواه الترمذي في باب ما جاء في الخف الأسود ورقمه 2974. وقال: هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث دلهم. ورواه محمد بن ربيعه عن دلهم.

والذي يترجح لديّ أن الحلى المعد للزينة والاستعمال لا زكاة فيه إذا لم يصل إلى حد الاسر اف أما إذا إدخرته و اعتبرته بمنزلة الأموال المكتنزة، فانه تجب فيه الزكاة

الثاني: الحوائج الأصلية للإنسان:

جاء في كتاب الوجيز في فقه الزكاة: "أن الفضل عن الحوائج الأصلية به يتحقق الغني ومعنى النعمة. وهو الذي به يحصل الأداء عن طيب نفس، إذ المحتاج إليه حاجة أصلية لا بكون صاحبه غنبا عنه و لا بكون نعمة

وقد ضبط العلماء الحاجة الأصلية فقالوا: هي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا كالنفقة ودور السكن وآلات الحرب والثياب المحتاج اليها المكلف ومن يعول كالزوجة والأولاد والوالدين والأقارب الذين تلزمه نفقتهم"⁽²⁾.

التعليق:

نخلص إلى أن الزينة من خلال الحكم الشرعي هي حلى المرأة الذي أعدته للاستعمال وليس الحلى الحرام بالنسبة للنساء والرجال بالاضافة الى احتياجات الانسان الأصلية كالملابس. فهذه الزينة وبهذه الضوابط حلال للرجال والنساء قال تعالى: "قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق"(3).

الأدلة:

- 1- استدل أنس بوجوب زكاة الحلى مرة واحدة بما رواه عنه البيهقي في السنن⁽⁴⁾.
- 2- واستدل القائلون بأن زكاة الحلى عاريته بما روى الدار قطنى عن أنس واسماء بنت أبي بكر ⁽⁵⁾
- 3- واستدل الجمهور في قولهم بأنه لا زكاة في الحلى المتخذ للاستعمال بالآثار التي و ر دت عن السلف⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ جابر ادريس عويشه، الوجيز في فقه الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة ص 71 فما بعدها.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 50. (3) سورة الأعراف، الآية 32.

نكره الكحلاني في سبل السلام، ج $^{(4)}$ ذكره الكحلاني في سبل السلام، خ

⁽⁵⁾ ذكره الكحلاني، ج2 ص 135.

⁽⁶⁾ راجع الكحلاني، ج2، ص 135.

4- أما القائلون بوجوب زكاة الحلى وهم أبو حنيفه والزيدية والهادوية وجماعة من السلف وفي قول للشافعي فاستدلوا بالآتي:

1- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت النبى صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفى يد بنتها مسكتان من ذهب. فقال لها صلى الله عليه وسلم: أتعطين زكاة هذا؟ قالت: لا. قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟ فألقتهما"(1).

2- وعن أم سلمه رضى الله عنها أنها كانت تلبس أوضاحا من ذهب. فقالت: يا رسول الله. أكنز هو. قال: إذا أديت زكاته فليس بكنز "(2).

5- أما القائلون بعدم وجوب الزكاة فيما يحتاجه الإنسان من الضروريات فاستدلوا بحديث أبى هريرة وقاسوا عليه. عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا صدقة"(3).

الزينة في القانون السوداني:

جاء في قانون الزكاة لسنة 1990 المعدل لسنة 2000م المادة (20)(1): "تجب الزكاة في الذهب والفضية من غير الحلي".

المادة (17)(1)(ج): "يشترط لوجوب الزكاة أن يكون المال غير متعلق بالاستعمال أو الاستخذام الشخصى حسبما تحدده اللوائح".

التعليق:

إذن أثبت القانون السوداني الزينة بنوعيها سواء أكانت حليا أم ملابسا كحق للرجال والنساء في هاتين المادتين.

موازنة:

نخلص أن الزينة كحق كفلت للمرأة والرجل على حسب ما عرفناها، كفلت للمرأة والرجل في الفقه والقانون السوداني. ولا تزكى إلا إذا كانت حراما كأواني الذهب والفضة أو مدخرة للتجارة أو زائدة عن الحاجة الأصلية للإنسان.

⁽¹⁾ رواه الثلاثة إسناده قوى وذكره الكحلاني في كتاب الزكاة برقم 20.

⁽²⁾ رواه أبو داود والدار قطني وصححه الحاكم. ذكر الكحلاني في كتاب الزكاة ورقمه 21.

⁽³⁾ رواه البخاري ومسلم في الصحيحين. وذكره الكحلاني برقم 5 في كتاب الزكاة.

المطلب العاشر: الرفق بالأولاد ومنحهم العطف والرحمة وعناقهم ومداعبتهم: في اللغة وعند الفقهاء:

هى معاني مترادفة فى اللغة. وكلها تدل على إسباغ الرحمة والعطف والرفق عليهم، طوال فترة تربيتهم. لأنهم أمانة بين أيدينا ولا حول لهم ولا قوة. وقد دلت سنة النبى صلى الله عليه وسلم وأقواله وأفعاله وإقراراته على ذلك.

جاء فى أساس البلاغة: "الرفق من مادة (رف ق). تقول: أرْفُق به. وترفق ورفق به. ورفق ورفق به. ورفق ورفق به. ورفق ورفق به الله ورفق ورفق. وفيه رفق: وهذه كلها تدل على لين الجانب ولطافة الفعل. وارتفقت به: أى انتفعت"(1).

وأما العطف، فمن مادة (ع ط ف). تقول عطفت عليه عطوفا. وعطف الله عليه عطفا. وفلان أهل أن يعطف عليه. وخير الناس العطاف عليهم: وهذه المعاني تدل على الرقة في التعامل مع الآخرين"(2).

وأما الرحمة فمن مادة (رحم). تقول: رحمه رحمة ورحمة ورحما. وترحمت عليه واسترحمته. وتراحموا: أي تعاطفوا، والمؤمنون متراحمون"(3).

موازنة:

إذن كلمات الرفق والعطف والرحمة، مترادفة، وكلها تدل على لين الجانب وهى من الأخلاق العالية فى مفهوم الشرع الإسلامي. ومعانيها ومدلولاتها واحد عند اللغويين والفقهاء. ومن المستحب أن تسبغ على الأطفال، تأسيا بالرسول صلى الله عليه وسلم.

النصوص الدالة على الرفق والعطف والرحمة بالأطفال ومداعبتهم:

أولا: النصوص من القرآن:

1/ قال تعالى: "محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم" $^{(4)}$.

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "رحماء بينهم" أي يرحم بعضهم بعضا. وقيل متعاطفون متوادون ... أهـ "(5).

⁽رحم) الزمخشرى، أساس البلاغة، حرف الراء، مادة (رحم).

⁽²⁾ المرجع السابق، حرف العين، مادة (ع طف).

المرجع السابق، حرف الراء، مادة (ر ح م). (

⁽⁴⁾ سورة الفتح، الأية 29.

⁽⁵⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج16، ص 292.

2/ وقال تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيرا"(1).

جاء في صفوة البيان: "... أي ألن جانبك متذللا لهما، من مبالغتك في الرحمة بهما ... أهـ"(2)

نستفيد من هاتين الآيتين أن الرحمة والعطف ولين الجانب هي مما يجب أن يتحلى به المسلم تجاه كل المسلمين، ناهيك عن والديه وولده الصغير.

ثانيا: النصوص من السنة:

إن السنة النبوية، إنما هي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته. وسنته في الرفق والعطف والرحمة بالصغار قاطعة. حيث أنها عددت مظاهر هذه الرحمة التي أمر بها صلوات الله وسلامه عليه. فقد كان يحملهم ليحنكهم، بل يحملهم أثناء أدائه للصلوات، ويتحمل ما يصيبه من الأطفال من بول وقيء ولعاب وريق. وكان صلى الله عليه وسلم يقبلهم ويداعبهم. فلنتعرض لطائفة من الأحاديث النبوية في هذا الشأن.

1/ رأى الأقرع بن حابس⁽³⁾ رأى النبى صلى الله عليه وسلم و هو يقبل ولده الحسن، فقال: إن لى عشرة من الولد، ما قبلت واحدا منهم. فقال عليه الصلام والسلام: "من لا يرحم لا يرحم لا يرحم المنهم.

2/ وقالت عائشة رضى الله عنها: قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما: "أغسلي وجه أسامة". فجعلت أغسله وأنا أنفة. فضرب يدي ثم أخذه فغسل وجهه، ثم قبله، ثم قال: "قد أحسن الله بنا إذ لم يكن جارية"(5).

(ح) وتعثر الحسن والنبى صلى الله عليه وسلم على منبره، فنزل فحمله، وقرأ قوله تعالى: "إنما أموالكم وأولادكم فتنة" (٥)(٥).

4/ وروى بينما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس، إذ جاءه الحسين فركب عنقه و هو ساجد. فأطال السجود بالناس، حتى ظنوا أنه قد حدث أمر، فلما قضى

(2) الشيخ حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان، ج1، ص 454.

⁽¹⁾ سورة الإسراء، الآية 24.

⁽³⁾ الأقرَّع بن حابس ترجمت له فليراجع في فهرس الاعلام وتراجمهم.

^{(&}lt;sup>4)</sup> أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة. كما رواه الترمذي في باب ما جاء في رحمة الولد ورقمه 1976.

⁽⁵⁾ أخرجه أصحاب السنن. وإسناده صحيح. قال ذلك العراقي في المغنى عن حمل الأسفار بهامش الاحياء ج2 ص 218. (6) سورة الأنفال، الآية 28.

⁽⁷⁾ أخرجه أصحاب السنن، من حديث بريدة. قال الترمذي: حسن غريب. خرجه العراقي. راجع المغنى عن حمل الأسفار ص 218 ج2.

صلاته قالوا: قد أطلت السجود يا رسول الله، حتى ظننا أنه قد حدث أمر. فقال: إن ابنى قد إرتحلنى، فكر هت أن أعجله، حتى يقضى حاجته"(1).

5/ وقد ثبت في الصحيحين، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى، وهو حامل أمامه بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهي لأبي العاص بن الربيع⁽²⁾، فإذا قام حملها، وإذا سجد وضعها. ولمسلم: حملها على عنقه. ولأبي داود: بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم، في الظهر أو العصر، وقد دعاه بلال للصلاة. إذ خرج إلينا وأمامه بنت أبي العاص بنت زينب على عنقه. فقام فكبرنا، حتى إذا أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يركع أخذها فوضعها، ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده، قام وأخذها فردها في مكانها. فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها ذلك، في كل ركعة، حتى فرغ من صلاته صلى الله عليه وسلم"⁽³⁾.

6/ ثبت فى الصحيحين والسنن والمسانيد عن أم قيس بنت محصن⁽⁴⁾ "أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبال على ثوبه فدعا بماء فنضحه عليه ولم يغسله"⁽⁵⁾.

7/ وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "بول الغلام الرضيع ينضح، وبول الجارية يغسل"(6).

8/ وعن عائشة رضى الله عنها قالت: "أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبى يحنكه. فبال عليه فاتبعه الماء. وزاد مسلم: ولم يغسله"(7).

9/ وعن أم كرز الخزاعية (8) قال: "أتى النبى صلى الله عليه وسلم بغلام فبال عليه، فأمر به فنضح. وأتى بجارية فبالت عليه، فأمر به فغسل "(9).

⁽¹⁾ رواه النسائي من رواية عبدالله بن شداد. ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين. راجع العر اقى، المغنى عن حمل الأسفار ص 218 ج2.

⁽²⁾ أبو العاص بن الربيع ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽³⁾ رواه البخاري ومسلم. وذكره ابن القيم في تحفة المودود ص 156. (4) أنتر منتر مستري المناتر المناتر المناتر المسلم الأمالا الاحالات المسلم

⁽⁴⁾ أم قيس بنت محصن ترجمت لها فلتراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁵⁾ رواه البخارى ومسلم فى الصحيحين. وكذا أصحاب السنن والمسانيد. وقد ذكره ابن القيم فى تحفة المودود ص 151. (6) رواه الامام أحمد والترمذى، وقال: حديث حسن. وصححه الحاكم وقال: هو على شرط الشيخين. وقد أورده ابن القيم فى تحفة المودود ص 151.

⁽⁷⁾ رواه البخاري ومسلم. وقد أورده ابن القيم في تحفة المودود بصفحة 151.

⁽⁸⁾ أم كرز الخزاعية ترجمت لها فلتراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁹⁾ رواه الامام أحمد. وذكره ابن القيم في تحفة المودود ص 151.

10/ وفي سنن ابن ماجة من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن أم كرز أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل"(1).

11/ وعن أم الفضل لبابة بنت الحارث، قال: بال الحسين بن على فى حجر النبى صلى الله عليه وسلم. فقلت يا رسول الله، أعطنى ثوبك وألبس ثوبا غيره، حتى أغسله، فقال: إنما ينضح من بول الذكر، ويغسل من بول الأنثى"(2).

12/ وثبت فى صحيح الحاكم: "جىء بالحسن والحسين، فبالا على صدره صلى الله على طيه وسلم فأرادوا أن يغسلوه، فقال: رشوه رشا، فإنه يغسل بول الجارية ويرش بول الغلام"(3).

13/ وفي المسند من حديث أم سلمة قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتى يوما، إذ قال الخادم: إن فاطمة وعليا رضى الله عنهما بالسدة. قالت: فقال لى: إن قومى وتنحى عن أهل بيتى، قالت: فقمت فتنحيت في البيت قريبا، فدخل على وفاطمة ومعهما الحسن والحسين، وهما صبيان صغيران، فأخذ الصبيين فوضعهما في حجره فقبلهما. واعتنق عليا بإحدى يديه، وفاطمة باليد الأخرى، فقبل فاطمة وقبل عليا، وأغدق عليهم قميصة سوداء، وقال: اللهم اليك لا إلى النار، أنا وأهل بيتى". قالت فقلت: "وأنا يا رسول الله! فقال: وأنت. وفي طريق أخرى نحوه، وقال: إنك على خير "(4).

تعليق:

فتدل هذه الأحاديث على وجوب منح الأولاد العطف والرحمة وعناقهم وتقبيلهم.

14/ وعن أنس بن مالك قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا. وكان لى أخ يقال له أبو عمر. قال: أحسبه قال: كان فطيما. فكان إذا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرآه قال: أبا عمير ما فعل النغير. قال: فكان يلعب به"(5).

جاء فى صحيح مسلم بشرح النووى: "النغير تصغير النغر. وهو طائر صغير جمعه نغران. قال النووى: وفى هذا الحديث فوائد كثيرة منها: جواز تكنية من لم يولد له، وجواز تكنية الطفل، وأنه ليس كذبا وجواز المزاح فيما ليس إثما، وجواز تصغير بعض

⁽¹⁾ رواه ابن ماجة. أورِده ابن القيم في تحفة المودود ص 151.

⁽²⁾ رواه الامام أحمد وأبو داود. أورده ابن القيم في تحفة المودود ص 151. (3) برايال الكريز ديث أو الرحمة قال مردمة المراجع الما المنظم المردد المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع ال

⁽³⁾ رواه الحاكم من حديث أبي السمح وقال: هو صحيح. ورواه أهل السنن. ذكره ابن القيم في تحفة المودود ص 152.

⁽⁴⁾ رواه الامام أحمد في المسند. ذكره ابن القيم في تحقّة المودود ص 157. (5) رواه مسلم بالصحيح في صفحة 142.

المسميات، وجواز لعب الصبي بالعصفور وتمكين الولى إياه، وملاطفة الصبيان، وجواز السجع بالكلام الحسن بلا كلفة، وبيان ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من حسن الخلق وكرم الشمائل والتواضع، وزيارة الأهل لأن أم سليم والدة أبي عمير من محارمه صلی الله علیه و سلم^{۱۱(1)}.

وجه الدلالة:

وجه الدلالة في هذه الأحاديث أنها تحض على وجوب منح الأطفال العطف والرحمة كعنصر من عناصر تربيتهم في المراحل الأولى من حياتهم.

موازنة بين النصوص:

نستفيد أن النصوص من الآيات والأحاديث تدل كلها على وجوب منح الأطفال الرفق والعطف والرحمة، وتحمل صغرهم وتعهدهم بالتربية الصالحة، إلى أن يشبوا ويقوموا بدور هم مؤمنين ومواطنين صالحين في المجتمع.

الحكم الشرعى للرفق والعطف والرحمة بالنسبة للأطفال ومداعبتهم عند الفقهاء: مقدمــة:

لم أجد شيئا لباقي المذاهب إلا من ذكرتهم فيما يلي:

الحنفية والمالكية والحنابلة:

(أ) جاء في تحفة المودود: "ذهب إلى القول بهذه الأحاديث – أي الأحاديث التي تتكلم عن حكم بولهما - جمهور أهل العلم من أهل الحديث والفقهاء.

قال أبو البركات ابن تيمية: والتفريق بين البولين إجماع الصحابة – أي رش بول الغلام و غسل بول الجارية - ذلك قبل أن يأكلا الطعام.

قال فقهاء العراق: لا يجزي إلا الغسل فيهما جميعا - هذا قول النخعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه لعموم الأحاديث الواردة بغسل البول، وقياسا على النجاسات.

وقالت طائفة منهم الأوزاعي ومالك: ينضح بول الغلام والجارية دفعا للمشقة، لعموم الابتلاء بالتربية والحمل لهما أهـ "(2)

⁽¹⁾ صحيح مسلم بشرح النووى، ج14، ص 143. (2) تحفة المودود، لابن القيم، ص 151.

تعليق:

- 1- تدل هذه النصوص أنهم جميعا كانوا يحملون الصبيان ويتعاملون معهم ذكورا كانوا أم إناثا مع تيقن حدوث النجاسة منهم.
 - 2- ذهب بعضهم إلى غسل البول. لكن يرى آخرون النضح فقط دفعا للمشقة.
- 3- إذن شاهد العبرة من هذه النصوص هو الرحمة بالأطفال والعطف عليهم وحسن معاملتهم.
- (ب) وجاء فى تحفة المودود أيضا: "الباب الثالث عشر فى جواز حمل الأطفال فى الصلاة. وإن لم يعلم حال ثيابهم. وهذا صريح أنه كان صلى الله عليه وسلم يحملهم فى الفريضة: ففيه رد على أهل الوسواس. وفيه أن العمل المتفرق فى الصلاة لا يبطلها، إذا كان للحاجة. وفيه الرحمة بالأطفال. وفيه تعلم التواضع ومكارم الأخلاق. وفيه أن مس الصغيرة لا ينقض الوضوء ... أهـ"(1).

التعليق:

إذن يرى الحنابلة أن ذلك كله رحمة بالأطفال ورحمة لهم من النبى صلى الله عليه وسلم، فهو لا يريد التحريج منهم فحكم معاملتهم الجواز.

(ج) جاء فى تحفة المودود: "حكم قيئه وريقه ولعابه – أى الطفل – فقالت طائفة من الفقهاء: هذا من النجاسة التى يعفى عنها للمشقة والحاجة: كطين الشوارع والنجاسة بعد الاستجمار ونجاسة أسفل الخف والحذاء بعد دلكهما ... أهـ"(2).

التعليق:

إذن فالتعامل مع ريق الأطفال عند الحنابلة وقيئهم ولعابهم لا شيء فيه فهو مما تعم به البلوى الذي يغض عنه كطين الشوارع ونجاسة أسفل الخف والحذاء والنجاسة اليسيرة بعد الاستجمار. وهذا كله تأكيد لما قلناه من العطف على الأطفال لأن الناس مرتبطين بهم.

(د) وجاء في تحفة المودود أيضا من كتب الحنابلة: "هذه المسألة مما تعم به البلوي – قيئه وريقه ولعابه – وقد علم الشارع أن الطفل يقيء كثيرا ولا يمكنه غسل فمه. ولا يزال ريقه

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 156.

⁽²⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 156.

ولعابه يسيب عنتا على من يربيه. فلم يأمر الشارع بغسل الثياب من ذلك. ولا منع من الصلاة فيها. ولا أمر بالتحرز من ريق الطفل ... أهـ"(1).

<u>التعليق:</u>

إذن يرى الحنابلة أن هذه تربية عملية منه صلى الله عليه وسلم للأمة لتعطف على الأطفال ولا تصد عن التعامل معهم.

(ه) وجاء في تحفة المودود أيضا: "تقبيل الأطفال ... الباب الرابع عشر في استحباب تقبيل الأطفال"(²⁾.

التعليق:

فتقبيل الأطفال هو إغداق للعطف والرحمة والحنان عليهم كما يرى الحنابلة. وهو حكمه الاستحباب.

الشافعية:

جاء في إحياء علوم الدين: "ويستحب الرفق بالولد ... أهـ "(⁽³⁾.

وهذا فيه دلالة استحباب الشافعية الرفق بالأولاد، لأنهم محتاجون للعطف.

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "وندب تفريح الصبي. فقد قال صلى الله عليه وسلم: "إن للجنة بابا يسمى باب الفرح، لا يدخله إلا من يفرح الصبيان" (4). وقال صلى الله عليه وسلم: "من حمل أطروفة من السوق إلى ولده كان كحامل الصدقة (5). والأطروفة والطرفة ما يعد حسنا لعدم ابتذاله لعزته. وأراد بقوله كحامل الصدقة أنه كحامل الزكاة المتصدق بها. فهو نفل أجره كأجر الفرض، فضلا من الله. فإن الواجب تقويت الولد لا استطرافه. ويحتمل أن يكون المراد بالصدقة ما يعطى تطوعا على ضعيف، ممتهن للرقة

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 157.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 157.

⁽³⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 217.

⁽⁴⁾ رواه ابن ماجة. ذكره اطفيش في كتاب النيل ج5 ص 19.

⁽⁵⁾ رواه أبو ليلي. راجع المرجع السابق.

عليه. وكذا أصل الزكاة. فلذا حرمت عليه صلى الله عليه وسلم، وحلت له الهدية، لأنها مما يعطى تعظيما.

وندب إكثار تقبيل الصبي والنظر إليه: "ولا يقبل الصبية" وأجيز إن لم يخف الفتنة – وعندي فليقبل أيديهم إن خاف الفتنة – فعنه صلى الله عليه وسلم: "أكثروا تقبيل صبيانكم فإن لكل قبلة أجرا" (1). وبالنظر إليه قال صلى الله عليه وسلم: "'إذا نظر الوالد إلى ولده فسره – أى فأفرح الوالد ولده بنظره، كان له بكل نظرة ثلاث مائة حسنة. قيل له: فإن نظر إليه ثلاث مائة نظرة. قال: ذلك أكثر وأطيب (2)(3).

التعليق:

فوجب عند الأباضية إدخال الفرح على الصبيان ذكورا أم إناثا: بحمل الهدايا لهم والإكثار من تقبيلهم والنظر إليهم. كل ذلك جزء من تربيتهم حتى يشبوا واثقين من أنفسهم مرتبطين بأسرتهم، متفائلين في الحياة.

الموازنة:

إن معاملة الأطفال التي جاءت في هذه النصوص كلها تدل على منحهم العطف والرحمة وحسن المعاملة، كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل وحكم ذلك هو الاستحباب.

المطلب الحادى عشر: حق الولد في الدعاء له بالهداية والصلاح ومداعبتهم: معنى الدعاء:

الدعاء من مادة (دعو). وهو في اللغة والإصطلاح، يعنى التوجه إلى الله بالمطالب الدنيوية والأخروية.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الدعاء الرغبة إلى الله تعالى. تقول: دعا دعاء ودعوى $^{(4)}$.

⁽¹⁾ رواه ابن حبان. راجع المرجع السابق.

⁽²⁾ رواه النسائي. راجع المرجع السابق.

⁽³⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج5، ص 19 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الزاوى، حرف الدال، باب الدال، مادة (دعو).

وجاء فى لسان العرب: "معنى الدعاء لله على ثلاثة أوجه: فضرب منها توحيده والثناء عليه كقولك: ربنا لك الحمد. والضرب الثاني مسألة الله العفو والرحمة، وما يقرب منه، كقولك: اللهم اغفر لنا. والضرب الثالث مسألة الحظ من الدنيا، كقولك واللهم أرزقني مالا وولدا. وإنما سمى جميعه دعاء لأن الإنسان يصدر فى هذه الأشياء بقوله: يا الله يا رب يا رحمن، فلذلك سمى دعاء "(1). إذن فالدعاء هو التوجه إلى الله تعالى بالمطالب.

مشروعية الدعاء من الكتاب والسنة:

(أ) الآيات القرآنية:

شرع الدعاء بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، الدالة على ذلك نذكر منها:

قوله تعالى: "وإذا سألك عبادي عنى، فإنى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعاني، فليستجيبوا لى"⁽²⁾. وقوله جل شأنه: "ادعو ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين"⁽³⁾. وقوله: "وقال ربكم أدعوني استجب لكم، إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين"⁽⁴⁾. وقوله: "قل ادعوا الله أو أدعوا الرحمن، أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى"⁽⁵⁾.

(ب) الأحاديث النبوية:

وعن النعمان بن بشير عن النبى (ص) إنه قال: "إن الدعاء هو العبادة. ثم قرأ أدعوني استجب لكم" (ف). وعن أنس (7) رضى الله عنه، قال: قال رسول الله (ص): "الدعاء مخ العبادة" (8). وعن أبى هريرة (9) رضى الله عنه أنه (ص) قال: "ليس شيء أكرم على الله عز وجل من الدعاء" (10). وعن ابن مسعود (11) رضى الله عنه قال: قال رسول الله (ص):

⁽¹⁾ ابن منظور، حرف الواو، فصل الدال، مادة (دعو).

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 186.

⁽³⁾ سورة الأعراف، الآية 55.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة غافر، الآية 60.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة الإسراء، الآية 110.

⁽⁶⁾ أخرجه أصحاب السنن والحاكم، وقال صحيح الإسناد. وقال الترمذي: حسن صحيح. قاله العراقي في المغنى عن حمل الأسفار بهامش الاحياء، ج1، ص 304.

⁽⁷⁾ أنس ترجمت له فليراجع.

⁽⁸⁾ أخرجه الترمذى من حديث أنس، وقال غريب من هذا الوجه لا تعرفه إلا من حديث ابن لهيعة. هذا ما قاله العراقى فى المغنى عن حمل الأسفار بهامش الاحياء ج1، ص 304.

⁽⁹⁾ أبو هريرة ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽¹⁰⁾ أخرجه الترمذي وقال غريب. وابن ماجة وابن حبان والحاكم. وقال صحيح الإسناد. أخرجه العراقي في المغنى عن حمل الأسفار بهامش الاحياء ج1، ص 304.

⁽¹¹⁾ ابن مسعود ترجمت له فلير اجع بفهرس الاعلام وتر اجمهم.

"سلوا الله تعالى من فضله فإن الله تعالى يحب أن يسأل، وأفضل العبادة إنتظار الفرج(1).

وجه الدلالة:

هذه النصوص تدل كلها على مشروعية الدعاء. وهنالك آيات وأحاديث أخرى. وقد بلغت حد التواتر، مما يدل على أهمية الدعاء في الشريعة الإسلامية.

شروط الدعاء:

مقدمــة:

إن الدعاء كعبادة له شروطه، التي وردت في الأحاديث النبوية، كما فصلها الفقهاء والعلماء بإجماعهم في كتبهم المختلفة. ومن الشروط التي تعرضت لها الأحاديث الشريفة وفصلها الفقهاء: أن يستفتح الدعاء بأسماء الله التي تمجده وتقدسه. وكذلك البدء بالصلاة على رسول الله (ص) بأى صيغة من الصيغ. وحسن الظن بالله. وترصد الأحوال الشريفة كالسجود. وكذلك أن يكون الدعاء في الأوقات المناسبة كيوم الجمعة ومن الشروط أن يدعو الإنسان بالخير ولا يدعو بالشر.

بعض الأحاديث التي أشارت إلى شروط الدعاء:

الله عز وجل الله عن أبى هريرة (2) رضى الله عنه قال: قال رسول الله (2): "إن الله عز وجل يقول: أنا عند ظن عبدى بى، وأنا معه إذا دعانى"(3).

2 وعن معاذ بن جبل ($^{(4)}$ رضى الله عنه قال: سمع النبى ($^{(4)}$ رجلا يقول: يا ذا الجلال و الإكرام، فقال: قد استجيب لك فسل" ($^{(5)}$.

3 وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله (ص) قال: "أقرب ما يكون العبد من ربه عز وجل و هو ساجد، فاكثروا الدعاء"(6).

⁽¹⁾ أخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود. وقال حماد بن واقد: ليس بالحافظ. قلت: وضعفه ابن معين وغيره. أخرجه العراقي في المغنى عن حمل الأسفار بهامش الاحياء ج1، ص 304.

⁽²⁾ أبو هريرة ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽³⁾ رواه البخارى ومسلم واللفظ آه. والترمذي والنسائي وابن ماجة. أورده المنذرى في باب الترغيب في كثرة الدعاء وما جاء في فضله بالترغيب والترهيب، ج2، ص 477 ورقمه 2.

⁽⁴⁾ معاذ بن جبل ترجمت له فلير اجع بفهرس الاعلام وتر اجمهم.

⁽⁵⁾ رواه الترمذي وقال: حديث حسن.

⁽⁶⁾ رُواه مسلم وأبو داود والنسائي. أخرجه العراقي في المغنى عن حمل الأسفار بهامش الاحياء ج1، ص 305.

4/ وعن أبى أمامة (1) رضى الله عنه قال: قيل: يا رسول الله، أى الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الأخير، ودبر الصلوات المكتوبات"(2).

وهذه الأحاديث دلت على شروط الدعاء. كأن يحسن العبد ظنه بالله ويسأله بأحب الأسماء مثل ذى الجلال والاكرام ويدعوه فى الأحوال المناسبة مثل حالة السجود ويترصد الأوقات المناسبة مثل جوف الليل وعقب الصلوات.

شروط الدعاء وأدابه عند الفقهاء:

جاء في شرح الترغيب والترهيب:

"أولا: أن يترصد لدعائه الأوقات الشريفة المحبوبة، كيوم عرفة ورمضان.

ثانيا: أن يغتنم الأحوال الشريفة كزحف الصفوف وإقامة الصلوات.

ثالثًا: أن يدعو مستقبلا القبلة، ويرفع يديه، بحيث يرى بياض إبطيه.

رابعا: خفض الصوت بين المخافتة والجهر.

خامسا: ألا يتكلف السجع في الدعاء، فان السجع لا يناسب التضرع.

سادسا: الخشوع والرغبة والرهبة.

سابعا: أن يجزم الدعاء ويوقن بالإجابة ويصدق رجاءه فيه.

ثامنا: أن يلح في الدعاء ويكرره ثلاثا.

تاسعا: أن يستفتح الدعاء بذكر الله عز وجل، والصلاة على رسول الله (ص). ثم يسأل حاجته. ثم يختم بحمد الله والصلاة على حبيبه (ص).

عاشرا: عليه بالتوبة ورد المظالم. وأن يقبل على الله عز وجل بكنه الهمة والطهارة وصفاء القلب من المعاصى. وأن يكثر من الطاعة والصدقة والإحسان ... أهـ"(3).

انتهت شروط الدعاء كما يراها الفقهاء

(2) رواه الترمذي وقال: حديث حسن. ذكره المنذري في باب الترغيب في الدعاء في السجود ودبر الصلوات وجوف الليل الأخير. راجع الترغيب والترهيب ج2، ص 489 ورقمه 4.

⁽¹⁾ أبو أمامة الصحابي الجليل ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽³⁾ الترغيب والترهيب، شرح مصطفى محمد عمارة، ج2، ص 475-494. ومثله الجامع لأحكام القرآن، للقرطبى، ج2، ص 308-498. ومثله لباب التأويل في معانى التنزيل، للخازن، ص 308-308. ومثله لباب التأويل في معانى التنزيل، للخازن، ج1، ص 308-160. ومثله محاسن التأويل، للقاسمي، ج3، ص 91-110.

الدعاء للولد بالهداية والصلاح:

إن إنجاب الأولاد سنة من سنن هذا الكون، حتى تستمر حياة الجنس البشرى، الذى حمله الله مسئولية إعمار الأرض، وكتب عليه التكاليف التى سيحاسبه عليها فى الآخرة. ولكن إنجاب الأولاد سلاح ذو حدين: فإن كانوا فاسدين صاروا نقمة فى حياة والديهم، وفتنة فى حياتهم. وإن كانوا صالحين صاروا نعم العون لوالديهم فى مسيرة الحياة، التى هى مطية الآخرة.

لقد جرت سنة الأنبياء والمرسلين على الدعاء بالخير والصلاح والهداية لأولادهم، حتى يستفيدوا منهم في حياتهم ويستفيد منهم المجتمع. لقد حفل القرآن العظيم والسنة المطهرة بمثل هذه المعانى.

النصوص الدالة على مشروعية الدعاء للولد بالهداية والصلاح:

(أ) من القرآن:

قال تعالى: "والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماما"(1). وقال تعالى: "هنالك دعا زكريا ربه قال رب هب لى من لدنك ذرية طيبة، إنك سميع الدعاء"(2). وقال تعالى: "فهب لى من لدنك وليا. يرثني ويرث آل يعقوب، واجعله رب رضيا"(3).

(ب) من السنة:

ودعا رسول الله (ص) لأنس⁽⁴⁾ فقال: "اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه"⁽⁵⁾. وقال (ص): "اللهم اغفر لأبى سلمة⁽⁶⁾ وارفع درجته فى المهديين واخلفه فى عقبه فى الغابرين"⁽⁷⁾. وقال عليه الصلاة والسلام: "إذا استصعبت على أحدكم دابته أو ساء خلق زوجته أو أحد من أهل بيته، فليؤذن فى أذنه"⁽⁸⁾.

فهذه الآيات والأحاديث دلت على مشروعية الدعاء بالخير للولد.

(2) سورة آل عمران، الآية 38.

(4) أنس الصحابي الجليل ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

(6) أبو سلمة هو الصحابي الجليل ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽¹⁾ سورة الفرقان، الآية 74.

⁽³⁾ سورة مريم، الآية 6.

⁽⁵⁾ رواه البخارى ومسلم. ذكره الجكني في زاد المسلم ج1، ص 51 ورقمه 143 وقال ذكره البخارى في كتاب الدعوات ومسلم في كتاب الدعوات ومسلم في كتاب الصحابة باب فضائل أنس بن مالك.

⁽⁷⁾ أخرجه البخارى ومسلم. وقد ذكره القرطبي في الجامع ج4، ص 73.

⁽⁸⁾ أخرجه أبو منصور الديلمي، في مسند الفردوس، من حديث الحسين بن على بن أبي طالب بسند ضعيف. وقد أخرجه العراقي في المغنى عن حمل الأسفار بهامش الاحياء ج2، ص 219.

<u>شرح النصوص:</u>

إن هذه النصوص تشير بجلاء، إلى ضرورة، أن يدعو الإنسان لذريته بالخير لعلها تكون ذرية طيبة تقية ورعة بارة نافعة له وللمجتمع. وتعينه في أمور دنياه وأخراه. وهذا الدعاء من حقوق الولد على والديه.

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "فالواجب على الإنسان أن يتضرع إلى خالقه، فى هداية زوجه وولده، بالتوفيق لهما والهداية، والصلاح والعفاف والرعاية، وأن يكونا معينين له على دينه ودنياه، حتى تعظم منفعته بهما فى أولاه وأخراه، ألا ترى قول زكريا: "واجعله رب رضيا". وقال: ذرية طيبة". وقال: "هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين".

وجاء في تفسير روح البيان: "(واجعله رب رضيا) أي مرضيا عندك قولا وفعلا ... أهـ "(2)

وجاء في جامع البيان عن تأويل القرآن: "واجعل يا ربى الولد الذي تهبه لى مرضيا ترضاه أنت ويرضاه عبادك دينا وخلقا وخلقا"(3).

وجاء فى الجامع لأحكام القرآن: "(واجعله رب رضيا) أى مرضيا فى أخلاقه وأفعاله. وقيل: راضيا بقضائك وقدرك. وقيل: رجلا صالحا ترضى عنه. وقيل: نبيا كما جعلت اباه نبيا"(4).

وجاء فى لباب التأويل: "(ذرية طيبة) أى أنه قال يا رب أعطنى من عندك ولدا مباركا تقيا صالحا رضيا والذرية تطلق على الواحد والجمع والذكر والأنثى. والمراد بها هنا الواحد. وإنما قال طيبة لتأنيث لفظ الذرية"(5).

وجاء فى الجامع لأحكام القرآن أيضا: "... وذلك أن الإنسان إذا بورك له فى ماله وولده، قرت عينه بأهله وعياله. لم يلتفت إلى زوج أحد ولا إلى ولده. وذلك هو قرة العين وسكون النفس ... أهـ "(6).

⁽¹⁾ القرطبي، ج4، ص 73.

⁽²⁾ اسماعيل حقى البروسوى، ج5، ص 315.

⁽³⁾ الطبرى، ج16، ص 49.

^{(&}lt;sup>4)</sup> القرطبي، ج11، ص 82.

⁽⁵⁾ الخازن، ج1، ص 342.

⁽⁶⁾ القرطبي، ج13، ص 82.

فإن قال قائل: "إن هذه الآية تدل على جواز الدعاء للولد والله سبحانه وتعالى قد حذرنا من آفات الأموال والأولاد. فقال "إنما أموالكم وأولادكم فتنة" (1). وقال تعالى: "إن من أز واجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذر وهم ... أهـ (2). الجواب أن الدعاء للولد معلوم من الكتاب والسنة. ثم أن زكريا عليه السلام تحرز فقال: "ذرية طيبة". وقال: "وأجعله رب رضيا". فالولد إذا كان بهذه الصيغة نفع أبويه في الدنيا والآخرة وخرج من حد العداوة والفتنة إلى حد المسرة والنعمة. فليتضرع العبد إلى مولاه في هداية ولده ونجاته في أولاه وأخراه اقتداء بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام والفضلاء ... أهـ (3).

الخلاصة:

إن الدعاء، أى طلب الإنسان من ربه، عبادة من العبادات، لذا ينبغى أن يكون بالقربات التى شرعها الله وسنها الرسول (ص). ومن هذه القربات، أن يدعو لولده بالهداية والصلاح، حتى يكون الولد نافعا لنفسه ولوالديه وللمجتمع.

دعاء الإنسان على ولده:

وأما دعاء الإنسان على ولده أو نفسه أو كل من تربطه به صلة، فينبغي ألا يفعله. لأنه قد يستجاب، فتؤدى إلى هلاكه أو ضرره في الدنيا. وقد يؤدي إلى زيغه، وبالتالي إلى عدم توفيقه في أمور أخراه.

كما لا يجوز الدعاء على ماله أو خادمه أو أى شيء من الأشياء التى خلقها الله لفائدة الإنسان في هذه الحياة.

النصوص الناهية عن دعاء الانسان على ولده:

(أ) من القرآن:

قال الله تعالى: "ولو يعجل الله للناس الشر، استعجالهم بالخير، لقضى إليهم أجلهم، فنذر الذين لا يرجون لقاءنا في طغيانهم يعمهون"(4).

ووجه الدلالة في الآية ألا يدعو الإنسان على من له به صلة.

⁽¹⁾ سورة التغابن، الآية 15.

⁽²⁾ سورة التغابن، الآية 14.

⁽³⁾ القرطبي، ج11، ص 80.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة يونس، الآية 11.

(ب) من السنة:

1/ وعن جابر بن عبدالله (۱) رضى الله عنهما قال: قال رسول الله (ص): "لا تدعو على أنفسكم، ولا تدعوا على أموالكم، فتوافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب لكم "(2).

2 وعن أبى هريرة (3) رضى الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "ثلاث دعوات 1 شك في إجابتهن: دعوة المظلوم، ودعوة المسافر، ودعوة الوالد على ولده" (4).

(0) وروى ابن ماجة (0) عن أم حكيم (0)، عن النبى (0) أنه قال: "دعاء الوالد يفضى إلى الحجاب" (0)

4/ وعن عقبة بن عامر الجهني⁽⁸⁾ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله (ص): "ثلاث مستجاب دعوتهم: الوالد والمسافر والمظلوم"⁽⁹⁾.

ووجه الدلالة من الأحاديث ألا يدعو الإنسان على من له به علاقة فيستجاب فيحصل الضرر.

شرح النصوص: من القرآن والسنة

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "قال مجاهد (10): نزلت في الرجل يدعو على نفسه أو ماله أو ولده إذا غضب. وقال بعضهم قد يستجاب ذلك الدعاء، واحتج بحديث جابر (11) قال: سرنا مع رسول الله (ص) في غزوة بطن بواط (12) وكان الناضح (13) يتعقبه (14) فالخمسة والستة والسبعة. فدارت عقبة رجل من الأنصار،

⁽¹⁾ سبقت ترجمتهما هو ووالده. فلتراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽²⁾ رواه مسلم وأبو داود وابن خزيمة في صحيحه وغير هم. وقد ذكره المنذري في باب الترهيب من دعاء الانسان على نفسه ورقمه 1.

⁽³⁾ سبقت ترجمته بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁴⁾ رواه الترمذي وحسنه أورده المنذري في باب الترهيب من دعاء الانسان على نفسه ورقمه 2.

⁽⁵⁾ ابن ماجة سبقت ترجمته فليراجع بفهرس الاعلام.

⁽⁶⁾ هي أم حكيم بنت وداع الخزاعية.

⁽⁷⁾ رواه الجماعة. وذكره المنذري في باب الترهيب من دعاء الانسان على نفسه وولده وماله ورقمه 3.

⁽⁸⁾ عقبة بن عامر الجهني سبقت ترجمته فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁹⁾ رواه الطبراني في حديث بإسناد جيد.

⁽¹⁰⁾ هو مجاهد سبقت ترجمته فليراجع.

⁽¹¹⁾ هو جابر بن عبدالله سبقت ترجمته فليراجع.

⁽¹²⁾ بطّن بواط: جبل من جبال جهينة بناحية رضوى. أو هو جبل بالمدينة عند ينبع. وقد غزاه النبي (ص) في شهر ربيع الأول في السنة الثانية من الهجرة، يريد قريشا.

⁽¹³⁾ الناضح: أي الراكب.

⁽¹⁴⁾ أي يتعاقبونه في الركوب، واحد بعد واحد. والعقبة: النوبة.

على ناضح له، فأناخه (1) فركب، ثم بعثه فتلدّن (2) عليه بعض التلدّن، فقال له: شا (3) لعنك الله. فقال رسول الله (ص): من هذا اللاعن بعيره؟ قال: أنا يا رسول الله، قال: أنزل عنه، فلا تصحبنا بملعون. لا تدعوا على أنفسكم، ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على أموالكم. لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء، فيستجيب لكم (4) ... أها (5).

وجاء في روح البيان: "قال الحدادى: الآية عامة في كل من يستعجل العقاب، الذي يستحقه بالمعاصى. ويدخل فيها دعاء الإنسان على نفسه وولده وقومه بما يكره أن يستجاب له، مثل قول الرجل إذا غضب على ولده: اللهم لا تبارك فيه وألعنه. ورغم ما أثر عنه (ص) من أحاديث، كحديث ابن عمر رضى الله عنه أنه (ص) أنه قال: "إنى سألت الله ألا يقبل دعاء حبيب على حبيبه" (6). لكن قد صح من الأحاديث السابقة (أن دعاء الوالد على ولده لا يرد) فيجمع بينهما بينهما بينهما ألى ألى المنابقة (أن دعاء الوالد على ولده لا يرد) فيجمع بينهما ألى ألى المنابقة (أن دعاء الوالد على ولده لا يرد)

وجاء فى حاشية الصاوى على تفسير الجلالين: "والمعنى أن الناس عند الغضب والضجر، قد يدعون على أنفسهم وأهليهم وأولادهم، بالموت وتعجيل البلاء كما يدعونه بالرزق والرحمة، فلو أجابهم الله إذا دعوه بالشر، الذى يستعجلونه به، مثلما يجيبهم إذا دعوه بالخير لأهلكهم. ولكنه من فضله وكرمه يستجيب للداعى بالخير، ولا يستجيب له بالشر ..."(8).

وجاء فى الفتوحات الإلهية حول هذه الآية: "ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير ... الآية" التعجيل، تقديم الشىء قبل وقته. والاستعجال: طلب العجلة. قال ابن عباس: هذا فى قول الرجل لأهله وولده عند الغضب لعنكم الله لا بارك فيكم ... أى فلو يعجل للناس إجابة دعائهم بالشر مما لهم فيه مضرة ومكروه فى نفس أو مال. لفرغ من هلاكهم. ولكن الله بفضله وكرمه يستجيب للداعى بالخير، ولا يستجيب له بالشر ..."(9).

⁽¹⁾ أناخه: جعله يبرك

⁽²⁾ تلدن: أي تلكأ وتوقف ولم ينبعث.

⁽a) شأ: تروى بالسين والشين. وهو زجر للبعير بمعنى سر.

⁽⁴⁾ رواه مسلم. ذكره القرطبي في الجامع ج8، ص 315.

^{(&}lt;sup>5)</sup> القرطبي، ج8، ص 315.

⁽⁶⁾ رواه الجماعة. وقد ذكره البروسوي في روح البيان ج4 ص 20.

 $^{^{(7)}}$ اسماعیل حقی البروسوی، ج4، ص 20.

⁽⁸⁾ الصاوى، ج2، ص 20.

⁽⁹⁾ سليمان بن عمر الشهير بالجمل، ج2، ص 336.

الحكم الشرعي للدعاء للولد:

لم أجد أي نص في المذاهب الأخرى كلها حول الدعاء للولد إلا عند الأباضية.

الأباضية:

جاء فى شرح كتاب النيل: "ونهيا عن الدعاء بموته للإفقار. إذ قال صلى الله عليه وسلم: "لا تدع على ولدك بالموت لأنه يورث الفقر" (1). وأما الدعاء بموته – أى موت الولد – فحرام. ويجوز الدعاء عليه بالموت لمضرة الناس.

ومن الجفاء به أن يدعو عليه. شكا رجل إلى ابن المبارك ولده. فقال: هل دعوت عليه؟ قال: نعم. قال: أنت أفسدته. قال صلى الله عليه وسلم: "يلزم الوالدين من العقوق ما يلزم الولد من عقوقهما"(2).

حق الوالد على الولد ضعف فى الدنيا. وفى رواية ضعفين. أى واجب عليه مرتين. فمضاعفتهما أن يحسن اليهما أكثر مما يلزمه. فهو يثنى ما لزمه ويبالغ فى الخدمة والإحسان. وذلك كله هو أثر حقهما. وحقهما هو احترامهما ومضاعفته فى الآخرة هو مضاعفة الثواب. لذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "دعوة الوالد لولده تخرق السموات والأرض" ((3)).

رأى الباحث:

رأينا خطورة الدعاء على الولد، لدرجة أن الله حرمه ولا يكون إلا إستثناء في حالة ضرر الولد بالناس، عندئذ يجوز للوالد أن يدعو عليه بالموت.

وبالمقابل فالدعاء للولد بالخير يخرق السموات والأرض لذا فليحرص الولد على كسب رضا والده، ويضاعف الخدمة والبر كما عرفنا، حتى يفوز بهذا الدعاء من والده. بدلا من أن يغضبه حتى يسخط عليه فيدعو عليه.

⁽¹⁾ رواه أحمد أورده صاحب كتاب النيل ج5 ص 19.

⁽²⁾ رواه ابن ماجة ذكره اطفيش في كتاب النيل ج5، ص 19.

⁽³⁾ رواه ابن حبان ذكره اطفيش في كتاب النيل ج5، ص 20.

⁽⁴⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج5، ص 19 فما بعدها.

المطلب الثاني عشر: تلقينه لا إله إلا الله محمد رسول الله عند الإثغار:

المعنى في اللغة:

التلقين ورد في اللغة بمعنى التفهيم. ويطلق غالبا على كلمة لا إلى إلا الله محمد رسول الله، حينما يقرع بها الآذان في لحظات معينة: مثل لحظة الموت ولحظة و لادة المولود.

جاء في لسان العرب: "اللقن: مصدر لقن الشيء، يلقنه لقنا، وكذلك الكلام. وتلقنه: أي فهمه. ولقنه إياه: أي فهمه.

والتلقين: كالتفهيم. وغلام لقنى: أى سريع الفهم. ففى حديث الأخدود: "أنظروا لى غلاما فطنا لقنا"(1)(2).

وجاء في قاموس الرائد: "تلقن تلقنا من مادة (ل ق ن). فتلقن العلم أو الكلام: أي فهمه وحفظه" (3).

إذن نخلص إلى أن التلقين في اللغة هو التفهيم. وخاصة إذا كان متعلقا بتفهيم شيء متعبد به. وهذا المعنى اللغوى هو الذي يعنيه الفقهاء أيضا كما فهموه من النصوص الشرعية.

النصوص التي دلت على مشروعية التلقين:

1/ عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أفصح أو لادكم، فعلموهم لا إله إلا الله، ثم لا تبالوا متى ماتوا. وإذا أثغروا فمروهم بالصلاة"(4).

جاء في تحفة الذاكرين: "والإثغار سقوط سن الصبى ونباتها. والمراد هنا السقوط ... أهـ"⁽⁵⁾.

نستفيد من هذا الحديث أن تعهد المولود بالتربية يجب أن يكون مبكرا. وبمجرد أن يبدأ في الكلام يجب أن يلقن ويحفظ كلمة التوحيد.

2/ وعن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "افتحوا على صبيانكم أول كلمة (ب) لا إله إلا الله, ولقنو هم عند الموت لا إله إلا الله"⁽⁶⁾.

^{(&}lt;sup>1)</sup> رواه ابن ماجة في السنن.

⁽ك) ابن منظور، لسان العرب، حرف النون، فصل اللام، مادة (ل ق ن).

⁽ا ق ن). جبر ان مسعود، قاموس الرائد، حرف اللام، مادة (ا ق ن).

⁽⁴⁾ أُخْرَجه ابن السنى، كما قال المصنف رحمه الله. وُإِسناده في عمل اليوم والليلة لابن السنى. ذكره الشوكاني في تحفة الذاكرين ص 183.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الشوكاني، تحفة الذاكرين، ص 183.

⁽⁶⁾ رواه الحاكم في المستدرك. أورده تالشوكاني في تحفة الذاكرين ص 183.

ونستفيد من هذا الحديث أنه ومثلما يبدأ بتلقين المؤمن كلمة التوحيد عندما يولد، كذلك يلقن هذه الكلمة عندما تحين وفاته، لتكون آخر كلامه من الدنيا. لكن إنما يعنينا هنا تلقين الأطفال. حتى تقرع أسماعهم فيشبوا على الإيمان بها. وقد قضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك.

الحكم الشرعى للتلقين عند الفقهاء:

<u>مقدمــة:</u>

لم أقف على أى قول فيما اطلعت عليه من كتب الفقهاء إلا عند الشافعية والحنابلة.

الشافعية:

جاء فى إحياء علوم الدين: "ويستحب أن يلقنوه أول إنطلاق لسانه، لا إله إلا الله، لا يكون أول حديثه ... أهـ".

نستفيد من هذا النص أن حكم التلقين عند الشافعية هو الإستحباب.

الحنابلة:

وجاء فى تحفة المودود: "فإذا كان وقت نطقهم. فليلقنوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، وليكن أول ما يقرع مسامعهم معرفة الله سبحانه وتوحيده، وأنه سبحانه فوق عرشه، ينظر إليهم ويسمع كلامهم، وهو معهم أينما كانوا. وكان بنو اسرائيل كثيرا ما يسمون أولادهم (ب) "معمان ويل". ومعنى هذه الكلمة: إلهنا معنا، ولهذا كان أحب الأسماء إلى الله: عبدالله وعبدالرحمن، بحيث إذا وعى الطفل وعقل، علم أنه: عبدالله، وأن الله هو سيده ومولاه ... أهـ"(2).

إذن، فالحنابلة قد أمروا بالتلقين أسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يولد من أطفال المسلمين.

موازنة:

أجمع الفقهاء على استحباب تلقين أو لاد المسلمين لا إله إلا الله عندما يثغرون، كبداية لتربيتهم على معرفة التوحيد والإذعان لله رب العالمين.

⁽²⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 164 فما بعدها.

المبحث الثانى حقوق ورعاية شخص ومال الطفل وتربيته

مقدمـــة:

إن الطفل بعد الولادة وإلى أن يبلغ سن الرشد يحتاج لمن يتولى أمره فى شخصيته وفى ماله. وهذا ما يقوم به والده أو وليه فى حالة وفاة والده. وحول هذه الفكرة تدور مطالب هذا المبحث.

فأول هذه الحقوق قرر له الشرع الحنيف الولاية على شخصه وماله وهى السلطة التى بها يرعى الوالى شئونه. وكما أوجب الشرع حق التربية والتأديب والتدريب ولذلك يقوم به والده أو وليه حتى يشب إنسانا صالحا لدينه ونفسه ومجتمعه. ثم حق العلم والتعليم وحق الرضاع الذى أوجبه على والدته أو على وليه إذا تعذر على الأم إرضاعه لمرض مثلا. فيأتى وليه بمن يرضعه بأجر. وحق الحضانة وهو مشترك بين الرجال والنساء لكن الأولوية للنساء أمه وأم أمه وهكذا حسب الترتيب الشرعى. ثم حق العدل بينه وبين إخوته في العطايا والمعاملة.

كما كفل للإناث خاصة حق حسن معاملتهن معاملة خاصة. وحذر من التسخط بهن.

فبعد هذه المقدمة ندخل في بحث حقوق رعاية شخص الطفل وماله وتربيته. والله الموفق

المطلب الأول: الولاية:

في اللغة:

الولاية في قواميس اللغة جاءت بمعنى القرب والمحب والصديق والنصير والسلطان.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "(و ل ي)، الولى: أي القرب والدنو. والمطر بعد نزوله على الأرض: تقول وليت الأرض، والولى الاسم منه والمحب والصديق والنصير. وولى الشيء ولاية (بالكسر) وولاية (بالفتح). وبالكسر الخطة والإمارة والسلطان ... أهـ"(1)

وجاء في لسان العرب: "(و ل ى). ولى: من أسماء الله تعالى. والولى هو الناصر. وقيل المتولى لأمور العالم. أو الوالى هو مالك الأشياء جميعها. قال ابن الأثير: وكأن الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل.

وقيل الولاية الخطة: كالامارة. وقيل هي بالكسر السلطان والنصرة. وقال سيبويه: الولاية بالفتح المصدر. والولاية بالكسر الاسم مثل النقابة والامارة لأنه اسم لما توليته وقمت له ... أهـ(2).

رأى الباحث:

إذن الذى يعنينا من هذه المعانى هو الولاية بمعنى تولى أمر معين لنصرة شخص معين. لأن الولى ينصر اليتيم ويتولى أموره ويرعاه.

الولاية في الإصطلاح:

الولاية عند الفقهاء هي أن يتولى شخص شئون القاصر الشخصية كالتربية والتأديب والتزويج. والمالية بتدبير أمور ماله.

وبذلك تكون الولاية نوعان: ولاية على النفس وولاية على المال.

كما أن الولاية: إما أن تكون أصلية بأن يتولى الشخص أمور نفسه بنفسه أو نيابية بأن يتولى الشخص أمور غيره.

⁽¹⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الواو، مادة (و ل ي).

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الياى، فصل اللام، مادة (و ل ى).

والولاية عن الغير إما أن تكون إختيارية وهي الوكالة. بأن يوكل إنسان شخصا آخر ليقوم له بأمر ما أو تكون إجبارية. وتكون بتغويض من الشرع وهي ولاية الأب أو الجد أو القاضي. أما مصدر ولاية الوصي فهو الأب أو الجد أو تعيين القاضي.

جاء في الدر المختار: "الولاية هي تنفيذ القول على الغير ... أهـ"(¹⁾.

وجاء في المدخل الفقهي العام: "هي قيام شخص كبير راشد على شخص قاصر في تدبير شئونه الشخصية والمالية"(2).

وجاء فى أحكام المعاملات الشرعية: "الولاية معناها أن يكون للعاقد سلطة شرعية، فى مباشرة العقد وتوليه, وإن شئت قلت أن يكون له سلطة شرعية ينفذ بها عقد صاحبه وتصرفه شرعا، فتترتب عليها آثار ها الشرعية ... أهـ"(3).

يمكن أن نقول أن بعد استعراضنا هذه التعريفات أن الولاية هي سلطة يعطيها الشارع لشخص على آخر بمباشرة التصرفات ونفاذها نيابة عنه.

معنى الولاية في القانون السوداني:

جاء في المادة (233) 1/ الولاية على النفس هي العناية بكل ما له علاقة بشخص القاصر ومن في حكمه.

2/ والولاية على المال هي العناية بكل ما له علاقة بمال القاصر.

مناقشة:

- 1- من الملاحظ أنه يمكن أن يدمج التعريفان في تعريف واحد ويكون مقبول أكثر من هذين التعريفين فنقول "الولاية على القاصر ومن في حكمه هي سلطة العناية بكل ما له علاقة بنفسه أو ماله".
- 2- وبهذا التعديل يمكن أن يكون التعريف القانوني مناسب أكثر من التعريفات القانونية المطروحة ويوفق بينها وبين التعريف اللغوى.

مشروعية الولاية:

شرعت الولاية على الصغير ومن في حكمه بالكتاب والسنة والإجماع.

⁽¹⁾ الدر المختار مع حاشية ابن عابدين عليه، ج3، ص 55.

⁽²⁾ المدخل الفقهي العام للزرقا، ج2، ص 817.

⁽³⁾ أحكام المعاملات الشرعية للخفيف، ص 110.

(أ) النصوص الدالة على الولاية من القرآن:

1/ قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" $^{(1)}$.

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "فأمر الله سبحانه وتعالى بالوفاء بالعقود. يعنى بذلك عقود الدين وهى ما عقده المرء على نفسه من بيع وشراء ولإجارة وكراء ومناكحة وطلاق ومزارعة ومصالحة وتمليك وتخيير وعتق وتدبير وغير ذلك من الأمور، ما كان ذلك غير خارج عن الشريعة.

وكذلك ما عقده على نفسه لله من الطاعات كالحج والصيام والاعتكاف والقيام والنذر وما أشبه ذلك من طاعات ملة الإسلام"(²⁾.

وجه الدلالة:

إذن في هذه الآية مما يدل على ولاية المرء على نفسه. جاء في كتاب المعاملات الشرعية: "مثل هذه الأدلة كثيرة من الكتاب والسنة. وهذه هي ولاية الإنسان على نفسه عند كمال أهلية الأداء فيه ... أهـ"(3).

2/ وقال تعالى: "وأفوا بالعهد إن العهد كان مسئو $V^{(4)}$.

جاء في محاسن التأويل: "وأوفوا بالعهد" أي العقد الذي تعاقدون به الناس في الصلح بين أهل الحرب والإسلام. وفيما بينكم أيضا كالبيوع والأشربة والإيجارات ونحوها "إن العهد كان مسئولا" أي مطلوبا. يطلب من المعاهد الثبات عليه وعدم إضاعته ... أهـ"(5).

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الإنسان له الولاية على نفسه حينما يرشد $^{(6)}$.

3/ وقال تعالى: "كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون"(7).

جاء فى روح البيان: "قال فى اللباب: إن الولاية توجب على كل من ألزم نفسه عملا فيه طاعة الله أن يفى به، كنذور القربات كقوله: لله على صلاة أو صوم أو صدقة أو نحوه من القرب، فيلزمه الوفاء إجماعا. أو نذر مباح و هو ما علق بشرط رغبة كقوله: إن قدم

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية 1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> القرطبي، ج6، ص 31.

⁽³⁾ الشيخ على الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، ص 111.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الاسراء، الآية 34.

⁽⁵⁾ القاسمي، محاسن التأويل، ج10، ص 227.

⁽⁶⁾ راجع: الشيخ على الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، ص 111.

⁽⁷⁾ سورة الصف، الآية 3.

غائبى فعلى صدقة. أو بشرط رهبة كقوله: إن كفانى الله شر كذا فعلى صدقة. ففيه خلاف فقال مالك وأبو حنيفة يلزمه الوفاء به. وقال الشافعى فى قول: لا يلزم. وعموم الآية حجة لنا لأنها بمطلقها تتناول ذم من قال ما لا يفعله على أى وجه كان من مطلق أو مقيد بشرط ... أهـ"(1).

وجه الاستدلال:

إذن في هذه الآية دلالة على ولاية الإنسان على نفسه في كل ما التزم به(2).

رأى الباحث:

فالآيات الثلاث عندى أنها ما دامت أوجبت على الإنسان الوفاء بما التزم به. فكذلك توجب على الإنسان أن يلتزم بالضرورة بالوفاء ما يخص من يلى أمر هم شرعا من أبناء صغار ومجانين.

4/ وقال تعالى: "وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم"(3).

5/ وقال تعالى: "ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا"(4).

جاء في فقه السنة: "ووجه الاستدلال بالآيتين أن الله سبحانه وتعالى، خاطب بالنكاح الرجال. ولم يخاطب به النساء. فكأنه قال: "لا تنكحوا أيها الأولياء مولياتكم للمشركين"(5).

رأى الباحث:

إذن فالآيتان دليلان على مشروعية الولاية.

(ب) النصوص الدالة على الولاية من السنة:

1/ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس، فقال: ألا من ولى يتيما له مال، فليتجر فيه، ولا يتركه فتأكله الصدقة (6).

2/ وعن عباد بن العوام عن داود بن أبى هند عن الشعبى أن عمر بن الخطاب ولى مال بتيم. فقال إن تركنا هذا أتت عليه الصدقة. يعنى إن لم نعطه في التجارة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ البروسوى، روح البيان، ج9، ص 493 فما بعدها.

⁽²⁾ راجع: الشيخ على الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، ص 111.

⁽³⁾ سورة النور، الآية 32.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة البقرة، الآية 222.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سيد سابق، فقه السنة، ج2، ص 112.

⁽⁶⁾ رواه الترمذي والدار قطني والبيهقي. وفي إسناده المثنى بن الصباح وهو ضعيف. أورده أبو عبيد في الأموال ورقمه 1302.

^{(&}lt;sup>7)</sup> رواه أبو عبيد في الأموال. ورقمه 1302.

3/ قال - أبو عبيد - حدثنا الهيثم بن جميل وخالد بن عمرو عن شريك بن أبي اليقظان عن عبدالرحمن بن أبي ليلي عن على: "أنه كان يزكي أموال ولد أبي رافع وكانوا أيتاما في حجر ه(1)

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذه الأحاديث هو مشروعية الولاية. وأنها تكون في أموال الصغار بالحفظ والاتجار ودفع الزكاة وغير ذلك.

4/ وروى البخاري عن الحسن قال: "فلا تعضلوهن ..." قال: حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه. قال: زوجت أختا لي من رجل فطلقها. حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها. فقلت له زوجتك و فرشتك و أكر متك فطلقتها، ثم جئت تخطبها! لا و الله لا تعود إليها أبدا، وكان رجلا لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله هذه الآية: "فلا تعضلو هن". فقلت: الآن أفعل يا رسول الله. قال: فزوجتها إياه"(2).

جاء في فقه السنة قال الحافظ في الفتح: "ومن أقوى الحجج هذا السبب المذكور في نزول هذه الآية المذكورة. وهي أصرح دليل على إعتبار الولى. وإلا لما كان لعضله معنى. والأنها لو كانت لها أن تزوج نفسها، لم تحتج إلى أخيها، ومن كان أمره إليه، لا يقال أن غيره منعه منه أهـ "(3)

5/ وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أيما امر أة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له"(4)

التعليق:

فهذين الحديثين يدلان على وجوب الولاية في الزواج وأنه لا مناص للمرأة من أن تستأذن وليها عند الزواج

(ج) الإجماع:

جاء في نهاية المحتاج: "ولى الصبي أي الصغير ولو أنثى أبوه إجماعا".

⁽¹⁾ رواه أبو عبيد في الأموال. وقال: رواه ابن أبي شيبة. (2) رواه البخاري. ذكره صاحب فقه السنة ج2 ص 112.

⁽³⁾ سيد سابق، فقه السنة، ج2، ص 112.

⁽⁴⁾ رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة والترمذي، وقال: حديث حسن. قال القرطبي: وهذا الحديث صحيح. وقد ذكره سيد سابق في فقه السنة ج2 ص 112.

التعليق:

لقد أجمع الفقهاء على ولاية الأب. ثم اختلفوا في ترتيب باقى الأولياء، كما نقل صاحب النهاية في هذا النص.

أنواع الولاية:

جاء في الفقه الإسلامي وأدلته: "الولاية نوعان: ولاية على النفس وولاية على المال. والولاية على النفس هي الإشراف على شئون القاصر الشخصية من صيانة وحفظ وتأديب وتعليم وتزويج. والولاية على المال هي الإشراف على شئون القاصر المالية: من استثمار وتصرفات كالبيع والإجارة والرهن وغيرها ... أهـ"(1).

وجاء في الفقه الإسلامي وأدلته أيضا: "الولاية إما أن تكون أصلية، بأن يتولى الشخص عقدا أو تصرفا بنفسه. أو نيابة بأن يتولى الشخص أمور غيره. والولاية النيابية أو النيابية الشخص عقدا أو تصرفا بنفسه. أو نيابة بأن يتولى الشخص أمور غيره. والولاية النيابية أو النيابية الشرعية عن الغير إما أن تكون إختيارية أو إجبارية هي تفويض الشرع أو القضاء التصرف لمصلحة القاصر: كولاية الأب أو الجد أو الوصى على الصغير وولاية القاضى على القاصر. فمصدر ولاية الأب أو الجد أو القاضى هو الشرع. ومصدر ولاية الوصى أما إختيار الأب أو الجد أو تعيين القاضى ... أهد"(3).

جاء في أحكام المعاملات الشرعية: "هي ذاتية ونيابية كما تنقسم إلى ولاية على النفس وولاية على المال.

⁽¹⁾ الفقه الإسلامي وأدلته، ج7، ص 743.

⁽²⁾ وأما الوصبى وهو من يعينه الأب أو الجد أو القاضى لادارة أمور القاصر. جاء فى الموسوعة الكويتية: "الوصبى هو من يعينه الأب أو الجد فيما كان له التصرف فيه فى حياته من شئونه: من يعهد إليه الأب أو الجد فيما كان له التصرف فيه فى حياته من شئونه: كقضاء ديونه واقتضائها ورد المظالم والودائع واستردادها وتنفيذ وصباياه والولاية على أولاده الذين له الولاية عليهم من أطفال ومجانين وسفهاء، والنظر فى أموالهم بحفظها والتصرف فيها بما لهم فيه مصلحة. والوصبى أعم من القيم ... أهـ". راجع الموسوعة الكويتية، ج34، ص 143.

⁽³⁾ وقد درجوا على تسمية من يعينه القاضى بالقيم أيضا. جاء فى الموسوعة الكويتية: "القيم فى اللغة من قام بالأمر قياما وقوما, أى اهتم بالرعاية والحفظ ومنه قوله تعالى: "الرجال قوامون على النساء". والقوام اسم لمن يكون مبالغا فى القيام بالأمر. وقيم اليتيم هو الذى يقوم بأمره ويتعهد شئونه بالرعاية والحفظ وفى الإصطلاح هو من يعينه الحاكم لتنفيذ وصايا من لم يوصى معينا لتنفيذ وصيته، والقيام بأمر المحجورين من أولاده: من أطفال ومجانين وسفهاء. وحفظ أموال المفقودين من من ليس لهم وكيل. ويسميه المالكية مقدم القاضى أو نائب القاضى ... أه". راجع الموسوعة الكويتية، ج34، ص 143 جاء فى لسان العرب: "الوكيل من الوكالة. ووكيل الرجل الذى يقوم بأمره. وسمى وكيلا لأن موكله قد وكل إليه القيام بأمره فهو موكول إليه الأمر".

راجع: ابن منظور، لسان العرب، حرف اللام، فصل الواو، مادة (وكل). وجاء في فقه السنة: "أما الوكالة فمعناها التفويض وهي استنابة الإنسان غيره فيما يقبل النيابة ... أهـ".

راجع: السيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 226.

1/ هى سلطة وسلطة الولاية قد تكون ذاتية ترجع إلى ما قرره الشرع من الزام الملتزم بما إلتزم به من أمر نفسه بمثل قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ..."(1). وقوله تعالى: "وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا ..."(2). وقال تعالى فى سورة الصف: "كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون"(3).

مثل هذه الأدلة كثيرة في الكتاب والسنة وهذه هي ولاية الإنسان على نفسه عند كمال أهلية الأداء فيه. وهي ولاية عامة على شئونه المالية وغير المالية. فجميع عقوده وتصرفاته نافذة في حق نفسه. إلا إذا كان يترتب عليها ضرر بحق الغير. فيحد عنها بقدر ما يدفع ذلك الضرر.

أما علاقتها بالعقود فهى أن نفاذ العقود يتوقف على وجود عنصرين: أهلية الأداء والولاية.

2/ وقد تثبت السلطة لشخص بسبب أمر عارض جعلها الشرع عليه سببا لثبوتها في هذه الحال. وفي هذه الحالة تنقسم الى قسمين:

- 1- أصلية لكونه الأب وأبى الأب، فإنها لم تثبت لهما إلا بسبب أمر عارض وهو ولادة المولى عليه "الصغير" لهما. فإذا باشرا أمور الصغير بابشراها بأهليتهما وولايتهما. ولا نيابة من غير هما من قاض أو أى شخص آخر. هذه هى الولاية الذاتبة⁽⁴⁾.
- 2- ونيابية. كو لاية الوصى سواء أكان وصيا من قبل الأب أم من قبل الجد أم من قبل القاضى، وكو لاية الوكيل وو لاية الامام.

فإن الوصبي يستمد و لايته عمن أقامه سواء أكان أبا أم جدا أم قاضيا. ويلحق به الرسول وكذلك الامام والقاضى حيث يستمدون و لايتهم من المسلمين.

والولاية نوعان:

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية 1.

⁽²⁾ سورة الاسراء، الآية 34.

⁽³⁾ سورة الصف، الآية 3.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخفيف، ص 111.

ولاية على النفس:

وهى التى تتعلق بنفس المولى من ناحية تعليمه والقيام عليه: من ضم وتربية وتزويج. وعليها يتوقف نفاذ ما يتعلق بذلك من العقود التى يباشرها الولى: كعقد تزويج المولى عليهم.

وولاية على المال:

وتختلف أحكامها باختلاف المولى عليهم عند الحنفية. وإن كان صغيرا دون البلوغ كانت لأبيه إبتداء. ومن بعده لوصيه ثم لوصي وصيه.

فإن لم تكن لأحد من هؤلاء إنتقلت إلى جده (أبى أبيه) وإن علا. ثم من بعده لوصيه ثم لوصيه وصيه.

فإن لم يوجد أحد من هؤ لاء انتقلت الوصاية إلى القاضى ثم لوصيه الذى يقيمه ويسمى القيم أيضا ..."(1).

وإن كان المولى عليه مجنونا أو معتوها وقد بلغ على ذلك استمرت ولاية من كان وليا عليه من أب أو جد أو وصى.

وإن كان الوصى عليه سفيها أو ذا غفلة فالولاية عليه للقاضى أو لقيمه الذى يقيمه عليه. وليس لأبيه ولا لجده ولا يوصيهما. لأنه حجر عليه مراعاة لمصلحته وحفاظا على ماله.

وأما ما عدا هؤلاء من النائمين والمغمى عليهم والسكارى فليس لأحد ولاية عليهم. بل الولاية لهم، ويجب أن ينتظر زمن إفاقتهم عند الحاجة إلى العقد أو التصرف.

أما المدينون والمرضى مرض الموت فليس لأحد ولاية عليهم. وهم انما منعوا من التصرف مخافة على حقوق غيرهم ... أهـ"(2).

تعليق الباحث:

بعد ما أثبته من القواعد الفقهية حول الولاية يتضح أن الذى يهمنا هنا – طبعا نحن بصدد الولاية على الطفل – هو الولاية بكل أنواعها على شخص ومال المولى عليه ومن في حكمه من المجانين والمعتوهين، حسب الأحكام الشرعية التي ذكرتها. والله أعلم.

⁽¹⁾ الخفيف، ص 132.

⁽²⁾ الشيخ على الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، ص 113.

الحكم الشرعى للولاية عند الفقهاء:

لم أعثر على رأى للظاهرية والزيدية. وهذه آراء بقية المذاهب مثبتة.

الحنفية:

وليس لمن سوى هؤلاء من الأم والأخ والعم وغيرهم ولاية التصرف على الصغير في ماله. لأن الأخ والعم قاصرا الشفقة. وفي التصرفات تجرى جنايات لا يهتم لها إلا ذو الشفقة الوافرة. والأم وإن كان لها وفور الشفقة، لكن ليس لها كمال الرأى لقصور عقل النساء عادة، فلا تثبت لها ولاية التصرف في المال ... أهـ"(1).

التعليق:

نلاحظ أن هذه المسألة مبنية على الشفقة والشارع أعلم بمن هو شفوق أم لا. لكن بالنسبة للأم فهي شفوقة لكنها قاصرة التصرف في شئون المال.

وترتيب الأوصياء عند الحنفية هم: الأب/وصي الأب/وصي وصي الأب/الجد الصحيح أبو الأب/وصي الجد/الوالي والقاضي.

المالكية:

جاء في أسهل المدارك: "وأعلم أن الوصى الذي له حق الحجر والولاية، هو الأب في ولده الصغير سواء كان ذلك ذكرا أو أنثى. ثم بعد الأب وصيه يقوم بولايته على المحجور. ثم لمن أوصى به الوصى. لأن وصى الوصى كالوصى. فإن لم يكن الأب كأن مات أو غاب غيبة بعيدة ولم يوصى، كانت الولاية في شئون الصغير للحاكم الشرعى أو من يقوم مقامه في مصلحة الصغير. وإن لم يوجد حاكم شرعي، فالولاية واجبة لجماعة المسلمين ... أهـ "(2).

⁽¹⁾ الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، ص 155. ومثله ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج6، ص 174.

⁽²⁾ الكشناوي، أسهل المدارك، ج3، ص 3. ومثله منح الجليل شرح مختصر خليل، ج6، ص 141.

تعليق:

نلاحظ أن الجد والعم والأخ والأم لا ولاية مالية لهم على الصغير عند المالكية، إذا عين الأب أو الحاكم أو وصيهما أحدا منهم.

إذن الترتيب هو: الأب، وصبى الأب، وصبى وصبى الأب. الحاكم الشرعى أو من يعينه الحاكم الشرعى، فإن لم يوجد حاكم شرعى فالولاية لجماعة المسلمين.

الشافعية:

جاء في نهاية المحتاج: "ولى الصبى أى الصغير ولو أنثى أبوه إجماعا ثم جده أبو أبيه وإن علا كولاية النكاح ثم وصيهما ثم القاضي ... أهـ"(1).

جاء في روضة الطالبين: "ولا ولاية للأم على الأصبح. وفي الاصطخرى لها ولاية المال بعد الأب والجد، وتقدم على وصيهما ..."(2).

إذن ترتيب الأولياء عند الشافعية هم: 1/ الأب 2/ الجد أب الأب وإن علا 3/ وصبى الأب أو وصبى الجد 4/ القاضبي أو من يعينه القاضي.

وعلى رأى الاصطخرى تكون الأم بعد الأب والجد مباشرة أي مقدمة على الأوصياء.

الحنابلة:

جاء في الكافي: "ويتولى الأب مال الصغير والمجنون ... ثم وصيه ... ثم الحاكم ... أهـ"(3).

إذن ترتيب الأولياء عند الحنابلة: الأب/وصبي الأب/فالحاكم.

الإمامية:

جاء في شرائع الاسلام: "الولاية في مال الطفل والمجنون للأب والجد للأب. فإن لم يكونا فللوصبي. فإن لم يكن فللحاكم... أما السفيه والمفلس فالولاية في مالهما للحاكم... أهـ"(4).

إذن، فترتيب الأولياء عند الامامية هم: الأب والجد أبي الأب فالوصى فالحاكم.

⁽¹⁾ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج4، ص 373. مثله المهذب، ج، ص 126.

⁽²⁾ روضة الطالبين، ج4، ص 187.

⁽³⁾ الكافى فى فقه الامام المبجل أحمد بن حنبل، ج2، ص 188. ومثله الخرقى، ج4، ص 570.

⁽⁴⁾ الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 300.

الأباضية:

جاء في كتاب النكاح: "جمهور فقهاء الأمة على هذا الرأى في ترتيب الأولياء: الآباء ثم الأبناء ثم الأخوة الأشقاء ثم الأخوة لأب ثم الأخوة لأم ثم أولاد البنين ثم أولاد البنات ثم أولاد الأخوات ثم الأعمام ثم الأخوال. ثم هكذا من بعدهم، فهم يصنفون مراتب الأولياء في طبقات أفقية ... أهـ"(1).

إذن فترتيب الأولياء عند الأباضية هم الأب، فالابن فالأخ الشقيق والأخ لأب والأخ لأم ثم ابن الابن ثم ابن البنت ثم ابن الأخت ثم العم ثم الخال. وهكذا فهم يصنفون مراتب الأولياء في طبقات أفقية. وهو ترتيب غريب.

الموازنة بين آراء الفقهاء في ترتيب الولاية:

1/ نلاحظ أن الفقهاء قد أجمعوا على ولاية الأب.

2/ أيضا اتفقوا أن باقى الأولياء هم وصبى الأب ثم وصبى الوصبى ثم القاضبى أو الحاكم ثم وصبيه ولكنهم اختلفوا في ترتيب هؤلاء والعبرة في الولاية بالشفقة.

3/ أيضا اتفقوا أن الجد والأخ والعم والأم غير داخلين في الولاية على المال. لكن شذ الأباضية وقالوا أن الأولياء بعد الأب هم: الابن والأخ الشقيق ثم لأب ثم لأم ثم ابن الابن، ثم ابن البنت ثم ابن الأخت ثم العم، ثم الخال. وهكذا فرتبوا الأولياء ترتيبا أفقيا.

الولاية في القوانين السودانية:

القوانين السودانية مستقاة من الفقه الإسلامي. ونكتفي في الحديث عن الولاية في القوانين السودانية، نذكر أحكامها الواردة في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991. وقد وردت هذه الأحكام في المواد من المادة (233) الى المادة (266).

جاء في المواد المشار إليها، الولاية هي ولاية على النفس وولاية على المال.

الولاية على النفس هي العناية بكل ما له علاقة بشخص القاصر ومن في حكمه.

الولاية على المال هي العناية بكل ما له علاقة بمال القاصر ومن في حكمه (المادة 233).

وجاء في المادة 234: "تكون الولاية على النفس للأب ثم للعاصب بنفسه على ترتيب الإرث.

⁽¹⁾ أبو زكريا يحى بن الخير بن أبى الخير ، كتاب النكاح، ص 62. طبعة طرابلس 1976.

وجاء في المادة 235: "تكون الولاية على المال للأب ثم لوصى الأب ثم الجد لأب ثم لوصى الجد. لوصى الجد.

وجاء في المادة 236: "يشترط في الولى أن يكون مسلما بالغا عاقلا أمينا قادرا على القيام بمقتضيات الولاية.

جاء في المادة 237: "تسلب الولاية إذا تخلف أحد الشروط المذكورة في المادة (236).

وجاء في المادة 238: "تكون الولاية على أموال القاصر حفظا وتصرفا واستثمارا". وجاء في المادة (234) 1/ يجوز للأب أو الجد الصحيح أن يعين وصيا على ولده القاصر أو المرتقب. ويجوز له أن يرجع عن إيصائه ولو التزم بعدم الرجوع.

2/ إذا لم يكن للقاصر وصبي مختار فيعين له القاضى وصبيا لإدارة شئونه مراعيا فى ذلك مصلحة القاصر.

وجاء في المادة (244): "يشترط في الوصىي أن يكون (أ) كامل الأهلية. (ب) أمينا (ج) قادرا على القيام بمقتضيات الوصاية غير محكوم عليه في جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو احتيال أو تزوير أو جريمة من الجرائم المخلة بالآداب والشرف. (هـ) غير محكوم عليه بالإفلاس إلى أن يرد اعتباره. (و) غير محكوم عليه بالعزل من وصاية سابقة. (ز) غير خصم في نزاع قضائي مع القاصر ولا توجد بينهما عداوة.

وجاء في المادة (25): "تخضع تصرفات الوصى إلى القاضى المختص. انتهى.

التعليق:

من الملاحظ على سمات القانون العامة في هذه المسألة أنها تهدف إلى الحفاظ على حقوق و أموال القاصر فيما ذهبت إليه من إجراءات.

أما ترتيب الأولياء على مال القاصر فهم: الأب/ثم وصيه/والجد ثم وصيه.

موازنة بين آراء الفقهاء والقانون:

إن كل الآراء متقاربة ومشددة في إجماعها على الأب ومن بعده وصيه، بل منهم من قال بوصى وصيه ثم الجد. وتعليل المذاهب أنهم حريصون على الشفقة وهي متوفرة في الأب ومن يأتي به الأب.

ولكن شذ الأباضية وأتوا بأغرب ترتيب وهو: الآباء كبقية الفقهاء ثم الأبناء ثم الأخوة لأم ثم أو لاد البنين ثم أو لاد البنات ثم أو لاد الأخوات ثم الأعمام، ثم الأخوال. أى أنهم يرتبونهم أفقيا.

أما في القانون السوداني فترتيب الأولياء: الأب/ثم وصيه/ثم الجد/ثم وصيه والقانون لم يخرج من تشدد جميع المذاهب فهو مستمد من المذاهب أي من الفقه الإسلامي.

المطلب الثانى: حق التربية والتأديب والتدريب على الحياة: التربية في اللغة:

التربية من مادة (ربب). ومعانيها كلها في اللغة تشير إلى التدين بالعلوم الربانية العالية. حتى قال بعضهم أنها ليست بعربية وإنما عبرانية أو سريانية.

وجاء في لسان العرب: "الربيّ: منسوب إلى الرب. والرّباني: الموصوف بعلم الرب. ابن الاعرابي: الرباني: العالم المعلم، الذي يغذي الناس الصغار بالعلم قبل كبارها. وقيل هو من الرّب بمعنى التربية. كانوا يربون المتعلمين الصغار بالعلوم قبل كبارها ... أهـ "(1). ولكن صاحب قاموس الرائد، نسبها إلى مادة (رب و). ولعله متأثر بالعلوم المعاصرة، التي دخلت على ثقافتنا العربية.

جاء في قاموس الرائد: "تقول: تربّي تربّيا. ربى الولد: جعله يربو. وربى الولد: غذاه. وربى الولد: ثقفه و هذبه. والتربية علم يعنى بتثقيف الأولاد وتهذيبهم وتنشئتهم"⁽²⁾.

إذن، فإن ما يعنينا من معانى التربية، هو استهدافها لعقل وروح الإنسان وتغذيتهما بالعلوم السامية والأخلاق حتى يكون صالحا للإضطلاع بدوره فى الحياة. وهو نفسه المعنى العام للتربية عند العلماء المعاصرين.

التأديب في اللغة:

التأديب هو قيادة الإنسان الصغير إلى المحامد، بدلا من المقابح والصفات الذميمة. وهو عرف حسن تمسك به الناس منذ القدم. كما دعت إليه الملل والشرائع.

جاء في لسان العرب: "(أ د ب) الأدب: الذي يتأدب به الأديب من الناس. وسمى أدبا لأنه يأدب الناس إلى المحامد وينهاهم عن المقابح.

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الباء، فصل الراء، مادة (ربب).

^(0, -1) جبر ان مسعود، الرائد، حرف التاء، مادة (0, -1)

تقول: أدبت، آدُبُ أدبا حسنا وأنت أديب. فالأدب: أدب النفس والدرس. والأدب: الظرف وحسن التناول. تقول: أدب بالضم – فهو أديب من قوم أدباء.

وأدبه فتأدب: أى علمه. فقد استعمله الزجاج فى الله عز وجل، فقال: هذا ما أدب الله تعالى به نبيه صلى الله عليه وسلم.

تقول: فلان قد استأدب: أى تأدب. فيقال للبعير إذا ريض وذلل: أديب مؤدب ... أهـ"(1)

إذن، نخلص إلى أن التأديب في القاموس يعنى الترويض على المحامد والمكارم منذ الصغر حتى يشب عليها الإنسان. وهذا نفسه هو المعنى الذي عناه الفقهاء.

التدريب:

في اللغة: التدريب مصدر من (درب) وهو التعويد على الشيء حتى يلتزم به.

جاء فى ترتيب القاموس المحيط: "تقول: دربه به وعلمه. وفيه تدريبا: أى علمه. والمدرب: أى المجرب. والمدرب من الابل: المخرج المؤدب، قد ألف الركوب وعود المشى فى الدروب"(2).

وجاء في معجم الرائد: "درب تدربا، من (درب) على الشيء أو فيه أو به: أى تعوده ومرن عليه ... أهـ $^{(3)}$.

إذن التدريب في اللغة معناه تعويد الإنسان على ما يريده أن يسير على نهجه. وفي حق الأطفال أن يتعودوا على مناهج الحياة التي تجعلهم أهلا للتعامل وأداء الواجبات: كتدريبه على الصلاة وعلى البيع والشراء. وهذا أيضا ما يعنيه علماء الاجتماع.

وفى حق الإناث درج الناس أن يسموا ما يعودوهن به (التدبير). جاء فى الرائد: "التدبير من (در ب). فتدبير المنزل علم يبحث فى ترتيب المنزل، ومعالجة الطعام والعناية بالصحة، وما إلى ذلك من الشئون ... أه"(4).

إذن يمكن أن نقول أن التدبير هو أيضا تدريب لكن للإناث على خدمات تختص بها الإناث دون الرجال. وهذا المعنى هو نفسه الذي يهدف اليه علماء التربية والاجتماع.

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الباء، فصل الأدب، مادة (أدب).

⁽²⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، بأب الدال، مادة (درب).

⁽x) (x) (x)

المرجع السابق، باب التاء، مادة (c باب (c).

الخلاصة:

نخلص إلى أن معانى التربية والتأديب والتدريب والتدبير كلها متداخلة. ومعناها المشترك صقل الطفل وقيادته نحو مواجهة الحياة بثقة واقتدار. ولعل لفظ التربية يشملها جميعا.

تعريف التربية في إصطلاح الفقهاء:

أما في الإصطلاح، فلم أقف عند الفقهاء القدامي والمعاصرين على تعريف صريح لمعنى التربية، إلا عند الشيخ الأستاذ حسنين محمد مخلوف، مفتى الديار المصرية السابق، وعضو جماعة كبار العلماء، حيث عرفها بأنها إيصال الشيء إلى الكمال تدريجيا وعلى حسب قابليته.

جاء في صفوة البيان لمعانى القرآن: "التربية هي تبليغ الشيء إلى كماله، بحسب استعداده، شيئا فشيئا"(1).

رأى الباحث:

فهذا المعنى يدل، على أن المربى، هو الذى يزود الآخرين بالمعانى السامية، على حسب استعدادهم، حتى يوصلهم إلى الكمال المطلوب. ولعل الرسل هم أول من إنتهج هذا المنهج، ومن بعدهم العلماء والصالحين والمجددين لدين الأمة.

ونلاحظ أن المعنى اللغوى، يطابق هذا المعنى الإصطلاحى الذى أوردناه عن الشيخ مخلوف فى تفسيره. فالقضية هى قضية وسائل. وبالوسائل يؤتى مفهوم التربية أكله ويوصلنا إلى الإنسان الكامل الذى نريده.

تعريف التربية في الإصطلاح الحديث:

جاء في كتاب الطفولة صانعة المستقبل: "التربية هي إعداد الإنسان ليحيا حياة كاملة، ويعيش سعيدا محبا لوطنه قويا في جسمه، منظما في تفكيره، رقيقا في شعوره، ماهرا في عمله، متعاونا مع غيره يحسن التعبير بقلمه ولسانه، ويجيد العمل بيده ... أهـ "(2).

⁽¹⁾ حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعانى القرآن، ج1، ص 12.

⁽²⁾ محمد عطيه الأبراشي، الطفولة صانعة المستقبل، ص 80.

التعليق والمناقشة:

يمكن أن نقول، إن تطبيق هذا التعريف العصرى للتربية الغرض منه أن يوجد المواطن الصالح: المعد دينيا وخلقيا وجسمانيا وعقليا ووجدانيا، حتى يشارك في العملية الاجتماعية في وطنه بثقة واقتدار.

لقد بذل علماء التربية المعاصرين جهودا جبارة. ووضعوا من المناهج وابتكروا من الأساليب والوسائل ما يوصلهم إلى أكمل مستوى للإنسان أو المواطن الذي يبغونه.

إذن القضية الأساسية هي قضية الوسائل التي توصلنا إلى ما نسعى إليه، من تربية شخصية الإنسان الذي نريده لأوطاننا ولمجتمعاتنا العربية والإسلامية، حتى يتمكن من المساهمة فيما يجرى في العالم من تقدم وتطور، على ألا يخرج عن الثوابت الإسلامية التي فرضتها علينا الشريعة وألزمتنا التمسك بها.

ونحن المسلمين شاركنا بدور ليس بالسهل بواسطة علمائنا في تحديد الوسائل التي يمكن أن توصلنا إلى الإنسان والمواطن المثالي الكامل المقتدر الذي نريده أن يسهم في بناء المجتمع الإنساني.

والتعريف الفقهى للتربية الذى أوردته يؤكد عمق مساهمتنا ويدعو إلى تحديد وسائل التربية التي يجب أن تطبق لكي توصلنا إلى النتيجة المبتغاة.

النصوص الدالة على التربية والتأديب من القرآن:

1/ يا ايها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة $^{(1)}$.

جاء في روح البيان: "قوا" هو أمر من الوقاية بمعنى: الحفظ والحماية والصيانة. يعنى بترك المعاصى و فعل الطاعات.

"وأهليكم" بالنصح والتأديب والتعليم. واصله أهلين: جمع أهل وقد حذفت النون بالاضافة. ويجمع على أهالى أيضا: وهو كل من في إعالة الرجل ونفقته: من المرأة والولد والأخ والأخت والعم وابنه والخادم. ويفسر بالأصحاب أيضا". فدلت الآية على وجوب الأمر بالمعروف للأقرب فالأقرب. فقيل أشد الناس عذابا يوم القيامة من جهل أهله وخص الأبعدين بالنصيحة. مع أن حكم الأجانب كحكمهم في ذلك. لأن الأقارب أولى بالنصيحة ... أهـ(2).

⁽¹⁾ سورة التحريم، الآية 6.

⁽²⁾ البروسوى، روح البيان، ج10، ص 58 فما بعدها.

2/ وقال تعالى: "ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين"(1).

جاء فى الكشاف: "سألوا ربهم أن يرزقهم أزواجا وأعقابا عمالا لله، يسرون بمكانهم، وتقرّ بهم عيونهم. وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: هو الولد إذا رآه يكتب الفقه. وقيل سألوا الله أن يلحق بهم أزواجهم وذريتهم فى الجنة ليتم بهم سرورهم. وقيل هب لنا منهم سرورا وفرحا. أو أراد واجعلنا اماما واحدا بإتحادنا واتفاق كلمتنا ... أهـ"(1).

تعليق:

نستفيد من هاتين الآيتين وجوب الاجتهاد في تأديب الأولاد، حتى تقر بهم أعين والديهم في الدنيا، وتكتب لهم النجاة في الآخرة.

النصوص الدالة على التربية والتأديب من السنة:

1/ عن ابن عباس رضى الله عنه، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "افتحوا على صبيانكم أول كلمة (ب) لا إله إلا الله. ولقنوهم عند الموت لا إله إلا الله! (2).

2/ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما نحل والد ولدا أفضل من أدب حسن"(3).

(ح) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مروا أبناءكم بالصلاة لسبع. واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع" (4).

4/ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لئن يؤدب أحدكم ولده، خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع على المساكين" (5).

5 وعن ابن عباس رضى الله عنه قال: قالوا: يا رسول الله، قد علمنا ما حق الوالد، فما حق الولد؟ قال: "أن يحسن إسمه ويحسن أدبه" $^{(6)}$.

(1) الومخشري، الكشاف، ج3، ص 102.

⁽¹⁾ سورة الفرقان، الآية 74.

⁽²⁾ رواه الحاكم في المستدرك. وقد أورد الشوكاني في تحفة الذاكرين لأبي داود والنسائي من حديث أبي رافع مولى رسول الله (ص): أن النبي (ص) أذن في أنن الحسن بن على حين ولدته فاطمة رضى الله عنها بأذان الصلاة. راجع تحفة الذاكرين صلى 182. أيضا جاء في تحفة الذاكرين: "قال المصنف رحمه الله:"وهو من حديث عبدالله بن عمر بن العاص مرفوعا: "إذا أفصح أو لادكم فعلموهم لا إله إلا الله ثم لا تبالوا حتى ماتوا وإذا أثغروا فمروهم بالصلاة". إسناده في عمل اليوم والليلة لابن السني. راجع تحفة الذاكرين ص 183.

⁽ $^{(3)}$ جاء في تأريخ البخارى، من رواية بشر بن يوسف، عن عامر بن أبى عامر، سمع أيوب بن موسى القرشى عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله وسلم. قال البخارى: ولم يصح سماع جده من النبى وقد ذكره الترمذي ورقمه 2018.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه أحمد في المسند وأبو داود في السنن. أخرجه العراقي في المغنى بهامش الاحياء ج2 ص 217.

⁽⁵⁾ رواه الطبراني في المعجم، من حديث جابر بن سمرة.

⁽⁶⁾ رواه البيهقي من حديث محمد بن الفضل بن عطية و هو ضعيف. كما رواه ابن ماجه عن ابن عباس. ذكره المنذري في باب الترغيب في تأديب الأولاد ورقمه 3. راجع ج3 ص 72.

6/ وعن أبى سعيد وابن عباس قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ولد له ولد فليحسن إسمه وأدبه، فإذا بلغ فليزوجه. فإن بلغ ولم يزوجه، فأصاب إثما، فإنما إثمه على أبيه"(1).

7/ عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلكم مسئول عن رعيته، فالأمير راع على الناس وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول عن رعيته، وامرأة الرجل راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسئول عنه، ألا فكلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته"(2).

جاء فى روح البيان: شرحا للحديث الأخير "وهو من الرعاية بمعنى الحفظ. يعنى كلكم ملتزم بحفظ ما يطالب به، من العدل إن كان وليا ومن عدم الخيانة إن كان موليا عليه ... أهـ "(3).

نستفيد من هذه الأحاديث أنها تدل على الحض على تأديب الأو لاد حتى يشبوا مواطنين صالحين في الدنيا، وتكتب لهم النجاة بين يدى الله في الآخرة.

الموازنة بين الآيات والأحاديث:

يمكن القول أن معانى النصوص من الكتاب والسنة كلها تدل على الحض على تأديب الأولاد حتى يشبوا وهم جيل صالح لنفسه ومجتمعه ووطنه.

الوسائل التربوية عند المعاصرين من الفقهاء:

مقدمــة:

قلنا أن الفقهاء المعاصرين، ساهموا مع علماء التربية في العصر الحديث، بإبراز الوسائل التي تربى الشخصية حتى نصل بها إلى المستوى الذي نريده: من الصلاح والتقوى والتأهيل والتدريب.

وبالرغم من أن علماء التربية في العالم المعاصر بذلوا جهدا في هذا المضمار، إلا أننا سبقناهم بأربعة عشر قرنا، أي منذ القرن السادس الميلادي حيث نزل القرآن بمنهج كامل

⁽¹⁾ رواه البيهقى، من حديث مسلم بن ابر اهيم. وأخرج العراقى مثله من حديث أنس وقال: أخرجه أبو الشيخ بن حبان فى كتاب الضحايا والعقيقة. إلا أنه قال وسمعوه لسبع وزوجوه لسبع عشرة ... وفى إسناده من لم يسم ...أهـ. راجع المغنى عن حمل الأسفار بهامش الاحياء ج2، ص 217.

رواه البخاري في صحيحه . كما ذكره البروسوي في روح البيان ج10 ص 58 .

⁽³⁾ البروسوى، روح البيان، ج10، ص 58.

للتربية: فيه الأهداف والوسائل التربوية. وهي أهداف ووسائل تطبق العملية التربوية على مستوى الأشخاص والمجتمع.

جاء فى منهج التربية الإسلامية: "طريقة الإسلام فى التربية هى معالجة الكائن البشرى كله: معالجة شاملة لا تترك منه شيئا ولا تغفل عن شىء. جسمه وعقله وروحه حياته المادية والمعنوية وكل نشاطه على الأرض.

إنه يأخذ الكائن البشرى كله. بفطرته التي خلقه الله عليها، لا يفعل شيئا عن هذه الفطرة، ولا يفرض عليها شيئا ليس في تركيبها الأصيل ... أهـ"(1).

وجاء في الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: "تعمل الشريعة على منع الجريمة بثلاث طرق، كلها تؤدي إلى ذلك.

أولها: تهذيب النفس. فإن تربية الضمير هو الأساس الأول في منع وقوع الجريمة. ولقد هذب الإسلام النفس بالعبادات التي قررها.

وثانيها: تكوين رأى عام فاضل لا يظهر فيه الشر ويكون فيه الخير بينا واضحا معلنا. بإشاعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

وثالثها: والأمر الثالث الذي تتخذه الشريعة ذريعة لمنع الجريمة هو العقاب على ما يقع منها. فإن العقاب ردع للجانى وزجر لغيره ومنع لتكرار الوقوع ... أهـ(2)".

وجاء في ندوة بالإذاعة السودانية: "التربية الغرض منها بناء الشخصية، ولها ثلاثة جوانب:

الأول: واجب رباني. قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة"(3).

الثانى: واجب اجتماعى. لكى يشب الأولاد في المجتمع وهم صالحون عاملون مفيدون لأنفسهم والمجتمعهم.

والثالث: شيء غريزي. فتربية الأم لولدها بالحنان والرعاية والرضاعة، شيء طبيعي غريزي.

هذه جوانب التربية. وهي أيضا لها وسائل:

فمن وسائلها القدوة. قال الشاعر العربي:

⁽¹⁾ محمد قطب، منهج التربية الإسلامية، ص 18.

⁽²⁾ الإمام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (العقوبة)، ص 28.

⁽³⁾ سورة التحريم، الآية 6.

وينشأ ناشىء الفتيان منا * على ما كان عوده أبوه وبالطبع وكذلك أمه.

ومن وسائلها الرحمة. فلا بد من إشعار الطفل بالرحمة والعطف والحنان. فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رءوفا رحيما لينا بارا. فقد كان يداعب الصبيان وقد وجد طفلا يقال له أبو عمير من أقربائه كا يلعب بطائر اسمه النغير. فكان كلما لقيه سأله عن الطائر (النغير) فيقول له مداعبا: "يا ابا عمير. ما فعل النغير"(1).

ومن وسائلها الاستقرار الأسرى والحذر من أن تكون الأسر مفككة متنافرة، لأن ذلك ينعكس على شخصيات الأطفال، فتكون شخصياتهم مهزوزة.

ومن وسائلها الدين. فقد شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن المعاملة وخاصة للبنات.

ومن وسائلها مراعاة الفرق بين الأجيال. فلا بد من أن نربيه على معرفة الجديد في مجتمعه لكي يواجه المستجدات بثقة ودراية.

ومن وسائلها التعليم، لأن الإنسان الجاهل فاقد لأقوى سلاح يمتلكه الإنسان في مسيرته في الحياة فنربى أو لادنا ونعلمهم العلم النافع.

ومن وسائلها إصلاح وسائل التربية والإرشاد الحديثة: من صحف ومجلات وإذاعات وتلفزيون: لأنها عامة وتؤثر سلبا على من لا أب له يقيه من غائلة ما تبثه هذه الأشياء انتهت الندوة⁽²⁾.

الخلاصة:

نخلص مما استعرضناه من مصادر تربوية، أنه ولكى تكون وسائل التربية فعالة على صعيد الأسرة خاصة وصعيد المجتمع عامة، يجب أن نراعى:

1/ أن نهتم بالوسائل التربوية بحيث نعالج الكائن البشرى معالجة كاملة، من خلال فطرته التي فطره الله عليها. ولا يكون ذلك إلا بتعميم التربية الدينية.

- 2/ أن تحارب الدولة والمجتمع وقوع الجرائم.
- 3/ أن نعمق تهذيب النفوس بالعبادات الإسلامية كالصلاة والصوم والزكاة.

⁽¹⁾ رواه مسلم في صحيحه.

⁽²⁾ هي ندوة مبثوثة في حلقة برنامج وجه النهار. وكانت في يوم الاثنين 2004/4/12م، وتحدث فيه الأساتذة: البروفسير/ التجاني حسن الأمين والدكتور/ الجيلي على البشير والمهندس/ محمد هاشم الحكيم.

- 4/ أن نخلص لرأى عام معافى وذلك بتعميق مفهوم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
- أن نردع المجرمين بالعقوبات الفورية والرادعة حتى ينزجر الآخرون ويكفوا عن إرتكاب الجرائم خاصة الجرائم الغريبة التى بدأت تظهر فى مجتمعنا.
- 6/ أن نهتم بأولادنا من داخل الأسر. بحيث نكون قريبين منهم ونأخذ بيدهم في كل لحظة يحتاجون إلينا بالنصح والإرشاد والتوجيه وخلافه.
- 7/ أن نراعى الفرق بيننا وبينهم إذ أن الجيلية تعنى أن لكل جيل ظروفه الخاصة به. فإن لم نراع هذه الفروق أدت معاملتنا لهم إلى هزات ستؤثر في شخصياتهم.
- 8/ أن نساهم كلنا دولة وأفرادا في إصلاح وسائل الاعلام العامة بقدر الإمكان. حتى تكون قادرة على حمل مفهوم التربية الوطنية السودانية، لمجابهة التربية الوافدة والمفروضة على أبنائنا وبناتنا ... أه.

التربية والتأديب والتدريب للنشء في التشريعات السودانية:

أشارت الدساتير السودانية والقوانين التى صدرت استنادا عليها، إلى مسألة التربية والتأديب والتأهيل للنشيء⁽¹⁾.

(أ) دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة 2005م:

جاء فى المادة (14) 1/: "تضع الدولة السياسات. وتوفر الوسائل لرعاية النشء والشباب. وضمان تنشئتهم على وجه صحى بدنيا وأخلاقيا، وحمايتهم من الاستغلال والاهمال المادى والأخلاقي.

- 2/ ترعى الدولة الرياضة، وتمكن الشباب من تنمية مهاراتهم.
- 3/ تحمى الدولة وتدعم المؤسسات الرياضية الأهلية وتضمن استقلاليتها⁽²⁾.

(2) راجع دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م.

⁽¹⁾ راجع دستور جمهورية السودان لسنة 1419هـ-1998 (الملغى). فقد جاء فى المادة (14) منه "ترعى الدولة النشىء والشباب وتحميهم من الاستغلال والاهمال الجسماني والروحى وتوظف سياسات التعليم والرعاية الخلقية والتربية الوطنية والتزكية الدينية لاخراج جيل صالح".

التعليق:

ما يمكن أن نقول حول مادتى دستور عام 1998م ودستور عام 2005 هو إضطلاع الدولة بالإصلاح وإلتزامها بوضع كل السياسات التربوية المطلوبة وكذلك الوسائل الكفيلة بتربية النشء ليكون جيلا صالحا في بلاده.

(ب) القوانين السودانية التي قننت لأهداف التربية ووسائلها:

جاء في المادة (5)(أ): من قانون الطفل لسنة 2004م: "تتكفل الدولة برعاية وحماية الأطفال. وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحية من كافة النواحي في إطار الحرية والكرامة الإنسانية والقيم الروحية والاجتماعية وفي بيئة صحية.

(ه) تكفل الدولة تعليم الطفل، وتنشئته تنشئة دينية وأخلاقية ووجدانية ووطنية وروحية، وتكوينه علميا وبدنيا وثقافيا. وبناء شخصيته العابدة لله في حرية ومسئولية وإيمان وتبصير بتراثه وتعمير وجدانه بحب وطنه ومواطنيه والإنسانية جمعاء. وبمعاني الخير والسلام والتعاون والبذل. وبناء قدراته بالقدر الذي يمكنه من الاسهام الفاعل في مجالات التنمية كافة على أساس تكافؤ الفرص.

(و) تقع على عاتق الوالدين المسئولية الأولى في تربية الطفل. وعلى الدولة أن تقدم ما في وسعها من المساعدة الملائمة. وأن تكفل تطوير مؤسسات رعاية الأطفال⁽¹⁾.

التعليق:

إذن التزمت الدولة بوضع الأسس التربوية اللازمة لتربية الأطفال وكذلك المؤسسات اللازمة لذلك بالتعاون مع الأسرة. وذلك في قانون الطفل لسنة 2004م.

وجاء فى المادة (4)(هـ) من قانون الخدمة الوطنية لسنة 1992م: "تأهيل الشباب ليقوموا صحيا وسلوكيا أو ليؤهلوا بأى مناهج تعليمية أو تربوية أو تثقيفية أو ليدربوا على أى حرفة أو وظيفة أو لتنمى فيهم أى مهارة أو إستعداد"(2).

إذن، هذه المادة من قانون الخدمة الوطنية لسنة 1992 وغيرها زاخرة بمبادىء التربية والتأهيل والتدريب التي اضطلعت بها الدولة تجاه النشء في السودان.

⁽¹⁾ راجع قانون الطفل لسنة 2004م.

⁽²⁾ راجع قانون الخدمة الوطنية لسنة 1992م.

وجاء في المادة (6)(أ) من قانون التدريب المهنى والتلمذة الصناعية لسنة 2000م: "تكون للمجلس الأعلى الاختصاصات الآتية: (أ) وضع السياسة العامة للتدريب المهنى والتلمذة الصناعية ... أهـ "(1).

إذن، تضع هذه المادة وغيرها التدريب للشباب من أهداف الدولة حتى يشب الشباب مؤهلا ويساهم في تقدم الوطن.

الخلاصة:

الخلاصة هي أن دساتير السودان وقوانينه أكدت بوضوح التزام الدولة وإلزام المواطن بأهداف التربية ومناهجها ووسائلها، حتى ينشأ الطفل وهو مواطن صالح لنفسه واسرته ومجتمعه ووطنه.

الحكم الشرعى للتربية والتأديب والتدريب عند الفقهاء:

لم أعثر على رأى بقية المذاهب وعثرت على آراء الشافعية والحنابلة والأباضية أثبتها فيما يلى: -

الشافعية:

جاء في المجموع: "قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله: على الآباء والأمهات تعليم أولادهم الصغار ما سيتعين عليهم بعد البلوغ: فيعلمه الولى الطهارة والصلاة والصوم ونحوهما. ويعرفه تحريم الزنا واللواط والسرقة وشرب المسكر والكذب والغيبة وشبهها. ويعرفه أنه بالبلوغ يدخل في التكليف. ويعرفه ما يبلغ به. وقبل هذا التعليم مستحب والصحيح وجوبه. وإنما المستحب ما زاد على هذا من تعليم القرآن والفقه والأدب. ويعرفه ما يصلح به معاشه. ودليل تعليم الولد الصغير قوله تعالى: "قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة" (2). وقوله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (3). قال على بن أبى طالب رضى الله عنه ومجاهد وقتادة: معناه علموهم ما يتخوف به من النار.

⁽¹⁾ راجع قانون التدريب المهنى والتلمذة الصناعية لسنة 2000م.

⁽²⁾ سورة التحريم، الآية 6.

⁽³⁾ رواه البخاري ومسلم وقد سبق تخريجه في هذا المطلب

وهناك رأيان حول أجرة التعليم: الرأى الأول أجرة التعليم في هذا النوع من التعليم من مال الصبي، فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته.

وأما الثانى فذكر البغوى وجهين: أصحهما أنه من ماله لأن فيه مصلحة له. والثانى من مال الولى لعدم الضرورة إليه.

وأعلم أن الشافعي والأصحاب إنما جعلوا للأم مدخلا في وجوب التعليم لكونه من التربية وهي واجبة عليها كالنفقة. والله أعلم ... أهـ(1).

التعليق:

إذن الواجب على الأب تعليم الولد أمور الدين. وما يصلح به المعاش. كما أوجبوا على الأم أن تقوم بدورها في تعليم الأولاد لأن التعليم والتربية متكاملان.

الحنابلة:

جاء في تحفة المودود: "الباب السادس عشر، في فصول نافعة في تربية الأطفال، تحمد عواقبها عند الكبر.

ينبغى أن يكون رضاع المولود من غير أمه، بعد وضعه يومين أو ثلاثة وهو الأجود، لما في لبنها في ذلك الوقت، من الغلط والأخلاط بخلاف لبن من قد استغلت على الرضاع. وكل العرب تعتنى بذلك. كما استرضع النبي صلى الله عليه وسلم في بني سعد... أه.

وينبغى أن يمنع من حملهم والتطواف بهم، حتى تأتى عليهم ثلاثة أشهر فصاعدا، لقرب عهدهم ببطون الأمهات وضعف أبدانهم ... أه.

وينبغى أن يقتصر بهم على اللبن وحده، إلى نبات أسنانهم، لضعف معدتهم وقوتهم الهاضمة للطعام. فإن الله سبحانه وتعالى أخر إنباتها إلى وقت حاجته إلى الطعام. رحمة منه بالأم وحلمة ثديها، فلا يعضه الولد بأسنانه ... أه.

وينبغى تدريبهم فى الغذاء، فأول ما يطعمونهم من الغذاء: اللبن، فالخبز المنقوع فى الماء الحار، فاللبن الحليب ثم الطبيخ والأمراق الخالية من اللحم، ثم بعد ذلك ما لطف جدا من اللحم، بعد إحكام مضغه أو رضه رضا ناعما ... أه.

فإذا قربوا من وقت التحكم فتدلك ألسنتهم بالعسل والملح لما فيهما من الجلاء للرطوبات الثقيلة المانعة من الكلام ... أه.

⁽¹⁾ النووى، المجموع، ج1، ص 26.

فإذا حان وقت نبات الأسنان، فتدلك لثاهم كل يوم بالزبد والسمن. ويحذر عليهم كل الحذر من الأشياء الصلبة. لأنها تعرض الأسنان للفساد والاعوجاج والخلل ... أهـ.

ولا ينبغى أن يشق على الأبوين بكاء الطفل وصراخه. فإنه ينتفع بذلك البكاء انتفاعا عظيما: لأن البكاء يروض أعضاءه، ويوسع أمعاءه، ويفسح صدره، ويسخن دماغه، ويحمى مزاجه، ويثير حرارته الغريزية، ويحرك الطبيعة لدفع ما فيها من الفضول، ويدفع فضلات الدماغ من المخاط وغيره ... أه.

وينبغى عندما يصلب بدنه، وتقوى أعضاؤه، ويجلس على الأرض، أن يمرن ويدرب على الحركة، والقيام قليلا قليلا إلى أن يصير له ملكة وقوة ليفعل ذلك بنفسه ... أهـ.

وينبغى أن لا يعرض الطفل على أمر يفزعه من الأصوات الشديدة الشنيعة، والمناظر القبيحة الفظيعة، فإذا عرض له عارض من ذلك فينبغى إيناسه بما ينسيه إياه، وأن يلقم ثديه في الحال ويستعجل تمهيده بالحركة اللطيفة حتى ينام. لأن ذلك ربما أدى إلى فساد قوته العاقلة لضعفها فلا ينتفع بها بعد كبره ... أه.

ويتغير حال المولود عند نبات أسنانه، ويهيج به القيء والحميات وسوء الأخلاق. فينبغى التلطف في تدبيره وقت نباتها، وأن نكرر عليه الحمام وأن يغذى غذاء يسيرا. وانطلاق بطنه في ذلك الوقت خير له من أعتقاله. فلا شيء أضر للطفل من اعتقال الطبيعة. ولا شيء أنفع له من سهولتها بإعتدال ... أه.

ومن سوء التدبير للأطفال، أن يمكنوا من الإمتلاء من الطعام، وكثرة الأكل والشرب. ومن أنفع التدبير لهم أن يعطوا دون شبعهم، ليجود هضمهم ويختلط أخلاطهم، وتقل الفضول في أبدانهم، وتصح أجسادهم، فتقل أمر اضهم لقلة الفضلات الغذائية. قال بعض الأطباء: وأنا أعرف قوما ذكرهم، حيث لا يطعمون الصبيان إلا دون شبعهم. ولذلك ترتفع قاماتهم ويعتدل أجسامهم ... أه.

قال جالينوس: ولست أمنع هؤلاء الصبيان من شرب الماء البارد أصلا، لكننى أطلق لهم شربه بعد الطعام، في أكثر الأمر وفي الأوقات الحارة في زمن الصيف إذا تاقت أنفسهم إليه. قلت (يعنى نفسه الامام ابن القيم): ولا يحرمهم شرب الماء البارد في هذه الأوقات، ولا سيما عقيب الطعام، فإنه يتعين تمكينهم منه بقدر، لضعفهم عن احتمال العطش بإستيلاء الحرارة ... أه.

ومما ينبغى أن يحذر، أن يحمل الطفل على المشى قبل وقته لما يعرض فى أرجلهم بسبب ذلك من الانتقال والإعوجاج بسبب ضعفها ... أهـ.

وأحذر كل الحذر أن تحبس عنه ما يحتاج إليه: من قيء أو نوم أو طعام أو شراب أو عطاس أو بول أو إخراج دم، فإن لحبس ذلك عواقب رديئة في حق الطفل والكبير ... أهـ.

ومما يحتاج إليه الطفل غاية الاحتياج، الاعتناء بأمر خلقه، فإنه ينشأ عما عوده المربى في صغره، من حر وغضب ولجاج وعجلة وخفة مع هواه، وطيش وحدة وجشع. فيصعب عليه في كبره تلافي ذلك. ولهذا نجد أكثر الناس منحرفة أخلاقهم، وذلك من قبل التربية التي نشأ عليها ... أه.

وكذلك يجب أن يجتنب الصبى إذا عقل مجالس اللهو والباطل، والغناء وسماع الفحش والبدع ومنطق السوء فإنه إذا علق بسمعه، عسر عليه مفارقته في الكبر، وعز على وليه استنفاذه منه، فتغيير العوائد، من أصعب الأمور. والخروج عن حكم الطبيعة عسير جدا ... أه.

وينبغى لوليه أن يجتنبه الأخذ من غيره غاية التجنب، فإنه متى اعتاد الأخذ، صار له طبيعة، ونشأ بأن يأخذ لا بأن يعطى. ويعوده البذل والإعطاء ... أه.

ويجنبه الكذب والخيانة، أعظم مما يجنبه السم الناقع فإنه متى ما سهل له سبيل الكذب والخيانة، أفسد عليه سعادة الدنيا والآخرة، وحرم من كل خير ... أهـ.

ويجنبه الكسل والبطالة والدعة والراحة، بل يأخذه بأضرارها – ولا يريحه إلا بما يجم نفسه وبدنه للشغل. فإن الكسل والبطالة عواقب سوء ومغبة ندم، وللجد والتعب عواقب حميدة. فالسعادة في الدنيا والسعادة في العقبي لا يوصل إليها إلا على جسر من التعب ...

ويعوده الانتباه آخر الليل، خاصة وقت قسم الغنائم وتفريق الجوائز. فمستقل ومستكثر ومحروم، فمتى اعتاد ذلك صغيرا سهل عليه كبيرا. فالعلم لا ينال براحة الجسم ... أهـ.

ويجنبه فضول الكلام والطعام والمنام ومخالطة الأنام، فإن الخسارة في هذه الفضلات فهي تفوت على العبد خير دنياه وأخراه ... أهـ.

ويجنبه مضار الشهوات المتعلقة بالبطن والفرج غاية التجنب، فإن تمكينه من أسبابها والفسح له فيها يفسده فسادا يعز عليه بعده صلاحه. وإذا اعتبرت الفساد في الأولاد، رأيت عامته من قبل الآباء ... أه.

والحذر كل الحذر من تمكينه من تناول ما يزيل عقله من مسكر وغيره أو عشرة من يخشى إفساده أو كلامه له أو الأخذ من يده، فإن ذلك الهلاك كله.

ويجنبه لبس الحرير فإنه مفسد له ومخنث لطبيعته وشرب الخمر والسرقة والكذب ...

ومما ينبغى أن يعتد حال الصبى، وما هو مستعد له من الأعمال ومهيأ له منها، فيعلم أنه مخلوق له، فلا يحمله على غيره، فإن من حمل على غير ما هو مستعد له، لم يفلح فيه وفاته ما هو مهيأ له. فإذا رأى فيه علامات قبوله وتهيؤه للعلم مكنه فيه. وإن رآه مستعدا للفروسية وأسبابها من الركوب والرمى واللعب بالرمح، مكنه من اسباب الفروسية والتمرن عليها فإنه أنفع له وللمسلمين. فإن رأى عينه منفتحة إلى صنعة مستعدا لها، فليمكنه منها ... أه.

هذا كله بعد تعليمه ما يحتاج إليه في دينه، فإن ذلك ميسر على كل أحد لتقوم حجة الله على العبد. فإن له على عباده الحجة البالغة، كما له عليهم النعمة السابغة. والله أعلم (1).

التعليق:

أشار الحنابلة إلى التربية المبكرة للطفل، وهو لا يزال في المهد. وبعد أن يعى أوصوا بأمر تعهد أخلاقه وإبعاده عن كل ما يؤثر على سلوكياته من المجالس الفاسدة.

كما يجب أن يحض على العمل منذ وقت مبكر حتى يشب على ذلك. ويعوده التعبد وقيام الليل ويدرب على ما يناسب ذوقه من الحرف.

الأباضية:

جاء فى كتاب النيل: "(ومن حقه عليهما تأديبه) بأن يعلمه العلم والفصاحة وفنون العلم، ويأمره بالطهارة واجتناب النجس، واجتناب كثرة الأكل، واجتناب الأكل بالشمال، والأكل مما لا يليه. ويأمره بالبسملة عند أول الأكل وغير ذلك من آداب الطعام.

ويعوده الخشونة في الملبس والمطعم، وإيثار غيره بالطعام، والقناعة وعدم الترف والتنعم.

وينهاه عن ألفاظ السوء واللعب وكثرة الكلام وعن قرين السوء. ومخالطة كل من بفسده

ابن القيم، تحفة المودود، ص 163-171. $^{(1)}$

ويأمره بالتواضع في جميع أحواله وتوقير الكبير والمشائخ والمسلمين.

ويعلمه القرآن وهو أول ما يعلمه بعد معرفة الله يعلمه الفاتحة ثم ثلاث آيات فصاعدا، والواجب ذلك ويعلمه الصلاة ومعانيها وشرائع الإسلام كلها قبل البلوغ. ويعلمه الفراسة والسباحة والحساب. ويعلمه ما يحتاجه من صناعة. وصلاح دينه من المندوبات والمسنونات وصلاح دنياه كالتجارة.

وقيامهما – أي الوالدين – به حتى يبلغ بحسن التربية ... أهـ (1)

<u>التعليق:</u>

أشار الأباضية إلى منهجهم التربوى للطفل: فيعلمه العلم بجميع فنونه ويؤثره بالتعود على الطهارة والإلتزام بآداب الإسلام مثل كيفية الأكل والشرب.

وكذلك إيثار غيره على نفسه وينهاه عن الترف ويعوده الخشونة في الملبس والمطعم. ويعلمه عفة اللسان وطيب الكلام وتجنب مخالطة المفسدين.

كما يجب أن يعلمه القرآن والصلاة. وكذلك الحرف النافعة له في مسيرة حياته.

الموازنة:

يقضى الحكم الشرعى للفقهاء وجوباً أن يستعد الإنسان من وقت مبكر لتربية ولده وتأديبه وتدريبه، حتى إذا شب وجد نفسه متعودا على العلم والعبادات ومجالس العادات ومعاملة الناس، وبذلك يكون متحملا للمسئولية الأسرية والاجتماعية والوطنية والربانية.

اطفیش، شرح کتاب النیل، ج
5، ص37 فما بعدها. (1)

المطلب الثالث: حق العلم(1) والتعليم:

التعليم في اللغة:

التعليم هو عملية نقل المعارف والعلوم، إلى النشء خاصة، أو إلى بنى البشر عامة. بواسطة العلماء والمعلمين، وعبر القنوات والمؤسسات التي تبتكر لهذا الغرض.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "التعليم من مادة (ع ل م) تقول علمه علما كسمعه إذا عرّفه. تقول: علمه العلم تعليما وأعلمه إياه فتعلمه ... أهـ" $^{(2)}$.

وجاء في اساس البلاغة: تقول: وتعلم أن الأمر كذا أي أعلم ... أهـ(3).

وجاء في (The Penguin English Dictionary): يعلم : يعلم (educate) معناها: (يزود بالمعرفة، يدرب، يدرس، يربى، ينفق على التعليم، يقدم، يرقى ... أهـ)

إذن التعليم هو التزويد للآخرين بالمعرف بواسطة مختصين في هذا الشأن وفي المؤسسات التعليمية التي أنشئت لهذا الغرض.

التعليم إصطلاحا:

إن معانى التعليم في الإصطلاح، ليست ببعيدة عن المعانى اللغوية. فكلها تدل على الوسائل التي ينفل بها العلم إلى الآخرين.

جاء في كتاب التخطيط التعليمي: "التعليم هو العملية التربوية التي تتم ضمن إطار المدرسة أو المؤسسات التعليمية البحتة، دون أن نتطرق إلى تخطيط المؤسسات الأخرى، التي يشترك اشتراكا فعالا في العملية التربوية بمعناها الواسع مثل الأسرة أو الجامع أو المنتزهات أو السينما أو التلفزيون أو غير ذلك من المؤسسات التربوية أو الثقافية"(5).

⁽¹⁾ لم أجد تعريفا علميا مقنعا لمعنى ومفهوم كلمة علم لتشمل المعنى الذى أتوقعه والمفهوم الذى أحس به بينى وبين نفسى وذلك فى كل القواميس العربية والأجنبية. فلجأت إلى المترادفات اللغوية فى اللغة الانجليزية بالغة الانجليزية والأجنبية. فلجأت إلى المترادفات اللغوية فى اللغة الانجليزية ويقترب من المعنى الذى أحس به ذلك لأننى opinion, science... خلال استعراضي كلمة علم ومشتقاتها فى القرآن الكريم أن البشر سوف لن يستطيعوا إدراك معناها وكنهها. وصدق الله لاحظت من خلال استعراضي كلمة علم ومشتقاتها فى القرآن الكريم أن البشر سوف لن يستطيعوا إدراك معناها وكنهها. وصدق الله العظيم إذ يقول: "وما أوتيتم من العلم إلا قليلا". وتقريبا للمعنى وجدت أ، دائرة المعارف البريطانية (Knowledge) وفى مجلد الله العظيم إذ يقول: "وما أوتيتم من العلم (Knowledge) لتعنى كلمة (علم) فى العربية وقالت أ، كلمة (Knowledge) أو (علم) معناها العلوم الأتية مجتمعة , Religion, the History of mankind, the Branches of Knowledge.

حيث تتفصل من هذه العناوين العلوم والمعارف التي بحثتها دائرة المعارف. فوجدت نفس تقبل بهذا التعريف لمعنى ومفهوم (العلم) على الأقل في الوقت الحاضر. كما سيوضح معنى (التعليم) الذي سيأتي في هذا المطلب، سيوضح هذا المعنى (للعلم) أكثر. فالعلم هو المعرفة

⁽ع ل م). الزاوى، ج3، باب العين، مادة (ع ل م).

⁽³⁾ الزمخشرى، حرف العين، مادة $(3 \, \text{ل} \, \text{a})$.

The Penguin English Dictionary, by G.N. Garmonsway, P. 242. (4)

⁽⁵⁾ التخطيط التعليمي، الدكتور محمد سيف الدين فهمي، ص 13.

وجاء فى دائرة المعارف البريطانية: "التعليم هو نقل المعارف وقيم المجتمع إلى الطفل حيث يولد بدون ثقافة فتعوده المنهج التعلميي إلى التثقيف. وصهر سلوكياته، وإعداده لدوره المرتقب في المجتمع"(1).

وجاء في كتاب "The Great Ideas: A Syntopicon of the Great Books" التعليم في ذات نفسه ليس هو فكرة أو موضوعا، بقدر ما هو وسيلة تنتمي إليها الأفكار والمواضيع. فهو مسألة عملية تتبلور بمناقشة الأفكار والمواضيع. لأن موضوعه نقاش العلوم والمعارف المختلفة كاللغات وعلم النفس والمنطق والطب والسياسة والاقتصاد وغير ها. بل التعليم هو العملية التي ترسم وتحدد أبعاد الأفكار العظيمة كالأخلاق والحق والمعرفة والفن والعلوم والاحساس والذاكرة والعقد والعادة والتعبير والتقدم والأسرة والدولة والإنسان. بل وبه يتعلم الدين"(2).

إذن التعليم في المفهوم العصري هو وسيلة نقل المعارف.

الموازنة:

هذه التعريفات اللغوية والإصطلاحية المتطابقة للتعليم، كلها تعريفات حديثة، جاءت نتيجة لتطور العلوم الإنسانية والتجريبية، في عالمنا المعاصر. وكلها تدل أن التعليم إنما هو وسيلة وليس فكرة أو موضوعا، كما رأينا من استعراضنا للتعريفات اللغوية والإصطلاحية.

ويدل على هذا أن مشتقات التعليم لغويا في الشريعة الإسلامية فيها العلم والمعلم والمتعلم بجانب التعليم.

فضيلة ومشروعية التعليم:

إن فضيلة ومشروعية عملية التعليم لها شواهدها الدالة عليها من الكتاب والسنة.

(أ) من الكتاب: "ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون"(3). والمراد هو التعليم والإرشاد. وقال تعالى: "وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليتبينه للناس ولا يكتمونه"(4). وهذا إيجاب للتعليم. وقال تعالى: "وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم

Encyclopaedia Britanica, the Macropaedia, vol. 6, p. 316 (1)

The Great Ideas: A Syntopicon of the Great Books, vol. I, By Mortimer J. Adler and Others, p. 376.

⁽³⁾ سورة التوبة، الآية 122.

⁽⁴⁾ سورة آل عمران، الآية 187.

يعلمون" $^{(1)}$. وهو تحريم لكتمان العلم. وقال تعالى: "ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا" $^{(2)}$.

(ب) من السنة: وأما الأخبار، فقد قال (ص)، لما بعث معاذا⁽³⁾ إلى اليمن: لأن يهدى الله رجلا واحدا، خير لك من الدنيا وما فيها"⁽⁴⁾. وقال (ص): "من تعلم بابا من العلم، ليعلم الناس، أعطى ثواب سبعين صديقا"⁽⁵⁾. وقال رسول الله (ص): "إذا كان يوم القيامة، يقول الله سبحانه للعابدين والمجاهدين: ادخلوا الجنة، فيقول العلماء، بفضل علمنا تعبدوا وجاهدوا. فيقول الله عز وجل: أنتم عندى كبعض ملائكتى اشفعوا تشفعوا فيشفعون ثم يدخلون الجنة"⁽⁶⁾. وهذا إنما يكون بالعلم المتعدى بالتعليم، لا العلم اللازم، الذي لا يتعدى. وقال (ص) نعم العطية ونعم الهدية، كلمة حكمة تسمعها، فتطوى⁽⁷⁾ عليها، ثم تحملها إلى أخ لك مسلم، تعلمه إياها، تعدل عبادة سنة"⁽⁸⁾. وقال (ص): "على خلفائى رحمة الله، قيل: ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يحيون سنتى، ويعلمونها عباد الله"⁽⁹⁾.

موازنة:

نستفيد من هذه النصوص أنها تدل على فضل التعليم والعلم ومكانة العلماء والمتعلمين عند الله. كما تدل على معنى أن التعليم هو الوسيلة التي أشارت إليها معانى التعليم اللغوية والإصطلاحية، فتدخل فيها إنشاء المدارس والمؤسسات التي تحمل رسالة العلم.

التعليم كوسيلة يتبع نوع العلم في الحكم والأهمية:

إن التعليم كوسيلة يكون حكمه وأهميته تبعا لنوع العلم نفسه سواء أكان العلم علم دين أم علم دنيا ومدى الحوجة إليه بالنسبة للمجتمع. وسواء أكان العلم قديما أم مستحدثا.

(3) هو معاذ بن جبل، الصحابي الجليل، وقد سبقت ترجمته. فليراجع بفهرس الاعلام وتراجمهم.

(5) رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس، من حديث ابن مسعود بسند ضعيف. ذكر ذلك العراقي في المغنى عن حمل الأسفار - بهامش الاحياء - ج1، ص 10.

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 146.

⁽²⁾ سورة فصلت، الأية 33.

⁽⁴⁾ أخرجه أحمد من حديث معاذ، وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد أنه قال ذلك لعلى. وقد أخرجه العراقي في المغنى عن حمل الأسفار – بهامش الاحياء – ج1، ص 9.

⁽⁶⁾ أخرجه أبو العباس الذهبي في العلم من حديث ابن عباس بسند ضعيف. وقد أخرجه العراقي في المغنى عن حمل الأسفار - بهامش الاحياء، ج1، ص 10.

⁽⁷⁾ تطوى عليها: أي كتمها.

⁽⁸⁾ أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف.

⁽⁹⁾ رواه ابن عبدالبر في العلم. والهروى في ذم الكلام من حديث الحسن. فقيل هو ابن على وقيل ابن يسار فيكون مرسلا. ولابن السني وأبي نعيم من حديث على ونحوه. ذكر ذلك العراقي في المغنى – بهامش الاحياء – ج1، ص 11.

وقد أجمع العلماء أن العلم منه فرض العين وفرض الكفاية. كما أجمعوا أن منه الشرعي والنافع والمزين. ومنه علم الأخرى وعلم الدنيا.

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "طلب العلم ينقسم قسمين: فرض على الأعيان كالصلاة والزكاة والصيام. وفرض على الكفاية، كتحصيل الحقوق، وإقامة الحدود والفصل بين الخصوم ونحوه. إذ لا يصلح أن يتعلمه جميع الناس فتضيع أحوالهم، وأحوال سراياهم، وتنقص أو تبطل معايشهم. فتعين بين الحالين أن يقوم به البعض، من غير تعيين. وذلك بحسب ما يسره الله لعباده وقسمه بينهم، من رحمته وحكمته لسابق قدرته وكلمته"(1).

وجاء في لباب التأويل في معانى التنزيل: "الفقه هو التوصل إلى علم غائب، بعلم شاهد، فهو أخص من العلم. وذلك ينقسم إلى فرض عين وفرض كفاية، ففرض العين هو معرفة أحكام الطهارة، وأحكام الصلاة والصوم. فعلى كل مكلف معرفة ذلك. وأما فرض الكفاية من الفقه فهو أن يتعلم حتى يبلغ رتبة الاجتهاد ودرجة الفتيا. وإذا قعد أهل بلد عن تعلمه، أثموا جميعا. وإذا قام به من كل بلد واحد ... سقط الفرض عن الباقين"(2).

وجاء في معالم التنزيل: "الفقه هو معرفة أحكام الدين و هو ينقسم إلى فرض عين وفرض كفاية: ففرض العين مثل علم الطهارة والصلاة والصوم. فعلى كل مكلف معرفته. وأما فرض الكفاية هو أن يتعلم حتى يبلغ درجة الاجتهاد ورتبة الفتيا. فإذا قعد أهل بلد عن تعلمه، عصوا جميعا. وإذا قام من كل بلد واحد بتعلمه سقط الفرض عن الآخرين، وعليهم تقليده فيما يقع لهم من الحوادث".(3).

وجاء في الكنز المدفون: "... العلوم ثلاثة: علم يرفع، وعلم ينفع، وعلم يزين. الرافع العلم الشرعي، والنافع الطب. والمزين الأدب"(⁴⁾.

وجاء فى إحياء علوم الدين: "... بيان ما هو فرض عين وفرض كفاية. اختلف الناس فى العلم الذى هو فرض على كل مسلم فتفرقوا فيه أكثر من عشرين فرقة ... حاصله أن كل فريق نزل الوجوب على العلم الذى هو بصدده⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ القرطبي، ج8، ص 295.

⁽²⁾ لباب التَّأُويل، للخازن، ج3، ص 168 فما بعدها.

⁽³⁾ معالم التنزيل، للبغوى، ج3، ص 168 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الكنز المدفون، للسيوطي، ص 3.

⁽⁵⁾ الغزالي، احياء علوم الدين، ج1، ص 14.

الخلاصة:

نخلص إلى أن العلم الذى يعتبر فرضا هو العلم الذى يصلح شأن الآخرة. وأما باقى العلوم وكل ما يتعلق بإصلاح شأن الدنيا فهى علوم نتعلمها كفرض كفاية يمكن أن نضطلع بتعلمها نفر من الأمة فقط.

التعليم يتطور بتطور العلم:

إن علم الله واسع. ومنذ أن ارتضى للبشرية أن تعيش على هذه الأرض وتؤدى دورها التكليفى فى صياغة الحياة، استعدادا للمحاسبة أمام الله فى الدار الآخرة، ففى كل يوم جديد يلاحظ أن الله يفتح للإنسان أبوابا من العلم والمعرفة ما كانت موجودة من ذى قبل. وفى نفس الوقت يفتح الله عليه بتعلم وسائل جديدة ليستفيد بواسطتها من مجالات العلم الجديدة. قال تعالى: "علم الإنسان ما لم يعلم"(1). وقال تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"(2). وقال تعالى: "هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون"(3). قال تعالى: "وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"(4).

وقد ثبت بالاستقراء أن العلم تطور بعون الله على أيدى المجتهدين من عباده سواء أكانوا مسلمين أم كفارا. وقد انتفعت البشرية أيما إنتفاع بالاختراعات العلمية الهائلة التى حصلت فى القرون الماضية. حتى أن بعض القرون عرفت كقرون اختراعات واكتشافات عليمة معينة: وخاصة قرننا الحالى الذى حصلت فيه اكتشافات علمية فاقت ما عرفه البشر فى كل تاريخ البشرية المديد: فقد مر على الإنسان عصر البخار كاكتشاف أثر على حياة الإنسانية. وعصر الكهرباء التى دفعت الصناعات إلى مدى ما كان يحلم به الإنسان. وعصر الثورة الصناعية التى غيرت معالم الحياة فى بلدان كثيرة. ثم جاء عصر الذرة الذي رسخ التصنيع الحديث. ثم جاء عصر غزو الفضاء.

وقد استفاد العالم أيما استفادة من هذه الوقفات العلمية الهائلة في تاريخ البشرية. مستعملا الوسائل الحديثة في مجال (التعليم).

⁽¹⁾ سورة العلق، الآية 5.

⁽²⁾ سورة فاطر، الآية 28.

⁽³⁾ سورة الزمر، الآية 9.

⁽⁴⁾ سورة الإسراء، الآية 85.

واليوم نحن في عصر التكنولوجيا (التقنية) والمعلومات: وقد مر بعصور ثلاث مترابطة هي عصر الميكنة ثم عصر الأتوماتيكية والآن في عصر التقانة الراقية أو المتقوقة (Super technology).

مرحلة التقانة:

ثم دخلنا في مرحلة التقانة الحيوية والهندسة الوراثية. ولا شك من أنها ستفتح آفاقا رحبة، في مجال تربية الكائنات الحية واستخداماتها.

جاء في بحث للدكتور فاروق الباز (العرب وأزمة البحث العلمي): "فاتنا عصر الصناعة ولم نشارك في الثورة الصناعية. وفاتنا عصر الذرة، والذي شاركت فيه أمم لا تزيد عنا علما أو خبرة، وبقينا مبهورين بما يقوم بعمله الغير، في هذا المجال العلمي المهم. وفاتنا عصر الفضاء، لأن أولى الأمر منا اعتقدوا، أن العلم في هذا المجال ترف للدول الغنية، وبقينا كالمتفرج الذي لا يعي قوانين اللعبة. واليوم يقفز عصر المعلومات بخطي فائقة السرعة ومعظمنا ينظر ولا يرى، وبقينا في مؤخرة العالم أجمع، من ناحية الإنتاجية، في هذا المجال الحيوى"(1).

وجاء في بحث للدكتور وجدى عبدالفتاح سواحلى (الهندسة الوراثية تكنولوجيا متقدمة أم خطر غامض؟): "ولا نبالغ إذا قلنا أن القرن الحادى والعشرين، سيعرف بعصر تطبيقات الهندسة الوراثية، والذى سوف ينضم إلى عصور سابقة يؤرخ لها، كمراحل لتطوير العمل الإنساني، كعصر البخار، وعصر الكهرباء. باعتبار ما ستمنحه للذين يمتلكونها، من مقدرات وإمكانات هائلة للتنمية في ميادين انتاجية وخدمية عديدة. وتتمثل الثورة التقنية الثالثة في عدد من المجالات العلمية والتقنية الجديدة. ويأتي على رأس هذه العلوم علوم الإتصالات والمعلومات، والتي تضم الإلكترونات الدقيقة والليزر والألياف الضوئية وتقانة الفضاء، ثم المواد الجديدة، ثم صناعة الأدوية والكيماويات الدقيقة. وأخيرا التقانة الحبوبة والهندسة الوراثية"(2).

(2) . وجدى عبدالفتاح سواحلى، بحث بعنوان: "الهندسة الوراثية تكنولوجيا متقدمة أم خطر غامض". راجع الموقع http://www.islamonline.net/iol-arabic/qadaya/techng.asp. ص 23.

أثر هذه العلوم المستحدثة على الحياة الإنسانية:

إن العلوم التنكولوجية المستحدثة، سوف تحدث آثارا في جميع أنماط الحياة الإنسانية. بما ستفعله من زيادة في الانتاج وتيسير في أساليب الحياة. كما أن الدول والمجتمعات التي تمثلها سوف تهيمن على الأسواق العالمية، مما يزيد ثراءها. بل وتسيطر على المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. وسوف لن يكون هنالك حظ للضعفاء في القرون المقبلة.

جاء في بحث للدكتور فاروق الباز: "يتطور العالم من خلال إزدياد العلم والمعرفة والانتاج التكنولوجي، الذي يسهل حياة الإنسان، ويدعم التعليم والصحة والحفاظ على البيئة"(1).

وجاء في بحث للدكتور وجدى عبدالفتاح سواحلى: "إذا كانت الثورة الصناعية الأولى، قد زودت الإنسان بإمكانيات عضلية وعقلية، ممثلة في الروافع والماكينات. وإذا كانت الثورة الصناعية الثانية، قد أعفته من القيام بالأعمال الروتينية المكررة، فإن الثورة الصناعية الثالثة، هي الثورة الخطيرة، التي ستفرض السيادة: اقتصادية ... عسكرية ... سياسية، للدول التي تحتكر معطياتها ومقوماتها. كما أدخلت هذه الثورة بعدا جديدا يتزايد ثقله، ألا وهو القيمة المستحدثة، مثل إنتاج شرائح الإلكترونات من (سليكون) الرمال، وما تبعها من وسائل إتصال ومعلومات وإنسان آلي.

كذلك فرضت هذه الثورة التقنية خصائص النظام العالمي الجديد، فلا مكان في الأسواق الدولية، لدول تتجاهل الدور الخطير، الذي يلعبه التغيير الثقافي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن القول بأن هناك معاني واستنتاجات، لما يتوقع أن يئول إليه حال الدول التي تتخلف عن الركب وتخرج من حلبة السباق والتنافس، على امتلاك العلم والتقانة – التي تعتبر أدوات العصر – وتوفير كل الدعائم والمقومات والامكانيات لذلك".

⁽¹⁾ الدكتور فاروق الباز، مصدر سابق، ص 16.

⁽²⁾ الدكتور وجدى عبدالفتاح سواحل، مصدر سابق، ص 18.

التعليم في القانون الدولي:

إن التعليم يعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان في عالمنا المعاصر. ولما كان حق التعليم قد لا يتيسر للإنسان ممارسته منفردا. لذلك نجد أن الهيئات الدولية تبنته، وحضت الدول على الإلتزام بإلزاميته ومجانيته، لا سيما في المراحل الأساسية والثانوية.

جاءت وقضت المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بتأكيد حق الفرد في التعليم المجانى في مراحل التعليم قبل المدرسي والابتدائي وأوصت بتعميم التعليم التقني والمهنى والفنى.

أما التعليم الثانوى أو العام فقد أكدت وجوبه. كما قضت بتوفير التعليم الجامعى على اساس المساواة والإستحقاق والمؤهلات⁽¹⁾.

إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م:

أما إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م، فقد أكدت اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم وفق التدرج، وتكافؤ الفرص. فقد قضت المادة (28) من الاتفاقية المذكورة بالزامية التعليم الابتدائي وإتاحته ومجانيته للجميع.

ودعت إلى توفير التعليم الثانوى العام والمهنى بتوفره بالمساعدة المالية فيه عند اللزوم. كما دعت إلى إتاحة التعليم العالى حسب القدرات.

ودعت إلى توفير المعلومات الإرشادية لجميع الأطفال وإلى ضرورة تشجيع الحضور إلى المدارس. كما دعت إلى إدارة النظام في المدارس بما يتماشى وكرامة الطفل.

كما دعت إلى التعاون بين الدول الأطراف في هذا المجال، أي مجال الأمور المتعلقة بالتعليم للقضاء على الجهل والوصول إلى وسائل التعليم الحديثة⁽²⁾.

التعليم في القوانين السودانية:

فى دستور جمهورية السودان لسنة 1419هـــ1998م فقد التزمت الدولة بتجنيد الطاقات الرسمية، وتعبئة القوى الشعبية في سبيل محو الأمية والجهالة وتكثيف نظم التعليم

 $^{^{(1)}}$ راجع: الأعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948م.

⁽²⁾ راجع اتفاقية حقوق الطفل لسنة 2004م.

والعمل على دفع العلوم والبحوث والتجارب العلمية وتيسير كسبها وتشجيع الفنون. وقد ورد ذلك كله في المادة (12) من الدستور (1).

أما في دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م فقد ألزم الدولة بترقية التعليم والتكفل بمجانيته والزاميته في مرحلة الأساس. وأعطى الحق لآى فرد أو جماعة بإنشاء المدارس الخاصة ورعايتها حسب القانون. وألزم الدولة بأن تعبى الطاقات العامة والشعبية من أجل تطوير التعليم والبحث العلمي. كما ألزمها بتطوير الحرف والفنون. وألزمها بأن تكفل الحرية الأكاديمية وتحمى البحث العلمي في إطار الضوابط الأخلاقية⁽²⁾.

كما صدرت العديد من القوانين، قننت لمسيرة التعليم في السودان نذكر منها قانون الطفل لسنة 2000م. وقانون التدريب المهنى والتلمذة الصناعية لسنة 2000م. وقانون التدريب المهنى والتلمذة الصناعية لسنة 1000م.

موازنات:

- 1- نلاحظ أن أحكام وسياسات التعليم التي وردت في دساتير السودان وقوانينه، لا تتناقض وتلك التي جاءت في الشريعة الإسلامية.
- 2- إن القاعدة الفقهية تقول: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب". عليه فالعلوم غير الشرعية هي أيضا واجبة، حتى يتمكن المجتمع الاسلامي من المعايشة بها غيره من المجتمعات. لذلك لا بد من التخطيط السليم لها حتى نلحق المجتمعات التي سبقتنا في هذا المضمار.
- 3- على علماء الشريعة الإسلامية أن يجتهدوا حتى يواكبوا التطور العلمى المذهل فى عالمنا، وحتى يكبحوا جماحه من أن يسير بالبشرية، على غير هدى ولا كتاب منير.

الحكم الشرعى لتلقى العلم والاجتهاد في عملية التعلم عند الفقهاء:

لم أعثر على آراء حول هذه المسألة، إلا عند الشافعية والحنابلة وها هي آراؤهم أثبتها.

⁽الملغى) لسنة 1998م. (الملغى) لسنة 1998م.

⁽²⁾ راجع دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م.

⁽³⁾ راجع قانون الطفل لسنة 2004م والقوانين الأخرى المتعلقة بالتعليم

الشافعية:

جاء في المجموع: "باب أقسام العلم الشرعي. هي ثلاثة: الأول فرض العين، وهو تعلم المكلف ما لا يتأدى الواجب، الذي تعين عليه فعله إلا به، ككيفية الوضوء والصلاة ونحوهما. فعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "طلب العلم فريضة على كل مسلم"⁽¹⁾. وحمله آخرون على فرض الكفاية. وأما أصل واجب الإسلام وما يتعلق بالعقائد، فيكفى فيه التصديق بكل ما جاء به صلى الله عليه وسلم، واعتقاده اعتقادا جازما سليما. ولا يتعين على من حصل له هذا تعلم أدلة المتكلمين. وهذا هو الصحيح والذي إتفق عليه السلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين. فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يطالب أحدا بشيء سوى ما ذكر ناه.

كما يلزمه معرفة ما يحل وما يحرم من المأكول والمشروب والملبوس ونحوها.

القسم الثانى: فرض الكفاية: وهو تحصيل ما لا بد للناس منه فى إقامة دينهم من العلوم الشرعية كحفظ القرآن والحديث وعلومهما والأصول والفقه والنحو واللغة ومعرفة رواة الحديث والاجماع والخلاف.

القسم الثالث: النفل وهو التبحر في أصول الأدلة. والامعان فيما وراء القدر الذي يحصل به فرض الكفاية. كتعلم العامي نوافل العبادات لغرض العمل ... أهـ"(2).

التعليق:

العلم عند الشافعية ثلاث: 1/ فرض العين وهو الواجب كالوضوء، والتصديق الجازم بكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الحلال والحرام في المأكل والمشرب. 2/ وفرض الكفاية وهو ما لا بد منه للناس كحفظ القرآن والحديث والفقه والأصول واللغة. 3/ النفل وهو التبحر في أصول الأدلة.

إذن، لا تدخل فى هذا العلم الواجب علوم الدنيا. أى التى بها إصلاح الدنيا وأمر المعاش. فهى من فروض الكفايات. ومما لا يتم الواجب إلا به، فتعلمها يدخل تحت هذه القاعدة كما ذكرنا.

(²⁾ النووي، المجموع، ج1، ص 24 فما بعدها.

⁽¹⁾ رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده. وقد ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين ج1 ص 14. وقد أخرجه العراقي في المغنى بهامش الاحياء – وقال: رواه ابن ماجه من حديث أنس وصححه أحمد والبيهقي وغير هما. راجع ج1، ص 2.

وجاء في فتح الباري من كتب الشافعية أيضا: قال تعالى: يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"(1) وقال تعالى: "وقل رب زدني علما"(2).

و المراد بالعلم العلم الشرعي، الذي يفيد ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته والعلم بالله وصفاته، وما يجب له من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص، ومدار ذلك علم التفسير والحديث والفقه ... أهـ"(3).

التعليق:

إذن العلم الواجب هو العلم الشرعى، أى العلم بدين الله تعالى وليس علوم الدنيا. إذن هو المعرفة بعلم التدين من عبادات وغيرها. والعلم بالله وصفاته وما يجب القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص. وعلوم التفسير والحديث والفقه.

الحنابلة:

جاء فى اعلام الموقعين: "ولما كان العلم للعمل قرينا وشافعا، وشرفه لشرف معصومه تابعا: كان أشرف العلوم على الإطلاق علم التوحيد. وأنفعها علم أحكام أعمال العبيد. ولا سبيل إلى اقتباس هذين النورين وتلقى هذين العلمين. إلا من مشكاة من قامت الأدلة القاطعة على عصمته. وخرجت الكتب السماوية بوجوب طاعته ومتابعته وهو الصادق المصدوق الذى لا ينطق عن الهوى "إن هو إلا وحى يوحى"(4)(5).

التعليق:

العلم النافع هو التوحيد والفقه عند الحنابلة. ولا بد من تعليم الأبناء حتى يعرفوا واجبهم نحو آبائهم فلا يعقوهم. كما يخلصوا أنفسهم بين يدى الله يوم القيامة.

جاء فى تحفة المودود: "فمن أهمل تعليم ولده ما ينفعه، وتركه سدى، فقد أساء إليه علية الإساءة. وأكثر الأولاد إنما جاء فسادهم من قبل الآباء، وإهمالهم لهم. وترك تعليمهم فرائض الدين وسننه، فأضاعوهم صغارا، فلم ينتفعوا بأنفسهم، ولم ينفعوا آباءهم كبارا،

⁽¹⁾ سورة المجادلة، الآية 11.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة طه، الآية 114.

⁽³⁾ ابن حجر، فتح البارى، ج8، ص 211.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة النجم، الآية 4.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ابن القيم، إعلام الموقعين، ج1، ص 5.

كما عاتب بعضهم ولده على العقوق، فقال: يا أبت انك عققتنى صغيرا فعققتك كبيرا، وأضعتنى وليدا فأضعتك شيخا ... أهـ"(1).

التعليق:

إذن، فائدة تعليم الأبناء تعود أيضا على آبائهم في الكبر. وبالعكس فان لم يعلموهم أصابهم من جهلهم من العقوق ما أصابهم. والعلم الضروري هو العلم بفرائض الدين وسننه.

مناقشة: تعلم العلوم الشرعية والدنيوية كله واجب.

مما أوردته في هذا المطلب، حول العلم والتعليم كحق للطفل في عالمنا المعاصر، ومما أوردته من الحكم الشرعي حول هذه المسألة عند الفقهاء، نستطيع أن نقسم العلم إلى قسمين:

1/ القسم الأول هو العلم الديني، والذي ركز عليه فقهاؤنا في كتب الفقه الموروث، وحضوا عليه حيث أنه يتعلق بالعلم الذي لا بد منه للإنسان لكي ينجو بين يدى الله يوم القيامة من علم التوحيد والفقه وخلافه.

2/ والقسم الثاني هي العلوم المتعلقة بمعاش الإنسان في هذه الدنيا من اقتصاد وزراعة وجيلوجيا وغيرها من العلوم بل، لقد وصلت البشرية اليوم من حيث التطور العلمي الى مرحلة التقانة.

ورأيى هو أننا محتاجون لتعلم النوعين من العلم: العلم الذى نتعبد به لننجى أنفسنا بين يدى الله تعالى فى الأخرى. وكذلك نحن محتاجون لتعلم العلوم الأخرى وعلوم التقانة الراقية حتى نستطيع بتعلم ذلك من أن نتنافس مع الأمم الأخرى ونبنى وطننا ونسعد شعبنا. إذن فتعلم علوم الدنيا يعتبر واجب، بل فرض كفاية. وهاك الأدلة: الدليل الأول من كتب الفقه. والدليل الثانى من كتب القواعد. والدليل الثالث من كتب الأصول.

الدليل الأول: من كتب الفقه:

أولا: جاء في المجموع: "وأما ما ليس علما شرعيا، ويحتاج إليه في قوام أمر الدنيا، كالطب والحساب ففرض كفاية أيضا. وقد نص عليه الغزالي: واختلفوا في تعلم الصنائع

⁽¹⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 161.

التى هى سبب قيام مصالح الدنيا: كالخياطة والفلاحة ونحوهما. واختلفوا أيضا فى أصل فعلها. فقال إمام الحرمين والغزالي ليست فرض كفاية. وقال آخرون هي فرض كفاية.

وأعلم أن للقائم بفرض الكفاية مزية على القائم بفرض العين، لأنه أسقط الحرج عن الأمة ... أهـ $^{(1)}$.

المناقشة:

فهذا هو الامام النووى قد أكد أن تعلم مثل هذه العلوم فرض على الكفاية، على الأمة حتى لا تفوت مصالحها. بل أعطى النووى صاحب تعلم العلم الفرض كفائى مزية خاصة، لأنه أسقط الحرج عن أمة كاملة.

الدليل الثاني: من كتب القواعد:

جاء في كتابي الأشباه والنظائر لابن نجيم والقواعد لابن رجب ثانيا: كذلك تجب تعلم العلوم العصرية التي لم تكن معروفة من قبل، عملا بقواعد الفقه الكلية، وذلك للحاجة إليها. كما أن تركها يدخل الأمة كلها في ضعف، أو إنعزال عن المجتمع العصري، وربما يؤدي إلى زوالها وها هي بعض القواعد نستدل بها وفقا لما شرحناه.

أ/ قاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة.

جاء في الأشباه والنظائر لابن نجيم: "الحاجة تنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة. ولهذا جوزت الاجارة على خلاف القياس للحاجة ... أهـ"(2).

فكما هو معروف، أن تعلم العلوم الشرعية، واجب على كل مسلم. لكن العلوم المستحدثة نحن محتاجون إليها على مستوى الأمة كلها، لذا يجب تعلمها للحاجة إليها وخاصة التقنيات المعاصرة بجميع أنواعها.

ب/ قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

جاء في القواعد: "المسألة الرابعة عشرة: نفقة الحامل هل هي واجبة لها أو لحملها؟ في المسألة روايتان مشهورتان: أصحهما أنها للحمل. وإن قلنا النفقة للحمل

النووى، المجموع، ج1، ص26 فما بعدها.

⁽²⁾ ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص 91.

وجبت، لأن النسب لاحق بهذا الأب ونص أحمد في رواية ابن الحكم على وجوب النفقة لها ... أهـ"(1).

المناقشة:

فإن قلنا أن النفقة تجب لها، لأنها الأصل الذي تقوم عليه حياة الحمل، وأيضا تكون واجبة للحمل، حتى يخرج حيا سالما (فما لايتم الواجب إلا به فهو واجب).

وكذلك تعلم العلوم المعاصرة واجب، إذ أن تقدم الأمة في عصرنا لا يتم إلا بهذه العلوم، لذلك تحتم وجوب تعلمها: كالعلوم الشرعية على الكفاية.

الدليل الثالث: من كتب الأصول:

ثالثا: إن العلوم العصرية، التي نقلت البشرية إلى عصر البخار ... ثم إلى عصر الذرة ثم إلى عصر الذرة ثم الله عصر التقانة الذي نحن فيه الآن، هذه العلوم فيها مصلحة لنا. والمصلحة هي مقصد الشرع الذي يريده الله لعباده.

فالله سبحانه وتعالى يريد الخير لعباده، لذلك هدانا إلى معرفة هذه العلوم لتسهل علينا معاشنا وحياتنا وتحمينا من الأمراض وتمتعنا بما نراه من مظاهر التقانة في أوجه كثيرة في الحياة.

جاء في كتاب فلسفة مقاصد التشريع: "هذا والشريعة الإسلامية تنطلق صوب تلك المقاصد من أن الله الخالق الأعظم، جلت قدرته شرع أحكامه لمصلحة العباد. بجلب النفع لهم ودفع الأذى والضرر عنهم. والدليل على ذلك يأتى من عدة وجوه:

1/ أن الله تعالى حكيم بإجماع المسلمين. والحكيم لا يفعل شيئا إلا لمصلحة. ذلك أن من يفعل شيئا لغير مصلحة، يكون عابثا فيه. والعبث على الله تعالى محال، بشهادة النصوص المتضافرة في ذلك. قال تعالى: "أفحسبتم إنما خلقناكم عبثا وأنكم الينا لا ترجعون"(2). وقال تعالى: "ربنا ما خلقت هذا باطلا"(3). وقال تعالى: "وما خلقناهما إلا بالحق"(4). هذا فضلا عن أن العبث سفه، والسفه نقص، والنقص على الله تعالى محال.

⁽¹⁾ القواعد، ابن رجب، ص 439 فما بعدها.

⁽²⁾ سورة المؤمنون، الآية 115.

⁽³⁾ سورة آل عمران، الآية 191.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الدخان، الآية 39.

2/ أن الله خلق الآدمى وشرفه وكرمه، وفضله على غيره من الكائنات. قال تعالى: "ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"(1). ومن كرم أحدا سعى فى تحصيل مطلوبه، وكان سعيه فى ذلك مصلحته، لا الإضرار به.

(ح) أن الله تعالى خلق الآدميين للعبادة بمعناها الواسع بأن جعلهم خلائف فى الأرض، وناط بهم إعمار الكون. قال تعالى: "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" (2).

وما دام المولى جلت قدرته خلق الإنسان لهذا الصنيع، بما فيه من جهد ومكابدة، فمن مؤيدات ذلك أن يزيل غدره وحجته وعلته، ويسعى في تحصيل مصالحه، ودفع المضار عنه، ليغدو فارغ البال، متمكنا من الاشتغال، بما أمره به.

4/ إن الله وصف نفسه بكونه رءوفا رحيما بعباده حيث قال تعالى: "ورحمتى وسعت كل شيء"(3). فلو شرع ما ليس فيه مصلحة، لم يكن ذلك رحمة، وهو باطل بنص الآية.

5/ إن الله سبحانه وتعالى ذكر مقصده فى تحقيق مصالح الإنسان صراحة فى نصوصه مثل قوله للرسول صلى الله عليه وسلم: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" (4). وقوله تعالى: "هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا" (5). وقوله تعالى: "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر "(6). وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أكد ذلك فى أحاديثه، مثل قوله: "بعثت بالحنيفية السمحة "(7). وقوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار "(8).

6 إن الشارع الحكيم على أحكامه في تفاصيلها بمصالح العباد. كقوله تعالى بعد تشريع الوضوء: "ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج، ولكن يريد ليطهركم" ($^{(9)}$. وفي الصلاة: "وأقم الصلاة إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر" ($^{(10)}$. وفي الجهاد "أذن للذين

⁽¹⁾ سورة الاسراء، الآية 7.

⁽²⁾ سورة الذاريات، الآية 56.

⁽³⁾ سورة الأعراف، الآية 156.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الأنبياء، الآية 107.

⁽⁵⁾ سورة البقرة، الآية 29.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة البقرة، الآية 185.

⁽⁷⁾ رواه البخاري في الصحيح.

⁽⁸⁾ حديث حسن رواه ابن ماجة مسندا والامام مالك. رواه ابن ماجه ورقمه 2341.

⁽⁹⁾ سورة المائدة، الآية 6.

⁽¹⁰⁾ سورة العنكبوت، الآية 45.

يقاتلون بأنهم ظلموا"⁽¹⁾. وفي الصوم: "كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون"⁽²⁾. وفي القصاص: "ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب"⁽³⁾.

وكقول الرسول صلى الله عليه وسلم فى شأن الإستئذان: "إنما جعل الإستئذان من أجل البصر" (4). وقوله لسعد بن أبى وقاص حينما هم بالإيصاء بثلثى ماله: "الثلث والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذر هم عالة يتكففون الناس" (5).

كما علل الشارع أحكامه في مشروعيتها بالمصالح فقد نهى عما نهى عنه لما فيه من مضار كقوله تعالى: "ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم"(6). وكقوله تعالى: "إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون"(7). ولقوله صلى الله عليه وسلم في النهى عن الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها: "إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم"(8). وتعليل الشارع لأحكامه بالمصالح جلبالها. ونهيه عن المفاسد دراءا لها دليل على أن أحكامه مقرونة بتلك المصالح بحسبانها مقصدا له من تشريعه للأحكام. وهذا القدر اتفق عليه كل العلماء وإن كانوا قد اختلفوا في أمر يتصل به وهو هل تلك المصالح هي الباعث للشارع في تشريعه للأحكام أو غير باعثه. فذهب المعتزلة إلى أنها باعثة. وأنه يجب تعليل أفعال الله وأحكامه عملا بمذهبهم الكلامي في وجوب فعل الصلاح والاصلاح على الله تعالى عن ذلك.

وذهب الجمهور إلى أنها معللة بتلك المصالح تفضلا منه تعالى واحسانا لا على سبيل الوجوب. وذلك القول هو القول الأقسط والأعدل والأبعد عن المغالاة ... أهـ"(9).

الموازنة:

فالموازنة، هي حوجتنا إلى نوعى العلوم: العلوم الشرعية حتى ننجى أنفسنا بين يدى الله يوم القيامة. والعلوم الدنيوية حتى نحيا وننافس الشعوب الأخرى في الحياة العصرية. ونعيش كأمة قوية. فليضع أولو الأمر الخطط اللازمة لهذه الأهداف العليا.

⁽¹⁾ سورة الحج، الآية 39.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 183.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 179.

⁽⁴⁾ رواه البخاري. وكذلك مسلم عن سهل بن سعد. وقد ذكره النووي في الأذكار ص 232.

⁽⁵⁾ رواه الامام مالك والبخاري. ورواه ابن ماجه في كتاب الوصايا ورقمه 2709.

⁽⁶⁾ سورة الأنعام، الآية 108.

⁽⁷⁾ سورة المائدة، الآية 90.

⁽⁸⁾ رواه الشوكاني في نيل الأوطار 147.6.

⁽⁹⁾ الدكتور خليفة بابكر الحسن، فلسفة مقاصد التشريع في الفقه الإسلامي، ص 7 فما بعدها.

المطلب الرابع: حق الرضاع وأثر الفطام والغيلة(1) على الطفل:

الرضاع حق للطفل، إذ به يتغذى ويتربى، إلى أن يصل العمر الذى يأكل فيه. ويندرج تحت حق الرضاع والفطام من الرضاع، حيث الدخول في مرحلة الأكل. كما يندرج تحت الرضاع الغيل وهو وطء المرضع، لما ورد فيه من الآثار وما لوحظ فيه من أثر سالب على بعض النساء والأطفال من حيث صحتهم.

في اللغة:

الرضاع في اللغة مصدر رضع ومعناه إمتصاص الثدى وجذب اللبن منه وإيصاله إلى البطن.

جاء في لسان العرب: "مادة (رضاع) رضع الصبي وغيره، يرضع مثاله ضرب يضرب. ورضع مثاله سمع يرضع رضيعا ورضعا – ورضعا ورضاعا ورضاعا ورضاعا ورضاعة ورضاعة. فهو راضع. والجمع رضع. والمرضع التي معها الصي الرضيع. وجمع المرضع مراضع. وارتضعت العنز: أي شربت لبن نفسها ... أهـ"(2).

نستفيد مما ورد في القاموس أن الرضاع معناه امتصاص الثدي لجذب اللبن.

⁽¹⁾ جاء في لسان العرب: "الغيل: أي اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتي. وقيل الغيل: أن ترضع المرأة ولدها وهي على حبل. واسم ذلك اللبن الغيل أيضا. فإذا شربه الولد ضوى واعتل. وأغال فلان ولده: أي إذا غشي أمه وهي ترضعه. والاسم الغيلة. يقال: أضرت الغيلة بولد فلان ... أه.

راجع ابن منظور، لسان العرب، حرف الغين، فصل اللام، مادة (غ ى ل).

جاء في تحفة المودود: "فصل في وطء الموضع، وهو الغيل. عن جدامة بنت وهب الأسدية قال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس وهو يقول: لقد هممت أن أنهى عن الغيلة. فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أو لادهم، فلا يضر أو لادهم ذلك شيئا. ثم سألوه عن العزل، فقال: "ذلك الوأد الخفى. وهي: وإذا الموءودة سئلت". رواه مسلم في الصحيح.

وعن أسامة بن زيد، أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: إنى أعزل عن امر أتى. فقال له صلى الله عليه وسلم: لو كان ذلك ضارا لضر فارس والروم". رواه مسلم.

وعن أسماء بنت يزيد قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تقتلوا أولادكم سرا. فو الذي نفسى بيده، أنه ليدرك الفارس فيدعثره". قال – أي أسامة بن زيد – قلت: ما يعنى؟ قالت: الغيلة. يأتى الرجل امرأته وهي ترضع ... أه. وقد أشكل الجمع بين هذه الأحاديث على غير واحد من أهل العلم. فقالت طائفة: "لقد هممت أن أنهى عن الغيل" أي أحرمه فأمنع منه. فلا تنافى بين هذا وبين قوله في الحديث الآخر "ولا تقتلوا أولادكم سرا" فهذا نهى كالمشورة عليه، وارشاد لهم إلى ترك ما يضعف الولد ويقتله. والدليل عليه أن المرأة المرضع إذا باشر ها الرجل، حرك منها الدم أي دم الطمث وأهاجه للخروج، فلا يبقى اللبن حينذ على اعتداله وطيب رائحته، وربما حبلت الموطوءة، فكان ذلك من أشر الأمور وأضرها على الرضيع المتغذى بلبنها. أما جيد الدم فينصرف حينئذ إلى تغذية الجنين الذي في الرحم، فينفذ في غذائه. فهو متصل بأمه اتصال الغرس بالأرض وهو غير مفارق لها ليلا ولا نهارا.

وكذلك ينقص دم الحامل ويصير ردينا، فيصير اللبن المجتمع في ثديها يسيرا ردينا، فمتى حملت المرضع، فمن تمام تدبير الطفل أن يمنع منها، فإنه متى شرب من ذلك اللبن الردىء قتله أو أثر في ضعفه، تأثيرا يجده في كبره فيدعثره عن فرسه، فهذا وجه المشورة عليهم والإرشاد إلى تركه، ولم يحرمه عليهم، فإن هذا لا يقع دائما إلى كل مولود وإن عرض لبعض الأطفال، فأكثر الناس يجامعون نساءهم وهن يرضعن، ولو كان هذا الضرر لازما لكل مولود، لاشترك فيه أكثر الناس، فهاتان الأمتان الكبيرتان: فارس والروم، تفعله ولا يعم ضرره أو لادهم.

وُ على كل حال فالأحوط إذا حبلت المرضع، أن يمنع منها الطّفل، ويلتمس له مرضعا غيرها، والله أعلم ... أهـ. راجع: ابن القيم، تحفة المودود، ص 167 فما بعدها.

⁽²⁾ المرجع السابق، حرف العين، فصل الراء، مادة (رضع).

أما الفطام في اللغة فهو القطع. فإذا قلت فطمت الحبل معناه قطعته. كما أن فطام الصبي من الرضاع معناه إيقاف الرضاع منه.

جاء في لسان العرب: "تقول: فطم العود فطما: أي قطعه. وفطم الصبي يفطمه فطماً فهو فطيم: أي فصله من الرضاع. وغلام فطيم ومفطوم وفطمته أمه تفطمه: أي فصلته عن رضاعها. وجمع الفطم: فطم مثل سرير وسرر ... أهـ"(1).

نخلص مما جاء في القاموس، أن فصام الصبي، هو إيقافه من الرضاعة بعد مدة معينة، وهذا المعنى اللغوى، هو نفسه المعنى المراد عند الفقهاء.

الرضاع في الإصطلاح:

جاء في شرح الزرقاني على الموطأ من كتب المالكية: "بأنه اسم لمص الثدى وشرب لبنه". وقال: وهذا الغالب الموافق. وإلا فهو اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل"(2).

وجاء في فتح القدير من كتب الحنفية: "الرضاع هو مص الرضيع اللبن من ثدى الأدمية في وقت مخصوص" أي مدة الرضاع المختلف في تقدير ها"⁽³⁾.

نستفيد من هذين التعريفين أن تعريف شرح الزرقاني يقول في تعريفه الثاني بوصول اللبن إلى الجوف بأي كيفية سواء بالرضاع أو غيره. ولكنه لم يذكر أن ذلك يجب أن يكون في وقت الرضاع (وقت مخصوص) كما قال ابن الهمام. لكن التعريفين اتفقا أن اللبن المعتبر هو لبن الآدميات وليس البهائم.

تعريف الرضاع والفطام في القانون السوداني:

لم يرد تعريفا محددا للرضاع والفطام في القانون السوداني. ولكن حددت مدة الرضاع بسنتين في المادة (80) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م⁽⁴⁾. فمدة الرضاع مختلف في تقدير ها عند الفقهاء، وقد اختار المشرع السوداني السنتين كمدة قصوي لرضاعة الطفل منذ ميلاده، يكون بعدها الفطام.

(2) محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني، بشرح الزرقاني على موطأ الامام مالك، ج3، ص 237.

(3) كمال الدين بن الهمام، فتح القدير، شرح الهداية، ج3، ص 2.

⁽¹⁾ المرجع السابق، حرف الميم، فصل الفاء، مادة (ف طم).

⁽⁴⁾ جاء فى المادة (80) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م: (1) تستحق المطلقة المرضع أجرة رضاع، لمدة أقصاها سنتين من تاريخ الولادة. (2) لا تستحق المطلقة المرضع أجرة رضاع إلا بعد انقضاء عدتها من طلاق رجعى أو بائن.

(أ) النصوص من القرآن:

1/ قال تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف، لا تكلف نفس إلا وسعها، لا تضار والدة بولدها ولا مولود به بولده، وعلى الوارث مثل ذلك. فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما، وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم، فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما أتيتم بالمعروف، واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير "(1).

جاء فى محاسن التأويل: "والوالدات": أى من المطلقات "يرضعن أو لادهن حولين كاملين": أى سنتين كاملتين. "لمن أراد أن يتم الرضاعة": أى هذا الحكم لمن أراد أن يتم إرضاع الولد. ما فهم أنه يجوز الفطام للمصلحة قبل ذلك، وأنه لا رضاع بعد التمام.

"وعلى المولود له": أى الأب. "رزقهن وكسوتهن": أى على والد الطفل نفقة أمه المطلقة مدة الإرضاع، أى طعامهن ولباسهن. "بالمعروف": أى وهو قدر الميسرة. وهو ما فسره قوله تعالى: "لا تكلف نفس إلا وسعها": يعنى طاقتها. والمعنى: أن ابا الولد لا يكلف في الانفاق عليه وعلى أمه، إلا قدر ما تتسع به مقدراته. "لا تضار والدة بولدها": أى لا يأخذ ولدها منها بعد رضاها بإرضاعه ورغبتها في إمساكه وشدة محبتها له. "ولا مولود له" بعنى الأب. "بولده" أى بطرح الولد عليه. والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد وهو أن يغبط أحدهما صاحبه. "وعلى الوارث مثل ذلك": أى على وارث الأب ووارث الصبى مثلما على الأب من النفقة وترك الضرار. "فإن أرادا": يعنى الزوج والمرأة. "فصالا": أى فصال الصبى قبل الحولين عن اللبن، يعنى فطاما. "عن تراض منهما": بتراضى الأب والأم. "وتشاور" بمحاورتهما. "فلا جناح عليهما": أى: على الأب والأم، إن لم يرضعا ولدهما سنتين. "وإن أردتم أن تسترضعوا أو لادكم": يعنى عند غير الأم، عند إبائها أو عجزها أو إرادتها أن تتزوج. "فلا جناح عليكم إذا سلمتم": يعنى إلى المراضع. "ما آتيتم": أى ما أردتم إيتاءه اليهن من الأجرة. "بالمعروف" متعلق بـ "سلمتم" أى سلمتم الأجرة إلى المراضع بطيب نفس وسرور ... أهـ"().

(2) محمد جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل، ج3، ص 270 فما بعدها.

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 233. وقال تعالى: وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه ..." سورة القصص، الآية 7. وقال تعالى: "وحرمنا عليه المراضع من قبل ..." سورة القصص، الآية 12. وقال تعالى: "فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن، وأئتمروا بينكم بمعروف، وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ..." سورة البقرة، الآية 233.

نستفيد من هذه الآية، والآيات الأخرى التى ذكرناها بالهامش، أن القرآن الكريم، قد استعمل مادة رضع بمعناها اللغوى، فى مواضع كثيرة. كما نستفيد من الآية وتفسيرها، أن وجه الدلالة فى الآية أن مدة الرضاع، كحق للولد، هى سنتان إن إحتاج إليها الولد. كما يمكن أن تكون لأقل من ذلك بالتراضى بين الوالدين، إذا كان هناك ما يدعو لذلك من أسباب موضوعية، دون مضاره للوالد أو للوالدة أو للمولود، فيفطم الولد.

(ب) النصوص من السنة:

لقد جاءت الأحاديث النبوية، مستعملة الرضاع بمعناه الإصطلاحي، وصورته بصورته الأصلية الفطرية وهي امتصاص الطفل اللبن من ثدى أمه، فلنذكر منها:

- 1/ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب $^{(1)}$.
 - 2/ وقال صلى الله عليه وسلم: "إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة" $^{(2)}$.
 - 3/ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحرم المصة ولا المصتان"(3).
- 4/ وروى عنه صلى الله عليه وسلم، أنه سئل: أتحرم المصة؟ فقال: "لا تحرم الرضعة والرضعتان، والمصة والمصتان"(4).
 - 5/ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحرم الأملاجة (5) ولا الأملاجتان "(6).

وجه الدلالة فى هذه الأحاديث الشريفة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعد أن شرع أن الرضاعة تحرم ما يحرمه النسب، يسر على الأمة أن ما لا ينبت اللحم لا يقود إلى التحريم و هو الرضاعة اليسيرة: المصة والمصتان.

الحكم الشرعى للرضاع عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في زاد المعاد: "وقال أبو حنيفة وزفر، رحمهما الله، ثلاثون شهرا. وعن أبي حنيفة رحمه الله رواية أخرى كقول أبي يوسف ومحمد ... أهـ"(7).

⁽¹⁾ رواه البخاري وابن ماجه في كتاب النكاح ورقمه 1937.

⁽²⁾ رواه البخاري في الصحيح. رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح ورقمه 1156.

⁽³⁾ رواه مسلم والترمذي وابن ماجه في كتاب النكاح ورقمه 1941.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه مسلم و ابن ماجه في كتاب النكاح ورقمه 1940.

⁽⁵⁾ الأُملاجة في اللغة: معناها تناول الثدى بالفم. وامتلج: أي امتص. والامتلاج الامتصاص. فامتلج الطفل ما في الثدي، أو امتلج ولد الناقة أو البقرة ما في الضرع: أي امتصه.

راجع جبران مسعود، قاموس الرائد، حرف الألف، مادة (م ل ج).

⁽⁶⁾ رواه مسلم في صحيحه وقد ذكره الكحلاني في سبل السلام ج3، ص 213.

⁽⁷⁾ ابن القيم، زاد المعاد، ج4، ص 176 فما بعدها.

إذن الرضاع المؤثر، على رأى أبي حنيفة هو ثلاثون شهرا. أي سنتان ونصف السنة.

المالكية:

وجاء فى زاد المعاد: "وقال مالك رحمه الله فى المشهور من مذهبه، يحرم فى الحولين وما قاربهما، ولا حرمة له بعد ذلك. ثم روى عنه اعتبار ايام يسيرة. روى عنه شهران وشهر ونحوه ... أهـ"(1).

إذن المدة عند مالك هي سنتان، ولا عبرة للرضاع بعد السنتين.

الشافعية والحنابلة والظاهرية:

جاء فى زاد المعاد: "فقال الشافعى وأحمد وابو يوسف ومحمد رحمهم الله هو ما كان فى الحولين، ولا يحرم ما كان بعدهما. وصح ذلك عن عمر وابن مسعود وأبى هريرة وابن عباس وابن عمر. وروى عن سعيد بن المسيب والشعبى وابن شبرمة. وهو قول سفيان واسحق وأبى عبيد وابن حزم وابن المنذر وداود وجمهور أصحابه"(2).

إذن يرى جميع هؤلاء أن مدة الرضاع سنتين، ولا يحرم ما زاد على ذلك.

وجاء فى تحفة المودود للحنابلة: "هناك عدة أحكام، أحدها: أن تمام الرضاع حولين، وذلك حق للولد إذا احتاج 'ليه, وأكد بكاملين لئلا يحمل اللفظ على حول أو أكثر.

وثانيها: أن الأبوين إذا أراد فطامه قبل ذلك بتراضيهما وتشاور هما، مع عدم مضرة الطفل فلهما ذلك.

وثالثها: أن الأب إذا أرادا أن يسترضع لولده مرضعة أخرى غير أمه، فله ذلك، وإن كرهت الأم، الا أن يكون مضارا بها وبولدها، فلا يجاب إلى ذلك.

ويجوز أن تستمر الأم على رضاعه بعد الحولين إلى نصف الثالث أو أكثر.

وأحد أوقات الفطام، إذا كان الوقت معتدلا في الحر والبرد، وقد تكامل نبات أسنانه وأضراسه وقويت على تقطيع الغذاء. وينبغي للمرضع إذا أرادت فطامه أن تفطمه على التدرج، ولا تفاجئه بالفطام وهلة واحدة، بل تعوده إياه وتمرنه عليه(3).

⁽¹⁾ المصدر السابق، ص 176 فما بعدها.

⁽²⁾ المصدر السابق، ص 176 فما بعدها.

 $^{^{(3)}}$ ابن القيم، تحفة المودود، ص 165 فما بعدها.

<u>تعليق الباحث:</u>

يرى الأحناف أن من حق الولد أن يرضع حولين كاملين. لكن للأبوين أن يتفقا على إنقاص هذه المدة إذا كان في ذلك مصلحة للصغير. كما يجوز لها إرضاعه في مرضعة أخرى إذا خشيت الأم الضرر. وعليها أيضا تخير الوقت والأسلوب المناسب للفطام.

وجاء فى أحكام القرآن للإمام الشافعى: "فجعل عز وجل تمام الرضاعة حولين كاملين. ودل إرضاعه جل ثناؤه فى فصال المولود عن تراض والديه وتشاور هما قبل الحولين. على أن ذلك إنما يكون باجتماعهما على فصاله قبل الحولين. وذلك لا يكون إلا بالنظر للمولود من والديه، أن يكونا يريان فصاله قبل الحولين، خيرا من إتمام الرضاع له لعلة تكون به أو بمرضعه.

الدليل:

وما جعل الله تعالى غاية، فالحكم بعد مضى الغاية، منه، غيره قبل مضيها. قال الله عز وجل: "والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ..." فحكمهن بعد مضى ثلاثة أقراء، غير حكمهن فيها. وقال تعالى: "وإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة". فكان لهم أن يقصروا مسافرين، وكان فى شرط القصر لهم بحال موصوفة، دليل على أن حكمهم فى غير تلك الصفة غير القصر ... أهـ(1).

الإمامية:

وجاء في شرائع الإسلام: "الشرط الثالث: أن يكون في الحولين. ويراعي في ذلك حال المرضع. لقوله عليه السلام: "لا رضاع بعد فطام". وهل يراعي في ولد المرضعة؟ الأصح أنه لا يعتبر. فلو مضى لولدها أكثر من حولين، ثم أرضعت من له دون الحولين، نشر الحرمة. ولو رضع العدد (خمس عشرة رضعة) إلا رضعة واحدة فتم الحولان، ثم أكمله بعدهما، بم ينشر الحرمة. وكذا لو أكمل الحولين، ولم يُرو من الأخيرة. وينشر إذا تمت الرضعة، مع تمام الحولين ... أهـ"(2).

الشافعي، أحكام القرآن – جمع الامام البيهةي صاحب السنن – ج1، ص 256 فما بعدها.

⁽²⁾ المحقق الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 283.

وجاء فى شرائع الإسلام أيضا: "ويجب على الأب بذل أجرة رضاع ولده إذا لم يكن للولد مال. ولأمه أن ترضعه بنفسها أو بغيرها. ونهاية الرضاع حولان. ويجوز الاقتصار على أحد وعشرين شهرا. ولا يجوز نقصه عن ذلك. ولو نقص كان جورا"(1).

الموازنة:

انقسم الفقهاء الى قسمين، حول الحكم الشرعي للرضاع والذي هو حق الولد:

القسم الأول و هو الامام أبو حنيفة و هو يرى أن مدة الرضاع ثلاثين شهرا أى سنتين ونصف السنة.

القسم الثانى من الفقهاء وهم الجمهور ويرون أن مدة الرضاع حولين، أى أربعة وعشرين شهرا. المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وأبو يوسف ومحمد والظاهرية والإمامية. ومن الصحابة هذا رأى عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو هريرة وابن عباس وابن عمر.

ومن التابعين هو رأى سعيد بن المسيب والشعبى وابن شبرمة وسفيان واسحاق وابو عبيد وابن حزم وابن المنذر وداود وجمهور من أصحابه.

الأدلة:

1/ استدل الامام الشافعي لرأى الجمهور فقال: وما جعل الله تعالى له غاية، فالحكم بعد مضى الغاية فيه، غيره قبل مضيها. قال تعالى: "والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء"(2). فحكمهن بعد مضى ثلاثة أقراء، غير حكمهن فيها. وقال تعالى: "وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة"(3). فكان لهم أن يقصروا مسافرين، وكان في شرط القصر لهم بحال موصوفة، دليل على أن حكمهم في غير تلك الصفة غير القصر ... أهـ"(4).

لذلك فقوله تعالى: والوالدات يرضعن أو لادهن حولين كاملين⁽⁵⁾ تنطبق عليها هذه القاعدة، فلا يكون الرضاع لأكثر من الحولين.

⁽¹⁾ المحقق الحلى، شرائع الاسلام، ج2، ص 345.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 228.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية 101.

⁽⁴⁾ الشافعي، أحكام القرآن، جمع الامام البيهقي صاحب السنن، ج1، ص 256 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة البقرة، الآية 233.

2/ وقد استدلوا أيضا بما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: "لا رضاع إلا في الحولين"(1).

(2) أيضا استدلوا بحديث أم سلمة رضى الله عنها أنها قالت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء"(2).

دليل الامام أبو حنيفة:

واستدل الامام أبو حنيفة بالتضارب بين الأدلة: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين" وحديث عائشة رضى الله عنها حيث قالت: "دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندى رجل، فاشتد ذلك عليه، ورأيت الغضب في وجهه. فقلت: يا رسول الله، إنه أخي من الرضاعة. فقال عليه الصلاة والسلام: "أنظرن من أخوانكن من الرضاعة، فإن الرضاعة من المجاعة"(3).

جاء في بداية المجتهد: "ذلك أن قوله تعالى: "والوالدات يرضعن أو لادهن حولين كاملين" يوهم أن ما زاد على هذين الحولين، ليس هو رضاع مجاعة من اللبن. وقوله عليه الصلاة والسلام "إنما الرضاعة من المجاعة" يقتضى عمومه، أي ما دام الطفل غذاؤه اللبن أن ذلك الرضاع محرم.

فالاختلاف آيل، إلى أن الرضاع الذى سببه المجاعة والافتقار إلى اللبن، هل يعتبر فيه الافتقار الطبيعى للأطفال، وهو الافتقار الذى سببه سن الرضاع، أو افتقار المرضع نفسه، وهو الذى يرتفع بالفطم، ولكنه موجود بالطبع"(4).

إذن، فالأمام أبو حنيفة أخذ بما يظن من معارضة آية الرضاع، لحديث عائشة وقال أن مدة الرضاع حولين وستة أشهر. لعموم الحديث.

الترجيح:

أرجح رأى الجمهور الذى سار عليه القانون السوداني وهو أن أقصى مدة للرضاع عامان لقوة أدلتهم.

⁽¹⁾ رواه الدار قطني وابن عدى. ذكره الكحلاني في باب الرضاعة ورقمه 8. راجع سبل السلام ج3، ص 217.

⁽²⁾ رواه الترمذي وصححه. قال ابن القيم: هذا حديث منقطع. رواه ابن ماجه من حديث عبدالله بن الزبير في كتاب النكاح ورقمه 1946

⁽أ) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه في كتاب النكاح ورقمه 1945.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ابن رشد، بداية المجتهد، ج2، ص 28.

الرضاع في القانون السوداني:

نصت المادة (80) (أ) أن المطلقة تستحق أجرة رضاع لمدة عامين مما يدل على أن مدة الرضاع عامين. تبدأ من لحظة الولادة.

أما المادة (83) فقضت بأن تكاليف الرضاعة، إذا تعذر على الأم إرضاع ولدها، تكون على الأب كجزء من النفقة⁽¹⁾.

موازنة بين الفقه والقانون:

إذن القانون السوداني يسير وفق رأى الجمهور في كلا المادتين، تحسب النفقة باعتبار أن مدة الرضاع عامين. بمعنى أن القانون يعتبر العامين فطاما إجباريا، وإذا زادت مدة إرضاعه على العامين فلا تعتبر.

المطلب الخامس: حق الحضانة:

التعريف في اللغة:

الحضانة مصدر من (حضن) إذا ضمه إليه إشفاقا وحنانا.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: الحضن ما دون الإبط إلى الكشح. أو الصدر والعضدان وما بينهما.

تقول: حضن الصبى حضنا وحضانة وحضونا: أي جعله في حضنه أو رباه... أهـ"(2)

وجاء فى لسان العرب: "الاحتضان هو احتمالك الشيء وجعله فى حضنك، كما تحتضن المرأة ولدها فتحتمله فى أحد شقيها. والمربى والكافل يضم الطفل إلى حضنه وبه سميت الحاضنة وهى التى تربى الطفل ... أهـ"(3).

نستفيد من هذه النصوص اللغوية أن الحضانة معناها الضم بحنان ومنه أخذ معنى كفالة من لا كافل له وتربيته.

⁽¹⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991:

المادة (80)(1): تستحق المطلقة المرضع أجرة رضاع لمدة أقصاها سنتين من تاريخ الولادة.

المادة (83): تجب على الأب تكاليف إرضاع ولده، إذا تعذر على الأم إرضاعه، يعتبر ذلك من قبيل النفقة. (²⁾ الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، باب الحاء، مادة (ح ض ن).

⁽³⁾ ابن منظور ، لسان العرب، حرف النون، فصل الحاء، مادة (حضن).

في الإصطلاح:

وأما الحضانة في إصطلاح الفقهاء، الضم والحنو على الصغير الذي احتاج لذلك مع تربيته.

فقد جاء فى اللمعة الدمشقية: "ومنها الحضانة، وهى ولاية على الطفل والمجنون لفائدة تربيته وما يتعلق بها من مصلحته من حفظه وجعله فى سريره، ورفعه وكحله، ودهنه، وتنظيفه وغسل خرقه وثيابه ونحوه. وهى – أى الحضانة – بأنثى أليق منها بالرجل ... أهـ "(1).

وجاء في سبل السلام: "وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عما يهلكه أو يضره ... أهـ"(2).

ونستفيد من هذه النصوص أن الحضانة هي حماية من لا يستطيع حماية نفسه ورعايته إذ أنه فقد الجو الذي يجد فيه كل ذلك لسبب أو لآخر.

الحضانة في القانون السوداني:

جاء في المادة (109) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "الحضانة هي حفظ الولد وتربيته وتعليمه ورعايته بما لا يتعارض مع حق الولي ومصلحة الصغير.

المناقشة:

نلاحظ تعریف القانون یتوافق إلى حد كبیر مع تعریفات الفقهاء. ولكن زاد التعریف القانونی شبئین:

- 1- بما لا يتعارض مع حق الولى شيء إجرائي يدخل فيه زيارات الآباء والأولياء للمحضونين.
- 2- ومصلحة الصغير وهذه عبارة لتعطى المحاكم الحق فى تقدير مصلحة الصغير أحيانا والحكم بها لصالحه. ولكن لا تعارض مع التعريفات الفقهية وتعريف القانون السودانى.

⁽¹⁾ العاملي (الشهيد الأول)، اللمعة الدمشقية، ج5، ص 458 فما بعدها.

⁽²⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 227.

مشروعية الحضانة:

شرعت الحضانة بالأحاديث النبوية الآتية:

1/ عن عبدالله ابن عمرو أن امرأة قالت يا رسول الله أن ابنى هذا كانت بطنى له وعاء وحجرى له حواء وأن أباه طلقنى وأراد أن ينزعه منى، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تنكحى"(1).

2/ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن امرأة قالت: يا رسول الله: إن زوجى يريد أن يذهب بابنى وقد نفعنى وسقانى من بئر أبى عنبة. فجاء زوجها فقال: النبى صلى الله عليه وسلم: يا غلام هذا أبوك وهذه أمك، فخذ بيد ايهما شئت، فأخذ بيد أمه فانطلقت به"(2).

(2) وعن رافع بن سنان رضى الله عنه أنه أسلم وأتت امرأته دون أن تسلم. فأقعد النبى صلى الله عليه وسلم الأب فى ناحية والأم فى ناحية. وأقعد الصبى بينهما. فمال إلى أمه. فقال: اللهم أهده. فمال إلى أبيه فأخذه "(3).

4/ وعن البراء بن عازب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى في ابنه حمزة لخالتها وقال: الخالة بمنزلة الأم"(4).

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذه الأحاديث أنها دلت على مشروعية الحضانة. وكلها أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الحكم الشرعى للحضانة عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في الهداية: "باب الولد: من أحق به. إذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالأم أحق بالولد والنفقة على الأب.

فإن لم تكن له أم فأم الأم أولى من أم الأب. لأن هذه الولاية تستفاد من الأمهات. فإن لم تكن أم الأم فأم الأب أولى من الأخوات. لآنها من الأمهات.

⁽¹⁾ رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم. وقد ذكره الكحلاني في سبل السلام ج3، ص 227.

⁽²⁾ رواه أحمد والأربعة وصححه ابن القطان. أورده الكحلاني في سبل السلام ج3، ص 228.

⁽³⁾ أُخْرِجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم. ذكره الكحلاني في سبل السلام ج3، ص 228.

⁽⁴⁾ أخرجه البخارى وأحمد. ذكره الكحلاني في سبل السلام ج3، ص 229.

فإن لم تكن له جدة فالأخوات أولى من الخالات والعمات. وبعدم الأخت الأب وأم. الأخت من الأم. ثم الأخت من الأب.

ثم الخالات أولى من العمات لترجيح قرابة الأم. وينزلن كما نزلت الأخوات.

وكل من تزوجت من هؤلاء يسقط حقها. لكن سقوط حقها بالتزوج، يعود إذا ارتفعت الزوجية. لأن المانع قد ذهب.

فإن لم تكن للصبى امرأة من أهله اختصم فيه الرجال: فأولاهم أقربهم تعصيبا، لأن الولاية للأقرب حسب الترتيب ... أهـ"(1).

التعليق:

إذن عند الأحناف: الحضانة للأم/أم الأم/أم الأب/فالأخوات/ الخالات/العمات ثم الرجال من العصبات حسب الإرث.

الشافعية:

جاء في تحفة المحتاج: "والإناث أليق بها، لأنهن عليها أصبر، ومؤونتها على من عليه نفقته. ويكفى كما قال بعض الشراح قول الحاكم: أرضعيه واحضنيه ولك الرجوع على الأب وإن لم يستأجرها، فإن إحتاج الولد الذكر أو الأنثى لخدمة زائدة، على ما يتعلق بالتربية، فعلى من عليه نفقته إخدامه باللائق به عرفا. ولا يلزم الحاضنة هذه الخدمة وإن وجب لها أجرة الحضانة.

وأو لاهن الأم. ثم أمهات لها يدلين بإناث بمشاركتهن الأم إرثا وولادة ثم أم/الأب ثم أمهاتها المدليات بإناث تقدم القربى فالقربى. ثم أم أبى الأب ثم أم أبى الجد. وفى القديم اى مذهب الشافعى القديم أنه يقدم الأخوات والخالات عليهن وتقدم حزقا الأخت على الخالة والخالة على بنت الأخ وبنت الأخت. وتقدم بنت الأخ وبنت الأخت على العمة. وتقدم بنت الأخت على بنت الأخ لأنثى فهى أشفق. وتقدم الأخت أو الخالة أو العمة من أبوين على الأخت أو الخالة أو العمة من أبوين على الأخت أو الخالة أو العمة من الأب على أخت من الأم لقوة إرثها بالغرض تارة والعصوبة أخرى. وتقدم الخالة والعمة لأب عليها لأم لقوة جهة الأبوة. والأصح سقوط كل جدة لا ترث وهى من تدلى بذكر بين اثنين لأم أبى الأم. ومثلها كل محرم يدلى بذكر لا يرث. كبنت ابن البنت وبنت العم للأم. انتهى.

المرغيناني، الهداية، ج2، ص37 فما بعدها.

وتثبت الحضانة - كذلك - لكل ذكر محرم وإرث، كأب وإن علا وأخ وعم، على ترتيب الإرث: نعم يقدم هنا الجد على الأخ والأخ لآب على الأخ لأم وهكذا ... أهـ"(¹⁾.

التعليق:

الحضانة للأم/أمهاتها/أم الأب/أمهاتها/الاخوات/الخالات/بنات الأخ/بنات الأخت/العمات/ثم الذكور الوارثين على ترتيب الارث.

الحنائلة

جاء في الكافي: "إذا افترق الزوجان وبينهما طفل أو مجنون وجبت حضانته لأنه إن ترك ضباع وهلك فيجب إحياؤه. وأحق الناس بالحضانة الأم: لأن أبابكر الصديق قضى لعاصم بن عمر بن الخطاب لأمه أم عاصم وقال لعمر: "ريحها وشمها لطفلها خير له منك. ولأن الأم أقرب واشفق ولا يشاركها في قربها إلا الأب وليس له شفقتها واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر فكان اجماعا

فإن عدمت الأم فأحقهم بها أمهاتها الأقرب فالأقرب ثم الأب ثم أمهاته وإن علون ثم الجد ثم أمهاته. ثم الخالة و الأخت لقوله عليه السلام (الخالة أم). و الأخت أدلت بالأم وزادت بقرابة الأب. ثم الأخت لأبوين ثم الأخت من الأب. ثم الأخت من الأم. ثم الأخ للأبوين ثم الأخ للأب ثم بنو هم فإذا انقرض الاخوة والأخوات فالحضانة للخالات فالعمات وتقدم التي من الأبوين ثم التي من الأب ثم التي من الأم ثم الأعمام ثم بنوهم.

وللرجال العصبات حق في الحضانة. وأولادهم بالحضانة أولاهم بالميراث.

وأما الرجال من ذوى الأرحام كالأخ لأم والخال وأب الأم والعم من الأم فلا حضانة لهم إلا إذا عدم أهل الحضانة، فاحتمل أن تنتقل اليهم لأنهم يرثون عند عدم الوارث.

و احتمل أن تنتقل الى الحاكم ... أهـ" $^{(2)}$.

التعليق:

أمهاتها/الأب/أمهاته/الجد/و أمهاته/الخالات/الأخو ات/الاخوة/الخالات/العمات/ الرجال من العصبات فالرجال من ذوى الأرحام.

⁽¹⁾ ابن حجر الهيثمى، تحفة المحتاج، ج3، ص 521. (2) ابن قدامة، الكافى، ج3، ص 381.

الظاهرية:

جاء في سبل السلام: "وذهب الحسن وابن حزم إلى عدم سقوط الحضانة بالنكاح"(1). واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي مزوجة. وكذل أم سلمة تزوجت بالنبي صلى الله عليه وسلم وبقى ولدها في كفالتها. وكذا ابنه حمزة قضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وهي مزوجة.

الزيدية:

جاء فى نيل الأوطار: "وقوله أنت أحق به، فيه دليل على أن الأم أولى بالولد من الأب، ما لم يحصل مانع من ذلك بالنكاح، لتقييده صلى الله عليه وسلم للأحقية بقوله (ما لم تنكحى). وهو مجمع على ذلك كما حكاه صاحب البحر (كتاب البحر الزخار).

فإن حصل منها النكاح بطلت حضانتها. وبه قال مالك والشافعية والحنفية والعترة. وقد حكى ابن المنذر الاجماع عليه ... أهـ "(2).

إذن، الأم لها حق الحضانة ما لم تتزوج.

وجاء في سبل السلام: "والحديث دليل على أن الأم أحق بحضانة ولدها. إذا أراد الأب انتزاعه منها. وقد ذكرت هذه المرأة صفات اختصت بها تقتضى استحقاقها وأولويتها بحضانة ولدها. وأقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك وحكم لها. ففيه تنبيه على المعنى المقتضى للحكم، وأن العلل والأحكام معتبرة لاثبات الأحكام مستقرة في الفطرة السليمة. والحكم الذي دل عليه الحديث لا خلاف فيه، وقضى به أبوبكر ثم عمر.

ودلّ الحديث على أن الأم إذا نكحت سقط حقها فى الحضانة. واليه ذهب الجماهير. قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم.

ولا يكون ذلك إلا مع طلب من تنتقل إليه الحضانة ومنازعته. وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن الأم الزوجة أن تقوم بولدها ... أهـ"(3).

⁽¹⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 227 فما بعدها.

⁽²⁾ الشوكاني، نيل الأوطار، ج6، ص 328.

⁽³⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 227 فما بعدها. وأما الحديث فعن عبدالله بن عمرو أن امرأة قالت: يا رسول الله إن إبنى هذا كانت بطنى له و عاء وحجرى له حواء وأن أباه طلقنى وأراد أن ينزعه منى. فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنت أحق به ما لم تنكحى". رواه أحمد وأبو داود.

التعليق:

الزواج لا يبطل الحضانة إلا إذا نازع الأم منازع الأب أو من يخلفه. فإن لم يحصل نزاع يمكن أن تقوم الأم بولدها. وذلك عند الزيدية.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "و،اما الحضانة، فالأم أحق بالولد مدة الرضاع وهي حولان، ذكر إكان أو أنثى.

فإذا فصل فالوالد أحق بالذكر، والأم أحق بالأنثى حتى تبلغ سبع سنين. وقيل: تسعا. وقيل: الأم أحق بها ما لم تتزوج. والأول أظهر، ثم يكون الأب أحق بها.

ولو تزوجت الأم سقطت حضانتها عن الذكر والأنثى وكان الأب أحق بهما.

ولو مات - أي الأب - كانت الأم أحق بهما من الوصيى. فإن فقد الأبوان فالحضانة لأب الأب فإن عدم: قيل: كانت الحضانة للأقارب ويرتبون ترتيب الإرث نظر الله الآية و فیه تر دد

فلو طلبت الأم للرضاع أجرة زائدة عن غيرها، فله تسليمه لأجنبية. وإذا بلغ الولد ر شيدا أسقطت و لاية الأيوين عنه⁽¹⁾

إذن الحضانة عند الإمامية للأبوين، فأبي الأب فالأقارب.

وجاء في اللمعة الدمشقية: "و هي – أي الحضانة – بأنثى أليق منها بالرجل فالأم أحق بالولد مدة الرضاع وإن كان الولد ذكرا إذا كانت الأم حرة مسلمة عاقلة وكانا (أي الأبوان) معا رقيقين أو كافرين فإنه يسقط اعتبار الحرية في الأول والاسلام في الثاني لعدم الترجيح. ولو كانت الأم خاصة حرة مسلمة فهي أحق بالولد مطلقا من الأب الرقيق أو الكافر إلى أن يبلغ وإن تزوجت.

فإن فصل عن الرضاع فالأم أحق بالأنثى إلى سبع سنين. وقيل: إلى تسع. وقيل: ما لم تتزوج الأم

و الأب أحق بالذكر بعد فصاله إلى البلوغ و أحق بالأنثى بعد السبع.

فإن فقد الأبوان فالحضانة لأب الأب - فإن فقد أبو الأب فللأقارب الأقرب منهم للولد فالأقرب على المشهور الأنه أولى الأرحام (²⁾.

الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 345.
 العاملى (الشهيد الأول)، اللمعة الدمشقية، ج5، ص 458.

تعليق:

إذن عند الإمامية: الحضانة للأم، فأبى الأب إن فقد الأب ثم الأقارب، الأقرب فالأقرب.

موازنة بين آراء الفقهاء:

- 1- نخلص إلى أن الفقهاء لا يكادون يختلفون كثيرا فى ترتيب الحاضنات. وحتى إذا وجدت فتعالج عادة بإصدار قانون للأحوال الشخصية كما هو حاصل الآن فى السودان. وبذلك يزول الخلاف، فحكم الحاكم يرفع الخلاف كما يقولون.
 - 2- انقسم الفقهاء الى ثلاث آراء حول الحضانة وهل هناك شيء يؤثر على الأحقية؟
- 1- أجمع الجمهور أن الأم ومن يليها من النساء يسقط حقهن في الحضانة بالزواج. لكن يعود للحاضنة الحق إذا طلقت.
 - 2- يرى الظاهرية أن حق الحضانة لا يسقط بالزواج.
- 3- يرى الزيدية أن الأم أو الحاضنة المتزوجة لا يسقط حقها في الحضانة إلا إذا نازعها الأب أو الولى الذي يقوم بأمر الصغير، فتحكم عليها المحاكم بتسليم الصغير إلى من يليها.

الأدلة:

استدل الجمهور بالحديث الذي أوردته في مشروعية الحضانة حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة: "أنت أحق به ما لم تنكحي) فقد أجمع الفقهاء أن حق الحضانة يسقط إذا تزوجت.

واستدل الظاهرية بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي متزوجة. وكذا أم سلمة تزوجت بالنبي صلى الله عليه وسلم وبقى ولدها في كفالتها. وكذا ابنه حمزة قضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وهي متزوجة.

الترجيح:

لكننى أرجح رأى الجمهور فكل الأحاديث التى أوردتها أقضية لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تؤيد رأى الجمهور والذي أرجحه لذلك السبب

الحضانة في القانون السوداني:

جاء ترتيب الحاضنات في القانون السوداني مرتبا على النحو الذي في المواد: من المادة 110 الى المادة 111.

جاء في المادة (110) = (1)=: يثبت حق الحضانة للأم ثم من المحارم من النساء، مقدما فيه من يدلى بالأم على من يدلى بالأب ومعتبرا فيه الأقرب فالأقرب من الجهتين. وذلك على الترتيب الآتى:

- (أ) الأم (ب) أم الأم وإن علت (ج) أم الأب وإن علت (د) الأخت الشقيقة ثم لأم ثم لأب (هـ) بنت الأخت الشقيقة (و) بنت الأخت لأم (ز) الخالة الشقيقة ثم لأم ثم لأب (ح) بنت الأخت لأب (ط) بنات الأخ الشقيق ثم لأم ثم لأب (ى) العمة الشقيقة ثم لأم ثم لأب (ك) خالة الأم الشقيقة ثم لأم ثم لأب (ل) خالة الأب الشقيقة ثم لأم ثم لأب (م) عمة الأب الشقيقة ثم لأم ثم لأب (ن) عمة الأب الشقيقة ثم لأم ثم لأب.
- =(2)= إذا لم توجد حاضنة من النساء من المذكورات في البند (أ) أو كانت غير أهل للحضانة فينتقل الحق في الحضانة إلى العصبات من الرجال بحسب ترتيبهم في استحقاق الإرث.
- =(3)= إذا لم يوجد أحد من المذكورين في البند (2) أو وجد وكان غير أهل للحضانة، فينتقل الحق في الحضانة إلى محارم الصبي من الرجال، غير العصبات ذلك على الترتيب الآتي:
- (أ) الجد لأم (ب) الأخ لأم (ج) إبن الأخ لأم (د) العم لأم (هـ) الخال الشقيق ثم لأب.
- =(4)= إذا رفض الحضانة من يستحقها من النساء أو الرجال فينتقل الحق إلى من يليه.
- =(5)= إذا لم يوجد مستحق للحضانة أو لم يقبلها أحد من المستحقين فيضع القاضى المحضون عند من يثق به من الرجال أو النساء، ويفضل الأقارب على الأجانب عند توفر الشروط، أو إحدى المؤسسات المؤهلة لذلك الغرض.
- وجاء في المادة (111): إذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة، فيقدم أصلحهم.

وجاء فى المادة (112): "يشترط فى الحاضن الشروط الآتية: (أ) البلوغ (ب) العقل (ج) الأمانة (د) القدرة على تربية المحضون وصيانته ورعايته (هـ) السلامة من الأمراض.

وجاء في المادة (115)(1): تستمر حضانة النساء للصغير إلى سبع سنين وللصغيرة إلى تسع سنين.

(2) يجوز للقاضى أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ وللصغيرة بعد تسع سنين الى الدخول إذا تبين أن مصلحة المحضون تقتضى ذلك.

وجاء في المادة (122): "تعود الحضانة لمن سقطت عنه متى زال سبب سقوطها.

موازنة بين آراء الفقهاء والقانون السودانى:

بالرغم من أنه لا توجد فوارق كبيرة إلا مثلا عند الشافعية فإنهم يقدمون الأخوات والخالات على الجدات إلا أن القانون السوداني سار وفق المذهب الحنفي في ترتيب الحاضنات. وبذلك حسم الاختلافات اليسيرة.

المطلب السادس: حق الولد في العدل بينه وبين إخوته:

معنى العدل في اللغة:

العدل في اللغة – مصدر من (ع د ل). إذا سوّوى بين الاثنين في القسمة. وهو ضد الجور.

جاء في لسان العرب "العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور. تقول: عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلا وهو عادل من قوم عدول وعدل (وهو جمع الجمع). وتقول عدل عليه في القضية فهو عادل. وبسط الوالي عدله ومعدلته.

ومن أسماء الله العدل هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم. وفلان من أهل المعدلة: أي من أهل العدل. والعدل الحكم بالحق ... أهـ $^{(1)}$.

وجاء فى ترتيب القاموس المحيط: "العدل: ضد الجور. وما قام فى النفوس بأنه مستقيم. ومنه العدالة والعدولة والمعدلة بالمعدلة. تقول: عدل يعدل فهو عادل من عدول وعدّل بلفظ الواحد وهذا اسم للجمع.

⁽ع د ل). ابن منظور ، لسان العرب، حرف اللام، فصل العين، مادة $(3 \, {\rm L} \, {\rm L})$

نستفيد من هذه النصوص أن العدل بين الآخرين معناه أن تقر فى نفوسهم بأنهم عوملوا بالعدل والسوية. ولا يشعرون بأى جور. وخاصة فيما يختص بالأولاد فيما بينهم. ولعل نفس هذا المعنى هو الذى يعنيه الفقهاء.

مشروعية العدل بين الأولاد في العطاء والمنع والمعاملة والنصوص الدالة على ذلك:

1/ فى السنن ومسند أحمد وصحيح ابن حبان، من حديث النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أعدلوا بين أبنائكم، أعدلوا بين أبنائكم" (2).

2/ وفى صحيح مسلم، أن امرأة بشير قالت: انحل ابنى غلاما، وأشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن إبنة فلان سألتنى أن أنحل الله عليه وسلم فقال: إن إبنة فلان سألتنى أن أنحل ابنها غلاما. قال: أله إخوة؟ قال: نعم. قال: كلهم أعطيت ما أعطيته؟ قال: لا. قال: فليس يصلح هذا، وإنى لا أشهد إلا على حق". رواه الامام أحمد، وقال فيه: "لا تشهدنى على جور. إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم"(3).

3/ وفى الصحيحين عن النعمان بن بشير، أن أباه أتى به النبى صلى الله عليه وسلم، فقال: "إنى نحلت ابنى هذا غلاما كان لى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أكل ولدك نحلت مثل هذا؟ قال: لا. فقال: ارجعه.

وفى رواية لمسلم: "فقال: فعلت هذا بولدك كلهم؟ قال: لا. قال: اتقوا الله وأعدلوا فى أو لادكم، فرجع أبى فى تلك الصدقة.

وفى الصحيح: أشهد على هذا غيرى $^{(4)}$.

جاء في تحفة المودود: "وهذا أمر تهديد، وليس إباحة. فإن تلك العطية كانت جورا بنص الحديث، ورسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يأذن لأحد أن يشهد على صحة الجور،

⁽¹⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب العين، مادة (ع د ل).

⁽²⁾ رواه ابن حبان، واصحاب السنن والمسانيد.

⁽³⁾ رواه الأمام أحمد أخرجه الترمذي ورقمه 1379. وأخرجه ابن ماجه في كتاب الهبات ورقمه 2375.

⁽⁴⁾ رواه البخاري ومسلم. كما أخرجه ابن ماجه برقم 2376.

ومن ذا الذى كان يشهد على تلك العطية، وقد أبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشهد عليه الله عليه وسلم أن يشهد عليها، وأخبر أنها لا تصلح، وأنها جور، وأنها خلاف العدل أهـ"(1).

4/ وعن أنس، أن رجلا كان جالسا مع النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء ابن له فقبله وأجلسه في حجره. ثم جاءت بنت، فأخذها فأجلسها إلى جنبه. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "فما عدلت بينهما"(2).

جاء في تحفة المودود: "وكان السلف يستحبون، أن يعدلوا بين الأولاد في الصلة"⁽³⁾.

5/ وعن ابن عباس رضى الله عنهما، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "سوّوا بين أو لادكم في العطية، ولو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء"(4).

وجه الاستدلال بالأحاديث:

إذن، فوجه الاستدلال بهذه الأحاديث أنها تحض على وجوب العدل والتسوية بين الأولاد في العطية والمعاملة وفي كل شيء وكل مظهر من مظاهر الحياة.

الحكم الشرعى للعدل بين الأولاد في العطاء والمنع والمعاملة:

لم أعثر على نص فى هذه المسألة لكل من الحنفية والإمامية. وهذه باقى آراء المذاهب:

المالكية:

وجاء في شرح العلامة زروق: "ويكره أن يهب لبعض ولده ماله كله وأما الشيء منه فلذلك واسع.

المذهب كراهة ما ذكر لحديث النعمان بن بشير إذ قال عليه الصلاة والسلام: "اتقوا الله وأعدلوا بين أو لادكم".

وقال ابن القاسم: إن وقع وأجيز فلا يرد بقضاء. وعنه يرد في حياته ومماته. قال مالك وقد قضى برده في المدينة.

وقال أصبغ: إذا أجيز عنه جاز اجتمع أمر القضاة والفقهاء على ذلك.

⁽¹⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 160...

⁽²⁾ رواه البيهقي. وقد أورده الأمام ابن القيم في تحفة المودود بصفحة 160.

⁽³⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 161.

⁽⁴⁾ ذكره الغزالي في الاحياء ج2، ص 217.

وقوله: وأما الشيء منه قال في النوادر: وقد فعله الصديق وقال به عمر وعثمان رضي الله عنهم ... أهدا).

نستفيد من هذا النص أن حكم تفضيل بعض الولد على بعضه هو الكراهة في مذهب المالكية.

الشافعية:

جاء في نهاية المحتاج: "ويسن للوالد، أي الأصل وإن علا. العدل في عطية أو لاده. أي فروعه وإن سفلوا، ولو أحفادا مع وجود الأولاد، فيما يظهر كما رجحه جمع. وإن خصصه آخرون بالأولاد: سواء أكانت العطية هبة أم هدية أو صدقة أو وقفا أم تبرعا آخر. فإن ترك العدل بلا عذر كره عند أكثر العلماء، خلافا لمن ذهب إلى حرمته. والأصل في ذلك خبر البخاري: "اتقوا الله واعدلوا بين أو لادكم" (2). وخبر أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال: "لا تشهدوني على جور، لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم. وفي رواية لمسلم: أشهد على هذا غيرى. ثم قال: أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: نعم. قال: فلا إذن" (3).

فأمره بإشهاد غيره صريح في الجواز. وتسميته جورا باعتبار ما فيه من العدل المطلوب. فإن فضل البعض أعطى بقيتهم ما يحصل به العدل. وإلا رجع ندبا للأمر به في رواية. نعم يظهر أنه لو علم من المحروم الرضا. وظن عقوق غيره لفقره ورقة دينه، لم يستحب الرجوع ولم يكره التفضيل. كما لو حرم فاسقا لئلا يصرف في معصية أو عاقا أو زاد وآثر الأحوج أو المتميز بنحو فضل. كما فعله الصديق مع عائشة رضى الله عنها.

وأفهم قوله عطية، عدم طلب التسوية في غيرها. كتودد بكلام أو غيره. لكن ذكر الدميري في بعض نسخه، أنه لا خلاف في طلب التسوية بينهم حتى في الكلام، إذ كثيرا ما يترتب على التفاوت في ذلك ما مر في الإعطاء. ومن ثمّ ينبغي أن يأتي هنا أيضا، التمييز لعذر في أهـ "(4).

التعليق على مذهب الشافعية:

نخلص إلى أن حكم عدم المساواة بين الأولاد هو الكراهة عند الشافعية.

⁽¹⁾ العلامة زروق، شرح العلامة.

⁽²⁾ رواه البخاري في الصحيح.

⁽³⁾ رواه الامام أحمد في المسند.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الرملي، نهاية المحتاج، ج5، ص 415 فما بعدها.

الحنابلة:

جاء فى تحفة المودود: "ومن العجب أن يحمل قوله اعدلوا بين أو لادكم على غير الوجوب، وهو أمر مطلق مؤكد ثلاث مرات، وقد أخبر الأمر به أن خلافه جور، وأنه لا يصلح، وأنه ليس بحق، وما بعد الحق إلا الباطل. هذا والعدل واجب فى كل حال فلو كان الأمر به مطلقا لوجب حمله على الوجوب، فكيف وقد اقترن به عشرة أشياء تؤكد وجوبه، فتأملها فى ألفاظ القصة ... أهـ"(1).

التعليق:

نفهم من نص الحنابلة أن العدل بين الأولاد عندهم واجب. لكن أوثر عن الامام أحمد جواز تفضيل بعض الأولاد على بعض إذا كان هنالك سبب لذلك.

فقد جاء في شرح كتاب النيل: "قال أحمد بن حنبل في رواية: يجوز التفضيل للسبب كزمانة وديانة (2).

الظاهرية:

جاء فى المحلى: "ولا يحل لأحد أن يهب، ولا أن يتصدق على أحد من ولده، حتى يعطى أو يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك. ولا يحل أن يفضل ذكرا على أنثى، ولا أنثى على ذكر فإن فعل فهو مردود أبدا. وإنما هذا فى التطوع فقط، وليس فى النفقة الواجبة ... أهـ"(3).

إذن، يرى الظاهرية أن تفضيل بعض الولد على بعض حكمه الحرمة.

<u>الزيدية:</u>

جاء في نيل الأوطار: "فالحق أن التسوية واجبة وأن التفضيل محرم

واختلف الموجبون في كيفية التسوية: فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية: العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث. واحتجوا بأن هذا حظه من المال لو مات عنه الواهب. وقال غير هم لا فرق بين الذكر والأنثى. وظاهر الأمر بالتسوية معهم. ويؤيده حديث ابن عباس: وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين

⁽¹⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 160.

⁽²⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج12، ص 60.

⁽³⁾ ابن حزم المحلى، ج9، ص 142 فما بعدها.

منهم عروة بن الزبير عن مسلم وابن حبان وأحمد والطحاوى والمفضل بن المهلب عن أحمد وأبى داود والنسائى وعبدالله بن عتبة بن مسعود عن أحمد. وعون بن عبدالله عن أبى عوانة والشعبى عن الشيخين. وابن ماجة وغير هم"(1).

التعليق:

وفى المذهب الزيدى فتفضيل بعض الولد على بعض حكمه الحرمة، إذ أن التسوية واجبة عندهم.

الأباضية:

وجاء في شرح كتاب النيل: "باب في العدالة في عطية الأولاد. وهي واجبة على الصحيح. وقيل: غير واجبة كما ذكره في الطبقات ... أهـ"(2).

وجاء في نفس المصدر: "ولزمت العدالة بينهم على الصحيح على قدر الارث. وقيل: يجوز تفضيل الصالح منهم والبار به على قدر بره ... أهـ"(3).

التعليق:

فحكم العدالة بين الأولاد في العطاء هو الوجوب عند الأباضية. وفي رأى آخر أنها غير واجبة.

الموازنة حول آراء الفقهاء:

لقد انقسمت آراء الفقهاء حول مسألة المساواة بين الأولاد في العطاء إلى عدة آراء الخصما فيما يلي:

1/ يرى أصحاب الرأى الأول حرمة تفضيل بعض الولد على بعض وهم الظاهرية والزيدية والامام أحمد بن حنبل. وعنده أن ذلك إذا كان يدون سبب أما إن وجد سبب كزمانة فيجوز التفضيل.

2/ الرأى الثانى ويقول أصحابه بوجوب المساواة المطلقة بين الأولاد. وهم مذهب الحنابلة وبعض الزيدية وبعض الأباضية.

⁽¹⁾ الشوكاني، نيل الأوطار، ج6، ص 5 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>2)</sup> إطفيش، شرح كتاب النيل، ج12، ص 56.

⁽³⁾ المصدر السابق.

الرأى الثالث ويقول بكراهية عدم المساواة وهم المالكية ومذهب الشافعية والامام أبو حنيفة.

4/ الرأى الرابع لابن القاسم من المالكية. وهو يرى أنه إذا وقع التفضيل وأجيزت العطية فلا ترد.

5/ الرأى الخامس وهو لأصبغ من المالكية. ورأى آخر للامام أبو حنيفة والامام الشافعي والامام مالك ويقول أصحاب هذا الرأى بأنه إذا أجيز الشيء الموهوب فتجوز الهبة.

6/ الرأى السادس ويقول أصحابه بجواز التفضيل بين الأولاد لسبب و هو رأى الامام أحمد وبعض الشافعية كالامام الرملي وبعض الأباضية.

7/ الرأى السابع و هو للامام مالك وقد قضى بكراهة أن يهب الانسان كل ماله لواحد فقط من أو لاده.

8/ الرأى الثامن. ويرى أصحابه جواز إعطاء اليسير لبعض الأولاد دون بعض.
 و هو لبعض المالكية وبعض الشافعية.

9/ الرأى التاسع ويقول اصحابه بالتسوية بين الأولاد في كل شيء غير العطاء: في المعاملة بل وفي الكلام. وهو لبعض المالكية وللدميري من الشافعية.

رأى الباحث:

وأرى أنه يمكن تلخيص هذه الآراء في رأيين على ما يرى الامام ابن حزم. وهما القائلون بمنع تفضيل بعض الولد على بعض. والقائلون بجواز التفضيل.

جاء في المحلى: "قال أبو محمد – أى ابن حزم – مسألة: ولا يحل لأحد أن يهب ولا أن يتصدق على أحد من ولده، حتى يعطى أو يتصدق على كل واحد منهم، بمثل ذلك. ولا يحل أن يفضل ذكر ا على أنثى ولا أنثى على ذكر ، فإن فعل فهو مفسوخ مردود أبدا، وإنما هذا في التطوع. وأما في النفقات الواجبات فلا.

قال أبو محمد فهؤلاء أبوبكر وعمر وعثمان وقيس بن سعد وعائشة أم المؤمنين بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف. ثم مجاهد وطاووس وعطاء وعروة وابن جريح و هو قول النخعي والشعبي وشريح و عبدالله بن شداد بن الهاد وابن

شبرمة وسفيان الثورى وأحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وأبى سليمان وجميع أصحابنا (الظاهرية).

وروينا خلاف ذلك وإجازة تفضيل بعض الولد على بعض عن القاسم بن محمد وربيعة وغير هما. وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي. وكر هه أبو حنيفة وأجازه إن وقع. وكره مالك أن ينحل بعض ولده ماله كله"(1).

إذن، خلاصة ما ذكره ابن حزم: أنهم انقسموا الى قسمين القائلين بحرمة تفضيل بعض الولد على بعض والقائلين بجواز ذلك. انتهى تعليق الباحث.

الأدلة:

استدل المانعون لتفضيل بعض الولد على بعض بحديث النعمان بن بشير وقد ذكرته في الأحاديث الدالة على المشروعية لهذه المسألة وهو معروف⁽²⁾.

واستدل القائلون بجواز تفضيل بعض الولد على بعض بالحديث الذى رواه ابن حزم من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبى أيوب عن بشير ابن أبى سعيد عن محمد بن المنكدر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كل ذى مال أحق بماله"(3).

رد القائلين بمنع تفضيل بعض الولد على بعض:

وقد رد القائلون بمنع تفضيل بعض الولد على بعض بأن هذا الخبر – خبر محمد بن المنكدر – صحيح. لكن الذى فسخ الهبة المفضل فيها بعض الولد على بعض هو قائل هذا الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو الذى حرم بيع الربا فقضاؤه لا يرد.

الترجيح:

أرجح رأى القائلين بالمساواة بين الأولاد في العطاء. إلا إذا كان هناك سبب لذلك يبرر العطية الزائدة في مثل هذه الأحوال. فهناك سند قال به من منعوها وهو أنه لا مساواة عند حالات النفقات الواجبة. كما أن هناك مواقف تجابه الأولاد في الحياة حسب ظروف كل منهم، تستدعي مساعدة ومد يد العون من والديهم.

⁽¹⁾ ابن حزم، المحلى، ج9، ص 142 فما بعدها.

⁽²⁾ رواه البخاري ومسلّم والامام أحمد. وقد سبق تخريجه في هذا المطلب.

⁽³⁾ رواه ابن حزم في المحلى، ج9، ص 144. وقال: الخبر صحيح.

العدل في الإصطلاح الفقهي:

و لأغراض التسوية بين الأولاد، فقد أورد الفقهاء في مذاهبهم ما يلي حول معنى العدل المطلوب بين الأولاد:

الشافعية:

جاء في نهاية المحتاج: "فإن فضل البعض أعطى بقيتهم ما يحصل به العدل ... أهـ"(1).

الظاهرية:

وجاء في المحلى: "ولا يحل أن يفضل ذكرا على أنثى ولا أنثى على ذكر ... أهـ"(2)

الزيدية:

وجاء في نيل الأوطار: "واختلف الموجبون في كيفية التسوية: فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث. واحتجوا بأن هذا حظه من المال لو مات عنه الواهب. وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والأنثى. وظاهر الأمر التسوية معهم ... أهـ"(3).

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "ولزمته العدالة بينهم على الصحيح على قدر الارث ... أهـ"(4).

الموازنة:

حول العدالة بين الأولاد، على من يقول بالتسوية بينهم في العطية، انقسم الفقهاء حولها قسمين:

1/ الرأى الأول وهو للظاهرية وبعض الزيدية وبعض الشافعية وهو أن يعطيهم بالتساوى ولا فرق بين الذكر والأنثى.

⁽¹⁾ الرملي، نهاية المحتاج، ج5، ص 415.

⁽²⁾ ابن حزم، الملحى، ج9، ص 142.

⁽³⁾ الشوكاني، نيل الأوطّار، ج6، ص 5 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> إطفيش، شرح كتاب النيل، ج12، ص 56.

2/ وأما الرأى الثانى وهو للأباضية والمالكية ووبعض الشافعية وبعض الزيدية ومحمد بن الحسن وشريح وأحمد واسحق فيقولون يعطى الذكر حظين والأنثى حظ كما فى الميراث.

الموازنة والترجيح:

ما دامت هي عطية غير واجبة، فأرجح أن يعطيهم بالتساوى، لما في ذلك من تطييب للنفوس، بل أن الأنثى في زماننا أحوج من الذكر. كما أن مظاهر الحياة والأعراف في زماننا تميل إلى التسوية بين الذكر والأنثى في كل شيء.

الموقف في القانون السوداني:

لم يتعرض القانون السوداني لمثل هذه المسائل. إذ هي خاصة. فقط تعرض للنفقات الواجبة سواء كانت للوالدين على أو لادهم أو العكس. وقد أشرت إلى ذلك في مبحث النفقة من هذا الفصل من الرسالة.

المطلب السابع: حقوق ووصايا بحسن معاملة البنات معاملة خاصة وكراهة تسخطهن:

في اللغة:

التسخط من مادة (س خ ط). وهو عدم الرضا بالشيء. وفي الغالب ما يكون عدم الرضا هذا مما قدره الله لعباده.

جاء في لسان العرب: "سخط: السخط والسخط: ضد الرضا. والفعل فيه سخط يسخط سخطا. وتسخط وسخط: أي غضب فهو ساخط. وأسخطه: أي غضبه. وأسخطه: أي أغضبه.

فالسخط والسخط: الكراهية للشيء وعدم الرضا به ... أهـ "(1).

وجاء في أساس البلاغة: "سخط" من سخط عليه سخطا وسُخطا. وأنا ساخط. وهو مسخوط عليه. وأعطاه قليلا فتسخطه: أي لم يرضه. وعطاء مسخوط: أي مكروه ... أهـ(2).

ابن منظور، لسان العرب، حرف الطاء، فصل السين، مادة (m
eq d).

الزمخشرى، اساس البلاغة، حرف السين، مادة (m
eq d).

نستفيد مما قاله اللغويون أن التسخط هو التبرم وعدم الرضا، خاصة بما قسم الله للعبد. وهذا المعنى هو نفسه الذي عند الفقهاء.

النصوص من القرآن الكريم:

1/ قال تعالى: "وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم. يتوارى من القوم من سوء ما بشر به، أيمسكه على هون أم يدسه في التراب، ألا ساء ما يحكمون"(1).

2/ وقال تعالى: "وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلا، ظل وجهه مسودا وهو كظيم"(2).

جاء في تفسير المراغى: "فإنهم بالغوا في الاستنكاف من البنت، من وجه: "اسوداد الوجه، والاختفاء من القوم، بل كانوا يقدمون على قتلها ووأدها خشية العار أو خوف الجوع والفقر ... أهـ "(3).

وجاء في أحكام القرآن: "كان وأد البنات مخافة العار، والحوجة، وما حرمت من النصرة، كما كانت الجاهلية تفعله ... أهـ"(4).

وجاء في مدارك التنزيل: "للكفار مثل السوء، أي صفة السوء، وهي الحاجة إلى الأولاد الذكور، وكراهة الإناث، ووأدهن خشية الإملاق ... أهـ"(5).

وجاء في تفسير ابن كثير: "إن أبقاها أبقاها مهانة، لا يورثها ولا يعتنى بها، ويفضل أو لاده الذكور عليها ... أهـ "(6).

وجاء في التفسير الكبير: "يسود وجهه ويختفي من القوم"(7).

(8) وقال تعالى: "وإذا الموءودة سئلت بأى ذنب قتلت" (8).

بل وصل العرب في الجاهلية إلى مستوى من السوء، أنهم يدفنون البنات وهن أحياء، كما ذكر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية.

جاء في محاسن التأويل: " ... الموءودة هي المقتولة صغيرة. وكانت العرب في الجاهلية تئد البنات، بأن يدفنوهن أحياء. ويقال أنهم كانوا يفعلون ذلك لأمرين: أحدهما أنهم

⁽¹⁾ سورة النحل، الآبة 58.

⁽²⁾ سورة الزخرف، الآية 17.

⁽³⁾ تفسير المراغى، ج5، ص 97.

⁽⁴⁾ ابن العربي، أحكام القرآن، ج2، ص 754.

^{(&}lt;sup>5)</sup> النسفى، ج2، ص 290.

^{(&}lt;sup>6)</sup> ابن کثیر ، ج2، ص 334.

⁽⁷⁾ الرازى، ج2، ص 57.

⁽⁸⁾ سورة التكوير، الآيتان 8 و 9.

كانوا يقولون أن الإناث بنات الله، فألحقوا البنات بالله، فهو أحق بهن منا. والأمر الآخر أنهم كانوا يقتلوهن خشية الاملاق.

فإن سأل سائل، كيث يصح أن تسأل من لا ذنب له ولا عقل، فأى فائدة فى سؤالها عن ذلك، وما وجه الحكمة فيه؟ الجواب من وجهين: أحدهما أن يكون المراد، أن قاتلها طولب فى الحجة بقتلها، وسئل عن قتله لها بأى ذنب كان، على سبيل التوبيخ والتعنيف وإقامة الحجة. فالقتلة ههنا هم المسئولون عن الحقيقة، لا المقتولة، وإنما المقتولة مسئول عنها. ويجرى هذا مجرى قولهم: سألت حقى: أى طالبت به. ومثله قوله تعالى: "وأفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا". أى مطالبا به، مسئولا عنه.

والوجه الآخر، أن يكون السؤال، توجه إليها على الحقيقة، على سبيل التوبيخ له، والتقريع له، والثنية له، على أنه لا حجة له في قتلها. ويجرى هذا مجرى قوله تعالى لعيسى عليه السلام: "أأنت قلت للناس اتخذوني وأمى إلهين من دون الله" على طريق التوبيخ لقومه، وإقامة الحجة عليهم.

وهذا يجرى مجرى من ضرب ظالم طفلا من ولده. فأقبل على ولده يقول له: ضربتك! ما ذنبك. وبأى شيء استحل هذا منك. فغرضه تبكيت الظالم لا خطاب الطفل.

والتبكيت بأن المجنى عليه إذا سئل بمحضر الجانى، ونسبت له الجناية دون الجانى، بعث ذلك الجانى على التفكر فى حاله وحال المجنى عليه. فيرى براءة ساحته، وأنه هو المستحق للعقاب والعذاب. وهذا استدراج على طريق التعريض، وهو أبلغ من التصريح.

والمراد بالاستدراج سلوك طريق توصل إلى المطلوب بسؤال غير المذنب ونسبه الذنب له. حتى يبين من صدر عنه ذلك. كما سئل عيسى دون الكفرة، وهو فن من البديع. أهـ(3).

وجاء في روح البيان: "وإذا الموءودة سئلت". أى المدفونة حية. يقال وأد بنته يئدها، وهي موءودة: أى إذا دفنها في القبر وهي حية. وكانت العرب تئد البنات مخافة الإملاق أو الاسترقاق أو لحوق العار بهن من أجلهن. وكانوا يقولون أن الملائكة بنات الله، فألحقوا البنات به، فهو أحق بهن.

⁽¹⁾ سورة الاسراء، الآية 34.

⁽²⁾ سورة المائدة، الآية 116.

القاسمی، ج10، ص 65 فما بعدها.

"سئلت" أى سألها الله بنفسه، إظهارا للعدالة أو بأمره للملك. "بأى ذنب قتلت" أى من الذنوب الموجبة للقتل نقلا أو عقلا.

"قتلت" قتلها أبوها حية فعلا أو رضى. وتوجيه السؤال إليها لتسليتها. وإظهار كمال الغيظ والسخط لوائدها. واسقاطه عن درجة الخطاب والمبالغة في تبكيته ... أهـ"(1).

تعليق:

نستفيد من هذه الآية وتفسير ها تحريم وأد البنات، كما كانت تفعل العرب في الجاهلية، مهما كانت الأسباب، فتصرفات أهل الجاهلية تجاه البنات، فيها انحراف في إنسانية الإنسان، مما استوجب إيقاف ذلك، بنزول الشريعة المحمدية وبعث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، رحمة للناس جميعا. قال تعالى: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"(2).

4/ قال تعالى: "لله ملك السموات والأرض، يخلق ما يشاء، يهب لمن يشاء إناثا، ويهب لمن يشاء عقيما، إنه عليم ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وإناثا، ويجعل من يشاء عقيما، إنه عليم قدير "(3).

جاء فى حاشية الصاوى: "لله ما فى السموات والأرض" أى يتصرف فيهما كيف يشاء. يخلق ما يشاء" أى من حيوانات وغيرها. "يهب" من وهب، والاسم الموهب والموهبة، وهو العطاء من غير مقابل ولا عوض، "لمن يشاء" أى الآباء والأمهات. "إناثا" قدمهن أشار إلى أنه يفعل ما يشاء، لا ما يشاؤه عباده، فالاناث مما يشاؤه هو. "أو يزوجهم ذكرانا وإناثا" أى يجعل الأولاد ذكرانا وإناثا حال كونهم مزدوجين. "ويجعل من بشاء عقيما" أى لا بولد له (4).

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "لله ما في السموات والأرض يخلق ما يشاء" أي من الخلق. يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور" أي يهب لمن يشاء إناثا لا ذكور معهن. ويهب لمن يشاء ذكور الا إناث معهم "أو يزوجهم ذكرانا وإناثا" قال مجاهد (5): أي أن تلد المرأة غلاما ثم تلد جارية ثم تلد خلاما ثم تلد جارية. وقال محمد بن الحنفية". هو أن تلد توءما غلاما وجارية. "ويجعل من يشاء عقيما" أي لا يولد له (6).

⁽¹⁾ البروسوى، ج10، ص 346.

⁽²⁾ سورة الأنبياء، الآية 107.

⁽³⁾ سورة الشورى، الآية 49.

⁽⁴⁾ العلامة الصاوى، حاشية الصاوى، ج4، ص 43.

⁽⁵⁾ مجاهد ترجمت له فليراجع بفهرس الاعلام وتراجمهم حرف الميم.

⁽⁶⁾ محمد بن الحنفية ترجمت له فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم حرف الميم.

رأى الباحث:

نستفيد من هذه الآية أن أمر ولادة الإناث أو الذكور أو تزويجهم هو من عند الله. إذن فلماذا تدخل الناس بالتبرم والتسخط ما دام ذلك ليس لهم فيه يد بل لو شاء الله لجعل الزوج أو الزوجة عقيما لا يولد. فله الأمر من قبل ومن بعد. وفي هذه الآية أبلغ رد على أهل الجاهلية، ومن تأسى بهم في عصرنا وبعد أن رحمنا الله بالشريعة المحمدية السماء، ممن يستخفون بالبنات.

موازنة بين الآيات:

- 1- لقد أوقفت الشريعة عادة الجاهلية وهي التعدى على الإناث بالدفن وهن أحياء. فحرمت ذلك إلى الأبد.
- 2- بل استنكرت حتى عدم الفرح بالأنثى حين مقدمها كمولودة جديدة، كما كان يحصل في الجاهلية.

النصوص من السنة المطهرة:

1/ عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من عال جاريتين حتى تبلغا، جاء يوم القيامة أنا و هو هكذا – وضم أصبعيه"(1).

2/ وعن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قال: "جاءت امرأة ومعها ابنتان لها تسألنى، فلم تجد عندى شيئا غير تمرة واحدة، فأعطيتها إياها فأخذتها فشقتها بين ابنتيها، ولم تأكل منها شيئا، ثم قامت وخرجت هى وابنتاها. فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على إثر ذلك فحدثته حديثها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ابتلى من هذه البنات بشيء، فأحسن إليهن، كن له سترا من النار "(2).

3/ وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلة الله عليه وسلم: لا يكون لأحد ثلاث بنات أو بنتان أو أختان، فيتقى الله فيهن ويحسن إليهن إلا دخل الجنة"(3).

⁽¹⁾ رواه مسلم في الصحيح. ورواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب ورقمه 1981.

⁽²⁾ رواه ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم عن عروة، وهو الصحيح. والحديث في مسند أحمد. ورواه الترمذي برقم 1980.

⁽³⁾ رواه أحمد في المسند. ورواه الترمذي في سننه في باب ما جاء في النفقات على البنات والاخوات ورقمه 1978.

4/ وعن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "من كان له ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو بنتان أو أختان فأحسن صحبتهن وصبر عليهن واتقى الله فيهن دخل الجنة"(1).

5/ وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من كانت له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن وعلى ضرائهن دخل الجنة". وفى رواية: "فقال يا رسول الله واثنتين. قال: واثنتين. قال يا رسول الله. وواحدة. قال: وواحدة"(2).

6/ وعن عوف بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من كان له ثلاث بنات ينفق عليهن حتى يبن⁽³⁾ أو يمتن كن له حجابا من النار "⁽⁴⁾.

7/ وعن عوف بن مالك الأشجعى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من عبد مؤمن يكون له ثلاث بنات فينفق عليهن حتى يبن أو يمتن إلا كن له حجابا من النار. فقالت امرأة: يا رسول الله وابنتان. قال: وابنتان. قال: قال أبو عمار بن عوف بن مالك، قال رسول الله عليه وسلم: "أنا وامرأة سعفاء الخدين(5) كهاتين في الجنة"(6).

8/ وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يكون له ابنتان فيحسن إليهما ما صحبهما وصحبتاه إلا أدخلتاه الجنة"(7).

9/ وعن ابن المنكدر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "من كانت له ثلاث بنات أو أخوات فكفلهن وأدبهن وزوجهن دخل الجنة". قالوا أو ابنتان؟ قال: أو ابنتان، حتى ظننا أنهم لو قالوا: أو واحدة، قال: أو واحدة"(8).

10/ وعن عقبة بن عامر الجهنى قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من كانت له ثلاث بنات فصبر عليهن، فأطعمهن وسقاهن وكساهن من جدته، كن له حجابا من النار "(9).

⁽¹⁾ رواه الحميدي عن سفيان عن أبي صالح عن أيوب بن بشير عن سعيد الأعشى عن أبي سعيد. أورده الترمذي برقم 1977.

⁽²⁾ رواه البيهقي والحاكم وقال صحيح الاسناد. وقد ذكره المنذري في باب الترغيب في النفقة على الزوجة والعيال ورقمه 32. راجع المنذري ج3، ص 68.

⁽³⁾ أي يصلب عودهن ويقوين.

⁽⁴⁾ رواه البيهقى والطبرانى. وقد ذكره المنذرى فى باب الترغيب فى النفقة على الزوجة والعيال ورقمه 27. راجع الترغيب والترهيب ج3، ص 27.

⁽⁵⁾ أي شاحبة الخدين.

⁽⁶⁾ رواه البيهقي وأبو داود. وقد ذكره المنذري في باب الترغيب في كفالة اليتيم ورقمه 11. راجع المنذري ج3، ص 348.

⁽⁷⁾ رواه البيهقي. كما أورده ابن ماجه في كتاب الأدب ورقمه 3670.

⁽⁸⁾ قال ابن القيم: هذا مرسل. أي أن الجزء الأخير من الحديث مرسل. فقد أورده ابن القيم في تحفة المودود ص 18.

⁽⁹⁾ رواه الامام أحمد في مسنده_. وذكره ابن القيم في تحفة المودود ص 18.

11/ وقال أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من خرج إلى سوق من أسواق المسلمين، فاشترى شيئا فحمله إلى بيته، فخص به الإناث دون الذكور نظر الله إليه ومن نظر الله إليه لم يعذبه"(1).

12/ وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من حمل طرف من السوق إلى عياله، فكأنما حمل إليهم صدقة، حتى يضعها فيهم وليبدأ بالإناث قبل الذكور، فإنه من فرّح أنثى فكأنما بكى من خشية الله. ومن بكى من خشية الله حرم الله بدنه على النار "(2).

التعليق:

إن هذه الأحاديث تدل دلالة قاطعة على محبة الله ورسوله لبر الإناث ولا شك أن برهن سبيل للنجاة يوم القيامة.

موازنة بين النصوص:

لقد حرمت الآيات القرآنية جميع عادات الجاهلية ضد البنات من تسخط وحرمان من الحقوق كالميرث بل ووأدهن وهن أحياء. ثم سن النبى صلى الله عليه وسلم نقلة كبيرة فى ضمير الإنسانية حينما أتت سنته مبشرة بالبنت، فأكدت أن معاملتها وبرها والعطف عليها قد تكون سببا فى نجاة الإنسان بين يدى الله ودخوله الجنة وقد استعرضنا جانبا من هذه الأحاديث

الحكم الشرعي لحسن معاملة البنات عند الفقهاء:

أثبت هاهنا ما وجدته عند الشافعية والحنابلة والأباضية. ولم أجد شيئا عند باقى فقهاء المذاهب. كما أوردت ما أتى به الفقهاء المعاصرون.

الشافعية:

جاء في الإحياء: "وينبغى ألا يكثر فرحه بالذكر، وحزنه بالأنثى، فإنه لا يدرى الخيرة له في أيهما. بل، السلامة منهن أكثر، والثواب أجزل ... أهـ "(3).

⁽¹⁾ أخرجه الخرائطي بسند ضعيف.

⁽²⁾ أخرجه الخرائطي بسند ضعيف جدا. وأخرجه بن عدى في الكامل. وقال ابن الجوزى: حديث موضوع.

⁽³⁾ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص 53.

فالأفضل للأب عند الشافعية إذن، أن يفرح بالأنثى مثلما يفرح بالذكر، فربما كان الخير فيهاا أكثر من الذكر.

الحنابلة:

جاء فى تحفة المودود: "الباب الثانى – كراهة تسخط البنات. إن التسخط بالإناث، من أخلاق أهل الجاهلية، الذين ذمهم الله سبحانه وتعالى. ويكفى فى قبح كراهتهن، أن يكره ما رضيه الله وأعطاه عبده ... أهـ"(1).

فالحنابلة يذمون التسخط بالإناث، لأنهن عطية الله سبحانه وتعالى وما أقبح من يسخط مما أراده الله.

الأباضية:

وجاء فى شرح كتاب النيل: "وندب الإحسان للبنات لكونهن به، أى بسبب الإحسان سترا من النار غدا أى يوم القيامة. قال صلى الله عليه وسلم: "من ابتلى بشىء من هذه البنات فأحسن إليهن كن له ستر ا من النار "(2).

وليعطى الإناث قبل الذكور مما يحمله لهم. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وليبدأ بالأنثى قبل الذكور فإن الله عز وجل يرق للبنات"(3). ومعنى يرق لهن يريد من الناس أن يرقوا عليهن فينعموا عليهن فى البدأة. ويجوز ما يروث البعض بينهما. ومن رق للأنثى غفر الله له، لأنه كمن بكى من خشية الله. ومن بكى من خشية الله غفر الله له. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من رق للأنثى كان كمن بكى من خشية الله. ومن بكى من خشية الله. ومن بكى من خشية الله غفر الله له. ومن بكى

وليحرص على فرحها فان الله يفرح بفرحها يوم القيامة. فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من فرح أنثى فرحه الله يوم الحزن" $^{(6)(5)}$.

نستفيد من هذا النص الاحسان على الاناث مندوب في الشرع. وهو من المنجيات بين يدى الله يوم القيامة.

⁽¹⁾ ابن القيم، تحفة المودود، ص 15 فما بعدها.

⁽²⁾ رواه البيهقي في سننه. ورواه الترمذي من حديث عائشه وقال هذا حديث حسن ورقمه 1979.

رواه الترمذي والنسائي. وقد أورده اطفيش في كتاب النيل ج12، ص50.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه أبو داود وذكره اطفيش في كتاب النيل ج12، ص 51.

⁽⁵⁾ رواه أبو داود وقد ذكره اطفيش في كتاب النيل ج12، ص 51.

⁽⁶⁾ اطفیش، شرح کتاب النیل، ج12، ص 49 فما بعدها_.

الفقهاء المعاصرون:

جاء فى الموسوعة الكويتية: "رعاية طفولتها وعدم تفضيل الذكر عليها. يعتنى الاسلام بالأنثى فى كل مراحل حياتها: فرعاها وهى طفلة، ويجعل رعايتها سترا من النار وسبيلا إلى الجنة. ولا يجوز أن يفضل الذكر عليها فى التربية والعناية فقد قال النبى صلى الله عليه وسلم: "من كانت له أنثى فلم يئدها ولم يهنها. ولم يؤثر ولده (يعنى الذكور) عليها أدخله الله الجنة"(1).

وتشمل العناية بها في طفولتها تأهيلها لحياتها المستقبلية. تتساوى المرأة والرجل في كثير من الحقوق العامة، مع التقييد في بعض الفروع، بما يتلاءم مع طبيعتها.

فمن ذلك حق التعليم. فللمرأة حق التعليم مثل الرجل بل من العلوم غير الشرعية ما يعتبر ضرورة للأنثى كطب النساء حتى لا يطلع الرجال على عورات النساء.

ومما تتساوى فيه مع الرجل أهليتها للتكاليف الشرعية فولى أمرها مطالب بأمرها بأدائها للعبادات. وهى بعد البلوغ مكلفة بالعبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج وليس لأحد – زوج أو غيره – منعها من أداء الفرائض.

وكذلك احترام إرادتها. للأنثى حرية الإرادة والتعبير، عما فى نفسها. فقد كانت حين يموت زوجها لا تملك من أمر نفسها شيئا، حيث يرثها من يرث مال زوجها. فقال تعالى ناهيا عن ذلك: "يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها"(2). وصارت إرادتها معتبرة فى نكاحها. وللمرأة أيضا مشاركة زوجها الرأى بل ومعارضته. وكذلك استشارة المرأة فيما يتصل بشئون النساء أو فيما لديها خبرة به مطلوبة.

رابعا: وللأنثى ذمة مالية مستقلة كالرجل. وحقها في التصرف في مالها، أمر مقرر في الشريعة ما دامت رشيدة. لقوله تعالى: "فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أمو الهم"(3).

خامسا: ولها حق العمل. إذ الاسلام لا يمنع المرأة من العمل فلها أن تبيع وتشترى وأن توكل غيرها، ويوكلها غيرها. وإذا عملت المرأة فيجب أن يكون ذلك في حدود لا تتنافى مع ما يجب من صيانة العرض والعفاف والشرف.

⁽¹⁾ رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد. وهو عن ابن حرير عن ابن عباس وقد ذكره المنذرى في الترغيب والترهيب في بالنوقة على الزوجة والعيال. راجع ج3، ص 67.

⁽²⁾ سورة النساء، الآية 19. (3) سورة النساء، الآية 6.

طبعا يجب ألا تهمل وظيفتها الأولى وهي إدارة بيتها ورعاية أسرتها وتربية أبنائها وحسن تبعلها ... أهـ(1).

<u>تعليق:</u>

لقد جاء فى الموسوعة الاسلامية التذكير: بالاعتناء بتربية الأنثى. وتأهيلها لحياتها: بالأخذ بيدها نحو التدين السليم، والتعليم. واشعارها بإحترام إرادتها. وعدم التدخل فى شئونها المالية الخاصة بها وبمالها وإتاحة فرص العمل لها. مع التأكيد على دورها الأساسى وهو إدارة بيتها ورعاية زوجها وتربية أولادها.

الموازنة:

نخلص إلى أن النتائج الآتية حول الفرح بالبنات وحسن معاملتهم وترك التسخط بهن: أن نفرح بها ونحسن إليها ونعطيها حقوقها كاملة أسوة بالولد، حتى تشب وهى ذات شخصية مسلمة مؤمنة وهى تواجه الحياة، وتستعد للقاء الله فى الآخرة.

المطلب الثامن: حق الخصوصية:

في اللغة:

الخصوصية في اللغة هي التفضيل والإستئثار بالشيء دون الآخرين.

جاء فى ترتيب القاموس المحيط: "الخصوصية مادة (خ ص ص). يقول خصه بالشىء خصا وخصوصا وخصوصية أى فضله. والخاص والخاصة ضد العامة ... أهـ"(2). وجاء فى لسان العرب: "الخصوصية من مادة (خ ص ص) تقول خصه بالشىء يخصه خصا وخصوصا وخصوصية. فاختصه: أى أفرده به دون غيره. وتقول: إختص فلان بالأمر: أى إذا انفرد به. ويقال خاص بين الخصوصية. وفعلت ذلك بكل خصية وخاصة وخصوصية ... أهـ"(3).

⁽¹⁾ راجع الموسوعة الكويتية، ج22، ص 98.

⁽²⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الخاء، مادة (خ ص ص).

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الصاد، فصل الخاء، مادة (خ ص ص).

إذن الخصوصية هي حالة الإختصاص بالشيء دون الآخرين. حيث أن لكل شخص حالة لا يريد الآخرين مشاركته فيها. وانتهاك الخصوصية يكون في الحياة الخاصة أو الأسرية أو المسكن أو المراسلات.

مشروعية الخصوصية:

جاءت مشروعية الخصصوصية قاطعة بالقرآن الكريم والسنة النبوية. كما توسع المفسرون وشراح الحديث النبوى في تفصيل أحكامها.

(أ) الخصوصية في القرآن الكريم:

1/ قال الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلك خير لكم لعلكم تذكرون"(1).

2/ وقال تعالى: "فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم. فإن، قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم والله بما تعملون عليم"(2).

(ع) وقال تعالى: "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم، كذلك يبين الله لكم آياته والله عليم حكيم" (3).

تفسير الآيات:

جاء في لباب التأويل: "حكم الآية أنه لا يدخل بيت الغير إلا بعد الاستئذان والسلام. واختلفوا في أيهما يقدم. فقيل يقدم الاستئذان، فيقول أأدخل سلام عليكم كما في الآية من تقديم الاستئذان قبل السلام. وقال الأكثرون: يقدم السلام. فيقول سلام عليكم أأدخل؟ وتقدير الآية حتى تسلموا على أهلها وتستأذنوا ... أهـ"(4).

وجاء في محاسن التأويل: "إن الأطفال مأذون لهم في الدخول بغير إذن إلا في العورات الثلاث. فإذا اعتاد الأطفال ذلك ثم خرجوا عن حد الطفولة، بأن يحتلموا أو يبلغوا السن التي تحكم فيها عليهم بالبلوغ، وجب أن يفطموا عن تلك العادة. ويحملوا على أن يستأذنوا في جميع الأوقات كما يستأذن الرجال الكبار الذين لم يعتادوا الدخول عليكم إلا بإذن ... أهـ"(5).

⁽¹⁾ سورة النور، الآية 27.

⁽²⁾ سورة النور، الآية 28.

⁽³⁾ سورة النور، الآية 59.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخازن، لباب التأويل، ج5، ص 66.

^{(&}lt;sup>5)</sup> القاسمي، محاسن التأويل، ج12، ص 232.

وجاء في الكشاف: "وذلك لأن الاستئذان لم يشرع لكي لا يطلع الداخل على عورة، ولا تسبق عينه إلى ما لا يحل النظر إليه فقط. وإنما شرع لئلا يقف على الأحوال التي يطويها الناس في العادة عن غيرهم ويتحفظون من إطلاع أحد عليها. ولأنه تصرف في ملك غيرك فلا بد من أن يكون برضاه وإلا أشبه الغصب والتغلب ... أهـ"(1).

موازنة:

إذن حكم دلالة الآيات الثلاث وتفسيرها هي فرضية الاستئذان على الكبار. وعلى الصغار بعد أن يبلغوا الحلم. كل ذلك تأكيدا لحق الخصوصية الذي عبر عنه الزمخشري خير تعبير.

(ب) الخصوصية في السنة المطهرة:

1/ عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الإستئذان ثلاث. فإن أذن لك وإلا فارجع"(2).

2/ وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما جعل الإستئذان من أجل البصر "(3).

(ح) وفى الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لو أن امرىء اطلع عليك بغير إذن، فحذقته بحصاة ففقأت عينه ما كان عليك من جناح"(4).

4/ وأخرج الجماعة عن جابر قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان على أبي، فدققت الباب فقال: من ذا؟ فقلت أنا. فقال: "أنا. أنا" كأنه كر هها"(5).

5/ وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإستئذان فى البيوت؟ فقال: من دخلت عينه قبل أن يستأذن ويسلم فلا إذن وقد عصى (p, a).

⁽¹⁾ الزمخشرى، الكشاف، ج3، ص 59.

⁽²⁾ رواه البخاري ومسلم في الصحيحين. وأورده النووي في باب الإستئذان بكتاب الأذكار ص 231.

⁽³⁾ رواه البخاري ومسلم في الصحيحين. وأورده النووي في باب الإستئذان بكتاب الأنكار ص 232.

⁽⁴⁾ أخرجه البخارى في 87 كتاب الديات/باب من اطلع في بيت قوم ففقأوا عينه فلا دية له /حديث 2526 عن أبي هريرة. (5) أخرجه البخارى في 79 كتاب الاستنذان/باب إذا قال من ذل؟ فقال أنا/حديث 1076.

⁽⁶⁾ رواه الطبراني من حديث اسحق بن يحي بن عبادة. ولم يسمع منه ورواته ثقات. أورده المنذري في باب الترهيب أن يطلع الانسان في دار قبل أن يستأذن برقم 5 ج3 ص 436.

6/ وعن عبدالله بن يسر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله (ص) يقول: "لا تأتوا البيوت من أبوابها. ولكن ائتوها من جوانبها فاستأذنوا. فإن أذن لكم فادخلوا وإلا فارجعوا"(1).

7/ وقد روى النسائى فى سننه أن رسول الله (ص) قال: من اطلع فى بيت قوم بغير إذنهم ففقئوا عينه، فلا دية له و (2) قصاص (2).

وجه الدلالة في الأحاديث والموازنة بينها وبين الآيات:

وجه الدلالة في الأحاديث أنها شرعت حق الخصوصية للإنسان قبل أن تنادى به قوانين عصرنا لستة قرون والموازنة بين الأحاديث والآيات تدل على أهمية الخصوصية.

الحكم الشرعى لحق الخصوصية عند الفقهاء:

لم أجد نصوصا في المذاهب الفقهية حول الخصوصية إلا عند المالكية والشافعية.

المالكية:

جاء فى شرح العلامة زروق على متن الرسالة: "الاستئذان واجب فلا تدخل بيتا من أحد حتى تستأذن ثلاثا فإن أذن لك وإلا رجعت. أما وجوب الاستئذان فلقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها". الآية. قال ابن رشد: تستأنسوا يعنى تستأذنوا ... أهـ"(3).

إذن فنص المالكية يفيد وجوب الاستئذان وبالتالى التأكيد على حق الخصوصية.

الشافعية:

وجاء فى احياء علوم الدين: "ومنها – أى من حقوق المسلم وهو هنا حق الخصوصية – ألا يدخل على أحد منهم إلا بإذنه، بل يستأذن ثلاثا فإن لم يؤذن له انصرف. قال أبو هريره رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الاستئذان ثلاث فالأولى يستنصتون والثانية يستصلحون والثالثة يأذنون أو يردون .. أهـ"(4)(5).

⁽¹⁾ رواه الطبراني في الكبير من طرق أحدها جيد. وأورده المنذري في الترغيب والترهيب. باب الترهيب أن يطلع الانسان في دار قبل أن يستأذن ورقمه 8 + 2 - 8 ص 8 - 1 - 8

⁽²⁾ رواه النسائي في سننه. وأورده المنذري في الترغيب والترهيب باب الترهيب أن يطلع الانسان في دار قبل أن يستأذن برقم 2 ج3 ص 436.

⁽³⁾ العلامة زروق، شرح العلامة زروق، ج2، ص 395.

⁽⁴⁾ أخرجه العراقي في المغنى وقال: أخرجه الدار قطني في الافراد بسند ضعيف وفي الصحيحين من حديث أبي موسى.

⁽⁵⁾ الغز الى، الاحياء، ج2، ص 196.

إذن نص الشافعية اعتبر الاستئذان من حقوق المسلم واحترامه وعدم التعدى على حقوق الآخرين واجب.

الموازنة:

إذن حق الخصوصية من حقوق المسلم وعدم التعدى على حقوق المسلم يقتضى الوجوب.

حقوق الخصوصية في القوانين:

(أ) في القوانين السودانية:

جاء في المادة (37) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م: "لا يجوز انتهاك خصوصية أي شخص ولا يجوز التدخل في الحياة الخاصة أو الأسرية لأي شخص في مسكنه أو في مر اسلاته إلا وفقا للقانون"(1).

وجاء في المادة (166) من القانون الجنائي لسنة 1991: "من ينتهك خصوصية شخص بأن يطلع عليه في مسكنه أو يقوم دون وجه مشروع بالتصنت عليه أو بالإطلاع على أسراره يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا"(2).

التعليق:

نستفيد من هذه النصوص الواردة حول حق الخصوصية أن الدستور السودانى كفل الحماية اللازمة لحق خصوصية الأفراد. كما أن القانون الجنائى لسنة 1991 قضى بعقوبة من ينتهك حق الخصوصية لأى فرد بما فى ذلك الأطفال. وهذه الخطوة متقدمة جدا فى القوانين السودانية ظلت مفقودة فى القوانين الغربية الى وقت قريب.

(ب) في القوانين الأجنبية (القانون الانجليزي واتفاقية حقوق الطفل):

جاء فى كتاب (ونفيلد أون تورتس) للدكتور ت. أ. لويس , Winfield On Torts "أن حق الخصوصية بالنسبة للصغير يمارسه عنه وليه ... أهـ"(3).

⁽¹⁾ دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م.

⁽²⁾ القانون الجنائي لسنة 1991م.

Winfield On Torts by T. E. Lewis, sixth Edition, London, Maxwell Ltd., and 3 Chancery
Lane, 1954.

"كما أكدت المادة (16) من اتفاقية حقوق الطفل ذلك. وقضت بحق الخصوصية للطفل على أن يحميه القانون من المساس بخصوصيته في حياته الخاصة أو أسرته أو مراسلاته ... أهـ "(1).

التعليق:

إذن نلاحظ أن ما تحمله القوانين السودانية تجاه حق الخصوصية يطابق مع ما جاء في القانون الانجليزيي واتفاقية حقوق الطفل بكفالة حق الخصوصية للطفل في جميع هذه القوانين على أن يباشر وليه نيابة عنه هذا الحق.

موازنة أخيرة:

ونحلص إلى أن نظرية حق الخصوصية فى الفقه الاسلامى حملتها أيضا النظم القانونية المعاصرة. ويعنينا هنا أن جميع هذه النظم كفلتها للطفل وأعطت وليه الحق ليحملها نيابة عنه.

وبذلك يكتمل الفصل الخامس

⁽¹⁾ اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م.

الفصل السادس حقوق الأطفال الذين فقدوا والديهم في الفقه الإسلامي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأيتام

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأيتام في اللغة المطلب الثاني: تعريف الأيتام في الإصطلاح المطلب الثالث المسلم المسلم

المطلب الثالث: حقوق الأيتام في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني: اللقطاء

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف اللقيط في اللغة

المطلب الثاني: تعريف اللقيط في الإصطلاح المطلب الثالث: حكمة مشروعية التقاط اللقيط

المطلب الرابع: الأحكام الشّرعية للقطاء عند الفقهاء

المطلب الخامس: حقوق اللقطاء في التشريعات السودانية والمواثيق الدولية.

المبحث الثالث: الأطفال المشردون: تعريفهم وحقوقهم في الفقه الإسلامي

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأطفال المشردين في اللغة

المطلب الثاني: تعريف الأطفال المشردين في الإصطلاح القانوني

المطلب الثالث: حقوق الأطفال المشردين في التشريعات السودانية والمواثيق الدولية

المطلب الرابع: الحكم الشرعي لعلاج قضايا الأطفال المشردين عند الفقهاء

الفصل السادس حقوق الأطفال الذين فقدوا والديهم في الفقه الإسلامي

مقدمـــة

إن الأطفال الذين فقدوا والديهم أو أحدهما، إما بسبب الموت، أو لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول هم الأيتام. والقسم الثاني هم اللقطاء، أو المنبوذون. والقسم الثالث هم الأطفال المشردون.

وجميعهم يتمتعون بجميع الحقوق التي بحثت في هذا السفر، لأنهم أطفال. وقد قضت الشريعة الإسلامية لهم بهذه الحقوق، أو منحتها لهم القوانين الداخلية في الدولة القطرية العصرية، أو كفلها لهم القانون الدولي، وخاصة إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990، لقد قضى لهم بهذه الحقوق، لأنهم ضعفاء.

إن الأيتام بصفة خاصة، منحتهم الشريعة الإسلامية أحكاما خاصة بهم، يتمتعون بها، حماية لهم، دون سائر شرائح الأطفال، لسابق علم الله ورسوله، ولحوجتهم الخاصة للعطف والرعاية والحماية. قال تعالى في حق نبيه (ص): "ألم يجدك يتيما فآوى"(1). وقد قال العلماء: أن الوجود هنا بمعنى العلم(2).

أما اللقطاء والمشردون، فلو أنهما ظاهرتان في كثير من المجتمعات الإنسانية إلا أن بروزهما بكثرة في المجتمع الإسلامي المعاصر هو نتيجة لتباعدنا عن التمسك بالدين والأخلاق والفضيلة، في القرون الأخيرة.

عليه فالأمر يستازم إلقاء الضوء على هذه المشكلات، وإبراز حقوق هذه الفئات من الأطفال، على ضوء الشريعة الإسلامية، والقوانين التى تعالج بها الدول المعاصرة هذه الظواهر وكذلك على ضوء الإتفاقيات الدولية الصادرة في إطار التعاون الدولي بين دول العالم المختلفة من أجل إيجاد مجتمع عالمي إنساني معافى، وذلك في المباحث الآتية.

⁽¹⁾ سورة الضحى، الآية 6.

سورة المتعنى 12 يه 0. الذي التريك التنزيل وحقائق التأويل للنسفى، ج4، ص 364. ومثله تفسير القاسمى الذي الذي التريك وحقائق التأويل للنسفى، ج4، ص 364. ومثله تفسير القاسمى المسمى محاسن التأويل، للقاسمى، ج17، ص 180.

المبحث الأول الأيتام

المطلب الأول: تعريف الأيتام في اللغة:

فى اللغة اليتيم يعنى الإنفراد مطلقا. كما يعنى عزة النظير. ويعنى الغفلة. ويطلقون اليتيم على المرأة ما لم تتزوج.

جاء فى ترتيب القاموس المحيط: اليتم: بالضم أى الانفراد، أو فقدان الأب. وفى البهائم فقدان الأم. واليتم: الفرد وكل شىء يعز نظيره ويقال: امرأة مؤتم ونسوة مياتيم وقد أيتمت: صار أولادها يتامى (1).

وجاء فى لسان العرب: "اليتم فى الناس من قبل الأب. وفى البهائم من قبل الأم. ويقال لمن فقد الأم من الناس منقطع أو عجى ومن فقد أبواه يسمى لطيما. وقيل: وينبغى أن يقال لمن فقد أبواه من الطير يتيما لأن كليهما يزقان فراخهما.

وقيل أصل اليتم الغفلة: لأن اليتيم يتعاقل عن بره. ويقال للمرأة يتيمة و لا يزول عنها اسم اليتم ابدا حتى تتزوج⁽²⁾.

وجاء في أساس البلاغة: ويقال هذه درة يتيمة أي فريدة وفي سيره يتم: أي ضعف وفتور ..أهـ(3).

وعلى هذا، فرغم كثرة المعانى الواردة، حول معنى اليتيم، إلا أننا يعنينا المعنى القائل: أن اليتيم هو من فقد اباه. لأن الأب هو الكافل لليتيم فى صغره وضعفه ووحدته. ولأننا يعنينا يتيم الآدمى فى هذا المبحث.

⁽¹⁾ ترتيب القاموس المحيط، للزاوى، حرف الياء، باب الياء.

⁽²⁾ لسان العرب، لابن منظور حرف الميم، فصل الياء.

⁽³⁾ أساس البلاغة، للزمخشري، حرف الياء، باب الياء.

المطلب الثاني: تعريف الأيتام في الإصطلاح:

إتفق العلماء أن اليتم بالنسبة للآدمى، من جهة الأب. كما اتفقوا أن حده هو البلوغ. جاء في الجامع لأحكام القرآن: "واليتم في بني آدم بفقد الأب وفي البهائم بفقد الأم أهـ"(1).

وجاء في أحكام القرآن: "وهو – أى اليتيم – عند العرب اسم لكل من لا أب له من الأدميين، حتى يبلغ الحلم. فإذا بلغه خرج عن هذا الاسم، وصار في جملة الرجال .. أهـ "(2).

وجاء فى التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: "اليتم فى الأناس، من قبل الآباء، وفى البهائم من قبل الأمهات. وحق هذا الاسم أن يقع على الصغار والكبار، لبقاء الإنفراد عن الآباء، إلا أن العرف اختص هذا الاسم، بمن لم يبلغ من الرجال ... أهـ "(3).

وجاء في الفتوحات الإلهية: "واليتيم من مات أبوه، من اليتم، وهو الانفراد، ومنه الدرة اليتيمة، أي المنفردة. والإتساق يقتضي صحة إطلاقه على الكبار أيضا، وإختصاصه بالصغار مبنى على العرف. وأما قوله (ص): "لا يتم بعد الحلم"(4). فتعليم للشريعة، لا لمعنى اللفظ، أي لا يجرى على اليتيم بعده حكم الأيتام ...أهـ"(5).

إذن وإن اختلفت عبارات أهل العلم، فالمعنى واحد وهو أن اليتيم فى بنى آدم من فقد أباه، وهو صغير عيث قضى العرف بذلك رغم أن فقد الأب منسحب على الكبير أيضا. فالكبير لا يحتاج للأحكام التى سنستعرضها فى هذا المبحث.

أما بالنسبة للآدمى، فاليتيم لا يتعدى المعنى اللغوى وهو الانفراد، وفقد العطف الفطرى من جانب الأبوين ويطلق على الصغير.

⁽¹⁾ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج2، ص 14.

⁽²⁾ أحكام القرآن، لابن العربي، ج1، ص 308.

⁽³⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للفخر الرازى، ج5، ص 173.

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه الجماعة.

⁽⁵⁾ الْفتوحات الإلهية، للجمل، ج1، ص 352.

المطلب الثالث: حقوق الأيتام في الفقه الإسلامي:

حسن معاملة اليتيم:

مقدمــة:

لقد حضت الشريعة الإسلامية على حسن معاملة اليتيم: من ملاطفته، والإحسان إليه، واحترام شخصه وإكرامه. وفي نفس الوقت نهت عن قهره وإذلاله، ودفعه بعنف، واللجوء إلى الغلظة معه، وحذرت من تضييع حقه لضعفه.

النصوص من القرآن الكريم:

أ قال تعالى: "كالا بل لا تكرمون اليتيم"(1).

جاء في التفسير الكبير: "واعلم أن ترك إكرام اليتيم على وجوه: (أحدها): ترك بره. (والثاني) دفعه عن حقه الثابت في الميراث وأكل ماله. (والثالث) أخذ ماله منه (2).

وجاء فى روح البيان: "... بل لكم أحوال أشد شرا مما ذكر، وأدل على أكلكم المال، حيث يكرمكم الله بكثرة المال، فلا تؤدون ما يلزمكم فيه، من إكرام اليتيم بالنفقة والكسوة ونحوهما. وهو من بنى آدم الذى فقد أباه وكان غير بالغ. ومن البهائم ما فقد أمه. قال عليه الصلاة والسلام: "أحب البيوت إلى الله بيت فيه يتيم مكرم". قال فى الأشباه استخدام اليتيم بلا أجرة حرام ولو لأخيه ةومعلمه ... إلا لأمه"(3).

وجاء في معالم التنزيل: "لا تكرمون اليتيم أي لا تحسنون اليه. وقيل: "لا تعطونه حقه"(4).

وجاء في مدارك التنزيل: "أى بل هناك شر من هذا القول، وهو أن الله يكرمهم بالغنى فلا يؤدون ما يلزمهم منه من إكرام اليتيم بالمبرة ..."(5).

وجاء في الكشاف: "(كلا) ردع للإنسان عن قوله. (بل لا تكرمون اليتيم). بل هناك شر من هذا القول، وهو أن الله يكرمهم بكثرة المال، فلا يؤدون ما يلزمهم فيه، من إكرام

⁽¹⁾ سورة الفجر، الآية 17.

⁽²⁾ التفسير الكبير، للفخر الرازى، ج31، ص 173.

⁽³⁾ روح البيان، للبروسوى، ج10، ص 429.

معالم التنزيل، للبغوى، ج $\bar{4}$ ، ص 245.

مدارك التنزيل، للنسفى، ج4، ص $^{(5)}$

اليتيم بالتفقد والمبرة، وحض أهله على إطعام المسكين، بل يأكلونه أكل الأنعام ويشحون به ..."(1).

وجه الدلالة في هذه الآية:

إن حسن معاملة اليتيم وإكرامه، مما دعا إليه الشرع وحض عليه وأوجبه على كل المسلمين. لذلك هو من الحقوق التي لا مناص منها لليتيم.

2/ وقال تعالى: "فأما اليتيم فلا تقهر "(2).

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "قوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر" أي لا تتسلط عليه بالظلم، وادفع إليه حقه. وحض على اليتيم لأنه لا ناصر له غير الله تعالى. فغلظ في أمره بتغليظ العقوبة على ظالمه. وقد قرىء (تكهر). لأن العرب تعاقب بين القاف والكاف. فقالوا: القهر الغلبة. والكهر الزجر. فدلت الآية على اللطف باليتيم والإحسان إليه ...أهـ"(3).

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذه الآية لزوم اللطف باليتيم والإحسان إليه والحذر من أكل ماله. 3/ وقال تعالى: "فذلك الذي يدع اليتيم" (4).

وجاء في لباب التأويل: (يدع اليتيم) أي يقهره ويدفعه عن حقه. (والدع) الدفع بعنف وجفوة. والمعنى أنه يدفعه عن حقه وماله بالظلم. وقيل: تترك المواساة له. وقيل: يزجره ويضربه ويستخف به. وقرىء يدعو بالتخفيف: أي يدعوه ليستخدمه قهرا واستطالة ...أهـ"(5).

وجاء في معالم التنزيل: "يقهره ويدفعه عن حقه. (والدع) الدفع بالعنف والجفوة المدادق).

وجاء فى الكشاف: "(يدع اليتيم) أى يدفعه دفعا عنيفا، بجفوة وأذى. ويرده ردا قبيحا، بزجر وخشونة. وقرىء (يدع) أى يترك ويجفو ...أهـ"(7).

⁽¹⁾ الكشاف، للزمخشرى، ج4، ص 252.

⁽²⁾ سورة الضحى، الآية 9 ً

⁽³⁾ القرطبي، ج20، ص 100.

⁽⁴⁾ سورة الماعون، الآية 2.

⁽⁵⁾ الخازن، لباب التأويل، ج27، ص 299.

⁽⁶⁾ البغوى، معالم التنزيل، ج27، ص 299.

⁽⁷⁾ الزمخشرى، الكشاف، ج4، ص 289.

<u>و</u>جه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذه الآية، ألا يساء ويغلط مع اليتيم، ويدفع عن حقه.

4/ قال تعالى: "وإذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذى القربى واليتامى والمساكين"(1).

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "واليتامي" وهو جمع يتيم مثل ندامي جمع نديم. واليتم في بني آدم بفقد الأب، وفي البهائم بفقد الأم. ويدل على الرأفة باليتيم والحض على كفالته وحفظ ماله. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كافل اليتيم له أو لغيره له أو لغيره أنا وهو كهاتين في الجنة"(2). وأشار مالك بالسبابة والوسطى. وكذا كافل اليتيم تكون منزلته رفيعة ... أهـ(3).

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة في الآية أن تحسن إلى اليتيم مثلما تحسن إلى والدتك ومثلهما ذوى القرابات والمساكين. وابن السبيل والأسير والغارم وغيرهم. فقد قرن الله اليتيم بهذه الفئات، في كثير من الآيات القرآنية، إما لأنهم أصحاب حق خاص كالوالدين، وإما لأنهم مستضعفون. وإما لأنهم ذوو قربي⁽⁴⁾.

النصوص من السنة:

1/ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديث ابن عمر رضى الله عنهما: "إن أحب البيوت إلى الله بيت فيه يتيم مكرم"⁽⁵⁾.

2/ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يساء إليه"⁽⁶⁾.

(2) رواه مسلم، من حدیث أبی هریرة. وقد أورده المنذری فی باب الترغیب فی کفالة الیتیم ورقمه 2. راجع المنذری ج3 ص 348.

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 83.

⁽³⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص 14.

⁽⁴⁾ ولنذكر بعضا من هذه الآيات القرآنية: قال تعالى: "يسألونك ماذا ينفقون. قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم" (سورة البقرة، الآية 12). وقال تعالى: "ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا" (سورة الانسان، الآية 8). وقال تعالى: "بوالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين" (سورة النساء، الآية 6). وقال تعالى: "فإن لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى" (سورة الأنفال، الآية 4). وقال تعالى: "وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه" (سورة النساء، الآية 8). صدق الله العظيم.

⁽⁵⁾ رواه الطبراني والأصبهاني. وذكره المنذري في باب الترغيب في كفالة اليتيم. راجع ج3 ص 348 ورقمه 9.

⁽⁶⁾ رواه ابن ماجة في باب حق اليتيم وذكر بعض ما قالوه في يحي بن سليمان قال عنه أبو حاتم مضطرب الحديث ورقمه

3/ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رجلا شكا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قسوة قلبه. فقال له صلى الله عليه وسلم: "امسح رأس اليتيم وأطعم المسكين"(1).

4/ وعن أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إياكم وبكاء اليتيم فإنه يسرى في الليل والناس نيام"(2).

5/ وعن أبى أمامة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من مسح على رأس يتيم، لم يمسحه إلا لله، كان له فى كل شعرة مرت عليها يده حسنات. ومن أحسن إلى يتيمة أو يتيم عنده. كنت أنا وهو فى الجنة كهاتين. وفرق بين أصبعيه السبابة والوسطى"(3).

6/ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذى يعثنى بالحق، لا يعذب الله يوم القيامة من رحم اليتيم ولأن له فى الكلام، ورحم يتمه وضعفه، ولم يتطاول على جاره بفضل ما آتاه الله"(4).

7/ وعن أبى هريرة أيضا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم إنى أحرّج حق الضعفين اليتيم والمرأة"(5).

وجه الاستدلال والموازنة:

ووجه الاستدلال بهذه الأحاديث أنها تدعو إلى حسن معاملة اليتيم وإكرامه والإحسان اليه والعطف عليه والحفاظ على حقوقه تماما مثلما قضت الآيات القرآنية.

الحكم الشرعى لحسن معاملة اليتيم عند الفقهاء:

مقدمـة:

إن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدور حول اليتيم كلها تحض على ملاطفته واللين معه. كما أن تفاسير المفسرين وشروح الأحاديث انتهجت هذا النهج.

(2) رواه الأصبهاني. رواه المنذري في باب الترغيبُ في كفالة اليتيم. رَاجع ج3، صَ 349 ورقمه 17.

⁽¹⁾ رواه أحمد قال المنذري: ورجاله رجال الصحيح ورقمه 15 راجع المنذري، ج3، ص 349.

⁽³⁾ قال المنذري: رواه أحمد وغيره، عن طريق عبيد الله بن زحر عن على بن يزيد عن القاسم عنه. ورقمه 13. راجع ج3، ص 349

⁽⁴⁾ رواه الطبراني ورواته ثقات إلا عبدالله بن عامر. قال أبو حاتم: ليس بالمتروك. ورقمه 16. راجع المنذري ج3، ص 349.

⁽⁵⁾ رواه ابن ماجة. قال النووى: وإسناده صحيح، رجاله ثقات ورقمه 3678.

أيضا من الملاحظ أن الفقهاء لم يكتبوا عن اليتيم أبوابا منفصلة في الفقه. وبالتالي فقد بحثت عن الحكم الشرعي لحسن معاملة اليتيم في جميع كتب الفقهاء، ولم أجد شيئا إلا عند الأباضية.

الأباضية:

جاء فى شرح كتاب النيل: "وجوز لكل من قام به أن يضربه وأن يؤدبه إن رأى صلاحا فى تأديبه. ولمصلحة ضربه على التعليم والأدب. وجاز أن يهدد بالإساءة والضرب إن كان صلاحا له. ولو ربطه وأراد به صلاحا لم يلزمه شىء، ولو أثر الحبل فيه لا ضمان عليه"(1).

تعليق الباحث:

نستفيد من هذا النص أن الرأفة واللين مع اليتيم ليس مطلقا بل جوز الفقهاء الغلظة معه لمصلحته حتى ينشأ رجلا سويا ويتحمل مسئوليته في الحياة ولا يكون ذلك إلا بالتربية والتأديب والتدريب.

الموازنة:

إن النصوص الواردة حول معاملة اليتيم من آيات وأحاديث تكاد تكون متواترة. وهي تدور حول الدعوة إلى اللين معه، وعدم الغلظة في الكلام والتعامل معه. كما حذرت من تضييع حقوقه. كما أوصت بحسن معاملته والانفاق عليه ضمن الفئات التي يعتبرها الإسلام مستضعفة، وتدخل تحت مظلة الضمان والتكافل الاجتماعي.

هذا وقد سار المفسرون وشراح الأحاديث على طريق تأكيد هذه المعانى، وانتقوا العبارة المعبرة الصارمة التى تحض على التدقيق فى تطبيق المعانى الشرعية التى تدور حول اليتيم.

لكن جوزوا الغلظة معه لمصلحته بالتأديب والتربية والتدريب على ممارسة الحياة.

⁽¹⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج5، ص 74.

كفالة اليتيم:

في اللغة:

الكفالة مصدر من (ك ف ل). إذا تولى رعاية الشيء، والقيام بأمره، وضمانته.

جاء في لسان العرب: "قال ابن الأنبارى: في قولهم قد تكفلت بالشيء: معناه قد الزمته نفسى. وأزالت عنه الضيعة والذهاب. وهو مأخوذ من الكفل: أي ما يحفظ الراكب من خلفه. والكفل: أي النصيب"(1).

نستفيد من نص القاموس أن الكفالة معناها تولى أمر الشيء وتحمل مسئوليته. وبالنسبة لليتيم رعايته رعاية كاملة والانفاق عليه.

أما في الإصطلاح:

وجاء في اسهل المدارك: "هي التزام مكلف غير سفيه، دينا على ذمة غيره أو التزام طلب من عليه لمن له مما يدل عليه أي من الصيغة. والحماية والزعامة والكفالة والضمان. هذه الأشياء الأربعة كلها بمنزلة شيء واحد.

قال ابن جزى: يقال للضامن حميل وكفيل وزعيم. قال تعالى فى قضية يوسف عليه السلام: "ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم" (2) أى كفيل وضامن ... أهـ".

إذن الكفالة هي الحمالة والزعامة والضمان. وبالنسبة لليتيم هي أن تقوم مقام والده في كل شيء وخاصة من جانب شئونه المالية.

الكفالة هي الرعاية، يقوم بها الولى أو الوصى أو القيم، لصالح الصغير أو اليتيم. على نفسه أو على ماله وشئونه الأخرى.

أما كفالة اليتيم، فهى رعاية خاصة: سنتها الشريعة الإسلامية وحضت عليها، إهتماما منها بهذه الشريحة الضعيفة، من شرائح المجتمع. فقد رغب الرسول (ص) فى كفالة اليتيم، أيما ترغيب. ووعد من يقوم بها الأجر العظيم، الذى يقارب أجره صلى الله عليه وسلم ومكانته فى الجنة، يوم القيامة.

لقد شرعت كفالة اليتيم بالكتاب والأحاديث النبوية المتواترة كما فعلها النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة عليه رضوان الله، وأجمعت الأمة عليها.

⁽¹⁾ ابن منظور ، لسان العرب، حرف اللام، فصل الكاف، مادة (ك ف ل).

⁽²⁾ سورة يوسف، الآية 72.

وفى عصرنا هذا، قامت المؤسسات والمنظمات المحلية والعالمية والتى يمولها أهل الخير، من أجل كفالة الأيتام.

لقد طبق الله سبحانه وتعالى، فى نبيه صلى الله عليه وسلم والذى هو أعظم إنسان فى هذا الوجود، اليتم. حتى يؤكد أنه قادر على تعويض اليتيم ما فقده بفقد أبويه. كما قصد الله عز وجل بذلك ليكون الرسول صلى الله عليه وسلم هو معلم البشرية الأول فى رعاية الأيتام وأداء حقوقهم.

أما واجبات الكفالة فقد أجمع أهل العلم أنها تعنى بمصالح اليتيم بصفة عامة: كالنفقة والكسوة والتربية والتأديب وخلافه.

النصوص الواردة على الكفالة من القرآن الكريم:

1/ قال الله تعالى: "ألم يجدك يتيما فأوى". سورة الضحى، الآية 6.

تفسير الآية:

جاء فى محاسن التأويل: "(الوجود) بمعنى العلم. – وفى الآية – تعديد لما أفاض عليه، من أول أمره إلى ذلك الوقت، من فنون النعماء العظام، ليستشهد بالحاضر الموجود، على المترقب الموعود ... فيطمئن قلبه، وينشرح صدره"(1).

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "ألم يجدك يتيما" لا أب لك، قد مات أبوك. (فآوى) أي جعل لك مأوى، تأوى إليه عند عمك أبي طالب فكفلك ..."(2).

جاء فى حاشية العلامة الصاوى على تفسير الجلالين عن تفسير قول الله تعالى: "ألم يجدك يتيما فآوى" القصد من هذا تسليته (ص) ليزداد شكرا وصبرا. والوجود بمعنى العلم. وورد لما مات أبواه، قالت الملائكة: بقى نبيك يتيما". فقال الله تعالى: "أنا له كافل"(3)

وجاء فى التفسير الكبير: "والمعنى أم يعلمك الله يتيما فآوى. أم يجدك واحدا فى قريش عديم النظير فآواك. إما بمعنى (أواه) بمعنى آواه. وأمات من (أوى له) إذا رحمه. فافعل فى حق عبيدى ما فعلته فى حقك. أى كنت يتيما فآويتك، فافعل فى حق الأبتام ذلك ..."(4).

 $^{^{(1)}}$ القاسمى، ج $^{(1)}$ ص

^{(&}lt;sup>2)</sup> القرطبي، ج20، ص 96.

⁽³⁾ الصاوى، ج4، ص 329.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الفخر الرازى، ج31، ص 14.

وجاء فى روح البيان: "أى مات أبواك ... فجعل لك مأوى تأوى إليه. يقال: أوى فلان إلى منزله يأوى. فالمأوى: كل مكان يأوى إليه الإنسان ليلا أو نهارا، فكفلك عمك أبو طالب أو جدك - حسب الروايات - أهـ "(1).

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذه الآية، ما دامت كفالة اليتيم قد حدثت بالنسبة للنبى صلى الله عليه وسلم، فعلى المسلمين التآسى بذلك لينالوا مثوبة الله تعالى.

2/ وقال تعالى: "فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتا حسنا وكفلها زكريا"(2). تفسير الآية:

جاء في محاسن التأويل: "وكفلها زكريا" أي ضمها إليه. أي جعله كافلا لها وضامنا لمصالحها وقائما بتدبير أمورها.

وقد روى أن أمها أخذتها وحملتها إلى المسجد، ووضعتها عند الأحبار وقالت: دونكم هذه النذيرة، فتنافسوا فيها، إذ كانت بنت إمامهم، وصاحب قربانهم، وأحب كل أن يحظى بتربيتها. فقال لهم زكريا: أنا أحق بها. عندى خالتها، فأبوا إلا القرعة، فانطلقوا إلى نهر يقال هو نهر الأردن – وألقوا فيه أقلامهم، على أن من ثبت قلمه في الماء وصعد فهو أولى بها. فعفا قلم زكريا ورسيت أقلامهم. وإليه الإشارة بقوله تعالى في آية أخرى: "إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ..."(3). فأخذها زكريا، ورباها في حجر خالتها ...أهـ"(4).

وجاء فى روح البيان: "وكفلها زكريا". الفعل لله تعالى. بمعنى وضمنها زكريا. وجعله كافلا لها وضامنا لمصالحها قائما بتدابير أمورها. والكافل هو الذى ينفق على إنسان ويهتم بإصلاح مصالحه. وفى الحديث قال صلى الله عليه وسلم: "أنا وكافل البتيم كهاتين".

فقد روى أن أمها حين ولدتها وضعتها في خرقة وحملتها إلى المسجد – بيت المقدس – وقالت لهم: دونكم هذه النذيرة فتنافسوا فيها لأنها كانت بنت إمامهم. فقال لهم زكريا: أنا أحق بها عند خالتها. فقالوا: لا حتى نقرع عليها. فانطلقوا إلى نهر قيل هو نهر الأردن فألقوا فيه أقلامهم التى كانوا يكتبون بها الوصى، على أن كل من ارتفع قلمه فهو الراجح.

⁽¹⁾ البروسوى، ج10، ص 456.

⁽²⁾ سورة آل عمران، الآية 37.

⁽³⁾ سورة آل عمران، الآية 44.

^{(&}lt;sup>4)</sup> القاسمي، ج4، ص 91.

فألقوا ثلاث مرات وفى كل مرة يرتفع قلم زكريا فوق الماء، ورسيت أقلامهم، فتكفلها أهـ $^{(1)}$

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذه الآية هو أن كفالة اليتيم موجودة حتى فى الشرائع القديمة. وقد أكدها الإسلام، لما فيها من الثواب العظيم.

النصوص الواردة على الكفالة من السنة النبوية:

1/ وعن ابن عباس أن نبى الله صلى الله عليه وسلم قال: ومن قبض يتيما من بين المسلمين، إلى طعامه وشرابه، أدخله الله الجنة البتة، إلا أن يعمل ذنبا لا يغفر "(2).

2/ عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا وكافل اليتيم فى الجنة
 كهاتين، وأشار بأصبعيه يعنى السبابة والوسطى"(3).

8/ وقال صلى الله عليه وسلم: "من كفل يتيما ذا قرابة، أو لا قرابة له، فأنا وهو فى الجنة كهاتين، وضم أصبعيه. ومن سعى على ثلاث بنات، فهو فى الجنة، وكان له كأجر المجاهد فى سبيل الله صائما قائما" (4).

4/ وعن عمر و بن مالك القشيرى (5)، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ومن ضم يتيما من بين بوين مسلمين" إلى طعامه وشرابه، وجبت له الجنة (6).

5/ وعن زرارة بن أبى أو فى (7) عن رجل من قومه، يقال له مالك أو ابن مالك، سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول: "من ضم يتيما بين مسلمين فى طعامه وشرابه، حتى يستغنى

⁽¹⁾ البروسوى، ج2، ص 28 فما بعدها.

⁽²⁾ وفى الباب عن مرّة الفهرى، وأبى هريرة وأبى أمامة وسهل بن سعد وحنش هو حسين بن قبس، أو هو أبو على الرحبى. وسليمان التميمي يقول: حنش. وهو ضعيف عند أهل الحديث. وقد ذكره المنذرى فى باب الترغيب فى كفالة اليتيم ورقمه 5. راجع المنذرى ج3 ص 349.

⁽³⁾ رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح. كما رواه البخاري وأبو داود. وأخرجه البخاري في 78 كتاب الأدب. 24 باب فضل من يعول يتيما.

⁽⁴⁾ رواه البزاز متصلا. ذكره المنذري في الترغيب والترهيب في باب الترغيب في كفالة اليتيم ورقمه 3. راجع المنذري ج3 ص 347.

⁽⁵⁾ عمرو بن مالك القشيري (ترجمت له). فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁶⁾ رواه أحمد والطبراني. ورواة أحمد محتج بهم، إلا على بن يزيد. وقد ذكره المنذري في الترغيب والترهيب في باب الترغيب في عالم الترغيب في المنذري ج3 ص 347.

⁽⁷⁾ زرارة بن أبي أوفي (ترجمت له). فليراجع بالفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

عنه، وجبت له الجنة البتة. ومن أدرك والديه أو أحدهما ثم لم يبرهما دخل النار، فأبعده الله. وأيما مسلم أعتق رقبة مسلمة، كانت فكاكة من النار"⁽¹⁾.

6/ وعن أبى موسى رضى الله عنه، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "ما قعد يتيم مع قوم على قصعتهم، فيضرب قصعتهم شيطان"(2).

7/ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا أول من يفتح باب الجنة، إلا أنى أرى امرأة تبادرنى، فأقول لها: "مالك ومن أنت؟ فتقول: أنا امرأة قعدت على أيتام لى"(3).

8/ وروى عن عوف بن مالك الأشجعى⁽⁴⁾ رضى الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أنا وامرأة سفعاء الخدين، كهاتين يوم القيامة. وأوما بيده يزيد بن زريع⁽⁵⁾ الوسطى والسبابة، امرأة آمت زوجها ذات منصب وجمال، حبست نفسها على يتاماها حتى بانو ا⁽⁶⁾ أو ماتو ا"⁽⁷⁾.

9/ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كافل اليتيم له ولغيره، وأنا وهو كهاتين في الجنة: وأشار مالك(8)، بالسبابة والوسطى"(9).

⁽²⁾ حديث غريب رواه الطبراني في الأوسط والأصبهاني، كلاهما من رواية الحسن بن واصل. وكان شيخنا الحافظ أبو الحسن يقول: هذا حديث حسن. ورواه الأصبهاني أيضا من حديث أبي موسى. ذكره المنذري في الترغيب والترهيب ج3 ص 348 ورقمه 8.

⁽³⁾ قال المنذرى: رواه أبو ليلى وإسناده حسن إنشاء الله. ذكره المنذرى فى الترهيب والترغيب فى باب الترغيب فى كفالة اليتيم ورقمه 12. راجع المنذرى ج3 ص 348.

⁽t) عوف بن مالك الأشجعي (ترجمت له). فلير اجع بفهرس الاعلام وتر اجمهم.

⁽⁵⁾ يزيد بن زريع (ترجمت له). فليراجع بفهرس الاعلام وتراجمهم.

^{(&}lt;sup>6)</sup> بانوا: تزوجوا. أى أنهم كبروا.

⁽⁷⁾ قال المنذرى: رواه أبو داود. السفعاء: قال الحافظ: هى التى تغير لونها إلى الكمودة والسواد من طول الأيمة. يريد بذلك أنها حبست نفسها على أولادها ولم تتزوج فتحتاج إلى الزينة والتصنع للزوج. وآمت المرأة: أى صارت أيّما. وهى من لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا. تزوجت أو لم تتزوج بعد. والمراد هنا من مات زوجها وتركها أيما. انتهى كلام صاحب الترغيب والترهيب. راجع المنذرى ج3، ص 348.

[ُ]جاء في القَاموس المحيط: "الكمودة والكُمدة والكمدة: أي تغير اللون وذهاب صفائه وبهائه ... أهـ.

راجع ترتيب القاموس المحيط، للزاوي، حرف الكاف، باب الكاف، مادة (ك م د).

⁽⁸⁾ هُو مَا عَنَاهُ السيوطَى في الاسعاف. قال: مالك ... عن الثقة عنه عن بكير بن عبدالله بن الأشج. قيل: إنه مخرمة بن بكير. راجع السيوطي، إسعاف الموطأ، ص 953. من كتاب الموطأ للإمام مالك.

⁽⁹⁾ رواه مسلم. ورواه مالك عن صفوان بن سليم مرسلا. أورده المنذرى في الترغيب والترهيب في باب الترغيب في كفالة اليتيم ورقمه 2. راجع المنذري ج3 ص 346.

10/ وعن عبدالله بن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من عال ثلاثة من الأيتام، كان كمن قام ليله وصام نهاره. وإذا راح شاهرا سيفه فى سبيل الله. وكنت أنا وهو فى الجنة أخوين. كهاتين أختان". وألصق أصبعيه السبابة والوسطى (1).

وجه الاستدلال بالأحاديث:

ووجه الاستدلال بهذه الأحاديث هو التأكيد على أهمية كفالة اليتيم في الشريعة، وما إدخره الله لكافله من الأجر

موازنة:

إن النصوص من آيات قرآنية وأحاديث. وكذلك شروح الفقهاء كلها تدل على ترغيب الله ورسوله للإهتمام بتحمل مسئولية كفالة الأيتام. إذ فيها الخير للمسلم في الدنيا والأجر العظيم في الآخرة.

الحكم الشرعى لكفالة اليتيم عند الفقهاء:

إن الفقهاء، كما لاحظت، لم يكتبوا أبوابا مفصلة عن اليتيم. وقد بحثت عن الحكم الشرعى لكفالة اليتيم في: كتب الحنفية البناية شرح الهداية، وحاشية ابن عابدين. ومن كتب المالكية الفواكه الدوانى وشرح الزرقانى وشرح العلامة زروق ... وهكذا في كتب المذاهب الأخرى. فلم أجد شيئا إلا عند ابن العربي من المالكية وإطفيش من الأباضية.

المالكية:

جاء فى أحكام القرآن: "المسألة الخامسة — إذا كفل الرجل اليتيم وحازه وكان فى نظره، جاز عليه فعله، وإن لم يقدمه وآل عليه، لأن الآية مطلقة $^{(2)}$ ولأن الكفالة ولاية عامة $^{(3)}$

إذن الكفالة تجيز للولى التصرف في شئون اليتيم، وقد وكل الله الكافل إلى أمانته.

⁽¹⁾ في الزوائد: في إسناده اسماعيل بن ابراهيم وهو مجهول والراوى عنه ضعيف. وقد ذكره المنذرى في الترغيب والترهيب في باب الترغيب في كفالة اليتيم ورقمه 4. راجع المنذري ج3 ص 347.

⁽²⁾ قال تعالى: "ويسألونك عن اليتامي قل اصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فاخوانكم ..." سورة البقرة، الآية 220.

⁽³⁾ ابن العربي، أحكام القرآن، ج1، ص 155.

الأباضية:

جاء فى شرح كتاب النيل: "وحاصل ذلك أن حق اليتيم واجب. كل من قام به أجزأ. والمخاطب به الأقرب فالأقرب ... وذلك لأن القيام به فرض كفاية. فكل من قام به فقد قام بالحق، ولا يجوز بعض القيام بالحق، ولو كان القائم به غير متولى، لأن القيام به أقر به المسلمون⁽¹⁾.

إذن كفالة اليتيم واجبة ووجوبها على الأقرب فالأقرب بل هي على جماعة المسلمين وليتقدم للقيام بها من يأنس في نفسه المقدرة متى وجد يتيم بدون كافل.

الموازنة:

والخلاصة هي:-

- 1- كفالة اليتيم ولاية عامة تجيز التصرف في جميع شئونه لمصلحته.
- 2- إن على المسلمين إذا كان هناك يتيم ليس له كافل، أن يقوموا بهذا الواجب دون أى حرج ولهم من الله الأجر العظيم.

مخالطة اليتيم:

معنى مخالطة اليتيم في اللغة:

المخالطة في اللغة، من مادة (حل ط). ومعناه المزج والإشراك والمصير الواحد.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "خلطه، يخلطه، وخلطه: أي مزجه فاختلط، وخالطه مخالطة وخلاطا: أي مازجه. والمختلط من التمر: أي من أنواع شتى.

والخليط: أى الشريك والمشارك فى حقوق الملك كالشرب والطريق. والخليط – أيضا – الزوج وابن العم والقوم: أى الذين أمر هم واحد⁽²⁾.

وجاء فى قاموس الرائد: "الخليط جمع خلط وخلطاء. فالخليط من الأشياء هو ما اختلط من شيئين أو أكثر. والخليط الشريك الذى يخلط حاله بمال شريكه. والخلطاء: أى القوم الذين أمر هم واحد. والخليط – أيضا – الصاحب والزوج وابن العم والجار⁽³⁾.

إذن، المخالطة هي المعاملة مع إنسان ما في شئون شتى كما تعورف على ذلك وخاصة في عصرنا هذا.

⁽¹⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج5، ص 65 فما بعدها.

⁽²⁾ ألزاوى، باب الخاء، مادة (خ ل ط).

⁽³⁾ جبر أن مسعود، باب الخاء، ماد (خ ل ط).

معنى مخالطة اليتيم في الإصطلاح:

أما مخالطة اليتيم في هذا المطلب، فنقصد بها مخالطته في الأموال. بشرط الاجتهاد في المحافظة على ماله وتنميته وترجيح مصلحته. وهذا هو المعنى الذي يريده الفقهاء.

مشروعية مخالطة اليتيم: من الكتاب والسنة:

لما نزل قوله تعالى: "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما، إنما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا"(1). وقوله تعالى: "ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هى أحسن"(2). تحرج الناس عن مخالطة اليتامى فى الأموال واعتزلوهم، فأنزل الله تعالى: "ويسألونك عن اليتامى، قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح، ولو شاء لأعنتكم، إن الله عزيز حكيم"(3).

أى أن الله تعالى أذن للناس إذنا واضحا في مخالطة الأيتام، إصلاحا لهم وتعاونا معهم على البر والتقوى، مع بقاء الآية الأولى.

كما أن جميع الأحاديث المرغبة في كفالة اليتيم والتي أوردناها تدل على مشروعية مخالطة الأيتام⁽⁴⁾.

تفسير آية البقرة:

جاء في أحكام القرآن: "يعنى قصد إصلاح أقوالهم خير من اعتزالهم. ولما أذن الله في مخالطة الأيتام، مع قصد الإصلاح، كان ذلك دليلا على جواز التصرف في مال اليتيم بالبيع والشراء وخلافه" (5).

وجاء في روح البيان: "...قل إصلاح لهم ..." أى مداخلتهم على وجه الإصلاح لهم ولأموالهم ... (خير) من مجانبتهم وترك الخلطة والنظر عليهم. (وإن تخالطوهم) وتعاشروهم على وجه ينفعهم ... قال ابن عباس رضى الله عنهما: المخالطة أن تأكل من تمره ولبنه وقصعته وإذا أصاب من مال البتيم بقدر عمله له أو دونه فلا يزيد على أجر

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 10.

⁽²⁾ سورة الأنفال، الآية 152.

^{(&}lt;sup>3)</sup> سورة البقرة، الآية 220.

⁽⁴⁾ من هذه الأحاديث ما رواه البخارى في الصحيح عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال قال رسول الله (ص): "أنا وكافل البتيم في الجنة هكذا. وأشار بالسبابة والوسطى وفرّج بينهما. وروى نحوه مسلم عن أبي هريرة. أخرجه البخارى في 78 كتاب الأدب، 24 باب فضل من يعول يتيما. وأخرجه مسلم في 53 كتاب الزهد والرقائق حديث 42.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ابن العربي، ج1، ص 154 فما بعدها.

مثله ... وقد حملت المخالطة على المصاهرة، وهو أن يكون إبنا فيزوجه ابنته، أو تكون بنتا فيزوجها ابنه، فتتأكد الإلفة .."(1).

وجاء فى محاسن التأويل: "أى تخالطوهم على وجه الإصلاح لهم ولأموالهم خير من مجانبتهم. (وإن تخالطوهم) تعاشروهم (فإخوانكم) هم إخوانكم فى الدين، الذى هو أقوى من العلاقة النسبية.

هذا وقد حمل قوله تعالى: "قل إصلاح لهم خير" على جهات المصالح والخيرات العائدة إلى الولى واليتيم. فهذا الكلام يجمع النظر فى صلاح مصالحهم بالتقويم والتأديب وغيرها، لكى ينشأ على علم وأدب وفضل، لأن هذا الصنع أعظم تأثيرا فيه من إصلاح ماله بالتجارة. ويدخل فيه أيضا إصلاح ماله كى لا تأكله النفقة. وأعلم أن مخالطة الأيتام من أخلاق الكرام وفى الترحم عليهم فوائد جمة (كأجر الماسح على رأس اليتيم وأجر الأرملة التى تنقطع إلى تربيتهم وأجر من دعا الأيتام إلى مأدبته وأجر كافل اليتيم وغير ذلك) ويجتنب كل الاجتناب عن الاخلال بحق من حقوقه ...أهـ"(2).

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "لما أذن الله عز وجل في مخالطة الأيتام، مع قصد الإصلاح، كان ذلك دليلا على جواز التصرف في مال اليتيم، بالبيع والقسمة على الإطلاق في هذه الآية، لأن الآية مطلقة ... أهـ "(3).

الموازنة: رأى الباحث:

نخلص إلى أن أهم ما يجنيه اليتيم من هذه المخالطة التي أذن الله بها هو الآتي:

- 1- جواز تصرف الولى في مال اليتيم بالبيع والشراء وخلافه.
 - 2- خلط الأكل بأكله ومؤاكلته.
 - 3- إذا عمل له الكفيل عملا فلا يأخذ أكثر من أجر المثل.
- 4- التزاوج معه: بأن يزوجه بنته إن كان ذكرا أو يزوجها ولده إن كانت أنثى.
 - 5- الاتجار وإصلاح ماله حتى لا تأكله النفقة والصدقة.
- 6- يستفيد اليتيم من المخالطة التقويم والتأديب وغيرهما، فينشأ على علم وأدب وفضل، وهذا أهم له من رواج تجارة ماله.

⁽¹⁾ البروسوى، ج1، ص 343.

^{(&}lt;sup>2)</sup> البروسوى، ج1، ص 343 فما بعدها.

⁽³⁾ القرطبي، ج2، ص 62 فما بعدها.

كما يستفيد الكافل الأجر المذخور له، بمعاملته اليتيم، كما وردت بذلك الآثار النبوية المتواترة.

ذريعة الخوف من مخالطة الأيتام غير معتبرة:

إن ذريعة الخوف من مخالطة الأيتام، غير معتبرة، بعد الإذن الصريح الذى جاءت به الآيات اللاحقة. فالله سبحانه وتعالى أذن فى مخالطتهم مع الإصلاح لهم. لأن هذه المخالطة أجرها أعظم من المجانبة. وفى النهاية فإن الله تعالى يعلم بالسرائر: سواء أكان المخالط مصلحا أم مفسدا، وهو الذى يتولى هذا الجانب إثابة أو عقابا.

جاء في أحكام القرآن: "فقد أذن الله سبحانه وتعالى في صورة المخالطة، ووكل الحاضنين في ذلك إلى أمانتهم بقوله تعالى: "والله يعلم المفسد من المصلح"(1). فكل أمر مخوف، وكل الله سبحانه وتعالى فيه المكلف إلى أمانته، لا يقال فيه أنه يتذرع إلى محظور فيمتنع منه. كما جعل الله سبحانه النساء مؤتمنات على فروجهن، مع عظم ما على قولهن في ذلك من الأحكام ويرتبط به من الحل والحرمة والأنساب، وإن جاز أنْ يكذبن.."(2).

المخالطة في الشرع باب في حقوق الأخوة:

إستدل الفقهاء على جواز المخالطة بين الأخوان، وأن هذا باب في حقوق الاخوة يحدث كثيرا، ومثلوا له بخلط الزاد في السفر وأكل الاخوان مع بعض.

جاء في محاسن التأويل: "ومن حقوق الأخوة، المخالطة بالإصلاح والنفع. وإذا كان هذا في أموال اليتامي واسعا، كان في غيرهم أوسع وهو أصل شاهد لما يفعله الرفاق في الأسفار. يخرجون النفقات بالسوية، ويتباينون في قلة المطعم وكثرته ..."(3).

وجاء في روح البيان: "قال أبو عبيد: "هذه الآية عندى: أصل لما يفعله الرفقاء في الأسفار، فإنهم يتخارجون النفقات بينهم بالسوية وقد يتفاوتون في قلة المطعم وكثرته، وليس كل من قل مطعمه تطيب نفسه بالتفضل على رفيقه. فلما كان هذا في أموال اليتامي واسعا، كان في غيرها أوسع، ولولا ذلك لخفت أن يضيق فيه الأمر على الناس"(4).

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 220.

⁽²⁾ ابن العربي، ج1، ص 156 فما بعدها. ومثله القرطبي، ج3، ص 65 فما بعدها.

⁽³⁾ القاسمي، ج3، ص 216 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> البروسوى، ج1، ص 343 فما بعدها.

موازنة:

نلاحظ فى هذين المثلين أن الفقهاء رجحوا المصلحة بمخالطة اليتيم ومؤاكلة الاخوان، على مجانبة اليتيم ذريعة أو ترك خلط زاد الرفقاء والأكل فرادى ذريعة أيضا، لأن بعض قد لا تطيب نفوسهم بطعامهم الذى خلطوه، لأن بعض اخوانهم قد يأكلون أكثر منهم.

وعندى أن فى كلا المثالين تربية عملية للمسلمين فى واقع حياتهم وتحمل مسئولياتهم التى وكلها الله لهم فى حالات التخوف. والتردد بين الحل والحرمة.

ولعل أهم مثال عندنا في السودان الافطارات الجماعية التي تعم حياة المسلمين الاجتماعية في شهر رمضان حيث يجتمعون في مجموعات كبيرة وكل من معه شيء من الطعام يحضره ومن ليس عنده يحضر للافطار من إخوانه دون حرج. والله أعلم.

الحكم الشرعى لمخالطة اليتيم عند الفقهاء:

لقد بحثت عما كتبه الفقهاء عن الحكم الشرعى لمخالطة اليتيم. فلم أعثر على شيء في جميع كتب المذاهب التي اطلعت عليها، إلا عند ابن العربي من المالكية وإطفيش من الأباضية.

ولعل السبب في ذلك أن الفقهاء لم يكتبوا كتابات منفصلة حول أحكام اليتيم في الفقه الإسلامي. بل تناول ذلك المفسرون وشراح الحديث النبوي.

المالكية:

جاء في أحكام القرآن: "لما أذن الله تعالى للناس، في مخالطة الأيتام، مع قصد الإصلاح بالنظر لهم وفيهم كان ذلك دليلا على جواز التصرف للأيتام، كما يتصرف للأبناء

ففى الأثر ما كنت تؤدب منه ولدك، فأدب منه يتيمك. ولأجل ذلك قال بعض علماؤنا: أنه يجوز للخاصة أن يتصرف في مال اليتيم تصرف الوصى بالبيع والقسمة وغير ذلك⁽¹⁾. وبه أقول وأحكم فينفذ بنفوذ فعله له في القليل والكثير على الإطلاق ... والله أعلم".

 $^{^{(1)}}$ ابن العربي، أحكام القرآن، ج1، ص 155.

التعليق:

إذن المخالطة معناها التصرف في مال اليتيم بكل أنواع التصرفات القانونية. وتكون تصرفاته نافذة. كما له حق تأديبه كما يؤدب ولده.

الأباضية:

جاء فى شرح كتاب النيل: "وله أن يخالطه إن رأى صلاحا له. مثل أن يخلط طعامه بطعامه وغير ذلك إن كانت لليتيم فى ذلك فائدة. وإن لم تكن فى ذلك فائدة ولا ضرر لم يكن حراما: مثل أكل فضل طعامه إن لم يصلح لبيع أو إدخار. ويقرض من ماله لنفسه إن إحتاج ويرده إذا أيسر. ويعطى أجرة معلمه وطبيبه والمخاصم على حقه ويفديه من عدوه. ويضحى له إن كان ماله واسعا ويستخدم له إن كان ممن يخدم"(1).

إذن، يرى الأباضية أن تكون مخالطة اليتيم عامة في إدارة شئونه.

الموازنة:

إذن على ولى اليتيم مخالطته فى جميع شئون الحياة فى العادات مثل الأكل والتجارة بماله والصرف على شئونه وغير ذلك. على أن يتوخى مخافة الله فى حقه. فالله تعالى قد وكله إلى ضميره.

التجارة في مال اليتيم وتنميته والتصرف في ماله لمصلحته: معنى التجارة في اللغة:

التجارة هي ممارسة البيع والشراء طلبا للربح. وهو معنى وارد في كتب اللغة والفقه على السواء.

جاء فى ترتيب القاموس المحيط: "التجارة من مادة (ت ج ر). والتاجر الذى يبيع ويشترى. والجمع تجار وتجر وتجر كرجال وعمال وصحب وكتب. وأرض متجر: يتجر فيها وإليها ..أهـ "(2).

وجاء في قاموس الرائد: "تجر يتجر تجرا وتجارة: أي مارس البيع والشراء ..أهـ "(3).

⁽¹⁾ إطفيش

⁽ت جر) الزاوى، حرف التاء، باب التاء، مادة (r + r)

⁽ت ج ر). جبر ان مسعود، باب التاء، حرف التاء، مادة (\dot{r} ج ر).

إذن، التجارة هي ممارسة البيع والشراء، على ما قال اللغويون. وهو نفس المعنى الذي يعنيه الفقهاء.

مشروعية التجارة:

وقد شرعت التجارة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. أما بعض ما جاء فيها من القرآن فقد قال الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم"(1). وقال تعالى في الأمر بكتابة الدين: "... إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم ..."(2).

وستأتى بعض الأحاديث الدالة على مشروعية التجارة في مال اليتيم. كما ثبت ممارسة الرسول (ص) للتجارة قبل البعثة بمال السيدة خديجة بنت خويلد أم المؤمنين⁽³⁾ وكان أصحابه يمارسون التجارة أمثال عثمان بن عفان⁽⁴⁾ وعبدالرحمن بن عوف⁽⁵⁾ وعثمان بن أبى العاص⁽⁶⁾ وغيرهم، رضى الله عنهم أجمعين. وقد أجمعت الأمة على حل التجارة.

معانى النصوص كلها تؤكد حل التجارة والربح بسببها، لكن بشرط التراضى كسبب للحل

تفسير الآية الكريمة:

جاء في أحكام القرآن: "التجارة في اللغة عبارة عن المعاوضة. ومنه الأجر الذي يعطيه البارىء عز وجل، عوضا عن الأعمال الصالحة، التي هي بعض من فضله. فكل معاوضة تجارة على أي وجه كان العوض. إلا أن قوله تعالى (بالباطل)، أخرج منها كل عوض لا يجوز شرعا: من ربا أو جهالة أو عوض فاسد كالخمر والخنزير ..."(7).

وجاء فى محاسن التأويل: "أى لا يأكل بعضكم أموال بعض (بالباطل). أى مما لم تبحه الشريعة كالربا والقمار والرشوة والنصب والسرقة والخيانة. (إلا أن تكون تجارة) أى معاوضة محضة كالبيع. (عن تراض منكم) أى من جانب الآخذ والمأخوذ منه (8).

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 29.

⁽²⁾ سورة البقرة، الأية 282.

⁽³⁾ خديجة بنت خويلد، هي أم المؤمنين رضى الله عنها (ترجمت لها). بفهرس الاعلام وتراجمهم.

^{(&}lt;sup>4)</sup> عثمان بن عفان، هو ثالث الخلفاء الراشدين، وقد تقدمت ترجمته بفهرس الاعلام وتراجمهم.

⁽⁵⁾ عبدالرحمن بن عوف (ترجمت له). فليراجع فهرس الاعلام وتراجمهم.

⁽⁶⁾ عثمان بن أبي العاص (ترجمت له). فليراجع الفهرس الرابع الاعلام وتراجمهم.

⁽⁷⁾ أحكام القرآن، لابن العربي، ج1، ص 408 فما بعدها.

⁽⁸⁾ محاسن التأويل، للقاسمي، ج5، ص 114 فما بعدها.

وجاء في أحكام القرآن: "فكل معاوض إنما يطلب الربح: إما في وصف العوض، أو في قدره. وهو أمر يقتضيه القصد من التاجر، لا لفظ التجارة.

والربح هو ما يكتسبه المرء، زائدا على قيمة معوضه، فيأذن له فيه، إذا كان معه أصل العوض في المعاملة. ويكون ذلك الربح بحسب حاجة المشترى والبائع إلى عقد الصفقة"(1).

وجاء في التفسير الكبير: "المعنى: لكن يحل أكله بالتجارة عن تراض لأن الإستثناء منقطع، والتجارة عن تراض، ليست من جنس أكل المال بالباطل"(2).

وجاء في لباب التأويل: "(كان) هنا بمعنى (إلا). فالمعنى: لكن يحل أكله بالتجارة، عن تراض. يعنى بطيبة نفس كل واحد منكم"(3).

وجاء في معالم التنزيل: "المعنى إلا أن تكون الأموال تجارة، على قراءة أهل الكوفة حيث نصبوا. أو إلا أن تقع التجارة، على قراءة الآخرين بالرفع ... (عن تراض منكم). قيل: هو أن يجيز كل واحد من المتابيعين صاحبه بعد البيع فيلزم. وإلا فلهما الخيار ما لم يتفرقا" (4).

الموازنة:

إذن اتفق الفقهاء على تحريم أكل المال بالباطل، وحله بالتراض و هو الإيجاب والقبول وهما أساس التجارة.

الأحاديث الواردة في مشروعية التجارة في مال اليتيم:

إن هذه الأحاديث، كلها تحث على الإتجار في مال اليتيم، وذلك حفاظا عليه، حتى لا تأكله الزكاة بمرور الزمن، إن ترك جامدا. وهذا مما يدل على إهتمام الشريعة الإسلامية برعاية اليتيم، والحفاظ على مصلحته وحقوقه. وهذه هي بعض الأحاديث.

⁽¹⁾ أحكام القرآن، لابن العربي، ج1، ص 408 فما بعدها.

⁽²⁾ التفسير الكبير، للفخر الرازى، ج10، ص 72 فما بعدها.

⁽³⁾ لباب التأويل، للخازن، ج1، ص 512.

^{(&}lt;sup>4)</sup> معالم التنزيل، للبغوى، ج1، ص 512.

1/ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده⁽¹⁾ قال: خطب رسول الله (ص) الناس، فقال: "ألا من ولى يتيما له مال، فليتجر له فيه، ولا يتركه فتأكله الصدقة"⁽²⁾.

2 عن حجاج عن يوسف بن ماهك⁽³⁾ قال: قال رسول الله (ص): "ابتغوا بأموال اليتامى، لا تذهبها الزكاة. قال أبو عبيد: فقلت لحجاج: عن النبى (ص)؟ قال: نعم، عن النبى (-0)".

(ح) عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، قال: قال عمر بن الخطاب: "ابتغوا بأموال اليتامي، لا تذهبها الزكاة" (5).

4/ عن عياد بن العوام (6) عن داود بن أبى هند (7) عن الشعبى قال: "أن عمر بن الخطاب ولى مال يتيم، فقال: إن تركنا هذا أتت عليه الزكاة". قال أبو عبيد: يعنى إن لم يعطه فى التجارة" (9).

5/ وعن شعبة (10) قال: حدثنا حميد بن هلال عن محجن أو ابن محجن، أو أبى محجن – الشك من شعبة – أن عمر قال لعثمان بن أبى العاص: كيف متجر أرضك؟ فإن عندنا مال يتيم قد كادت الزكاة تفنيه؟ قال: فدفعه إليه، فجاء بربح. فقال له عمر: إتجرت في عملنا، أردد علينا رأسمالنا. قال: فأخذ رأسماله ورد عليه الربح.

⁽¹⁾ عمرو بن شعيب (ترجمت له). فليراجع بفهرس الاعلام وتراجمهم.

⁽²⁾ رواه أبو عبيد في الأموال. قال: حدثنا عمر بن طارق عن يحى بن أبوب عن المثنى بن الصباح ...الخ قال في الميزان: "المثنى بن الصباح عن عطاء وعمرو بن شعيب ...الخ قال الفلاس: كان يحي وعبدالرحمن لا يحدثان عنه. وقال أحمد: لا يساوى حديثه شيئا. وقال النسائى: متروك. وقال ابن عدى: الضعف على حديثه بين.

قال الحافظ فى التلخيص: رواه الترمذى والدار قطنى والبيهقى وفى إسناده المثنى بن الصباح وهو ضعيف. وقال الترمذى: إنما يروى من هذا الوجه، وقد روى عن عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب موقوفا. وقال مهنا: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: ليس بصحيح. ورواه الدار قطنى من حديث أبى اسحق الشيبانى عن عمرو، لكن راويه عنه مندل بن على وهو ضعيف. ومن حديث العزى عن عمر، وهو ضعيف متروك. ورواه ابن عدى من طريق عبدالله بن على الافريقى، وهو ضعيف. وقال الدار قطنى فى العلل: رواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر. ورواه ابن عينية عن عمرو بن دينار عن عمر عن عمر، لم يذكر ابن المسيب، وهو أصح. راجع الأموال، لابن سلام، ص 546 فما بعدها، رقم 1299.

⁽³⁾ يوسف بن ماهك (ترجمت له) بفهرس الأعلام وتراجمهم.

⁽⁴⁾ رواه أبو عبيد في الأموال. قال الحافظ: رواه الشافعي عن ابن ماهك مرسلا. ولكن أكده الشافعي، لعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقا. وفي الباب عن أنس مرفوعا: "اتجروا في مال اليتيم لا تأكله الزكاة". رواه الطبراني في الأوسط في ترجمة على بن سعيد. وروى البيهقي عن طريق ابن المسيب عن عمر موقوفا مثله، وقال: صحيح الإسناد. وروى الشافعي عن أيوب بن نافع عن ابن عمر. ورقمه 1300 بكتاب الأموال.

روروك المستملي في يوم بن من المسلم على المستمرك والمستمرك المستمرك المستمر

⁽⁶⁾ عياد بن العوام (ترجمت له). فليراجع بفهرس الاعلام.

⁽⁷⁾ داود بن أبى هند (ترجمت له). فليراجع بفهرس الاعلام.

⁽⁸⁾ الشعبي (ترجمت له). فليراجع بفهرس الاعلام.

⁽⁹⁾ رواه أبو عبيد في الأموال برقم 1302.

⁽¹⁰⁾ شعبة (ترجمت له). فليراجع بفهرس الاعلام.

قال أبو عبيد: قوله: اتجرت في عملنا "يعني في و لايتك التي وليناكها"(1).

الخلاصة:

نخلص إلى أن الإتجار في مال الصغير أو اليتيم من هو تحت الولاية أو الكفالة، واجب بهذه النصوص الصريحة. وذلك حتى لا تفنى الزكاة ماله. وعلى وليه أو كفيله إن كان لا يحسن العمل في التجارة، أن يسلمه إلى شخص آخر مؤتمن، حتى يقوم بهذه المهمة وفق العرف التجاري.

الحكم الشرعى للتجارة في مال اليتيم والتصرف فيه لمصلحته:

بحثت حول موضوع التجارة في مال اليتيم عند الفقهاء فلم أقف على شيء في كل كتب المذاهب التي اطلعت عليها إلا عند ابن العربي من المالكية واطفيش من الأباضية.

وذلك لأن الفقهاء لم يدرجوا على كتابة أبواب منفصلة فى كتبهم، حول أحكام اليتيم. وقد تناول ذلك، كما لاحظنا، المفسرون وشراح الحديث النبوى الشريف. والآن فلنثبت ما توصلنا اليه عند المالكية والأباضية.

المالكية:

جاء فى أحكام القرآن: "ولأجل ذلك قال بعض علماؤنا: إنه يجوز للحاضن أن يتصرف فى مال اليتيم تصرف الوصى فى البيع والقسمة، وغير ذلك. وبه أقول – يعنى ابن العربى نفسه – وأحكم، فينفذ بنفوذ فعله له، فى القليل والكثير، على الاطلاق لهذه الآية⁽²⁾.

فإن قيل: فإذا جعلتم للولى، أن يتصرف في مال اليتيم تصرفه في مال إبنه بولاية الكفالة. فهل يشترى من مال يتيمه؟

وأما الشراء منه فقال مالك وأبو حنيفة: يشترى على مشهور الأقوال ... لأنه من باب الإصلاح المنصوص عليه في الآية ... وقال الشافعي: لا يجوز ذلك ...أهـ(3).

⁽¹⁾ رواه أبو عبيد في الأموال. ورواه البيهقي عن شعبة، عن حميد بن هلال، قال: سمعت أبا محجن أو ابن محجن، وكان خادما لعثمان بن أبي العاص قال: قدم عثمان على عمر، وساقه. ورقمه بالأموال 1303.

⁽²⁾ قال تعالى: "ويسألونك عن اليتامي، قل إصلاح لهم خير. وإن تخالطوهم فإخوانكم. والله يعلم المفسد من المصلح.... الآية" سورة اللّهة 30).

⁽³⁾ ابن العربي، أحكام القرآن، ج1، ص 155.

تعليق:

إذن يجوز له التجارة في ماله بالبيع والشراء عند المالكية والحنفية. لكن لا يجوز الشراء منه عند الشافعي. وقال المالكية والحنفية إن الله وكل الحاضنين إلى أمانتهم بعد ما سمح لهم بالمخالطة. وسوف نوضح ذلك في النقطة التالية.

الأباضية:

جاء فى شرح كتاب النيل: "وجاز لقائم يتيم وإن أمه أو وليه أو متطوعا أن يبيع من أصله إن إحتاج بقدر الثمن والحاجة بعلم أوليائه إن كانوا، وإلا فالصلحاء إن لم يكن حاكم عدل.

والأحسن أن يكون بنظر الولى والصلحاء معا. وإن لم يكونوا فأهل الرأى والمشورة. وإن باع بالرخص البين، أو بالمحاباة، أو بالغنى أبطل الحاكم أو الجماعة أو الأولياء أو العشيرة البيع ويشهدهم على بيع وانفاق عليه.

ولا يبيع إلا نقدا أو عاجلا وإن باع نسيئة ضمن ان لم يعرف له. وجوز أن يبيع نسيئة إن رأى صلاحا وضمن ان لم يوف له.

ولا يهب قائم يتيم ولو وصيا أو خليفة أو أما من ماله إلا من واجب كزكاة زرعه وثمره فانه يؤديها ولا يتركها في ماله⁽¹⁾.

التعليق:

إذن جوز الفقهاء للكافل حتى البيع من أصوله بمعرفة الصلحاء كشهود وحتى يبطلوا ما فيه غبن باليتيم.

لكن لا يهب من ماله إلا إذا كان التصرف واجبا مثل إخراج الزكاة، عند من يقول تخرج الزكاة من مال اليتيم.

موازنة حول آراء الفقهاء:

نخلص من أقوال الفقهاء التى وجدناها أن حكم التجارة بمال اليتيم والتصرف فيه لمصلحته هو الجواز. وكذلك الصرف عليه. وعلى الكافل أن يشهد الصلحاء الذين حوله في تنفيذ بعض التصرفات إبراء لذمته.

اطفیش، شرح کتاب النیل، ج
5، ص 84 فما بعدها. (1)

موقف القانون السوداني من التجارة في مال اليتيم:

إن القوانين السودانية أشارت بوضوح إلى مبدأ ضرورة الإتجار في مال اليتيم، حتى لا تأكله الصدقة. فقد سمحت للولى وهو المسئول بالأصالة، من إدارة شئون اليتيم. وهو أى الولى، الأب ثم وصيه والجد لأب في حالة وفاة أو غياب الأب ووصيه سمحت له بالاتجار في مال الصغير.

ونلاحظ بأنه يأتى حسب الترتيب، الوصى وهو من يعينه الأب أو الجد الصحيح وهوالجد الأب، ويكون مسئولا عن إدارة مال الصغير وتنميته.

وفى المرتبة الثالثة يأتى القيم، وهو من يعينه القاضى لإدارة مال اليتيم أو الصغير، إذا لم يختار الأب أو الجد الصحيح وصيا. ويكون له حق الإتجار في مال الصغير.

ولكن القوانين لم تترك سلطة الولى أو الوصى أو القيم مطلقة، على مال الصغير. بل إن سلطتهم مقيدة بمصلحة الصغير وعدم الإضرار به. وقد جعلت القوانين سلطة الإشراف على الولى أو الوصى أو القيم للقاضى.

ويمكن أن نأخذ مثالا لهذه القوانين قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991⁽¹⁾.

موازنة:

إن القانون السوداني المذكور، مستقى من الفقه الإسلامي، لذلك نجده قد طابق مشروعية الإتجار في مال اليتيم أو الصغير، كما جاءت في الأحاديث النبوية.

متى يسلم لليتيم ماله (البلوغ والرشد):

مقدمـة:

إن رعاية شخص وشئون اليتيم، مسئولية كبيرة أمام الله سبحانه وتعالى. وقد حض الشرع الحنيف على حسن معاملتهم ورعاية شئونهم. وحذر أيما تحذير من المساس بحقوقهم أو ظلمهم بأى وجه من الوجوه.

وجاء في المادة (243): "1) يجوز للأب أو الجد الصحيح أن يعين وصيا على ولده القاصر أو المرتقب، ويجوز له أن يرجع عن إيصائه، ولو التزم بعدم الرجوع.

⁽¹⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م. ولنذكر على سبيل المثال بعض مواده. جاء في المادة (235): "تكون الولاية على المال للأب ثم لوصبي الأب ثم الجد لأب، ثم لوصبي الجد".

²⁾ إذا لم يكن للقاصر وصبى مختار فيعين له القاضى وصبيا لإدارة شئونه مراعيا في ذلك مصلحة القاص "

وجاء في المادة (238): "تكون الولاية على أموال القاصر حفظا وتصرفا واستثماراً".

وجاء في المادة (241): "يمنع الولى من التصرف في العقار إلا بعد 'إذن القاضي، بعد تحقق المصلحة".

وجاء في المادة (242): "يكون باطلا كل تصرف يباشره الولى لموليه، إذا نتج عنه ضرر".

وبعد أن يبلغوا مبلغ الرجال والنساء، فإنهم يسلموا أمورهم ليديروها بأنفسهم: وذلك بعد التأكد من رشدهم بل وبعد اختبارهم وفق المعايير التي تدلل على رشدهم.

كل ذلك ورد فيما جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وسلم. وفصله الفقهاء المجتهدون تفصيلا دقيقا. وأنا أقول لا يوجد أى نظام قانونى فى العالم قد اهتم بشأن شريحة الأيتام وتفصيل حقوقهم مثلما فعلت الشريعة الإسلامية.

في اللغة:

البلوغ من مادة (ب ل غ). ويدل على خروج الذكر أو الأنثى من طور الطفولة إلى طور الإكتمال البيولوجي⁽¹⁾.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: تقول بلغ المكان بلوغا: أي وصل إليه أو شارف عليه. وبلغ الغلام أي أدرك. وجارية بالغ وبالغة: أي مدركة ...أهـ(2).

وجاء في لسان العرب: "وبلغ الغلام: احتلم، كأنه بلغ وقت الكتاب عليه والتكليف، وكذلك بلغت الجارية. وبلغ الصبي والجارية: أدركا، وهما بالغان أهـ(3).

نستفيد مما قاله اللغويون أن البلوغ معناه وصول درجة الحلم، حيث تجرى على البالغ والبالغة حكم التكليف، فيسألان عن أفعالهما في الدنيا وفي الأخرى.

أما <u>الرشد</u>، فمن مادة (رشد)، إذا عقل الشاب والشابة وصارت تصرفاتهما تتسم بالتعقل والتريث والحكمة.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: رشد: كنصر ورشد: كفرح، ورشدا ورشدا ورشادا: أي اهتدى والرشد الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه.

والرشيد - في صفات الله تعالى - الهادى إلى سواء الصراط. والذى حسن تقديره فيما قدر ...أهـ $^{(4)}$.

وجاء في لسان العرب: "الرشد والرشد والرشاد: نقيض الغي. وتعريف الضلال. والراشد اسم فاعل من رشد يرشد رشدا. وأرشده الله إلى الأمر: أي هداه (5).

⁽¹⁾ البيولوجيا (Biology) هي علم الأحياء ونموها.

⁽²⁾ الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، باب الباء، مادة (ب ل غ).

⁽³⁾ ابن منظور، حرف الغين، فصل الباء، مادة (ب ل ع).

⁽⁴⁾ الزاوى، باب الراى، مادة (ر ش د).

⁽⁵⁾ ابن منظور، حرف الدال، فصل الراء، مادة (رشد).

نستفيد مما قاله علماء اللغة أن الرشد معناه الاهتداء وترك الغواية والغى والتصرف بحكمة وعقل.

وأما الاختبار في اللغة، فمن مادة (خ ب ر). تقول إختبار إختبارا فهو الاسم، إذا جرب الشيء.

جاء في معجم الرائد: "اختبر الشيء: أي علمه. واختبره: أي امتحنه، وجربه أهـ"(1)

نستفيد مما ورد في القاموس أن إختبار الشيء هو عجن عوده وامتحانه لمعرفة ما خفي منه. وهو ما عبر عنه القرآن بالإبتلاء. قال تعالى: "وابتلوا اليتامي ... أهـ "(2).

موازنة:

نخلص إلى أن البلوغ والرشد واختبار الشيء هي ثلاثي على طريق تربية الأولاد حتى يتحملوا مسئولياتهم بعد الكبر في الحياة المدنية، وحتى يستعدوا للحساب بين يدى الله في الآخرة.

فالبلوغ هو وصول درجة الحلم. والرشد هو الاهتداء وترك الغواية. وأما الإختبار فهو عجن عود الشيء وإمتحانه. كل ذلك في اللغة.

في الإصطلاح:

البلوغ:

أما بالنسبة للبلوغ، فقد عرفه الفقهاء من خلال علاماته التي تظهر على كل من البنت أو الولد.

جاء في بدائع الصنائع: "البلوغ في الغلام يعرف بالإحتلام والاحبال والانزال. وفي الجارية يعرف بالحيض والاحتلام والحبل ...أهـ "(3).

والدليل على أن الاحتلام أمارة للبلوغ هو قوله صلى الله عليه وسلم: "رفع القلم عن ثلاثة، وذكر منهم الصبى حتى يحتلم" (4). والانزال لا يكون عادة إلا بالاحتلام، والاحبال لا يكون إلا بالانزال.

(3) بدائع الصنائع، ج7، ص 171.

⁽¹⁾ جبران مسعود، قاموس الرائد، حرف الخاء، مادة (4 + 1)

⁽²⁾ سورة النساء، الآية 6.

⁽⁴⁾ سبق تخريجه. وقد أخرجه أيضًا الترمذي في أبواب الحدود ج2 ص 438 ورقمه 1446.

فإذا لم تظهر هذه العلامات لجأنا إلى السن. وقد اختلف الفقهاء حول السن التي يحلم فيها ببلوغ الصبي. لكن الغالبية منهم رجحوا سن الخامسة عشر.

جاء في الفتاوى الهندية: "السن الذي يحلم ببلوغ الغلام والجارية إذا انتهيا إليه خمس عشرة سنة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ... أهـ "(1).

وسوف أذكر المزيد من آراء الفقهاء عن سن البلوغ عندما أتعرض للحكم الشرعى لهذه المسألة.

الرشد:

أما الرشد فهو أن يحسن التصرف في المال. ويتعامل مع الآخرين بحيث لا يغبن.

جاء في حاشية ابن عابدين: "الرشيد عندنا أن ينفق فيما يحل ويمسك عما يحرم، ولا ينفقه في العطالة والمعصية ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف ...أهـ"(2).

الاختبار:

ويكون الاختبار بأن يدفع الولى للصغير مالا ليرى كيف يبيع ويشترى، وهل يحسن التصرف أم لا؟

جاء فى جامع الأحكام: "قال علماؤنا وغيرهم: لا بأس أن يدفع شيئا إليه، من ماله يبيح له التصرف فيه. فإن نماه وحسن النظر فيه، فقد وقع الإختبار، ووجب على الوصى تسليم جميع ماله إليه. وإن اساء النظر فيه، وجب عليه إمساك ماله عنده ... أهـ "(3).

النصوص الدالة على البلوغ من القرآن الكريم:

1/ قال تعالى: "وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن أنستم فيهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم" (4).

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "وابتلوا اليتامى"، الابتلاء والاختبار. وقد اختلف العلماء حول الاختبار الى ثلاث فرق: هو أن يتأمل الوصى أخلاق يتيمه، ويستمع إلى أغراضه، فيحصل له العلم بنجاحه، والمعرفة بالسعى فى مصالحه وضبط ماله.

⁽¹⁾ الفتاوى الهندية، ج5، ص 61.

⁽²⁾ حاشية ابن عابدين، ج6، ص 150.

⁽³⁾ جامع الأحكام الفقهية، ج2، ص 68.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة النساء، الآية 6.

فإذا توسم الخير، فلا بأس أن يدفع إليه شيئا. من ماله يتيح له التصرف فيه، فإن نماه وحسن النظر فيه فقد وقع الاختبار، ووجب على الوصى تسليم جميع ماله إليه. وإن اساء النظر فيه، وجب عليه إمساك المال.

وقال جماعة: الصغير لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون غلاما أو جارية: فإن كان غلاما رد النظر إليه في نفقة الدار شهرا، أو أعطاه شيئا نزرا يتصرف فيه، ليعرف كيف تدبيره وتصرفه. وهو مع ذلك يراعيه لئلا يتلفه. فإن أبلغه فلا ضمان على الوصبي. وإذا رآه متوخيا سلم إليه ماله وأشهد عليه

وإن كانت جارية ردّ إليها ما يرد إلى ربة البيت، من تدبير بيتها والنظر فيه في الإستغزال، والاستقصاء على الغزالات في دفع القطن وأجرته، وإستيفاء الغزل وجودته. فإن رآها رشيدة سلم إليها مالها وأشهد عليها

وإلا، بقيا تحت الحجر حتى يؤنس رشدهما. وقال الحسن ومجاهد وغيرهما: اختبروهم في عقولهم وأديانهم وتنمية أموالهم

"حتى إذا بلغوا النكاح" أي الحلم، لقوله تعالى: "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم"(1) أي البلوغ، وحال النكاح.

والبلوغ يكون بخمسة أشياء: اثنان يختصان بالنساء وهما الحيض والحبل. ولم يختلف العلماء فيهما، وأن الفرائض والأحكام تجب بهما.

وثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء هي: السن: فقال الأوزاعي⁽²⁾ والشافعي وابن حنبل: خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذه السن. لحديث ابن عمر. هذا فيمن عرف مولده. أما من جهل مولده، وعدة سنه أو جحده، فالعمل فيه بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد، ألا تفرضوا الجزية إلا على من جرت عليه المواسى(3). أو اخضر كما قال عثمان رضي الله عنه في الغلام الذي سرق ليقطعوه. أو أنبت كما روى عن عطية القرظي، أو غلظ صوته وإنشقت أرنبته كما قال مالك رحمه الله تعالى فهذه كلها دلالات البلوغ.

(1) سورة النور، الآية 59.

هو عبدالرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي. إمام وفقيه ومحدث. وينسب إلى قرية الأوزاع وهي من قري دمشق $^{(2)}$ وأصله من سبى السند. نشأ يتيما ولكنه علم نفسه متنقلا بين اليمامة والبصرة. فبرع في العلوم. وأراد المنصور أن يوليه القضاء فرفض. ورحل الى بيروت وعاش مرابطا بها حتى توفى سنة 157هـ. رحمه الله تعالى. راجع: ابن حجر، تهذیب التهذیب، ج6، ص 238.

⁽³⁾ المواسى: جمع موس، أي نبت شعر عانته، و هو الذي يجري عليه الموس، و هذا عند بني اسرائيل والمسلمين، كالختان.

قال ابن العربى: فالسن التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من سن لم يعتبرها، ولا قام فى الشرع دليل عليها. واعتبر النبى صلى الله عليه وسلم الانبات فى بنى قريظة.

(فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم) أى أبصرتم ورأيتم. اختلف العلماء فى تأويل (رشدا). فقالوا: صلاحا فى العقل والدين. وقالوا: صلاحا فى العقل وحفظ المال. وقالوا: العقل خاصة. وأكثر العلماء على أن الرشد لا يكون إلا بعد البلوغ. وقال أبو حنيفة: لا يحجر على الحر البالغ إذا بلغ مبلغ الرجال ولو كان أفسق الناس وأشدهم تبذيرا إذا كان عاقلا ... أهـ(1).

وجاء في لباب التأويل: "الابتلاء" يختلف باختلاف أحوال اليتامي، فإن كان ممن يتصرف بالبيع والشراء في الأسواق، فيختبر بنفقته على أهله وعبيده.

وتختبر المرأة في حفظ بيتها وأمر متاعها وغزلها واستغزالها فإذا رأى حسن تدبير اليتيم وحسن تصرفه مرارا أو غلب على الظن رشده، دفع إليه ماله، بعد بلوغه.

إذن فمعنى قوله تعالى: "وابتلوا اليتامى" "يعنى اختبروهم فى عقولهم وأديانهم وحقوق أموالهم" أى على النحو الذى سبق.

(حتى إذا بلغوا النكاح) أى مبلغ الرجال والنساء ... والبلوغ بأربعة أشياء: إثنان يشترك فيهما الرجال والنساء: وهما السن: فإذا استكمل المولود خمس عشرة سنة حكم ببلوغه غلاما كان أو جارية. والثانى الاحتلام وهو انزال المنى الدافق سواء أنزل بإحتلام أو جماع، فإذا وجد ذلك من الصبى أو الجارية حكم ببلوغه.

وأما الذى يختص بالنساء فهو الحيض والحبل. فإذا حاضت الجارية بعد استكمال تسع سنين، حكم ببلوغها. وكذلك إذا ولدت حكم ببلوغها، قبل الوضوع بستة أشهر لأنها أقل مدة الحمل

(فإن آنستم منهم رشدا) اى أبصرتم وعرفتم (منهم رشدا) أى عقلا وصلاحا فى الدين وحفظا للمال وعلما بما يصلحه.

فالصلاح في الدين هو اجتناب الفواحش والمعاصى التي تسقط بها العدالة. والصلاح في المال هو ألا يكون مبذرا. والتبذير أن ينفق ماله، فيما لا يكون فيه محمدة دنيوية ولا

 $^{^{(1)}}$ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج $^{(1)}$ ص 33 فما بعدها.

مثوبة أخروية. أو لا يحسن التصرف فيغبن في البيع والشراء: فإذا بلغ الصبي وهو مفسد لماله ودينه لم ينفك عنه الحجر ولا ينفذ تصرفه في ماله. وبه قال الشافعي.

وقال أبو حنيفة: "إذا كان مصلحا لماله زال عنه الحجر وإن كان مفسدا لدينه"(1).

2/ وقال تعالى: "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم، فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم، كذلك يبين الله لكم آياته، والله عليم حكيم"(2).

جاء في محاسن التأويل: "والمعنى أن الأطفال مأذون لهم في الدخول بغير إذن، إلا في العورات الثلاث، فإذا اعتاد الأطفال ذلك ثم خرجوا عن حد الطفولة، بأ ن يحتلموا أو يبلغوا السن التي يحكم فيها عليهم بالبلوغ، وجب أن يفطموا عن تلك العادة، ويحملوا على أن يستأذنوا في جميع الأوقات، كما تستأذن الرجال الكبار الذين لم يعتادوا الدخول عليكم إلا بإذن (3).

وجاء في تفسير روح البيان: "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم" أي الأطفال الأحرار الأجانب، فيخرج العبد البالغ فإنه لا يستأذن على سيدته، في غير الأوقات الثلاثة المذكورة، فإن العبد يدخل على سيدته بلا إذنها بالإجماع. "فليستأذنوا" أي إن أرادوا الدخول عليكم. (كما استأذن الذين) بلغوا الحلم. (من قبلهم) أو ذكروا من قبلهم كما قال تعالى فيما تقدم: "لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا" (4) والمعنى فليستأذنوا استئذانا كاملا، مثل استئذان المذكورين قبلهم بأن يستأذنوا في جميع الأوقات، ويرجعوا إن قيل لهم ارجعوا "كذلك يبين الله لكم آياته والله عليم حكيم". كرره للتأكيد والمبالغة في الأمر بالاستذان.

واعلم أن بلوغ الصغير بالإحبال والانزال والاحتلام. وبلوغ الصغيرة بهما وبالحبل والحيض. فإن لم يوجد فيهما شيء من الأصل وهو الانزال والعلامة وهو الباقي، فيبلغان حتى يتم لهما خمس عشرة سنة، كما هو المشهور. وبه يفتى لقصر أعمار أهل زماننا ...أهـ"(5).

⁽¹⁾ الخازن، لباب التأويل، ج1، ص 479 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة النور، الآية 259.

⁽³⁾ القاسمي، محاسن التأويل، ج12، ص 232.

⁽⁴⁾ سورة النور، الآية 27.

^{(&}lt;sup>5)</sup> البروسوى، روح البيان، ج6، ص 175.

الخلاصة:

نخلص إلى أنه عند المفسرين، فإن الحد الفاصل لتسليم اليتيم ماله هو أولا البلوغ أى بلوغ مبلغ الرجال والنساء ويكون عند النساء بالحيض والحبل وعند الرجال والنساء مشتركين يكون بالسن أو بالإنبات (أخضر ار أو المني/أو جريان الموس أو غلظ الصوت أو انشقاق الأرنبة) أو بالإحتلام وهو خروج المنى الدافق في النوم أو اليقظة.

ثانيا: الرشد وهو صلاح الدين والمال. ويكون ذلك بعد الإختبار.

تعليق الباحث:

نلاحظ أن بلوغ الحلم، في آية سورة النساء قد جاءت الأحكام المقترنة به من أجل سن تشريع عام في المعاملات المدنية في الشريعة الإسلامية: وهو تشريع رفع الحجر عن البتيم ومتى يتم؟

ويكون اقتران البلوغ في آية سورة النور بالاستئذان في الدخول متى حصل. وهذا الذي جاءت به آية الإذن يدل على أهمية الاستئذان في الشريعة الإسلامية.

جاء في محاسن التأويل: "وهذا مما الناس منه في غفلة. وهو عندهم كالشريعة المنسوخة. فعن أبن عباس رضي الله عنه قال: "آية لا يؤمن بها أكثر الناس: آية الإذن. وإنى لآمر جارتي أن تستأذن على. وسأله عطاء: إستأذن على أختى؟ قال: نعم وإن كانت في حجرك تمونها، وتلا هذه الآية.

وعنه: ثلاث آیات جحدهن الناس: الإذن کله. وقوله تعالی: "إن أکرمکم عند الله أتقاکم"(1). فقال ناس: أعظمکم بیتا. وقوله تعالى: "وإذا حضر القسمة ..."(2)(3).

إذن هى ثلاثة أحكام هامة، طال العهد بالناس، وصاروا لا يولونها الانتباه حتى صارت كالمنسوخة: هى الاستئذان واكرام النفس لما أكرمه به وهو التقوى، وإعطاء ذوى القربى حين يحضرون قسمة المال، بل فليدعوا ويحضروا ويقتسموا أو ليحمل لهم نصيبهم دون أن يحضروا.

⁽¹⁾ سورة الحجرات، الآية 13.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة النساء، الآية 8.

⁽³⁾ القاسمي، محاسن التأويل، ج12، ص 232 فما بعدها.

النصوص الدالة على البلوغ من السنة:

1/ جاء في كتاب النبي صلىه الله عليه وسلم إلى معاذ باليمن: "أن على كل حالم دينار". وفي رواية أخرى: "خذ من كل حالم دينارا".

شرح الحديث:

جاء في كتاب الأموال: "وكتب عمر إلى أمراء الأجناد "أن يضربوا الجزية، ولا يضربوها على النساء والصبيان، ولا يضربوها إلا على من جرت عليه الموس. قال أبو عبيد: يعنى من أنبت.

وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية ومن لا تجب عليه. ألا تراه إنما جعلها على الذكور المدركين دون الإناث والأطفال، وذلك أن الحكم كان عليهم بالقتل لو لم يؤدوها، وأسقطها عمن لا يستحق القتل وهم الذرية. ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم خص الحالم دون المرأة والصبى. إلا أن في بعض ما ذكرناه من كتبه: "الحالم والحالمة" فنرى – والله أعلم – أن المحفوظ المثبت من ذلك هو الحديث الذي لا ذكر للحالمة فيه، لأنه الأمر الذي عليه المسلمون وبه كتب عمر إلى أمراء الأجناد.

فإن لم يكن الذى فيه ذكر الحالمة محفوظا فإن وجهه عندى — والله أعلم — أن يكون ذلك كان فى أول الإسلام، إذ كان نساء المشركين وولدانهم يقتلون مع رجالهم، وقد كان ذلك ثم نسخ ... أهـ $^{(2)}$.

نستفيد من هذا الحديث، وشرحه الذي قال به ابو عبيد أن الجزية على الكفار وحكم القتل، على البالغين من الكفار فقط دون النساء والصبيان.

2/ وقال النبى صلى الله عليه وسلم: "رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبى حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق. وعن النائم حتى يستيقظ"(3).

شرح الحديث:

جاء في محاسن التأويل: "قال التقى السبكى: في (إبراز الحكم) في شرح حديث رفع القلم: "أجمع العلماء على أن الاحتلام يحصل به البلوغ في حق الرجل ويدل على ذلك قوله

 $^{^{(1)}}$ رواه أحمد وأبو داود. وقد ذكره ابن القيم في تحفة المودود ص $^{(208)}$

^{(&}lt;sup>2)</sup> أبو عبيد، الأموال، ص 46.

⁽³⁾ رواه أحمد وأبو داود، من حديث ابن أبي السرح عن ابن عباس. وقد سبق تخريجه.

تعالى: "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا" (1). وقوله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث. (وعن الصبى حتى يحتلم). وورد أيضا عن على رضى الله عنه، رفعه (لا يتم بعد احتلام، ولا صمات يوم إلى الليل" (2). والمراد بالاحتلام خروج المنى سواء كان فى اليقظة أم فى المنام بحلم أو غير حلم. ولما كان فى الغالب لا يحصل إلا فى النوم بحلم، أطلق عليه الحلم والاحتلام ولو وجد الاحتلام من غير خروج منى، فلا حكم له.

ثم قال: وقوله في الحديث (حتى يحتلم) دليل البلوغ بذلك. وهو إجماع. وهو حقيقة في خروج المنى بالاحتلام. ومجاز في خروجه بغير احتلام يقظة أو مناما أو منقول فيما هو أعم من ذلك.

وفى القاموس: الحلم (بالضم) والاحتلام: الجماع فى النوم والاسم الحلم كنص ... أه. وقال الراغب: سمى البلوغ حلما، لكون صاحبه جديرا بالحلم. أى الأناة والعقل ... أهـ"(3).

إذن، في حديث رفع القلم هذا، فإن البلوغ موجب للتكاليف الشرعية على الإنسان ذكر أم أنثى.

الموازنة:

والموازنة أن مناط التكاليف – كما رأيناه في نصوص الكتاب والسنة – بالنسبة للمسلمين والكفار (مثل وجوب الجزية) على البالغين فقط، دون الصبيان والنساء. وهذا من رحمة الله تعالى بخلقه عموما.

الحكم الشرعى على الصبى والصبية بالبلوغ:

مقدمــة:

سبق أن قلت فى تعريف البلوغ، فى هذه الفقرة، أن الفقهاء يعرفون البلوغ من خلال علاماته. وأن علاماته عند الغلام هى الاحتلام والاحبال والانزال. وأما بالنسبة للجارية فعلامات البلوغ هى الحيض والاحتلام والحبل.

⁽¹⁾ سورة النور، الآية 59.

⁽²⁾ رواه أبو داود والترمذي. راجع سنن الترمذي ج2 ص 438 ورقمه 1446.

⁽³⁾ القاسمي، محاسن التأويل، ج12، ص 233 فما بعدها.

وقلت أنه إذا لم تظهر العلامات لا في الغلام ولا في الجارية لجأنا للحكم ببلوغهما بالسن.

والآن نقول: إن الفقهاء قد اختلفوا اختلافا واسعا في سن البلوغ التي يمكن الحكم بها على الصبى أو الجارية بالبلوغ. لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يقل في ذلك قولا قاطعا. إلا حديث ابن عمر حيث قال عرضت على النبى صلى الله عليه وسلم وأنا ابن الرابعة عشر فلم يحزني لكى أقاتل. وعرضت عليه وأنا ابن الخامسة عشر فأجازني.

لقد اجتهد الفقهاء في تفسير هذا الأثر الصحيح: وكثير منهم يرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استصغر ابن عمر في السنة الأولى، إذ وجده غير مطيق للقتال. لكن في السنة الثانية وجده مطيق للقتال فأجازه. والدليل أنه لم يسأله هل احتلم أم لا.

نخلص إلى أن البلوغ حتى في عصرنا يعرف بأحد طريقين إما عن طريق العلامات الطبيعية التي حددها الفقهاء وإما عن طريق القانون.

ونلاحظ أن الاتجاه في المجتمع العصرى الآن وفي السودان لجأ إلى تحديد البلوغ والرشد عن طريق القانون هو الأنسب والرشد عن طريق القانون هو الأنسب لمجابهة ولمعالجة مشاكل اجتماعية وقانونية كثيرة ومتشعبة في هذا العصر. فلنورد الحكم الشرعي للبلوغ عند الفقهاء.

أ/ الحكم الشرعى للبلوغ عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في المبسوط: "والعلامة في ذلك الانزال $^{(1)}$ بالاحتلام $^{(2)}$ والاحبال $^{(3)}$... قالوا: وأدنى المدة في حق الغلام إثنتا عشرة سنة " $^{(4)}$.

المالكية:

وجاء في حاشية الدسوقي: "قوله للمراهقة: أي إلى أن يصل حد المراهقة، بأن يصل لثنتي عشرة سنة ... أهـ"(5).

⁽¹⁾ الانزال: هو انزال المنى بالجماع أو الإحتلام.

⁽²⁾ الإحتَّلام: هُو ما يراه النَّائم من إنزال المُني. والمراد هنا هو خروج المني في النوم أو اليقظة.

⁽³⁾ الاحبال: أي التسبب في الحمل بإخصاب بويضة المرأة بالجماع.

⁽⁴⁾ السرخسى، المبسوط، ج6، ص 53. ومثله الحصفكي، الدر المختار، ج6، ص 153.

⁽⁵⁾ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج1، ص 420.

الشافعية:

وجاء في روضة الطالبين: "اللبلوغ أسباب السبب الثاني: خروج المني، ويدخل وقته باستكمال تسع سنين، ولا عبرة بما ينفصل قبلها. هذا هو الصحيح المعتمد ... أهـ"(1).

الحنابلة:

وجاء في الانصاف: "وقيل: لا يولد إلا لابن ثنتي عشرة سنة ... أهـ"(2). وجاء في الانصاف أيضا: "وقيل يولد لابن تسع ... أهـ"(3).

وجاء فى الانصاف أيضا: "مفهوم قوله: (أو يكون صبيا دون عشر سنين لم يلحقه نسبه) أن ابن عشر سنين يولد لمثله، ويلحقه نسبه و هو صحيح و هو المذهب و عليه أكثر الأصحاب ... أهـ"(4).

وجاء في الإنصاف أيضا: "واختار أبوبكر وأبو الخطاب وابن عقيل: ولا يلحقه نسبه حتى يعلم بلوغه ... أهـ "(5).

الإمامية:

وجاء فى قواعد الأحكام: "ولو دخل وله أقل من عشر سنين فولدت، لم يلحق به، وإن كان له عشر لحق ... أهـ "(6).

وجاء في شرلائع الإسلام للإمامية أيضا: "وبالسن وهو بلوغ خمس عشرة سنة للذكر. وفي أخرى إذا بلغ عشرا وكان بصيرا. والأنثى بتسع ... أهـ "(7).

الموازنة:

نخلص إلى أن الفقهاء، وحول الحكم الشرعى للصبى والصبية بالبلوغ قد انقسموا إلى خمسة آراء:

1/ الرأى الأول وهم الحنفية والمالكية وبعض الحنابلة وهؤلاء يقولون أن أدنى سن للبلوغ اثنى عشر سنة.

⁽¹⁾ النووي، روضة الطالبين، ج4، ص 178.

⁽²⁾ المرداوي، الانصاف، ج9، ص 261.

⁽³⁾ ابن قدامة، المغنى، ج8، ص 41.

⁽⁴⁾ المرداوى، الإنصاف، ج9، ص 260.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج9، ص 261.

⁽⁶⁾ الحلي، قواعد الإسلام، ج3، ص 183.

⁽⁷⁾ الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 99 فما بعدها.

2/ والرأى الثانى وهم أصحاب الرأى الراجح عند الشافعية وبعض الحنابلة وهؤلاء يرون أن أدنى سن يمكن أن ينزل فيها الغلام هي تسع سنين.

3/ والرأى الثالث وهو مذهب الحنابلة والإمامية وهم يقولون أن أدنى سن يمكن فيها الانزال هي عشر سنين.

4/ والرأى الرابع وهو رأى ثانى للإمامية وهو أن أقل مدة للبلوغ هى خمس عشرة سنة. 5/ والرأى الخامس وهو رأى أبى بكر وأبى الخطاب وابن عقيل من الحنابلة. وهؤلاء يرون أن الصبى لا يلحق به النسب حتى يعلم بلوغه.

تعليق:

وسبب اختلاف الفقهاء حول تحديد سن البلوغ لأنه لم يرد نص واضح في ذلك منه صلى الله عليه وسلم إلا حديث ابن عمر حيث رده صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربع عشرة سنة وأجازه وهو ابن خمس عشرة.

جاء في تحفة المودود: "وقال داود واصحابه لا حد له بالسن، إنما هو الاحتلام. وهذا قول قوى، وليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن حد البتة. ولم يأت عنه في السن حديث واحد، سوى ما حكاه ابن عمر من اجازته ورده، ولهذا اضطربت أقوال الفقهاء في السن، الذي حكم ببلوغ الصبى له. وقد نص الإمام أحمد: على أن الصبى لا يكون محرما للمرأة حتى يحتلم، فاشترط الاحتلام ... أهـ"(1).

<u>الترجيح:</u>

وإذا كانت مسألة تحديد البلوغ بالسن هي سمة في عصرنا لاعتبارات اجتماعية وقانونية كثيرة، فأنا أرجح الرأى الثاني للإمامية. وهو خمس عشرة سنة. لأثر ابن عمر رضى الله عنهما. وقد قال به "الأوزاعي والشافعي وابن حنبل ووهب واصبغ وعبدالملك بن الماجشون وعمر بن عبدالعزيز وجماعة من أهل المدينة واختاره ابن العربي.. أهـ "(2).

وجاء فى الجامع لأحكام القرآن: "قال ابن العربى: إذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا فى السن، فكل عدد يذكرونه من السنين فإنه دعوى. والسن التى أجاز ها رسول الله صلى الله عليه وسلم، أولى من سن لم تعتبرها، ولا قام فى الشرع دليل عليها ... أهـ "(3).

⁽¹⁾ ابن القيم، تحفة، ص 209.

⁽²⁾ القَرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص 33 فما بعدها.

⁽³⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص 36.

وقال أصبغ بن الفرج: والذى يقول به أن حد البلوغ، الذى تلزم به الفرائض والحدود خمس عشرة سنة. وذلك أحب ما فيه الى وأحسنه عندى" لأنه الحد الذى يسهم فيه فى الجهاد، واحتج بحديث ابن عمر ... أهـ "(1).

ب/ تحديد البلوغ والرشد في القوانين السودانية:

قلت في أكثر من موضع سابق أن كلمة طفل في القوانين السودانية جاءت بلفظة طفل. كما جاءت بألفاظ أخرى مثل القاصر والصغير والحدث والجانح وغيرها من الألفاظ والمترادفات اللغوية.

وكلها تشير في معانيها إلى من لم يبلغ الحلم. مما يؤكد عمق اللغة العربية وغناها. ولم لا وهي لغة القرآن الكريم.

لقد عرفت المادة 4 من قانون الطفل لسنة 2004م الطفل "يقصد به كل ذكر أو أنثى دون الثامنة عشرة من العمر ما لم يبلغ سن الرشد بموجب القانون المنطبق عليه"⁽²⁾.

إذن هذه المادة عرفت البلوغ بتحديده بالسن وهو ثمانية عشرة سنة. وفي نفس الوقت طابقت هذه المادة بين البلوغ والرشد وجعلت معناهما واحد.

أما في المادتين 215 من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991⁽³⁾ والمادة 56 من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984⁽⁴⁾ فقد عرفتا الرشد وحددتاه بالسن وهو ثماني عشرة سنة. كما أنهما لم تعرفا البلوغ تعريفا منفصلا، مما يدل على أن الرشد في القوانين السودانية يعنى البلوغ بالضرورة.

الخلاصة:

نخلص إلى أن القوانين السودانية أخذت بإتجاه تحديد البلوغ والرشد بالسن، وليس بالعلامات، لأغراض تطبيق القوانين.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ج5، ص 34.

⁽²⁾ المادة (4) من قانون الطفل لسنة 2004م.

⁽³⁾ المادة (215) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991.

⁽⁴⁾ المادة (56) من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984.

تحديد البلوغ والرشد في القانون الدولي:

جاء في المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990: "لأغراض هذه الاتفاقية يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه" (1).

نستفيد من هذا النص أن البلوغ عرفته الاتفاقية من خلال تحديده بالسن و هو ثمانية عشرة سنة، وليس بالعلامات كما هو عند الفقهاء.

وفي نفس الوقت طابقت المادة بين الرشد والبلوغ وجعلت معناهما واحدأ.

موازنة:

نلاحظ بأن هناك تطابقا بين تعريف البلوغ والرشد في القوانين السودانية، واتفاقية حقوق الطفل. كما أنهما أي القوانين السودانية والاتفاقية أخذا بإتجاه تعريف البلوغ والرشد من خلال تحديدهما بالسن، ليس بالعلامات كما هو عند الفقهاء.

ومع ترجيحى لسن الخامسة عشرة كسن للبلوغ من الناحية القانونية، حيث ورد عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه رده من القتال وهو ابن أربعة عشرة سنة. وأجازه – للقتال – وهو ابن خمسة عشرة سنة، إلا أن تحديد القانون لسن البلوغ والرشد في السودان بثمانية عشرة سنة، نعتبره حكم ولى الأمر. وحكم ولى الأمر يرفع الخلاف، فلا بأس من العمل بذلك. وذلك جائز من الناحية الشرعية.

مناقشة حول تنفيذ عقوبة الإعدام بالسودان:

جاء في المادة (36) من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م:

1/ لا يجوز توقيع عقوبة الاعدام إلا قصاصا، وحدا أو جزاء على الجرائم بالغة الخطورة بموجب القانون.

2/ لا يجوز توقيع عقوبة الاعدام على من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره أو من بلغ السبعين من عمره في غير القصاص والحدود.

وجاء في المادة (27) من القانون الجنائي لسنة 1991م:

1/ يكون الاعدام إما شنقا أو رجما أو بمثل ما قتل به الجاني.

⁽l) راجع اتفاقية الطفل لسنة 1990.

2/ ما عدا جرائم الحدود والقصاص لا يجوز تنفيذ حكم الاعدام على من لم يبلغ الثامنة عشرة أو تجاوز السبعين من عمره.

إذن فولى الأمر هو الذى سن فى دستور السودان الانتقالى لسنة 2005م. وفى القانون الجنائى لسنة 1991 وحدد سن الرشد والبلوغ بالثامنة عشرة بمعنى أن كل من هو دون الثامنة عشرة ولو بيوم واحد فهو قاصر وكل من هو فى السبعين فهو شيخ. لذا أرى أن المشرع السودانى قد جانبه التوفيق حينما قضى باعدام من هو فى أقل من الثامنة عشرة أو فى السبعين من عمره أن يعدما فى جرائم الحدود والقصاص وذلك للأسباب الآتية:

- 1) أحدثت المادتان (36) من الدستور الانتقالي لسنة 2005م و (27) من القانون الجنائي لسنة 1991 أحدثتا تضاربا مع المبادىء العامة للقصاص والحدود كما جاء في الشريعة وبالتالي أوجدتا شكا. والشك يفسر لصالح المتهم كما تقول القاعدة الجنائية.
- 2) أيضا أحدثت هاتان المادتان شبهة والشبهات تدرأ الحدود بنص المادة (65) من قانون الاثبات لسنة 1994. بنص الحديث الذي روته عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أدرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الامام أن يخطىء في العقوبة.

لذلك أنادى بشطب عبارة (في غير القصاص والحدود) والتي جاءت بالمادة (36)(2) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م. وكذلك بشطب عبارة (فيما عدا جرائم الحدود والقصاص والتي ورد في المادة (27)(2) من القانون الجنائي لسنة 1991م وذلك التزاما بالقانون وتحقيقا للعدالة.

المبحث الثانسى اللقطاء

المطلب الأول: تعريف اللقيط في اللغة:

اللقطاء جمع لقيط. وهو المنبوذ أو الملقى أو المطروح.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "اللقيط من مادة (ل ق ط): تقول: لقطه: أي أخذه من الأرض. فهو ملقوط ولقيط. واللقيط: أي المولود الذي ينبذ ... أهـ(1).

وجاء في لسان العرب: "ل ق ط، اللقط: أخذ الشيء من الأرض. تقول لقطه يلقطه لقطا. وأما الصبى المنبوذ يجده إنسان فهو اللقيط عند العرب. فهو فعيل بمعنى مفعول. والذي يأخذ الصبى أو الشيء الساقطيقال له الملتقط.

فاللقيط: الطفل الذي يوجد مرميا على الطرق، لا يعرف أبوه و لا أمه ... أهـ "(2).

نستفيد من قواميس اللغة، أن اللقيط هو الطفل المنبوذ، الذى وجد مرميا في الطرق، ولم يعرف أبوه ولا أمه.

المطلب الثاني: تعريف اللقيط في الإصطلاح:

إن اللقيط أو المنبوذ أو الملقى أو المطروح، على ما يبدو لى من تعريفات الفقهاء هو من وجد قبل أن يبلغ و هو مجهول الأبوين.

المالكية:

جاء في الفواكه الدواني: "هو صغير آدمي لم يعلم أبوه ولا أمه ولا رقه"(3). وجاء في بداية المجتهد: "هو الصبي الصغير غير البالغ وإن كان مميزا ... أهـ"(4).

⁽¹⁾ الزاوى، باب اللام، مادة (ل ق ط).

⁽²⁾ ابن منظور ، حرف الطاء ، فصل اللام، مادة (ل ق ط).

⁽³⁾ النفر اوى، الفواكه الدواني، ج2، ص 243.

⁽⁴⁾ ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ج2، ص 332.

وجاء في أسهل المدارك: "المنبوذ أي المطروح صغيرا الذي لا قدرة له على القيام بمصالح نفسه من نفقة وغيرها ... أهـ"(1).

إذن، فعند الفقهاء من المالكية هو الصغير الذي لا يقدر على القيام بمصالح نفسه من نفقة و غير ها.

الظاهرية:

جاء فى المحلى: "هو الصغير المنبوذ ... أهـ "(2). فعند الظاهرية هو الصغير المطروح.

الإمامية:

جاء في شرائع الإسلام: "هو كل صبى ضائع لا كافل له"(⁽³⁾.

أما عند الإمامية فهو الصغير المطروح الذي لم يظهر له كافل أو عائل.

موازنة:

نجمع بين هذه التعريفات بأن اللقيط أو المنبوذ أو المطروح أو الملقى هو الآدمى الصغير الذي لم يبلغ وقد وجد مجهول الأبوين ولا قدرة له على القيام بمصالح نفسه.

المطلب الثالث: حكمة مشروعية التقاط اللقيط:

شرع التقاط اللقيط بالكتاب والسنة والإجماع.

(أ) في القرآن الكريم:

1/ قال تعالى: "... القوه في غيابة الجب يلتقطه بعض السيارة"(4).

تفسير الآية:

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "... لا يلتقط إلا الصغير. فقوله تعالى: "وأخاف أن يأكله الذئب". ذلك أمر يختص بالصغار. وكذلك قوله: "أرسله معنا غدا يرتع ويلعب، وإنا له لحافظون".

⁽¹⁾ الكشناوي، أسهل المدارك، ج3، ص 79.

⁽²⁾ ابن حزم الظاهري، المحلي، ج8، ص 311.

⁽³⁾ المحقق الحلى، شرائع الإسلام، ج3، ص 283.

⁽⁴⁾ سورة يوسف، الآية 10.

والالتقاط تناول الشيء من الطريق. ومنه اللقيط واللقطة. قال ابن عرفة: الالتقاط وجود الشيء على غير طلب. وفيه قوله تعالى: "يلتقطه بعض السيارة". أي يجده من غير أن يحتسبه. ونحن نذكر من أحكامها ما دلت عليه الآية والسنة. وما قال في ذلك أهل العلم واللغة"(1).

وجه الدلالة:

فوجه الدلالة في هذه الآية هو وجوب التقاط الصغير الملقى. وله أحكام سنتناولها عند الفقهاء.

2' وقال تعالى: "فالتقطه آل فر عون، ليكون لهم عدوا وحزنا"(2).

تفسير الآية:

جاء فى روح البيان: "... والالتقاط إصابة الشيء من غير طلب. واللقيط هو طفل لم يعرف نسبه يطرح فى الطريق أو غيره، خوفا من الفقر أو الزنا، ويجب رفعه إن خيف هلاكه بأن وجد فى الماء أو بين يدى سبع وتفصيله فى الفقه ... أهـ"(3).

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة في الآية هو وجوب إلتقاط اللقيط حتى لا يهلك وله أحكام، ذكرها عند الفقهاء.

3/ وقال تعالى: "... ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا"(4).

تفسير الآية:

جاء في محاسن التأويل: "أى ومن تسبب لبقاء بعفو أو منع عن القتل أو استنفاذ من بعض أسباب الهلكة، فكأنما فعل ذلك بالناس جميعا. والمقصود منه تعظيم قتل النفس، وإحيائها في القلوب ترهيبا عن التعرض لها، وترغيبا في المحاباة عليها.

فمن قتل نفسا وجب على المؤمنين معاداته، وأن يكونوا خصومه، كما لو قتلهم جميعا. لأن المسلمين يد واحدة على من سواهم. ومن أحياها وجبت موالاته عليهم، كما لو أحياهم.

⁽¹⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص 131 فما بعدها.

⁽²⁾ سورة يوسف، الآية 8.

⁽³⁾ البروسوى، روح البيان، ج6، ص 383 فما بعدها.

⁽⁴⁾ سورة المائدة، الآية 32.

وقيل للحسن البصرى: هذه الآية لنا كما لو كانت لبنى اسرائيل؟ فقال: أى والذى لا إله غيره! كما لو كانت لهم وما جعل دماءهم أكرم من دمائنا.

روى الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة قال: "دخلت على عثمان يوم الدار فقات: "جئت لأنصرك. وقد طاب الضرب يا امير المؤمنين! فقال: يا أبا هريرة! أيسرك أن تقتل الناس جميعا وإياى معهم؟ قلت: لا! قال: فإنك إن قتلت رجلا واحدا، فكأنما قتلت الناس جميعا، فانصرف مأذونا لك، مأجورا غير مأزور. قال: فانصرفت ولم أقاتل ...

وجه الاستدلال بهذه الآية:

إن إنقاذ اللقيط بالتقاطه، إنما هو إحياء لنفس، بل هو بمثابة إحياء للناس جميعا، فلو ترك لمات. بل إن الاستمرار في كفالته وتربيته أيضا فيه إحياء للناس جميعا.

موازنة:

و هكذا أجمع المفسرون على وجوب التقط اللقيط إحياء للناس جميعا والله أحكم الحاكمين.

(ب) في السنة النبوية:

1/ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يرحم الناس، لا يرحمه الله $^{(8)}$.

جاء فى المحلى تعليقا على الآية السابقة إستدلالا بهذا الحديث: "ولا إثم أعظم من إثم من، اضاع نسمة مولودة على الإسلام، صغيرة لا ذنب لها، حتى تموت جوعا وبردا، أو تأكله الكلاب، هو قاتل نفس عمدا بلا شك ... أهـ "(4).

وجه الاستدلال بالحديث:

إن اللقيط نسمة وجدت في ظروف عصيبة، تستحق معها الرحمة بالإلتقاط، إنقاذا له من الهلاك. ثم تستحق معها الرحمة بالتربية، حتى تكبر وتواجه الحياة. ومن لم يعطف عليها فلن يعطف الله عليه.

⁽¹⁾ قال القاسمى: قال شيخنا السيد أحمد محمد شاكر، هذا الخبر لم يبين الحافظ بن كثير مخرجه. فقد رواه ابن سعد فى الطبقات، وإسناده صحيح جدا. وذكره السيوطى فى الدر المنثور، ولم ينسبه لغير ابن سعد. (راجع: القاسمى، محاسن التأويل، ج6، ص 167).

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 167.

⁽د) رواه ابن حزم في المحلى وصححه. (راجع: المحلي، ج8، ص 274).

^{(&}lt;sup>4)</sup> المرجع السابق، ص 274.

2/ قال يحى قال مالك عن ابن شهاب عن سنين أبى جميلة رجل من سليم أنه وجد منبوذا في زمان عمر بن الخطاب قال: فجئت به إلى عمر. فقال: ما حملك على أخذ هذه النسمة? فقال: وجدتها ضائعة. فأخذتها. فقا له عريفه: يا أمير المؤمنين، إنه رجل صالح. فقال له عمر: أكذلك؟ قال: نعم. فقال عمر بن الخطاب: إذهب فهو حر ولك ولاؤه و علينا نفقته"(1).

شرح الحديث:

جاء فى المنتقى شرح موطأ الامام مالك بن أنس للامام الباجى: "يحتمل أن يجىء به إلى عمر ليعلمه حاله وينفق عليه من بيت المال. ويحتمل أن يجىء به ليستفتيه فى أمره، وليسأله الحكم له بولاية، أو غير ذلك.

وقول عمر رضى الله عنه: ما حملك على أخذ هذه النسمة، روى أشهب عن مالك أنه قال: اتهمه أن يكون ولده أتى به لكى يفرض له من بيت المال. قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: ويحمل عندى أن يكون سأله عن سبب أخذه له، وخاف عليه أن يكون حمله على ذلك الحرص على أن يفرض له من بيت المال، ويلى هو أمره. ويحتمل أن يكون خاف التسرع إلى أخذ الأطفال، من غير أن ينبذوا حرصا على أخذ النفقة لهم ورغبة فى موالاتهم.

فقول سنين وجدتها ضائعة فأخذتها: يريد أنه أخذه لهذا الوجه، لا لغيره. أى إنما أخذه لأنه وجده في موضع يضيع فيه أن ترك فأخذه لذلك. ومن وجده بهذه الصفة لزم أخذه ولا يحل تركه للهلاك.

أما عريفه - عريف أمير المؤمنين - وهو من رؤساء الأجناد وقوادهم فقد أخبر عنه بما علمه عنه من الصلاح في الدين ... أهـ $^{(2)}$.

وجه الاستدلال:

وجه الاستدلال هو أن الصحابى سنين أبى جميلة قام بواجب الالتقاط للقيط وأخذه لأمير المؤمنين الذي تحرى منه والتحرى لازم كما أن العريف زكى سيرته وأنه من أهل

⁽¹⁾ رواه مالك في الموطأ. في كتاب الأقضية. القضاء في المنبوذ ورقمه 27 راجع الموطأ ص 633.

⁽²⁾ الباجي، المنتقى، ج6، ص 2 فما بعدها.

الدين والصلاح، فاتخذ الخليفة قراره بحرية اللقيط وأن ولاءه لملتقطه (الرعاية والحضانة) والنفقة على بيت المال وسنورد الأحكام في أقوال الفقهاء.

(3/ قال يحى: سمعت مالكا يقول: الأمر عندنا فى المنبوذ أنه حر وأن ولاءه للمسلمين، هم يرثونه ويعقلون عنه (1).

شرح الأثر:

جاء فى المنتقى: "المنبوذ يلتقطه من يخاف عليه الضيعة. قال مالك: هو لاحق بالأحرار. وكذلك من وجدناهم من الكبار الذين لا يعقلون، إنما نحملهم على الحرية لعدم معانى الاسترقاق. قوله: ولاؤه للمسلمين أى لجماعة المسلمين كسائر من لا يعرف نسبه من المسلمين ... أهـ(2).

تعليق:

أما عن الأثر رقم 3 والذى روى عن يحى عن مالك بأن اللقيط حر وولاؤه للمسلمين فقد جاء فى شرح الباجى المنتقى "الحديث صحيح لا شك فيه ولكن لفظه يحتمل التأويل. إذ لعله أراد أن يتولى تربيته والقيام بأمره لأن ملتقطه أحق به من غيره أهـ "(3).

وجاء في شرح الزرقاني: "وقال محمد قال مالك: لو علم أن عمر قاله – أى قال لأبي جميلة وكل و لاؤه و علينا نفقته – ما خولف ... أهـ"(4).

ولا خلاف إذن بين قول عمر وما قاله مالك فهي سعة الشريعة.

وجه الاستدلال بالأثر:

وجوب التقاط اللقيط وأنه حر وأن ولاءه للمسلمين كسائر من لا يعلم نسبه.

موازنة:

إذن قضت السنة بوجوب التقاط اللقيط. كما شرعت له من الأحكام ما يجعله يعيش حرا مكتفيا في مجتمعه.

⁽¹⁾ رواه مالك في الموطأ. في كتاب الأقضية. القضاء في المنبوذ ورقمه 27 راجع الموطأ ص 633.

⁽²⁾ الباجي، المنتقى، ج6، ص 4.

⁽³⁾ المرجع السابق.

⁽⁴⁾ الزرقاني، شرح الزرقاني ج4، ص 18.

الإجماع:

كما انعقد الاجماع على وجوب التقاط اللقيط حتى لا يتعرض للهلاك والضياع. فهو نفس لها حرمتها، ولا ذنب له. يؤكد هذا الاجماع ما جاء في المطلب التالي من آراء فقهاء المذاهب.

حكمة مشروعية التقاط اللقيط:

إن حكمة مشروعية التقاط اللقيط، بما أن اللقيط لا ذنب له، وهو نفس بشرية لها حرمتها، وإن ترك فسيتعرض للضياع والهلاك، لذا يجب التقاطه وتربيته. بل يجب أن تترتب سائر الأحكام التي استخلصها الفقهاء من النصوص عليه، حماية له.

جاء في شرح الزرقاني: "فقال – أي أبو جميلة – وجدتها ضائعة فأخذتها لوجوب ذلك علي".

وفى رواية البيهقى: ".... لم أخذت هذه النسمة؟ قلت: وجدت نفسا بمضيعة فخفت أن يأخذنى الله عليها ... أهـ "(1).

المطلب الرابع: الأحكام الشرعية للقطاء عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في بدائع الصنائع: "وأما بيان حاله: فله أحوال ثلاث: أما حاله في الحرية والرق فهو أنه حر من حيث الظاهر. ولأن الأصل هو الحرية في بني آدم. المتولد من الدين يكون حرا. وإنما حدث الرق في البعض شرعا بعارض الاستيلاء وهو الكفر الباعث على الحرب فيجب العمل بالأصل حتى يقوم الدليل على العارض.

وأما حاله فى النسب فهو مجهول النسب، فلو إدعى إنسان نسبته أو عتقه تقبل دعوته. وأما حاله فى الاسلام والكفر، فلو وجده مسلم فى مصر من أمصار المسلمين قرية من قراهم يكون مسلما. ولو وجده ذمى كذلك فى مثل هذه الحالة يكون مسلما.

أما الأحكام الأخرى:

1/ فإلتقاطه أمر مندوب.

⁽¹⁾ المرجع السابق.

2/ والنفقة عليه من ماله. فليس للملتقط أن ينفق عليه إذ لا يوجد سبب. والنفقة من بيت المال في حالات الضرورة فقط.

3/ وأما العقل عنه فمن بيت المال.

4/ ووليه السلطان. فيزوجه ويتصرف في ماله ... أهـ⁽¹⁾.

إذن، فهو حر، مسلم، مجهول النسب، تابع لملتقطه في الدين، نفقته من ماله يعقل عنه بيت المال و التقاطه مندوب و ذلك عند الحنفية.

المالكية:

جاء في أسهل المدارك: إلتقاط المنبوذ فرض كفاية. قال خليل: "وجب لقط طفل وجد كفاية.

و هو حر ومسلم وو لاؤه للمسلمين، و لا يختص به الملتقط إلا بتخصيص من الإمام. ونفقته من ماله أو من بيت المال أو من متبرع ... أهـ $^{(2)}$.

وجاء في الفواكه الدواني: "تجب نفتقه وحضانته على الملتقط، حتى يبلغ الذكر ويدخل بالأنثى ".

والراجح عندى أن نفقته من بيت المال، لما أثر عن سيدنا عمر بن الخطاب أنه قال: وعلينا نفقته أي على بيت المال ... أهـ(3).

إذن التقاطه عند المالكية فواجب و هو حر وولاؤه للمسلمين يرثونه ويعقلون عنه.

الشافعية:

جاء في نهاية المحتاج: "إذا وجد لقيط بدار الإسلام حكم بإسلامه، لأن الاسلام يعلو ولا يعلى عليه، وإن إدعاه كافر بعد ذلك.

وإذا لم يقر اللقيط برق فهو حر لأن الغالب على الناس الحرية. وخالف البلقيني ما إذا وجد في دار حرب لا مسلم فيها ولا كافر فهو رقيق في هذه الحالة فدار الحرب تقتضى استرقاق النساء والصبيان⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الكاساني، بدائع الصنائع، ج6، ص 197 فما بعدها.

⁽²⁾ الكشناوي، أسهل المدارك، ج3، ص 79 فما بعدها. ومثله الباجي، المنتقى، ج6، ص 4. ومثله ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ج2، ص 232. ومثله الزرقاني، ج7، ص 117.

⁽³⁾ النفر اوي، الفواكه الدواني، ج2، ص 243.

⁽⁴⁾ الرملي، نهاية المحتاج، ج5، ص 446 فما بعدها.

وجاء فى رحمة الامة فى اختلاف الأئمة: "وإذا وجد لقيط فى دار الإسلام فهو حر. فإن إمتنع بعد بلوغه عن الإسلام لم يقر على ذلك، فإن أبى قتل عند مالك وأحمد. وقال الشافعى يزجر عن الكفر، فإن أقام عليه أقر عليه.

واتفقوا أنه يحكم بإسلام الطفل بإسلام أبيه وكذا بإسلام أمه إلا مالكا فإنه قال لا يحكم بإسلامه بإسلام أمه. وعنه رواية كمذهب الجماعة (1).

إذن يقول الشافعية بإسلام الرقيق وحريته في الراجح عندهم، إلا أن البلقيني خالفهم وقال إن وجوده في دار الحرب يقتضي رقه.

الحنابلة:

وجاء في الكافى: "وما يوجد عليه من ثياب أو حلى أو تحته من فراش. فهو له لأنه آدمى حر فما في يده له كالبالغ.

وينفق عليه من ماله. ويجوز للولى الإنفاق عليه كولى اليتيم.

وإن حكمنا بإسلامه للدار – التى وجد فيها – فهو مسلم بإسلامه ظاهرا. فهو كالثابت يقينا. وذكر القاضى قولا آخر: أنه يقر على كفره لأنه لم يثبت إسلامه يقينا⁽²⁾.

<u>تعليق:</u>

إذن عند الحنابلة هو حر مسلم ونفقته من ماله إن وجد معه مال.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "حكم التقاطه: إن وجد صغير منبوذ ففرض على من بحضرته أن يقوم به.

و هو حر و لا و لاء لأحد عليه. ونفقته على بيت المال ... أهـ الها...

فيرى الظاهرية أن التقاطه فرض، حتى ينقذ حياته ونفقته على بيت المال. وله أن يوالى من يريده.

<u>الإمامية:</u>

جاء في شرائع الإسلام: "أخذ اللقيط واجب على الكفاية، لأنه تعاون على البر.

⁽¹⁾ الدمشقى (أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن الدمشقى العثمانى الشافعي) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، ج2، ص 8 (بهامش) طبعة الميزان الكبري، للشعراني، سنة 1940، ط1.

⁽²⁾ ابن قدامة، الكافى، ج2، ص 363 فما بعدها.

⁽³⁾ ابن حزم، المحلى، ج8، ص 273.

وتجب نفقته على الكفاية. وهو سائبة يتولى من يشاء. أما عاقلته فهو الإمام ... أهـ". إذن فاللقيط عند الإمامية حروله أن يتولى من يشاء ونفقته تجب على الكفاية. ممن يريد ويعقل عنه الإمام.

الموازنة:

نخلص إلى أن الأحكام المتعلقة باللقيط والتي أجمع عليها جمهور الفقهاء: أن حكم التقاطه واجب، وهو حر ومسلم متى وجد بدار الإسلام أو حكم بإسلامه.

لكنه مجهول النسب، فمن إدعاه قبل إدعاؤه. ونفقته من ماله أو من بيت المال أو من متبرع.

أما ولاؤه فقد انقسم الفقهاء في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

- 1- القسم الأول هم الظاهرية والإمامية ويقولون لا ولاء لأحد عليه. وله أن يوالى من يريد.
 - 2- القسم الثاني هم المالكية. ويقولون أن ولاءه للمسلمين.
 - 3- القسم الثالث هم الحنفية ويقولون أن ولاءه للسلطان.

الأدلة:

استدل الفريق الأول بأنه سائبة لذا لا ولاء لأحد عليه وله أن يوالى من يريد بعد أن يكبر.

واستدل الفريق الثانى بالأثر المروى عن سيدنا عمر رضى الله عنه حينما وجد رجل يقال له سنين أبو جميلة نسمة. فبعد التحرى معه قال له سيدنا عمر: لك و لاؤه.

واستدل الفريق الثالث بأن السلطان ولي من لا ولي له لذا ولاؤه للسلطان.

الترجيح:

وأنا أرجح أن يكون و لاؤه للمسلمين. ففى بلادنا نرى أن الدولة تعطى اللقطاء لكل من يرغب فى موالاتهم وتربيتهم من المسلمين، بل وتشجع على ذلك. وهو باب مفتوح وأكرم لهم ويتميز هذا الاتجاه بأنه عملى، حيث ينتمى اللقيط لأسرة.

المطلب الخامس: حقوق اللقطاء في التشريعات السودانية والمواثيق الدولية: مقدمة:

تتمتع فئة الأطفال اللقطاء بجميع حقوق الأطفال التي تتمتع بها كافة فئات الأطفال: من حماية ورعاية صحية وتعليم وتأهيل وتربية. وذلك في القوانين السودانية والمواثيق الدولية التي وقع عليها السودان. فقد كفلت لهم هذه التشريعات الحقوق. وأنشأت الآليات التي تطبق الحقوق.

(أ) حقوق الأطفال اللقطاء في التشريعات السودانية:

- (1) جاء في دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م المادة (32)(5): تحمى الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي صادق عليها السودان⁽¹⁾.
- (2) وجاء في المذكرة التفسيرية لقانون الطفل لسنة 2004م "يرجع صدور العديد من التشريعات الوطنية المتعلقة بالطفل إلى إهتمام السودان بالطفولة ورعايتها وحمايتها وتنميتها، وإيمان أهله وقيمهم وموروثاتهم الروحية والدينية وأعرافهم وتقاليدهم التي كرمت الإنسان وحرصت على تأكيد حقوق الأطفال في كافة المجالات ... أهـ "(2).
- (3) وجاء في المذكرة التفسيرية لقانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991م:
 "... ولذا فإن إنشاء المجلس القومي لرعاية الطفولة بالسودان، في هذه المرحلة، مساندة كبيرة وضمان حقيقي، لتأمين حقوق الطفل السوداني بشكل عام، ولتطبيق ما تنص عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بوجه خاص ..أهـ"(3).
- (4) كما كفلت بعض القوانين الملغاة الكثير من الحقوق الخاصة بالطفل مما يدل على مدى إهتمام السودان بحقوق الطفل منذ وقت مبكر. وأهم هذه الحقوق التقاطه الذي أوجبته القوانين على الكافة. وقد انتقلت هذه الحقوق إلى القوانين اللاحقة وخاصة قانون الطفل لسنة 2004م⁽⁴⁾.

 $^{^{(1)}}$ دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م المادة $^{(5)}$ 32.

قانون الطفل لسنة 2004م. المذكرة التفسيرية. $^{(2)}$

⁽³⁾ قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991. المذكرة التفسيرية.

⁽⁴⁾ ويمكننا الإشارة إلى بعض هذه القوانين (الملغاة) والتى وردت فيها حقوق الطفل. جاء فى قانون رعاية الأطفال لسنة 1971 (ملغى): المادة (6)/1 يلزم كل من يجد طفلا ملقى، أن يقوم بتبليغ أقرب نقطة شرطة، ويسلم الطفل للضابط المسئول.

(ب) حقوق الطفل اللقيط في القانون الدولي:

وجاء في اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990 المادة (2):

- (1) تحترم الدول الأطراف وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أى نوع من التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصى القانونى عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم، أو دينهم ورأيهم السياسى أو غيره أو أصلهم القومى أو الأثنى أو الإجتماعى أو ثروتهم أو عجزهم أو مولدهم أو أى وضع آخر.
- (2) تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائم على أساس مركز والدى الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم ... أهـ"(1).

تعليق:

وفى هذا توجيه للدول الأطراف فى الاتفاقية، لإصدار التشريعات المحلية، لحماية ورعاية الأطفال عامة، واللقطاء خاصة، ومنحهم جميع حقوق الطفولة.

تعليق الباحث:

إن الحق الأساسى فى مسألة اللقطاء هو التقاطهم وقد كفلته الشريعة لهم. بل واعتبرت عدم التقاطهم جريمة قتل حيث أن ذلك قد يتسبب فى موتهم.

ومن ثم تأتى الحقوق الأخرى: مما قضى بها الشرع من حرية ولمن ولاؤهم وعلى من نفقتهم وغير ذلك ... ثم ها هى القوانين السودانية، والتى أخذت من الشريعة إلى حد كبير تكفل لهم جميع حقوق المواطنة في عصرنا.

كما يقر لهم العالم في إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990⁽²⁾ بجميع ما سبق أن قررته الشريعة وقضت به القوانين السودانية.

ويسعدني في هذه الرسالة أن أبرز ذلك كله خدمة لفئة اللقطاء وحسبة لله رب العالمين.

^{2/} يعهد بالطفل المسلم للشرطة إلى أقرب دار لرعاية الأطفال للعناية به لحين إيجاد راع له أو يبلغ الحادية والعشرين من عمره.

^{3/} ثم يباشر المشرف الاجتماعي المعين بموجب المادة (8) من هذا القانون مسئولياته تجاه الطفل اللقيط.

⁽¹⁾ إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990.

⁽²⁾ المرجع السابق.

المبحث الثالث

الأطفال المشردون(1) تعريفهم وحقوقهم في الفقه الإسلامي

المطلب الأول: تعريف الأطفال المشردين في اللغة:

المشرد في اللغة:

المشرد من مادة (ش ر د). وقد ورد في اللغة بعدة معان: فمعناه الطريد أي المبعد. ومعناه أيضا النافر والهارب والعاصى، وتدل هذه المعانى على أنه ابتعد من تلقاء نفسه، أو أنه أبعد.

جاء في لسان العرب: شرد البعير والدابة يشرد تشردا وشرادا وشرودا، أي نفر، فهو شارد. والجمع شرد. وشرود في المذكر والمؤنث.

والتشريد أي الطرد وتقول: أشردته إذا جعلته شريدا ... أهـ(2)

وجاء فى أساس البلاغة: "تقول بعير شارد وشرود. وإبل شرد وشرد. وشرد عنى فلان أى نفر. وقافية شرود أى عابرة فى البلاد ... أهـ(3).

نستفيد من هذه النصوص أن المشرد في اللغة معناه النافر أو الطريد. سواء نفر من تلقاء نفسه أو طرد.

⁽¹⁾ إن مشكلة الأطفال المشردين في السودان، هي ظاهرة اجتماعية حديثة. والظاهرة هي الحدث الذي يتكرر في نفس الظروف، ولنفس الأسباب. لذلك فليس لها تعريف في كتب الفقه الموروث. وإنما تعرفها الكتابات المعاصرة والقوانين و الاتفاقيات الدولية.

جاء في سلسلة إصدارات حماية الطفولة/الأطفال المشردون/أصدرته وزارة التخطيط الاجتماعي ومنظمة اليونسيف: "لم يعرف السودان ظاهرة تشرد الأطفال إلا في بداية الثمانينات، بعد أن ضربت موجات الجفاف والتصحر، الإقليم الغربي من المبلاد. وكذلك للظروف الأمنية بجنوب السودان. وما نتج عن ذلك من نزوح جماعي لبعض الأسر، واستقرارها على أطراف المدن. راجع ص 1.

كما جاء في بحث (دور التربية والإنتظار الحاضر والمستقبل والماضى) من إصدارات معهد التدريب والإصلاح القانوني، للعقيد شرطة محمد ابراهيم عبدالله، جاء ما يلي: "لم تظهر على السطح، إنحرافات الأطفال وتشردهم، إلا بعد تكون وقيام المدن. وبداية حركة نزوح و هجرة الأسر، من الريف إلى المدن، بسبب التطور الصناعي. وبسبب النزاعات المسلحة، التي كانت تقع بين القبائل والجماعات، نتيجة لمشاكل الزراعة والرعى". راجع ص 1.

⁽ث) ابن منظور ، حرف الدال، فصل الشين، مادة (ش ر د).

⁽³⁾ الزمخشري، حرف الشين، مادة (ش ر د).

المطلب الثانى: تعريف الأطفال المشردين في الإصطلاح القانوني

السوداني والدولي:

جاء تعريف الطفل المشرد بقانون رعاية الأحداث لسنة 1983(2) (الملغى): "المشرد يقصد به الحدث المعرض للإنحراف، الذي يكون بلا مأوى أو غير قادر على تحديد مكان سكنه، أو الإرشاد إلى من يتولى أمره، أو لا يستطيع إعطاء معلومات كافية عن نفسه. ودون الإخلال بعموم ما تقدم يكون الحدث مشردا إذا كان:

- (أ) يبيت في الطرقات. أو
- (ب) عاطلا وليس له عائل أو
- (ج) مارقا عن سلطة أبويه. أو من يقوم برعايته. أو
 - (c) متسولا
- (هـ) يمارس أعمالا تتصل بالدعارة. أو الفسق. أو فساد الأخلاق. أو
 - (و) يخالط المشبوهين من المنحرفين. أو المجرمين ... أهـ "(1).

نستفيد من المادة (2) من قانون رعاية الأحداث (الملغى) لسنة 1983 بأنها ذكرت عشر حالات يسمى الطفل الذى إتصف بإحداها مشردا. وهى إذا كان يبيت فى الطرقات أو عاطلا وليس له عائل أو مارقا عن سلطة أبويه أو مارقا عن سلطة من يقوم برعايته أو متسولا. أو ممارسا لأعمال تتصل بالدعارة. أو ممارسا لأعمال تتصل بالفسق أو ممارسا لأخلاق. أو مخالطا للمشبوهين من المنحرفين أو مخالطا للمجرمين.

أما فى القانون الدولى، فقد عرف المشردون فى خطة العمل التى وضعت تنفيذا للاعلان العالمى لبقاء الطفل وحمايته ونمائه فى الستينيات، عرف المشرد ضمن فئة الأطفال الذين يعيشون فى ظروف بالغة الصعوبة.

⁽¹⁾ أما قانون رعاية الأطفال لسنة 1971 (ملغى) المادة (3) فقد عرفت الطفل المشرد، ولكنها لم تسميه مشردا، وإنما سمته طفلا. جاء فيها: "طفل يقصد به طفل يتيم أو مجهول الوالدين أو تخلى عنه والداه".

أما قانون الطفل لسنة 2004م، فقد عرف المشرد ولكنه سماه معرضا للجنوح. فقد جاء في المادة (4): "معرض للجنوح: يقصد به كل طفل معرض لخطر الجنوح وفقا لأحكام المادة 42.

وجاء في المادة (42): لأغراض هذا الفصل يعتبر الطفل جانحا أو معرضا للجنوح، وتفرض عليه تدابير الرعاية والإصلاح إذا وجد في بيئة تعرض سلامته الأخلاقية أو النفسية أو الجسدية أو التربوية للخطر، في أي من الحالات الآتية:

⁽أ) إذا وجد متسولا أو يمارس ما لا يصلح وسيلة مشروعة للعيش.

⁽ب) إذا كان مارقا من سلطة أبويه أو ولى أمره.

⁽ج) إذا تكرر هروبه من البيت أو المدرسة أو المعهد.

⁽د) إذا ألف المبيت بأماكن غير معدة للمبيت أو للإقامة.

⁽هـ) إذا تردد على الأماكن المشبوهة.

جاء في كتيب الأطفال أولا: "الأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة ... (22) يعيش الملايين من أطفال العالم في ظروف صعبة للغاية: منهم الأيتام وأولاد الشوارع، واللاجئون أو المشردون وضحايا الحرب والكوارث الطبيعية والكوارث الصناعية بما في ذلك خطر التعرض للاشعاع والكيماويات الخطرة (1). وأولاد العمال المهاجرين، وغيرهم من المجموعات المحرومة اجتماعيا، والعمال الأطفال أو الشباب الواقعون في شرك البغاء والاعتداء الجنسي وأشكال الاعتداء الأخرى والأطفال المعوقون والأحداث الجانحون وضحايا الفصل العنصري والاحتلال الأجنبي.

ويستحق هؤلاء الأطفال، العناية والحماية والمساعدة الخاصة من جانب أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وكجزء من الجهود الوطنية، والتعاون الدولي"(2).

تعليق وموازنة:

نخلص أن المشردين عرفوا في القانون الدولي، ضمن فئات الأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة.

لكن أرى أن الحالات التى أشار إليها القانون الدولى تشابه إلى حد كبير الحالات التى ذكرها القانون السوداني، وسماهم بالمتشردين.

<u>الخلاصة:</u>

نخلص إلى أن تعريف الأطفال المشردين في السابق، كان قاصرا على فئات تقليدية: مثل الأيتام واللقطاء. ولكن بتطور الحياة في عالم اليوم، استجدت ظروف أدت إلى ميلاد فئات كثيرة من المشردين: كما ورد في المواثيق الدولية والمنتديات العالمية، وكما جاء في الدراسات المعاصرة، التي تصدر عن علماء الإجتماع. وكما جاء في القوانين التي

وقد يحدث التعرض للاشعاع من الخلل الذي يصيب المفاعلات النووية، كما حصل لمفاعل شرنوفيل الروس في أواخر. قرن الماضي

⁽¹⁾ إن خطر التعرض للإشعاع، قد يحصل من التلوث البيئي عموما. نتيجة لما تفرزه المصانع من دخان يلوث الجو. فيصير استنشاقه ضارا بالإنسان والأحياء عموما. وللعالم إتفاقية جاهزة معدة للتقليل من آثار ومخاطر الاشعاعات. إلا أن بعض الدول الصناعية الكبرى كأمريكا يرفض التوقيع عليها. لما يحدث من تأثر على كيفها وكمها الصناعي.

⁽²⁾ راجع كتيب الأطفال أو لا، إصدار اليونسيف، ص 34. أيضا راجع بحث (المبادىء الأساسية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتشريعات السودانية) الذى جاء فيه: "حسب الواقع السوداني، تم تحديد الأطفال الذين يمكن أن يطلق عليهم أطفال تحت المظروف الصعبة وهم الجانحون والممشردون والمعوقون والأيتام والفقراء، وضحايا مناطق الحروب والنزاعات، والأطفال في ظروف عمل صعبة، وضحايا الكوارث، والأطفال غير الشرعيين، والأطفال تحت ظروف النزوح، والأطفال المستغلون، وأبناء الأقليات ... أهـ" ص 9 فما بعدها / للأستاذة أميمة عبدالوهاب عبدالتام / إصدارات معهد التدريب والإصلاح القانوني / الخرطوم.

تصدرها الدول في هذا الشأن. مما جعل مشكلة التشرد مشكلة عالمية، وليست مشكلة محلية فقط. فتنادى العالم كله لضرورة التصدي لحلها، الذي هو حق من حقوق أطفال العالم.

المطلب الثالث: حقوق الأطفال المشردين في التشريعات السودانية والمواثيق الدولية:

لقد أثبت في إشارات سابقة، أن الشريعة وهي من لدن الحكيم الخبير قد اكتمل نزولها منذ أربعة عشرة قرنا من الزمان. وقد أكمل الدين الإسلامي، منذ ذلك الوقت، أكمل لجميع شرائح الإنسان حقوقها، شريحة الأطفال.

وقد اهتم العالم أجمع بحقوق الطفل، وهذه أحد الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع، حقوق الطفل.

وفى الآونة الأخيرة فى العقد الأخير منذ عام 1990 حيث انعقد مؤتمر القمة العالمى خصيصا من أجل حقوق الطفل: وقد قرر المؤتمر للطفل حقوقا وعدة آليات لتنفيذ هذه الحقوق: كما أصدر اتفاقية حقوق الطفل التى حددت للطفل حقوقا، وأنشأت آليات لتنفيذ هذه الحقوق أيضا.

أما في السودان فكما رأينا أن الدولة قد أصدرت من التشريعات، وكلها مأخوذة من الشريعة الإسلامية إلى حد كبير، مما تجاوب مع النهضة التشريعية العالمية بخصوص حقوق الطفل: عليه فقد حددت القوانين السودانية حقوقا للطفل وأنشأت من الآليات ما يتولى تنفيذ هذه الحقوق. مما سنورده فيما يلي، بما هو خاص بالطفل عامة، وبالمشردين خاصة.

(1) حقوق الطفل والمؤسسات التى تتولى تنفيذها فى التشريعات السودانية: مصدر الحقوق:

انبثقت حقوق الطفل من المبادىء الموجهة لدستور جمهورية السودان الانتقالى لسنة 2005م.

جاء فى دستور جمهورية السودان الانتقالى لسنة 2005م، جاء فى المادة (14)/1 اتضع الدولة السياسات وتوفر الوسائل لرعاية النشء والشباب. وضمان تنشئتهم على وجه صحى بدنيا وأخلاقيا. وحمايتهم من الاستغلال والإهمال المادى والأخلاقي.

وجاء في المادة (15)/1: "الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها الحق في حماية القانون. ويجب الاعتراف بحق الرجل والمرأة في الزواج وتأسيس الأسرة، وفقا لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهما. ولا يتم أي زواج إلا بقبول طوعي وكامل من طرفيه.

/2: "تضطلع الدولة بحماية الأمومة ووقاية المرأة من الظلم وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتأكيد دور المرأة في الأسرة وتمكينها في الحياة العامة"(1)(2).

التعليق:

إذن فالدساتير السودانية أكدت تأكيدا جازما على حقوق الطفل مستقلا، ومن خلال ارتباطه بأمه. منذ أن يكون حملا وفي جميع مراحل طفولته بعد الحمل، إلى أن يبلغ ويرشد.

مراعاة الاتفاقية وموجهات المجلس عند إصدار التشريعات:

وبعد أن أكد المشروع السوداني، مراعاة هذه المبادىء الدستورية وهو تقنين حقوق الطفل، أكد أيضا على مراعاته للمبادىء الواردة في إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م. والسياسات والقرارات والموجهات، التي يضعها المجلس القومي لرعاية الطفولة المنشأ بموجب أحكام قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991م.

(2) دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م.

⁽¹⁾ أيضا جاء في دستور جمهورية السودان لسنة 1419هـ 1998م (ملغي) المادة 14: "ترعى الدولة النشء والشباب وتحميهم من الاستغلال والاهمال الجسماني والروحي وتوظف سياسات التعليم والرعاية الخلقية والتربية الوطنية والتزكية الدينية لاخراج جيل صالح".

حقوق الطفل في التشريعات السودانية:

- ثم أصدر المشرع السوداني القوانين التي تحمل في طياتها المباديء الآتية:-
 - أ- تتكفل الدولة برعاية وحماية الأطفال.
- ب- أن تكون لحماية الطفل ومصالحه الفضلى الأولوية فى كافة القرارات أو الإجراءات المتعلقة بالطفولة أو الأسرة أو البيئة.
- ج- لا تخل أحكام هذا القانون بتمتع الطفل بكافة حقوق الإنسان الأخرى. مع مراعاة أحكام الولاية على النفس والمال.
- د- تكفل الدولة للطفل جميع حقوقه الشرعية: من ثبوت نسب واسم وجنسية وحضانة وغير ها.
- هـ تكفل الدولة تعليم الطفل وتنشئته تنشئة دينية وأخلاقية ووجدانية ووطنية وروحية. وتكوينه علميا وبدنيا وثقافيا وبناء شخصيته.
- و- تقع على عاتق الوالدين المسئولية الأولى في تربية الطفل. وعلى الدولة أن تقدم ما في وسعها من المساعدة الملائمة. وأن تكفل تطوير مؤسسات الأطفال.
- ز- الطفل المتهم برىء إلى أن تثبت إدانته، وتهدف محاكمته إلى إعادة تكييفه إجتماعيا ولا يسأل جنائيا ما لم يبلغ سن السابعة من عمره ويخضع لأحد تدابير الرعاية.
- ح- تنمية الطفولة ورعايتها اللتزام دينى ووطنى وقومى وإنسانى. والأسرة الطبيعية هي نواة المجتمع وهي البيئة الأولى الفضلي لتنشئة الأطفال ويستعاض عنها عند الاقتضاء بالأسرة الكافلة.
- ط- رسم السياسات العامة والتخطيط والتنسيق بين المنظمات والهيئات لتأمين حق الطفل في البقاء والحماية والرعاية والتنمية.
 - ي- تحديد حاجات الطفل السوداني تحديدا علميا.
- ك- الوفاء بالتزامات السودان حيال الوثائق الى وقع عليها وخاصة الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وميثاق حقوق الطفل العربى. والميثاق الإفريقى لرفاه الطفولة وحمايتها وتنميتها، ومتابعة تنفيذها من خلال رؤية تنموية شاملة.
 - ل- إثارة الوعى لقضايا الطفولة واستنباط الأساليب والوسائل لتعبئته.

م- المساهمة في تأمين حياة الأسرة وتوفير حاجاتها الأساسية، وضماناتها الاجتماعية، وصولا لخلق جو من الاستقرار اللازم للتنشئة السليمة للأطفال.

ن- توفير الرعاية الصحية الكاملة للطفل في وجوهها الوقائية والعلاجية.

س- تأسيس خدمة اجتماعية ذات إتجاه تنموى لكل الأطفال في كفاية وتكامل وتوازن،
 وبخاصة الأسر الفقيرة.

ع- تأسيس نظام لتربية الأطفال والفئات الخاصة من الأطفال.

ف- تنسيق الجهود فيما بين الجهات الحكومية، وبين الجمعيات الطوعية والشبيبة، التي تعنى بقطاع الطفولة ومتابعة نشاطها وتقويمها.

ص- اقتراح التشريعات إذا رأى أن ذلك لازما، لإستكمال أوجه حماية الطفولة وتنميتها(1).

موازنة وخلاصة:

هذه هى الحقوق التى كفلها قانون الطفل لسنة 2004م. وقانون المجلس القومى لرعاية الطفولة. كما توجد حقوق أخرى فى قوانين أخرى، لكننا نكتفى بما فى هذين القانونين التخصصين.

الآليات التي نشأت بموجب القوانين وما قامت به في مجال تنفيذ الحقوق:

أولا: المجلس القومى لرعاية الطفولة، والمنشأ بموجب أحكام المادة (3) من قانون المجلس القومى لرعاية الطفولة لسنة 1991م. ويتكون برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية ولاة الولايات والوزراء المختصين (يحددهم الرئيس) وستة أشخاص من المهتمين بقضايا الطفولة يعينهم الرئيس بتوصية من الوزير. ثم المدير العام عضوا ومقررا.

ثانيا: الأمانة العامة. وتنشأ بموجب المادة (7)(1) و(2) من هذا القانون ويترأسها السيد الأمين العام.

ثالثا: اللجنة الفنية الإستشارية. وتعين بواسطة السيد الرئيس بناء على توصية المجلس. ويترأسها السيد الأمين العام. وأعضاؤها بعضهم يمثل الوزارات وبعضها يمثل الجمعيات

⁽¹⁾ راجع: قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991م. ومثله قانون الطفل لسنة 2004م.

والمنظمات ذات الصلة والاختصاص بشئون رعاية الطفولة وغير هم. وتنشأ بموجب أحكام المادة (10) من قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991م.

رابعا: مجالس الطفولة بالولايات. وهذه منشأة بموجب المادة (7)(1) و(2) من قانون الطفل لسنة 2004م، على نسق المجلس القومى لرعاية الطفولة. ويحدد القانون الولائى مهام المجلس واختصاصاته ولجانه المختصة.

خامسا: أيضا تنشأ آليات أفقية يكون عمل الآليات العليا والولائية من خلالها: كدور الحضانة (المادة 18 من قانون الطفل لسنة 2004م). ومراكز تنمية الأطفال. وهي مراكز تنمية الأطفال. وهي مراكز تنمية تهدف إلى تنشئة الأطفال اجتماعيا وتربويا وثقافيا، عن طريق شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة، وتنشأ بموجب أحكام المادة (20) من قانون الطفل لسنة 2004م.

سادسا: الرعاية البديلة. وبموجب أحكام المواد 21-24 جاء القانون بما يسمى بالرعاية البديلة للأطفال، الذين يعانون من ظروف أسرية صعبة، حالت دون نشأتهم في أسرهم الطبيعية، وذلك من خلال:

- (أ) الأسر الكافلة وهو نظام يوفر الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية للأطفال، يهدف تربيتهم وتنشئتهم تنشئة سليمة.
- (ب) دور الرعاية الاجتماعية. وهي تحمى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية أو الذين تصدعت أسرهم أو عجزت عن توفير الرعاية السليمة لهم.
 - (ج) دور التربية، لإيواء الأطفال الجانحين أو المعرضين لخطر الجنوح.

هذه بعض الآليات التى نشأت بموجب القوانين السودانية التى صدرت خصيصا من أجل الأطفال: فحددت لهم الحقوق وأنشأت آليات لتنفيذ هذه الحقوق. فماذا عملت هذه الآليات؟

ما قامت به الآليات:

أولا: المجلس القومى لرعاية الطفولة:

1/ أقام المجلس قاعدة معلومات إحصائية ونوعية حول أوضاع الطفل، ليستفيد منها متخذو القرار. وذلك بالتعاون مع الجهات العاملة في مجال الطفولة.

- 2/ أجرت دراسات وقامت ببحوث حددت حاجيات الطفل السوداني وشخصت مشكلاته. كما اقترحت البدائل اللازمة للنهوض بأوضاعه.
- (حساح) الطفل السوداني، واقتراح وتطوير المشاريع اللازمة لذلك.
- 4/ نفذ المجلس دورات تدريبية لرفع مستوى أداء المؤسسات العاملة في مجال الطفولة. كما ابتكر مواد التدريب في هذا الصدد.
 - 5/ قام المجلس بنشر نتائج البحوث والدراسات التي صدرت في هذا الشأن(1).

ثانيا: الأمانة العامة. وقد أنجزت الآتى:

- 1/ قامت بوضع خطط وبرامج قومية لرعاية الطفولة وتنميتها في إطار الخطة العامة للدولة وتابعت تنفيذ هذه البرامج مع الجهات الحكومية وغير الحكومية.
 - 2/ نسقت بين خطط الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الطفولة.
 - 3/ ساهمت في تطوير الخدمات المقدمة في مجال رعاية الطفولة.
- 4/ قادت التعبئة في مجال المشاركة الشعبية، وساندت دعم المشاريع المشتركة بين الجهود الحكومية وغيرها في مجال الطفولة وبخاصة المشاريع المنشأة بالاعتماد الذاتي.
 - 5/ تعاونت مع المنظمات غير الحكومية، العاملة في مجال رعاية الطفولة.
- 6/ سعت لاستقطاب المساعدات المحلية، وجذب التمويل الخارجي، لدعم خطط رعاية الطفولة ويرامجها.
- 7/ عقدت مؤتمراتها الدورية لشئون الطفولة واللقاءات العلمية وقدمت الدراسات والبحوث في هذا المجال.
- 8/ احتفات بالمناسبات الوطنية والاقليمية والدولية الخاصة بالطفولة. وجعلت منها محطات لمراجعة العمل وتجديد الجهود.
 - 9/ نفذت القرارات الصادرة من المجلس.
 - 10/ أعدت الميز إنية السنوية وتابعت تنفيذ الأداء المرتبط بها.

ثالثا: اللجنة الفنية الاستشارية

1/ قدمت مقترحات للسياسات العامة لرعاية الطفولة في إطار السياسات العامة للدولة.

⁽¹⁾ قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991م، المادة (5).

- 2/ قدمت مقترحات لأوجه التعاون الخارجي والاقليمي والدولي في مجال رعاية الطفولة.
- والمجلس على حسن المجلس على حسن الأداء للوفاء بحاجات الطفل الصحية والتربوية والاجتماعية والثقافية.
 - 4/ اقترحت خططا وبرامج قومية لرعاية الطفولة في إطار الخطة العامة للدولة.
 - 5/ قدمت خطط عمل لتطوير الخدمات المقدمة في مجال رعاية الطفولة.
- 6/ أعدت الإحصائيات والدراسات والبحوث اللازمة حول واقع الطفل السودانى ومستقبله، من خلال رؤية تنموية متكاملة، لتستجيب لحاجاته، وفق أسس وأولويات علمية محددة.
 - 7/ قدمت الاستشارات الفنية اللازمة للأمانة العامة.

رابعا: مجالس الطفولة بالولايات

أما فيما يختص بمجالس الطفولة بالولايات وما دون ذلك من آليات العمل كآليات الرعاية البديلة فقد أطلقت يد الولايات لتعمل وفق أحكام الدستور بإصدار التشريعات اللازمة والانطلاق منها. إذ أن العمل في هذا المستوى لا ينفذ إلا عن طريق السلطات المشتركة.

كما تمت المتابعة اللازمة من خلال التقارير والزيارات الميدانية المنتظمة.

(2) حقوق الطفل في القانون الدولي والمؤسسات التي تتولى تنفيذها: مقدمة:

انبثقت حقوق الطفل في القانون الدولي، وكذلك المؤسسات والأليات التي تقوم بتنفيذها من مؤتمر القمة العالمي، الذي انعقد في عام 1990 خصيصا من أجل أطفال العالم رافعا شعار الأطفال أولا. وقد شارك السودان في هذا المؤتمر.

لقد تمخض المؤتمر عن حدثين هامين:

- 1/ الأول أنه أصدر اعلانا بالالتزام ببقاء الطفل وحمايته وتنميته في التسعينات وخطة عمل لتنفيذ بنود ذلك الاعلان.
- 2/ والثاني أنه أصدر اتفاقية حقوق الطفل لسنة1990م. كما حدد الأليات التي تتولى تنفيذها.

حقوق الطفل في الاتفاقية:

- لقد كفلت إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990 الحقوق الآتية لكل طفل:
- 1/ تضمن الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية لكل طفل يخضع لولايتها بدون أي نوع من أنواع التمييز.
- 2/ تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة التي تكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والديه أو أوصيائه أو أعضاء الأسرة.
- (3/ يولى الاعتبار لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، بغض النظر على الجهة التي قامت بها.
- 4/ تضمن الدول الأطراف للطفل الرعاية والحماية لرفاهه مراعية حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم.
- 5/ تضمن الدول الأطراف أن تتقيد المؤسسات المسئولية عن رعاية وحماية الأطفال بمعايير السلامة والصحة وعدد الموظفين وصلاحيتهم. وكذلك من ناحية كفاءة الاشراف.
- 6/ تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية من أجل تنفيذ
 حقوق الطفل.
- 7/ تحترم الدول الأطراف واجبات الوالدين أو الأسرة في أن يوفروا للطفل التوجيه والإرشاد عند ممارسة حقوقه.
 - 8/ تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة.
 - 9/ تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.
- 10/ لكل طفل يولد الحق في اسم وجنسية ومعرفة والديه وتكفل الدول الأطراف هذه الحقوق وفقا لقانونها الوطني.
- 11/ تتكفل الدول الأطراف بحماية حق الطفل في الهوية: الاسم والجنسية والصلات العائلية.
- 12/ تضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما إلا إذا كان هذا الفصل ضروريا لصون مصالح الطفل الفضلى. أو فى حالات إساءة الوالدين معاملة الطفل. وإذا انفصل الطفل عن والديه فتحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه بأن تحفظ له بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات بكلا والديه. وإذا ابتعدا فتقدم له المعلومات اللازمة عنهما.

- 13/ تلتزم الدول الأطراف بالنظر بصورة إيجابية وإنسانية وسريعة في أي طلب يقدم لدخول أو مغادرة بقصد جمع شمل الأسرة.
- 14/ تتخذ الدول الأطراف تدابير مكافحة نقل الأطفال الى الخارج بصورة غير مشروعة.
 - 15/ تكفل الدول الأطراف للطفل حق التعبير عن آرائه.
 - 16/ تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.
- 17/ تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في تكوين الجمعيات والاجتماعات السلمية.
- 18/ للطفل الحق في ممارسة حق الخصوصية: في مجالات حياته الخاصة واسرته ومنزله ومراسلاته.
- 19/ للطفل الحق في ممارسة ثقافته سيما إذا كان ينتمي إلى مجموعة أقلية من الأقليات.
 - 20/ الحضانة حق للطفل لا يجوز حرمانه منها.
- 21/ للطفل حق الحماية من كل أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية.
- 22/ الطفل الذي حرم والديه تكفل له الدولة حق الرعاية البديلة. بالحضانة أو الكفالة أو التبنى على أن يعطى الاعتبار لخلفيته الأثنية والدينية والثقافية. كما يمكن أن يقيم في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال.
 - 23/ اللجوء حق دولي للطفل وتجب له الحماية والمساعدة.
 - 24/ للطفل المعوق حقوق خاصة وتقدم له الخدمات مجانا.
 - 25/ حق التمتع بأعلى مستوى صحى ملزم لجميع الدول، تقوم به نحو الطفل.
 - 26/ للطفل حق الضمان الاجتماعي وتنفذ الدول ذلك في قوانينها.
 - 27/ تعترف الدول الأطراف بحق المستوى المعيشى الملائم للطفل.
 - 28/ نفقة الطفل واجبة على والديه
- 29/ تعترف الدول الأعضاء بحق التعليم للطفل على أن يكون التعليم الأساسى الزاميا. وتشجع الدول التعليم الثانوى العام والمهنى. وتجعل التعليم العالى متاحاً للطفل على أساس القدرات والمواهب.
- 30/ حق التربية بتنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية مكفول للطفل.

- 31/ للطفل حق مزاولة الرياضة والفنون.
- 32/ للطفل حق الحماية من الإكراه في ممارسة الجنس والدعارة وغيرها.
 - 33/ حق الحماية من الإختطاف والبيع مكفول للأطفال.
- 34/ يحمى الطفل من الاستغلال والتعذيب بكل أشكاله وبذلك لا يعاقب عقوبة قاسية ولا إنسانية أو مهنية. وإذا حرم من حريته فيعامل معاملة إنسانية وتقدم له المساعدات اللازمة.
- 35/ تحمى الدول الأطراف الأطفال من النزاعات المسلحة ولا يجند أى طفل لدخول الحرب ما لم يبلغ خمس عشرة سنة.
- 36/ يعاد تأهيل الطفل الذي دخل في أي حرب أو استغل أو عذب أو غير ذلك، ويجرى هذا التأهيل وإعادة الإندماج في بيئة تعزز صحة الطفل واحترامه لذاته وكرامته.
- 37/ لا يتهم الطفل إلا وفق القانون. وإذا اتهم فيفترض براءته ويخطر والداه أو أوصياؤه ويمنع من أي إكراه.
 - 38/ تسن قوانين خاصة بالأطفال يتم تعامل الطفل المتهم وفقها.
- 39/ تحدد سن دنيا يفترض دونها أن الأطفال ليس لديهم الأهلية لإنتهاك قانون العقوبات.
- 40/ تتخذ تدابير لمعاملة هؤلاء الأطفال بقدر الإمكان دون اللجوء إلى إجراءات قضائية (1).

تعليق:

هذه هي جملة الحقوق التي كفلتها اتفاقية حقوق الطفل. وبينها وبين الحقوق التي كفلتها القوانين السودانية الكثير من التطابق، لأن المشرع السوداني راعي هذه الاتفاقية وهو يصدر القوانين، تنفيذا لإلتزام السودان بها.

الآليات التي كونها مؤتمر القمة بموجب هذه الاتفاقية لتتولى تنفيذها:

أولا: اللجنة المنشأة بموجب المادة (43) من هذه الاتفاقية. وهي تتشكل من عشرة خبراء من ذوى المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المعترف بها. ينتخبون لمدة أربع سنوات ويجوز

⁽¹⁾ اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م: المواد من 1-40.

إعادة إنتخابهم ويوفر الأمين العام للجنة ما يلزم من موظفين ومرافق. وتعقد اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة أو أي مكان آخر مرة في السنة. ومهمتها الأولى متابعة تنفيذ الإتفاقية. ثانيا: الدول الأعضاء في الإتفاقية:

جاء في المادة (44): "الدول الأطراف بأن تقدم للجنة عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة تقارير عن التدابير التي إعتمدتها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في التمتع بتلك الحقوق"(1).

<u>ثالثا:</u> الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم االمتحدة للطفولة (اليونسيف) وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. يكون لها الحق أن تكون ممثلة لدى النظر في تنفيذ ما يدخل في نطاق ولايتها من أحكام هذه الاتفاقية وللجنة أن تدعوها لتقديم مشورة خبرائها، وأن تقدم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية.

ما قامت به هذه الآليات:

من الملاحظ أن الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ في السودان، كدولة طرف في الاتفاقية. فقد صدرت القوانين بموجبها وقامت آليات للتنفيذ، وبدأت التقارير تنساب إلى اللجنة عن تنفيذ الاتفاقية.

كما أن الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) وغيرها من الأجهزة المتواجدة في السودان ما فتئت تتعاون في تنفيذ الاتفاقية مع الأجهزة المعنية بالتنفيذ.

القانون الدولى وما أصدره لمعالجة مشاكل الأطفال الجانحين: مقدمة:

عالج القانون الدولى وحدد معاملة الأطفال الجانحين وفق ما ورد فيما يسمى: بقواعد بكين لعام 1985م.

اعتمدت قواعد بكين بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 33/40 في عام 1985. بناء على توجيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

⁽¹⁾ اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م: المادتان 43 و44.

وقد كان الغرض من هذه القواعد أن تلائم أهداف وروح مختلف النظم القانونية فى جميع أنحاء العالم. كما تمثل الحد الأدنى من القواعد الأساسية التى ترتضيها الأمم المتحدة لمعالجة أمر الأحداث (الأطفال) المنحرفين فى ظل مختلف النظم القانونية فى العالم.

أهم النقاط التي وردت في هذه القواعد:

القاعدة الأولى/المبادىء الأساسية:

هى أن تسعى الدول الأعضاء الى تعزيز رفاه الحدث واسرته. وأن تعمل على تهيئة الظروف التى تساعد الحدث على الانتقال عن عالم الجريمة. وتهتم بتوفير الموارد له ولأسرته. وتطوير قضاء الأحداث وتدريب الموظفين العاملين فى هذا المجال ورفع قدراتهم.

القاعدة الثانية/ تعريف الأحداث والعدل بينهم:

فالحدث هو طفل أو شخص صغير السن تجوز مساءلته عن جرم بطريقة تختلف عن البالغين.

ويجب تطبيق القواعد على الأطفال بطريقة عادلة وحيادية دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر.

وتعريف الحدث يدخل فيه الأطفال بين 7-18 سنة. كما قضت القواعد بالزام الدول لسن تشريعات وطنية لتطبيق هذه القواعد.

القاعدة الخامسة/ أهداف قضاء الأطفال:

إشارة إلى أن أهم أهداف قضاء الأطفال هي السعى الى تحقيق رفاه الأطفال وتطبيق مبدأ التناسب أي العقاب العادل المتناسب مع خطورة الجرم الذي ارتكبه الطفل الحدث.

القاعدة السابعة/ حقوق الأحداث:

تضمن الاجراءات العادلة مثل افتراض البراءة والحق للحصول على محامى وغير ذلك.

القاعدة الثامنة/ حماية الخصوصيات:

تناولت هذه القاعدة أهمية حماية حق الحدث واحترام خصوصياته وحمايته من الآثار الضارة التي تنتج عن نشر المعلومات المتعلقة بالقضية في وسائل الاعلام.

القاعدة العاشرة/ سرعة البت القضائي:

أشارت القاعدة إلى أنه يجب إخطار والدى الحدث أو الوصى عنه فى أسرع وقت عند قبضه. كما يجب أن ينظر القاضى والمسئولين المختصين فى أمر الإفراج عنه دون تأخير، متى كان ذلك ممكنا.

القاعدة الحادية عشر/ التحويل إلى خارج النظام القضائي:

ويعنى نقل الدعوى من القضاء الجنائى الى خدمات الدعم المجتمعى. وذلك مما يحول دون الآثار السلبية التى تنجم عن الاجراءات اللاحقة بإدانة الحدث والحكم بعقوبته.

القاعدة الرابعة والعشرين/ تقديم المساعدة التدريبية:

يجب على مصلحة الأحداث تقديم المساعدة اللازمة من سكن وتعليم وتدريب مهنى أو عملى وغير ذلك.

القاعدة الثانية والعشرين/ الإفراج المشروط:

وذلك بوضعه تحت مراقبة السلوك وفقا للشروط التي تراها السلطات أهـ(١).

تعليق الباحث:

هذه القواعد مما أحدثته إهتمامات العالم بالأطفال حتى فى حالات جنوحهم. وذلك بمعاملتهم برفق، انتشالا لهم من وهدة الإجرام.

و عندنا في الشريعة الإسلامية مبادىء مكتملة حيث أن الحدث غير مسئول جنائيا في الشريعة الإسلامية. وقد لاحظنا أن القوانين السودانية الجديدة، راعت كل ذلك وطبقته.

المطلب الرابع: الحكم الشرعى لعلاج قضايا الأطفال المشردين عند الفقهاء: مقدمة:

لم أجد شيئا في كتب الفقهاء ما يشير إلى علاج قضايا الأطفال المشردين. ولكن أرى أن ذلك يدخل في إطار عمل الخير والبر الذي دعا له القرآن والسنة. كما أن قواعد الشريعة العامة ومقاصدها تقتضى وجوب معالجة مثل هذه القضايا بواسطة الدولة والمجتمع.

⁽¹⁾ راجع قواعد بكين لعام 1985.

أولا: في القرآن:

1/ قال تعالى: "يا ايها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون"(1).

جاء في روح البيان: "وافعلوا الخير" وتحروا ما هو خير وأصلح، في كل ما تأتون وما تذرون: كنوافل الطاعات وصلة الأرحام ومكارم الأخلاق. وفي الحديث (حسنوا نوافلكم منها تكمل فرائضكم). وفي المرفوع (النافلة هدية المؤمن إلى ربه، فليحسن أحدكم هديته وليطيبها). قال في المفردات الخير ما يرغب فيه الكل كالعقل مثلا والعدل والفصل والشيء النافع، والشر ضده. وقيل: الخير ضربان: خير مطلق، وهو أن يكون مرغوبا فيه بكل حال وعند كل أحد كما وصف عليه السلام، فقال: "لا خير بخير بعده النار، ولا شر بشر بعده الجنة". وخير مقيد وهو أن يكون خير الواحد شر لآخر: كالمال الذي ربما كان خير الزيد وشر العمر و ... أهـ"(2).

نستفيد من هذه الآية أن الخير الذى دعانا سبحانه وتعالى إلى فعله هو باب واسع. وعندى يدخل فيه حل مشاكل الأطفال المشردين. فالخير كل ما يثاب عليه الإنسان.

2/ وقال تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"(3).

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "... وهو أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى. أى ليعن بعضكم بعضا. وتحابوا على ما أمر الله تعالى واعملوا به وانتهوا عما نهى الله عنه وامتنعوا منه".

والبر والتقوى لفظان بمعنى واحد. إذ كل بر تقوى وكل تقوى بر. والبر يتناول الواجب والمندوب، والتقوى رعاية الواجب. ندب الله سبحانه وتعالى إلى التعاون بالبر وقرنه بالتقوى لأن في التقوى رضا الله تعالى وفي البر رضا الناس. ومن جمع بين رضا الله ورضا الناس فقد تمت سعادته وعمت نعمته.

والتعاون على البر والتقوى يكون بوجوه: فواجب على العالم أن يعين الناس بعلمه فيعلمهم. والغنى يغنينهم بماله. والشجاع بشجاعته في سبيل الله. وأن يكون المسلمون متظاهرين كاليد الواحدة.

⁽¹⁾ سورة الحج، الآية 77.

⁽²⁾ البروسوى، روح البيان، ج6، ص 63.

⁽³⁾ سورة المائدة، الآية 2.

"ولا تعاونوا على الإثم والعدوان. والعدوان ظلم الناس. فيجب الاعراض عن المعتدى وترك النصرة له، ورده عما هو عليه ... أهـ "(1).

نستفيد من هذه الآية وجوب التعاون مع الناس على البر والتقوى إذ فيه رضاهم، لأنه خدمتهم. ويدخل في ذلك حل مشاكل الأطفال المشردين.

ثانيا: في السنة:

1/ عن ابن عمر رضى الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه. من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته. ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة. ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة"(2).

جاء فى شرح الترغيب والترهيب: (أخو المسلم) أى كشقيقه، وفيه رابطة الاخوة بينهما والتى توجب الوفاء والمساعدة والمحبة. (ولا يسلمه) أى ولا يخذله، ولا يترك نصرته، بأن يدفع عنه الأذى، ويصلح بينه وبين أخيه ويغيثه إذا استغاث به.

(من كان في حاجة أخيه) أي يساعد بجاهه وماله. مع البشاشة والسرور.

(من فرج عن مسلم كربة) أى كشف غمه، بأن يقرضه إذا أفلس فى تجارته. أو يساعد من احترق بيته أو تلف زرعه(3).

2/ وعن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن لله أقواما اختصهم بالنعم لمنافع العباد يقرهم فيها ما بذلوها، فإذا منعوها نزعها منهم وحولها إلى غيرهم ... أهـ "(4).

جاء في شرح الترغيب والترهيب: "... يقرهم" أي يعينهم مدة نفقتهم ... أهـ "⁽⁵⁾.

3 وروى عن الحسن بن على رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "إن من موجبات المغفرة إدخالك السرور على أخيك المسلم ... أهـ (6).

⁽¹⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص 46 فما بعدها.

⁽²⁾ رواه البخارى ومسلم وأبو داود. وقد ذكره المنذرى في الترغيب والترهيب في باب الترغيب في قضاء حوائج المسلمين ورقمه 1. راجع المنذرى ج3 ص 389.

⁽³⁾ مصطفى محمد عمارة، شرح الترغيب والترهيب، ج3، ص 389.

⁽⁴⁾ رواه ابن أبي الدنيا والطبراني في الكبير والأوسط. وقد ذكره المنذري في ج3 ص 391 ورقمه 5.

⁽⁵⁾ مصطفى محمد عمارة، شرح الترغيب والترهيب، ج3، ص 391.

⁽⁶⁾ رواه الطبراني في الكبير والأوسط وقد ذكره المنذري بجزء 3 ص 394 برقم 18.

4/ وروى عن عمر رضى الله عنه مرفوعا: "أفضل الأعمال إدخال السرور على المؤمن: كسوة عورته أو أشبعت جوعته أو قضيت حاجته"(1).

نستفيد من هذه الأحاديث أن مواساة المسلم وحل مشكلته مما يوجب المغفرة ومن ذلك حل مشاكل المشردين.

ثالثًا: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية:

مقدمة:

إن الشرائع كلها، ما جاءت إلا لمصلحة الخلق. سواء في العاجل أم الآجل. وهي لا تعدو أن تكون ثلاثة أقسام: ضرورية وحاجية وكمالية. فكل ما يحصل للخلق من مشاكل فيجب أن توزن بميزان الشرع، ويتم حله على ضوء ما تقضى به الشريعة. إذ لا شك أن في ذلك مصلحة الخلق.

ونحن فى حكمنا الشرعى على ظاهرة التشرد نكتفى بالنظر فيها من خلال الضروريات من المقاصد، لذا سوف لا نتعرض للكماليات والتحسينات.

جاء في كتاب أصول الفقه: "مجموع الضروريات خمسة وهي حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل.

فالضروريات هي ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا. بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة. بل تفوت الحياة بفوتها. ويفوت في الآخرة الفوز برضاء الله سبحانه وهو النعيم السمردي الذي لا يزول.

وحفظ الضروريات بما يقيم أركانها. وذلك بمراعاتها من جانب الوجود وبما يدرأ عنها الاختلال.

فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود: كالايمان والنطق بالشهادتين والصلاة والزكاة والصيام والحج.

والعادات راجعة إلى حفظ النفس والعقل من جانب الوجود كتناول المأكولات والمشروبات وما أشبه ذلك.

625

⁽¹⁾ رواه الطبراني في الأوسط. وقد ذكره المنذري في كتاب الترغيب والترهيب بباب الترغيب في قضاء حوائج المسلمين ورقمه 19. راجع المنذري ج3 ص 394.

والمعاملات راجعة إلى حفظ النسل والمال من جانب الوجود وإلى حفظ النفس والعقل أيضا، لكن بواسطة العادات. والمراد بالمعاملات ما كان راجعا إلى مصلحة الإنسان مع غيره. كانتقال الأملاك بعوض أو بغير عوض.

والجنايات ترجع إلى حفظ الجميع من جانب العدم. والمراد بالجنايات، ما كان عائدا على ما تقدم بالإبطال، فشرع فيها ما يدرأ ذلك الإبطال ويتلافى ذلك: كالقصاص والديات والحدود وتضمين قيم الأموال. وما أشبه ذلك ... أهـ"(1).

رأى الباحث:

نخلص إلى أن مقاصد الشريعة، هي مما يفتي به حول الكثير من المستجدات في حياتنا. فالشريعة ما جاءت إلا لتحقيق مصالح الخلق.

فمسألة شريحة المتشردين من الأطفال، في المجتمعات المعاصرة، تكمن في أنهم يعرضون أنفسهم للهلاك وكذلك عقولهم بتعاطى الخمور والمخدرات.

كما أن دينهم معرض للأخطار. حدث أن هناك منظمات تستهدف هؤلاء باستقطابهم في زمرة المسيحيين.

لذلك وجب على الدولة والجهات الخيرة العاملة في مثل هذه الأنشطة أن تأخذ بأيديهم. وتغير وجهتهم نحو تلقى العلم، ليكونوا مواطنين صالحين لأسرهم ولبلادهم.

رابعا: قواعد الفقه الكلية الدالة إلى مقاصد الشرع:

هى عبارة مجموعة من الأحكام المتشابهة والتى جمعها الفقهاء تحت قاعدة واحدة أو قواعد ليسهل الرجوع إليها⁽²⁾ فصار من السهل الإفتاء بحل المشاكل المستجدة على ضوء الفروع المندرجة تحت هذه القواعد، بالقياس عليها على ضوء علة الحكم.

إن مسألة التشرد يمكن النظر فيها تحت عدة قواعد فقهية، نذكر منها:

1/ الضرر يزال شرعا

⁽¹⁾ الشيخ محمد الخضري، أصول الفقه، ص 300 فما بعدها. الطبعة السابعة، دار الفكر/1401هـ-1981م.

⁽²⁾ الدكتور خليفة بابكر الحسن، فلسفة مقاصد التشريع في الفقه الإسلامي، ص 53 فما بعدها. ومثله الشيخ محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص 10.

وهذه القاعدة ترجع إلى رعاية مقاصد الشرع في نفى الضرر. وأصلها قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"⁽¹⁾. وغيره من نصوص القرآن والسنة، والتي نهت عن الضرر والفساد، وهدت إلى ملاحظة مقاصد الشريعة ... أهـ"⁽²⁾.

رأى الباحث:

وأرى أن من تطبيقات هذه القاعدة إزالة ظاهرة التشرد من المجتمع. لأن الأطفال المتشردين هم ضرر على المجتمع. ويتسببون في الإضرار بأنفسهم، بما يتعاطون من خمور ومخدرات، وانحراف في السلوكيات.

2/ دفع المضار مقدم على جلب المنافع(3)

وأرى أن مصالح ومنافع المشردين وعلى رأسها حريتهم، هي مهدرة بجانب ما يتسببون فيه من ضرر للمجتمع.

3/ يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام

هذه القاعدة أيضا ترجع إلى تحكيم المقاصد فى دفع الضرر وتقرر أن الضرر الخارجى ينبغى قد تحمله فى سبيل دفع الضرر العام. وذلك أن المصلحة الكلية أهم فى رعايتها من المصلحة الجزئية⁽⁴⁾.

رأى الباحث:

وأرى أن مصلحة المتشردين وحريتهم هى مصلحة جزئية بجانب مصلحة صلاح المجتمع وما يسببونه له من فوضى ونشر للفساد. فينبغى إذن معاملتهم وفق الآليات التى ابتكرت للقضاء على التشرد وإصلاحهم.

4/ تصرف الإمام في شئون الرعية منوط بالمصلحة

ومعنى هذه القاعدة، أن تصرف الإمام في شئون الرعية ينبغي أن يتوخى المصلحة، باعتبار أنها مقصد الشارع في كل أحكامه.

⁽¹⁾ رواه ابن ماجة والدار قطني وغير هما مسندا والإمام مالك. وقد خرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام ورقمه 2340 و 2341.

⁽²⁾ دكتور خليفة بابكر، مصدر سابق، ص 54 فما بعدها. ومثله ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص 85.

⁽³⁾ السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 56. ومثله د. خليفة بابكر، مصدر سابق، ص 55.

⁽⁴⁾ ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص 87. ومثله دكتور خليفة بابكر، مصدر سابق، ص 55.

ومن هذه الوجهة سمى الفقهاء والأصوليون، الأحكام المتعلقة بالمصالح العامة للمسلمين، (بحقوق الله)، إمعانا في الحفاظ عليها. حينما قسموا الحقوق إلى حق الله وأدخلوا فيه كل الأحكام المتعلقة بمصلحة المجتمع في عمومه كالعبادات ووسائل النماء الاقتصادي كالضرائب، والحدود التي تفضى إقامتها إلى صيانة المجتمع وانضباطه والحفاظ على مصالحه ونقائه كحد الزنا والسرقة والحرابة وبعض العقوبات كحرمان القاتل من الإرث والكفارات.

وإلى حق خاص للمكلف كحقه فى تضمين من أتلف ماله المتقوم شرعا. وحقه فى احتباس الرهن إلى حين استيفاء حقه.

وإلى حق تمازج فيه الأمران وحق الله هو الغالب فيه كحد القذف.

وحق تمازج فيه الأمران وحق العبد هو الغالب كحد القصاص.

ورتبوا على هذا التقسيم أن حق الله و هو ما يعود لمصلحة المجتمع، لا يجوز إسقاطه ولا التهاون في إقامته، ويلحق به أيضا ما غلب فيه حق الله كحد القذف.

أما حق الفرد فيجوز له إسقاطه. وكذلك ما غلب عليه حق الفرد كالقصاص، فلأولياء الدم العفو عنه ... أهـ(1).

<u>تعليق:</u>

وفى تقديرى أن من تطبيقات هذه القواعد مسألة التشرد. فهى ظاهرة تغلب عليها صفة العموم. ولذلك فهى تمس المجتمع. لذا وجب على الإمام أن يقضى عليها من خلال آليات الدولة، ورد المشردين إلى سواء الجادة. لأن المصلحة العامة تقضى بذلك.

موازنة:

من هذا نصل إلى أن دعوة القرآن والسنة العريضة إلى عمل الخير والبر والتقوى. ومقاصد الشريعة فهى لم تأت إلا لمصلحة العباد. ثم القواعد الكلية للفقه الإسلامى، قد قضت بأن يتولى ولى الأمر والمجتمع أمر الأطفال المشردين بأن نعضد حقوقهم ونحتوى تشردهم من خلال الآليات الدولية والمنظمات الخيرة العاملة في مثل هذه المجالات،

⁽¹⁾ السيوطى، الأشباه والنظائر، ص 127. ومثله الدكتور عبدالرحمن الصابونى، قواعد الفقه الكلية، ص 412 فما بعدها. ومثله الشيخ عبدالوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص 213 فما بعدها. ومثله الدكتور خليفة بابكر، فلسفة مقاصد التشريع فى الفقه الإسلامى، ص 59 فما بعدها.

حتى يصلحوا ويكونوا مواطنين صالحين ومسلمين عاملين لوطنهم ودينهم ومجتمعهم. فما قامت به الدولة والجهات العاملة في هذا المجال بالسودان، لا يخرج عن ذلك.

وهكذا ينتهي الفصل السادس.

الفصل السابع المقوق المشتركة بين الحمل والطفل في الفقه الإسلامي

وفيه اثنى عشرة مبحثا:

المبحث الأول: التبعية الدينية للحمل والطفل

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التبعية في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: مشروعية التبعية الدينية للحمل والمولود

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للتبعية الدينية للحمل أو المولود عند الفقهاء

المطلب الرابع: التبعية الدينية للحمل والطفل في القوانين

المبحث الثاني: أحكام جنازة السقط والطفل

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الجنازة والسقط في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: أحكام تسمية السقط

المطلب الثالث: الغسل والتكفين والصلاة على السقط

المبحث الثالث: الزكاة والفطرة بالنسبة للجنين والطفل

ويشتمل على ستة مطالب

المطلب الأول: معنى الزكاة في اللغة

المطلب الثاني: معنى الزكاة في الإصطلاح

المطلب الثالث: تعريف الفطرة في اللغة والإصطلاح وحكمة مشروعيتها

المطلب الرابع: مشروعية الزكاة

المطلب الخامس: أحكام الزكاة والفطرة بالنسبة للجنين المطلب السادس: أحكام الزكاة والفطرة بالنسبة للطفل

المبحث الرابع: أحكام النفقة على الحمل والولد

ويشتمل على خمسة مطالب

المطلب الأول: تعريف النفقة في اللغة

المطلب الثاني: تعريف النفقة في الإصطلاح

المطلب الثالث: مشروعية النفقة

المطلب الرابع: أحكام النفقة على الحمل

المطلب الخامس: الحكم الشرعي للنفقة على الولد

المبحث الخامس: حق النسب للحمل والولد

ويشتمل على خمسة مطالب

المطلب الأول: النسب في اللغة المطلب الثاني: النسب في الإصطلاح

المطلب الثالث: مشروعية النسب

المطلب الرابع: الفراش

المطلب الخامس: شروط إثبات النسب في الزواج الصحيح

المبحث السادس: ما هو حق الحمل والصغير في تشريع العدة

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعريف العدة في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: مشروعية العدة

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للعدة عند الفقهاء

المبحث السابع: الوصية للحمل والطفل

ويشتمل على خمسة مطالب

المطلب الأول: تعريف الوصية في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: مشروعية الوصية

المطلب الثالث: شروط صحة الوصية للحمل عند الفقهاء وفي القانون المطلب الرابع: الحكم الشرعي لإستحقاق الحمل للوصية عند الفقهاء

المطلب الخامس: الوصية بالتنزيل

المبحث الثامن: حكم الوقف للحمل والولد الصغير

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الوقف في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: حكم الوقف ومشروعيته

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للوقف على الحمل عند الفقهاء

المبحث التاسع: أحكام الهبة للحمل والولد الصغير

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الهبة في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: مشروعية الهبة وحكمها

المطلب الثالث: الحكم الشرعي لصحة أو عدم صحة الهبة للحمل والطفل

المبحث العاشر: أخذ حق الشفعة للحمل والصغير

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الشفعة في اللغة والإصطلاح

المطلب الثانى: مشروعية الشفعة

المطلب الثالث: الحكم الشرعى لأخذ حق الشفعة للحمل والصغير

المبحث الحادى عشر: الإقرار بحق للحمل والصغير

ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعريف الإقرار في اللغة والإصطلاح

المطلب الثانى: النصوص الدالة على الإقرار ومشروعيته وحكمه المطلب الثالث: الحكم الشرعى للإقرار للحمل والصغير عند الفقهاء

المبحث الثاني عشر: حقوق الحمل والطفل في الميراث والتركة

ويشتمل على سبعة مطالب

المطلب الأول: تعريف الميراث في اللغة

تعريف المواريث والفرائض في الإصطلاح المطلب الثاني:

مشروعية الميراث المطلب الثالث:

المطلب الرابع:

التركة والمستحقون لها حالات ميراث الولد في الفقه الإسلامي ر ... المطلب الخامس:

الشروط التي بها يرث الحمل المطلب السادس:

توزيع التركة في حالة وجود حمل أو غيره ممن يجهل أمر هم. المطلب السابع:

الفصل السابع المصالح والحقوق المشتركة بين الحمل والطفل في الفقه الإسلامي

مقدمـــة:

لقد تكفل الله بالإنسان، ورعاه في كل مراحل حياته. والحمل مرحلة من مراحل حياة الإنسان، حيث أنه حي حياة حكمية.

لذلك حباه الله الحقوق، وهو لا يزال جنينا: منها فقد حماه وكلأه برعايته، فحرم الله الاعتداء عليه حتى يخرج بالسلامة إلى هذا الوجود ليؤدى دوره فيه. ومن اعتدى عليه توقع عليه العقوبات الرادعة.

وإذا قدر الله له أن تنتهى حياته وهو لا يزال جنينا، فقد أمر الله عز وجل باختيار أحسن الأديان له وهو الإسلام، وأمر بالصلاة عليه وهو لا يزال سقطا، حتى يبعث يوم القيامة، في حظيرة المسلمين.

كما كفل له كثيرا من الحقوق التي لها علاقة بالآخرين ليمارسها نيابة عنه وليه، حتى إذا خرج إلى الحياة الدنيا وجد أمامه معينات الحياة كغيره من بنى البشر. هذه الحقوق مثل الهبة والوصية والوقف والشفعة والاقرار وغيرها. مما سنناقشه في هذا المبحث.

لكن الحقوق المادية والمعنوية لا يستحقها الحمل إلا بشرط اشترطه الشرع الحنيف: ألا وهو أن يولد الحمل حيا. أي ألا يخرج ميتا. وحياته هذه قد عرفها الشرع.

فمتى خرج الجنين من بطن أمه حيا، فهو إذن طفل. وهو إنسان، يجب له كل ما يجب للإنسان. لكن يمارس عنه وليه الشرعى تمتعه بالحقوق. حتى إذا كبر وبلغ ورشد فقد قضى الشرع حينئذ بأن تسلم له أمواله، وذلك بعد الإختبار مما يدل على معقولية الشريعة الإسلامية.

ولهذا فإن المصالح والحقوق التي سنبحثها في هذا الفصل (السابع) هي مشتركة بين الحمل والطفل، في الحدود التي يقرها الشرع ويقتضيها التطبيق. وقد فصلت الشريعة الإسلامية كل ذلك.

إن أحكام الجنين و هو لا يزال في بطن أمه حملا، احتاج الفقهاء لأن يبذلوا فيها كثيرا من الجهد حتى يتوصلوا إليها. إذ أنها غير عادية بحكم غياب الجنين في بطن أمه، وفي نفس الوقت فحياته حياة حكمية وليست حياة حقيقية.

أما بعد الولادة مباشرة فيصير الجنين إذا ولد حيا، يصير طفلا، وبذلك تطبق عليه أحكام حقوق الإنسان العادى: حسب الأحكام الشرعية المتعلقة بكل مسألة، وحسب القوانين المعمول بها.

وهناك نقطة وهي أن الحقوق ما دامت وجبت للجنين، فمن باب أولى أن تجب للطفل بعد أن يولد ويخرج إلى الحياة إنسانا مكتملا.

المبحث الأول التبعية الدينية للحمل والطفل

مقدمــة:

من الحقوق المشتركة⁽¹⁾ بين الحمل والطفل حق التبعية الدينية. وقد جرت العادة والعمل في السودان، أنه وبمجرد ولادة المولود. تدون في سجله المدنى بالمستشفى، أو حتى في دفتر القيد الذي يكون مع داية الحي، جميع المعلومات الأساسية التي تتعلق بالمولود: بدءا بالمكان الذي ولد فيه ووالديه وديانتهما وهكذا ... وغالبا ما يكتبون في مكان الديانة أن تبعيته لوالده. ولكن في الواقع أن الأمر الخاص بالديانة له أحكام شرعية وقانونية، نوجزها فيما يلي:

المطلب الأول: تعريف التبعية في اللغة والإصطلاح:

في اللغة:

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "التبعية مصدر من (ت ب ع). تقول تبع – كفرح – تبعا وتباعة: أي مشي خلفه ومر به فمضي معه ... أهـ "(2).

وجاء فى لسان العرب: "(ت ب ع) تقول: تبع الشيء تبعا وتباعا. وتبعت الشيء تبعا وتباعا. وتبعت الشيء تبوعا: اى سرت فى أثره. واتبعه وأتبعه وتتبعه: أى قفاه وتتطلبه متبعا له. وكذلك تتبعه وتتبعته تتبعا

وتقول: تبعت القوم تبعا وتباعة: إذا مشيت خلفهم أو إذا مروا بك فمضيت معهم. وأتبعه: جعل له تابعا. وتبعه تبعا: أى مرّبه فمضى معه. وفى التنزيل فى صفة ذى القرنين: "ثم اتبع سببا" ((4)(3)).

إذن نستفيد من قواميس اللغة أن التبعية تعنى إقتفاء أثر الشيء والسير خلفه. وهو نفس المعنى الذي يعنيه الفقهاء عندما يتحدثون عن التبعية الدينية من حيث الإصطلاح.

⁽¹⁾ ومن الحقوق المشتركة حق الحمل والولد في الافطار للحامل والمرضع رخصة من الله ورسوله. إن هذا الحق من الحقوق المشتركة بين الحمل والطفل وذلك حفاظا على صحته.

⁽²⁾ الزاوى، باب الباء، مادة (ت بع).

⁽³⁾ سورة الكهف، الآية 85.

⁽¹⁾ ابن منظور، حرف العبن، فصل التاء، مادة (ت بع).

المطلب الثاني: مشروعية التبعية الدينية للحمل والمولود:

شرعت التبعية الدينية للحمل والمولود بنص الكتاب والسنة:

(أ) في القرآن الكريم:

ففى القرآن قال الله سبحانه وتعالى: "والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان، ألحقنا بهم ذريتهم ..."(1).

تفسير الآية:

جاء فى مدارك التنزيل: "أى نلحق الأولاد بإيمانهم وأعمالهم درجات الآباء وإن قصرت أعمال الذرية عن أعمال الآباء. وقيل وإن الذرية وإن لم يبلغوا يكون منهم الايمان استدلالا، وإنما تلقنوا منهم تقليدا، فهم يلحقون بالآباء ...أهـ"(2).

وجاء في محاسن التأويل: "أي اقتفت آثار هم في الإيمان والعمل الصالح ... أهـ "(3).

ووجه الدلالة في هذه الآية أن المولود يتبع والديه دينا وعقيدة، بمجرد بدء تخلقه وهو في رحم أمه.

(ب) وفي السنة:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة. فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ... أهـ"(4).

ووجه الدلالة في هذا الحديث أن المولود وحسب الفطرة هو تبع والديه من حيث الديانة فابن المسلم يتبع أبويه ويكون مسلما وأن الإسلام هو دين الفطرة، وكل توجه لدين آخر هو مخالف لهذه الفطرة التي فطر الله الناس عليها. إلا أن ابن المسيحي سيخالف هذه الفطرة ويتبع أبويه فيكون مسيحيا أو يهوديا. وهي تبعية شرعية وقدرية (5).

⁽¹⁾ سورة الطور، الآية 21.

⁽²⁾ النسفى، مدارك التنزيل، ج4، ص 191.

⁽³⁾ محاسن التأويل، القاسمي، ج15، ص 212.

⁽⁴⁾ رواه البخاري والترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح ورقمه 2223.

⁽⁵⁾ جاء فى أحكام أهل الذمة: "لما كان الطفل غير مستقل بنفسه، لم يكن له بد من ولى يقوم بمصالحه، ويكون تابعا له، وأحق من نصب لذلك الأبوان، إذ هما السبب فى وجوده، وهو جزء منهما. ولهذا كان لهما من الحق عليه، ما لم يكن لأحد سواهما. فكأنا أخص به وأحق بكفالته وتربيته من كل أحد. وكان من ضرورة ذلك أن ينشأ على دينهما، كما ينشأ على لغتهما، "فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، فإن كانا موحدين مسلمين ربياه على التوحيد، فاجتمع له الفطرة الخلقية وتربية الأبوين، وإن كانا كافرين أخرجاه عن الفطرة التى فطره الله عليها، بتعلمه الشرك وتربيته عليه، لما سبق له فى أم الكتاب. فإذا نشأ الطفل بين أبويه، كان على دينهما، شرعا وقدرا ... أه".

موازنة:

إن الإسلام إنما يعنيه أمر الإنسان، حيث أن الله تعالى ومنذ بدء الخليقة تكفل بحفظه ورعايته وإرسال الرسل له. والإسلام وهو خاتم الديانات إهتم كثيرا بالإنسان وخاصة فيما يتعلق بعقيدته. فكما رأينا في هذه النصوص يريد الإسلام للإنسان أن يتبع خير الأديان لتكتب له النجاة من النار يوم القيامة.

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للتبعية الدينية للحمل أو المولود عند الفقهاء: الحنفية:

جاء في بدائع الصنائع: "الصبي يحكم بإسلامه تبعا لأبويه. فإذا أسلم أحد الأبوين فالولد يتبع المسلم – أي منهما – لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ... أهـ''(⁽¹⁾

المالكية:

جاء في الفواكه الدواني: "يدخل المحكوم بإسلامه، تبعا لإسلام صاحبه أو أبيه أهـ''⁽²⁾

وجاء في الشرح الكبير: "وحكم بإسلام من لم يميز لصغر أو جنون ... بإسلام أبيه دنية فقط لا بإسلام جده أو أمه ... أهـ ال⁽³⁾.

وجاء في أحكام أهل الذمة: "قال مالك: ولا يتبع أمه في الإسلام. بل تختص التبعيـة بالأب وخالفه ابن وهب(4)، فوافق الجمهـور فـي تبعيـة الأب والأم"(5).

⁽¹⁾ الكاساني، بدائع الصنائع، ج7، ص 104. ومثله المرغيناني، الهداية، ج1، ص 219. ومثله ابن نجيم، البحر الرائق، ج3، ص 224. ⁽²⁾ النفراوي، الفواكه الدواني، ج1، ص 285.

⁽³⁾ الدردير، الشرح الكبير، ج4، ص 308.

⁽⁴⁾ ابن وهب وهو عبدالله بن وهب بن مسلم، صاحب الامام مالك. ولد سنة 125هـ. وتوفى سنة 197هـ. من مؤلفاته موطأ

^{(&}lt;sup>5)</sup> ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ج2، ص 922.

الشافعية:

جاء في الوسيط: "فإن حصل العلوق من مسلم، أو الولادة من مسلمة، فالولد مسلم قطعا ... أهـ"(1).

الحنابلة:

جاء في كشاف القناع: "وإن أسلم أبو حمل أو طفل، أو مميز مسلم. أو أسلم أحدهما فمسلم ... أهـ "(2).

الظاهرية:

وجاء فى المحلى: "وأى الأبوين الكافرين أسلم، فكل من لم يبلغ من أو لادهما فمسلم باسلم من أسلم منهما ... أهـ"(3).

الزيدية:

وجاء في شرح الأزهار للزيدية: "وأعلم أن الصبي مسلم بإسلام أحد أبويه ... أهـ "(4).

الإمامية:

جاء في المبسوط: "ومن أسلم وله حمل، صار الحمل مسلما بإسلامه ... أهـ"(⁵⁾.

مناقشــة:

يتضح لنا أن الفقهاء قد انقسموا إلى قسمين:

- 1- القسم الأول وهم جمهور الفقهاء وقد أجمعوا أن الحمل أو المولود يتبع المسلم من أبويه: الأب أو الأم. سواء أكان مسلما أو أسلم فيما بعد. لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه.
- 2- القسم الثاني هم المالكية. ويقولون أن الحمل أو المولود يتبع الأب دنية في ديانته، بل ولا يتبع الجد أو الأم، أي حتى ولو كان الأب غير مسلم فهو يتبعه.

⁽¹⁾ الغز الى، الوسيط، ج4، ص 309.

⁽²⁾ البهوتي، كشاف القناع، ج5، ص 22.

⁽³⁾ ابن حزم الظاهري، المحلي، ج7، ص 321.

⁽⁴⁾ أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج4، ص 581.

⁽⁵⁾ الطوسى، المبسوط، ج2، ص 25.

الأدلة:

- 1- استدل الجمهور بالحديث السابق و هو: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة ..." فلا يجوز أن يتبع الحمل أو المولود والده الكافر في الدين، كما يقول المالكية، لأن الإسلام أولى.
- 2- استدلوا بالعقل: إذ أن اختيار أى دين آخر غير الإسلام، للمولود، يعرضه للنار، فالواجب إذن أن يختار له طريق النجاة.

الترجيح:

وأنا أرجح رأى الجمهور بأن يتبع الحمل أو المولود، المسلم من أبويه، فهذه هي مصلحة الحمل أو الصغير، إذ فيها نجاته بين يدى الله يوم القيامة.

المطلب الرابع: التبعية الدينية للحمل والطفل في القوانين:

(أ) في القوانين السودانية:

عولجت هذه المسألة، أي مسألة التبعية الدينية للحمل والطفل في دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م.

جاء في المادة (31): "الناس سواسية أمام القانون. ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأى السياسي أو الأصل العرقي".

وجاء فى المادة (38): "لكل إنسان الحق فى حرية العقيدة الدينية والعبادة. وله الحق فى إعلان دينه أو عقيدته أو التعبير عنهما عن طريق العبادة أو التعليم والممارسة أو أداء الشعائر أو الاحتفالات وذلك وفقا لما يتطلبه القانون والنظام العام. ولا يكره أحد على اعتناق دين لا يؤمن به أو ممارسة طقوس أو شعائر لا يقبل بها طواعية".

وجاء فى المادة (37): "يكون للمجموعات العرقية والثقافية الحق فى أن تنعم بثقافاتها الخاصة وتطورها بحرية. وللمنتمين لهذه المجموعات، الحق فى أن يمارسوا معتقداتهم ويستخدموا لغاتهم ويراعوا أديانهم وأعرافهم. وينشئوا أطفالهم فى إطار تلك الثقافات والأعراف".

المناقشة:

نستفيد من هذه المواد التي جاءت في دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م مساواة جميع الأديان وكذلك مساواة جميع المجموعات العرقية والثقافية وأن للوالدين أن ينشئا أطفالهم وفق ثقافاتهم وأعرافهم ودياناتهم، مهما كان نوع الدين الذي ينتميان إليه.

(ب) في اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م:

جاء في المادة (2): "تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصى القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الأثنى أو الاجتماعي أو ثروتهم أو عجزهم أو مولدهم أو أي وضع آخر.

وجاء في المادة (18) (2): "في سبيل ضمان وتعزيز الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية، على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، أن تقدم المساعدة الملائمة للوالدين وللأوصياء القانونيين في الاضطلاع بمسئوليات تربية الطفل. وعليها أن تكفل تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال⁽¹⁾.

مناقشـــة:

يعتز الذين أصدروا هذه الاتفاقية بالحقوق الواردة فيها، ويحضوا الدول الأطراف على إنشاء المؤسسات التي تتولى تنفيذ الاتفاقية وما ورد فيها من حقوق.

<u>موازنة:</u>

إن التبعية الدينية، هي حق أساسي بالنسبة للطفل لأنه يتعلق بنجاته في الآخرة وهي مما أهمل في وثيقتي الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 2005م واتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م.

فلا غرابة فى توقف الاتفاقية عن إبداء رأى صريح فى مسألة التبعية الدينية فهى لا يهمها أمر الأديان لكن الغريب فى الأمر أن الدستور الانتقالى أوكل الأمر إلى المجموعات العرقية والثقافية، لتنشىء النشء وفق ما ترى، حسب ثقافاتها.

⁽¹⁾ إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م.

إن الكثير من المجموعات الثقافية والعرقية في السودان، هي غير متدينة أي لا هي بالمسلمة ولا المسيحية، ومع ذلك أعطاها الدستور حق توجيه النشء نحو الوجهة الدينية التي تراها. فهي أساسا لا تملك شيئا توجه به، وفاقد الشيء لا يعطيه.

المبحث الثانى

أحكام جنازة السقط والطفل(1)

المطلب الأول: الجنازة والسقط في اللغة والإصطلاح:

(أ) الجنازة:

جاء فى ترتيب القاموس المحيط: "الجنازة: جمع جنائز. وقد وردت بعدة معانى: الجنازة: أى الميت. والجنازة: هى المأتم أى الاحتفال بدفن الميت⁽²⁾.

إذن، نخلص إلى أن الجنازة هي جثمان الميت. أما في الإصطلاح، فقد جاء في بداية المجتهد: "الباب الخامس: في الصلاة على الجنازة ... الفصل الأول: في صفة صلاة الجنازة"(3).

وهذا يعنى أن الجنازة هي الميت ذكرا كان أم أنثى كبيرا أم صغيرا.

موازنة:

إذن، فالمعنيان اللغوى و الإصطلاحي متطابقان: فالجنازة هي الميت.

(ب) السقط:

فى اللغة، جاء فى لسان العرب: "يقال سقط الولد من بطن أمه. ولا يقال: وقع، حتى تلده. واسقطت المرأة ولدها اسقاطا وهى مسقط: أى ألقته بغير تمام. والسقط والسقط الذكر والأنثى فيه سواء. والسقط: بالفتح والضم والكسر، والكسر أكثر: أى الولد الذى يسقط من بطن أمه قبل تمامه ... أهـ(1).

⁽¹⁾ إن أحكام جنازة الطفل وهو من لم يبلغ من الذكور والإناث مثل أحكام جنازة الكبير. إلا في الدعاء: وذلك بعد غسله وتكفينه وتحنيطه. فالصلاة عليه أركانها خمس: هي النية والتكبير (أربع تكبيرات) والدعاء بين التكبيرات والسلام. وقيل: والقيام كما قال النفراوي. وجاء في شرح العلامة زروق وغيره: باب الدعاء للطفل والصلاة عليه تتني على الله تبارك وتحالى. وتصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم. ثم تقول: اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك، أنت خلقته ورزقته، وأنت أمته وأنت تحييه. اللهم فأجعله لوالديه سلفا وذخرا وفرطا وأجرا. وثقل به موازينهم وأعظم به أجورهم. ولا تحرمنا وإياهم أجره. ولا تقتنا وإياهم بعده. اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة ابراهيم. وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله. وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم. تقول ذلك في كل تكبيرة. وتقول بعد الرابعة: اللهم اغفر لأسلافنا وأفراطنا. ولمن سبقنا بالايمان. اللهم من أحييته منا فأحيه على الايمان. ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام. واغفر للمسلمين والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات. ثم تسلم. ثم يدفن... أها".

راجع: العلامة زروق، شرح العلامة زروق، ج1، ص 287. (2) الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الجيم، مادة (ج ن ز).

⁽³⁾ ابن رشد الحفديد، بداية المجتهد، ج1، ص 176.

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الطاء، فصل السين، مادة (س ق ط).

إذن السقط هو الجنين الذي يسقط من بطن أمه قبل موعده الذي تكتمل فيه خلقته

أما في الإصطلاح: فقد جاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة: "السقط أي النازل قبل عدة تمام الحمل وهي تسعة أشهر ولحظتان"(2).

إذن السقط هو الجنين الذي خرج من بطن أمه قبل موعد تمامه، عند اللغويين والفقهاء على السواء.

موازنة:

السقط في اللغة والاصطلاح هو الجنين الذي سقط من بطن أمه قبل تمامه.

المطلب الثاني: أحكام تسمية السقط:

مقدمــة:

تنقسم أحكام السقط إلى قسمين: الأول هو تسمية السقط. والثاني هو غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه. وسنبين أحكام كل من القسمين فيما يلي:

(أ) تسمية السقط:

إن تسمية السقط باسم من أسماء المسلمين، وما يعقبها من إجراءات هي أمور توقيفية. أي أننا أخذناها من السنة النبوية. لحكم قد تكون ظاهرة. أو قد تكون خافية علينا. فلعلها تعنى تأكيد انتسابه للمسلمين. أو ربما تكون لأمور أخروية. فالاسلام أمره كله خير للمسلم، سواء أدرك ذلك أو لم يدركه.

مشروعية التسمية:

شرعت تسمية السقط بالسنة النبوية:

1/ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "سموا أسقاطكم، فإنهم من أسلافكم $^{(3)}$.

2/ وعن أنس قال قال رسول الله (ص): "سموا السقط يثقل الله به ميزانكم. فإنه يأتى يوم القيامة فيقول: "يا رب أضاعوني فلم يسموني"(1).

إذن، وجه الدلالة في هذين الحديثين هو وجوب تسمية السقط.

⁽²⁾ عبدالرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ج1، ص 503.

^{(&}lt;sup>3)</sup> رواه الديلمي في الفردوس.

⁽¹⁾ روّاه الديَّامي في الفردوس. والديلمي هو أبو شجاع شيرويه بن شهردار.

الحكم الشرعى لتسمية السقط عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في بدائع الصنائع: "روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه، أنه إذا استهل المولود سمى ...أهــ⁽¹⁾..

المالكية:

جاء في حاشية العدوى: "والمشهور أن السقط V يسمى إذا لم يستهل ... أهـ $V^{(8)}$.

الشافعية:

جاء في روضة الطالبين: "لا يترك تسمية السقط"(⁴⁾.

الحنابلة:

جاء في كشاف القناع: "ويستحب تسميته، ولو ولد قبل أربعة أشهر ... أهـ "(⁵⁾.

الظاهرية:

وجاء في المحلى: "قال قتادة: ويسمى، فإنه يبعث أو يدعى يوم القيامة باسمه ... أهـ''(6)

الإمامية:

وجاء في جامع المدارك: "يستفاد من بعض الأخيار استحباب التسمية، قبل الولادة. وإلا فبعد الولادة، حتى السقط ... أهـ "(7).

الموازنة:

نستخلص الأحكام التالية من هذه النصوص:

^{.302} سانى، بدائع الصنائع، ج1، ص $^{(2)}$

⁽³⁾ العدوى، حاشية العدوى، ج1، ص 748. (4) النووى، روضة الطالبين، ج3، ص 232.

^{(&}lt;sup>5)</sup> البهوتي، كشاف القناع، ج2، ص 101.

⁽⁶⁾ ابن حزم الظاهري، ج5، ص 159.

⁽⁷⁾ أحمد الخوانساري، جامع المدارك في شرح المختصر النافع، ج4، ص 461.

أولا: أجمع الفقهاء على تسمية السقط، إذا استهل صارخا أو عرف منه ما يدل على حياته. وحكم التسمية عندهم هو الاستحباب.

ثانيا: أما إذا لم يستهل، ولم تعلم حياته بأي علامة، فقد انقسموا الى قسمين:

القسم الأول يرى أن يسمى إذا نفخت فيه الروح. أى أن يكون قد أكمل مائة وعشرين يوما. وهم الجمهور: الشافعية والحنابلة والظاهرية والإمامية. وفى قول لأبى حنيفة وقول لمالك.

القسم الثاني وهم الامام أبو حنيفة والمالكية وبعض الشافعية. وهم يرون بأنه إذا لم يستهل لا يسمى.

الأدلة:

استدل الجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم: "انه يقال للولدان يوم القيامة، ادخلوا الجنة. فيقولون: يا رب حتى يدخل آباؤنا وأمهاتنا"(1).

بينما استدل المخالفون بأحاديث الاستهلال

الترجيح:

أرجح رأى الجمهور، لأنه يتماشى مع رحمة الله الواسعة بهذه الأمة. قالمولى عز وجل كتب على نفسه الرحمة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم فى كل المواقف. متى ما وجد سبب، بمثل شفاعة الاسقاط لآبائهم وأمهاتهم يوم القيامة. ولا تكون شفاعته إلا إذا سمى.

المطلب الثالث: الغسل والتكفين والصلاة على السقط ودفنه:

مقدمــة:

⁽¹⁾ رواه الإمام أحمد في المسند.

إذن الغسل والتكفين والصلاة والدفن، من حقوق أموات المسلمين الثابتة بالكتاب والسنة. لكن هناك نقاط خاصة بالسقط قد اختلف فيها الفقهاء.

النقطة الأولى:

إذا سقط السقط قبل أربعة أشهر، فإنه يلف في خرقة ويدفن، من غير غسل و لا صلاة عليه. ذلك لأن الروح لم تنفخ فيه.

النقطة الثانية:

إذا سقط بعد الأربعة أشهر. لكن ظهرت فيه أمارات الحياة، وذلك قبل تمام خلقه، ثم مات، فإنه يغسل ويكفن ويصلى عليه بالإجماع.

النقطة الثالثة:

أما إذا ولد حيا، وبعد تمام خلقه، ثم مات. فإنه يغسل ويكفن ويصلى عليه ثم يدفن بالاجماع.

إن أسباب هذه الاختلافات يرجع إلى شيئين الأول (1) التضارب بين الأدلة الشرعية، حيث أن التوفيق بين الأدلة يتطلب تفسير ها والتدقيق في صحتها.

والثانى (2) هو الاختلاف فى نفخ الروح. فبينما يراه الجمهور بعد 120 يوما. هناك رأى آخر معاصر مستند إلى أن الأحاديث التى تقول بأن نفخ الروح فى الجنين يكون ما يلى 50-40 يوما(1).

إن الخلاف الجوهرى بين القدماء والمعاصرين هـو فـى مسألة الصلاة. فالصلاة لا تكون على الجنين إلا بعد التيقن من نفخ الروح فيه. فما دام قد ثبت أن نفخ الروح يكون ما بين 40-50 يوما. عليه فمتى أسقطت المرأة جنينا عمره أربعين يوما فقد وجبت الصلاة عليه (2)

الحكم الشرعى لغسل وتكفين والصلاة على السقط ودفنه: مقدمة:

(2) راجع: دكتور خالد الكردى، مصدر سابق، ص 50 فما بعدها.

إن أى مسلم يموت تجب فى حقه أربعة أشياء هى الغسل والتكفين والصلاة عليه ثم دفنه. وذلك على الفور، تأسيا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولكن بالنسبة للسقط، نلاحظ أن الفقهاء قد اختلفوا في هذه المسائل اختلافا واسعا. فما هي آراؤهم ولماذا اختلفوا؟

الحنفية:

جاء فى بدائع الصنائع: "روى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: إذا استهل المولود غسل وصلى عليه. وإذا لم يستهل، لم يغسل، وعن محمد أيضا أنه لا يغسل ولا يصلى عليه، وهكذا ذكر الكرخى وروى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يغسل ولا يصلى عليه. وهكذا ذكر الطحاوى وقال محمد: فى السقط الذى استبان خلقه أنه يغسل ويكفن، ويحنط ولا يصلى عليه ... أهـ"(1).

المالكية:

جاء في كفاية الطالب: "ولا يصلى على من لا يستهل صارخا. ولا يغسل ولو تحرك، أو بال، أو عطس أو رضع يسيرا. وهذا النهى على جهة الكراهة. أما من استهل فله حكم الحياة في جميع أموره، وإن مات بالفور بلا خلاف ... أهـ "(2).

الشافعية:

جاء فى شرح زيد بن سلاف على الرملى: "فإن لم يظهر فيه مبدأ خلق آدمى، سن مواراته بخرقة ودفنه, وبعد نفخ الروح بإغتسال، أى ظهور خلق آدمى يجب مع تكفينه، غسله، ودفنه، ولا يصلى عليه. وأن يتيقن حياته بأن يصيح، أو بكى، أو ظهرت أماراتها كإختلاج أو تحرك فكالكبير. فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه، ودفنه لتيقن حياته وموته بعدها، أو لظهور ها بالأمارة"(3).

الحنابلة:

 $^{^{(1)}}$ الكاساني، بدائع الصنائع، ج $^{(1)}$ ص

⁽²⁾ أبو الحسن المالكي، كفاية الطالب، ج1، ص 551.

الرملی، شرح زید بن رسلان، ج1، ص 133.

جاء في الإنصاف: "تنبيه: مفهوم قوله: (وإذا ولد السقط لأكثر من أربعة أشهر غسل وصلى عليه). أنه لو ولد لدون أربعة أشهر أنه لا يغسل، ولا يصلى عليه، وهو صحيح وهو المذهب وعنه: متى بان فيه خلق الإنسان غسل، وصلى عليه ... أهـ "(1)

الظاهرية:

جاء في المحلى: "وغسل كل ميت من المسلمين فرض، ولا بد ... ما دام يمكن أن يوجد منه شيء ... أهـ"⁽²⁾.

وجاء في المحلى أيضا: "ويستحب الصلاة على المولود يولد حيا ثم يموت، استهل أو لم يستهل، وليس الصلاة عليه فرضا ما لم يبلغ ... أهـ"(3)

الزيدية:

وجاء في كتاب الأحكام: "حدثني أبي عن أبيه في السقط يصلى عليه؟ قال: لا يصلى عليه، إلا أن يكون قد استهل ... أهـ $^{(4)}$

الإمامية:

جاء في منتهى المطلب: "أما السقط. وهو الذي تضعه المرأة ميتا، أو تضعه غير تام، فإن كان له أربعة أشهر فما زاد غسل، وكفن ودفن ولو كان دونها لف في خرقة ودفن من غير غسل أهـ⁽¹⁾

وجاء في نفس المصدر: "ويجب الصلاة على من بلغ ست سنين فصاعدا ... أهـ "(6). وجاء في تحرير الأحكام: "يجب الصلاة على كل ميت مسلم، أو في حكم المسلم كالصبي إذا بلغ ست سنين. ويستحب على من لم يبلغها، إذا ولد حيا ... أهـ $^{(7)}$.

الإباضية

⁽¹⁾ المرداوي، الإنصاف، ج2، ص 504. ومثله ابن قدامة، المغنى، ج2، ص 200.

⁽²⁾ ابن حزم، المحلى، ج2، ص 22.

⁽³⁾ ابن حزم، المحلى، -5، ص 158. (4) يدى بن الحسين، الأحكام في الحلال والحرام، -1، ص 154.

⁽⁵⁾ العلامة الحلى، منتهى المطلب، ج1، ص 43.

⁽⁶⁾ المصدر السابق، ج1، ص 488. ⁽⁷⁾ العلامة الحلى، تحرير الأحكام، ج1، ص 124.

جاء فى شرح كتاب النيل: "ويصلى على مولود عرفت حياته إجماعا، بصياح أو غيره، كحركة مختصة بالحى، (وإلا) بأن ولد ميتا، أو لم تثبث حياته من موته، (فقولان): قول: لا يصلى عليه و هو مذهبنا. وقول: يصلى عليه، وبه قال قوم ... أهـ"(1).

وجاء في نفس المصدر السابق: "وإن خرج ميتا يلف فقط (إذ لا تلزم حقوق ولد خرج ميتا ... أهـ "(2).

الموازنة حول آراء الفقهاء:

نستطيع القول أن الفقهاء قد انقسموا إلى سبع آراء حول مسألة الصلاة على السقط.

- 1- الرأى الأول: هو مذهب الحنفية. وهم يرون أن السقط إذا لم يظهر من خلقه شيء، فإنه لا يتعلق به شيء من الأحكام. وإذا ظهر من خلقه شيء ولم يكن تاما، فالمذهب على أنه يغسل ويكفن ويدفن، وإن لم يستهل. وذهب أبو حنيفة والكرخي، وفي قول لمحمد إلى أنه إذا لم يستهل لم يغسل ولم يكفن، وإنما يدفن في خرقة.
- 2- والرأى الثانى هو مذهب المالكية والزيدية، وهو يربطون الأحكام بالاستهلال، فمتى استهل السقط وجب فى حقه (الغسل والتكفين والصلاة والدفن) مثل الكبير، بغض النظر عن حياته أو موته بعد ذلك، وبغض النظر عما إذا ولد تام الخلقة أو ناقض الخلقة.
- 3- الرأى الثالث وهو مذهب الشافعية، وهو أنه إذا لم يظهر من خلقه شيء، فإنه يلف في خرقة ويدفن. وإذا ظهر من خلقه شيء، ولم تعلم حياته، بظهور أماراتها في الخارج، فإنه يغسل ويكفن ويدفن، ولا يصلى عليه على الأصح. أما إذا علمت حياته بحركة أو إستهلال، فهو كالكبير إتفاقا.
- 4- الرأى الرابع: وهو مذهب الحنابلة. وهو يرون أن السقط إذا سقط قبل أن يستبين شيء من خلقه، فإنه يلف في خرقة ويدفن فقط.
- 5- الرأى الخامس: مذهب الظاهرية، وهم يرون أن السقط إذا ظهر شيء من خلقه، فإنه يغسل بالاضافة إلى كفنه ودفنه. وأما الصلاة عندهم فإنها غير واجبة إلا على البالغ.

⁽¹⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج2، ص 621.

⁽²⁾ المصدر السابق، ج2، ص 605.

- 6- الرأى السادس: مذهب الإمامية. وهو أن السقط إذا بلغ أربعة أشهر فإنه يغسل ويكفن ويدفن. وأما الصلاة فلا تجب عليه إلا إذا بلغ ست سنين. وتكون مستحبة أو تقيه بشرط أن يولد حيا.
- 7- الرأى السابع، مذهب الأباضية: وهم يرون أن السقط إذا ثبتت حياته غسل وكفن وصلى عليه. أما إذا لم يثبت فقيل يلف في خرقة ويدفن وهو المذهب. وقيل: إذا بلغ أربعة أشهر يغسل ويكفن ويصلى عليه.

فما هي الأدلة على ما استعرضنا من آراء فقهاء المذاهب حول الحكم الشرعي للصلاة على السقط؟

الأدلة:

أولا: احتج أصحاب الرأى الأول، وهم الحنفية بالنصوص العامة الدالة على وجوب الصلاة للأطفال.

- 1- فقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "صلوا على أطفالكم فإنهم من أفر اطكم"⁽¹⁾.
 - 2- وقال صلى الله عليه وسلم: "أحق ما صليتم عليه أطفالكم" (2).
- 3- وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه "صلى على ابنه ابراهيم ومات وهو ابن ستة عشر شهرا"(3).

ثانيا: كما استدل أصحاب الرأى الثانى وهم المالكية والزيدية بالنصوص والآثار التى تقيد ذلك بالاستهلال:

1- عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "إذا استهل الصبى صلى عليه وورث"(⁽⁴⁾.

2- وقال صلى الله عليه وسلم أيضا في رواية أخرى: "لا يرث المولود حتى يستهل صارخا وإن وقع حيا"(⁵⁾.

⁽¹⁾ رواه ابن ماجة. وقال: ضعفه ابن حاتم وابن عدى وابن حبان والدار قطني ورقمه 1509.

⁽²⁾ رواه الشوكاني وقال: إسناده ضعيف. راجع نيل الأوطار، ج4، ص 83.

⁽³⁾ قَالَ الألباني: إِنْ ذلك له يصح عنه. راجع الألباني، أحكام الجنائز وبدعها، ص 80. المكتب الاسلامي/بيروت/ط 1406/4هـ.

⁽⁴⁾ رواه ابن حبان. ورواه ابن ماجه من حدیث جابر بن عبدالله ورقمه 1508.

^{(&}lt;sup>5)</sup> رواه الدارمي (عبدالله بن عبدالرحمن).

- 3- وعن ابن عباس قال: "إذا استهل الصبي ورث وورث وصلى عليه"(1).
- 4- وعن ابن عمر أنه سئل عن السقط يصلى عليه؟ فقال: لا حتى يصيح. فإذا صاح صلى عليه وورث"(²⁾.

ثالثا: واستدل أصحاب الرأى الرابع وهم الحنابلة بالأحاديث الدالة على الصلاة على السقط مطلقا دون قيد. وهي:

- 1- قوله صلى الله عليه وسلم: "والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة "(3).
 - 2- وعن نافع، قال: "صلى بن عمر على سقط له لا أدرى استهل أم لا"(4).
- 3- وما روى عن سعيد بن المسيب وابن سيرين قالا: "السقط إذا تم خلقه ونفخ فيه الروح. صلى عليه وإن لم يستهل"⁽⁵⁾.

رابعا: استدل أصحاب الرأى الخامس وهم الظاهرية بالآتى:

1- ما ورد فى بعض الروايات: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على ابنه ابراهيم. فعن عائشة: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن ابنه ابراهيم ولم يصل عليه"⁽⁶⁾.

2- قال ابن عبدالبر: "ولا أعلم أن أحدا جاء بهذا إلا عن سمرة ابن جندب، وحديثه يحمل على أنه لم يصل عليه جماعة، وأمر أصجابه فصلوا عليه ولم يحضر هم"(7).

خامسا: استدل أصحاب الرأى السادس وهم الإمامية بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على ابنه ابر اهيم وكان ابن ستة عشر شهرا. وبأن الصلاة استغفار للميت وشفاعة. ومن لا يؤمن بالصلاة وجوبا ولا ندبا لا يتحقق في طرفه الاستغفار له والشفاعة فيه، ويسقط وجوبها لسقوط المقتضى "(8).

⁽¹⁾ رواه ابن أبي شيبة (هو أبوبكر بن عبدالله بن محمد بن أبي شيبة.

⁽²⁾ رواه عبدالرزاق، مصنف عبدالرزاق، ج3، ص 530.

⁽³⁾ رواه الحاكم في المستدرك.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ذكره ابن حرم في المحلى، ج5، ص 158.

⁽⁵⁾ رواه عبدالرزاق، مصنف عبدالرزاق، ج1، ص 531.

^{(&}lt;sup>6)</sup> ذكره الطحاوي، شرح معاني الأثار، ج1، ص 507.

⁽⁷⁾ الشوكاني، السيل الجرار، ج1، ص 341.

⁽⁸⁾ العلامة الحلي، ج1، ص 448.

التعليق على الأدلة:

أما تعليقى على الأدلة فهو أننا نلاحظ أن أدلة الفقهاء متضاربة فيما بينها تضاربا كبيرا. ولعل ذلك، وكما ذكرت من قبل يرجع إلى سببين:

(1) السبب الأول هو أن هذه الأدلة تحتاج إلى تدقيق فى صحتها من مصادرها وهى كتب السنة، ثم بعد ذلك تفسر ويرجح بينها حتى يتم الوصول إلى اليقين حول أيهما أصح ولماذا؟ (2) والسبب الثانى هو اختلاف الفقهاء حول نفخ الروح. فهناك أحاديث وآثار حول النفخ، من خلالها يرى الجمهور من الفقهاء أن نفخ الروح يكون بعد 120 يوما. بينما يرى بعض الفقهاء المعاصرين خاصة أن نفخ الروح يكون فى الجنين فيما بين 40 إلى خمسين يوما.

رأى الباحث:

إن التشريح العلمى للأجنة، وما أسفرت عنه الأجهزة العلمية الحديثة، وهى تصور الأجنة داخل الأرحام، كل ذلك أثبت لنا أن الجنين يأخذ شكله الآدمى الإنسانى البشرى، بعد الأسبوع السادس. أى بعد حوالى 42 يوما من بدء الحمل.

وما دام حديث حذيفة قد قال فيه صلوات الله وسلامه عليه "إذا مر" بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله اليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها. ثم قال يا رب: أذكر أم أنثى فيقضى ربك ما شاء ويكتب الملك ...الخ"(1). ما دام حديث حذيفة تطابقه النتائج العلمية، إذن فالقول بالصلاة على الجنين، متى بلغ عمره أربعين يوما سليم. والباحث يرجح ذلك. والله سبحانه وتعالى أعلم.

المبحث الثالث

⁽¹⁾ رواه مسلم، عن عامر بن واثلة، عن عبدالله بن مسعود، عن حذيفة ابن أسيد.

الزكاة والفطرة بالنسبة للجنين والطفل

المطلب الأول: معنى الزكاة في اللغة:

الزكاة في اللغة هي النماء والزيادة والتطهير. وكذلك عند الفقهاء والمفسرين وشراح الحديث النبوي.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "الزكاة من مادة (زك و). تقول زكا يزكو زكاة وزكوا: أي نما، كأزكى. والزكاة صفوة الشيء، وما أخرجته من مالك لتطهره به ... أهـ"(1)

وجاء في قاموس الرائد: "زكا يزكو وزكوا وزكاة" إذا نما الشيء وزاد، تقول زكا الزرع، وزكا الحب في قلبه. وزكت الأرض: أي صارت خصبة. وزكاه: أخذ زكاته. وزكي نفسه: مدحها.

وتقول: زكى الشيء تزكية: أى أنماه وزكاه: أى أصلحه وطهره. ةزكاه: أى طهره. وزكى ماله: أى أدى عنه زكاته، فالزكاة في الإسلام: مال يفرضه الشرع على المرء لبيت المال. والزكاة: هي الطهارة. وهي البركة والزيادة. وهي الصلاح. وهي صفوة الشيء ... أهـ"(2).

نخلص إلى أن الزكاة في اللغة هي النمو والزيادة والتطهير. وإن لم نشاهد هذه المعاني فيها بالعين المجردة⁽³⁾.

المطلب الثاني: معنى الزكاة في الاصطلاح:

جاء في الفواكه الدواني: "وفي الشرع، بالمعنى الاسمى، الزكاة جزء من المال، شرط وجوبه لمستحقه، بلوغ المال نصابا ... أهـ "(4).

⁽¹⁾ الزاوى، حرف الزاى، مادة (زك و).

⁽²⁾ جبر ان مسعود، حرف الزاى، مادة (i) و).

⁽³⁾ قال النفراوي: "ووجه تسمية الجزء زُكاة، على ما قال ابن رشد، أن فاعلها يزكو بفعله عند الله، أي يرفع بذلك عند الله تعالى. وقيل: لنمو ذلك الجزء في نفسه عند الله وقيل غير ذلك. راجع النفراوي، ج1، ص 378.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ص 378.

وجاء في سبل السلام: "الزكاة لغة مشتركة بين النماء والطهارة. وتطلق على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والعفو والحق. وهي أحد أركان الإسلام الخمسة بإجماع الأمة، وبما علم من ضرورة الدين"(1).

<u>تعلیق وترجیح:</u>

التعريف الثانى أوسع من التعريف الأول حيث أنه يشمل الصدقة الواجبة التى هى الزكاة. وكذلك تشمل الصدقة المندوبة وهى التطوع. كما يشمل أنواع أخرى من البذل كالنفقة والعفو والحق.

أيضا فإن التعريف الثاني ناقض نفسه حينما قال هي أحد أركان الإسلام الخمسة، بإجماع الأمة. فإن هذا ينصرف إلى الزكاة المفروضة فقط.

لكل ذلك فأنا أرجح التعريف الأول، وهو للنفراوي من فقهاء المالكية.

المطلب الثالث: تعريف الفطرة في اللغة والإصطلاح وحكمة مشروعيتها: في اللغة:

الفطر من مادة (ف طر)، وهو عكس الصوم، الذي هو الإمساك.

جاء في لسان العرب: "(فطر)، الفطر للصائم، والاسم الفطر. والفطر: نقيض الصوم. تقول: أفطر وفطر وأفطره وفطره تفطيرا. والفطور: أي ما يفطر عليه. ويقال: فطرت الصائم فأفطر ... أهـ "(2).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط: ".... وأفطر الصائم: أي حان له أن يفطر ودخل في وقته. والفطرة صدقة الفطر ... أهـ"(3).

نستفيد مما جاء في قواميس اللغة: الفطر عكس الصوم والفطرة هي صدقة الفطر "(4).

في الإصطلاح:

 $^{^{(1)}}$ الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص $^{(2)}$

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الراء، فصل الفاء، مادة (ف طر).

⁽³⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الفاء، مادة (ف ط ر).

⁽⁴⁾ لكن النفر اوى انتقد تعريف بعض اللغويين لكلمة (فطرة) بأنها عربية ولا معربة. جاء فى الفواكه الدوانى: "الفطرة لفظة مولدة، لا عربية ولا معربة، بل اصطلح عليها الفقهاء، والمعربة هى الكلمة الأعجمية التى استعملتها العرب، كل منها فيما وضعف له عند العجم... أهـ". راجع الفواكه الدوانى، ج2، ص 403.

جاء في الفواكه الدواني: "... زكاة الفطر ... ويقال لها: صدقة الفطر ويقال لها الفطرة أو الخلقة أي زكاة الخلقة

وعرف ابن عرفة – كما نقله عنه النفر اوي صاحب الفواكه الدواني – عرف زكاة الفطر بالمعنى المصدري لقوله: إعطاء مسلم فقير لقوت يوم الفطر صاعا من غالب القو ت

وبالمعنى الاسمى ــ القول للنفر اوى ــ صاع من غالب القوت \dots أهـ $^{(1)}$

إذن، يمكن أن نقول أن الفطرة هي زكاة الفطر، أو صدقة الفطر، وتكون بإعطاء مسلم فقير لقوت يوم الفطر صاعا من غالب قوت أهل البلد.

حكمة مشروعيتها:

جاء في الفواكه الدواني: "وسبب مشروعيتها لتكون طهرة للصائم من اللغو والرفث. وللرفق بالفقراء في إغنائهم عن السؤال في هذا اليوم. فالأصل أنها واجبة بالسنة. ففي الموطأ عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صدقة الفطر من رمضان على الناس: صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل مسلم حر أو عبد ذكرا أو أنثى من المسلمين"⁽²⁾. وقيل و اجبة بـالقر آن أيـضا. قـال تعـالي: "قد أفلـح مـن تز كـي"⁽³⁾. و لكـن إذا تركها أهل بلد لا بقاتلون عليها ... أهـ "(⁴⁾...

إذن، نستفيد من هذه النصوص أن الفطرة واجبة. "والمسلم" الذي ذكر في الحديث أنها تجب عليه يشمل الصغير والكبير، على السواء.

المطلب الرابع: مشروعية الزكاة:

شرعت الزكاة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة المحمدية.

(أ) الآيات الدالة على مشروعية الزكاة وتفسيرها:

1/ قال تعالى: "و أقيمو ا الصلاة و آتو ا الزكاة و اركعو ا مع الر اكعين $^{(6)}$.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 403. (2) رواه مالك في الموطأ.

⁽³⁾ سورة الأعلى، الآية .

⁽⁴⁾ النفر اوى، الفواكه الدوانى، ج2، ص 403.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة البقرة، الآية 43.

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "الزكاة مأخوذة من زكا الشيء إذا نما وزاد. يقال: زكا الزرع والمال يزكو، إذا كثر وزاد.

وسمى الإخراج من المال زكاة، وهو نقص منه، من حيث أنه ينمو بالبركة، أو بالأجر الذي يثاب به المزكى.

والزكاة في الكتاب مجملة، بيّنها النبي (ص). فقد روى الأئمة – مثلا – عن أبي سعيد الخدرى، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس في حب ولا تمر صدقة، حتى يبلغ خمسة أوسق⁽¹⁾. ولا فيما دون خمس ذود⁽²⁾ صدقة. ولا فيما دون خمس أواق. قال البخارى: خمس أواق من الورق⁽³⁾.

وعن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: فيما سقت السماء والعيون، أو كان عثريا $^{(4)}$. العشر، وما سقى بالنضح $^{(5)}$ نصف العشر $^{(6)}$...

وجاء في محاسن التأويل: قوله "وآتوا الزكاة" أي إعطاء الصدقة المفروضة ... أهـ"(8).

وجاء في الكشاف: قوله "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" أي صلاة المسلمين وزكاتهم ... أهـ "(9).

وجه الدلالة:

إذن، فوجه الدلالة في الأية وما جاء فيها من تفاسير هو فرضية الزكاة. وتفاصيلها موجودة بالسنة المطهرة.

2/ وقال تعالى: "ورحمتى وسعت كل شيء، فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة".

⁽¹⁾ الوسق: (بالفتح) ستون صاعا. وهو ثلثمائة وعشرون رطلا عند أهل الحجاز.

⁽²⁾ الذود منُ الإبلُ ما بين الأثنتين إلى التسع. وقيل ما بين الثلاث إلى العشر. واللفظة مؤنثة، ولا واحد لها من لفظها.

⁽³⁾ رواه البخاري. ورواه الترمذي عن أبي سعيد ورقمه 622.

⁽⁴⁾ العثرى قال عنه ابن الأثير: "هو من النخيل الذي يشرب بعروقه، من ماء المطر الذي يجتمع في حفيرة. وقيل هو العثرى وهو الزرع الذي لا يسقى إلا من ماء المطر، لبعده عن المياه. وقيل: هو ما يسقى سيحا والأول اشهر.

⁽⁵⁾ النضح: ما سقى من الأبار.

⁽⁶⁾ رواه البخاري. رواه الترمذي عن سالم عن أبيه ورقمه 635.

⁽⁷⁾ القرطبي، ج1، ص 342 فما بعدها.

القاسمى، ج2، ص117 فما بعدها.

الزمخشرى، ج1، ص 277 فما بعدها. $^{(9)}$

جاء فى الفتوحات الإلهية: "قوله ويؤتون الزكاة" خصها لأنها كانت أشق عليهم. ولعل الصلاة لم تذكر اكتفاء عنها بالاتقاء، الذى هو عبارة عن فعل الواجبات بأمرها وترك المنكرات عن آخرها ... أهـ "(1).

<u>و</u>جه الدلالة:

ووجه الدلالة في الآية هو وجوب الزكاة التي كانت شاقة عليهم لصعوبة إخراج المال. حتى أن الصلاة والتي كانت تقوم عليها لم تذكر صراحة، بل أشير إلى الاتقاء الذي هو عبارة عن فعل الواجبات وترك المحرمات".

3/ وقال تعالى: "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة"(2).

جاء في تفسير روح البيان: "أقاموا الصلاة" أي لتعظيمي. "و آتوا الزكاة" أي لمساعدة عبادي. "و أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور "(3).

<u>و</u>جه الاستدلال:

ان الزكاة فرضت بعد الصلاة التي هي تعظيم شه تعالى، فرضت لمساعدة العباد من أجل معاشهم.

4/ وقال تعالى: "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا (4).

جاء في تفسير المراغى: "وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا". أى وآتوا الزكاة الواجبة عليكم. أقرضوا الله قرضا حسنا بالإنفاق في سبل الخير، للأفراد والجماعات مما هو نافع لها في رقيها المدنى والاجتماعي، وسيبقى لكم جزاء ذلك عند ربكم"(5).

وجه الدلالة:

ووجه الاستدلال بهذه الآية وجوب أداء الزكاة المفروضة، بل وتوسعة الإنفاق في كل وجه الخير للأفراد والجماعات.

⁽¹⁾ الجمل، الفتوحات الإلهية، ج2، ص 196.

⁽²⁾ سورة الحج، الآية 41.

⁽³⁾ البروسوي، تفسير روح البيان، ج6، ص 41.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة المزمل، الآية 20.

⁽⁵⁾ احمد مصطفى المراغى، تفسير المراغى، ج29، ص 122.

الخلاصة والموازنة:

إن مشروعية الزكاة، كما في هذه الآيات، تدل على الفرضية والوجوب. فقد فرضت لمساعدة العباد في معاشهم.

(ب) الأحاديث الدالة على مشروعية الزكاة وشروحها:

1/ عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بنى الإسلام على خمس: شهادة ألا لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله. وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان"(1).

جاء في شرح الترغيب والترهيب: "أداء الزكاة، وهي عبارة عن إخراج شيء معلوم من المال، أو الثمار، أو الزروع، على وجه مخصوص، وسميت بذلك لأنها تطهر المال من الخبث، وتنقيه من الأفات، وتبعد النفس عن رذية البخل، وتنميها على فضيلة الكرم، وتثمر بها المحامد والمعانى. وتستجلب بها البركة، وتزيد المتصدق ثناء ومدحا.

والزكاة يكفر جاحدها ويقاتل الممتنعون من أدائها، وتؤخذ منهم وإن لم يقاتلوا قهرا. والله جعلها إحدى مبانى الإسلام. وأردف بذكرها الصلاة التى هى أعلى الاعلام، فقال تعالى: "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة...". وشدد الوعيد على المقصرين فيها، فقال جل شأنه: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم"(2). ومعنى الإنفاق في سبيل الله إخراج حق الزكاة.

وقال تعالى لحبيبه (ص): "خذ من أموالهم صدقة تطهر هم وتزكيهم بها ..." $^{(3)}$. فبينت السنة القدر الواجب إخراجه من الزكاة حسب أنواع المال المزكى ... أه $^{(4)}$.

وجه الاستدلال:

ووجه الاستدلال في هذا الحديث هو وجوب الزكاة ضمن أركان الإسلام الخمس.

2/ قال ابن عباس رضى الله عنهما: حدثني أبو سفيان رضى الله عنه، فذكرت حديث النبي صلى الله عليه وسلم. فقال: يأمرنا بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ رواه الجماعة قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ورقمه 2736.

⁽²⁾ سورة التوبة، الآية 34.

⁽³⁾ سورة التوية، الآية 103.

⁽⁴⁾ شرح التر غيب والتر هيب، مصطفى محمد عمارة، ج1، ص $^{(4)}$ فما بعدها.

⁽⁵⁾ رواه البخاري في الصحيح.

2/ وعن أبى سعيد، عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى البيمن فقال: أدعهم إلى شهادة ألا لا إله إلا الله وأنى رسول الله. فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة. فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقر ائهم"(1).

شرح الحديثين الثاني والثالث:

وجاء في فتح الباري شرح صحيح البخاري: "الزكاة في اللغة النماء. يقال: زكا الزرع إذا نما، ويرد أيضا في المال. وترد أيضا بمعنى التطهير.

وشرعا بالإعتبارين معا: أما بالأول فلأن إخراجها سبب للنماء في المال. أو بمعني أن الأجر بسببها يكثر. أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالتجارة والزراعة. ودليل الأول: "ما نقص مال من صدقة" (2). ولأنها يضاعف ثوابها. كما جاء أن الله يربى الصدقة. وأما بالثاني فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل. وتطهير من الذنب. وهي الركن الثالث من الأركان التي بني الاسلام عليها.

وقال ابن العربى⁽³⁾: "تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والحق والعفو. وتعريفها في الشرع إعطاء جزء من النصاب الحولى. وشرط من يجب عليه هو العقل والبلوغ والحرية. ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا، وحصول الثواب في الأخرى. وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة. انتهى ما قاله ابن العربي.

والزكاة أمر مقطوع به فى الشرع، يستغنى عن تكليف الاحتجاج له، وإنما وقع الاختلاف فى بعض فروعه. وأما أصل فرضية الزكاة، فمن جحدها كفر. ثم أورد المصنف فى الباب الأحاديث: وأولها حديث أبى سفيان بن حرب ودلالته على الوجوب ظاهرة. ثانيها حديث ابن عباس إلى اليمن، ودلالته على وجوب الزكاة أوضح من الذى قبله ... أهـ"(4)

جاء في سبل السلام: "... واستدل (بمن أموالهم) أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها، إما بنفسه أو بنائبه وبقوله (... تؤخذ) أن من امتنع منها، أخذت منه قهرا.

⁽¹⁾ رواه البخاري ومسلم والترمذي وقال حديث حسن صحيح ورقمه 621.

⁽²⁾ رواه أبو داود والنسائي. رواه مسلم من حديث أم سلمة في باب البر والصلة.

⁽³⁾ ابن العربي (ترجمت له) فليراجع بفهرس الاعلام وتراجمهم.

ابن حجر، ج $^{(4)}$ ابن حجر، ج $^{(4)}$

وقد بين (ص) المراد من ذلك ببعثه للسعاة. واستدل بقوله (ترد على فقرائهم ...) أنه يكفى إخراج الزكاة في صنف واحد. وقيل يحتمل أنه خص الفقراء، لكونهم الغالب في ذلك. ولعله أريد بالفقير من يحل إليه الصرف، فيدخل المسكين عند من يقول إن المسكين أعلى حالا من الفقير "(1).

4/ وعن أبى هريرة وجابر رضى الله عنهما قالا: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من صاحب إبل، ولا بعير ولا غنم، لا يؤدى حق الله تعالى فيها، إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت، وأقعد لها بقاع قرقر، تستبن عليه بقوائمها وأخفافها، وتنطحه بقرونها، وتطأه بأظلافها، ليس فيها جمّاء، ولا منكسر قرنها، كلما مرت عليه أخراها، عادت إليه أولاها، حتى يقضى بين الخلق. ولا صاحب كنز لا يفعل منه حقه، إلا جاء كنزه يوم القيامة، شجاعا أقرع، يتبعه فاتحا فاه، فإذا أتاه فرّ منه فيناديه: خذ كنزك الذي خبأته، فأنا عنه غنى. فإذا رأى أنه لا بد له منه، سلك يده في فيه، فيقضمها قضم الفحل"(2).

وجاء في تيسير الوصول: "(القاع): أي المستوى من الأرض الواسع. (القرقر): أي الأملس. (تسقى عليه): أي تطأه. (قوائمها): أي أرجلها. (والخف) للابل. (والظلف) للشاة. (الجمّاء): أي لا قرون لها. (والشجاع) الحية. (والأقرع) صفة له بطول العمر. لأنه إذا طال عمره (أفرق): أي سقط شعره. فهو أخبث وأشد شرا(3).

<u>و</u>جه الاستدلال:

ووجه الاستدلال بهذا الحديث هو حتمية وجوب الزكاة، وترهيب من لم يخرجها من العذاب الذي ينتظره.

الموازنة:

تفيد أقوال الفقهاء، تأكيد فرضية فريضة الزكاة، وضرورة تنظيم صرفها، بواسطة الإمام نفسه أو من يفوضه. وأن من يمتنع عن أدائها يقاتل. بل والترهيب من مصير من يمنعها متواتر أيضا في الأحاديث.

وأما من يقوم بإخراجها على الوجه المطلوب، فبالإضافة إلى أجره الثابت يوم القيامة، فإن الله ورسوله قد بشره في هذه الدنيا بحلول البركة في ماله ونموه وزيادته. كما تؤكد

⁽¹⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 120 فما بعدها.

⁽²⁾ أخرجه الخمسة واللفظ لمسلم والنسائي عن جدابر. وللباقين بنحوه عن أبي هريرة. وقد ذكره الشيباني في تيسير الوصول ج2 ص 113.

⁽³⁾ الشيباني، تيسير الوصول، ج2، ص 113.

النصوص الشرعية أن الزكاة مدرسة من مدارس الدنيا، تربى النفس المؤمنة على أفضل الصفات مثل الكرم، وتنزهها عن الأسوأ منها كالبخل.

ولعل فكرة لإنشاء مؤسسة أو جهاز هو ديوان الزكاة ليتولى تطبيق أحكامها فى السودان وفق قانون الزكاة لسنة 1990، هى فكرة سليمة تتماشى وفقه الزكاة المتناثر فى الكتب

الإجماع:

لقد أجمعت الأمة على فرضية الزكاة، وأن من منعها يقاتل حتى يؤديها. فما أدل ما ذكره النفراوى عن هذا الاجماع نقلا عن القرافى. جاء فى الفواكه الدوانى: "وأما الاجماع فقال القرافى: اتفقوا على وجوبها. فمن جحدها فهو كافر، إلا أن يكون حديث عهد بالاسلام. وأما من أقر بوجوبها وامتنع عن أدائها، فإنها تؤخذ منه كرها وإن بقتال وتجزية ... أهـ"(1). وها هى الأدلة.

1/ فعن معاذ رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أعطى زكاة ماله مؤتجرا فله أجرها. ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا، ليس لآل محمد فيها شيء "(2).

جاء في تيسير الوصول: "مؤتجرا" أي طالبا للأجر. "فإنا آخذوها وشطر ماله" قال الحرمي: "إنما هو وشطر ماله. يعنى يجعل شطرين. فيتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة. (العزمة) ضد الرخصة ... أهـ(3).

2/ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: لما توفى النبى صلى الله عليه وسلم، واستخلف أبوبكر، وكفر من كفر من العرب. قال عمر لأبى بكر رضى الله عنهما: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، ومن قالها فقد عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله. فقال أبوبكر رضى الله عنه: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة. فإن الزكاة حق المال. والله لو منعونى عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقاتلتهم على منعها. قال

⁽¹⁾ النفر اوى، الفواكه الدواني، ج1، ص 379.

⁽²⁾ رواه رزين. وذكره الشيباني في تيسير الوصول ج2 ص 114.

⁽³⁾ الشيباني، تيسير الوصول، ج2، ص 114.

عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله شرح صدر أبى بكر للقتال فعرفت أنه الحق"(1). وفي رواية: عقالا كانوا يؤدونه".

جاء في تيسير الوصول: "العناق هي الأنثي من ولد المعز. والعقال: حبل معروف. وقيل المراد به صدقة عام ... أهـ "(2).

وجه الاستدلال:

فوجه الاستدلال بهذين الحديثين هو وجوب الزكاة وفرضيتها وأن من منعها يقاتل وتنتزع منه. وهذا هو إجماع الأمة منذ عصر الصحابة وإلى يومنا هذا.

(حجاء في الفواكه الدواني: "وأما الإجماع فقال القرافي: اتفقوا على وجوبها، فمن جحدها فهو كافر، إلا أن يكون حديث عهد بالاسلام. وأما من أقر بوجوبها وامتنع عن أدائها. فإنها تؤخذ منه كرها وإن بقتال وتجزية ... أهـ"(3).

الخلاصة:

إذن نستفيد من هذه النصوص أن الأمة منذ عصر الصحابة وحتى يومنا هذا مجمعة على فرضية الزكاة. وأن من رفض أداءها فإنما يقاتل وتنتزع منه.

المطلب الخامس: أحكام الزكاة والفطرة بالنسبة للجنين:

مقدمــة:

عرفت الزكاة فيما سبق وكذلك الفطرة وقلت أن الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وهي تفيد النماء والتطهير.

والزكاة تنقسم إلى قسمين: قسم يتعلق بالمال وهي الزكاة المفروضة على المسلمين كركن من أركان الإسلام. والقسم الثاني يتعلق بالنفوس وهي زكاة الفطر.

إذن، السؤال هو ما حكم الزكاة والفطرة بالنسبة لكل من الجنين والطفل؟

⁽¹⁾ أخرجه الستة. وذكره الشيباني في تيسير الوصول ج2 ص 114.

⁽²⁾ الشيباني، تيسير الوصول، ج2، ص 114.

⁽³⁾ النفر اوى، الفواكه الدواني، ج1، ص 379.

(أ) حكم الزكاة في المال المنسوب للجنين:

الحنفية:

جاء في الهداية: "الزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم، إذا ملك ملكا تاما وحال عليه الحول. وليس على الصبي والمجنون زكاة ... أهـ"(1).

المالكية:

جاء فى الكافى: "تجب الزكاة على كل مسلم حر تام الحرية إذا ملك المقدار الذى تجب فيه الزكاة حولا كاملا ... أهـ"(2).

الشافعية:

وجاء في إعانة الطالبين: "فلا زكاة في مال الحمل الموقوف له بإرث أو وصية، لعدم الثقة بحياته ... أهـ"(3).

وجاء في روضة الطالبين من كتب الشافعية أيضا: "ولا تجب في المال المنسوب إلى الجنين. وإن انفصل حيا على المذهب. وقيل: وجهان. أحدهما هذا والثاني تجب ... أهـ"(4).

الحنابلة:

وجاء في الإنصاف: "تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون. وهل تجب في المال المنسوب إلى الجنين إذا فصل حيا أو لا؟ قال في الفروع: ظاهر كلام الأكثر عدم الوجوب. واختار صاحب الرعاية الوجوب ... أهـ"(5).

وجاء في كشاف القناع للحنابلة أيضا: "ولا تجب الزكاة في المال المنسوب للجنين الذي وقف له في إرث أو وصية ولو انفصل حيا. لأنه لا مال له ما دام حيا ... أهـ"(6).

الظاهرية:

جاء في المحلى: "الزكاة فرض على الرجال والنساء، والكبار والصغار من المسلمين. والجنين يقع عليه اسم الصغير ... أهـ"(7).

 $^{^{(1)}}$ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 96. ومثله السرخسي، المبسوط، ج1، ص 161.

⁽²⁾ ابن عبدالبر، الكافى، ج1، ص 88. ومثله الحطاب، مواهب الجليل، ج2، ص 292.

⁽³⁾ الدمياطي، إعانة الطالبين، ج2، ص 145. ومثله الشربيني، مغنى المحتاج، ج1، ص 409.

⁽⁴⁾ النووي، روضة الطالبين، ج1، 129. ومثله النووي، المجموع، ج5، ص 295.

⁽⁵⁾ المرداوى، الإنصاف، ج3، ص 4. ومثله ابن مفلح، المبدع، ج2، ص 293.

⁽⁶⁾ البهوتي، كشاف القناع، ج2، ص 196. ومثله المرداوي، الإنصاف، ج3، ص 4.

⁽⁷⁾ ابن حزم، المحلى، ج6، ص 320.

الإمامية:

جاء في كلمة التقوى: "ولا يثبت الاستحباب للولى الشرعى، على الحمل في بطن أمه، إذا اتجر له بماله، أن يخرج زكاة مال التجارة، ولا زكاة في غير ذلك من أمواله ... أهـ"(1).

الموازنة:

نخلص إلى أن الفقهاء انقسموا إلى ثلاثة آراء حول زكاة المال المنسوب للجنين: الرأى الأول: للجمهور وهم: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والإمامية. وهم يرون أنه لا تجب الزكاة في المال المنسوب إلى الجنين.

والرأى الثانى: لبعض الشافعية وبعض الحنابلة. وهم يقولون بوجوب الزكاة في مال الجنين.

الرأى الثالث: للظاهرية. وهم يرون أن الجنين إذا أتمّ أربعة أشهر في بطن أمه، تجب عليه الزكاة، قياسا على الصغير.

الأدلة:

- 1- استدل الجمهور بأن الزكاة عبادة، والعبادة لا تجب على غير المكلف البالغ. وأن حياة الجنبن غير موثوق بها، وبالتالي ملكيته غير ثابتة، إذن فلا زكاة عليه.
- 2- واستدل أصحاب الرأى الثانى القائلين بوجوب الزكاة على الجنين أن الزكاة عبادة مالية، لذلك تجوز فيها الإنابة عن الجنين.
- 3- واستدل الظاهرية بأن نفخ الروح بعد أربعة أشهر فبالتالي يكون للجنين حكم الأحياء، فتجب عليه الزكاة.

الموازنة والترجيح:

وأنا أرجح رأى الجمهور بعدم وجوب الزكاة على الجنين. إذ أنّ ماله نفسه يسمى المال المنسوب للجنين، مما يدل على أن ملكيته غير مكتملة.

⁽¹⁾ محمد أمين، كلمة التقوى، ج2، ص 150.

(ب) حكم زكاة الفطر بالنسبة للجنين:

الحنفية:

جاء في تحفة الفقهاء: "ولا تجب على الأب صدقة فطر الجنين، لأنه ليس له ولاية كاملة عليه، فلا تعرف حياته ... أهـ "(1).

الشافعية:

وجاء في المجموع: "ولا تجب فطرة الجنين، لا على أبيه ولا في ماله بلا خلاف عندنا أهـ "(2).

الحنابلة:

جاء في المغنى: "قال ابن المنذر: كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار لا يوجبون على الرجل زكاة الفطر عن الجنين في بطن أمه. وعن أحمد رواية أخرى: أنها تجب عليه أهـ"(3).

وجاء فى الإنصاف من كتب الحنابلة أيضا: "وتستحب أن تخرج عن الجنين ولا تجب. هذا هو المذهب بلا ريب عليه أكثر الأصحاب، وقطع به كثير منهم. وعنه: تجب.

وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع: ويحتمل وجوبها إذا مضت له أربعة أشهر، وبستحب قبل ذلك من أهـ"(4).

الظاهرية:

جاء فى المحلى: "وأما الحمل، فرسول الله صلى الله عليه وسلم أوجبها على كل صغير أو كبير. والجنين يقع عليه اسم الصغير. فإذا أكمل مائة وعشرين يوما فى بطن أمه، قبل إنصداع الفجر من ليلة الفطر، وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر ... أهـ"(5).

⁽¹⁾ السمر قندي (محمد بن أحمد السمر قندي)، تحفة الفقهاء، ج1، ص 336.

⁽²⁾ النووي، المجموع، ج6، ص 119.

⁽³⁾ ابن قدامة، المغنى، ج6، ص 366.

رد المرداوي، الإنصاف، ج3، ص 168. (4)

⁽⁵⁾ ابن حزم، المحلى، ج6، ص 132.

الزيدية:

وجاء في شرح الأزهار للزيدية: "وإن تقارن غروب الشمس وحدوث الولد فلا فطرة أهـ"(1).

الأباضية:

وجاء فى شرح كتاب النيل: فمن حدث من زوجة أو ولد أو مملوك أو غيرهم، ممن يلزم إنفاقه على ما مر تلزم عنه، إن كان قبل وقت الوجوب، ودام وإلى وقته لا إن حدث بعد ذلك أهـ"(2).

الخلاصة:

نستفيد من النصوص السابقة أن آراء الفقهاء انقسمت حول إيجاب زكاة الفطر أو عدم إيجابها على الجنين إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول: للجمهور ويقولون بعدم وجوبها على الجنين وبالتالي لا تخرج عنه صدقة الفطر، وهم الحنفية والشافعية والحنابلة والزيدية والأباضية.

الرأي الثاني: للإمام أحمد بن حنبل وتقول بوجوب صدقة الفطر على الجنين وبالتالي تخرج عنه.

الرأي الثالث: للظاهرية وبعض فقهاء الحنابلة منهم ابن نصر الله. وهؤلاء يقولون بوجوبها عليه إذا مضت عليه أربعة أشهر في بطن أمه. وأما قبل ذلك فلا تجب.

الأدلة:

- 1- استدل الجمهور بأن الجنين لا ذمة له. فبالتالي لا تجب عليه زكاة الفطر.
- 2- واستدل أصحاب الرأى الثاني وهو الامام أحمد بن حنبل ومن معه بأنه آدمي تصح الوصية له ويرث فبالتالي تخرج عنه زكاة الفطر.
- 3- أما أصحاب الرأى الثالث فيقو لان إذا مضت على الجنين أربعة أشهر في بطن أمه
 فان الروح تنفخ فيه ويكون كالطفل في الأحكام عندهم.

⁽¹⁾ أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج1، ص 541.

⁽²⁾ اطفیش، شرح کتاب النیل، ج3، ص 298.

الموازنة والترجيح:

أرجح رأى الجمهور لأنه انبنى على المعقولية، إذ كيف يتعلق حكم بمن لا وجود له ثابت. بل أوجب الفطر على أمه إذا خافت عليه.

إخراج الزكاة من مال الأجنة في القانون السوداني:

القانون المنوط به معالجة هذه المسألة، هو قانون الزكاة لسنة 1990. وهذا القانون لم يتعرض لزكاة المال المنسوب للجنين و لا لمال الطفل.

فكلمة (شخص) الذى تجب عليه الزكاة، لم يفسر ها القانون بالجنين أو بالطفل. كما حدد واجبات الوكيل الذى يتولى تزكية الأموال بالنسبة للشخص الغائب، ولم يتعرض للأجنة أو الأطفال⁽¹⁾.

رأى الباحث:

وأرى أنه من عموميات النصوص والتطبيقات فالزكاة تؤخذ من مال الصغير بواسطة وكيله (وليه) ولا تؤخذ من الأموال المنسوبة للأجنة.

المطلب السادس: أحكام الزكاة والفطرة بالنسبة للطفل:

مقدمـــة:

عرفت الطفل فيما سبق: بأنه الوليد أو الوليدة، منذ لحظة ولادته، وقبل أن يبلغ. إذن الطفل ليس كالجنين، ولكنه إنسان يتمتع بكامل معانى الحياة. ولو أنه في أطواره الأولى، على حسب ما فصلت ذلك في أطوار الأهلية، التي يمر بها الإنسان. مما يستوجب الولاية والوصاية والقوامة عليه، على حسب الحال، لرعاية مصالحه بواسطة هؤلاء إنابة عنه. فهل يزكى ماله وهل تجب عليه الفطرة؟

المادة (1/4) تجب الزكاة على كل شخص سوداني مسلم يملك داخل السودان أو خارجه، مالا تجب فيه الزكاة، مع مراعاة عدم الازدواج في دفع الزكاة.

⁽¹⁾ قانون الزكاة لسنة 1990:

⁽²⁾ تشمل كلمة شخص الواردة في البند (1) الأشخاص الإعتبارية. على ألا يخضع مال غير المسلمين من الأشخاص الإعتبارية للزكاة.

المادة 22/(1) إذا لم يكن صَاحب المال الواجبة زكاته موجودا، يتولى تزكيته الشخص المسئول عن إدارة المال أو الوكيل الشرعي.

(أ) أحكام الزكاة بالنسبة للطفل:

الحنفية:

جاء في الهداية: "الزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم، إذا ملك ملكا تاما وحال عليه الحول، وليس على الصبي والمجنون زكاة ... أهـ"(1).

وجاء فى بداية المجتهد: "وفرق قوم بين ما تخرج الأرض وما لا تخرجه: فقالوا عليه الزكاة فيما تخرجه الأرض. وليس عليه زكاة فيما عدا ذلك من الماشية والناض⁽²⁾ من العروض. وهو أبو حنيفة وأصحابه.

وفرق آخرون بين الناض وغيره، فقالوا: عليه الزكاة إلا في الناض ... أهـ"(3). نستفيد من هذه النصوص أن للحنفية ثلاثة آراء:

1/ رأى يقول ليس على الصبى والمجنون زكاة.

2/ رأى يقول يزكى من مال اليتيم ما تخرجه الأرض فقط وليس عليه زكاة فيما عدا ذلك.

3/ ورأى ثالث يقول، يزكى ماله ما عدا الناض فلا يزكى.

المالكية:

جاء في كتاب الأموال: "قال أبو عبيد: فهذا قول من أوجب الصدقة في أموال اليتامي. وأما مالك بن أنس، فهو يرى أن الزكاة واجبة في مال اليتيم، وفي مال المعتوه أيضا.

وفيه قول آخر: ألا صدقة فيها ... أهـ "(4).

نخبص إلى أن للمالكية رأيين في صدقة مال اليتيم:

1/ يرى الامام مالك وجوب الصدقة في مال اليتيم.

2/ ويرى رأى آخر أنه لا صدقة في مال اليتيم.

الشافعية:

جاء في روضة الطالبين: "ولا تجب في المال المنسوب إلى الجنين، وإن انفصل حيا على المذهب. وقيل: وجهان أحدهما هذا. والثاني: تجب ... أهـ"(5).

 $^{^{(1)}}$ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 96. ومثله السرخسي، ج1، ص 196.

⁽²⁾ الناض من المتاع أو المال هو ما تحول ورقا أو عينا. وقال الأصمعي: اسم الدراهم عند أهل الحجاز الناض والنضّ.

⁽³⁾ ابن رشد، بدایة آلمجتهد، ج1، ص 188.

⁽⁴⁾ ابن سلام، الأموال، ص 550، ومثله ابن رشد، بداية المجتهد، ج1، ص 178. حيث ذكر الامام مالك ضمن أقوام قالوا تجب الزكاة في أموال الصغار.

⁽⁵⁾ النووى، روضة الطالبين، ج1، ص 129. ومثله النووى، المجموع، ج5، ص 295.

<u>تعليق:</u>

فما دام فى رأى عند الشافعية أن الزكاة تجب فى مال الجنين. فمن باب أولى وجوبها فى مال اليتيم.

وجاء فى بداية المجتهد: "واختلفوا فى وجوبها على اليتيم، فأما الصغار فإن قوما قالوا تجب الزكاة فى أموالهم. وبه قال على وابن عمر وجابر وعائشة من الصحابة. ومالك والشافعى والثورى وأحمد واسحق وابو ثور وغيرهم من فقهاء الأمصار ... أهـ"(1).

تعليق:

أما الأمام الشافعي نفسه كما ذكر ابن رشد، فإنه يوجب الزكاة في أموال الصغار.

الحنابلة:

وجاء فى الإنصاف: "تجب الزكاة فى مال الصبى والمجنون. فهل تجب فى المال المنسوب إلى الجنين إذا انفصل حيا أم لا. قال فى الفروع: ظاهر كلام الأكثر عدم الوجوب. واختار صاحب الرعاية الوجوب ... أهـ"(2).

إذن، تجب الصدقة في أموال اليتامي عند الحنابلة.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "والزكاة فرض على الرجال والنساء والكبار والصغار من المسلمين. والجنين يقع عليه اسم الصغير ... أهـ"(3).

إذن، فإن نص الظاهرية يوجب الزكاة في مال الصغير.

الزيدية:

وجاء في سبل السلام: "وأما الصغير فتلزم – أي صدقة الفطر – في ماله، إن كان له مال، كما تلزمه الزكاة في ماله. وإن لم يكن له مال، لزمت نفقته كما يقول الجمهور، وقيل:

⁽¹⁾ ابن رشد، بدایة المجتهد، ج1، ص 178.

⁽²⁾ المرداوى، الإنصاف، ج3، ص4. ومصله ابن مفلح، المبدع، ج3، ص40. ومثله ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، 41، ص41.

⁽³²⁰⁾ ابن حزم، المحلى، ج6، ص 320.

يلزم الأب مطلقا. وقيل: لا تجب على الصغير أصلا لأنها شرعت طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين أهـ"(1).

إذن، فالزكاة واجبة ولازمة للصبى في ماله، كما يفيد نص الزيدية.

الإمامية:

جاء في كلمة التقوى: "ولا يثبت الاستحباب للولى الشرعي على الحمل، في بطن أمه إذا اتجر له بماله، أن يخرج زكاة مال التجارة له. ولا زكاة في غير ذلك من أمواله ... أهـ"(2).

تعليق:

فما دام الإمامية قد جوزوا – على رأى – أن الولي إذا اتجر في مال الحمل فله إخراج زكاة مال التجارة، فمن باب أولى أن ينطبق ذلك على اليتيم.

آراء ذكرها أبو عبيد في كتاب الأموال:

لقد ذكر أبو عبيد في كتاب الأموال المزيد من الأراء حول زكاة مال اليتيم:

1/ جاء في الأموال: "وعن ابن مسعود قال: أحصى ما في مال اليتيم من الزكاة. فإذا بلغ و آنست منه رشدا فأخبره، فإن شاء زكي وإن شاء ترك ... أهـ (3).

2/ وجاء في الأموال: "وأما سفيان، فكأن يأخذ بقول عبدالله، أي ابن مسعود ... أهـ"(4).

نخلص إلى أن رأى ابن مسعود وسفيان هو أن تحصى الزكاة التى على مال اليتيم، فإذا بلغ وسلمته ماله تبين له ذلك وله الخيار في إخراج الزكاة أو عدم إخراجها.

(رع أو الموال: "وقال الحسن: "ليس في مال اليتيم زكاة ألا في زرع أو ضرع ... أهـ"⁽⁵⁾.

4/ وجاء في الأموال: "وقال مجاهد: كل مال لليتيم ينمى أو مال يضارب فيه فزكه ... أهـ"(6)

⁽¹⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 138.

⁽²⁾ محمد أمين، كلمة التقوى، ج2، ص 150.

⁽³⁾ أبو عبيد، الأموال، ص 550 فما بعدها. ورقم الحديث 1315.

⁽⁴⁾ المصدر السابق. ورقمه 1326 بكتاب الأموال.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر السابق. ورقمه 1321.

⁽⁶⁾ المصدر السابق. ورقمه 1322.

- 5/ وجاء في الأموال: "وعن هشام بن عروة، أن أباه كان يزكيه، ولا يستوعب الزكاة.
- 6 وعن نافع عن ابن عمر، أنه كان يكون عنده اليتامى فيستلف أموالهم، ليحرزها من الهلاك. ثم يخرج صدقتها من أموالهم وهى دين عليه (2).
 - 7/ وعن جابر بن عبدالله يقول في الرجل يلي مال اليتيم، قال: "يعطى زكاته"(3).
- 8 وعن عثمان بن الأسود $^{(4)}$ قال: سمعت مجاهدا $^{(5)}$ وعطاء $^{(6)}$ يقو $^{(5)}$ يأد زكاة مال اليتيم $^{(7)}$.
- 9/ وعن أبى يونس الحسن بن سعيد (8)، قال: سألته طاووسا (9) عن زكاة مال اليتيم، فقال: زكه، فإن لم تفعل فالأثم في عنقك (0).
- 10 وعن مالك بن مغول $^{(11)}$ قال: "سألت عطاء": هل في مال اليتيم زكاة؟ قال: نعم" $^{(12)}$.

11/ رأى النخعى:

جاء في بداية المجتهد: "وقال قوم: ليس في ال اليتيم صدقة أصلا. وبه قال النخعي ... أهـ الا الله المجتهد: "وقال النخعي المسادة المجتهد: "وقال النخعي المسادة المجتهد المج

تعليق:

هذا مجمل آراء الفقهاء حول وجوب الزكاة في مال الصغير أو عدم وجوبها.

⁽¹⁾ يحرزها: يحفظها.

[،] پیررد. پیسه. در داند د

⁽²⁾ رواه الشافعي. وروى نحوه ابن أبي شيبة، ورقمه بالأموال 1309.

⁽³⁾ رواه ابن أبي شيبة ورقمه بالأموال 1310.

⁽⁴⁾ عثمان بن الأسود. تراجع ترجمته بفهرس الاعلام.

⁽⁵⁾ مجاهد. تراجع ترجمته بفهرس الاعلام.

 $^{^{(6)}}$ عطاء. تراجع ترجمته بفهرس الاعلام.

⁽⁷⁾ رواه أبو عبيد في الأموال ورقمه 1312.

⁽⁸⁾ أبو يونس الحسن بن سعيد تراجع ترجمته بفهرس الاعلام.

⁽⁹⁾ طاووس. تراجع ترجمته بفهرس الاعلام.

⁽¹⁰⁾ رواه أبن أبي شيبة ورقمه بالأموال 1314 والبيهقي. وقال الحافظ بن حجر: وأعله الشافعي بالانقطاع. وبأنه ليث بن أبي سليم ليس بحافظ. وفي الباب عن ابن عباس رواه الدار قطني. وفيه أبي لهيعة وهو ضعيف.

⁽أ1) مالك بن مغول تراجع ترجمته بفهرس الاعلام.

⁽¹²⁾ رواه أبو عبيد في الأموال ورقمه 1317. أيضاً راجع ابن رشد ، بداية المجتهد ج1، ص 178.

⁽¹³⁾ ابن رشد، بداية المجتهدن ج1، ص 178.

سبب اختلاف الفقهاء حول إيجاب الزكاة في مال اليتيم أو عدم إيجابها:

ولعل أهم سبب جعل الفقهاء يختلفون، هو مفهوم الزكاة نفسه. هل هي عبادة كسائر العبادات كالصلاة. وبالتالي ففي هذه الحالة هي غير واجبة على الصغير. أم أن الزكاة حق في المال للفقراء. فمن قال بذلك فهو يوجب استخراجها من مال الصغير.

جاء فى بداية المجتهد: "وسبب اختلافهم فى إيجاب الزكاة عليه، هو اختلافهم فى مفهوم الزكاة الشرعية، هل هى عبادة كالصلاة والصيام؟ أم هى حق واجب للفقراء على الأغنياء؟ فمن قال أنها عبادة اشترط فيها البلوغ. ومن قال أنها حق واجب، للفقراء والمساكين فى أموال الأغنياء، لم يعتبر فى ذلك بلوغا من غيره"(1).

وجاء في كتاب الأموال: "وأما سائر أهل العراق، سوى سفيان ومن قال بقوله، فلا يرون في مال الصغير زكاة، ولا يرون على وصيه إحصاء ذلك، ولا إعلامه. وكذلك المعتوه عندهم. وإنما قاسوا ذلك بالصلاة. وقالوا إنما تجب الزكاة على من وجب عليه فرض الصلاة"(2).

موازنة ورأى:

نخلص إلى أن الفقهاء انقسموا إلى خمسة آراء حول وجوب أو عدم وجوب الزكاة في مال الصغير:

الرأى الأول هو للجمهور: وهم الامام أبو حنيفة والامام مالك والامام الشافعي والامام أحمد والظاهرية. ويقولون بوجوب الزكاة في مال الصبي ومال المعتوه.

ومعهم من الصحابة على وابن عمر وجابر وعائشة عليهم رضوان الله. ومن التابعين الثورى وأحمد واسحق وأبو ثور.

والرأى الثاني يقول ليس على الصبي زكاة وهم الحنفية وبعض المالكية والنخعي.

الرأى الثالث يقول أصحابه يزكى المال النامى فقط سواء عن طريق الزراعة أو التجارة أو تربية المواشى و هم بعض المالكية والامامية ومعهم الحسن البصرى ومجاهد

الرأى الرابع يقول أصحابه بإحصاء الزكاة حتى إذا بلغ اليتيم ورشد يخبر وله الخيار في أن يزكى أو لا يزكى.

⁽¹⁾ بداية المجتهد، لابن رشد الحفيد، ج1، ص 178.

⁽²⁾ كتاب الأموال، لابن سلام، ص 552.

الرأى الخامس يقول أصحابه يعطى القليل فقط ولا تدفع كل الزكاة. فما هو السبب الذي ارتكزت عليه هذه الخلافات؟ كما أن لكل فريق أدلته التي نستعرضها فيما يلي:

الأدلة:

أولا: أدلة من قال بوجوب الزكاة في مال اليتيم:

إستدل من قالوا بوجوب الزكاة في مال الصغير، بعدة أحاديث نبوية وآثار وممارسات للصحابة والتابعين. كلها توجب الزكاة في مال الصغير. فلنستعرضها فيما يلي:

1/ فعن على: أنه كان يزكى أموال ولد أبى رافع، وكانوا أيتاما فى حجره $^{(1)}$.

2/ وعن حبيب بن أبى ثابت، أن عليا باع أرضا لبنى أبى رافع، بعشرة آلاف. وكانوا أيتاما، وكان يزكيها⁽²⁾.

(3) عن القاسم بن محمد (3) قال: "كانت عائشة (4) تبضع (4) أمو النا، ونحن يتامى، وتزكيها. قال: وفي حديث يحي تبضعها في البحر (4).

 $^{(8)}$ عن ابن عمر $^{(8)}$ أنه كان يزكى مال اليتيم $^{(9)}$.

5/ وعن نافع عن ابن عمر أنه كان يكون عنده اليتامى. فيستلف أموالهم ليحرز ها $^{(9)}$ من الهلاك ثم يخرج صدقتها من أموالهم وهي دين عليه $^{(10)}$.

6/ وعن جابر بن عبدالله يقول: في الرجل يلي مال اليتيم قال يعطى زكاته (11).

⁽¹⁾ رواه أبو عبيد في الأموال. كما روى ابن أبي شبية مثل هذا. وفيه قال على: "ترون كنت ألى مالا لا أزكيه". وابو رافع هو مولى رسول الله (ص). ورواه الدار قطنى والبيهقى وابن عبدالبر. و عند الدار قطنى، أن النبى (ص) كان أقطع أبا رافع أرضا. فلما مات أبو رافع باعها عمر بثمانين ألفا. وفي رواية بمئاتين وثمانين ألفا. فلما قبضها بنوه حسبوا المال فوجدوه ناقصا. فسألوا عليا، فقال لهم: "ترون ...الخ".

⁽²⁾ رواه أبو عبيد في الأموال. قال: عن عبّاد بن العوام، عن حجاج بن أرطأة عن حبيب. ورقمه 1306 بكتاب الأموال، ص

⁽³⁾ القاسم بن محمد (ترجمت له فلتراجع الترجمة) بفهرس الاعلام.

⁽⁴⁾ هي عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها (تراجع ترجمتها) في فهرس تراجم الاعلام.

⁽⁵⁾ تبضع: تتجر.

⁽⁶⁾ رواه مالك في الموطأ وابن أبي شيبة.

⁽⁷⁾ نافع (تراجع ترجمته).

⁽⁸⁾ ابن عمر (تراجع ترجمته).

⁽⁹⁾ رواه أبو عبيد في الأموال.

^{(&}lt;sup>9)</sup> يحرزها: يحفظها.

رواه الشافعي وروى نحوه ابن أبي شيبة.

^{(&}lt;sup>11)</sup> رواه ابن أبي شيبة.

- 7/ وعن عثمان بن الأسود⁽¹⁾ قال: سمعت مجاهدا⁽²⁾ وعطاء⁽³⁾ يقولان: أد زكاة مال اليتيم⁽⁴⁾.
- 8 وعن أبى يونس الحسن بن سعيد $^{(5)}$ قال: سألت طاوسا $^{(6)}$ عن زكاة مال اليتيم؟ فقال: زكه، فإن لم تفعل فالإثم في عنقك $^{(7)}$.
- 9/ وعن مالك بن مغول $^{(8)}$ قال: سألت عطاء: هل في مال اليتيم زكاة؟ قال: نعم ... أه $^{(9)}$.

ثانيا: أدلة من قال بعدم زكاة مال اليتيم:

كما وردت آثار عن السلف تقول بعدم وجوب الزكاة في مال اليتيم. وهذه هي بعضها نثبته فيما يلي:

- $^{(12)}$ عن شریح $^{(11)}$ أنه كان لا یز كى مال الیتیم $^{(12)}$.
- 2- وزاد حفص⁽¹³⁾ في حديثه: قال: وكان يقول: يوشك إن أخذت منه الذود⁽¹⁴⁾ أو منه الذودين، ألا يبقى منه شيء⁽¹⁵⁾.
- 3- وعن أبى وائل قال: كان فى حجرى يتيم له ثمانية آلاف در هم. فلم أزكها حتى أدرك (16) فدفعتها إليه (17).

⁽¹⁾ عثمان بن الأسود (تراجع ترجمته).

⁽²⁾ مجاهد (تراجع ترجمته).

⁽³⁾ عطاء (تراجع ترجمته).

^{(&}lt;sup>4)</sup> رواه أبو عبيد في الأموال.

⁽⁵⁾ أبو يونس الحسن بن سعيد (تراجع ترجمته).

^{(&}lt;sup>6)</sup> طاوس (تراجع ترجمته).

⁽⁷⁾ رواه ابن أبي شيبة والبيهقي. وقال الحافظ بن حجر: وأعله الشافعي بالانقطاع، وبأن ليث بن أبي سليم ليس بحافظ. وفي الباب عن ابن عباس رواه الدار قطني وفيه أبي لهيعة وهو ضعيف.

⁽⁸⁾ مالك بن منول (تراجع ترجمته).

⁽⁹⁾ رواه أبو عبيد في الأموال.

⁽¹⁰⁾ القاسم بن عبدالرحمن (تراجع ترجمته).

⁽¹¹⁾ شریح (تراجع ترجمته).

⁽¹²⁾ رواه أبو عبيد في الأموال. قال: حدثنا عباد بن العوام وحفص بن غياث وكلاهما عن الحجاج عن القاسم عن عبدالرحمن عن شريح.

⁽¹³⁾ حفص (تراجع ترجمته).

⁽¹⁴⁾ الذود: أنظر الفهرس.

⁽¹⁵⁾ رواه ابن أبى شيبة.

⁽¹⁶⁾ أُدرك: أي بلغ.

⁽¹⁷⁾ رواه ابن أبى شيبة.

- 4- قال: وحدثنا جرير⁽¹⁾ عن منصور⁽²⁾ عن ابراهيم⁽³⁾، قال: "ليس في مال اليتيم زكاة"⁽⁴⁾
 - $^{(6)}$ عن الشعبى $^{(6)}$ قالا: "ليس في مال اليتيم زكاة" $^{(7)}$.

ثالثا: أدلة من قال بإحصاء الزكاة في مال اليتيم:

وذهب قوم إلى أن الزكاة فى مال اليتيم تحصى فقط. حيث يخطر اليتيم بعد بلوغه سن الرشد، ويترك له خيار استخراج الزكاة أو عدم ذلك. وهذه هى أدلتهم:

1/ قال: حدثنا بن أبى زائدة (8) عن ليث (9) عن مجاهد (10) عن ابن مسعود (11) قال: "أحصى ما فى مال اليتيم من الزكاة، فإذا بلغ و آنست منه رشدا فأخبره، فإن شاء زكى وإن شاء تركى (12).

2/ قال أبو عبيد $^{(13)}$ وأما سفيان $^{(14)}$ فكان يأخذ بقول عبدالله $^{(15)}$ يقول: أحصى ما فى مال اليتيم من الزكاة، فإذا كبر فادفعه إليه، وأخبره بما عليه ... أه $^{(16)}$.

رابعا: أدلة من قال بزكاة ما يمكن تنميته فقط:

و هناك قول باستخراج الزكاة فيما يمكن تنميته من مال اليتيم فقط أما الأموال الجامدة فلا تزكى وقد استدل أصحاب هذا الرأي بآثار نذكر ها فيما يأتي:

1- قال: وعن الحسن $(^{(17)}$ قال: ليس في مال اليتيم زكاة، إلا في زرع أو ضرع $(^{(18)}$.

⁽ا) جرير (تراجع ترجمته).

⁽تراجع ترجمته).

⁽³⁾ ابراهیم (تراجع ترجمته).

⁽⁴⁾ رواه ابن أبي شيبة.

^{(&}lt;sup>5)</sup> مجاهد بن سعید (تراجع ترجمته).

⁽⁶⁾ الشعبي (تراجع تُرجمته).

⁽⁷⁾ رواه آبن أبي شيبة، عن سعيد بن دينار، قال: سألت الشعبي عن مال اليتيم، فيه زكاة؟ قال: لو كان عندي ما زكيته.

⁽⁸⁾ ابن أبى زائدة (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽⁹⁾ ليث (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽¹⁰⁾ مجاهد (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽¹¹⁾ ابن مسعود هو عبدالله بن مسعود الصحابي (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽¹²⁾ رواه ابن أبي شيبة. ورقمه بالأموال 1315.

⁽¹³⁾ أبو عبيد (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽¹⁴⁾ الحسن (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽¹⁵⁾ عبدالله (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽¹⁶⁾ رواه أبو عبيد في الأموال ورقمه 1326.

الحسن (تراجع ترجمته). (17)

⁽¹⁸⁾ رواه ابن أبي شيبة.

2- قال: وعن مجاهد⁽¹⁾ قال: "كل مال لليتيم ينمّى⁽²⁾ أو قال: كل شيء من بقر أو غنم أو زرع أو مال يضارب به، فزكه, وما كان له من صامت لا يحرك، فلا تزكه، حتى يدرك فادفعه إليه"⁽³⁾.

خامسا: أدلة من قال بإعطاء الشيء القليل من مال اليتيم:

وهناك رأى يقول يعطى القليل من مال اليتيم مقابل الزكاة، ولا تعطى الزكاة كاملة. وهذه هي أدلة هؤلاء:

قال أبو عبيد (4) حدثنا على بن هاشم (5) عن هشام بن عروة (6) عن أبيه أنه كان عنده مال يتيم، فكان يزكيه و Y يستوعب الزكاة (7).

قال أبو عبيد: يعنى أنه كان يرضخ منه (8).

موازنة أخيرة بين آراء الفقهاء:

نخلص إلى أن آراء الفقهاء في النهاية، تندرج تحت الرأيين الأساسيين: القول بوجوب الزكاة في مال اليتيم. والقول بعدم وجوبها.

فرأى من يقول بإحصاء الزكاة، يميل إلى الوجوب. لكن يحمل مسئولية تنفيذ استخراجها لليتيم بعد أن يدرك. والرأي بإستخراج الزكاة من المال النامي دون الجامد أيضا يقضى بوجوب الزكاة في مال الصغير. وكذلك الرأى القائل باستخراج القليل فقط، من مال اليتيم كزكاة ولا يستوعبها كلها، يدل على إيجاب الزكاة في مال الصغير.

إن هذه الشواهد كلها تدل على ترجيح كفة رأى وجوب الزكاة في مال اليتيم، على الرأي بعدم وجوبها. أما القائلين بعدم وجوب زكاة اليتيم أو الصغير بحجة أنها تشبه الصلاة، والصلاة غير واجبة إلا على من بلغوا الحلم، وكذلك الحال في الزكاة. فقد رد عليهم أصحاب الرأي الآخر.

⁽اراجع ترجمته).

⁽²⁾ ينمى: يقال نما المال إذا كثر وزاد.

⁽³⁾ رواه أبو عبيد في الأموال.

⁽أبُو عبيد هو الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام، صاحب كتاب الأموال وغيره (تراجع ترجمته).

⁽⁵⁾ على بن هاشم (تراجع ترجمته).

⁽⁶⁾ هشام بن عروة (تراجع ترجمته).

⁽⁷⁾ رواه أبو عبيد في الأموال.

⁽⁸⁾ يرضخ: يعطى شيئا قليلا منه.

رد القائلين بوجوب الزكاة في مال الصغير على من قال بخلاف ذلك تشبيها لها بالصلاة:

لكى نقارن بين الأحكام الشرعية، لا يكفى أن نعرف ما يجمع بينها من أوصاف شرعية كالإيجاب والفرضية والندب والتحريم والكراهة والإباحة. حتى نحكم بتشابهها لبعض. بل لا بد من الغوص فى معانيها الدقيقة ونقارن بين هذه المعاني حتى نحكم بالتشابه بينها. إن الصلاة والزكاة تجمع بينهما الفرضية. ولكن تفرق بينهما اختلافات عديدة، حينما نأتى للتطبيق.

جاء في كتاب الأموال: "إن شرائع الإسلام لا تقاس بعضها ببعض لأنها أمهات⁽¹⁾، تمضي كل واحدة على فرضها وسنتها. وقد وجدناها مختلفة في أشياء كثيرة".

أ/ إن الزكاة تخرج قبل حلها ووجوبها، فتجزيء عن صاحبها. في قول أهل العراق، وأن الصلاة لا تجزيء إلا بعد دخول الوقت⁽²⁾.

ب/ إن الزكاة تجب في أرض الصغير، إذا كانت أرض عشر، في قول الناس جميعا، وهو لا تجب عليه الصلاة⁽³⁾.

ج/ ومنها أن المكاتب تجب عليه الصلاة، ولا تجب عليه الزكاة.

د/ والحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة. والناسي فى رمضان لا قضاء عليه. بينما الناسي للصلاة عليه القضاء.

هـ/ والصلاة حق يجب لله على العباد. وأما الزكاة فحق الفقراء في الأموال.

و/ إذا كان للصبى مملوك، عليه نفقته من ماله. وإن كان للصبى زوجة زوجه إياها أبوه، تجب عليه نفقتها من ماله. ولو سبب ضررا لإنسان غرم من ماله. ولا يسقطون عنه هذه الديون بحجة أن الصلاة غير واجبة عليه ... أهـ $^{(4)}$.

(ز) أما حديث عبدالله (⁵⁾ الذي يقول فيه "أحصى ما في مال اليتيم من الزكاة ثم أخبره بذلك. فإن هذا لم يثبت عندنا، لأن مجاهدا (⁶⁾ لم يسمع عنه. وهو – أي عبدالله – كان يفتى بخلافه.

⁽¹⁾ أمهات: يعنى أصول.

⁽²⁾ بل تجزيء الصلاة أيضا إذا اضطر لجمع التقديم لعذر، فيجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

⁽³⁾ يمكن أن يقال أن وجوبها في أرضه، غير وجوبها عليه، فإن الزكاة حق الزرع.

⁽⁴⁾ لا شك أن هذه الأمور لا يكلف بها الصبي، وإنما يتولاها عنه وليه.

⁽⁵⁾ عبدالله (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽⁶⁾ مجاهد (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

من ذلك حديث عثمان بن الأسود (1) عنه. أنه كان يقول: أد زكاة مال اليتيم.

ومن ذلك حديث خصيف $^{(2)}$ عنه، أنه كان يقول: "كل مال لليتيم ينمى أو يضارب به فزكه ... أهـ $^{(3)}$.

وقد سبق تخريج هذه الأحاديث في هذا المطلب.

الخلاصة:

نخلص إلى أن الزكاة واجبة، وجوبا قطعيا. بدليل معناها الذي هو النماء والتطهير. وبدليل مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع.

أما بالنسبة لزكاة مال اليتيم أو الصغير، فبعد استعراضنا لاختلافات الفقهاء حول ذلك، وإيراد أدلة كل فريق ومناقشتها، خلصنا إلى أن وجوبها في مال الصغير أو اليتيم هو الأرجح. وخاصة في عصرنا هذا والذي تطورت فيه أساليب التجارة والتنمية والاستثمار، وفق صيغ إسلامية مشروعة. إذن فليتجر الولى أو الوصى أو القيم، وفق ما توصلنا إليه في هذا الفصل. ثم ليخرج الزكاة نيابة عن الذين يلى أمرهم.

أحكام الفطرة الشرعية بالنسبة للطفل:

الحنفية والمالكية والشافعية:

جاء فى بداية المجتهد: "وأجمعوا على أن المسلمين مخاطبون بها ذكرانا كانوا أو إناثا. صغارا أو كبارا عبيدا أو أحرارا. واتفقوا على أنها زكاة بدن لا زكاة مال. وأنها تجب على المرء فى نفسه. وأنها تجب فى أولاده الصغار عليه إذا لم يكن لهم مال. وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك.

والجمهور على أنه لا تجب على المرء في أولاده الصغار إذا كان لهم مال \dots أهـ $^{(4)}$.

<u>التعليق:</u>

إذن، فزكاة الفطر واجبة على اليتيم (الطفل) عند الجمهور متى كان له مال. وإلا فهى واجبة عليهم يخرجها عنهم الولى قال بذلك الشافعية والحنفية والمالكية.

⁽¹⁾ عثمان بن الأسود (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽²⁾ خصيف (تراجع ترجمته) بفهرس الاعلام.

⁽³⁾ كتاب الأموال، لابن سلام، ص 552 فما بعدها.

⁽⁴⁾ ابن رشد، بدایة المجتهد، ج2، ص 203 فما بعدها.

المالكية:

جاء في الفواكه الدواني: "وصلة فرضها على كل كبير أو صغير ذكر أو أنثى حر أو عبد. ومعلوم أن الوجوب متعلق بولى الصغير وسيد العبد ... أهـ "(1).

إذن، فهي واجبة على الصغير عند المالكية يباشرها عنه وليه.

الحنابلة:

جاء في المغنى: "قال ابن المنذر: كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار، لا يوجبون على الرجل زكاة الفطر في بطن أمه. وعن أحمد رواية أخرى أنها تجب عليه ... أهـ"(2). فما دامت تجب على الجنين عند الإمام أحمد، فمن باب أولى أنها تجب على اليتيم.

الظاهرية:

جاء فى المحلى: "وأما الحمل، فرسول الله صلى الله عليه وسلم أوجبها على كل صغير أو كبير، والجنين يقع عليه اسم الصغير فإذا أكمل مائة وعشرين يوما فى بطن أمه، قبل إنصداع الفجر من ليلة الفطر، وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر ... أهـ "(3).

الزيدية:

جاء في شرح الأزهار: "فإن تقارن غروب الشمس وحدوث الولد فلا فطرة"(⁽⁴⁾.

وهذا يعنى إذا ولد الولد قبل مغيب شمس آخر يوم من رمضان ولو بلحظات، فقد وجبت عليه زكاة الفطر وعلى وليه إخراجها عنه. أما إن تقارن غروب الشمس وولادة الولد، فلا فطرة عليه.

وجاء في سبل السلام من كتب الزيدية أيضا: "وأما الصغير فتلزم - أي زكاة الفطر - في ماله إن كان له مال، كما تلزمه الزكاة في ماله - أهـ- أهـ-

ونستفيد من نص الزيدية وجوب زكاة الفطر على اليتيم.

وبذلك يتضح وجوب زكاة الفطر على الصغير

⁽¹⁾ النفر اوى، الفواكه الدوانى، ج1، ص 404.

⁽²⁾ ابن قدامة، المغنى، ج2، ص 366. ومثله المرداوى، الإنصاف، ج3، ص 168.

⁽³⁾ ابن حزم، المحلى، ج6، ص 132.

⁽⁴⁾ أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج1، ص 541.

⁽⁵⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 138.

الأباضية:

وجاء فى شرح كتاب النيل: "... فيمن حدث من زوجة أو مملوك أو ولد أو غيرهم، ممن يلزم إنفاقه على ما مر"، تلزم عنه إن كان قبل وقت الوجوب، ودام إلى وقت الإخراج إن حدث بعد ذلك ... أهـ "(1).

إذن يقول الأباضية بوجوبها على الصغير.

موازنة:

مما استعرضت من النصوص، يتضح لنا أن زكاة الفطر واجبة ولازمة على الصغار (الأيتام) بالإجماع متى ولد اليتيم ولو قبل مغيب شمس آخر يوم من رمضان بلحظات. أما إذا تقارن ميلاده مع مغيب الشمس فلا فطرة عليه.

موقف القانون السوداني من زكاة مال اليتيم أو الصغير:

لم يشر قانون الزكاة لسنة 1990م، إشارة صريحة إلى إيجاب وكيفية زكاة مال اليتيم أو الصغير والجنين. ولكن ضمن تعريفه للزكاة والتي تجب في مال (المسلم)، فإن كلمة (المسلم) هذه قد تعنى الكبير والصغير والجنين على السواء. كما ذكر في مادة أخرى عبارة وجوبها على (كل شخص سوداني مسلم) فالشخص والسوداني والمسلم كلمات قد تدل على الصغير أيضا بجانب الكبير وكذلك الجنين.

كما أشار القانون إلى زكاة المال المختلط، مثلا بموجب الشراكات والملكية الشائعة وملكية الأسرة، حيث يمكن أن تدخل أموال الصغار والأجنة في هذه الحالات.

أما عبارة الشروط المقررة في الشريعة الإسلامية والتي تزكى وفقها الأموال، فلا أظنها تكفى لمعالجة بعض الجوانب كزكاة الصغير أو اليتيم أو الجنين. اللهم إلا أن يستصدر ديوان الزكاة فتاوى ومنشورات من وقت لآخر لمعالجة مثل هذه الجوانب⁽²⁾.

أما الفطرة بالنسبة للكبير والصغير فلم يشر إليها القانون وكذلك بالنسبة للجنين.

⁽¹⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج3، ص 298.

⁽²⁾ راجع قانون الزكاة لسنة 1990م.

جاء في المادة (أي): "الزكاة يقصد بها الحصة المقدرة شرعا في مال المسلم بالشروط المقررة في الشريعة الإسلامية والمبينة في هذا القانون".

وجاء في المادة (4): "1- تجب الزكاة على كل شخص سوداني مسلم يملك داخل السودان أو خارجه مالا تجب فيه الزكاة مع مراعاة عدم الازدواج في دفع الزكاة". 2- تشمل كلمة شخص الواردة في البند (1) الأشخاص الاعتبارية على أن لا يخضع مال غير المسلمين من الأشخاص الاعتبارية للزكاة".

وجاء في المادة (5): 2- إذا كثر الملاك أو اختلط الملك، بحيث يجوز إعتباره ملكا واحدا، فتجب الزكاة في المال مجتمعا إذا بلغ النصاب

³⁻ تطبق أحكام البند (2) على وجه الخصوص، على الشركات والشراكات والملكية الشائعة وملكية الأسرة.

المبحث الرابع أحكام النفقة على الحمل والولد

المطلب الأول: تعريف النفقة في اللغة:

النفقة جاءت في اللغة بعدة معان: فمعناها الرواج. أو الموت. أو التقشر والنفاد. ومن مشتقاتها النفاق أي فعل المنافق.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: " (ن ف ق) تقول نفق البيع نفاقا: أي راج. وتقول: نفقت الدابة إذا ماتت. ونفق الجرح: أي تقشر.

ورجل منفق: كثير النفقة. فالنفقة ما تنفقه من الدراهم ونحوها ... أهـ(1).

وجاء في أساس البلاغة: "تقول: نفقت الدراهم وأنفقتها. كقولك نفدت وأنفدتها. وأنفق الرجل على عياله واستنفق. وخذ هذه الدراهم فاستنفقها ونفقت نفقة القوم ونفقاتهم ونفاقهم ... أهد(2).

ونحن إنما يعنينا النفقة بمعنى انفاق الدراهم على ما به قوام الحياة واستمرارها بالنسنة للآدمي

المطلب الثانى: تعريف النفقة في الإصطلاح:

مقدمـــة:

فى هذا المطلب نعرف النفقة فى إصطلاح الفقهاء. ثم نقارن التعريف الفقهي بتعريف النفقة فى القانون السودانى، ثم نناقشهما ونقارن بينهما.

جاء في حاشية ابن عابدين حول تعريف النفقة: النفقة هي "الإدرار على الشيء بما فيه بقاؤه ... أهـ"(3).

وجاء في الفواكه الدواني: "هي ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف ... أهـ"(4). إذن فالتعريف الثاني للنفر اوي من المالكية.

⁽¹⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب النون، مادة (ن ف ق).

⁽²⁾ الزَّمْخَشْرَى، أساس البلاَّغة، حرف النون، مادة (ن فُ ق).

⁽³⁾ ابن عابدین، حاشیة ابن عابدین، ج3، ص 572.

⁽⁴⁾ النفراوي، الفواكه الدواني، ج2، ص 57.

مناقشة حول التعريفين:

نلاحظ أن التعريف الأول ذكر لفظة (الشيء) أن الإدرار على أى شيء كالبناء سمى نفقة. ولهذا جرت العادة – مثلا – بعمل أوقاف على المساجد لتصان المساجد دوريا من ربعها.

أما التعريف الثاني، فقد تميز بعدة ميزات:

أولا: فهو قد خص النفقة بالآدمي كما ذكر (حال الآدمي).

ثانيا: ذكر أن النفقة تكون على عادات الأدمي وهو ما يجعل الحياة تستمر. وعادات الأدمى تدخل فيها أشياء كثيرة.

ثالثا: كما حدد معيارها وهو أن تكون دون سرف فيدخل في ذلك الفقراء ومتوسطو الحالة المالية.

<u>ترجيح:</u>

ولهذه الأسباب أرجح التعريف الثاني للنفر اوى من المالكية وهو أن النفقة هى ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف.

التعريف القانوني للنفقة:

جاء فى المادة (65) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "النفقة تشمل الطعام والكسوة والمسكن والتطبيب. وكل ما به مقومات حياة الإنسان، حسب العرف"(1).

التعليق:

نخلص إلى أن تعريف القانون أوسع من تعريف الفقهاء، فهو قد ذكر لفظة مقومات الحياة. بل وذكر منها أمثلة كالطعام والكسوة والمسكن والتطبيب. كما تطرق للعرف. حيث أن العرف له دور في تحديد النفقة. وكما هو معروف أن الأعراف تختلف من زمان لآخر ومن مجتمع لمجتمع.

لذا يمكن القول أن التعريف القانوني عملي إلى حد كبير، ومواكب للعصر (2)

⁽¹⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

قانون الأخوان السخصية للمسلمين للسنة 1991. (2) راجع: لمؤلف هذه الرسالة، نفقات الأقارب في الفقه الإسلامي، ص 25 فما بعدها.

المطلب الثالث: مشروعية النفقة

شرعت نفقة الأقارب، بالكتاب والسنة والإجماع. وذلك من أجل الحفاظ على المصالح التي جعلها الله سبحانه وتعالى، مقاصد لشرعه، للحفاظ على النوع البشرى إلى أن تقوم الساعة.

أ. الأدلة من الكتاب:

- 1- قال تعالى: "أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة، أو مسكينا ذا متربة"(1).
- 2- وقال تعالى: "قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا، وبالوالدين إحسانا"⁽²⁾.
- 3- وقال تعالى: "ويسألونك ماذا ينفقون. قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامي والمساكين وابن السبيل. وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم"(3).
- 4- وقال تعالى: "ليس البر وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل السائلين وفي الرقاب ..."(4).
- 5- وقال تعالى: "وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل، لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذى القربى واليتامى والمساكين"⁽⁵⁾.

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة فى هذه الآيات هو أن الله تعالى حض على النفقة وخاصة على الأقرباء، حتى ينقذهم الإنسان من الضياع والفساد، الذى قد يصيبهم بسبب العوز والجوع، وحتى يساهم فى الحفاظ على مقاصد الشرع التى إختار ها الله لأمة الإسلام.

ب. الأدلة من السنة:

1- عن عائشة أن هندا قالت: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه، وهو لا يعلم. فقال: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ سورة البلد، الأيات 14 و15 و16.

⁽²⁾ سورة الأنعام، الآية 151.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 215.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة البقرة، الآية 177.

⁽⁵⁾ سورة البقرة، الآية 83.

⁽⁶⁾ رواه الجماعة إلا الترمذي. وقد أخرجه الكحلاني في سبل السلام باب النفقات ج3 ص 218.

- 2- وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، معاوية بن حيدة القشرى قال: قلت يا رسول الله، من أبر؟ قال أمك. قلت: ثم من؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال: أباك ثم الأقرب فالأقرب"(1).
- 3- وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال النبى صلى الله عليه وسلم: "أفضل الصدقة ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول"⁽²⁾.
- 4- وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال يا رسول الله، أى الصدقة أفضل؟ قال جهد المقل. وأبدأ بمن تعول"(3).
- 5- وعن أم كلثوم بنت عقبة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح"(4).

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة بهذه الأحاديث وغيرها هو أنها حضت ورغبت في الصدقة وخاصة على الأقارب لما في ذلك من عظيم الثواب.

ج. الإجماع:

أما الإجماع، فقد أجمعت الأمة، على أن الصدقات من أكبر أبواب الخير في الشريعة، بل هي من الواجبات فعلى كل من يريد النجاة بين يدى الله أن يتمسك بها. وخاصة الصدقة على ذوى رحمه. جاء في المغنى: "قال – ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على المرء نفقة أو لاده"(5).

الموازنة:

نخلص إلى أن النفقات فى الشريعة باب كبير فى الخير. فهى مما يحفظ التوازن فى المجتمع ويحى سنة التكافل والترابط بين المسلمين، بالإضافة إلى ما ينتظر من يقومون بأدائها من المسلمين من الأجر العظيم عند الله، وقد حملت نصوص الكتاب والسنة وكذلك الإجماع هذه المعانى الكبيرة التى تدل عليها النفقات.

⁽¹⁾ رواه النسائي وأبو داود والترمذي وحسنه والحاكم راجع الكحلاني ج3 ص 227.

⁽²⁾ رواه النسائي وصححه بن حبان ذكره الكحلاني عن أبي هريرة في سبل السلام باب النفقات ورقمه 8 راجع سبل السلام ج3 ص 223.

⁽³⁾ رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم. وقال صحيح على شرط مسلم.

⁽⁴⁾ رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح. وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم. وقد ذكره المنذري في باب الترغيب في صلة الرحم ورقمه 25. راجع = 34

⁽⁵⁾ ابن قدامة، المغنى، ج9، ص 257.

المطلب الرابع: أحكام النفقة على الحمل:

إن أسباب وجوب النفقة بواسطة إنسان على غيره هى الزوجية والقرابة والملك. ونستبعد موضوع الملك، إذ لا يوجد رق الآن. وكذلك لأن اسباب النفقة على الحمل تجتمع فيها القرابة، أى قرابة الزوج لحمله الذى فى بطن الأم بالإضافة إلى السبب الثاني وهو الزوجية، فالحامل هى زوجته.

فإن كانت الزوجية باقية فبالسببين معا. أما إن كانت الزوجية غير باقية. فإما أن يكون ذلك بسبب الطلاق أو بسبب الموت. وهذا هو تفصيل الحالتين:

1/ حالة الفرقة للطلاق:

أجمع الفقهاء على أن النفقة في هذه الحالة على الزوج. كما لو كانت الزوجية قائمة. وذلك لقوله تعالى: "وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن"(1). ولقوله (ص): لفاطمة بنت قيس: "لا نفقة لك"(2).

وإستنادا على الآية والحديث، فقد أجمع الفقهاء على أنه لا نفقة للمطلقة المبتوتة إلا أن تكون حاملا.

جاء في المبسوط للحنفية: "لكل مطلقة بثلاث أو واحدة السكني والنفقة ما دامت في العدة" (3). وجاء في بداية المجتهد للمالكية: "فهم اتفقوا على أن للمعتدة الرجعية النفقة والسكني، وكذلك الحامل" (4). وجاء في الأم للشافعي: "قال الشافعي: لم أعلم مخالفا من أهل العلم في أن المطلقة التي يملك زوجها رجعتها. عليه نفقتها وسكناها ... (5). وجاء في المغنى للحنابلة: "جملة الأمر أن الرجل إذا طلق امرأته طلاقا بائنا. وكانت حاملا فلها النفقة والسكني ... أه (6). وجاء في نيل الأوطار للزيدية: "والحديث يدل بمنطوقه على وجوب النفقة والسكني على الزوج للمطلقة رجعيا (7). وجاء في السرائر للإمامية:

⁽¹⁾ سورة الطلاق، الآية 6.

⁽²⁾ روه مسلم. وذلك أن زوجها أبا عمر بن المغيرة، طلقها تطليقة بائنة. وهو إذ ذاك باليمن، مع على ابن أبى طالب. فقال لها الحارث بن هشام وعباس بن أبى ربيعة: لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً فأتت النبى (ص) فذكرت له قولهما. فأيدهما وأورهما. أخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح ورقمه في سنن الترمذي 1191. راجع ج2 ص 325.

⁽³⁾ السرخسى، المبسوط، ج5، ص 201.

⁽⁴⁾ ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ج2، ص 76. ومثله الكافي، ج1، ص 297.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الإمام الشافعي، الأم، ج5، ص 23⁷.

^{(&}lt;sup>6)</sup> ابن قدامة، المغنى، ج8، ص 185.

⁽⁷⁾ الشوكاني، نيل الأوطار، ج7، ص 108.

"المطلقة البائن لا نفقة لها في عدتها، فإن كانت حاملا، فلها النفقة"⁽¹⁾. وجاء في شرح كتاب النيل للأباضية: "... ولحامل ثلاثا أو بائنا نفقة فقط حتى تضع ..."⁽²⁾.

و هكذا ثبت إجماع الفقهاء، على أنه لا نفقة للمطلقة طلاقا مبتونا، إلا أن تكون حاملا. إذن، فالنفقة للحمل، وليس لها هي.

2/ الفرقة بسبب وفاة الزوج:

أما فى حالة المتوفى عنها زوجها: فهل تجب لها ولحملها النفقة? انقسم الفقهاء إلى قسمين. فقال الجمهور ليس لها النفقة وإن كانت حاملا. وقال الزيدية والإمامية وبعض الحنابلة: لها النفقة.

رأى الجمهور:

جاء في الدر المختار للحنفية: "لا تجب النفقة بأنواعها لمعتدة موت مطلقا ولو حاملا" (3). وجاء في حاشية الدسوقي للمالكية: "وتسقط الكسوة والنفقة – أي كسوة البائن الحامل ونفقتها إذا مات الزوج ... أه" (4). وجاء في الإقناع للشافعية: "وخرج بقيد البائن المعتدة عن وفاة، فلا نفقة لها وإن كانت حاملا (5). وجاء في المحلى للظاهرية: "وأما المتوفى عنها الحامل فمن مالها – أي نفقتها من مالها – إن كان لها مال، وإلا فهي أحد فقراء المسلمين، وهذا قولنا ... أه" (6). وجاء في المبسوط للإمامية: "المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها حاملا كانت أو مائلا بلا خلاف ... أه" (7).

إذن، فعلى رأى الجمهور لا نفقة للمتوفى عنها زوجها الحامل.

رأى المخالفين:

وهم الزيدية والإمامية وبعض الحنابلة. جاء في الأحكام للزيدية: "نفقة المتوفى عنها زوجها تكون من رأس المال أبدا، حتى تنقضى عدتها، ذات حمل كانت أو غير ذات حمل ... أهـ"(8). وجاء في شرائع الإسلام للإمامية "وفي الحامل المتوفى عنها زوجها روايتان:

⁽¹⁾ ابن ادریس الحلی، السرائر، ج2، ص 656.

^{(&}lt;sup>2)</sup> اطفیش، شرح کتاب النیل، ج7، ص 397.

⁽³⁾ الحصفكي، الدر المختار، ج3، ص 61. ومثله ابن نجيم، البحر الرائق، ج4، ص 217.

⁽⁴⁾ الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج2، ص 515.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الشربيني، الإقناع، ج2، ص 470.

⁽⁶⁾ ابن حزم الظاهري، المحلي، ج10، ص 288.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الطوسي، المبسوط، ج5، ص 215.

⁽⁸⁾ يحى بن الحسين، الأحكام، ج1، ص 439.

أشهر هما أنه لا نفقة لها. والأخرى ينفق عليها من نصيب ولدها ... أهـ "(1). وجاء فى الإنصاف للحنابلة: "وأما المتوفى عنها زوجها. وإن كانت حاملا فهل لها ذلك على روايتين: إحداها لا نفقة لها ولا كسوة ولا سكنى وهو المذهب. والرواية الثانية لها ذلك ... أهـ (2).

أما على رأى المخالفين المتوفى عنها زوجها الحامل تجب لها النفقة.

الأدلة:

استدل الجمهور بحديث جابر قال: "قال رسول الله (ص) ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة" (3). وبحديث ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله (ص): "لا نفقة لها وجبت المواريث" (4).

ولقولهم أيضا أن الإنسان بعد الموت ليس له مال. وبالتالي لا يجب عليه شيء (5).

واستدل أصحاب الرأى الآخر بقوله تعالى: "وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن" (6). وقوله تعالى: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا، وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج" (7).

وقالوا إن نسخ هذه الآية، لا يوجب نسخ النفقة. ورد الجمهور بأن الآية الأولى وردت في المطلقات، فلا تتناول المتوفى عنها.

وأما الآية الثانية فهي في النفقة التي كانت تجب بالوصية كما هو واضح من نص الآية. ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا، يتربصن بأنفسهم أربعة أشهر وعشرا ..."(8). وبآيات المواريث ... أهـ(9).

⁽¹⁾ المحقق الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 569.

⁽²⁾ المرداوي، الإنصاف، ج9، ص 368.

⁽³⁾ رواه الدار قطني في سننه.

⁽⁴⁾ رواه البيهقي في السنن.

⁽⁵⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص 185.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة الطلاق، الآية 6.

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة البقرة، الآية 240.

⁽⁸⁾ سورة البقرة، الآية 234.

د. الكردى، مصدر سابق، ص 66 فما بعدها. $^{(9)}$

ترجيح:

وأرجح رأى الجمهور، إذ أن أدلته أقوى. ولكن سنة التكافل في بلادنا تسير على رأى القلة. فأهل المتوفى غالبا ما ينفقون على المتوفى عنها زوجها حتى تضع حملها.

القانون السودانى:

لم أقف في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م، على نص واضح حول نفقة الحمل في حالة المطلقة المتبوتة، إذا كانت حاملاً. لكن العرف السوداني يقضى بالإنفاق عليها حتى تضع.

أما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بنص المادة (76) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 حيث تقول: "ينقضي الالتزام بنفقة الزوجة في أي من الحالات الآتية:

المطلب الخامس: الحكم الشرعى للنفقة على الولد:

مقدمة:

نقصد بالولد الطفل. وقد عرفت لفظة الولد فيما سبق ضمن الألفاظ الدالة على كلمة طفل. حيث وجدنا في النصوص من الآيات والأحاديث وفي مصطلح الفقهاء وفي القانون أن هنالك ألفاظا كثيرة تطابق لفظة الطفل وتدل على معناها، مما يدل على ثراء اللغة العربية. ومن هذه الألفاظ لفظة الولد.

لقد وجدنا أن الطفل معناه الولد منذ ميلاده وإلى أن يبلغ سواء أكان ذكرا أم أنثى مفردا أم جمعا.

لكن الذى نقصده هنا من معاني ولد، ليس هو المعنى اللغوي أو الاصطلاحي، كما ناقشناه من قبل إنما نقصد الولد الذى تجب له النفقة عند الفقهاء: هل هو الولد المباشر؟ أم هل هو ولد الولد؟ أم هل هو ولد البنت؟ أى ما هى الفئة أو الفئات التى تجب النفقة بواسطة الأب عليها. فهيا إلى مذاهب الفقهاء:

⁽¹⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

الحنفية:

جاء فى البحر الرائق: "أقول: ومراد المصنف، ولا يشارك الأب والولد فى نفقة ولده وأبويه أحد، بالأب ما يشمل الجد. وبالولد ما يشمل ولد الولد. ففى البدائع ولا يشارك الولد فى نفقة والديه أحد وكذا فى نفقة جده وجدته عند عدم الأبوين. ولا يشارك الأب فى نفقة ولده أحد، وكذا لا يشارك الجد أحد، فى نفقة ولد ولده عند عدم وليه لقيامه مقامه عند عدمه ... أهـ"(1).

المالكية:

جاء في حاشية على كفاية الطالب "وعلى صغار ولده، أي مباشرة، فلا يجب عليه أن ينفق على ولد ولده. والحاصل أن نفقة الأنثى تستمر حتى يدخل بها زوجها ... أهـ"(2).

الشافعية:

وجاء في المجموع شرح المهذب: "والقرابة التي تستحق بها النفقة قرابة الوالدين وإن علوا. وقرابة الأولاد وإن سفلوا ... أهـ "(3).

وجاء في نهاية المحتاج: "ويلزم الأصل الحر أو المبعض مؤونة الولد المعصوم الحر أو المبعض كذلك وإن سفل ... أهـ"(4).

الحنابلة:

جاء فى المغنى والشرح الكبير: "وقال: يجب الإنفاق على الأجداد والجدات وإن على الأجداد والجدات وإن علوا. وولد الولد في مطلق اسم الوالد والولد ... أهـ "(5).

الظاهرية:

جاء في المحلى: "فرض على كل أحد من الرجال والنساء، الكبار والصغار، أن يبدأ بما لا بد منه، ولا غنى عنه له، من نفقة وكسوة، على حسب حاله وماله. ثم بعد ذلك يجد

⁽¹⁾ ابن نجيم، البحر الرائق، ج4، ص 226. ومثله: العيني، البناية في شرح الهداية، ج5، ص 533.

⁽²⁾ العدوى، حاشية على كفاية الطالب الرباني، ج2، ص 107. ومثله زروق، شرح العلامة زروق، ج2، ص 98. ومثله جواهر الاكليل للآلي، ج1، ص 407.

⁽³⁾ الشيرازي، المجموع شرح المهذب، ج2، ص 202.

 ⁽⁴⁾ الرملى، نهاية المحتاج، ج7، ص 218.
 (5) ابن قدامة، المغنى و الشرح الكبير، ج9، ص 257.

كل أحد النفقة، على من لا مال له، ولا عمل بيده، مما يقوم منه نفسه. وعلى البنين والبنات وبنيهم وإن سفلوا ... أهـ"(1).

<u>الزيدية:</u>

لم أعثر على قول فيما اطلعت عليه من كتب الزيدية وقد بحثت في كتاب نيل الأوطار وسبل السلام من كتب الزيدية ولكنني لم أعثر على شيء.

الإمامية:

أيضا لم أقف على رأى للإمامية فيما وصل إلى يدى من كتب الإمامية.

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "تلزم الأب نفقة بنيه ونفقة بني بنيه وإن سفلوا. أراد به ما يشمل الإناث فغلب البنين ... أهـ"(2).

الابن هو الابن والبنت وأبنائهما وإن سفلوا.

وجاء في شرح كتاب النيل أيضا: "قولان: قيل: تجب – أى النفقة – لأنهم – أى بنى البنين – عنده بمنزلة البنين و لأن اسم الولد يشملهم. وقيل: (3).

وعندي أن الرأي الأول بدخول البنين في النفقة هو الأرجح عند الأباضية.

الموازنة:

نستطيع القول أن الفقهاء، وحول مفهوم النفقة على الأولاد، قد انقسموا إلى قسمين:

- 1- القسم الأول وهم المالكية وقد يرون أن الولد ولأغراض النفقة تشمل الولد المباشر ذكرا كان أم أنثى فقط.
- 2- القسم الثاني. وهم الجمهور وهم يرون أن الولد، ولأغراض النفقة يشمل الأولاد ذكورا وإناثا وأولادهم أيضا ذكورا كانوا أم إناثا. مهما نزلوا.

ابن حزم، المحلى، ج10، ص 100 فما بعدها.

⁽²⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج14، ص 14 فما بعدها.

⁽³⁾ المصدر السآبق، ج12، ص 61 فما بعدها.

الأدلة:

أولا: أدلة المالكية:

وقد استدل المالكية، بما يأتى من الأدلة:

1/ جاء في الخرشي على مختصر خليل: "قال الأنصاري: وتجب بالنسب، نفقة الأصل والفروع، من ابن أو بنت، ولو بواسطة، لقوله تعالى: "فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن"(1).

ووجهه – أى الدليل – أنه لما لزمت أجرة إرضاع الولد، كانت نفقته ألزم ... أهـ(2).

2/ وقال الزحيلي نقلا عن الخرشي: ورأى مالك أنه تجب نفقة الأولاد المباشرين فقط، دون أولاد الأولاد. لظاهر النص القرآني: "وعلى المولود له"(3). فالنفقة عنده تجب بسبب الإرث، لا بمطلق الجزئية(4).

ويلاحظ على كتب المالكية أنها قليلة الأدلة، حيث أن المالكية يميلون إلى الإختصار الشديد في كتاباتهم. وقد صنف أحد فقهائهم كتاب (فتح الرحيم على فقه الإمام مالك بالأدلة) هو الشيخ احمد بن محمد محاولا سد هذه الثغرة (5).

ثانيا: أدلة الجمهور:

وقد استدل الجمهور بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول: وهذه هي أدلتهم:

أ/ فمن القرآن استدلوا بقوله تعالى: "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن"(6).

جاء في البناية شرح الهداية: "والمولود له هو الأب. وقيل أن وجه الاستدلال هو أن رزق الوالدات، وجب على الأب بسبب الولد، فوجب عليه رزق الولد بطريق الأولى"⁽⁷⁾.

وقوله تعالى: "فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن" (8). جاء فى بدائع الصنائع: "وهن أى المنكوحات أو المطلقات المعتدات. فأوجب الله لها – أى الأم – فضل إطعام وفضل كسوة، لمكان الرضاع، بسبب الولد" (9).

⁽¹⁾ سورة الطلاق، الآية 6.

⁽²⁾ الخرشي، ج2، ص 203.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 233.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخُرشى، ج2، ص 203.

⁽⁵⁾ محمد بن أحمد (الملقب بالداه الشنقيطي الموريتاني)، فتح الرحيم على فقه الامام مالك بالأدلة.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة البقرة، الأية 233.

⁽⁷⁾ العينى، ج5، ص533. ومثله الرملى، ج7، ص218. ومثله ابن قدامة، ج9، ص553.

⁽⁸⁾ سورة الطلاق، الآية 6.

⁽⁹⁾ الكاساني، بدائع الصنائع، ج4، ص 30. ومثله النووي، ج18، ص 294.

ولقوله تعالى: "يا بنى آدم ..."(1) فقد جاء في المجموع: "فخاطب الله الناس جميعا، بأبناء آدم، مع أن آدم جدهم"(2).

ولقوله تعالى: "ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق"(3). جاء في المجموع شرح المهذب: "فمنع الله قتل الأو لاد خشبة الإملاق، و هو الفقر، فلو لا أن نفقة الأو لاد عليهم، لما خافوا الفقر ... أهــا⁽⁴⁾

ولقوله تعالى: "يوصيكم الله في أو لادكم للذكر مثل حظ الأنثيين"(5).. جاء في المغنى و الشرح الكبير: "و يدخل فيهم و لد البنين"(6).

ولقوله تعالى: "على الوارث مثل ذلك"(7). جاء في المغنى والشرح الكبير: "ويدخل في ذلك الأو لاد و أو لادهم''(8)

ولقوله تعالى: "ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد"(9) جاء في نفقات اقار ب في الفقه الإسلامي: "و الولد هنا هو مطلق الولد $^{(10)}$.

ب/ أما أدلة الجمهور من السنة، فقد استدلوا بحديث هند، وهو معروف فعن عائشة رضي الله عنها قالت: إن هندا قالت يا رسول الله، أن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال صلى الله عليه وسلم: "خذى ما يكفيك و و لدك بالمعر و ف"(11).

جاء في المغنى والشرح الكبير: "ويدخل في الولد، ولد الولد ... أهـ"(12).

واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، عندي دينار، فقال: أنفقه على نفسك. قال: عندي آخر. قال: أنفقه

⁽¹⁾ سورة الأعراف، الآية 35.

⁽²⁾ النووى، ج18، ص 294.

⁽³⁾ سورة الإسراء، الآية 31.

⁽⁴⁾ النووى، ج18، ص 294.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة النساء، الآية 11.

⁽⁶⁾ ابن قدامة، ج9، ص 257.

⁽⁷⁾ سورة البقرة، الآية 233.

 $^{^{(8)}}$ ابن قدامة، ج $^{(8)}$ ص 257.

⁽⁹⁾ سورة النساء، الآية 11.

راجع للمؤلف، نفقات الأقارب في الفقه الإسلامي، ص 134 فما بعدها. $^{(10)}$

⁽¹¹⁾ رواه الجماعة إلا الترمذي. وقد سبق تخريجه في هذا المطلب.

⁽¹²⁾ ابن قدامة، ج9، ص 257.

على ولدك. قال: عندى آخر. قال: أنفقه أهلك. قال: عندي آخر. قال: أنفقه على خادمك. قال: عندى آخر. قال: أنت أعلم"(1).

جاء في نفقات الأقارب في الفقه الإسلامي للمؤلف: "إن عبارتي (خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف)، (وأنفقه على ولدك) تدلان على الولد وولد الولد(2).

ج/ أما الاستدلال بالإجماع، فحكاه ابن المنذر، قال: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، على أن على المرء نفقة أولاده الأطفال، الذين لا مال لهم، لأن ولد الإنسان بعضه، وهو بعض والده. فكما يجب على الإنسان أن ينفق على نفسه وأهله، فكذلك على بعضه واصله، ولأن بين الولد ووالده قرابة، توجب العتق ورد الشهادة ... أه $^{(8)}$.

د/ أما المعقول فإن الإنفاق عند الحاجة من باب إحياء المنفق عليه، والولد جزء الوالد، وإحياء نفسه واجب، وكذا إحياء ولده ... أهـ⁽⁴⁾.

موازنة بين أدلة المالكية وأدلة الجمهور والترجيح:

بعد الموازنة، يتضح لنا أن أدلة الجمهور أقوى. كما أن اتجاههم يتماشى مع مبدأ توسيع دائرة ذوى القربى، مما يقوى الترابط. وهذا شيء طبيعي فى السودان. عليه أرجح رأى الجمهور بإدخال أولاد الأولاد فى الإنفاق عليهم بواسطة الأب.

الإنفاق على الولد في القانون السوداني:

جاء فى المادة (88) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م: "تجب نفقة كل مستحق له، على من يرثه من أقاربه الموسرين، بحسب حصصهم فى الإرث. فإن كان الوارث معسرا فتفرض على من يليه فى الإرث، وذلك مع مراعاة أحكام المادة (84).

وجاء في المادة (84): "تجب نفقة الولد الذي لا مال له على أمه الموسرة إذا فقد الأب أو الجد أو عجز عن الإنفاق"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ متفق عليه. وقد أخرجه الشافعي وأبو داود واللفظ له. والحاكم والنسائي. وقد ذكره الكحلاني في سبل السلام في كتاب النققات ورقمه 11. راجع سبل السلام ج3 ص 226.

^{(&}lt;sup>2)</sup> راجع للمؤلف، نفقات الأقارب، ص 134.

⁽³⁾ ابن قدامة، ج9، ص 257.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الكاساني، ج4، ص 30.

⁽⁵⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

⁽⁶⁾ المرجع السابق.

مناقشة:

نلاحظ أن المادة (88) تقود اتجاها ثالثا جديدا بدلا من رأى المالكية الذى يضيق من دائرة الذين يجب عليهم الإنفاق من الأبناء، فيحصر هم في الأبناء المباشرين فقط.

فقد تبنت رأى الجمهور الذي يوسع من دائرة الإنفاق على الأبناء فيدخل فيهم ولد الولد.

أما إتجاه المادة (88) فهو قد بنى علاقة الإنفاق على علاقة الإرث. وبذلك أدخلت أولاد الأولاد كوارثين في دائرة الإنفاق: لهم أو عليهم حسب الحال.

أما المادة (84) فقد جعلت الجد أصل منفق على ولد ولده، وبذلك كملت وعضدت من المادة (88) ... أه. كما ألزمت الوالدة بالإنفاق على ولدها وولد ولدها تأكيدا لعلاقة التوارث بينها وبينهم، وذلك في حالة عجز الأب والجد عن الإنفاق عليهم.

الخلاصة:

نخلص إلى أن المواد (81-90) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، والمتعلقة بموضوع نفقة الأقارب، قد أخذت من رأى الجمهور وخاصة المادة (88) حيث أنها أخذت بالتحديد من رأى الحنابلة. وكذلك المادة (84).

ولذلك قننت هذه المواد لإتجاه جديد في الفقه العملي في السودان، في مجال النفقة على أولاد الأولاد، مبينة على الميراث، بدلا من الرحامة. حيث كان إتجاه النفقة في السابق. أما مضيقا كما هو الحال عند المالكية أو موسعا كرأى الجمهور.

المبحث الخامس حق النسب للحمل والطفل

قضت سنة الله أن تكون عمارة الكون بواسطة بني البشر. ولن يتأتى هذا إلا بتكاثر هم لكي يستمروا: لأن الإنسان الواحد عمره محدود.

لذلك وضبعت شر ائع الله الضو ابط اللازمة لالتقاء الذكر و الأنثى: و انطلاقا من هذه الضوابط كان النسب الذي هو حق للولد ليدفع به عن نفسه المعرة والسبة ويعرف به أر حامه و يصلهم قال تعالى: "و اتقو الله الذي تساءلون به و الأر حام"(1). كما أنه حق للوالدين: لكي تدرأ به الأم التهم والفضائح عن نفسها ويحفظ به الأب حقوق أبوته.

أما أنواع النسب فهي "النسب من زواج صحيح والنسب من الزواج الفاسد⁽²⁾ والنسب في حالة الدخول بشبهة⁽³⁾ و النسب في الحالات التي تحصل بعد الفرقة أو وفاة الزوج⁽⁴⁾ و النسب بفر اش الملك $^{(5)}$ أهـ $^{(6)}$

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 1.

⁽²⁾ الزواج الفاسد هو ما فقد شرطا من شروط الصحة: كالزواج بغير شهود. وزواج الأختين معا، وزواج المعتدة، وزواج الخامسة في عدة الرابعة.

⁽راجع ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج2، ص 280).

⁽³⁾ عُرف الحنفية الشبهة بأنها ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي ثلاثة أنواع:

 ¹⁻ شبهة المثل، وهي مباشرة الرجل جارية زوجته، ظانا أنها حلال له.

²⁻ وشبهة المحل. كمباشرة الرجل زوجته التي طلقها بالكنايات ظانا حلها له، للاختلاف الوارد في ذلك، بين الحل

³⁻ الدخول في حالة العقد على المحارم.

⁽⁴⁾ وتحصل مثل هذه الحالات، فيما إذا اتضح أن الزوجة حامل بعد الطلاق أو الوفاة، وحدث نزاع حول ثبوت نسب

⁽⁵⁾ المدكتور عبدالله محمد دفع الله (أحكام النسب في الفقه الإسلامي) رسالة دكتور اه/جامعة القاهرة/قسم الشريعة الإسلامية/1399هـ-1979م. ص 45 فما بعدها.

⁽⁶⁾ الملك (الرق):

أقر الإسلام لكل إنسان – بوصفه إنسانا – بحق الحرية. وحرم إرقاق الحر دون سبب مشروع. وغالبا ما يكون هذا السبب هو الأسر في الحروب. - (كان ذلك قبل القرن السادس الميلادي) - ولم يجد الإسلام من الحكمة - مع ذلك - أن يفاجيء الناس بتحريم الرق تحريما باتا قاطعا – حيث وجده واقعا متأصل الجذور في الإنسانية، ففي إلغائه فجأة مخالفة لنو اميس الحياة. (و أيضا فيه مخالفة لقانون المعاملة بالمثل، و هو قانون طبيعي عادل). ولكنه حاربه بتهيئة الضمير البشري في القضاء عليه. وقرر الكثير من الوسائل للقضاء على الرق بتحرير الرقاب. فمن مصارف الزكاة تحرير الرقاب. وسن ما يسمى بالمكاتبة، وهو أن يشترى العبد نفسه بمال يتفق عليه مع سيده. وسن التدبير وهو أن ينطق السيد أن عبده حر عن دبر منه أي بعد إدباره أي موته. والجارية التي تلد لسيدها حرة وتسمى أم الولد. ومن عذب مملوكه أو مثل بـه، عتق عليه عملا بفعل الرسول (ص) وقوله. ومن وسائل تحرير الرقيق الكفارات ككفارة قتل النفس خطأ، وكفارة الإفطار في رمضان، وكفارة الظهار، وكفارة اليمين. ومن وسائل تحرير الرقيق التطوع، الذي سنه المسلمون الأوائل إبتغاء لمرضىاة الله. (راجع كتاب: النظم الإسلامية للدكتور صبحي الصالح طباعة دار العلم للملايين/بيروت/الطبعة الثالثة/1396هـ/1976م). وفي

وسنقتصر على النوع الأول فقط وهو النسب من الزواج الصحيح، ونبين أحكامه. أما الزنا وهو التقاء الرجل والمرأة بطريقة غير مشروعة، فلم نتعرض له. كما أن نسب الولد من الزنا يثبت من أمه فقط وهذا باتفاق الفقهاء، ولا صلة له بوالده الزاني.

المطلب الأول: النسب في اللغة:

النسب في اللغة من مادة (ن س ب) ومعناه الانتساب إلى الآباء خاصة. وقد ينسب الإنسان إلى البلاد وإلى الصناعة، كما جرت العادة.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: النسب: محركة والنسبة: بالكسر والضم: القرابة. أو في الآباء خاصة. واستنسب: ذكر نسبه. والنسيب: ذو النسب ... أهـ⁽¹⁾.

وجاء في لسان العرب: "النسب: نسب القرابات وهو واحد الأنساب. قال ابن سيده: النسبة والنُسبة والنُسبة والنسب: القرابة. وقيل: هو في الآباء خاصة. وفي التهذيب: النسب يكون بالآباء. ويكون إلى البلاد. ويكون في الصناعة ... أهـ(2).

إذن، نخلص إلى أن النسب معناه الانتماء إلى الآباء وإن علوا. وقد يعرف الإنسان وينسب إلى بلاده أو إلى صناعته وخاصة عند العلماء. حيث اشتهروا بنسبتهم إلى بلادهم فنذكر الشيرازي، المرداوى، الكحلانى، الصنعانى. أو إلى صناعاتهم: مثل الغزالي والثعالبي وهكذا.

القانون الدولى، صدر الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1945. وفي مادته الرابعة ألغى الرق وحرم الاتجار فيه. (راجع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1945، المادة "4").

أماً في السودان فقد جاء دستور جمهورية السودان لسنة (1419هـ-1998، في المادة (20) حظر الاسترقاق والسخرة. (راجع دستور جمهورية السودان لسنة (1419هـ-1998م، المادة "20"). أيضا جاء دستور السودان لسنة (2005م فحظر الرق والاتجار في الرق بجميع أشكاله ومنع السخرة وارغام أي أحد لأداء عمل قسرى، إلا كعقوبة تترتب على الادانة بواسطة محكمة مختصة. (راجع: دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م/المادة 30). كما حكمت المحاكم السودانية قبل أكثر من مائة عام ببطلان الرق الموجود في السودان. وبأن سببه غير شرعي، إذ أن الرقيق مجلوبون بواسطة النهب والسرقة. (ولكن مع ذلك اعترفت المحاكم السودانية، ولا زالت تعترف بآثار هذا الرق وخاصة في مجال إثبات النسب بالملك (الرق). فقد قررت المحاكم السودانية بأن المولود بشبهة في المحل أو العقد (طبعا من ذلك الملك (الرق) إذا جاءت بولد يثبت نسبه من الواطيء ...) راجع: مجلة الأحكام القضائية السودانية (1971)، ص 1. ومثله: (نقات الأقارب في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير) للمؤلف، إشراف الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله، ص 151. أيضا قضت المادة (99) من قانون الأحوال الشخصية لسنة (99) بثبوت نسب المولود من وطء بشبهة إذا ولد لأقل مدة الحمل من تاريخ الوطء.

رأى الباحث: ويدخل في الوطء بشبهة الوطء بشبهة الملك (الرق).

⁽¹⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، حرف النون، باب النون، مادة (ن س ب).

ابن منظور، لسان العرب، حرف النون، فصل الباء، مادة (ن س ب). (ن س ب) ابن منظور، لسان العرب، حرف النون، فصل

المطلب الثاني: النسب في الإصطلاح:

جاء في الجامع لأحكام القرآن عن ابن العربي من المالكية أن النسب عبارة عن خلط الماء بين الذكر والأنثى على وجه الشرع ... أه $^{(1)}$.

التعليق:

يلاحظ ندرة تعريف النسب عند الفقهاء فلم أجد تعريفا للنسب عند جميع فقهاء المذاهب الاعند ابن العربى. ولعل هذا يرجع إلى البداهة عندهم. وقد أخرج قوله (على وجه الشرع)، خلط الماء على الوجه غير المشروع كالزنا. فالوجه المشروع هو الزواج فقط.

أما الاستفادة من العلم الحديث، وخلط الماء عن طريق العلم والتقنيات الحديثة، كما سنرى في بعض وجوه فكرة التلقيح الصناعي، فلا غبار عليه إذا كان وفق الضوابط الشرعية التي وضعها الفقهاء⁽²⁾.

المطلب الثالث: مشروعية النسب:

شرع النسب لقوله تعالى: "أدعوهم لآبائهم، هو أقسط عند الله"(3). وقوله (ص): "الولد للفراش، وللعاهر الحجر"(4).

جاء في روح البيان: "ادعوهم لأبائهم". يقال فلان يدعى لفلان، أي ينسب إليه. ووقوع اللام هنا للاستحقاق"⁽⁵⁾.

وجاء فى حاشية الإمام السندى، على سنن النسائى: قوله: "الولد للفراش" أى لصاحب الفراش. أى لمن كانت المرأة فراشا له. وهو الزوج والمولى، والمرأة تسمى فراشا لأن الرجل يفترشها (العاهر) الزانى (والحجر) الحرمان ... أهـ⁽⁶⁾.

كما أجمع الفقهاء أن الولد الذي أتى من نكاح صحيح، يثبت نسبه من صاحب الفراش، $[4]^{(8)}$ إلا إذا نفاه بلعان، فيثبت نسبه من أمه ... أه $[7]^{(8)}$.

⁽¹⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج13، ص 59.

⁽²⁾ راجع: التلقيح الصناعي في موضعه.

⁽³⁾ سورة الأحزاب، الآية 5.

⁽⁴⁾ رواه البخاري ومسلم وابن ماجة برقم 2712. ورواه الترمذي عن أبي هريرة وقال حديث حسن صحيح ورقمه 1167.

⁽⁵⁾ البروسوى (اسماعيل حقى) روح البيان، ج7، ص 136. (6) البروسوى (أبو الحسن نور الدين بن عبدالهادى السندى)، حاشية الامام السندى على سنن النسائى، ج6، ص 180.

⁽⁷⁾ راجع ابن القيم، زاد المعاد، ج5، ص 399. مكتبة المنار/بيروت/الطبعة الرابعة عشرة/1407هـ.

⁽⁸⁾ أما النسب عند بعض القبائل الافريقية والسودانية المجوسية فيكون بالإنتماء إلى الخال بدلا من الأب. وللمؤلف تجربة مع أبناء تنكروا لوالدهم وساروا مع أخوالهم على حسب شريعة الوتنبين. وتسمى عندهم ذراع الخال ... أه.

المطلب الرابع: الفراش:

جاء في لسان العرب: "(ف ر ش) تقول: فرش الشيء يفرشه ويفرشه فرشا وفريشة فانفرش. وافترشه: أي بسطه الفرش مصدر فرش يفرش وهو بسط الفراش. وافترش فلان ترابا أو ثوبا تحته وافترش الأسد أو الذئب ذراعيه أي ربض عليهما ومدهما. وافترش ذراعيه بسطهما على الأرض. والافتراش: افتعال من الفرش والفراش. وافترشه أي وطئه.

والفرش والمفارش: النساء لأنهن يفترشن. تقول افترش الرجل المرأة للذة. والفريش الجارية يفترشها الرجل. والفراش النزوج. والفراش المرأة. والفراش ما ينامان عليه. والفراش البيت. يقال لامرأة الرجل هي فراشه وازاره ولحافه. والمرأة تسمى فراشا لأن الرجل يفترشها.

وقوله صلى الله عليه وسلم: الولد للفراش وللعاهر الحجر". معناه أنه لمالك الفراش وهو الزوج والمولى، لأنه يفترشها ... أهـ"(1).

تعليق:

قصدت من هذا الشرح اللغوى، وهو أيضا شرح شرعى أن أوضح المعنى العام لمعنى الفراش. ويمكن أن ألخصه بأنه بيت الزوجية، الذى علم به المجتمع منذ لحظة الزواج.

لذلك قضت السنة المحمدية أن يشهر هذا الفراش بهذا المفهوم حماية للسمعة وللأولاد اللذين يولدون وفقه.

إن أهم ما يترتب على مفهوم الفراش الشرعي هو ثبوت النسب، بالإضافة إلى أشياء أخرى، لكن نحن يعنينا النسب بالنسبة للأولاد، فمتى يحدث الفراش أثره الشرعي على النسب؟

الحكم الشرعى للفراش عند الفقهاء:

مقدمـة:

إذن ما هي اللحظة التي يأخذ فيها الفراش حكمه الشرعي؟ هل يكون ذلك بمجرد العقد؟ أم هل لا بد من وطء الزوج زوجته؟ أم هل يمكن القول أنه يحصل أثره الشرعي

⁽¹⁾ ابن منظور ، لسان العرب، حرف الشين، فصل الفاء، مادة (ف ر ش).

بمجرد أن تكون هناك إمكانية للوطء: سواء حدث أم لم يحدث؟ هذه هي أقرال الفقهاء حول الحكم الشرعي للفراش.

الحنفية:

جاء في فتح القدير: "و لا يعتبر إمكان الدخول، بل النكاح قائم مقامه، كما في تزويج المشرقي بمغربية ... أهـ"(1).

المالكية:

جاء في شرح الزرقاني: "فالحرة فراش بالعقد عليها. مع إمكان الوطء والحمل ... أهـ"(2)

الشافعية:

وجاء في إعانة الطالبين: "ويشترط فيه أن يكون بالغا، فلا ينفذ إيلاد الصبي، وإن لحقه الولد، عند إمكان كونه منه. لأن النسب يكفي فيه الإمكان إحتياطا له ... أهـ"(3).

الحنابلة:

وجاء فى المبدع: "من أتت امر أته بولد، يمكن كونه منه، وهو أن تأتى به بعد ستة أشهر، فقد أمكن اجتماعه بها، ولأقل من أربع سنين منذ إبانها، وهو ممن يولد لمثله، لحقه نسبه ما لم ينفه بلعان ... أهـ "(4).

وجاء في زاد المعاد: "واختلف الفقهاء فيما تصير به الزوجة فراشا، على ثلاثة أقوال. والثالث أنه العقد مع الدخول المحقق، لا إمكانه المشكوك فيه، وهذا إختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. وقال أن أحمد أشار إليه من رواية حرب. وهذا هو الصحيح المجزوم فلا تصير المرأة فراشا إلا بالدخول ... أهـ"(5).

وجاء في مجموع الفتاوى لابن تيمية: "إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر، من حين دخل بها ولو بلحظة، لحقه الولد باتفاق الأئمة ... أهـ"(6).

⁽¹⁾ ابن السيواسي، شرح فتح القدير ، ج4، ص 350. ومثله السرخسي، المبسوط، ج6، ص 45.

⁽²⁾ الزرقاني، شرح الزرقاني، ج2، ص 27.

⁽³⁾ الدمياطي، إعانة الطالبين، ج4، ص 334.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ابن مفلح، ج8، ص 98.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ابن القيم، زآد المعاد، ج5، ص 415.

⁽⁶⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج34، ص 10.

الزيدية:

وجاء في شرح الأزهار: "فإذا تزوجها بعد عقد صحيح أو فاسد، فأمكن الوطء، يثبت الفراش، ولو ادعى أنه لم يطاها أهـ"(1).

الإمامية:

وجاء في قواعد الأحكام: "في أولاد الزوجات: أما الدائم فيلحق فيه الأولاد بالزواج بشروط ثلاث الدخول ومضى ستة أشهر من حين العقد أهـ"(2).

الأباضية:

وجاء في شرح كتاب النيل: "وأما في الحكم فتلزم العدة والولد بخلوة، وإمكان الوطء، ولو انتفيا من المس وأقر بعدمه أهـ "(3).

وجاء في شرح كتاب النيل أيضا: "والمختار عندنا لزوم الولد من وقت الدخول، وهو مذهب الجمهور، لا العقد، خلافا لابن عباد رحمه الله وأبي حنيفة. فهما يريان لحوقه بالزوج تعبدا بلا وطء. وألحق بالدخول قيامهما من مجلس العقد مع إمكان الدخول ... أهـ"(4).

الخلاصة:

نخلص إلى أن الفقهاء قد انقسموا إلى ثلاثة أقسام:

- (1) القسم الأول وهم الجمهور من الفقهاء: المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والأباضية. وهؤلاء يرون أن النسب يثبت بمجرد توخي إمكانية وطء الزوجة.
- (2) القسم الثاني وهو مذهب الحنفية وابن عباد من الأباضية. وهم يرون أن الفراش ثابت بمجرد العقد على المرأة.
- (3) القسم الثالث هم الامام أحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم ومذهب الإمامية. وهم يقولون بأن المرأة لا تكون فراشا إلا بالدخول الحقيقي.

⁽¹⁾ أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج2، ص 370.

⁽²⁾ العلامة الحلي، قواعد الأحكام، ج4، ص 98.

⁽³⁾ اطفیش، ج2، ص 272.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المرجع السابق، ج6، ص 272.

الموازنة والترجيح بين آراء الفقهاء:

نلاحظ أن الرأي الأول، والذى يقول بأن الفراش يبدأ من وقت إمكان الدخول. هو المعقول والمقبول. حيث أنه يتماشى مع قواعد الشريعة والعقل. لذلك أرجحه.

أما الرأى الثانى والذى يقول يثبت الفراش بالعقد فقط فهو غير مقنع، سيما إذا حصل أنه تزوجها لكن طلقها فى مجلس العقد، قبل أن يقوم من المجلس. فكيف ثبت النسب منه فى هذه الحالة.

وأما الرأى الثالث والذى يقول أنه لا بد من الدخول الحقيقى لكى يثبت النسب. فهو أيضا غير عملى. إذ جرت العادة أن تحدث مثل هذه المواقف بعيدا عن أعين الناس، ولا يمكن الإطلاع عليها. فكيف نستطيع أن نبنى حكما خطيرا كإثبات النسب على ذلك.

الفراش في القانون السوداني:

جاء في المادة (96) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م: "يثبت النسب بالفراش أو الاقرار أو الشهادة".

وجاء في المادة (98): "يثبت نسب المولود بالفراش إذا مضى على الزواج أقل مدة الحمل، وكان التلاقى بين الزوجين ممكنا".

وجاء في المادة (100): "أقل مدة الحمل هي ستة أشهر وأكثر ها سنة"(10).

التعليق والموازنة:

- 1- نخلص إلى أن هذه المواد قضت بنظرية الفراش كواحدة من الوسائل التي بها يثبت النسب.
- 2- على أن تمضى على الزواج أقل مدة الحمل وهي ستة أشهر وعلى أن يكون التلاقي بين الزوجين ممكنا.

وبذلك نرى أن القانون السوداني قد سار على رأى جمهور الفقهاء الذى أوضحناه ضمن آراء أخرى.

⁽¹⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

المطلب الخامس: شروط إثبات النسب في الزواج الصحيح:

أجمع الفقهاء على أنه، ولكى يثبت نسب الولد فى الزواج الصحيح، لا بد من توفر شروط ثلاثة:

1/ الشرط الأول: أن تأتى الزوجة بالولد لستة أشهر فأكثر من قيام الزوجية. لأن تحديد أقل مدة الحمل بستة أشهر، أمر لا خلاف فيه. وإنما الخلاف في الوقت الذي تحسب فيه هذه المدة، هل هي من وقت العقد، أم من وقت إمكان التلاقي؟ أم من وقت الدخول الحقيقي؟ (1) وقد تم توضيح آراء الفقهاء في ذلك كما سبق.

رأى الأباضية:

ولكن الأباضية أتوا بشرط مرتبط بهذا الشرط وانفردوا به من دون سائر الفقهاء. وهو ألا يتحرك الحمل في بطن الأم قبل أربعة أشهر وعشرا من العقد. لأن هذه هي أدنى مدة يتحرك فيها الجنين في البطن.

جاء فى شرح كتاب النيل: "وإن أتت منكوحة بولد قبل تمام ستة اشهر من يوم العقد، أو تحرك قبل تمام أربعة أشهر وعشر منه أى من يوم العقد وهى أدنى مدة يتحرك فيها الولد لم يلزمه"(2).

هذا كله فى حالة قيام الزوجية. أما فى حال المطلقة والمتوفى عنها زوجها، فمتى حصل العلوق بعد انتهاء الزوجية بالطلاق أو الوفاة فنسب الولد يلزم والده إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من زمن الطلاق أو الموت. أما أكثر من ذلك فلا يثبت النسب منه.

جاء في بدائع الصنائع: "كل مطلقة لم تلزمها العدة بأن لم يكن مدخولا بها، فنسب الولد لا يثبت من الزوج، إلا إذا علم يقينا أنه منه. وهو أن تجيء به لأقل من ستة أشهر. وكل مطلقة عليها العدة، فنسب ولدها يثبت من الزوج. إلا إذا علم يقينا أنه ليس منه، وهو أن تجيء به لأكثر من سنتين"(3).

2/ الشرط الثانى: أن يكون الزوج ممن يتصور منه الإحبال فى العادة. كأن يولد لمثله. فإن كان حمل الزوجة منه غير ممكن عادة، فلا يثبت النسب منه.

(رسالة دكتور اه/جامعة الخرطوم، ص 97. ومثله د. خالد محمد صالح الكردى، أحكام الحمل في الشريعة الإسلامية (رسالة دكتور اه/جامعة الخرطوم، ص 79.

د. عبدالله محمد دفع الله، أحكام النسب في الفقه الإسلامي (رسالة دكتور اه/جامعة الأزهر، ص 66.

⁽ق) الكاساني، بدائع الصنائع، جد، ص 211. ومثله د. خالد محمد صالح الكردى (رسالة دكتوراه) مصدر سابق، ص 80.

وقد اندر جت الأبحاث في هذا الشأن حول ثلاثة مجموعات: (1) مجموعة الصغار (2) والخصبي والمجبوب والعنين وهم المجموعة الثانية (3) ثم الممسوح وهو المجموعة الثالثة

من هو الذي يولد لمثله؟

إثبات الحمل من الصغير و من أصحاب العاهات بتطلب المناقشة. فغيما سبق، ناقشنا أمر الصغير، بعد أن تساءلنا: وقلنا متى يخرج الطفل من طور الطفولة. وخلصنا إلى أن الصغير يخرج من طور الطفولة، بعد ظهور علامات البلوغ عليه: وعلامات البلوغ هي الاحتلام و الإنز ال و المقدرة على الإحبال.

و ناقشنا أقوال المختصين و قلنا بأن هناك قسمين من المختصين و هم الفقهاء والقانونيين. وقد أثبتنا أقوال كل قسم الفقهاء والقانونيين، في ذاك الموضع فليراجع هذا فيما يختص بالصنغار

والأن نناقش الموقف الفقهي والقانوني بالنسبة لذوي العاهات، فيما يختص بإثبات النسب

إثبات نسب الحمل من ذوى العاهات:

هم مجموعتان: فالمجموعة الأولى هم الخصي(1) والمجبوب(2) والعنين(3) والمجموعة الثانية تتكون من الممسوح⁽⁴⁾ فقط

بالنسبة للمجموعة الأولى، انقسم الفقهاء إلى ثلاثة، حول ثبوت نسب الحمل منهم:

فالقسم الأول: وهم الجمهور يرون ثبوت النسب منهم وهم الحنفية والشافعية والحنابلة و الزبدبة و الامامية

جاء في فتاوي السندي، من كتب الحنفية: "... وولد الفراش يلزم الزوج فحلا كان أو خصيا مجبوبا كان أو عنينا ... أهـ"⁽⁵⁾. وجاء في الوسيط للشافعية: "أما المجبوب الذكر

⁽¹⁾ الخصى: هو من نزعت خصيتاه وبقى ذكره. ويسمى أيضا المسلول. راجع: ابن نجيم، البحر الرائق، ج4، ص 134.

⁽²⁾ المجبوب: وهو من قطع ذكره وبقيت خصيتاه.

راجع: الشربيني، الإقناع، ج2، ص 403.

⁽³⁾ العنين: وهو من لا يقدر على الجماع لمانع ما. راجع: الحصفكي، الدر المختار، ج3، ص 494.

⁽⁴⁾ الممسوح: وهو مقطوع الذكر والأنثيين.

راجع: الشربيني، مغنى المحتاج، ج3، ص 396.

^{(&}lt;sup>5)</sup> السندى، فتاوى السندى، ج1، ص 311.

الباقى الأنثيين، فالولد يلحقه لبقاء أوعية المنى. أما المنزوع الأنثيين الباقى ذكره، فقطع المحققون بلحوق الولد لبقاء الآلة، قال الفورانى⁽¹⁾: "يرجع فيه إلى الأطباء"⁽²⁾. وجاء فى الإنصاف للحنابلة "أن يكون مجبوبا بأن يقطع ذكره وتبقى أنثياه. فقال جماهير الأصحاب يلحقه نسبه وهو المذهب"⁽³⁾. وجاء فى المبدع للحنابلة أيضا: "وإن قطع أحدهما فقال أصحابنا: يلحقه نسبه وفيه بعد ... لأن الولد لا يوجد إلا من منى ومن قطعت أنثياه لا منى له"⁽⁴⁾. وجاء فى كشاف القناع للحنابلة أيضا: "يلحق العنين لإمكان إنزاله"⁽⁵⁾. وجاء فى لم" مرح الأزهار للزيدية: "ولو كان الزوج خصيا أو مجبوبا أو مسلولا لحق ..."⁽⁶⁾. وجاء فى إرشاد الأزهار للإمامية: "متى بلغ عشرا فما زاد، وإن كان خصيا أو مجبوبا، ثم ولد له ولد بالعقد الدائم بعد الدخول، ومضت ستة أشهر من حين الوطء إلى عشرة لحق به"⁽⁷⁾.

القسم الثاني: وهم المالكية، فقد قالوا أن نسب الحمل لا يلحق بالخصى والمجبوب. وقيل في الخصى يعرض على أهل الخبرة، فإن قالوا أن الحمل منه ممكن لحق، وإلا فلا والمذهب هو الرأى الأول. وأما العنين فيمهل للتأكد من برئه أو عدمه.

جاء في حاشية الدسوقي: "وأما الخصى، ففي المدونة إحالته إلى أهل المعرفة. فإن قالوا مثل هذا يولد له لاعن، وإلا فلا يلاعن، وينتفى عنه الولد باللعان"(8). وجاء في الفواكه الدواني: "ولو أتت به لدون مدة الحمل أو كان الزوج صبيا أو خصيا، كان الولد منفيا عن الزوج يعتبر لعانا"(9).

القسم الثالث: مذهب الأباضية، وهم يرون أن نسب الحمل لا يلحق العنين.

وأما الخصى ففيه قولان يلحقه ولا يلحقه.

وأما المجبوب فقالوا إن بقى ذكره شيء يلحقه وإلا فلا.

⁽¹⁾ الفوراني: هو أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن فوران المروزي الفوراني. ولد سنة 388هـ وتوفي سنة 461هـ. تفقـ ه على القفال وصار شيخا للشافعية بمرو. صنف افبانة والعمدة وغيرها.

راجع: الشيرازي، طبقات الفقهاء، ج1، ص 234.

الغزالي، الوسيط، ج6، ص 109.
 المرداوى، الإنصاف، ج9، ص 262.

⁽⁴⁾ ابن مفلح، المبدع، ج8، ص 100.

⁽⁵⁾ البهوتي، كشاف القناع، ج5، ص 407.

⁽⁶⁾ أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج2، ص 370.

⁽⁷⁾ العلامة الحلى، إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، ج2، ص 38.

⁽⁸⁾ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج2، ص 457.

⁽⁹⁾ النفراوي، الفواكه الدواني، ج2، ص 50.

جاء في شرح كتاب النيل: "ولزم الولد مجبوبا أي مقطوع بعض الذكر إن كان ينزل. لا عنينا ولا مستأصلا أي مقطوع الذكر من أصله. وفي الخصي أي مقطوع الخصيتين قولان وقيل المجبوب: المقطوع الذكر من أصله. والمستأصل المقطوع من البيضتين"(1).

أحكام الممسوح: حكم الممسوح فيه رأيان:

1- (الأول) أما حكم الممسوح، فعند الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والامامية، وفي قول للأباضية. فإن نسب الحمل لا يلحق به.

جاء في مغنى المحتاج للشافعية: ""لو مات ممسوح وهو المقطوع جميع ذكره وأنثييه، عن حامل فتعتد بالأشهر لا بالوضع. إذ لا يلحقه ولد على المذهب. وقيل يلحقه" (2). وجاء في الروض المربع للحنابلة: "فإن لم يلحقه. أي لم يلحق الحمل الزوج (لصغره) ولكونه ممسوحا ... أهـ(3). وجاء في شرح الأزهار للزيدية: "ولو كان الزوج خصيا أو مجبوبا أو مسلولا لحق. إن كان مقطوع الذكر والأنثيين "(4). وجاء في كتاب النكاح للامامية: (الحدائق الناضرة) "وأما الممسوح الذي لم يبق له شيء، فقد صرح الأصحاب أنه لو أتت منه بولد لم يلحقه على الظاهر ... أهـ(5). وجاء في شرح كتاب النيل للأباضية: "ولزم الولد مجبوبا، لا عنينا ولا مستأصل. وقيل المجبوب: المقطوع الذكر من أصله. والمستأصل المقطوع من البيضتين "(6).

2- (الثاني). وهو مذهب الحنفية وبعض الشافعية. ويقولون نسب الحمل يلحق بالممسوح، كما هو الحال في المجبوب. لأنهم لا يفرقون بين الممسوح والمجبوب.

جاء فى البحر الرائق: "قوله: وجدت زوجها مجبوبا فرق فى الحال، وهو من استؤصل ذكره وخصيتاه. وقالوا لو جاءت امرأة المجبوب بولد، بعد التفريق إلى سنتين، ثبت نسبه"(7).

⁽¹⁾ اطفیش، شرح کتاب النیل، ج6، ص 410.

⁽²⁾ الشربيني، مغنى المحتاج، ج3، ص 396. ومثله النووى، منهاج الطالبين، ج1، ص 116.

⁽³⁾ البهوتي، الروض المربع، ج3، ص 27.

⁽⁴⁾ أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج2، ص 370.

⁽⁵⁾ المحقق البحراني، الحدائق الناضرة، ج52، ص 396.

⁽⁶⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج6، ص 401.

⁽⁷⁾ ابن نجيم، البحر الرائق، ج3، ص 74.

موازنة:

إن الشريعة، حريصة كل الحرص على الأنساب. فالنسب معنى كبير في تكوين هوية الإنسان الذي كرمه الله تعالى. فلا بد للإنسان من نسب، بقدر الإمكان. لأنه تترتب عليه قضايا كبيرة في حياته. فبه تجب النفقات، ويورث الشخص ممن ينتسب إليهم. كما يدعى الشخص بمن ينتسب إليهم من آباء وأمهات. وغير ذلك من الحقوق الشرعية.

ولكن النتائج لا تحصل إلا بأسباب وشروط. لذا رأينا أن الفقهاء، واجتهادا منهم، وعلى ضوء قواعد الشرع الحنيف، وضعوا شروطا لإثبات نسب الإنسان من اصوله.

عليه أرى أن المجبوب، الذى قطع جزءا من ذكره، يمكنه الإنزال، فبالتالي يمكن الحاق نسب الولد به.

وكذلك العنين أرى إلحاق نسب الولد به. لأن العنة مرض طارىء، ويمكن العلاج منه.

أما الخصى، فإن بقيت له خصية واحدة، فيمكن أن تنتج الحويصلات المنوية بها، فبالتالي يمكننا أن نقول يلحق الولد به لكن إن ذهبت خصيتاه، فلا مجال لإثبات النسب في هذه الحالة.

أما الممسوح، وهو من استؤصلت آلته وخصيتاه، فلا مجال لإثبات النسب منه، عملا برأي الجمهور، على ما أرى. والله أعلم.

3- الشرط الثالث لثبوت النسب:

يشترط ألا يحصل لعان⁽¹⁾ بأن ينفى الأب ولده نفيا يستوجب اللعان بينه وبين زوجته، فمتى حدث اللعان انتقى نسب الولد من أبيه أبدا.

جاء في التاج والاكليل: "وإن أتت بعدها بولد، لدون أقصى أمد الحمل لحق، إلا أن ينفيه بلعان"(2). وجاء في التنبيه: "باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق: ومن تزوج بامر أة

(2) المواق، التاج والاكَليل، ج4، ص 149. ومثله المختصر لخليل، ج1، ص 155.

⁽¹⁾ جاء في فقه السنة: "وحقيقته – أى اللعان – أن يحلف الرجل إذا رمى امرأته بالزنا، أربع مرات إنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وأن تحلف المرأة عند تكذيبه، أربع مرات إنه لمن الكاذبين، والخامسة أن عليها غضب الله إن كان من الصادقين. وأما من طريق المعنى، فلما كان الفراش موجبا للحوق النسب، كان للناس ضرورة إلى طريق ينفونه به إذا تحققوا فساده. وتلك الطريق هي اللعان. فإذا رمى الرجل أمرأته بالزنا، ولم تقر هي بذلك، ولم يرجع عن رميه، فقد شرع الله لهما اللعان. فاللعان حكم ثابت بالكتاب والسنة والقياس والإجماع، إذ لا خلاف في ذلك فإذا نفى الرجل ابنه وتم اللعان بنفيه له، انتفى نسبه من أبيه، وسقطت نفقته عليه، وانتفى التوارث بينهما، ولحق بأمه، فهى ترثه وهو يربعها ... أهـ". راجع: السيد سابق، فقه السنة، ج2، ص 270 فما بعدها.

فأتت بولد ممكن أن يكون من لحقه نسبه، ولا ينتفي منه إلا بلعان"⁽¹⁾. وجاء فى فتح الباري: عن الشافعي أنه قال: لقوله (ص): "الولد للفراش" معنيان أحدهما: هو له ما لم ينفه، فإذا نفاه بما شرع له كاللعان انتفى عنه. والثاني إذا تنازع رب الفراش والعاهر، فالولد لرب الفراش"⁽²⁾.

شروط إثبات النسب في القانون السوداني:

جاء في المادة (98) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "يثبت نسب المولود بالفراش إذا مضى على الزواج أقل مدة الحمل. وكان التلاقي بين الزوجين ممكنا". وجاء في المادة (100): "أقل مدة الحمل هي ستة أشهر وأكثر ها سنة".

وجاء في المادة (153): "يجوز للزوجة طلب التطليق بسبب عنة زوجها، سواء كانت العنة قبل العقد أو كانت حادثة بعد العقد والدخول.

كما عالجت المواد من 154-161 إجراءات التقاضي أمام المحاكم حول قضايا العنة. وجاء في المادة (199): "اللعان شهادات مخصوصة مؤكدة بالإيمان تجرى بين الزوجين أمام القاضي. مختومة باللعن من جهة الزوج، وبالغضب من جهة الزوجة". كما عالجت المواد من 200-203 إجراءات اللعان أمام القاضي وما يترتب عليه.

المناقشة:

- 1- في المادتين (98 و100) أورد المشرع الشرط الأول لإثبات النسب وهي أقل مدة الحمل وهي ستة أشهر وقد وافق القانون رأى الفقهاء.
- 2- أما في المواد 153-161 فبعد أن أعطى المشرع حق طلب التطليق بسبب العنة. ثم حدد الإجراءات الخاصة بالتقاضي أمام المحاكم. ولكن يلاحظ أن القانون السوداني لم يتعرض لأصحاب العاهات الأخرى غير العنة.
- 3- أما في المواد 199-203 فبعد أن عرفت اللعان حددت إجراءات التقاضي أمام المحاكم. وهي تتفق مع ما يراه الفقهاء حول اللعان وما يترتب عليه. من نفي للولد أبدا إذا تمت إجراءات اللعان⁽³⁾.

⁽۱) الشيرازي، التنبيه، ج1، ص 90. عالم الكتب/بيروت/طبعة 1403هـ. ومثله الشيرازي، المهذب، ج2، ص 121/دار الفكر/بيروت/طبعة 1415هـ/تحقيق أحمد على بركات.

⁽²⁾ ابن حجر ، فتح البارى، ج12، ص 35.

⁽³⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

حق النسب في القانون الدولي:

جاء في المادة (7) من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990:

1/ يسجل الطفل بعد و لادته فورا، ويكون له الحق منذ و لادته في اسم و الحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان الحق في معرفة و الديه و تلقى رعايتهما.

2/ تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق، وفقا لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان. ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

وجاء في المادة 8: "1/ تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته، بما في ذلك جنسيته واسمه وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وذلك دون تدخل غير شرعى.

2/ إذا حرم أى طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته"(1).

<u>التعليق:</u>

هاتان المادتان تدلان بوضوح على أن يكون للطفل اسم ونسب وإنتماء وطني ...الخ. وهذا كله لا يتأكد إلا من خلال والديه وأسرته ووطنه.

ويؤكد مشروعية النسب للطفل ألفاظ: (معرفة والديه) و (صلاته العائلية) و (هويته).

كما يؤكد القانون الدولي حرصه على حق النسب بالنسبة للطفل، والحقوق الأخرى المرتبطة بالنسب، من خلال إلزامه للدول الأطراف بأن تكفل (الدول الأطراف) إعمال هذه الحقوق من خلال قانونها الوطني، وإذا حدث أن حرم الطفل من حقوقه هذه فعلى الدول أن تتعهد بتقديم المساعدة والحماية لإعادتها.

راجع إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م. $^{(1)}$

المبحث السادس ما هو حق الحمل والصغير في تشريع العدة

مقدمــة:

العدة هي مدة تقضيها المرأة بعد طلاقها أو فسخه أو موت زوجها، جبرا عنها، قبل أن تدخل في زواج جديد. فما علاقة الحمل أو الصغير الذي ولد بالفعل بهذه العدة؟ علاقتهما بالعدة أنها ضرورية للتأكد من وجود شيء في بطن الأم أو عدم وجوده. وذلك لكي لا تختلط الأنساب، ويحفظ للحمل" أو الصغير الذي سيولد حقه في أن يأتي نسبه سليما طاهرا غير مختلط. فهذا هو حظ الحمل والصغير في العدة. والعدة أنواع تختلف بإختلاف المرأة.

المطلب الأول: تعريف العدة في اللغة والإصطلاح:

في اللغة:

جاء في لسان العرب: "العدة مصدر من (ع د د). والعد إحصاء الشي: عده. يعده عدا. وتعدادا وعدة. وعدة المرأة المطلقة والمتوفى زوجها، هي ما تعده من أيام أقرائها أو أيام حملها أو أربعة اشهر وعشر ليال ... أهـ "(1).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط: "تقول (ع د د). والعد:: أي الإحصاء. والاسم العدد والعديد. وعدة المرأة أيام أقرائها وأيام احدادها على الزوج ... أهـ"(2).

نستفيد من هذه النصوص أن عدة المرأة وهو المعنى الذى يعنينا من أنواع الإحصاء، هي الانتظار زمنا بعد إنقطاع الزوجية، تأكدا لبراءة الرحم، حتى لا تختلط الأنساب.

في الإصطلاح:

جاء في شرح العلامة زروق: "العدة مدة منع النكاح لفسخه أو موت الزوج أو طلاقه ... أهـ $^{(8)}$.

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الدال، فصل العين، مادة (ع د د).

⁽²⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب العين، مادة (ع د د).

⁽³⁾ زروق، شرح العلامة زروق، ج2، ص 86.

وجاء في شرح العناية على الهداية: "وفي الشرع تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح المتأكد بالدخول أو ما يقوم مقامه من الخلوة والموت. وينبغي أن يزاد وشبهته عطفا على النكاح. والتربص الانتظار: أي انتظار انقضاء المدة بالتزوج ... أهـ"(1)...(2).

نخلص من هذين التعريفين الفقهيين أن العدة هي انتظار المرأة مدة من الزمن تختلف بحال الزوجة بعد نهاية زوجيتها بطلاق أو موت زوج أو فسخ الزواج قبل أن تدخل في زواج جديد، وذلك للتأكد من براءة الرحم من وجود حمل للزوج الذي فارقها أو توفي عنها وذلك اهتماما من الشريعة بالأنساب.

(1) البابرتي، شرح العناية على الهداية، ج3، ص 269.

(2) أهم الأحكام العامة للعدة هي أنواعها. جاء في شُرانع الإسلام: "في عدة من لم يدخل بها. لا عدة على من لم يدخل بها" سواء بانت بطلاق أو فسخ، عدا المتوفى عنها زوجها فإن العدة تجب مع الوفاة ولو لم يدخل.

وفى ذات الاقراء. وهى مستقيمة الحيض (بأن يكون لها فيه عادة مضبوطة وقتا سواء انضبط عدا أو لا). وهذه تعتد بثلاثة قروء. وهى الاطهار على أشهر الروايتين. إذا كانت حرة. سواء كانت تحت حر أو عبد. واقل زمان تنقضى به العدة ستة وعشرون يوما ولحظتان. ولكن الأخيرة ليست من العدة وإنما هى دلالة على الخروج منها.

وفي ذات الشهور وهي التي لا تحيض وهي في سن من تحيض. تعتد من الطلاق والفسخ – مع الدخول – بثلاثة أشهر إذا كانت حرة. وفي اليائسة التي لم تبلغ روايتان: إحداها أنها تعتد بثلاثة أشهر. والأخرى لا عدة عليها وهي الأشهر.

فى الحامل وهى تعتد بوضعه ولو بعد الطلاق بلا فصل سواء كان تاما أو غير تام ولو كان علقة بعد أن يتحقق أنه حمل. ولو طلقت فادعت الحمل صبر عليها أقصى الحمل وهى تسعة أشهر ثم لا تقبل دعواها. وفى رواية سنة وليست مشهورة. ولو كان حملها اثنين بانت بالأول. ولم تنكح إلا بعد وضع الأخير. والأشبه أنها لا تبين إلا بوضع الجميع.

في عدة الوفاة. تعتد الحرة المنكوحة بالعقد الصحيح أربعة أشهر وعشرا إذا كانت حائلاً صغيرة كانت أو كبيرة بالغا كان زوجها أو لم يكن. دخل بها أو لم يدخل.

فى عدة الإماء والاستبراء. عدة الأمة فى الطلاق مع الدخول قرآن: وهما طهران (أى عدة الأمة على النصف من عدة الحرة) وقيل: حيضتان والأول أشهر ... أهـ.

راجع: الحلى، شرائع الإسلام، ج2، ص 33 فما بعدها.

أما في القانون السوداني، فقد جاءت الأحكام الخاصة بأنواع العدد في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، على النحو الآتي: الفصل الأول: عدة المتوفى عنها زوجها. المادة (209):

"تعتد المتوفى عنها زوجها في زواج صحيح أربعة اشهر وعشرة ايام. إن لم تكن حاملا.

2/ تنقضى عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل أو سقوطه مستبين الخلقة.

(21) تعتد المدخول بها لشبهة أو في عقد فاسد إذا توفى عنها الرجل عدة الطلاق. ما لم تكن حاملا، فعدتها وضع الحمل. الفصل الثاني. عدة غير المتوفى عنها زوجها المادة (210):

"1/ عدة الحامل وضع حملها أو سقوطه مستبين الخلقة.

2/ تكون عدة غير الحامل بأى وجه من الوجوه الأتية:

(أ) ثلاث حيضات كاملة لذوات الحيض.

- (ب) ثلاثة أشهر لمن لم تحض أصلا أو بلغت سن اليأس وانقطع حيضها، فإن رأت الحيض قبل انقضائها فتستأنف العدة بثلاث حيضات.
 - (ج) سنة لممتدة الدم إن لم تكن لها عادة معروفة. فإن كانت لها عادة تذكرها فتتبعها في حساب العدة.
 - (د) أقل الأجلين، من ثلاث حيضات، أو سنة لمن انقطع حيضها، قبل سن اليأس.

سن اليأس خمس وخمسون سنة.

وجاء في المادة (311) لا تزيد مدة العدة لغير المرضع في جميع الأحوال على سنة.

نعليق الباحث:

لم يتعرض القانون السوداني لعدة (استبراء) الإماء. فبالرغم من أن الرق قد انتهى كما ذكرت في موضع آخر من هذه الرسالة إلا أن آثاره موجودة في السودان وتعترف المحاكم السودانية بهذه الآثار خاصة فيما يختص بإثبات النسب.

راجع: نفقات الأقارب في الفقه الاسلامي (رسالة ماجستير) للمؤلف اشراف الدكتور عبدالرحمن الصديق دفع الله، ص 101. ومثله مجلة الأحكام القضائية السودانية (1971)، ص 1.

تعريف العدة في القانون السوداني:

جاء في المادة 207(1) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "العدة هي مدة تربص تقضيها المرأة وجوبا، دون زوج، أثر الفرقة.

التعليق والموازنة:

إذن، التعريف القانوني، مطابق لتعريفات الفقهاء الذى سبق أن استعرضتها. وبذلك تكون العدة عند الفقهاء وفى القانون، هى مدة تقضيها المرأة دون زواج، حسب حال كل امرأة، قبل أن تدخل فى زواج جديد. وذلك تأكيدا لبراءة الرحم، حتى لا تختلط الأنساب.

المطلب الثانى: مشروعية العدة:

شرعت العدة بالكتاب والسنة والإجماع.

أ/ مشروعيتها من الكتاب:

- 1/ قال تعالى: "والمطلقات يتربصن بأنفسهم ثلاثة قروء $^{(1)}$.
- 2/ وقال تعالى: "واللائى يئسن من المحيض من نسائكم، إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن. وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ..."(2).
- 3/ وقال تعالى: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ..."(3).
 - 4/ وقال تعالى: "ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله"(4).

إذن وجه الدلالة بهذه الآيات، أن تحديد العدة في مختلفة أنواع المعتدات جاء بصورة قاطعة: إما بالأرقام أو بوضع الحمل. مما يدل على الوجوب.

ب/ مشروعيتها من السنة:

1- قال النبى صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 288.

⁽²⁾ سورة الطلاق، الآية 4.

⁽³⁾ سورة الأحزاب، الآية 49.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة البقرة، الآية 235.

⁽⁵⁾ رواه الجماعة. وقد أخرج الترمذي ثلاثة أحاديث عن زينب بنت أبي سلمة وقال حديث زينب حديث حسن صحيح وأرقامها 1210 و1211 و1212.

2- وقال صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس: "اعتدى في بيت ابن أم مكتوم" $^{(1)}$.

وجه الدلالة:

فوجه الدلالة فى هذين الحديثين، أن النهى بعدم الاحداد أكثر أربعة أشهر وعشرا. والأمر الضمنى بأن تحد المرأة هذه المدة على الزوج. وكذلك الأمر الموجه لفاطمة بنت قيس، كل ذلك يوجب العدة.

الإجماع:

جاء في المغنى والشرح الكبير: "وأجمعت الأمة على وجوب العدة في الجملة ... أهـ "(2)

فهذا الإجماع الذي نقله ابن قدامة المقدسي يدل على وجوب العدة، بلا منازع.

المطلب الثالث: الحكم الشرعى للعدة عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء فى البدائع: "ولنا قوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ (الكتاب أجله) فسمى الله تعالى العدة أجلا. والأجل اسم لزمان مقدر مضروب لانقضاء أمر كاكمال الديون وغيرها. وسميت العدة أجلا لكونه زمنا مضروبا لانقضاء ما بقى من آثار النكاح. والدليل أنها اسم للأجل، لا للفعل، أنها تنقضى من غير فعل التربص بأن لم تجنب من محظورات العدة حتى انقضت المدة. ولو كانت فعلا لما تضرر انقضاؤها مع ضدها وهو الترك ... أهـ"(3).

وجاء فى شرح العناية على الهداية: "وعلى هذا فمما قيل فى حكمها أنه حرمة نكاحها، غيره عليها، وحرمة نكاح أختها وأربع سواها. عليه لا يصح لأن الحرمات التى تثبت عند الفرقة ركنها بالفرض. وحرمة تزوجها لغيره من تلك الحرمات. نعم حرمة تزوجه من أختها لا يكون من العبرة، فهو حكم عدتها، ولا شك أنه معنى كونه هو أيضا

⁽¹⁾ متفق عليه. وقد أخرجه الترمذي برقم 1191.

⁽²⁾ ابن قدامة، المغنى والشرح الكبير، ج9، ص 77.

⁽³⁾ الكاساني، بدائع الصنائع، ج4، ص 199 فما بعدها.

في العدة. لأن معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج إلى مضى المدة. وهو كذلك فهو في العدة أيضا، غير أن اسم العدة اصطلاحا خص بتربصها، لا بتربصه ... أهـ"(1).

التعليق:

فالغرض من العدة إذن التأكد من براءة الأرحام حتى لا تختلط الأنساب

المالكية:

وجاء في شرح العلامة زروق: "باب في العدة – ونحن إنما تعنينا العدة هنا – والنفقة والاستبراء. يعنى ذكر أحكام هذه الثلاث. وهي من أبواب الأحكام فتعين الاهتمام بها من أربابها من مجالها وهي الوثائق ونحوها والله أعلم دليل براءة الرحم عدة واستبراء ... أهـ''(2)

إذن، الغرض من العدة وأحكامها التأكد من استبراء الرحم، حتى لا تختلط الأنساب.

الشافعية:

جاء في تحفة المحتاج: "وهي – أي العدة – من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة، كما هو ظاهر وقولهم: لا يكفر جاحدها لأنها غير ضرورية، فلا ينبغي حمله على بعض تفاصيلها. وشرعت أصالة صونا للنسب عن الاختلاط. وكررت الأقراء الملحق بها لأشهر، مع حصول البراءة لواحد استظهارا واكتفى بها مع أنها لا تفيد تيقن البر اءة، لأن الحامل تحيض لأنه نادر أهـ" $^{(3)}$

التعليق:

فالعدة عند الشافعية من الدين بالضرورة وقد شرعت صونا للنسب من الاختلاط لكن لا يكفر جاحدها.

⁽¹⁾ البابرتي، شرح العناية على الهداية، ج3، ص 269.

⁽²⁾ زروق، شرح العلامة زروق، ج2، ص 86 فما بعدها. الاستبراء لغة: البحث عن التبرئة والكشف عن الشيء. وشرعا: كشف حال الرحم ليعلم أبرية أم مشعّولة بحمل. وهو واجب في حالات بيع الاماء. قال عليه السلام في سبايا أوطاس: لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض". أخرجه أبو داود وصححه الحاكم. راجع شرح العلامة زروق، ج2، ص 92. $^{(3)}$ بن حجر الهيثمى، تحفة المحتاج، ج3، ص 461 فما بعدها.

الحنابلة:

جاء في الكافى: "إذا فارق الرجل زوجته في حياته قبل المسيس والخلوة، فلا عدة عليها بالاجماع. لأن العدة تجب لاستبراء الرحم. وقد علم ذلك بإنتفاء سبب الشغل فإن فارقها بعد الدخول فعليها العدة بالاجماع. لأنه مظنة لاشتغال الرحم بالحمل فيجب العدة لاستبرائه. وإن طلبها بعد الخلوة وجبت العدة. لأن التمكين من استيفاء المنفعة، جعل كإستيفائها ... أهـ"(1).

وجاء في المغنى والشرح الكبير: "الأصل في وجوب العدة الكتاب والسنة والاجماع. والعدة تجب لبراءة الرحم ... أهـ "(2).

إذن هذا يدل على أن العدة إنما شرعت للحفاظ على الأنساب حتى لا تختلط. وذلك في نصوص الحنابلة.

الظاهرية:

جاء في المحلى: "ولا يحل لأحد أن يخطب امرأة معتدة من طلاق أو وفاة، فإن تزوجها قبل تمام العدة فسخ أبدا، دخل بها أو لم يدخل. طالت مدته معها أو لم تطل.

ولا توارث بينهما ولا نفقة، ولا صداق ولا مهر لها. فإن كان أحدهما عالما فعليه حد الزنا من الرجم. وكذلك إن علما جميعا. ولا يلحق الولد به.

وإن كانا جاهلين فلا شيء عليهما، والولد لاحق به ... أهـ "(3)

وهكذا، يفيد نص الظاهرية وجوب العدة.

الزيدية:

جاء في سبل السلام: "وهو – أى حديث بريدة – دليل على أن العدة تعتبر بالمرأة ... أهـ"(4).

إذن الغرض من العدة هو التأكد من براءة الأرحام من الحمل حتى لا تختلط الأنساب.

⁽¹⁾ ابن قدامة، الكافى، ج3، ص 301.

⁽²⁾ ابن قدامة، المغنى والشرح الكبير، ج9، ص 77.

⁽³⁾ ابن حزم، المحلى، ج10، ص 256 فما بعدها.

⁽⁴⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 198. فعن عائشة رضى الله عنها قالت: "أمرت" – والآمر هو النبي صلى الله عليه وسلم لـ "بريدة" أن تعتد بثلاث حيض مع أن زوجها كان عبدا ولكنها حرة. والحديث رواه ابن ماجة.

الامامية:

جاء فى اللمعة الدمشقية: "الفصل الثالث فى العدد (العدد) جمع عدة. وهى مدة تتربص فيها المرأة، لتعرف براءة رحمها من الحمل. أو تعبدا كما فى عدة الوفاة فى غير الدخول بها. وهو القسم الثانى من أقسام العدة. والقسم الأول هو العدة لاستبراء الرحم ... أهـ"(1)

التعليق:

والعدة وهى مدة التربص للتأكد من براءة الرحم وأما تعبدا استيفاء لأمر الله كما يرى الامامية

الموازنة بين آراء فقهاء المذاهب:

إذن، يمكن أن نقول بأن تشريع العدة وهو انتظار المرأة فترة قبل التزوج من جديد إذا انحلت زوجيتها هو تشريع اسلامي جاء في الكتاب والسنة وأجمعت عليه الأمة، وقد شرع لغرض استبراء الأرحام، حتى لا تختلط الأنساب، مما يدل على تعظيم حرمة الإنسان عند الله سبحانه وتعالى. وحكم العدة الشرعى هو الوجوب بإجماع الفقهاء.

العدة في القانون السوداني:

وأذكر بأننى قد أشرت إلى الأفكار العامة للعدة في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 في المطلب الأول من هذا المبحث فلتراجع⁽²⁾.

الخلاصة:

والخلاصة أ، حق الحمل أو الولد في العدة الحفاظ على نسبه طاهرا بألا يختلط بأنساب الآخرين. إذ النسب أحرص ما تحرص عليه الشريعة الاسلامية تأكيدا لكرامة الإنسان التي قضي بها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.

⁽¹⁾ العاملي (الشهيد الأول)، اللمعة الدمشقية، ج6، ص 570.

⁽²⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

المبحث السابع الوصية للحمل والطفل⁽¹⁾

مقدمــة:

إن الوصية من حيث قاعدة القياس الشرعى، يجب ألا تعتبر. وذلك لأن الوصية تصرف نافذ في مال الشخص بعد موته. لكن أجمع الفقهاء على جوازها.

أيضا هناك مسألة أخرى فيها شىء من الغرابة. هى مع أن الميراث مقرر بالنصوص من الكتاب والسنة. وبالتالى فهو من قطعيات الشريعة الاسلامية. وبذلك فالشىء الطبيعى أن تأتى الوصية بعد الميراث. لكن الشىء المعمول به هو تقديم الوصية فى التنفيذ على الميراث، وهى طبعا اجتهاد بشر، فليست فى القوة كالميراث.

المطلب الأول: تعريف الوصية في اللغة والإصطلاح:

في اللغة:

جاء في لسان العرب: "الوصية مصدر من (وصى): تقول أوصى الرجل ووصاه: أي عهد إليه. وأوصيت له بشيء، وأوصيت إليه إذا جعلته وصيك. والاسم الوصاة والوصاية والوصية والوصية أيضا ما أوصيت به. وسميت وصية لاتصالها بأمر الميت ... أهـ "(2).

⁽¹⁾ إن الطفل يدخل في إطار الأحكام العامة للوصية، ولو أن الحمل يدخل أيضا في هذه الأحكام، إلا أن الفقهاء خصوه، بأحكام سنتعرض لها فيما بعد

جاء في أسهل المدارك: "والوصية مندوبة أي ولو لصحيح. لأن الموت ينزل فجأة، فانستعرض منها بقية الأحكام، لما فيها من زيادة الزاد للميت. وأركانها أربعة: الموصي وهو مالك حر مميز. فلا تصح من العبد ولا المجنون إلا حال إفاقته. ولا من الصبي غير المميز. وتصح من الصبي المميز إذا عقل القربة. وتصح من السفيه ومن الكافر إلا أن يوصى بخمر أو خنزير لمسلم. الركن الثاني الموصى له وهو كل من يتصور له الملك من كبير أو صغير حر أو عبد. سواء كان موجودا أو منتظر الوجود كالحمل إلا الوارث فلا تجوز له اتفاقا فإن أجاز ها سائر الورثة جازت عند الأربعة. الركن الثالث الموصى به وهو خمسة أقسام: الأول يجب على الورثة تنفيذه وهو الوصية بقربة واجبة كالزكاة والكفارات أو مندوبة كالصدقة والنفقة وأفضلها الوصية للأقارب. والثاني وهو الوصية بما لا قربة فيه كبيع شيء أو شرائه وقد اختلف فيه هل ينفذ أم لا. والثالث إن شاء الورثة نفذوه أو ردوه وهو الوصية بمكروه ... أهـ". والركن الرابع الصيغة ... أهـ". المدارك، ج3، ص 271 فما بعدها.

وقد تطابقت المادة (289) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، فهي قد ذكرت أركان الوصية وهي نفس هذه الأركان. المادة (289) أركان الوصية هي (أ) الصيغة (ب) الموصى (ج) الموصى له (د) الموصى به".

(2) ابن منظور، لسان العرب، حرف الياء، فصل الواو، مادة (وصي).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط: "يوصيكم الله" أي يفرض عليكم. وقوله تعالى: "تواصوا" أي أوصى به أولهم آخرهم ... أهـ"(1).

يمكن أن نقول بأن الوصية هي تعاهد متصل بالمستقبل وخاصة لما بعد الموت.

وفي الاصطلاح:

جاء في أسهل المدارك: "الوصية هي عقد يوجب حقا في ثلث مال عاقده، يلزم بموته، أو نيابة عنه بعده أهـ "(2).

نلاحظ أن ألفاظ تعريف الوصية (عقد) و (يوجب) (في ثلث) و (يلزم) هذه الألفاظ كلها فيها جزم مما يدل على التشديد عند الفقهاء بخصوص تنفيذ الوصية.

أما في القانون السوداني: فقد عرفت الوصية في المادة (286) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "الوصية هي تصرف على وجه التبرع، مضافا إلى ما بعد موت الموصي"(3).

إذن، نلاحظ أن ألفاظ التعريف القانوني (تصرف) (تبرع) فيها رخاوة وغير جازمة، مقارنة بالألفاظ الفقهية. مما يدل أن الوصية في القانون، أضعف منها في الفقه الإسلامي.

المطلب الثانى: مشروعية الوصية:

شرعت الوصية بالكتاب والسنة والإجماع.

(أ) مشروعيتها من الكتاب:

1/ قال تعالى: "كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين"(4).

2/ وقال تعالى: "... من بعد وصية يوصى بها أو دين ..."⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الواو، مادة (وصى ى).

⁽²⁾ الكشناوى، أسهل المدارك، ج3، ص 271.

⁽³⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة البقرة، الآية 180.

⁽⁵⁾ سورة النساء، الآية 11.

3 وقال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوو عدل منكم ..."(1).

وجه الدلالة:

فوجه الدلالة بهذه الآيات أن المولى عز وجل حض على الوصية حيث فيها وصل وزيادة لأجر الموصى بعد مماته.

(ب) السنة:

1/ عن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من امرئ مسلم له شيء يوصى فيه، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده"(2).

قال ابن عمر: ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك إلا وعندي وصيتى.

وجه الدلالة:

وجه الدلالة بهذا الحديث أن على المسلم أن يكون حازما، فيكتب وصيته، لأنه لا يدرى متى يفاجئه الموت.

2/ وعن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الرجل ليعمل والمرأة، بطاعة الله ستين سنة، ثم يحضر هما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار "(3).

ثم قرأ أبو هريرة قوله تعالى: "من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله, والله عليم حكيم"(4).

3/ وعن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مات على وصية مات على سبيل وسنة. ومات على تقى وشهادة، ومات مغفورا له"(5).

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية 106.

⁽²⁾ رواه البخاري ومسلم. كما رواه ابن ماجه ورقمه 2699.

⁽³⁾ رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجة ذكره سيد سابق في فقه السنة ج3، ص 415.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة النساء، الآية 12.

^{(&}lt;sup>5)</sup> رواه ابن ماجة ورقمه 2701.

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة بهذا الحديث أيضا أن الموت على وصية يستوجب المغفرة من الله تعالى.

(ج) الإجماع:

وقد أجمعت الأمة على مشروعية الوصية. وليس أدل على مشروعيتها من الإجماع الذى أورده الكحلاني. فقد جاء في سبل السلام: "وقد أجمع المسلمون على الأمر بها. وإنما إختلفوا هل هي واجبة أم لا؟ فذهب الجماهير إلى أنها مندوبة. وذهب داود وأهل الظاهر إلى وجوبها. وحكى عن الشافعي في القديم وادعى ابن عبدالبر الإجماع على عدم وجوبها مستدلا من حديث المعنى بأنه لو لم يوصى لقسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع. فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية. والأقرب ما ذهب إليه الهادوية وأبو ثور من وجوبها على من عليه حق شرعى يخشى أن يضيع إن يم يوصى به كوديعة أو دين لله تعالى أو لآدمى. ومحل الوجوب فيمن عليه حق ومعه مال ولم يمكنه تخليصه إلا إذا أوصى به. وما انتفى فيه واحد من ذلك، فلا وجوب أهـ"(1).

الموازنة:

إذن حكم الوصية هو الاستحباب ويستوجب الثواب عند الوفاة.

المطلب الثالث: شروط صحة الوصية للحمل عند الفقهاء وفي القانون:

إن شروط صحة الوصية للحمل، مثل شروط الصحة لكى يكون الحمل مستحقا للميراث وهي ثلاثة:

1/ الشرط الأول هو وجود الحمل عند النطق بالوصية. وهذا هو رأى جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة والزيدية والامامية والأباضية، وبعض الحنفية.

وقيل في رأى ثان أن يكون الحمل موجودا عند موت الوصى. وهذا الرأى هو الراجح عند الحنفية والشافعية.

2/ أن يولد حيا وهذا هو الشرط الثاني.

ويعلم وجوده بالكشوفات الطبية في عصرنا هذا، إن لم يكن وجوده ظاهرا.

⁽¹⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 103.

3/ الشرط الثالث: هو أن يثبت نسب الحمل من الموصى.

و هذه الشروط مفصلة وموثقة في موضع الميراث فلتراجع. ويهمني أن أشير للشرط الأول (وجود الحمل عند الوصية) لنقارن بينه وبين الشرط الوارد في القانون.

القانون السوداني:

أما في القانون السوداني فقد ذكرت المادة (295) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، لسنة 1991⁽¹⁾، ذكرت شروط صحة الوصية بالنسبة للموصى له كالآتى:

المادة (295): "يشترط لصحة الوصية، بالنسبة إلى الموصى له أن:

- (أ) يكون موجودا وقت الوصية حقيقة أو تقديرا.
 - (ب) أن لا يكون مجهولا جهالة فاحشة.
 - (ج) لا يكون جهة معصية.
 - (د) لا يكون قاتلا للموصى"(²⁾.

الموازنة والتعليق:

فإشتراط وجود الموصى له حكما يقصد به الحمل. فإن لم يتضح أو يتأكد بعد وجوده، يمكن الكشف عليه بالوسائل الطبية الحديثة للاستيقان. وهو شرط مشترك بين القانون والفقه.

المطلب الرابع: الحكم الشرعى لاستحقاق الحمل للوصية عند الفقهاء:

المالكية:

لم أجد رأيًا للحنفية والظاهرية وهذه آراء باقى المذاهب.

جاء في التاج والإكليل: "فلو أوصى لحمل امرأة، وانفصل حيا، صحت الوصية. ولو أوصى لحمل سيكون صحت. ومن أوصى لحمل امرأة فأسقطته، بعد موت الموصى فلا شيء له، إلا أن يستهل صارخا ... أهـ"(3).

⁽¹⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

⁽²⁾ قانون الأحو ال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

⁽³⁾ المواق، التاج والإكليل، ج6، ص 365.

الشافعية:

وجاء فى روضة الطالبين: "هذا الذى ذكرناه – أى من وجه صحة الوصية – إذا قال: أوصيت لحملها أو حملها الموجود. أما إذا قال: لحملها الذى سيحدث، فأوجه: أصحها عند الأكثرين بطلان الوصية. والثانى: تصح. والثالث إن كان الحمل موجودا حال الموت صح، وإلا فلا ... أهـ"(1).

وجاء في روضة الطالبين أيضا: "الوصية للحمل جائزة. ثم ينظر: فإن قال: أوصيت لحمل فلانة، أو لحمل فلانة الموجود الآن، فلا بد لنفوذها من شرطين: أحدهما أن يعلم وجوده حال الوصية، بأن ينفصل لأقل من ستة أشهر. فإن انفصل لستة أشهر فصاعدا، ننظر: إن كانت المرأة فراشا لزوج أو سيد، لم يستحق شيئا. وإن لم تكن فراشا، بل فارقها قبل الوصية، فإن كان الانفصال لأكثر من أربعة سنين من وقت الوصية، لم يستحق شيئا. وإن انفصل لدون ذلك فقولان: وقيل وجهان: أظهر هما أنه يستحق، لأن الظاهر وجوده. والشرط الثاني: أن ينفصل حيا. فلو انفصل ميتا فلا شيء له ... أهـ"(2).

الحنابلة:

جاء فى المغنى: "إن كانت المرأة فراشا لزوج أو سيد يطؤها، فجاءت به لستة أشهر فما دون، علمنا وجوده عند الوصية. وإن كانت بائنا، فأتت به لأكثر من أربعة سنين، من حين الفرقة، وأكثر من ستة اشهر، من حين الوصية، لم تصح الوصية له. وإن أتت به لأقل من ذلك، صحت الوصية له ... أهـ "(3).

الزيدية:

وجاء فى شرح الأزهار: "وتصح (للحمل)، بشرط أن يكون موجودا حال الوصية، وأن يخرج حيا، فإن أوصى لما يحدث من حمل امرأة معينة، بعد موته، لم تصح، لأنه معدوم ... أهـ"(4).

⁽¹⁾ النووي، روضة الطالبين، ج6، ص 100. ومثله الدمياطي، إعانة الطالبين، ج3، ص 202.

⁽²⁾ النووى، روضة الطالبين، ج6، ص 99 فما بعدها.

⁽³⁾ ابن قدامة، المغنى، ص 96.

⁽⁴⁾ أحمد المرتضى، بشرح الأزهار، ج4، ص 479.

الامامية:

جاء فى تحرير الأحكام: "تصح الوصية للحمل إجماعا، بشرط أن يكون موجودا حال الوصية، فإن إنفصل ميتا، بطلت الوصية، ورجع المال ميراثا لورثة الموصى، وأن وضعته حيا، صحت الوصية له، إذا حكم بوجوده حال الوصية، وذلك بأن يأتى لدون ستة أشهر، منذ الوصية. وإن أتت به لعشرة اشهر من حين الوصية، لم تصح. ولو جاء لما بينهما، وكانت خالية من زوج أو مولى صحت الوصية، وإلا فلا ... أهـ"(1).

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "وجازت وصية الموصى لحمل، إن جاء حيا، كما يصح الميراث، إن ولد حيا، وإن ولد ميتا، بطلت الوصية ... أهـ"(2).

الخلاصة والموازنة:

نخلص إلى أن الفقهاء قد انقسموا الى قسمين:

- (1) القسم الأول: وهم الجمهور، ويرون جواز الوصية بشرط وجود الحمل عند النطق بالوصية. وهم المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والامامية والأباضية.
- (2) القسم الثاني: وهم المالكية وبعض الشافعية. وعندهم، لا يشترط وجود الحمل عند النطق بالوصية. ولا عند موت الموصي. بل تصح الوصية عندهم للحمل الموجود، والمعدوم كذلك. فقط يشترطون في الحمل أن يولد حيا، وبذلك تكون الوصية صحيحة.

الترجيح:

وأرى أن الرأي الأول، وهو رأى الجمهور أكثر معقولية حيث يشترط وجود الموصى له حين الوصية، لذا أرجحه. كما أنه – أى رأى الجمهور يتماشى والقانون السوداني، الذى يقضى بوجود الموصى له حقيقة أو تقديرا.

⁽¹⁾ العلامة الحلى، تحرير الأحكام، ج1، ص 300.

⁽²⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج12، ص 336.

الوصية للحمل في القانون السوداني:

تعرضنا لبعض ما ورد فى القانون، حول الوصية للحمل، وقارناه بالأحكام الشرعية. والنقاط التى استعرضناها من القانون هى تعريف الوصية وأركانها وشروطها. وكذلك الشروط الواردة بخصوص الموصى، لكى تصح له.

أما باقى الأحكام فموجودة فى قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م. قهى المواد من 286-318، فلتراجع. وهى مواد إجرائية للتقاضى أمام المحاكم.

لكن لنذكر هنا ما جاء فى المادة 298(2): "إذا كان الموصى له جنينا أو قاصرا أو محجورا عليه، فيجوز لمن له الولاية على ماله، قبول الوصية، ويجوز له ردها، بعد إذن القاضى"(1).

التعليق:

إذن، ففى حالة الحمل والطفل، تقبل الوصية بواسطة وليه أو وصيه. وهذه المادة تتماشى وأحكام الفقه الإسلامي في قبول الوصية بالنسبة للحمل والطفل.

المطلب الخامس: الوصية بالتنزيل:

في اللغة التنزيل: من مادة (ن ز ل).

جاء فى ترتيب القاموس المحيط: "النزول: أى الحلول. تقول: نزلهم وبهم وعليهم ينزل نزولا ومنزلا: أى حل"(2).

وفى الإصطلاح عرفته المادة (315) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 وفيها: "التنزيل هو وصية بإلحاق شخص غير وارث، بميراث الموصى وبنصيب معين في الميراث⁽³⁾.

إذن التنزيل هو وصية لشخص غير وارث بإدخاله في الميراث بنصيب معين.

وجاء فى المادة (316): "يستحق المنزل مثل نصيب المنزل لمنزلته ذكرا كان أو أنثى فى حدود ثلث التركة"(4).

⁽¹⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

⁽ن ز ل). الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، حرف الزاى، مادة (ن ز ل).

⁽³⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المرجع السابق.

التعليق:

إن ما يسمى بالوصية بالتنزيل يشبه ما في القانون المصري. وهو ما يعرف بالوصية الواجبة عندهم. جاء ذلك في قانون الوصية الواجبة رقم 71 لسنة 1365هـ سنة 1946م.

و هو يعالج مشكلة أو لاد الولد الذين توفى أبوهم قبل أصله. فهم لا يرثون مع الأو لاد. لذلك فرض لهم القانون هذه الوصية الواجبة في حدود الثلث.

لكن الفرق بين القانون السوداني والقانون المصري هو:

- 1- أن القانون السوداني سماها الوصية بالتنزيل. بدلا من الوصية الواجبة.
- 2- أن القانون السوداني لم يذكر صراحة أنه خص بها الفرع غير الوارث، بل ترك ذلك مطلقا.
- 3- يبدو لى أن الوصية الواجبة تفرض فى القانون المصرى بحكم القانون والمحاكم تطبقها بمجرد تقديم طلب أو علم المحكمة بوجود فرع غير وارث. أما فى السودان فلا بد من إبراز وصية مكتوبة، حيث أن المنزل غير محدد فى القانون السودانى بالفرع غير الوارث.

جاء فى كتاب الفتاوى للإمام الشعراوى: الوصية الواجبة تكون بما لا يزيد على الثلث. هذه الوصية شرطها ألا تكون لوارث. وشرط وصيته لوارث أن يرضى بها الجميع من الورثة.

تم العمل بالوصية الواجبة بموجب القانون الخاص بها والمعمول به من أول أغسطس سنة 1946م حيث أجاز لأبناء وبنات الابن أو الابنة المتوفاة، ما كان أبو هم مستحقا له، لو كان على قيد الحياة. وكذلك أمهم لو كانت هي المتوفاة. وبموجب هذا القانون يكون ذلك أيضا في حدود الثلث ... أهـ"(1).

الشعر اوى، الفتاوى، ص 476. ومثله راجع السيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 458 فما بعدها.

المبحث الثامن

حكم الوقف⁽¹⁾ للحمل والولد الصغير

المطلب الأول: الوقف في اللغة والإصطلاح:

في اللغة، الوقف مصدر (و ق ف).

جاء في لسان العرب: "تقول وقف الأرض على المساكين وفي الصحاح للمساكين وقفا: أي حبسها. ووقفت الدابة والأرض وكل شيء ... أهـ"(2).

(1) وحول الأحكام العامة للوقف. جاء في أسهل المدارك: "كتاب الوقف. أي في بيان ما يتعلق بمسائل الوقف المعبر عنه بالحبس – أيضا -. وحكمه الندب. لأنه من البر وفعل الخير. قال الدر دير: فأركانه أربعة: واقف وهو المالك للذات أو المنفعة، إن كان أهلا للتبرع. وموقوف وهو ما ملك، أي من ذات أو منفعة ولو حيوانا أو طعاما أو عينا للسلف، وموقوف عليه وهو الأهل أي المستحق لصرف المنافع عليه: كالمجاهدين في سبيل الله والمرابطين والعلماء والفقراء وغير هم ممن يصرف عليهم غلة الوقف. وكالقناطر والمساجد، ومن سيولد ولو ذميا. وصيغة بوقفت أو حبست أو سبلت. كتصدقت إن اقترن بقيد أو جهة نحو تصدقت. لكن لا يباع ولا يوهب أو تصدقت به على بني فلان طائفة بعد طائفة.

وناب عن الصيغة التخلية بين الذات الموقوفة وبين الناس: كالمسجد يبنيه ويفتحه للناس وما أشبه ذلك من كل ما ينتفع به عموم الناس.

وعبارة ابن جزى فى القوانين أنه قال: أركانه أربعة المحبّس والمحبّس عليه والمحبّس. والصيغة. فأما المحبس فكالواهب. المحبس فيجوز تحبيس العقار كالأرض والديار والحوانيت والجنات والمساجد والآبار والقناطر والمقابر والطرق وغير ذلك. ولا يجوز تحبيس الطعام، لأن منفعته فى استهلاكه. وفى تحبيس العروض والرقيق والدواب روايتان. على أن تحبيس الخيل للجهاد أمر معروف. وأما المحبّس عليه فيصح أن يكون لإنسان أو غيره كالمساجد والمدارس. ويصح على الموجود والمعدوم والمعين والمجهول والمسلم والذمى والقريب والبعيد.

قلت (أى الكشناوى) انظر قوله: ولا يجوز تحبيس الطعام مع ما تقدم من كلام الدردير من قوله: ولو حيوانا أو طعاما أو عينا للسلف. وقال في بيان الجواز لذلك: وينزل ردّ بدله منزلة بقاء عينه.

فجواز وقف الطعام والعين نص المدونة فلا ترد فيه ومثله النفراوي ... أهـ.

راجع: الكشناوى، ج3، ص 100 فما بعدها.

وجاء في فقه السنة: "أنواعه. والوقف أحيانا يكون وقف على الأحفاد أو الأقارب ومن بعدهم الى الفقراء، ويسمى هذا بالوقف الأهلى أو الذرى. وأحيانا يكون الوقف على أبواب الخير ابتداء ويسمى هذا بالوقف الخيرى ... أهـ.

راجع: فقه السنة، ج3، ص 378 فما بعدها.

كما أتى قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 بالأحكام العامة للوقف نستعرض منها الآتى:

جاء في المادة (321): "يشترط في صيغة الوقف أن تكون (أ) منجزة (ب) مؤبدة (ج) لا تقترن بشرط ينافي حكم اله قف

وجاء في المادة (322) ينقسم الوقف إلى ثلاثة أقسام وذلك على الوجه الآتى: (أ) الوقف الخيرى وهو ما خصصت منافعه إلى جهة بر ابتداء (ب) الوقف الأهلى وهو ما خصصت منافعه ابتداء على نفس الواقف أو أى شخص أو اشخاص معينين ثم إلى جهة البر عند انقراض الموقوف عليهم (ج) الوقف المشترك وهو ما خصصت منافعه إلى الذرية وجهة البر

وجاء في المادة (323) يشترط لصحة الوقف أن يكون الواقف 1- بالغا عاقلا أهلا للتبرع 2- غير محجور عليه لسفه أو غفلة

وجاء فى المادة (324) يشترط لنفاذ الوقف ألا يكون الواقف أ/ محجورا عليه بسبب الدين ب/ مريضا مرض الموت. وجاء فى المادة 325 "(1) يجوز وقف كل مال متقوم عقارا كان أو منقولا. وما يجرى العرف بوقفه (2) يجب أن يكون القدر الموقوف فى العقار مفرزا أو مستقلا بذاته لا شائعا أو مسجدا أو مقبرة.

جاء في المادة (331): "يجوز للواقف تعيين ناظر الوقف وتغييره ولو لم يشترط لنفسه ذلك حين الوقف.

وجاء في المادة (332): " 1/ يكون شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة.

2/ يجوز للمحكمة عند الاقتضاء تفسير شروط الواقف بما يتفق مع مدلولها.

راجع: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

(2) ابن منظور، لسن العرب، حرف الفاء، فصل الوار، مادة (و ق ف).

إذن، الوقف في اللغة أن تجعل الشيء صدقة جارية على المساكين وتمسكه عن التصرفات الأخرى.

ويسمى أيضا الحبس وهو مصدر من (حبس).

جاء فى لسان العرب: "تقول حبسه يحبس حبسا فهو محبوس وحبيس. واحتبسه وحبسه: أى أمسكه عن وجهه.

وتقول: حبست أحبس حبسا وأحبست أحبس إحباسا: أي وقفت. والاسم: الحُبْس بالضم ... أهـ"(1).

نستفيد من نصوص القاموس أن الحبس معناه الوقف على جهات الخير.

أما في الإصطلاح:

جاء في سبل السلام: "هو شرعا: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته، على مصرف مباح ... أهـ"(2).

وجاء في فقه السنة: "وفي الشرع حبس الأصل وتسبيل الثمرة: أي حبس المال وحبس منافعه في سبيل الله ... أهـ "(3).

إذن، نستفيد من هذين التعريفين أن الوقف معناه حبس المال عن الانتقال مع الاستفادة من منافعه في أوجه الخير المختلفة.

معنى الوقف في القانون:

جاء في المادة (320) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991: "الوقف هو حبس مال على حكم ملك الله تعالى والتصدق بمنفعته في الحال أو المآل ... أهـ"(4).

مناقشة:

أكد المعنى القانوني للوقف أن الوقف حبس المال، أى مثلما قضت التعريفات الفقهية. مع صرف منفعته في أوجه الخير، لكن التعريف القانوني أتى بعبارة على (حكم ملك الله)

⁽²⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 87.

⁽³⁾ السيد سابق، فقه السنة، جَ3، ص 378.

⁽⁴⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

مما أعطى التعريف قوة. وذكر أن التصدق يمكن أن يكون منجزا في الحال أو في المستقبل أي عند موته مثلما ذهب إليه الحنفية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: حكم الوقف ومشروعيته:

حكم الوقف هو الندب. جاء في الفواكه الدواني: "واختلف أهل الإسلام في حكمه والصحيح هو مذهب الجمهور جوازه، بل ندبه. لأنه من أحسن ما يتقرب به إلى الله تعالى. ومقابل الجمهور أبو حنيفة وأصحابه حيث ذهبوا إلى منعه، في حال حياة الواقف ... أهـ "(2).

وجاء في فقه السنة: "وقد شرع الله الوقف وندب إليه وجعله قربة من القرب، التي يتقرب بها إليه. ولم يكن أهل الجاهلية يعرفون الوقف. إنما استنبطه الرسول صلى الله عليه وسلم ودعا اليه وحبب فيه، برا بالفقراء وعطفا على المحتاجين ... أهـ"(3).

وهذه طائفة من الأحاديث الدالة على مشروعيته:

1/ عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"(4).

2/ وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن مما يلحق المرء من عمله وحسناته بعد موته. علما نشره وولدا صالحا تركه أو مصحفا ورثه، أو مسجدا بناه أو بيتا لابن سبيل بناه، أو نهرا أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد موته"(5).

جاء فى سبل السلام: "والحديث الذى رواه أبو هريرة دليل على أنه ينقطع أجر كل عمل بعد الموت، ويتجدد ثوابها. قال العلماء: لأن ذلك من كسبه. وفيه دليل على أن دعاء الولد لأبويه بعد الموت يلحقهما. وكذلك غير

⁽¹⁾ جاء فى الفواكه الدوانى: "مذهب الجمهور جوازه، بل ندبه ومقابل الجمهور أبو حنيفة وأصحابه حيث ذهبوا إلى منعه، وعدم صحته فى حال حياة الواقف وهو ملك يورث عنه، إلا أن يحكم حاكم بصحته أو يعلقه هو على موته كأن يقول: إذا مت فدارى وقف على كذا ... أه.

راجع: الفواكه الدواني للنفراوي، ج2، ص 224.

⁽²⁾ النفر اوي، الفواكه الدواني، ج2، ص 224.

⁽³⁾ السيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 378.

⁽⁴⁾ رواه مسلم. وقد أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح. ورقمه 139.

⁽⁵⁾ رواه ابن ماجة. ذكره الكحلاني في سبل السلام في باب الوقف. راجع الكحلاني ج3 ص 87.

الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغير هما"(1). مما ورد في الحديث الثاني الذي رواه ابن ماجة.

2/ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: أصاب عمر أرضا بخيبر. فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها. فقال يا رسول الله: إنى أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه. فقال صلى الله عليه وسلم: إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها. قال: فتصدق بها عمر وأنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب فتصدق بها فى الفقراء وفى القربى وفى الرقاب وفى سبيل الله وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف. أو يطعم صديقا غير متمول مالا(2).

جاء في سبل السلام: "قال أبو يوسف: إنه لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث. لقال به ورجع عن بيع الوقف. قال القرطبي: رد الوقف مخالف للإجماع، فلا يلتفت إليه ... أهـ"(3).

4/ جاء في فقه السنة: وقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف أصحابه المساجد والأرض والآبار والحدائق والخيل ... أهـ"(4).

5/ فعن أنس رضى الله عنه قال: لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وأمر ببناء المسجد. قال: يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا. فقالوا: والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله تعالى. فأخذه فبناه مسجدا"(5).

6/ وعن عثمان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من حفر بئر رومة فله الجنة. قال: فحفر تها"(6).

7/ وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من احتبس فرسا فى سبيل الله إيمانا واحتسابا فإن شبعه روثه وبوله فى ميزانه يوم القيامة حسنات"(⁷⁾.

8/ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة. وفيه: وأما خالد فقد احتبس أدرعه واعتاده في سبيل الله"(8).

⁽¹⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 88.

⁽²⁾ متفق عليه واللفظ لمسلم. رواه ابن ماجه في باب الوقف ورقمه 2396.

⁽³⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 88.

⁽⁴⁾ سيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 379.

⁽⁵⁾ رواه الثلاثة. ذكره سيد سابق في فقه السنة ج3 ص 379.

⁽⁶⁾ رواه البخاري والترمذي والنسائي. أورده سيد سابق في فقه السنة ج3 ص 379.

⁽⁷⁾ رواه أحمد والبخاري. أورده سيد سابق في فقه السنة ج3 ص 381.

⁽⁸⁾ متفق عليه. ذكره سيد سابق في فقه السنة ج3 ص 381.

الخلاصة:

إذن هذه الأحاديث كلها تدل دلالة قاطعة على مشروعية الوقف، وحكمه الندب. ثبت بأقواله صلى الله عليه وسلم لكل من وقف من الصحابة.

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للوقف على الحمل عند الفقهاء:

مقدمـة:

بنيت اختلافات الفقهاء للحمل حول التساؤل: هل يجوز الوقف على المعدوم أم لا؟ وهل الحمل يعتبر موجودا أم لا؟

الحنفية:

جاء في الدر المختار: "لو وقف على أولاد زيد، ولا ولد له صح في الأصح. وتصرف القلة على الفقراء إلى أن يولد لزيد"(1).

المالكية:

جاء فى حاشية العدوي: "ويشترط فى الموقوف عليه أن يكون أهلا للتملك. حكما كالمسجد أو حسا كالآدمي. ولا فرق بين المولود بالفعل ومن سيولد، وتوقف الغلة إلى أن يولد ما لم ييأس منه. وفى هذه الحالة يرد الوقف والغلة للمالك ... أهـ"(2).

الشافعية:

جاء في مغنى المحتاج: "فلا يصح الوقف على جنين لعدم صحة تملكه ... أهـ"(⁽³⁾.

الحنابلة:

جاء فى الإنصاف: "منع الوقف على الحمل يختص بها إذا كان الحمل أصلا فى الوقف. أما إذا كان تبعا بأن وقف على أو لاده، أو أو لاد فلان ومنهم حمل، فيصح بلا نزاع ... أهـ "(4).

⁽¹⁾ الحصفكي، الدر المختار، ج4، ص 430. ومثله ابن السيواسي، ج4، ص 430.

⁽²⁾ العدوى، حاشية العدوى، ج2، ص 443. ومثله الخطاب، ج3، ص 31.

⁽³⁾ الشربيني، مغنى المحتاج، ج2، ص 379. ومثله الشيرازي، المهذب، ج1، ص 441. ومثله الغزالي، الوسيط، ج4، ص 253.

⁽⁴⁾ المردواي، الإنصاف، ج7، ص 22.

الزيدية:

جاء فى شرح الأزهار: "وسواء أكان الموقوف عليه موجودا كزيد، أو معدوما كأولاده قبل أن يوجدوا ... أهـ"(1).

الامامية:

جاء فى تحرير الوسيلة: "يعتبر فى الوقف الخاص، وجود الموقوف عليه، حين الوقف، فلا يصح الوقف ابتداءا على المعدوم، ومن سيوجد بعد. وكذل الحمل قبل أن يولد ... أهـ"(2).

الموازنة:

نفهم مما أثبته من نصوص الفقهاء، أنهم قد انقسموا في الآراء، حول هذه المسألة، إلى قسمين:

1/ القسم الأول وهم الحنفية والمالكية والزيدية وقد قالوا بصحة الوقف على من هو موجود الآن، أو سيوجد في المستقبل.

2/ والقسم الثانى وهم الشافعية والحنابلة والامامية وهم يرون أن الموقوف عليه يجب أن يكون موجودا بنفسه. أو موجود الأصل عند الوقف. فلا يجوز الوقف على الحمل استقلالا، ولكن يجوز الوقف عليه تبعا.

<u>الترجيح:</u>

صحيح أن القاعدة هي أنه لا يصح تمليك شيء لمن هو معدوم. ولكن يصح الوقف على المعدوم تبعا للموجود، لأن المراد منه الاستمرارية.

أما المعدوم الذى ليس له وجود أصلا فلا يصح تمليكه. لذلك فاننى أرجح الرأي الثاني وهو للشافعية والحنابلة والامامية بجواز الوقف على الموجود أو من له أصل موجود. فلا بد لأن يكون للموقوف عليه أصلا يعتمد عليه حتى نقف عليه مثل الوقف على أولاد فلان ومنهم حمل. فإن لم يوجد فلان أولاد إلا الحمل، إذن فلا وقف له وإن فاتت مصلحته.

^{.462} أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج8، ص462.

⁽²⁾ الامام الخميني، تحرير الوسيلة، ج2، ص 72. ومثله محمد أمين، كلمة التقوى، ج6، ص 135.

الموقف في القانون السوداني:

جاء في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 المادة (335): "يشترط لصحة الوقف في الموقوف عليه أن يكون: أ/ قربة في حكم الإسلام. ب/ معينا بالإسم أو الوصف. ج/ موجودا إذا عين بالاسم⁽¹⁾.

إذن فالقانون السوداني عمل بالرأي الثاني: وهو الذى رجحته. وهو للشافعية والحنابلة والامامية بجواز الوقف على الموجود أو من له أصل يتبعه حتى تتأكد نظرية الاستمرارية في الوقف.

⁽¹⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

المبحث التاسع أحكام الهبة للحمل والولد الصغير

المطلب الأول: الهبة (1) في اللغة والإصطلاح:

في اللغة:

الهبة مصدر من (و هـ ب) وهي العطاء الشخصي للآخرين من ذوى المروءة والأربحية والنخوة.

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "تقول: وهبه له كودعه وهبا ووهبا وهبة. وهو واهب ووهاب ووهوب ووهابة. والاسم الموهب والموهبة ... أهـ"(2).

وجاء فى لسان العرب: "الهبة: أى العطية الخالية من الأعراض والأغراض. تقول: رجل واهب ووهاب ووهوب ووهابة: أى كثير الهبة لأمواله والهاء للمبالغة. وتواهب الناس: أى وهب بعضهم لبعض. والإستيهاب: أى سؤال الهبة ... أهـ"(3).

نستفيد من هذه النصوص أن الهبة هي العطاء غير المشروط.

⁽¹⁾ الأحكام العامة للهبة وتنطبق على الكبير والصغير. جاء في أسهل المدارك: "فصل: أي في بيان ما يتعلق بمسائل الهبة" المختصة بها، وتتميز بها عن غيرها.

وأركانها أربعة: 1) واهب، ومن شرطه أن يكون أهلا للتبرع. 2) وموهوب: وشرطه أن يكون مملوكا للواهب. 3) وموهوب له، وشرطه أن يكون أهلا لآن يملك ما وهب له. 4) وصيغة، كوهبتك أو ما يدل على التمليك، وإن معاطاة.

فمتى وجدت هذه الأركان وشرطها صحت الهبة... أهـ.

راجع: الكشناوي، أسهل المدارك، ج3، ص 87 فما بعدها.

كما أورد القانون السوداني، من أحكام الهبة ما يلي: من المناز الماليات الماليات الماليات الماليات الماليات المحاد

جاء في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991:

المادة (268): تنعقد الهبة بالإيجاب والقبول وتتم بالقبض.

المادة (269): يصح إيجاب الهبة بما يدل على التمليك للمال مجانا: من لفظ أو كتابة أو إشارة مفهومة.

المادة (270): يقوم القبض في الهبة مقام القبول لفظا.

المادة (276): يشترط في الواهب أن يكون كامل الأهلية بالغا عاقلا مختارا لا محجورا عليه ولا مريضا مرض الموت. مالكا للموهوب.

المادة (275): يشترط في الموهوب أن يكون (أ) مالا متقوما (ب) موجودا وقت الهبة (ج) مملوكا للواهب (د) معلوما

المادة (276): تكون هبة المشاع مطلقا كان أو متصلا بغيره اتصال ملاصقة أو مجاورة.

المادة (277): تجوز هبة الأسهم والسندات وغيرها من الحقوق المالية. راجع قانون الأحوال للمسلمين لسنة 1991.

⁽c) الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الواو، مادة (و هـ ب).

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الباء، فصل الواو، مادة (و هـ ب).

في الإصطلاح:

تطلق الهبة ويراد بها التبرع والتفضل على الغير، سواء كانت بمال أو بغيره. لكن الهبة المطلقة لا تقتضى عوضا، سواء أكانت لمثله أو دونه أو أكثر منه.

ومفهوم الهبة، يشير إليه معانى: المعنى الأعم ويشمل: الإبراء: وهو هبة الدين ممن هو عليه. والصدقة: وهى هبة ما يراد به ثواب الآخرة. والهدية: وهى ما يلزم الموهوب له أن يعوضه.

ونحن إنما يعنينا مفهوم الهبة بالمعنى الأخص. وهو الذى نريده بتعريف الهبة فى الاصطلاح. فلنثبته فيما يلى:

جاء في أسهل المدارك: "الهبة تمليك من له التبرع ذاتا وتنقل شرعا بلا عوض لأهل. أي للهبة ... أهـ"(1).

وجاء في فقيه السنة: "والهبة في الشرع عقيد موضوعه تمليك الإنسان ماله لغيره في الحياة بلا عوض. فإذا أباح الإنسان ماله لغيره لينتفع به ولم يملكه إياه كان إعارة ... أهـ"(2).

إذن فالتعريفان متشابهان، ويدلان فعلا على المعنى الاصطلاحي للهبة:

- 1- لأن صاحب المال يتبرع من ماله عادة إلا إذا كان محجورا عليه مثلا وفق القانون. فيكون غير أهل للتبرع.
 - 2- ويكون التمليك بلا عوض وهو مذكور في التعريفين.

تعريف الهبة في القانون:

جاء في المادة (267) 1/ من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "الهبة هي تمليك مال، أو حق مالي آخر، حال حياة المالك، دون عوض".

2/ تجوز الهبة بعوض. كأن يشترط الواهب على الموهوب له بدلا ماليا أو القيام بالتزام معين"(3).

⁽¹⁾ الكشناوى، أسهل المدارك، ج3، ص 87.

⁽²⁾ سيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 388.

⁽³⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

مناقشة:

نخلص إلى أن تعريف القانون يشبه تعريفات الفقهاء. لكن القانون جوز الهبة بعوض مقابل مال أو القيام بالتزام.

كما قضى نص القانون بأن الهبة قد تكون بتمليك مال أو تمليك حق مالي آخر.

المطلب الثانى: مشروعية الهبة وحكمها:

مقدمــة:

وقد شرع الله ورسوله الهبة، لما فيها من تأليف القلوب، وتوثيق عرى المحبة بين الناس. وكان صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها. وكان يدعو إلى قبولها ورغب فيها. بل حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبول الهدية ولو كانت شيئا حقيرا.

وقد شرعت الهبة بالكتاب والسنة والإجماع.

(أ) من القرآن الكريم:

- 1/ قال تعالى: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى 1/ الآية "1/
- 2/ وقال تعالى: "و آتى المال عليه حبه ذوى القربى و اليتامى و المساكين $^{(2)}$.
 - (3) وقال تعالى: "وبالوالدين إحسانا وذى القربى واليتامى والمساكين(3)
- 4/ وقال تعالى: "وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه"(4)

وغير ذلك من الأيات القرآنية الكريمة الدالة على الهبة والصدقة والبر.

(ب) من السنة:

أ- قال صلى الله عليه وسلم: "من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، فان الله يتقبلها بيمينه. ويربيها لصاحبها كما يربى أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ سورة النحل، الآية 90.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 177.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 83.

⁽⁴⁾ سورة النساء، الآية 8.

⁽⁵⁾ رواه البخاري ومسلم في الصحيحين.

ب- وقال عليه الصلاة والسلام: "تهادوا تحابوا"(1).

ج- وعن أحمد من حديث خالد بن عدى، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف $^{(2)}$ ولا مسألة. فليقبله ولا يرده. فإنما هو رزق ساقه الله إليه $^{(3)}$.

د- وعن أنس قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لو أهدى إلى كراع⁽⁴⁾ لقبلت، ولو دعيت إليه لأجبت"⁽⁵⁾.

هـ وعن أبى هريرة قال، قال النبى صلى الله عليه وسلم قال: "تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر $^{(6)}$. ولا تحقرن جارة لجارتها ولو شق فر $^{(7)}$ شاه $^{(8)}$.

و- جاء في فقه السنة: وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية الكفار. فقبل هدية كسرى، وهدية قيصر، وهدية المقوقس. كما أهدى هو الكفار الهدايا والهبات"(9).

ز/ أما ما رواه أحمد وأبو داود والترمذى، أن عياضا أهدى النبي صلى الله عليه وسلم هدية. فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أسلمت؟ فقال: لا. قال صلى الله عليه وسلم: "إنى نهيت عن زبد المشركين".

فجاء في فقه السنة حول هذا الحديث: "قال فيه الخطابي: يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخا، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قبل هدية غير واحد من المشركين ... أهـ"(10).

وجه الاستدلال:

إذن فهذه الأحاديث تدل على هديه صلى الله عليه وسلم بقبول الهدية حتى من الكفار بما يدل على مشرو عيتها في الشريعة الإسلامية.

⁽¹⁾ رواه البخاري والبيهقي. قال الحافظ: إسناده حسن. ذكره سيد سابق في فقه السنة ج3 ص 388.

⁽²⁾ إشراف: مسألة.

⁽³⁾ رواه أحمد. أورده سيد سابق في فقه السنة ج3 ص 389. (4) كراع: وهو ما دون الكعب من الدابة.

⁽⁵⁾ رواه أحمد والترمذي وصححه. وقد ذكره سيد سابق في فقه السنة ج3 ص 389.

⁽⁶⁾ وحر: الحقد. (7) فر°سن: الحافر.

⁽⁸⁾ رواه أحمد وأبو داود والترمذي أورده سيد سابق بفقه السنة ج3 ص 389.

⁽⁹⁾ سيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 389.

⁽¹⁰⁾ المرجع السابق.

(ج) الإجماع:

كما شرعت الهبة بالإجماع. جاء في الفواكه الدواني: "وحكى ابن رشد وغيره الإجماع على ندبها. ولكن يتأكد ندبها على الأقارب والجيران، وكونها من أنفس المال. والحكم الندب لأنها من أنواع المعروف والإحسان. والكتاب والسنة والإجماع دلت على ندبها ... أهـ "(1).

فبهذا الإجماع الذى نقله النفراوى تتأكد مشروعيتها وندبها بالإجماع أيضا.

المنح والعطايا التي تماثل الهبة وهل ينتقل بها الملك؟

هناك منح وعطايا كثيرة غير الهبة، وهي من وجوه البر والإحسان، التي تدخل في باب عمل الخير الواسع، كما شرعه الإسلام.

جاء في الفواكه الدواني: "قول المصنف: ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيازة أهـ" يوهم قصر الحكم على تلك الثلاث، وليس كذلك، بل مثلها بقية العطايا كالمنحة والنحلة والعرية وغيرها ... أهـ"⁽²⁾.

أما هل ينتقل بها الملك أم لا. فقد جاء في الجامع لأحكام القرآن: "والقاعدة أن جميع هذه الأشياء، ترد بعد الانتفاع بها. قال القرطبي، قال الحربي: سمعت ابن العربي يقول: لم يختلف العرب في أن مثل هذه الأشياء على ملك أربابها، ومنافعها لمن جعلت له: فالعمري والرقبي والافقار والأحبال والمنحة والعرية والسكني - والأطراق وغيرها – وهذه حجة مالك وأصحابه في أنه لا يملك شيء من العطايا، إلا المنافع دون الرقاب. وهو قول الليث بن سعد والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) الهدالية المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) اللهدالية المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) اللهدالية المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) اللهدالية المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (3) المنافع والمنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (4) المنافع والمنافع والمنافع والمنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (4) المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (4) المنافع والقاسم بن محمد ويزيد بن قسيط ... أهد (4) المنافع والمنافع والمنافع

⁽¹⁾ النفر اوى، الفواكه الدواني، ج2، ص 216.

⁽²⁾ المرجع السابق.

⁽³⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص 298 فما بعدها.

⁽⁴⁾ أما عن المنح والعطايا المماثلة للهبة فنذكر ها فيما يلى:

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "(1) السكنى وهى المسكن، أى محل السكن. شرعت السكنى بقوله تعالى: "وقلنا يا آدم اسكن" وهذه دلالة على الخروج. لأن السكنى لا تكون ملكا. فدخول آدم وحواء الجنة كان دخول سكن لا إقامة. وهذا دلالة أن من أسكن رجلا داره، فانه لا يملكها بالسكن.

⁽²⁾ العمرى: وهي اسكانك الرجل في دار لك مدة عمرك أو عمره. ومثله (3) الرقبي. وهي من المراقبة. والمراقبة أن يرقب كل واحد منهما موت صاحبه وهي أن يقول له: إن مت قبلي رجعت إلىّ دارى. وإن مت قبلك فهي لك.

اختلفوا في العمري والرقبي: فأجازها أبو يوسف والشافعي، فهي كالوصية عندهم. ومنعها مالك والكوفيون، لأن كل واحد منهما يقصد إلى عوض لا يدري هل يحصل له أم لا، ويتمنى موت صاحبه. فعن جابر بن عبدالله أن رسول الله (ص) قال: "العمرى جائزة لمن أعمرها والرقبي جائزة لمن أرقبها". ففي هذا الحديث التسوية بينهما في الحكم. وعن ابن عمر قال قال رسول الله (ص): "لا رقبي، فمن أرقب شيئا فهو له حياته ومماته". فقوله لا رقبي فهي تدل على المنع. والحديثان رواهما ابن ماحة

⁽⁴⁾ الافقار: مأخوذ من فقار الظهر. أفقرتك ناقتى: أي أعرتك فقارها لتركبها.

ترجيح:

وأنا أرجح رأى الامام مالك لأن فيه تخفيف على الناس. وبالتالى فهو يشجع على عمل الخير ونفع الناس مع رد الرقاب لأصحابها.

رأى الباحث:

وأرى أن الأمر يتوقف على طبيعة الشيء الممنوح فالهبة تعورف أنها تنقل الملك. أما إذا كان الشيء للانتفاع مثل الشاة للحلب فترد بعد نفاد لبنها. والدابة للركوب فكذلك ترد بعد العودة من السفر. وكذلك سكنى الدار لزمن محدد فإن المنتفع يسلم الدار لصاحبها بعد إنتهاء مدة السكن التي منحت له.

(5) ومثله الإخبال: يقال أخبلت فلانا: أي أعرته ناقي ليركب عليها. (6) والمنحة: أي العطية. (7) المنيحة: الناقة أو الشاة يعطيها الرجل للأخر يحتاجها ثم يردها. (8) وكذلك العارية. (9) وكذلك الدين. (10) وكذلك الزعامة (من الزعيم). وذلك للحديث الشريف حيث قال (ص): "العارية مؤداه والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم". (رواه أبو امامة وقد أخرجه الترمذي والدار قطني وغيرهما وهو صحيح. (11) الإطراق وهي اعارة الفحل إذا طلبه ليضرب في إبله ثم يرده. وجاء في المحلى لابن حزم الظاهري: ".... 1/ وانما هذا في التطوع وأما في النفقات الواجبات وكذلك الكسوة الواجبة فلا... لكن ينفق على كل امرء منهم بحسب حاجته... 2/ ... وهبة جزء مسمى منسوب من الجميع كثلث أو ربع أو نحو ذلك من المشاع والصدقة به جائزة مسنونة للشريك ولغير الشريك، وللغني والفقير فيما ينقسم وفيما لا ينقسم كالحيوان وغيره... 3/ والصدقة التطوع ... 4/ والحبس 5/ والهدية ... 6/ والعطية. 7/ والإباحة... 8/ والمنحة ... 9/ والعمري ... 10/ والرقبي ... 11/ والمعروف ... 12/ والقرض ... 13/ والحمالة ... 14/ والضيافة ... 15/ والزكاة ... 16/ الطعام يدعي إليه القوم ... 17/ والهدى ينحر ... 18/ والهدى إذا عطب ينحر ويخلى بينه وبين الناس ... 19/ والأكل في بيت الوالد 20/ والمنحة في المحتبلات... 21/ إناث الحيوان للحلب... 22/ إباحة الدار للسكني ... 23/ منح الدابة للركوب ... 24/ ومنح الأرض للزراعة ... 25/ ومنح الخادم للخدمة ... 26/ والوعد ... (يكون للجميع) 27/ الأزراع يكون في الأرض مدة مسماة أو طول الحياة ... 28/ والاسكان يكون في البيوت والدور ... 29/ والدكاكين أيضا يسمى فتحها للعمل بها إسكانا ... 30/ والافقار يكون في الدواب التي تركب ... 31/ والإطراق يكون في العجول تحمل على الإناث ... 23/ والأخدام يكون في الرقيق الذكور والإناث والخدم ... 33/ والامتاع يكون في الأشجار ذوات الحمل ... 34/ وأيضا في الثياب وجميع الأثاث ... 35/ وكذلك التصيير ... 36/ وكذلك الجعل ... 37/ والإعراء يكون في حمل النخل ... 38/ العارية وهي إباحة بعض منافع الشيء كالدابة للركوب والثوب للباس والفأس للطحن والمتعارف أن الفأس للقطع والابرة للخياطة وسائر ما ينتفع به ... 39/ والضيافة ... 40/ والحبس وهو الوقف وهو جائز في الأصول من الدور والأرضين والفراس

والخيل للجهاد في سبيل الله... أه. راجع ابن حزم، المحلى، ج9 صفحات 142-183. وجاء في الفواكه الدواني: "بل مثلها – أي الهبة – بقية العطايا: كالنحلة والمنحة والعرية والهدية والإسكان والعارية والارفاق والعدة والإخدام والصلة والرهن والعمرى والاحياء فلا تتم إلا بالحيازة. قال القرافي في الذخيرة: وضبعت العرب لأنواع الارفاق أسماء مختلفة. فالعارية لتمليك المنافع بغير عوض وبعوض الإجارة. والرقبي اعطاء المنفعة لمدة أقصر ها عمر أحدهما لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه. والعمرى تمليك المنفعة مدة عمره. فهما أخص من العارية. والافقار عارية الظهر للركوب مأخوذ من فقاره و هو عظام سلسلته. والاسكان هبة منافع الدار مدة من الزمان. والمنحة هبة لبن الشاة. والعرية هبة ثمر النخلة. والوصية تمليك بعد الموت. والمنح والعطاء يعم الجميع. انتهى كلام الذخيرة. والنحلة مصدر نحلته أي أعطيته فهي العطية. والهدية واحدة الهدايا والمهدى ما يهدى فيه كالطبق ونحوه. قال ابن الاعرابي: ولا يسمى مهدى إلا وفيه ما يهدى. والارفاق النفع. يقال: أرفقته نفعته. والمرفق من الارفاق ما ارتفقت به: أي انتفعت به. والعدة جمعها عدات مصدر وعد فهي الوعد فالهاء عوض من الواو. والاخدام إعطاء خادم غلام أو جارية. والصلة العطية. والحباء العطاء. والرهن معروف ... أهـ". راجع النفراوي، الفواكه الدواني، ج2، ص 216.

المطلب الثالث: الحكم الشرعى لمدى صحة وعدم صحة الهبة للحمل والطفل: مقدمة:

التساؤل هو ما هو مدى تملك الحمل والطفل حتى يتمكن من الهبة لهما. ومما لا شك فيه أن الصغير أهل للتملك. ولكن تملك الحمل مثار نقاش بين الفقهاء.

الحنفية:

جاء في فتاوى السندى: "ولو وهب لما في البطن فهو باطل"(¹⁾.

المالكية:

جاء في كفاية الطالب: "الموهوب له هو من يصح تملكه، ولو لم يدم ... أهـ"(²). وجاء في حاشية الدسوقي: "... على أهل للتملك فيشتر ط فيه هنا ذلك ... أهـ"(³).

الشافعية:

وجاء في الإقناع: "ويشترط في الموهوب له أن تكون فيه أهلية الملك. فلا تصح لحمل ولا لبهيمة ... أهـ"(4).

الحنابلة:

وجاء في خيار السبيل: "كون الموهوب له يصح تمليكه. فلا تصح لحمل، لأن تمليكه تعليق على خروجه حيا، والهبة لا تقبل التعليق أهـ"(5).

وجاء في كلمة التقوى: "ويشترط في الموهوب له أن يكون ممن يصح له تملك الشيء الموهوب ... أهـ"(6).

الخلاصة والموازنة:

نخلص إلى أن الفقهاء قد انقسموا الى قسمين حول مدى صحة الهبة على الحمل و الطفل:

 $^{^{(1)}}$ السندى، فتاوى السندى، ج1، ص 519. ومثله الكاسانى، ج7، ص 363.

 $^{^{(2)}}$ أبو الحسن المالكي، كفاية الطالب، ج2، ص 332.

 $^{^{(3)}}$ الدسوقى، حاشية الدسوقة، ج4، ص 97.

 $^{^{(4)}}$ الشربيني، الاقناع، ج2، ص 366.

⁽⁵⁾ محمد بن صفویان، منار السبیل، ج2، ص 23.

⁽⁶⁾ محمد أمين زين الدين، كلمة التقوى، ج4، ص 225.

- 1- القسم الأول وهم الجمهور وهم الحنفية والشافعية والحنابلة والامامية. وهم يقولون أن الهبة للحمل لا تصح.
- 2- القسم الثانى وهم المالكية. وعندهم تصح الهبة لكل من يصح تملكه. ويدخل في هؤلاء الحمل.

الترجيح والأدلة:

أرجح رأى الجمهور لأنه أكثر معقولية في عدم صحة تملك الحمل. إذ أن ذمة الحمل غير صالحة للتملك. فوجوده مشكوك فيه، ولا يتحقق إلا بعد الولادة. كما أن الهبة للحمل تحمل معنى التعليق للعقد. وعقد الهبة لا يقبل التعليق.

الهبة للحمل والصغير في القانون السوداني:

جاء في المادة (217): 1/ إذا كان الواهب للصغير غير الولى أو الوصى أو المربى، فتتم الهبة بقبض أحدهم.

2/ تتم الهبة للصغير بالايجاب فحسب إذا كان الواهب ولى الصغير أو وصيه أو مربيه.

(1) يجوز للصغير المميز قبول الهبة وقبضها وإن كان له ولي (1)

التعليق:

إذن في القانون السوداني لولى الصغير أو وصيه أو مربيه قبض الهبة نيابة عنه وبذلك تتم الهبة. أما إن كان الصغير مميزا فله قبول وقبض الهبة وإن كان له ولى. لأن الهبة من التصرفات النافعة نفعا محضا.

وجاء في المادة (27): "يشترط في الموهوب له أن يكون موجودا. فلا تصح الهبة للمعدوم ولا للحمل⁽²⁾.

رأى الباحث:

إذن لا تصح الهبة للمعدوم. كما لا تصح الهبة للحمل كما نص القانون على ذلك صراحة. وذلك عملا برأى جمهور الفقهاء.

⁽¹⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

⁽²⁾ المصدر السابق.

المبحث العاشــر أخذ حق الشفعة⁽¹⁾ للحمل والصغير

المطلب الأول: الشفعة في اللغة والإصطلاح:

في اللغة:

الشفعة: مصدر من (ش ف ع). وهي بمعنى ضم نصيب آخر، لنصيبك، بالعوض. جاء في ترتيب القاموس المحيط: "وصاحب الشفعة بالضم. فهي أن تشفع فيما تطلب فتضمه إلى ما عندك. أي تزيده. قال الشعبي: الشفعة على رءوس الرجال. أي إذا كانت

(1) وأما أحكامها العامة، والتى تنطبق على الكبار والاحمال والصغار فقد جاء فى الفواكه الدوانى: "وأركانها أربعة: الأخذ وهو الشافع. والمأخوذ منه وهو المشترى. والشيء المأخوذ وهو الشقص المبتاع. والمأخوذ به وهو الثمن أو قيمة الشقص ... أهـ. راجع النفراوى، الفواكه الدوانى، ج2، ص 211.

وجاء في أسهل المدارك: "كتاب الشفعة. أي بيان ما يتعلق بحكمها. في جميع الأحكام. وهي واجبة بين الشركاء في العقار والرباع دون المنقولات. كما في الدردير: وللشريك أو وكيله الأخذ جبرا، ولو ذميا، أو محبسا ليحبس، والولى لمحجوره والسلطان لبيت المال. قال في الرسالة: إنما الشفعة في المشاع، ولا شفعة فيما قد قسم، ولا لجار ولا في طريق، ولا عرصة دار قد قسمت بيوتها، ولا في محل نخل أو بئر، إذا قسمت النخل أو الأرض. ولا شفعة إلا في الأرض وما يتصل بها من البناء والشجر. يعنى الشفعة لا تكون في قارعة الدار أي ساحتها، التي بين بيوتها. أو على جهة من جهاتها وهو المعروف بالحوش. ولا في بئر إذا قسمت الأرض، ومثلها فحل النخل، لأنها توابع.

واختلف في المذهب في الشفعة في الأشجار والثمار: فروى عن مالك روايتان. (قلت والأصح ثبوت الشفعة فيهما). وبالمنع قال الشافعي وأبو حنيفة.

واختلف أيضا فيما لا يقسم من العقار كالحمام وشبهه. وفي الدين والكراء. ولا شفعة في الحيوان والعروض عند الجمهور ... أهـ". راجع: الكشناوي، أسهل المدارك، ج3، ص 37.

كما أورد قانون المعاملات المدنية الأحكام العامة التالية:

جاء في المادة (617): "يثبت الحق في الشفعة: (أ) للشريك في المبيع عينا. (ب) للشريك بحق من حقوق الارتفاق. وجاء في المادة (618): "(1) إذا اجتمعت أسباب الشفعة، قدم الشريك في العقار. ثم الشريك بحق الارتفاق. (2) من ترك من هؤلاء الشفعة أو سقط حقه فيها، انتقلت إلى من يليه في الرتبة. (3) إذا اجتمع الشفعاء من درجة واحدة، كانت

الشفعة بينهم بالتساوي، ولا عبرة لتفاوت استحقاقاتهم أو مساحات ملكهم".

وجاء في المادة (621): "(1) يشترط لثبوت الشفعة أن يكون المشفوع عقارا مملوك العين أو المنفعة في نطاق الأحكام التي يقضي بها القانون. (2) يشترط في العقار المشفوع به أن يكون مملوك العين، أو المنفعة وقت شراء العقار المشفوع. وجاء في المادة (523): "لا تجوز الشفعة في الآتي: (أ) في الوقف. (ب) فيما ملك بهبة لا عوض أو صدقة أو وارث أو وصية. (ج) في البناء والشجر المبيع قصدا بغير الأرض القائم عليها. أو في البناء والشجر القائمين على أرض محكرة، أو على الأراضي الحكومية التي تحت يد المستحقين لمنفعتها. (هـ) فيما تجرى قسمته من العقاد ات

وجاء في المادة (624): "الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشفيع أن يأخذ بعض العقار جبرا على المشترى. إلا إذا تعدد المشترون، واتحد البائع فللشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي ... أه.

(راجع: قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م).

التعليق:

 الدار بين جماعة مختلفي السهام، باع واحد نصيبه، فيكون ما باع لشركائه، بينهم سواء على رءوسهم، لا على سهامهم ... أهـ(1).

وجاء في لسان العرب: "والشّفعة والشفعة في الدار والأرض: أي القضاء بها لصاحبها. وسئل أبو العباس عن اشتقاق الشفعة في اللغة، فقال: الشفعة الزيادة. وهو أن يشفعك فيما تطلب حتى تضمه إلى ما عندك فتزيده. وتشفعه بها: أي أن تزيده بها. أي أنه كان وترا واحدا فضم إليه ما زاده وشفعه به. والشفيع: أي صاحب الشفعة ... أهـ"(2).

نستفيد من هذه النصوص أن الشفعة في اللغة هي الزيادة بضم نصيب غيرك إليك بالثمن.

في الإصطلاح:

فقد جاء فى الفواكه الدوانى: "وحقيقتها كما قال ابن عرفة: استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه الذى باع به سواء أخذ أو لم يأخذ. والشفعة مفروضة للأخذ وعدمه ... أهـ"(3).

وجاء في أسهل المدارك: "قال: وعرفا استحقاق شريك أخذ ما عارض به شريكه، من عقار بثمنه أو قيمته بصيغة ... أهـ"(4).

نخلص من هذين النصين أن الشفعة هي أن يتملك الشفيع العقار المشفوع جبرا عن المشترى بما قام عليه من الثمن والنفقات والضرائب المفروضة بواسطة الدولة.

تعريف الشفعة في القانون السوداني:

جاء في المادة (616) من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984: "الشفعة حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبرا على المشترى، بما قام عليه من الثمن والنفقات"(5).

الموازنة والتعليق:

إن التعريف القانوني مطابق للتعريف الذى أوردته فى الاصطلاحات الفقهية. وهو أن يتملك الشفيع العقار جبرا عن المشترى. على أن يتولى هو – أى الشفيع – دفع تكاليف ذلك

⁽¹⁾ الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الشين، مادة (ش ف ع).

ابن منظور، لسان العرب، حرف العين، فصل الشين، مادة (ش ف ع). (ش ف ع).

⁽³⁾ النفر اوى، الفواكه الدوانى، ج2، ص 211.

الكشناوى، أسهل المدارك، ج37، ص37.

⁽⁵⁾ راجع: قانون المعاملات المدنية لسنة 1984.

من ثمن ونفقات حكومية وغيرها. وذلك لأن الشفعة أصلا مصدرها الشريعة الإسلامية. وقد أخذتها النظم القانونية المعاصرة، وأدخلتها في تشريعاتها، بالتصرف في بعض أحكامها وتحويرها.

المطلب الثانى: مشروعية الشفعة:

في السنة:

شرعت الشفعة بالسنة الثابتة. كما شرعت بإتفاق المسلمين. وقد شرع الإسلام الشفعة لمنع الخصومة.

1/ فعن جابر بن عبدالله، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى الشفعة، فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطريق، فلا شفعة"(1).

2/ وجاء في الموطأ مرسلا: "قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم ينقسم بين الشركاء، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة"(2).

3/ وعن جابر قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة، فى كل شركة لم تقسم: ربعة⁽³⁾ أو حائط⁽⁴⁾ لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه. فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه، فهو أحق به"⁽⁵⁾.

4/ وعن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كان له شرك في نخل أو ربعة فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه. فإن رضى أخذ وإن كره ترك"(6).

5/ وعن ابن عباس قال قال رسول الله (ص): "الشريك شفيع والشفعة في كل شيء" ($^{(7)}$.

وجه الدلالة:

فوجه الدلالة بهذه الأحاديث هو وجوب الشفعة للشريك. وبالتالى يجب على شريكه أن يستأذنه قبل البيع.

⁽¹⁾ رواه البخاري. ورواه الترمذي ورقمه 1382.

⁽²⁾ رواه مالك في الموطأ مرسلا.

⁽³⁾ الربعة: أي المنزل.

⁽⁴⁾ حائط: أي بستان.

⁽⁵⁾ رواه مسلم وابن ماجه ورقمه فی سنن ابن ماجه 2499.

⁽⁶⁾ رواه یحی بن آدم عن زهیر عن أبی الزبیر و إسناده علی شرط مسلم رواه ابن ماجه فی باب ن باع رباعا فلیؤذن شریکه و رقمه 2492.

⁽⁷⁾ رواه الترمذي ورقمه 1380.

كما تشير الأحاديث التالية إلى جواز الشفعة بالجوار

6/ عن ابن عباس عن النبى (ص) قال: "من كانت له أرض فأراد أن يبيعها فليرضها على جاره"(1).

7/ وعن جابر قال قال رسول الله (ص): "الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحد"(2).

- 8/ وعن أبى رافع أن النبى (ص) قال: "الجار أحق بسقيه" $^{(8)}$.
- (-4)و عن سمرة قال قال رسول الله (-4): "جار الدار أحق بالدار "(-4)

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة في هذه الأحاديث هو مشروعية الشفعة بالجوار بالإضافة إلى الشريك. بل قال الترمذي في سننه حول الحديث رقم (5) ... الشفعة في كل شيء جاء برقم 1385: "وقال أكثر أهل العلم: إنما تكون الشفعة في الدور والأرضين. ولم يروا الشفعة في كل شيء. وقال بعض أهل العلم: الشفعة في كل شيء. والقول الأول أصح"(5).

شرعت الشفعة باتفاق المسلمين:

كما شرعت الشفعة باتفاق المسلمين جاء في الفواكه الدواني: "قال في التوضيح لا خلاف بين الأئمة في وجوب الشفعة ... أهـ"(6). حيث نقل لنا النفراوي هذا الاتفاق.

رأى الامام أبى حنيفة:

وقد روى أن الإمام أبو حنيفة أثبت الشفعة للجار. جاء في الفواكه الدواني: "وما احتج به أبو حنيفة من إثبات الشفعة للجار، من قوله عليه الصلاة والسلام: "الجار أحق بصقبه" (7). وقوله عليه الصلاة والسلام: "جار الدار أحق بدار جاره أو بالأرض" (8). وقوله عليه الصلاة والسلام: "الجار أحق بالشفعة وينتظر بها ثلاث إن كان غائبا إذا كان

⁽¹⁾ رواه ابن ماجه في باب من باع رباعا فليؤذن شريكه ورقمه 2493.

⁽²⁾ رواه ابن ماجه ورقمه 2494.

⁽³⁾ رواه ابن ماجه ورقمه 2495.

⁽⁴⁾ رواه الترمذي ورقمه 1380.

⁽أ) رواه الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ج2، ص 722.

^{(&}lt;sup>6)</sup> النفراوي، الفواكه الدواني، ج2، ص 212.

 $^{^{(7)}}$ ذكره النفر اوى في الفواكه الدواني، ج $^{(7)}$

⁽⁸⁾ المرجع السابق ج2، ص 213.

الطريق واحدا"(1). ... مجاب عنه: أما الأول فإن المراد أحق بمعونته والعرض عليه قبل البيع. لأن الصقب القريب. وأما الثانى فمحمول على العرض عليه. وأما الثالث: فإنما نمنع حجته. لكنه محمول على العرض عليه قبل البيع بدليل قوله ينتظر بها ثلاثا. والشفيع الغائب لا يتقيد بالثلاث. على أن الشريك يطلق عليه لفظ الجار ... أهـ"(2).

الموازنة والترجيح:

على أنه يمكن القول أن هذا الاستطراد يدل على أهمية الشفعة ووجوبها فى الشرع الاسلامى. أما لمن تجب؟ فهذا شىء آخر. وتوفيقا بين النصوص، يمكن الجمع بينها بأن الجار أيضا معناه الشريك. وقد يأخذ الشرع بالرأي المرجوح مع الراجح ويصدره تشريعا وبذلك يزول التعارض.

المطلب الثالث: الحكم الشرعى لأخذ حق الشفعة للحمل والصغير:

مقدمــة:

للأخذ للحمل، للشفعة اتفق الفقهاء على شروط ثلاث، لا بد من توفر ها حتى يمكن الأخذ بها، بواسطة وليه، بالشروط الآتية:

- 1/ الشرط الأول: التحقق من وجود الحمل في البطن وقت الأخذ بالشفعة له.
 - 2/ الشرط الثاني: لا بد من أن يولد الحمل حيا. وإلا فلا حق له.
 - 3/ الشرط الثالث: أن يثبت نسبة من مورثه إذا كانت الشفعة موروثة.

وفيما يلى نستعرض آراء الفقهاء حول الحكم الشرعي للأخذ بالشفعة للحمل أو الصغير:

أقوال الفقهاء:

الحنفية:

جاء في البحر الرائق: "الحمل والصغير في استحقاق الشفعة كالكبير. لاستوائهما في سببه. فيقوم بالطلب والأخذ والتسلم من يقوم مقامهما"(3).

⁽¹⁾ المرجع السابق ج2، ص 213.

⁽²⁾ النفراوي، الفواكه الدواني، ج2، ص 213.

⁽³⁾ ابن نجيم، ج8، ص 166.

المالكية:

وجاء في مواهب الجليل: "قال في المدونة: في كتاب الشفعة: ولا يأخذ الوصى للحمل بالشفعة، حتى يولد ويستهل ... أهـ"(1).

الشافعية:

وجاء في حواشي الشرواني: "وإن وجبت الشفعة للميت، وورثها الحمل، أجلت لانفصاله فليس لوليه الأخذ قبل الانفصال ... أهـ"(2).

الحنابلة:

وجاء في كشاف القناع: "وإن بيع شقص في تركه حمل، لم يكن لوليه الأخذ بالشفعة له، ولوليه الأخذ بالشفعة بعد ولادته ... أهـ"(3).

الامامية:

وجاء في قواعد الأحكام: "ولو بيع شقص في شركة حمل لم يكن لوليه الأخذ بالشفعة إلا بعد أن يولد حيا ... أهـ".

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "ويقوم الأب مقام طفله، ابنه الطفل بدون استخلاف، فما له، أي لطفله، من نحو شفعة يأخذها له، أو عليه ... أهـ".

الخلاصة:

نستفيد من هذه النصوص أن الشفعة للحمل والصغير تثبت بالإجماع. ويقوم وليه مقامه بالأخذ بها و فق الشروط الشرعية التي استعرضناها.

الموقف في القانون السوداني:

لم أجد في القوانين السودانية نصا يعطى حق الأخذ بالشفعة للحمل أو الصغير. وأن وليه هو الذي يمارسه نيابة عنه.

⁽¹⁾ الخطاب، ج5، ص 324.

⁽²⁾ عبدالحميد الشرواني وأحمد بن قاسم العبادي، حواشي الشرواني، على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ص 6، ص 81.

⁽³⁾ البهوتي، ج4، ص 147.

إلا أن يكون ذلك من خلال النصوص المتعلقة بالولاية على الصغير ورعاية حقوقه وشخصه.

جاء في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 الباب الثاني: الولاية. الفصل الأول: أحكام عامة. جاءت المواد التالية:

المادة (233): "الولاية هي ولاية على النفس وولاية على المال. وذلك على الوجه الآتى:

- (أ) الولاية على النفس هي العناية بكل ما له علاقة بشخص القاصر ومن في حكمه.
 - (ب) الولاية على المال هي العناية بكل ما له علاقة بمال القاصر ومن في حكمه.

المادة (236) يشترط في الولى أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، أمينا، قادرا على القيام بمقتضيات الولاية.

المادة (237): تسلب الولاية إذا تخلف أحد الشروط المذكورة في المادة (236).

المادة (238): تكون الولاية على أموال القاصر حفظا وتصرفا واستثمار ا(1).

التعليق:

ولعل بمقتضى سلطة الولاية على أموال القاصر يمكن للولى مباشرة حق الشفعة نيابة عن الصغير والحمل حسب القانون.

 $^{^{(1)}}$ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

المبحث الحادي عشر الإقرار⁽¹⁾ بحق للحمل والصغير

مقدمة:

إن الإقرار ينبع من المقر. فهو الاعتراف بحق مالى أو مادى أو معنوى لمصلحة المقر له. وقد أجمع الفقهاء على العمل بموجبه وفق شروط وضعوها لذلك.

فما دام الفقهاء تلقوه بالقبول، حتى إذا كان للأقوياء، فهو إذا كان للضعفاء أولى بالقبول.

المطلب الأول: تعريف الإقرار في اللغة والإصطلاح:

الإقرار في اللغة هو مصدر من (قر) أي (ق ر ر).

جاء في ترتيب القاموس المحيط: "والإقرار: الإذعان للحق"⁽²⁾.

وجاء في لسان العرب: "والإقرار الإذعان للحق والاعتراف به. أقرّ بالحق أي اعترف به. تقول: قرره عليه. وقرره بالحق غيره حتى أقرّ به ... أهـ "(3).

نخلص من هذه النصوص اللغوية أن الإقرار معناه الاعتراف بواسطة إنسان، بحق عليه، لشخص آخر وبمعنى آخر أن الإقرار معناه الإثبات

⁽¹⁾ حول الأحكام العامة للإقرار والتى تنطبق على الكبار والصغار، جاء فى أسهل المدارك: "كتاب الإقرار أى فى بيان ما يتعلق بالإقرار إلا من اجتمعت فيه ثلاثة شروط: كونه مكلفا، يتعلق بالإقرار إلا من اجتمعت فيه ثلاثة شروط: كونه مكلفا، وغير محجور فى المعاملات، وغير متهم بإقراره، لأصل غير مكذب للمقر. وأركانه أربعة: مقر ومقر له ومقر به" بالإضافة إلى الصيغة.

راجع الكشناوي، أسهل المدارك، ج3، ص 82.

أما أحكام الإقرار في القوانين السودانية، فهي:

جاء في قانون الإثبات لسنة 1994 المادة (26): "(1) يكون الإقرار حجة قاطعة على المقر. وهو يسرى في المعاملات في حق من يخلف المقر فيما أقر به.

⁽²⁾ يشكل الإقرار بينة قاطعة، على صحة المقر به، إلا إذا قصد به المقر الإضرار بخلفه، فيما أقر به، أو اختلف لطرفان في سببه.

⁽³⁾ لا يشكل الإقرار في المسائل الجنائية، بينة قاطعة إذا كان غير قضائي، أو اعترته شبهة.

وجاء في المادة (22) (1) لا يصح في المعاملات، الرجوع عن الإقرار إلا لخطأ في الوقائع، على أن يثبت المقر ذلك.

⁽²⁾ يعتبر الرجوع عن الإقرار في جرائم الحدود شبهة تجعل الإقرار بينة غير قاطعة.

وجاء في المادة (19) (1) يشترط في المقر أن يكون عاقلا ومختارا وغير محجور عليه وبالغا سن المسئولية التي ينص عليها القانون. (2) يصح إقرار الصغير المميز مما هو مأذون له فيه من المعاملات.

⁽³⁾ يصح إقرار الوكيل إذا كان صادرا في حدود سلطته.

<u>تعليق:</u>

ولا خلاف كبير يذكر بين أحكام الإقرار في الفقه وفي القانون السوداني.

⁽ق ر ر). الزاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب القاف، مادة (ق ر ر).

ابن منظور، لسان العرب، حرف الراء، فصل القاف، مادة (ق ر ر). $^{(3)}$

أما في الاصطلاح:

جاء في أسهل المدارك: "الإقرار الاعتراف بما يوجب حقا على قائله بشروطه ... أهـ"(1).

وجاء في سبل السلام: "وفي الشرع - الإقرار - إخبار الإنسان بما عليه وهو ضد الجحود أهـ(2)".

نستفيد، من هذين النصين أن الإقرار هو أن يخبر الإنسان بشيء عليه لآخر بنية الالتزام على أدائه.

تعريف الإقرار في القوانين السودانية:

جاء في تعريف الإقرار في القوانين السودانية، في قانون الإثبات لسنة 1994. ورد في المادة (15) من القانون المذكور: "الإقرار هو اعتراف شخص بواقعة، تثبت مسئولية مدعى بها عليه"(3).

ونلاحظ أن هنالك تشابها، بين التعريف القانوني وتعريف الفقهاء للإقرار لكن زاد القانون أن الإقرار ينقسم إلى قسمين: قضائي وغير قضائي. فالإقرار القضائي هو ما كان أمام قاض. وأما الإقرار غير القضائي فهو ما كان عاديا⁽⁴⁾.

لكن لم يفرق القانون في تطبيق أحكام الإقرار حول ما كان للحمل أو للصغير أو للكبير.

⁽¹⁾ الكشناوى، أسهل المدارك، ج3، ص 82.

⁽²⁾ الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 66.

⁽³⁾ قانون الاثبات لسنة 1994.

⁽⁴⁾ جاء في المادة (6) من القانون المذكور: "(1) الاقرار القضائي هو الاقرار بواقعة، عند نظر الدعوى المتعلقة بها أمام المحكمة. أو أثناء إجراء متعلق بالدعوى، أمام قاضي. أو أمام جهة شبه قضائية.

⁽²⁾ لا يعتبر الإقرار أمام أى جهة شبه قضائية، إقرار قضائيا في المسائل الجنائية. وجاء في المادة (17): يتبع في إثبات الاقرار غير القضائي، القواعد العامة في البينة.

المطلب الثاني: النصوص الدالة على الإقرار ومشروعيته وحكمه:

(أ) من القرآن الكريم:

1/ قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين أو الأقربين"(1).

جاء فى الجامع لأحكام القرآن: "قوامين" بناء مبالغة. أى ليتكرر منكم القيام بالقسط، وهو العدل فى شهادتكم على أنفسكم. وشهادة المراد على نفسه إقراره بالحقوق عليها. ثم ذكر الوالدين لوجوب برهما وعظم قدرهما. ثم ثنى بالأقربين إذ هم مظنة المودة والتعصب.

لا خلاف بين أهل العلم في صحة أحكام هذه الآية. لكن ظهرت من الناس أمور حملت الولاة، على اتهامهم، فتركت شهادة من يتهم. وصار ذلك لا يجوز في الولد والوالد والأخ والنزوج والزوجة. وهو مذهب الحسن والنخعي والشعبي وشريح ومالك والثوري والشافعي وابن حنبل ... أهـ"(2).

تعليق الباحث:

ورغم وجه الدلالة في الآية على وجوب الشهادة على النفس والوالدين والأقربين، إلا أنه قد سارت القوانين في عصرنا على عكس هذا المنوال، فمنعت الشهادة على الوالدين والأقارب الآخرين، حيث يتهم الإنسان فيهم بالمحاباة.

2/ وقال تعالى: "و لا تقولوا على الله إلا الحق"(3).

جاء في سبل السلام: "... باعتبار شموله – أي شمول الحق ... أهـ "(⁴⁾.

إذن فوجه الدلالة في هذه الآية أن يقول الناس الحق في كل الأحوال والمواقف، لأن الحق شامل ومطلوب في كل أوجه الحياة، ويدخل في ذلك الشهادة والإقرار على النفس حتى ولو أقتص منه.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 135.

⁽²⁾ القرطبي، الجامع الأحكام القرآن، ج5، ص 410.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية 171.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 67.

موازنة:

لا خلاف في قطعية حكم هاتين الآيتين بشمول الاقرار الذي يعنى شمول الحق. وذلك على النفس وكل ما تربطهم بالانسان صلة. لكن في العصور الأخيرة صارت التشريعات بعدم قبول الشهادة للذين تربطهم بالانسان صلة أو عليهم. مع بقاء الآيات ثابتا إلى الآن. ولعل في هذا ما يعرف بتغير الأحكام بتغير الزمان مما يدل على سعة الشريعة الاسلامية.

(ب) النصوص من السنة:

1/ عن أبى ذر رضى الله عنه قال: قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: "قل الحق لو كان مرأً(1).

جاء في سبل السلام: "قل الحق": يشمل قوله على نفسه وعلى غيره. وفيه دلالة على اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع الأمور، وهو أمر عام لجميع الأحكام. لأن قول الحق على النفس: هو الإخبار بما عليها مما يلزمها التخلص منه بمال أو دين أو عرض.

"ولو كان مرا" من باب التشبيه. لأن الحق قد يصعب اجراؤه على النفس، كما يصعب عليها إساغة المر لمرارته ... أهـ"(2).

والحديث فيه دلالة على وجوب الإقرار على النفس والوالدين والأقرباء.

2/ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبتيه، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أقدني. فقال: حتى تبرأ. ثم جاء إليه فقال: أقدني، فاقاده. ثم جاء إليه فقال: يا رسول الله، عرجت. فقال صلى الله عليه وسلم قد نهيتك فعصيتني. أبعدك الله وبطل عرجك. ثم نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه"(3).

جاء في سبل السلام: "وهو دليل على أنه لا يقتص من الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك وتؤمن السراية. قال الشافعي: إن الانتظار مندوب، بدليل تمكينه صلى الله عليه وسلم من الاقتصاص قبل الاندمال. وذهب الهادوية⁽⁴⁾ وغيرهم إلى أنه – أي: الانتظار –

⁽¹⁾ صححه ابن حبان وساقه المنذري في الترغيب والترهيب. وذكره الكحلاني في سبل السلام باب الاقرار ورقمه 1.

⁽²⁾ الكحلاني، ج3، ص 67. (3) رواه أحمد والدار قطني، وأعل بالارسال. أورده الكحلاني في ج3 ص 237 من سبل السلام.

⁽⁴⁾ الهادوية هي طانفة من طوائف الزيدية. ومؤسسها هو الامام الهادي، الذي أسس أيضا دولة الزيدية باليمن في القرن الثالث الهجري فقد أسس الزيدية دولتين، التي باليمن والثانية ببلاد الديلم والجيل أسسها الناصر الأطروش.

جاء في كتاب الامام زيد حياته وعصره و آراؤه وفقهه: "الامام الهادى هو الهادى إلى الحق يحى بن الحسين بن القاسم الرسى. ولد بالمدينة سنة 245هـ ومات راضيا مرضيا في ختام سنة 298هـ ولعل أهم آثاره – جمع اليمن وما جاورها في حكم واحد ... – استطاع – توزيع العدالة بين ربوع اليمن. مما جعل الأهلين يرون فيه مصدرا لعهد الخلفاء الراشدين.

واجب. وإذنه صلى الله عليه وسلم بالاقتصاص كان قبل علمه صلى الله عليه وسلم بما يؤول اليه من المفسدة"(1).

تعليق:

والحديث فيه دلالة على وجوب إقرار المرء على نفسه حتى ولو استوجب الموقف أن يقتص منه.

الموازنة بين الآيات والأحاديث:

هي وجوب الشهادة والإقرار على النفس والوالدين والأقربين، حتى في حالات القصاص. ولكن الذي عليه العمل في قوانين عصرنا هو رفض مثل هذه الشهادة، خوف المحاباة (2).

المطلب الثالث: الحكم الشرعى للإقرار للحمل والصغير عند الفقهاء:

إنقسم الفقهاء إلى اتجاهين حول صحة الإقرار للحمل أو عدمه. فبينما يرى الجمهور من الفقهاء صحة الإقرار للحمل ترجيحا لمصلحته. ترى قلة من الحنابلة عدم جواز الإقرار للحمل مطلقا(3).

وقد فصل الجمهور وهم الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والإمامية، بأن هناك ثلاثة أوجه للإقرار للحمل:

1/ الوجه الأول: أن يذكر المقر السبب الممكن والمقنع لإقراره. كأن يقول مثلا على الف المرهم لما في بطن فلانة ورثه من أبيه فاستهلكته أو أوصى له أبوه فاستهلكته. وترى هذه الطائفة أن الإقرار في هذه الحالة صحيح.

(2) فمثلا جاء في المادة (26) من قانون الإثبات لسنة 1994: "لا تقبل شهادة أحد الزوجين على الآخر في أسر به إليه الزوج الآخر ما لم يأذن له صاحب السر".

فأوجد له اتباعا بأرض اليمن. منع أهل الذمة من شراء الأراضى إلا أن تكون آلت اليهم من أجدادهم الأولين عند الفتح الاسلامى. أوجب على بيت المال شراء العبيد وعتقهم. أقام الحدود بعد أن كانت معطلة. أحيا سنة الجهاد فقاتل القرامطة. حارب البدع. جدد المذهب الزيدى. ترك ثروة في الفقه والحديث أهمها كتابه (الأحكام) الذي سلك فيه مسلك الامام مالك في الموطأ. وبعد وفاته دفن بصعدة باليمن وسار خلفاؤه على نهجه .. أه.

راجع: الامام محمد أبو زهرة، كتاب الامام زيد حياته وعصره آراؤه وفقهه طبعة دار الفكر العربي/القاهرة 1959م10378هـ.

⁽¹⁾ الكحلاني، ج3، ص 237.

⁽³⁾ جاء في الإنصاف: "وإن أقر لحمل امرأة صح هذا الإقرار في المذهب. وقيل لا يصح مطلقا ... أهـ (راجع المرداوي، الإنصاف، ج12، ص 156).

جاء فى الهداية للحنفية: "من قال لحمل فلانة على "لف در هم. فإن قال: أوصى له فلان. أو مات أبوه فورثه فالإقرار صحيح، لأنه أقر بسبب صالح لثبوت الملك له"⁽¹⁾. وجاء فى مواهب الجليل من كتب المالكية: "ولزم الحمل سواء أطلق الإقرار كقوله: "لحمل فلانة ألف. أو قيده بقوله: ألف من هبة أو صدقة، ولا إشكال إذا قيد ذلك بوجه يصح للجنين كما ذكرنا ... أه⁽²⁾. وجاء فى المهذب للشافعية: "وإن أقر لحمل بمال ثم عزاه إلى إرث أو وصية صح الإقرار"⁽³⁾. وجاء فى كتاب الكافى للحنابلة: "وإن أقر لحمل بمال، وعزاه إلى إرث أو وصية صح، لأنه يملك بهما"⁽⁴⁾. وجاء فى شرح الأزهار للزيدية: "والإقرار للصغير والحمل يصح إذا قبله وليه أو هو بعد بلوغه ... أهـ"⁽⁵⁾. وجاء فى قواعد الأحكام للامامية: "ولو أقر لحمل فلانة وعزاه إلى وصية أو ميراث صح ...

2/ الوجه الثاني: أن يذكر لإقراره سببا غير ممكن وغير قابل للتصديق. كأن يقول لهذا الحمل عندى مائة دينار من معاملة عاملني بها، أو قرض أقرضنيه.

وللفقهاء رأيان حول مثل هذا الإقرار

الرأى الأول: وهو لجمهور الحنفية ولبعض المالكية والشافعية والحنابلة. وهؤلاء يقولون ببطلان الاقرار

جاء في كتاب الهداية للحنفية: "ومن قال لحمل فلانة على ألف درهم. باعنى أو أقرضنى لم يلزمه شيء" (7). وجاء في التاج والإكليل للمالكية: "المازري (8) الإقرار للحمل إن قيده بما يمتنع بطل (9). وجاء في روضة الطالبين للشافعية: "قال لحمل فلانة على أو عندي ألف. فله ثلاثة أحوال. الثالث أن يسند إلى جهة باطلة: كقوله أقرضنيه أو باعنى به

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، ج3، ص 183. ومثله السرخسي، المبسوط، ج17، ص 196.

⁽²⁾ الخطاب، مواهب الجليل، ج5، ص 223. ومثله الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج3، ص 401.

⁽³⁾ الشيرازي، المهذب، ج2، ص 344. ومثله النووي، روضة الطالبين، ج4، ص 356.

⁽⁴⁾ ابن قدامة، الكافى، ج4، ص 572. ومثله ابن قدامة، المغنى، ج5، ص 89.

⁽⁵⁾ أحمد المرتضى، شرح الأزهار، ج4، ص 162.

⁽⁶⁾ العلامة الحلى، قواعد الأحكام، ج2، ص 416.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، ج3، ص 183. ومثله الكاساني، بدائع الصنائع، ج7، ص 223.

⁽⁸⁾ هو أبو عبدالله محمد بن على بن عمر بن محمد التميمي المازري المالكي. ولد بمدينة المهدية بافريقيا سنة 453هـ، وتوفى بها سنة 536هـ، كان من الأذكياء ومن الأئمة المتبحرين، وكان محدثًا. له شرح كتاب التلقين لعبدالوهاب المالكي في عشرة أسفار. وكتاب المعطر بفوائد شرح مسلم. وكتاب إيضاح المحصول في الأصول.

⁽راجع: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص 285). (المواق، الناج والإكليل، ج5، ص 233.

شيئا. قلت الأصح في هذا الحال البطلان ... أهـ(1). وجاء في المغنى للحنابلة: "وإن عزى الإقرار إلى جهة غير صحيحة. فعلى قول التميمي الإقرار باطل"(2).

الرأي الثاني: ويقول الإقرار صحيح وتعتبر جهة الإسناد لغوا. وهذا رأى الامامية والمعتمد عند الشافعية وبعض المالكية والحنابلة.

جاء في قواعد الأحكام للامامية: "ولو أقر لحمل فلانة، ولو عزاه لسبب ممتنع كالجناية عليه والمعاملة له، فالأقرب اللزوم وإلغاء المبطل ... أهـ⁽³⁾. وجاء في فتح الوهاب للشافعية: "وإن أسنده إلى جهة لا تمكن في حقه فهو لغو ... أهـ⁽⁴⁾. وجاء في مواهب الجليل للمالكية: "ولزم الحمل سواء أطلق الإقرار كقوله لحمل فلانة ألف أو قيده كقوله ألف من هبة أو صدقة. وأما إن قال أقرضنيها ونحو ذلك. أنه يلزمه" (5). وجاء في المغنى للحنابلة: "إن عزى الإقرار إلى جهة غير صحيحة فقال لهذا الحمل على الف أقرضنيها أو وديعة أخذتها منه على قول ابن حامد (6) ينبغي أن يصح إقراره، لأنه وصل إقراره بما يسقطه، فيسقط ما وصله به. كما لو قال له على ألف لا تلزمني" (7).

8/ الوجه الثالث: أن يطلق الإقرار دون بيان مثل هذه العين ملك لما في بطن فلانة.
وهناك ثلاث آراء حول هذا النوع من الإقرار للحمل.

الرأي الأول: يقول بصحة هذا الإقرار وهو للمالكية والصحيح عند الشافعية وفي قول للحنفية والحنابلة والامامية.

جاء في مواهب الجليل للمالكية: "ولزم الحمل سواء أطلق الإقرار أو قيده" (8). وجاء في المهذب للشافعية: "وإن أقر لحمل بمال: فإن عزاه إلى إرث أو وصية صح الإقرار. فإن أطلق ففيه قولان: أحدهما أنه لا يصح، لأنه لا يثبت له الحق من جهة المعاملة ولا من جهة الجناية. والثاني أنه يصح وهو الصحيح، لأنه يجوز أنه يملكه بوجه صحيح هو الإرث أو الوصية، فصح الإقرار له مطلقا كالطفل" (9). وجاء في بداية المبتدئ للحنفية:

⁽¹⁾ النووى، روضة الطالبين، ج4، ص 357. ومثله الشافعي، الأم، ج3، ص 247.

⁽²⁾ ابن قدامة، المغنى، ج5، ص 89.

⁽³⁾ العلامة الحلى، قواعد الأحكام، ج2، ص 416.

⁽⁴⁾ زكريا الأنصارى، فتح الوهاب، ج1، ص 383.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الخطاب، مواهب الجليل، ج5، ص 223.

⁽⁶⁾ هو شيخ الحنابلة ومفتيهم أبو عبدالله الحسن بن حامد بن على بن مروان البغدادى (الوراق). مات شهيدا سنة 403هـ. بعد أن صنف كتاب الجامع في عشرين مجلدا. وله شرح الخرقي وشرح أصول الدين وأصول الفقه.

⁽راجع: أبو يعلى (محمد بن أبي يعلى)، ج2، ص 171 فما بعدها). (راجع: أبو يعلى المغنى، ج5، ص 89.

⁽⁸⁾ الخطاب، مواهب الجليل، ج5، ص 223.

⁽⁹⁾ الشير ازى، المهذب، ج2، ص 334. ومثله الشربيني، مغنى المحتاج، ج2، ص 241.

"ومن قال لحمل فلانة على ألف درهم، فإن أبهم الإقرار قال محمد يصح"(1). وجاء في الكافي للحنابلة: "وإن أقر لحمل بمال. وإن لم يعزه فقال ابن حامد يصح"(2). وجاء في قواعد الأحكام للامامية: "ولو أقر لحمل فلانة وعزاه لوصية أو ميراث صح، ولو أطلق فالوجه الصحة، تنزيلا على المحتمل ... أهـ"(3).

تعليق:

ولعل أصحاب هذا الرأي يستندون إلى قاعدة إعمال الكلام أولى من إهماله. خاصة إذا كان الكلام صادرا من عاقل. كما أن الحمل هنا قد يملك بوجوه أخرى هى الوقف والوصية والميراث، في مثل هذه الحالات وهذه حجتهم.

الرأي الثانى: وهو لبعض الشافعية والامامية. وهو رأى أبى يوسف من الحنفية وأبو الحسن التميمي (4) من الحنابلة. ويقضى ببطلان الإقرار.

جاء في مغنى المحتاج للشافعية: "وإن أطلق الإقرار، أي لم يسنده إلى شيء صبح في الأظهر. والثاني لا يصح أهـ"(5). وجاء في جامع المقاصد للإمامية: "ولو أطلق فالوجه الصحة، تنزيلا على المحتمل"(6). وجاء في بداية المبتدىء للحنفية: "من قال لحمل فلانة على ألف در هم، فإن أبهم الإقرار، لم يصبح عند أبي يوسف"(7). وجاء في المحرر للحنابلة: "قال أبو الحسن التميمي: لا يصبح الإقرار للحمل، إلا أن يعزوه إلى إرث أو وصية"(8).

تعليق:

يرى أصحاب هذا الرأي أن وجود الحمل مشكوك فيه. والإقرار المبهم مشكوك فيه: لأنه إن قيل أنه بإرث أو وصية صح. وإن قيل: أنه ببيع أو قرض بطل.

الرأي الثالث: وهو للحنابلة وبعض الإمامية. ويقولون يطلب من المقر البيان. فإن لم يتمكن لسبب عملى كالموت بطل الإقرار.

⁽¹⁾ المرغيناني، بداية المبتدىء، ج1، ص 173.

⁽²⁾ ابن قدامة، الكافى، ج4، ص 572.

⁽³⁾ العلامة الحلى، قو اعد الأحكام، ج2، ص 416.

⁽⁴⁾ أبو الحسن التميمي، سبقت ترجمته فليراجع.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الشربيني، مفنى المحتاج، ج2، ص 241.

⁽⁶⁾ الكرخى، جامع المقاصد في شرح القواعد، ج9، ص 224.

⁽⁷⁾ المرغيناني، بداية المبتدىء، ج1، ص 173.

⁽⁸⁾ عبدالسلام بن عبدالله، المحرر في الفقه، ج1، ص 329.

جاء فى الكافي للحنابلة: "ومتى أقر لحمل بمال. فإن "أطلق كلف بذكر السبب. فإن مات قبل التفسير بطل الإقرار ... أهـ(1). وجاء فى قواعد الأحكام للإمامية: "... وإن أطلق كلف السبب وعمل بقوله، وإن تعذر التفسير بموته أو غيره بطل الإقرار "(2).

الخلاصة:

إن الإقرار للحمل إذا كان معقولا وممكنا قبل حفاظا على مصلحة الحمل. أما إن كان الإقرار غير معقول وليس ممكنا فإنه يرفض واعتبر الكلام لغوا.

الموقف في القانون السوداني:

أحكام الإقرار في القانون السوداني عامة. ولم تفرق بين الحمل والصغير والكبير. لكن ما جاء في هذا المطلب تقابله أحكام المادة (20) من قانون الاثبات لسنة 1994. فقد جاء في هذه المادة: "حالات عدم صحة الاقرار:

- (1) لا يكون الاقرار صحيحا إذا كذبه ظاهر الحال.
- (2) لا يكون الإقرار صحيحا في المسائل الجنائية، إذا كان نتيجة إغراء أو إكراه.
- (3) بالرغم من أحكام البند (2) لا يكون الإغراء مؤثرا في صحة الاقرار في المعاملات.

التعليق:

إذن، يرى القانون، أن الإقرار لا يكون صحيحا إذا كان غير مطابق لواقع الحال. أو كان نتيجة إغراء أو إكراه أو في المواقف الجنائية⁽³⁾.

⁽¹⁾ ابن قدامة، الكافى، ج4، ص 573. ومثله ابن مفلح، المبدع، ج10، ص 316.

⁽²⁾ العلامة الحلي، قواعد الأحكام، ج2، ص 416.

⁽³⁾ راجع قانون الاثبات لسنة 1994.

المبحث الثانى عشر حقوق الحمل والطفل⁽¹⁾ في الميراث والتركة

المطلب الأول: تعريف الميراث في اللغة:

الميراث مصدر من (ورث). وفيه معنى الخلافة للآخرين. وأبقى الوارثين هو الله: الباقى الدائم الذي يرث الخلائق.

جاء في لسان العرب: "تقول ورث فلان اباه، يرثه وراثة واراثة. وأورث ولده مالا ايراثا حسنا. قال ابن سيده: والورث والارث والتراث والميراث: ما ورث. وقيل: الورث والميراث في المال والارث في الحسب ... أهـ"(2).

```
(1) الأحكام العامة للميراث، وهي التي نطبقها في حالة الولد (الطفل). جاء في فقه السنة:
أركان الميراث: وهي ثلاثة:
```

1- الوارث وهو الذي ينتمي إلى الميت بسبب من أسباب الارث.

2- المورث وهو الميت حقيقة أو حكما.

3- الموروث ويسمى تركة وميراثا وهو المال أو الحق.

أسباب الإرث: وهى ثلاثة: 1- النسب الحقيقي أي القرابة الحقيقية.

2- النسب الحكمي و هو الولاء أو هو القرابة الحاصلة بسبب العتق.

3- الزواج الصحيح.

شروط الميراث: وهي ثلاثة:

1- موت المورث حقيقة أو حكما.

2- حياة الوارث بعد موت المورث ولو حكما كالحمل.

3- ألا يوجد مانع من موانع الارث.

موانع الإرث: وهي أربعة:

1- الرق سواء كان تاما أم ناقصا.

2- القتل العمد المحرم.

3- اختلاف الدين أو الردة.

4- اختلاف الدارين أي الوطن.

راجع: سيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 426 فما بعدها.

الأحكام العامة للميراث في القانون السوداني:

جاء الأتي في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991:

أ- أركان الميراث. جاء في المادة (347): أركان الارث هي: 1- المورث 2- الوارث 3- التركة.

وهذه الأركان هي نفسها كما جاءت في الفقه.

ب- أسباب الارث: جاء في المادة (348) أسباب الارث هي الزوجية والقرابة.

لكن المشرع السوداني لم يتعرض للنسب الحكمي وهو الولاء.

ج- شروط الميراث: جاء في المادة (349) شروط الارث هي (أ) موت المورث حقيقة أو حكما. (ب) حياة الوارث حين موت مورثه حقيقة أو تقديرا. (ج) العلم بالجهة المفضية للارث.

نلاحظ أن المشرع السوداني، وفي النقطة الثالثة ذكر العلم بالجهة المفضية للارث بدلا من اشتراط ألا يوجد مانع من موانع الإرث، كما جاء في الفقه.

د- موانع الإرث: جاء في المادة (350) ذكر القتل. وجاء في المادة (351) اختلاف الدين.

الملاحظ أن القانون لم يتعرض للرق واختلاف الدارين كما في الفقه الاسلامي.

راجع: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، الكتاب الخامس/الباب الأول/المواد من 344-351.

ابن منظور، لسان العرب، حرف الثاء، فصل الواو، مادة (و ر ث). $^{(2)}$

إذن، نستفيد من هذا النص اللغوى أن الميراث هو ما يرثه الإنسان من أصوله من مال أو حسب لكن غلب على ما يورث من مال بعد موت صاحبه.

الفرائض:

ويسمى علم الميراث بعلم الفرائض. والفرائض جمع فريضة، مصدر من (فرض).

جاء في لسان العرب: "تقول: فرضت الشيء أفرضه فرضا: أي أوجبته. قوله تعالى: "سورة أنزلناها وفرضناها" (1): معناه الزمناكم العمل بما فرض فيها. وفرائض الله حدوده التي أمر بها ونهى عنها. وكذلك الفرائض بالميراث. والفرض: السنة. والفرض التقدير: أي قدر صدقة كل شيء وبينها عن أمر الله تعالى. والفارض والفرض: أي الذي يعرف الفرائض. ويسمى العلم بقسمة المواريث فرائض "(2).

إذن، يمكن القول أن الفرائض هي العلم بالمواريث.

المطلب الثاني: تعريف الميراث والفرائض في الإصطلاح:

جاء في الفواكه الدواني: "علم الفرائض - جمع فريضة - هو علم الموواريث ... أهـ"(3).

وجاء في فقه السنة: "الفرائض جمع فريضة. والفريضة مأخوذة من الفرض، بمعنى التقدير. لقول الله سبحانه وتعالى: "فنصف ما فرضتم" (4). أي قدرتم.

الفرض في الشرع هو النصيب المقدر للوارث، ويسمى العلم بها علم الميراث وعلم الفرائض ... أهـ"(5).

إذن، نخلص إلى أن علم الفرائض هو علم المواريث.

لكننا نقصد هنا العملية الإجرائية التي تتعلق بأحكام الميراث أو الإرث.

جاء في أسهل المدارك: "وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم إلى آخرين. والانتقال إما حقيقة كانتقال المال أو معنى كانتقال العلم. ومنه العلماء ورثة الأنبياء.

⁽¹⁾ سورة النور، الآية 1.

سرو مورد مورد (2) ابن منظور ، لسان العرب، حرف الضاد، فصل الفاء، مادة (ف رض).

⁽³⁾ النفر اوى، الفواكه الدوانى، ج2، ص 352.

⁽⁴⁾ سورة البقرة، الآية 237.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 424.

وأما معناه شرعا: "فهو حق قابل للتجزى يثبت لمستحقه بعد موت من كان له". هذا هو معنى المير اث في الإصطلاح.

الإرث في القانون السوداني:

جاء في المادة (346) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "الإرث هو انتقال حتمى لأموال ومنافع وحقوق بعد وفاة مالكها لمن يستحقها".

المناقشة:

يلاحظ أن تعريف القانون:

- 1- هو في الواقع أوسع من تعريف الفقهاء حيث يشمل الأموال والمنافع والحق، بينما اقتصر التعريف الفقهي على الحقوق فقط.
- 2- ذكر القانون أن الانتقال للأموال والمنافع والحقوق (حتمى) بينما اكتفى التعريف الفقهى بذكر عبارة (قابل للتجزىء)، مما يخرج الأشياء التي غير قابلة للتجزىء (كالحقوق) مثل حق الارتفاق من الإرث.

إذن تعريف الإرث في القانون السوداني أشمل وأدق من تعريف المصطلح الفقهي. لكنهما أي التعريفان يحملان بين طياتهما الروح الاجرائية للعملية، وهو المهم في معنى الميراث.

المطلب الثالث: مشروعية الميراث:

شرع الميراث بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على ذلك:

(أ) الكتاب:

قال تعالى: "يوصيكم الله فى أو لادكم للذكر مثل حظ الأنثبين، فإن كن نساء فوق أنثيين فلهن ثلثا ما ترك. وإن كانت واحدة فلها النصف. و لأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد. فإن لم يكن له ولد وورثه ابواه فلأمه الثلث. فإن كان له أخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصى بها أو دين آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا. فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما"(1).

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية 11.

تفسير الآية:

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "لما قال تعالى: "في أو لادكم" يتناول كل ولد، كان موجودا أو جنينا في بطن أمه، دنيا أو بعيدا، من الذكور أو الإناث، ما عدا الكافر. قال بعضهم ذلك حقيقة في الأدنين مجاز في الأبعدين. وقال: بعضهم هو حقيقة في الجميع، لأنه من التولد. غير أنهم يرثون على قدر القرب منه. قال تعالى: "يا بني آدم"(1). وقال عليه السلام: "أنا سيد ولد آدم"(2). وقال صلى الله عليه وسلم: "يا بني اسماعيل أرموا فإن أباكم كان راميا"(3). إلا أنه غلب عرف الاستعمال في إطلاق ذلك على الأولاد الأدنين، على تلك الحقيقة. فإن كان في ولد الصلب ذكر، لم يكن لولد الولد شيء. وهذا مما أجمع عليه أهل العلم. وإن لم يكن في ولد الصلب ذكر، وكان فيهم ولد الولد، بدىء بالبنات للصلب، فأعطين الثلثين. ثم أعطى الثلث الباقي لولد الولد إذا استووا في التعدد أو كان الذكر أسفل فأعطين الثلثين. ثم أعطى الثلث الباقي لولد الولد إذا استووا في التعدد أو كان الذكر أسفل وبه قال عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. إلا ما يروي عن ابن مسعود أنه قال: إن كان الذكر من ولد الولد، بإزاء الولد الأنثي ردّ عليها. مراعيا في ذلك قوله تعالى: "فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك". فلم يجعل للبنات وإن كثرن إلا الثلثين ... أهـ"(4).

وجه الدلالة:

فوجه الدلالة في هذه الآية وتفسير ها أن الأولاد ذكورا وإناثا صلبيين أو ولد الولد، يدخلون فيها حتى الحمل.

(ب) السنة:

1/ عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تعلموا القرآن و علموه الناس. وتعلموا الفرائض و علموها فإنى امرء مقبوض والعلم مرفوع. ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة والمسألة فلا يجدان أحدا يخبر هما"(5).

⁽¹⁾ سورة الأعراف، الآية 26.

⁽²⁾ ذكره القرطبي، ج5، ص 61.

⁽³⁾ ذكره القرطبي، المرجع السابق، ص 61.

⁽⁴⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص 61.

⁽⁵⁾ رواه أحمد. ورواه الترمذي ورقمه 2170. وقال: هذا حديث فيه اضطراب. كما رواه ابن ماجه برقم 2719. وقال في الزوائد. قلت أخرجه الحاكم في المستدرك. وقال انه صحيح الاسناد. وفيما قاله نظر. وقد انتقل كل من ابن ماجه وابن عدى وابن حبان وأبو حاتم والبخاري انتقدوا حفص بن عمر بن أبي العطاف المذكورة في الحديث ..أهـ.

2/ وعن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل: آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة"(1).

(2) وعن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "تعلمووا الفرائض وعلموها فإنها نصف العلم، وهو ينسى، وهو أول شيء ينزع من أمتى "(2).

4/ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا استهل الصبى صلى عليه وورث"((3).

وجه الاستدلال بالأحاديث:

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث أن الأحاديث الثلاثة حضت على الاهتمام وتعلم علم المواريث. أما الحديث الرابع والأخير فقضى بتوريث الصبى متى استهل.

الإجماع:

كما أجمعت الأمة على فرضية علم المواريث ووجوب تعلمه على الكفاية. وذلك في الإجماع الذي نقله النفراوي.

جاء فى الفواكه الدوانى: "وحكمه ما أجمعت عليه الأمة من فرضيته، على الكفاية، لاستيفاء الصحابة النظر فيه، وكثرة مناظرتهم وأجوبتهم. فمن أكثر منهم فقد اهتدى بهم"(4).

المطلب الرابع: التركة والمستحقون لها:

في اللغة والإصطلاح:

في اللغة:

التركة مصدر من (ت رك). إذا تخلى عن الشيء وابتعد عنه وتخلى عنه.

جاء في لسان العرب: "تقول: تركه يترك تركا. وتركت الشيء تركا: أي خليته. وتاركته البيع متاركة. وتركة الرجل الميت: أي ما يتركه من التراث المتروك ... أهـ"(5).

إذن، التركة بمعنى ما يتركه الميت من أموال وحقوق هو ما يعنينا في هذا الشأن.

⁽¹⁾ رواه أبو داود وابن ماجة.

⁽²⁾ رواه ابن ماجة والدار قطني. واللفظ لابن ماجة ورقمه 2719.

⁽a) رواه ابن حبان. رواه ابن ماجة ورقمه 2750.

^{(&}lt;sup>4)</sup> النفر اوى، الفواكه الدوانى، ج2، ص 334.

⁽⁵⁾ ابن منظور، أسان العرب، حرف الكاف، فصل الناء، مادة (ت رك).

في الإصطلاح:

جاء فى الفواكه الدوانى: "التركات جمع تركة، وهو حق قابل للتجزىء، يثبت لمستحق بعد موت من كان ذلك له بقرابة أو ما فى معناها مما هو سبب للإرث كالنكاح والولاء أهـ"(1).

إذن، يمكن أن نقول أن التركة هي ما يتركه الميت من الأموال مطلقا، مما يخضع للتقسيم وفق الشرع وانتقال ملكيته للآخرين.

معنى التركة في القانون السوداني:

جاء في المادة (344) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "التركة هي ما يتركه المتوفى من أموال ومنافع وحقوق مالية"(2).

إذن، تعريف التركة حدد الأموال التي فيها تحديدا مجردا ولم يتعرض للمعنى الإجرائي الذي جاء في معنى الميراث.

لكن نلاحظ أن التعريف الفقهي للتركة أوسع من التعريف القانوني كما نلاحظ ذلك فيما يلي:

- 1- التركة حق قابل للتجزيء.
- 2- (بقيت لمستحق) وهذه العبارة فيها المعنى الإجرائي.
- 3- ذكر التعريف سبب الإرث أو الانتقال كالنكاح والولاء.

ومع إتساع التعريف الفقهى هذا فهو أخرج بعض الحقوق التى يمكن أن تثبت للورثة كحق الارتفاق. فهو غير قابل للتجزىء لكن يمكن أن يمارس بواسطة الورثة لمصلحة عقار يخصهم.

المستحقون للتركة:

جاء في كتاب الميراث في الشريعة الاسلامية:

"أ/ الحقوق المقدمة على حق الورثة: 1/ الديون المتعلقة بأعيان التركة. 2/ تجهيز الميت. 3/ الديون المطلقة. 4/ الوصية في الحد الذي تنفذ فيه.

⁽¹⁾ النفراوي، الفواكه الدواني، ج2، ص 334.

⁽²⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

ب/ حق الورثة: 1/ أصحاب الفروض. 2/ العصبات النسبية. 3/ العصبات السببية. 4/ المرد على اصحاب الفروض غير الزوجين. 5/ ذوو الأرحام. 6/ مولى الموالاة. 7/ المقر له بنسب محمول على الغير. 8/ الرد على أحد الزوجين.

ج/ المستحقون بعد الورثة: 1/ الموصى له بما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية. 2/ الخزانة العامة..."(1).

التعليق:

إن هذا الترتيب للمستحقين للتركة هو حسب المذهب الحنفى، والذى كان معمولا بالرأى الراجح منه في السودان لمدة طويلة.

حتى صدر قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 وقد استقى من الفقه الإسلامي بصفة عامة، حيث اثبت ما وجدته فيه فيما يلي:

المستحقون للتركة في القانون السوداني:

"جاء في المادة (345): "تتعلق بالتركة حقوق، مقدم بعضها على بعض حسب الترتيب الآتي:

- (أ) نفقات تجهيز المتوفى بالمعروف.
 - (ب) قضاء ديون المتوفى
 - (ج) الوصية.
- (c) إعطاء الباقى من التركة إلى الورثة $...^{(2)}$.

<u>تعليق:</u>

نلاحظ أن ما كان عليه العمل يقدم الديون المتعلقة بأعيان التركة على باقى الخطوات. لكن القانون الجديد أبعد ما يسمى بالديون المتعلقة بأعيان التركة. أو ربما دمجها مع ديون الميت. وجاء بها كلها فى الخطوة (ب) فى الترتيب.

⁽²⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

المطلب الخامس: حالات ميراث الولد في الفقه الإسلامي:

مقدمة:

لأغراض الميراث الولد (الطفل)، مقابلة بالحمل في عنوان هذا المبحث، نقصد به:

1- الابن 2- ابن الابن 3- البنت 4- بنت الابن.

وهؤلاء يدخلون ضمن المستحقين للتركة كما بيناهم فى المطلب الرابع من هذا المبحث. فالابن وابن الابن هم ضمن الفئات المنضوية تحت العصبة النسبية. وأما البنت وبنت الابن فهما من أصحاب الفروض.

إذن هذا التعريف للولد يدخل فيه الحمل. لكن الحمل يرث بشروط نفصلها في موضعها.

أولا: حالات ميراث الابن وابن الابن وإن نزل (عاصب بالنفس)

الحكم الشرعى للعاصب بالنفس:

جاء في كتاب الميراث في الشريعة الإسلامية:

"أولا: الابن، وهو من (العصبة النسبية. وهم أقارب الميت من الذكور الذين لا يقتصرون في انتسابهم إلى الميت على أنثى. ومن نزل منزلتهم من الإناث. والعاصب بنفسه. ينحصر في خمس جهات – ونحن إنما تعنينا جهة واحدة – 1/ جهة البنوة: وتشمل الابن وابن الابن وإن نزل.

يتضح لك أن التقديم في العصبات بالنفس يكون بالجهة، فإن إتحدت فبالدرجة. فإن تساوت فبالقوة. فإن اتحدت الجهة والدرجة والقوة، استحقوا الميراث بالسوية.

الحكم الشرعى للعاصب بالنفس:

وحكم هذا النوع من العصبة له ثلاث حالات:

1/ أنه يأخذ جميع التركة إذا لم يكن معه صاحب فرض. وفي هذه الحالة ان كان العصبة واحدا انفرد بالتركة، وإن كان أكثر من واحد روعي الترتيب المتقدم. وكذلك يأخذ جميع التركة إن كان معه صاحب فرض محجوب به، كالأخت مع الابن.

2/ يأخذ ما تبقى من أصحاب الفروض، إذا كان معه صاحب فرض غير محجوب به كابن وزوج. فإن الزوج يأخذ فرضه وهو الربع ويأخذ الابن الباقى.

3/ يسقط إذا استغرقت الفروض كل التركة. كما في

	<u>ابن</u> اب <u>ن</u>	<u>أم</u>	<u>زوج</u>	<u>بنتین</u>
الأصل 12	ع	1	1/4	_2
		6		3
عالت إلى 13		2	3	8

والدليل على ما تقدم قوله صلى الله عليه وسلم: "ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو الأولى رجل ذكر". رواه الجماعة⁽¹⁾.

ومعنى (أولى) أقرب كما ورد في بعض الروايات ... أهـ "(2).

الموقف في القانون السوداني:

جاء في المادة (379) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "العاصب بالنفس جهات مقدم بعضها على بعض. وفقا للترتيب الآتى:

(أ) البنوة: وتشمل الأبناء وأبناء الأبناء وإن نزلوا. وجاء في المادة (380) يستحق العاصب بالنفس التركة إذا لم يوجد أي واحد من ذوى الفروض، ويستحق ما بقي منها إن وجد، ولا شيء له إن استغرقت الفروض التركة"(3).

التعليق:

إذن يمكن القول أن القانون أورد الحالات الآتية:

- 1- يستحق العاصب بالنفس جميع التركة إذا لم يكن معه صاحب فرض.
 - 2- ويستحق الباقى إذا كان معه صاحب فرض.
 - 3- ولا يستحق شيئا إذا استغرقت الفروض جميع التركة.

وهذه الحالات هي نفسها التي وردت في الفقه إذن فالقانون مطابق تماما للفقه.

⁽¹⁾ رواه ابن ماجة ورقمه 2740.

⁽²⁾ البروفسير الصديق محمد الأمين الضرير، الميراث في الشريعة الإسلامية، ص 116-119.

⁽³⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

ثانيا: حالات ميراث البنت:

الحكم الشرعى للبنت:

جاء في كتاب المير اث في الشريعة الاسلامية:

للبنت ثلاث حالات:

- 1- حالة ترث فيها النصف. وذلك إذا كانت واحدة وليس معها ابن.
- 2- حالة ترث فيها البنتان فأكثر الثلثين. وذلك إذا لم يكن في الورثة ابن.
- 3- حالة ترث فيها البنت أو البنات بالتعصيب بالغير، وذلك إذا كان في الورثة ابن واحد أو أكثر.

وفى هذه الحالة تقسم التركة أو ما بقى منها بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين ... أهـ. والدليل على هذا قوله تعالى: "يوصيكم الله في أو لادكم للذكر مثل حظ الأنثيين. فإن

كن نساء فوق اثنين، فلهن ثلثًا ما ترك. وإن كانت واحدة فلها النصف". النساء، الآية 11.

فالآية نص صريح في الحالة الأولى والثالثة. أما البنتان فإن استحقاقهما الثاثين – وإن كان مسكوتا عنه في هذه الآية، إلا أنه يؤخذ عن طريق دلالة النص (القياس الأولى) على الأختين في قوله تعالى: "فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك". فإن البنتين أولى بالثلثين من الأختين، لأن البنت أقرب من الأخت. وبذلك تكون البنتان كالبنات. فالقرآن حذف حكم حالة البنتين، لأنه يفهم من آية الأخوات للايجاز ..."(1).

الموقف في القانون السوداني:

جاء في المادة (359): ترث البنت:

- (أ) نصف التركة فرضا، إذا كانت واحدة ولم يكن معها ابن.
- (ب) ثلثى التركة فرضا، إذا كن أكثر من واحدة، ولم يكن معهن ابن،

وجاء في المادة (382): "العاصب بالغير هي كل أنثى صاحبة فرض من جهة البنوة أو خلافه يكون في درجتها أو ما يلحق بدرجتها عاصب بنفسه.

وجاء في المادة (383): "يشترك العاصب بغيره مع معصبه في جميع التركة، أو ما يبقى منها بعد سهام اصحاب الفروض، وتقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

يسقط العاصب مع معصبه إذا استغرقت سهام الفروض كل التركة $^{(2)}$.

⁽¹⁾ البروفسير الصديق محمد الأمين الضرير، الميراث في الشريعة الإسلامية، ص 78.

⁽²⁾ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

التعليق:

إذن حالات البنت في القانون:

- 1- حالة ترث فيها النصف.
- 2- حالة ترث فيها البنتان فأكثر الثلثين.
- 3- حالة ترث فيها بالتعصيب بالغير للذكر مثل حظ الأنثيين.
 - وهذا الذي جاء في القانون مطابق تماما لما جاء في الفقه.

ثالثا: حالات ميراث بنت الابن:

الحكم الشرعى لبنت الابن:

جاء في كتاب الميراث في الشريعة الاسلامية:

"لبنت الابن خمس حالات:

- 1- حالة ترث فيها النصف، وذلك إذا كانت واحدة، وليس معها بنت صلبية، ولا ابن ابن في درجتها، ولم تكن محجوبة.
- 2- حالة ترث فيها البنتان فأكثر الثاثين. وذلك إذا لم يكن في الورثة بنت صلبية، ولا ابن ابن في درجتها ولم تكن محجوبة.
- 3- حالة ترث فيها بالتعصيب بالغير. وذلك إذا كان معها ابن ابن في درجتها أو أنزل منها، واحتاجت إليه، ويكون للذكر نصف الأنثى.
- 4- حالة ترث فيها السدس تكملة للثلثين. وذلك إذا كان معها بنت صلبية واحدة سواء كانت بنت الابن واحدة أو أكثر. وعند التعدد يقسم السدس بينهم بالتساوى لأن نصيب البنات لا يزيد على الثلثين لقوله تعالى: "فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك" فإذا أخذت البنت الصلبية النصف بقى من نصيب البنات السدس تأخذه بنات الابن. لذا يقول الفرضيون: لبنت الابن السدس تكملة للثلثين.
- هذا إذا لم يكن معها ابن ابن فى درجتها، لأنه إذا كان معها فإنه يعصبها. ولا تأخذ إلا إذا بقى شىء. وترث فى هذه الحالة نصف ما يرثه الذكر. وإن لم يبق شىء سقطت معه. أما إذا كان ابن الابن الذى معها أنزل منها درجة، فإنه لا يعصبها.
 - 5- حالة تحتجب فيها فلا ترث شيئا. وذلك
 - (أ) إذا كان معها ابن أو ابن ابن أعلى منها درجة.

- (ب) إذا كان معها بنتان، إلا إذا كان بحذائها أو أنزل منها ابن ابن فإنه يعصبها وتأخذ معه ما بقى للذكر ضعف الأنثى.
- (ج) إذا كان معها بنتا ابن أعلى منها درجة. أو بنت وبنت ابن أعلى منها درجة. إلا إذا كان بحذائها أو اسفل منها ابن ابن فإنه يعصبها.

الأدلة:

1/ قال تعالى: "يوصديكم الله فى أولادكم ..." الآية. فاسم الأولاد يتناول الأولاد الصلبيين حقيقة وأولاد الابن مجازا.

2/ ما رواه ابن مسعود من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أن للبنت النصف ولبنت الأبن السدس تكملة للثلثين وما بقى للأخت ... أهـ" $^{(2)(1)}$.

ميراث الأولاد عند الشيعة الإمامية:

مقدمـة:

إن قواعد الميراث يكاد يكون مما أجمع عليه بين جميع الفقهاء. لكن عند الشيعة الإمامية هناك إختلافات نتعرض لها فيما يلى:

جاء فى النهاية: "باب ميراث الولد وولد الولد. وإذا خلف الميت ولدين ذكرين أحدهما أكبر من الآخر، أعطى الأكبر منهما ثياب بدنه وخاتمه الذى كان يلبسه وسيفه ومصحفه. وعلى هذا الأكبر أن يقضى ما فاته من صيام أو صلاة دون أخيه الآخر. وكذلك إن كانوا جماعة أعطى الأكبر منهم ما ذكرناه. فإن كان الأكبر من الأولاد أنثى لم تعط شيئا، وأعطى الأكبر من الذكور.

فإن كانوا سواء في السن لم يخص واحد منهم بشيء من جملة التركة. وكذلك إن كان الأكبر سفيها أو فاسد الرأي، لم يخص من التركة بشيء.

وإن لم يخلف الميت غير ما ذكرناه من ثياب جلده وسيفه وخاتمه، كان بين الورثة، ولم يخص واحد منهم بشيء على أي حال.

وولد الولد يقوم مقام الولد إن لم يكن هناك ولد للصلب. وولد البنت منهم يقوم مقام من يتقرب به، فإن خلف الميت ابن بنت وبنت ابن: كان لبنت الأبن الثلثان ولابن البنت الثلث.

⁽¹⁾ رواه الجماعة. رواه ابن ماجة برقم 2721. ورواه الترمذي برقم 2172.

⁽²⁾ البروفسير الصديق محمد الأمين الضرير، الميراث في الشريعة الإسلامية، ص 122.

فإن خلف أولاد ابن وأولاد بنت ذكورا وإناثا، كان لأولاد الابن الثلث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. ةلأولاد البنت الثلث. الذكر والأنثى سواء عند أصحابنا. وعندى أن المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن خلف بنت ابن ولم يخلف غيرها، كان لها المال كله. وكذلك إن خلف أكثر منها، كان المال كله لهن.

فإن خلف بنت بنت ولم يخلف غيرها. كان لها النصف تسمية لها والباقى رد عليها بأنه أولى الأرحام.

وإن خلف بنتى بنت كان لهما النصف أيضا بالتسمية التى تناولت أمهما والباقى رد عليهما على ما قلناه. فإن خلف بنتى بنتين. كان لهما الثلثان نصيب أمهما والباقى رد عليها فإنه أولى الأرحام.

و على هذا يجرى مواريث ولد الولد قلوا أو كثروا فان كل واحد يأخذ نصيب من بتقرب به حسب ما قدمناه⁽¹⁾.

مناقشة:

طبعا رأى الإمامية هذا مأخوذ من اصول مذهبهم لذا فليس فيه إيراد للأدلة ومن ثمّ الترجيح كما هو بين المذاهب الأخرى.

فهم يفضلون الولد الكبير بالممتلكات الشخصية لوالده ويحملونه مسئوليات أداء ديون والده وما عليه من صيام وخلافه. كما يدخلون أولاد البنت في الميراث بثلث التركة.

الموقف في القانون السوداني:

جاء في المادة (365) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "ترث بنت الابن

- أ- نصف التركة فرضا، إذا كانت واحدة، وليس معها بنت صلبية، ولا ابن لها في درجتها، ولم تكن محجوبة.
- ب- ثلثى التركة فرضا، إن كنّ أكثر من واحدة، ولم يكن فى الورثة بنت صلبية، والا ابن ابن فى درجتهن، ولم يكنّ محجوبات.

⁽¹⁾ راجع كتاب النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص 632، ط1، 1390هـ، 1970م، الناشر دار الكتاب العربي بيروت لمؤلفه شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى، 385-460هـ.

ج- السدس تكملة للثلين، إن كان معها بنت صلبية واحدة، أو بنت ابن أعلى منها درجة، فإن تعددن، فيقسم السدس بينهن بالسوية.

د- بالتعصب بالغير، إذا كان معها ابن ابن في درجتها، أو أنزل منها، واحتاجت إليه، وتقسم التركة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

وجاء في المادة (366): "تحجب بنت الابن من الميراث إذا كان معها:

- 1- ابن أو ابن ابن أعلى منها درجة.
- 2- بنتان فأكثر، ولم يكن معها ابن ابن في درجتها، أو أنزل منها واحتاجت إليه.
- 3- بنتا ابن فأكثر، أعلى منها درجة، أو بنت وبنت ابن أعلى منها درجة، ولم يكن معها ابن ابن في درجتها، أو أنزل منها واحتاجت إليه"(1).

التعليق:

نستفيد من نص المادتين، أن بنت الابن، وحسب الحال، ترث 1) النصف فرضا. 2) الثلثين فرضا. 3) والسدس تكملة للثلثين. 4) بالتعصب بالغير. 5) وتجب أحيانا. وهذه الحالات التي وردت في القانون السوداني، قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 هي نفسها التي جاءت في الفقه الاسلامي وقد استعرضناها.

المطلب السادس: الشروط التي بها يرث الحمل:

إتفق العلماء، على أن هنالك شرطان، لا بد من وجودهما لكى يرث الحمل. وهما: أولا: الشرط الأول:

أن يكون الحمل موجودا عند موت المورث. فالمعدوم لا يصح أن يخلف. وفي الواقع الحمل يخلف المورث، ويجب أن يكون موجودا.

فإن ولد في أقل مدة الحمل وهي ستة اشهر، فذلك دليل على وجوده. أما إذا كان الحمل ظاهرا عند موت المورث، فيرث مهما طالت المدة.

الحكم الشرعى لوجود الحمل عند الفقهاء:

وهذا ما وجدته من أقوال الفقهاء، حول الحكم الشرعي لوجود الحمل.

راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م. $^{(1)}$

الحنفية:

جاء في البحر الرائق: "الجنين يرث إذا كان موجودا في البطن عند موت مورثه أهـ"(1).

الشافعية:

جاء فى منهاج الطالبين: "فإن انفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت، يرث ... أهـ "(2).

الحنابلة:

جاء في الكافي: "و لا يرث حمل إلا أن يعلم بأنه كان موجودا، حال الموت ... أهـ "(⁽³⁾.

الامامية:

وجاء في هداية العباد: "ولا يشترط وجود الروح فيه، حين موت المورث، بل يكفى انعقاد نطفته حينه ... أهـ"(4).

التعليق:

و نلاحظ حول أقوال الفقهاء، في مسألة وجود الحمل الآتي:

- الحنفية أطلقوا هذا الوجود ولم يحددوه تحديدا دقيقا حاسما.
- 2- أما الشافعية والحنابلة، فانتقوا من العبارات ما يدل على التيقن من وجود الحمل.
 - 3- وأما السادة الامامية. فقالوا بانعقاد النطفة حين موت المورث.

الترجيــح:

وإنى أرجح رأى الامامية، القائل بإنعقاد النطفة حين موت المورث. حيث يمكن في عصرنا، معرفة وجود الحمل، بل والتيقن منه بالفحص المعملي، من اسابيعه الأولى.

ثانيا: الشرط الثاني:

أن يولد حيا، حقيقة أو حكما. فالحياة الحقيقية هي المشاهدة. وأما الحياة الحكمية، فتقدر تقدير ا.

⁽¹⁾ ابن نجيم، البحر الرائق، ج8، ص 574.

⁽²⁾ النووي، منهاج الطالبين، ج1، ص 88. ومثله الغزالي، الوسيط، ج4، ص 369.

⁽³⁾ ابن قدامة، الكافى، ج2، ص 555. ومثله البهوتى، كشاف القناع، ج4، ص 463.

⁽⁴⁾ الكاساني، هداية العباد، ج2، ص 436.

الحكم الشرعي لميلاد الحمل حيا حقيقة أو حكما عند الفقهاء:

الحنفية:

جاء في المبسوط: "وطريق معرفة ذلك - أي الحياة - أن يستهل صارخا أو يسمع منه عطاس، أو يتحرك بعض أعضائه، بعد الانفصال ... أهـ $^{(1)}$.

المالكية:

جاء في القوانين: "فإن استهل صارخا ورث، وإلا فلا. ولا يقوم مقام الصراخ الحركة والعطاس في المذهب ... أهـ "(2).

الشافعية:

جاء في روضة الطالبين: "وتعلم الحياة المستقرة بصراخه. وكذا بالبكاء، أو العطاس أو التثاؤب أو امتصاص الثدى، لدلالتها على الحياة ... أهـ "(3).

الحنابلة:

وجاء في الإنصاف: "قوله: وإذا استهل المولود صارخا، ورث وورث. وفي معناه العطاس والتنفس والارتضاع وما يدل على الحياة ... أهـ"(4).

الظاهرية:

جاء فى المحلى: "ومن ولد بعد موت مورثه، فخرج حيا كله أو بعضه، أقله أو أكثره، ثم مات بعد تمام خروجه، أو قبل تمام خروجه، عطس أو لم يعطس، وصحت حياته بيقين، بحركة عين أو نفس، أو بأى شىء، فإنه يرث ويورث، ولا معنى للاستهلال ... أهـ "(5).

<u>الزيدية:</u>

وجاء في مسند زيد بن على للزيدية: "فإن لم يسمع له استهلال، لم يورث، ولم يرث، ولم يسم، ولم يصل عليه أهـ "(6).

⁽¹⁾ السرخسى، المبسوط، ج2، ص 50. ومثله ابن نجيم، البحر الرائق، ج8، ص 574.

⁽²⁾ ابن جزى، القوانين، ج1، ص 259.

⁽³⁾ النووي، روضة الطالبين، ج6، ص 37. ومثله الغزالي، الوسيط، ج4، ص 369.

⁽⁴⁾ المرداوى، الإنصاف، ج7، ص 330.

⁽⁵⁾ ابن حزم، المحلى، ج9، ص 803. (6) زيد بن على، مسند زيد بن على، ص 169.

الإمامية:

جاء في المبسوط: "ويعلم أن فيه حياة مستقرة: بأن يعطس أو يمص اللبن، أو يبقى يومين أو ثلاثة ... أهـ "(1).

الأباضية:

جاء في شرح كتاب النيل: "يثبت الاستهلال إن خرج حيا، وإن حياته تعلم بالصراخ أو بالحركة. منها خروج النفس ومنها حركة عرق تحت الكعب، وإن لم يصرخ ... أهـ"(2).

الموازنة:

نخلص إلى أن الفقهاء قد انقسموا إلى قسمين، بناء على أقوالهم التى استعرضناها، فيما يختص بما يدل على الحياة.

- 1- القسم الأول هم الجمهور: وهم الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية والامامية والأباضية، وبعض الزيدية. وهؤلاء يقولون ليس من الضرورى أن يصيح الجنين، بل تثبت الحياة بأى امارة كالعطاس أو التقام الثدى.
- 2- أما القسم الثاني، فهم المالكية وبعض الزيدية. وهؤلاء يرون أن الحمل لا يرث، ما لم يستهل صارخا. فالاستهلال بالصوت فقط.

الأدلة:

ويستدل هؤلاء بحديث الدارمى وهو: "لا يرث المولود حتى يستهل صارخا، وإن وقع حيا"⁽³⁾. وبما روى عن سعيد بن المسيب: "أن عمر رضى الله عنه، كان يفرض للصبى إذا استهل"⁽⁴⁾.

الموازنة والترجيح:

وأنا أميل إلى رأى الجمهور. الذى يتوسع، ويرى أن امارات الحياة كثيرة غير الاستهلال بالصراخ. فالصبى أحيانا يخرج مرهقا. خاصة في عصرنا هذا حينما يستعان أحيانا على خروجه ببعض الآلات العصرية - كالجفت)(5). فلا يستطيع الصراخ لحظته.

⁽¹⁾ الطوس، المبسوط، ج4، ص 124.

⁽²⁾ إطفيش، شرح كتاب النيل، ج8، ص 271.

⁽³⁾ رُواهُ الدارمي سبق تخريجه.

⁽⁴⁾ رواه البيهقي سبق تخريجه

⁽⁵⁾ الْجُفت هو آلة يجر بها المولود الذي تعذر خروجه.

كما أن الطب الحديث تطور كثيرا، بما يمكن أن يعرف الأطباء، ما إذا ولد الحمل حيا أم لا، دون أن يصرخ.

القانون السوداني وشروط ميراث الحمل:

1/ جاء في المادة (249)(ب) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "شروط الإرث هي: (ب) حياة الوارث حين موت مورثه حقيقة أو تقديرا.

2/ وجاء في الفصل الخامس: مسائل متنوعة، الفرع الثاني. ميراث الحمل: المادة (403): "يوقف للحمل من تركة مورثه أوفر النصيبين، على تقدير أنه ذكر أو أنثى"(1).

مناقشة:

أشارت المادة الأولى إلى وجود الوارث (الحمل) تقديرا. إذ أن حياة الحمل حياة تقديرية. وهذا هو الشرط الأول.

أما الشرط الثانى وهو أن يولد الحمل حيا، فلم يذكره القانون صراحة فى هذه المادة. ولكنه يفهم دلالة من نص المادة حين عبرت بـ (يوقف). وهذا معناه بشرط أن يولد حيا. أما إذا ولد ميتا فلا ميراث له. والنصيب الموقوف له يرجع إلى باقى الورثة.

المطلب السابع: كيفية توزيع التركة في حالة وجود حمل

أو غيره ممن يجهل أمرهم (الحكم الشرعى):

فبعد وفاة المورث، من المفترض أن توزع التركة فورا، على المستحقين، حسب الفرائض والحصص المقدرة شرعا. أما إذا وجد من بين الورثة من يجهل حاله وحكمه: سواء بالنسبة لحياته أو موته (كالمفقود مثلا). أو بالنسبة لذكورته وأنوثته (كالخنثى مشكل). أو بالنسبة لانفراده وتعدده (كالشك بوجود توأم ببطن الأم الحامل)، فإن نصيب الورثة يختلف في جميع هذه الحالات، وفي حالة الحمل أيضا. فماذا يفعل بالتركة؟ وما هو الحكم الشرعي لكيفية توزيع التركة في مثل هذه الحالات عند الفقهاء؟

⁽¹⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

الحنفية:

جاء في تحفة الملوك: "الحمل يوقف له نصيب ابن واحد، أو بنت واحدة، أيهما كان أكثر، ويقسم الباقي ... أهـ"(1).

وجاء فى شرح السراجية: "وذكر فى فتوى أهل سمرقند أن الولادة إن كانت قريبة توقف القسمة، توقف القسمة لمكان الحمل. ولو كانت بعيدة لم توقف، إذ فيه إضرار بباقى الورثة ... أهـ "(2).

وجاء في المصدر السابق أيضا: "تقسم التركة، ولا يعزل نصيب الحمل، إذ لا يعلم ما في البطن حمل أم لا، فإن ولدت تستأنف القسمة ... أهـ"(3).

المالكية:

جاء في مواهب الجليل: "القسمة تؤخر إذا كان في الورثة حمل. ولا تقسم التركة حتى يوضع الحمل ... أهـ "(4).

الشافعية:

وجاء في روضة الطالبين: "والصحيح المشهور أنه لا يوقف الجميع أهـ"(5). وجاء في المصدر السابق أيضا: "وإن كان له وارث آخر ففي وجه، يوقف جميع

ربور على المال ال

الحنابلة:

جاء في المبدع: "إذا مات عن حمل يرثه، وقف الأمر حتى يتبين ... أهـ "(⁷⁾.

الزيدية:

جاء فى كتاب الأحكام: "فإنه ينبغى أن يتركوا نصيب أكثر ما يكون من الحمل ... أهـ"(8)

الرازى (محمد بن أبى بكر بن عبدالقادر)، تحفة الملوك، ج1، ص 265.

الشريف على بن محمد، شرح السراجية، ص $^{(2)}$

⁽³⁾ المصدر السابق، ص 218. ومثله دكتور خالد محمد صالح الكردى، مصدر سابق، ص 87 فما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخطاب، مواهب الجليل، ج5، ص 352.

^{(&}lt;sup>5)</sup> النووى، روضة الطالبين، ج6، ص 38.

^{(&}lt;sup>6)</sup> النووى، المصدر السابق، ص 38.

^{(&}lt;sup>7)</sup> ابن مفلح، المبدع، ج6، ص 208.

⁽⁸⁾ يحى بن الحسين، كتاب الأحكام، ج2، ص 351.

الإمامية:

وجاء في منهاج الصالحين: "ولو كان للميت وارث آخر في طبقة الحمل ودرجته، جاز تقسيم التركة على سائر الورثة بعد عزل مقدار نصيب الحمل ... أهـ "(1).

الأباضية:

جاء فى شرح كتاب النيل: "يوقف المال كله، حتى يتبين أنها غير حامل، أو تلد ويتبين كم ولدت، وما ولدت، وما خيف فساده بيع ووقف ثمنه. فلا إرث بالشك. وهذا مشهور مالك، وهو الأصل ... أهـ "(2).

الموازنة:

بعد استعراض اجتهادات الفقهاء، حول مسألة كيفية توزيع التركة، في حال وجود من يجهل أمره يتضح لنا أن الفقهاء، قد انقسموا إلى أربعة آراء، حول هذه المسألة:

1/ الرأى الأول هو رأى الجمهور وهم الحنفية والشافعية والزيدية والإمامية. وهم يقولون بتوزيع التركة حالا. ويقدر نصيب المجهول أمره ويوقف له.

2/ أما الرأى الثانى فهو رأى المالكية والأباضية. والراجح عند الحنابلة وبعض الشافعية. ويقولون بوقف قسمة جميع التركة حتى يتبين الحال.

3/ الرأى الثالث وهو رأى بعض الحنفية. وهم يرون بأنه إذا كانت الفترة المتبقية على الحال المجهول، وهو الحمل قصيرة، أجل التوزيع. وإلا وزعت التركة.

4/ الرأى الرابع وهو لبعض الحنفية أيضا. ويقولون بتقسيم جميع التركة، دون عزل نصيب الحمل، إذ لا تعلم أن ما في البطن حمل أم لا. فإن ولدت تستأنف القسمة وتعاد.

تعلي<u>ق:</u>

نلاحظ أن آراء الفقهاء متشعبة حول هذه المسألة وكلها اجتهادات، لا تستند على نصوص بقدر ما تهدف لتحقيق مصالح الناس. مما يدل على سعة الشريعة الاسلامية.

وعلى المشرعين فى كل بلد إسلامى، أن يختاروا من هذه الآراء ما يرونه مناسبا، ويصدروه فى قوانينهم للعمل به، حسما للخلاف. فكما هو معروف أن حكم الحاكم يرفع الخلاف.

السيستاني، منهاج الصالحين، ج3، ص356مطبعة ستارة/قم/ط1، عام 1416هـ.

⁽²⁾ اطفیش، شرح کتاب النیل، ج15، ص 361.

كل ما سبق كان عن ميراث الحمل. أما مجهولو الحال الآخرين فنتعرض لهم فيما يلي:

الموقف في القانون السوداني: لمجهولي الحال الآخرين:

تحدث قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، بشأن كيفية قسمة التركة إذا كان فيها مجهولو الحال والحكم. وأشار القانون لبعض هؤلاء المجهولين حالا وحكما: وهم:

أ/ المفقود(1):

جاء فى المادة (401)(1): "يوقف للمفقود من تركة مورثه نصيبه فيها على تقدير حياته. فإن ظهر حيا فيأخذه. وإن حكم بموته فيرد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة، وقت موت المورث"(2).

إذن هذا النص بشأن المفقود حيث أخذ القانون برأى الجمهور. وقضى بتوزيع التركة على أن يوقف للمفقود نصيبه فإن ظهر حيا أخذه، وإن حكم بموته، فيرد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت المورث أه.

<u>ب/ الحمل:</u>

جاء في المادة (403) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "يوقف للحمل من تركة مورثه أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى"(3).

أى أنه سار على رأى الجمهور، فقضى بتوزيع التركة، لكن حفظ للحمل أوفر النصيبين حتى يتضح أمره.

اختلف الفقهاء في المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود. والمشهور عن أبي حنيفة والشافعي ومالك، عدم تقدير المدة، بل ذلك مفوض إلى اجتهاد القاضي في كل عصر.

⁽¹⁾ أما الحكم الشرعى عند الفقهاء للمفقود، فقد جاء في فقه السنة: "المفقود إذا غاب الشخص، وانقطع خبره. ولم يدر مكانه. ولم يعرف أحى هو أم مبت. وحكم القضاء بموته. قبل أنه مفقود.

ومير الله يتعلق به أمر ان: ففي حالة ما إذا كان مورثا، فإن ماله يبقى على ملكه و لا يقسم بين ورثته. فإن ظهر حيا أخذ ماله. وإن تحقق موته أو حكم القاضي بموته ورثه من كان وراثا له وقت الموت أو وقت الحكم بالموت.

أما الحالة الثانية: وهي ما إذا كان وارثا لغيره. فإنه يوقف له نصيبه من تركة المورث، وبعد الحكم بموته يرد ذلك الموقوف إلى وارث مورثه ... أها!.

راجع: السيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 452 فما بعدها.

هذا ونحن إنما يعنينا في هذا المقام، الحكم الخاص بميراث المفقود فقط، دون غيره من الأحكام الأخرى، فلتراجع في مواضعها في كتب الفقه.

⁽²⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

⁽³⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، المادة (403) فما بعدها.

ولا نحتاج هنا للخوض أكثر في الجانب الفقهي للحمل في هذه الفقرة، فقد عرفنا الحمل فيما سبق وبينا الكثير من أحكامه.

ج/ المقر له بنسب⁽¹⁾:

جاء في المادة (405) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: إذا أقر:

- (أ) المتوفى حال حياته بالنسب على نفسه، فلا يتعدى إقراره إلى الورثة، ما لم يستوف الاقرار شروط صحته.
- (ب) المتوفى المقر بنسب على غيره، ولم يثبت بغير الاقرار وفقا لأحكام المادة (97) ولم يرجع عن إقراره. فيستحق المقر له تركة المقر، ما لم يكن له وارث.
- (ج) بعض الورثة لآخر بالنسب على مورثهم، ولم يثبت النسب بغير هذا الاقرار، فيأخذ المقر له نصيبه من المقر، دون سواه، ما لم يكن محجوبا ((2).

التعليق:

فأحكام هذه المادة مطابقة، لما هو معمول به فى مصر بالنسبة للمتوفى (المورث)، وهو رأى قال به الفقهاء. ومطابقة للمذهب المالكى بالنسبة للمقر الوارث، كما أثبتنا كل ذلك فى الهامش. أى إقرار المتوفى على نفسه لا يتعداه هو إلى الآخرين إلا إذا استوفى الإقرار شروطه بالنسبة لهم. أما إذا أقر المتوفى بنسب على غيره، فيستحق المقر له تركة المقر، ما لم يكن له وارث. أى إذا أقر بعض الورثة لآخر بالنسب على مورثهم ولم يثبت النسب بغير هذا الإقرار، فيأخذ المقر له نصيبه من المقر دون سواه إذا لم يكن محجوبا.

الإقرار مصدر أقرّ مادة (ق ر ر). أقر بالحق أوله: أي اعترف به". راجع: جبران مسعود، الرائد، حرف الألف، مادة (ق ر ر).

جاء فى أسهل المدارك: "ومن أقر لوارث لزمه ما نقصه الإقرار، ولم يثبت نسبه وميراثه، فإن كانا أنثيين من أهل الشهادة، شهدا ثبت نسبه وميراثه. يعنى كما قال مالك فى الموطأ. الأمر المجمع عليه عندنا فى الرجل يهلك وله بنون. فيقول أحدهم إن أبى قد أقر أن فلانا ابنه، ان ذلك النسب لا يثبت بشهادة إنسان واحد. ولا يجوز اقرار الذى أقر إلا على نفسه، فى حصته من مال أبيه. فيعطى الذى شهد له قدر الذى يصيبه من مال الذى بيده.

قال الدردير في الإستحقاق: أن عدلان بثالث ثبت النسب وإلا ورث من حصة المقر ما نقصه الاقرار ... أهـ. راجع: الكشناوي، أسهل المدارك، ج3، ص 87.

وجاء فى فقه السنة: "المقر له بنسب. القانون الذى جرى عليه العمل فى مصر أنه إذا أقر الميت بالنسب على غيره، استحق المقر له التركة، إذا كان مجهول النسب ولم يثبت نسبه من الغير، ولم يرجع المقر عن إقراره ويشترط فى هذه الحالة أن يكون المقر له حيا وقت موت المقر أو وقت الحكم بإعتباره ميتا.

وجاء فى المذكرة الإيضاحية: "والمقر له بالنسب غير وارث، لأن الإرث يعتمد على ثبوت النسب، وهو غير ثابت بالإقرار وحده. غير أن الفقهاء أجروا عليه حكم الوارث، فى بعض الأحوال، كتقديمه على الموصى له بما زاد على الثلث بالنسبة للزائد، وكاعتباره خلفا عن المورث فى الملك، فله أن يرد بالغيب، وكمنعه من الإرث بأى مانع من موانعه. فرأى من المصلحة. اعتباره مستحقا للتركة بغير الإرث، إيثارا للحقيقة والواقع ... أهـ".

⁽²⁾ راجع فقه السنة للسيد سابق، ج3، ص 457. راجع: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، المادة 406.

د/ ميراث ولد الزنا وولد اللعان(1):

جاء في المادة (406) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991: "يرث ولد الزنا وولد اللعان من أمه وقرابتها. وترثه أمه وقرابتها والأدار اللعان من أمه وقرابتها وترثه أمه وقرابتها ألانا وولد اللعان من أمه وقرابتها وترثه أمه وقرابتها الأدار والمناسبة المناسبة المناس

فهذه المادة، ما قضت به مأخوذ من إجماع الفقهاء، كما أوضحنا ذلك في هذا المبحث.

هـ/ ميراث الخنثى المشكل(3):

جاء في المادة (407) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين: "يكون للخنثي المشكل، أقل النصيبين، على تقدير ذكور ته و أنو ثته" (4).

فهذه المادة مأخوذة من رأى الامام أبى حنيفة رحمه الله تعالى، كما نلاحظ عن الموقف الفقهى حول الخنثى المشكل بالهامش. أى أنه له أقل النصيبين على تقدير ذكورته وأنوثته.

و/ ميراث الحرقى والغرقى والهدمى وما شابههم:

مقدمـــة:

إن الحرقى والغرقى والهدمى وما شابههم هم ما يسمون بوفيات الكوارث فى عصرنا. فالكوارث كثيرة منها حوادث الطائرات والحرائق الكبيرة وسقوط العمارات وحالات

راجع: ابن نجيم، البحر الرائق، ج8، ص 574.

وجاء في الروض المربع للحنابلة: "ووَّلد الزنا والمنفى بلعان عصبته بعد ذكور والده عصبة أمه في ارث فقط".

راجع: البهوتي، الروض المربع، ج3، ص7.

(2) راجع: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، المادة (406).

راجع: الموسوعة الفقهية، ج20، ص 32 فما بعدها.

راجع: السيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 454.

⁽¹⁾ جاء في البحر الرائق للحنفية: "ويرث ولد الزنا واللعان من جهة الأم فقط. لأن نسبه من جهة الأب منقطع. فلا يرث به، ومن جهة الأم ثابت فيرث به أهـ".

وجاء في ققه السنة: "ابن الزنا وابن الملاعنة ابن الزنا هو المولود من غير زواج شرعى وابن الملاعنة هو الذي نفى الزوج الشرعي نسبه منه. وابن الزنا وابن الملاعنة لا توارث بينهما وبين أبويهما بإجماع المسلمين لانتفاء النسب الشرعى وإنما التوارث بينهما وبين أميهما فعن ابن عمر أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وانتفى من ولدها، ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما، وألحق الولد بالمرأة.

رواه البخارى وأبو داود. ولفظه: "جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها ...أه.". راجع: فقه السنة للسيد سابق، ج3، ص 455.

⁽³⁾ جاء في الموسوعة الكويتية: "ذهب المالكية في المشهور من المذهب والحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية إلى أن الخنثي يرث نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى عملا بالشبهتين. وهذا قول ابن عباس والشعبي وابن أبي ليلي وأهل المدينة ومكة والثوري وغيرهم. وورثه أبو حنيفة أقل النصيبين احتياطا. ويعطيه الشافعية اليقين. ويوقف الباقي حتى يتبين الأمر أو يصطلحوا. ولو مات الجنين قبل اتضاحه لم يبق إلا الصلح من القدر الموقوف (المحجوز) وبه قال أبو ثور وأبو داود وابن جرير ... أه.

وجاء في فقه السنة: "الخنثي شخص اشتبه في أمره ولم يدر أذكر هو أم أنثى. إما لأن له ذكرا وفرجا معا. أو لأنه ليس له شيء منهما أصلا ... أهـ.

⁽⁴⁾ راجع: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991، المادة (407).

التسمم الجماعى والفيضانات وغيرها من النكبات. فقد يحصل وفاة عدد من أفراد الأسر في مثل هذه الحالات.

في اللغة والاصطلاح:

الحرقى من مادة (حرق) إذا تعرض للحرق بالنار.

جاء في أساس البلاغة: "حرق, أي أحرقه بالنار وحرقه فاحترق وتحرق ووقع في الحريق, والحرقي جمع حريق ... أهـ"(1).

وأما الغرقى من مادة غرق إذا غطس فى الماء فمات أو تعرض لآثار الغرق فأنقذ. جاء فى ترتيب القاموس المحيط: "تقول: غرق وغريق من غرقى أى الجمع. وأغرقه فى الماء وغرقه ... أهـ"(2).

أما الهدمي فمن مادة (هـ دم) إذا وقع عليه البناء وهو جمع.

جاء في لسان العرب: "الهدم نقيض البناء. تقول هدمه يهدمه هدما. ومنه الأهدمان: أي ينهار عليك بناء أو تقع في بئر ... أهـ"(3).

تعليق:

إذن الحرقى والغرقى والهدمى هى أسماء جمع لمن لقو حتفهم حرقا أو غرقا أو هدما كما جاء فى قواميس اللغة وهى نفس المعانى التى يقصدها الفقهاء فى مصطلحهم الفقهى.

جاء فى كتاب المواريث فى الشريعة الاسلامية: "قد يركب فى طائرة أو سفينة فتتحطم الطائرة أو تنقلب بهما السفينة فيصيبهما الحرق أو الغرق. وقد ينهدم منزل أو عمارة على أسرة فيموت بعضهم ويبقى بعضهم وقد يحدث تسمم جماعى لبعض الأسرة فيموت بعضهم ويسلم آخرون. فكيف نورث بعضهم من بعض. وما هى الطريقة فى توريث أمثال هؤ لاء(4)؟

إذن، في هذا توضيح لمعنى الحرقي والغرقي والهدمي عند اللغويين والفقهاء.

⁽¹⁾ الزمخشري، أساس البلاغة، حرف الحاء، مادة (حرق).

⁽غ رق) الزّاوى، ترتيب القاموس المحيط، باب الغين، مادة (غ رق).

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، حرف الميم، فصل الهاء، مادة (هددم).

⁽⁴⁾ محمد على الصابوني، المواريث في الشريعة الأسلامية، القاهرة، 1388هـ.

الحكم الشرعى وكيفية توريث الحرقى والغرقى والهدمى:

جاء فى كتاب المواريث فى الشريعة الاسلامية: "والقاعدة فى ميراث هؤلاء وأمثالهم أننا ننظر الى الميت الأسبق، فإذا علم السابق منهم، فالحكم ظاهر، وهو أن نورث الثانى منه. ثم بعد موت الثانى ينتقل ميراثه إلى ورثته.

فلو حصل غرق لأخوين، فمات أحدهما، ثم بعد ساعة مات الآخر، فالأخ الثانى الذى عاش بعد موت أخيه، يرث من الأول، ولو كانت مدة حياته قصيرة بعد موت أخيه، لتوفر الشرط فى الميراث وهو (تحقق حياة الوارث بعد موت المورث).

وأما إذا غرقا معا أو احترقا معا فماتا، ولم يعلم موت الأسبق منهما فلا توارث بينهما. وهذا معنى قول الفقهاء: "لا توارث بين الغرقى والهدمى ولا بين الهالكين بحادث".

وذلك لعدم تحقق شرط الأرث، وعليه فإننا نجعل مال كل واحد لورثته الأحياء، ولا نورث أحدهما من الآخر ... "(1).

تعليق الباحث:

إذن القاعدة الشرعية في توريث الحرقي والغرقي والهدمي وأمثالهم من بعض هو أن نورث اللاحق من السابق، فإذا لم يتعين من ذلك فلا توارث بينهما ويكون مال كل واحد للأحياء من ورثته.

وجاء في الأرجوزة الرحبية في علم المواريث والفرائض على المذاهب الأربعة:

وان يمت قوم بهدم أو غرق * أو حادث عم الجميع كالحرق

ولم يكن يعلم حال السابق * فلا تورث زاهقا من زاهق

وعدهم كأنهم أجانب * فهكذا القول السديد الصائب(2)

تعليق الباحث:

إذن فالذى ورد فى الأرجوزة الرحبية هو نفسه الحكم الذى قال عنه الفقهاء وهو توريث اللاحق من السابق ولا توارث بين مجهولى حال الوفاة. بل يؤول مال كل واحد للأحياء من ورثته.

⁽¹⁾ راجع: محمد على الصابوني، المواريث في الشريعة الاسلامية، طبعة دار الحديث، بجوار إدارة الأزهر، القاهرة، مصر، 1388هـ. ومثله البروفسير الصديق الضرير، الميراث في الشريعة الاسلامية ص 167.

⁽²⁾ محمد بن على الرحبى الفرض الشافعي، الأرجوزة الرحبية، بكتاب مجموعة المتون الفقهية في الأحكام والفرائض الاسلامية، لعبدالله بن ابراهيم الأنصاري، طبعة الشئون الدينية بدولة قطر، 1401هـ-1981م، ص 151.

الموقف في القانون السوداني:

لم يرد في القانون السوداني نص بكيفية توريث الحرقي والغرقي والهدمي وأمثالهم. لكن المادة (5) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991 أوردت كيفية معالجة المسائل التي لا حكم فيها في القانون.

جاء في المادة (5) من القانون ما يأتي:

- (1) يعمل بالراجح من المذهب الحنفى فيما لا حكم فيه بهذا القانون. ويصار فى حالة المسائل التى يوجد لأصلها حكم أو تحتاج إلى تفسير أو تأويل إلى المصدر التاريخى الذى أخذ منه.
- (2) يجوز للمحكمة العليا دائرة الأحوال الشخصية إصدار قواعد لتفسير هذا القانون أو تأويلها وفقا للضوابط المذكورة في البند (1).

كما جاء فى المادة 6: "يستصحب القانون وهو يطبق أحكام هذا القانون المبادىء الفقهية الآتية (وذكر القانون عددا من المبادىء) $^{(1)}$.

رأى الباحث:

إذن حالات المسائل التى لا يوجد فيها نص يحكمها مثل كيفية توريث الحرقى والغرقى والهدمى وغيرهم، يمكن للقاضى تطبيق الرأى الراجح من المذهب الحنفى، أو إذا كانت المسألة يوجد لأصلها حكم أو تحتاج إلى تفسير أو تأويل أن يرجع إلى المصدر التاريخي للقانون كما يجوز للمحكمة العليا إصدار قواعد تحل بموجبها مثل هذه المسائل. كما يمكن للقاضى الاهتداء بالمبادىء الفقهية العامة التي ورد ذكرها في المادة (6).

إذن هذه أربع بدائل يمكن بموجبها حل المسائل التي ليس لها حكم في القانون كما في حالات الحرقي والغرقي والهدمي.

وإلى هنا ينتهى الفصل السابع والأخير. وبتمامه تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

⁽¹⁾ راجع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

الخاتمــة

النتائج والمقارنات والتوصيات والمقترحات

بعد أن وفقنى الله سبحانه وتعالى، إلى إكمال هذه الرسالة، هذه خاتمة لها. وهى عبارة عن النتائج والمقارنات التى توصلت إليها. وكذلك التوصيات والمقترحات التى أراها.

(أ) النتائج والمقارنات:

من خلال البحث والدراسة والتحليلات المتقدمة، نستطيع أن نستخلص النتائج والمقارنات التالية:

1/ إن الشريعة الاسلامية، وأهم مصادرها الكتاب والسنة والاجتهاد، حافلة بمبادئها وأصولها وقواعدها العامة، وقد طبقت هذه المبادىء في فترات من التاريخ منها الصدر الأول وعصور النهضات التي تلت.

ولكن الاسلام ولظروف، عزل عن الواقع العملى وخاصة لحياتنا المعاصرة. وبذلك صار المسلمون جاهلين بدور الاسلام وما يمكن أن يساهم به في حل المشكلات المعاصرة. لذلك فإن مثل هذه الدراسة حول حقوق الطفل في الفقه الاسلامي مقارنة بحقوقه في التشريعات الوضعية والنظم المعاصرة تجعل المسلمين يتنبهون إلى أهمية شريعتهم الاسلامية.

2/ هذه الدراسة أبرزت جوانب التفوق في الشريعة الاسلامية على غيرها من النظم والتشريعات. وذلك من حيث الزمان إذ أن حقوق الطفل في الشريعة اكتملت في القرن السادس الميلادي، بينما اتفاقية حقوق الطفل صيغت في القرن العشرين في عام 1990 وكذلك تفوقت الشريعة الاسلامية من حيث المحتوى فما وجدناه فيها في هذا الجانب أغزر وأعمق مما في اتفاقية حقوق الطفل، والتي أشارت إلى أن يؤخذ ببعض مبادىء الشريعة في مجالات الكفالة والحضانة والإقرار بالنسب أي التبني كما عبرت عنه الاتفاقية في مادتها العشرين.

وتأكيدا لعمق فكرة حقوق الطفل فى الشريعة وجدناها تنقسم إلى حقوق قبل الحمل به، وحقوق أثناء الحمل به، وحقوق بعد ولادته، وحقوق مشتركة بين الحمل والطفل بعد ولادته بالفعل باعتبار أن الحمل وهو لا يزال فى بطن به، حى حياة حكمية.

2/ في اللغة الحق هو الذي يحق الغلبة والخصومة. أما الواجب فهو الشيء المستحق اللازم الراتب. وأما الالتزام فمعناه إنتزاع وأداء ما هو مستحق لك، أو للآخرين. وهذا يدل، من حيث اللغة، أن بينها تلازم وتوحد وتكامل في المعاني. أما عند الفقهاء فالحق والواجب معناهما واحد وهما ما لا ينبغي تركهما شرعا. أي يجمعهما الثبوت وعدم القابلية للترك. فإذا كان الحق حق الله فلا يترك إلا وفق رخصة شرعية. أما إذا كان الحق حق للعبد فلصاحبه أن يعاوض عنه ويصالح. أما إذا كان الحق حق للطفل فهو محمى ومحروس وفق الشرع وجعل لولي الطفل رعايته نيابة عنه. بشرط أن تكون التصرفات لمصلحة الطفل.

أما الحقوق العامة فينبغى تنشيط وتفعيل الحسبة لتلعب دورها الكامل فى حراستها وخاصة إذا بقيت مهملة لم يظهر أصحابها لتردها لهم مثل العقارات المهملة لفترات طويلة. او تضمها للدولة.

4/ الالتزام مصطلح جاء الينا من الفقه القانوني الغربي وهو في ثقافتنا العربية والاسلامية هو الواجب نفسه، وبالتالي فهو الحق. وقد عرف عند القانونيين بالحق الشخصي.

5/ تؤكد الفلسفة أن الحق كفكرة موجود منذ القدم لكن تحديده صعب لذلك اختلف الفلاسفة فيه فطال الجدل حوله منذ آلاف السنين. لذلك قبل بعض الفلاسفة تعريفات رجال القانون لأنهم الدين للحق لأنها جاءت من الخالق كما قبل بعض الفلاسفة تعريفات رجال القانون لأنهم أكثر دقة في التعريف.

أيضا صعب على الفلاسفة تعريف الواجب بنفس القدر فاختلفوا لكنهم قبلوا الزام الأخلاق والدين والمجتمع والقوانين والدساتير بالواجب. لذا نادى المعاصرون من الفلاسفة بقبول فكرة أداء الواجب لأنه يقابل الحق متأثرين في ذلك بالأديان وخاصة الدين الاسلامي متمثلا في الشريعة والفقه.

6/ الشريعة هي ما جاء صادرا عن الله تعالى عن طريق الوحى أو الرسل. ففي الاسلام ما جاء صادرا عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعرف بالسنة وهو أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته. وغرض الشريعة هو هداية البشر والفقه هو اجتهادات الفقهاء حول هذه العلوم الربانية. أي الفقه هو العلم بأحكام الشرائع وأحكام الدين.

7/ والفقه ينظم الحقوق كما يحدد الواجبات بناء على الأهلية الشرعية. فمن أجل سعادة الدنيا شرعت للإنسان الحقوق ليلتزم بها المجتمع تجاهه ومن أجل سعادة الآخرة ألزمه الله بالواجبات التي تعين الانسان على النجاة بين يدى الله.

8/ هذه الحقوق والواجبات التى قررها ونظمها الشرع تسمى بالأحكام وهى ثلاثة أنواع: النوع الأول أحكام إعتقادية وتهدف لتصحيح عقيدة المسلم. والثانى أحكام خلقية وهى تهدف الى تزكية النفس وحض الانسان على العمل الصالح حتى يحصل التوازن فى نفسية الانسان فيقوى إيمانه وفى الوقت نفسه يسعى فى الحياة ويسخرها ويتمتع بها وينافس فيها من أجل الإبداع فيها وتعميرها. والنوع الثالث الأحكام العملية المتعلقة بمعاملاته مع الآخرين كالزكاة من العبادات وكتكوين الأسرة وكالمعاملات المدنية والمالية مثل البيع وكالمنازعات والعقوبات وشئون الحكم. وكلها يفصل فيها الفقه بين الناس وفق نظرية العدالة بين الناس.

9/ العلاقة بين العبد وربه أو بين العبد والمجتمع تنبنى على ما يسمى بالأهلية. فالأهلية هي صلاحية الانسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه. وهي نوعان:

الأول أهلية الوجوب وهى أهلية وجوب الحقوق المشروعة له وعليه وتستند على الحياة والذمة.

والثاني أهلية الأداء وهي تعنى كونه معتبر الفعل شرعا.

10/ إذن بمجرد بدء حياة الجنين في بطن أمه تجب له الحقوق ويمارس وليه نيابة عنه ما يحفظ حقوقه، إلى أن يولد ويبلغ سن السابعة لكن في هذه المرحلة ليس مسئولا جنائيا. لكنه يسئل مدنيا إذا تضرر شخص منه فيحكم عليه بتعويض الغير عن أي ضرر في ماله ونفسه.

أما أهلية الأداء فمتعلقة بأفعاله وتبدأ من سن السابعة وتوجب عليه الواجبات لكنها ناقصة وتتدرج أهلية الأداء حتى تكتمل ببلوغه سن الرشد.

إن أحكام الأهلية والصلاحية والذمة في القوانين السودانية هي نفسها التي عند الفقهاء. وقد جاءت أحكام الأهلية في المواد 22 و 62-62 من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م. وكذلك وردت في المواد 214-232 من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991.

أما اتفاقية حقوق الطفل وهي اتفاقية دولية فقد ذكرت في المادة (4) أن الأطفال ليس لهم أهلية لذا يجب حمايتهم بواسطة الأولياء حتى يبلغوا وقضت أن سن البلوغ هي 18 عاما.

11/ إن أحكام أهلية الطفل وذمته ومسئوليته وحقوقه وواجباته جاءت مكتملة في الشريعة الاسلامية وفق نظرية الأهلية والذمة والصلاحية.

12/ والطفل هو المولود من حين يولد والى البلوغ. وتدل كلمة طفل على الذكر والأنثى. وقد أورد الفقهاء واللغويون والقانونيون ألفاظا أخرى تدل على كلمة طفل مثل غلام وصبى وصغير وقاصر وحدث والجانح والفتى والفتاة وغيرها.

13/ أحيانا وبسبب عارض من عوارض الحياة يصيب الانسان كالجنون والعته والغفلة والسفه فإننا نطبق أحكام الأطفال على هؤلاء وفق فكرة ونظرية الطفولة الحكمية وهي مبدأ تطبيق أحكام الأطفال على فئات معينة لاشتراكهم مع الأطفال في علة نقصان أو فقدان الأهلية.

14/ إعتبر الفقهاء سن الرشد بالبلوغ أحيانا وحددوها بالعمر أحيانا ولهم عدة آراء في ذلك. أما قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 فحددا أن سن البلوغ 18 سنة. كما حددت المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990 سن البلغوغ بثمانية عشرة عاما وبذلك اتفق القانون الدولي والقانون السوداني.

15/ الزواج هو الطريق الشرعى الذى ارتضاه الله للإتيان عن طريقه بالأولاد. فمن أهم مظاهر الحياة فى هذه الدنيا التزوج والانجاب وعمارة الأرض لذلك أحل الله الزواج وحرم التبتل. فصار من واجب الأب أن يسعى لكى يتزوج وينجب ويتحمل مسئوليته تجاه أسرته كما رأينا من نظرة الشرع.

كما أكدت التشريعات الوضعية متمثلة في دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م. وكذلك المواثيق الدولية مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان. والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان والاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان أكدت على أهمية الأسرة ودعت إلى رعايتها.

16/ والحكم الشرعى للزواج عند الجمهور هو الندب في حق كل من يرجى منه النسل لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به ولظاهر الحث على النكاح.

17/ اختيار الزوجة الأم حق للطفل شرع بالأحاديث المتواترة وأجمع عليه الفقهاء والعلماء.

ومعايير اختيار الأم أن يتجنب الصفات المانعة من الزواج بالمرأة. وكذلك يتجنب الصفات السلبية في المرأة وبيئتها. ويراعي تحقق الصفات المطيبة للعيش مع المرأة.

18/ أرشد الشرع أن يختار الأولياء لموليتهم الرجل ذا الخلق والدين والكفاءة والمقدرة على الانفاق.

19/ من حق الولد على والديه أن ينجباه وهما سليمان صحيا. لذا صارت الاجتهادات الطبية والمعملية في هذا الجانب وهي الكشف الطبي على الزوجين قبل الزواج. ليعالج، ما يكتشف من مهددات مرضية تصيب الأجنة في بطون أمهاتهم، صارت من حقوق الطفل المعاصر على مستوى العالم كله.

20/ الحياة نقيض الموت. إذن فالحياة هي قوة تقتضى العلم والتقدير والحس والحركة. وذلك بالنسبة للانسان. أما بالنسبة للأحياء غير الانسان فالحياة أو الروح تقتضى الحس والحركة فقط. فهذه الروح المشتركة بين الانسان وغيره تفنى بالموت.

أما روح الانسان التي اختص بعلمها الله والتي هي محل التكليف فهي خاصة بالإنسان ولا تموت ونحن نؤمن بها ويظل علمها الى الله. فما أوتينا من العلم إلا قليلا.

21/ أما التعريف العلمى المعاصر للحياة فالحياة هي أى نظام عضوى وظيفى لكائن قادر على أداء عدد من الوظائف مثل الأكل والشرب والهضم والتغوط والتبول والتنفس والحركة والنمو والتكاثر. كما تستطيع أعضاء جسمه القيام بالتعبير عن الإحساس والدوافع والشعور.

ونلاحظ على التعريف العلمى المعاصر أنه لم يقتصر على الانسان بل يشمل الحيوانات والناميات. كما أنه لم يتطرق أو يقارن الحياة بالموت.

22/ قص علينا القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ص) قصة خلق الانسان منذ بدايتها في رحم أمه وإلى أن يولد وأكد علماء المسلمين من مفسرين للقرآن وشراح للأحاديث وفقهاء واتفقوا مجمعين على ما جاء في الشريعة. وفي العصر الحديث وافق العلم الحديث على صحة نظرية الشريعة أن الانسان خلق في أطوار.

23/ نلاحظ أن خلق النفس البشرية هو صنع الله العزيز العليم. لذلك تكفل الله بحمايتها وحرم قتلها كما حرم الاعتداء عليها بأى وجه من الوجوه وسن العقوبات الرادعة التي تطال من يمسها. فليس لأحد سلبها، بل ذلك من إختصاص الله وحده.

24/ وقد أجمع فقهاء الأمة بمختلف مذاهبهم على تحريم قتل النفس مستدلين بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلا استثناء وبالحق. إن ما جاء به دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م وما كفله القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م في مواده 129-144 حماية للنفس يتطابق وما جاء في الفقه الاسلامي. كما سار القانون الدولي المعاصر في نفس الاتجاه (المادة 3 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان) (والمادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م) وهو تأكيد حرمة قتل النفس إلا بالحق كما جاء في الشرع الحنيف.

25/ اتفق الفقهاء والقانون الجنائى السودانى لسنة 1991م بالجدول الثانى أن الجنين إذا سقط حيا نتيجة للتعدى ثم مات تكون الدية كاملة.

أما إذا سقط ميتا نتيجة للتعدى ففيه غرة عبد أو أمة وقد قدر ها القانون بنصف العشر. وتحقيقا للعدالة تتعدد الدية بتعدد الأجنة مثل إذا كانوا توائم فسقطوا. كما أن هنالك عقوبات أخرى على جريمة الاجهاض في المواد 135-137 من القانون الجنائي لسنة 1991م.

26/ أما عن عقوبتى القصاص والكفارة فرغم اختلاف الفقهاء فى تطبيق عقوبة القصاص على من اعتدى على الأجنة على نحو ما سيق وعدم أخذ القانون بالقصاص لكننى أرجح تطبيق عقوبة القصاص سدا للذريعة وردع المفسدين ممن صاروا يتخصصون فى إجراء عمليات الاجهاض.

أما الكفارة فأنا أرجح وجوبها تعبدا على من تعدى على الجنين فقتله. وهناك من يقول بعدم وجوبها.

27/ الانعاش هو محاولة الطبيب إعطاء المريض فرصة ليعود فيها تنفسه وقلبه ودماغه الى الوضع الطبيعى وذلك بواسطة أجهزة معينة ابتكرت في عصرنا خصيصا لهذا الغرض. وتحكم جواز استعمال هذه الأجهزة قاعدة تحصيل المصالح ودرء المفاسد.

وبما أن العمل الطبى يحفظ المصالح ويدرأ المفاسد بالمحافظة على الحياة وصيانة الصحة فإن إباحته تزول متى ما زالت الحياة بموت الدماغ وبالتالى فقد الإدراك والشعور والاتصال والتعامل مع العالم الخارجي. لذلك جوزت مجامع الفقهاء المعاصرين سحب

هذه الأجهزة بشروط، أهمها أن يكون الشخص ميئوسا منه وأن يوجد من هو أحوج منه لهذه الأجهزة وأن النفقات صارت تعود بالضرر على بقية المرضى وأن استمرار العلاج ليس إيقاف علاج من يرجى شفاؤه بل هو اجراء لا طائل فيه.

28/ إن مراد الله هو تكاثر بنى البشر إلى يوم يبعثون ولذلك شرع الله الزواج. لكن الانسان بدأ يبتكر من النظريات الاجتماعية والعلمية مما يقلل من عدد بنى البشر حتى يتواءم عددهم مع إنتاج القوت في المجتمعات الانسانية.

29/ الحمل هو ما في بطن الآدمية من الأجنة. وأقل مدة الحمل عند الفقهاء والأطباء بالاجماع هي ستة أشهر وهي المدة التي تمكنه من العيش خارج رحم أمه مستقلا بجهاز تنفسه

أما أكثر مدة الحمل فاختلف فيها الفقهاء اختلافا واسعا. لكننا نأخذ برأى المعاصرين ومشرعى القانون السوداني حيث اعتبرت أكثر مدة الحمل سنة واحدة عندهم.

30/ تدعو نظرية مالتوس الى فرض قوانين بتحديد أو بتأخير الزواج أو باستعمال الموانع أو باستعمال كوابح الحمل الأخرى كما اعتبرت الموت بالحروب والأمراض والجوع وذلك كعوامل من أجل إعادة التوازن بين عدد السكان وما ينتج من كميات القوت لطعام بنى البشر. وقد وجهت لها إنتقادات من علماء الإجتماع وعلماء السكان وفقهاء المسلمين.

31/ النهضة الصناعية جعلت الانسان يهتم بالملذات أكثر من الانجاب مما حدا ببعض المجتمعات إلى تقليل عدد أفراد الأسرة حتى تتوفر لهم إحتياجات العصر. فتصدى الاتجاه المعاكس الى نقد هذه الظواهر.

32/ المرأة خلقت مفطورة على حب الانجاب لكن مآلات الحضارة المعاصرة جعلتها تهتم بالملذات أكثر فصارت لا تميل الى الانجاب لكى تحافظ على جمالها وتستمتع بملذاتها.

33/ إن ظاهرة الانفجار السكاني أدت الى مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية مما جعل الكثيرين ينادون بتقليل النسل. لكن الاتجاه المعاكس لهذه الدعوات يتصدى لها بالنقد ويتمسك أكثر بفطرة التكثير للنسل.

34/ اتفاقية (سيداو) وهي اتفاقية دولية أجيزت عام 1979 قد انعقدت تحت مظلة الوقوف مع المرأة ومن أهم أهدافها أنها تدعو إلى التقليل من النسل.

- 35/ كذلك الاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه لعام 1990 فهو يحمل بين طياته مبدأ تنظيم الأسرة وتقليل النسل حتى يكون العالم أقدر على رعاية الأمومة والطفولة فهو أي هذا الإعلان لم يجد قبو لا كاملا.
- 36/ إن الأفكار التي في الإعلان هي نفسها التي في اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990. مما جعل الكثيرين ينتقدون إتجاهاتها نحو ما يسمى بتنظيم الأسرة وتقليل النسل.
- 37/ كما ابتكر الانسان منذ القدم بعض الوسائل للتقليل من الحمل أيدت الشرائع السماوية بعضها كالعزل وألغت بعضها كوأد البنات وغيرها من الوسائل مثل الابتعاد عن النساء واستعمال الأعشاب وفي مجملها أي هذه الوسائل القديمة غير مجدية وغير فعالة كما أثبتت التجارب مما جعل الطب الحديث يبتكر وسائل جديدة ومجدية للتقليل من الحمل.
- 38/ العزل هو عدم الانزال في الفرج تقليلا للولد وحكمه الشرعي الجواز في حالات الضرورة والحاجة.
- 39/ والتعقيم هو معالجة الزوجين أو أحدهما معالجة تمنع الانجاب. وحكمه الشرعى التحريم بالكتاب والسنة واجماع الفقهاء القدامي والمعاصرين إلا لضرورة شرعية فالضرورات تبيح المحظورات.
- 40/ الإختصاء عند أهل اللغة والفقهاء هو تعطيل المقدرة على الإنجاب بالتأثير على الخصيتين بانتزاعهما أو رضهما. وحكمه الشرعى هو الحرمة بإجماع الفقهاء إذ لا يجوز تبديل الفطرة التي فطر الله الناس عليها.
- 41/ من الوسائل الحديثة للتقليل من الحمل، ما يسمى بتحديد النسل و هو منع الولادة. وحكمه الشرعى هو ترجيح لرأى المانعين له الا فى حالات الضرورة وفى النطاق الفردى.
- 42/ أيضا من الوسائل العصرية للتقليل من الحمل هي تنظيم النسل. ومعناه استعمال الوسائل الطوعية والارادية لتنظيم الولادة.
- وحكمه الشرعى الجواز على النطاق الفردى وللضرورة لكن لا يجوز أن يكون سياسة عامة.
- 43/ الصحة الإنجابية من الوسائل الحديثة لتقليل الحمل ومعناها إكتمال الصحة والسلامة البدنية والنفسية والإجتماعية في كل ما يختص ويتعلق بالجهاز التناسلي ووظائفه وعمليات أدائه.

وهي لها برامج سامية لكنها في النهاية تؤدي الى التقليل من النسل.

لذا فإن حكمها الشرعى عندنا نحن المسلمين هو قبولها في إطار التعاون بين البشر على البر والتقوى وخدمة الانسان. ومع تحفظاتنا على كل ما يناقض المبدأ الاسلامى الكبير وهو الدعوة إلى تكثير النسل بالنسبة للأمة الاسلامية.

44/ تنقسم وسائل منع الحمل الحديثة الى قسمين هما:

1) العقاقير الطبية والحقن 2) واللولب.

وبالنسبة للعقاقير الطبية والحقن فإن حكمها الشرعي هو الجواز للضرورة.

أما بالنسبة للولب وهو عبارة عن حلقات صغيرة تدفع بواسطة الطبيب الى داخل الرحم لتمنع تعشش البويضة بجدار الرحم وبالتالى لا يحصل الحمل، فحكمه الشرعى الجواز للضرورة قياسا على العزل.

45/ في السنوات الأخيرة طفرت البشرية طفرات بعيدة في مجالات العلوم المختلفة وخاصة مجالات صناعة الأدوية والكيماويات ومجال التقانة ومجال الهندسة الوراثية.

ولم تؤثر هذه الاكتشافات على الحمل ومراحله فحسب بل أدت الى إنتاج الأحياء نتيجة لما أحرز من تقدم في مجال علم الجينات.

لقد ضجت البشرية كلها وضب علماء الدين والإجتماع حيث أن هذه الخطوات ستمس الانسان نفسه ككائن مكرم عند الله. لذلك فنحن وفي هذه الرسالة ساهمنا في مجال قبول العلم كظاهرة طبيعية يقرها الدين نفسه لخير الانسان. وفي نفس الوقت ساهمنا في الدفاع عن الانسان ككائن مكرم عند الله. وذلك من خلال حديثنا عن بعض هذه النظريات.

46/ نظرية التلقيح الصناعى هى التغلب على بعض الصعاب والموانع التى قد تقف فى طريق التلقيح الطبيعى وذلك عن طريق وسائل إصطناعية مما يجعل عملية التلقيح تتم ومن ثم يتواصل الحمل.

وحكمه الشرعى هو الجواز بشروط اشترطها الفقهاء وإلا كان حراما. فالطفل الذى يولد وفق الشروط التى اشترطها الفقهاء هو طفل شرعى كالطفل الذى جاء نتيجة للعلاقة الطبيعية بين الزوجين له ما لكل الأطفال من حقوق مثل حق النسب والميراث والحضانة وغير ها. وعليه من الالتزامات والواجبات تجاه والديه وذوى قرباه حسب ما قضى الشرع بذلك. وجاء مفصلا في الفتاوى القديمة والمعاصرة والتي ناقشناها.

47/ نظرية الإستنساخ وهي عمل شيء من شيء والأصل قائم وموجود. وهو صورتان: الأولى تتمثل في عملية شطر الأجنة حيث تعد هذه العملية لعلاج حالات العقم. فيقوم الأطباء بتحضير بويضة مخصبة من طرفي العلاقة الزوجية وتركها تنشطر. ثم يقومون بالاحتفاظ بشطر من خلال تجميده لاعداده للحمل فيما بعد.

وهذه الطريقة تسمى بالإستنسات من خلال النحت اللغوى الذى يجمع بين كلمتى (الإستنساخ + توائم).

والصورة الثانية تتمثل في الطريقة التي انتجت بها النعجة (دوللي). حيث تؤخذ بويضة غير ملقحة من ثدى الخراف وأفر غوها من نواتها. وأدخلوا مكان النواة خلية مأخوذة من جذع نعجة أخرى حامل وزرعوها في رحم نعجة ثالثة.

وهذه الطريقة تسمى بالإستنساد من خلال النحت اللغوى الذى يجمع بين كلمتى (الإستنساخ + جسد).

أما عن الحكم الشرعى للإستنساخ البشرى فقد انقسم الفقهاء الى ثلاثة أقسام: قسم قال بجوازه وقسم قال بعدم جوازه وقسم آثروا التريث فلم يجوزوه ولم يحرموه سيما إذا كانت الخلايا من زوجين وقالوا بالإنتظار حتى تظهر المزيد من الحقائق والأثار.

أما بخصوص الإستنساخ المتعلق بالحمل فيرى جمهور الفقهاء التأنى بشأنه حتى يتضح الموقف.

48/ نظرية الهندسة الوراثية يمكن تعريفها بأنها علم يبحث في الجينات الوراثية وخصائصها وما يمكن أن تحدثه من وسائل وطرق وتطورات في مجالات التكاثر الانساني والحيواني والنباتي.

أما عن الحكم الشرعى للهندسة الوراثية فيرى العلماء أن الهندسة الوراثية علم جديد ولا يمكن إصدار حكم عام حولها. وكل ما صدر حولها من فتاوى فيعتبر إبداءات للرأى حولها فقط.

وضع العلماء الشرعيون الشروط اللازمة لاستمرار البحوث حول نظرية الهندسة الوراثية وأهمها ألا تمس صفات الجنين وألا تمس الجينات إلا في حالات العلاج فقط وألا تمس الانسان وتخلطه بمخلوقات أخرى وألا تسعى لتغيير جنس الانسان وشكله ولونه فهذه من آيات الله.

أما عن علاج الحمل في مجال الهندسة الوراثية فيكون في مجال الجينات: وذلك باستئصال الجينات المعطوبة أو تبديلها أو إصلاحها. لكن لا يجوز المساس بالخلايا الجنسية لأن في هذا خلط للأنساب. كما يجب ألا تمس طبيعة الانسان كبشر أو تهجينه بحيوانات أو مخلوقات. فهذا حرام قطعا.

49/ خلق الله الانسان وكرمه وميزه على غيره من المخلوقات منذ لحظة ميلاده. لذلك فإن الشريعة احتفت به وأحسنت استقباله. فندبت له من السنن والآداب والحقوق مما يليق به ولا شك أن هذه السنن من العبادات سواء عرفنا كنهها أم لم نعرفه.

50/ البشارة هي الإعلام للأخ بما يسره والتهنئة هي الدعاء له بالخير بعد أن علمت به.

وهي سنة في حالات ولادة المولود وحكمها الاستحباب للولد والبنت على السواء.

51/ التأذين والإقامة يدلان على الاعلان بالصلاة. وقد ندبا في أذن المولود الجديد تبركا وتيمنا بسماعهما. وحكمهما الشرعي هو الاستحباب.

52/ التحنيك هو أن يمضع التمر ونحوه في حنك المولود حتى ينزل الى جوفه منه شيء.

وحكمه أنه سنة مستحبة عند الفقهاء ويكون بواسطة من يتوسم فيهم الخير من الرجال والنساء.

53/ الحلق هو ازالة الشعر. وهو من السنن المستحبة عند جمهور الفقهاء.

54/ العقيقة هي ذبح شاة عن المولود يوم سابع ولادته والأفضل عن الذكر شاتان وعن الجارية شاة واحدة. وهي سنة مستحبة عند الفقهاء.

55/ الخلوق نوع من الطيب يلطخ به رأس المولود بدلا من الدم كعادة أهل الجاهلية. وحكمه الشرعى الجواز.

56/ التسمية هي عملية إتخاذ الاسم للإنسان أو الشيء. وحكم التسمية هو الوجوب.

وقد قضى بالتسمية والجنسية دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م. كما قضت بذلك اتفاقية حقوق الطفل الدولية لسنة 1990م.

57/ الختان بالنسبة للرجال هو قطع القافة بحيث تظهر الحشفة. أما الختان بالنسبة للنساء ويسمى الخفاض فهو استئصال رأس البظر فقط. وحكمه الشرعى الوجوب مطلقا على الرجال والنساء كما توصلت إلى ذلك.

ونلاحظ أن القوانين السودانية المعاصرة كالقانون الجنائي لسنة 1991 وهو آخر قانون جنائي لم يتعرض للختان.

لكن قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 يحكم بالتعويض لصالح من أجرى لها عملية ختان غير قانونية والختان غير القانوني هو الختان الفرعوني للإناث.

58/ الثقب هو الخرم النافذ. وحكمه الجواز في حق الصبية لأن فيه مصلحة لها وهي محتاجة للحلى والتزين. أما الزينة فهي كل ما يتزين به من ملابس وحلى وهي جائزة للرجال والنساء وفق التفاصيل التي قال بها الفقهاء.

59/ إن الرفق والعطف والرحمة معناها لين الجانب ولا بد من إسباغها على الأطفال تأسيا برسول الله صلى الله عليه وسلم. وتحمل آذاهم وبولهم كما كا يفعل السلف الصالح. وحكم ذلك هو الاستحباب.

60/ الدعاء هو التوجه الى الله تعالى بالمطالب وليكن بالقربات التى شرعها الله وقد جرت سنن الأنبياء والمرسلين والصالحين على الدعاء بالخير والصلاح والهداية لأولادهم حتى يستفيدوا منهم وبالتالى يستفيد منهم المجتمع. وقد حفل القرآن الكريم والسنة المطهرة بهذه المعانى.

61/ التلقين هو التفهيم خاصة إذا كان متعلقا بتفهيم شيء يتعبد به. وحكم تلقين الأطفال لا إله إلا الله عندما يثغرون هو الاستحباب بإجماع المسلمين.

62/ الولاية على القاصر ومن في حكمه هي سلطة العناية بكل ما له علاقة بنفسه وماله.

وقد رتب الفقهاء الأولياء وكل آرائهم متقاربة. فشددوا في إجماعهم على ولاية الأب ومن بعده وصيه بل منهم من قال بوصى وصيه ثم الجد. وتعليل المذاهب أنهم حريصون على الشفقة وهي متوفرة في الأب ومن يأتي به الأب.

أما في القانون السوداني المواد 233-266 من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 فرتب الأولياء: الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه. والقانون لم يخرج عما قضت به المذاهب لأن القانون مأخوذ من الفقه الاسلامي.

63/ التربية هي إعداد الانسان ليحيا حياة كاملة ويعيش سعيدا محبا لوطنه قويا في جسمه منظما في تفكيره رقيقا في شعوره ماهرا في عمله متعاونا مع غيره يحسن التعبير بقلمه ولسانه ويجيد العمل بيده.

ولعل التأديب والتدريب من الألفاظ التي تدخل في مقهوم التربية.

والحكم الشرعى للتربية عند الفقهاء يقتضى وجوبا بأن يستعد الانسان من وقت مبكر لتربية ولده وتدريبه وتأديبه. حتى إذا شب وجد نفسه متعوداً على العلم والعبادات، متجنبا مجالس العادات الضارة متمسكا بمعاملة الناس معاملة حسنة. وبذلك يكون متحملا للمسئولية الأسرية والإجتماعية والوطنية والربانية.

64/ العلم هو المعرفة (Knowledge). وأما التعليم فهو وسيلة نقل المعرفة بواسطة مختصين في هذا الشأن وفي المؤسسات التعليمية التي أنشئت لهذا الغرض.

والعلم الذي يعتبر فرضا هو العلم بشئون الآخرة من أجل النجاة بين يدى الله. أما العلوم التي تهتم بصلاح شأن الدنيا وحياتنا فيها فتعلمها فرض كفاية يضطلع به بعض أفراد الأمة. لكن تعلم هذه العلوم – سيما العلوم المستحدثة منها فتعتبر واجبا أيضا إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. حيث يتمكن من منافسة الأمم القوية ومزاحمتها وننهض في كل مجالات الحياة العصرية وخاصة المجال التقني.

65/ الرضاع هو مص ثدى الأدمية وشرب لبنه في خلال مدة الرضاع التي اختلف في تقدير ها بين الفقهاء.

وقد حدد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م تقدير هذه المدة بالعامين كرأى الجمهور من الفقهاء. خلافا للامام أبى حنيفة الذى يقول أن مدة الرضاع ثلاثين شهرا.

66/ الحضانة هي الضم بحنان ومنه أخذ معنى كفالة من لا كافل له وتربيته. أي هي حفظ من لا يستغل بأمره وتربيته ووقايته عما يهلكه أو يضره.

وتعريف الحضانة في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م يتوافق مع التعريف الفقهي.

وقد رتبت الحضانة كحق للنساء، انبنى على الشفقة على حسب قرب الحاضنات. والعمل على حسب ترتيب قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م للحاضنات.

67/ العدل بين الآخرين معناه أن يقر في نفوسهم بأنهم عوملوا بالعدل والسوية وخاصة فيما يختص بالأولاد فيما بينهم.

اختلف الفقهاء كثيرا في العدل بين الأولاد في العطاء وعدمه. وأرجح المساواة بينهم إلا لمبرر كأن تمر بأحدهم ظروف تقتضى مساعدته وذلك في العطية. أما في النفقات الواجبة فلا مساواة ويعطى كل واحد على حسب حوجته.

ولكن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م لم يتعرض لهذه المسألة. إلا أنه قضى بالنفقة الواجبة سواء للوالدين أو الأولاد.

68/ بعد أن حرمت الشريعة الحيف الذي كان لاحقا بالأنثى من تسخط بها وحرمان من الحقوق كالميراث بل ووأدها وهي حية، سنت حسن معاملتها معاملة خاصة وبرها والعطف عليها والاعتناء بتربيتها وتعليمها واحترام إرادتها وعدم التدخل في شئونها الخاصة والمالية وإتاحة فرص العمل لها تماما كالرجل.

69/ الخصوصية هي حالة الاختصاص بالشيء دون الآخرين حيث أن لكل شخص حالة لا يريد الآخرين مشاركته فيها. وهذا المعنى للخصوصية اشترك فيه اللغويون والفقهاء والقانونيون.

والحكم الشرعى لها هو حمايتها كما يرى الفقهاء وكذلك فى الدستور والقانون كما قضت بذلك المادة (37) من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م. والمادة (166) من القانون الجنائي لسنة 1991م.

70/ إن الأطفال الذين فقدوا والديهم أو أحدهما إما بسبب الموت أو لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وهم الأيتام واللقطاء والمشردون منحتهم الشريعة الاسلامية والقوانين في ظل الدولة القطرية العصرية حقوقا خاصة.

71/ اليتيم اسم لكل من لا أب له من الأدميين حتى يبلغ سن الرشد. فإذا بلغ خرج من هذا الاسم.

وقد شرعت الشريعة لليتيم حسن معاملته باللين وعدم الغلظة في الكلام معه وعدم تضييع حقوقه. ولا يغلظ معه الالمبرر لصالحه مثل التأديب والتربية والتدريب على ممارسة الحياة.

كما شرعت الشريعة له ما يسمى بالكفالة ورغبت فيها وهى التزام مكلف غير سفيه برعاية مصالح الصغير أو البتيم في مجالات نفسه وشئونه المالية وغيرها.

وفى عصرنا قامت منظمات ومؤسسات محلية وعالمية يمولها أهل الخير من أجل كفالة البتيم

كذلك قضت الشريعة بمخالطته وعدم الانعزال عنه خاصة في مجال المال بشرط المحافظة على ماله وتنميته وترجيح مصلحته.

كما سنت الشريعة التجارة في مال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة. والتجارة هي ممارسة البيع والشراء طلبا للرزق، حماية لمصالح وحقوق اليتيم. وحكم التجارة الشرعي هو الجواز.

وقد قضت القوانين السودانية وخاصة قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م أن الولاية على أموال القاصر تكون حفظا وتصرفا واستثمارا.

ويسلم ماله بعد أن يبلغ مبلغ الرجال ليديره بنفسه وذلك بعد التأكد من رشده بل وبعد اختباره للتأكد من رشده.

فالبلوغ بالنسبة للغلام يعرف بالاحتلام والإحبال والإنزال. وفي الجارية يعرف بالحيض والإحتلام والحبل. وإذا لم تظهر العلامات حدد البلوغ بالسن وقدرها الفقهاء بخمس عشرة سنة.

كما قضى قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م وقانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م، وقانون الطفل لسنة 2004م أن سن البلوغ ثمانية عشرة سنة.

أيضا قالت اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م بذلك.

أما الرشد فعرف الرشيد بأنه من ينفق فيما يحل ويمسك عما يحرم ولا ينفق في العطالة والمعصية ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف.

أما الاختبار فهو أن يدفع له بعض المال ليرى كيف يبيع ويشترى وهل يحسن التصرف أم لا.

72/ اللقيط عند الفقهاء هو الصغير المطروح الذي لا يعلم أبواه ولا يقدر على القيام بمصالح نفسه.

وقد حدد له الحكم الشرعى حقوقا أهمها التقاطه إذ أن ذلك واجب حتى لا يهلك. كما كفلت له القوانين السودانية هذه الحقوق وخاصة قانون الطفل لسنة 2004م.

وقضت اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م له ببعض هذه الحقوق.

73/ المشرد هو النافر أو الطريد الذي ترك أسرته سواء نفر من تلقاء نفسه أو طرد.

وقد عرفه قانون رعاية الأحداث لسنة 1983م (ملغى) وعرفته اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م ضمن الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة ممن يجب إيواؤهم.

والحكم الشرعى لإيواء الأطفال المشردين يقع في إطار عمل الخير والبر الذي دعا إليه القرآن والسنة. وفي إطار قواعد الشريعة العامة ومقاصدها وهو الوجوب.

وقد كفلت الدولة من القوانين ما يجمل حقوق الطفل المشرد وخاصة قانون الطفل لسنة 2004م.

وأيضا قضت اتفاقية حقوق الطفل لسنة 2004م بكثير من الحقوق. ووجهت الدول الأعضاء بإصدار التشريعات اللازمة التي تعالج مشاكل الأطفال المشردين،

74/ التبعية تعنى إقتفاء أثر الشيء والسير خلفه.

والتبعية الدينية هي أن يتبع الحمل أو المولود، يتبع المسلم من أبويه، لأن الاسلام يعلو ولا يعلى عليه. هذا عند الجمهور.

أما المالكية فيقولون أن الحمل أو المولود يتبع والده فطرة وقدرا مهما كانت ديانة والده.

أما المادتان 31 و38 من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م فأعطيا الوالدين الحق في تنشئة أطفالهما وفق ديانتهما مهما كانت.

أما اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990م فلم تقل شيئا حول التبعية الدينية.

75/ الجنازة هي الميت ذكرا كان أم أنثى كبيرا أم صعيرا. والسقط هو الجنين الذي سقط من بطن أمه قبل تمامه.

تنقسم أحكام السقط الى قسمين: الأول تسميته والثاني غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه.

أجمع الفقهاء على تسمية السقط إذا إستهل صارخا، أو عرف منه ما يدل على حياته.

أما إذا لم يستهل ولم تعلم حياته بأي علامة فقد انقسموا إلى قسمين:

- (1) القسم الأول يرى أن يسمى إذا نفخت فيه الروح أى أكمل مائة وعشرين يوما وهم الجمهور: الشافعية والحنابلة والظاهرية والامامية وفي قول لأبى حنيفة وقول لمالك.
- (2) والقسم الثانى وهم الامام أبو حنيفة والمالكية وبعض الشافعية وهم يرون بأنه إذا لم يستهل لا يسمى.

بالرغم من أن الغسل والتكفين والصلاة والدفن هي حقوق أموات المسلمين الثابتة بالكتاب والسنة. إلا أن الفقهاء اختلفوا حول أحكام السقط.

فإذا سقط قبل أربعة أشهر فانه يلف في خرقة ويدفن ولا غسل ولا صلاة عليه وذلك لأن الروح لم تنفخ فيه.

وإذا سقط بعد الأربعة أشهر وقد ظهرت فيه إمارات الحياة ولم يتم خلقه ثم مات فانه يغسل ويكفن ويصلى عليه ثم يدفن بالإجماع.

أما إذا ولد حيا وبعد تمام خلقه ثم مات فإنه يغسل ويكفن ويصلى عليه ثم يدفن بالإجماع.

والمرجح لدى استنادا على حديث حذيفة أن نفخ الروح بعد 42 يوما واستنادا إلى العلم الحديث بأن الجنين تكتمل صورته في 42 يوما، لذلك فإن المرجح عندى أن الجنين يصلى عليه متى تم 40 يوما.

76/ الزكاة هي جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه ببلوغ المال نصابا.

وقد شرعت الزكاة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة المحمدية.

وتتأكد فرضية الزكاة بهذه المرجعيات، وكذلك ضرورة تنظيم صرفها بواسطة الامام أو من يفوضه ومن يمتنع عن أدائها يقاتل.

إن فكرة إنشاء مؤسسة أو جهاز بالسودان هو ديوان الزكاة ليتولى تطبيق أحكامها وفق قانون الزكاة لسنة 1990م هي فكرة سليمة تتماشي وفقه شعيرة الزكاة المتناثر في الكتب.

انقسم الفقهاء إلى ثلاث آراء حول زكاة المال المنسوب إلى الجنين:

الرأى الأول هو رأى الجمهور وهم الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والامامية وهم يرون عدم وجوبها في المال المنسوب الى الجنين.

الرأى الثاني يقول بوجوب الزكاة في مال الجنين وهم الشافعية وبعض الحنابلة.

والرأى الثالث للظاهرية ويقولون بوجوب الزكاة على الجنين في بطن أمه إذا أتم أربعة أشهر في بطن أمه قياسا على الصغير.

77/ أما الفطرة أو زكاة الفطر أو صدقة الفطر أو زكاة الخلقة: كلها أسماؤها قال بها الفقهاء.

وهي إعطاء مسلم فقير لقوت يوم الفطر صاعا من غالب القوت.

وقد شرعت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة المحمدية. وحكمها الوجوب على الكبير والصغير.

إنقسم الفقهاء إلى ثلاث آراء حول وجوب أو عدم وجوب صدقة الفطر على الجنين:

- (1) يرى الجمهور عدم وجوبها على الجنين.
- (2) ويرى الامام أحمد وجوب صدقة الفطر عليه وتخرج عنه.
- (3) يرى أصحاب الرأى الثالث وجوبها إذا مضى على الجنين أربعة أشهر في بطن أمه.

78/ أما بالنسبة للطفل فقد تشعبت الآراء حول وجوب أو عدم وجوب الزكاة على الطفل الى خمسة آراء:

لخصنا جميع هذه الآراء في رأيين:

الأول يقول بوجوب الزكاة على الصغير.

والرأى الثاني يقول بعدم وجوبها على الصغير.

79/ أما صدقة الفطر فهى واجبة على الصغار تماما مثل الكبار متى ولد الصغير ولو قبل مغيب شمس آخر يوم من رمضان بلحظات. أما إذا تقارن ميلاده مع مغيب الشمس فلا فطرة عليه.

80/ لم يشر قانون الزكاة لسنة 1990م صراحة إلى إيجاب الزكاة في مال الجنين والصغير وكذلك والصغير وكيف يزكى. لكنه أوجبها في مال المسلم والمسلم يشمل الصغير والكبير. وكذلك كلمات (شخص) و (سوداني) الواردة في القانون كلها تدل على الصغير والكبير.

كما أشار القانون الى زكاة المال المختلط مثلا بموجب الشراكات والملكية الشائعة وملكية الأسرة حيث يمكن أن تدخل فيه أموال الأجنة والصغار في هذه الحالات.

أما الفطرة بالنسبة للكبير والصغير والجنين فلم يشر اليها القانون.

81/ النفقة هي الإدرار على الشيء بما فيه بقاؤه.

أما المادة (65) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م فعرفت النفقة بأنها تشمل الطعام والكسوة والمسكن والتطبيب وكل ما به مقومات حياة الإنسان حسب العرف.

وقد شرعت بالكتاب والسنة والاجماع، حيث دلت هذه المرجعيات أن النفقات باب كبير في الخير، تحفظ التوازن في المجتمع وتحي سنة التكافل والترابط بين المسلمين بالاضافة الى ثوابها العظيم عند الله.

أسباب وجوب النفقة بواسطة إنسان على آخر هي الزوجية والقرابة والملك. ونستبعد الملك إذ لا يوجد رق الآن.

أما أسباب وجوب النفقة على الحمل فهى القرابة أى قرابة الزوج لحمله الذى فى بطن الأم. والسبب الثانى هو الزوجية، حيث أن الحامل زوجته.

فإن كانت الزوجية باقية فبالسببين معا. أما إن كانت الزوجية غير باقية فإما أن يكون ذلك بسبب الطلاق أو بسبب الموت.

82/ حكم النفقة على الحمل في حالة الفرقة للطلاق بإجماع الفقهاء أنها على الزوج كما لو كانت الزوجية قائمة.

أما المبتوتة فلا نفقة لها إلا أن تكون حاملا لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهمن حتى يضعن حملهن.

83/ في الفرقة بسبب وفاة الزوج فيرى الجمهور أن المتوفى عنها زوجها الحامل ليس لها النفقة وإن كانت حاملا وهم الحنفية والمالكية والشافعية والظاهرية والامامية.

بينما يرى المخالفون وهم الزيدية والامامية وبعض الحنابلة أنها تجب لها النفقة.

لم يتعرض قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 لنفقة الحمل في حالة المطلقة المبتوتة. لكن المادة (76) فقد نصت بوضوح أن المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها.

84/ انقسم الفقهاء الى قسمين حول من هو الولد الذي ينفق عليه:

الرأى الأول للمالكية وهم يرون أنه و لأغراض النفقة فإن الولد الذى تجب النفقة عليه هو الولد المباشر فقط ذكر اكان أو أنثى.

والرأى الثانى للجمهور وهم يرون أن النفقة تجب على الأولاد ذكورا أو اناثا وأولاد أولادهم ذكورا أو إناثا وإن نزلوا.

أما قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 فقد بنى علاقة الإنفاق على علاقة الإرث وبذلك أدخلت أولاد الأولاد كوارثين في دائرة الإنفاق لهم أو عليهم.

85/ النسب في اللغة معناه إنتساب الولد للآباء وإن علوا. وقد ينسب الإنسان إلى بلاده كالصنعاني أو إلى صنعته كالثعالبي.

أما النسب في الاصطلاح فهو خلط الماء بين الذكر والأنثى على وجه الشرع. فمتى حصل هذا الخلط الشرعي لمائي الرجل والمرأة وأتى بولد ثبت نسبه من الأب ودعى الولد لأبيه.

شرع النسب لقوله تعالى: "أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله". وقوله (ص): "الولد للفراش وللعاهر الحجر".

فالفراش هو بيت الزوجية الذي علم به المجتمع منذ لحظة الزواج.

فمتى ثبت الفراش ثبت النسب من الزوج أو المولى إلا إذا نفاه بلعان فيثبت نسبه من أمه فقط

86/ ما هي اللحظة التي يأخذ فيها الفراش حكمه الشرعي؟ انقسم الفقهاء إلى ثلاثة أقسام:

- 1- القسم الأول وهم المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والأباضية وهم يقولون أن النسب يثبت بمجرد توخى إمكانية وطء الزوجة.
- 2- القسم الثاني هم الحنفية وابن عياد ومن الأباضية وهم يرون أن الفراش يثبت بمجرد العقد على المرأة.
- والقسم الثالث هم الامام أحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم ومذهب الامامية وهم
 يقولون أن المرأة لا تكون فراشا إلا بالدخول الحقيقى.

والرأى الأول هو الأرجح لمعقوليته وهو ثبوت الفراش بإمكانية الدخول بالمرأة فقط. وهذا الرأى هو الذي سار عليه قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م.

87/ أما شروط ثبوت النسب فهي ثلاثة:

الأول: أن تأتى بالولد لستة أشهر فأكثر. لأن الستة أشهر هي أقل مدة الحمل.

الثانى: أن يكون الزوج ممن يتصور منه الاحبال فى العادة بأن يولد لمثله. فإن كان حمل الزوجة فيه غير ممكن فلا يثبت النسب منه. أى ألا يكون طفلا. ولا يكون خصيا أو مجبوبا أو عنينا. ولا يكون ممسوحاً.

الثالث: يشترط لثبوت النسب ألا يحصل لعان بأن ينفى الأب ولده نفيا يستوجب اللعان بينه وبين زوجته. فمتى حدث اللعان انتفى نسب الولد من أبيه أبدا.

أما قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م، فقد أخذ بالشرطين: الأول وهو أن تمضى أقل مدة الحمل وهي ستة أشهر. والثاني وهو ألا يحصل لعان. لكي يثبت النسب من الأب. كما ناقش العنة وإجراءاتها كسبب موجب للفرقة لكن لم يناقش أو يتعرض لأصحاب العاهات الأخرى.

88/ العدة هي مدة منع النكاح بعد فسخه أو موت الزوج أو طلاقه.

وجاء في المادة 207(1) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م: "العدة هي مدة تربص تقضيها المرأة وجوبا دون زواج أثر الفرقة.

وقد شرعت بالكتاب والسنة والاجماع. والغرض منها استبراء الأرحام حتى لا تختلط الأنساب. وحكمها الوجوب.

89/ الوصية هي عقد يوجب حقا في ثلث مال عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده.

أما في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م فالوصية هي تصرف على وجه التبرع مضافا إلى ما بعد موت الموصى.

وقد شرعت بالكتاب والسنة والإجماع وحكمها هو الإستحباب.

ولا بد من شروط ثلاثة لكي تصح الوصية للحمل:

الأول: أن يوجد الحمل عند النطق بالوصية وهو رأى الجمهور من الشافعية والحنابلة والزيدية والإمامية والأباضية وبعض الحنفية.

والثاني أن يولد حيا.

والثالث أن يثبت نسب الحمل من الموصى.

كما اشترط قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م ما يأتى: (أ) أن يكون الموصى له موجودا وقت الوصية، حقيقة أو تقديرا. (ب) ألا يكون مجهولا جهالة فاحشة. (ج) ألا يكون جهة معصية. (د) لا يكون قاتلا للموصى.

واشتراط وجود الموصى له تقديرا يقصد به الحمل. وقد ابتكر قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م ما يسمى بالوصية بالتنزيل وهى الوصية بإلحاق شخص غير وارث بميراث الموصى وبنصيب معين في الميراث. على أن يستحق المنزل مثل نصيب المنزل لمنزلته ذكرا كان أو أنثى في حدود ثلث التركة.

وتعرف الوصية بالتنزيل في القانون المصري بالوصية الواجبة.

90/ الوقف هو حبس الأصل وتسبيل الثمرة في سبيل الله.

وفى القانون السودانى لسنة 1991م: "الوقف هو حبس مال على حكم ملك الله تعالى والتصدق بمنفعته في الحال أو المآل".

وقد شرع بالسنة وحكمه الندب.

ويثبت الوقف على الحمل تساؤلين هل يجوز الوقف على المعدوم أم لا؟ وهل الحمل يعتبر موجودا أم لا؟

انقسم الفقهاء إلى قسمين حول ذلك:

الأول يرى جوازه على الموجود ومن سيوجد مستقبلا وهم الحنفية والمالكية والزيدية.

والثاني يرى أن الوقف يصح على الموقوف عليه إذا كان موجودا بنفسه أو موجود الأصل عند الوقف. إذن يجوز الوقف عندهم على الحمل تبعا وليس إستقلالا.

وأرجح الرأى الذى ينبنى على قاعدة أنه لا يصبح تمليك شيء لمن هو معدوم ولكن يصبح الوقف على المعدوم تبعا للموجود.

عليه يصح الوقف على الموجود ومن له أصل موجود. كالوقف على أو لاد فلان وفيهم حمل. فإن لم يوجد أو لاد إلا الحمل فلا وقف له.

أما قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م فيقول بالشروط الآتية بصحة الوقف: أ/ أن يكون قربة في حكم الاسلام ب/ومعينا بالاسم أو الوصف ج/وموجودا إذا عين بالاسم.

وهذا هو الرأى الثاني الذي رجحناه وهو للشافعية والحنابلة والامامية.

91/ الهبة في الشرع عقد موضوعه تمليك الإنسان ماله لغيره في الحياة بلا عوض. فإذا أباح الانسان ماله للغير لينتفع به ولم يملكه إياه كان إعادة.

أما قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م فعرف الهبة بأنها تمليك مال أو حق مالي آخر حال حياة المالك دون عوض.

وقد شرعت الهبة بالكتاب والسنة والاجماع وحكمها الندب

وقد انبنى حكمها عند الفقهاء بالنسبة للصغير والحمل على مدى صحة تملكهما. أما الصغير فلا خلاف أنه أهل للتملك بواسطة وليه. لكن تملك الحمل فهو مثار جدل.

لذا انقسموا إلى قسمين:

- (1) الأول وهم الجمهور فيقولون لا تصح الهبة للحمل.
- (2) والثانى وهم المالكية فيقولون تصح الهبة لكل من يصح تملكه ويدخل فى هؤلاء الحمل.

أما المادة (27) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م فقضت صراحة بعدم جواز الهبة على المعدوم والحمل.

92/ الشفعة هي أن يتملك الشفيع العقار المشفوع جبرا عن المشترى بما قام عليه من الثمن والنفقات والضرائب المفروضة بواسطة الدولة.

وقد تطابق تعريف الفقهاء مع التعريف القانوني و هو المادة (616) من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.

وقد شرعت بالسنة واتفاق الفقهاء.

ولكي يؤخذ بها للصغير وللحمل اشترط الفقهاء ثلاثة شروط هي:

- 1- التحقق من وجود الحمل في البطن وقت الأخذ بالشفعة.
 - 2- لا بد أن يولد الحمل حيا.
 - 3- أن يثبت نسبه عن مورثه.

ويرى الفقهاء أن يتولى وليهما الأخذ لهما بالشفعة. أما القانون فلم يشر الى أن الولى له الأخذ لهما بالشفعة ولكن من خلال أحكام الولاية العامة كما وردت فى قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م فيمكن للولى الأخذ بالشفعة لهما.

93/ الاقرار إخبار الانسان بما عليه وهو ضد الجمود. أما قانون الإثبات لسنة 1994 في المادة (15) فعرف الإقرار بأنه اعتراف شخص بواقعة تثبت مسئولية مدعى بها عليه

وقد شرع الإقرار بالقرآن والسنة وحكمه الوجوب

موقف الفقهاء من الإقرار للحمل أنهم انقسموا إلى قسمين:

- (1) الاتجاه الأول هم قلة من الحنابلة وهم يقولون بعدم جواز الإقرار للحمل مطلقا. ذكر ذلك المرداوي في الإنصاف.
- (2) الاتجاه الثانى للجمهور وهم يرون صحة الإقرار لصالح الحمل ترجيحا لمصلحته وفق التفصيل الآتى:

- 1- أن يذكر المقر سببا ممكنا ومقنعا للإقرار مثل على الف در هم لحمل فلانة ورثه عن أبيه فالإقرار صحيح.
- 2- أن يذكر المقر سببا غير ممكن للإقرار كأن يقول على مائة درهم أقرضنيها هذا الحمل فللفقهاء رأيين حوله.

الرأى الأول للجمهور بأن الإقرار باطل.

الرأى الثاني للامامية والشافعية وبعض المالكية والحنابلة فهم يقولون أن الإقرار صحيح وتعتبر جهة الإسناد لغوا.

3- إذا أطلق الإقرار دون بيان مثل قوله هذه العين ملك لحمل فلانة. فهناك ثلاثة آراء:

الرأى الأول يقول بصحة الإقرار وهو للمالكية والصحيح عند الشافعية وفي قول للحنفية و الحنابلة و الإمامية.

والرأى الثانى وهو لبعض الشافعية والإمامية وأبى يوسف من الحنفية وأبو الحسن التميمي من الحنابلة وهؤلاء قالوا ببطلان الإقرار.

والرأى الثالث للحنابلة وبعض الإمامية وهم يقولون يطلب من المقر البيان فإن فشل لسبب ما كالموت بطل الإقرار.

وقد قضى قانون الإثبات لسنة 1994م في مادته العشرين أن الإقرار لا يكون صحيحا إذا كان غير مطابق لواقع الحال أو كان نتيجة إغراء أو إكراه أو في المواقف الجنائية.

94/ في اللغة الميراث هو ما يرثه الإنسان من أصوله من مال أو حسب لكن غلب على ما يورث من مال بعد موت صاحبه.

وفى اللغة والاصطلاح فان علم الميراث عرف بعلم الفرائض قال تعالى: "سورة أنزلناها وفرضناها" أى ألزمناكم العمل بما فرض فيهاز لكننا وللأغراض التطبيقية فإننا نقصد العملية الإجرائية التى تتعلق بأحكام المواريث.

إذن هو لغة انتقال الشيء من قوم إلى آخرين والإنتقال إما حقيقة كانتقال المال أو معنى كإنتقال العلم. ومنه العلماء ورثة الأنبياء.

إذن الميراث شرعا هو حق قابل للتجزىء يثبت لمستحقه بعد موت من كان له.

أما في القانون فتقول المادة (346) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م أن الإرث هو إنتقال حتمى لأموال ومنافع وحقوق بعد وفاة مالكها لمن يستحقها.

وقد شرع الميراث بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. والتركة في اللغة هي ما يتركه الميت من أموال وحقوق.

وفى الإصطلاح: "التركات جمع تركة و هو حق قابل للتجزىء يثبت لمستحق بعد موت من كان ذلك له لقرابة أو ما في معناها مما هو سبب للإرث كالنكاح والولاء.

كما قضت المادة (344) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م بما هو مثل هذا أن التركة هي ما يتركه المتوفى من أموال ومنافع وحقوق مالية.

- 95/ المستحقون للتركة وهم ثلاثة أقسام:
- (أ) القسم الأول الحقوق المقدمة على حق الورثة وهي:
- 1- الديون المتعلقة بأصل التركة 2- تجهيز الميت
- 3- الديون المطلقة 4- الوصية في الحد الذي تنفذ فيه.
 - (ب) القسم الثاني حق الورثة وهم: 1- أصحاب الفروض 2- العصبات النسبية
 - 3- العصبات السببية 4- الرد على أصحاب الفروض غير الزوجين
- 5- ذوو الأرحام
 6- مولى الموالاة
 7- المقر له بنسب محمول
 على الغير
 8- الرد على أحد الزوجين
 - (ج) القسم الثالث المستحقون بعد الورثة وهم:
 - 1- الوصى له بما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية.
 - 2- الخزانة العامة.

أما المادة (345) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م فقد حصر المستحقون للتركة على حسب الترتيب التالى:

- (أ) نفقات تجهيز المتوفى بالمعروف.
 - (ب) قضاء ديون المتوفى.
 - (ج) الوصية
- (د) إعطاء الباقى من التركة إلى الورثة.

96/ لأغراض الميراث الولد (الطفل) مقابلة بالحمل في عنوان هذا المبحث نقصد به:

1- الابن 2- ابن الابن 3- البنت 4- بنت الابن ويدخل في هذا التعريف الحمل الذي يرث بشروط.

وهؤلاء يدخلون ضمن المستحقين للتركة كما بيناهم.

الابن وابن الابن من الفئات المنضوية تحت العصبة النسبية. وأما البنت وبنت الابن فمن أصحاب الفروض.

ولكن من هؤلاء حالات يرثون فيها حسب القواعد المذكورة بكتب الميراث.

وقانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م متطابق مع ما جاء في كتب الميراث في جميع ما ذكرنا من أحكام فقهية.

97/ والحمل يرث بشرطين أجمع عليهما الفقهاء:

- (أ) الأول أن يكون الحمل موجودا عند موت المورث.
- (ب) أن يولد حيا حقيقة أو حكما. فالحياة الحقيقية هي الشاهدة. والحياة الحكمية تقدر.

انقسم الفقهاء الى قسمين حول تقدير الحياة:-

- 1- يرى القسم الأول أن الحياة المقدرة أماراتها كثيرة مثل العطاس والتقام الثدى.
 - 2- بينما القسم الثاني يرى أن الحياة لا بد أن تكون بالإستهلال بالصوت.

وقد ورد كل ذلك في المادة (249)(ب) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م.

98/ وعن كيفية توزيع التركة حال وجود مجهول حال انقسم الفقهاء حولها إلى أربعة آراء:

- 1- الرأى الأول: توزع حالا ويقدر نصيب المجهول ويوقف له.
 - 2- الرأى الثاني: توقف جميع التركة حتى يتبين الحال.
- 3- الرأى الثالث: إذا كانت الفترة المتبقية قصيرة أجل التوزيع حتى يتبين حاله وإلا
 وزعت.
 - 4- توزع كل التركة. فإن تبين حاله يعاد التوزيع من جديد.

جميع هذه الآراء اجتهادات ولا تستند إلى أدلة بقدر ما تهدف إلى تحقيق مصالح الناس مما يدل على سعة الشريعة. وعلى المشرعين في كل بلد اسلامي أخذ ما يرونه من آراء أو رأى ويصدرون به تشريعات للعمل بمقتضاه.

99/ بالنسبة للمفقود اتفق جمهور الفقهاء مع قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م أن التركة توزع ويوقف للمفقود نصيبه، فإن ظهر حيا أخذه وإن حكم بموته يرد إلى من يستحقه من الورثة وقت موت المورث.

100/ بالنسبة للحمل اتفق قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م مع رأى الجمهور حيث قضى بتوزيع التركة. لكن يحفظ للحمل أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى حتى يتضح أمره. جاء رأى القانون في مادته رقم (3-4).

101/ قضى قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م بما قاله الفقهاء حول الإقرار:

- (أ) إقرار المتوفى على نفسه لا يتعداه هو إلى الآخرين إلا إذا استوفى الإقرار شروطه بالنسبة لهم.
- (ب)إذا أقر المتوفى بنسب على غيره فيستحق المقر له تركة المقر ما لم يكن له وارث.
- (ج) إذا أقر بعض الورثة لآخر بالنسب على مورثهم ولم يثبت النسب بغير هذا الاقرار فيأخذ المقر له نصيبه من المقر دون سواه إذا لم يكن محجوبا.

102/ أما بالنسبة لولد الزنا دون اللعان فقد اتفق قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م مع إجماع الفقهاء بأن ولد الزنا وولد اللعان يرثان من أمهما وقرابتها وترثهما أمهما وقرابتها.

103/ أما عن ميراث الخنثى المشكل فقد أخذ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م برأى الإمام أبى حنيفة فقضى بأن له أقل النصيبين على تقدير ذكورته وأنوثته.

104/ وأما بالنسبة للغرقى والحرقى والهدمى فنورث اللاحق من السابق. ولا توارث بين مجهولى حال الوفاة. بل يؤول مال كل واحد للأحياء من ورثته.

(ب) التوصيات والمقترحات:

على ضوء الدراسة التفصيلية التى تعرضت لها فى هذا البحث وعلى أساس النتائج والمقارنات المستخلصة منها يمكن التقدم بالمقترحات والتوصيات التالية، عساها تساعد فى الاستفادة من هذه الدراسة، بوضعها موضع التنفيذ. وها هى التوصيات والمقترحات.

1/ أوصى بإعادة النظر في مناهج التربية الاسلامية وتوجيهها نحو تناول قضايا العصر، وتعميق جوانب المقارنة لتتناول الفقه السياسي والاداري والاقتصادي وغيرها ويكون ذلك منذ وقت مبكر في التعليم العام ثم في الجامعات مع رصد الجوائز التشجيعية لكل من يبرز

جوانب التفوق في الدراسات الاسلامية في كل مجالات وفروع المعرفة الإنسانية مع الاهتمام خاصة بالتقنية الحديثة.

2/ أوصى بالاستمرار فى دراسة الفلسفة لكن يكون ذلك منذ مراحل التعليم العام من باب العلم بالشىء ولا الجهل به مع التركيز على إبراز جوانب النقد التى وردت عن الفقهاء المسلمين (الفلاسفة المسلمين) أمثال ابن خلدون والفارابي وذلك لدحض الجانب السلبى فيها.

3/ أوصى بضرورة تفعيل الحسبة ببلادنا وتنشيطها حتى تكون أكثر حرصا على حراسة الحقوق العامة ومتابعتها مثل الأراضى السكنية التى تبقى لعشرات السنين ولا يعرف لها مالك والتصرف فيها إما بردها إلى أصحابها أو ضمها للدولة.

4/ لأهمية الزواج بالنسبة للمجتمع أوصى بقيام هيئة على مستوى الوطن لاستقطاب الأموال بغرض تشجيع الزواج الجماعى الذى صار ذا جدوى كبيرة. على أن يشمل المشروع بناء مساكن تملك للأزواج المبتدئين الراغبين بشروط مريحة.

5/ أوصى بإنشاء مراكز توعية اجتماعية لتوعية المواطنين بأهمية الكشف الطبى قبل الزواج وذلك على مستوى الوطن. كما أوصى بقيام مراكز طبية لتقوم بالكشف الطبى على من ير غبون في الزواج من الجنسين لتلافى خطر الأمراض التى تهدد النسل وذلك على مستوى الوطن كله.

6/ أقترح إنشاء آلية أمن خاصة لكشف من يقومون بإجراء عمليات الإجهاض لمعاقبتهم وردعهم.

7/ أوصى بوضع برامج تنشيط تحملها الأجهزة الدينية في البلاد الاسلامية للدعوة إلى مبدأ تكثير النسل كما تراه الشريعة الاسلامية. ومناهضة الوسائل التي تحد من النسل أو تقلله إلا لضرورة شرعية. فالقاعدة الشرعية تقول الضرورات تبيح المحظورات.

8/ أقترح أن تحدد مستشارية التأصيل ومجلس الإفتاء السوداني جهازا مصغرا خاصا مهمته متابعة كل ما يستجد في مجالات الإستكشافات العلمية المعاصرة مثل التلقيح الصناعي والإستنساخ والهندسة الوراثية ومتابعتها متابعة دقيقة وجمع كل ما يصدر عنها من تقدم علمي أو رأى شرعي. حتى نستطيع نحن في السودان التصدي لآثار ها السالبة التي قد تمس جنس الكائن البشري كما خلقه الله وكرمه.

- 9/ أدعو إلى قيام مؤسسة كبرى تستقطب لها الامكانات لمجابهة مشاكل الأطفال الذين فقدوا والديهم كالأيتام واللقطاء والمشردين وغيرهم من الفئات.
- 10/ سن ووضع وتطبيق لما يسمى بالتعليم التلقيني للأطفال في السن المبكرة بحفظ العقيدة والقرآن والسنة فقد قال به رسول الله (ص). وليبدأ من لحظة الإثغار لما له من أثر في صياغة شخصية المسلم بعد أن يرشد ويكبر.
- 11/ الفقه الاسلامي هو الوجه الذي نضاهي به النظم الحديثة في عالم اليوم. ويحتاج منا لصياغة جديدة سهلة حتى يمكن فهمه واستيعابه بواسطة قطاعات أوسع. بل وننقله إلى لغات أجنبية حتى ينتشر أفقيا في المجتمع الإنساني بواسطة التقنية الحديثة.

وبعد

فهذه نهاية الخاتمة والتي هي عبارة عن النتائج والمقارنات والتوصيات والمقترحات.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس الفهارس

1- الفهرس الأول: الآيات القرآنية مرتبة حسب ورودها في السور والقرآن الكريم.

2- الفهرس الثاني: الأحاديث النبوية الشرعية مرتبة على حسب الحروف الهجائية.

3- الفهرس الثالث: الأثار وهي مرتبة على حسب حروف الهجاء.

4- الفهرس الرابع: الاعلام وتراجمهم وهو مرتب على حسب حروف الهجاء.

5- الفهرس الخامس: الكلمات الغريبة والمصطلحات وهو مرتب على حسب حروف الهجاء.

6- الفهرس السادس: المراجع والمصادر. وبالنسبة لكتب الفقه فهى مرتبة حسب ترتيب المذاهب الزمنى. كما أن الكتب بداخلها والكتب الأخرى غير كتب المذاهب فهى مرتبة حسب حروف الهجاء.

7- الفهرس السابع: فهرس الموضوعات.

الفهرس الأول: الآيات القرآنية مرتبة حسب ورودها في السور والقرآن الكريم

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة ونص الآية الكريمة	م
		سورة البقرة	
	6	وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح	1
	43	واقيموا الصلاة وأتوا الزكاة وأركعوا مع الراكعين	2
	83	وإذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل	3
	124	وإذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات	4
	135	وقالوا كونوا هودا أو نصارى	5
	138	صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة	6
	158	يريد الله بكم اليسر و لا يريد بكم العسر	7
	177	و آتى المال على حبه	8
	178	يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص	9
	180	كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت	10
	187	فالآن باشروهن وابتغوا ماكتب الله لكم	11
	201	ربنا آتنا في الدنيا حسنة	12
	205	وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها	13
	215	ويسألونك ماذا ينفقون	14
	220	إن الذين يأكلون أموال اليتامي	15
	222	ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا	16
	223	نساؤكم حرث لكم	17
	233	وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن	18
	235	ولا تغرموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله	19
	237	فنصف ما فرضتم	20
	240	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا	21

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة ونص الآية الكريمة	م
	259	وانظر إلى العظام كيف ننشرها	22
	282	فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا	23
		سمورة آل عمران	
	36	وإنى سميتها مريم	24
	37	فتقبلها ربها بقبول حسن	25
	38	هنالك دعا زكريا ربه	26
	39	فنادته الملائكة و هو قائم يصلى في المحراب	27
	40	قال رب أنّی یکون لی غلام	28
	44	إذ يلقون أقلامهم	29
	45	إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم	30
	47	قالت رب أنّی یکون لی ولد	31
	86	وجعلناكم أكثر نفيرا	32
	92	لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون	33
	187	وإذ أخذنا ميثاق الذين أوتوا الكتاب	34
		سورة النساء	
	5	ولا تؤتوا السفهاء أموالكم	35
	6	وابتلوا اليتامي	36
	8	فإذا حضر القسمة أولو القربي	37
	11	يوصيكم الله في أو لادكم	38
	12	غير مضار وصية من الله	39
	29	يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل	40
	53	فإذن لا يؤمنون نقير ا	41
	83	وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف	42
	92	ومن قتل مؤمنا خطأ	43
	93	ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم	44

	رقم الصفحة	رقم الآية	السورة ونص الآية الكريمة	م
الله الذين أمنوا أوفوا بالعقود 1 وتعاونوا على الاثم 2 وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم 2 والمعدوان والمعدوان 32 من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل 32 وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس 87 8 87 8 87 8 87 8 8 87 8 87 8 87 8		135	يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين	45
الله الذين أمنوا أوفوا بالعقود 2 والعدوان والعدوان والعدوان والعدوان والعدوان على البر والتقوى والا تعاونوا على الاثم 32 من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل 32 وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس 5 87 يا أيها الذين آمنوا الا تحرموا طيبات ما أحل لكم 106 يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم 106 المورة الأتعام 106 المورة الأتعام 106 المورة الأتعام 116 المورة الأتعام 110 المورة الأتعام 110 المورة الأتعام 110 المورة الأتعام 110 المورة الأرض 110 المورة الأرض 110 المورة الأورض 110 المورة الأعراف 110 المورة الأنفال 110 المورة		171	و لا تقولوا على الله إلا الحق	46
و تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم و العدوان والعدوان من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل 32 (كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس 45 (كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس 106 (كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس 106 (كابها الذين آمنوا لا تحرموا طبيات ما أحل لكم الله الذين آمنوا شهادة بينكم (106 (كابه الذين قتلوا أو لادهم المن نفسك الله الذين قتلوا أو لادهم الله ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين (كابه الله الله الله الله الله الله الله ا			سورة المائدة	
والعدوان من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل 45 وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس 45 يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل لكم 47 يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم 40 تعلم ما في نفسي و لا أعلم ما من نفسك 40 قد خسر الذين قتلوا أولادهم 40 ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين 41 قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم 41 قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم 45 شورادي جعلكم خلائف في الأرض 46 يا بني آدم 46 و واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا 51 و ورحمتي وسعت كل شيء 46 و واعلموا انما أولادكم وأموالكم فتنة 48		1	يا أيها الذين أمنوا أوفوا بالعقود	47
عن أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل 45 و كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس النفس النفس النفس النفس النفس النفس المسلم فيها أن النفس النفس المسلم الحل لكم 87 يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم 106 تعلم ما في نفسي و لا أعلم ما من نفسك 140 قد خسر الذين قتلوا أو لادهم 140 و لا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين 141 و لا تعلوا اتل ما حرم ربكم عليكم 151 هو الذي جعلكم خلائف في الأرض 165 يا بني آدم 165 و اختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا 155 و ورحمتي وسعت كل شيء 156 و اعلموا انما أو لادكم وأموالكم فتنة 186		2	وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم	48
و كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبيات ما أحل لكم يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم يا أيها الذين قتلوا أولادهم يا بنى آدم			والعدوان	
اليها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل لكم اليها الذين آمنوا شهادة بينكم اليها الذين آمنوا شهادة بينكم اليها الذين آمنوا أسهادة بينكم العلم ما في نفسي و لا أعلم ما من نفسك المسرة الأنعام اليم قد خسر الذين قتلوا أو لادهم اليم و لا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين اليم قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم اليم و الذي جعلكم خلائف في الأرض اليم و الذي جعلكم خلائف في الأرض اليم يا بني آدم اليم و اختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا اليم و ورحمتي وسعت كل شيء المورة الأنفال المورة الأنفال اليم و اعلموا انما أو لادكم و أمو الكم فتنة		32	من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل	49
الفي الذين آمنوا شهادة بينكم الفي الذين آمنوا شهادة بينكم الفي نفسي و لا أعلم ما من نفسك الفي تعلم ما في نفسي و لا أعلم ما من نفسك الفي قتلوا أو لادهم الفي قتلوا أو لادهم الفي تعللوا إنه لا يحب المسرفين الفي قل تعللوا اتل ما حرم ربكم عليكم الفي هو الذي جعلكم خلائف في الأرض المورة الأعراف الفي يا بني آدم الفي يا بني آدم الفي واختار موسي قومه سبعين رجلا لميقاتنا الفي ورحمتي وسعت كل شيء المورة الأنفال الفي واعلموا انما أو لادكم وأموالكم فننة		45	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس	50
116 نفسی و لا أعلم ما من نفسك سورة الأنعام 140 سورة الأنعام 141 المسرفين 141 المسرفين 151 المسرفين 151 المسرفين 151 المسرفين 152 المسرفين 153 المسرفين 154 المسرفين 155 المسرفين 156 المسرفين 155 المسرفين 156 المسر		87	يا أيها الذين أمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل لكم	51
سورة الأنعام قد خسر الذين قتلوا أولادهم ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم هو الذي جعلكم خلائف في الأرض ي بياني آدم يا بني آدم واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا ورحمتي وسعت كل شيء سورة الأنفال واعلموا انما أولادكم وأموالكم فتنة		106	يا أيها الذين أمنوا شهادة بينكم	52
قد خسر الذین قتلوا أو لادهم قد خسر الذین قتلوا أو لادهم و لا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم هو الذي جعلكم خلائف في الأرض سورة الأعراف يا بني آدم واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا ورحمتي وسعت كل شيء سورة الأنفال و واعلموا انما أو لادكم وأمو الكم فتنة		116	تعلم ما في نفسي و لا أعلم ما من نفسك	53
ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم المورة الأعراف المورة الأعراف المورة الأعراف المورة الأعراف المورة الأعراف المورة الأعراف المورة الأنفال			سورة الأنعام	
قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم هو الذي جعلكم خلائف في الأرض سورة الأعراف يا بني آدم يا بني آدم واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا ورحمتى وسعت كل شيء سورة الأنفال واعلموا انما أو لادكم وأموالكم فتنة		140	قد خسر الذين قتلوا أولادهم	54
الله هو الذي جعلكم خلائف في الأرض النورة الأعراف السورة الأعراف الأعراف النورة الأعراف الفي آدم النورة الأعراف النورة الأعراف النورة الأعراف النورة الأعراف النورة الأنفال النورة ا		141	ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين	55
سورة الأعراف يا بنى آدم 26 يا بنى آدم 35 واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا 155 ورحمتى وسعت كل شيء 156 سورة الأنفال مورة الأنفال واعلموا انما أو لادكم وأموالكم فتنة 28		151	قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم	56
26 يا بنى آدم 35 يا بنى آدم واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا 155 ورحمتى وسعت كل شيء 156 سورة الأنفال مورة الأنفال واعلموا انما أو لادكم وأموالكم فتنة 28		165	هو الذي جعلكم خلائف في الأرض	57
ع بنى آدم و اختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا 155 و رحمتى وسعت كل شيء سورة الأنقال و اعلموا انما أو لادكم وأموالكم فتنة 28			سورة الأعراف	
و اختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا 155 الميقاتنا ورحمتى وسعت كل شيء ورحمتى وسعت كل شيء المؤلفال ال		26	یا بنی آدم	58
ورحمتى وسعت كل شيء مورة الأنفال مورة الأنفال واعلموا انما أو لادكم وأموالكم فتنة		35	یا بنی آدم	59
سورة الأنفال واعلموا انما أو لادكم وأموالكم فتنة 28		155	واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا	60
و اعلموا انما أو لادكم وأموالكم فتنة		156	ورحمتي وسعت كل شيء	61
			سورة الأنفال	
) فإن لله خمسه وللرسول		28	واعلموا انما أولادكم وأموالكم فتنة	62
		41	فإن لله خمسه وللرسول	63

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة ونص الآية الكريمة	م
		سورة التوبة	
	34	والذين يكنزون الذهب والفضة	64
	71	والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض	65
	103	خذ من أموالهم صدقة تطهر هم وتزكيهم بها	66
	105	وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون	67
	122	ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم	68
	128	لقد جاءكم رسول من أنفسكم	69
		سورة يونس	
	11	ولو يعجل الله للناس الشر	70
		سورة هود	
	6	وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها	71
	12	واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم	72
	69	ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى	73
		سورة يوسف	
	8	و ألقوه في غيابة الجب	74
		سورة الرعد	
	38	ولقد أرسلنا رسلا من قبلك	75
		سورة الحجر	
	22	وأرسلنا الرياح لواقح	76
	53	قالوا لا توجل إنا نبشرك بغلام عليم	77
		سورة النحل	
	4	خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين	78
	58	وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا	79
	72	والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا	80
	90	إن الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربي	81

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة ونص الآية الكريمة	م
	123	ان اتبع ملة ابر اهيم حنيفا	82
		سورة الإسراء	
	24	وقل رب ارحمهما	83
	31	ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق	84
	33	ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق	85
	34	وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئو لا	86
	70	ولقد كرمنا بنى آدم	87
	85	وما أوتيتم من العلم إلا قليلا	88
		سورة الكهف	
	46	المال والبنون زينة الحياة الدنيا	89
	80	وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين	90
		سورة مريم	
	1	كهيعص ذكر رحمة ربك عبده زكريا	91
	6	فهب لى من لدنك وليا	92
	7	لم نجعل له من قبل سميا	93
	12	يا يحى خذ الكتاب بقوة	94
	29	فأشارت إليه قالوا	95
		سورة طه	
	13	وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى	96
	41	واصطنعتك لنفسى	97
		سورة الأنبياء	
	107	وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين	98
		سورة الحج	
	5	ونقر في الأرحام ما نشاء	99
	41	الذين إن مكناهم في الأرض	100

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة ونص الآية الكريمة	م
	77	يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا	101
		سورة المؤمنون	
	12	ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين	102
	14	فتبارك الله أحسن الخالقين	103
		سورة النور	
	27	لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم	104
	31	أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء	105
	32	وأنكحوا الأيامي منكم	106
	33	وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا	107
	59	وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم	108
	61	فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم	109
		سورة الفرقان	
	59	الرحمن فسأله به خبيرا	110
	68	والذين لا يدعون مع الله إلها آخر	111
	74	والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا	112
		سورة الشعراء	
	18	قال ألم نريك فينا وليدا	113
		سورة القصص	
	12	وحرمنا عليه المراضع من قبل	114
	68	وربك يخلق ما يشاء ويختار	115
		سورة الروم	
	21	ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا	116
	22	ومن آياته خلق السموات والأرض	117
	30	فطرة الله التي فطر الناس عليها	118

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة ونص الآية الكريمة	م
		سورة لقمان	
	14	ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا	119
		سورة الأحزاب	
	5	ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله	120
	49	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا	121
		سورة فاطر	
	14	و لا ينبيك مثل خبير	122
		سورة يسن	
	21	وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى	123
		سورة الصافات	
	101	فبشرناه بغلام حليم	124
		سورة الزمر	
	42	الله يتوفى الأنفس حين موتها	125
		سورة غافر	
	67	هو الذي خلقكم من تراب	126
		سورة فصلت	
	33	وإن فريقا منهم ليكتمون الحق	127
		سورة الزخرف	
	17	وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلا	128
		سورة الفتح	
	29	محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء	129
		بينهم	
		سورة الحجرات	
	10	إنما المؤمنون إخوة	130
		إن أكرمكم عند الله أتقاكم	131

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة ونص الآية الكريمة	م
		سورة الذاريات	
	28	وبشروه بغلام عليم	132
		سورة الطور	
	21	والذين أمنوا واتبعتهم ذريتهم باإيمان	133
		سورة النجم	
	39	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	134
		سورة الحديد	
	18	والمصدقين والمصدقات	135
		سورة الحشر	
	7	فلله وللرسول ولذي القربي	136
		سورة الصف	
	3	كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون	137
	6	ومبشر ا برسول یأتی من بعدی اسمه أحمد	138
		سورة الجمعة	
	9	فاسعوا إلى ذكر الله	139
		سورة التغابن	
	14	إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم	140
	15	إنما أو لادكم فتنة	141
		سورة الطلاق	
	4	و اللائي يئسن من المحيض من نسائكم	142
	6	وإن كنّ أو لات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن	143
		سورة التحريم	
	6	يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم	144
		سورة الملك	
	1	تبارك الذي بيده الملك و هو على كل شيء قدير	145

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة ونص الآية الكريمة	م
	2	الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم	146
		سورة المزمل	
	20	وأقرضوا الله قرضا حسنا	147
		سورة المدثر	
	43	ما سلککم فی سقر	148
		سورة الانسان	
	8	ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا	149
		سورة التكوير	
	7	يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم	150
		سورة الانفطار	
	9-8	وإذا الموءودة سئلت بأى ذنب قتلت	151
		سورة الأعلى	
	14	قد أفلح من تزكى	152
		سورة الفجر	
	17	كلا بل لا تكرمون اليتيم	153
		سورة الضحى	
	6	ألم يجدك يتيما فآوى	154
	9	فأما اليتيم فلا تقهر	155
		سورة التين	
	4	لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم	156
		سورة العلق	
	2	خلق الإنسان من علق	157
	5	علم الإنسان ما لم يعلم	158
		سورة الماعون	
	2	فذلك الذى يدع اليتيم	159

الفهرس الثانى: الأحاديث النبوية الشريفة مرتبة على حسب الحروف الهجائية

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	حرف الألف	
	إذا خطب إليكم كفء فلا تردوه	1
	إذا جاء الإكفاء، فأنكحو هن، و لا تربصوا بهن	2
	اللهم إنى أحرّج حق الضعيفين	3
	أنا أول من يفتح باب الجنة	4
	ألا من ولى يتيما له مال، فليتجر به	5
	ابتغوا بأموال اليتامي	6
	إنّ على كل حالم دينار ا	7
	إن لله أقواما اختصهم بالنعم	8
	إن من موجبات المغفرة	9
	أكرموا أولادكم وأحسنوا أدبهم	10
	أحب البيوت إلى الله، بين فيه يتيم مكرم	11
	أمسح رأس اليتيم وأطعم المسكين	12
	إياكم وبكاء اليتيم	13
	أيما رجل كان عنده يتيم فحال بينه	14
	ألا إن في قتيل عمد الخطأ	15
	أحق ما صليتم عليه أطفالكم	16
	إذا استهل الصبى صلى عليه وورث	17
	ادعهم إلى شهادة ألا إلى إلا الله	18
	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا	19
	إنّ أبا سفيان رجل شحيح	20
	اعتدی فی بیت ابن أم مكتوم	21

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	إنّ الرجل ليعمل والمرأة بطاعة الله	22
	إذا مات ابن آدم انقطع عمله	23
	إن مما يلحق المرء من عمله	24
	إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها	25
	إنى نهيت عن زبد المشركين	26
	أنا سيد ولد آدم	27
	ألحقوا الفرائض بأهلها	28
	إذا أفصىح أولادكم فعلمو هم لا إله إلا الله	29
	إنّ اليهود تعق عن الغلام ولا تعق عن الجارية	30
	إذا سميتم فعبدوا	31
	أحب الأسماء إلى الله عبدالله و عبدالرحمن	32
	إن عيسى لا أب له	33
	إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم	34
	إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك	35
	ألق عنك شعر الكفر واختتن	36
	أبدل رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم العاص بعبدالله	37
	أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبى يحنك فبال عليه فاتبعه	38
	الماء	
	إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى	39
	اللهم إليك لا إلى النار أنا وأهل بيتى	40
	إنك على خير	41
	أبا عمير ما فعل النغير؟	42
	اللهم أكثر ماله وولده	43
	اللهم اغفر لأبى سلمة	44
	إذا استصعبت على أحدكم دابته فليؤذن في أذنه	45

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	افتحوا على صبيانكم أول كلمة بـ لا إله إلا الله	46
	أن تحسن اسمه وتحسن أدبه	47
	إذا كان يوم القيامة	48
	إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة	49
	أنت أحق به ما لم تنكحى	50
	اللهم أهده	51
	أعدلوا بين أبنائكم	52
	أكل ولدك نحلت مثل هذا؟	53
	أيما رجل عاهر بحرة	54
	إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه	55
	إن من ورطات الأمور	56
	أو أنكم تفعلون؟ ما من نسمة كائنة	57
	إذا مات الإنسان إنقطع عمله إلا من ثلاث	58
	إن من اشر اط الساعة أن يقل الرجال	59
	إن ذلك لن يمنع شيئا أراده الله	60
	أنكحوا أمهات الأولاد فإنى أباهي بكم يوم القيامة	61
	إن العبد لترفع له الدرجة	62
	أما تحب ألا تأتى بابا من أبواب الجنة إلا	63
	إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى	64
	أى رجل مات وترك ذرية	65
	إن الطفل يجر أبويه إلى الجنة	66
	إن المولود يقال له ادخل الجنة	67
	إذا أوقع الله في نفس أحدكم من امرأة	68
	أسألك أن تطهر قلبي وتحفظ فرجي	69
	إن الله يحب الفقير المستعفف أبا العيال	70

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	أأنتم الذين قلتم كذا وكذا	71
	إياكم وخضراء الدمن	72
	حرف الباء	
	بنى الاسلام على خمس	73
	بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل	74
	حرف التاء	
	تناسلوا تكاثروا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة	75
	تداووا عباد الله	76
	تزوجوا الودود الولود	77
	تزوجوا فإن مكاثر بكم الأمم	78
	تناكحوا تكاثروا	79
	تنكح المرأة لأربع	80
	تخيروا لنطفكم	81
	تزوج تزد عفة	82
	تهادوا تحابوا	83
	تعلموا القرآن وعلموه الناس	84
	تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر	85
	تعلموا الفرائض وعلموها فإنها نصف العلم	86
	تعثر الحسن والنبي صلى الله عليه وسلم على منبره	87
	حرف الثاء	
	ثلاث دعوات لا شك في إجابتهن	88
	ثلاث مستجاب دعوتهم	89
	ثلاثة من السعادة	90
	حرف الجيم	
	الجار أحق بصقبه	91

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	جار الدار أحق بدار جاره والأرض	92
	الجار أحق بالشفعة	93
	حرف الحاء	
	حبب إلى من دنياكم ثلاث	94
	الحرائر صلاح البيت	95
	حرف الخاء	
	خذ من كل حالم دينار	96
	خير بيت في المسلمين	97
	خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف	98
	الخالة بمنزلة الأم	99
	خيركم في المئاتين الخفيف الحاذ	100
	خير نسائكم الودود الولود	101
	خير نسائكم من إذا نظر إليها	102
	خير النساء أحسنهن وجوها	103
	خير نساء ركبن الابل	104
	حرف الدال	
	دعاء الوالد يفضى إلى الحجاب	105
	حرف الراء	
	رفع القلم عن ثلاث	106
	الراكب خلف الجنازة	107
	رشده رشدا	108
	حرف السين	
	سموا أسقاطكم	109
	سموا السقط	110
	والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه	111

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	سموا باسمى	112
	سووا بين أولادكم في العطية	113
	سوداء ولود خير من حسناء لا تلد	114
	حرف الصاد	
	صلوا على أطفالكم	115
	صدقة الفطر من رمضان على الناس	116
	صغاركم دعاميص الجنة	117
	حرف الطاء	
	الطفل لا يصلى عليه و لا يورث	118
	حرف العين	
	علموا الصبى الصلاة ابن سبع سنين	119
	اعلم ثلاثة	120
	على خلفائى رحمة الله	121
	علموا الصبى الصلاة لسبع	122
	عليكم بالولود الودود	123
	عليكم بالأبكار	124
	عن الغلام شاتان	125
	حرف الغين	
	غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه أسامة	126
	حرف الفاء	
	الفطرة خمس	127
	فكلكم مسئول عن رعيته	128
	فليس يصلح هذا	129
	فما عدلت بينهما	130
	فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك	131

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	حرف القاف	
	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزينب وكان اسمها برة	132
	قل الحق ولو كان مرا	133
	قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا	134
	حرف الكاف	
	كل غلام رهين بعقيقته	135
	كنت لك كأبى زرع	136
	كل ذنب عسى الله أن يغفره	137
	كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته	138
	كافل اليتيم له أو لغيره	139
	حرف اللام	
	لو أن أهل السموات والأرض اشتركوا	140
	لن يزال العبد في فسحة من دينه	141
	لئن يؤدب الرجل ولده	142
	ليس للقاتل شيء من الميراث	143
	ليس في حب و لا تمر صدقة	144
	لزوال الدنيا أهون على الله	145
	ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة	146
	لو أهدى إلى كراع لقبلت	147
	لما حرض النبي صلى الله عليه وسلم النساء على الصدقة	148
	لئن يهدى الله بك رجلا واحدا	149
	ليأتين على الناس زمان	150
	لحصير في ناحية البيت	151
	ليتخذ أحدكم قلبا شاكرأ	152
	حرف الميم	

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	من قبض يتيما من المسلمين	153
	من كفل يتيما ذا قرابة	154
	من ضم يتيما من بين ابوين مسلمين	155
	ما قعد يتيم مع قوم	156
	من عال ثلاثة من الأيتام	157
	من لا يرحم الناس لا رحمه الله	158
	المسلم أخو المسلم	159
	ما أطيبك وما أطيب ريحك	160
	من أعان على دم امرء مسلم بشطر كلمة	161
	من قتل مؤمنا فاغتبط بقتله	162
	ما نحل والد ولدا	163
	من مسح على رأس يتيم	164
	المرأة تحوز ثلاثة مواريث	165
	من اعتبط مؤمنا بقتل	166
	من قتل له قتیل	167
	ما من مولود إلا يولد على الفطرة	168
	ما من صاحب ابل و لا بقر و لا غنم لا يؤدي حق الله تعالى فيها	169
	من أعطى زكاة ماله مؤتجرا	170
	من أبر؟ قال أمك	171
	ما حق امر ء مسلم له شيء يوصى فيه	172
	من حفر بئر رومة فله الجنة	173
	من احتبس قرشا في سبيل الله	174
	من تصدق بعدل تمر من كسب طيب	175
	من مات على وصية مات على سبيل	176
	من جاءه من أخيه معروف	177

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	مع الغلام عقيقة	178
	من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمني	179
	من الفطرة المضمضة والاستنشاق	180
	من أسلم فليختتن	181
	من لا يرحم لا يرحم	182
	مروا أبناءكم بالصلاة لسبع	183
	من ولد له ولد فليحسن اسمه وأدبه	184
	من يعلم بابا من العلم	185
	من عال جاريتين حتى تبلغا	186
	من ابتلی من هذه البنات بشیء	187
	من كان له ثلاث بنات أو ثلاث أخوات	188
	من كانت له ثلاث بنات فصبر	189
	من كان له ثلاث بنات ينفق عليهن	190
	ما من عبد مؤمن يكون له	191
	ما من مسلم يكون له	192
	من خرج إلى سوق من أسواق المسلمين	193
	من حمل طرفة من السوق إلى عياله	194
	من كان منكم ذا طول	195
	ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين	196
	ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله	197
	من سعادة ابن آدم	198
	من نكح المرأة لمالها وجمالها	199
	من زوج كريمته من فاسق	200
	من كان له قرطان	201
	ما منكم امرأة يموت له ثلاثة	202

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة	203
	من ترك التزويج مخافة العيلة فليس منا	204
	من مات له اثنان من الولد	205
	من مات له ثلاثة من الولد	206
	من نکح لله وأنکح لله	207
	حرف النون	
	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تسمية	208
	نعم العطية ونعم الهدية كلمة حكمة	209
	النكاح سنتى	210
	النكاح رق	211
	النساء ثلاثة أصناف	212
	النساء لعب	213
	النساء أربع	214
	حرف الواو	
	والذي بعثني بالحق لا يعذب الله يوم القيامة	215
	الولد للفراش وللعاهر الحجر	216
	وأما خالد فقد احتبس أدراعة	217
	وفی حدیث أم كرز قالت	218
	وإذا ختتنت فلا تنهكى	219
	وروى بينما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس	220
	وقد ثبت في الصحيحين أن رسول الله (ص) وهو حامل أمامة	221
	وفي بضع أحدكم صدقة	222
	حرف لام الألف	
	لا يتم بعد حلم	223
	لا وصية لقاتل	224

, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
		لا يرث المولود حتى يستهل صارخا	225
		لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر	226
		لا نفقة لها وجبت المواريث	227
230 الا تجمعوا بين اسمى وكنيتى 231 الا تحرم المصة و الا المصتان 232 الا تحرم الرضعة و الرضعتان 233 الا تحرم الإملاجة و الإملاجتان 234 الا يكون الأحد ثلاث بنات 235 الا تسم غلامك رباح و الأ أفلح 236 الا تنكحوا القرابة القريبة 237 الا تنكحوا من بنى فلان 238 الا تنكح المرأة اجمالها 239 الا ضرر و الا ضرار 240 الا تدعوا على أنفسكم 240 المؤتول آخذا قاتله 241 المؤتول آخذا قاتله 242 المخرج عنق من نار جهنم 243 الله عندى دينار 244 الله عندى دينار 245 العنى المغالم و الا يمس رأسه بدم 246 يعق عن الغلام و الا يمس رأسه بدم		لا يحب الله عز وجل العقوق	228
232 لا تحرم المصة و لا المصتان 232 لا تحرم الرضعة و الرضعتان 233 كا تحرم الإملاجة و الإملاجتان 234 لا يكون لأحد ثلاث بنات 235 لا تسم غلامك رباح و لا أفلح 236 لا تنكحوا القرابة القريبة 237 لا تنكحوا من بنى فلان 238 لا تنكح المرأة لجمالها 239 لا تنكح المرأة لجمالها 240 لا تدعوا على أنفسكم 240 يخرج عنق من نار جهنم 241 يخرج عنق من نار جهنم 242 يا رسول الله عندى دينار 244 يا رسول الله عندى دينار 245 يا بنى المعاعيل أرموا 246 يعق عن الغلام و لا يمس رأسه بدم		لا فرع ولا عتيرة	229
232 الا تحرم الرضعة والرضعتان 233 الا تحرم الإملاجة والإملاجتان 234 234 234 235 الا يكون الأحد ثلاث بنات 235 الا تسم غلامك رباح و الأ أفلح 236 القرابة القريبة 237 237 التنكحوا القرابة القريبة 238 الا تنكح المرأة لجمالها 238 الا تنكح المرأة لجمالها 240 240 240 240 240 241 245		لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي	230
232 لا تحرم الإملاجة و الإملاجتان 234 لا يكون لأحد ثلاث بنات 235 لا تسم غلامك رباح و لا أفلح 236 لا تنكحوا القرابة القريبة 237 لا تنكحوا من بنى فلان 238 لا تنكح المرأة لجمالها 239 لا ضرر و لا ضرار 240 لا تدعوا على أنفسكم 240 يجيء المقتول آخذا قاتله 241 يخرج عنق من نار جهنم 242 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 243 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا بنى السماعيل أرموا		لا تحرم المصة ولا المصتان	231
234 لا يكون لأحد ثلاث بنات 235 لا تنسم غلامك رباح و لا أفلح 236 لا تنكحوا القرابة القريبة 237 237 238 لا تنكحوا من بنى فلان 238 لا تنكح المرأة لجمالها 240 لا ضرر و لا ضرار 240 لا تدعوا على أنفسكم 241 عرف الياء 242 يخرج عنق من نار جهنم 243 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا رسول الله عندى دينار 245 يا بنى السماعيل أرموا 246 يعق عن الغلام و لا يمس رأسه بدم		لا تحرم الرضعة والرضعتان	232
235 لا تنكحوا القرابة القريبة 236 كلا تنكحوا القرابة القريبة 237 كلا تنكحوا من بنى فلان 238 كلا تنكح المرأة لجمالها 238 كلا تنكح المرأة لجمالها 239 كلا ضرر ولا ضرار 240 كلا تدعوا على أنفسكم 240 كلا تدعوا على أنفسكم 241 يجىء المقتول آخذا قاتله 242 يخرج عنق من نار جهنم 242 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا رسول الله عندى دينار 245 يا بنى اسماعيل أرموا 245 يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم 246 يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم 246		لا تحرم الإملاجة والإملاجتان	233
236 لا تنكحوا القرابة القريبة 237 لا تنكحوا من بنى فلان 238 لا تنكح المرأة لجمالها 239 لا ضرر ولا ضرار 240 لا تدعوا على أنفسكم 240 لا تدعوا على أنفسكم 241 يجيء المقتول آخذا قاتله 242 يخرج عنق من نار جهنم 243 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا بنى النجار مانونى بحائطكم هذا 245 يا بنى اسماعيل أرموا 246 يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم		لا يكون لأحد ثلاث بنات	234
237 كا تنكحوا من بنى فلان 238 كا تنكح المرأة لجمالها 239 كا ضرر ولا ضرار 240 كا تدعوا على أنفسكم 240 حرف الياء حرف الياء 241 يجيء المقتول آخذا قاتله 242 يخرج عنق من نار جهنم 243 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا رسول الله عندى دينار 245 يا بنى اسماعيل أرموا 246 يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم		لا تسم غلامك رباح ولا أفلح	235
238 لا تنكح المرأة لجمالها 239 لا ضرر و لا ضرار 240 لا تدعوا على أنفسكم حرف الياء 241 عدى المقتول آخذا قاتله 242 يخرج عنق من نار جهنم 243 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا بنى اسماعيل أرموا 245 يعق عن الغلام و لا يمس رأسه بدم		لا تنكحوا القرابة القريبة	236
239 كل ضرر ولا ضرار 240 كل تدعوا على أنفسكم حرف الياء 241 يجيء المقتول آخذا قاتله 242 يخرج عنق من نار جهنم 243 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا رسول الله عندى دينار 245 يا بنى المعاعيل أرموا 246 يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم		لا تنكحوا من بنى فلان	237
240 لا تدعوا على أنفسكم حرف الياء 241 حرف الياء 242 يجرج عنق من نار جهنم 243 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا رسول الله عندى دينار 245 يا بنى اسماعيل أرموا 246 يعق عن الغلام و لا يمس رأسه بدم		لا تنكح المرأة لجمالها	238
حرف الياء 241 يجيء المقتول آخذا قاتله 242 يخرج عنق من نار جهنم 243 يا بني النجار تأمنوني بحائطكم هذا 244 يا رسول الله عندي دينار 245 يا بني اسماعيل أرموا 246		لا ضرر ولا ضرار	239
241 يجيء المقتول آخذا قاتله 242 يخرج عنق من نار جهنم 243 يا بني النجار تأمنوني بحائطكم هذا 244 يا رسول الله عندي دينار 245 يا بني اسماعيل أرموا 246 يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم		لا تدعوا على أنفسكم	240
242 يخرج عنق من نار جهنم 243 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا رسول الله عندى دينار 245 يا بنى اسماعيل أرموا 246 يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم		حرف الياء	
243 يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا 244 يا رسول الله عندى دينار 245 يا بنى اسماعيل أرموا 245 يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم 246		يجىء المقتول آخذا قاتله	241
244 يا رسول الله عندى دينار 245 يا بنى اسماعيل أرموا 246 يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم		يخرج عنق من نار جهنم	242
245 يا بنى اسماعيل أرموا 246 يعق عن الغلام و لا يمس رأسه بدم		يا بنى النجار تأمنونى بحائطكم هذا	243
246 يعق عن الغلام و لا يمس رأسه بدم		یا رسول الله عندی دینار	244
·		یا بنی اسماعیل أرموا	245
247 يا غلام هذا أبوك وهذه أمك		يعق عن الغلام و لا يمس رأسه بدم	246
,		يا غلام هذا أبوك و هذه أمك	247
248 يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب		يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب	248

رقم الصفحة	الحرف والحديث	م
	يدخل الملك على النطفة	249
	يخرج عنق من النار يتكلم	250
	يا معشر الشباب من استطاع	251
	يوشك أن تتداعى عليكم الأمم	252
	يأخذ بثوبه كما أنا الآن	253

الفهرس الثالث: الآثار وهي مرتبة على حسب حروف الهجاء

رقم الصفحة	القائل	الأثر	م
		حرف الألف	
	المغيرة بن شعبة	ان رسول الله (ص) نهى عن إضاعة المال	1
	ابن عمر	إن من ورطات الأمور	2
	الشعبى	ان عمر بن الخطاب ولى مال اليتيم	3
	عمر بن الخطاب	إذهب فهو حر ولك ولاؤه	4
	مالك بن أنس	الأمر عندنا في المنبوذ أنه حر	5
	عمر بن الخطاب	أفضل الأعمال ادخال السرور على المسلم	6
	ابن عباس	إذا استهل الصبى ورث وصلى عليه	7
	قال الألباني: لم يصح	أنه (ص) صلى الله علي ابنه ابر اهيم	8
	عائشة	إن (ص) دفن ابر اهيم ولم يصل عليه	9
	ابن مسعود	احصى ما فى مال اليتيم من الزكاة	10
	أبو عبيد	أما سفيان فكان يأخذ بقول عبدالله	11
	أبو عبيد	أقتطع النبي (ص) أبا رافع أرضا	12
	عائشة	إن رسول الله (ص) كان يوتى بالصبيان	13
		فيحنكهم	
	البيهقى	أمر رسول الله (ص) فاطمة أن تحلق	14
		شعره.	
	أم قيس بنت محصن	أتته أم قيس بنت محصن فبال عليه	15
		فنضحته ولم يغسله	
	أم كرز الخزاعية	أتى بغلام فبال عليه (ص) فأمر به فنضح	16
		بجارية فأمر به فغسل.	
	عمر بن الخطاب	ان تركنا هذا - مال اليتيم - أتت عليه	17
		الصدقة.	

رقم الصفحة	القائل	الأثر	م
	عمرو بن شعبة	أمر (ص) بتسمية المولود يوم السابع	18
	عمر بن الخطاب	أيما رجل طلق امرأته	19
	المهلب	إنما نهي (ص) عن التبتل والترهب	20
	ابن عمر	إن امرأة وجدت في بعض المغازي مقتولة	21
		حرف الباء	
	حبیب بن أبی ثابت	باع على أرضا لبنى أبى رافع بعشرة آلاف	22
		حرف الجيم	
	ابن بريدة	جاءت فتاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم	23
		حرف الزاى	
	عثمان بن الأسود عن	زكه - أى مال اليتيم - فان لم تفعل فلا اثم	24
	طاووس	في عنقك	
		حرف السين	
	سعيد بن المسيب	السقط إذا تم خلقه ونفخ فيه الروح	25
	وابن سيرين		
		حرف الشين	
	ابن مسعود	الشقى من شقى فى بطن أمه	26
	الغزالي	شر خصال الرجال خير خصال النساء	27
		حرف الصاد	
	نافع	صلی ابن عمر علی سقط له لا أدری استهل	28
		أم لا	
		حرف العين	
	ابن عباس	عق رسول الله (ص) عن الحسن والحسين	29
		كبشا	
		حرف الفاء	
	أنس بن مالك	فأخذها النبى صلى الله عليه وسلم فمضغها	30

رقم الصفحة	القائل	الأثر	م
	اسماء بنت أبى بكر	فولدته بقباء	31
	على بن أبى طالب	الفصال في عامين والحمل في ستة أشهر	32
	البخارى عن الحسن	فلا تعضلوهن قال حدثني معقل بن يسار	33
		أنها نزلت فيه	
	أبو عبيد	فكان يزكيه ولا يستوعب الزكاة	34
		حرف القاف	
	جابر بن عبدالله	قضى رسول الله (ص) في الشفعة	35
	مالك بن مغول	قال سألت عطاء أفي مال اليتيم زكاة؟ قال	36
		نعم.	
		حرف الكاف	
	مجاهد	كل مال لليتيم ينمى فزكه	37
	أبو وائل	كان في حجرى يتيم له ثمانية آلف در هم فلم	38
		أزكها حتى أدرك فدفعتها اليه	
	بريدة الأسلمي	كنا في الجاهلية إذا ولد ويلطخ رأسه	39
		بدمها	
	بريدة الأسلمي	كان أهل الجاهلية فأمر النبي (ص) أن	40
		يجعل مكان الدم خلوفا	
	أبو عبيد	كان على يزكى أموال ولد أبى رافع	41
	القاسم بن محمد	كانت عائشة تبضع أموالنا	42
	نافع	كان ابن عمر يزكى مال اليتيم	43
	القاسم بن عبدالرحمن	كان شريح لا يزكى مال اليتيم	44
	جابر	كنا نعزل على عهد رسول الله (ص)	45
	نافع	كان ابن عمر يكره الاختصاء	46
		حرف اللام	
	ابن عمر	لا. حتى يصيح فإذا صاح صلى عليه وورث	47

رقم الصفحة	القائل	الأثر	م
	أبو عبيد عن ابراهيم	ليس في مال اليتيم زكاة	48
	وعن منصور وعن		
	جرير أيضا عن		
	الشعبي وعن مجاهد		
	بن سعید.		
	أبو عبيد عن الحسن	ليس في مال اليتيم زكاة إلا في زرع أو	49
		ضرع	
	سفيان بن عينية	لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا القرآن	50
	ابن القيم	لما ولد النبي (ص) بشرت به ثويبة أبا لهب	51
	ابن القيم	لما أنزل الله توبة كعب بن مالك	52
	الامام الحسن بن على	ليس السعى على الاقدام	53
		حرف الميم	
	الربيع بن أنس	من تغيير خلق الله الإخصاء	54
	أبو عبيد	من له مال جامد لا يحرك فلا يزكه	55
		حرف النون	
	ابن عمر	نهى – أى رسول الله (ص) عن قتل النساء	56
		و الصبيان	
	عمر بن الخطاب	نهى – أى رسول الله (ص) أن يعزل عن	57
		الحرة إلا بإذنها	
	سعد بن أبي وقاص	نهى – أى رسول الله (ص) عن التبتل	58
		حرف الهاء	
	ابن القيم	هي – أي العقيقة – من الذبائح التي كانت	59
		الجاهلية تفعلها . كالفرع والعتيرة	
	أنس	هو الإخصاء عن قوله تعالى: "ولأمرنهم	60
		فليغيرن خلق الله".	

رقم الصفحة	القائل	الأثر	م
	محمد بن كعب	هى المرأة الصالحة في قوله تعالى: "ربنا	61
	القرطبي	آتنا في الدنيا حسنة".	
		حرف الواو	
	أبوبكر الصديق	والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة	62
	أبوبكر الصديق	والله لو منعوني عناقا	63
		حرف الياء	
	عثمان بن عفان	يا أبا هريرة أيسرك أن تقتل الناس جميعا	64
		و إياى منهم	
	أبو عبيد في الأموال	يعنى أنه كان يرضخ منه	65
	شريح	يوشك أن أخذت منه الذود أو الذودين لا	66
		يبقى منه شىء	

الفهرس الرابع: الاعلام وتراجمهم وهو مرتب على حسب حروف الهجاء

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	(حرف الألف)	
	ابن مسعود	1
	هو الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي من	
	السابقين الأولين ومن علماء الصحابة. أمره عمر على الكوفة. توفى سنة 32هـ. راجع: ابن عبدالبر، الاستيعاب برقم 1677.	
	ابن عباس	2
	مى هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطالب الصحابي الجليل. ابن عم	_
	رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى بالطائف سنة 68هـ.	
	راجع: الإصابة، ج1، ص 322.	
	ابن ناجی	3
	هو أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجى التنوخي. فقيه وقاض. توفي	
	سنة 838هـ	
	راجع شجرة النور الزكية، ص 244. أبو سعيد الخدري	4
	ابو سعيد الحدري هو سعد بن مالك الأنصاري من علماء الصحابة. توفي سنة 74هـ.	4
	راجع: تذكرة الحفاظ، ج1، ص 44.	
	الامام أبو حنيفة	5
	هو الأمام أبو حنيفة النعمان صاحب المذهب. وقد ولد سنة 80هـ	
	بالكوفة وتوفى سنة 150هـ ببغداد.	
	راجع: مقدمة الترغيب والترهيب، ج1، ص 13.	
	الامام أبو داود	6
	هو سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدى السجستاني. ولد سنة	
	202هـ ومات بالبصرة سنة 275هـ وهو صاحب الصحيح في	
	السنن النبوية. راجع: مقدمة الترغيب والترهيب، ج1، ص 20.	
	راجع. محمد الرحيب والترهيب، ج1، ص 20.	7
	بن علب هو الامام بن ماجه (بإسكان الهاء فكتابته بالتاء المثناة خطأ لأنه اسم	'
	أعجمى) وهو أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني. وقد ولد سنة	
	209هـ وتوفي سنة 273هـ. و هو صاحب السنن.	
	راجع: مقدمة الترغيب والترهيب، ج1، ص 21.	
	أبو ليلى	8
	هو الحافظ الثقة أحمد بن على التميمي. ولد سنة 210هـ ومات سنة	
	307هـ. و هو صاحب المسند الكبير في الحديث.	
	راجع: مقدمة الترغيب والترهيب، ج1، ص 21.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن حبان	9
	هو الحافظ العلامة القاضى أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن	
	حبان التميمي البستي الادريسي. كأن على قضاء سمرقند زمانا.	
	وكان من فقهاء الدين وحفاظ الأثار عالما بالطب والنجوم واللغة	
	والحديث. مات سنة 354هـ.	
	راجع: مقدمة الترغيب والترهيب، ج1، ص 22.	
	ابن خزیمة	10
	هو أبوبكر محمد بن اسحق بن خزيمة السلمي النيسابوري. ولد سنة	
	223هـ وتوفى سنة 311هـ. كان اماما للأئمة، فريدا في عصره،	
	منقن الرواية. حافظا عاملا لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم.	
	راجع: الترغيب والترهيب، ج1، ص 23.	
	ابن أبي الدنيا	11
	هو الامام المحدث العالم العامل أبوبكر عبدالله بن محمد بن أبى	
	الدنيا القرشي الأموى. وقد ولد سنة 208هـ وتوفى سنة 282هـ. وهو	
	من رجال الحديث النبوى.	
	راجع: الترغيب والترهيب، ج1، ص 23.	
	الاصبهاني	12
	هو الامام المجتهد الحافظ الكبير شيخ الاسلام أبو القاسم اسماعيل بن	
	محمد بن الفضل التمني القرشي الطلحي الأصبهاني وقد ولد سنة	
	457هـ. ومات سنة 535هـ. كان من رجال الحديث حتى لقب بقوام	
	السنة. و هو صاحب الترغيب و الترهيب.	
	راجع: المنذري، الترغيب والترهيب، ج1، ص 23.	
	ابن و هبان الديلمي	13
	هو محمد بن و هبان الديلمي فهو فقيه. وقد توفي سنة 479هـ.	
	راجع: الجواهر المضيئة، ج2، ص 141.	
	ام انس	14
	هي أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام الصحابية الجليلة.	
	وولدها هو أنس بن مالك.	
	راجع: الاصابة، ج4، ص 461.	4.5
	أنس بن مالك	15
	هو أنس بن مالك بن النضر أبو حمزه الأنصاري. خادم رسول الله	
	(ص) الصحابي الجليل. توفي سنة 93هـ.	
	راجع: الاصابة، ج1، ص 84.	1.0
	أبوبكر الصديق	16
	هو عبدالله بن عثمان بن عامر أبوبكر بن قحافة، الصديق الأكبر،	
	خليفة رسول الله (ص). توفي سنة 13هـ.	
	راجع: تقريب التهذيب، ج1، ص 432.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن المنذر	17
	هو محمد بن ابراهيم بن المنذر . فقيه حنبلي كان شيخ الحرم بمكة .	
	من مصنفاته المبسوط. توفى بمكة سنة 319هـ.	
	راجع: التحفة لابن القيم ص 65.	
	أبو العالية	18
	هو زياد بن فيروز أبو العالية البراء من الطبقة الرابعة كان ثقة.	
	مات سنة 90هـ.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج4، ص 143.	
	إبراهيم النخعى	19
	هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي. من	
	أكابر التابعين. وكان إماما مجتهدا وله مذهب مات سنة 96هـ.	
	رِ اجع: تهذیب التهذیب، ج1، ص 177.	
	أبو سلمة	20
	قيل: اسمه عبدالله. وقيل: اسماعيل. وقيل: اسمه كنيته. كان ثقة،	
	فقيها، كثير الحديث لما ولى سعد بن العاص لمعاوية، استقضى أبا	
	سلمة على المدينة ثم عزل. توفي بالمدينة سنة 94هـ في خلافة الوليد	
	بن عبدالملك و هو ابن اثنتين وسبعين سنة.	
	راجع: تهذيب التهذيب، ج12، ص 115.	2.1
	ابن الحنفية	21
	هو محمد بن على بن أبى طالب الهاشمي القرشي، أبو القاسم،	
	المعروف بابن الحنفية. فهو أخو الحسن والحسين رضى الله عنهما، غير أن أمه خولة بنت جعفر الحنفية. وينسب إليها تميزا له عنهما.	
	عير أن أمه حوله بنت جعور الحلقية. ويتسب إليها لميرا له علهما. كان ورعا، أحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام، واسع العلم. كان	
	المختار الثقفي يدعو الناس إلى إمامته بزعم أنه المهدى المنتظر. كما	
	المحدار التعقى يدعو الناس إلى إلمامته برعم انه المهدى المنتظر. كما كانت فرقة الليسمانية تزعم أنه لم يمت وأنه مقيم برضوى. وقد قيل	
	الله ولد في خلافة أبي بكر، وقيل في خلافة عمر رضي الله عنهما.	
	مات سنة 81هـ.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج9، ص 354.	
	وربع مهيب عرب عرب عرب عرب عرب عرب عرب عرب عرب عر	22
	يتصل نسبه بسيدنا اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام، الامام، أحد	
	أنمة المذاهب الأربعة ولد ببغداد سنة 164هـ. وتوفي بها سنة	
	عرب المراجع المراج	
	راجع: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص 63.	
	و بي بي عد و وو. أصبغ	23
	هو أصبغ بن الفرج بن سعد بن نافع، مولى عبدالعزيز بن مروان.	
	من كبار فقهاء المالكية بمصر صحب ابن القاسم وابن وهب	
	راجع: الأعلام، الزركلي، ج1، ص 336.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	أبو يونس	24
	هو أبو يونس مولى أبي هريرة روى عنه جماعة منهم حيوة بن	
	شريح.	
	راجع: ابن القيم أحكام أهل الذمة ج1 ص 252.	
	أبو اسحاق المروزي	25
	هو أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد بن اسحاق المروزي. الفقيـه الشافعي المروزي. الفقيـه الشافعي	
	إمام عصره في الفتوى والتدريس. توفي سنة 340هـ.	
	راجع: الشيرازى طبقات الفقهاء، ج1، ص 121. (الأزهرى) هو محمد بن أحمد بن الأزهر طلحة بن نوح اللغوى	26
	(الارهرى) هو محمد بن الحمد بن الارهر صحة بن توح اللغوى الشافعي أبو منصور الأزهري. كان رأسا في اللغة. ولد سنة 282هـ.	20
	المستعلق البو مستفور المرامي عال راسة في المستان وقد مستان 202 ما. و توفي سنة 370هـ.	
	راجع: راجع العكرى، شذرات الذهب، ج2، ص 72.	
	ابن راهویه	27
	هو أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم. عرف بالامام الكبير وسيد الحفاظ.	
	ولد سنة 171هـ وتوفي سنة 238هـ.	
	رِ اجع: الذهبي، سير أعلام النبهاء، ج1، ص 358.	
	أشهب	28
	هو اشهب بن عبدالعزيز بن داود بن ابراهيم فأشهب لقبه وهو من	
	أصحاب مالك من أهل مصر ولد سنة 140هـ وتوفى بمصر سنة	
	204هـ. برا مورد الشهر الذوري والمقاري الفقر الوري – 1 مورد 156	
	راجع: الشيرازي، طبقات الفقهاء، ج1، ص 156. ابن الاعرابي	29
	بين الم عرابي هو محمد بن زياد الكوفي أبو عبدالله اللغوي. توفي سنة 231هـ.	29
	راجع: هدية العارفين، ج6، ص 12.	
	ر .خ.	30
	می رکاری هو ابراهیم بن علی بن محمد بن أبی القاسم بن محمد بن فرحون.	
	ولد بالمدينة سنة 719هـ ونشأ بها وتفقه وولى قضاءها. كان عالما	
	بالفقه والأصول والفرائض وعلم القضاء من تصانيفه الديباج	
	المذهب في أعيان المذهب وهو من أشهر فقهاء المالكية.	
	راجع: معجم المؤلفين لعمر كحالة، ج1، ص 68.	
	ابن الحاجب	31
	هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني المصري	
	الاسكندراني الدمشقي أبو عمرو المعرف بابن الحاجب ويلقب بجمال	
	الدين. كان عفيفا متواضعا محبا للعلم. من تصانيفه المختصر الفقهي	
	والأصولي. وقد ولد سنة 590هـ وتوفي رحمه الله سنة 646هـ.	
	راجع: ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص 86.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن منظور	32
	هو محمد بن مكرم بن على بن أحمد الأنصارى حيث ينسب الى رويفع	
	بن ثابت الأنصاري الافريقي المصرى جمال الدين أبو الفضل. كان ا	
	عارفًا بالنحو واللغبة والتباريخ والكتابية فقد سمع عن ابن المقير	
	ومرتضى بن حاتم وعبدالرحيم بن الطفيل ويوسف بن المخيلي	
	وغيرهم. من أهم مصنفاته لسان العرب. ولد سنة 630هـ وتوفى سنة	
	711هـ.	
	راجع: لسان العرب، ج1، ص 4.	
	ابن کثیر	33
	هو اسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن كثير، عماد الدين أبو الفداء	
	تفقه على الشيخين برهان الدين الفزاري وكمال الدين بن قاض شعبة	
	وغيرهما. له مصنفات كثيرة منها طبقات الشافعية وتفسيره المشهور.	
	ولد سنة 701هـ وتوفى سنة 774هـ ودفن بمقبرة الصوفية عند شيخه	
	ابن تيمية رحمه الله.	
	راجع الداودي طبقات المفسرين ج1 ص 110.	2.4
	أم سلمة أم المؤمنين	34
	هي هند بنت أبي أمية واسم أبيها حذيفة ويقال سهل بن المغيرة	
	القرشية المخزومية. وهي أخت عمار بن ياسر لأمه. وقيل: من	
	الرضاع تزوجها رسول الله (ص) في شوال عقب وقعة بدر روى ا	
	عنها ابن عباس وأسامة بن زيد وابنها عمر بن أبى سلمة وابنتها زينب ابنت أبى سلمة وخلق كثير. ماتت في شوال سنة 59هـ وقيل سنة 62هـ	
	بنت أبى سلمه وخلق خلير. مانت في سوال سنة ورهد وقيل سنة 62هـ. راجع: المبطأ - بطبعة الموطأ – ص 958.	
	راجع. المبط - بطبعه الموط – ص 956. أم قيس	35
	م كيس هي أم قيس بنت محصن بن خرثان الأسدى أخت عكاشة. ويقال اسمها	33
	أمنة. أسلمت قديما. وروت عن النبي (ص. روى عنها مولاها عدى بن	
	دينار ووابغة بن معبد و غير هما.	
	راجع: المبطأ – بطبعة الموطأ – ص 959.	
	و بي و توريد	36
	مى مرد بن محمد بن عرفة الورغمي من كبار فقهاء المالكية. وقد	
	كان امام تونس وفقيهها. توفي سنة 803هـ	
	راجع: ابن فرحون الديباج المذهب، ج2 ص 331.	
	أسامة بن زيد	37
	هو أسامة بن زيد بن حارثة. نشأ على الاسلام لأن أباه كان من أول	
	النَّاس اسلاما. كان رسول الله (ص) يُحبه حبا جما وينظر إليه نظره	
	إلى سبطيه الحسن والحسين. هأجر مع رسول الله (ص) إلى المدينة.	
	وقد أمره قبل أن يبلغ العشرين. بعد وفاة رسول الله (ص) رحل إلى	
	وادى القرى ثم انتقل إلى دمشق ثم عاد إلى المدينة وتوفى بالجرف	
	سنة 54هـ. راجع: الزركلي، الاعلام، ج1، ص 291.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	الأنصاري	38
	هو الأمام أبو زكريا الأنصاري. من فقهاء الشافعية. من أهم مصنفاته	
	أسنى المطالب شرح روض الطالب. توفي سنة 926هـ رحمه الله.	
	راجع: الأسنى ج1، ص 1.	
	ابن عمر	39
	هو عبدالله بن عمر بن الخطاب أبو عبدالرحمن القرشي العدوى	
	المكى وأسلم قديما مع أبيه و هو صغير وروى أنه أول مولود ولد في	
	الاسلام. استصغر يوم أحد وشهد الخندق وما بعدها قال فيه النبي	
	(ص): إنه رجل صالح روى عنه بنوه سالم وحمزة وعبدالله وبالل	
	وزيد وعبيدالله. ومولاه نافع وزيد بن أسلم والزهري وعطاء وخلق	
	كثير مسنده مسند تقيّ بن مخلد وبه 2630 حديثًا. قال ابن مسعود: ان	
	من أملك شباب قريش لنفسه عن الدنيا عبدالله بن عمر توفي سنة	
	73هـ وقيل سنة 74هـ.	
	راجع: المبطأ – بطبعة الموطأ – ص 913.	4.0
	ابن الجوزى	40
	هو عبدالرحمن بن على بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج.	
	علامة عصره في التاريخ القديم والحديث كما برز في علوم كثيرة	
	جمع نحو ثلثمائة مصنف وكتب بيده نحو مائتين مجلد. من أهم كتبه	
	مختصر السير والأخبار والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم والتحقيق	
	في أحاديث الخلاف وغيرها. وكان أقل من يجتمعون في مجلس وعظه	
	عشرة الآف وقد توفي سنة 597هـ/1201م. رحمه الله.	
	راجع: وفيات الأعيان لابن خلكان، ج1، ص 279.	11
	ابن الديبع	41
	هو عبدالرحمن بن على المعروف بابن الربيع الشيباني الزبيدي	
	الشافعي. من العلماء الأجلاء. ومن أهم مصنفاته تيسير الوصول الى اجامع الأصول من حديث الرسول. توفي سنة 944هـ.	
	جامع الم صول من حديث الرسون. توقي سنة 944 هـ. راجع: التيسير لابن الديبع، ج1، ص 1.	
	راجع. الميسير 4بل الديبع، ج1، ص 1. ابن سلام	42
	بب سارم هو الامام الحافظ الحجة أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الهروي	42
	نسبة الى هراة. كان من علماء بغداد في اللغة والنحو وغريب الحديث	
	والقراءات والفقه. لقد شهد له بالعلم كثير من العلماء مثل الذهبي وابن	
	راهوية وأحمد بن حنبل ويحى بن معين وابراهيم الحربي وغيرهم.	
	ولد بهراة سنة 156هـ وتوفي بمكة سنة 224هـ رحمه الله.	
	راجع: الأموال لأبي عبيد ص 1 فما بعدها.	
	ر ع. و و و ع. في الله عند الأسدى	43
	هو حبان بن حصين أبو الهياج الأسدى الكوفي. من رجال الحديث وقد	
	قالوا أنه ثقة. راجع: تقريب التهذيب لابن حجر ص 86.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن الأثير الجزرى	44
	هو مجد الدين ابن الأثير الجزري من المحدثين من أهم مصنفاته	
	جامع الأصول في أحاديث الرسول توفي رحمه الله سنة 606هـ.	
	راجع: الجامع لابن الأثير، ج1، ص 1.	
	ابن عابدین	45
	هو محمد أمين بن عمر عابدين الشهير بابن عابدين من كبار فقهاء	
	الحنفية، وأهم أعماله حاشيته المسماة حاشية رد المحتار على الدر	
	المختار المعروفة بحاشية ابن عابدين. توفى سنة 1252هـ. راجع: حاشية ابن عابدين، ج1، ص 1.	
	راجع. كالليب ابل عابدين، ج1، كل 1.	46
	بن المحمم هو الامام كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف بابن	40
	الهمام. من أكابر فقهاء الحنفية. من أهم مصنفاته شرح فتح القدير.	
	توفي سنة 861هـ	
	راجع: شرح فتح القدير، ج1، ص 1.	
	ابن رشد	47
	هو محمد بن أحمد بن رشد القرطبي. من كبار فقهاء المالكية. من	
	تصانيفه بداية المجتهد ونهاية المقتصد اشتهر بابن رشد الحفيد توفي	
	سنة 595هـ.	
	راجع: بدایة المجتهد، لابن رشد، ج1، ص 1.	
	ابن جزی	48
	هو محمد بن أحمد بن جزى الكلبي المالكي. من فقهاء المالكية	
	وعلمائهم من مصنفاته قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع	
	الفقهية. توفي رحمه الله سنة 741هـ.	
	راجع: القوانين، ج1، ص 1. أبو النجار	49
	بو العجار الدين موسى بن أحمد أبو النجار. من فقهاء الحنابلة. من	49
	مؤلفاته الاقناع لطالب الانتفاع. توفي رحمه الله سنة 968هـ.	
	راجع: الاقناع، ج1، ص 1.	
	ابن العماد	50
	هو الشيخ عبدالحي بن العماد الحنبلي. من كبار فقهاء الحنابلة. له	
	مؤلَّفات عديدة وقد اشتهر بكتابه شذرات الذهب في أخبار من ذهب وقد	
	توفى سنة 1089هـ.	
	راجع: الشذرات، ج1، ص 1.	
	الأمدى	51
	هو الامام سيف الدين أبو الحسن على بن أبى بكر بن محمد الأمدى.	
	الفقيه الأصولي. من أهم مؤلفاته كتابه في الأصول المسمى إرشاد	
	الفحول. توفي سنة 631هـ.	
	راجع: الأرشاد ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن دقيق العيد	52
	هو تقى الدين أبو الفتح محمد بن على بن وهب بن مطيع المالكي. تفقه	
	على والده والعز بن عبدالسلام ولى قضاء مصر ولد سنة 625هـ	
	وتوفى سنة 702هـ.	
	راجع: ابن العماد شذرات الذهب ج6، ص 5.	
	ابن نجیم	53
	هو زين الدين بن ابر اهيم بن محمد. من أهل مصر فقيه حنفي أخذ عن	
	شرف الدين البلقيني وشهاب الدين الشلبي. من تصانيفه البحر الرائق	
	والأشباه والنظائر . توفي رحمه الله سنة 970هـ.	
	راجع: الزركلي، الاعلام، ج3، ص 104.	<i>5.4</i>
	ابن تيمية من حدال المن حدال الامن تمان المان الم	54
	هو الامام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني. ولد في	
	حران وانتقل به أبوه الى دمشق فنبغ هناك. وفى مصر سجن بسبب فتاواه الجريئة. كما اعتقل بقلعة دمشق. وظل معتقلا الى سنة 728هـ	
	حيث توفى. من أهم تصانيفه السياسة الشرعية ومنهاج السنة والفتاوى.	
	حيث توتى من المم تعقابية الشياسة الشرعية ومنهاج الشفة والمقاوى الراجع: ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص 135.	
	الأصمعي	55
	مو عبدالملك بن قريب بن على بن أصمع الباهلي. وهو راوية العرب	
	وأحد أئمة العلم في اللغة والشعر والبلدان. حفظ عشرة آلاف أرجوزة.	
	من تصانيفه الكثيرة: الأضداد وخلق الانسان. ولد بالبصرة عام 740هـ	
	وتوفي بها عام 831هـ.	
	راجع: تحفة المودود لابن القيم ص 33.	
	ابن العربي	56
	هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد. فقيه مالكي. سمع	
	عن أبى عبدالله بن منظور وأبى مروان بن سراج وغيرهم ببلده	
	إشبيلية ورحل الى بغداد وهناك سمع عن أبى بكر بن طرفان وأبى	
	زكريا التبريزي وغيرهم وحج ثم عاد إلى إشبيلية عن طريق مصر	
	من مؤلفاته المسالك في شرح موطأ مالك وأحكام القرآن وغيرها	
	وتولى القضاء باشبيلية ثم انصرف الى التدريس. وقد توفى عام	
	543هـ ودفن بفاس بالمغرب.	
	راجع: وفيات الأعيان لابن خلكان، ج4، ص 125.	
	ابن قيم الجوزية	57
	هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية. أخذ عن الامام ابن	
	تيمية وسجن معه في قلعة دمشق وأطلق سراحه بعد موت ابن تيمية.	
	من أهم تصانيفه اعلام الموقعين والتفسير القيم وغيرها. وقد ولد في	
	دمشق سنة 691هـ وتوفى في عام 751هـ. عليه رحمة الله.	
	راجع: التحفة له، ص 3.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	أبو على القالى	58
	هو أبو على اسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسي بن	
	محمد بن سليمان. وجده سليمان مولى عبدالملك بن مروان الأموى.	
	وسمى القالي نسبة الى قرية قالى قلا بديار بكر. رحل إلى بغداد	
	واجتهد في طلب العلم ومن شيوخه السخستاني والبغوي ويوسف بن	
	يعقوب القاضي والزجاج والأنباري وغيرهم فنبغ في الأدب واللغة.	
	فاستدعاه الخليفة عبدالرحمن الناصر بالأندلس. ومن أهم تصانيفه	
	كتاب الأمالي الشهير. ولد بديار بكر سنة 288هـ (تركيا الأن) وتوفى	
	سنة 356هـ بقرطبة. رحمه الله.	
	راجع: كتاب الأمالي، صفحة 1 فما بعدها.	50
	أبو رافع القبطى	59
	هو مولى النبى صلى الله عليه وسلم. واسمه ابراهيم. أسلم وشهد أحد ا والخندق وما بعدهما. روى عنه أو لاده الحسن ورافع وعبيدالله وسلمي	
	والحديق ولما بعدهما. روى عله أولادة الحسل وراقع وعبيدالله وسلمي وعلى بن الحسين وطائفة. مات بالمدينة بعد عثمان بيسير.	
	وعلى بن المبطأ – بطبعة الموطأ – ص 947.	
_	رابع. المبت البياني أبير الإماني الإماني	60
	حافظ الصحابة. في اسمه واسم أبيه نحو ثلاثين قولا. قال النووي	
	وأصحها عبدالرحمن بن صخر. وقد روى الكثير جدا من أحاديث	
	النبي (ص). قال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في	
	دهره. وقد روى عنه خلائق من الصحابة والتابعين. وكان اسلامه عام	
	خيير مات سنة 57هـ.	
	راجع: المبطأ – بطبعة الموطأ – ص 949.	
	ابن حجر	61
	هو أحمد بن على بن شهاب الدين أبو الفضل الكناني العسقلاني	
	المصري الشهير بابن حجر. فقيه شافعي تصدى لنشر الحديث وقصر	
	نفسه عليه. أهم تصانيفه فتح البارى شرح صحيح البخارى. توفى	
	رحمه الله سنة 852هـ.	
	راجع: الاعلام للزركلي، ج1، ص 178.	
	ابن المبارك	62
	هو عبدالله بن المبارك أبو عبدالرحمن وهو شيخ الاسلام والحافظ	
	صاحب التصانيف الكثيرة والرحلات. وقد جمع الحديث والفقه	
	والعربية. أهم كتبه الجهاد والرقائق. توفي سنة 181هـ.	
	راجع: التلبيس لابن الجوزى، ص 167.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن لهيعة	63
	هو عبدالله بن لهيعة بن فرعان الحضرى المصرى أبو عبدالرحمن.	
	كان قاضيا للديار المصرية وعالمها ومحدثها في عصره. وقد شهد له	
	أحمد بن حنبل وسفيان الثوري والذهبي وغيرهم توفي سنة	
	174هـ/790م. رحمه الله.	
	راجع: التلبيس لابن الجوزي ص 204.	
	ابن مفلح	64
	هو الامام شمس الدين أبو عبدالله بن مفلح. من فقهاء الحنابلة. من	
	مصنفاته كتاب الفروع في الفقه توفي رحمه الله سنة 763هـ	
	راجع: الفروع، ج1، ص 1.	
	ابن قدامة	65
	هو شيخ الأسلام أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة من	
	كبار فقهاء الحنفية. من مؤلفاته الكافي في فقه الامان أحمد بن حنبل.	
	توفى سنة 620هـ.	
	راجع: الكافى، ج1، ص 1.	
	ابن أبى تغلب	66
	هو الشيخ عبدالقادر بن عمر الشيباني الشهير بابن أبي تغلب من فقهاء	
	الحنابلة. من مصنفاته نيل المأرب بشرح دليل الطالب. توفى رحمه الله	
	في 1135هـ.	
	راجع: نيل المارب، ج1، ص 1.	65
	أحمد المرتضى	67
	هو أحمد المرتضى من فقهاء الزيدية الذين اجتهدوا في نشر المذهب	
	ونفوا عنه كل شبهة تعصب كما قدم من مؤلفات مهمة، نذكر منها:	
	البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار. وأيضا له كتاب شرح	
	الأزهار. توفى رحمه الله سنة 840هـ.	
	راجع: البحر الزخار، ج1، ص 1.	(0
	احمد بن قاسم العنسي	68
	هو أحمد بن قاسم العنسى الصنعاني. من فقهاء الزيدية المعاصرين.	
	من مؤلفاته التاج المذهب لأحكام المذهب راجع التاج ص 1. ابن أبي ليلي	60
	ابن ابی لینی هو عبدالرحمن بن أبی لیلی أو أبو عیسی عبدالرحمن بن أبی لیلی. ولد	69
	هو عبدالرحمل بن ابي ليني أو أبو عيسي عبدالرحمل بن أبي ليني. ولا الست سنين بقيت من خلافة عمر سمع أباه و علي بن أبي طالب	
	وجماعة. توفي سنة 82. وقيل في سبب وفاته أنه فقد. وقيل: قتل وقيل	
	وجهدها ولي مساء ولي مع سبب ولك القيم وأبو عبيد.	
	راجع: سبل السلام، ج2، ص 102. وأحكام أهل الذمة لابن القيم،	
	رمبي. تسبق المعادم المجال الموال الأبي عبيد ص 548. ج2، ص 446. والأموال لأبي عبيد ص 548.	
	<u> </u>	İ

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	أبو اليقظان	70
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال.	
	راجع: الأموال، ص 548.	
	ابراهیم ، ، ، ،	71
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال.	
	راجع: الأموال، ص 551.	
	الألباني	72
	هو الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من المجتهدين المعاصرين في	
	مجال السنة النبوية. له مؤلفات عديدة نذكر منها: آداب الزفاف في	
	السنة المطهرة. توفي سنة 1420هـ.	
	راجع: الأداب، ص 1. الأسنوي	72
	الاستوى هو جمال الدين عبدالرحيم الأسنوى. له مؤلفات عديدة نذكر منها كتابه	73
	هو جمال الدين عبد الرحيم الاستوى. قد موتفت عديده تدر منها داب اطبقات الشافعية. توفي سنة 772هـ.	
	المبات المعاملي . تولى منت 1/ مد. راجع: الطبقات، ج1، ص 1.	
	ر .ع. ع کی ایا ابن البراج	74
	و عبدالعزيز بن البراج الطرابلسي من فقهاء الامامية. من مؤلفاته	, .
	المهذب. ولد سنة 400هـ وتوفي سنة 481هـ.	
	راجع: المهذب، ج1، ص 1.	
	أبو جَحيفة	75
	هو من سأل الامام على بن أبى طالب ما إذا كان أهل البيت مختصون	
	بشيء من الوحى على ما يقول بعض الشيعة أن عليا مختص بعلم	
	الجفر فنفي على رضى الله عنه ذلك	
	راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 32.	
	أحمد قاسم العبادي	76
	فقيه من أعماله كتابه حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح	
	المنهاج بالإشتراك مع عبدالحميد الشروااني.	
	راجع: الحواشي، ص 1.	77
	أبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدى المكي أبو الزبير روى عن جابر	77
	هو محمد بن مسلم بن تدرس الاسدى المحتى ابو الربير روى عن جابر و ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة وخلف. وروى عنه أبو	
	وبن عمر وبن عبه والأعمش. ووثقه المدنى وابن معين والنسائي.	
	وضعفه ابن عينية وغيره مات سنة 128هـ.	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ - ص 934.	
	اسماعیل بن ابر اهیم	78
	راوى تكرر اسمه في كتب السنة. قالوا عنه مجهول.	
	راجع: الأموال لأبي عبيد، الحديث رقم 1308، ص 549.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	أيوب	79
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 549.	
	ابن عينية	80
	هو الحافظ الثقة شيخ الاسلام سفيان بن عينية بن ميمون أبو محمد	
	الهلالي الكوفي سمع من عمرو بن دينار والزهري وزيد بن أسلم	
	وعبدالرحمن بن القاسم وغيرهم. وقد اتفقت الأئمة على الاحتجاج	
	بحديثه. ولكنه كان مدلسا على الثقات. توفي سنة 19هـ.	
	راجع: تذكرة الحفاظ، ج1، ص 262.	0.1
	أبو ليلى	81
	من الرواة. تكرر اسمه في كتب السنة. قالوا اسناده حسن.	0.2
	أبو ثور	82
	هو ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان الحلبي البغدادي صاحب الامام	
	الشافعي. له مصنفات كثيرة. توفي ببغداد سنة 240هـ.	
	راجع: تاریخ بغداد ج6، ص 65. ابن أبي ز ائدة	83
	بين ابني رانده من تابعي التابعين. روى عنه الكثيرون.	83
	راجع: أحكام أهل الذمة ج1، ص 180.	
	ر ع. م ق ع ا ق ۱۹۵۰ الطفیش الطفیش	84
	مو محمد بن يوسف إطفيش من فقهاء الأباضية وناشري مذهبهم من	
	أهم تصانيفه شرح كتأب النيل.	
	راجع: كتاب النيل، ج1، ص 1.	
	ابن أم مكتوم	85
	هو عبدالله بن أم مكتوم ويقال: عمرو بن أم مكتوم واسم أم مكتوم	
	عاتكة بنت عامر بن مخزوم. وعمرو هذا هو ابن قيس بن زائدة بن	
	الأصم وهو ابن خال خديجة رضى الله عنها، وهو أعمى فجاء الى	
	النبي (ص) وطلب منه أن يعلمه مما علمه الله. فتشاغل عنه النبي	
	(ص) حيث كان معه بعض كبار رجالات قريش يدعو هم الى الاسلام.	
	فلما ضايق النبي (ص) عبس في وجهه فنزلت سورة عبس في أمر	
	ابن أم مكتوم.	
	راجع: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج19، ص 211 فما بعدها.	0.6
	اسماء بنت يزيد	86
	هى أسماء بنت يزيد بن السكن. صحابية جليلة وهى التى روت عنه (ص) وجوب زكاة حلى النساء من أسورة وخلاخيل وغيرها.	
	رض) وجوب ركاه كلى النشاء من السورة وكالكيل و غير ها. راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 135.	
	راجع. الكعارتي، سبن السارم، ٢٥٠ من در1.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن شهاب	87
	هو طارق بن شهاب بن عبد شمس التابعي الأحمسي البجلي الكوفي.	
	أدرك الجاهلية ورأى النبي (ص) وليس له منه سماع. غزا في خلافة	
	أبى بكر وعمر ثلاثا وقيل أربعا وثلاثين غزوة وسرية مات سنة	
	82هـ.	
	ذكره الكحلاني في سبل السلام، ج2، ص 57. كما ذكره أبو عبيد في	
	الأموال حيث روى حديث زكاة مال المجنون وقال فيه الزكاة ورقمه	
	.1325	
	راجع: الأموال، ص 552.	
	ابن عدى	88
	من تابعي التابعين. من مصنفاته الكامل في الحديث. ذكره أبو عبيد في	
	الأموال. فهو من نقاد الحديث.	
	راجع: الأموال ص 546.	
	ابن جریح	89
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع: ص 547.	
	أبو اسحاق الشيباني	90
	هو سليمان بن أبي سليمان. يروى عنه أبو عبيد في الأموال.	
	راجع: ص 547.	
	ابن أبي عدى ِ	91
	هو محمد بن أبي عدى. يروى عنه أبو عبيد في الأموال.	
	راجع: الأموال ص 547.	
	ابن محجن أو أبو محجن أو محجن	92
	هو مولى لعثمان بن أبي العاص. يروى عنه أبو عبيد في الأموال.	
	راجع: ص 548.	
	أبو نوح ،	93
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال.	
	راجع: ص 548.	
	الأصبهاني	94
	هو أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني. فقيه ومؤرخ من مؤلفاته	
	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.	
	راجع: الحلية، ج1، ص 1.	
	أبوبكر	95
	هو أبوبكر بن عبدالعزيز المعروف بغلام الخلاء من فقهاء الحنابلة	
	ورواتهم.	
	راجع: أحكام أهل الذمة، ج1، ص 286.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	أبو الخطاب	96
	هو محفوظ بن أحمد الكلوذاني نسبة الى كلوذاي من ضواحي بغداد.	
	ويكنى بأبي الخطاب من فقهاء الحنابلة درس على أبي يعلى وصنف	
	في المذهب الحنبلي والخلاف والأصول. ومن آثاره منظومة أهل	
	الأثر. توفي سنة 510هـ.	
	راجع: طبقات الحنابلة، ص 409.	
	ابن عقیل	97
	من أصحاب الامام أحمد. وقد نقل عنه، عن الامام أحمد أنه يرجع في	
	نكاح الكفار الى عادتهم. فما اعتقدوه نكاحا بينهم جاز إقراراهم عليه،	
	إذا أسلموا وتحاكموا إلينا، إذا لم يكن حينئذ مشتملا على مانع. وإن	
	كانوا يعتقدون أنه ليس بنكاح لم يجز الاقرار عليه أهـ.	
	راجع: أحكام أهل الذمة، ج2، ص 410.	
	الأعمش	98
	هو سليمان بن مهران. يروى عنه الأمام بن القيم في أحكام أهل الذمة.	
	راجع: الجزء الأول، ص 108.	
	أبو صالح	99
	لعله هو أبو صالح ذكوان أو أبو صالح السمان. فكلاهما روى عنهما	
	الأثار الدالة على أحكام أهل الذمة.	
	راجع: ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ج1، ص 272 وج2 ص 626.	100
	أبو سليمان المدنى	100
	هو داود بن الحصيني، مولى عمرو بن عثمان روى عنه أبو اسحاق	
	ومالك ومحمد بن جعفر بن أبى كثير. وثقة الله معين والنسائي. توفى	
	سنة 135هـ.	
	راجع: ابن القيم، ج1، ص 324.	101
	ابن راهوية	101
	هو اسحاق بن ابراهيم بن مخلد المعروف بابن راهوية. من أصحاب الامام أحمد الذين نشروا مذهبه. وفيه قال الامام أحمد: "لا أعرف	
	الامام الحمد الدين تشروا مدهبه. وقيه قال الامام الحمد. لا اعترف الاسحاق بالعراق نظيرا".	
	راجع: ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ج2، ص 431.	
	الراجع. ابل العيم، احتمام الكل الكلف	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	أبو يوسف	102
	هُو الامام يعقوب بن ابراهيم بن حبيب المشهور بأبي يوسف. من	
	أصحاب الامام أبى حنيفة الكبار وناشرى مذهبه والامام أبو يوسف	
	عربى ينتمى الى الأوس. كان والده يريده أن يمتهن مهنته وهي	
	الخياطة. لكن أبا يوسف كان متطلعا ليكون عالما. ساعده على ذلك	
	ذكاءه الحاد وفطنته السريعة وقوة ملاحظته وسرعة حفظه. وبذلك	
	استطاع الاستفادة من علماء عصره وعلى رأسهم شيخه الامام أبو	
	حنيفة النعمان فأصبح في مرحلة من المراحل عالم الأمة وقاض	
	القضاة وصاحب الحظوة عند الخليفة هارون الرشيد العباسي. ولد أبو	
	يوسف في الكوفة سنة 113هـ وتوفي سنة 182هـ.	
	راجع: تاريخ بغداد، ج14، ص 143.	
	بن المنكدر	103
	هو محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهدير التيمي روى عن أبيه	
	وجابر وابن عمر وابن عباس وأبى أيوب وأبي هريرة وعائشة	
	و غير هم. وثقة ابن عينية وأبو معين وحاتم. مات سنة 130هـ وقيل سنة	
	.131هـ.	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – للسيوطي، ص 935.	104
	أبو موسى الأشعرى	104
	هو عبدالله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب أبو موسى. من بني ا	
	الأشعر. من الشجعان الولاة الفاتحين. ولد في زبيد باليمن. وقدم مكة عند ظهور الاسلام فأسلم، وهاجر الي أرض الحبشة. استعمله (ص)	
	على زبيد وعدن ثم ولاه عمر بن الخطاب البصرة سنة 17هـ ففتح	
	المسهان والأهواز أمره عثمان على ولاية البصرة وعزله فانتقل الى	
	الكوفة فطلبه أهلها أن يوليه عليهم فولاه. ثم أمره على ولاية الكوفة ثم	
	عزله. وفي أيام الفتنة اختير هو وعمرو بن العاص كحكمين فخدعه	
	عمرو بن العاص رضى الله عنهما فرجع الى الكوفة وفيها توفى سنة	
	- حرو بن مدسل رستی مند عهد عربع متی متر و به عربی متر ع 44هـ	
	 راجع: الاصابة، ج4، ص 119.	
	ر بي. أبو عوانة	105
	هو الأمام الحافظ الكبير أبو عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفر اييني. له	
	مسند طبع في حيدر آباد سنة 1363هـ. توفي سنة 316هـ.	
	راجع: أحكام أهل الذمة، ج2، ص 621.	
	ابن جریح	106
	هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريح، رومي الأصل من موالي	
	قريش. كان أول من صنف التصانيف العلمية بمكة. توفي بمكة سنة	
	150هـ.	
	راجع: تذكرة الحفاظ، ج1، ص 160.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن شبرمة	107
	مِن التابعين. فقيه. راجع أحكام أهل الذمة ج1، ص 324.	
	أبو وائل	108
	راوى. ذكره ابن القيم في أحكام أهل الذمة.	
	راجع: الأحكام، ج1، ص 345.	100
	ابن غنيم هو الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنأ النفراوي المالكي الأز هري.	109
	هو السيح احمد بن عليم بن سائم بن مهت النفراوي المعلى الرسالة.	
	تيب المن المست سرك المسروك بالورك السوراتي سي المراسات المراسات المراسات المراسات المراسات المراسات المراسات ا	
	ر عي	
	ابن أبي زيد القيرواني	110
	هو الشيخ أبو محمد عبدالله بن أبى زيد عبدالرحمن القيرواني المالكي.	
	اشتهر بآبن أبى زيد من أشهر فقهاء المالكية كما اشتهر بمؤلفه في	
	الفقه المالكي المعروف برسالة ابن أبي زيد الذي تولاه الفقهاء	
	والمالكيون بالشرح فتباروا في ذلك ولد سنة 316هـ وتوفي سنة	
	386هـ رحمه الله.	
	راجع: رسالة ابن أبي زيد ص 1.	111
	الاوزاعي هو الامام المشهور عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، أبو عمرو. من	111
	عوره المعتهور عبد الرحص عفرو الوراعي المورد المسائل التي النافقة وتقدر المسائل التي	
	سئل عنها وأفتى فيها بسبعين ألف مسألة. من مصنفاته كتاب السنن	
	وكتاب المسائل. ولد في بعلبك ونشأ في البقاع. وسكن بيروت وفيها	
	توفى سنة 157هـ.	
	راجع: الزركلي، الأعلام، ج4، ص 94.	
	أم كرز	112
	هي أم كرز الخزاعية صحابية جليلة روت عن النبي (ص) أن بول	
	الغلام ينضح. وبول الجارية يغسل.	
	راجع: تحفة المودود لابن القيم ص 151. أبو أمامة	112
	ابو المامة هو أسعد بن سهل بن حنيف، من التابعين. روى عنه ابن القيم في	113
	مو است بن سهن بن حديث من التابعين. روى عليه ابن العيم سي أحكام أهل الذمة.	
	راجع: أحكام أهل الذمة، ج1، ص 260.	
	أبو الشيخ	114
	راوى تكرر اسمه في كتب السنة المعروفة. راجع: الأموال ص 540.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	أم الفضل لبابة بنت الحارث	115
	هي أم الفضل لبابة بنت الحارث بن حزن الهلالية، زوج العباس بن	
	عبدالمطلب عم النبي (ص) لها صحبة ورواية روى عنها ابنها	
	عبدالله بن عباس ومولاها عمير وأنس بن مالك وعبدالله بن الحارث.	
	قال ابن عبدالبر: يقال أنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة. وكان النبي	
	(ص) يزورها ويقيل عندها.	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – للسيوطي، ص 957.	
	أبو العاص بن الربيع	116
	هو صهر رسول الله (ص) وأبو أمامة بنت زينب بنت رسول الله	
	(ص). وكان (ص) يحمل أمامة أثناء الصلاة.	
	راجع: تحفة المودود لابن القيم، ص 156.	117
	الأقرع بن حابس	117
	هو الأقرع بن حابس التميمي، صحابي. قال أنه لم يقبل أحدا من أطفاله	
	العشرة قط فقال له (ص): "من لا يرحمن لا يرحم".	
	راجع: تحفة المودود، ص 157. أرطأة بن المنذر	118
	ارضاه بن المسدر يروى عنه في كتب السنة. قالوا عنه: ضعيف.	110
	يروى ك كي كب الك : كوا ك : كليا .	119
	م الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخرى أبو سعيد. فقيه شافعي. قال	117
	ابن الجوزى: له كتاب في القضاء لم يصنف مثله. وقال ابن النديم له	
	من الكتب: الفرائض الكبير. ولاه المقتدر قضاء سجستان.	
	راجع: الزركلي، الأعلام، ج2 ص 192.	
	أبو حاتم	120
	هو أبو حاتم الرازى محمد بن ادريس بن المنذر يروى عنه ابن القيم	
	في أحكام أهل الذمة. راجع: ج2، ص 929.	
	أبو نعيم	121
	من أهل العلم. مؤرخ. من مصنفاته تاريخ أصفهان.	
	رِاجع: ج1، ص 1.	
	أبو عمر التوقاني	122
	محدث من مصنفاته كتاب معاشرة الأهلين.	
	راجع: ج1، ص 1.	
	ابن القاسم	123
	هو أحمد بن القاسم، صاحب أبو عبيد القاسم بن سلام. وقد روى عن	
	الأمام أحمد مسائل كثيرة.	
	راجع: طبقات الحنابلة، ج1، ص 32.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن أبى شيبة	124
	هو عبدالله بن محمد بن أبى شبية العبسى الكوفي أبوبكر. حافظ	
	الحديث. له كتب منها: كتاب المسند وكتاب المصنف في الأحاديث	
	والأثار وكتاب الايمان وكتاب الزكاة. توفي رحمه الله سنة 235هـ-	
	849م. راجع: تحفة المودود ص 91.	
	أبو الطفيل	125
	هو عامر بن وائلة أبو الطفيل. من رواة الأحاديث. روى عنه ابن القيم	
	في أحكام أهل الذمة.	
	رِاجع: أحكام أهل الذمة، ج2، ص 773.	
	أبو بكرة	126
	يروى عنه أصحاب السنن فقد جاء في سنن أبي داود باب الوفاء	
	المعاهد وحرمة دمه، عن أبي بكرة قال قال رسول الله (ص): "من قتل	
	معاهدا في غير كنهه حرم الله عليه الجنة.	
	راجع: سنن أبي داود، ج3، ص 111.	
	أسماء بنت أبي بكر الصديق	127
	صحابية جليلة. روى عنها ابناها: عبدالله وعروة وابن عباس وجماعة.	
	أسلمت قديما وهاجرت الى المدينة. توفيت بمكة سنة 73هـ وقد	
	تجاوزت المائة. راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – ص 954. أبو طلحة	120
	ابو صلحه هو زيد بن وائل بن الأسود الأنصاري أبو طلحة. هو أحد النقباء ليلة	128
	العقبة. شهد بدرا والمشاهد. روى عنه ابنه عبدالله وربيبه أنس بن مالك	
	وابن عباس وعدة. مات سنة 34هـ.	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – ص 948.	
	رابع. المبت - بهس الموت - ص ۱۹۹۵.	129
	مو أبو بردة بن نيار البلوى اسمه هانيء وقيل: اسمه الحارث بن	12)
	عمرو. حليف الأنصار. شهد بدرا والمشاهد كلها. روى عنه ابن أخته	
	البراء بن عازب وجابر بن عبدالله وجماعة. مات سنة 41هـ أو 42هـ	
	أو 45هـ. راجع: المبطأ - بهامش الموطأ - للسيوطي، ص 945.	
	(حرف الباع)	130
	البغوى الفراء	
	هو الحسين بن مسعود بن محمد ابن الفراء أبو محمد البغوى. فقيه	
	ومحدث ومفسر نسبته الى بغا من قرى خراسان بين هراة ومرو من	
	تصانيفه التهذيب في فقه الشافعية. توفي رحمه الله تعالى بمرو الروذ	
	سنة 510هـ. راجع الاعلام للزركلي، ج2، ص 259.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	البخارى	131
	الامام البخاري هو أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري. ولد	
	ببخاري سنة 194هـ وتوفي سنة 256هـ. وهو صاحب الصحيح أصبح	
	الكتب بعد كتاب الله.	
	راجع: مقدمة الترغيب والترهيب، ج1، ص 18.	
	البزار	132
	الامام البزار هو الحافظ أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البصرى.	
	وبزار نسبة الى بيع البذور أو اخراج دهنها. وقد مات بالرملة سنة	
	292هـ و هو من رجال الحديث وأئمتهم.	
	راجع: الترغيب والترهيب، ج1، ص 22.	122
	البيهقى البيهقى هو الامام الحافظ العلامة شيخ خراسان أبوبكر احمد	133
	(الإمام البيهاي) هو الأمام الحافظ العلامة لليخ خراسان البوبدر الحمد البن الحسين بن على البيهاي. ولد سنة 384هـ من	
	بن الحسين بن على البيهعي. ولد سنة 46رهد ولوقي سنة 674هـ من رجال الحديث فهو صاحب كتاب السنن الكبرى في عشر مجلدات. فهو	
	شافعي وقد ناصر مذهب الامام الشافعي فألف فيه من الكتب ما يقارب	
	الأف جزء	
	راجع: الترغيب والترهيب، ج1، ص 23.	
	البرزلي	134
	(البرزلي) هو أبو القاسم بن أحمد البرزلي البلوي. وهو فقيه ومفتى.	
	تُوفي سنة 841هـ. راجع: شجرة النور الزكية، ص 245.	
	أبو القاسم البغوى	135
	ليس هو الفراء البغوى الذي ترجمنا له فيما سبق تحت حرف الباء.	
	وانما هو أبو القاسم البغوى عبدالله بن محمد أحد شيوخ أبى على	
	القالى. كان محدث العراق في عصره. من أهم تصانيفه المعجم الكبير	
	للصحابة. توفي ليلة عيد الفطر سنة 317هـ.	
	راجع: الأمالي للقالي، ص "ح".	
	البابرتي	136
	هو أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي من مشاهير فقهاء الحنفية.	
	ومن مصنفاته شرح العناية على الهداية. توفي سنة 786هـ.	
	راجع: شرح العناية، ج1، ص 1. الداحي	137
	الباجي هو القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي. من	13/
	هو العاصلي ابو الوليد مسيمان بل حلف بل سمد بن ايوب البجي. من فقهاء المالكية. من أهم مؤلفاته المنتقى شرح الموطأ. توفى رحمه الله	
	سنة 494هـ. راجع: المنتقى، ج1، ص 1.	
	البهوتي	138
	مرى المحادث الشيخ أبو السعادات منصور بن يونس البهوتي. من كبار	
	فقهاء الحنابلة. من مؤلفاته الروض المربع شرح زاد المستنقع. توفي	
	رحمه الله سنة 105هـ. راجع: الروض المربع، ج1، ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	البحراني	139
	هو المحقق البحراني. فقيه إمامي. من مصنفاته كتاب الحدائق	
	الناضرة. توفى رحمه الله سنة 1186هـ.	
	راجع: الحدائق، ج1، ص 1.	
	البروسوى	140
	هو الشيخ اسماعيل حقى البروسوى. نسبة الى بلدة بروسا. العارف	
	بالله الفقيه المفسر من أهم مؤلفاته تفسيره المسمى روح البيان وقد	
	توفى سنة 1137هـ. راجع: روح البيان، ج1، ص 1.	
	بهز بن حکیم	141
	هو بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة. وهو تابعي مختلف في الاحتجاج	
	به. أما جده معاوية بن حيدة فهو صحابي جليل وقد صححه الحاكم.	
	راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 126.	1.10
	بريدة بن الحصيب الأسلمي	142
	هو بريدة بن الحصيب الأسلمي صحابي جليل. راوي لأحاديثه (ص).	
	صححه الحاكم. راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 114.	1.42
	بريرة	143
	هي مولاة لعائشة روت الحديث الذي شرع المكاتبة وقد اتفق عليه	
	البخارى ومسلم. راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 10. البراء	144
	البراء هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدى الأوسى الحارثي أبو عمارة.	144
	وقيل أبو عمرو. وقيل أبو الطفيل. نزل الكوفة. وقد روى عن النبي	
	(ص) وعلى وبلال وأبو أيوب وآخرين. وروى عنه عبدالرحمن بن	
	أبى ليلى وأبو اسحاق وغيرهم. شهد أحد والحديبية وما بعدها. قال	
	غزوت خمس عشرة غزوة. مات سنة 71هـ أو 72هـ.	
	راجع: المبطأ - بهامش الموطأ - ص 883.	
	بكير بن عبدالله بن الأشج	145
	بكير بن عبدالله بن الأشج أبو عبدالله ويقال أبو يوسف المدنى نزيل	
	مصر روى عن أبي أمامة بن سهل ومحمود بن نبيه وسعيد بن	
	المسيب وغير هم. وروى عنه ابنه مخرمة والليث وابن لهيعة. وقد وثقه	
	بن المدنى والنسائى وابن حبان. مات سنة 127هـ.	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – ص 884.	
	(حرف التاء)	146
	الترمذي	
	(الترمذي) هو الحافظ الكبير الحجة أبو عيسى بن سورة الترمذي. ولد	
	سنة 206هـ وتوفي سنة 279هـ و هو صاحب الجامع الشهير بالسنن.	
	راجع: مقدمة الترغيب والترهيب، ج1، ص 20.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	التميمي	147
	هو أبو الحسن التميمي. واسمه عبدالعزيز بن الحارث بن أسد. الفقيه	
	الحنبلي. وقد صنف في الأصول والفروع والفرائض. واشتغل بمسائل	
	الخلاف. توفي سنة 371هـ.	
	راجع: طبقات الحنابلة، ج1، ص 342.	
	(حرف الثاع)	148
	قويبة المتاذ المناد الم	
	ثويبة هي مولاة لأبي لهب عم النبي (ص) فقد روى أنه لما ولد النبي ا	
	عليه السلام، بشرت به ثويبة أبا لهب وكان مولاها. وقالت: لقد ولد الليلة لعبد الله ابن، فاعتقها أبو لهب سرورا به. فلم يضيع الله ذلك له	
	الليبة لعبد الله ابن في النقرة التي في أصل إبهامه.	
	وسعه بعد موت في العراه التي في العمل إبهامه. راجع: التحفة لابن القيم ص 20.	
	رمبع. مصد عبل می مصر کارد. الثوری	149
	هو سفيان الثوري واسمه سفيان بن سعيد الثوري. من كبار التابعين	119
	وفقهائهم. راجع: أحكام أهل الذمة، ج1، ص 31.	
	توبان المسان	150
	هو ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم. واسمه ثوبان بن بجدد	
	أبو عبدالله. وأصله من السراة، وهو مكان بين مكة واليمن. إشتراه	
	النبي صلى الله عليه وسلم ثم اعتقه وقد ظل في خدمته إلى أن التحق	
	صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى. توفي ثوبان بحمص سنة 54هـ.	
	راجع: الإصابة، ج1، ص 212.	
	(حرف الجيم)	151
	الجمل	
	هو سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل. من أهم تصانيعه تفسيره المسمى الفتوحات الإلهية. توفي سنة 1204هـ رحمه الله.	
	راجع: الفتوحات، ج1، ص 1. جابر بن عبدالله	152
	هو جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن كعب الأنصاري السلمي من	132
	المكثرين من رواية الحديث عن النبي (ص). من علماء الصحابة.	
	توفي سنة 74هـ بالمدينة المنورة.	
	راجع: ابن الأثير الجزري، أُسد الغابة، ج1، ص 307.	
	الجزولي	153
	(الجزولي) هو أبو زيد عبدالرحمن بن عفان الجزولي وهو فقيه. وقد	
	توفى سنة 741هـ. راجع: شجرة النور الزكية، ص 218.	
	جدامـة	154
	(جدامة) هي جدامة بنت وهب الأسدية، صحابية جليلة راوية لأحاديثه	
	صلى الله عليه وسلم. راجع: الاصابة، ج4، ص 59.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	الجكنى	155
	هو محمد حبيب الله بن الشيخ سيدى عبدالله بن مأيأبي الجكني.	
	اليوسفى نسبا المالكي مذهبا الشنقيطي اقليما وهو خادم علوم السنة	
	النبوية بالحرمين الشريفين ثم بالأزهر. وقد توفى بمصر سنة	
	1363هـ. ومن أهم آثاره زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم.	
	راجع: زاد المسلم ج1، ص 1.	
	الجصاص	156
	هو أحمد بن على أبوبكر الرازي المعروف بالجصاص. تفقه على أبي	
	الحسن الكرخي من مصنفاته أحكام القرآن وشرح مختصر الطحاوي	
	وشرح الجامع الصغير والجامع الكبير لمحمد بن الحسن. ولد عام	
	305هـ وتوفى رحمه الله ببغداد عام 370هـ.	
	راجع: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لمحى الدين القرشي ج1،	
	ص 222.	1.57
	حجاج بن أرطأة يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع الحديث 1300 ص 547.	157
	یروی سے ہو عبید کی 2 موری رابع استید 1500 سل 1901 میں ہور۔ جاہر بن زید	158
	هو جابر بن زيد الأزدى الجوفي البصري أبو الشعثاء. التابعي الجليل.	130
	روى عن ابن عساكر فأكثر ومعاوية وابن عمر. وروى عنه قتادة	
	وعمرو بن دينار وغيرهم. قال أحمد مات سنة 93هـ وقال ابن سعد	
	مات سنة 103هـ. راجع: أحكام أهل الذمة، ج2، ص 459.	
	جابر بن سمرة	159
	هو جابر بن سمرة بن جنادة السوائي، صحابي مشهور نزيل الكوفة.	
	روى عنه الشعبى وتميم بن طرفة. مات سنة 72هـ. وقبل سنة 76هـ.	
	راجع: أحكام أهل الذمة، ج2، ص 628.	
	جرير بن حازم	160
	هو جرير بن حازم الأزدى البصرى أبو النضر أحد الاعلام قال أبو	
	حاتم: صدوق صالح روى عن الحسن وابن سيرين وغير هم وروى	
	عنه بن عوف وأيوب وغيرهم مات سنة 170هـ.	
	راجع: أحكام أهل الذمة، ج2، ص 620.	1.71
	الجمصيي	161
	هو زين الدين الجمصى العاملي. من فقهاء الإمامية المعاصرين. من	
	مؤلفاته الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية.	
	راجع: الرضة، ج1، ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	الامام جعفر الصادق	162
	هو الامام جعفر الصادق بن الامام محمد الباقر بن الامام على زين	
	العابدين. وهو مؤسس مذهب الشيعة الجعفرية أي نسبة اليه أو الشيعة	
	الامامية أي أنها محصورة في الأئمة الاثنى عشر. وقد ولد سنة 80هـ	
	بالمدينة وتعلم على كبار علمائها واستوعب كل أراء معاصريه مما	
	مكنه من بلورة المذهب الجعفرى الامامي بأصوله وأهمها: أن القرآن	
	شامل لكل شيء لكن فهمه مختص بالأئمة. وأن المصادر عندهم كما	
	عند أهل السنة وهي القران والسنة والاجماع والعقل وغيرها.	
	راجع: المدخل للتشريع، للنبهان، ص 295 فما بعدها.	
	(حرف الحاء)	163
	الحسن البصرى	
	(الحسن البصري) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار أبوه	
	مولى زيد بن ثابت الأنصاري. وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي	
	(ص). من سادات التابعين وكبرائهم توفي بالبصرة سنة 110هـ.	
	راجع: الذهبي، سير الاعلام النبلاء، ج4، ص 563.	1.64
	الحصكفي	164
	هو محمد بن على بن محمد الحصني المعروف بعلاء الدين الحصكفي.	
	وهو فقيه حنفي ومفتى المذهب بدمشق. من أهم تصانيفه الدر المختار	
	فى شرح تنوير الأبصار. وقد ولد بدمشق عام 1025هـ وتوفى رحمه الله عام 1088هـ.	
	راجع: الزركلي، الأعلام، ج6، ص 294.	
	رابع. الروسي الا عادم الله على الله المطاب	165
	هو محمد بن محمد بن عبدالرحمن الرعيني المعروف (بالحطاب).	103
	فقيه مالكي متصوف، أصله من المغرب من مصنفاته مواهب الجليل	
	في شرح مختصر خليل توفي رحمه الله في طرابلس الغرب سنة	
	95هـ. راجع: ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص 337.	
	حمل	166
	هو حمل بن النابغة، صحابي هزلي وهو من جادل رسول الله (ص)	
	في دية الجنين. فقد اقتتات زوجته مع أخرى فرمتها بحجر فقتاتها وما	
	في بطنها. فقضى رسول الله (ص) أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة.	
	فقال حمل و هو زوج القاتلة: يا رسول الله كيف يغرم من لا شرب ولا	
	أكل ولا نطق ولا استهل بمثل ذلك بطل. فقال رسول الله (ص): "إنما	
	هذا من إخوان الكهّان من أجل سجعه الذي سجع" والحديث متفق عليه.	
	راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 238.	
	حسين المعلم	167
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع الحديث رقم 1301 ص 547.	
	حمید بن هلال	168
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 548.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	حجاج بن أرطأة	169
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 547.	
	صبیر بن أبی ثابت	170
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 549.	171
	حذیفه بن الیمان	171
	هو حذيفة بن حسل حيث أن اليمان لقب أبيه بعثه رسول الله (ص) يوم الخندق لمعرفة أخبار الكفار فأتى بخبر رحيلهم كان يعرف المنافقين	
	العدى للمعرف الحبار المعار فائي بعبر رحيتهم. قال يعرف المداعين أسهد حرب نهاوند. ولما قتل النعمان بن مقرن أمير الجيش تسلم الراية	
	وفتحت همدان والرينور على يده. وقد روى عن رسول الله (ص) مائة	
	حدیث مات سنة 36هـ	
	الحسن بن على رضى الله عنهما	172
	هو الحسن بن على بن أبى طالب وأمه فاطمة بنت رسول الله (ص).	
	ولد بالمدينة المنورة في السنة الثالثة من الهجرة. لم يشهد المشاهد مع	
	رسول الله (ص) لضغر سنه. ولكن بعد أن بويع والده بالخلافة شهد	
	معه المشاهد كلها وبعد مقتل على كرم الله وجهه بايعته شيعة أبيه	
	بالعراق خليفة ولكنه أثر مصالحة معاوية والتنازل له، مصداقا لنبوءة	
	رسول الله (ص). راجع: إتمام الوفاء للخضرى ص 208.	
	الحلى	173
	هو ابن ادریس الحلی فقیه إمامی جعفری من مصنفاته: إرشاد	
	الأذهان إلى أحكام الايمان. وكذلك كتاب تحرير الأحكام وغيرها. توفى	
	رحمه الله سنة 598هـ. راجع: إرشاد الأذهان للحلى، ص 1. أبو منصور الحلى	174
	بو منصور الحتى الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدى الحلي.	1/4
	فقيه إمامي جعفري. ولد سنة 648هـ وتوفي سنة 726هـ. من مصنفاته	
	كتاب تذكرة الفقهاء وكتاب قواعد الأحكام.	
	راجع: التذكرة للحلى، ج1، ص1.	
	حفص بن غیاث	175
	هو حفص بن غياث. يروى عنه أبو عبيد في الأموال.	
	راجع: ص 550.	
	الحسن بن واصل	176
	من الرواة المبهمين. حتى قيل أنه هو مخرمة بن بكير.	
	منش	177
	راوى من رواة الأحاديث لكنه من المبهمات. قالوا عنه أنه حسين بن	
	قيس. وقالوا إنه أبو على الرحبي. الماءا>	170
	الحاكم د اه ي مدمه تكرير الارماء في كتري الاربزية	178
	راوی مبهم تکرر إسمه فی کتب السنة. حرب	179
	حرب راوی مبهم تکرر اسمه فی کتب السنة.	1/9
	راوی مبهم سرر است می جا است.	ļ

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	(حرف الخاع)	180
	الخرشي	
	هو محمد بن عبدالله الخرشي. من فقهاء المالكية. من تصانيفه حاشية الخرشي على مختصر خليل. توفي رحمه الله سنة 1101هـ.	
	الخرسى على مختصر حين. توقي رحمه الله للله 1101 مد. راجع: حاشية الخرشي، ج1، ص 1.	
	الخرقي	181
	(الخرقي) هو عمر بن الحسين من أعيان فقهاء الحنابلة وقد توفي سنة	
	433هـ. راجع: إعجام الاعجام، محمود مصطفى، ص 103.	
	الخلال	182
	(الخلال) هو أحمد بن محمد بن هرون أبوبكر الخلال، حنبلي، مفسر	
	و عالم وفقيه ومحدث ولغوى، من أهل بغداد، توفى سنة 311هـ.	
	راجع: الزركلي، الاعلام، ج1، ص 206.	102
	الامام الخميني هو آية الله العظمي الامام الخميني المجدد الاسلامي وقائد الثورة	183
	الاير انية التي أسقطت شاه اير ان وأسست الدولة الاسلامية الحديثة. من	
	مؤلفاته كتاب تحرير الوسيلة.	
	الخوانسارى	184
	هو أحمد الخوانساري. فقيه امامي معاصر. من مصنفاته جامع	
	المدارك في شرح المختصر النافع توفي رحمه الله سنة 1405هـ	
	الخطيب البغدادي	185
	هو الحافظ أبوبكر أحمد بن الخطيب البغدادي. من المكثرين في	
	التأليف. وقد اشتهر بكتابة تاريخ بغداد. توفى سنة 463هـ. راجع: التاريخ، ج1، ص 1.	
	راجع. التاريخ، ج1، ص 1. خالد بن عمر	186
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 548 الأموال.	100
	خلاس	187
	هو خلاس بن عمرو. من التابعين. وقد روى عنه الامام البيهقي.	
	راجع: أحكام أهل الذمة لابن القيم، ج1، ص 391.	
	سیدی خلیل	188
	هو الشيخ الامام الجليل أبو الضياء سيدى خليل من كبار فقهاء المالكية.	
	من أهم مصنفاته كتاب المختصر الذي تولاه الأئمة بالشروح المفيدة.	100
	خصيف منه أن عدد في الأسال ما موم من 551	189
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 551.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	(حرف الدال)	190
	(الدیلمی) هو أبو شجاع شیرویه بن شهردار بن شیرویه ولد سنة	
	445هـ وتوفي سنة 509هـ أهم آثاره مسند الفردوس المسمى	
	الفردوس بمأثور الخطاب	
	راجع: مسند الفردوس/ط1/دار الكتب العلمية/بيروت/1986 تحقيق	
	السعيد بن بسيوني ز غلول.	
	الدارمي	191
	(الدارمي) هو أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن هرام	
	التميمي الدارمي السمرقندي. كان من أهل السنن حافظا ثقة. ولد سنة	
	180هـ وتوفي سنة 255هـ.	
	راجع: العكرى، شذرات الذهب، ج1، ص 130.	102
	الدردير هو أبو البركات أحمد بن محمد العدوى الأزهري الشهير بالدردير.	192
	هو ابو البركات احمد بن محمد العدوى الارهرى السهير بالدريدة فيه مالكي. من أهم مصنفاته: أقرب المسالك وشرحه ونظم الخريدة	
	والسنية في التوحيد. ولد في بني عدى بمصر سنة 1127هـ وتعلم	
	والمسية في الموحية. وقد في بني عدى بمصر سنة 1127هـ وعلم بالأزهر. وتوفي بالقاهرة سنة 1201هـ.	
	ب المرابر وتوسى بالمرابط 1201 م. راجع: شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف ص 359.	
	الداه الشنقيطي الموريتاني	193
	هو محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي الموريتاني وهو فقيه مالكي	175
	معاصر من أهم مصنفاته كتاب فتح الرحيم على فقه الأمام مالك	
	بالأدلة. راجع: فتح الرحيم، ص 1.	
	الداودي	194
	هو الامام العلامة الحافظ شمس الدين محمد بن على بن أحمد الداودي	
	المصرى الشافعي. وقيل كان مالكيا. كان شيخ أهل الحديث في	
	عصره. أخذ عن السيوطى أهم مصنفاته: طبقات المفسرين. وترجمة	
	شيخه السيوطى. وذيل على طبعات الشافعية للسبكى. توفى سنة	
	945هـ. راجع: الزركلي، الأعلام، ج7 ص 184.	
	داود بن أبي هند	195
	هو داود بن أبي هند القشيري، مولاهم، أبوبكر المصرى أحد الأعلام.	
	وقد روى عن الشعبي وابن المسيب وأبي العالية وغيرهم وروى عنه	
	يحى بن سعيد وقتادة والثوري وغيرهم وثقة أحمد والعجلي وأبو حاتم	
	والنسائي. مات سنة 139هـ وقيل سنة 140هـ.	
	راجع: الخزرجي، الخلاصة ج1 ص 95.	106
	الدمياطي فقر مي من أهم مؤافاته كتاب إمانة الطالبين	196
	فقيه من أهم مؤلفاته كتاب إعانة الطالبين.	
	راجع: الإعانة، ج1، ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	الدمشقى	197
	هو أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن الدمشقى العثماني الشافعي. من	
	فقهاء الشافعية، من مؤلفاته كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة.	
	راجع: الرحمة، ج1، ص 1.	
	دلهم	198
	من الرواة. روى عنه محمد بن ربيعة حديث الخف الأسود.	
	الدسوقى	199
	هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي من أهل دسوق بمصر	
	تعلم وأقام بالقاهرة من مؤلفاته حاشية الشرح الكبير على مختصر	
	خليل. وكتاب الحدود الفقهية. توفى رحمه الله عام 1230هـ.	
	راجع: الأعلام الزركلي، ج6 ص 17.	200
	الدار قطني	200
	هو الامام الحافظ على بن عمر الدار قطني. من أئمة الحديث. وأهم	
	اثاره سنن الدار قطني. توفي سنة 385هـ.	
	راجع: سنن الدار قطنی، ج1، ص 1. (حرف الذال)	201
	(حرف الدان) المدنى الذيات المدنى روى عن سعد وأبي الدرداء	201
	وأبي هريرة. وروى عنه بنوه سهيل وصالح وعبدالله وعطاء بن أبي	
	رباح والأعمش وغيرهم. قال أحمد: شهد الدار زمن عثمان. قال ابن	
	المدنى ثقة ثبت. وقال سعد: كثير الحديث. مات بالمدينة سنة 101هـ.	
	راجع: المبطأ بهامش الموطأ، ص 983.	
	(حرف الراء)	202
	الرملي	
	هو شمس الدين محمد أبو العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الرملي	
	المصرى الأنصارى. من كبار فقهاء الشافعية حيث اشتهر بالشافعي	
	الصغير. من مؤلفاته نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على	
	مذهب الامام الشافعي رحمه الله. توفي سنة 1004هـ.	
	راجع: نهاية المحتاج، ج1، ص 1.	
	الرامهرمزي	203
	من أهل العلم من أعماله كتاب الأمثال المشهور.	
	راجع: الأمثال ص 1. الراعي	
		204
	هو الشاعر المشهور من أشهر شعره أبياته:	
	أخليفة الرحمن إنا معشر * حنفاء نسجد بكرة وأصيلا	
	عرب نرى لله في أموالنا * حق الزكاة منز لا تنزيلا	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	الرازى (الفخر)	205
	هو الامام محمد الرازى فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر	
	الشهير بخطيب الرى. وهو فقيه ومفسر. من أهم كتبه تفسيره المشتهر	
	بالتفسير الكبير مفاتيح الغيب وقد ولد سنة 544هـ وتوفى سنة 604هـ	
	(حرف الزاي)	206
	زياد بن عبدالرحمن اللخمي، صاحب مالك. وكان فقيه الأندلس. وقد	
	توفى سنة 193هـ راجع: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص 311.	
	السري الزجاج	207
	هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن السرى الزجاج البغدادي. كان	
	نحوى زمانه. توفى سنة 311هـ.	
	راجع: الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج14، ص 60.	200
	الامام زيد بن على	208
	هو أبو الحسن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب يقال له	
	زيد الشهيد. أقام بالكوفة وقرأ على واصل بين عطاء راس المعتزلة.	
	ولد سنة 79هـ واستشهد سنة 121هـ. وهو مؤسس مذهب الشيعة الزيدية. راجع: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص 122.	
	الريدية. راجع. ابن هندان، وقيات الاعيان، جر، في 122.	209
	رور (فر) هو زفر بن الهزيل بن قيس بن سليم صاحب أبو حنيفة و هو من	209
	أهل الحديث لكن غلب عليه الرأى. ولد سنة 110هـ وتوفى سنة	
	158هـ. راجع: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص 317.	
	الزرقاني	210
	هو محمد عبدالباقي بن يوسف الزرقاني. من فقهاء المالكية. من	210
	تصانیفه شرح الزرقانی علی مختصر خلیل وشرح الزرقانی علی	
	موطأ الامام مالك. توفي رحمه الله سنة 1122هـ.	
	راجع: الشرح، ج1، ص 1.	
	الزهرى ابن شهاب	211
	(الزهرى) هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب بن عبدالله بن	
	الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري، أبوبكر تابعي	
	ثقة من أهل المدينة، أحد أكابر الحفاظ والفقهاء، أول من دون الحديث.	
	كان يحفظ ألفين ومئاتى حديث نصفها مسند نزل الشام واستقر بها	
	كتب عمر بن عبداالعزيز الى عماله: عليكم بابن شهاب، فانكم لا	
	تجدون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه مات بشغب (آخر حد الحجاز	
	وأول حد فلسطين) سنة 124هـ. وكان مولده سنة 58هـ.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج9، ص 445.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	الزمخشري	212
	هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي	
	الزمخشرى ينسب الى زمخشر وهى قرية من قرى خوارزم ورد	
	بغداد غير مرة وأخذ منها الأدب عن النيسابوري والأصبهاني وشيخ	
	الاسلام أبي منصور الحارثي وسافر مكة وجاور بها فسمى جار الله.	
	كان معتزليا. أهم مصنفاته الكشاف في تفسير القرآن. ولد سنة 497هـ	
	بزمشخر وتوفى سنة 538هـ بجرجانية خوارزم ودفن بها.	
	راجع: أساس البلاغة، ص 5.	212
		213
	راوى تكرر اسمه في كتب السنة المطهرة. واسمه زهير بن أبي	
	علقمة.	214
	الزيلعي الذين عثمان بن على الزيلعي. فقيه حنفي. من مصنفاته تبيين	214
	الحقائق شرح كنز الدقائق توفى سنة 742هـ.	
	العقائل شرح عبر التعالق. توقى شقة 44/ هد. راجع: كتابه التبيين، ص 1.	
	رهبع. هج محبيرات الزرقاء	215
	الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء. فقيه معاصر له مؤلفات عديدة. نذكر	213
	منها: المدخل الفقهى العام. راجع: المدخل، ج1، ص 1.	
	الزركلي	216
	هو خير الدين لزركلي الفقيه المؤرخ. من أهم مؤلفاته الأعلام الذي	
	اشتهر به.	
	زید بن سلاف	217
	فقيه شافعي. من أهم أعماله الشرح على الرملي.	
	راجع: الشرح، ج1، ص 1.	
	العلامة زروق	218
	هو أحمد بن محمد البرنس الفاس المعروف بزروق. من كبار فقهاء	
	المالكية. من أهم أعماله شرحه على الرسالة. توفي سنة 899هـ.	210
	زرارة بن أبي أوفي	219
	هو زرارة بن أبى أوفى الحرشى. أبو حاجب البصرى. قاض البصرة. روى عن عمران بن حصين والمغيرة بن شعبة و عبدالله بن سلام وأبو	
	هريرة. وروى عنه: فتادة وعلى بن زيد وأيوب. وثقة النسائي وابن	
	سعد. توفى سنة 23هـ. راجع: أحكام أهل الذمة ج1، ص 389.	
	زید بن اسلم	220
	ر	
	وابن عمر وجابر. وروى عنه بنوه أسامة وعبدالرحمن وعبدالله ومالك	
	والسفيانان وخلق. قال يعقوب بن شيبة: ثقة من أهل الفقه والعلم. وكان	
	عالما بالتفسير . توفي سنة 136هـ .	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – ص 895.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	(حرف السين)	221
	سلیمان بن یسار	
	هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة بنت الحارث أحد فقهاء	
	المدينة السبعة. توفي سنة 100هـ.	
	راجع: الشيرازي، طبقات الفقهاء ج1، ص 43.	
	السرخسي	222
	هو الإمام محمد بن أحمد بن سهل السرخسى من كبار فقهاء الحنفية	
	من أهم مصنفاته كتاب المبسوط المشهور في الفقه توفي رحمه الله	
	سنة 483هـ. راجع: المبسوط، ج1، ص 1.	
	سفيان بن عينية	223
	هو سفيان بن عينية بن ميمون الهلالي. هو صحابي جليل ومحدث.	
	توفى سنة 198هـ. راجع: طبقات الحفاظ، ص 119، ج1.	
	سعد بن أبي وقاص	224
	هو سعد بن أبى وقاص الزهرى أبو اسحاق، صحابى جليل، أول من	
	رمي بسهم في سبيل الله، كان مستجاب الدعوة، كان سابع من أسلموا،	
	ومبشرا بالجنة. قيل توفي سنة 54هـ. وقيل سنة 55هـ وقيل سنة 58هـ.	
	راجع: الإستيعاب، ج2، ص 18.	
	سعد بن معاذ	225
	سعد بن معاذ بن النعمان بن الأوس الأنصاري. الصحابي يكني أبا	
	عمرو. شهد بدرا ورمي بسهم يوم الخندق. وحكم في بني قريظة. توفي	
	سنة 5هـ. راجع: الاستيعاب، ج2، ص 35.	
	سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الوالبي أبو محمد أو أبو عبدالله	226
	الكوفي. تابعي ثقة. كان فقهيا عابدا فاضلا وورعا. كان كاتبا لعبدالله بن	
	عقبة بن مسعود قاضى الكوفة ولما خرج عبدالرحمن بن محمد بن	
	الأشعث على عبدالملك بن مروان، كان سعيد معه إلى أن قتل	
	عبدالرحمن فذهب سعيد إلى مكة فأخذه واليها خالد القسرى بعد مدة	
	وأرسله إلى الحجاج، فقتله بواسط في سنة 95هـ و هو ابن 49 سنة.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج4، ص 11.	
	سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى و هب المخزومي القرشي أبو محمد.	227
	كان سيد التابعين، وأحد فقهاء المدينة السبعة. وكان أحفظ الناس لأحكام	
	عمر بن الخطاب وأقضيته مات سنة 94هـ وهو ابن خمس وسبعين	
	سنة.	
	راجع: تهذيب التهذيب، ج4، ص 84.	
	سيد قطب	228
	سيد قطب هو مفكر اسلامي معاصر مصري. من أهم تصانيفه تفسيره	
	الشهير في ظلال القرآن استشهد سنة 1966م الموافق 1387هـ.	
	رحمه الله.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	سفيان الثورى	229
	هو سفیان الثوری بن سعید بن مسروق من بنی ثور ابن عبد مناف.	
	أبو عبدالله كان سيد زمانه في علوم الدين والتقوى وهو أمير	
	المؤمنين في الحديث من أهم كتبه الجامع الكبير والجامع الصغير	
	وكلاهما في الحديث. ولد في الكوفة سنة 97هـ/716م.	
	راجع: التلبيس لابن الجوزى ص 103.	
	السيستاني	230
	هو على الحسين السيستاني من فقهاء الإمامية المعاصرين من	
	مؤلفاته كتاب منهاج الصالحين. راجع: المنهاج، ص 1.	
	سهل بن سعد	231
	هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد الصحابي الأنصاري أبو ثابت شهد	
	بدرا والمشاهد كلها. روى عنه ابناه أبو امامة وأسعد وعبدالله وابن أبى	
	ليلى وأخرون. مات بالكوفة سنة 38هـ.	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – للسيوطي ص 902.	222
	سنين ابو جميلة	232
	هو من بنى سليم وجد منبوذا في عهد عمر رضي الله عنه فاستجوبه	
	عمر ثم قضى في المنبوذ بأنه حر وولاؤه لمن عثر عليه ونفقته على	
	بيت المال. راجع: المنتقى للباجى ج6، ص 2. السيوطي	233
	السيوطي هو جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. من فقهاء الشافعية. من	233
	المكثرين في التأليف، حيث بلغت مؤلفاته نيفا وخمسمائة كتاب في	
	مختلف الفنون. ولد سنة 849هـ بأسيوط. وتوفي سنة 911هـ	
	راجع: سنن النسائي بشرحه، ج1، ص 1.	
	السندي	234
	هو الامام المحقق أبو الحسن نور الدين بن عبدالهادى السندى الأصل	231
	والمولد. من فقهاء الحنفية. له تأليف كثيرة. منها حاشيته على شرح	
	السيوطي على سنن النسائي. توفي رحمه الله سنة 1138هـ بالمدينة	
	المنورة ودفن بالبقيع.	
	راجع سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي ج1، ص 2.	
	السيد البكرى	235
	هو العلامة أبوبكر بن السيد محمد شطا الدميطي. المشهور بالسيد	
	البكرى. من فقهاء الشافعية. ومن مصنفاته: حاشية إعانة الطالبين على	
	حل ألفاظ فتح المعين. توفى سنة 1360هـ. رحمه الله.	
	راجع: الحاشية، ج1، ص 1.	
	الفقية السمر قندى	236
	هو مولانا الشيخ نصر بن محمد بن ابراهيم السمرقندي. فقيه ومحدث	
	من كتبه تنبيه الغافلين. وكتاب بستان العارفين	
	راجع: البستان ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	السبكى	237
	فقيه ومؤرخ من كبار فقهاء الشافعية. من أهم مؤلفاته كتاب طبقات	
	الشافعية. راجع: أحكام أهل الذمة لابن القيم، ج1، ص 74.	
	سمرة بن جندب	238
	هو سمرة بن جندب بن هلال الفزارى. صحابي جليل من الشجعان	
	القادة. نشأ في المدينة ونزل البصرة. كان زياد يستخلفه إذا غاب. لما	
	مات زياد أقره معاوية عاما ثم عزله مات بالكوفة أو البصرة سنة	
	<u>59هـ. راجع: الإصابة ج3، ص 130.</u>	
	سليمان التميمي	239
	هو سليمان بن طرخان المعروف بسليمان التميمي. يروى عنه الامام	
	أحمد بن حنبل. راجع: أحكام أهل الذمة ج2، ص 674.	
	(حرف الشين)	240
	الشوكاني	
	هو شيخ الاسلام محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الصنعاني	
	الشوكاني نسبة الى شوكان قرية من قرى اليمن. من أئمة الشيعة	
	الزيدية. له مؤلفات كثيرة منها نيل الأوطار. ولد سنة 1172هـ وتوفى	
	سنة 1255هـ. رحمه الله. راجع: نيل الأوطار ج1، ص 5.	241
	الأمام الشافعي	241
	هو الامام الشافعي أبو عبدالله محمد بن ادريس الشافعي صاحب	
	المذهب. وقد ولد سنة 150هـ بمدينة غزة بفلسطين. وتوفى سنة	
	204هـ بمصر ودفن بالقرآفة وقبره بها مشهور. راجع: الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج10، ص 95.	
	راجع. التمبي، سير اعارم التبارع، ج10، في 95.	242
	الشعبي هو عامر بن شراحيل بن عيد. وقيل: عامر بن عبدالله بن	242
	(السعبي) مو عامر بن معراكين بن عيد. ولين عامر بن عبد الله بن الشعبي كان فقيها	
	شاعرا. اتصل بعبدالملك بن مروان، وكان نديمه ورسوله إلى ملك	
	الروم. كما استقضاه عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه مما يدل على	
	تمكنه و علمه.	
	كان ضئيلا نحيفا حيث ولد لسبعة أشهر لكنه كان ذكيا يضرب المثل	
	باستيعابه وحفظه. وقد توفي سنة 103هـ. لكن هناك أقوال أخرى في	
	سنة وفاته.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج5، ص 65.	
	شيخ زادة	243
	هو عبدالرحمن بن محمد بن سليمان الكيبولي المعروف بشيخ زادة.	
	من فقهاء الحنفية. من مصنفاته مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر.	
	توفى رحمه الله سنة 1078هـ. راجع: المجمع، ج1، ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	الشربيني	244
	هو الشيخ شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني. من فقهاء الشافعية.	
	من مؤلفاته مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج. توفى سنة	
	972هـ. رحمه الله. راجع: المغنى، ج1، ص 1.	
	شعیب بن محمد	245
	هو شعیب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي و هو والد	
	عمرو بن شعیب. وقد روی عن أبیه وجده وعن عبادة بن الصامت	
	وابن عمر وابن عباس ومعاوية وروى عنه ابناه عمر وعمرو وثابت	
	البناني وعطاء الخراساني وغيرهم وقد وثقه ابن حبان	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – للسيوطي ص 904.	
	شعبة	246
	هوٍ شعبة بن الحجاج العتكى الحافظ المشهور. يروى عنه أبو عبيد في	
	الأموال. راجع: الأموال ص 548.	
	شريك	247
	هو شريك بن عيد النخعي. يروى عنه أبو عبيد في الأموال. وابن القيم	
	في أحكام أهل الذمة.	
	راجع: الأحكام ج2، ص 446 والأموال ص 548.	2.10
	الشريف على بن محمد	248
	فقيه حنفي. من أهم كتبه شرح السراجية.	
	راجع: شرح السراجية، ص 1.	2.40
	الشاذلي	249
	هو الشيخ على أبو الحسن المالكي الشاذلي المصرى. من مصنفاته	
	كتاب كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني.	
	راجع: الكفاية ج1، ص 1.	250
	شريح القاضى	250
	هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر الكندى	
	أبو أمية الكوفي. من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الاسلام. ولي ا	
	القضاء في زمان عمر وعثمان وعلى ومعاوية حيث مكث في القضاء	
	ستين سنة الى أن عزله الحجاج سنة 77هـ. كان ثقة في الحديث مأمونا في القضاء مات بالكوفة سنة 78هـ.	
	راجع: تهذیب التهذیب ج4، ص 326. الشهید الأول	251
	السهيد الأول من كب العاملي الشهير بالشهيد الأول. من كبار فقهاء	231
	الامامية الجعفرية. من مؤلفاته كتاب الدروس الشرعية وكتاب القواعد	
	والفوائد في الفقه والأصول والعربية. توفي رحمه الله سنة 786هـ.	
	والعوالد في العده والالعمول والعربية. توتي رحمه الله للله 00/ للد. راجع: الدروس، ج1، ص 1.	
	راجع. اسروس ع١٠ ص ١.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	الشهيد الثاني	252
	هو العلامة رين الدين العاملي. من كبار فقهاء الامامية الجعفرية. من	
	مصنفاته كتاب مسالك الافهام الى تنقيح شرائع الاسلام. توفى سنة	
	966هـ. عليه رحمة الله.	
	راجع: المسالك، ج1، ص 1.	
	الشهرستاني	253
	هو أبو الفتح محمد عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني الفقيه	
	الفيلسوف. من أهم مؤلفاته كتاب: الملل والنحل في الفلسفة الاسلامية.	
	وقد ولد سنة 467هـ وتوفي سنة 548هـ.	
	راجع: الملل والنحل ص 1.	254
		254
	هو أبو اسحاق الشيرازي. فقيه ومؤرخ. من أهم مؤلفاته طبقات الفقهاء. توفي سنة 467هـ. راجع: الطبقات، ج1، ص 1.	
	العقهاء. توقی سنة 1740ء. راجع. العبدات 11 ص 1.	255
	الصاوي	233
	هو العالم العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوى من فقهاء المالكية. من	
	مصنفاته بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير في الفقه.	
	وكذلك تفسيره المعروف بحاشية الصاوى على تفسير الجلالين	
	راجع: الحاشية، ج1، ص 1.	
	صفوان بن سليم	256
	صحابي جليل. مولى راوى للحديث وفقيه روى عن مولاه حميد بن	
	عبدالرحمن بن عوف وعن ابن عمر وأنس وعبدالله بن جعفر	
	وغيرهم وروى عنه مالك وزيد بن أسلم وابن المنكدر والليث	
	وغيرهم قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث عابدا.	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – للسيوطي ص 904.	257
	(حرف الضاد)	257
	ضمضم بن قتادة صحابي. وقد استنكر أن ولده أسود فقال له (ص): "لعل ابنك هذا	
	نزعه عرق". وبذلك حكم النبي (ص) أن الولد للفراش - كما بينا في	
	فصل النسب – ولم يجعل خلاف الشبه واللون دلالة يجب الحكم بها.	
	راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 196.	
	العلامة ضياء الدين عمر	258
	هو العلامة ضياء الدين عمر الشهير بخطيب الرى. وهو والد الامام	
	محمد الرازى فخر الدين، صاحب التفسير الكبير ومفاتيح الغيب.	
	راجع: التفسير الكبير، ج1، ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	(حرف الطاء)	259
	الإمام الطبراني هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي	
	اللخمى وينسب إلى طبرية وهي قرية على بحيرة طبرية بالأردن. وقد	
	ولد سِنة 260هـ وتوفي سنة 360هـ أي أنه عاش مائة عام. وقد حدث	
	عن أكثر من ألف شيخ. و هو صاحب السنن.	
	راجع: مقدمة الترغيب والترهيب، ج1، ص 21.	
	الطبرى	260
	هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الأملى الطبرى أبو جعفر صاحب	
	التصانيف الكثيرة. وأهمها تفسيره المشهور. ولد بامل سنة 224هـ	
	وتوفى سنة 310هـ.	
	راجع: الداودي، طبقات المفسرين ج2، ص 106.	2.51
	الطوسى	261
	هو شخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن على الطوسى. من فقهاء	
	الامامية الجعفرية الكبار. من أهم مصنفاته كتاب الخلاف في الفقه	
	وكتاب المبسوط توفي رحمه الله سنة 460هـ.	
	راجع: المبسوط، ج1، ص 1. الطباطبائي	262
		262
	هو العلامة على الطباطبائي. من فقهاء الامامية. من مصنفاته رياض	
	المسائل في بيان الأحكام بالدلائل. توفي سنة 1231هـ عليه رحمة الله.	
	راجع: الرياض، ج1، ص 1. الطحاوي	263
	المصدوق الأمام الطحاوي. من فقهاء الحنفية. من مصنفاته حاشية الطحاوي	203
	على الدر المختار. توفي رحمه الله سنة 611هـ.	
	راجع: حاشية الطحاوى، ج1، ص 1.	
	طاوس	264
	هو طاوس البناني. من التابعين ومن فقهائهم ومعبري الرؤيا منهم.	201
	وهو ممن يوجبون الزكاة في مال اليتيم. فإن لم يزك المال حتى بلغ	
	ورشد فليعلم بذلك، حتى يزكيه، لما مضى من السنين. قال طاوس: فإن	
	لم يفعل الولى ذلك، فالإثم في عنقه.	
	ذكره أبو عبيد في الأموال، الحديث رقم 1332، ص 555.	
	(حرف الظاء)	265
	الظاهري	
	هو داود بن على الظاهري – أبو سليمان – وهو أحد الأئمة. وهو	
	مؤسس مذهب الظاهرية واليه تنسب الطائفة الظاهرية وسمعت بذلك	
	لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وأعراضها عن التأويل والرأى والقياس.	
	وكان داود أول من جهر بهذا القول. توفى رحمه الله سنة 270هـ	
	الموافق 884م. راجع: التلبيس لابن الجوزي ص 29.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	ابن حزم الظاهري	266
	هو الامام أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. مجدد	
	القرن الخامس الهجرى وحامل لواء مذهب الظاهرية. من أهم كتبه	
	المحلى في الفقه الظاهري. وقد توفي سنة 456هـ.	
	راجع: المحلى، ج1، ص 1.	
	(حرف العين)	267
	العراقي	
	(العراقي) وهو زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين بن	
	عبدالرحمن حافظ العصر وصاحب الألفية. ولد بمصر سنة 725هـ	
	وتوفى سنة 806هـ.	
	راجع: احياء علوم الدين، ج1، ص "ز".	
	العز بن عبدالسلام	268
	العزبن عبدالسلام هو عبدالعزيزبن عبدالسلام بن أبى القاسم بن	
	الحسن بنِ محمد المهذب أبو محمد السلمي الدمشقي. فقيه شافعي،	
	مغربي الأصل. ولد بدمشق ورحل الى بغداد فأخذ عن شيوخها. من	
	تصانيفه القواعد الكبرى توفى بالقارة رحمه الله تعالى سنة 660هـ.	
	راجع: الزركلي، الاعلام، ج4، ص 21.	
	عمر بن الخطاب	269
	هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل العدوى القرشي أبو حفص	
	الصحابي الجليل. وقد استشهد سنة 23هـ.	
	راجع: ابن عبدالبر، الاستيعاب في أسماء الأصحاب، ج2، ص 45.	
	عطاء بن أبي رباح	270
	(عطاء بن أبي رباح) هو أسلم بن صفوان القرشي. تابعي ثقة. كان	
	عالما فقيها كثير الحديث. ولد في جند باليمن سنة 27هـ. ونشأ بمكة	
	وكان مفتى أهلها ومحدثهم مات بمكة سنة 114هـ.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج7، ص 114.	
	عکرمة مولی ابن عباس	271
	هو عكرمة بن عبدالله البربري المدني، أبو عبدالله، مولى عبدالله بن	
	عباس تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي. كان كثير	
	التطواف بالبلدان. توفى بالمدينة سنة 105هـ.	
	راجع: تهذيب التهذيب، ج7، ص 263.	272
		272
	عمر بن عبدالعزيز هو الخليفة الصالح والملك العادل. ويقال له خامس	
	الخلفاء الراشدين تشبيها له بهم ولد ونشأ بالمدينة وولى الخلافة بعهد	
	من سليمان بن عبدالملك ، اخبار عدله وحسن سياسته كثيرة ومعروفة،	
	في خلال مدة خلافته القصيرة وهي سنتان ونصف توفي سنة 101هـ	
	وقيل أنه دس له السم و هو بدير سمعان من أرض المعرة فمات به	
	ودفن فيه. راجع: تهذيب التهذيب، ج2، ص 475.	

العلم وترجمته	المسلسل
عروة بن الزبير	273
عروة بن الزبير بن العوام أبو عبدالله. تابعي جليل. أحد الفقهاء السبعة	
بالمدينة. أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق توفى سنة 94هـ.	
راجع: السيوطي، طبقات الحفاظ، ج1، ص 29.	
العينى	274
1	
	27.5
	275
' ' '	
· '	
	276
	270
,	
العثيمين	277
هو العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. من فقهاء الحنابلة	
المعاصرين. له مؤلفات وفتاوى. من تصنيفاته الشرح الممتع على زاد	
المستنقع. توفى رحمه الله سنة 1422هـ.	
عبدالعزيز بن باز	278
l ————————————————————————————————————	
,	
	270
_	279
'	
,	
	280
	200
l '	
_	
	عروة بن الزبير بن العوام أبو عبدالله. تابعى جليل. أحد الفقهاء السبعة عروة بن الزبير بن العوام أبو عبدالله. تابعى جليل. أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. أمه أسماء بنت أبى بكر الصديق. توفى سنة 94هـ. العينى المعيوطى، طبقات الحفاظ، ج1، ص 29. العينى هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحسين المعروف ببدر الدين العينى. من كبار فقهاء الحنفية. من أهم مصنفاته البناية شرح الهداية. توفى سنة 855هـ. راجع: البناية للعينى، ج1، ص 1. عثمان بن أبى العاص الثقفى أبو عبدالله. صحابى جليل. وراوية استعمله النبى (ص) على الطائف. ثم أقره أبوبكر و عمر. روى عنه الحسن وابن سيرين وابن المسيب و غير هم. مات سنة 51هـ. المبلأ – بهامش الموطأ – للسيوطى، ص 920. عليش من فقهاء المالكية. من عليش من فقهاء المالكية. من عليش محمد بن أحمد عليش من فقهاء المالكية. من الفترى على مذهب الامام مالك. توفى سنة 929هـ رحمه الله. العثيمين راجع: الفتح، ج1، ص 1. العثيمين. من فقهاء الحنابلة العثيمين. من فقهاء الحنابلة المعاصرين. له مؤلفات وفتاوى. من تصنيفاته الشرح الممتع على زاد المعاصرين. له مؤلفات وفتاوى. من تصنيفاته الشرح الممتع على زاد المستقع. توفى رحمه الله سنة 1422هـ.

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	العدوى	281
	هو الشيخ على الصعيدي العدوى المالكي. من فقهاء المالكية. من أهم	
	تأليفه حأشيته على كفاية الطالب الرباني.	
	راجع: الحاشية، ج1، ص 1.	
	على بن أبي طالب	282
	هو على بن أبى طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو	
	الحسن. الهاشمي القرشي. ابن عم رسول الله (ص) وصهره أمير	
	المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين كناه رسول	
	الله (ص) بأبي تراب أول الناس اسلاما بعد خديجة رضى الله عنها.	
	ولد بمكة سنة 23هـ قبل الهجرة. كان اللواء في يده في أكثر المشاهد.	
	ولما آخي رسول الله (ص) بين أصحابه قال له: أنت أخي شهد بدرا	
	وأحد وسائر المشاهد وأبلى ببدر وأحد والخندق وخيبر البلاء العظيم ا	
	بويع بالخلافة بعد مقتل عثمان. وكان ما كان من الأحداث. جعل الكوفة ا	
	حاضرة له إلى أن قتله بن ملجم سنة 40هـ. روى عن النبي (ص)	
	586 حديثًا. راجع: الاصابة، ج4، ص 269. عثمان بن عفان	283
	هو عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي أبو عمرو وأبو عبدالله	263
	ويقال له أبو ليلي وذو النورين. ثالث الخلفاء الراشدين وأحد العشرة	
	المبشرين. من الكبار الذين اعتز بهم الاسلام عند ظهوره. ولد بعد	
	الفيل بست سنين وأسلم بعد البعثة بقليل. كان غنيا شريفا في الجاهلية.	
	أول من هاجر الى أرض الحبشة. لم يشهد بدر التخلف على تمريض	
	رقية بنت رسول الله (ص) زوجته ولما ماتت زوجه (ص) أم كلثوم	
	جهز نصف جيش العسرة من ماله. من الست الذين مأت رسول الله	
	(ص) وهو عنهم راض. بويع بالخلافة بعد وفاة عمر رضى الله عنهما	
	سنة 23هـ. قتل سنة 35هـ والأحداث معروفة.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج7، ص 139.	
	عبدالرحمن بن عوف	284
	هو عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبدالحارث أبو محمد	
	الزهري. من أكابر الصحابة وأحد العشرة المبشرين بالجنة. وأحد	
	الستة أصحاب الشوري الذين جعل عمر الخلافة فيهم. أحد السابقين	
	الى الاسلام، قيل: هو الثامن. ولد بعد الفيل بعشر سنين. أسلم و هاجر	
	الهجرتين. شهد بدرا والمشاهد كلها. جرح يوم أحد 21 جرحا. توفى	
	بالمدينة سنة 32هـ. راجع: تهذيب التهذيب، ج6، ص 244.	207
	عمرو بن طارق	285
	راو للأحاديث. ذكره أبو عبيد في الأموال. الحديث رقم 1299. في المنات من الاتماد دين المنات من المنات من المنات المنا	
	خطبته (ص) وأمره بالاتجار في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة.	
	راجع: الأموال ص 547.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	عمرو بن شعیب	286
	هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص السهمي	
	أبو ابراهيم القرشي. وهو صاحب السلسلة المعروفة عند رواة	
	الأحاديث بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. فهو قد روي عن أبيه	
	وسالم وسعيد بن المسيب ومجاهد وطاوس. وروى عنه أبو حنيفة	
	والأوزاعي وأيوب وابن جريح وغيرهم مات سنة 118هـ	
	راجع: السيوطي، المبطأ - بهامش الموطأ - ص 925.	
	العرزمي	287
	هو محمد بن عبيد العرزمي. يروى عنه أبو عبيد في الأموال وهو	
	ضعيف. راجع: الأموال ص 547.	
	عبدالله بن على الافريقي	288
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. قالوا عنه ضعيف.	
	راجع: الأموال ص 547.	
	عمرو بن دينار	289
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع: الأموال ص 547.	
	عباد بن العوام	290
	هو عباد بن العوام الكلابي الواسطى أبو سهل ثقة من رجال الحدث.	
	فيه تشيع. توفي سنة 185هـ. راجع: الاعلام للزركلي، ج4، ص 29.	201
	عائشة الصديقة بنت أبى بكر الصديق هي عائشة الصديقة بنت أبى بكر الصديق عبدالله بن عثمان، أم	291
	المؤمنين، وأفقه نساء المسلمين كنيتها أم عبدالله. كان أكابر الصحابة	
	يراجعونها في الدين. توفيت رضي الله عنها سنة 58هـ.	
	راجع: الاصابة لأبن حجر، ج4، ص 359.	
	عثمان بن الأسود	292
	تابعي، يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 550.	2)2
	على بن ثابت	293
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 550.	_>5
	عبدالرحمن بن أبي ليلي	294
	تابعي. يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 548.	
	على بن يزيد	295
	راوى. تردد اسمه في كتب السنة. قالوا عنه: إنه ضعيف.	
	عبدالحميد الشرواني	296
	فقيه. من مصنفاته حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح	
	المنهاج. بالاشتراك مع أحمد بن قاسم العبادي.	
	راجع: الحواشي، ص 1.	
	عبدالسلام بن عبدالله	297
	فقيه من مصنفاته المحرر في الفقه راجع المحرر ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	عبدالله بن دینار	298
	راوى للأحاديث. قال عنه صاحب كنز العمال إنه ضعيف.	
	العسكرى	299
	راوى. تكرر اسمه في أحاديث السنة.	
	عكاشة بن محصن	300
	هو أخ جدامة بنت و هب من أمه. راوى للأحاديث.	
	راجع: سبل السلام، ج3، ص 145.	201
	هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أهوم الأنصاري الخزرجي المدني	301
	أبو الوليد شهد العقبتين وكان أحد النقباء. وشهد بدرا وأحد وبيعة	
	الرضوان والمشاهد كلها. روى عنه ابنه الوليد وحفيده عبادة وأبو	
	امامة وأنس وجبير وخلف كان من سادات الصحابة مات بالشام في	
	خلافة معاوية. راجع: المبطأ - بهامش الموطأ - ص 909.	202
	عامر بن وائلة هو عام أحد روى عن عبدالله بن عمر أبي	302
	الطفیل. روی عنه قتادة والز هری و عمرو بن دینار و خلق کثیر. نزل	
	الكوفة ثم مكة، ومات بها سنة 100هـ. وقيل سنة 107هـ وهو آخر	
	الصحابة موتا. راجع: المبطأ - بهامش الموطأ - ص 909.	
	عبدالله بن الزبير	303
		303
	بنت أبى بكر. هاجرت به حملا وولدته بعد الهجرة. وكان فصيحا	
	شجاعا أكلس لا لحية له. بويع بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية سنة	
	64 أو 65. وكانت مدة خلافته تسع سنين وقد غلب على الحجاز	
	والعراقين واليمن ومصر وأكثر الشام حتى حاربه عبدالملك بن	
	مروان وهزمه وقتله سنة 73هـ	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – ص 911.	
	عمرو بن العاص	304
	هو عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي. أسلم سنة 20هـ، قبل	
	الفتح بأشهر. وأمره النبي (ص) علي جيش ذات السلاسِل سكن مصر	
	ومات بها سنة 42هـ. راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – ص 925.	
	عبدالله عمرو بن حرام	305
	هو عبدالله بن عمرو بن حرام بن تعلبة الأنصاري السلمي المدني وهو	
	والد جابر بن عبدالله. الصحابي الجليل.	207
	عبدالرزاق من الرواة وله كتاب الجامع.	306
	العقبلي	307
	من المهتمين بالسنة المطهرة. له كتاب الضعفاء.	507

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	عمران بن حصین	308
	هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف أبو بجيد الخزاعي. من علماء	
	الصحابة. أسلم هو وأبو هريرة سنة 7هـ. كانت معه راية خزاعة يوم	
	فتح مكة بعثه عمر الى أهل البصرة ليفقههم وولاه قضاءها. حيث	
	توفّى سنة 52هـ. راجع: تهذيب التهذيب، ج8، ص 125.	
	عبيدالله	309
	هو عبيدالله بن عبدالله بن عقبة بن مسعود الهذلي مفتى المدينة. من	
	أعلام التابعين. كان معلما لعمر بن عبدالعزيز. مات سنة 98 بالمدينة.	
	راجع: تذكرة الحفاظ ج1، ص 74.	
	(حرف الغين)	310
	الغزالي	
	هو محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الغزالي الشهير بحجة الاسلام.	
	ولد عام 450هـ وتوفي عام 505هـ. شافعي المذهب من أهم مصنفاته	
	إحياء علوم الدين. رحمه الله.	
	راجع: الزركلي – الاعلام، ج7، ص 247.	
	الغنيمي	311
	هو عبدالغني بن طالب الغنيمي الميداني. من فقهاء الحنفية. من أهم	
	مصنفاته اللباب شرح الكتاب. توفي رحمه الله سنة 1298هـ.	
	راجع: اللباب، ج1، ص 1.	
	الغروى	312
	هو العلامة قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي الغروي. من فقهاء	
	المالكية. من مصنفاته شرحه على الرسالة بهامش شرح العلامة	
	زروق مات سنة 837هـ. راجع: الشرح، ج1، ص 1.	
	(حرف الفاع)	313
	الفيروز آبادي	
	الفيروز أبادي هو أبو اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروز	
	أبادى الشير ازى من فقهاء الشافعية. من أهم مصنفاته المهذب في فقه	
	الأمام الشافعي. وقد توفي سنة 476هـ. رحمه الله.	
	راجع: المهذب، ج1، ص 1.	
	فاطمة بنت محمد (ص)	314
	هي سيدة نساء العالمين. تزوجها على رضى الله عنه في السنة الثانية	
	من الهجرة في شهر رمضان وبني عليها في ذي الحجة. ولدت له	
	الحسن والحسين وزينب ورقية وأم كلثوم ماتت بالمدينة بعد موته	
	(ص) بثلاثة أشهر. راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 149.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	(حرف القاف)	315
	قتادة	
	(قتادة) هو قتادة بن دعامة بن قتادة أبو الخطاب السدوسي البصري	
	الضرير الأكمة. ولد سنة 60هـ وتوفي سنة 117هـ.	
	راجع: الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج5، ص 269.	
	القاسم بن عبدالرحمن	316
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع الأموال ص 550.	2.1.
	القاسم بن محمد	317
	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أبو محمد ويقال	
	له أبو عبدالرحمن. كان أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. كان صالحا ثقة،	
	من سادات التابعين. عمى في أواخر عمره. وتوفى بقديد حاجا أو	
	معتمرا سنة 107هـ و هو ابن سبعين سنة.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج8، ص 333. القاسمی	318
	العاسمي هو محمد جمال الدين القاسمي. علامة الشام والمجدد لعلوم الاسلام.	310
	مو معمد بيس العين العاسمي عرب السام والمعبد عبوم المساوم. من أهم تصانيعه تفسيره المعروف بمحاسن التأويل لقد أشاد بالقاسمي	
	الكثيرون منهم الأمير شكيب أرسلان والسيد محمد رشيد رضا. وقد	
	ولد عام 1283هـ الموافق عام 1866م وتوفي عام 1332هـ الموافق	
	1914م. رحمه الله تعالى. راجع: المحاسن، ج1، ص 1.	
	القرطبي	319
	هو محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح (بسكون الراء) أبو عبدالله	
	الأنصارى الخزرجي. فقيه مالكي ومفسر. سمع عن ابن رواج وابن	
	الجميزي والشيخ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي شارح مسلم	
	وغيرهم من أهم تصانيفه تفسيره المشهور الموسوعي (الجامع لأحكام	
	القرآن). توفي سنة 171هـ رحمه الله تعالى.	
	راجع: الداودي طبقات المفسرين ج2، ص 66.	
	القرافي	320
	هو الأمام أبو العباس أحمد بن ادريس الصنعهاجي القرافي. من فقهاء	
	المالكية. من تصانيفه أنوار البروق في أنواء الفروق. توفي سنة	
	. 684هـ. رحمه الله. راجع: الأنوار، ج1، ص 1.	221
	القاسم	321
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال وابن القيم في أحكام أهل الذمة.	
	راجع: الأموال ص 548. القاسم محمد ابراهيم	322
	العاسم محمد ابر اهيم الكندى. فقيه شافعي من مؤلفاته بيان الشرع.	322
	مو العالم محمد ابر اهيم العددي. تعيد مدعي من موتدات بيال المدرع. راجع: البيان، ج1، ص 1.	
	ر جع. الجين ١٠٠ – ١٠٠	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	قاض خان	323
	فقيه حنفي. من مصنفاته فتاوى قاض خان المشهورة. وقد شاركه فيها	
	عدد من علماء الهند. راجع: الفتاوى، ج1، ص 1.	
	القفال	324
	هو سيف الدين أبوبكر محمد الشاش القفال فقيه شافعي من مصنفاته	
	حلبة العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء. راجع: الحلبة، ج1، ص 1.	
	قیس بن سعد	325
	هو قيس بن سعد بن عبادة. كان أبوه قد قسم ماله في حياته بين بنيه.	
	وبعد وفاته ذهب اليه أبوبكر وعمر رضى الله عنهما بخصوص أخيه	
	الصغير الذي ولد بعد وفاة أبيه. فقال: "أما شيء أمضاه سعد فلا أرده.	
	ولكن أشهد كما أن نصيبي له". راجع: ابن حزم، ج9، ص 142.	226
	(حرف الكاف) الكرخي	326
	العركي المحسين أبو الحسن الكرخي فقيه حنفي انتهت اليه	
	مو عبيد العنفية بالعراق. وكان مولده بالكرخ ووفاته ببغداد. من تصانيفه	
	شرح الجامع الصغير وشرح الجامع الكبير وكلاهما في فقه الحنفية.	
	توفي رحمه الله سنة 340هـ	
	راجع: الاعلام للزركلي ج4، ص 193.	
	الكحلاني	327
	هو السيد الامام محمد بن اسماعيل الصنعاني الكحلاني المعروف	
	بالأمير من أئمة الشيعة الزيدية وفقهائها ومجددي دينها وعلمائها ولاه	
	الامام المنصور من أئمة اليمن الخطابة بجامع صنعاء. ومن أهم	
	تصانيفه: منحة القفار وشرح التنقيح وعلوم الحديث وسبل السلام. وقد	
	ولد سنة 1059هـ بكحلان وتوفى سنة 1182هـ عن مائة وثلاث	
	وعشرين سنة. رحمه الله. راجع: سبل السلام، ج1، ص 6.	
	الكشناوي	328
	هو أبوبكر بن حسن الكشناوي. من فقهاء المالكية. من أهم تصانيفه	
	أسهل المدارك شرح ارشاد السالك في فقه امام الأئمة مالك.	
	راجع: أسهل المدارك ج2، ص 1. الكاساني	220
	الحاسائي المام علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني من كبار فقهاء	329
	الحنفية ويلقب بملك العلماء. من أهم مصنفاته بدائع الصنائع في ترتيب	
	المنطقة ويتعب بمنت المعماع. من المم مصنفات بدائع المصنائع في ترتيب الشرائع. توفي سنة 587هـ. راجع: البدائع، ج1، ص 1.	
	الكليايكاني	330
	م معمد رضا الموسوى الكلبايكاني. من فقهاء الامامية. من مؤلفاته	
	كتاب هداية العباد. توفى سنة 1414هـ. راجع: الهداية ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	
	(حرف اللام)	331
	الليث	
	هو الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي المصرى. أبو الحارث. من	
	الموالى. كان اماما لأهل مصر في الفقه والحديث. وقد استقل بالفتوى	
	في زمانه. ولد سنة 93هـ وتوفي سنة 174هـ.	
	راجع: الطقبات، لابن سعد، ج7، ص 517هـ. لبابة بنت الحارث	222
		332
	هى أم الفضل لبابة بنت الحارث بن حزن الهلالية وهى زوج العباس ابن عبدالمطلب لها صحبة وراوية. روى عنها ابنها عبدالله بن عباس	
	ومولاها عمير وأنس بن مالك وعبدالله بن الحارث بن نوفل. قال ابن	
	عبدالبر: يقال أنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة. وكان النبي (ص)	
	يزورها ويقيل عندها. راجع: المبطأ – بطبعة الموطأ – ص 957.	
	الليث بن أبي سليم	333
	هو راوى تابعي يروى عنه أبو عبيد في الأموال عن نافع عن ابن	
	عمر. راجع الأموال ص 549. كما راجع أحكام أهل الذمة، ج2، ص	
	.62	
	(حرف الميم)	334
	محمد صادق الروحاني	
	هو محمد صادق الحسيني الروحاني. فقيه امامي معاصر. من أهم	
	مؤلفاته كتاب فقه الصادق. راجع: فقه الصادق ص 1.	225
	المرغيناني هو الامام برهان الدين على بن أبى بكر المرغيناني من كبار فقهاء	335
	الحنفية. من أهم تصانيفه كتاب الهداية شرح بداية المبتدى. وقد توفى	
	سنة 593هـ. راجع: الهداية ج1، ص 1.	
	محمد الخضري بك	336
	هو الشيخ محمد الخضرى بك بن الشيخ عفيفي الباجوري المصرى.	
	من الفقهاء والأصوليين وكتاب السيرة النبوية المعاصرين. من أهم	
	مؤلفاته كتاب أصول الفقه عليه رحمة الله	
	راجع: أصول الفقه، ص 1.	
	معاوية بن قرة	337
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال وابن القيم في أحكام أهل الذمة.	
	راجع: الأموال ص 548. وأحكام أهل الذمة ج2، ص 617.	220
	محمد أمين زين الدين	338
	فقيه جعفرى معاصر من مؤلفاته كلمة التقوى توفى سنة 1419هـ.	
	راجع: كلمة التقوى ص 1. منصور	339
	منصور يروى عنه أبو عبيد في الأموال. روى حديث ليس في مال اليتيم زكاة	339
	يروى عد ابو عبيد في الأموال. روى محيث بيش في من اليبيم رده ورقمه 1319. راجع ص 551 كتاب الأموال لأبي عبيد.	
	ور الله الرابع عن الرابع ع	<u> </u>

الصفحة	العلم وترجمته			
	محمد فرید و جدی	340		
	فقيه ومفسر معاصر من مؤلفاته تفسير المصحف المفسر			
	راجع: المصحف المفسر ص 1.			
	محمد محمود حجازى	341		
	فيقيه ومفسر معاصر من مؤلفاته تفسيره المعروف بالتفسير الواضح			
	راجع: التفسير الواضح ص 6.			
	معاوية بن حيدة	342		
	هو معاویة بن حیدة القشیری صحابی جلیل و هو محتج بأحادیثه التی			
	رِواها عن رسول الله (ص) منها حديث: "في كل سائمة إبل في			
	أربعين بنت ليون".			
	راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 126.			
	محمد بن صفویان	343		
	فقيه حنبلي. من مؤلفاته كتاب منار السبيل. راجع: المنار ص 1.			
	الشيخ المفيد	344		
	هو محمد بن محمد بن النعمان أبو عبدالله المشهور بالشيخ المفيد. فقيه			
	مجتهد من أهم كتبه كتاب المقنعة وهو من فقهاء الامامية وقد توفي			
	سنة 413هـ. راجع: المقنعة، ج1، ص 1.			
	المثنى بن الصباح	345		
	هو راو. لكن قال عنه النسائي متروك وقالوا أيضا ضعيف ذكر في			
	حديثه (ص) بالأمر بالاتجار في مال اليتيم. ذكره أبو عبيد في الأموال،			
	ص 546.	2.4.6		
	مندل بن على	346		
	من الرواة. أوردوا عنه حديث الاتجار في مال اليتيم الذي رواه عمرو			
	بن شعيب عن أبيه عن جده لكن قيل عن مندل هذا أنه ضعيف ورقم			
	الحديث بالأموال 1299. راجع: الأموال لأبي عبيد ص 549.	2.47		
	مالك بن مغول	347		
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 550 الحديث رقم 1313.	2.40		
	محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص	348		
	هو جد عمرو بن شعیب لم یخرج الشیخان حدیثه و عبارة (عمرو بن			
	شعیب عن أبیه عن جده) تفید ضمیر أبیه وجده، إن كان معناه أن أباه			
	شعیبا، روی عن جده محمد أن رسول الله (ص) قال كذا فیكون مرسلا			
	لأن جده محمدا لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم. وإن كان الضمير الذي في أبيه عائدا الى شعيب، والضمير في جده الى عبدالله، فيراد أن			
	الذي في ابيه عائدا الى سعيب، والصمير في جده الى عبدالله، فلهذه العلة المعيبا روى عن جده عبدالله، فلهذه العلة			
	المعيبا روى على جده عبدالله، فللعيب لم يدرك جده عبدالله، فلهده العله الم يخرجا حديثه. قال الذهبي: قد ثبت سماع شعيب عن جده عبدالله.			
	م يحرج حديثة. قال الدهبي. قد نبت سماع سعيب على جده عبدالله. وقد احتج به أرباب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم			
	وقد الحدج به اربب السلل الاربعة وابل حريمة وابل حبال والحاجمأه. راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج2، ص 68.			
	اهد. راجع. المحارثي، سبن السارم، ج2، من 100.			

	مجالد بن سعید	
	مجاند بن سعید	349
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 551.	
	المواق	350
ى الشهير بالمواق.	هو عبدالله محمد بن يوسف بن أبى القاسم العبدر:	
پل شرح مختصر	من كبار فقهاء المالكية. من مؤلفاته التاج والاكل	
.1	خليل. توفي سنة 897هـ. راجع: التاج، ج1، ص	
	الماوردي	351
	هو أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي ال	
, فقه مذهب الأمام	الشافعية وعلمائهم من مصنفاته الحاوى الكبير في	
وى، ج1، ص 1.	الشافعي توفي رحمه الله سنة 450هـ راجع: الحا	
	معاوية بن أبي سفيان	352
ى، أسلم سنة 8هـ،	هوٍ معاوية بن أبي سفيان، القرشي الأموى الصحاب	
	وأسس الدولة الأموية، وتوفى بدمشق سنة 60هـ	
292هـ.	راجع: هوامش غريب الحديث للهروى، ج4، ص	
	الأمام مالك بن أنس	353
ب المذهب وقد ولد	هو الامام مالك بن أنس بن مالك بن عامر صاحد	
	سنة 95هـ بالمدينة وتوفى سنة 179هـ.	
	راجع: طبقات الحفاظ ص 89.	2.7.1
. 1 . 1	مسلم	354
1	الامام مسلم هو أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسل	
الصحيح في حديث	ولد سنة 206هـ. وتوفى سنة 261هـ. وهو صاحب	
	رسول الله صلى الله عليه وسلم.	
	راجع: مقدمة الترغيب والترهيب، ج1، ص 22.	255
1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	معاذ بن جبل	355
	معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري أبو عبداله الصحابة. وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام وا	
l '	سنة 18هـ. راجع: تقريب التهذيب، ج2، ص 255	
	محمد بن سيرين أبوبكر، الأنصاري بالولاء. ولد بال	356
	نشأ بزازا. لكنه تفقه وروى الحديث وتبحر في ع	330
,	تبعیا ثقة وقد اشتهر بالورع وتعبیر للرؤیا. مات سن	
J., 3.3.2.110	سبع وسبعين سنة.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج9، ص 214.	
	ر بع. مه يب مه يب بايره ص 214. المنذري	357
اهد عبدالعظيم بن	هو الامام المحدث والشيخ الحافظ المتقن الورع الز	357
1 '	عبدالقوى بن عبدالله بن سلامة بن سعد زكى الدين	
	الشامي المصرى ولد في غرة شعبان سنة 581هـ	
	من ذي القعدة سنة 656هـ. من أهم آثاره كتاب الن	
	راجع: مقدمة الترغيب والترهيب ج1، ص 24 فما	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	المر داوى	358
	هو علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان المرداوي السعدي الحنبلي.	
	من فقهاء الحنابلة الكبار. من مؤلفاته الانصاف في معرفة الراجح من	
	الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل. توفى رحمه الله سنة	
	885هـ. راجع: الانصاف، ج1، ص 1.	
	المتقى	359
	هو على بن حسام الدين الشهير بالمتقى من المحدثين. من أهم أثاره	
	كتاب منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. طبع بهامش مسند	
	الامام أحمد بن حنبل. راجع: المسند، ج1، ص 1.	
	محمد بن ربيعة	360
	من الرواة. وقد روى عنه (دلهم) حديث الخف الأسود.	
	المحلي	361
	(المحلى) هو محمد بن أحمد بن محمد بن ابر اهيم جلال الدين المحلى.	
	ولد بمصر سنة 791هـ وتوفى سنة 864هـ. من أهم كتبه تفسيره	
	بالاشتراك مع جلال الدين السيوطي. والمسمى بتفسير الجلالين.	
	راجع: الداودي، طبقات المفسرين، ج2، ص 80.	2.62
	مجاهد	362
	هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي. المقرى. تابعي. كان الشرخ القراء والمفردي: ما 104 م	
	شيخ القراء والمفسرين بمكة. ولد سنة 21هـ ومات سنة 104هـ.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج10، ص 42. المهلب	363
	المهبب في تفسيره لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا	303
	طيبات ما أحل الله لكم" ولقد عدد الأسباب التي من أجلها نهي رسول	
	الله (ص) من التبتل فهو من تابعي التابعين.	
	راجع: الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص 262.	
	ر الله الله الله الله الله الله الله الل	364
	هو مهنأ بن يحى الشامي السلمي من كبار أصحاب الامام أحمد صحبه	
	حتى مات وقد روى عنه الكثير جدا من الأحكام التي لا تحصى وقد	
	كتب عنه عبدالله بن أحمد مسائل كثيرة رواها عن أبيه. فهو من تابعي	
	التابعين. راجع: طبقات الحنابلة، ج1، ص 251.	
	مكحول	365
	هو أبو عبدالله مكحول بن عبدالله الشامي من السند و هو مولى المرأة	
	من قيس. لكنه صار عالم الشام ولم يكن أبصر منه بالفتيا في زمانه.	
	سمع من أنس بن مالك ووائلة وغيرهما روى عنه الزهرى وعطاء	
	وربيعة وغيرهم مات سنة 118هـ روى عنه أبو عبيد في الأموال.	
	راجع: سبل السلام، ج4، ص 53.	
	محمد ابراهيم الكندى	366
	فقيه. من مؤلفاته كتاب بيان الشرع. راجع بيان الشرع ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته	
	محمد بن طلحة	367
	من رواة الأحاديث النبوية. تكرر اسمه في كتب السنة.	
	معاذ بن جبل	368
	هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائد بن عدى بن كعب	
	الأنصاري الخزرجي أبو عبدالرحمن الصحابي الجليل كان أعلم	
	الأمة بالحلال والحرام. وأحد الستة الذين جمعوا القرآن في عهد النبي	
	(ص). أسلم و هو ابن ثماني عشرة سنة. شهد بدرا وأحد والعقبة	
	والخندق والمشاهد كلها. بعثه النبي (ص) الى اليمن قاضيا ومرشدا.	
	توفى سنة 18هـ. راجع: تهذيب التهذيب، ج10، ص 186.	2.60
	المغيرة بن شعبة	369
	هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب بن مالك بن	
	كعب بن عمرو (الثقفي) أبو محمد وأبو عيسى وأبو عبدالله شهد	
	الحديبية وبيعة الرضوان. له مائة وستة وثلاثون حديثًا. كان فطنا من	
	دهاة العرب. ولاه عمر البصرة ففتح ميسان وهمدان. وولاه الكوفة ثم أ أقره عثمان ثم عزله. مات سنة 50هـ.	
	راجع: الجكني، زاد المسلم، ص 294.	
	المازري	370
	هو محمد بن على بن عمر التميمي. منسوب الى مازر بجزيرة صقلية.	370
	من فقهاء المالكية. أشهر كتبه المعلم لفوائد المسلم. توفي سنة 536هـ.	
	راجع: وفيات الأعيان، ج1، ص 486.	
	محمد بن الحكم	371
	هو محمد بن الحكم أبوبكر الأحول. كان الامام أحمد يبوح اليه بالشيء	
	من الفتيا لا يبوح به لكل أحد. مات قبل الامام أحمد بثمان عشرة سنة	
	وذلك في سنة 223هـ. راجع: طبقات الحنابلة، ج1، ص 223.	
	مروان بن الحكم	372
	كان واليا على المدينة في عهد بني أمية والخلفاء من بعد يزيد بن	
	معاوية انحدروا منه. كان في مجلسه ولم ينكر على ابن يامين حين قال	
	أن قتل ابن الأشرف كان غدرًا حيث قتل بأمر رسول الله (ص). وكان	
	محمد بن مسلمة جالسا و هو شيخ كبير فقال: يا مروان أيغدر رسول الله	
	صلى الله عليه وسلم عندك؟ والله لا يأويني واياك سقف بيت إلا	
	المسجد وأما أنت يا ابن يامين، فلله على، إن أفلت وقدرت عليك، وفي	
	يدى سيف إلا ضربت به رأسكأهـ.	
	راجع: ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ج2، ص 866.	

الصفحة	العلم وترجمته	
	محمد بن مسلمة	373
	هو محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري الحارثي المدني. حليف بني	
	الأسهل شهد بدرا والمشاهد. وكان من فضلاء الصحابة وقد استخلفه	
	النبي (ص) في بعض غزواته روى عنه ابنه محمود والمسور بن	
	مخرمة وجابر وأخرون. مات بالمدينة سنة 42هـ رضى الله عنه.	
	راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – للسيوطي ص 935.	
	محمد بن المنكدر بن عبدالله	374
	هو محمد بن المنكدر بن عبدالله بِن الهِدير التيمي. روى عن أبيه	
	وجابر وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب وأبى هريرة وعائشة	
	وغيرهم وروى عنه ابناه يوسف والمنكدر والزهري وأبو حنيفة	
	ومالك وشعبة والسفيانان. وكان يجتمع اليه الصالحون. وقد وثقه بن	
	معين. مات سنة 31هـ. راجع: المبطأ – بهامش الموطأ – ص 935.	
	محمد بن بكير الحضرمي	375
	هو محمد بن بكير الحضرمي محدث تكرر ذكره في كتب السنة. قال	
	الحاكم: محمد هذا صدوق. وثقة غير واحد. روى عنه ابن القيم في	
	أحكام أهل الذمة. راجع: ج1 ص 136.	276
	محمد بن کعب القرظی	376
	هو محمد بن كعب القرطبي. محدث روى عنه ابن القيم في أحكام أهل الذات المدار	
	الذمة. راجع: ج1، ص 136. محمد بن الحسن	377
	هو محمد بن الحسن الشيباني أبو عبدالله صاحب الامام أبو حنيفة	311
	وناشر علمه. ولاه الرشيد القضاء بالدقة ثم عزله. له تصانيف كثيرة،	
	منها الجامع الكبير والجامع الصغير والمبسوط والزيادات توفي سنة	
	189هـ. راجع: وفيات الأعيان، ج1، ص 453.	
	المحقق الحلي	378
	هو نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن. من فقهاء الامامية. من أهم	
	تصانيفه المختصر النافع في فقه الامامية. توفي سنة 676هـ.	
	راجع: المختصر ص آ.	
	(حرف النون)	379
	النجفى	
	هو محمد حسن النجفى. فقيه شيعي إمامي معاصر. من أهم أعماله	
	جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام وهو سفر شرح فيه شرائع	
	الاسلام للمحقق الحلى. راجع: الجواهر، ج1، ص 1.	
	النسائي	380
	هو الامام أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن على الخراساني النسائي	
	القاضي. من أهم أعماله السنن أو الصحيح وهو من كتب الحديث	
	المعروفة. ولد سنة 215هـ. وتوفى سنة 303هـ في فلسطين.	
	راجع: الترغيب والترهيب، ج1، ص 1.	

الصفحة	العلم وترجمته		
	النيسابوري أو ابن البيع	381	
	هو الأستاذ العلامة والبحر الفهامة أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن		
	محمد الضبى النيسابورى المعروف في زمنه بابن البيع كان حافظا		
	متقنا كبيرا واماما للمحدثين ولد سنة 321هـ. وتوفى سنة 405هـ.		
	راجع: الترغيب والترهيب، ج1، ص 22.		
	النجدى	382	
	هو عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي. من فقهاء		
	الحنابلة. من مصنفاته حاشية الروض المربع. توفي رحمه الله تعالى		
	في سنة 1392هـ. راجع: حاشية الروض، ج1، ص 1. النووي	202	
	اللووي هو الامام محى الدين أبو زكريا يحى بن شرف الدين النووي الدمشقي.	383	
	من كبار فقهاء الشافعية ومن المكثرين في التأليف. من أهم مصنفاته		
	شرح مسلم والأذكار والمهذب وغيرها. ولد سنة 631هـ وتوفي سنة		
	671هـ. راجع: الأذكار ص 1 فما بعدها.		
	النسفي	384	
	هو الأمام أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفى. من أهل		
	العلم الراسخين. من أهم مصنفاته تفسيره المعروف بمدارك التنزيل		
	وحقائق التأويل توفى رحمه الله سنة 701هـ.		
	راجع: مدارك التنزيل، ج1، ص 1.		
	نافع بن جبیر	385	
	هو مولى على رضى الله عنهما.		
	النفراوي	386	
	هو الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنأ النفر اوى المالكي الأز هرى.		
	توفى سنة 1120هـ. راجع: الفواكه الدواني، ج1، ص 1.	207	
	نافع	387	
	هو مولى بن عمر يقال له أبو عبدالله نافع بن سرجس كان من كبار ا		
	التابعين من أهل المدينة. سمع ابن عمر وأبا سعيد وهو من الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم. مات سنة 117هـ وقيل سنة		
	المسهورين بالحديث المحكود عنهم. منت سنت 11 مدولين سنة 120 هـ. راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج4، ص 45.		
	(حرف الهاء)	388	
	الهيثم بن جميل	300	
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 548.		
	هند بنت عتبة	389	
	هي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف وهي زوجة		
	أبى سفيان بن حرب وأم معاوية بن أبى سفيان مؤسس الدولة الأموية.		
	أسلمت عام الفتح. توفيت سنة 14هـ.		
	راجع: الكحلاني، سبل السلام، ج3، ص 218.		

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	هشام بن عروة	390
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 551.	
	همام بن یحی	391
	فقيه ومحدث تكرر اسمه في كتب السنة المطهرة.	202
	(حرف الواو)	392
	وهب بن منبه هو وهب بن منبه بن كامل التابعي الصنعاني الزماري الأنباوي أبو	
	عبدالله. مؤرخ، كثير الأخبار عن الكتب القديمة عالم بأساطير الأولين	
	ولا سيما الإسرائيليات، كان عابدا فقيها. ولاه عمر بن عبدالعزيز	
	قضاء صنعاء. ولد بصنعاء سنة 34هـ ومات بها سنة 114هـ.	
	راجع: تهذیب التهذیب، ج11، ص 166.	
	(حرف الياء)	393
	يحى بن الحسين	
	هو يحى بن الحسين. فقيه زيدى معاصر. من مؤلفاته الأحكام في	
	الحلال والحرام راجع: الأحكام، ج1، ص 1.	
	يزيد بن هارون ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن	394
	روى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع ص 548.	205
	یحی بن ادم محدث تکرر اسمه فی کتب السنة.	395
	محت تحرر اللمه في حتب السله. يحي بن يحي الغساني	396
	یعی بی یعی المعدی محدث تکرر اسمه فی کتب السنة	370
	یعلی	397
	والى اليمن في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب.	
	يحي بن المرتضى	398
	هو الامام يحى بن المرتضى من أئمة الزيدية. وهو والد أحمد بن يحى	
	بن المرتضى صاحب كتاب البحر الزخار، المعروف لدى الكافة.	
	یزید بن قسیط	399
	فقيه تابعي. أفتى بأن العطايا ينتفع بمنافعها لكن لا تملك رقابها.	
	راجع: القرطبي، الجامع لأحكام القران، ج1، ص 298.	400
	يحى بن أيوب راو. ذكره أبو عبيد في الأموال، ص 546.	400
	راو: قطره ابو عبید فی ۱۵ موران فض ۱۳۵۰. بو سف بن ماهك	401
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال – راجع الحديث 1300 ص 547.	101
	یحی بن سعید	402
	يروى عنه أبو عبيد في الأموال. راجع الحديث رقم 1301 ص 547.	
	يعقوب بن شيبة	403
	من فقهاء تابعي التابعين تكرر اسمه كراوى في كتب السنة المطهرة.	

الصفحة	العلم وترجمته	المسلسل
	یزید بن زریع	404
	تابعي ومحدث روى عن عوف بن مالك الأشجعي وغيره تكرر اسمه	
	في كتب السنة المطهرة.	

الفهرس الخامس: الكلمات الغريبة والمصطلحات و هو مرتب على حسب حروف الهجاء

رقم الصفحة	المعني	الكلمة أو الاصطلاح	م
		(حرف الألف)	
	إمتص	إمتلج	1
	تناول الثدى بالفم	الإملاجة	2
	الإمتصاص	الإمتلاج	3
	أى توقى	احتظر	4
	جمع أمة أي المملوكة	الإماء	5
	عطاء	اقتثام	6
	البحِث هن التبرئة والكشف عن الشيء	الاستبراء	7
	مسألة	إشراف	8
	جمع اسم و هو ما يعرف به الشخص	الأسامي	9
	الممتنعة	السنغ	10
	جعله يبرك	أناخه	11
	من لا زوج بها	آمت المرأة	12
	طويل العمر	الأقرع	13
	الورق	أواق	14
	من نفحه إذا مخضه أي جمده	الأنفحة	15
	كثيرة الأنين والتشكي	الأنانة	16
	كثيرة التعصيب لرأسها		
	أظهر سروره من هذه الفعلة	إغتبط	17
		(حرف الباء)	
	جبل بالمدينة عند ينبع. وقد غزاه	بطن بواط	18
	النبي(ص) في السنة الثانية من الهجرة		
	يريد قريشا		
	تزوجوا بمعنى أنهم كبروا	بانوا	19
	التي تصقل وجهها كثيرا أو التي تغضب	البراقة	20
	على الطعام.		
	التي تتكون من القشرة وهي الوعاء في	البيضة	21
	ظاهر ها.		
		(حرف التاء)	
	التشديد	التنطع	22
	تلكأ وتوقف	تلدن	23
	نتجر نتكتم	تبضیع تنطوی	24
	نتكتم	تنطوى	25
	تجمع	تلم	26
	الجماعة	الشعث	27

رقم الصفحة	المعنى	الكلمة أو الاصطلاح	م
,	تتحمل	تحمل	28
	الشتات	الشمل	29
	لا تسرك	تسوءك	30
	التعظيم	التفخيم	31
	تسيل	تشخب	32
		(حرف الجيم)	
	لا قرون لها	جماء	33
	أمر من الأمور التي تجمع الناس	الجامعة	34
	_	(حرف الحاء)	
	ما يتوقى به	حظار	35
	جمع حرة. ضد الأمة	الحرائر	36
	بستان	حائط	37
	التي ترمي إلى كل شيء بحدقتها وتشتهيه	الحداقة	38
	الأصل	الحجر	39
	تغیر وانکسار من خوف ما یعاب به	الحياء	40
	التي تحن إلى زوج آخر أو ولد من زوج	الحنانة	41
	آخر		
	الحيوان المنوى عند الرجل	الحيمن	42
		(حرف الخاء)	
	أى نباتا حسنا	خضرا	43
		(حرف الدال)	
	جمع دعموص. دودة الماء	دعامیص	44
	الدار أو الزبل	الدمن	45
		(حرف الذال)	
	مبدأ الخلق	الذرء	46
	ما بين الاثنين إلى التسع	الذود	47
		(حرف الراء)	
	التي لا تفهم أو التي تمشي مشيا ثقيلا	الذود (حرف الراء) الرهبلة	48
	المنزل	الربعة	49
		(حرف الزاى)	
	ذات اللون الأزرق الفاحم	الزرقاء	50
		(حرف السين)	
	تغير لونها من الكمودة	سفعاء	51
	الماء الجارى	السيح	52
	هي مادة سائلي داخل النواة تحيط بالخلية.	السايتوبلازم	53
	وهي المسئولة عن البيضة بعد تلقيحها		
	الجوادة	السمحة	54
	كثيرة الصخب	السخابة	55

رقم الصفحة	المعنى	الكلمة أو الاصطلاح	م
,	القبيح والشرير	السوء	56
	القبيحة	الستواء	57
	إراقة	سفك	58
		(حرف الشين)	
	المسنة وفيها بقية. وقالوا هي الزرقاء	الشهبرة	59
	الندية.		
	كلمة زجر البعير بمعنى سر وتروى	شأ	60
	بالسين والشين.		
	كثيرة الكلام	الشداقة	61
	نصف كلمةً. ومعناه الذي يعين على القتل	شطر كلمة	62
	بأقل دلالة.		
		(حرف الصاد)	
	ضد الفساد	الصلاح	63
	توبة أو نافلة	صرفا . الصقب	64
	ما يليه ويقرب منه	الصقب	65
		(حرف العين)	
	أى زنا	عاهر	66
	النوبة	العقبة	67
	الدم الجامد الغليظ	العلقة	68
	شاة كانوا يذبحونها لآلهتهم في الجاهلية	العتيرة	69
	من فقد أمه	عجى	70
	النخل يشرب بعروقه	عثرى	71
	الزرع الذي لا يسقى بل يشرب من	العذي	72
	المطر.		
	الجرب و هو داء يتمعط منه وبر الإبل.	العرّ والعُرّ والعرّة	73
	الفاسقة	العاهرة	74
	فريضة أو ندبة	عدلا	75
		(حرف الغين)	
	جمع أغلال يوضع على العنق ليحد من	الغل	76
	الحركة.		
	الحركة. كثيرة الغضب	غضوب	77
		(حرف الفاء)	
	الحافر	فرسن	78
	أول ما تنتجه الناقة	فرس <u>ن</u> الفرع	79
	من الفرع و هو علو الشرف	الفريع	80
	المعاصي	الفواحش	81
	منعة الأعمال الصالحة	فسحة من الدين	82
	الفاجر	الفاسق	83

رقم الصفحة	المعنى	الكلمة أو الاصطلاح	م
		(حرف القاف)	,
	القرقر يعنى الأملس	القرقر	84
	بطيئة	قطوف	85
	تعبس بوجهها	قطوب	86
		(حرف الكاف)	
	ما دون الكعب من الدابة	كراع	87
	تغير اللون وذهاب صفائه وبهائه	الكمودة	88
	هي مادة فيها كل الصفات الوراثية	الكروموسومات	89
		(حرف اللام)	
	من اللعب أي ما يلعب به	لعب	90
	القصيرة الدميمة	اللهبرة	91
	لها زوج لكن لها ولد من غيره	اللفوت	92
	فقد الأبوين	لطيم	93
	تنتظر موت زوجها لتأخذ ماله	لفوت	94
	أى ممتلىء غيظا	محبنطئا	95
	مقلوب	منكوس	96
	قطعة اللحم لأنها قدر ما يمضغ الماضغ.	المضغة	97
	فقد الأم	منقطع	98
	أى الأرض	المنبت	99
	تطلب الخلع بدون سبب	المختلعة	100
	المفاخرة بالدنيا	المبارية	101
	التى تمتن على زوجها	المنانة	102
	محدث البدع في دين الله	المبتدع	103
	أى ما زال	ما فتىء	104
		(حرف النون)	
	الطويلة المهزولة أو المشرفة على الهلاك		105
	ذات الكلام الفاحش وهي البذية	الندية	106
	الراكب	الناضح	107
	المني وأصله الماء الصافي القليل	النطفة	108
	النقطة في ظهر النواة	النقرة	109
	ما تحول عيناً أو ورقا	الناض	
	هي لب الخلية وتحتوي علي	النواة	
	الكروموسومات	_	
	هي البيضة المخصبة	النطفة الأمشاج	112
	ما سقى من الآبار	النضح	113
	التي تعلو على زوجها بالفعال والمقال	الناشز	114
		(حرف الهاء)	
	العجوز المدبرة	الهيبرة	115

رقم الصفحة	المعنى	الكلمة أو الاصطلاح	م
	المسنة	الهيضلة	116
	العجوز الفانية	الهيمرة	117
		(حرف الواو)	
	الوحر الحقد	ومر	118
	ستون صاعا	الوسق	119
	من الوعوعة أي كثيرة الصخب	الوعوع	120
	أي سقطوا في الرذائل	وهوا	121
	مريحة	وطيئة	122
	جمع ورطة وهي الهلكة وكل أمر	الورطات	123
	تعسرت النجاة منه.		
		(حرف لام الألف)	
	لا فكاك منه	لا ينزع	124
		(حرف الياء)	
	يعطى شيئا قليلا	يرضخ	125
	ينزل من أعلى	يتسور	126
	من فقد أباه من الناس. ومن فقد أمه من	اليتيم	127
	البهائم.	,	
	أى أقدم على القتل.	يصيب دما حراما	128

الفهرس السادس: المراجع والمصادر بالنسبة لكتب الفقه فهى مرتبة على حسب ترتيب المذاهب الزمني. كما أن الكتب بداخلها والكتب الأخرى غير كتب المذاهب مرتبة على حسب حروف الهجاء.

أولا: القرآن الكريم وتفسيره:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(ابن العربي) أبوبكر محمد بن	أحكام القرآن/بيروت/لبنان/دار الفكر (بدون تاريخ).	1
عبدالله. ولد سنة 468هـ وتوفي		
سنة 543هـ.		
(البروسوى) اسماعيل حقى	تفسير روح البيان /بيروت/لبنان/دار الفكر (بدون	2
البروسوى المتوفى سنة	تاریخ).	
137هـ.		
الدكتور محمد محمود حجازى.	التفسير الواضح/القاهرة/مصر مطبعة الاستقلال	3
	الكبرى/ط6/1389هـ.	
جـ لال الـدين محمـد بـن أحمـد	تفسير الجلالين / دمشق / مكتبة الملاح 1389هـ	4
المحلي وجيلال السدين	الموافق 1969م.	
عبدالرحمن بن أبسى بكر		
السيوطي.		
الأمام محمد الرازى فخر الدين.	التفسير الكبير ومفاتيح الغيب/بيروت/لبنان/دار	5
ولد عام 544هـ وتوفي عام	الفكر/1401هـ.	
604		
الامام الجليل الحافظ عماد الدين	تفسير القرآن العظيم/بيروت/لبنان/ دار القلم /ط1.	6
أبو الفداء اسماعيل بن كثير		
القرشي الدمشقي المتوفي سنة		
. 744هـ.	107401	
أحمد مصطفى المراغى	تفسير المراغي/ ط1974/3م/بيروت/لبنان/دار الناء	7
1. 41 1	الفكر.	0
أبو عبدالله محمد بن أحمد	الجامع لأحكام القرآن/لا توجد بيانات عن هذه	8
القرطبي الأنصاري.	الطبعة.	0
ابو جعفر محمد بن جرير	جامع البيان عن تأويل القرآن مطبعة مصطفى البابي	9
الطبرى المتوفى سنة 310هـ.	الحلبي/القاهرة/مصر/ط1388/3هـ.	1.0
العلامة الشيخ أحمد الصاوى	حاشية العلامة الصاوى على تفسير الجلالين مكتبة	10
المالكي.	ومطبعة المشهد الحسيني القاهرة.	1.1
	صفوة البيان لمعانى القرآن/بيروت/لبنان/دار الفكر	11
مفتى الديار المصرية السابق	(بدون تاریخ).	
وعضو جماعة كبار العلماء.	- > ti i./.i - ti twi t.	10
سيد قطب.	ف ع ظلل القرآن/دار المشروق	12
	(بيروت/القاهرة)/الطبعة الشرعية الرابعة/1397هـــ	
	1977م.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الجمـل) سليمان بـن عمـر	الفتوحات الإلهية/بيروت/لبنان/دار الفكر/بدون	13
العجيلي الشهير بالجمل.	تاريخ.	
المتوفى سنة 1204هـ.		
أبو القاسم جار الله محمود بن	الكشاف/بيروت/لبنان/دار الفكر/1397هـ/ط1.	14
عمر الزمخشري الخوارزمي		
467هــ538هـ.		
(الخازن) علاء الدين على بن	لباب التأويل في معاني التنزيل/بيروت/لبنان/دار	15
محمد بن ابراهیم البغدادی	الفكر /1399هـ.	
الشهير بالخازن. المتوفى سنة		
725هـ.		
(البغوى) أبو محمد الجسين بن	معالم التنزيل (بهامش اللباب).	16
مسعود الفراء البغوى المتوفى		
سنة 516هـ.		
(القاسمي) محمد جمال الدين	محاسن التأويل/بيروت/لبنان/دار الفكر/ط1978/2م.	17
القاسمي 1283هـــ-1332هـــ		
الموافق 1866م-1914م.		
(النسفى) أبو البركات عبدالله بن	مدارك التنزيل وحقائق التأويل بيروت/لبنان/دار	18
أحمد بن محمود النسفى	الفكر/بدون تاريخ	

ثانيا: كتب الحديث والآثار وشرحها:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(النووى) الحافظ شيخ الاسلام	الأذكار المنتخبة من كالم سيد	19
محى الدين أبو زكرياً يحى بن	الأبرار/بيروت/لبنان/دار الكتاب العربي/1399هـ.	
شرف الدين النووى الدمشقى		
631هـ-676هـ.		
(الشوكاني) محمد بن على بن	تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد	20
محمد الـشوكاني اليماني	المرسلين صلى الله عليه وسلم/القاهرة/مكتبة	
الصنعاني المتوفى بصنعاء سنة	المتنبي/دار الكتب العلمية (بدون تاريخ).	
1250هـ.		
(ابن الريبع) عبدالرحمن بن	تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث	21
على المعروف بابي الريبع	الرسول صلى الله عليه وسلم (مختصر جامع	
السشيباني الزبيدي السشافعي	الأصول لمحمد بن الأثير الجزري) الناشر شركة	
المتوفى سنة 942هـ. أما الامام	مصطفى البابى الحلبي/القاهرة/مصر.	
محمد بن الأثير الجزرى فقد		
توفي سنة 906هـ.		
(المنذرى) الامام الحافظ زكى	الترغيب والترهيب/دار الفكر/1401هـ.	22
الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى		
المنذري. المتوفى سنى 656هـ.		
شرح مصطفی محمد عمارة.		

المؤلف	اسم الكتاب	م
(مسلم) الامام أبو الحسين مسلم	1	23
بُن الْحَجاج بن مسلم العشيري	الجديدة (بدون تاريخ).	
النيسابوري.	1	
الحافظ أبو عبدالرحمن أحمد بن	سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية	24
شعیب بن علی بن بحر بن سنان	السندى/بيروت/دار الفكر/ط1348/1هـ.	
بن دينار النسائي. ولد سنة		
215هـ وتوفي سنة 303هـ.		
أما الامام السيوطي فهو		
عبدالرحمن بن الكمال جلال		
الدين السيوطي. ولد سنة		
849هـ وتوفي سنة 111هـ.		
أما الامام السندى فهو أبو		
الحسن نور الدين بن عبدالهادي		
السندى الأصل والمولد وقد		
جاور بالمدينة وبرع في العلوم		
وفيها توفى ودفن بالبقيع سنة		
1138هـ.		
(ابن ماجة) الحافظ أبو عبدالله	سنن بن ماجة/ط/دار الفكر/بيروت/لبنان.	25
محمد بن يزيد القزويني. ولد		
سنة 207هـ وتوفي سنة		
275هـــ. تحقيــق محمــد فــؤاد		
عبدالباقي.		
الامام الحافظ أبو عيسى محمد	سنن الترمذي الجامع الصحيح/ط1983/2ادار	26
بن أبى عيسى بن سورة	الفكر/بيروت.	
الترمذي. وقد ولد سنة 209هـ.		
وتوفى سنة 279هـ.		
' '	سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام (من	27
اسماعيل الكحلاني السنعاني	كتب الزيدية)بيروت/لبنان/دار الفكر	
المعروف بالأمير. وقد ولد سنة		
1059هـ وتوفى سنة 1182هـ.		
أما بلوغ المرام وهو المتن فهو		
للامام الحافظ شهاب الدين أبو		
الفضل أحمد بن على بن محمد		
بن حجر العسقلاني. ولد سنة		
773هـ وتوفي سنة 852هـ.	5	
الأمام محمد الزرقاني.	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	28
	الفكر/1401هـ.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
أبو عبيد القاسم بن سلام	غريب ب الحديث/دار الكتاب	29
الهروى المتوفى سنة 224هــ	العربي/بيروت/لبنان/1396هـ.	
الموافق 838م.		
(الجكني) سيدي محمد حبيب	فتح المنعم ببيان ما احتيج اليه من زاد المسلم/دار	30
الله المشهور بمأيابي اليوسفي	الفكر/1401هـ.	
المالكي الجكني المتوفى بمصر		
سنة 1363هـ.		
الامام الحافظ شهاب الدين بن	فتح البارى شرح صحيح البخارى/بيروت/لبنان/دار	31
حجر العسقلاني الشافعي.	المعرفة/ط2.	
الامام الحافظ أبو القاسم بن	كتابُ الأموال/بيروت/لبنان/دار الفكر/ط1975/2م.	32
سلام المتوفي سنة 224هـ.		
تحقیق محمد خلیل هراس.		
سيدي عبدالوهاب بن أحمد بن	لــواقح الأنــوار القدسية فــي بيـان العهـود	33
على الشعراني.		
الامام أحمد بن حنبل.	مسند الامام أحمد بن حنبل طبعة دار	34
	الفكر/بيروت/لبنان (بدون تاريخ)	
على بن حسام الدين الشهير	منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال	35
(بالمتقى).	(بهامش المسند). الموطأ/بيروت/دار الأفاق الجديدة ط1402/2هـ.	
الامام مالك بن أنس. ولد	الموطا/بيروت/دار الأفاق الجديدة ط1402/2هـ.	36
بالمدينة سنة 95هـ وتوفي سنة		
179هـ بالمدينة ودفنٍ بالبقيع		
(الباجي) القاضي أبو الوليد	المنتقى شرح الموطأ/لبنان/بيروت/مطبعة السعادة.	37
سلمان بين خلف البياجي		
الأندلسي المالكي. ولد سنة		
403هـ وتوفي سنة 494هـ.	\$ 1.	
الامام محمد بن على بن محمد	نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار دار	38
الشوكاني المتوفى سنة 1255هـ	الفكر/بيروت/لبنان/ط1403/2هـ-1983م.	
والمنتقى للامام عبدالسلام بن		
تيمية الحرانى المتوفى سنة		
652هـ.		

ثالثا: كتب الفقه: (أ) الفقه الحنفى:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الموصلي) عبدالله محمود بن		39
مُودود الموصلي الحنفي	الطبعة الرابعة.	
المتوفي سنة 683هـ.	-	
(إبن نجيم) للعلامة زين الدين	البحر الرائق شرح كنز الرقائق/دار الكتب	40
بن ابراهيم المعروف بابن نجيم	العلمية/بيروت/لبنان 1418هـ-1997م.	
المصرى الحنفى المتوفى سنة		
97هـ.		
(الكاساني) علاء الدين أبوبكر	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع/دار الكتب العلمية	41
ابن مسعود الكاساني الحنفي	1406هـ-1986م.	
الملقب بملك العلماء المتوفى		
سنة 587هـ.		
(العيني) محمود بن أحمد بن	العناية شرح الهداية/دار الكتب العلمية/بيروت/لبنان	42
موسى المعروف بالعيني الحنفي	1420هـــ2000م.	
المتوفى سنة 855هـ.		
(الزيلعي) فخرالدين عثمان بن	تبيين الحقائق شرح كنز الرقائق/المطبعة	43
على الزيلعى المتوفى سنة	االأميرية/بولاق/مصر 1313/ط1.	
742هـ.		
(ابن عابدین) محمد أمین بن	حاشية رد المحتار المعروف بحاشية ابن عابدين دار	44
عمر عابدين الشهير بابن	المعرفة ط1 1420هـ-2000م.	
عابدين المتوفى سنة 1252هـ.	ε	
(الحصكفي) محمد بن على	الدر المختار شرح تنوير الأبصار/دار	45
الحصيني المعروف بالعلاء	الفكر /1979م.	
الحصكفي المتسوفي سنة		
1088هـ.		
(الحصكفي) محمد بن على	الدر المنتقى شرح الملتقى/دار الكتب العلمية/بيروت	46
الحصني/المعروف بالعلاء	1419هـــ1998م.	
الحصكفي/المتوفي سنة		
.1088هـ.	11 1 2 1 4 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2	4-
(البابرتي) أكمل الدين محمد بن	,	47
محمود البابرتي المتوفي سنة	محمد بن محمود البابرتي المتوفي سنة 786هـ.	
	5 t ti/. 1 a t/a / / / / / / / / / / / / / / / / /	4.0
(السيوطى) الامام كمال الدين		48
محمد بن عبدالواحد السيواسي	الثانية.	
المعروف بابن الهمام المتوفى		
سنة 861هـ.		

المؤلف	اسم الكتاب	م
الشيخ نظام وجماعة من كبار	الفتاوى الهندية/دار إحياء التراث العربى للنشر	49
علماء الهند.	والتوزيع/ط4،	
(الغنيمي) عبدالغني بن طالب	اللباب شرح الكتاب/دار المعرفة/ط1418/1هــ	50
الغنيمي الميداني المتوفى سنة	1998م.	
1298هـ.		
(السرخسي) الإمام محمد بن	دار المعرفة/بيروت/ط1398/2هــ1978م.	51
أحمد بن سهل السرخسي		
المتوفى سنة 483هـ.		
(شیخ زادة) عبدالرحمن بن	مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر/دار الكتب	52
محمد بن سليمان الكيبوني	العلمية/بيروت 1419هـ-1998م.	
المعروف بشيخ زادة المتوفى		
سنة 1078هـ.		
(المرغيناني) الإمام برهان	الهداية شرح بداية المبتدى/دار الفكر/لبنان الطبعة	53
الدين على بن أبسى بكر	الثانية.	
المرغيناني المتوفى سنة		
593هـ.		

(ب) الفقه المالكي:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الكشناوى) أبوبكر بن حسن	أسهل المدارك	54
الكشناوي.		
البغدادي (القاضي أبو محمد	الاشرا ف على نكت مسائل الخلاف	55
عبدالوهاب بن على بن نصر	دار ابن حزم للطباعة والنشر/لبنان.	
البغدادي المالكي المتوفى سنة		
422هــ.		
(القرافي) للامام أبي العباس	أنوار البروق في أنواء الفروق	56
أحمد بن الصنهاجي القرافي	دار الكتب العلمية/بيروت 1418هــ1998م.	
المتوفى سنة 684هـ.		
(ابن رشد الحفيد) محمد بن أحمد	بداية المجتهد ونهاية المقتصد	57
بن رشد المتوفى سنة 595هـ.	طبعة دار الفكر.	
(الصاوى) للشيخ أحمد بن محمد	بلغة السالك لأقرب المسالك	58
الصاوى المالكي.	طبعة مصطفى الحلبي سنة 1952م.	
(المواق) لآبي عبدالله محمد بن	التاج والاكليل شرح مختصر خليل	59
يوسف العبدرى الشهير بالمواق	دار الفكر/ثالثة/1420هـ	
المتوفى سنة 897هـ.		
(الأبي) للشيخ صالح عبدالمسيع	جواهر الاکلیل شرح مختصر خلیل	60
اُلَآبِي اَلْأَزِ هُرَى.	المطبعة العصرية/صيدا/ط1421/1هـ.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الخرشي) محمد بن عبدالله	حاشية الخرشي على مختصر خليل	61
الخرشي المتوفى سنة 1101هـ.	دار الكتب العلمية/بيروت/1417هـ.	
(ابن عرفة) محمد أحمد بن	حاشية الدسوقي على الشرح الكبير	62
عرفة الدسوقي المتوفي سنة	طبعة دار الفكر 1421هـ.	
1230هـ.		
(القرافي) شهاب الدين احمد بن	الذخيرة	63
ادريس القرافي المتوفي سنة	دار الغرب الاسلامي 1994م	
684هـ.		
(الزرقاني) محمد عبدالباقي	شرح الزرقاني على مختصر خليل	64
يوسف الزرقاني المصرى	دار الفكر 1398هـ.	
المتوفى سنة 1122هـ.	,	
(الدر دير) محمد بن أحمد	الشرح الصغير على أقرب المسالك	65
الدردير المتوفى سنة 1201هـ.	دار الفكر 1421هـ.	
(الدردير) محمد بن أحمد	الشرح الكبير على مختصر الشيخ خليل	66
الدردير المتوفى سنة 1201هـ.	طبعة دار الفكر 1421هـ/ط1.	
(المواق) أبو عبدالله محمد بن		67
يوسف المواق المتوفى سنة	. 1412هـ.	
. 897هـ .		
(علیش) محمد علیش المتوفی	شرح منح الجليل على مختصر خليل	68
سنة 1299هـ.	مكتبة النجاح/ليبيا	
(علیش) محمد علیش المتوفی	فتح العلى المالك	69
سنة 1299هـ.	دار المعرفة/لبنان.	
(الداه) محمد بن أحمد الملقب	فتح الرحيم على فقه الامام بالأدلة	70
بالداه الشنقيطي الموريتاني.	ط3/دار الفكر/1399هـ.	7.1
(ابن جزی) محمد بن أحمد بن	قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية	71
جزى الكلبي المالكي المتوفي	دار العلم/بيروت/1974م.	
سنة 741هـ.	<11.5 · . 11	70
للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة	المدونة الكبرى	72
179	مطبعة السعادة/1323هـ. المقدمــات	72
(ابن رشد الحفيد) أبو الوليد		73
محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة 520هـ.	مطبعة دار الغرب الاسلامي/1408هـ.	
المتوقى الله 200هـ. (الباجي) القاضي أبو الوليد	المنتقى شرح الموطأ	74
(الباجي) القاصي ابو الوليد المتوفي المتوفي	المتلقى سرح الموطا دار الكتب العلمية/بيروت/1999م.	/4
سنيمال بن خلف الباجي المتوقى	ا دار الكتب العلمية/بيروت/1995م.	
(الحطاب) أبو عبدالله محمد بن	مواهب الجليل لشرح مختصر خليل	75
محمد المعروف بالحطاب	مواهب الجنيل للسرح مختصر خبيل ط3/دار الفكر/1992م.	13
المتوفى سنة 954هـ.	ا <i>عدر ۱۵٬۷۲</i> م.	
الملوتي ست- ۲۰٫۲ ســ		

(ج) الفقه الشافعى:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الأنصاري) للإمام أبي زكريا	أسنى المطالب شرح روض الطالب	76
الأنصاري المتوفى سنة	طبع المكتبة الاسلامية/1313هـ.	
926هـ.		
(السسيوطي) جالال الدين	الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية.	77
عبدالرحمن ألسيوطي المتوفي		
سنة 911هـ.		
للإمام محمد بن ادريس الشافعي	الأم	78
المتوفى سنة 204هـ.	دار المعرفة/بيروت/1393هـ.	
(ابن حجر الهيثمي) للامام	تحفة المحتاج بشرح المنهاج	79
شهاب الدين احمد بن حجر	دار الفكر/بيروت/لبنان.	
الهيثمي المتوفي سنة 974هـ.		
(السيد البكرى) أبوبكر بن السيد	حاشية إعانة الطالبين	80
محمد شطا المشهور بالسيد	دار الفكر/1418هـ.	
البكري المتوفي سنة 1360هـ.		
(الماوردي البصري) أبو	الحاوى الكبير في فقه مذهب الامام الشافعي	81
الحسن عل بن محمد بن حبيب	دار الكتب العلمية 1419هـ.	
الماوردي البصري المتوفى سنة		
450هـ.		
(القفال) سيف الدين أبوبكر	حلبة العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء	82
محمد الشاشي القفال.	طبعة الرسالة الحديثة 1988م.	
(النووى) زكريا بن يحى بن	روضة الطالبين	83
شرف النووى المتوفى سنة	ط3/المكتب الاسلامي 1412هـ.	
.–676		
(الأنصاري) أبو يحي زكريا		84
الأنصاري المتوفى سنة	دار إحياء الكتب/البابي الحلبي/مصر	
. 925هـ.		
(النووى) أبو زكريا محي الدين	المجموع شرح المهذب	85
بن شرف النووي المتوفي سنة	طبع مكتبة الإرشاد جدة.	
. 676هـ .	by by the same that the same t	
(الشربيني) شمس الدين محمد	مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج	86
بن الخطيب الشربيني المتوفي	دار الفكر 1415هـ.	
سنة 972هـ.		
(الفيروز أبادي الشيرازي) أبو		87
اسحق ابراهیم بن علی بن	دار القلم 1992م.	
يوسف المتوفى سنة 476هـ.		

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الرملي) شمس الدين محمد أبو	نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج	88
العباس الرملى الشهير بالشافعي	دار الكتب 1414هـ.	
الصغير المتوفى سنة 1004هـ.		

(د) الفقه الحنبلى:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(المرداوي) علاء الدين أبو	الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف	89
الُحسن علْسي بسن سليمان	دار الكتب العلمية/بيروت/1418هـ.	
المرداوي المتوفى سنة 885هـ.		
(أبو النجار) شرف الدين	الاقناع لطالب الانتفاع	90
موسى بن احمد أبو النجار	طبعة هجر 1997م.	
المتوفى سنة 885هـ.		
(النجدى) عبدالرحمن بن محمد	حاشية الروض المربع	91
بن قاسم العاصمي النجدي	ط9/مؤسسة فؤاد/بيروت/1423هـ.	
المتوفى سنة 1392هـ.		
(البهوتي) أبو السعادات	الروضِ المربع شرح زاد المستقنع	92
منصور بن يونس البهوتي	دار الأرقم 1414هـ.	
المتوفى سنة 1051هـ.		
(البهوتي) منصور بن يونس	شرح منتهى الارادات	93
المتوفى سنة 1051هـ.	مكتبة نزار مصطفى/ط1417/1هـ.	
(ابن مفلح) شمس الدين أبو	المفروع	94
عبدالله محمد ابن مفلح المتوفى	مطبعة عالم الكتب/بيروت/1405هـ.	
سنة 793هـ.		
(ابن قدامة) أبو محمد موفق	الكافي في فقه الامام أحمد بن حنبل	95
الدين بن عبدالله بن أحمدبن	دار الفكر/1412هـ/1992م.	
قدامة المتوفى سنة 620هـ.		
(البهوتي) منصور بن يونس	كشاف القناع على متن الاقناع	96
المتوفى سنة 1051هـ.	ط2/مطبعة مصطفى الباز /1418هـ.	
(ابن مفلح) أبو اسحاق برهان	المبدع في شرح المقنع	97
الدين ابراهيم بن محمد بن	المكتب الاسلامي/بيروت/1399هـ.	
عبدالله ابن مفلح المتوفى سنة		
884هـ.		
(ابن تيمية) لشيخ الاسلام احمد	مجموعة الفتاوي جمع وترتيب النجدي	98
بن عبدالحليم بن تيمية المتوفى	ط1/دار الكتب/لبنان/1998م.	
سنة 728هـ.		

المؤلف	اسم الكتاب	م
(ابن تيمية) مجد الدين أبو	المحرر في الفقه على مذهب الامام أحمد بن	99
البركات عبدالسلام بن تيمية	حنبل/مطبعة السنة المحمدية/1950هـ.	
المتوفى سنة 752هـ.		
(ابن قدامة) للامام محمد عبدالله	المغنى شرح الخرقي مع الشرح الكبير	100
أحمد بن محمد بن قدامة	ط1/مطبعة المنار/مصر/1345هـ.	
المقدسي المتوفى سنة 620هـ.		
(ابن قدامة) للامام محمد عبدالله	المغنى على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن	101
أحمد بن محمد بن قدامة	عبدالله بن أحمد الخرقي مكتبة الرياض 1981م.	
المقدسي المتوفى سنة 620هـ.		
(ابن قدامة) للامام محمد عبدالله	المقنع	102
أحمد بن محمد بن قدامة	مكتبة الرياض الحديثة/1980م/1400هـ.	
المقدسي المتوفى سنة 620هـ.		
(ابن أبي تغلب) عبدالقادر بن	نيل المآرب بشرح دليل الطالب	103
عُمر الشيباني الشهير بابن أبي	مكتبة الفلاح 1983م.	
تغلب المتوفى سنة 1135هـ.		
تحقيق محمد سليمان الأشقر.		

(هـ) الفقه الظاهرى:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(ابن حزم) أبو محمد على بن	المحلى	
(ابن حزم) أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى	مطبعة دار الفكر/بيروت (بدون تاريخ).	
سنة 456هـ.		

(و) الفقه الزيدى:

المؤلف	اسم الكتاب	م
يحى بن الحسين	الأحكام في الحلال والحرام	105
أحمد المرتضى المتوفى سنة	البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار	106
840هـ.	مطبعة أنصار السنة المحمدية/ط1367/1هـ.	
أحمد بن قاسم العفسي	التاج المذهب لأحكام المذهب/مصر/مطبعة عيسى	107
الصنعاني.	الحلّبي 1366هـ.	
أحمد المرتضى المتوفى سنة	شرح الأز هار /غمضان/صنعاء/ط1400هـ.	108
840هـ.		

(ز) الفقه الإمامي والجعفرى:

المؤلف	اسم الكتاب	۾
الحلي (ابن ادريس الحلي)	إرشاد الأذهان إلى أحكام الايمان	109
المتوفى سنة 598هـ تحقيق	مؤسسة النشر الاسلامي/قم/ط1410هـ.	
فارس الحسون.	, ,	
الإمام الخميني.	تحرير الوسيلة/العراق/ط1970.	110
الحلى (العلامة أبو منصور	تذكرة الفقهاء/مكتبة الرضوية	111
الحسن بن يوسف بن المطهر		
الأسدى) المولود في سنة		
648هـ المتوفى سنة 726هـ.		
الحلي (ابن ادريس الحلي)	تحرير الأحكام/مشهد/مؤسسة آل البيت للطباعة	112
المتوفى سنة 598هـ.	والنشر.	
(النجفى) محمد حسن النجفى).	جواهر الكلم في شرح شرائع	113
	الاسلالالام/بيروت/دار إحياء التراث العربي	
5	1981م.	
الخوانـــساري (أحمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	جامع المدارك في شرح المختصر	114
الخوانساري) المتوفى سنة	النافع/طُهر ان/مكتبة الصدوق/ط5/5/28هـ.	
1405هـ. تحقيـق علـي أكبـر		
غفارى.	NI NY SOUTH OF A SOUTH OFFICE	117
البحرانــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الحدائق الناضرة/مؤسسة النشر الاسلامي.	115
1186هـ. تحقيـق محمـد تقـى		
الإيرواني.	1202/: 11 3 - 1 - 1/: 1 - 1 - 1 - 1 = 1 = 1 = 1 = 1	116
الطوسي (شيخ الطائفة أبو	الخلاف في الفقه/طهر ان/مطبعة تابان/1382هـ.	116
جعفر محمد بن الحسن على		
الطوسى ززز الشهيد الأول (محمد بن مكى	الدروس الشرعية/قم/مؤسسة النشر	117
العاملي) المتوفى سنة 786هـ.	الإسلامي/ط1412هـ.	11/
الجمصى (زين الدين الجمصى	الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية	118
العاملي).	العراق/النجف/مطبعة الآداب 1390هـ.	110
الطباطبائي (على الطباطبائي)	رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل	119
المتوفى سنة 1231هـ.	قم/ط 1404هـ.	117
الحلي (ابن ادريس الحلي)	السر ائر /قم/جامعة المدر سين/ط1410هـ.	120
المتوفى سنة 598هـ.		
المحقق الحلي (جعفر بن	شر ائع الإسلام/النجف/العراق	121
الحسن بن أبى زكريا بن يحى	مطبعة الآداب 1389هـ.	
بن حسن بن سعيد الملقب		
بالمحقق الحلى.		
الكليني (محمد بن يعقوب	الفروق من الكافي/النجف/العراق	122
الكليني).	مطبعة الأداب 1385هـ.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
السيستاني (على الحسين	الفتاوي الميسرة/مطبعة فائق/ط1417/3هـ.	123
السيستاني).		
الروحاني (محمد صادق	فقه الصادق/قم/المطبعة العلمية/ط1412/3هـ.	124
الحسيني الروحاني).	·	
الحلى (العلامة أبو منصور	قواعد الأحكام/قم/مؤسسة النشر الاسلامي	125
الحسن بن يوسف بن المطهر	/طـ1413/1هـ.	
الأسدى) المولود في سنة		
648هـ المتوفى سنة 726هـ.		
الشهيد الأول (محمد بن مكى	القواعد والفوائد في الفقه والأصول	126
العاملي) المتوفى سنة 786هـ.	والعربية/قم/مكتبة المفيد	
محمد أمين زين الدين المتوفى	كلمة التقوى/مطبعة مصر/ط1413/3هـ.	127
سنة 1419هـ.		
ابن البراج (عبدالعزيز بن	المهذب/قم/مؤسسة النشر الإسلامي.	128
البراج الطرابلسي المولود في		
400هـ المتوفى سنة 481هـ)		
تحقيق الشخ السبحاني.	,	
الحلى (العلامة أبو منصور	منتهى الطلب/الناشر حاج أحمد تبريز.	129
الحسن بن يوسف بن المطهر		
الأسدى) المولود في سنة		
648هـ المتوفى سنة 726هـ.		
المحقق الحلى (نجم الدين أبو	المعتبر في شرح المختصر/مدرسة أمير	130
القاسم جعفر بن الحسن)	المؤمنين/ط 1364هـ.	
المتوفى سنة 676هـ. تحقيق		
لجنة بإشراف الشيخ ناصر		
مكارم.	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	101
المحقق الحلى (نجم الدين أبو	المختصر النافع في فقه الإمامية	131
القاسم جعفر بن الحسن)	دار التقريب/القاهرة/ط1410/3هـ.	
المتوفى سنة 676هـ. تحقيق		
الشيخ القمي.	NI NI SI SI 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	122
الشهيد الثاني (زين الدين	مسالك الافهام إلى تنقيح شرائع الإسلام	132
العاملي) المتوفي سنة 966هـ.	مؤسسة المعارف الإسلامية/ط1/1413هـ.	122
الطوسى (أبو جهفر محمد بن	المبسوط/ط 1387هـ.	133
الحسن بن على الطوسي)		
المتوفى سنة 460هـ. تحقيق		
وتعليق محمد تقى الكشفى.	•1416/11/5/e 15 3 3 /·· h h i ·	124
السيستاني (على الحسيني	منهاج الصالحين/مطبعة ستارة/قم/ط1416/1هـ.	134
السيستاني). محمد صادق الحسيني	الم سائل الم ستحدثة/مطبع ــــــة	125
	I	135
الروحاني.	فروردين/قم/ <u>ط</u> 4/414 هـ.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
المفيد (أبو عبدالله محمد بن	المقنعة/مؤسسة النشر الاسلامي/ط1410/2هـ.	136
محمد بن النعمان العكبري		
البغدادي المتوفى سنة 413هـ.		
الطوس (أبو جهفر محمد بن	النهاية في مجرد الفقه والفتاوي/دار	137
الحسن بن على الطوسى)	الأندلسي/بيروت.	
المتوفى سنة 460هـ.		
الكلبايكاني (محمد رضا	هداية العباد/دار القرآن الكريم/ط1413/1هـ.	138
الموسوى الكلبابكاني) المتوفى		
سنة 1414هـ.		

(ح) الفقه الأباضى:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(إطفيش) محمد بن يوسف	شرح كتاب النيل وشفاء العليل	139
اطفیش.	بطبعة دار اللفتوح، بيروت 1395هـ.	

رابعا: كتب عامة:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الغزالي) الإمام أبو حامد الغزالي	إحياء علوم الدين	140
ولد سنة 450هـ وتوفي سنة		
505هـ.		
الدكتور/وليد مساعد الطباطبائي.	الأباضية تأريخا وعقيدة	141
	مطبعة الفيصل/الكويت/ط1415/1هـ.	
د. أحمد رجائي الجندي.	الاستنساخ البشرى بين الاقدام والاحجام	142
	بحث أمام الندوة الفقهية الطبية التاسعة	
	14-14 يُونيو 1997م.	
د. حامد أحمد حامد.	الآيات العجاب في رحلة الإنجاب	143
	ط1417/1هـ/دار القلم/دمشق.	
د. حسان حتحوت.	استخدام الأجنة في البحث والعلاج	144
	بحث أمام المنظمة الاسلامية للعلوم الطبية	
د. خلیل بدوی.	الاستنساخ برمجة الجنس البشري والحيواني	145
	والنباتي بين العلم والدين.	
زياد أحمد سلامة.	أطفال الأنابيب بين العلم والشريعة	146
	تقديم ومراجعة عبدالعزيز الخياط	
	دار البيارق/بيروت/ط1/1996م.	
د. نصر فرید واصل	الاستنساخ البشري وأحكامه الطبية والعملية في	147
مفتى الديار المصرية السابق.	الشريعة الاسلامية	
	مكتبة الصفار /القاهرة/ط2000/1م.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
د. محمود الحاج قاسم محمد.	الاستنسال (الاستنساخ) بين العلم والدين	148
	مطبعة الزهراء الحديثة/الموصل/طبعة 1999م.	
الألباني (محمد ناصر الدين	أحكام الجنائز وبدعها	149
الألباني.	المكتب الاسلامي/بيروت/ط4/1406هـ.	
د. محمد فاروق النبهان.	الانسان وتطور المعرفة الجينية: رؤية اسلامية	150
	بحث مقدم لأكاديمية المملكة المغربية الدورة	
	الثانية.	
د. محمد فتحى.	استنساخ البشر والجينوم	151
	ط/2000م / مطابع دار الجمهورية.	
د. محمد كمال عبدالعزيز.	إعجاز القرآن في خلق الإنسان	152
	مطبعة ابن سينا.	
(نافع) صلاح الدين.		153
	مطبعة لجنة البيان العربي/القاهرة/1964م.	
(بیس) مارستون/ترجمة جلال	الانفجــــار الــــسكاني/مؤســسة	154
زريق. مراجعة عبدالملك الناشف.	فرانكلين/بيروت/نيويورك/1966م.	
الامام محمد أبو زهرة.	الإسلام وتنظيم الأسرة/ط1/دار الفكر	155
	العربي/1976م.	
الدكتور/عبدالرحمن الخير	الإسلام وتنظيم الأسرة.	156
الدكتور/محمود محمد طه	الإنجاب بين المشروعية والتجريم	157
	منشأة المعارف/الاسكندرية/2003م.	
لمجموعة من العلماء.	أساسيات تكنولوجيا وسائل منع الحمل	158
الدكتور/صبرى القباني.	أطفال تحت الطلب.	159
زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم.	الأشباه والنظائر على مذهب الامام أبى حنيفة	160
المتوفى سنة 970هـ.	دار الكتب العلمية/بيروت/1405هـ.	
جلال الدين عبدالرحمن السيوطي	الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه	161
المتوفى سنة 911هـ.	الشافعية/دار الكتاب العربي/بيروت.	
(ابن قيم الجوزية) شمس الدين	إعلام الموقعين/دار الجيل/1973م.	162
أبوبكر عبدالله بن محمد بن أبى		
بكر المعروف بابن قيم الجوزية		
المتوفى سنة 751هـ.		
_	أحكام الجراحة الطبية والأثار المترتبة	163
الشنقيطي.	1	
أحمد فراج حسين	الإخصاب خارج الجسم/بحث مقدم لندوة طفل	164
	الأنابيب/الإسكندرية/1985/الجمعية المصرية	
	للطب والقانون.	
على طنطاوى.	آراء في التلقيح الصناعي/مقال بمجلة الإسلام	165
	و المشكلات الطبية المعاصرة/الكويت/1983.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
أحمد عبدالرحمن عيسى.	أطفال الأنابيب: نظرة اسلامية ط2/مطابع	166
	الأهرام/القاهرة/1983.	
على حسين نجيدة.	التزامات الطبيب في العمل الطبي/القاهرة/دار	167
	النهضة/1992.	
محمد المرسى زهرة.	الإنجاب الصناعي وأحكامه القانونية وحدوده	168
	الشر عية/ط1/القاهرة/1990م.	
أحمد جلال الجو هرى.	الإنعاش الصناعي من الناحية الطبية	169
	والصناعية/الكويت/مجلة الحقوق	
	والشريعة/العدد 1981/3م.	
(ابن قيم الجوزية) شمس الدين	أحكام أهل الذمة/بيروت/لبنان/دار العلم	170
أبوبكر عبدالله بن محمد بن أبي	للملايين/ط1981م.	
بكر المعروف بابن قيم الجوزية		
المتوفى سنة 751هـ.		
أنطوان الخورى	أعلام التربية حياتهم وآثارهم	171
	بيروت/دار الكتاب اللبناني/1964م.	
أنور الجندى	أعلام الإسلام/دار الاعتصام (لا توجد بيانات	172
	اخرى.	
المحامي السدكتور صبحي	أركبان حقوق الإسلام/بيروت/دار العلم	173
المحمصاني.		
سعید حوی		174
اليف الأستاذ الشيخ على الخفيف.	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	175
	الاسلامي/البحرين	
الدكتور محمد طلعت الغنيمي.	الأحكام العامة في قانون الأمم المتحدة. دراسة	176
	كل من الفكر الغربي والاشتراكي (لا توجد	
1 1 1 1 1 1 1	بيانات عن الطبعة).	
نالیف علی بك بدوى	الأحكام العامة في القانون الجنائي (لا توجد	177
. 1 10	بيانات عن الطبعة).	150
وحيد الدين خان.	الاسلام يتحدى/ط1/دار البحوث العلمية.	
محمد تقى الدين العثماني.	بحوث في قضايا فقهية معاصرة	179
	دار القلم/دمشق/ط1/1419هـ.	100
الدكتور/عطا عبدالعاطي	بنوك النطف والأجنة	180
السنباطي. عبدالحميد الهادي الأطرش.	ط1/دار النهضة العربية/2001م.	101
عبدالحميد الهادي الاطرس.	تحديد النسل وموقف الاسلام منه	181
\$ * 7	ماجستير/جامعة الفاتح/1984م.	102
	التحركات السكانية في أوربا الحديثة/ط1/الهيئة	182
جلال.	المصرية للتأليف والنشر/1971م.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
مدكور (محمد سلام).	تنظ يم النسل/مطبعة دار النهضة	183
	العربية/مصر/1385هـ/1965م.	
(البوطى) محمد سعيد رمضان	تحديد النسل وقاية وعلاجا/مطبعة	184
	الملاح/دمشق/1396هـ/1976م.	
د. عبدالله الطريفي.	تنظيم النسل وموقف الشريعة الاسلامية منه	185
	ط1/الرياض/1403هـ.	
عبدالقادر عودة.	التشريع الجنائي/طبع مؤسسة الرسالة.	186
الدكتور على محمد القدال.	تحديد النسل/دكتوراة/جامعة الخرطوم/2004م.	187
(ابن الجوزى) الامام جمال الدين	تلبيس إبليس سروت/دار الكتساب	188
أبو الفرج عبدالرحمن على محمد	العربي/ط1994/7م.	
ابن الجوزى البغدادي المتوفى سنة		
597هـ.		
محمد عبد الغريب	التجارب الطبية والعلمية وحرمة الكيان	189
	الجسدى/القاهرة/1989م.	
منذر الفضل.	التصرف القانوني في الأعضاء البشرية	190
	دار الثقافة/القاهرة/1992م.	
توفيق حسن فرج.	I	191
	الأنابيب/1985/الجمعية المصرية للطب	
	والقانون.	100
أحمد شوقى عمر	التلقيح الصناعي بين الشريعة والقانون	192
	بحث للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون	
	الجنائي/1987م.	102
سعید حوی.	تربيتنا الروحية/القاهرة/مكتبة وهبة/ط81/2.	
الدكتور محمد منير مرسى	التعليم العام في البلاد العربية	194
تألف الدي الدين	القاهرة/عالم الكتب (بدون تاريخ). التخطيط التعليمي/القاهرة/مكتبة الانجلو	105
تأليف الدكتور محمد سيف الدين فهمي		195
مراجعة دكتور مختار حمزة	المصرية (بدون تاريخ).	
شمس الدين محمد بن أبي بكر بن	تحفة المودود بأحكام المولود/بيروت/لبنان/دار	196
قيم الجوزية	الكتب العلمية/ط1/1983م.	170
مبرري 691هـ-751هـ الموافق 1291م-		
1350م.		
يسن بن ناصر بن محمد الخطيب.	ثبوت النسب/ط1/دار البيان العربي/1987م.	197
_	جهاز الإنعاش والوفاة بين الأطباء	198
5. 5.	والفقهاء/الطائف/مكتبة الصديق للنشر	
	والتوزيع/1988م.	
الامام محمد أبو زهرة.	الجريمة (الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي)	199
,	دار الفكر العربي/القاهرة/1976م.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
الدكتور يوسف القرضاوي.	الحلال والحرام في الإسلام	200
	مطبعة المدني/القاهرة/ط2000/24م.	
د. عمر سليمان الأشقر.	الحيض والنفاس والحمل بين الفقه والطب	201
عبدالعزيز محمد حسن.	الحماية القانونية للجنين في الشريعة الإسلامية	202
	والقانون الوضعي	
	القاهرة/دار النشر/1963م.	
الدكتور زكى نجيب محمود.	حياة الفكر في العالم الجديد	203
. 11	بيروت/القاهرة/دار الشروق/ط1/1982م.	201
الدكتور فتحى الدريني.	الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده ونظرية	204
	التعسف في استعمال الحق بين الشريعة والقانون	
1 11 1	دمسق/سوريا/طبعة جامعة دمشق/ط1967/1م.	20.5
د. محمد على البار.	خلق الإنسان بين الطب والقران	205
	الدار السعودية/جدة/ط1420/11هـ.	207
فخر الدين فيلاوي.	الخفاض والختان وسعادة الزوجين	206
	مطبعة جي تاون/الخرطوم/2004م.	207
الدكتور يوسف القرضاوي.	الخصائص العامة للاسلام القاهر ة/مكتبة و هبة/ط1977/1م،	207
سيد قطب.	العاهره المتلبة و هبه الطراح المالي التصور الاسلامي وفتوحاته	208
سيد تحب.	بيروت/القاهرة/دار الشروق/الطبعة الشرعية	208
	السابعة/1982م.	
(لنتون) رالف/ ترحمة عبدالسلام	دراسة الإنسان/مؤسسة فرانكلين للطباعة	209
الناشف.	و النشـر/القَاهرة/1964م.	200
(الساعاتي) حسن	'	210
,	النهضة/بيروت/1981م.	
الدكتور عمر سليمان الأشقر	دراسات في قضايا طبية معاصرة	211
والدكتور محمد عثمان شبير	ط1/دار الفنائش/الأردن/1421هـ.	
(ابن حبان) الامام الحافظ أبو حاتم	روضة العقلاء ونزهة الفضلاء	212
محمد بن حبان البستى المتوفى	بيــــروت/لبنــــان/دار الكتـــب	
سنة 354هـ.	العلمية/1397هـ/1977م.	
ابن القيم (محمد بن أبي بكر أيوب	زاد المعاد في هدى خير العباد	213
الزرعى أبو عبدالله) المولود في	مؤسسة الرسالة/الكويت/مكتبة المنار	
691هـ والمتوفى في 775هـ.	الإسلامية/بيروت/ط1407/14هـ.	
بدر المتولى عبدالباسط	زرع الأعضاء بين الحظر والإباحة	214
or 91 91 or 9	دار النهضة العربية/القاهرة/طـ1986/م.	01.5
مجلة الرسالة.	زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية	215
	مجلة الرسالة/العدد 329/شباط 1988.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
(هوسلا) فيليب/ترجمة خليل حسن	السكان والسياسات الدولية	216
وسيد النجار	مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر	
	القاهرة/نيويورك/1963م.	
أحمد شرف الدين	-	217
	الأعضاء البشرية المجلة الجنائية القومية/العدد	
	1978/1م.	
المركز الدولى للدراسات السكانية.		218
	في العالم الاسلامي/جامعة الأز هر/1991م.	• 1 0
د. محمد على البار.	طفل الأنبوب	219
1	مطابع شركة دار العلم/جدة/1407هـ.	220
د. نجيب ليوس.	الطريق الصحيح لتشخيص زعلاج العقم 2002/21	220
الدكتور زهير أحمد السباعي	ط2/2002م. الطبيب أدبه وفقهه/دمشق/دار القلم/1993م.	
والدكتور محمد على البار	الطبيب أدبه وتعهه ادمس ادار العلم (١٧٦٦م.	221
الجمعية المصرية للطب والقانون.	طفل الأنابيب في ضوء الفقه الاسلامي والقانون	222
المبحد المحصري المسب والمعلون	الوضعي/بحث مقدم لندوة طفل	222
	الأنابيب/الاسكندرية/1985م.	
وكالة النشاط الطلابي/وزارة	الطالب المثالي والمدرسة المثالية	223
التربية والتعليم/اعداد الاستاذين	مطبعة جامعة الخرطوم/1995م.	
أز هرى التجاني وعادل كرداوي.		
	الطفولة صانعة المستقبل (لا توجد بيانات عن	224
	الطبعة).	
تأليف جماعة من كبار العلماء	طبيبك ف بيتك/بيروت/لبنان/دار مكتبة	225
و الأطباء في جامعة أوربا	الحياة/1980م.	
وأمريكا.		
المودودي (أبو الأعلمي	ظاهرة تحديد النسل	226
المودودي).	ط1/دار الفكر/بيروت/1385هـ/1965م.	20-
د. منذر طیب البرزنجی وشاکر		227
عبدالغنى العادلي.	منظور الشريعة الإسلامية	
is it at the	مؤسسة الرسالة/بيروت/ط1/1001م.	220
عبدالمجيد الزنداني.	عالم الأجنة	228
د. عبدالملك عبدالرحمن السعدي.	محاشرة بجامعة الكويت. العلاقات الجنسية غير المشروعة وعقوبتها في	229
د. عبدالست عبدالرحس استدى.	العرف المسيد عير المسروعة وعوبتها في الشريعة والقانون	<i>449</i>
	المطريب والمصول دار الأنبار/بغداد/ط1989/3م.	
	.(1707/3-1	
L	<u> </u>	

المؤلف	اسم الكتاب	م
الإمام محمد أبو زهرة.	العقوبة (الجريمة والعقوبة في الفقه	230
·	الاسلامي)/القاهرة/دار الفكر العربي/مطابع	
	الدجوى (بدون تاريخ).	
د. و هبة الزحيلي.	الفقه الإسلامي وأدلته	231
	دار الفكر/دمشق/ط1997/4م.	
	'	
(سابق) السيد.	فقه السنة/ط دار الفكر/بيروت/1402هـ/1982م.	232
للشيخ العثيمين.	فتاوي منار الإسلام.	233
الشيخ عبدالرحمن الجزيري.	الفقه على المذاهب الأربعة/بيروت/دار الكتب	234
_	العلمية/لبنان/1999م.	
الدكتور محمد يوسف موسى.	الفكر الاسلامي/مصر/مطبعة دار الكتاب	235
	العربي/ط3 (بدون تاريخ).	
تأليف بول أرنج/ترجمة فوزي	القنبلة السكانية/عمان/المطابع الأردنية.	236
سهاونة.		
أندريه هوريو.	القانون الدستوري والمؤسسات السياسية	237
	ط2/الأهلية للنشر والتوزيع/بيروت.	
جلال الدين عبدالرحمن السيوطي	الكنز المدفون والفلك المشحون	238
المولود في سنة 849هـ والمتوفي	القاهرة/مصر/مطبعة مصطفى البابي	
في سنة 911هـ.	الحلبي/ط1376/4هـ/1956م.	
مصطفى أحمد الزرقا.	المدخل الفقهي العام/مطابع ألف	239
	باء/دمشق/1968م.	
أسامة السيد عبدالسميع	مدى مشروعية التصرف في جسم الإنسان في	240
	ضوء الشريعة والقانون الوضعي	
	دار النهضة/1998م.	
الدكتور بابكر الشيخ.	المسئولية القانونية للطبيب	241
	ط1/الحرية/امدرمان/السودان/2000م.	
أحمد صفى الدين عوض.	معالم الدستور الاسلامي (لا توجد بيانات عن	242
	الطبعة)/سلسلة معالم الاسلام/الخرطوم/السودان.	
محمد قطب.	منهج التربية الاسلامية/بيروت/القاهرة/دار	243
	الشروق/ط1401/2هـ (جزءان).	
(ابن خلدون) عبدالرحمن بن محمد	مقدمة ابن خلدون/بيروت/لبنان/دار	244
بن خلدون الحضرمي.	القلم/ط1/1978.	
صدرت في عام 1286هـ.	القام/ط1/978. مجلة الأحكام العداية /الطبعة	245
	الكاملية/1505هـ/1905م.	
الدكتور عبدالرزاق السنهوري.	مصادر الحق في الفقه الاسلامي	247
	القاهرة/معهد البحوث والدراسات العربية/جامعة	
	الدول العربية/1967م.	
المؤلف	اسم الكتاب	م

الدكتور عبدالحي حجازي.	مذكرات في نظرية الالتزام/القاهرة/دار الكتاب	248
	<u>'</u>	
محمد عبدالجواد حجازي	العربي/ط1/1951م. المسائل الطبية المستحدثة في ضوء الشريعة	249
	الاسلامية/دكتوراة/جامعة أمدرمان	
	الاسلامية/1996م.	
عصام الدين الشربيني.	الموت والحياة بين الأطباء والفقهاء	250
	مجلة مجمع الفقه الاسلامي/العدد 1987/3م.	
دراسة وزارة الصحة السعودية.	موت الدماغ/مجلة مجمع الفقه الاسلامي/العدد	251
	1987/2م.	
محمد تقى المدرسي		252
	بيروت/لبنان/دار الجيل/1982م.	
إشراف الجهاز القومى لتطوير	مؤتمر سياسات التربية والتعليم تحت شعار	253
المناهج والبحث التربوي/بحث	إصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
الرضا/وزارة التربية	التعليم/الخرطوم/1990م.	
والتعليم/السودان.		
(الشهرستاني) أبو الفتح محمد	الملل والنحل/دار الفكر/بيروت (بدون تاريخ).	254
عبدالكريم بن أبى بكر أحمد		
الشهرستاني ولد سنة 467هـ		
وتوفى سنة 548م.	tti i./i. Ni Ni e i e ti ti	255
الدكتور مصطفى الشكعة.	معالم الحضارة الاسلامية/دار العلم	255
تألن الأرران الذا	الملايين/بيروتن/لبنان/1982م.	256
تأليف الأمير ابراهيم الفكى.	المحرمات من النساء/ماجستير/1978م طبعت الواسطة قطاع الشئون الدينية والأوقاف	256
	بوالنطعة فطاع المسلول الديبية والأوقيات المجمهورية السودان/الخرطوم.	
الدكتور محمد فاروق النبهان.	المدخل للتشريع الاسلامي الناشر وكالة	257
المحمد عاروي النبهان.	المطبوع المساريع المسارمي الناسر وكات المطبوع المسار وكات الكوي	231
	القلم/بيروت/ط1/881م.	
(العراقي) زين الدين أبو الفضل		258
عبدالرحيم بن الحسين العراقي ولد	ما في الأحياء من الأخبار.	
ريم بن		
وزارة الأوقاف والشئون	الموسوعة الفقهية	259
الاسلامية الكويتية.		
د. هدی صالح مهدی عماش.	المفهوم العلمي للاستنساخ البشري/بيت	260
	الحكمة/سلسلة بحوث المائدة الحرة/العدد 44/ط	
	/آذار/1999م.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
د. محمد على البار.	الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع	261
	الأعضاء	
	دار القلــــــم/دمـــشق/الــــدار	
	الشامية/بيروت/ط1/1992م.	
عوني الفخري.	مشروعية الاستنساخ البشرى في القانون/بيت	262
	الحكمة/سلسلة بحوث المائدة الحرة/العدد 44/ط	
	مارس/1999م.	
المجلس الأعلى للشئون الاسلامية.	موسوعة فتاوي دار الافتاء المصرية وفتاوى	263
	لجنة الفتاوي بالأز هر	
المجلس الأعلى للشئون الاسلامية.	موسوعة جمال عبدالناصر في الفقه الاسلامي	264
	مطابع الأهرام التجارية/القاهرة/ط 1986م.	
الزين يعقوب	موقف الشريعة الاسلامية من تنظيم النسل	265
m 11	دار الجيل/بيروت/ط 1411هـ.	266
الدكتور زيدان عبدالباقي.	م شكلات السكان/القاهرة/مطبعة	266
	السعادة/1978م.	267
هال هلمان/ترجمة محمد بدر الدين	م شكلة ت ضخم ال سكان/م صر/دار	267
خليل. أحمد أبو الفتح.	المعارف/1974م. المعاملات في الشريعة الاسلامية	269
الحمد أبو العلاج.	المعامرت في السريعة الاسترمية القاهرة/مصر/مطبعة النهضة ط2 (بدون	268
	العامرة المصر المطبعة التهصف طع (بعدون)	
	الملكية في الشريعة الاسلامية	269
	مط على مسريات و المام المام و	20)
	الأوقاف/عمان/ط1394/1هأ/1974م.	
الدكتور عيسوى أحمد عيسوى.	المدخل للفقه الاسلامي: تاريخه ومصادره	270
	ونظرية الملك والعقد في قواعده	_, _
	الكلية/القاهرة/دار الاتحاد العربي/1967م.	
الدكتور محمد الحسيني حنفي.	المدخل لدر اسة الفقه الاسلامي/دار الاتحاد	271
	العربي للطباعة/القاهرة/مصر /ط1974/3م.	
(كحالة) عمر رضا.	النسسل والعنايسة بسم/ط	272
	الرسالة/بيروت/1403هـ/1983م.	
محمد نعيم يسن.	نهاية الحياة في ضوء اجتهادات العلماء المسلمين	273
	والمعطيات الطبية/مجلة الفقه الاسلامي/العدد	
	1987/3م.	
عبدالسلام عبدالرحيم السكرى		274
	اسلامي/دار المنار/القاهرة/1988م.	
عقدت بالكويت.	ندوة الرؤية الطبية لبعض الممارسات	275
	الطبية/الكويت/1978م.	

المؤلف	اسم الكتاب	م
دكتور حسن الشرقاوي.	نحو منهج علمی اسلامی/مصر/دار	276
	المعارف/1978م.	
الدكتور أحمد فتحى بهنسى.	نظريات في الفقه الجنائي الاسلامي	277
	بيروت/القاهرة/دار الشروق/ط4/1406هـ.	
محمد المبارك.	نظام الاسلام الحكم والدولة	278
	بيروت/لبنان/دار الفكر/ط1981/4م.	
الدكتور صبحى الصالح.	النظم الاسلامية: نشأتها وتطورها	279
	بيروت/دار القلم للملايين/ط1976/3م.	
الدكتور أحمد شوقي محمد	النظرية العامة للإلتزام العقد والإرادة	280
عبدالرحمن.	المنفردة/مصر/منشأة المعارف بالإسكندرية/ط	
	2004م.	
د. أحمد شرف الدين.	هندسة الإنجاب والوراثة في ضوء الأخلاق	281
	والشرائع/ بحث أمام الندوة الفقهية الطبية	
	التاسعة من 14-17 يونيو 1997م.	
د. عبدالستار الحاج سمير الرجبو.	الهندسة الوراثية والاستنساخ البشري في القرآن	282
	الكريم/ مطبعة الانتصار/الموصل/طـ2000/م.	
ناهد حسن سلمان.	الهندسة الوراثية والأخلاق /الكويت/سلسلة عالم	283
	المعرفة/المجلس الوطني للثقافة/1993م.	
الدكتور سبيرو فاخورى.	وسائل منع الحمل الحديثة	284
جورج شهلا وعبدالسميع جربلي	الوعى التربوي ومستقبل البلاد العربية	285
والماس شهلا حنانيا.	بيروت/1972/ط3.	

خامسا: كتب الأصول:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الآمدى) الامام سيف الدين أبو	الأحكام في أصول الأحكام	286
الحسن على بن أبى بكر بن محمد	بيروت/دار الكتب العلمية/1983م.	
الأمدى المتوفى سنة 631هـ.		
(الشوكاني) محمد بن على بن	إرشاد الفحول	287
محمد الشوكاني المتوفي سنة	مص/طبعة محمد على صبيح (بدون تاريخ).	
1255هـ.		
محمد زكريا البرديسي.	أصول الفقه/دار الثقافة/مصر ط 1983م.	288
المرحوم الشيخ محمد الخضرى	أصـــول الفقـــه/دار الفكـــر/بيـــروت/ط	289
بك.	السادسة/1969م.	
الدكتور خليفة بابكر الحسن.	فلسفة مقاصد التشريع في الفقه الاسلامي/الناشر	290
	دار الفكر/الخرطوم (بدون تاريخ).	

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الشاطبي) أبو اسحاق ابراهيم بن	الموافقات في أصول الأحكام	291
موسي اللخمي الغرنساطي	مص/مطبعة محمد على صبيح وأولاده/مطبعة	
المعروف بالشاطبي المتوفى سنة	المدنى (بدون تاريخ).	
790هـ.		

سادسا: المعاجم والقواميس:

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الزمخشري) جار الله أبو	أساس البلاغة/دار الفكر/ط 1399هـ.	292
القاسم محمود بن عمر		
الزمخــشرى 467-538هـــ		
الموافق 1074-1143م.		
الطاهر أحمد الزاوي.	ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير	293
	وأساس البلاغة/دار الفكر/ط3 (بدون تاريخ).	
جبران مسعود	الرائد: معجم لغوى عصري رتبت مفرداته وفقا	294
	لحروفها الأولى	
	بيروت/دار العلم للملايين/ط1978/3.	
(ابن منظور) الامام العلامة أبو	لسان العرب/بيروت/طبعة دار صادر/بيروت/لبنان	295
الفضل جمال الدين محمد بن	(بدون تاریخ)	
مكرم ابن منظور الافريقى		
المصرى. ولد سنة 630هـ		
وتوفى سنة 711هـ.		
محمد فؤاد عبدالباقي.	المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم	296
	لبنان/بيروت/دار الفكر	

سابعا: كتب الاعلام والتراجم:

المؤلف	اسم الكتاب	م
الامام جلال الدين السيوطي.	إسعاف الموطأ برجال الموطأ (بهامش الموطأ)	297
(ابن عبدالبر) أبو عمر يوسف	الاستيعاب في معرفة الأصحاب (مع الإصابة)/دار	298
بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي	الكتاب العربي/1359هـ.	
المتوفى سنة 463هـ.		
(ابن الأثير) عز الدين بن الأثير	أسد الغابة في معرفة الصحابة	299
أبو الحسن على بن محمد	القاهرة/دار الشعب/1390هـ.	
الجزري المتوفى سنة 630هـ.		
(ابن حجر العسقلاني) أبو	الإصابة في تمييز الصحابة	300
الفضل احمد بن على بن حجر	مطبعة النهضة الجديدة/1977م.	
العسسقلاني المتسوفي سنة		
852هـ.		

المؤلف	اسم الكتاب	م
(الزركلـــى) خيـــر الـــدين	الاعلام/دار العلم للملايين/ط1992/10م.	301
الزركلي.		
(ابن كثير) الحافظ عماد الدين	البداية والنهاية	
أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن		
كثير المتوفى سنة 774هـ.		
(الخطيب البغدادي) الحافظ	تأريخ بغداد/بيروت/دار الكتاب العربي.	303
أبوبكر أحمد بن الخطيب		
البغدادي المتوفى سنة 463هـ.		
(ابن حجر العسقلاني) أبو	تقريب التهديب/باكستان/دار نـشر الكتـب	304
الفضل أحمد بن على المتوفى	الاسلامية/1393هـ.	
سنة 850هـ.		
(الاصبهاني) ابو نعيم احمد بن	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء	305
عبدالله الاصبهاني.	مصر/مطبعة دار السعادة/ط1351/1هـ.	
الشيخ محمد بن محمد مخلوف.	شجرة النور الزكية في طبقات المالكية	306
ti . 5ti / 1 ti ()	بيروت/دار الفكر/المطبعة السلفية/ط1349/1هـ.	205
(ابن العماد) الشيخ عبدالحي بن	شذرات الذهب في أخبار من ذهب	307
العماد الحنبلي المتوفي سنة	نشر مكتبة القدس/مصر/1350هـ.	
1089 هـ.	. 1 4 1 7 /0 1 /2 1 7 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1 /2 1	200
(السيوطي) الحافظ جلال الدين	طبقات الحفاظ/القاهرة/مطبعة أميرة/ط1415هـ.	308
بن عبدالرحمن السيوطي		
المتوفى سنة 911هـ.	طبقات الحنابلة/بيروت/لبنان/دار الكتب	309
(أبو يعلى) الامام القاضى أبو الحسين محمد بن محمد بن	طبعتات العلمية/ط1417/1هـ.	309
الحسين بن أبي يعلى الحنبلي	العسي-/ط1 // 141هد.	
المتوفى سنة 526هـ.		
(الأسنوى) جمال الدين	طبقات الشافعية/بيروت/لبنان/دار الكتب	310
عبدالرحيم الأسنوي المتوفي	العلمية/1987م.	310
	.,170//	
(الـشيرازي) أبو اسحاق	طبقات الفقهاء/بيروت/دار الرائد العربي/1970.	311
الـشير ازى المتـوفي سـنة	3 3 7 33 1	
467هـ. تحقيق الدكتور احسان		
عباس.		
اسماعيل باشا محمد أمين	هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار	312
البفدادي.	المصنعين/بيروت/دار الكتب العلمية/1413هـ.	
محمد فؤاد عبدالباقي	المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم	313
	طبعة دار الفكر/بيروت/بدون تاريخ	

ثامنا: المجلات والتشريعات والقوانين ومواقع الانترنت:

أ/ المجلات:

- 1- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 3، ج2، ص 809 (بدون تاريخ).
- 2- مجلة الأحكام القضائية السودانية (SLJR)، 1971م ص 1 فما بعدها.
 - 3- مجلة سيدتي العدد 81 سنة 2002م ص 100.
 - 4- مجلة الخرطوم الجديدة العدد التاسع سنة 2004م ص 40.
 - -5 مجلة العربي العدد 547 يوليو 2004م ص 16.

ب/ التشريعات والقوانين السارية المتعلقة بالطفل:

- 1- دستور جمهورية السودان لسنة 1998م.
 - 2- قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.
- 3- قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م.
 - 4- القانون الجنائي لسنة 1993م.
 - 5- قانون الإثبات لسنة 1993م.
- 6- قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م.
- 7- قانون أصول الأحكام القضائية لسنة 1983م.
 - 8- قانون رعاية الأحداث لسنة 1983م.
- 9- قانون المجلس الأعلى لرعاية الطفولة لسنة 1991م.
 - 10- قانون الجنسية السوداني لسنة 1993م.
 - 11- قانون تسجيل المواليد والوفيات لسنة 1995م.
 - 12- قانون رعاية وتأهيل المعوقين لسنة 1984م.
 - 13-قانون تنظيم اللجوء لسنة 1974م.
 - 14-قانون الخدمة الوطنية لسنة 1992م.
 - 15- قانون رعاية الأطفال لسنة 1971م.
 - 16- قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م.
 - 17- قانون العمل لسنة 1997م.
 - 18- قانون التدريب المهنى والتلمذة الصناعية 2001م.
 - 19- قانون الصحة المدرسية 1974م.
 - 20- قانون الطفل لسنة 2002م.
 - 21- دستور السودان الانتقالي أسنة 2005م.

ج/ مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

http//www.moyzn.net	-1
http://www.ankawa.com	-2
http//www.Layyous	-3
http://www.islamset.	-4
http//www.islamset.com	-5
http://www.iraqgate.net	-6
http://www.annabaa.org.	-7
http//islamonline.net	-8
http://www.womangateway.com	-9

تاسعا: مراجع باللغة الانجليزية:

- 1. An Introduction to Criminal Law. By Cross, R. and Jones, P.A. (4th. Ed.) London (1977).
- 2. Abnormal Behavior and the Vriminal Jusice System. By Meyer R.G., New York, Lexington Book, (1992).
- 3. Basic Documents in International Law. By Ian Brownlie, Second edition, Oxford, Clarendon Press, (1967).
- 4. Charter of the United Nations (1945).
- 5. Child Rights Agreements (1990).
- 6. Child Consolidation Act, England, (1989).
- 7. The Encyclopaedia Britanica, in 30 volumes, printed in USA, (1977).
- 8. Great Books of the Western World, published By the University of Chicago (1971).
- 9. International Law, By D.W. Brieg, Second edition, London, Bbbbbutterworth, (1976).
- 10. International Covenant on Economics, Social and Cultural Rights, (1966).
- 11. International Covenant on Civil and Political Rights, (1966).
- 12. Introduction to International Law. By J. G. Starke, London, Butterworth, (1977).
- 13. The Law of International Institutions, By D.W. Bowett. Third edition, London, Steven Sons, (1975).
- 14. The Law of Homicide in the Sudan, By Krishna Vasdev, London, Butterworth, (1978).
- 15. The Penguin English Dictionary, complied by Garmonsway and J. Simpson, Second Edition, Penguin Books, (1969).
- 16. Winfield on Tort. By T. Ellis Lewis (6th Ed.), London, Sweet and Maxwell (1954).

الفهرس السابع: فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	
, ,	C	ٔ عنوان الرسالة
ب		الاستفتاح
ج		الإهداء
7	ان	الشكر والتقدير والعرف
g	هميته وأسباب اختياره	المقدمة: الموضوعوأ
ی		المنهج الذى اتبعته
J		خطة البحث
	الفصل التمهيدى	
	الحق والواجب والالتزام	
3	تعريف الحق والواجب والإلتزام في اللغة	المبحث الأول:
3	الحق في اللغة.	المطلب الأول:
4	الواجب في اللغة.	المطلب الثاني:
5	الإلتزام في اللغة.	المطلب الثالث:
8	الحق والواجب في الفلسفة	المبحث الثاني:
8	تطور فكرة الحق والواجب	المطلب الأول:
9	معنى الفلسفة في اللغة.	المطلب الثاني:
10	معنى الفلسفة في الإصطلاح وماهيتها.	المطلب الثالث:
11	تعريف الفلسفة عند الفقهاء (الفلاسفة المسلمين) وما	المطلب الرابع:
	تقوم ببحثه. أمار المنافقة	1.11 11 11
12	أقسـام الفلسفة. الحق عند الفلاسفة.	المطلب الخامس: المطلب السادس:
14	الحق عند الفلاسفة. الواجب عند الفلاسفة.	المطلب السابع:
17	الوابب صد العادسة . الحق عند الفقهاء (الفلاسفة المسلمين).	المطلب الثامن:
24	,	المبحث الثالث:
24	الحق والواجب فى الوجود الدولى المعاصر القانون الدولى والنظم التى نشأت بموجبه.	المبحث النائث: المطلب الأول:
24	تعريف القانون الدولي والعلاقات الدولية. تعريف القانون الدولي والعلاقات الدولية.	المطلب الثاني:
25	ريات الدولي عند الفقهاء. حكم القانون الدولي عند الفقهاء.	المطلب الثالث:
27	التضارب بين نظرية سيادة الدولة والأجهزة الدولية.	المطلب الرابع:
29	الحقوق والواجبات الجديدة الخاصة بالطفل.	المطلب الخامس:
31	الحق والواجب في الواقع التشريعي في السودان.	المطلب السادس:
34	الحق والواجب في الفقه الإسلامي	المبحث الرابع:
34	مسى ومومب على مسم بإساوتهي تعريف الشريعة والفقه في اللغة والإصطلاح.	المطلب الأول:
40	تعريف الحق والواجب عند الفقهاء.	المطلب الثاني:
41	الفقه الإسلامي وتنظيم الحقوق والواجبات وحمايتها.	المطلب الثالث:
47	الجريمة والعقوبة وصلتها بالحق والواجب	المطلب الرابع:
53	واجبات وحقوق الطفل	المطلب الخامس:
54	شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).	المطلب السادس:

	الفصل الأول الطفل بين الحق والواجب في الفقه الإسلامي
57 57 58 64 68	المبحث الأول: الطفل في اللغة والاصطلاح والقانون الطفل في اللغة المطلب الأول: الطفل في اللغة المطلب الثاني: النصوص من القرآن والسنة المطلب الثالث: معنى لفظة طفل وما يرادفها عند الفقهاء المطلب الرابع: لفظة الطفل ومترادفاتها في القوانين السودانية واتفاقية الطفل لسنة 1990
73 73 75 79 81	المبحث الثانى: الأهلية والذمة ومقدار حقوق وواجبات الطفل المطلب الأول: تعريف الأهلية والذمة فى اللغة والاصطلاح المطلب الثانى: أنواع الأهلية وأدوارها وعوارضها وأحكامها وتطبيقاتها على حقوق وواجبات الطفل المطلب الثالث: الأهلية فى القانون السوداني واتفاقية حقوق الطفل المطلب الرابع: مسئولية الطفل ونظرية التكليف عند الفقهاء والمعاصرين
85 85 87 88 95	المبحث الثالث: الطفولة الحكمية المبحث الثالث: الطفولة الحكمية المطلب الأول: الطفولة الحكمية في اللغة والاصطلاح المطلب الثاني: مشروعية الطفولة الحكمية المطلب الثالث: الحكم الشرعي للطفولة الحكمية عند الفقهاء المطلب الرابع: الطفولة الحكمية في القوانين السودانية واتفاقية حقوق الطفل.
	الفصل الثانيي حقوق الطفل في مرحلة ما قبل الحمل في الفقه الاسلامي
104 104 114	المبحث الأول: حق وجوب سعى الأب فى طلب الولد المطلب الأول: معنى السعى فى طلب الولد المطلب الثانى: الطرق التى حث الشرع بها على طلب الولد
120 120 129 152 156	المبحث الثانى: الحض على الزواج وحق اختيار الأم المناسبة المطلب الأول: حق الزواج والترغيب فيه المطلب الثانى: حق اختيار الزوجة (الأم) المطلب الثالث: اختيار الزوج المطلب الثالث: اختيار الزوج المطلب الرابع: الكشف الطبى قبل الزواج.
	الفصل الثالث حق الحياة
168 168 170 172	المبحث الأول: معنى الحياة المطلب الأول: الحياة في اللغة المطلب الثانى: تعريف الحياة عند الفقهاء المطلب الثالث: التعريف العلمي المعاصر للحياة

		İ
174	أصل الحياة في القرآن والسنة	المبحث الثاني:
174	أصل الحياة في القر آن	المطلب الأول:
180	قصة خلق الإنسان في السنة النبوية	المطلب الثاني:
188	الحكم الشرعى لقصة خلق الإنسان عند الفقهاء	المطلب الثالث:
204	نظرية خلق الإنسان في العلم الحديث	المبحث الثالث:
209	حماية الله للحياة وتحريم المساس بها	المبحث الرابع:
210	النصوص التي حرمت قتل النفس من القرآن الكريم	المطلب الأول:
213	والسنة المطهرة الحكم الشر عي لقتل النفس بغير حق عند الفقهاء	المطلب الثاني:
216	الحكم الشرعي لعن النفس بغير كل علد العقهاء حق الحياة في التشريعات السودانية وحمايته	المطلب الثالث:
219	جناية الإجهاض وما يترتب عليها	المطلب الرابع:
233	متى يجوز قتل النفس (الاستثناء)	المبحث الخامس:
233	جواز قتل النفس إستثناء في القرآن الكريم	المطلب الأول:
237	جواز قتل النفس إستثناء في السنة النبوية	المطلب الثاني:
246	الحكم الشرعى لقتل النفس إستثناء عند الفقهاء	المطلب الثالث:
249	إنهاء الحياة المطالة بالأجهزة (الإنعاش الصناعي أو	المبحث السادس:
	العلاج غير العادى)	
250	تعريف الموت في اللغة والاصطلاح الفقهي والعلمي	المطلب الأول:
252	تعريف الإنعاش الصناعي	المطلب الثاني:
253	الحكم الشرعي للإنعاش الصناعي عند الفقهاء	المطلب الثالث:
	القصل الرابسع	
	الحمل والمؤثرات الواردة عليه	
	<u>"</u> "	
261	تعريف الحمل ومدته	المبحث الأول:
261	تعريف الحمل في اللغة	المطلب الأول:
262	الحمل في الاصطلاح	المطلب الثاني:
263	مدة الحمل	المطلب الثالث:
203	النظريات والأفكار والاتفاقيات التي تعالج قضايا النسل	المبحث الثاني:
271	والأمومة والطفولة قديما وحديثا	
271	نظرية مالتوس وأهم آثارها	المطلب الأول:
273	طواهر التقدم في عالمنا وأثرها على تحديد النسل	وق. المطلب الثاني:
277	اتفاقية سيداو (1981)	· المطلب الثالث:
279	الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه (1990)	المطلب الرابع:
281	الأتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1990)	المطلب الخامس:
	d at a till to a totaett Alastaett en tota	, s. 11 ft . s 11
284	الطرق التقليدية للتقليل من الحمل ومنعه	المبحث الثالث:
284	الطرق القديمة لمنع الحمل	المطلب الأول:

285 292 299	العزل التعقيم الإختصاء	المطلب الثانى: المطلب الثالث: المطلب الرابع:
305 305 320 328 331	الطرق الحديثة للتقليل من الحمل ومنعه تحديد النسـل تنظيم النسـل الصحة الإنجابية وسائل منع الحمل الحديثة	المبحث الرابع: المطلب الأول: المطلب الثانى: المطلب الثالث: المطلب الرابع:
342 343 359 374	المؤثرات العلمية المعاصرة المؤثرة على الحمل وحياة الإنسان التلقيح الصناعي الإستنساخ الهندسة الوراثية	المبحث الخامس: المطلب الأول: المطلب الثانى: المطلب الثالث:
	الفصـل الخامس حقوق الطفل بعد الولادة	
388	حق وجوب حسن استقبال الطفل الوليد والآداب	المبحث الأول:
389 394 398 402 408 416 418 426 439 448	الواردة في ذلك البشارة والاستبشار والتهنئة بالولد التأذين والإقامة في أذن المولود التحنيك والمباركة الحلق وإماطة الأذى والتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة العقيقة تلطيخ الرأس بخلوق أو زعفران ومثله بدلا من الدم التتان والخفاض الختان والخفاض ثقب إذن المولود صبيا أو بنتا الرفق بالأولاد ومنحهم العطف والرحمة وعناقهم	المطلب الأول: المطلب الثاني: المطلب الثالث: المطلب الرابع: المطلب الخامس: المطلب السادس: المطلب السادس: المطلب التامن: المطلب الثامن: المطلب التاسع: المطلب العاشر:
455 464	حق الولد في الدعاء له بالهداية والصلاح تلقينه لا إله إلا الله محمد رسول الله عند الإثغار	المطلب الحادي عشر: المطلب الثاني عشر:
467 468 480 496 512 520 529	حقوق رعاية شخص ومال الطفل وتربيته الولاية حق التربية والتأديب والتدريب على ممارسة الحياة حق العلم والتعليم حق الرضاع وأثر الفطام والغيلة على الطفل حق الحضانة حق الولد في العدل بينه وبين إخوته	المبحث الثاني: المطلب الأول: المطلب الثاني: المطلب الثالث: المطلب الرابع: المطلب الخامس: المطلب السادس:

538 547	حقوق ووصايا بحسن معاملة البنات معاملة خاصة وكراهة تسخطهن حق الخصوصية.	المطلب السابع:
	الفصـل السادس فال الذين فقدوا والديهم في الفقه الإسلامي	حقوق الأط
555 555 556 557	الأيتام تعريف الأيتام في اللغة تعريف الأيتام في الإصطلاح حقوق الأيتام في الفقه الإسلامي	المبحث الأول: المطلب الأول: المطلب الثاني: المطلب الثالث:
595 595 595 596 601 605	اللقطاء تعريف اللقيط فى اللغة تعريف اللقيط فى الإصطلاح حكمة مشروعية إلتقاط اللقيط الأحكام الشرعية للقطاء عند الفقهاء حقوق اللقطاء فى التشريعات السودانية والمواثيق الدولية.	المبحث الثانى: المطلب الأول: المطلب الثانى: المطلب الثالث: المطلب الرابع: المطلب الخامس:
607 607 608 610	الأطفال المشردون: تعريفهم وحقوقهم فى الفقه الإسلامى الإسلامى تعريف الأطفال المشردين فى اللغة تعريف الأطفال المشردين فى الإصطلاح القانونى حقوق الأطفال المشردين فى التشريعات السودانية والمواثيق الدولية الحكم الشرعى لعلاج قضايا الأطفال المشردين عند الفقهاء.	المبحث الثالث: المطلب الأول: المطلب الثانى: المطلب الثالث: المطلب الرابع:
	الفصـل السابع والحقوق المشتركة بين الحمل والطفل في الفقه الإسلامي	المصالح
635 635 636 637 639	التبعية الدينية للحمل والطفل تعريف التبعية في اللغة والإصطلاح مشروعية التبعية الدينية للحمل والمولود الحكم الشرعي للتبعية الدينية للحمل أو المولود عند الفقهاء التبعية الدينية للحمل والطفل في القوانين	المبحث الأول: المطلب الأول: المطلب الثانى: المطلب الثالث: المطلب الرابع:
642 642	أحكام جنازة السقط والطفل الجنازة والسقط في اللغة والإصطلاح	المبحث الثانى: المطلب الأول:

643	أحكام تسمية السقط	المطلب الثاني:
646	الغسل والتكفين والصلاة على السقط	المطلب الثالث:
653 653 654 655 662 667	الزكاة والفطرة بالنسبة للجنين والطفل معنى الزكاة فى اللغة معنى الزكاة فى اللغة معنى الزكاة فى الإصطلاح تعريف الفطرة فى اللغة والإصطلاح وحكمة مشروعيتها مشروعية الزكاة الفطرة بالنسبة للجنين أحكام الزكاة والفطرة بالنسبة للجنين أحكام الزكاة والفطرة بالنسبة للطفل	المبحث الثالث: المطلب الأول: المطلب الثانى: المطلب الثالث: المطلب الرابع: المطلب الخامس: المطلب السادس:
681	أحكام النفقة على الحمل والولد	المبحث الرابع:
681	تعريف النفقة فى اللغة	المطلب الأول:
681	تعريف النفقة فى الإصطلاح	المطلب الثانى:
683	مشروعية النفقة	المطلب الثالث:
685	أحكام النفقة على الحمل	المطلب الرابع:
688	الحكم الشرعى للنفقة على الولد	المطلب الخامس:
695 696 697 697 689 702	حق النسب للحمل والولد النسب في اللغة النسب في الإصطلاح مشروعية النسب الفراش شروط إثبات النسب في الزواج الصحيح	المبحث الخامس: المطلب الأول: المطلب الثانى: المطلب الثالث: المطلب الرابع: المطلب الخامس:
709 709 711 712	ما هو حق الحمل والصغير في تشريع العدة تعريف العدة في اللغة والإصطلاح مشروعية العدة الحكم الشرعي للعدة عند الفقهاء	المبحث السادس: المطلب الأول: المطلب الثاني: المطلب الثالث:
716	الوصية للحمل والطفل	المبحث السابع:
716	تعريف الوصية في اللغة والإصطلاح	المطلب الأول:
717	مشروعية الوصية	المطلب الثانى:
719	شروط صحة الوصية للحمل عند الفقهاء وفي القانون	المطلب الثالث:
720	الحكم الشرعي لإستحقاق الحمل للوصية عند الفقهاء	المطلب الرابع:
723	الوصية بالتنزيل	المطلب الخامس:
725	حكم الوقف للحمل والولد الصغير	المبحث الثامن:
725	الوقف فى اللغة والإصطلاح	المطلب الأول:
727	حكم الوقف ومشروعيته	المطلب الثانى:
729	الحكم الشرعى للوقف على الحمل عند الفقهاء	المطلب الثالث:

المبحث التاسع: المطلب الأول: المطلب الثانى: المطلب الثالث:	أحكام الهبة للحمل والولد الصغير الهبة في اللغة والإصطلاح مشروعية الهبة وحكمها الحكم الشرعي لصحة أو عدم صحة الهبة للحمل والطفل.	732 732 734 738
المبحث العاشر: المطلب الأول: المطلب الثانى: المطلب الثالث:	أخذ حق الشفعة للحمل والصغير الشفعة في اللغة والإصطلاح مشر وعية الشفعة الحكم الشرعي لأخذ حق الشفعة للحمل والصغير	740 740 742 744
المطلب الأول:	الإقرار بحق للحمل والصغير تعريف الإقرار في اللغة والإصطلاح النصوص الدالة على الإقرار ومشروعيته وحكمه الحكم الشرعي للإقرار للحمل والصغير عند الفقهاء	747 747 749 751
المطلب الأول: المطلب الثاني:	حقوق الحمل والطفل في الميراث والتركة تعريف الميراث في اللغة تعريف المواريث والفرائض في الإصطلاح مشروعية الميراث التركة والمستحقون لها حالات ميراث الولد في الفقه الإسلامي الشروط التي بها يرث الحمل توزيع التركة في حالة وجود حمل أو غيره ممن يجهل أمرهم.	756 756 757 758 760 763 769 773
الخاتمة: النتائيج والمقارنات التوصيات والمقترحات فهرس الفهارس الفهرس الأول: الآيات ال الفهرس الثاني: الأحاديث الفهرس الثالث: الآثار الفهرس الرابع: الاعلام الفهرس الخامس: الكلماد الفهرس السادس: المراج	لقرآنية ث النبوية الشريفة وتراجمهم ت الغريبة والمصطلحات جع والمصادر	782 782 808 811 812 821 833 838 890 895 922
الخلامـــة Compendium		929 931

الخلاصــة

إن هذه الخلاصة هي عبارة عن ملخص مختصر للرسالة. يستطيع القارىء بقراءته أن يلم بمضمونها. فهي دراسة مقارنة حول حقوق الطفل في الفقه الإسلامي. كما تقضى بذلك المذاهب الثمانية المعروفة: وهي المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والظاهري والزيدي والإمامي والإباضي. وقد اشتملت على فصل تمهيدي وسبعة فصول أساسية أخرى.

فى الفصل التمهيدى بحثت فكرة الحق والواجب والإلتزام: فى كل من اللغة والفلسفة والنظم العالمية الحالية ومؤسساتها والشريعة الإسلامية. وخلصت إلى أن هذه العبارات الثلاثة معناها واحد. وقد حاولت أن أبرز أهم الجوانب فيها من خلال هذا الفصل التمهيدى. وفى الفصل الأول عرفت الطفل فى اللغة والإصطلاح والقانون. كما ناقشت مقدار

وفى الفصل الثانى، ناقشت حقوق الطفل، فى مرحلة ما قبل حمل أمه به. وأهم هذه الحقوق إختيار الأم المناسبة بواسطة والده. وكذلك التأكد من سلامة والديه الطبية، بإجراء الكشف الطبى عليهما قبل الزواج من أجل سلامته بعد الولادة.

حقوق وواجبات الطفل، وفق ما يتمتع به من أهلية حسب أطوار نموه.

وفى الفصل الثالث، ناقشت حق الحياة. وخلصت إلى أن أثمن شيء فى الوجود هو الحياة. أيضا خلصت إلى أنه ليس لأحد غير الله، الحق فى إنهاء الحياة، ولا حتى صاحبها. وبعد اختراع أجهزة الانعاش الصناعى، والتى صارت تبقى على تنفس الإنسان، حتى بعد أن يتوقف نبضه، أثير سؤال مهم: من هو صاحب الحق فى سحب هذه الأجهزة؟

لقد دخل الأطباء في مأزق أخلاقي: إلى متى يحتفظون بالإنسان حيا صناعيا في هذه الحالة، ومتى ينهون حياته!

أما الفقهاء المسلمون المعاصرون فقد أفتوا بجواز سحب الأجهزة بشروط. وقد ناقشت كل هذه المسائل في هذا الفصل الثالث.

وفى الفصل الرابع فقد عرفت الحمل، وناقشت حقوقه. وأما أهم الحقوق فهو عدم الاعتداء عليه حتى يخرج إلى الوجود سالما.

كما ناقشت القضايا المؤثرة على الحمل مثل تنظيم النسل وتحديد النسل وغيرها قديما وحديثا. كما أبرزت نظرة الاسلام والتي أساسها هو تكثير النسل وليس تقليله.

أيضا ناقشت قضايا التلقيح الصناعى والاستنساخ والهندسة الوراثية كقضايا حديثة ومؤثرة على الأحمال والوجود البشرى. واشرت إلى رأى الدين فيها كما ظهر حتى الآن، وموقفه منها.

وفى الفصل الخامس ناقشت حقوق الطفل بعد الولادة وهى مجموعتان من الحقوق: فالمجموعة الأولى هى عبارة عن حقوق لإستقبال شخصه عند الولادة. وأهمها العق عنه وتسميته وحلق شعره وختانه.

وأما المجموعة الثانية من الحقوق فهى عبارة عن حقوق خاصة بالمحافظة على شخصه وماله وتربيته إن أهم الحقوق هى الولاية والتربية والتأديب والتدريب على الحياة والعلم والتعليم والرضاع والعدل بينه وبين إخوته. كما كفلت للإناث حقوق خاصة فى المعاملة.

وفى الفصل السادس ناقشت تعريف وحقوق الأطفال الذين فقدوا والديهم لأى ظرف من الظروف. وهؤلاء إما أن يكونوا أيتاما أو لقطاء أو مشردين.

وفى الفصل السابع ناقشت الحقوق المشتركة بين كل من الحمل والولد. وعادة ما تدار هذه الحقوق بواسطة ولى الحمل أو الطفل. فلنذكر بعض هذه الحقوق: الانفاق عليه والهدية والوقف والوصية والشفعة والميراث.

وبنهاية هذه الخلاصة، نكون قد وصلنا إلى نهاية الرسالة. والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى لآله وصحبه وسلم.

Compendium

This compenditum is a resume of the thesis. So, by paying a look through it, a reader could grasp its essences. The study, which is a comparative one, discusses the child rights, in the eight known Islamic Schools: the Hanafi, Maliki, Shafi'ei, Hanbali, Tha'hiri, Zydi, Imami and A'badi schools. It is composed of an introductory chapter, and other seven basic chapters.

In the introductory chapter, I discussed the notions of right, duty and obligation, in aspects of language, philosophy, the rules of the recent international establishments and Islamic Law (Sharia'a). I concluded that these three phrases, have the same meaning. And I tried to highlight the most important ingredients of them, in this introductory chapter.

In chapter one, I discussed the meaning of child in language, science and law. Also, I discussed his rights and duties confered on him, according to his competency, during the divers of his growing.

In chapter two, I discussed the rights of the child, before his mother being pregnent. The most important right, is the choice of the suitable mother, by his father, for him. Also, the medical check up, should be carried out to make sure that the parents are healthy. So, that his safetyness after birth is secured.

In chapter three, I discussed the right of life, the most precious thing in the universe. I also concluded that no one in the world has a right to put an end to life, even the living person. It is the right of Allah alone.

After the invention of the equipments of artificial resuscitation, which could run the breathing of the human being, even after his impulse has been stopped, so, who has the right to withdraw the equipments?

Doctors face the moral dilemma of how long to keep patients alive artficially; and when to let them die!

Regarding recent Muslim Jurists, they issue a verdict that equipment could be withdrawn, on certain conditions. I discussed all these issues in chapter three.

In chapter four, I discussed pregnency and the rights of the embryo. The most important one is his right to continue secured till he is born safely. I discussed the issues that affect pregnency e.g. family planning, stopping family reproduction and other ancient or recent issues. I also dicussed the theory of Islam, where its goal is to increase and not to decrease seeds (humanbeings).

Also, I discussed the recent issues of artificial insemintation, human coloning and genetic engineering as effective inventions, to pregnency and the kind of man himself.

I tried to show the Islamic verdicts that appear till now and the Musslem opinions twards these issues.

In chapter five I discussed the rights of the child after his birth. They are two groups of rights: the rights in group one, are rights for welcoming his person, when he is newly born. The most important rights of them are: slauhgterin a sheep (agiga), giving him a name, shaving his hair, and making him a circumcision.

As rights in the second group, they are concerning looking after his person, properties and instructing him. The most important of these rights are: guardianship, making him polite, training him to life affaris and educating him. He should also be given enough breath feeding. Also, justice should be applied regarding treating him, as the same as his brothers, and sisters. Regarding girls, they should be treated nicely and honourably.

In chapter, six, I discussed definitions and rights of children, who missed their parents for one reason or another. They are either urfans, illegitmate or displaced children.

In chapter seven, I discussed shared and isotpropic rights between the embryo and the real born child. Usually these rights are administered by the guard of an embryo or a child. Some of them are: maintaining him, and rights of gifts, trust, wills, pre-emption and succession.

By the end of this abstract, we came to an end of the thesis. So, praise be to Allah, and may Allah shower blessings and salutation on the prophet, Mohamed, his family and colleagues.